زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"

من "باب ما جاء في قتل الإمام وجرحه" من "كتاب النفقات"

إلىٰ "باب ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط" من "كتاب قتال أهل البغي"

جمعًا ودراسةً

المملكة العربيّة السُّعوديّة
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة
(٠٣٤)
كلّيّة الحديث الشريف والدراسات الإسلاميّة
قسم فقه السنّة ومصادرها

زوائد السنن الكبرى للبيهقي على الكتب الستة

من بداية "بابِ ما جاء في قتل الإمام وجَرحه" من "كتاب النفقات"

إلى نهاية "بابِ ما على السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط" من "كتاب قتال أهل البغي"

جمعًا ودراسةً

رسالةٌ علميّةٌ مقدّمةٌ للحصول على درجة العالِـميّة العالية (الدُّكْتُوراهْ)

إعداد الطالب
فيصلِ بن سيّدٍ محمّدِ بن حَمِيدِ بن حسنِ بن يوسُفَ
الرقْم الجامعيّ (٢٥٥١٣٣٢٦٧)

إشراف فضيلة الشيخ
الأستاذ الدكتور / إبراهيمَ بنِ عليٍّ العُبَيدِ

العام الجامعيّ
١٤٣٧-١٤٣٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيّئات أعمالنا، من يهدِ الله، فلا مضلَّ له، ومن يُضلِل، فلا هاديَ له، وأشهد أن لّا إلٰه إلّا الله، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله.

أمّا بعدُ، فإنّ أفضل ما تُصرَف فيه الأوقات، وتُقضىٰ فيه الأعمار – هو تعلُّم العلم الشرعيّ، وتعليمُه، والتأليفُ فيه، ومن أفضل تلك العلومِ علمُ الحديث الشريف؛ فهو المصدر الثاني للتشريع، الشارحُ لكتاب الله، والمقيِّدُ لمطلقه، والمبيِّنُ لمجمَله.

ولأهميّة علم الحديث تنافس العلماء – رحمهمُ الله – في خدمته والِاعتناء به، ويتبيّن ذٰلك جليًّا من خلال مصنّفاتهمُ الكثيرةِ والمتنوّعة، كالجوامع، والمسانيد، والسنن، والصِّحاح، والأجزاء، وغيرها.

ومن تلك الجهودِ العظيمة في خدمة علم الحديث الشريف – الكتبُ المؤلّفة في علم زوائد الحديث الشريف.

ويُعَدّ الحافظ مُغْلَطايُ (ت:٧٦٢) من أوّل من ألّف في هٰذا الفنّ في كتابه "زوائدِ ابن حِبّانَ علىٰ الصحيحين".

ثمّ اشتهرت فكرة الزوائد بعد ذلك علىٰ يد الحافظ الإمام زين الدين العراقيّ (ت:٨٠٦)، عندما أشار علىٰ تلميذه الهيثميّ (ت:٨٠٧) بجمع زوائد عدّة كتبٍ علىٰ "الصحيحين" أوِ "الكتب الستّة"، فاجتهد – رحمه الله – في هٰذا الفنّ، وكتب فيه مؤلفاتٍ كثيرةً نافعةً، وتلاه الحافظانِ: البُوصِيريُّ (ت:٨٤٠)، وابن حجرٍ العسقلانيُّ (ت:٨٥٢)؛ فألّفا في هٰذا الفنِّ كتبًا مفيدةً مشهورةً، حُقِّق كثيرٌ منها في رسائلَ علميّةٍ.

ومن كتب البُوصِيريّ – رحمه الله – في هٰذا الفنّ كتابُ "فوائد المنتقي بزوائد سنن البيهقيْ"، وهو كتابٌ عظيم القدر، وُجِد منه مجلَّدانِ: الثاني والثالثُ، وقد حُقِّقا في رسائلَ علميّةٍ في الجامعة الإسلاميّة.

وأمَّا المجلّد الأوّل، فهو في عداد المفقود، وقد تمّ استخراج زوائده في ستِّ رسائلَ علميّةٍ، إلّا أنّه وقع خَرْمٌ في أثناء المجلَّد الثالث؛ فرغبت في استخراجِ ودراسةِ هٰذا الجزءِ المتبقِّي المفقودِ؛ ليكون موضوعَ رسالتي لنيل درجة العالِميّة العالية (الدكتوراه)، بعنوان:

زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"

(من بداية "بابِ ما جاء في قتل الإمام وجرحه" من "كتابِ النفقات" إلىٰ نهاية "بابِ ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط" من "كتابِ قتال أهل البغي")

جمعًا ودراسةً

ويبلغ عدد الأحاديث والآثار فيه - (٣٨٩) حديثًا وأثرًا.

أهمّيّة الموضوع وأسباب اختياره

❐ أهميّة كتاب "السنن الكبرىٰ"، وبيان ذٰلك من أوجهٍ:

● استيعابه أكثرَ أحاديث الأحكام، كما قاله السخاويّ.[١]

● وقال الحافظ ابن الصلاح:[٢] «ولا يُخدعَنَّ عن كتاب "السنن الكبير" للبيهقيّ، فإنّا لا نعلم مثله في بابه».

● وقال الحافظ الذهبيُّ:[٣] «فتصانيف البيهقيّ عظيمة القدر، غزيرة الفوائد، قلَّ من جوّد تواليفه مثل الإمام أبي بكرٍ؛ فينبغي للعالم أن يعتني بهٰؤلاء، سيّما سننِه الكبيرِ».

● ونقل الذهبيُّ[٤] قول العزّ بن عبد السلام: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثلَ "المحلّىٰ" لابن حزمٍ، وكتابِ "المغني" للشيخ موفَّق الدين»، ثمّ قال: «لقد صدق الشيخ عزُّ الدين، وثالثُهما "السنن الكبير" للبيهقيّ، ورابعها "التمهيد" لابن عبد البَرّ؛ فمن حصّل هٰذه الدواوينَ، وكان من أذكياء المُفتِين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقًّا».

● هٰذا، ولا يكاد يخلو بابٌ من أبواب كتب أحاديث الأحكام أو كتب الفقه التي تذكر الأدلّةَ – منَ استدلالٍ بأحاديثَ رواها البيهقيّ في "سننه الكبرىٰ".

● فلا شكَّ إذًا في أهمّيّة استخراج زوائدها، ثمّ خدمتِها، وذٰلك بتخريجها، ودراسة أسانيدها، وترجمة رجالها.

❐ كثرة ما تتضمّنه "السنن الكبرىٰ" منَ المتابعات، والشواهد، والأحاديثِ الزوائد.

---

(١) "فتح المغيث" (٣/ ٣٠٩).

(٢) "علوم الحديث" (ص٤٣٢).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٨).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٩٣).

❐ مكانة المؤلِّف العلميّةُ.

❐ أنّ جمع زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ ودراستَها – تُعَدّ خدمةً للسنّة النبويّة، بتمييز صحيح الأحاديثِ الزوائد من ضعيفها.

❐ أنّ هٰذا البحثَ مع كتاب "فوائد المنتقي" للبُوصِيريّ – يكوّنان موسوعةً حديثيّةً ضخمةً: تُقرِّب السنّة بين يديِ الأمّة، وهٰذا مطلَبٌ عظيمٌ، ومقصِدٌ جليلٌ.

❐ الرغبة في المشاركة في إحياء التراث الإسلاميّ.

❐ الرغبة في إتمام ما فُقِد من عمل العلّامة البُوصِيريّ في كتابه الجليل "فوائدِ المنتقي بزوائد سنن البيهقيْ".

خُطّة البحث

يتكوّن البحث من مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، ثم الزوائدِ، وبعدها خاتمةٌ، وثَبَت المصادر والمراجع، وفهارسُ، وتفصيل ذٰلك فيما يلي:

❐ المقدّمة: وفيها أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، وخُطّة البحث، ومنهجُ العمل.

❐ التمهيد: ويحتوي علىٰ ثلاثة فصولٍ:

● الفصل الأوّل: ترجمةٌ مختصرةٌ للبيهقيّ، وفيه سبعة مباحثَ:

○ المبحث الأوّل: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

○ المبحث الثاني: نشأته العلميّة.

○ المبحث الثالث: شيوخه.

○ المبحث الرابع: تلاميذه.

○ المبحث الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهيّ.

○ المبحث السادس: منزلته العلميّة، وثناء العلماء عليه.

○ المبحث السابع: مؤلّفاته.

● الفصل الثاني: تعريفٌ بكتابيِ "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ، و"فوائد المنتقي" للبُوصِيريّ، ويحتوي علىٰ مبحثين:

○ المبحث الأوّل: دراسةٌ مختصرةٌ لكتاب "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ، وفيه ثلاثة مطالبَ:

– المطلب الأوّل: موضوع الكتاب.

– المطلب الثاني: أهميّة الكتاب، ومكانتُه عند أهل العلم.

– المطلب الثالث: عناية العلماء به.

○ المبحث الثاني: دراسةٌ مختصرةٌ لكتاب"فوائد المنتقي" للبُوصِيريّ، وفيه مطلبان:

- المطلب الأوّل: موضوع الكتاب.
- المطلب الثاني: منهج المؤلّف فيه.

● الفصل الثالث: دراسةٌ مختصرةٌ لعلم الزوائد، وفيه أربعة مباحثَ:

○ المبحث الأوّل: تعريفه.

○ المبحث الثاني: نشأته.

○ المبحث الثالث: فوائده.

○ المبحث الرابع: أشهر المؤلّفات فيه.

❐ زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة": من بداية "باب ما جاء في قتل الإمام وجرحه" من "كتاب النفقات" إلىٰ نهاية "باب ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط" من "كتاب قتال أهل البغي"، وهي كما يلي:

● كتاب النفقات:

○ بابُ ما جاء في قَتلِ الإمام وجَرحِه.

○ بابُ ما جاء في أمر السيِّد عبدَه.

○ بابٌ: الرجل يحبس الرجلَ للآخر فيقتلُه.

○ بابُ الخيار في القِصاص.

○ بابُ ما جاء في الترغيب في العفو عنِ القِصاص.

○ بابٌ: لا عقوبةَ علىٰ كلّ من كان عليه قِصاصٌ فعُفِي عنه في دمٍ ولا جُرحٍ.

○ بابٌ.

○ بابُ ما جاء في قتل الغِيلة في عفو الأولياء.

○ بابُ ميراث الدمِ والعقل.

- بابُ من زعم أنّ للكبار أن يقتصُّوا قبل بلوغ الصغار.
- بابُ عفو بعض الأولياء عنِ القِصاص دون بعضٍ.
- بابٌ: الوليّ لا يستبدّ بالقِصاص دون الإمام.
- بابُ ما رُوي في عمد الصبيّ.
- بابُ أحد الأولياء إذا عدا علىٰ رجلٍ فقتله بأنّه قاتل أبيه.
- بابُ القِصاص بغير السيف.
- بابُ ما رُوي في أن لّا قَوَدَ إلّا بحديدةٍ.
- جِماع أبواب القِصاص فيما دون النفس.
- بابُ ما لا قِصاصَ فيه.
- بابُ ما جاء في الِاستيناء بالقِصاص منَ الجَرح والقطع.
- بابُ الرجل يموت في قِصاص الجَرح.

● كتاب الدِّيَات:

- بابُ صفة الستّينَ التي مع الأربعين.
- بابُ تنجيم الدِّيَة.
- بابُ ما جاء في تغليظ الدِّيَة في قتل الخطإ في الشهر الحرام، والبلد الحرام، وقتل ذي الرحم.
- بابُ أسنان دِيَة العمد إذا زال فيه القِصاص، وأنّها حالّةٌ في مال القاتل.
- جِماع أبواب أسنان إبل الخطإ، وتقويمها، ودِيَات النفوس والجِرَاح وغيرها:
- بابُ دِيَة النفس.
- بابُ أسنان الإبل في الخطإ.

- بابُ من قال: (هي أرباعٌ)، علىٰ اختلافٍ بينهم في الأوصاف.
- بابُ من قال: (هي أخماسٌ)، وجعل أحدَ أخماسها بني المَخاض دون بني اللَّبُون.
- بابُ إعواز الإبل.
- بابُ تقدير البدل باثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، أو بألف دينارٍ، علىٰ قول من جعلهما أصلين.
- بابُ ما رُوي فيه عن عمرَ وعثمانَ - رضي الله عنهما - سوىٰ ما مضىٰ.
- جِماع أبواب الدِّيَات فيما دون النفس.
- بابُ أَرْش المُوضِحة.
- بابُ الهاشِمة.
- بابُ المُنَقِّلة.
- بابُ ما دون المُوضِحة منَ الشِّجاج.
- بابُ تفسير الشِّجاج ومَدارِجها.
- بابُ الجائِفة.
- بابُ الأذنين.
- بابُ السمع.
- بابُ ذهاب العقل منَ الجناية.
- بابُ دِيَة العينين.
- بابُ ما جاء في نقص البصر.
- بابُ دِيَة أشفار العينين.
- بابُ دِيَة الأنف.

- بابُ دِيَة الشفتين.
- بابُ دِيَة اللسان.
- بابُ دِيَة الأسنان.
- بابٌ: الأسنان كلُّها سواءٌ.
- بابُ السنّ تُضرَب فتسودُّ، وتذهب منفعتُها.
- بابٌ الأصابع كلُّها سواءٌ.
- بابُ الصحيح يُصِيب عين الأعور، والأعورِ يُصِيب عين الصحيح.
- بابُ ما جاء في كَسر الصُّلْب.
- بابُ ما جاء في دِيَة المرأة.
- بابُ ما جاء في جِرَاح المرأة.
- بابُ حَلَمَتِي الثديين.
- بابُ دِيَة الذَّكَر والأنثيين.
- بابُ اجتماع الجِرَاحات.
- بابُ ما جاء في العين القائمة واليدِ الشَّلّاء.
- بابُ ما جاء في الحاجبين واللحية والرأس.
- بابُ ما جاء في التَّرْقُوَة والضِّلَع.
- بابُ ما جاء في كسر الذراع والساق.
- بابُ دِيَة أهل الذمّة.
- بابُ جِرَاحة العبد.
- بابُ من قال: لا تَحمِل العاقِلة عمدًا، ولا عبدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا.

- بابُ العاقِلة.
- بابٌ: مَنِ العاقِلة التي تَغْرَم؟
- بابٌ: مَن في الديوان ومَن ليس فيه مِنَ العاقِلة سواءٌ.
- بابُ ما جاء في عقل الفقير.
- بابُ ما تَحمِل العاقِلة.
- بابُ تنجيم الدِّيَة علىٰ العاقِلة.
- بابُ ما ورد في «البئرُ جُبَارٌ، والمَعدِنُ جُبَارٌ».
- بابُ ما جاء في الكفّارة في الجنين وغيرِ ذٰلك.
- بابُ ما جاء في تقدير الغُرّة عن بعض الفقهاء.
- بابٌ: جنين الأمَةِ فيه عُشْر قيمة أمّه، لا فرقَ بين أن يكون ذكرًا أو أنثىٰ.

● كتاب القَسَامة:

- بابُ أصل القَسَامة، والبداية فيها مع اللَّوْث بأيمان المدّعي.
- بابُ ما رُوي في القتيل يوجد بين قريتين، ولا يصحّ.
- بابُ ترك القَوَد بالقَسَامة.
- بابٌ.
- جماع أبواب كفّارة القتل.
- بابُ ما جاء في وجوب الكفّارة في أنواع قتل الخطإ.
- بابُ المسلمين يقتلون مسلمًا خطأً في قتال المشركين في غير دار الحرب، أو مريدين له بعينه يحسِبونه منَ العدوّ.
- بابُ ما جاء في إثم من قتل ذمّيًّا بغير جُرمٍ يوجِب القتلَ.

- بابٌ: لا يَرِث القاتل.
- بابُ ميراث الدِّيَة.
- بابُ الشهادة علىٰ الجناية.
- جِماع أبواب الحكم في الساحر.
- بابُ من قال: السحرُ له حقيقةٌ.
- بابُ تكفير الساحر وقتله إن كان ما يَسحَر به كلامُ كفرٍ صريحٍ.
- بابُ قَبول توبة الساحر، وحَقْن دمِه بتوبته.
- بابٌ: من لا يكون سِحره كفرًا، ولم يَقتُل به أحدًا، لم يُقتَل.
- بابُ ما جاء في كراهيَة اقتباس علم النجوم.
- بابُ العِيافة والطِّيَرة والطَّرْق.

● كتاب قتال أهل البغي:

- جِماع أبواب الرعاة.
- بابٌ: الأئمّة من قريشٍ.
- بابٌ: لا يصلُح إمامانِ في عصرٍ واحدٍ.
- بابُ كيفيّة البيعة.
- بابُ الِاستخلاف.
- بابُ من جعل الأمر شورىٰ بين المستصلِحين له.
- بابُ ما جاء في تنبيه الإمام علىٰ من يراه أهلًا للخلافة بعدَه.
- بابُ الصبر علىٰ أذًى يُصِيبه من جهة إمامه، وإنكار المُنكَر مِن أموره بقلبه، وترك الخروج عليه.

○ بابُ إثم الغادر للبرّ والفاجر.

○ بابُ ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط، والنُّصحِ للرعيّة، والرحمةِ بهم، والشفقةِ عليهم، والعفوِ عنهم ما لم يكن حدًّا.

❐ الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث.

❐ ثَبَت المصادر والمراجع.

❐ الفهارس العلميّة، وهي:

- فِهرِس الآيات.
- فِهرِس الأحاديث.
- فِهرِس الآثار.
- فِهرِس الغريب.
- فِهرِس الرواة المترجَم لهم.
- فِهرِس الرواة الذين تكلَّم عليهمُ البيهقيّ.
- فِهرِس الموضوعات.

منهج العمل

❐ استخراج الأحاديث والآثار المسندة التي لم يخرِّجها أحدٌ من أصحاب "الكتب الستّة"، مستفيدًا من عمل الحافظ الذهبيّ في "المهذَّب".

❐ اعتماد الطبعة الهنديّة في استخراج الزوائد، مع مراجعة الطَّبَعات الأخرىٰ والمخطوطِ عند الحاجة.

❐ ترتيب البحث علىٰ النسق الذي سار عليه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ"، وسَوْقُ الأحاديث والآثار، والنقول الملحقة بها كما ساقها البيهقيّ.

❐ إثبات الحديث كما هو في موضعه، والإحالةُ إلىٰ موضع تقدُّمِه، فإن كانت فيه زيادةٌ درستُها.

❐ توثيق النصّ بعزوه إلىٰ موضعه منَ "السنن الكبرىٰ".

❐ عدم ذكر الترجمة إذا خلا الباب منَ الزوائد؛ تبعًا لمنهج البُوصِيريّ.

❐ الترجمة لرجال السند علىٰ النحو الآتي:

● إذا كان الراوي من رجال "التقريب"، فأترجم له منه مكتفياً بحكم الحافظ ابن حجرٍ، ما لم يظهر لي خلافُه، فأذكرَ الراجح فيه مسترشدًا بأقوال أئمّة الجرح والتعديل.

● إذا لم يكنِ الراوي من رجال "التقريب"، فإني أترجم له من مظانّ ترجمته بإيجاز، مع ذكر الراجح فيه.

● إذا كان الراوي مختلَفًا فيه، وله أثرٌ في الحكم علىٰ السند، كأن يتفرّدَ بالسند، أو يكونَ قد خولف فيه، فإنّي أنقل أقوال أهل العلم فيه جرحًا وتعديلًا، ثم أبيّن الراجح من ذٰلك.

❐ تخريج الأحاديث والآثار من كتب السنّة، مع الحكم عليها صحّةً أو ضعفًا؛ وَفْقَ القواعد التي وضعها أهل الشأن، مسترشدًا بأقوال أهل العلم في ذٰلك.

❐ إذا كان الحديث يحتاج إلىٰ عاضِدٍ يُرَقِّيه إلىٰ درجة الصحيح أو الحسَن، فإنّي أجتهد في البحث عنِ الشواهد الصالحة لذٰلك.

❐ توثيق النقول الواردة في "السنن الكبرىٰ" من مصادرها الأصليّة.

❐ بيان معاني الكلمات الغريبة.

❐ ضبط الكلمات والأسماء المشكِلة.

❐ الِالتزام بعلامات الترقيم.

التمهيد

ويحتوي علىٰ ثلاثة فصولٍ:

- الفصل الأوّل: ترجمةٌ مختصرةٌ للبيهقيّ.
- الفصل الثاني: تعريفٌ بكتابيِ "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ، و"فوائد المنتقي" للبُوصِيريّ.
- الفصل الثالث: دراسةٌ مختصرةٌ لعلم الزوائد.

الفصل الأوّل

ترجمة مختصرة للبيهقيّ

المبحث الأوّل

اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته

هو أحمدُ بن الحسين بن عليّ بن موسىٰ، أبو بكرٍ، الخُراسانيُّ، النَّيْسابُوريّ، البيهقيّ، الخُسْرَوْجِرْديّ.

هٰذا هو المشهور في نسبه.(١)

وزاد أبو سعدٍ السمعانيُّ؛(٢) فزاد في آخره (ابنَ عبد الله)، وتابعه أبو الحسن بنُ الأثير.(٣)

وعكس عبد الغافر الفارسيُّ؛(٤) فقال في آخره: (ابنُ عبد الله بنِ موسىٰ)، وتابعه جماعةٌ.(٥)

---

(١) قاله أبو سعدٍ السَّمعانيُّ في "معجم شيوخه" (المنتخب: ص٣٧٢)، وابنُ الجوزيّ في "المنتظَم" (١٧/ ١٣٤)، وأبو بكرِ بنُ نقطةَ في "التقييد" (١/ ٣٠٨)، وابنُ النجّار في "ذيل تاريخ بغدادَ" (٢/ ١١٤)، والذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٣)، وغيرُهم.

(٢) "الأنساب" (٢/ ٤١٢).

وقد قال بعدُ (٢/ ٤١٣): «أدركت عشَرَةَ نفرٍ من أصحابه الذين حدّثوني عنه»، ومنهم ولدُه القاضي إسماعيلُ.

(٣) "اللباب" (١/ ٢٠٢).

(٤) "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص١٠٨).

وهو بلديُّه، وقد أدركه، وقال في آخر ترجمته في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص١٠٩): «فاتني السماع منه مع الإمكان؛ لغيبة الوالد عنّي، وظفِرت بالإجازة الصحيحة منه».

(٥) منهمُ ابن الجوزيّ في "المنتظَم" (١٦/ ٩٧)، وابن الصلاح في "طبقات الفقهاء الشافعيّة" (١/ ٣٣٢)، وابن خِلِّكانَ في "وَفَيَات الأعيان" (١/ ٧٥)، والتاج السُّبْكيُّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٨)، وابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (١٦/ ٩).

=

وشذّ الحاجُّ خليفةُ،[1] فلقّبه بـ(شمس الدين)، ولم أجد من وافقه، ولا كانت هٰذه الألقابُ مشهورةً للعلماء في عصره.

وأصله من خُسْرَوْجِرْدَ.[2]

وقال الظَّهِير البيهقيُّ:[3] «كان أصله من شامْكانَ ونُوْبَهَارَ،[4] وكان أسلافه ينتسبون إلىٰ شامْكانَ».

وخُسْرَوْجِرْدُ كانت قصبةَ[5] بَيْهَقَ.[6]

وبَيْهَقُ ناحيةٌ كبيرةٌ، كثيرة البلدان والعِمارة، من نواحي نَيْسابُورَ.[7]

---

(١) "كشف الظنون" (١/ ٥٣).

(٢) "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٩).

ولا تزال معروفةً باسمها إلىٰ اليوم، وتقع في ولاية خُراسانَ رَضَوِيْ، في شمال إيرانَ، وتبعُد نحوَ خَمسِمِائةٍ وستّين كيلومترٍ شرقَ العاصمة طِهرانَ.

(٣) "تاريخ بيهقَ" (ص٣٤٥).

(٤) انظر في التعريف بهما "معجمَ البلدان" للحَمَويّ (٣/ ٣١٥، و٥/ ٣٠٧).

ونُوْبَهَارُ لا تزال معروفةً بهٰذا الاِسم، وتقع في ولاية خُراسانَ رَضَوِيْ، في شمال إيرانَ، وتبعُد نحو سَبعِمِائة كيلومترٍ شرقَ العاصمة طِهرانَ.

(٥) القَصَبة منَ البلد: مدينتها، قاله مرتضَى الزَّبِيديُّ في "تاج العروس" (٤/ ٤٣). ومعناه أنّها المدينة العظيمة التي تجتمع حولها قرًى يجمعها اسمٌ واحدٌ: كُورةً، أو صِقعًا، كما يؤخذ من كلام الحَمَويّ في "معجم البلدان" (١/ ٣٧-٣٦)؛ فهي للكُوَر والأصقاع كالعاصمة اليومَ للدول.

(٦) انظر "معجم البلدان" لياقُوتٍ الحَمَويّ (٢/ ٣٧٠).

(٧) انظر "معجم البلدان" لياقُوتٍ الحَمَويّ (١/ ٥٣٧).

=

ونَيْسابُورُ مدينةٌ عظيمةٌ من بلاد خُراسانَ.(١)

وخراسانُ بلادٌ واسعةٌ.(٢)

وانظر في تعيين هٰذه المحالِّ الخرائطَ المحلقة بعدَ هٰذا المبحثِ.

وكان مولد البيهقيّ بخُسْرَوْجِرْدَ،(٣) في شعبانِ سنةِ أربعٍ وثمانين وثلٰثِمائةٍ.(٤)

---

(١) وتُعرَف اليومَ بـ(نِيشابُورَ) بالشين المعجمة، وتقع في ولاية خراسانَ رَضَوِيْ في شمالِ إيرانَ، تبْعُد نحوَ أربعِمائةٍ وسبعينَ كِيلُومِتْرٍ شرقَ العاصمة طِهرانَ.

(٢) قاله الحَمَويُّ في "معجم البلدان" (٢/ ٣٥٠).

وهي أوسع من ولاية خُراسانَ المعروفةِ في شمال إيرانَ اليومَ؛ فإنّها تغطّي مساحةً واسعةً من شمالِ إيرانَ الشرقيِّ، وغرب أفغانستانَ، وشرق تُرْكْمِنِستانَ.

(٣) انظر "تاريخ بَيْهَقَ" للظَّهِير البيهقيّ (ص٣٤٥).

(٤) قاله البيهقيُّ نفسُه، نقله ابن الصلاح في "طبقات الفقهاء الشافعيّة" (١/ ٣٣٥)، وقاله ابنه القاضي إسماعيلُ، رواه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٢٦)، وكذٰلك قال عامّة من ترجم له.

وشذّ أبو الحسن بنُ الأثير، فقال في "الكامل" (٨/ ٢٠٨): «مولده سنة سبعٍ وثمانينَ وثلٰثِمائةٍ».

=

وتُوُفِّيَ في عاشِرِ[1] جُمادىٰ الأولىٰ، سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وأربعِمِائةٍ،[2] بنَيْسابُورَ، ثم نُقِل تابوته إلىٰ بيهقَ،[3] قيل: إلىٰ خُسْرَوْجِرْدَ تحديدًا.[4]

وقيل إنّه رجع من نَيْسابُورَ، ومات ببيهقَ.[5] والله أعلمُ.

وعاش بذٰلك أربعًا وسبعين سنةً،[6] رحمه الله.

❁❁❁

(١) عيّن يومَ وفاته عبدُ الغافر الفارسيُّ، رواه عنه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٦٧)، وأبو سعدٍ السمعانيُّ، نقله عنه ابن نقطةَ في "التقييد" (١/ ٣١٠)، ووافقهما ابن خِلِّكانَ في "وَفَيَات الأعيان" (١/ ٧٦)، والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٩)، وغيرُهما.

(٢) رواه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٢٦٥-٢٦٦) عنِ ابنِ البيهقيِّ: القاضي إسماعيلَ، وقاله عامّة من ترجم له.

وشذّ ياقوتٌ الحَمَويُّ؛ فقال في "معجم البلدان" (١/ ٥٣٨) إنّه تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وخمسين، وابنُ تَغْرِيْ بَرْدِيْ؛ فقال في "النجوم الزاهرة" (٥/ ٧٨-٧٧) إنّه تُوُفِّيَ في جمادىٰ الآخرة، وهو وهمٌ منهما بلا شكٍّ.

(٣) نقله ابن نقطةَ في "التقييد" (١/ ٣١٠) عن أبي سعدٍ السمعانيّ، ثمّ رواه (١/ ١٤٩-١٤٨) عن الحسين بن محمّدٍ الكُتُبِيّ، وقد عاصر البيهقيَّ، انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ١٥٢).

(٤) زاده التاج السُّبْكيُّ في "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ١٢).

(٥) قاله عبد الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخبِ: ص٢١٥).

(٦) وانظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٩).

(حدود بيهقَ، علىٰ التقريب)

(حدود خُراسانَ، علىٰ التقريب)

المبحث الثاني
نشأته العلمية

عُنِي البيهقيّ بالعلم منذ نشأته؛ فبكّر في طلب الحديث، وسمع وهو ابن خمسَ عشْرةَ سنةً،[١] وكتب الحديث، وحفظه في صباه إلىٰ أن نشأ،[٢] وسمع مصنّفاتٍ عديدةً.[٣]

(١) قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

(٢) قاله عبد الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخبِ: ص١٠٨).

(٣) قاله ابن كثيرٍ في "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٣٠).

=

وقال[1] رحمه الله: «كتبتُ الحديث من سنة تسعٍ وتسعين وثلٰثِمائةٍ؛ وأدركت بعض أصحاب الشَّرْقِيَّينِ،[2] وابنِ الأعرابيّ،[3] والصفّارِ،[4] والرَّزَّازِ،[5] والأصمِّ،[6] وابنِ الأخرم».[1]

---

(١) "بيان خطإ من أخطأ علىٰ الشافعيّ" (ص٣٣٤).

(٢) الشَّرقيّان هما الحافظ الكبير أبو حامدٍ أحمدُ، والمُسنِد المُعمَّر أبو محمّدٍ عبدُ الله، ابنا محمّدِ بن الحسن النيسابوريّان، سمعا محمّدَ بن يحيىٰ الذهليَّ (ت:٢٥٨) وطبقته، تُوُفِّيَ أبو حامدٍ سنةَ خمسٍ وعشرين وثلٰثِمائةٍ، ومن تصانيفه "الصحيح"، وتُوُفِّيَ عبد الله – وهو أسنُّ – سنةَ ثمانٍ وعشرين، وكان عالمًا بالطبّ، مقبولًا في الحديث، وإن نقموا عليه شُرب المسكِر.

انظر تراجِمهما في "الإرشادَ في معرفة علماء الحديث" للخليليّ (٣/ ٨٣٧، و٨٣٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٩-٣٧، و٤٠).

(٣) هو أحمدُ بن محمّدِ بن زيادِ بن بِشْرٍ، أبو سعيدٍ، البصريُّ، ثمّ المكّيُّ، الصوفيُّ، الحافظُ، سمع الحسن بن محمّدٍ الزعفرانيَّ (ت:٢٦٠) وخلقًا جمعهم في "معجم شيوخه"، وروىٰ عن أبي داوُدَ السِّجِستانيّ (ت:٢٧٥) "سننه"، تُوُفِّيَ سنةَ أربعين وثلٰثِمائةٍ، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤١١-٤٠٧)، وستأتي ترجمته بأوعبَ من هٰذا.

(٤) هو إسماعيلُ بن محمّدِ بن إسماعيلَ بنِ صالحٍ، أبو عليٍّ، البغداديُّ، النَّحْويُّ، الأديبُ، كان ثقةً واسعَ الرواية، عاليَ الإسناد، متّبعًا للسنّة، سمع الحسن بن عرفةَ (ت:٢٥٧) وجماعةً، تُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وأربعين وثلٰثِمائةٍ. انظر "إنباهَ الرواة" للقِفْطيّ (١/ ٢٤٨-٢٤٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤٠-٤٤١)، وستأتي ترجمته بأوسعَ من هٰذا.

(٥) هو محمّدُ بن عمرِو بن البَخْتَريّ بن مُدرِكِ بن أبي سليمانَ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، مسنِدُ العراق، وكان ثقةً ثبْتًا، سمع نصرَ بن سعدانَ (ت:٢٦٠-٢٧٠)، وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وثلاثين وثلٰثِمائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٤/ ٢٢٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٢٨٦-٣٨٥)، وستأتي ترجمته بأتمَّ من هٰذا.

(٦) هو محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسفَ بنِ مَعقِلٍ، أبو العبّاس، الأمويُّ مولاهمُ، النيسابوريُّ، الحافظ، ارتحل به أبوه – وكان عالِمًا حافظًا – إلىٰ الآفاق، فسمع الكثير في صغره، وأدرك أصحاب ابن عيينةَ، =

وذكر الأَسنويّ[٢] أنّ أوّل سماعه كان في آخر سنة تسعٍ وتسعين وثلٰثِمائةٍ.

ورحل في طلب الحديث إلىٰ العراق والجبال[٣] والحجاز.[٤]

وضمّ إلىٰ ذٰلك معرفة الرجال، ونقدَ الأسانيد، قال[٥] رحمه الله: «منذ نشأت وابتدأت في طلب العلم أكتب أخبار سيّدنا المصطفىٰ - صلّىٰ الله عليه وسلّم، وعلىٰ آله أجمعين - وأجمع آثار الصحابة الذين كانوا أعلام الدين، وأسمعها ممّن حملها، وأتعرّف أحوال رواتها من حفّاظها، وأجتهد في تمييز صحيحها من سقيمها، ومرفوعها من موقوفها، وموصولها من مرسَلها».

وسمع منَ الربيع (ت:٢٧٠) صاحبِ الشافعيّ، وحدّث ستًّا وسبعين سنةً، وتُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وأربعين وثلٰثِمائةٍ. انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٥٧-٨٥٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٥٢-٤٦٠)، وستأتي ترجمته بأكملَ من هٰذا.

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسفَ، أبو عبد الله، الشيبانيُّ، النيسابوريُّ، الحافظ، كان عارفًا بالعلل والرجال، سمع يحيىٰ بنَ محمّدٍ الذهليَّ (ت:٢٦٧)، من مصنّفاته "المستخرج علىٰ الصحيحين"، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وأربعين وثلٰثِمائةٍ. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٦٩-٤٦٦)، وستأتي ترجمته بأكثرَ من هٰذا.

(٢) "طبقات الشافعيّة" (١/ ١٩٩).

(٣) قال الحَمَويّ في "معجم البلدان" (٢/ ٩٩): «اسم عَلَمٍ للبلاد المعروفة اليومَ باصطلاح العجم بـ(العراق)، وهي ما بين أصبهانَ إلىٰ زَنْجانَ وقَزْوِينَ وهمَذَانَ والدِّيْنَوَرِ وقَرْمِيْسِينَ والريِّ، وما بين ذٰلك منَ البلاد الجليلة والكُوَر العظيمة، وتسمية العجم له بـ(العراق) غلطٌ، لا أعرف سببه، وهو اصطلاح محدثٌ لا يُعرَف في القديم ... ولا يحتمله الِاشتقاق».

(٤) قاله عبد الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخبِ: ص١٠٨).

(٥) "معرفة السنن والآثار" - طبعة قَلْعَجِيْ - (١/ ٢٠٩).

=

ولم يقف عند دراسة الحديث، بل تفقّه، وبرع في الفقه، واشتغل بالأصول.[١]

وبعد أنِ امتلأ من شيوخه، ومهَر وتأهّل، أقام في بلده، وانقطع فيها لتصنيف كتبه،[٢] قال ابنه القاضي إسماعيلُ: «صنّف في سنة ستٍّ وأربعِمائةٍ».[٣]

وذاع صِيتُ كتبه، فطُلِب إلىٰ نَيْسابُورَ لنشر العلم سنةَ أربعين وأربعِمائةٍ، فأجاب، واجتمع العلماء لقراءة تصانيفه، وسماع فوائده، فلم يزل كذٰلك حتّىٰ مات، رحمه الله.[٤]

❁❁❁

(١) قاله عبد الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخبِ: ص١٠٨)، و"طبقاتِ الفقهاء الشافعيّة" لابن الصلاح (١/ ٣٣٣).

(٢) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٥)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٤/ ٩)، و"طبقاتِ الشافعيّين" لابن كثيرٍ (٢/ ٤٣١).

(٣) "طبقات الفقهاء الشافعيّة" لابن الصلاح (١/ ٣٣٥).

(٤) انظر "طبقاتِ الشافعيّين" لابن كثيرٍ (٢/ ٤٣١).

المبحث الثالث

شيوخه

قال الذهبيّ:[1] «شيوخه أكثر من مِائة شيخٍ».

وقال ابن كثيرٍ:[2] «مشايخه نحوُ المِائة».

كذا قالا، وقد جمع الشيخ نايفٌ المنصوريُّ في كتابه "السلسبيلِ النقيّ" شيوخ البيهقيّ الذين روىٰ عنهم في مصنّفاته أو نصّ العلماء علىٰ روايته عنهم؛[3] فبلغوا ثلاثةَ عَشَرَ ومِائتيْ شيخٍ.[4]

وهٰذا - كما قال ابن كثيرٍ[5] - ليس كثيرًا بالنسبة إلىٰ كثرة علومه؛ ولذٰلك قال الذهبيّ:[6] «دائرته في الحديث ليست كبيرةً، بل بورك له في مرويّاته، وحَسُن تصرُّفه فيها؛ لحِذقه، وخبرته بالأبواب والرجال»، وقال:[7] «عنده عوالٍ ومسانيدُ، وبورك له في علمه؛ لحُسْن قصده، وقوّة فهمه وحفظه».

---

(١) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥).

(٢) "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٢٩).

(٣) انظرِ "السلسبيلَ النقيّ" (١/ ١٧).

(٤) وقد درس جمْعَ مَن سبقه إلىٰ ذٰلك، وبيّن ما وقع لهم من وهمٍ وتقصيرٍ، انظرِ "السلسبيل النقيّ" (١/ ٨٣-٧١)؛ فجزاه الله خيرًا.

(٥) "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٣٠-٤٢٩).

(٦) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥).

(٧) "تذكرة الحفّاظ" (٣/ ١١٣٢).

=

وقال:[1] «لم يقع له "جامع الترمذيّ"، ولا "سنن النَّسائيّ"، ولا "سنن ابن ماجهْ"»، قال ابن كثيرٍ:[2] «إلّا ما قلّ منها».

ومرادهما بذٰلك رواية هٰذه الكتبِ.

وقد وقف علىٰ "جامع التِّرمِذيّ" و"سنن النَّسائيّ"، ونقل منهما، ومن ذٰلك قوله في حديثٍ:[3] «أخرجه أبو عيسىٰ التِّرمِذيُّ في كتاب "الجامع"»، وقوله في آخرَ:[4] «أخرجه أبو عبد الرحمٰن النَّسائيُّ في كتاب "السنن"».

وأمّا "سنن ابن ماجهْ"، فلم أجده روىٰ منها شيئًا، ولا نقل عنها، والله أعلمُ.

وأذكر هنا عددًا من أبرز شيوخه، ومن تأثّر به منهم، مرتّبين علىٰ حروف المعجم.[5]

❐ الحسين بن محمّدٍ، أبو عليٍّ، الطُّوسيُّ، الرُّوْذْباريُّ، وقد سمع منه "سنن أبي داوُدَ"، عن أبي بكرٍ بن داسَهْ، عن مصنّفه؛ فوقع له عاليًا،[6] وأفاد منه في مصنّفاته.

---

(١) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥)، وانظر "سيرَ أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٥).

(٢) "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٣٠).

(٣) "شعب الإيمان" (٢/ ١٢٣).

(٤) "السنن الكبرىٰ" (١/ ٦٣).

(٥) ومن تركتُ ترجمته هنا، فلأنّها مبسوطةٌ في موضعها منَ التعليق علىٰ الزوائد.

(٦) انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٥).

=

❐ عبد الملك بنُ الحسن، أبو نعيمٍ، الأزهريُّ، الإسفَراييِنيُّ، ابنُ أخت أبي عَوانةَ، وكان قد جاء نَيْسابُورَ سنةَ تسعٍ وتسعين وأربعِمِائةٍ، وحدّث بها،(١) وفات البيهقيَّ السماعُ منه، وروىٰ عنه بالإجازة.(٢)

❐ محمّدُ بن الحسين، العلويُّ، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ، قال الذهبيّ:(٣) «صاحب أبي حامدِ بن الشَّرقيّ، وهو أقدم شيخٍ عنده»، وقال:(٤) «أكثر عنه، وهو أكبر شيوخه»، وتابعه التاج السُّبْكيّ،(٥) وقال ابن كثيرٍ:(٦) «أعلىٰ مشايخه إسنادًا».

واستدرك عليهم نايفٌ المنصوريّ،(٧) فذكر أبا الطيّب الصُّعْلُوكيَّ، وأبا ذرٍّ المُطَّوِّعيَّ، وكلاهما سمع منَ الأصمّ وطبقته،(٨) ولم يدركا أبا حامدِ بنَ الشَّرقيّ، ثمّ تأخّر موتُهما بعد أبي الحسن العلويّ.(٩)

---

(١) انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخبَ: ص٣١٧).

(٢) "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٤).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

(٤) "العِبَر" (٣/ ٢٤٤).

(٥) "طبقات الشافعية الكبرىٰ" (٤/ ٨).

(٦) "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٣٠).

(٧) "السلسبيل النقيّ" (ص٨٩-٩٠).

(٨) انظر تراجِمهما في "السلسبيل النقيّ" (ص٣٦٦، و٦٠٧-٦٠٨).

(٩) ذكر الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٩/ ٧٥) أنّ أبا الطيّب الصُّعْلُوكيَّ تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وأربعِمِائةٍ، وذكر الظَّهِير البيهقيّ في "تاريخ بيهقَ" (ص٤٠٥) أنّ المطَّوِّعيّ تُوُفِّيَ في شوّالِ سنةِ إحدىٰ وأربعِمِائةٍ.

=

❐ محمّدُ بن عبد الله، الضّبّيُّ، الطَّهْمانيّ، أبو عبد الله، النَّيْسابُوريُّ، الحاكم، صاحب "المستدرك"، وهو أعلم شيوخه، وأعلاهم منزلةً،(١) قال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ:(٢) «كان أستاذَه في الحديث»، وقال الذهبيّ:(٣) «سمع منه، فأكثر جدًّا، وتخرّج به»، وقال:(٤) «عنده عنه وِقْر(٥) بعيرٍ، أو نحوُ ذٰلك»، وقال ابن قاضي شُهْبةَ:(٦) «أخذ علم الحديث عنه»؛ فالبيهقيّ من كبار أصحاب الحاكم، كما قاله عبد الغافر الفارسيُّ،(٧) بل هو أجلّهم، كما قاله التاج السُّبْكيّ،(٨) وقد سمع الناس مصنّفاتِ الحاكم منه.

هٰذا، وقد تلقّىٰ البيهقيّ الفقه عن جماعةٍ من فقهاء الشافعيّة في عصره، منهم:

❐ سهلُ بن محمّدِ بن سليمانَ، العِجليُّ، الصُّعْلُوكيّ، أبو الطيّب، النَّيْسابُوريُّ، ذكر الظَّهِير البيهقيّ(٩) أنّه تفقّه عليه.

❐ عبد الرحمٰن بنُ محمّدِ بن أحمدَ، الفُورانيُّ، أبو القاسم، المروزيُّ، قال الظَّهِير البيهقيّ:(١٠) «كان أستاذَه في الفقه، وتلميذَه في علم الحديث».

---

(١) قاله ابن كثيرٍ في "طبقات الشافعيّة" (٢/ ٤٣٠).

(٢) "الأنساب" (٢/ ٤١٢).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٤).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٥).

(٥) الوِقْر: الحِمْل الثقيل، انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابادِيّ (ص٤٩٣).

(٦) "طبقات الشافعيّة" (١/ ٢٢٠).

(٧) "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص٩٥).

(٨) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٨).

(٩) "تاريخ بَيْهَقَ" (ص٣٤٤).

(١٠) "تاريخ بَيْهَقَ" (ص٣٤٥).

=

❐ ناصرُ بن محمّدٍ، العُمَريُّ، أبو الفتح، المروزيُّ، ذكر أبو سعدٍ السَّمعانيُّ[١] أنّه تفقّه عليه، وقال الذهبيّ:[٢] «أخذ مذهب الشافعيّ عنه».

وتلقّىٰ البيهقيّ الِاعتقاد الأشعريّ عن جماعةٍ من أساطين المتكلّمين،[٣] منهم:

❐ إبراهيمُ بن محمّدٍ، أبو إسحاقَ، الإسفَرايِينيُّ، الأستاذ، الأصوليّ، قال أبو إسحاقَ الشيرازيُّ:[٤] «عنه أخذ الكلام والأصول عامّةُ شيوخ نَيْسابُورَ»، وذكره الشيخ عبد الرحمٰن المحمودُ[٥] فيمنِ اعتمد عليهمُ البيهقيّ في تأويل نصوص الصفات.

❐ عبد القاهر بنُ طاهرٍ، أبو منصورٍ، البغداديُّ، ذكره نايفٌ المنصوريُّ[٦] في مشايخ البيهقيّ الذين تكوّن بهم في العقيدة وعلم الكلام.

❐ محمّدُ بن الحسن، أبو بكرِ بن فُورَكَ، الأصبهانيُّ، قال الشيخ أحمدُ بن عطيّةَ الغامديُّ[٧] إنّه أبرزهم، وذكر[٨] أنّ البيهقيّ تلقّىٰ تأويل النصوص عنه مباشرةً، وقال الشيخ

---

(١) "الأنساب" (٢/ ٤١٢).

(٢) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥).

(٣) "البيهقيّ وموقفه من الإلٰهيّات" (ص٥٧).

(٤) "طبقات الفقهاء" (ص١٢٧).

(٥) "موقف شيخ الإسلام منَ الأشاعرة" (٢/ ٥٨٨).

(٦) "السلسبيل النقيّ" (١/ ٨٩).

(٧) "البيهقيّ وموقفه من الإلٰهيّات" (ص٥٧).

(٨) "البيهقيّ وموقفه من الإلٰهيّات" (ص٣١٧).

=

المُعَلِّميّ:[1] «البيهقيّ أرعبته شقاشق[2] أستاذه ابن فُورَكَ المتجهِّم، الذي حذا حَذْوَ ابن الثَّلْجيّ في كتابه الذي صنّفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها»، وقال:[3] «وإني – والله – ما آسىٰ علىٰ ابن فُورَكَ، وإنّما آسىٰ علىٰ مسحوره البيهقيِّ، الذي امتلأ من تهويلات ابن فُورَكَ وغيرِه رعبًا؛ فاستسلم لهم، وانقاد وراءهم».

❐ محمّدُ بن الحسن، الأيّوبيُّ، أبو منصورٍ، النَّيْسابُوريّ؛ فقد أخذ عنه البيهقيّ تعطيل حديث الصورة، ونقل ذٰلك في كتاب "الأسماء والصفات"،[4] ثمّ قال: «كان يحثّني علىٰ تصنيف هٰذا الكتابِ لما في الأحاديث المخرَّجة فيه منَ العون علىٰ ما كان فيه من نصرة السنّة، وقمع البدعة»، يعني بالسنّة مذهبَ الأشاعرة.

وممّن ذكر الشيخ محمّدٌ ضياءٌ الأعظميّ[5] في شيوخ البيهقيّ، وله تأثيرٌ في مذهبه العقديّ:

❐ الحسين بن الحسن، الحَلِيميُّ، أبو عبد الله، البخاريُّ، قال الذهبيُّ:[6] «وللحافظ أبي بكرٍ البيهقيّ اعتناءٌ بكلام الحَلِيميّ، ولا سيّما في كتاب "شعب الإيمان"»، وهو

---

(١) "التنكيل" (آثاره: ١٠/ ٤٠٤).

(٢) جمع شِقْشِقةٍ، وهي الجلدة الحمراء، التي يخرجها الفحل من جوفه إذا هَدَر؛ فتظهر من فيه، وفي الأثر: «كثيرٌ منَ الخطب من شقاشق الشيطان»، وهٰذا تشبيهٌ للفصيح المِنطِيق بالفحل الهادر، ولِلِسانِه بشِقشِقته، وأضيفتِ الشقاشق إلىٰ الشيطان لما يدخل في الخطب المذمومة منَ الكذب والباطل، وكونِ قائلها لا يبالي بما قال. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ٤٩٠).

(٣) "التنكيل" (آثاره: ١١/ ٥٣١).

(٤) (٢/ ٦٠).

(٥) تحقيق "المدخل" (١/ ٤٠-٣٩).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٣٣).

=

كالمستخرج علىٰ كتاب الحَلِيميّ،[1] وزاد الشيخ عبد الرحمٰن المحمودُ:[2] «وفي "الأسماء والصفات"»، ولٰكنْ دون اعتنائه في "شعب الإيمان".

وذكر الشيخ الأعظميّ أنّ البيهقيّ كان يُثني علىٰ الحَلِيميّ، ويقول: «قال إمامنا، وشيخنا، شيخ الإسلام».

وتبعه محمودٌ النَّحّال.[3]

ولم يعزُوا هٰذا النقلَ إلىٰ موضِعه، ولم أقف عليه في كتب البيهقيّ، ولو صحّ، فهو علىٰ معنىٰ الِاتّباع له، لا أنّه شيخه في التلقّي، كما كان يقول نحوَ ذٰلك في الثناء علىٰ أبي الحسن الأشعريّ،[4] وأبي الحسن الدارقطنيّ،[5] ولم يدركهما، والله أعلمُ.

وقد أخذ البيهقيّ من مؤلَّفات الحَلِيميّ، ولم يسمع منه مباشرةً؛ فلا ينبغي عدُّه في شيوخه.

ويشهد لذٰلك أنّ الحاكم ذكر له قَدْمتين إلىٰ نَيْسابُورَ، قال: «قدِم نَيْسابُور سنةَ سبعٍ وسبعين حاجًّا، فحدّث، وخُرِّجت له الفوائد، ثمّ قدِمها سنةَ خمسٍ وثمانين رسولًا منَ السلطان، فعقدنا له الإملاء، وحدّث مدّةَ مُقامه بنَيْسابُورَ»،[6] وسبق أنّ البيهقيّ ابتدأ السماع سنةَ تسعٍ وتسعين؛ فلم يدرك إملاء الحَلِيميّ بنَيْسابُورَ.

---

(١) انظر مقدّمة البيهقيّ لكتابه "شعب الإيمان" (١/ ٨٤).

(٢) "موقف ابن تيميّةَ منَ الأشاعرة" (٢/ ٥٨٧).

(٣) "إتحاف المرتقي" (ص١٥٠)، وقد راسلته في هٰذه المسألة، فكتب لي برجوعه عنها.

(٤) "شعب الإيمان" (٩/ ٤٦٦).

(٥) "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٦).

(٦) انظر "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٤/ ٣٣٣).

=

وجاء في "معرفة السنن والآثار":[1] «قال أبو عبد الله الحَلِيميُّ – رحمه الله – فيما كتب به إلينا: إنّ الملائكة إنّما وصلت إلىٰ مسّ ذٰلك الكتابِ؛ لأنّهم مطهَّرون»، ومراده أنّه كتب ذٰلك في "المنهاج في شعب الإيمان"،[2] لا أنّه راسل البيهقيّ به، وقد تُوُفِّيَ الحَلِيميّ ببخارىٰ سنةَ ثلاثٍ وأربعِمِائةٍ، شيخًا كبيرًا، وكان البيهقيّ إذ ذاك ابنَ ثمانَ عشْرةَ سنةً.

ولا يمتنع أن يكون كتب إليه إجازةً عامّةً أو بالكتاب،[3] لٰكنْ يُبعِده أنّه نقل منه كثيرًا من غير روايةٍ، والله أعلمُ.

هٰذا، وقد صنّف أبو شامةَ كتابًا في شيوخ البيهقيّ.[4]

واختصر ابن الملقِّن "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ، وذيّل عليه برجال ستّة كتبٍ، وهي: "المسند" للإمام أحمدَ، و"الصحيح" لابن خزيمةَ، ولابن حِبّانَ، و"السنن" للدارقطنيّ، و"المستدرك" للحاكم، و"السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ،[5] وهٰذا يشمل شيوخ البيهقيّ.

وأفردهم منَ المعاصرين:

- ❐ محمودٌ النَّحّال، في "إتحاف المرتقِيْ بتراجِم شيوخ البيهقيّ".
- ❐ ونايفٌ المنصوريُّ في "السلسبيل النقيّ في تراجِم شيوخ البيهقيّ".

---

(١) (١/ ١٨٧).

(٢) (٢/ ٢٢٨).

(٣) نقل ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص١٧١) عنِ الحاكم أنّ الذي اختاره، وعَهِد عليه أكثر مشايخه وأئمّةِ عصره – أن يقول الراوي فيما كَتَب إليه المحدّث من مدينةٍ، ولم يشافِهه بالإجازة: (كَتَب إليّ فلانٌ).

(٤) ذكره الذهبيّ في "معرفة القرّاء" (٣/ ١٣٣٦)، أفدته منَ "السلسبيل النقيّ" لنايفٍ المنصوريّ (ص٧١).

(٥) ذكره التقيّ بن فهْدٍ في "لحظ الألحاظ" (ص١٩٩-٢٠٠).

=

وذكر نايفٌ المنصوريّ[1] كذٰلك جماعةً منَ المعاصرين جمعوا شيوخ البيهقيّ، ودرس ما كتبوا في ذٰلك، ونقّده، وهم:

- ❐ محمّدٌ ضياءٌ الأعظميّ في مقدّمة تحقيقه لكتاب "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ".[2]
- ❐ عبد المعطي قَلْعَجِيْ في مقدّمة تحقيقه لكتاب "السنن الصغرىٰ".[3]
- ❐ نجمُ بن عبد الرحمٰن بن خلفٍ في "الصناعة الحديثيّة في السنن الكبرىٰ".[4]
- ❐ عبد الرحمٰن بنُ إبراهيمَ الخَمِيسيُّ في "زوائد رواة البيهقيّ في السنن الكبرىٰ علىٰ رواة الكتب العشَرة"، وذٰلك من أوّل الكتاب إلىٰ آخر "باب الترغيب في الأذان" من "كتاب الصلاة".[5]

وكتاب "السلسبيل النقيّ" هو آخر هٰذه الدراساتِ، وأجودها، وأكثرها فائدةً، وقد حلّاه بالحكم علىٰ الرواة جرحًا وتعديلًا للشيخ مصطفىٰ بنِ إسماعيلَ السليمانيِّ، أبي الحسن، المأربيّ؛ فكمُل بذٰلك مقصود الكتاب.

(١) "السلسبيل النقيّ" (ص٧١-٨٤).

(٢) (١/ ٢٨-٧٩).

(٣) (١/ ٢٩-٦١).

(٤) (ص٤٥-٦٢).

(٥) انظرِ "السلسبيل النقيّ" لنايفٍ المنصوريّ (ص٨٤).

المبحث الرابع
تلاميذه

أقام البيهقيّ بنَيْسابُورَ بضعَ عشْرةَ سنةً ينشر العلم، ويحدّث بتصانيفه، وقد سمع منه – بلا شكٍّ – خلقٌ كثيرٌ، وأفادوا منه في علوم الحديث والفقه والأصول.

وقال ابن خِلِّكانَ:(١) «أخذ عنه الحديث جماعةٌ منَ الأعيان».

وقال الذهبيّ:(٢) «تكاثر عليه الطلبة، وسمعوا منه كتبه».

وقال ابن كثيرٍ:(٣) «حدّث عنه جماعةٌ كثيرونَ».

وتأخّر جماعةٌ منهم إلىٰ بعدِ الخَمسِمِائة، حتّىٰ قال أبو سعدٍ السَّمعانيّ:(٤) «أدركت عشَرةَ نفرٍ من أصحابه الذين حدّثوني عنه»، وأدرك جماعةً منهم كذٰلك صاحبُه أبو القاسم بنُ عساكرَ؛ فسمع منهم مصنّفاتِ البيهقيّ.(٥)

وأذكر هنا أبرزهم مرتَّبين علىٰ حروف المعجم:

---

(١) "وَفَيَات الأعيان" (١/ ٧٦).

(٢) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٨).

(٣) "طبقات الشافعيّة" (٢/ ٤٣٠).

(٤) "الأنساب" (٢/ ٤١٣).

وقد وُلِد سنةَ ستٍّ وخَمسِمِائةٍ، وسمّعه أبوه في الرابعة: سنةَ عشرٍ وخَمسِمِائةٍ، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٤٥٦).

(٥) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٨).

وقد وُلِد ابن عساكرَ سنةَ تسعٍ وتسعين وأربعِمِائةٍ، وسمّه أخوه سنةَ خمسٍ وخَمسِمِائةٍ وما بعدها. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ٥٥٤).

=

❑ إسماعيلُ، البيهقيّ، أبو عليٍّ، القاضي، ابن الإمام البيهقيّ، وُلِد سنةَ ثمانٍ وعشرين وأربعِمائةٍ، وحدّث عن أبيه، وتُوُفِّيّ سنةَ سبعٍ وخَمسِمائةٍ.(١)

❑ عبد الرحمٰن بنُ عبد الله بن عبد الرحمٰن، البَحِيريُّ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، وُلِد سنةَ ثلاثٍ وخمسين وأربعِمائةٍ، وتُوُفِّيّ سنةَ أربعين وخَمسِمائةٍ،(٢) ولعلّه آخر من بقِي منَ الرواة عنه، والله أعلمُ.

❑ عبد الله بنُ محمّدِ بن عليٍّ، الأنصاريُّ، أبو إسماعيلَ، الهرويُّ، شيخ الإسلام، مصنّف "ذمّ الكلام"، وُلد سنةَ ستٍّ وتسعين وثلْثِمائةٍ، وروىٰ عنِ البيهقيّ بالإجازة، مع سماعه من بعض أصحاب الأصمّ، وتُوُفِّيّ سنةَ إحدىٰ وثمانين وأربعِمائةٍ.(٣)

❑ عبد الغافر بنُ إسماعيلَ بنِ محمّدٍ، أبو الحسن، الفارسيُّ، ثمّ النَّيْسابُوريّ، صاحب كتاب "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ"، وُلِد سنةَ إحدىٰ وخمسين وأربعِمائةٍ، ومات سنةَ تسعٍ وعشرين وخَمسِمائةٍ،(٤) قال:(٥) «قد فاتني السماع منه مع الإمكان؛ لغيبة الوالد عنّي، وظفرت بالإجازة الصحيحة منه».

❑ عبيد الله بنُ محمّدِ بن أحمدَ، أبو الحسن، حفيد الإمام البيهقيّ، الشيخ، المُسنِد، وُلِد سنةَ تسعٍ وأربعين وأربعِمائةٍ، وسمع المصنّفاتِ من جدّه، ومات سنةَ ثلاثٍ وعشرين وخَمسِمائةٍ.(٦)

---

(١) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٣١٤-٣١٣).

(٢) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ١٥٧-١٥٦).

(٣) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٥١٨-٥٠٣).

(٤) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٢٠/ ١٧-١٦).

(٥) انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخبَ: ص٩٦).

(٦) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ٥٠٤-٥٠٣).

المبحث الخامس

عقيدته، ومذهبه الفقهيّ

أمّا عقيدته، فقد كان البيهقيُّ – رحمه الله – أشعريًّا، لا يخالج الناظرَ في كتبه العَقَديّة شكٌّ في ذٰلك.

وقد صرّح بذٰلك في رسالته إلىٰ عَمِيد المُلك التي كتبها في الدفاع عن مذهب الأشاعرة،[١] ووصف أبالحسن الأشعريَّ في مواضعَ منها[٢] بـ(شيخنا)، وليس هو شيخَه في التلقّي كما لا يخفىٰ، وإنّما هو متبوعه في الِاعتقاد.

وذكر شيخ الإسلام[٣] أنّه تولّىٰ المتكلّمين من أصحاب أبي الحسن الأشعريّ، وذبّ عنهم. وقال التاج السُّبكيُّ:[٤] «قرأ علم الكلام علىٰ مذهب الأشعريّ».

وذكر شيخ الإسلام[٥] أنّه موافقٌ لابن الباقلّانيّ في أصوله.

---

(١) رواها ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص١٠٠-١٠٨).

(٢) "تبيين كذب المفتري" لابن عساكرَ (ص١٠٢، و١٠٣، و١٠٥)، وانظر "طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٢/ ٣٩٦، و٣٩٧، و٣٩٨).

(٣) "الفتوىٰ الحمويّة" (ص٤٨٤).

(٤) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٥) "درء تعارض العقل والنقل" (٢/ ١٠٠).

=

وحكىٰ أنّه يثبت الصفاتِ الخبريّةَ، كالوجه واليدِ،[١] وكالعلوّ والِاستواء،[٢] وهو مذهب أبي الحسن الأشعريّ وأئمّة أصحابه القدماء؛[٣] لأنّهم لا يجعلونها معارِضةً لدليل الأعراض وحدوث الأجسام:[٤] الذي يعتقدون صحّة دلالته علىٰ وجود الله، وإن نَهَوا عنه،[٥] لٰكنّه ينفي الصفاتِ الِاختياريّةَ.[٦]

ولذٰلك قال:[٧] «الحافظ أبو بكرٍ البيهقيُّ وأمثالُه أقربُ إلىٰ السنّة من كثيرٍ من أصحاب الأشعريّ المتأخّرين: الذين خرجوا عن كثيرٍ من قوله إلىٰ قول المعتزلة أو الجهميّة أو الفلاسفة».

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل" (٣/ ٣٨١)

(٢) "مجموع الفتاوىٰ" (١٧/ ٣٦١).

(٣) "درء تعارض العقل والنقل" (٣/ ٣٨١)، و"مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ١٤٨-١٤٧).

(٤) "درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٧٤).

ومن مقدّمات هٰذا الدليلِ - الِاستدلالُ علىٰ حدوث الأجسام بقيام الأعراض بها؛ ثمّ أنّه يجب انقطاع التسلسُل في ذٰلك بقديمٍ واجبِ الوجود، وهو الله، ويمتنع حينئذٍ أن يحُلَّ به حادثٌ؛ فالتزموا ذٰلك، ودخل في عموم الحوادث الممتنعِ قيامُها بالله - الصفاتُ الِاختياريّة.

وقد اضطرّهم هٰذا الأصلُ المشئومُ إلىٰ بدعٍ كثيرةٍ، ومناقَضةٍ للنصوص، لٰكنْ رأوا ذٰلك أسهلَ من إبطال وجود الله أصلًا، وتسلُّطِ الملاحدة علىٰ أهل الإسلام.

والصواب أنّه دليلٌ فاسدٌ، وأنّ دلالاتِ النصوص المخالفةَ له - حقٌّ، لا محذورَ فيها، ووجود الله ثابتٌ بالفطرة، وبأدلّةٍ عقليّةٍ أخرىٰ صحيحةٍ، أوضحَ من هٰذا الدليلِ المذكور.

(٥) "مجموع الفتاوىٰ" (٥/ ٥٤٣).

(٦) "منهاج السنّة" (٢/ ٦٤٠).

(٧) "شرح الأصفهانيّة" (ص١٢٧).

=

ولخّص الشيخ أحمدُ بن عطيّةَ الغامديُّ[1] – رحمه الله – موقف البيهقيّ منَ الإلٰهيّات في مسائلَ، أذكرها هنا ملخّصةً:

❐ أصَّلَ البيهقيّ طريقة السلف في الِاستدلال في أبواب الِاعتقاد، لٰكنّه خالفهم في كثيرٍ منَ المسائل عند التطبيق.

❐ استدلّ علىٰ وجود الله – تعالىٰ – بطريقة القرآن، إلّا أنّه صحّح طريقة المتكلّمينَ في الِاستدلال بالأعراض وتركيب الأجسام.

❐ وافق السلف في باب الأسماء الحسنىٰ، واختار أنّ الِاسم عينُ المسمّىٰ، والصواب خلافه.

❐ قسّم الصفاتِ إلىٰ ذاتيّةٍ وفعليّةٍ،[2] وكلًّا منَ القسمين إلىٰ عقليّةٍ وسمعيّةٍ.

❐ أثبت الصفاتِ العقليّةَ: الذاتيّةَ والفعليّةَ، واستدلّ لها بالنصوص الشرعيّة، لٰكنّه أطلق منْعَ حلول الحوادث بذات الله تعالىٰ؛ فقال بقِدَم صفات الذات العقليّة مطلقًا، ومنَع تسلسُل الحوادث في الماضي؛ فقال بحدوث صفات الفعل العقليّة بعدَ أن لم تكن.

❐ أثبت بعض صفات الذات الخبريّة، وهي الوجهُ والعينُ واليدانِ، وأوّلَ سائرها، وأوّلَ بعض صفات الفعل الخبريّة، وفوّض بعضَها؛ ظنًّا منه أنّ تفويضها هو مذهب السلف.

❐ أثبت صفة الكلام، لٰكنّه جعلها معنًى قائمًا بالنفس: ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، واحدًا: لا يتعدّد، قديمًا: غيرَ متجدِّدِ الآحاد.

❐ أثبت رؤية المؤمنين لربّهم يومَ القيامة، لٰكنْ لا في جهةٍ.

---

(١) "البيهقيّ وموقفه منَ الإلٰهيّات" (٤١٢-٤٠٩).

(٢) والصفات الفعليّة عند الأشاعرة بمعنىٰ المفعولات المخلوقة؛ فالخلق عندهم – مثلًا – هو المخلوق، والرَّزق هو النعمة، وهٰكذا، ولا يثبتون لله – سبحانه وتعالىٰ – صفةً فعليّةً تقوم بذاته.

❑ نفيُ تأثير قدرة العبد في فعله؛ موافقةً للأشاعرة في قولهم بالكسب، الذي لا حقيقةَ له، ونفيُ تأثير الأسباب في مسبَّباتها عمومًا.

وهٰذا التفصيل يصدِّق تقرير شيخ الإسلام السابقَ في موافقة البيهقيّ لمذهب أبي الحسن الأشعريّ ومتقدِّمي أصحابه، المخالفِ لطريقة متأخّريهم المضاهئة لمذهب المعتزلة.

وبه يظهر أنّ البيهقيّ – رحمه الله – قدِ اجتهد في طلب الحقّ من جهة الوحي، واتّبع ما أمكنه منه، ولم يتعمّد فيما لم يمكنه مخالفةَ الشرع، ولا الخروجَ عن مذهب السلف؛ فيجب التوسُّط في ذٰلك، بشكره فيما أصاب، والِانتفاع من جهوده في ذٰلك، وردّ ما أخطأ فيه، مع الِاستغفار له، وحفظ مكانه في الدين.

وذكر شيخ الإسلام[1] أبا الحسن الأشعريَّ وجمعًا من أتباعه: أبا بكرِ بنَ الباقلّانيّ، وأبا بكرٍ البيهقيَّ، وأبا ذرٍّ الهرويَّ، وأبا الوليد الباجيَّ، وأبا جعفرٍ السِّمْنَانيَّ، وأبا بكرِ بنَ العربيّ، وأبا المعالي الجوينيَّ، ثمّ قال: «ما مِن هٰؤلاء إلّا مَن له في الإسلام مَسَاعٍ مشكورةٌ، وحسناتٌ مبرورةٌ، وله في الردّ علىٰ كثيرٍ من أهل الإلحاد والبدع، والِانتصار لكثيرٍ من أهل السنّة والدِّين – ما لا يخفىٰ علىٰ مَن عرف أحوالهم، وتكلّم فيهم بعلمٍ وصدقٍ، وعدلٍ وإنصافٍ.

لٰكنْ لَمّا التبس عليهم هٰذا الأصلُ[2] المأخوذُ ابتداءً عنِ المعتزلة – وهم فضلاءُ عقلاءُ – احتاجوا إلىٰ طرده، والتزام لوازمه؛ فلزمهم بسبب ذٰلك منَ الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدِّين.

وصار الناس بسبب ذٰلك – منهم من يعظّمهم؛ لما لهم منَ المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمّهم؛ لما وقع في كلامهم منَ البدع والباطل، وخيار الأمور أوساطها.

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل" (٢/ ١٠٣-١٠٢).

(٢) يعني الأصل الذي نَفَوا لأجله الصفاتِ الفعليّةَ، وهو دليل الأعراض وحدوث الأجسام، الذي استدلّوا به علىٰ وجود الله تعالىٰ، أوِ اعتقدوا صحّة دلالته علىٰ ذٰلك.

وهٰذا ليس مخصوصًا بهٰؤلاء، بل مثل هٰذا وقع لطوائفَ من أهل العلم والدِّين، والله – تعالىٰ – يتقبّل من جميع عباده المؤمنين الحسناتِ، ويتجاوز لهم عنِ السيّئات، ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر].

ولا ريبَ أنّ منِ اجتهد في طلب الحقّ والدين من جهة الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأخطأ في بعض ذٰلك، فالله يغفر له خطأه؛ تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيّه – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومنِ اتّبع ظنّه وهواه؛ فأخذ يُشنّع علىٰ من خالفه بما وقع فيه من خطإٍ ظنّه صوابًا بعد اجتهاده، وهو منَ البدع المخالفة للسنّة، فإنه يلزمه نظيرُ ذٰلك – أو أعظمُ أو أصغرُ – فيمن يعظّمه هو من أصحابه؛ فقلّ من يَسلَم من مثل ذٰلك في المتأخّرين؛ لكثرة الِاشتباه والِاضطراب، وبُعد الناس عن نور النبوّة وشمس الرسالة: الذي به يحصل الهدىٰ والصوابُ، ويزول به عنِ القلوب الشكُّ والِارتيابُ».

وقال مَشْيَخة اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربيّة السُّعوديّة:[1] «موقفنا من أبي بكرٍ الباقلّانيّ، والبيهقيّ، وأبي الفرج بن الجوزيّ، وأبي زكريّا النوويّ، وابن حجرٍ، وأمثالِهم ممّن تأوّل بعض صفات الله تعالىٰ، أو فوّضوا في أصل معناها – أنّهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين، الذين نفع الله الأمّة بعلمهم؛ فرحمهمُ الله رحمةً واسعةً، وجزاهم عنّا خير الجزاء.

وأنّهم من أهل السنّة فيما وافقوا فيه الصحابة – رضي الله عنهم – وأئمّةَ السلف في القرون الثلاثة، التي شهد لها النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بالخير.[2]

---

(١) "مجموع فتاوىٰ اللجنة الدائمة" (٣/ ص ٢٤٠-٢٤١).

(٢) رواه البخاريّ (٣/ ١٧١ برقْم ٢٦٥١، و٢٦٥٢) ومسلمٌ (٧/ ١٨٤، ١٨٥) من حديث عمرانَ بنِ حُصَينٍ، وعبد الله بن مسعودٍ، رضي الله عنهما، ورواه مسلمٌ (٧/ ١٨٤) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه.

=

وأنّهم أخطئوا فيما تأوّلوه من نصوص الصفات، وخالفوا فيه سلف الأمّة وأئمّةَ السنّة رحمهم الله، سواءٌ تأوّلوا الصفاتِ الذاتيّةَ وصفاتِ الأفعال، أو بعضَ ذٰلك».

ووقّع الفتوىٰ الشيخ عبد الله بنُ قعودٍ، والشيخ عبد الرزّاق بنُ عَفِيفِيْ، والشيخ عبد العزيز بنُ بازٍ، رحمهمُ الله جميعًا.

هٰذا، وقد أخذ الشيخ عبدُ الرحمٰن المحمودُ[1] علىٰ البيهقيّ أنّه نَقَد بعض الروايات والأحاديث نقدًا لا يتّفق مع منهج المحدّثين في قَبول الروايات، ثمّ قال: «وهٰذا من مثل البيهقيّ المحدِّث كبيرٌ، لا يُحتمَل؛ لأنّ فيه محاولةً لتضعيف الأحاديث الثابتة لأجل أن تَسلَم الأصول الكلاميّة والعقليّة التي يؤمن بها، وهٰذا منهج المتكلّمين، وليس منهج المحدّثين».

وليس بمسلَّمٍ، والجواب عليه أنّ البيهقيّ – رحمه الله – لم يخرج عن منهج المحدّثين فيما ضعّف من أحاديث الصفات، بل عمل بكلام الأئمّة في جرح الرواة وتعديلهم، وسلك طريقة أهل الحديث وقواعدَهم، وإن أخطأ في بعض ذٰلك خطأً اجتهاديًّا محتمَلًا من مثله، ولم يتعسّف في شيءٍ من ذٰلك، ولا ظهر منه ميلٌ أو تحامُلٌ، ولا عَمَد إلىٰ ردّ حديثٍ بكونه مخالفًا للأصول الكلاميّة أوِ العقليّة.

ولولا أن يطول القول في هٰذه المسألةِ، لَذكرتُ الأحاديث التي ضعّفها البيهقيّ، وانتقده فيها الشيخ عبد الرحمٰن المحمودُ، وبيّنتُ موافقة تصرُّفه لقواعد علم الحديث، واعتمادَه علىٰ كلام الأئمّة، وإن ترجّح خلافُه في بعض ما قال، والله أعلمُ.

وأمّا مذهبه الفقهيُّ، فالبيهقيّ – رحمه الله – من كبار علماء الشافعيّة، وقال الذهبيّ[2] إنّه بَرَع في المذهب.

---

(١) "موقف ابن تيميّةَ منَ الأشاعرة" (٢/ ٥٨٧-٥٨٥).

(٢) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥).

=

وذكر البيهقيّ عن نفسه اختيار مذهب الشافعيّ، فقال:[١] «قد قابلت بتوفيق الله – تعالىٰ – أقوال كل واحدٍ منهم[٢] بمبلغ علمي من كتاب الله عزّ وجلّ، ثمّ بما جمعتُ منَ السنن والآثار، في الفرائض، والنوافل، والحلال، والحرام، والحدود، والأحكام، فوجدت الشافعيّ – رحمه الله – أكثرَهم اتّباعًا، وأقواهمُ احتجاجًا، وأصحَّهم قياسًا، وأوضحَهم إرشادًا، وذٰلك فيما صنّف منَ الكتب: القديمة والجديدة، في الأصول والفروع، وبأبين بيانٍ، وأفصح لسانٍ».

ولم يتخلّف مصنّفٌ في طبقات الشافعيّة عن ذكره فيهم، كابن الصلاح،[٣] والتاج السُّبْكيّ،[٤] والأَسنويّ،[٥] وابن كثيرٍ،[٦] وابن الملقِّن،[٧] وابن قاضي شُهْبةَ.[٨]

وذكر فقهاء الشافعيّة أقواله في كتبهمُ المذهبيّة، واعتدُّوا بها في المذهب، كالرافعيّ في "فتح العزيز"، والنوويّ في "الروضة".[٩]

ووصفه جماعةٌ ممّن ترجم له بأنّه شافعيٌّ، يَعنُون في المذهب.[١٠]

---

(١) "معرفة السنن والآثار" – طبعة قَلْعَجِيْ – (١/ ٢٠٩).

(٢) يعني الأئمّة المجتهدين.

(٣) "طبقات الفقهاء الشافعيّة" (١/ ٣٣٦-٣٣٢).

(٤) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ١٦-٨).

(٥) "طبقات الشافعيّة" (١/ ٢٠٠-١٩٨).

(٦) "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٣١-٤٢٩).

(٧) "العِقد المُذْهَب" (ص٩٣-٩٤).

(٨) "طبقات الشافعيّة" (١/ ٢٢٢-٢٢٠).

(٩) انظر "طبقاتِ الشافعيّة" لابن قاضي شُهْبةَ (١/ ٢٢١).

(١٠) انظر – مثلًا – "وَفَيَاتِ الأعيان" لابن خِلِّكانَ (١/ ٧٥)، و"التاجَ المكلَّل" لصدِّيقِ بن حسنٍ القِنَّوْجيّ (ص١٦).

=

وأيضًا، فمصنّفات البيهقيّ الفقهيّة ناطقةٌ بذٰلك؛ فإنّ موضوعها جمع نصوص الشافعيّ، والِاستدلالُ لاختياراته، والردُّ علىٰ من خالفه، حتّىٰ قال أبو المعالي الجوينيُّ: «ما من فقيهٍ شافعيٍّ إلّا وللشافعّي عليه منّةٌ، إلّا أبا بكرٍ البيهقيَّ، فإنّ المنّة له علىٰ الشافعيّ؛ لتصانيفه في نصرة مذهبه».[1]

هٰذا، وقال الذهبيُّ:[2] «لو شاء البيهقيّ أن يعمل لنفسه مذهبًا يجتهد فيه؛ لكان قادرًا علىٰ ذٰلك؛ لسَعة علومه، ومعرفته بالِاختلاف؛ ولهٰذا تراه يلوّح بنصر مسائلَ ممّا صحّ فيها الحديث».

وهٰذا محمولٌ علىٰ موافقته للشافعيّ في اجتهاده، أو علىٰ ورعه، وخشيته أن يقول علىٰ الله غيرَ ما أراد، أو علىٰ تواضعه رحمه الله، وإزرائه علىٰ نفسه.

وذكر شيخ الإسلام[3] حديثًا واهيًا رواه البيهقيُّ، ثمّ قال: «فهٰذا ممّا أُنكِر عليه، ورآه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له، وأنّه يحتجّ بآثارٍ لوِ احتجّ بها مخالفوه، لَأظهر ضعفها، وقدح فيها.

وإنّما أوقعه في هٰذا، مع علمه ودينه – ما أوقع أمثاله ممّن يريد أن يجعل آثار النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – موافقةً لقول واحدٍ منَ العلماء دون آخرَ.

فمن سلك هٰذه السبيلَ، دَحَضَت حُجَجُه، وظهر عليه نوعٌ منَ التعصّب بغير الحقّ، كما يفعل ذٰلك مَن يجمع الآثار ويتأوّلها في كثيرٍ منَ المواضع بتأويلاتٍ يَبِينُ فسادُها؛ لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب "شرح الآثار" أبو جعفرٍ، مع أنّه يروي منَ الآثار أكثرَ ممّا يروي البيهقيّ، لٰكنّ البيهقيّ يُنَقّي الآثار، ويميّز بين صحيحها وسقيمها – أكثرَ منَ الطحاويّ».

---

(١) انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٨).

(٢) "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٩).

(٣) "مجموع الفتاوىٰ" (٢٤/ ١٥٤).

والله أعلمُ.

المبحث السادس

منزلته العلميّة، وثناء العلماء عليه

تبوّأ البيهقيّ – رحمه الله – منزلةً عظيمةً في علميِ الحديث والفقه؛ لكثرة مصنّفاته المتقنة في كلٍّ منهما، وهو بالحديث ألصقُ، وقد شهد له بعلوّ مكانته في العلم والدين علماءُ عصره ومَن بعدَه؛ فاجتمعتِ الكلمة علىٰ الثناء عليه.

قال عبدُ الله بنُ يوسفَ الجرجانيُّ:(١) «كان فقيهًا، حافظًا، إمامًا، زاهدًا، كان يصوم الدهرَ منذ ثلاثين سنةً، جمع الفقه والحديث، وصنّف في كلّ نوعٍ».

وقال عبد الغافر بنُ إسماعيلَ:(٢) «الإمام، الحافظ، الفقيه، الأصوليّ، الدَّيِّن، الوَرِع، واحد زمانه في الحفظ، وفردُ أقرانه في الإتقان والضبط»، وذكر أنّه زائدٌ علىٰ الحاكم في أنواع العلوم، ثمّ قال: «كان علىٰ سيرة العلماء، قانعًا منَ الدنيا باليسير، متجمّلًا(٣) في زهده وورعه».

---

(١) نقله ابن الصلاح في "طبقات الفقهاء الشافعيّة" (١/ ٣٣٦-٣٣٥) من كتاب "طبقات الشافعيّين" له.

وعبدُ الله بنُ يوسفَ الجرجانيُّ المذكورُ يُكنىٰ (أبا محمّدٍ)، حافظٌ، سمع الكثير، وله تصانيفُ، منها "مناقب الشافعيّ"، و"مناقب أحمدَ"، تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وثمانينَ وأربعِمائةٍ. انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخبَ: ص٣٠٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٩/ ١٦٠-١٥٩).

(٢) "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص١٠٨، ١٠٩).

(٣) في الأصل: (متحمّلًا) بالحاء المهملة، وهو تصحيفٌ، وانظرِ الصوابَ في "تبيين كذب المفتري" لابن عساكرَ (ص٢٦٧)، و"الأربعين" لابن المفضَّل المقدسيّ (ص٥١٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٧)، و"تاريخ الإسلام" له (١٠/ ٩٦)، و"تذكرةَ الحفّاظ" له (٣/ ٢٢٠)، و"طبقات الشافعيّة" لابن قاضي شُهبةَ (١/ ٢٢٠)، وغيرِها.

=

وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ:[1] «الحافظُ، كان إمامًا، فقيهًا، حافظًا، جمع بين معرفة الحديث وفقهه».

وقال الظَّهِير البيهقيُّ:[2] «الإمام، الحافظ، المحدّث ... لا ثانيَ له في علم الحديث ... ولم يكن في عصره بخراسانَ من له قدرته علىٰ إدراك أحاديث المصطفىٰ – صَلَوَات الله عليه – علىٰ أوجهها».

وقال ابن الجوزيّ:[3] «كان واحد زمانه في الحفظ والإتقان، حَسَنَ التصنيفِ، وجمع علم الحديث والفقه والأصول ... وكان متعفِّفًا، زاهدًا».

وقال عليُّ بن المفضَّل:[4] «الحافظ، المصنّف في علم الحديث والفقه والأصول، والجمعِ بين المعقول[5] والمنقول».

وقال ياقوتٌ الحمويُّ:[6] «الإمام، الحافظ، الفقيه في أصول الدين، الوَرِع، أوحد الدهر في الحفظ والإتقان، مع الدين المتين»، وذكر أنّه فاق الحاكم في فنونٍ منَ العلم تفرّد بها.

وقال ابن الصلاح:[7] «كان إمامًا، قيِّمًا بنصرة مذهب الشافعيّ وتقريره، مصنِّفًا كثيرَ التصنيف، قويَّ التحقيق، جيّدَ التأليف، ظاهرَ الإنصاف، بعيدًا منَ الِاعتساف».

---

(١) "الأنساب" (٢/ ٤١٢).

(٢) "تاريخ بيهقَ" (ص٣٤٤-٣٤٥).

(٣) "المنتظَم" (١٦/ ٩٧).

(٤) "الأربعون علىٰ الطبقات" (ص٥١١).

(٥) يريد بالمعقول علمَ الفقه، بما فيه من تصرُّف العقل بالقياس والِاستنباط والنظر في المعاني.

(٦) "معجم البلدان" (١/ ٥٣٨).

(٧) "طبقات الفقهاء الشافعيّة" (١/ ٣٣٢).

=

وذكر النوويّ[١] أنّ البيهقيّ أتقنُ من شيخه الحاكمِ، وأشدُّ تحرّيًا. ونقل السيوطيّ[٢] عنِ النوويّ أنّ الحفّاظ اتّفقوا علىٰ أنّه أشدُّ تحرّيًا.

وقال الذهبيُّ:[٣] «الحافظ، العلّامة، الثبْت، الفقيه، شيخ الإسلام».

وقال في موضعٍ آخرَ:[٤] «كان واحد زمانه، وفرد أقرانه، وحافظ أوانه ... وبرع في المذهب».

وقال:[٥] «لو شاء البيهقيّ أن يعمل لنفسه مذهبًا يجتهد فيه، لَكان قادرًا علىٰ ذٰلك؛ لسَعَة علومه، ومعرفته بالِاختلاف».

وقال التاج السُّبْكيُّ:[٦] «أحد أئمّة المسلمين، وهداة المؤمنين، والدعاة إلىٰ حبل الله المتين، فقيهٌ جليلٌ، حافظٌ كبيرٌ، أصوليٌّ نِحْريرٌ،[٧] زاهدٌ، وَرِعٌ، قانتٌ لله، قائمٌ بنصرة المذهب: أصولًا وفروعًا، جبلٌ من جبال العلم ... صار أوحدَ زمانه، وفارس ميدانه، وأحذقَ المحدّثين، وأحدَّهم ذهنًا، وأسرعَهم فهمًا، وأجودَهم قريحةً».

---

(١) "المجموع" (٥/ ٣٥).

(٢) "تدريب الراوي" (١/ ١٨١).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٣).

(٤) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٥).

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٩).

(٦) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٨، ٩).

(٧) النِّحْرير هو الحاذق، الماهر، العاقِل، المجرّبُ، المتقن، الفَطِن، البصير بكل شيءٍ؛ لأنّه ينحر العلم نحرًا، قاله الفِيرُوزَابَاديّ في "القاموس المحيط" (ص٤٨٠).

=

وقال الأَسنويّ:[1] «الحافظ، الفقيه، الأصوليّ، الزاهد، الورِع، القائم في نصرة المذهب ... كان كثير التحقيق والإنصاف».

وقال ابن كثيرٍ:[2] «العالم، السنّيُّ، الحافظ الكبير ... سمع الكثير، وجمع، وحصّل، وصنّف، ورتّب».

وقال في موضعٍ آخرَ:[3] «أحد الحفّاظ الكبار ... كان واحد زمانه في الإتقان، والحفظ، والفقه، والتصنيف، كان فقيها، محدّثًا، أصوليًّا ... وكان زاهدًا، متقلِّلًا منَ الدنيا، كثيرَ العبادة والورع، رحمه الله تعالىٰ».

(١) "طبقات الشافعيّة" (١/ ١٩٨).

(٢) "طبقات الشافعيّين" (٢/ ٤٢٩).

(٣) "البداية والنهاية" (١٦/ ٩).

المبحث السابع
مؤلّفاته

مصنّفات البيهقيّ – رحمه الله – كثيرةٌ، مشهورةٌ، مفيدةٌ، مقبولةٌ عند العلماء.

وقد ذكر[1] أنّ عادته في كتبه المصنّفة في الأصول والفروع الِاقتصارُ منَ الأخبار علىٰ ما يصحّ منها دون ما لا يصحّ، أو التمييزُ بين ما يصحّ منها وما لا يصحّ، وذكر أنّه شَرَط في مصنّفاته الِاكتفاءَ بالصحيح عنِ السقيم، والِاجتزاءَ بالمعروف عنِ الغريب، إلّا فيما لا يتّضح المراد منَ الصحيح أو المعروف دونه.

وقال الفقيه أبو بكرٍ محمّدُ بن عبد العزيز المرزويُّ: «رأيتُ في المنام كأنّ تابوتًا علا في السماء، يعلوه نورٌ، فقلت: ما هٰذا؟ فقيل: هٰذا تصنيفات أحمدَ البيهقيّ».[2]

قال الذهبيُّ:[3] «هٰذه رؤيَا حقٍّ؛ فتصانيف البيهقيّ عظيمة القدْر، غزيرة الفوائد، قلّ من جوّد تواليفه مثلَ الإمام أبي بكرٍ».

وقال عبد الغافر الفارسيُّ:[4] «ألّف منَ الكتب ما لعلّه يبلغ قريبًا من ألف جزءٍ، ممّا لم يسبقه إليه أحد»، ثمّ وصفها بـ(المفيدة).

وقال:[5] «جمعها جمعًا: بيّن فيها علم الحديث وعللَه، وبيّن الصحيح والسقيم، وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث، ثمّ بيّن الفقه والأصول، وشرَح ما يتعلّق بالعربيّة، علىٰ وجهٍ وقع

---

(١) "دلائل النبوّة" (١/ ٤٧، و٦٩).

(٢) رواه ابن عساكرَ في "تبيين كذب المفتري" (ص٣٦٧) بإسنادٍ صحيحٍ عنه.

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٨).

(٤) "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص١٠٨).

(٥) "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص١٠٨-١٠٩).

=

منَ الأئمّة كلِّهم موقعَ الرضا، ونفع الله – تعالىٰ – به المسترشدين والطالبين، ولعلّ آثاره تبقىٰ إلىٰ القيامة».

وقال: «هو الموفَّق في تصانيفه المفيدة؛ جزاه الله خيرًا».[١]

وقال أبو الحسن بنُ الأثير:[٢] «وله كتبٌ مصنّفةٌ تدلّ علىٰ كثرة فضله».

وقال الذهبيّ:[٣] «عمِل كتبًا لم يُسبَق إلىٰ تحريرها».

وذكر التاج السُّبْكيُّ[٤] أنّ مصنّفاتِه «نِظافٌ، مليحة الترتيب والتهذيب، كثيرة الفائدة، يشهد من يراها منَ العارفين بأنّها لم تتهيّأ لأحدٍ منَ السابقين».

وقال ابن كثيرٍ:[٥] «له التصانيف التي سارت بها الركبان في سائر الأمصار والأقطار ... وكان واحد زمانه في ... التصنيف ... وجمع أشياءَ كثيرةً نافعةً جدًّا، لم يُسبَق إلىٰ مثلها، ولا يدرَك فيها»، ثمّ وصف مصنّفاته بأنّها جامعةٌ مفيدةٌ، لا تُسامَىٰ ولا تُدانَىٰ.

---

(١) رواه ابن نقطةَ في "التقييد" (١/ ٣١٠).

(٢) "اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٢٠٢).

(٣) "تذكرة الحفّاظ" (٣/ ٢١٩).

(٤) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ١٠).

(٥) "البداية والنهاية" (١٦/ ٩)، و"طبقات الشافعيّة" (٢/ ٤٣٠).

=

وأثنىٰ علىٰ مصنّفاته كذٰلك ابن الجوزيّ،[١] وابن الصلاح،[٢] والأَسنويُّ،[٣] وابن الملقِّن،[٤] وغيرهم.

ومن مصنّفاته:

❐ "المبسوط في نصوص الشافعيّ"، قال البيهقيّ:[٥] «قد وقع إلىٰ أستاذي في الفقه: الشيخ الإمام الشريف أبي الفتح ناصرِ بن الحسين العُمَريّ رضي الله عنه، فرضِيَه، وحمد أثري فيه»، وقال التاج السُّبكيّ:[٦] «ما صُنِّف في نوعه مثلُه».

❐ "السنن الكبرىٰ"، وسيأتي التعريف به في الفصل التالي.

❐ "معرفة السنن والآثار"، قال التاج السُّبْكيّ:[٧] «لا يستغني عنه فقيهٌ شافعيٌّ»، ثمّ نقل عن والده أنّه قال: «مراده معرفة الشافعيّ بالسنن والآثار»، وقال ابن كثيرٍ:[٨] «هو علىٰ جادّة المذهب».

---

(١) "المنتظَم" (١٦/ ٩٧).

(٢) "طبقات الفقهاء الشافعيّة" (١/ ٣٣٢، و٣٣٣).

(٣) "طبقات الشافعيّة" (١/ ١٩٨).

(٤) "العِقْد المُذْهَب" (ص٩٣-٩٤).

(٥) "معرفة السنن والآثار" - طبعة قَلْعَجِيْ - (١/ ٢٠٩).

(٦) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٧) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٨) "طبقات الشافعيّة" (٢/ ٤٣٠).

=

وحكىٰ البيهقيّ أنّه حين ابتدأ بتصنيفه، رأىٰ أحدُ الفقهاء الصالحين الشافعيَّ في النوم، وبيده أجزاءٌ منه، وهو يقول: «قد كتبتُ اليومَ من كتاب الفقيه أحمدَ سبعةَ أجزاءٍ»، أو قال: «قرأتُها»، ورآه يعتدّ بذٰلك.

وأنّ فقيهًا آخرَ رآه تلك الليلةَ قاعدًا في الجامع علىٰ سريرٍ، وهو يقول: «قدِ استفدتُ اليوم من كتاب الفقيه حديثَ كذا وكذا».[1]

❐ "الخلافيّات"، قال الذهبيّ:[2] «لم يُصنَّف مثلُها»، وقال التاج السُّبْكيّ:[3] «لم يُسبَق إلىٰ نوعه، ولم يصنَّف مثلُه، وهو طريقةٌ مستقلّةٌ، حديثيّةٌ، لا يقدِر عليها إلا مبرِّزٌ في الفقه والحديث، قيّمٌ بالنصوص»، وقال ابن كثيرٍ:[4] «هو منَ الكتب الباهرة».

❐ "الأسماء والصفات"، قال التاج السُّبْكيّ:[5] «لا أعرف له نظيرًا».

❐ الِاعتقاد.

❐ دلائل النبوّة، نقل الكَتّانيّ[6] أنّ الذهبيّ قال: «عليك به؛ فإنّه كلَّه هدًى ونورٌ»، وذكر ابن كثيرٍ[7] أنّه منَ المصنّفات النافعات الشامخات.

---

(١) "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ١٦٨-١٦٧).

(٢) "تاريخ الإسلام" (١٠/ ٩٦).

(٣) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٤) "طبقات الشافعيّة" (٢/ ٤٣٠).

(٥) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٦) "الرسالة المستطرَفة" (ص١٠٥).

(٧) "طبقات الشافعيّة" (٢/ ٤٣٠).

=

❐ شعب الإيمان، قال الحاجّ خليفةُ:[1] «كبيرٌ، منَ الكتب المشهورة، وله مختصراتٌ».

❐ الدعوات الكبير.

❐ مناقب الشافعي، قال التاج السُّبْكيّ[2] عن هٰذه الخمسةِ الأخيرة: «أُقسِم، ما لواحدٍ منها نظيرٌ».

❐ مناقب الإمامِ أحمدَ، واعتمد في ذكر عقيدة الإمام أحمدَ فيه علىٰ العقيدة التي كتبها أبو الفضل التميميُّ، وقد ذكر فيها منَ اعتقاد الإمام أحمدَ ما فهمه، ولم يحكِ فيها ألفاظه؛ فأخطأ في ذٰلك، وابتعد عنِ الإثبات، وسلك طريقة ابن كُلّابٍ.[3]

هٰذا، وقد استوعب الشيخ نايفٌ المنصوريّ[4] مصنّفاتِ البيهقيّ؛ فذكر ثلاثةً وأربعين كتابًا له، وخمسةً نُسِبت إليه خطأً؛ فلْيراجعه من طلب التوسُّع.

❁❁❁

(١) "كشف الظنون" (١/ ٥٧٤).

(٢) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٣) انظر "مجموع الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (٤/ ١٦٨-١٦٧، و٦/ ٥٣، و١٢/ ٣٦٧).

(٤) "السلسبيل النقيّ" (ص١١١-١٦٤).

الفصل الثاني

تعريفٌ بكتابيِ

"السنن الكبرى" للبيهقيّ،

و"فوائد المنتقى" للبُوصِيريّ

المبحث الأول
دراسةٌ مختصرةٌ لكتاب "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ

وفيه ثلاثة مطالبَ:

المطلب الأوّل: موضوع الكتاب:

وضع البيهقيّ كتابه "السننَ الكبرىٰ" في أحاديث الأحكام، أعني الأحكام الفقهيّة العمليّة، وشمل فيه جميع كتب الفقه، وأبوابه.

ولم يقصُره علىٰ الأحاديث المرفوعة فقط، بل ضمّنه جملةً وافرةً منَ الآثار، عنِ الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، تُعِين علىٰ فقه الأبواب، وتُعرِّف مذاهبَ الأئمّة.

وكان أكثرُ مقصود البيهقيّ نصرةَ مذهب الإمام الشافعيّ، الذي ترجّح عنده علىٰ سائر المذاهب؛ ولذٰلك تابع في ترتيبه كتابَ "المختصر" للمزنيّ.(١)

وقال الشيخ صالحٌ الشاميّ:(٢) «لم يقتصرِ الكتاب علىٰ أحاديث الأحكام، كما هو الشأن في كتب السنن، بل حاول المؤلّف أن يجعله من الكتب الجوامع، التي تذكر كلّ أنواع الأحاديث»، ثمّ قال: «ولذا فقد أدخل كثيرًا منَ الأحاديث في غير أبوابها لأدنىٰ مناسبةٍ»، ثمّ مثّل لذٰلك.

ثمّ قال: «ومع ذٰلك، لم يستطع أن يجعل بفعله هٰذا من كتابه كتابًا جامعًا»، ثمّ مثّل لأبوابٍ لم يعتنِ بتخريج أحاديثها، ثمّ قال: «وهو معذورٌ في عدم ذكرها؛ إذ ليست هي ممّا يدخل تحت عنوان الكتاب».

المطلب الثاني: أهميّة الكتاب، ومكانتُه عند أهل العلم:

---

(١) انظر "معرفة السنن والآثار" للبيهقيّ - طبعة قَلْعَجِيْ - (١/ ٢٠٩).

(٢) "زوائد السنن الكبرىٰ للبيهقيّ" (١/ ١٤-١٣).

=

كتاب "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ من أجلّ كتب السنّة، المختصّة بأحاديث الأحكام، وذٰلك لأمورٍ:

❐ أوّلًا: كثرة أحاديثه وآثاره؛ فقد بلغت أسانيدُه في ترقيم دار هَجَرٍ للبحوث والدراسات أربعةً وأربعين وثمانَمائةٍ واثنين وعشرين ألفَ إسنادٍ، وقد نُقِل[1] عنِ ابن الصلاح أنّه قال: «ما تَمّ كتابٌ في السنّة أجمعُ للأدلّة من "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ، وكأنّه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثًا إلّا وقد وضعه في كتابه»، ولذٰلك قال السخاويّ[2] إنّه مستوعبٌ لأكثرِ أحاديث الأحكام.

❐ ثانيًا: جودة انتقاء البيهقيّ لما يحتاجه الفقيه منَ الأحاديث والآثار؛ فقد جمع في كتابه ما يستدلّ به الشافعيّة، وما يستدلّ به من خالفهم من سائر المذاهب.

❐ ثالثًا: عناية البيهقيّ بنقد ما لا يصحّ منَ الأحاديث والآثار غالبًا، والكلام علىٰ رواتها جرحًا وتعديلًا، واتّصالًا لرواياتهم وانقطاعًا، وعلىٰ اختلافهم في الأسانيد والمتون، وينقل في ذٰلك كلام الأئمّة أحيانًا.

❐ رابعًا: عناية البيهقيّ بفقه ما رواه في كتابه منَ الأحاديث الآثار، وذٰلك ببيان دلالاتها في تراجِم الأبواب، وشرح ما يلطُفُ من معانيها، وتوجيه ما يشكل منها، والجمعِ بين مختلِفها، والترجيح، وبيان الناسخ والمنسوخ.

فكتاب "السنن الكبرىٰ" فيه مادّة حديثيّةٌ غزيرةٌ، ومادّةٌ فقهيّةٌ قويّةٌ، يستفيد منها كلّ من يطالعه، ومن هنا عظُم محَلُّه عند العلماء، وأطرَوه بما يستحقّ.

---

(١) انظرِ "الميزان" لعبد الوهّاب الشَّعْرانيّ (١/ ٢٥٨).

(٢) "فتح المغيث" (٣/ ٣٢٠).

=

وقد ذكر البيهقيّ[١] أنّه وقع إلىٰ الشيخ أبي محمّدٍ الجوينيّ بعدما أنفق علىٰ تحصيله شيئًا كثيرًا، قال: «فارتضاه، وشكر سعيي فيه».

وقال ابن الصلاح:[٢] «لا يُخدعَنّ - يعني طالبَ الحديث - عن كتاب "السنن الكبير" للبيهقيّ؛ فإنّا لا نعلم مثله في بابه».

وقال الذهبيّ:[٣] «ليس لأحدٍ مثلُه»، وجعله[٤] أحدَ أربعة كتبٍ، هي كتب الإسلام، ثمّ قال: «من حصّل هٰذه الدواوينَ، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقًّا».

وقال التاج السُّبْكيّ:[٥] «ما صُنِّف في علم الحديث مثلُه: تهذيبًا، وترتيبًا، وجودةً».

وقال السخاويّ:[٦] «كان حقُّه التقديمَ علىٰ سائر كتب "السنن"»، يعني الأربعةَ، قال: «ولٰكنْ قُدِّمَت تلك لتقدُّم مصنّفيها في الوفاة، ومَزِيد جلالتهم».

المطلب الثالث: عناية العلماء به:

اقتضت أهمّية كتاب "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ، وثناءُ العلماء عليه - عنايتَهم به: سماعًا، ونسخًا، وإفادةً منه في التخريج، والفقه؛ فكثُر اعتمادهم عليه، وعزوُ الفوائد إليه، ثمّ احتاجوا إلىٰ خدمته بتقريب الِانتفاع به؛ فصنّفوا في ذٰلك عدّةَ مصنّفاتٍ.

---

(١) "معرفة السنن والآثار" - طبعة قَلْعَجِيْ - (١/ ٢٠٩).

(٢) "علوم الحديث" (ص٢٥١).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٦٦).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٩٣).

(٥) "طبقات الشافعيّة الكبرىٰ" (٤/ ٩).

(٦) "فتح المغيث" (٣/ ٣٢١).

=

❐ منها اختصارٌ للسنن الكبرىٰ، عمِله ابن عبد الحقّ الواسطيُّ، الحنفيُّ (ت:٧٤٤)، قال عبد القادر الحنفيُّ:[١] «في خمس مجلّداتٍ».

❐ ومنها "المهذّب في اختصار السنن الكبير" للذهبيّ (ت:٧٤٨)، قال ابن حجرٍ:[٢] «أجاد فيه»، وهو مطبوعٌ متداولٌ، وقدِ استفدت منه في البحث.

قال الذهبيّ في مقدّمته:[٣] «لم أختصر من أحاديث الكتاب شيئًا، بلِ اختصرت الأسانيد ... وبقّيتُ منَ السند ما يُعرَف به مخرج الحديث، وما حذفتُ منَ السند إلّا ما صحّ إلىٰ المذكور، فأمّا متونه، فأتيت بها إلّا في مواضعَ قليلةٍ جدًّا منَ المكرّر».

ثمّ قال: «وقد تكلّمت علىٰ كثيرٍ منَ الأسانيد بحسَب اجتهادي، والله الموفّق، وقد رمزتُ علىٰ الحديث بمن خرّجه منَ الأئمّة الستّة ... ولم أُتْمِم هٰذا ... وما خرج عنِ "الكتب الستّة"، فقد بيّنتُ لك إسناده ومخرجه».

❐ ومنها "تعليقةٌ علىٰ سنن البيهقيّ الكبرىٰ" لمحمّدِ بن عبد الهادي (ت:٧٤٤)، قال ابن رجبٍ:[٤] «كمُل منها مجلّدان».

❐ ومنها "فوائد المنتقي لزوائد البيهقيّ" للبُوصِيريّ (ت:٨٤٠)، وسيأتي الكلام عليه في البحث التالي.

---

(١) "الجواهر المُضِيّة" (١/ ٤٢).

(٢) "الدرر الكامنة" (٣/ ٣٣٧).

(٣) "المهذّب" (١/ ٥).

(٤) "ذيل طبقات الحنابلة" (٥/ ١١٩).

=

❐ ومنها اختصارٌ ذكر عبد الوهّاب الشَّعْرانيُّ الصوفيُّ[1] (ت:٩٧٣) أنّه عمِله؛ وذٰلك لأهمّيّة "السنن الكبرىٰ" عنده؛ فقد قال:[2] «هو من أعظم أصولي التي استمددتُ منها في الجمع بين الأحاديث».

❐ ومنها "المقتطف من فوائد المنتقي لزوائد البيهقيّ" لمحمّدِ بن محمودِ بن العنائيّ (ت:١٢٦٧)، ولا يزال مخطوطًا.

❐ ومنها "فتح الإلٰه في اختصار السنن الكبرىٰ"، لمحمّدِ بن أحمدَ الشِّنْقِيطيِّ (ت:١٣٦٣)، وهو مطبوعٌ.

واعتنىٰ به كذٰلك جماعةٌ منَ المعاصرين، ذكرهم نايفٌ المنصوريّ في "السلسبيل النقيّ"؛[3] فلْيراجعه من طلب البسط.

وصنّف ابنُ التُّرْكُمانيّ الحنفيُّ (ت:٧٥٠) "الجوهرَ النقيَّ"، انتصر فيه لمذهب أبي حنيفةَ؛ فتتبّع البيهقيَّ في مواضعَ منَ "السنن الكبرىٰ"؛ قال في مقدّمته:[4] «هٰذه فوائدُ علىٰ "السنن الكبرىٰ" للحافظ أبي بكرٍ البيهقيّ رحمه الله تعالىٰ، أكثرها اعتراضاتٌ عيه، ومناقشاتٌ له، ومباحثاتٌ معه».

ولخّصه قاسمُ بن قُطْلُوبُغا الحنفيُّ (ت:٨٧٩) في "ترصيع الجوهر النقيّ"، ورتّب أحاديثه علىٰ حروف المعجم، قال السخاويّ:[5] «كتب منه إلىٰ أثناء التيمُّم».

(١) "الميزان" (١/ ٢٥٨).

(٢) "الميزان" (١/ ٢٥٨).

(٣) (ص١٤٧-١٤٩)، وقد أفدتُ منه في هٰذا المطلبِ كثيرًا.

(٤) حاشية "السنن الكبرىٰ" (١/ ٢).

(٥) "الضوء اللامع" (٦/ ١٨٧).

المبحث الثاني
دراسةٌ مختصرة لكتاب "فوائد المنتقي" للبُوصِيريّ

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: موضوع الكتاب:

جمع البُوصيريّ في كتابه "فوائدِ المنتقي" زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"، كما ذكره السخاويّ،(١) والسيوطيّ،(٢) والكَتّانيّ.(٣)

ولم يقتصر في ذٰلك علىٰ الزوائد المسندة، بل أورد ما زاده البيهقيّ تعليقًا بلا إسنادٍ، وما عزاه إلىٰ العلماء كذٰلك، أو تكلّم به من قوله.(٤)

المطلب الثاني: منهج المؤلّف فيه:

ذكر الشيخ عبد الله الفالحُ(٥) أنّ البُوصِيريّ كان دقيقًا في عمله في استخراج الزوائد، وَفق منهجٍ مطّردٍ فيها، قال: «وقد لمستُ هٰذا في تحقيق الكتاب»، ثمّ استشهد له.

وشرح(٦) منهج البُوصِيريّ في كتابه، وأنقل مقاصِده هنا مختصرةً:

- ❐ أوّلًا: تابع البُوصِيريّ البيهقيّ في ترتيب الكتب والأبواب.
- ❐ ثانيًا: إذا لم يكن في الباب شيءٌ منَ الزوائد، حذفه.

---

(١) "الضوء اللامع" (١/ ٢٥١).

(٢) "ذيل طبقات الحفّاظ" (ص٣٧٩-٣٨٠).

(٣) "الرسالة المستطرَفة" (ص١٧٠-١٧١).

(٤) "فوائد المنتقي لزوائد البيهقيّ دراسةً وتحقيقًا" للشيخ عبد الله الفالح (ص٤٣).

(٥) "فوائد المنتقي لزوائد البيهقيّ دراسةً وتحقيقًا" (ص٤٦).

(٦) "فوائد المنتقي لزوائد البيهقيّ دراسةً وتحقيقًا" (ص٤١-٥٣).

❐ ثالثًا: حافظ علىٰ لفظ الترجمة عند البيهقيّ غالبًا، وقد يقع في بعض تراجِم البيهقيّ ضميرٌ يعود علىٰ بابٍ قبله حذفه البُوصِيريّ؛ فيُورد تلك الترجمةَ بلفظ البيهقيّ وضميرها؛ فيوهِم عودَ الضمير علىٰ الباب الذي أبقاه قبلَه.

❐ رابعًا: إذا تكرّر الحديث في موضعين منَ "السنن الكبرىٰ"، فإن كان فيه زيادةٌ في إسناده أو متنه، كرّره؛ لأجل تلك الزيادةِ، وإن لم يكن فيه زيادةٌ، أثبته في أليقِ الموضعين به، وحذفه منَ الآخر.

❐ خامسًا: علّق علىٰ كثيرٍ منَ الزوائد تعليقاتٍ مفيدةً، كتخريج بعض الأحاديث، وذِكر شواهدها، والكلام علىٰ رواتها، وبيان غريبها، وقد يعقّب الحديثَ الزائد بحديثٍ يخالفه؛ ليُعلّه به، أو ليبيّن وجه الجمع بينهما.

❐ سادسًا: استعمل بعض الرموز المشهورة، منها (ع) لأصحاب "الكتب الستّة"، و(٤) لأصحاب "السنن الأربعة"، و(خ) للبخاريّ، و(م) لمسلمٍ، و(د) لأبي داوُدَ، و(س) للنَّسائيّ، واستعمل الرمز (ك) لكتاب "السنن الكبرىٰ" للنَّسائيّ.

❐ سابعًا: استعمل الرموز المعروفة في كتابة الحديث وضبطه، ومنها (صح) فوقَ الكلام؛ للدلالة علىٰ صحّته روايةً ومعنًى، أو في نهاية اللَّحَق؛ إشارةً إلىٰ انتهائه، و(صـــ) للتضبيب علىٰ موضع الإرسال - مثلًا - أوِ الِانقطاع، و(ح) للحاشية، و(لا - إلىٰ) للضرب علىٰ ما بينهما، وقُلامة الظُّفُر: (ـا) فوق الحرف؛ للدلالة علىٰ إهماله، أو يكتبَ تحته مِثلَ صورته؛ للدلالة علىٰ ذٰلك، واستعمل الرمز (خ) للإشارة إلىٰ نسخةٍ أخرىٰ.

❐ ثامنًا: يطلِق (الشيخ) ويريد به البيهقيّ.

الفصل الثالث

دراسة مختصرة لعلم الزوائد

المبحث الأوّل

تعريفه

(الزوائد) جمع (زائدةٍ)، فاعلةٌ منَ الزيادة.

وهي في اللغة أن ينضمّ إلىٰ ما عليه الشيءُ في نفسه شيءٌ آخرُ، قاله الراغب الأصبهانيّ.(١)

وقد تكون مذمومةً، كالزيادة علىٰ الكفاية،(٢) ومنه زائدة الكبد، وهي هُنَيّةٌ منها صغيرةٌ إلىٰ جنبها، متنحّيةٌ عنها،(٣) يُجهَل فائدتُها، ولا تؤكل.(٤)

وقد تكون محمودةً،(٥) وهو الذي أُخِذ في الِاصطلاح.

وقد عرّفها الكَتّانيّ(٦) في الِاصطلاح، فقال إنّها الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث علىٰ بعضٍ آخرَ معيّنٍ منها.

ومراده بـ(الأحاديث) ثلاثة أشياءَ:

- ❐ الحديث المستقلّ، الذي لا يوجد متنه في شيءٍ منَ الكتب المزيد عليها.
- ❐ والحديث الذي يوجد فيها أو في أحدها متنُه، لٰكنْ من طريق صحابيٍّ آخرَ.

---

(١) "المفردات" (ص٣٨٥).

(٢) انظرِ "المفرداتِ" (ص٣٨٦).

(٣) انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٤٨٢).

(٤) انظرِ "المفرداتِ" (ص٣٨٦).

(٥) انظرِ "المفرداتِ" (ص٣٨٦).

(٦) "الرسالة المستطرَفة" (ص١٧٠).

=

❐ والحديث الذي يوجد فيها أو في أحدها متنُه، ومن طريق الصحابيّ نفسِه، لٰكنْ تضمّن زيادةً مؤثّرةً غيرَ موجودةٍ فيها.

وعلىٰ هٰذا جرىٰ عمل المصنّفين في الزوائد، من غير اختلافٍ، وصرّح به بعضهم.

فقال البُوصِيريّ:[1] «فإن كان الحديث في الكتب الستّة أو أحدِها من طريق صحابيٍّ واحدٍ، لم أخرجه، إلّا أن يكون الحديث فيه زيادةٌ ... تدلّ علىٰ حكمٍ، فأخرجه ... وإن كان الحديث من طريق صحابيّين، فأكثرَ، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريقٍ منها، أخرجته، وإن كان المتن واحدًا».

وقال ابن حجرٍ:[2] «وشرطي فيه ذِكرُ كلّ حديثٍ ورد عن صحابيٍّ لم يخرّجه "الأصولُ السبعة" من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضُهم من حديث غيره».

وبقي التنبيه علىٰ نكتٍ تتعلّق بالزوائد.

❐ أوّلًا: أنّ ذكرهمُ الحديثَ المرفوع تغليبٌ، وإلّا، فكلّ ما زاد من موقوفٍ علىٰ صحابيٍّ، أو مقطوعٍ علىٰ تابعيٍّ فمَن دونه، فهو منَ الزوائد.

❐ ثانيًا: أنّ إطلاقهمُ الزيادةَ مرادٌ به الزيادة المسندة؛ فلا يذكرون ما زاد منَ المعلّقات، فضلًا عنِ الحكايات غير المسندة. وسبق أنّ البُوصِيريّ يخرج عن ذٰلك في "فوائد المنتقي".

❐ ثالثًا: أنّ تقييدهمُ الحديثَ في النوع الثاني بوروده من حديث صحابيٍّ آخرَ – تغليبٌ أيضًا؛ فقد يكون الحديث في الكتب المزيد عليها مرسلًا، ويكون الزائد مسندًا، وقد يكون في الكتب المزيد عليها مرسلًا من طريق تابعيٍّ، ويكون الزائد مرسلًا من طريق تابعيٍّ آخرَ؛ فالمراد اختلاف الطريق مطلقًا.[3]

---

(١) "إتحاف الخِيرة المهرة" (١/ ٥٦).

(٢) "المطالب العالية" (٢/ ٢٣).

(٣) انظر إشارةً إلىٰ نحو هٰذا في تحقيق "المطالب العالية" (٢/ ٢٣) في التعليق (١٠).

❐ أنّ تقييدهمُ الزيادةَ المؤثّرة في النوع الثالث بزيادة لفظٍ مؤثّرٍ في الحكم – تغليبٌ كذٰلك؛ فقد تكون الزيادة في الإسناد، بذكر راوٍ ساقطٍ، أو تسمية مبهمٍ، أو تعيين مهملٍ، أو تصريح مدلّسٍ بالسماع، أو نحوِ ذٰلك ممّا يزيد عِلمًا بشيءٍ خَفِيَ في الإسناد.

وليس منَ الزوائد ما نقص منَ الإسناد، ولو كان مؤثّرًا في الحكم علىٰ الحديث، كأن يكون الحديث في الكتب المزيد عليها مسندًا، وفي الكتب الزائدة مرسلًا، أو يكونَ في الكتب المزيد عليها متّصلًا، وفي الكتب الزائدة منقطعًا، أو يكونَ في الكتب المزيد عليها بذكر رجلٍ بين الراوي وشيخه، وفي الكتب الزائدة عن شيخه من غير واسطةٍ؛ فهٰذا كلُّه خارجٌ عنِ اسم (الزوائد)، وقد جرىٰ عرف المصنّفين علىٰ إهماله، والله أعلمُ.

❐ أنّه يُلحَق بالزيادة في المتن تغييرُ سياقه بما يؤثّر في معناه، ويفيد في حكمه الفقهيّ، كإبدال لفظةٍ بأخرىٰ، أو قصّة الحديث وسببه بغيرهما، وكذا اختصار المتن، إذا كان يغيّر الحكم الفقهيّ المستنبط.

ويمكن من ذٰلك كلّه تقريب معنىٰ (الزوائد) بأنّها كلّ فائدةٍ في المتن أوِ الإسناد يزيدها كتابٌ أو كتبٌ مخصوصةٌ بإسنادها علىٰ كتابٍ أو كتبٍ معيّنةٍ من كتب الأصول الحديثيّة، من روايةٍ برأسها، أو طريقٍ أخرىٰ مباينةٍ، أو لفظةٍ في المتن مؤثّرةٍ في الحكم الفقهيّ، أو إضافةٍ في الإسناد مؤثّرةٍ في الحكم عليه، أو سياقٍ مختلِفٍ يغيّر المعنىٰ.

وأنبّه هنا إلىٰ أنّ "الزوائد" قد تُستعمَل في معنًى آخرَ، وهو الرواة الزائدين في كتابٍ أو كتبٍ معيّنةٍ، من كتب الرواية أو كتب التراجِم، علىٰ كتبٍ أخرىٰ معيّنةٍ، من كتب الرواية أيضًا أو كتب التراجِم.

وقد صنّف في ذٰلك غير واحدٍ منَ السابقين[١] والمعاصرين.[٢]

وقد يلتبس بلفظ الزوائد لفظُ (الزيادات)، وقدِ اعتنىٰ بها غير واحدٍ منَ المعاصرين،[٣] وهي الألفاظ الزائدة في متون الأحاديث، المؤثّرةُ في معانيها، التي يختلف فيها الرواة؛ فيزيدها بعضهم، ويُسقِطها سائرهم.

وليس لهٰذا النوعُ منَ الزيادات اتّصالٌ بعلم الزوائد.

(١) من ذٰلك "تعجيل المنفعة بزوائد الأئمّة الأربعة" لابن حجرٍ، جمع فيه زوائد الرجال علىٰ "تهذيب الكمال"، من أربعة كتبٍ، وهي: "الموطأ" للإمام مالكٍ، و"المسند" للإمام أحمدَ، و"مسند الشافعيّ" الذي يرويه يونُسُ بن حَبِيبٍ، و"مسند أبي حنيفةَ" الذي جمعه ابن خُسْرُوْ البَلْخيُّ.

(٢) من ذٰلك "زوائد رجال صحيح ابن حِبّانَ علىٰ الكتب الستّة" للشيخ يحيىٰ بنِ عبد الله الشِّهْريّ، و"مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب" لمحمّدِ بن أحمدَ المصنعيّ العَنْسيّ.

(٣) منهم ذٰلك "الزيادات الضعيفة في المتون الصحيحة" للشيخ عبد العزيز السَّدْحانِ، و"زيادات الرواة في متون الأحاديث في السنن الأربعة"، وهي رسالة علميّة تقدّم بها الباحث أحمدُ بن حسينِ بن عليٍّ ديرشه لنيل درجة العالِميّة العالية في فقه السنّة، في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

المبحث الثاني

نشأته

نشأت فكرة الزوائد من حاجة المسلمين إلىٰ جمع الأحاديث في مظانَّ محدودةٍ، قريبةٍ إلىٰ من يطلُبها منَ الفقهاء والعلماء، الذين لا يتهيّأ لهمُ الوقوف عليها في مصادرها الحديثيّة الأصيلة؛ لكثرتها، وانتشار الأحاديث فيها، وترتيبِ كثيرٍ منها علىٰ المسانيد.

قال الهيثميّ[١] عن "مسند البزّار": «حوىٰ جملةً منَ الفوائد الغِزَار، يصعب التوصُّل إليها علىٰ منِ التمسها، ويطول ذٰلك عليه قبل أن يُخرِجها».

وقال:[٢] «نظرتُ "مسند الإمام أبي يعلىٰ" ... فرأيت فيه فوائدَ غزيرةً، لا يَفطَن لها كثيرٌ منَ الناس؛ فعزمت علىٰ جمعها علىٰ أبواب الفقه؛ لكي يسهل الكشف عنها؛ لنفسي، ولمن أراد ذٰلك».

وقال:[٣] «رأيت "المعجم الأوسط" و"المعجم الصغير" لأبي القاسم الطبرانيّ ... قد حوَيَا منَ العلم ما لا يحصل لطالبه إلّا بعد كشفٍ كبيرٍ؛ فأردت أن أجمع منهما كلّ شاردةٍ إلىٰ بابٍ منَ الفقه يحسُن أن تكون فيه واردةً».

فابتدأ ذٰلك مُغْلَطايُ، فجمع زوائدَ "صحيح ابن حِبّانَ" علىٰ "الصحيحين".[٤]

---

(١) "كشف الأستار" (١/ ٥).

(٢) "المقصِد العليّ" (١/ ٢٩).

(٣) "مجمع البحرين" (١/ ٤٥).

(٤) انظرِ "المفرداتِ" (ص٣٨٦).

=

ثمّ وفّق الله لهٰذه الفكرة الحافظَ أبا الفضل العراقيَّ، فذكر ابن حجرٍ[١] أنّه أشار علىٰ صاحبه أبي الحسن الهيثميّ بجمع الأحاديث الزائدة في "مسند أحمدَ" علىٰ "الكتب الستّة"، وأرشده إلىٰ التصرُّف في ذٰلك، وأعانه بكتبه، فكتبها مسوّدةً، ثمّ بيّضها وحرّرها الشيخُ، يعني الهيثميَّ.[٢]

قال ابن حجرٍ:[٣] «ثم حُبِّب إليه - يعني الهيثميَّ - هٰذا التخريجُ؛ فخرّج زوائد "مسند البزّار"، ثمّ الموصليّ، ثمّ "الطبرانيّات"، ثمّ جمع الجميع في كتابٍ واحدٍ محذوفِ الأسانيد»، يعني "مجمعَ الزوائد".

وكان هٰذا كلَّه بتوجيه شيخه أبي الفضل العراقيّ، وإعانته،[٤] وأمره كذٰلك بتخريج زوائد الحارث بن أبي أسامةَ، وحضّه عيه ابنه أبو زرعةَ العراقيُّ.[٥]

ثمّ صنّف في ذٰلك من أصحاب العراقيّ والهيثميّ: البُوصِيريُّ وابن حجرٍ.

---

(١) "المَجمَع المؤسَّس" (٢/ ٢٦٣).

(٢) قال في مقدّمة "غاية المقصِد" (١/ ٢٣): «كنتُ كتبت من زوائد الإمام أحمدَ ... زوائده علىٰ "الكتب الستّة" بغير تأمُّلٍ تامٍّ، ولا نظرٍ شافٍ، ثمّ شُغِلتُ عنه بزوائد أبي بكرٍ البزّار، وأبي القاسم الطبرانيّ، وبمعجمَيهِ "الأوسط"، و"الصغير"، وأبي يعلىٰ الموصليّ، فرأيت حين جمعت زوائد هٰذه الكتب أنّي قد فرّطت في زوائد "المسند"؛ لِما ظهر لي منَ الخلل، من سقوط أحاديثَ فيه بسبب "سنن النَّسائيّ الكبير"، وما فيه منَ الزوائد علىٰ "المجتبىٰ"، وغيرِ ذٰلك، بسهوٍ منّي، فاهتممت لذٰلك؛ لأنّ أفراد "المسند" غالبًا أصحُّ من أفراد ما ذكرتُ من هٰذه الكتبِ؛ فصرفتُ همّتي إليه، وسألت الله - تعالىٰ - الإعانةَ عليه».
وانظر خلاف ذٰلك في "الضوء اللامع" للسخاويّ (٥/ ٢٠١).

(٣) "المَجمَع المؤسَّس" (٢/ ٢٦٤-٢٦٣).

(٤) "الضوء اللامع" للسخاويّ (٥/ ٢٠١).

(٥) "بغية الباحث" (١/ ١٤٦).

=

وعظُم النفع بمصنّفات هٰؤلاء الثلاثةِ الأعلام؛ فتبعهمُ الناس في جمع زوائد كتبٍ أخرىٰ، حتّىٰ كثُر ذٰلك في عصرنا جدًّا، كما سيأتي في آخر هٰذا الفصلِ.

ثمّ اعتنىٰ بعض المعاصرين بدراسة علم الزوائد، وتأصيل مسائله؛[1] فيصلُح أن يكون نوعًا مستقلًّا يضاف إلىٰ أنواع علوم الحديث.

(١) منهم خلدونُ الأحدبُ في كتابه "علم زوائد الحديث"، وعبد السلام بنُ عَلُّوشَ في كتابه "علم زوائد الحديث، دارسةً، ومنهجًا، ومصنّفاتٍ".

المبحث الثالث

فوائده

ذكر الشيخ محمّدُ بن مَطَرٍ الزَّهْرانيُّ[1] لكتب الزوائد فوائدَ، أذكرها هنا بتصرُّفٍ.

❐ فأوّلها: أنّها تكوّن موسوعةً حديثيّةً إذا ضُمَّ بعضُها إلىٰ بعضٍ.

وهٰذا كما في "مجمع الزوائد" مثلًا، فقد ضمّ خمسةَ عشَرَ وسَبعَمِائةٍ وثمانيةَ عشَرَ ألفَ حديثٍ، و"إتحاف الخِيَرة المهرة"؛ فقد ضمّ ثمانيةً وستّين وتِسعَمِائةٍ وسبعةَ آلافِ حديثٍ، و"المطالبِ العالية" لابن حجرٍ؛ فقد ضمّ سبعةً وعشرين وسِتَّمِائةٍ وأربعةَ آلافِ حديثٍ، و"الإيماء إلىٰ زوائد الأمالي والأجزاء" لنبيلِ بن جَرّارٍ؛ فقد ضمّ سبعةً وثلاثين وأربعَمِائةٍ وسبعةَ آلاف حديثٍ.

وإذا ضُمّ ذٰلك كلُّه بعضُه إلىٰ بعضٍ، كان موسوعةً حديثيّةً ضخمةً.

❐ وثانيها: أنّها تفيد في معرفة المتابعات والشواهد.

وذٰلك لأنّ كتب الزوائد مرتّبةٌ علىٰ أبواب الفقه؛ فيجتمع في كلّ بابٍ منها أحاديثُ ذٰلك الباب كلُّها؛ فيقف الناظر فيها علىٰ ما ورد في الباب من متابعاتٍ وشواهدَ بغير كُلفةٍ، ولو قصد إلىٰ تتبُّعها في مصادرها الأصيلة، لَطال عليه ذٰلك إن كانت مرتّبةً علىٰ الأبواب الفقهيّة، ولَشقّ عليه جدًّا إن كانت غير مرتّبةٍ كذٰلك.

❐ وثالثها: أنّ كتب الزوائد حفظت لنا أصولًا حديثيّةً فُقِدت.

وذٰلك كمسانيد ابن أبي عمرَ العدنيّ، ومسدَّدِ بن مُسَرهَدٍ، وأحمدَ بنِ مَنِيعٍ، والحارث بن أبي أسامةَ، حُفِظت زوائدها علىٰ "الكتب الستّة" و"المسند" للإمام أحمدَ - في "المطالب العالية" لابن حجرٍ.

---

(١) انظر "تدوين السنّة" (ص٢٤٠).

❐ ورابعها: أنّ كثيرًا منَ الكتب التي استُخرِجت زوائدها غيرُ مرتّبةٍ علىٰ أبواب الفقه؛ فهي مسانيدُ، أو معاجمُ، ويصعُب علىٰ طالب الحديث الوقوفُ عليه فيها، فيسهل بجمع الأحاديث الزوائد وترتيبها علىٰ أبواب الفقه – الوصولُ إليها، بمعرفة موضوعها الفقهيّ.

وذكر الشيخ عبد السلام بنُ عَلُّوشَ فائدةً أخرىٰ لكتب الزوائد.

❐ وهي الفائدة الخامسة، فقد ذكر أنّ طالب الحديث يبدأ بالعناية بـ"الكتب الستّة" وضبطها، ثمّ يعتني بعد ذٰلك بغيرها، وسيتكرّر له عند ذٰلك جملةٌ كثيرةٌ منَ الأحاديث التي كان اشتغل بها في "الكتب الستّة"، قال الشيخ:[1] «فلماذا يبذل طالب العلم جُهدَه مرّةً أخرىٰ بهٰذا الكمِّ منَ الأحاديث والآثار، وقد وقف عليها من قبلُ»؟! وهٰذه وِجهة نظرٍ في طريقة التعلُّم، فيها تيسيرٌ. والله أعلمُ.

❁❁❁

(١) "زوائد السنن الكبرىٰ للبيهقيّ" (١/ ١٦).

المبحث الرابع
أشهر المؤلّفات فيه

من أهمّ كتب الزوائد، وأكثرها تداولًا، وأغزرها أحاديثَ – ثلاثةٌ:

❐ "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، للهيثميّ.

جمع فيه زوائدَ مسانيدِ الإمام أحمدَ، والبزّارِ، وأبي يعلىٰ الموصليّ بروايته المختصرة، ومعاجمِ الطبرانيّ الثلاثة، "علىٰ "الكتب الستّة"، وحذف أسانيدها، وتكلّم علىٰ رواتها.

❐ و"إتحاف الخِيَرة المهرة بزوائد المسانيد العشَرة"، للبوصِيريّ.

جمع فيه زوائد مسانيدِ أبي داوُدَ الطيالسيّ، ومسدَّدٍ، والحميديّ، وابنِ أبي عمرَ العدنيّ، وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ، وأبي بكرِ بن أبي شيبةَ، وأحمدَ بنِ مَنيعٍ، وعبدِ بن حُمَيدٍ، والحارثِ بن أبي أسامةَ، وأبي يعلىٰ الموصليّ بروايته الكبرىٰ، علىٰ "الكتب الستّة"، وأبقىٰ الأسانيد، وتكلّم علىٰ رواتها، وحكم علىٰ كثيرٍ منها صحّةً وضعفًا.

❐ و"المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" لابن حجرٍ.

جمع فيه زوائد الكتب العشَرة: التي ذُكرت في "إتحاف الخِيرة المهرة"، لٰكنْ علىٰ "الكتب الستّة" و"المسند" للإمام أحمدَ، وسمّاها ثمانيةً لأنّه لم يَتِمّ له منها اثنانِ، فقد تتبّع ما فات الهيثميّ من "مسند أبي يعلىٰ" الكبيرِ، ووقف من "مسندِ إسحاقَ" علىٰ قَدْر النصف.

وصنّف بعدهم غير واحدٍ، حتّىٰ كثُر التصنيف في الزوائد في عصرنا جدًّا، وأذكر هنا جملةً من أشهرها، وأكثرها تداولًا، وأغزرها فائدةً.

❐ فمنها "زوائد تاريخ بغدادَ علىٰ الكتب الستّة" لخلدونَ الأحدبِ.

جمع فيه زوائد "تاريخ بغدادَ" للخطيب منَ الأحاديث المرفوعة علىٰ "الكتب الستّة"، وساقها بأسانيدها ومتونها، وحكم عليها باختصارٍ، وخرّجها، وذكرها علىٰ ترتيب ورودها في

"تاريخ بغدادَ"، وختم الكتاب بفهارسَ مفيدةٍ، منها فِهرِسٌ للأحاديث علىٰ مسانيد الصحابة، وآخَرُ علىٰ الموضوعات.

❐ ومنها "الإيماء إلىٰ زوائد الأمالي والأجزاء" لنبيلِ بن جَرّارٍ.

جمع فيه زوائدَ عددٍ كثيرٍ من كتب الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات، علىٰ "الكتب الستّة" و"الموطإ" و"المسند" للإمام أحمدَ، ورتّبها علىٰ مسانيد الصحابة، ثمّ رتّبها في كلّ مسندٍ علىٰ أبواب الفقه، ونقل بعد كلّ حديثٍ منها كلام العلماء.

ومنها كُتُب عبد السلام بن عَلُّوشَ، وهي كثيرةٌ، فأمثّل ببعضها.

❐ فمنها "زوائد السنن علىٰ الصحيحين".

جمع فيه زوائد "السنن الأربعة" علىٰ "الصحيحين"، وحذف أسانيدها، وضبط متونها، وشرحها باختصارٍ، ورتّبها وَفق مخطَّطٍ وضعه.

❐ ومنها "المرجع الجامع بين الموطإ والمسند".

جمع فيه زوائد "الموطإ" للإمام مالكٍ، و"المسند" للإمام أحمدَ علىٰ "الكتب الستّة"، وحذف الأسانيد، والمكرَّرَ؛ فاقتصر غالبًا علىٰ أعمّ روايةٍ وأصحّها، ورتّب الأحاديث علىٰ الأبواب وَفقَ مخطَّطٍ وضعه، ويبدأ الباب بأحاديث "المسند"، ثم بأحاديث "الموطّإ"، ثمّ يذكر أرقام أحاديثهما الواردة في "الصحيحين"، ثمّ أرقامَ أحاديثهما الواردة في "السنن"، وعقّب كلّ حديثٍ بحكم الشيخ شُعيبٍ الأرناءوط عليه.

❐ ومنها "زوائد السنن الكبرىٰ للبيهقيّ علىٰ الكتب الستّة".

جمع فيه زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"، وحذف المكرَّر، والأسانيد، وأعاد ترتيبها وَفقَ مخطَّطٍ وضعه، ونقل بعد كلّ حديثٍ كلام البيهقيّ عليه باختصارٍ، وشرْحَه لغريبه، وأعقب ذٰلك بأحكامٍ للنوويّ في "المجموع"، و"الخلاصة"، والذهبيّ في "المهذّب"، وابن التُّرُكُمانيّ في "الجوهر النقيّ"، وابن حجرٍ في "الفتح".

❐ ومنها "زوائد الأجزاء المنثورة علىٰ الكتب الستّة المشهورة".

جمع فيه زوائد ثلاثةَ عشَر جزءًا منَ الأجزاء الحديثيّة، وأبقىٰ أسانيدها، ورتّبها علىٰ أبواب الفقه.

زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ على "الكتب الستّة"

من بداية "بابِ ما جاء في قتل الإمام وجرحه" من "كتابِ النفقات"

إلىٰ نهاية "بابِ ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط" من "كتابِ قتال أهل البغي"

(١)

كتاب النفقات

جِمَاع أبواب صفة قتل العمد، شِبه العمد

[١]

بابُ ما جاء في قتل الإمام وجَرحه

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٨)

[١]

أخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن،(١) وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ،(٢) وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو،(٣) قالوا:

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ محمّدِ بن أحمدَ، الحَرَشيُّ، النَّيْسابُوريُّ، الحِيريُّ، الشافعيُّ، الأشعريُّ، القاضي، قال أبو بكرٍ السَّمعانيُّ: «ثقةٌ في الحديث»، وقال عبد الغافر الفارسيُّ: «كان من أصحّ أقرانه سماعًا، وأوفرهم إتقانًا ... وأتمّهم ديانةً واعتقادًا ... وصنّف في الأصول والحديث»، وقال الذهبيّ: «كان شيخ خراسانَ: علمًا، ورئاسةً، وعلوَّ إسنادٍ»، تُوُفّي سنةَ إحدىٰ وعشرين وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٨٣-٨٤)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٣٥٨-٣٥٧).

(٢) هو يحيىٰ بنُ إبراهيمَ بنِ محمّدِ بن يحيىٰ بنِ سَخْتُويَهِ، النَّيْسابُوريُّ، المُزَكّيْ، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «شيخٌ، مشهورٌ، مذكورٌ، جليلٌ، ثقةٌ، عدلٌ، مَرْضيٌّ، من فضلاء الحديث والتزكية ... وكان عديم النظير: دينًا، وزهدًا، وورعًا، وصلاحًا، وإتقانًا، واحتياطًا في الرواية، ما كان يحدّث إلّا من كتابه، يُقرأ عليه فينظر في أصله ... وكان كثير الحديث، كثيرَ الشيوخ، صحيحَ السماع، قُرِئ عليه الكثير من أصول الكتب»، وقال الذهبيّ: «كان ثقةً، نبيلًا، زاهدًا، صالحًا، ورِعًا، متقنًا، وما كان يحدّث إلّا وأصله بيده يقابِلُ به، وعقد الإملاء مدّةً، وقُرِئ عليه الكثيرُ»، تُوُفّي سنةَ أربعَ عشْرةَ وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٥٢٨-٥٢٩)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٤٦-٢٣٥).

(٣) هو محمّدُ بن موسىٰ بنِ الفضل بن شاذانَ، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيُّ، قال عبدُ الغافر الفارسيُّ: «الثقة، الرضا، المشهور بالصدق والإسناد العالي»، وقال الذهبيُّ: «أحد الثّقات والمشاهير»، تُوُفّي سنةَ إحدىٰ وعشرين وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٢٣-٢٤)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٣٦٩).

=

ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ،(١) ثنا بحرُ بن نصرٍ،(٢) ثنا ابن وهبٍ،(٣) حدّثني مالكٌ،(٤) عن أبي النضر،(٥) وغيرِه، أخبروه:

---

(١) هو ابن يوسفَ بنِ مَعْقِلِ بن سنانٍ، الأمويُّ مولاهمُ، النَّيْسابُوريُّ، المعروفُ بـ(الأصمّ)، قال ابن خزيمةَ: «اسمعوا منه؛ فإنّه ثقةٌ»، وقال ابن أبي حاتمٍ: «بلغنا أنّه ثقةٌ، صدوقٌ»، وقال أبو نعيمِ بنُ عَدِيٍّ: «الثقة المأمون»، وقال الحاكم: «كان محدِّثَ عصره بلا مدافَعةٍ، حدّث في الإسلام ستًّا وسبعين سنةً ... لم يُختلَف في صدقِه، وصحّةِ سماعاته، وضبطِ والده يعقوبَ الورّاقِ لها ... وكفاه شرفًا أن يحدِّث طولَ تلك السنينَ، ولا يجدَ أحدٌ فيه مغمزًا بحجّةٍ»، وقال أبو الوليد الباجيُّ: «ثقةٌ، مشهورٌ»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «أحد الثقات المكثِرين»، وقال الذهبيّ: «الإمام، المحدِّث، مسنِد العصر، رِحلة الوقت»، تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين وثلثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" لأبي سعدٍ السَّمعانيّ (١٢/ ٣٥١-٣٥٠)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥٦/ ٢٨٧-٢٩٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٨٤٦-٨٤١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٥/ ٤٥٢-٤٦٠).

(٢) هو ابن سابقٍ، الخَوْلانيُّ مولاهم، أبو عبد الله، المِصريُّ، ثقةٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ سبعٍ وستّينَ، وله سبعٌ وثمانون سنةً، (كن). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩).

(٣) هو عبد الله بنُ وهبِ بن مسلمٍ، القرشيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المِصريُّ، الفقيهُ، ثقةٌ، حافظٌ، عابدٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ سبعٍ وتسعين ومِائةٍ، وله اثنتان وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧١).

(٤) هو ابن أنسِ بن مالكِ بن أبي عامرِ بن عمرٍو، الأَصْبَحيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبّتين، حتّىٰ قال البخاريّ: «أصحّ الأسانيد كلِّها: (مالكٌ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله عنهما)»، منَ السابعة، مات سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائةٍ، وكان مولده سنةَ ثلاثٍ وتسعين، وقال الواقديّ: «بلغ تسعين سنةً»، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٩).

(٥) هو سالمُ بن أبي أميّةَ، أبو النضر، مولىٰ عمرَ بنِ عُبَيدِ الله التيميّ، المدنيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، وكان يُرسِل، منَ الخامسة، مات سنةَ تسعٍ وعشرينَ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٦).

=

أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – رأىٰ رجلًا متخلِّقًا،[١] فطعنه بقِدْحٍ[٢] كان في يده، ثمّ قال: «ألم أَنْهَكم عن مثل هٰذا»؟!

فقال الرجل: «يا رسول الله، إنّ الله قد بعثك بالحقّ، وإنّك قد عَقَرتَني».[٣]

فألقىٰ إليه رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – القِدْح، فقال له: «استَقِدْ».[٤]

فقال الرجل: «إنّك طعنتني وليس عليَّ ثوبٌ، وعليك قميصٌ».

فكشف له رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – عن بطنه، فأكبّ عليه الرجل، فقبَّلَه.

هٰذا منقطعٌ، وقد رُوي موصولًا.

---

(١) هو الذي تَطيَّب بالخَلُوق، أو طلىٰ جسمه به. انظرِ "الصحاحَ" للجوهريّ (٤/ ١٤٧٢)، و"تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبِيديِّ (٢٥/ ٢٦٠).

وسيأتي بيان (الخَلُوق) في التعليق علىٰ الحديث التالي.

(٢) هو السهم قبل أن يُعمَل فيه الرِّيش والنَّصْل، وقال أبو حنيفةَ الدِّينَوَريُّ: «هو العُود إذا بلغ، فشُذِّبَ عنه الغُصنُ، وقُطِع علىٰ مقدار النَّبْل الذي يُراد منَ الطول والقِصَر»، وقال الخطّابيُّ: «أوّلَ ما يُقطَع السهمُ ويُقتضَب: يسمَّىٰ (قِطْعًا) ... فإذا بُرِي، سُمِّي (بَرِيًّا)، فإذ قُوِّم، وأَنَىٰ له أن يُراش ويُنصَل، فهو (القِدْح)، فإذا رُيِّش ورُكِّب نَصْلُه، صار (سهمًا)».

انظر "غريب الحديث" للخطّابيّ (١/ ٢٢٣)، و"الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ٣٩٤)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٤/ ٢٠)، و"تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبِيديِّ (٧/ ٣٨).

(٣) أيْ: جرحتني. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (٢/ ٧٥٣).

(٤) أيِ: انتقمْ بمثل ما طعنتُك، قال الليث بن نصرٍ: «إذا أتىٰ إنسانٌ إلىٰ آخرَ أمرًا، فانتقم منه بمثلها، قيل: (استقادها منه)». انظر "تهذيبَ اللغة" للأزهريّ (٩/ ٢٤٨)، و"تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبِيديِّ (٩/ ٨١).

وسيأتي التعريف بـ(القَوَد) في التعليق علىٰ الحديث [٧].

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ من طريق ابن وهبٍ، وهو في "الجامع" له (ص٣٠٣ برقْم ٥٢٤).

وإسناده صحيحٌ إلىٰ أبي النضر وغيره: ممّن شاركه فيه، لٰكنّه مرسلٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

أمّا أبو النضر، فمن صغار التابعين؛ فالغالب علىٰ مراسيله عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - الإعضالُ؛ ولٰذلك سمّاه البيهقيّ (منقطعًا).

وأمّا غيرُ أبي النضر، فهم جماعةٌ: اثنانِ فأكثرُ؛ لقول الإمام مالكٍ إنّ أبا النضر وغيرَه أخبروه؛ فعبّر بواو الجمع، وأقلُّ ما تصدُق عليهم ثلاثةٌ، فأبو النضر أحدُهم؛ فيكون الباقي اثنينِ فأكثرَ.

ولٰهؤلاء المبهَمون لم أقف علىٰ تسميتهم، والراوي عنهم هو الإمام مالكٌ، وليس في شيوخه من لقِي النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فروايتهم مرسلةٌ أيضًا.

بل جمهور شيوخ الإمام مالكٍ من صغار التابعين، وقلّ من روىٰ عنه من طبقة نافعٍ؛ فالرواية منقطعةٌ علىٰ ما سبق عنِ البيهقيّ؛ فيشتدّ ضعفها باجتماع علّتيِ الإبهام والِانقطاع، ولا يصلُح مثلُها لِلاعتبار؛ فيبقىٰ الحديث علىٰ ضعفه.

وقد أعلّه بالِانقطاع الزركشيُّ في "اللآلئ المنثورة" (ص١٢٩)، وتابعه السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٢٧٣).

وجاء نحوُ متنه من طريقٍ أخرىٰ رُويت متّصلةً، كما قاله البيهقيّ، ويأتي تخريجها وشرح اختلاف رواتها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٨-٤٩)

[٢]

أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ،(١) أبنا(٢) أحمدُ بن عُبيدٍ،(٣) ثنا محمّدُ بن يونسَ،(٤) ثنا

---

(١) هو ابن الفرج بن محمّدٍ، أبو الحسن، الشيرازيُّ الأصلِ، الأهوازيُّ ثمّ النَّيْسابُوريُّ، وصفه السَّهميُّ بـ(الحافظ)، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً»، وقال عبد الغافر الفارسيُّ: «هو علىٰ الجملة من كبار المحدّثين المكثِرين: سماعًا وروايةً»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، المحدِّث، الثقة ... ثقةٌ مشهورٌ، عالي الإسناد»، تُوُفِّي سنةَ خمسَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ.

انظر "تاريخ جُرْجانَ" للسَّهْميّ (ص٥٤٨)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٢٣٢)، و"السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٤١٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ١٩٧-١٩٨).

(٢) في طبعة الهند: (أنبأ)، اختصارًا لكلمةِ (أخبرنا)، كما في طبعة دار هَجَرَ (١٦/ ٢٣٤)، وهو خطأٌ مطّردٌ في الكتاب، وصوابه: (أبنا) كما أثبتُّه في جميع المواضع، واكتفيت بالتنبيه عليه هنا.

وقد نبّه علىٰ مذهب البيهقيّ في هٰذا الِاختصارِ - ابنُ الصلاح في "علوم الحديث" (ص٢٠٣)، والعراقيّ في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/ ٤٩٥)، وقال ابن الصلاح إنّه ليس بحسنٍ، قال السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٨٦-٨٥): «كأنّه - فيما يظهر - للخوف منَ اشتباهها بـ(أنبأنا)، وإن لم يصطلحوا علىٰ اختصارِ (أنبأنا) كما نشاهده من كثيرين»، يعني أنّها تشتبه بـ(أنبأ)، وهو ما وقع في الطبعة الهنديّة. والله أعلىٰ وأعلمُ.

(٣) هو ابن إسماعيلَ، أبو عليٍّ، الصفّارُ، البصريُّ، قال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً، ثبْتًا، صنّف "المسند" وجوّده»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المجوِّد ... ومؤلّف كتاب "السنن" علىٰ المسنَد: الذي يُكثِر أبو بكرٍ البيهقيُّ من تخريجه في تواليفه»، تُوُفِّي بعد سنةِ إحدىٰ وأربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٤٣٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤٠-٤٣٨).

(٤) هو ابن موسىٰ بنِ سليمانَ بنِ عُبيدٍ، أبو العبّاس، القرشيُّ، السامِيُّ، الكُدَيميُّ، البصريُّ، قال ابن حجرٍ: «ضعيفٌ»، ولم يثبت أنّ أبا داوُدَ روىٰ عنه، من صغار الحاديةَ عشْرةَ، مات سنة ستٍّ وثمانين ومِائتين، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٩).

=

والجمهور علىٰ شدّة تضعيفه، فقد كذّبه أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ، وموسىٰ بنُ هارونَ الحمّالُ، والقاسم المطرِّزُ، وعُرِض علىٰ أبي حاتمٍ شيءٌ من حديثه، فقال: «ليس لهٰذا من حديث أهل الصدق»، وقال ابن حِبّانَ: «كان يضع علىٰ الثقات الحديثَ وضعًا، ولعلّه قد وضع أكثرَ من ألف حديثٍ»، وقال ابن عَدِيّ: «اتُّهِم بوضع الحديث، وبسرقته، وادّعىٰ رؤية قومٍ لم يَرَهم، وروايةً عن قومٍ لا يُعرفون، وتَرَك عامّةُ مشايخنا الروايةَ عنه»، وقال: «كان مع وضعه للحديث وادعائه مشايخَ لم يَكتب عنهم - يخلق لنفسه شيوخًا ... وكان ابن صاعدٍ وشيخنا عبد الملك بنُ محمّدٍ - هو أبو نعيمٍ الجرجانيُّ - لا يمنعانِ الروايةَ عن كلّ ضعيفٍ كتبنا عنه إلّا عنِ الكُدَيميّ؛ فكانا لا يرويان عنه؛ لكثرة مناكيره، وإن ذكرتُ كلّ ما أُنكِر عليه وادّعاه ووَضَعه، لَطال ذاك»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ذاهبُ الحديث، تركه ابن صاعدٍ وابنُ عقدةَ، وسمع منه ابن خزيمةَ ولم يحدِّث عنه، وقد حُفِظ فيه سوءُ القول عن غير واحدٍ من أئمّة الحديث»، وقال الدارَقُطْنيُّ: «متروكٌ»، وقال: «كان يُتّهَم بوضع الحديث»، وقال: «ما أحسن فيه القولَ إلّا من لم يَخبُر حالَه»، وقال الذهبيّ: «واهٍ»، وقال: «أحد المتروكين».

انظر "سؤالاتِ الآجرّيّ" لأبي داوُدَ (ص٢٨٠)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (٢/ ٣٣٤-٣٣٢)، و"سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٣٧)، و"الكاملَ" لابن عديٍّ (٩/ ٤٣١-٤٢٨)، و"تذكرةَ الحفّاظ" للذهبيّ (٢/ ٦١٩-٦١٨)، و"ميزانَ الاِعتدال" له (٤/ ٧٦-٧٤)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٧٤١-٧٤٣).

=

وهبُ بن جريرِ بن حازمٍ،(١) ثنا أبي،(٢) عنِ الحسن،(٣) قال: حدّثني سَوَادُ بن عمرٍو،(٤) قال:

أتيت النبيَّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وأنا متخلِّقٌ بخَلُوقٍ،(٥) فلمّا رآني، قال لي: «يا سَوَادُ بنَ عمرٍو، خَلُوقُ وَرْسٍ؟!(٦) أَوَلَمْ أَنْهَ عنِ الخَلُوق»؟!

---

(١) هو ابن زيدٍ، الأزديُّ، أبو عبد الله، البصريُّ، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ستٍّ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٤).

(٢) هو جريرُ بن حازمِ بن زيدِ بن عبد الله، الأزديُّ، أبو النضر، البصريُّ، ثقةٌ، لٰكن في حديثه عن قتادةَ ضعفٌ، وله أوهامٌ إذا حدّث من حفظه، واختلط، لٰكن لم يحدِّث في حال اختلاطه، منَ السادسة، مات سنةَ سبعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٧).

(٣) هو ابن يسارٍ، الأنصاريُّ مولاهم، أبو سعيدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، مشهورٌ، وكان يُرسِل كثيرًا ويدلِّس، قال البزّار: «كان يروي عن جماعةٍ لم يسمع منهم، فيتجوّز ويقول: (حدثنا) و(خطبَنا)، يعني قومَه الذين حُدِّثوا وخُطِبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشْرٍ ومِائةٍ وقد قارب التسعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٩).

(٤) هو ابنُ عطيّةَ بنِ خنساءَ بنِ مبذولٍ، الأنصاريُّ، النجّاريُّ، صحابيٌّ، سكن البصرة، وقيل: اسمه (سَوَادةُ)، بزيادة تاءٍ. انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٢/ ٣٣٢-٣٣١)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٤/ ٥٢٦).

(٥) قال أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٢/ ٧١): «هو طِيبٌ معروفٌ، مركَّبٌ، يُتّخَذ منَ الزعفران وغيرِه من أنواع الطِّيب، وتغلب عليه الحمرة والصفرة ... وإنّما نُهِي عنه لأنّه من طِيب النساء، وكنَّ أكثرَ استعمالًا له».

(٦) هو نَبتٌ أصفرُ يُصبَغ به، وقيل: صِنفٌ منَ الكُرْكُم، وقيل: يُشبِهه. انظرِ "النهايةَ" للمجد بن الأثير (٥/ ١٧٣)، و"المصباحَ المنير" للفيُّوميّ (٢/ ١٥٤).

=

ونَخَسَني[١] بقضيبٍ[٢] في يدِه في بطني؛ فأوجعني، فقلت: «يا رسول الله، القِصاصَ»، قال: «القِصاصُ».

فكشف لي عن بطنه، فجعلت أقبّله، ثمّ قلت: «يا رسول الله، أدَعُه شفاعةً لي يومَ القيامة».

تابعه عمرُ بن سَلِيطٍ،[٣] عنِ الحسن، عن سَوَادِ بن عمرٍو.

❁❁❁

(١) أيْ: طَعَنَني، وأصله من قولهم: (نَخَس الدابّة)، أيْ: غَرَزَ مُؤَخَّرها أو جنبها بعودٍ ونحوه؛ لتنشط وتتحرّك. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابادِيّ (ص٥٧٦)، و"تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبِيديّ (١٦/ ٥٤٢).

(٢) هو الغُصن، سُمِّي بذٰلك لأنّه مقضوبٌ، أي: مقطوعٌ من شجرته. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (١/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٣) هو الهُذَليُّ، أبو حفصٍ، صاحبُ الهرويّ، قال الذهبيّ: «لا يكاد يُعرَف، من مَشْيَخة التَّبُوذَكيّ»، وقد روىٰ عنه أيضًا ابنه إسحاقُ، وموسىٰ بنُ داوُدَ، كما سيأتي في التخريج، وأبو عُبيدةَ الحدّادُ: عبدُ الواحد بنُ واصلٍ، وقال أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ: «ليس به بأسٌ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"؛ فهو صدوقٌ.

انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٦/ ١٦٣)، و"سؤالاتِ الآجرّيّ" لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (ص١٣١)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ١١٣)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٧/ ١٦٩)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٧/ ٢٩١-٢٩٠).

دراسة الحديث:

رواه ابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (٦/ ٢١٩٣ برقْم ٦٣٧) عن محمّدِ بن يونُسَ الكُدَيميّ به.

ولٰهذا الإسنادُ واهٍ؛ فإنّ الكُدَيميّ متّهمٌ، وبه أعلّ الحديثَ الذهبيُّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٣٧)، والزركشيُّ في "اللآلئ المنثورة" (ص١٢٩)، والسخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٢٧٣).

=

وتفرُّده بهٰذا الإسنادِ الجيّد لهٰذا المتنِ المشهور بالأسانيد الضعيفة -كما سيأتي بيانُه - مَظِنّةُ أن يكون ممّا اتُّهِم به من سرقة الأحاديث، وقلب الأسانيد، والله أعلمُ.

وللحديث روايةٌ أخرىٰ، أشار إليها البيهقيُّ، أخرجها أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٤٨) - ومن طريقه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٤٠٨ برقْم ٣٥٥٧) - وابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (٦/ ٢١٩٤ برقْم ٦٣٨)، وابنُ مندهْ في "معرفة الصحابة" (١/ ٨٠٥-٨٠٤)، من طريقين عن عمرَ بنِ سَلِيطٍ، عنِ الحسن البصريّ، عن سَوَادةَ بنِ عمرٍو - رضي الله عنه - به.

وقال ابن مندهْ: «رواه ... هشامُ بن حسّانَ، عنِ الحسن، عن سوادةَ بنِ عمرٍو - رضي الله عنه - بهٰذا».

وهٰذا معلَّقٌ، وهشامٌ قيل إنّه لم يسمع منَ الحسن؛ فالِاعتماد علىٰ رواية عمرَ بنِ سَلِيطٍ وحدَه.

وليس في شيءٍ من هٰذه الطرقِ تصريحُ الحسن بالسماع من سَوَادٍ رضي الله عنه، خلافَ ما روىٰ الكُدَيْميُّ، وكان الحسن - رحمه الله - يدلّس، بل ذكر ابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٥٢٦) أنّه لم يسمع من سَوَادٍ - رضي الله عنه - أصلًا؛ فالإسناد منقطعٌ.

وأيضًا، فقد خولِف عمرُ بن سَلِيطٍ عنِ الحسن.

فقد روىٰ الحديثَ ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٤٧٩-٤٧٨) من طريق أيّوبَ السَّخْتِيانيّ، عنِ الحسن البصريّ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلًا.

قال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ٨٠٩): «سندٌ صحيحٌ عنِ الحسنِ».

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٦٧ برقْم ١٨٠٣٩)، وابن الأعرابيّ في جزءِ "القُبَل والمعانقة والمصافحة" (ص٥١ برقْم ٢٤) - عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عمرٍو مهملًا، عنِ الحسنِ البصريّ مرسلًا أيضًا.

وعمرٌو المهمَل يَحتمِل أن يكون ابنَ دينارٍ الثقةَ المشهورَ، وابنَ عُبيدٍ المعتزليَّ الواهيَ، وقد روىٰ ابن عيينةَ عنهما، لٰكنّه أشهرُ بروايته عنِ ابن دينارٍ، وقد رَوَيَا عنِ الحسن، لٰكنّ ابن عُبيدٍ أشهرُ بالرواية عنه؛ فكلاهما محتمَلٌ سواءً، ولم يتبيّن لي مرجِّحٌ.

=

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٦٦ برقْم ١٨٠٣٨) - ومن طريقه ابن الأعرابيّ في جزء "القُبَل والمعانقة والمصافحة" (ص٥٢ برقْم ٢٥) - عن معمرٍ، عن رجلٍ مبهمٍ، عنِ الحسن البصريّ مرسلًا كذٰلك.

وذكر الإمام أحمدُ أنّ معمرًا أخذ عن رجلٍ عنِ الحسن، يُقال إنّه عمرُو بن عُبَيدٍ، انظر "جامع التحصيل" للعلَائيّ (ص٢٨٣).

فهاتان الطريقان ضعيفتانِ؛ لإهمال الأولىٰ، وإبهام الثانية، مع احتمالهما لأن تكونا عن عمرِو بن عُبيدٍ، وهو واهٍ؛ فالِاعتماد في وجه الإرسال علىٰ رواية أيّوبَ السَّخْتِيانيّ وحدَه.

ثم إنّ رواية أيّوبَ السَّخْتِيانيّ أرجحُ من رواية عمرَ بنِ سَلِيطٍ بلا شكٍّ؛ فإنّ أيّوبَ ثقةٌ حافظٌ، ولم يُعرَف مِن ضَبْط عمرَ ما يُجيز زيادتَه؛ وعليه، فذِكرُه سوادَ بنَ عمرٍو - رضي الله عنه - شاذٌّ، والمحفوظ رواية أيّوبَ المرسلة.

وقال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٢): «سوادُ بن عمرٍو رضي الله عنه، ولم يصحَّ حديثُه، مرسلٌ».

ومراسيل الحسن لا تصلح لِلاعتضاد؛ فقد رُوي عن محمّدِ بن سيرينَ أنّه كان يصدِّق كلّ أحدٍ، وأنّه لا يبالي عمّن أخذ. وقال الإمام أحمدُ: «ليس في المرسلات شيءٌ أضعفُ من مرسلات الحسن وعطاءِ بن أبي رباحٍ؛ فإنّهما يأخذان عن كلّ أحدٍ»، وقال نحوَه ابن عبد البَرّ، ونصره العَلَائيُّ.

انظرِ "المعرفةَ والتاريخ" ليعقوبَ بنِ سفيانَ (٢/ ٣٥، و٣/ ٢٣٩-٢٤٠)، و"السننَ" للدارَقُطْنِيّ (١/ ٣١٤ برقْم ٦٤٥)، و"التمهيدَ" لابن عبد البَرّ (١/ ٣٠)، و"جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٧٨).

تنبيهٌ:

روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ١٨٤ برقْم ٥٢٤٨) عنِ ابن جريجٍ، قال: أخبرني جعفرُ بن محمّدٍ، عن أبيه، أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان يتخصّر بعُرجونٍ ... فأصاب ... سوادةَ بنَ غَزِيّةَ الأنصاريَّ رضي الله عنه، فقال: «يا رسول الله، القَوَد»، فقال: «نعم»، فذكره.

ثمّ قال عبد الرزّاق: «وأمّا معمرٌ، فأخبرنا عن رجلٍ، عنِ الحسن أنّه قال: (سوادةَ بنَ عمرٍو) رضي الله عنه»، فجعل الحديثين واحدًا، وعارض أحدهما بالآخر.

=

وروىٰ ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٤٧٨) حديث سَوَادِ بن عمرٍو في ترجمة سَوَادِ بن غزيّةَ، رضي الله عنهما، وقال في إسناده عند ذِكر سَوَادِ بن عمرٍو: (كذا قال)؛ إشارةً إلىٰ أنّ صوابه عنده (سوادُ بنُ غَزِيّةَ).

وعَكَس ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٢/ ٦٧٣)؛ فذكر الحديث في ترجمة سَوَادِ بن عمرٍو رضي الله عنه، ثمّ قال: «وهٰذه القصّةُ لسَوَادِ بن عمرٍو، لا لسَوَادِ بن غزيّةَ، وقد رُوِيت لسوادِ بن غزيّةَ»، رضي الله عنهما.

والصحيح أنّهما قصّتانِ مختلفتانِ: رُوِيت إحداهما لسَوَادِ بن غَزِيّةَ، والأخرىٰ لابن عمرٍو، رضي الله عنهما، ولا تعارضَ بينهما.

قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٤/ ٥٢٨): «لا يمتنع التعدُّدُ، لا سيّما مع اختلاف السبب».

ووافقه السخاويُّ في "المقاصد الحسنة" (ص٢٧٤).

وقصّة سَوَادِ بن غَزِيّةَ - رضي الله عنه - وقعت في بدرٍ، وسببها أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان يعدِّل الصفوف، فطعنه ليستويَ في الصفّ، وفيها أنّه أراد أن يكونَ آخرُ عهده بالنبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أن تَمسَّ بشَرتُه بشَرتَه.

كذا رواها ابن إسحاقَ - كما في "سيرة ابن هشامٍ" (١/ ٦٢٦) - قال: حدّثني حِبّانُ بن واسعٍ، عن أشياخٍ من قومه، فذكر الحديث.

قال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٦/ ٨٠٩-٨٠٨): «وهٰذا إسنادٌ حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ».

ورواها كذٰلك الواقديُّ في "المغازي" (٥٧-٥٦) من حديث عروةَ بنِ الزبير مرسلًا. والواقديُّ متروكٌ، وبنا في الرواية الأولىٰ غُنيةٌ عنه.

فدلّ تبايُن القصّتين في الزمن، وفي السبب، وفي التفاصيل - علىٰ تعدُّدهما.

ويقوّي ذٰلك أيضًا أنّ إقادة النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من نفسه قد رُويت لغيرهما في وقائعَ متباينةٍ، وإنّما التبس الأمر هنا لاتّفاقهما في الِاسم، والله أعلمُ.

=

ومن تلك الوقائعِ قصّة أُسَيدِ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه، وسيأتي تخريجها في المطلب التالي.

ومنها ما أخرجه أبو داوُدَ في "السنن" (٧/ ٥٣ برقْم ٤٤٧٧)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٧٨-٣٧٩ برقْميْ ٤٨١٦ و٤٨١٧) من حديثِ عَبِيدةَ بنِ مُسَافِعٍ، عن أبي سعيدٍ الخدريّ - رضي الله عنه - قال:

بينما رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يَقسِم قِسْمًا: أقبل رجلٌ فأكبّ عليه، فطعنه رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بعُرجونٍ كان معه، فجُرِح بوجهه، فقال له رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «تعالَ فاستقد»، فقال: «بل عفَوتُ يا رسول الله».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، قال ابن المدينيّ في عَبِيدةَ بنِ مُسافِعٍ: «مجهولٌ، ولا أدري: سمع من أبي سعيدٍ - رضي الله عنه - أم لا»، انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٤٦).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٩)

[٣]

حدّثنا أبو عبد الله الحافظُ،(١) أخبرني عبدُ الله بنُ محمّدٍ الصَّيْدلانيُّ،(٢) ثنا محمّدُ بن

(١) هو الحاكم، صاحبُ "المستدرك"، وسيتكرّر كثيرًا.

(٢) هو ابن موسىٰ بنِ كعبٍ، الكعبيُّ، أبو محمّدٍ، النيسابوريُّ، قال الحاكم: «محدِّثٌ، كثير الرحلة، صحيح السماع»، وقال الذهبيّ: «المحدّث، العالم، الصادق»، تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وأربعين وثلثمِائةٍ. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٣١-٥٣٠).

=

أيّوبَ،[١] أبنا يحيىٰ بنُ المغيرة السَّعْديُّ،[٢] ثنا جريرٌ،[٣] عن حُصَينٍ،[٤] عن عبد الرحمٰن بن أبي

---

(١) هو ابن يحيىٰ بنِ الضُّرَيْس، البَجَليُّ، أبو عبد الله، الرازيُّ، قال ابن أبي حاتمٍ: «كان ثقةً صدوقًا»، وقال الخليليُّ: «محدّثٌ ابنُ محدّثٍ - يعني جدَّه يحيىٰ - ثقةٌ، متّفقٌ عليه، عالمٌ بالحديث، صاحبُ تصانيفَ ... أخرجه أصحابُه في "الصحيح"، وهو متّفقٌ عليه»، وقال الذهبيّ: «الحافظ، المحدّث، الثقة، المعمَّر، المصنّف ... صاحب "فضائل القرآن" ... انتهىٰ إليه علوّ الإسناد بالعجم، مع الصدق والمعرفة»، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وتسعين ومِائتينِ.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ١٩٨)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦٨٥-٦٨٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٤٥٢-٤٤٩).

(٢) هو الرازيُّ، صاحب جريرِ بن عبد الحميد، رحل إليه أبو زرعةَ وأبو حاتمٍ، ورويا عنه، وقال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ»، وذكره الذهبيّ فيمن تُوُفِّيَ بين سنتيْ عشْرٍ ومِائتينِ وعشرين. انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٢٣٢، و٩/ ١٩١)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٤٨١).

(٣) هو ابن عبد الحميد بن قُرْطٍ، الضَّبّيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، نزيل الريّ، وقاضيها، ثقةٌ، صحيحُ الكتاب، قيل: «كان في آخر عمره يَهِمُ من حفظه»، مات سنة ثمانٍ وثمانين ومِائةٍ، وله إحدىٰ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٨).

ونَقلُه أنّه كان يَهِمُ في آخر عمره - مأخوذٌ من قول البيهقيّ "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ (٦/ ٨٧): «نُسب في آخر عمره إلىٰ سوء الحفظ»، قال الذهبيّ "تاريخَ الإسلام" (٤/ ٨٢٢): «كذا قال، والمعروف بذٰلك جريرُ بن حازمٍ»، يعني: ولم يَرِد ذٰلك عن أحدٍ منَ الأئمّة في حقّ جريرِ بن عبد الحميد.

(٤) هو ابن عبد الرحمٰن، السُّلميُّ، أبو الهذيل، الكوفيُّ، ثقةٌ، تغيّر حفظه في الآخِر، منَ الخامسة، مات سنة ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، وله ثلاثٌ وتسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٠٩).

وقد سأل الحسن الحُلوانيُّ عليَّ بن المدينيّ، قال: «حُصَينٌ ... اختلط»؟ فقال: «ساء حفظه، وهو علىٰ ذاك - ثقةٌ». انظرِ "الضعفاءَ" للعُقَيليّ (١/ ٥٥١-٥٥٠).

=

ليلىٰ،[١] عن أبيه[٢] قال:

كان أُسَيدُ بن حُضَيرٍ[٣] رجلًا ضاحكًا مليحًا.[٤]

قال: فبينما هو عند رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يحدّث القوم ويضحكهم، فطعن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بإصبعه في خاصرته، فقال: «أوجعتني»، قال: «اقتصَّ»، قال: «يا رسول الله، إنّ عليك قميصًا، ولم يكن عليَّ قميصٌ».

قال: فرفع رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قميصه، فاحتضنه، ثمّ جعل يُقبّل كَشْحَه،[٥] فقال: «بأبي أنت وأمّي يا رسول الله، أردتُ هٰذا».

---

(١) هو الأنصاريُّ الأوسيُّ، أبو عيسىٰ، المدنيُّ ثمّ الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ الثانية، اختُلِف في سماعه من عمرَ رضي الله عنه، مات بوَقعة الجماجم، سنةَ ثلاثٍ وثمانين، قيل إنّه غَرِق، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩١).

(٢) هو أبو ليلىٰ، الأنصاريُّ، الأوسيُّ، واختُلِف في اسمه، صحابيٌّ، شهِد أُحُدًا وما بعدها، وعاش إلىٰ خلافة عليٍّ رضي الله عنه، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٨٩).

(٣) هو ابن سِمَاكِ بن عَتِيكٍ، الأنصاريُّ، الأشهَليُّ، أبو يحيىٰ، صحابيٌّ جليلٌ، مات سنة عشرين أو إحدىٰ وعشرين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١).

(٤) أيْ حَسَنًا. انظرِ "الصحاح" للجوهريّ (١/ ٤٠٦). والمقصود حُسن حديثه.

(٥) الكَشْح هو ما بين الخاصرة إلىٰ الضِّلَع الخلف، أيْ: من جهة الظهر، وهو موضع السيف منَ المتقلِّد، وهما كَشْحانِ: أيمنُ وأيسرُ. انظر "تهذيبَ اللغة" للأزهريّ (٤/ ٨٧)، و"الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ٣٩٩).

دراسة الحديث:

رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٩/ ٩٣-٩٢) من طريق البيهقيّ.

=

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٦/ ٢٠ برقْم ٥٣٥٢).

وأخرجه أيضًا من طريق ورقاءَ بنِ عمرَ، ولم يَسُق لفظه، وذكر أنّه مختصرٌ.

ثمّ قال: «صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وقال الذهبيُّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٣٧): «إسناده قويٌّ».

ونقله الزركشيّ في "اللآلئ المنثورة" (ص١٢٩) عن "مختصر المستدرك" أيضًا، وليس في المطبوعة في هامش "المستدرك" - الطبعة الهنديّة (٣/ ٢٨٨) - إلّا نقلُ كلمة الحاكم، والله أعلمُ.

ورجاله ثقاتٌ، لٰكنّ رواته عن حُصَينٍ قدِ اختلفوا علىٰ وجوهٍ.

فثانيها: أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١/ ٢٠٦ برقْم ٥٥٧) من طريق أبي جعفرٍ الرازيّ، عن حُصَينِ بن عبد الرحمٰن، عنِ ابن أبي ليلىٰ، عن أُسَيدِ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه:

أنّ رجلًا كان يَضحَك عند النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إذْ قال رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بإصبعه في خاصرته، فذكره.

فأسقط أبا ليلىٰ رضي الله عنه، وأسند الحديث إلىٰ أُسَيدٍ رضي الله عنه، وجعل القصّة لرجلٍ آخرَ غيرِه.

وثالثها: أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٩/ ٨٩) من طريق سليمانَ بنِ كثيرٍ، عن حُصَينٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن رجلٍ منَ الأنصار - حسبته قال: (أُسَيدُ بن حُضيرٍ رضي الله عنه) - قال:

بينما هو عند رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يحدّث، وهو يُضحِك القوم، فذكر نحوَه.

والمتبادر أنّ حاكيَ القصّة القائلَ: (بينما هو يحدّث القومَ) هو ابن أبي ليلىٰ؛ لأنّ الظاهر من ضمير الغيبة أنّ الحاكيَ غيرُ المحكيِّ عنه؛ فيكونُ قوله: (عن رجلٍ منَ الأنصار) بمعنىٰ: عن قصّته؛ وتكون (عن) هنا لحكاية القصّة، لا للإسناد.

فقد نقل ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٣٤٣) عنِ الحافظ موسىٰ بنِ هارونَ الحمّالِ أنّه قال: «وأظنّ المشْيَخة الأُولىٰ كان ذٰلك جائزًا عندهم، وليس هو روايةً عن فلانٍ، وإنّما هو عن قصّة فلانٍ».

=

وانظرِ "النكتَ علىٰ ابن الصلاح" لابن حجرٍ (٢/ ٥٩٠-٥٨٦)، و"فتحَ المغيث" للسخاويّ (١/ ٢٩٣-٢٩٢).

وروىٰ الحديثَ عن حُصَينٍ - خالدُ بن عبد الله الطحّانُ، واختُلِف عليه بنحو الوجهينِ السابقينِ.

فرواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٥٥٦ برقْم ٥١٣٥)، ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٠٢). ورواه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١/ ٢٠٥ برقْم ٥٥٦) - ومن طريقه الضياء المقدسيُّ في "المختارة" (٤/ ٢٧٦ برقْم ١٤٧١) - عن عليّ بن عبد العزيز البغويّ.

كلاهما عن عمرِو بن عونٍ، عن خالدٍ، عن حُصَينٍ، عنِ ابن أبي ليلىٰ، عن أُسَيدِ بن حُضَيرٍ: رجلٍ منَ الأنصار رضي الله عنه، قال:

بينما هو يحدّث القوم - وكان فيه مُزاحٌ بيّنًا - يُضحِكهم، فطعنه النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في خاصرته بعودٍ، فذكر الحديث.

ولم يقُلِ البغويُّ: «رجلٍ منَ الأنصار».

وهٰذا مرسلٌ، علىٰ ما سبق استظهاره في رواية سليمانَ بنِ كثيرٍ.

قال الطِّيبيُّ في "شرح المشكاة" (٩/ ٣٨): «(قال) قولُ الراوي، أيْ: قال الراوي، وهو عبدُ الرحمٰن: (بينما أُسَيدٌ - رضي الله عنه - يحدِّثُ) إلىٰ آخره، ولو كان القائلُ أُسَيدًا رضي الله عنه، لَقال: (بينما أنا)»، يعني: ولَقال: (وكان فِيَّ مُزاحٌ)، و(أُضحِكهم)، و(فطَعَنَني في خاصرتي)، وكذا في سائر ألفاظ الحديث.

وهٰذا هو الراجح، خلافًا لصنيعِ الطبرانيّ، والمِزّيّ في "تحفة الأشراف" (١/ ١٩٧)، وفي "تهذيب الكمال" (٣/ ٢٦٤، و١٧/ ٣٧٣)، وابنِ كثيرٍ في "جامع المسانيد والسنن" (١/ ٢٨٩)؛ إذ أدخلوا هٰذه الروايةَ في مسند أُسَيدِ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه، والله أعلمُ.

وأخرجه ابن الأعرابيّ في جزء "القُبَل والمعانقة والمصافحة" (ص٥٠ برقْم ٢٣)، قال: حدّثنا أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ، ثنا عمرُو بن مرزوقٍ، ثنا خالدٌ، عن حُصَينٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن أُسَيدِ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه، عن رجلٍ منَ الأنصار، قال:

=

بينما هو يحدِّث القوم – وكان فيه مُزاحٌ – يُضحِكهم، فطعنه النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في خاصرته بعودٍ، وذكر الحديث.

فزاد في إسناده (عن) بين (أُسَيدِ بن حُضَيرٍ) و(رجلٍ منَ الأنصار)، والظاهر أنّ حاكيَ القصّة هو أُسَيدُ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه؛ فيكون الحديث من مسنده، والقصّة لغيره، كما في رواية أبي جعفرٍ الرازيّ.

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٩/ ٧٦) من طريق بقيةَ بنِ الوليد، أنا خالدُ بن عبد الله، عن حُصَينٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن أُسَيدِ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه، عن رجلٍ منَ الأنصار، قال:

بينما نحن عند رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – نتحدّث – وكان فيه مُزاحٌ – يحدِّث القوم ويُضحكهم، فطعنه رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في خاصرته، فذكر الحديث.

فزاد كلمة (عن) أيضًا، والظاهر أنّ الحديث من مسند أُسَيدِ بن حُضَيرٍ رضي الله عنه، يحكي قصّةَ رجلٍ غيرِه منَ الأنصار؛ فهي موافقةٌ لرواية عمرِو بن مرزوقٍ السابقةِ.

وقد صرّح بقيّةُ بالسماع من شيخه، وعُلِم منَ الطرق السابقة عدمُ تسويته، وإن لم يصرّح بسماع شيخه: خالدٍ من شيخ شيخه: حُصَينٍ.

لٰكنْ ذكر ابن عَديٍّ في "الكامل" (٢/ ٥٤٩) أنّ رواية بقيّةَ عن غيرِ أهل الشامِ: أهلِ الحجاز والعراق – تخالف رواية الثقات، وربّما وقع فيها الوهم، وذكر نحوَه ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمذيّ" (٢/ ٦١٠-٦١١)، وخالدٌ الطحّان واسطيٌّ عراقيٌّ؛ ففي رواية بقيّةَ هٰذه عنه ضعفٌ.

والراجح – إن شاء الله – في رواية خالدٍ الطحّان قولُ عمرِو بن عونٍ؛ فإنّه أحفظُ من روىٰ هٰذا الحديثَ عن خالدٍ، وأنّ كلمةَ (عَنْ) مدرجةٌ في الإسناد، توهّم عمرُو بن مرزوقٍ وبقيّةُ بن الوليد أنّ الرجل الأنصاريّ غيرُ أُسَيدٍ؛ فزادا في الإسناد (عن)، والصحيح أنّ ابن أبي ليلىٰ ذكر ذٰلك صفةً لأُسَيدٍ رضي الله عنه.

ثمّ إذا كانت (عن) زائدةً، كان حاكي القصّةِ هو ابنَ أبي ليلىٰ؛ لما سبق من دلالة ضمير الغيبة علىٰ ذٰلك.

=

وعليه فتكون رواية خالدٍ المحفوظةُ موافقةً لرواية سليمانَ بنِ كثيرٍ، مع جزم خالدٍ فيما ظنّ فيه سليمانُ.

وخلاصة ما سبق أنّ الرواة عن حُصَينٍ اختلفوا علىٰ ثلاثة وجوهٍ:

الأوّل: ما رواه جريرٌ وورقاءُ: أنّ الحديث من مسند أبي ليلىٰ رضي الله عنه، وأنّ القصّة فيه لأُسَيدٍ رضي الله عنه.

والثاني: ما رواه أبو جعفرٍ الرازيُّ: أنّ الحديث من مسند أُسَيدٍ رضي الله عنه، وأنّ القصّة فيه لرجلٍ غيره منَ الأنصار.

والثالث: ما رواه سليمانُ بن كثيرٍ، وخالدٌ الطحّان في الراجح عنه، عن حُصَينٍ، عنِ ابن أبي ليلىٰ، عن أُسَيدٍ رضي الله عنه، قال، يعنيانِ ابنَ أبي ليلىٰ: بينما هو - يعني أُسَيدًا - عند النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يُضحِك القومَ، الحديثَ. وهٰذا مرسلٌ، والقصّة فيه لأُسَيدٍ رضي الله عنه.

فأمّا أبو جعفرٍ الرازيُّ، فضعيفٌ، ولا متابعَ له؛ فروايته منكرةً.

وأمّا خالدٌ فثَبْتٌ، ومعه سليمانُ، وهو حسنُ الحديث، وحديثهما مرسلٌ.

وزاد جريرٌ في الإسناد ذِكرَ أبي ليلىٰ رضي الله عنه، وجريرٌ حافظٌ، وتابعه ورقاءُ، وهو ثقةٌ، وليست روايتهما منافيةً لرواية خالدٍ وسليمانَ، بل مبيّنةٌ لما أختصره حُصَينٌ منها، وزائدةٌ عليها، والأصل أنّ الزيادة منَ الثقة مقبولةٌ.

وعليه، فالحديث صحيحٌ من مسند أبي ليلىٰ الأنصاريّ رضي الله عنه، وأنّ القصّة فيه لأُسَيدٍ رضي الله عنه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٩)

[٤]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحارث،[١] أبنا عليٌّ بن عمرَ الحافظُ،[٢] ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ

(١) هو أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بن عبد الله بن الحارث، التميميُّ، الأصبهانيُّ، قال عبدُ الغافر بنُ إسماعيلَ: «المُقرئ، الأديب، الفقيه، المحدِّث، الدَّيِّن، الزاهد، الوَرِع، الثقة، الإمام بالحقيقة ... وكان عارفًا بالحديث، كثيرَ السماع، صحيحَ الأصول»، وقال الذهبيُّ: «الإمام ... المحدِّث»، تُوُفِّي سنةَ ثلاثينَ وأربعِمائةٍ.

انظرِ "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٩٢-٩٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٥٣٩-٥٣٨).

(٢) هو الدارَقُطْنيُّ، الحافظ المشهور.

=

الفارسيُّ،[١] ثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ،[٢] أبنا عبد الرزاق،[٣] ثنا معمرٌ،[٤] عنِ الزهريّ،[٥] عن

---

(١) هو ابنُ إسحاقَ بنِ بحرٍ، أبو عبد الله، الفارسيُّ الأصلِ، البغداديُّ الدارِ، قال الخطيب: «كان ثقةً، ثبْتًا، فاضلًا»، وقال الذهبيّ: «ثقةٌ، فقيهٌ»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وثلاثين وثلثمِائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٢/ ٣٨٤-٣٨٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٦٩٥).

(٢) هو ابن عبّادٍ، أبو يعقوبَ، الدَّبَريُّ، اليَمَانيْ، الصنعانيُّ، راوي "المصنّف" عن عبد الرزّاق، قال ابن الصلاح: «المناكير التي تقع في حديث الدَّبَريّ إنّما سببها أنّه سمع من عبد الرزّاق بعد اختلاطه؛ فما يوجد من حديث الدَّبَريّ عن عبد الرزّاق في مصنّفات عبد الرزّاق، فلا يَلحَق الدَّبَريَّ منه تَبِعةٌ، إلّا إنْ صحّف أو حرّف، وإنّما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف، فهي التي فيها المناكير»، قال الذهبيّ: «والدَّبَريّ صدوقٌ، محتجٌّ به في الصحيح - يعني في الحديث الصحيح - سمع كتبًا، فأداها كما سمعها»، وتُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائتينِ.

انظر "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧١٥-٧١٤)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ٣٨-٣٦).

(٣) هو ابن همّامِ بن نافعٍ، الحميريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، الصنعانيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، مصنّفٌ شَهِيرٌ، عَمِي في آخر عمره؛ فتغيّر، وكان يتشيّع، منَ التاسعة، مات سنةَ إحدىٰ عشْرةَ ومِائتين، وله خمسٌ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٦).

(٤) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ مولاهم، أبو عروةَ، البصريُّ، نزيل اليمن، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فاضلٌ، إلّا أنّ في روايته عن ثابتٍ والأعمش وهشامِ بن عروةَ شيئًا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنةَ أربعٍ وخمسين ومِائةٍ، وهو ابن ثمانٍ وخمسين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٣).

(٥) هو محمّدُ بن مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ، القرشيُّ، أبو بكرٍ، الفقيهُ، الحافظُ، متّفَقٌ علىٰ جلالته وإتقانه، وهو من رءوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمسٍ وعشرين ومِائةٍ، وقيل: قبلَ ذٰلك بسنةٍ أو سنتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٠).

=

عروةَ،[١] عن عائشةَ – رضي الله عنها – قالت:

كان رجلٌ أسودُ يأتي أبا بكرٍ – رضي الله عنه – فيُدنيه ويُقرِئه القرآن، حتّىٰ بعث ساعيًا[٢] – أو قال: سريّةً[٣] – فقال: «أرسلني معه»، قال: «بل تمكث عندنا»، فأبىٰ، فأرسله معه، واستوصىٰ[٤] به خيرًا.

فلم يَغبُر[٥] عنه إلّا قليلًا حتّىٰ جاء قد قُطِعت يدُه، فلمّا رآه أبو بكرٍ – رضي الله عنه – فاضت عيناه، فقال: «ما شأنك»؟ قال: «ما زدت علىٰ أنّه كان يولّيني شيئًا من عمله، فخُنتُه فريضةً واحدةً، فقَطَع يديْ»، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: «تجدون الذي قطع هٰذا يَخون أكثرَ من عشرينَ فريضةً، واللهِ، لَئِن كنتَ صادقًا، لَأُقيدَنَّك[٦] به».

---

(١) هو ابن الزبير بن العوّام بن خُوَيلِدٍ، الأسديُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، مشهورٌ، منَ الثالثة، مات سنة أربعٍ وتسعين علىٰ الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمانَ رضي الله عنه، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٩).

(٢) قال الجوهريُّ في "الصِّحاح" (٦/ ٢٣٧٧): «كلّ من وَلِيَ شيئًا علىٰ قومٍ، فهو ساعٍ عليهم، وأكثرُ ما يُقال ذٰلك في وُلاة الصدقة».

(٣) هي القطعة منَ الجيش، من خمسة أنفسٍ إلىٰ ثلٰثِمائةٍ أو أربعِمائةٍ، ويُقال: خيرها خَمسُمِائةٍ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢٣٧٥)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٢٩٤).

(٤) أيِ استوصىٰ الساعيَ به استيصاءَ خيرٍ، بمعنىٰ أنّه وصّاه به توصيةً بخيرٍ مؤكَّدةً؛ فـ(الِاستفعال) هنا للمبالغة، كما في (استطال الأمرُ)، و(استعظم الخطبُ).

(٥) أيْ: لم يذهب عنه، ولم يمضِ عنه. انظر "مختارَ الصِّحاح" للجوهريّ (ص٤١٢)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٤٤٧).

(٦) أيْ: لأُقِصَّنَّك منه. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٣/ ٣٧٢). والمعنىٰ: أجعلك تأخذ القَوَد والقِصاص؛ فالهمزة فيه للتعدية.

=

قال:[١] ثمّ أدناه، ولم يحوِّل منزلته التي كانت له منه، فكان الرجل يقوم الليل فيقرأ، فإذا سمع أبو بكرٍ - رضي الله عنه - صوته، قال: «يالله لِرجلٍ قَطَع هٰذا»!

قالت: فلم يَغبُر إلّا قليلًا حتّىٰ فَقَد آلُ أبي بكرٍ - رضي الله عنه - حليًّا لهم ومتاعًا، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: «طُرِق[٢] الحيُّ[٣] الليلةَ»، فقام الأقطع، فاستقبل القبلة، ورفع يدَه الصحيحة والأخرىٰ التي قُطِعت، فقال: «اللّٰهمّ أَظهِرْ علىٰ من سرقهم»، أو نحوَ هٰذا.

وكان معمرٌ ربّما قال: «اللّٰهمّ أَظهِر علىٰ من سرق أهل هٰذا البيتِ الصالحين».

قال:[٤] فما انتصف النهار حتّىٰ عثروا علىٰ المتاع عنده، فقال له أبو بكرٍ رضي الله عنه: «ويلك! إنّك لَقليل العلم بالله»، فأَمَر به؛ فقُطِعت رجلُه.

---

(١) الأصل أن تكون: (قالت)؛ لأنّ الكلام لعائشةَ رضي الله عنها. ويمكن تأويله علىٰ أنّ القائل بعض الرواة يحكي حديثها الذي وقع له بالإسناد المذكور إليها، والله أعلمُ.

(٢) أيْ: أُتِي ليلًا. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٩٠٣).

(٣) أصلُ (الحيّ) البطن من بطون القبائل. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٢٧٨). والمراد به هنا منازل الحيّ وبيوتهم، من باب التعبير بالحالِّ عنِ المحَلّ.

(٤) الأصل أن تكون (قالت)، كما سبق.

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٤/ ٢٤٦-٢٤٥ برقْميْ ٣٤٠٣ و٣٤٠٤).

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٧٦-٢٧٥ برقْم ١٩٨٢٢)؛ فزال ما يُخشىٰ منَ اختلاطه.

قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٣٨): «سنده صحيحٌ».

وللزهريّ فيه إسنادٌ آخرُ بلفظٍ مختصرٍ، أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٧٤ برقْم ١٩٨١٨) عن معمرٍ، عنه، عن سالمِ بن عبد الله - وغيره - قال:

=

«إنّما قطع أبو بكرٍ – رضي الله عنه – رِجلَه، وكان مقطوع اليدِ»، قال الزهريُّ: «ولم يبلغنا في السنّة إلّا قطعُ اليدِ والرِّجل، لا يُزاد علىٰ ذٰلك».

ورواه ابن أبي شيبةَ "المصنّف" (١٥/ ٣٧٢ برقْم ٣٠١٣٧) من طريق الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ قال:

«انتهىٰ أبو بكرٍ – رضي الله عنه – في قطع السارق إلىٰ اليدِ والرِّجل».

وأمّا رواية البيهقيّ الثانيةُ، فقد أخرجها عبد الرزّاق في موضعٍ آخرَ منَ "المصنّف" (٨/ ٢٧٤ برقْم ١٩٨١٩) مختصرةً، بلفظ:

«إنّما قطع أبو بكرٍ – رضي الله عنه – رِجلَ الذي قطع يعلىٰ بنُ أميّةَ رضي الله عنه، وكان مقطوع اليدِ قبل ذٰلك».

ورواته كلُّهم ثقاتٌ، وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٣٨): «سنده صحيحٌ».

لٰكنْ في رواية معمرٍ عن البصريّين ضعفٌ، قاله ابن معينٍ، انظر "تهذيبَ التهذيب" (٤/ ١٢٦)، وأيّوبُ بصريٌّ، وأيضًا فقد خولِف معمرٌ علىٰ أيّوبَ في هٰذا الحديثِ سندًا ومتنًا.

فقد أخرج الدارَقُطْنيّ "السنن" (٤/ ٢٤٤-٢٤٣ برقْم ٣٤٠١) من طريق إسماعيلَ بنِ عليّةَ، عن أيّوبَ، عن نافعٍ:

أنّ رجلًا أقطعَ اليدِ والرِّجلِ نزل علىٰ أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رضي الله عنه، فذكر القصّة، وفيها:

فبينا هم كذٰلك إذْ فقدوا حليًّا لأسماءَ بنتِ عُمَيسٍ رضي الله عنها، فجعل يقول: «اللّٰهمّ أَظهِر علىٰ صاحبه»، فوُجِد عند صائغٍ، فأُلجِئ حتّىٰ أُلجِئ إلىٰ الأقطع، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: «... اقطعوا رِجله»، فقال عمرُ رضي الله عنه: «بل نقطع يدَه؛ كما قال الله عزّ وجلّ»، قال: «دونَك».

والراجح في رواية أيّوبَ – قولُ ابن عليّةَ؛ فإنّه مقدَّمٌ في حديث أيّوبَ.

وأيضًا، فرواية معمرٍ علىٰ الجادّة المعهودة في رواية نافعٍ عنِ ابن عمرَ رضي الله عنهما، بخلاف رواية إسماعيل؛ فإنّها تدلُّ علىٰ تثبُّتٍ ويقظةٍ.

وقد خولِف أيّوبُ علىٰ نافعٍ في إسناد هٰذا الحديثِ.

=

فقد أخرج البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٢٧٤) من طريق سعيدِ بن منصورٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي الزناد، عن موسىٰ بنِ عقبةَ، عن نافعٍ، عن صفيّةَ بنتِ أبي عُبيدٍ:

أنّ رجلًا سرق علىٰ عهد أبي بكرٍ - رضي الله عنه - مقطوعةً يدُه ورِجلُه، فأراد أبو بكرٍ - رضي الله عنه - أن يقطع رِجله، ويَدَعَ يدَه يستطيبُ بها، ويتطهّرُ بها، وينتفعُ بها، فقال عمرُ رضي الله عنه: «لا، والذي نفسي بيده، لَتقطَعَنّ يدَه الأخرىٰ»، فأمر به أبو بكرٍ رضي الله عنه، فقُطِعت يدُه.

وهٰذا الإسنادُ فيه لينٌ من جهةِ عبد الرحمٰن، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨٢): «صدوقٌ، تغيّر حفظُه لمّا قدم بغدادَ».

وأيضًا، فرواية أيّوبَ مقدَّمةٌ في نافعٍ علىٰ رواية موسىٰ بنِ عقبةَ؛ فإنّ أيّوبَ من أثبت الناس في نافعٍ.

فقد جعله ابن المدينيّ مع مالكٍ وعُبيد الله بن عمرَ الطبقةَ الأولىٰ من أصحاب نافعٍ، ثمّ قال: «وأثبتهم عندي أيّوبُ». وقال الإمام أحمدُ في روايةٍ: «أوثق أصحاب نافعٍ عندي أيّوبُ، ثمّ مالكٌ، ثمّ عُبيدُ الله ... وموسىٰ بنُ عقبةَ صالح الحديث». انظر "شرحَ علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (١/ ٤٠١، و٤٧٤-٤٧٥).

وجعل ابن المدينيّ موسىٰ بنَ عقبةَ في الطبقة الرابعة من أصحاب نافعٍ. انظر "شرحَ علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (١/ ٤٠١)، وقال ابن معينٍ: «كانوا يقولون في روايته عن نافع: (فيها شيءٌ)». انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ١٢١-١٢٠). وقال في "سؤالات ابن الجنيد" (ص٣٠٩): «ليس موسىٰ بنُ عقبةَ في نافعٍ مثلَ مالكٍ وعُبيد الله بن عمرَ».

وعليه، فذِكْرُ صفيّةَ بنتِ أبي عُبيدٍ - خطأٌ، والصواب: عن نافعٍ مرسلًا.

ولو سلّمنا صحّة رواية موسىٰ بنِ عقبةَ بذِكر صفيّةَ، فروايتها عن أبي بكرٍ - رضي الله عنه - منقطعةٌ.

قال الحافظ عبدُ العزيز النَّخْشَبيُّ: «لا أظنّ صفيةَ أدركت أبا بكرٍ رضي الله عنه»، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٣١٨).

=

وقال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٢١٢): «رأت عمرَ بن الخطاب – رضي الله عنه – وحكت عنه»؛ فأثبت لها رؤيةً مجرّدةً من غير سماعٍ؛ فسماعها من أبي بكرٍ – رضي الله عنه – أبعدُ. قال العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٣١٨): «هٰذا يؤيّد قول النَّخْشبيّ، والله أعلم».

وقد جاء المعنىٰ المحفوظُ في مرسل نافعٍ من وجهينِ آخرَينِ:

فأوّلهما: ما رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٣٩٩ برقْم ٢٤١٨).

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٧٤ برقْم ١٩٨١٧). ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٧٢ برقْم ٣٠١٤٠) عن وكيعٍ. وأخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (٥/ ٧٨) عن محمّدِ بن يوسُفَ الفِرْيابيّ. ثلاثتهم عن سفيانَ الثوريِ.

كلاهما – مالكٌ والثوريُّ – عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه:

أنّ رجلًا من أهل اليمن أقطعَ اليدِ والرِّجلِ قَدِم، فنزل علىٰ أبي بكرٍ الصِّدّيقِ رضي الله عنه، فشكا إليه أنّ عامل اليمن قد ظلمه، ثمّ ساق الحديثَ.

وفيه أنّهم فقدوا عِقدًا لأسماءَ بنتِ عُميسٍ رضي الله عنها ... فجعل الرجل يطوف معهم، ويقول: «اللّٰهمّ عليك بمن بَيَّتَ أهلَ هٰذا البيتِ الصالحِ»، فوجدوا الحليّ عند صائغٍ زَعَم أنّ الأقطع جاءه به، فاعترف به الأقطعُ، أو شُهِد عليه به، فأمر به أبو بكرٍ الصِّدّيقُ – رضي الله عنه – فقُطِعت يدُه اليسرىٰ.

اللفظ لمالكٍ.

ورواية الطحاويّ بمعناها، وفيها: فاعترف، من غير شكٍّ، وفيها: فأراد أبو بكرٍ – رضي الله عنه – أن يقطع رجله، فأبَوا عليه، وقالوا: «قد علمتَ أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – سنَّ اليدَ بعد الرِّجل، فقطع يدَه».

ورواية ابن أبي شيبةَ مختصرةٌ، وفيها أنّ الذي راجعه عمرُ رضي الله عنه، ولفظه: أنّه قال: «السنّة اليدُ».

ورواية عبد الرزّاق مختصرةٌ أيضًا، ولفظه: حسبته قال: «يدَه».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ القاسم بن محمّدٍ، لٰكنّه لم يدرك جدّه رضي الله عنه.

=

قال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٥٣): «أرسل عن جدّه رضي الله عنه، وذٰلك واضحٌ؛ لأنّ أباه محمّدًا وُلِد في حَجّة الوداع؛ فكان عمُرُه حين تُوُفِّيَ أبو بكرٍ - رضي الله عنه - نحوَ ثلاثِ سنينَ».

وبذلك أعلّه ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٦/ ٢٧٨٩).

وكذٰلك الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٨/ ٩١)، لٰكنّه قال: «يقوّيه أنّ له طريقًا أخرىٰ: عن نافعٍ، عن صفيّةَ بنتِ أبي عُبيدٍ»، وسبق أنّها روايةٌ شاذّةٌ؛ فلا تصلح لِلاعتبار، والله أعلمُ.

وثانيهما: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (١٠/ ١٨٩ برقْم ١٨٧٧٥) عنِ ابن جريجٍ قال: أخبرني غير واحدٍ من أهل المدينة، منهم إسماعيلُ بن محمّدِ بن سعدٍ:

أنّ يعلىٰ - رضي الله عنه - قطع يدَ السارق ورِجلَه، فسرق الثالثة، فقطع أبو بكرٍ - رضي الله عنه - يدَه الثانية».

قال عبد الرزّاق: ثمّ ذكر نحو حديث الزهريّ، يعني ما رواه عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها. ثمّ قال: قال ابن جريجٍ: وأخبرني عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ أنّ اسمه - يعني الأقطعَ - (جَبرٌ) أو (جُبَيرٌ).

والظاهر أنّ عبد الله هٰذا - أحدُ أهل المدينة الذين أخبروه بالحديث.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ مرسلِيه.

وبعدُ، فقدِ اختلف العلماء في الترجيح بين رواية الزهريّ عن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها، وعن سالِمٍ وغيرِه مرسلًا: أنّ السارق كان مقطوع اليدِ، وأنّ أبا بكرٍ - رضي الله عنه - قطع رِجله، وبين الروايات المرسلة: عن نافعٍ، والقاسم بن محمّدٍ، وجماعةٍ من أهل المدينةِ: إسماعيلَ بنِ محمّدٍ، وعبد الله بن أبي بكرِ بن حزمٍ، وغيرِهما: أنّ السارق كان مقطوع اليدِ والرِّجل، فقطع أبو بكرٍ - رضي الله عنه - رِجله الأخرىٰ.

قال محمّدُ بن الحسن الشيبانيُّ في "الموطّإ" (ص٢١٩): «قال ابن شهابٍ الزهريُّ: يُروىٰ عن عائشةَ - رضي الله عنها - أنّها قالت: إنّما كان الذي سرق حُلِيّ أسماءَ - رضي الله عنها - أقطعَ اليدِ اليمنىٰ، فقطع أبو بكرٍ - رضي الله عنه - رجلَه اليسرىٰ، وكانت تُنكِر أن يكون أقطعَ اليدِ والرِّجل، وكان ابن شهابٍ أعلمَ من غيره بهٰذا ونحوِه من أهل بلاده».

=

وقال أبو عمرَ بنُ عبد البرّ في "الِاستذكار" (٧/ ٥٤٥): «هٰؤلاء نفَوْا» يعني سالمًا ومن معه، ونافعًا في رواية معمرٍ عنه، يريد أنّهم نَفَوا أنّ السارق كان مقطوع الرِّجلِ أوّلًا، قال: «وعبد الرحمٰن بنُ القاسم زاد وأثبت، والله أعلم».

والأرجح – إن شاء الله – قولُ الزهريّ ومن روىٰ عنهم؛ لأنّ حديثه عن عائشةَ – رضي الله عنها – مسندٌ صحيحٌ، وسائر أسانيد الباب مراسيلُ، ولا يبعد أن يكون بعض مرسِليها أخذ عن بعضٍ، أو أن يكونوا أخذوها عن ضعيفٍ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٩)

[٥]

قال معمرٌ: وأخبرني أيّوبُ،(١) عن نافعٍ،(٢) عنِ ابن عمرَ،(٣) نحوَه، إلّا أنّه قال: كان إذا سمع أبو بكرٍ صوته، قال: «ما ليلُك بليل سارقٍ».

❁❁❁

(١) هو ابن أبي تَمِيمةَ: كيسانَ، السَّخْتِيَانيُّ، أبو بكرٍ، البصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، حجّةٌ، من كبار الفقهاء العُبّاد، منَ الخامسة، مات سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ، وله خمسٌ وسِتّون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٧).

(٢) هو مولىٰ ابن عمرَ، أبو عبد الله، المدنيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، مشهورٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ سبعَ عشْرةَ ومِائةٍ، أو بعدَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٠).

(٣) هو عبدُ الله بنُ عمرَ بنِ الخطّاب بن نُفَيلِ بن عبد العُزّىٰ، العَدَويُّ، أبو عبد الرحمٰن، وُلِد بعد المبعث بيسيرٍ، واستُصغِر يومَ أُحُدٍ، وهو ابن أربعَ عشْرةَ سنةً، وهو أحد المكثِرين منَ الصحابة، والعبادلةِ، وكان من أشدّ الناس اتّباعًا للأثر، مات سنةَ ثلاثٍ وسبعين، في آخرها، أو أوّلَ التي تليها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٦-٢٥٧).

دراسة الحديث:

سبق تخريجه في المبحث السابق.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٩-٥٠)

[٦]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن القاضي، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

أبنا أبو العباس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، قال: وسمعت حُيَيَّ بن عبد الله المَعَافِرِيَّ[١] يقول: حدّثني أبو عبد الرحمٰن الحُبُلِيُّ،[٢] عن عبد الله بن عمرِو بن العاصِ:[٣]

---

(١) هو ابن شُرَيحٍ، الحُبُلِيُّ، أبو عبد الله، المِصريُّ، صدوقٌ يَهِمُ، منَ السادسة، مات سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢٥).

ولا يُقبل ما ينفرد به، وقدِ اختلف الأئمّة في حديثه، فقال ابن معينٍ: «ليس به بأسٌ»، وقال الإمام أحمدُ: «أحاديثه مناكيرُ»، وقال البخاريُّ: «فيه نظرٌ»، وقال التِّرمِذيُّ في حديثٍ له: «حسنٌ غريبٌ»، وقال النَّسائيُّ: «ليس بالقويّ»، وذكره الساجيُّ وابن الجارود في الضعفاء، وقال ابن حِبّانَ: «من خيار أهل مِصرَ ومُتقِنيهم، وكان شيخًا جليلًا فاضلًا»، وساق ابن عديٍّ حديثًا من طريق ابن وهبٍ، عنه، عن أبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيّ ثمّ قال: «وبهٰذا الإسنادِ خمسةٌ وعشرون حديثًا: عامّتها لا يُتابَع عليها»، ثمّ قال: «وأرجو أنّه لا بأسَ به إذا روىٰ عنه ثقةٌ»، وذكره ابن خلفونَ في الثقات، وقال الذهبيُّ: «صالح الحديث»، وقال: «حسن الحديث».

انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٧٦)، و"الجامعَ" للتِّرمِذيّ (٢/ ٤٣١)، و"الضعفاءَ والمتروكين" للنَّسائيّ (ص٢٥)، و"الضعفاءَ" للعُقَيليّ (١/ ٥٥٨)، و"مشاهيرَ علماء الأمصار" لابن حِبّانَ (ص١٨٨)، و"الكاملَ" لابن عديٍّ (٤/ ٢١٢-٢٠٩)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٨٥٣)، و"ديوانَ الضعفاء" له (ص١٠٨)، وحاشيةَ "تهذيب الكمال" لبشّارِ بن عوّادٍ (٤/ ٤٩٠).

(٢) هو عبدُ الله بنُ يزيدَ المَعَافريُّ، المِصريُّ، نزيلُ إفريقِيَةَ، ثقةٌ منَ الثالثة، مات سنةَ مِائةٍ بإفريقِيَةَ، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٢).

(٣) هو ابن وائلِ بن هاشمِ بن سُعَيدٍ، السَّهْميُّ، أبو محمّدٍ، وقيل: أبو عبد الرحمٰن، أحدُ المُكثِرين منَ الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجّة، ليالِيَ الحَرّة علىٰ الأصحّ - وكانت سنةَ ثلاثٍ وستّين - بالطائف علىٰ الراجح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٧).

=

أنّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ – رضي الله عنه – قام يوم جمعةٍ، فقال: «إذا كان بالغَداة، فأَحضِروا صدقاتِ الإبل تُقسَمُ، ولا يدخلْ علينا أحدٌ إلّا بإذنٍ».

فقالتِ امرأةٌ لزوجها: «خذ هٰذا الخِطامَ؛[1] لعلّ الله يرزقُنا جملًا».

فأتىٰ الرجل، فوجد أبا بكرٍ وعمرَ – رضي الله عنهما – قد دخلوا إلىٰ الإبل، فدخل معهما، فالتفت أبو بكرٍ – رضي الله عنه – فقال: «ما أدخلَك علينا»؟! ثمّ أخذ منه الخِطام، فضربه.

فلمّا فرغ أبو بكرٍ من قَسْم الإبل، دعا بالرجل، فأعطاه الخِطام وقال: «استقِدْ»، فقال له عمرُ: «والله، لا يستقيدُ، لا تجعلْها سنّةً»، قال أبو بكرٍ: «فمن لي منَ الله يوم القيامة»؟! فقال عمرُ رضي الله عنه: «أرضِهْ».

فأمر أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ – رضي الله عنه – غلامه أن يأتيه براحلته ورَحْلِها[2] وقطيفةٍ[3] وخمسةِ دنانيرَ، فأرضاه بها.

---

(١) قال النضر بن شُمَيلٍ: «هو كلُّ حَبلٍ يُعلَّق في حَلْقِ البعير، ثمّ يُعقَد علىٰ أنفه»، وقال ابن سِيدَهْ: «كلّ ما وُضِع في أنف البعير ليُقتادَ به»، وقال أبو السعادات بنُ الأثير: «خِطام البعير: أنْ يُؤخَذ حَبلٌ من لِيفٍ أو شعرٍ أو كَتّانٍ، فيُجعلَ في أحد طرفيه حلْقةٌ، ثمّ يُشدَّ فيه الطرف الآخر حتّىٰ يصير كالحلْقة، ثمّ يُقلَّدَ البعيرَ، ثمّ يُثنىٰ علىٰ مِخْطَمِه»، يعني أنفه.

انظرِ "النهايةَ" للمجد بن الأثير (٢/ ٥٠)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٢/ ١٨٧-١٨٦).

(٢) الرَّحْل هو ما يوضع علىٰ البعير للركوب، وهو من مَراكب الرجال، وقد يُقال للمركَب كلِّه بجميع أدواته، وقد يُقال لأعواده فقط. انظر "تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبِيديّ (٢٩/ ٥٤).

(٣) قال الجوهريّ في "الصحاح" (٤/ ١٤١٧): «هي دِثارُ مَخْمَلٍ»، وقال أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٤/ ٨٤): «كِساءٌ له خَمْلٌ»، أيْ: أهدابٌ.

=

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٥ برقْم ٥٢٦).

وهٰذا الإسنادُ فيه ضعفٌ؛ لأجل حُيَيّ بن عبد الله؛ فقد ضعّفه جماعةٌ منَ الأئمّة، وذكر ابن عَديٍّ أنّه لا يُتابَع في رواياته عن أبي عبد الرحمٰن الحُبُلِيّ، والله أعلمُ.

وقد صحّ بعضه، وهو إقادة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - من نفسه، ثمّ لم يُستقَد منه، كما سيأتي في تخريج الحديث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٠)

[٧]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا بحرٌ،(٣) ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني ابن أبي ذئبٍ،(٤) عنِ ابن شهابٍ:

أنّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ وعمرَ بنَ الخطّاب وعثمانَ بنَ عفّانَ - رضي الله عنهم - أعطَوُا القَوَد(٥) من أنفسهم فلم يُستَقَد منهم وهم سلاطينُ.

❁❁❁

---

(١) هو ابن أبي عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ الأصمُّ.

(٣) هو ابن نصرٍ، الخولانيُّ، المِصريّ.

(٤) هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئبٍ، القرشيُّ، العامريُّ، أبو الحارث، المدنيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، منَ السابعة، مات سنةَ ثمانٍ - وقيل: تسعٍ - وخمسين ومِائتين، (ع). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٧).

(٥) القود هو القِصاص. انظرِ "النهايةَ" للمجد بن الأثير (٤/ ١١٩). والقِصاص هو أن يُفعَل بالجاني مثلُ فعله. انظر "منتهىٰ الإرادات" لابن النجّار (٥/ ٣١).

قال الموفَّق بنُ قدامةَ في "المغني" (١١/ ٥٠٦): «ولعلّه إنّما سُمِّي بذٰلك لأنّ المقتصَّ منه - في الغالب يُقاد بشيءٍ يُربَط فيه أو بيده إلىٰ القتل، فسُمِّي القتلُ (قَوَدًا) لذٰلك».

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ صحيحٌ إلىٰ الزهريّ، وهو منقطعٌ؛ فإنّ الزهريّ وُلِد سنةَ خمسينَ أو بعدَها، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤٤١-٤٤٠)؛ فلم يُدرك واحدًا منَ الخلفاء الثلاثة.

لٰكنْ رُوي ذٰلك عن كلّ واحدٍ منهم من غير طريقه.

أمّا أبو بكرٍ رضي الله عنه، فقد رُوي عنه ذٰلك من أربعةِ وجوهٍ:

=

أحدها: الحديثُ السابق برقْم [٦]، وفيه ضعفٌ.

والثاني: ما رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣١٠-٣٠٩ برقْم ٢٩٨٦١) عن شَبَابةَ بنِ سوّارٍ. وابنُ زَنْجُوْيَهْ في "الأموال" (٢/ ٥٥٠ برقْم ٩٠٣) عن أبي الوليد الطيالسيّ. وأخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (٩/ ١٥٠) من طريق عبد الرحمٰن بن زيادٍ الرصاصيّ.

ثلاثتهم عن شعبةَ، عن يحيىٰ بنِ الحُصَين الأَحْمَسيّ، عن طارقِ بن شهابٍ قال:

لطم أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ - رضي الله عنه - رجلًا، فقالوا: «والله، ما رأينا كاليوم قطُّ، ما رضِي أن يمنعه حتّىٰ لَطَمه»، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: «إنّ هٰذا أتاني يستحملني فحمَلتُه، ثمّ أتاني يستحملني فحمَلتُه، ثمّ أتاني يستحملني فحمَلتُه، وإذا يبيعُها؛ فحلفت ألّا أحملَه»، ثمّ قال: «والله لَأحملنَّه، ثمّ والله لَأحملنَّه، ثمّ والله لَأحملنَّه»، ثمّ قال: «اقتصَّ منّي»، فعفا الآخَرُ عنه.

اللفظ للرصاصيّ، ولفظ الطيالسيّ نحوُه، وكذا شَبَابةُ، لٰكنّه قال في آخره: (والله لا أحمله)، وكذا نقله عنه ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١٢/ ٢٢٨)، و"تغليق التعليق" (٥/ ٢٥٢)، والله أعلمُ بالصواب.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

والثالث: ما أخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١/ ٣٢٢) عن سعيدِ بن المسيَّب قال:

«وأقاد أبو بكرٍ - رضي الله عنه - من نفسه».

وهٰذا منقطعٌ، ومراسيلُ سعيدِ بن المسيَّب قويّةٌ؛ لأنّه كان يتحرّىٰ في شيوخَه، وينتقيهم، وقد قال عن نفسه: «إنّا لا نأخذ إلّا عنِ الثقات»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٤٥)، وقال عنه الشافعيّ: «ما علمته روىٰ إلّا عن ثقةٍ»، انظر "فتح المغيث" للسخاويّ (١/ ٢٥٩).

والرابع: ما سيأتي تخريجه برقْم [٤١]، وهو ضعيفٌ، ولا بأس به في باب الِاعتبار.

وبعدُ، فالحديث الثاني وحدَه كافٍ في تصحيح ما أرسله الزهريُّ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه، ويزداد صحّةً بشَهادة الأحاديث الأخرىٰ.

=

وقال البخاريُّ في "صحيحه" (٩/ ٨): «وأقاد أبو بكرٍ رضي الله عنه ... من لطمةٍ»، وذٰلك إنّما ورد في الحديث الصحيح، وانظر "فتح الباري" لابن حجرٍ (١٢/ ٢٢٨)، و"تغليقَ التعليق" له (٥/ ٢٥٢)، وقد جزم به؛ فيدلُّ علىٰ ثبوته عنده.

وأمّا عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، فقد رُوي ذٰلك عنه من ثلاثة وجوهٍ:

الأوّل: ما أخرجه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١/ ١٤١ برقْم ٣٠٩) - وعنه أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "الإمامة" (ص٣١٧ برقْم ١٢١)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٠/ ٣٤٣) - من طريق عمرِو بن مرزوقٍ، عن شعبةَ، عن سعدِ بن إبراهيمَ، عن سعيدِ بن المسيَّب قال:

خرجَتْ جاريةٌ لسعدٍ - رضي الله عنه - يقال لها: (زيرا) - وعليها قميصٌ جديدٌ، فكشفتها الريحُ؛ فشَدّ عليها عمرُ - رضي الله عنه - بالدِّرّة، وجاء سعدٌ - رضي الله عنه - لِيمنعَه، فتناوله بالدِّرّة، فذهب سعدٌ يدعو علىٰ عمرَ، فناوله عمرُ الدِّرّة، وقال: «اقتصَّ»، فعفا عن عمرَ، رضي الله عنهما.

وروىٰ ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (١/ ٣٢٢) عن هاشمِ بن القاسم، عن شعبةَ بهٰذا الإسنادِ، وفيه:

«وأقاد عمرُ - رضي الله عنه - من نفسه».

وعمرُو بن مرزوقٍ ثقةٌ، وله اختصاصٌ بشعبةَ، قال ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ٣٠٦): «كان ثقةً، كثيرَ الحديث عن شعبةَ»، وقيل إنّه روىٰ عنه نحو ثلاثة آلاف حديثٍ، انظرِ "الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٣/ ١٦٦)؛ فلا يُنكَر أن يتفرّد عنه بشيءٍ؛ فزيادته تفصيلَ القصّة - مقبولٌ، ثابتٌ عن شعبةَ إن شاء الله.

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٢٨ برقْم ١٩١٣٢) عن محمّدِ بن مسلمٍ الطائفيّ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن أسامةَ، عن سعدِ بن إبراهيمَ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّ عمرَ - رضي الله عنه - أقاد سعدًا - رضي الله عنه - من نفسه.

والحديث ثابتٌ إلىٰ سعيدٍ؛ فطريق شعبةَ صحيحةٌ، والطريق الثانية حسنةٌ، والتفصيل الذي ثبت عن شعبةَ، يثبت عن سعدِ بن إبراهيمَ؛ فإنّ شعبةَ أجلُّ من محمّدِ بن مسلمٍ الطائفيّ، وأحفظُ.

=

وسعيدُ بن المسيَّب قد أدرك عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – صغيرًا، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١١/ ٧٢)، وعامّة رواياته عنه مرسلةٌ، ولٰكنّه كان يتحرىٰ – كما سبق – ولا يروي إلّا عن ثقةٍ، مع عنايته التامّة بآثار عمرَ – رضي الله عنه – خصوصًا.

فقد رُوي عن مالكٍ أنّه قال عنه: «لمّا كبِر أكبّ علىٰ المسألة عن شأن عمرَ – رضي الله عنه – وأمرِه، حتّىٰ كأنّه رآه، بلغني أنّ عبد الله بنَ عمرَ – رضي الله عنهما – كان يُرسِل إلىٰ ابن المسيَّب يسألُه عن بعض شأن عمرَ – رضي الله عنه – وأمرِه»، وقال يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ: «كان يُسمّىٰ (راويةَ عمرَ بنِ الخطّاب)؛ لأنّه كان أحفظَ الناس لأحكامه وأقضيته». ذكرهما المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١١/ ٧٤).

وعليه، فمراسيلُ سعيدٍ عن عمرَ – رضي الله عنه – قويّةٌ، وروايته عنه مقبولةٌ؛ فالحديث صحيحٌ إن شاء الله.

والثاني: ما رواه عبد الرزّاق، عن مالكٍ، عن عاصمِ بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عامرِ بن ربيعةَ قال:

كنت مع عمرَ – رضي الله عنه – في طريق مكّةَ، فقال تحت شجرةٍ، فلمّا استوتِ الشمس، أخذ عليه ثوبَه وقام، فناداه رجلٌ: «يا أمير المؤمنين»، ثمّ جاذبه، فضربه بالدِّرّة، فقال: «عجِلتَ عليّ»، فأعطاه المِخْفَقة، وقال: «اقتصَّ»، قال: «ما أنا بفاعلٍ»، قال: «والله لَتفعلَنَّ»، قال: «فإنّي أغفرها».

ذكره ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٧٢ برقْم ٦١٢)، وابن حجرٍ في "تغليق التعليق" (٥/ ٢٥٣-٢٥٤)، وفي "فتح الباري" (١٢/ ٢٢٨)، ولم أقف عليه في "مصنّف عبد الرزّاق"، ولا وجدتُ من رواه عنه خارجَه، والله أعلمُ.

ورواه أصحاب "الموطّآت" عن مالكٍ، عن عاصمٍ، عن عمرَ – رضي الله عنه – منقطعًا، ليس فيه ذِكرُ عبد الله بن عامرٍ.

ذكره ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٧٣)، وابن حجرٍ في "تغليق التعليق" (٥/ ٢٥٤)، وانظر "فتح الباري" له (١٢/ ٢٢٨).

=

ولم أقف عليه في شيءٍ من روايات "الموطّإ" التي بين يديَّ، ولا وجدت من رواه عن مالكٍ خارجَ "الموطّإ"، ولا ذكر الجوهريّ في "مسند الموطّإ"، ولا ابن عبد البرّ في "التمهيد" ترجمةً لعاصمِ بن عُبيد الله، ولا ترجم له ابن حجرٍ في "تعجيل المنفعة"، ولا السيوطيّ في "إسعاف المبطَّإ"، والله أعلمُ.

قال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٧٣): «والأوّل أشبهُ بالصواب».

وأيًّا ما كان، فالحديث ضعيفٌ؛ لضعف عاصمِ بن عُبيد الله، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٨-٢٢٩). والله أعلمُ.

والثالث: ما أخرجه قِوَامُ السُّنّة الأصبهانيُّ في "الحجّة" (٢/ ٣٩٧-٣٩٦ برقْم ٧٩٨)، من طريق الفضل بن جُبَيرٍ، عن داوُدَ بنِ الزِّبْرِقان، عن مَطَرٍ الورّاقِ، عن عطاءِ بن أبي رَباحٍ قال:

مرّ عمرُ - رضي الله عنه - برجلٍ وهو يكلّم امرأةً؛ فعلاه بالدِّرّة، فقال: «يا أمير المؤمنين، إنّها امرأتي»، قال: «ها! فاقتصَّ»، قال: «قد غفرت لك يا أمير المؤمنين»، قال: «ليس مغفرتُها بيدك، ولٰكنْ إن شئتَ أن تعفوَ، فاعفُ»، قال: «قد عفوتُ عنك يا أمير المؤمنين». وله تتمّةٌ.

ورواه ابن الغِطْرِيف في "جزئه" (ص٧٦-٧٧ برقْم ٢٩) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ١٥٩) - من طريق الفضل بن جُبَيرٍ به، وليس فيه ذكرُ القِصاص والعفو، والظاهر أنّه مختصرٌ.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ، رواته إلىٰ عطاءٍ كلُّهم ضعفاءُ، وعطاءٌ لم يدرك عمرَ رضي الله عنه؛ فإنّه وُلِد في خلافة عثمانَ رضي الله عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٧٠، و٨٤)، وسبق قول الإمامِ أحمدَ: «ليس في المرسلات شيءٌ أضعفُ من مرسلات الحسن وعطاءِ بن أبي رَباحٍ؛ فإنّهما يأخذان عن كلّ أحدٍ».

وجاء عن عمرَ - رضي الله عنه - **أثرٌ رابعٌ**، لٰكنْ ليس فيه العفو؛ فهو شاهدٌ لبعض المعنىٰ، لا لتمامه.

وذٰلك ما أخرجه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٦/ ٣٠٠ برقْم ١٤٤٧٨، و٨/ ١٢٥ برقْم ١٩١٢٦) عن قيسِ بن الربيع، عن أبي حَصِينٍ، عن حَبِيبِ بن صُهبانَ، قال: سمعت عمرَ - رضي الله عنه - يقول:

=

«ظهور المسلمين حِمىٰ اللهِ لا يحلّ لأحدٍ، إلّا أن يُخرِجها حَدٌّ».

قال: ولقد رأيت بياض إِبْطِه - رضي الله عنه - قائمًا بنفسه.

وهٰذا إسنادٌ فيه ضعفٌ؛ للكلام في قيسٍ رحمه الله، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٢).

وبعدُ، فالحديث الأوّل كافٍ في تصحيح ما أرسله الزهريُّ عن عمرَ رضي الله عنه، ولا بأسَ بالثاني في باب المتابعات والشواهد، وكذا بالرابع، وهو يشهد لبعض المعنىٰ.

وقال البخاريُّ في "صحيحه" (٩/ ٨): «وأقاد عمرُ - رضي الله عنه - من ضربةٍ بالدِّرّة»، هٰكذا جزم به؛ فيدلُّ علىٰ ثبوته عندَه، وإنّما ورد أنّه أقاد بالدِّرّة - من نفسه، لا من غيره، وهو ما ورد هنا.

وأمّا عثمانُ بن عفّانَ رضي الله عنه، فلم أجد ما يشهد لما أرسل الزهريُّ عنه بتمامه، وإنّما وجدت أنّه أقاد من نفسه، فاقتُصّ منه، جاء ذٰلك عنه من ثلاثة وجوهٍ:

الأوّل: ما رواه ابن شَبّةَ في "تاريخ المدينة" (٣/ ١٠١٨) عن هارونَ بنِ عمرَ الدمشقيِّ، عن عبد الله بن كريمٍ، عن أبي المَلِيح، عن حَبِيبِ بن أبي مرزوقٍ، قال:

«دخل عثمانُ بن عفانَ - رضي الله عنه - علىٰ غلامٍ له يعلِف ناقةً، فرأىٰ في عَلَفها ما كَرِه، فأخذ بأُذُن غلامه فعَرَكها، ثمّ ندم، فقال لغلامه: «اقتصَّ»، فأبىٰ الغلام، فلم يَدَعْه حتّىٰ أخذ بأذنه فجعل يَعْرُكها، فقال له عثمانُ رضي الله عنه: «شُدَّ»، حتّىٰ ظنّ أنّه قد بلغ منه مثلَ ما بلغ منه، ثمّ قال عثمانُ رضي الله عنه: «واهًا لِقِصاصٍ قبل قِصاص الآخرة»!

وقد تصحّف (أبو المَلِيح) في المطبوعة إلىٰ (أبي الفتح)، ويتبيّن الصواب بمراجعة كتب التراجِم؛ فقد ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٦/ ٢٨١) عبدَ الله بنَ كَرِيمٍ فيمن روىٰ عن أبي المَلِيح، وذكر (٦/ ٢٨٠) حَبيبًا فيمن روىٰ عنهم أبو المَلِيح. والله أعلمُ.

والحديث لا يصحُّ؛ عبد الله بن كريمٍ لم أجدْ من ترجم له، وروىٰ عنه هارونُ بن عمرَ، وكذا عبد الملك الميمونيُّ، وروايته في "السنّة" للخلّال (١/ ٣٨٣ برقْم ٧٧١)، ولقِيَه عبد الله بنُ أحمدَ، رواه أبو نعيمٍ في "الحلية" (٤/ ٨٧)؛ فهو في حكم مجهول الحال؛ فيُتوقَّف فيه، ولا تُقبل روايتُه.

=

وهو منقطعٌ أيضًا؛ فإنّ حَبيبًا لم يُدرك عثمانَ رضي الله عنه؛ لأنّ وفاته كانت سنةَ ثلاثٍ أو ثمانٍ وثلاثينَ ومِائةٍ، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٩١)، وذٰلك بعد مقتل عثمانَ - رضي الله عنه - بثمانٍ وتسعينَ إلىٰ ثلاثٍ ومِائةِ سنةٍ.

والثاني: ما رواه بَحْشَلُ في "تاريخ واسطَ" (ص١٨٤-١٨٥) عن محمّدِ بن كثيرٍ الثقفيّ، عن حمّادِ بن مهاجرٍ، عنِ ابن أبي الفرات، عن أبيه، فذكر قصّةً أخرىٰ، وفيها:

أنّ عثمانَ - رضي الله عنه - قال لعبدٍ له: «إنّي كنت عَرَكت أذنك؛ فاقتصَّ منّي»، فأخذ بأذنه، ثمّ قال عثمانُ رضي الله عنه: «شُدَّ، شُدَّ، يا حبّذا قِصاصَ الدنيا، لا قِصاصَ الآخرة»!

ولٰهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاث عللٍ:

أوّلها: حمّادُ بن مهاجرٍ؛ هو البُزُوريُّ، لم أجد من ترجمه إلّا بحشَلُ الواسطيُّ في "تاريخه"، ولم يعرّف به بأكثرَ من لٰهذا الإسنادِ، وبنسبته، وأنّه أخو منصورِ بن المهاجر، المترجَمِ في "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٥٥-٥٥٦)؛ فهو في حكم المجهول، والله أعلمُ.

وثانيها: أبو الفرات، وهو عبد العزيز بنُ قيسٍ، العَبْديُّ، البصريُّ، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٩٢): «مجهولٌ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٥/ ١٢٤) علىٰ مذهبه في قَبول المجاهيل، وقال ابن حجرٍ في "تقريبَ التهذيب" (ص٢٩٩): «مقبولٌ»، والراجح أنّه مجهول الحال.

وثالثها: عدم تحقُّق معاصرة أبي الفرات لعثمانَ رضي الله عنه، وقد جعله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" في الطبقة الرابعة، وأهلها يروُون عن كبار التابعين غالبًا، ولا يدركون كبار الصحابة، فضلًا عن لقائهم أوِ السماع منهم.

والثالث: ما أخرجه الثعلبيُّ في تفسيره "الكشفِ والبيان" (١٩/ ٢٣١-٢٣٠ برقْم ١٩٦٢) بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ ترجمته - عن يزيدَ بنِ عبد الرحمٰن الدالَانيّ، عن خارجةَ بنِ هلالٍ، عن أبي سعيدٍ ورافعِ بن خَدِيجٍ وابن عمرَ - رضي الله عنهم - بقصّةٍ ثالثةٍ نحوِ القصّة الثانية، وسياقُها أتمُّ.

ولٰهذا إسنادٌ شديد الضعف، لا يثبت عن أبي خالدٍ الدالَانيّ أصلًا، ثمّ الدالَانيُّ ضعيفٌ، وهو مدلِّسٌ، وقد عنعن، وشيخه خارجةُ بن هلالٍ - في حكم المجهول؛ لم أجد فيه إلّا قولَ إسحاقَ الكَوْسَجِ:
=

«كان حجازيًّا، من أصحاب أبي سعيدٍ الخُدْريّ رضي الله عنه»، رواه محمّدُ بن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ في "مسائلَ عن شيوخه في الجرح والتعديل" (ص١٢٠).

وتبيّن بما سبق أنّ ثلاثَ الرواياتِ عن عثمانَ – رضي الله عنه – كلُّها ضعيفةٌ، لا تخلو واحدةٌ منها من عدّة عللٍ توهِنُها؛ فلا تصلُح لِلاعتبار، ولا يقوّي شيءٌ منها غيرَه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٠)

[٨]

أخبرنا أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ،(١) أبنا أبو سهلِ بنُ زيادٍ القطّانُ،(٢) أبنا

(١) هو محمّدُ بن الحسين بن محمّدِ بن الفضل بن يعقوبَ، الأزرقُ، المَتُّوْثيُّ الأصلِ، البغداديُّ، قال الخطيب: «كان ثقةً»، وقال الذهبيّ: «ثقةٌ، مشهورٌ»، وقال: «مجمعٌ علىٰ ثقته»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسَ عشْرةَ وأربعِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٤٥-٤٤)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٦٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٧/ ٣٣٢-٣٣١).

(٢) هو أحمدُ بن محمّدِ بن عبد الله بن زيادِ بن عبّادٍ، المَتُّوْثيُّ الأصلِ، البغداديُّ، قال الدارَقُطْنيُّ: «ثقةٌ»، وقال البَرقانيُّ: «كرهوه؛ لمُزاحٍ فيه، وهو صدوقٌ»، وقال الخطيب: «كان صدوقًا ... وكان فيه مُزاحٌ ودعابةٌ»، وقال الذهبيّ: «الإمام، المحدّث، الثقة، مسنِد العراق»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسينَ وثلٰثِمِائةٍ.

انظر "سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٩٠)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٦/ ١٩٥-١٩٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٢٢-٥٢١).

=

إسحاقُ بن الحسن الحربيُّ،(١) ثنا عفانُ بن مسلمٍ،(٢) ثنا حمادُ بن سلمةَ،(٣) أبنا عطاءُ بن

---

(١) هو ابن ميمونِ بن سعدٍ، أبو يعقوبَ، وثّقه إبراهيمُ الحربيُّ، وعبد الله بنُ أحمدَ، والدارَقُطْنيُّ، وقال إبراهيمُ الحربيُّ: «لو أنّ الكذب حلالٌ، ما كذَب»، وسُئل عنه، فقال: «هو ينبغي أن يُسأل عنّا»، وقال الدارَقُطْنيُّ: «اختلف فيه أصحابنا ... وهو عندي ثقةٌ»، وقال ابن المنادي: «كتب الناس عنه، ثمّ كرهوه؛ لإلحقاتٍ بين السطور في المراسيل ظاهرةِ الصنعة؛ لطراوتها»، ولهذا يَحتمِل أنّه ثبت عنده سقْطُه؛ فألحقه من حفظه أو من أصلٍ صحيحٍ، وقال الذهبيّ: «كان منَ العلماء السادة»، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثمانين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٠٣)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٧/ ٤١٤-٤١٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٤١١-٤١٠).

(٢) هو ابن عبد الله، الباهليُّ، أبو عثمانَ، الصفّارُ، البصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، قال ابن المدينيّ: «كان إذا شكّ في حرف منَ الحديث، تركه»، وربّما وهِم، وقال ابن معينٍ: «أنكرناه في صفرِ سنةِ تسعَ عشْرةَ ومِائتين، ومات بعدها بيسيرٍ»، من كبار العاشرة، (ع). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٣).

وعلّق الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٢٥٤) علىٰ كلام ابن معينٍ، قال: «كلّ تغيُّرٍ يوجد في مرض الموت، فليس بقادحٍ في الثقة؛ فإنّ غالب الناس يعتريهم في المرض الحادّ نحوُ ذٰلك، ويتمّ لهم وقتَ السياق وقبلَه أشدُّ من ذٰلك»، ثمّ ذكر أنّ الصواب أنّه مات في سنة عشرين ومِائةٍ.

(٣) هو ابن دينارٍ، أبو سلمةَ، البصريُّ، ثقةٌ، عابدٌ، أثبتُ الناس في ثابتٍ، وتغيّر حفظه بأَخَرةٍ، من كبار الثامنة، مات سنةَ سبعٍ وستّين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١١٧-١١٨).

=

السائب،[١] عن أبي زرعةَ بنِ عمرِو بن جريرٍ،[٢] عن جريرٍ:[٣]

(١) هو الثَّقَفيُّ، أبو محمّدٍ، ويقال: أبو السائب، الكوفيُّ، صدوقٌ، اختلط، منَ الخامسة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣١).

(٢) هو ابن عبد الله بن جابرٍ، البَجَليُّ، الكوفيُّ، واختُلِف في اسمه، ثقةٌ، منَ الثالثة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٦٤).

(٣) هو ابن عبد الله بن جابرٍ، البَجَليُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، مات سنة إحدىٰ وخمسين، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٨).

=

أنّ رجلًا كان ذا صوتٍ[١] ونكايةٍ علىٰ العدوّ مع أبي موسىٰ،[٢] فغَنِموا مَغنمًا، فأعطاه أبو موسىٰ نصيبه، ولم يُوَفِّه، فأبىٰ أن يأخذه إلّا جميعًا، فضربه عشرين سَوطًا، وحَلَق رأسه.

فجَمَع شعره، وذهب به إلىٰ عمرَ رضي الله عنه.

---

(١) أيْ صوتٍ جَهِيرٍ رفيعٍ؛ فالتنكير للتعظيم.

وذٰلك بمعنىٰ ما رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٥/ ٢٥٥١ برقْم ١٢٢٧٨) عن سفيانَ بنِ عيينةَ، وفي (٥/ ١٠٢٢ برقْم ١٣٨١١) عن عفّانَ، عن حمّادِ بن سلمةَ، كلاهما عن عليّ بن زيدِ بن جُدعانَ، عن أنسٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال: «لَصوت أبي طلحةَ في الجيش خيرٌ من فئةٍ»، ولفظ حمّادٍ: «أشدُّ علىٰ المشركين من فئةٍ».

ورواه في (٥/ ٥١٧ برقْم ١٣٣٠٦) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن حمّادٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه به، والصواب عن حمّادٍ ما قال عفّانُ: (عنِ ابن جُدعانَ)، وسلك يزيدُ بن هارونَ جادّةَ الرواية عن حمّادٍ، فقال: (عن ثابتٍ).

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٤٦٨)، وأبو الشيخ في "أمثال الحديث" (ص٢٣٤ برقْم ١٩٧)، والحاكم في "المستدرك" (٦/ ١٢١ برقْم ٥٦٠٦) من طرقٍ عنِ الثوريّ، عن عبد الله بن محمّدِ بن عَقِيلٍ، عن جابرٍ أو أنسٍ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولفظه: «خيرٌ من ألف رجلٍ»، وليس في رواية أبي الشيخ ذكرُ جابرٍ رضي الله عنه.

والحديث حسنٌ بمجموع طريقيه، وصحّحه الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٥٤٨-٥٤٩).

وللعلماء تفصيلٌ في حكم رفع الصوت في الجهاد، انظر "مسائل أبي داوُدَ" للإمام أحمدَ (ص٣٣٩)، و"النوادرَ والزياداتِ" لابن أبي زيدٍ القيروانيّ (٣/ ٤٦)، و"شرحَ المشكاة" للطِّيبيّ (٧/ ٣٦٤)، و"فتحَ الباري" لابن حجرٍ (٦/ ١٦١).

(٢) هو عبد الله بنُ قيسِ بن سُلَيمِ بن حَضّارٍ، الأشعريُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، أمّره عمرُ ثمّ عثمانُ رضي الله عنهما، وهو أحد الحكمين بصِفِّينَ، مات سنةَ خمسين، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٠).

=

قال جريرٌ: وأنا أقربُ الناس منه. وقد قال حمّادٌ: وأنا أقربُ القوم منه.(١)

فأخرج شعرًا من جيبه، فضرب به صدر عمرَ رضي الله عنه، قال: «ما لك»؟ فذكر قصّته.

قال: فكتب عمرُ - رضي الله عنه - إلىٰ أبي موسىٰ: «سلامٌ عليك، أمّا بعدُ، فإنّ فلانَ بن فلانٍ أخبرني بكذا وكذا، وإنّي أقسم عليك: إن كنتَ فعلتَ ما فعلتَ في ملإٍ منَ الناس، جلستَ له في ملإٍ منَ الناس، فاقتصّ منك، وإن كنتَ فعلتَ ما فعلتَ في خَلاءٍ،(٢) فاقعُد له في خَلاءٍ، فلْيقتصَّ منك»، قال له الناس: «اعفُ عنه»، قال: «لا، والله، لا أدعُه لأحدٍ منَ الناس».

فلما دُفِع إليه الكتابُ، قَعَد للقِصاص، رفع(٣) رأسه إلىٰ السماء، قال: «قد عفَوتُ عنه لله».

(١) المعنىٰ أنّ حمّادًا قال لهٰذا اللفظَ في حديث جريرٍ - رضي الله عنه - مرّةً، وذاك اللفظَ مرّةً.

(٢) الخَلاء هو المكان الذي لا شيءَ به. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢٣٣٠). والمراد هنا الذي ليس فيه أحدٌ منَ الناس.

(٣) اللفظ في "المحلّىٰ" لابن حزمٍ (٦/ ٣٧٠): «فلمّا قعد أبو موسىٰ - رضي الله عنه - للقِصاص، رفع رأسه إلىٰ السماء وقال: اللّهمّ قد عفَوتُ عنه»، وبه يتبيّن أنّ الذي رفع رأسه إلىٰ السماء هو الرجل المقتصُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٩/ ٦٧-٦٦ برقْم ٣٦٠٩١) عن عفّانَ بنحوَه.

وهٰذا الإسناد حسنٌ؛ لأجل عطاءِ بن السائب، وقد سمع حمّادُ بن سلمةَ منه قبلَ اختلاطه.

=

قاله ابن معينٍ في "التاريخ" روايةِ عبّاسٍ الدُّوريّ (٣/ ٣٠٩)، و"سؤالات ابن الجُنَيد" (ص٤٧٨). ورواه أبو القاسم البغويُّ في "الجَعْديّات" (١/ ٢٥٤ برقْم ٨٣٧) عنِ ابن أبي خيثمةَ، عنه. وابنُ عَديٍّ في "الكامل" (٨/ ٥٠٧-٥٠٦ برقْم ١٣٧٠٦) من طريق عبد الله الدَّوْرَقيّ، عنه.

ورواه أبو داوُدَ عنِ الإمام أحمدَ أو غيرِه، انظر "مسائلَ أبي داوُدَ" للإمام أحمدَ (ص٣٨٣)، و"التقييدَ والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٣٩٩)، و"الكواكبَ النيّرات" لابن الكيّال (ص٣٢٦-٣٢٧). والله أعلمُ.

وقاله يعقوبُ بن سفيانَ، وابنُ الجارود، والطحاويُّ، ونسبه إلىٰ أهل الحديث، والدارَقُطْنيُّ، وحمزةُ الكِنَانيُّ، وابنُ المَوّاق، وقال إنّه المعروف، وابنُ رجبٍ، ونسبه العراقيّ إلىٰ الجمهور، واختاره ابن حجرٍ في أكثر كتبه، والشيخ أحمدُ بن شاكرٍ.

انظرِ "المعرفةَ والتاريخ" ليعقوبَ بنِ سفيانَ (٣/ ٨٤)، و"شرحَ مشكِلِ الآثار" للطحاويّ (١٠/ ١٧٥)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٣٦٦)، و"شرحَ علل التِّرمذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٥٧)، و"التقييدَ والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٣٩٦، و١٣٩٨-١٣٩٩)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ١٠٥)، و"فتحَ الباري" لابن حجرٍ (٣/ ٤٦٢)، و"التلخيصَ الحبير" له (١/ ٣٨٢)، و"تغليقَ التعليق" له (٣/ ٤٧٠)، و"نتائجَ الأفكار" له (١/ ٤١٦)، و"التعليقَ علىٰ المسند" للشيخ أحمدَ بنِ شاكرٍ (١/ ٤٨٤). ولم أقف عليه في "بُغية النُّقّاد النّقلة" لابن المَوّاق.

وحكىٰ ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٢٧٣) عنِ العُقَيليّ أنّه سمع منه بعد الِاختلاط، وتابعه علىٰ ذٰلك.

ولا يصحُّ ذٰلك عنِ العُقَيليّ، ولا قال في ذٰلك شيئًا، وإنّما روىٰ في "الضعفاء" (٣/ ٢٩٠) عن عليِّ بن المدينيّ أنّه قال: قلت ليحيىٰ: «وكان أبو عوانةَ حمل عن عطاءِ بن السائب قبلَ أن يختلط»؟ فقال: «كان لا يفصِل هٰذا مِن هٰذا، وكذاك حمّادُ بن سلمةَ».

ولعلّ ابن القطّان ظنّ أنّ كلام يحيىٰ القطّانِ انتهىٰ عند قولِه: (مِن هٰذا)، وأنّ جملةَ (وكذاك حمّادُ بن سلمةَ) كلامٌ مبتدأٌ منَ العُقَيليّ، وليس كذٰلك، بل هي تمامُ كلام يحيىٰ؛ لأنّ بقيّة الكلام بعدَها من رواية عليِّ بن المدينيّ عنه. والله أعلمُ.

=

واختار قولَ يحيىٰ القطّانِ هٰذا - ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٠٥)، وتابعه الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ٨٠٢)، و"سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١/ ٥١١).

وقول الجماعة أولىٰ.

وأمّا من لم يذكر حمّادَ بن سلمةَ فيمن سمع قبل الِاختلاط، ولم ينصّ علىٰ أنّه سمع منه بعدَه، فلعلّه لم يعرف حاله، فتوقّف في حديثه لِلاشتباه، لا لتحقُّق أنّه سمع بعد الِاختلاط، فلا يكون في قولهم متمسَّكٌ، ومن علم حجّةٌ علىٰ من لم يعلم، والله أعلمُ.

هٰذا، وقد جاء إقادةُ عمرَ - رضي الله عنه - من عمّاله في حديثٍ آخرَ، سيأتي بحثُه برقْم [٤١]، وهو ضعيفٌ، لٰكنّه صالحٌ لِلاستشهاد إن شاء الله.

[٢]

بابُ ما جاء في أمرِ السيّد عبْدَه

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٠)

[٩]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس الأصمُّ، ثنا الربيع،[١] قال: قال الشافعيّ:[٢] قال حمادٌ:[٣] عن قتادةَ،[٤] عن خِلَاسٍ،[٥] عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال:

«إذا أمر الرجلُ عبدَه أن يقتل رجلًا، فإنّما هو كسيفه أو كسَوطه؛ يُقتَل المولىٰ، ويُحبَس العبد في السجن».

---

(١) هو ابنُ سليمانَ بنِ عبد الجبّار، المُراديُّ، أبو محمّدٍ، المِصريُّ، المؤذِّنُ، صاحبُ الشافعيّ، ثقةٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ سبعينَ ومِائتينِ، وله ستٌّ وتسعون سنةً، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٦).

(٢) هو محمّدُ بن إدريسَ بنِ العبّاس بن عثمانَ بنِ شافعٍ، المطّلبيُّ، أبو عبد الله، المكّيُّ، نزيل مِصرَ، رأس الطبقة التاسعة، وهو المجدّد لأمر الدين علىٰ رأس المِائتين، مات سنةَ أربعٍ ومِائتين، وله أربعٌ وخمسون سنةً، (خت ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٣).

وعلّق بعضهم علىٰ مقدّمة "التقريب" - انظره (ص١٥) - بقوله: «في إدخال الشافعيّ في هٰذه الطبقةِ - يعني العاشرةَ - نظرٌ؛ إذ عند مولد الشافعيّ لم يبقَ أحدٌ منَ التابعين؛ فتدبّر».

ولا تُسلَّم دعواه فناء التابعين عند مولد الشافعيّ، لٰكنْ يؤكّد كون الشافعيّ منَ الطبقة العاشرة - مراجعةُ شيوخه في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٣٥٧-٣٥٦).

(٣) هو ابنُ سلمةَ.

(٤) هو ابن دِعامةَ بنِ قتادةَ، السَّدُوسيُّ، أبو الخطّاب، البصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، يقال: وُلِد أكمهَ، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٩).

(٥) هو ابنُ عمرٍو، الهَجَريُّ، البصريُّ، ثقةٌ، وكان يُرسِل، منَ الثانية، وكان علىٰ شرطة عليٍّ رضي الله عنه، وقد صحّ أنّه سَمِع من عمّارٍ رضي الله عنه، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٧).

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ بهٰذا الإسنادِ في "معرفة السنن والآثار" (١١/ ٩٧ برقْم ١٤٨٩٧)، لٰكنّه قال فيه: «قال الشافعيُّ فيما بلغه عن حمّادٍ»، وهٰذا صريحٌ في الِانقطاع.

وهو في كتاب "الأمّ" (٦/ ١٧١-١٧٠ برقْم ٤٨٤٥)، ولفظه في المطبوعة: (أخبرنا حمّادٌ)، وهٰذا صريحٌ في الِاتّصال، وهو خطأٌ من بعض رواة "الأمّ" أو نُسّاخها، وقد ذكر البيهقيّ في "مناقب الشافعيّ" (٢/ ٣٢٣) أنّه لم يسمع من حمّادِ بن سلمةَ، وذكر أنّ روايته عنه - إنّما هي بلاغٌ بلغه عنه.

وقد تُوُفِّي حمّادٌ سنةَ سبعٍ وستّينَ ومِائةٍ، وكان للشافعيّ إذ ذاك سبعَ عشْرةَ سنةً، ولم أجد أنّ حمّادًا دخل مكّةَ إلّا قديمًا، سنةَ أربعَ عشْرةَ ومِائةٍ، وفاته السماع من عطاءٍ، وسمع منِ ابن أبي مُلَيكةَ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ٤٤٤، و٤٥٠)، والشافعيُّ إنّما رحل في طلب الحديث وله بضعٌ وعشرون سنةً، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٦)، ولم أجد أنّه دخل البصرة. والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فالحديث ثابتٌ عن حمّادٍ من طرقٍ أخرىٰ.

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٤١ برقْم ٢٩٦١١) عن زيدِ بن الحُباب. والإمامُ أحمدُ - كما ذكره الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (١٢/ ٣٧) - عن بَهْزِ بن أسدٍ. وأخرجه ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥٠٨) عنِ الحجّاج بن المِنهال.

ثلاثتهم عن حمّادٍ به، كرواية الشافعيّ، ولفظ ابن أبي شيبةَ مختصرٌ.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ فيه علّتانِ:

الأولىٰ: عنعنة قتادةَ في جميع طرقه، وهو مدلِّسٌ، ذكره ابن حجرٍ في المرتبة الثالثة منَ المدلّسين، انظر "تعريف أهل التقديس" (ص٤٣).

والثانية: أنّ خِلاسًا لم يسمع من عليٍّ رضي الله عنه، قاله يحيىٰ القطّانُ، والإمام أحمدُ، والبخاريّ، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ، والدارَقُطْنيّ.

=

انظرِ "العللَ ومعرفة الرجال" للإمام أحمدَ، روايةَ ابنه عبد الله (١/ ٥٣١، و٣/ ٨٠)، و"المراسيلَ" لابن أبي حاتمٍ (ص٥٥)، و"سؤالاتِ الآجرّيّ" لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (ص١٤٧)، و"سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص٢٠٣).

وذكر يحيىٰ القطّانُ، وعبد الرحمٰن بنُ الحكم، والإمامُ أحمدُ، والبخاريّ، وأبو حاتمٍ، والذهبيُّ أنّ روايته عن عليٍّ – رضي الله عنه – من صحيفةٍ.

انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٣/ ٢٢٨)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٤٠٢)، و"المراسيلَ" له (ص٥٥)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١٠٩١).

ولا يُدرىٰ صِحّةُ هٰذه الصحيفةِ من ضعفها، بل قال أبو داوُدَ في "سؤالات الآجرّيّ" (ص٢١٧): «كانوا يخشَون أن يكون خِلَاسٌ يحدّث عن صحيفة الحارث الأعور»، وهو ضعيفٌ.

[٣]

بابُ الرجل يَحبِس الرجلَ للآخَر فيقتله

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٠)

[١٠]

أخبرنا أبو منصورٍ أحمدُ بن عليٍّ الدامَغانيُّ[١] ببيهقَ، ثنا أبو أحمدَ عبدُ الله بنُ عَديٍّ الحافظُ،[٢] ثنا أحمدُ[٣] وإبراهيمُ[٤] ابنا محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ جعفرٍ الصَّيْرَفيّانِ، ثنا عبْدةُ بن

---

(١) هو ابن محمّدِ بن منصورٍ، نزيلُ بيهقَ، روىٰ عنِ الإسماعيليّ، وابن عَديٍّ، ولا يُعرَف روىٰ عنه غيرَ البيهقيّ، وأكثرَ عنه في مصنّفاته، وصرّح في مواضعَ بروايته من أصول سماعه، ولم أجدْ من وثّقه منَ السابقين، وقال الشيخ أبو الحسن المَأربيُّ: «صدوقٌ»، والأرجح أنّه مستورٌ؛ فلا يُقبَل ما تفرّد به.

انظرِ "السلسبيل النقيّ" لنايفٍ المنصوريّ (ص٢٢٣-٢٢٤).

(٢) هو صاحب "الكامل" في الضعفاء.

(٣) هو أبو بكرٍ، الكِنْديُّ، المعروفُ بـ(ابن الخَنَازِيريّ)، وهو أخو الذي بعدَه، وهو أكبرهما، وثّقه الدارَقُطْنيُّ، وتُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وثلْثِمائةٍ. انظر "سؤالاتِ السَّهْميّ" للدارَقُطْنيّ (ص١٤٠، و١٦٣-١٦٤)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٦/ ٤٦-٤٤).

(٤) هو أبو إسحاقَ، الكِنْديُّ، المعروف بـ(ابن الخَنَازِيريّ)، وهو أخو الذي قبله، وهو الأصغر، وثّقه الدارَقُطْنيُّ، وتُوُفِّيَ سنةَ أربعَ عشْرةَ وثلْثِمائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٧/ ٩٠-٨٩).

=

عبد الله الصفّارُ،[١] ثنا أبو داوُدَ الحَفَريُّ،[٢] ثنا سفيانُ الثوريُّ،[٣] عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ،[٤] عن نافعٍ،[٥] عنِ ابن عمرَ – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«إذا أمسك الرجلُ الرجلَ، وقتله الآخرُ، يُقتَل الذي قَتَل، ويُحبَس الذي أمسك».

قال الشيخ: هٰذا غير محفوظٍ.

وقد قيل: عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب،[٦] عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

---

(١) هو الخزاعيُّ، أبو سهلٍ، الكوفيُّ الأصلِ، البصريُّ، ثقةٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ثمانٍ وخمسين ومِائتينِ، وقيل: في التي قبلها، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١٠).

(٢) هو عمرُ بن سعدِ بن عُبيدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، عابدٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ثلاثٍ ومِائتينِ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥١).

(٣) هو ابن سعيدِ بن مسروقِ بن حَبِيبِ بن رافعٍ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، عابدٌ، إمامٌ، حجّةٌ، من رءوس الطبقة السابعة، وكان ربّما دلّس، مات سنةَ إحدىٰ وستّين ومِائةٍ، وله أربعٌ وسِتّون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٤).

(٤) هو ابن عمرِو بن سعيدِ بن العاصِ، الأُمويُّ، ثقةٌ، ثبْتٌ، منَ السادسة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائةٍ، وقيل: قبلَها، (ع). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥).

(٥) هو مولىٰ ابن عمرَ، المدنيُّ.

(٦) هو ابن حَزْنِ بن أبي وهبِ بن عمرٍو، القرشيُّ، المخزوميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتّفقوا علىٰ أنّ مرسلاتِه أصحُّ المراسيل، وقال ابن المديني: «لا أعلم في التابعين أوسعَ علمًا منه»، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين، (ع). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨١).

=

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، إلّا شيخَ البيهقيّ؛ فإنّ فيه جهالةً.

وقد توبع في الجملة؛ فقد روىٰ الحديثَ الدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٥ برقْم ٣٢٧٠) - ومن طريقه ابنُ الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣١٤ برقْم ١٧٧٦) - من جهة إبراهيمَ الصَّيْرفِيّ به؛ فثبت الحديث بذٰلك عن عَبْدةَ الصفّارِ.

لٰكنّ شيخه أبا داوُدَ الحَفَريَّ قد خولِف، كما أشار إليه البيهقيّ.

وقال الذهبيُّ في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٣٣): «هٰذا حديثٌ منكرٌ، لعلّه من قول ابن عمرَ رضي الله عنهما».

ولم يردْ موقوفًا علىٰ ابن عمرَ رضي الله عنهما، لٰكنْ جاء علىٰ وجهٍ آخرَ منقطعٍ.

وسيأتي شرح ذٰلك، وتخريجُ رواية إسماعيلَ، عنِ ابن المسيَّب التي علّقها البيهقيُّ - في المبحثين [١١، و١٣].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٠-٥١)

[١١]

والصواب ما أبنا أبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا أبو عُبيدٍ،(١) ثنا سلْمُ بن جُنَادةَ،(٢) ثنا وكيعٌ،(٣) عن سفيانَ،(٤) عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، قال:

قضىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في رجلٍ أمسك رجلًا وقتل الآخَرُ، قال: «يُقتَل القاتلُ، ويُحبَس الممسِكُ».

(١) هو القاسمُ بن إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن أبانَ، المَحَامِليُّ، وثّقه يوسُفُ القَوّاسُ، وأبو سعدٍ السَّمعانيُّ، والذهبيُّ، ومات سنةَ ثلاثٍ وعشرينِ وثلثمِائةٍ. انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ٤٥٧-٤٥٨)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (١٢/ ١٠٥)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٤٨٠).

(٢) هو ابن سَلْمٍ، السُّوَائيُّ، أبو السائب، الكوفيُّ، ثقةٌ، ربّما خالف، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وخمسين ومِائتينِ، وله ثمانون سنةً، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٥).

(٣) هو ابن الجرّاح بن مَلِيحٍ، الرُّؤَاسيُّ، أبو سفيانَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، عابدٌ، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ستٍّ أو أوّل سنةِ سبعٍ وتسعين ومِائةٍ، وله سبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١١).

(٤) هو الثوريُّ.

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٦٥ برقْم ٣٢٧١).

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٤٢ برقْم ٢٩٦١٦). وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥١٣-٥١٤) من طريق موسىٰ بنِ معاويةَ.

كلاهما عن وكيعٍ به.

=

ولهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، وتقدّم في المبحث السابق أنّ أبا داوُدَ الحَفَريَّ رواه عن سفيانَ الثوريّ، عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله عنهما.

ووكيعٌ أثبتُ في سفيانَ من أبي داوُدَ.

قال الحافظ عبد الرحمٰن بنُ الحكم: «(وكيعٌ، عن سفيانَ) غايةُ الإسناد، ليس بعدَه شيءٌ». رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (١/ ٢٣٠).

وسأل أبو حاتمٍ الرازيُّ عليَّ بن المدينيّ: «من أوثق أصحاب الثوريّ»؟ فقال: «يحيىٰ القطّانُ، وعبدُ الرحمٰن بنُ مهديٍّ، ووكيعٌ، وأبو نعيمٍ». رواه ابنُه عبد الرحمٰن في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٨٩-٢٩٠، و٩/ ١٥١)، وأعاده في (٩/ ٣٨)، فأسقط أبا نعيمٍ.

وكذٰلك قال ابن معينٍ، وزاد معهم عبدَ الله بنَ المبارك. انظر "شرح علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٣٨).

وقد سلك أبو داوُدَ جادّةً معروفةً: عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله عنهما، بخلاف وكيعٍ؛ فإنّ روايته المرسلةَ تدلُّ علىٰ تثبُّتٍ.

وعليه، فزيادة أبي داوُدَ ذِكرَ نافعٍ وابنِ عمرَ - رضي الله عنهما - شاذّةٌ، كما قاله البيهقيُّ في الحديث السابق، والمحفوظ عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ - المرسَلُ.

وكذٰلك قاله ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/ ٤٨٥).

وقد تُوبع سفيانُ علىٰ هٰذا الوجهِ المنقطع المحفوظِ عنه، كما سيأتي في المبحث بعدَ التالي، برقْم [١٣]، وعنده يتمُّ تخريج الحديث، والكلامُ عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥١)

[١٢]

وعن[١] سفيانَ،[٢] عن جابرٍ،[٣] عن عامرٍ،[٤] عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قضىٰ بذٰلك.[٥]

---

(١) راوي ذٰلك هو وكيعُ بن الجرّاح، المذكورُ في الإسناد السابق.

(٢) هو الثوريُّ.

(٣) هو ابن يزيدَ بنِ الحارث، الجعفيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، ضعيفٌ، رافضيٌّ، منَ الخامسة، مات سنةَ سبعٍ وعشرينَ ومِائةٍ، وقيل: سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ ومِائةٍ، (د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٦).

والراجح أنّه متروكٌ، لا يُعتبَر بحديثه؛ فقد كذّبه سعيدُ بن جُبيرٍ، وأيّوبُ السَّخْتِيانيُّ، وليثُ بن أبي سُلَيمٍ، وأبو حنيفةَ، وزائدةُ بن قدامةَ، وابنُ عيينةَ، وابنُ معينٍ، والإمام أحمدُ، والجُوْزَجانيُّ، وقال ابن سعدٍ: «كان ضعيفًا جدًّا في رأيه وروايته»، وقال النَّسائيُّ: «متروك الحديث»، وقال: «ليس بثقةٍ، ولا يُكتَب حديثُه»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ذاهبُ الحديث»، وقال الشيخ المُعَلِّميّ: «استقرّ الأمر علىٰ توهينه».

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/٢٨٦-٢٨٣)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (٢/ ٢٧١).

(٤) هو ابن شَرَاحِيلَ، الشَّعْبيُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ، ثقةٌ، مشهورٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، منَ الثالثة، قال مكحولٌ: «ما رأيت أفقهَ منه»، مات بعد المِائة، وله نحوٌ من ثمانين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٠).

(٥) يعني أنّه قضىٰ في رجلٍ أمسك وآخرَ قَتَل - بأنْ يُقتَل القاتلُ، ويُحبَسَ الممسِكُ.

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٦٦-١٦٥ برقْم ٣٢٧٢) عن أبي عُبيدٍ المَحَامِليّ به.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٤٣ برقْم ٢٩٦١٧) عن وكيعٍ به.

=

وهٰذا الإسنادُ واهٍ؛ لضعف جابرٍ الجعفيّ جدًّا، ولأنّه مدلّسٌ، انظر "تعريف أهل التقديس" لابن حجرٍ (ص٥٣)، وقد عنعن.

وقد جاء عن عليٍّ – رضي الله عنه – من وجوهٍ أخرىٰ أجودَ من هٰذا:

فأوّلها: رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٢٧ برقْم ١٧٨٩٣) عنِ ابن جريجٍ، قال: قلت لعطاءٍ: «رجلٌ أمسك رجلًا حتّىٰ قتله آخَرُ»؟ قال: قال عليٌّ رضي الله عنه:

«يُقتَل القاتل، ويُحبَس الممسِك في السجن حتّىٰ يموت».

وهٰذا ظاهره الِانقطاعُ بين عطاءٍ – هو ابن أبي رَبَاحٍ – وعليٍّ رضي الله عنه، وجاء ذٰلك مفسَّرًا في روايةٍ أخرىٰ لعبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٨٠ برقْم ١٨٠٩١) بهٰذا الإسنادِ، وفيها: أنّ عطاءً قال: ذكروا أنّ عليًّا – رضي الله عنه – كان يقول، فذكره.

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٤٠٥) – وعنه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٦٣ برقْم ٤١١٨) – عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عنِ ابن جريجٍ، عن عطاءٍ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – بنحوه.

وهٰذا ظاهره الِاتّصال بين عطاءٍ وعليٍّ، لٰكنّ هٰذه الروايةَ ضعيفةٌ؛ لأجل مخرِّجها محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ، وستأتي ترجمته.

وحديث إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ عن غير الشاميّين مضطربٌ، قاله ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمِذيّ" (٢/ ٦٠٩) وعزاه للأئمّة، منهم أحمدُ وابن معينٍ والبخاريُّ وأبو زرعةَ. وقال البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٦٠): «روايات إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ عنِ ابن جُرَيجٍ ضعيفةٌ».

فالصواب إذًا رواية عبد الرزّاق المنقطعةُ.

وأيضًا، فلم أجد من ذكر لعطاءٍ سماعًا من عليٍّ رضي الله عنه، ولا ذكر المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٧٠-٧٢، و٤٧٢-٤٧٩) له روايةً عنه.

وحكىٰ يحيىٰ القطّانُ عن شعبةَ قال: «(عطاءٌ، عن عليٍّ) – إنّما هو كتابٌ»، قال يحيىٰ القطّانُ: «أمّا عطاءٌ – يعني عن عليٍّ رضي الله عنه – فأخاف أن يكون من كتابٍ»، انظر "التاريخَ" لابن أبي خيثمةَ (السِّفرَ الثالث: ١/ ٢٠٢)، و"تقدمةَ الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (ص٢٤٤).

=

بل جزم الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٢/ ٤٧)، والبيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٦٢٠) بأنّ روايته عنه – رضي الله عنه – مرسلةٌ.

وسبق أنّ مراسيل عطاءٍ ضعيفةٌ؛ لأنّه يأخذ عن كلّ أحدٍ، ومع ذٰلك: فلا بأس بروايته هٰذه في المتابعات والشواهد، لا سيّما وهو يرسله عن جماعةٍ.

وثانيها: رواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٢٧ برقْم ١٧/ ١٧٨٩٤)، عن معمرٍ، عن قتادةَ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – بنحوه.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علّتانِ:

أولاهما: أنّ رواية معمرٍ عنِ البصريّين – عمومًا – ضعيفةٌ، كما سبق، وروايته عن قتادةَ – خاصّةً – ضعيفةٌ أيضًا؛ قال معمرٌ: «جلستُ إلىٰ قتادةَ وأنا صغيرٌ؛ فلم أحفظ عنه الأسانيد»، حكاه ابن معينٍ، انظر "شرح علل التِّرمذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٠٩)، وقال الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٦/ ٢٢٠): «معمرٌ سيّئ الحفظ لحديث قتادةَ».

وثانيَتُهما: أنّ قتادةَ لم يدرك عليًّا رضي الله عنه؛ فقد وُلِد سنةَ ستّينَ أو إحدىٰ وستّينَ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥١٦، و٥١٧)، وذٰلك بعد موت عليٍّ – رضي الله عنه – بنحو عشرين سنةً؛ فروايته عنه منقطعةٌ.

وإرسال قتادةَ – قال يحيىٰ القطّانُ: «بمنزلة الريح»، وذكر أنّه منَ الحفّاظ الذين إذا سمعوا الشيء عَلِقوه. رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٣).

وثالثها: أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٤٣ برقْم ٢٩٦٢٠) من طريق الأوزاعيّ، عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه، وفيه:

وقال للّذي أمسك: «أمسكتَه للموت؛ فأنا أحبسك في السجن حتّىٰ تموت».

وهو تعليلٌ لطيفٌ.

وهٰذا إسنادٌ رواته ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ؛ يحيىٰ لم يدرك عليًّا رضي الله عنه؛ فقد تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائةٍ، أوِ اثنتينِ وثلاثين ومِائةٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٥١٠)، وذٰلك بعد مقتل عليٍّ – رضي الله عنه – بنحو تسعين سنةً.

=

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لم يدرك أحدًا من أصحاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلّا أنسًا رضي الله عنه؛ فإنّه رآه رؤيةً، ولم يسمع منه»، رواه ابنه عبد الرحمٰن في "المراسيل" (ص٢٤٤).

وقد ضعّف يحيىٰ القطّانُ مراسيل يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، وقال إنّها شِبْهُ لا شيءَ. رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٥).

ومع ذٰلك: فلا بأسَ بها هنا: عن عليٍّ – رضي الله عنه – في المتابعات والشواهد.

وبعدُ، فالحديث حسنٌ – إن شاء الله – بمجموع طرقه الثلاثة. والله أعلمُ.

تنبيهٌ:

الحبس في رواية جابرٍ الجعفيّ عنِ الشعبيّ – مطلقٌ، وهي روايةٌ واهيةٌ، وفي سائر الروايات تقييدُه بمدّة الحياة إلىٰ الموت، وهي باجتماعها قويّةٌ؛ فيكون التقييد هو الثابتَ عن عليٍّ رضي الله عنه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥١)

[١٣]

وكذٰلك رواه معمرٌ،(١) عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ يرفعه قال:

«اقتُلوا القاتل، واصْبِروا الصابِر».(٢)

(١) هو ابن راشدٍ الأزديُّ.

(٢) سيأتي شرح ذٰلك في كلام أبي عُبيدٍ في آخر الحديث.

=

أخبرَناه أبو عبد الرحمٰن،[١] أبنا أبو الحسن الكارِزيُّ،[٢] ثنا عليُّ بن عبد العزيز،[٣] عن أبي عُبيدٍ،[١] قال: سمعتُ عبد الله بنَ المبارك[٢] يحدِّثه، عن معمرٍ، عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ يرفعُه.

---

(١) هو محمّدُ بن الحسين بن محمّدِ بن موسىٰ بنِ خالدٍ، الأزديُّ، واشتَهَر بـ(السُّلَميُّ)؛ نسبةً لجدِّه لأمّه، النيسابوريُّ، الصوفيُّ، صاحب "حقائق التفسير"، قال الحاكم: «كثير السماع والطلب، متقِنٌ فيه، من بيت الحديث والزهد والتصوُّف»، وقال محمّدُ بن يوسُفَ القطّانُ: «كان غيرَ ثقةٍ ... وكان يضع للصوفيّة الأحاديثَ»، وقال البيهقيّ: «مثله – إن شاء الله – لا يُعتمَد»، ونَسَبَه إلىٰ الوهْم، وقال الخطيب: «كان صاحبَ حديثٍ مجوِّدًا، جمع شيوخًا وتراجِمَ وأبوابًا»، وقال ابن تيميّةَ: «تكلّم أهل المعرفة في نفس روايته»، قال الذهبيّ: «ما هو بالقويّ في الحديث»، وقال: «تكلّموا فيه، وليس بعمدةٍ»، وقال: «في القلب ممّا يتفرّد به»، وقال ابن ناصر الدين: «حافظٌ، زاهدٌ، لٰكنْ ليس بعمدةٍ»، تُوُفِّيَ سنةَ تسعَ عشْرةَ وأربعِمِائةٍ.

انظر "سؤالاتِ السِّجْزيّ" للحاكم (ص٦٥)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٤٤-٤٢)، و"مجموعَ الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (١٣/ ٢٤٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٢٥٢-٢٤٧)، و"ميزانَ الاعتدال" له (٣/ ٥٢٤-٥٢٣)، و"التبيانَ لبديعة البيان" لابن ناصر الدين (٢/ ١١٢١-١١٢٠)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٩٣-٩٢).

(٢) هو محمّدُ بن محمّدِ بن الحسن بن الحارث، المُكاتَبُ، النَّيْسابُوريُّ الكارِزيُّ، قال الحاكم: «وكان صحيح السماع، مقبولًا في الرواية»، وكذا قال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ. انظرِ "الأنسابَ" للسَّمعانيّ (١٢/ ٤٠٨)، و"الروضَ الباسمَ" لنايفٍ المنصوريّ (٢/ ١٢١٩-١٢١٨).

(٣) هو ابن المَرْزُبان بن سابُورَ، أبو الحسن، البغويُّ، نزيل مكّةَ، صاحبُ أبي عُبيدٍ، وراوية مصنّفاته، عاب عليه النَّسائيُّ الشَّرَهَ في أخذ الأجر علىٰ الحديث، وذكر محمّدُ بن عبد الملك بن أيمنَ أخذه للأجر، وقال: «إنّما العيب عندهمُ الكذبُ، وهٰذا كان ثقةً»، وقال ابن أبي حاتمٍ: «كان صدوقًا»، وقال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الصدوق... وكان حسن الحديث»، وقال: «كان حسن الحديث، ليس بحجّةٍ»، وقال: «ثقةٌ، لٰكنّه يطلب علىٰ التحديث، ويَعتذِر بأنّه محتاجٌ»، تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وثمانين ومِائتين.

=

قال أبو عُبيدٍ: «قوله: (اصْبِروا الصابرَ) يعني: احبِسُوا الذي حَبَسَه».

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ١٩٦)، و"سؤالاتِ السَّهْميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٢٦٧)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" له (ص٢٠٩)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٨٣-٧٨٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٣/ ٣٤٩-٣٤٨)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٣/ ١٤٣)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٥٥٩).

(١) هو القاسم بن سَلّامٍ، البغداديُّ، الإمامُ، المشهورُ، ثقةٌ، فاضلٌ، مصنّفٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين، (خت د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٦).

(٢) هو مولىٰ بني حنظلةَ، المَرْوَزيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، عالمٌ، جوادٌ، مجاهدٌ، جُمِعت فيه خصالُ الخير، منَ الثامنة، مات سنةَ إحدىٰ وثمانين ومِائةٍ، وله ثلاثٌ وسِتّونَ سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٢).

دراسة الحديث:

شيخ البيهقيّ - متكلَّمٌ فيه، والحديث ثابتٌ عن أبي عُبيدٍ، رواه في كتابه "غريب الحديث" (١/ ٣٢١)، وقال في تفسيرِ «اصبِروا الصابر»: «احبسوا الذي حبَسه للموت حتّىٰ يموتَ».

ورواه كذٰلك عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٢٧ برقْم ١٧٨٩٢) - ومن طريقه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٥ برقْم ٣٢٦٩) - عن معمرٍ به.

وتابع ابنُ جريجٍ الثوريَّ في الوجه المحفوظ عنه - كما تقدّم برقْم [١١] - ومعمرًا.

فقد روىٰ الحديثَ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٤٢٨ برقْم ١٧٨٩٥) - ومن طريقه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٦٥ برقْم ٣٢٦٩) - عنه، قال: أخبرني إسماعيلُ بن أميّةَ خبرًا أَثبَتَه عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«يُحبَس الصابرُ للموت كما حَبَس، ويُقتَل القاتلُ».

اللفظ لرواية "المصنّف".

فالحديث عن إسماعيلَ مرسلًا - من ثلاث طرقٍ.

=

وخالفهم ما ذكره البيهقيُّ بعد الحديث السابقِ برقْم [١٠] معلّقًا، عن إسماعيلَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وهٰذا رواه الدارَقُطْنِيّ في "سننه" (٤/ ١٦٤ برقْم ٣٢٦٨) عن محمّدِ بن القاسم بن زكريّا، عن عبّادِ بن يعقوبَ، عن محمّدِ بن الفضل، عن إسماعيلَ بنِ أميةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب به.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ محمّدُ بن القاسم هو المحارِبِيُّ، ومحمّدُ بن الفضل هو ابن عطيّةَ – متّهَمانِ بالكذب، انظرِ "المغنيَ" للذهبيّ (٢/ ٦٦٥)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٤٣٦).

ولذٰلك صوّب البيهقيُّ رواية الجماعة: عن إسماعيلَ مرسلًا، ولا غروَ؛ فإنّهم حفّاظٌ كبارٌ، ولم يخالفهم من يُنظَر في روايته.

وقال الدارَقُطْنِيُّ: «الإرسال في هٰذا الحديثِ أكثرُ»، نقله ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٣١٠).

وكذٰلك قاله عبدُ الحقّ الإشبيليُّ في "الأحكام الوسطىٰ" (٤/ ٧٢).

لٰكنّه سلّم أن المحفوظ عنِ الثوريّ المسندُ، وأعلّه بمخالفة معمرٍ وابن جريجٍ؛ فلذٰلك تعقّبه ابن القطّانِ في "بيان الوهم والإيهام" (٥/ ٤١٦)، فصحّح الرواية المسندةَ.

والحقّ أن الرواية المسندة شاذّةٌ، لا تصحّ عن سفيانَ أصلًا، كما تقدّم في المبحث [١١].

ولذٰلك تعقّبه الذهبيُّ في "الردّ علىٰ ابن القطّان" (ص٥٩)، فقال: «تعيّن – واللهِ – إرسالُه، ووَهِيَ اتّصالُه».

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/ ٤٨٥): «قول البيهقيّ أصحُّ من قول ابن القطّان».

هٰذا. وإسماعيلُ بن أميّةَ قد ذكره ابن حجرٍ في الطبقة السادسة، وهمُ الذين عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ منَ الصحابة، ولم يذكرِ المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٣/ ٤٦) أنّه روىٰ عن أحدٍ منَ الصحابة؛ فهو من أتباع التابعينَ، وحديثُ مثلِه معضلٌ، ولا يصلُح للِاعتبار. والله أعلمُ.

تنبيهٌ:

الوارد في حديث سفيانَ الثوريّ ومعمرٍ هو الحبس مطلقًا، وكذا في رواية محمّدِ بن الفضل الواهيةِ، والوارد في حديث ابن جريجٍ تقييد الحبس بمدّة الحياة إلىٰ الموت، وهي زيادةٌ من ثقةٍ؛ فتُقبَل، وتصحّ عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ، لٰكنّ الحديث ضعيفٌ علىٰ كلّ حالٍ.

[٤]

بابُ الخيار في القِصاص

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥١)

[١٤]

أخبرنا أبو زَكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا معاذُ بن موسىٰ،(١) عن بُكَيرِ بن معروفٍ،(٢) عن مقاتلِ بن حَيّانَ.(٣)

قال مقاتلٌ: أخذتُ هٰذا التفسيرَ عن نفرٍ - حفظ معاذٌ منهم مجاهدًا،(٤) والحسنَ،(٥) والضحّاكَ بن مُزاحِمٍ(٦) - في قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآيةِ، قال:

---

(١) هو الجعفريُّ، أبو سعيدٍ، انظرِ "الأمّ" للشافعيّ (٥/ ٥٠٠)، وقال ابن حجرٍ في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٢٦٩): «عن بُكَيرِ بن معروفٍ، وعنه الشافعيُّ»، ولم يعرِّف به بأكثرَ من ذٰلك، ولم أجد من ترجم له غيرَه، ولا وجدتُ فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو في حكم مجهول العين، والله أعلمُ.

(٢) هو الأسديُّ، أبو معاذٍ وأبو الحسن، الدامَغانيُّ، قاضي نَيْسابُورَ، ثمّ نزيلُ دمشقَ، صدوقٌ، فيه لِينٌ، منَ السابعة، مات سنةَ ثلاثٍ وستّينَ ومِائةٍ، (مد). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٧).

(٣) هو أبو بِسْطامٍ، النَّبَطيُّ، البَلْخيُّ، الخزّازُ، صدوقٌ، فاضلٌ، أخطأ الأزديّ في زعْمِه أنّ وكيعًا كذّبه، وإنّما كذّب مقاتلَ بن سليمانَ، منَ السادسة، مات قُبَيلَ الخمسينَ ومِائةٍ بأرض الهند، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٦).

(٤) هو ابن جَبْرٍ، المخزومي مولاهم، أبو الحجّاج، المكّيُّ، ثقةٌ، إمامٌ في التفسير وفي العلم، منَ الثالثة، مات سنة إحدىٰ أوِ اثنتين أو ثلاثٍ أو أربعٍ ومِائةٍ، وله ثلاثٌ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٣).

(٥) هو ابنُ يسارٍ، البصريُّ.

(٦) هو الهلاليُّ، أبو القاسم، أو أبو محمّدٍ، الخُرَاسانيُّ، صدوقٌ، كثيرُ الإرسال، منَ الخامسة، مات بعد المِائة، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢١).

=

«كان كُتِب علىٰ أهل التوراة: من قَتَل نفسًا بغير نفسٍ حقٌّ أن يُقاد بها، ولا يُعفىٰ عنه، ولا تُقبَلَ منه الدِّيَةُ،(١) وفُرِض علىٰ أهل الإنجيل أن يُعفىٰ عنه، ولا يُقتَلَ.

ورُخِّص لأمّة محمّدٍ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إن شاء، قَتَل، وإن شاء، أخذ الدِّيَةَ، وإن شاء، عفا، فذٰلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞ﴾ [البقرة: ١٧٨]، يقول: الدِّيَةُ تخفيفٌ منَ الله؛ إذ جَعل الدِّيَةَ ولا يُقتَل.

ثمّ قال: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٧٨﴾ [البقرة]، يقول: من قَتَل بعد أخذ الدِّيَة، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٧٨﴾ [البقرة]».

وقال في قوله: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]: «يقول: لكم في القِصاص حياةٌ، ينتهي بها بعضُكم عن بعضٍ أن يُصيبَ؛ مخافةَ أن يُقتَل».

❁❁❁

(١) الدِّيَةُ هي المال المؤدّىٰ إلىٰ مجنيٍّ عليه أو وليِّه بسبب جنايةِ مَن أتلف إنسانًا أو جزءًا منه، بمباشرةٍ أو سببٍ. قاله ابن النجّار في "منتهىٰ الإرادات" (٥/ ٥٥).

وهي في الأصل مصدرٌ، التاء في آخره عِوَضٌ عن واوٍ محذوفةٍ من أوّله، ومعناه إعطاء المال عنِ الجناية، ثمّ عُبِّر به عنِ المفعول، وهو المال المعطىٰ. انظرِ "المُطلِعَ" للبَعْليّ (ص٤٤٣).

دراسة الحديث:

هٰذا الأثرُ في "الأمّ" للشافعيّ (٧/ ٢٤-٢٣ برقْم ٢٦٤٨).

وإسناده ضعيفٌ؛ لجهالة معاذِ بن موسىٰ.

وجاء نحوُه عن مقاتلٍ من قولِه، وتخريجه في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥١)

[١٥]

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو الحسن أحمدُ بن محمّدِ بن عَبدُوسَ،(١) وأبو محمّدٍ الكعبيُّ،(٢) قالا:

ثنا إسماعيلُ بن قتيبةَ،(٣) ثنا يزيدُ بن صالحٍ،(٤) عن بُكَيرِ بن معروفٍ، عن مقاتلِ بن حيّانَ في قوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]:

---

(١) هو ابن سلمةَ بنِ مِسْوَرٍ، العَنَزيُّ مولاهم، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ، الطَّرائفيُّ، قال الحاكم: «كان من أهل الصدق، والمحدِّثين المشهورين ... ولم يزل مقبولًا في الحديث، مع ما كان يرجع إليه منَ السلامة»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، المسنِد، الأمينُ»، تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وأربعين وثلثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" لأبي سعدٍ السمعانيّ (٩/ ٦١-٦٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥١٩-٥٢٠).

وللحاكم شيخٌ آخرُ اسمه (أبو الحسن أحمدُ بن محمّدِ بن عَبدُوسَ)، وهو الحاتِميُّ، وقد تُوُفِّيَ كهلًا سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثلثمِائةٍ، ولم يدرك حياةَ إسماعيلَ بنِ قتيبةَ، وقد تُوُفِّيَ قبل الثلثمِائة.

وقد صرّح البيهقيّ في مواضعَ بأنّ الراويَ عن إسماعيلَ بنِ قتيبةَ تفسيرَ مقاتلِ بن حيّانَ هو الطَّرائفيُّ، انظر - مثلًا - "شعبَ الإيمان" (٧/ ٤٣١).

(٢) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن موسىٰ بنِ كعبٍ، الصَّيدلانيُّ.

(٣) هو ابن عبد الرحمٰن، السُّلَميُّ، أبو يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، قال أبو بكرِ بنُ إسحاقَ: «كان الإنسان إذا رآه، يذكر السلف؛ لسَمْته وزهده ووَرَعه»، وقال الحاكم: «قرأ علىٰ ابن أبي شيبةَ المصنَّفاتِ كلَّها، وهي أجلّ روايةٍ عندنا لابن أبي شيبةَ»، وقال الذهبيُّ: «الإمام، القدوة، المحدِّث، الحجّة»، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وثمانين ومِائتين.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٤٥-٣٤٤).

(٤) هو اليشكُريُّ، أبو خالدٍ، الفرّاءُ، النَّيْسابُوريُّ، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «مجهولٌ»، قال الذهبيُّ: «وثّقه غيرُه»، وقال: «بل مشهورٌ، صدوقٌ»، وقال إسماعيلُ بن قتيبةَ: «كان من أورع مشايخنا، وأكثرِهمُ =

«يقول: إذا قَتَل رجلٌ بعمدٍ، فعفا عنه وليُّ المقتول ولم يَقتصَّ منه وقَبِل الدِّيَةَ، ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، يقول: لِيُحسِنِ الطلبَ.

ثمّ رجع إلىٰ المطلوب فقال: ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨]، يقول: لِيؤدّي[1] المطلوبُ إلىٰ الطالب الدِّيَةَ بإحسانٍ».

قال: «وكان كُتِب علىٰ أهل التوارة»، فذَكَره بنحوٍ[2] من رواية الشافعيّ.

وقال في قوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة]: «يقول: مَن قَبِل الدِّيَةَ ثمّ قَتَل، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة]، يقولُ: موجِعٌ.

وذٰلك أنّ الرجل كان إذا قُتِل حميمٌ له، توارىٰ القاتل، فيقول وليُّ المقتول: إنّي أقبل الدِّيَةَ، فيقبلها حتّىٰ يَرجِعَ القاتلُ؛ فيقتلَه وليُّ المقتول وقد قَبِل الدِّيَة قبل ذٰلك، وكان يقول: إنّما قَبِلتُ الدِّيَةَ ليرجعَ القاتلُ فأقتلَه إذا ظهر.

يقول الله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فقَتل بعد أخذه، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة]».

اجتهادًا»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وصحّح له الحاكم، وقال الذهبيُّ: «الإمام، المحدِّث، الصدوق»، وقد روىٰ عنه جماعةٌ منَ الثقات. وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائتين.

انظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٢٧٢)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ٢٧٥)، و"المستدركَ" للحاكم (٨/ ٣٣٦-٣٣٥)، و"ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٤٢٩)، و"المغنيَ في الضعفاء" له (٢/ ٧٥٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٠/ ٤٨٠-٤٧٩).

(١) كذا في "السنن الكبرىٰ": بإثبات الياء، وحقُّها الحذفُ؛ لأنّ الفعل مجزومٌ بلام الأمر.

(٢) في الطبعة الهنديّة: (بنحوه)، والتصحيح من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٢٤٢).

=

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل يزيدَ بنِ صالحٍ.

وهو من قول مقاتلٍ، لم يعزُه لأحدٍ، وهو أرجحُ منَ الرواية السابقة.

والله أعلمُ.

[٥]

بابُ ما جاء في الترغيب في العفو عنِ القِصاص

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٤)

[١٦]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا إبراهيمُ بن مرزوقٍ،(١) ثنا وهبُ بن جريرٍ، عن شعبةَ،(٢) عن قيسٍ،(٣) عن طارقٍ:(٤) أنّ عبدَ الله(٥) قال في قوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، قال:

«لِلّذي جُرِحَ».

(١) هو ابن دينارٍ، أبو إسحاقَ، الأُمويُّ مولاهمُ، البصريُّ، نزيلُ مِصرَ، ثقةٌ، عمي قبل موته؛ فكان يخطئ، ولا يرجع، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ سبعينَ ومِائتينِ، (س). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢/ ١٩٨-١٩٧)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣).

(٢) هو ابن الحجّاج بن الورد، العَتَكيُّ مولاهم، أبو بِسْطامٍ، الواسطيُّ، ثمّ البصريُّ، ثقةٌ، حافظٌ، متقِنٌ، كان الثوريُّ يقول: «هو أمير المؤمنين في الحديث»، وهو أول من فتّش بالعراق عنِ الرجال وذبّ عنِ السنّة، وكان عابدًا، منَ السابعة، مات سنةَ ستّين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٨).

(٣) هو ابن مسلمٍ، الجَدَليُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ، ثقةٌ، رُمي بالإرجاء، منَ السادسة، مات سنةَ عشرينَ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٣).

(٤) هو ابن شهابِ بن عبد شمسٍ، البَجَليُّ، الأَحْمَسيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، قال أبو داوُدَ: «رأىٰ النبيَّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ولم يسمع منه»، مات سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثمانين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٣).

(٥) هو ابن عمرِو بن العاصِ، رضي الله عنهما.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ.

=

وقدِ اختُلِف فيه علىٰ شعبةَ؛ فرُوِي عنه علىٰ وجهينِ آخرَينِ:

الأوّل: أخرجه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٨/ ٤٧٥) من طريق عبد الله بن وهبٍ، عن شَبِيبِ بن سعيدٍ، عنه، عن قيسٍ، عنِ الهيثم أبي العُريان، قال:

كنتُ بالشام، وإذا برجلٍ مع معاويةَ - رضي الله عنه - قاعدٍ علىٰ السرير، كأنّه مولًى، قال: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، قال: «فمن تصدّق به، هَدَم الله عنه مثلَه من ذنوبه»، فإذا هو عبدُ الله بنُ عمرٍو رضي الله عنهما.

فأسقط طارقَ بن شهابٍ، وأبدل به الهيثمَ بن الأسود.

وهٰذا من رواية ابن وهبٍ عن شَبِيبٍ، قال ابن عَدِيٍّ في ترجمة شَبِيبٍ منَ "الكامل" (٦/ ١٥٥): «حدّث عنهُ ابن وهبٍ بأحاديثَ مناكيرَ ... ولعلّ شَبِيبًا بمِصرَ في تجارته إليها كتب عنه ابن وهبٍ من حفظه؛ فيَغلَط ويهِم».

والثاني: أخرجه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٨/ ٤٧٣) من طريق محمّدِ بن جعفرٍ: غندرٍ. وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٤/ ١١٤٦ برقْم ٦٤٤٨) من طريق أبي داوُدَ الطيالسيِّ.

كلاهما عن شعبةَ، عن قيسٍ، عن طارقٍ، عنِ الهيثم بن الأسود أبي العُريانِ، فذكر نحوَه.

ولفظ الطبريّ: «يَهدِم عنه من ذنوبه مثلَ ما تصدّق به»، وعند ابن أبي حاتمٍ: «بقَدْر ما تصدّق به».

فأثبت غندرٌ والطيالسيُّ طارقًا، كما قاله إبراهيمُ بن مرزوقٍ، وزادا الهيثمَ بن الأسود، كما ذكره شَبِيبٌ.

والصواب رواية محمّدِ بن جعفرٍ وأبي داوُدَ الطيالسيِّ؛ لأنّهما ألزمُ لشعبةَ وأكثرُ روايةً عنه، وأحفظ لحديثه من إبراهيمَ وشَبِيبٍ، قال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (٢/ ٢٢٧): «أبو داوُدَ الطيالسيُّ ومحمّدُ بن جعفرٍ من أثبت أصحاب شعبةَ»؛ فزيادتُهما مقبولةٌ بلا شكٍّ.

ثمّ قد تابعهما إبراهيمُ بن مرزوقٍ في إثباتِ طارقٍ؛ فيُقدَّمون علىٰ ما تفرّد به شَبِيبٌ من رواية ابن وهبٍ عنه، وفيها ضعفٌ، ويُقدَّمانِ مع رواية شبيبٍ - ولو ضعُفت - في إثبات الهيثم علىٰ ما تفرّد به إبراهيمُ بن مرزوقٍ.

=

وقد توبع شعبةُ علىٰ هٰذا الوجهِ، ويأتي ذٰلك في الحديث التالي، وهناك يتمُّ القولُ في حكم الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٤)

[١٧]

وأخبرنا أبو عبد الله،(١) ثنا أبو العباس،(٢) ثنا إبراهيمُ،(٣) ثنا أبو حذيفةَ،(٤) عن سفيانَ الثوريّ، عن قيسٍ،(٥) عن طارقٍ،(٦) عنِ الهيثم بن الأسود،(٧) عن عبد الله بن عمرٍو في قوله: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥]، قال:

«يَهدِم عنه بمثل ذٰلك من ذنوبه».

❁❁❁

---

(١) هو الحاكم، صاحب "المستدرك".

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن مرزوقٍ، البصريُّ.

(٤) هو موسىٰ بنُ مسعودٍ، النَّهْديُّ، البصريُّ، صدوقٌ، سيِّئُ الحفظِ، وكان يصحِّف، منَ صغار التاسعة، مات سنةَ عشرينَ ومِائتين، أو بعدَها، وقد جاز التسعين، وحديثه عند البخاريّ في المتابعات، (خ د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٥).

(٥) هو ابن مسلمٍ، الجَدَليُّ، الكوفيّ.

(٦) هو ابن شهابٍ، البَجَليُّ، الكوفيّ.

(٧) هو المَذْحَجيُّ، أبو العُريان، الكوفيُّ، شاعرٌ، صدوقٌ، رُمِي بالنصب، منَ الثالثة، مات بعد الثمانين، (بخ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٧).

دراسة الحديث:

الحديث في "تفسير سفيانَ الثوريّ" (ص٦٠ برقْم ٢٤٦)، وهو من رواية أبي حذيفةَ عنه.

وقد تُكُلِّم في رواية أبي حذيفةَ عن سفيانَ. انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ١٤٧، و١٤٨). لٰكن ثبت الحديث من طريقينِ أُخرَيَينِ صحيحتينِ عن سفيانَ بنحوه.

=

فرواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠٢ برقْم ٢٩٨٣١)، ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٧٢). ورواه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٨/ ٤٧٢) عن سفيانَ بنِ وكيعٍ. كلاهما عن وكيعٍ.

وأخرجه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٨/ ٤٧٢) من طريق عبد الرحمٰن بن مهديٍّ.

كلاهما عن سفيانَ الثوريِّ به.

وهٰذا موافقٌ للرواية المحفوظة عن شعبةَ، كما في المبحث السابق.

وهٰذا الإسنادُ حسنٌ؛ لأجل الهيثم بن الأسود. والله أعلمُ.

[١٨]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٥٦)

أخبرنا أبو بكرٍ محمّدُ بن الحسن بن فُورَكَ،(١) أبنا عبدُ الله بنُ جعفرٍ،(٢) ثنا يونسُ بن حَبِيبٍ،(٣) ثنا أبو داوُدَ،(١) ثنا محمّدُ بن أبانَ،(٢) عن علقمةَ بنِ مَرثَدٍ،(٣) عنِ الشعبيّ قال:

---

(١) هو الأصبهانيُّ، المتكلّم علىٰ طريقة الأشعريّ، وتفرّد التاج السبكيّ فنَسَبه أنصاريًّا، قال الذهبيّ: «كان مع دينه صاحب قَلَبةٍ وبدعةٍ، رحمه الله»، رُويت عنه مقالاتٌ شنيعةٌ، وذبّها بعض العلماء عنه، وروىٰ "مسند الطيالسيّ" عن عبد الله بن جعفرٍ، وعليه اعتمد البيهقي في رواية أحاديث "المسند"، وأكثر، ولم أجده روىٰ عنه غيرَ ذٰلك، وصحّح إسناد حديثه في مواضعَ، وله تصانيفُ كثيرةٌ، منها "مشكل الحديث" الذي ملأه بتأويلات بِشرٍ المَرِيسيّ، مات سنةَ ستٍّ وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص١٧)، و"تبيينَ كذب المفتري" لابن عساكرَ (ص٢٣٢-٢٣٣)، و"الفتوىٰ الحمويّةَ الكبرىٰ" لشيخ الإسلام (ص٢٤٥-٢٥٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ١١١-١٠٩)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٤/ ١٣٥-١٢٧)، و"السلسبيلَ النقيّ" لنايفٍ المنصوريّ (١/ ٥٥٦-٥٥٠).

(٢) هو ابن أحمدَ بنِ فارسٍ، أبو محمّدٍ، الأصبهانيُّ، عدّه ابن مندهْ أحدَ مشايخ الدنيا الخمسةِ في زمنه، ووثّقه ابن مَرْدُويَهْ، والسُّوْذَرْجانيُّ، والذهبيُّ، تُوُفّي سنةَ ستٍّ وأربعين وثلٰثِمائةٍ. انظر "تاريخَ أصبهانَ" لأبي الشيخ (٤/ ٢٣٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٥٤-٥٥٣).

(٣) هو ابن عبد القاهر بن عبد العزيز بن عمرَ بنِ قيسٍ: الماصِرِ، العجليُّ، الماصِريُّ، أبو بِشرٍ، الأصبهانيُّ، وكان ينزل المدينة، راويةُ "المسند" عن أبي داوُدَ الطيالسيّ، أوصىٰ أبو مسعودٍ الرازيُّ بالكتابة عنه، وبدأ به من بين جماعةِ محدّثي بلدِه، ووثّقه ابن أبي حاتمٍ، وقال أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ: «كان عظيم القدْر، خطيرًا، معروفًا بالسِّتر والصلاح»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «من مشاهير المحدّثين بأصبهانَ»، وقال الذهبيّ: «المحدّث الحجّة»، تُوُفّي سنةَ سبعٍ وستّين ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٢٣٨-٢٣٧)، و"تاريخَ أصبهانَ" لأبي نُعَيمٍ (٢/ ٣٤٥-٣٤٦)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (١٢/ ٤١-٤٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٩٦-٥٩٧).

=

قال عبادةُ بن الصامت[٤] عند معاويةَ:[٥] سمعت رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يقول:

---

(١) هو سليمانُ بن داوُدَ بنِ الجارود، الفارسيُّ الأصلِ، الزبيريُّ مولاهمُ، البصريُّ، الطيالسيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، غَلِط في أحاديَث، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ ومِائتين، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٠-١٩١).

(٢) هو ابن صالحٍ، الجعفيُّ صليبةً، القرشيُّ ولاءً، الكوفيُّ، ضعّفه ابن معينٍ، وأبو داوُدَ، وأبو زرعةَ، وابنُ حِبّانَ، وقال الإمام أحمدُ: «أمَا إنّه - إن شاء الله - لم يكن ممّن يَكذبُ»، وقال: «كان يقول بالإرجاء، وكان رئيسًا من رؤسائهم، ترك الناس حديثه لأجل ذٰلك»، وقال البخاريُّ: «ليس بالقويّ، يتكلّمون في حفظه»، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «ليس هو بقويٍّ في الحديث، يُكتَب حديثه علىٰ المجاز، ولا يُحتجّ به»، وقال النَّسائيُّ: «ليس بثقةٍ»، وقال ابن حِبّانَ: «كان ممّن يَقلِب الأخبار، وله الوهْم الكثير في الآثار»، وقال الذهبيُّ: «لم يُترَك»، مات سنةَ إحدىٰ وسبعينَ ومِائةٍ.

انظرِ "الضعفاءَ" لأبي زرعةَ الرازيّ (٢/ ٦٥٢)، و"الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٣/ ٤٢٣-٤٢٢)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ١٩٩، و٢٠٠)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (٢/ ٢٧٠-٢٦٩)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ٤٩١-٤٩٠، و٧٣٢-٧٣٣)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٤٨٨).

(٣) هو أبو الحارث، الحضرميُّ، الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ السادسة، تُوُفِّيَ سنةَ عشرينَ ومِائةٍ، (ع). انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٠٦)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٧).

(٤) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، أبو الوليد، المدنيُّ، أحد النقباء، بدريٌّ، مشهورٌ، مات بالرَّمْلة، سنةَ أربعٍ وثلاثين، وله اثنتان وسبعون، وقيل: عاش إلىٰ خلافة معاويةَ، قال سعيدُ بن عُفَيرٍ: «كان طوله عشَرةَ أشبارٍ»، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٥).

(٥) هو ابن أبي سفيانَ: صخرِ بن حرب بن أميّةَ بن عبد شمسٍ، الأُمويُّ، أبو عبد الرحمٰن، الخليفةُ، صحابيٌّ، أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي، ومات في رجبٍ، سنةَ ستّين، وقد قارب الثمانين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٠).

=

«من أُصِيب بجسده بقدْر نصف دِيَتِه، فعفا، كُفِّر عنه نصفُ سيِّئاتِه، وإن كان ثُلُثًا أو رُبُعًا، فعلىٰ قدْر ذٰلك».

فقال رجلٌ «آللهِ، لَسمعتَه من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم»؟

فقال عبادةُ: «والله، لَسمعتُه من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم».

كلاهما[1] منقطعٌ.

(١) يعني هٰذا الحديثَ وحديثًا قبلَه: ليس منَ الزوائد.

دراسة الحديث:

رواه أبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (١/ ٤٨٠ برقْم ٥٨٨).

وإسناده ضعيفٌ؛ لأجل شيخِه: محمّدِ بن أبانَ؛ متّفقٌ علىٰ تضعيفه، والراجح أنّه ليس مطَّرحًا؛ فلا بأسَ به في المتابعات.

وللحديث طريقٌ أخرىٰ.

فقد أخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٣٦١-٥٣٦٠ برقْم ٢٣١٤١)، وابنُه عبد الله في "زياداته" (المسند: ١٠/ ٥٣٩٤ برقْم ٢٣٢٤٢) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٨/ ٢٦٩-٢٧٠ برقْم ٣٦٧) - والطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٨/ ٤٧٤)، من طرقٍ عن هُشَيمٍ. وأخرجه عبدُ الله بن أحمدَ في "زياداته" (المسند: ٨/ ١٠٠٩ برقْم ٢٣٢٤٤) - ومن طريقه الضياءُ المقدسيُّ في "المختارة" (٨/ ٢٦٩ برقْم ٣٦٦) - والنَّسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (١١/ ٩٩ برقْم ١١٢٥٦)، والهيثم بن كُليبٍ في "مسنده" (٣/ ٣١٧ برقْم ١٣١٦)، والبغويُّ في تفسير "معالم التنزيل" (٣/ ٦٤)، وأبو سعدٍ السَّمْعانيُّ في "معجم شيوخه" (المنتخب: ص١٩٢-١٩٣)، من طرقٍ عن جريرِ بن عبد الحميد.

كلاهما عن مغيرةَ بنِ مِقسَمٍ، عنِ الشعبيِّ به.

=

ولفظ هُشَيمٍ عند الإمام أحمدَ: «ما من رجلٍ يُجرَح في جسده جِراحةً، فيتصدّق بها، إلّا كفّر الله عنه مثلَ ما تصدّق به»، وللباقي نحوُه.

ولفظ جريرٍ عند النَّسائيّ: «من تصدّق من جسده بشيءٍ، كفّر الله عنه بقدْر ذٰلك من ذنوبه»، وللباقي نحوُه.

وذكر الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١٣/ ٧٩٦-٧٩٥) أنّ رجال الطريقين رجالُ "الصحيح".

وصحّح الشيخ الألبانيُّ الحديثَ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٣٤٤-٣٤٣).

وهشيمٌ مشهورٌ بالتدليس، مكثرٌ منه، كما قاله أبو زرعةَ بنُ العراقيّ في "المدلّسين" (ص٩٨)، وقد صرّح بالتحديث في رواية الطبريّ.

وأيًّا ما كان، فالحديث ثابتٌ عن مغيرةَ من طريق جريرِ بن عبد الحميد.

ومغيرةُ وصفه بالتدليس محمّدُ بن عبد الله بن عمّارٍ، ومحمّدُ بن فُضَيلٍ، والعجليُّ، وإسماعيلُ القاضي، والنَّسائيُّ، وابن حِبّانَ، وذكره ابن حجرٍ في الطبقة الثالثة منَ المدلّسين.

انظرِ "الثقاتِ" للعجليّ (٢/ ٢٩٣)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٧/ ٤٦٤)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٣٩٩)، و"تحفةَ التحصيل" لأبي زرعةَ بنِ العراقيّ (ص٣١٣)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ١٣٩)، و"تعريفَ أهل التقديس" له (ص٤٦).

ولم يصرّح مغيرةُ في شيءٍ من طرق الحديث بسماعه منَ الشعبيّ؛ فروايته ضعيفةٌ من هٰذه الجهةِ، ولا بأسَ بها في المتابعات.

وهٰذه الطريقُ تَشُدُّ طريق محمّدِ بن أبانَ، عن علقمةَ بنِ مَرْثَدٍ السابقةَ؛ فيقوىٰ الحديث عنِ الشعبيّ بمجموعهما إن شاء الله.

ثمّ هو منقطعٌ بعدُ؛ لأنّ الشعبيّ لم يسمع من عُبادةَ بنِ الصامت رضي الله عنه، كما سبق في كلام البيهقيّ.

وقال نحوَه في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٨٠)، وقاله العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٢٠٤)، والبُوصِيريُّ في "إتحاف الخيرة المهرة" (٤/ ٢٠٣)، وحقّقه شيخنا مباركٌ الهاجِريُّ في "التابعون الثقاتُ" =

(الثاني: ص٤٥٠-٤٥٤)، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لا أعلمُ سَمِع الشعبيُّ بالشام إلّا منَ المِقدام أبي كَرِيمَةَ»، رواه ابنه عبد الرحمٰن في "المراسيل" (ص١٦٠).

فالإسناد بذٰلك ضعيفٌ، والله أعلمُ.

ويشهد له ما سبق برقْميْ [١٦، و١٧] من تفسير عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما؛ فلعلّه تلقّاه عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

[٦]

بابٌ: لا عقوبةَ علىٰ كلّ من كان عليه قِصاصٌ فعُفي عنه في دمٍ ولا جُرحٍ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٦)

[١٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو بكرٍ أحمدُ بن سلمانَ الفقيهُ[١] ببغدادَ، ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ القاضي،[٢] ثنا إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ،[٣] حدّثني أبي: أبو أُوَيسٍ،[٤] حدّثني هشامُ بن

---

(١) هو ابن الحسن بن إسرائيلَ بنِ يونُسَ، البغداديُّ، النجّادُ، الحنبليُّ، المحدِّثُ، قال الدارَقُطْني: «قد حدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله»، وشرح ذٰلك الخطيب والمُعَلِّميُّ بما لا يقتضي الجرح، وذكر أبو بكرِ بنُ عبدانَ أنّه لا يدخل في الصحيح، وقال ابن رِزْقُويه: «أبو بكرٍ النجّادُ - ابن صاعدنا»، يعني لكثرة حديثه، وقال الخطيب: «كان صدوقًا عارفًا»، وقال الذهبيّ: «كان رأسًا في الفقه، رأسًا في الرواية ... وهو صدوقٌ»، وعلّم علىٰ ترجمته في "الميزان" بـ(صحَّ)؛ إشارةً إلىٰ أنّ العمل علىٰ توثيقه، وله كتاب "السنن"، وتُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وأربعين وثلٰثمِائةٍ.

انظر "سؤالاتِ السَّهْميّ" للدارَقُطْنيّ (ص١٦٥)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٣١٣-٣٠٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٠٥-٥٠٢)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ١٩٥-١٩١).

(٢) هو ابن إسماعيلَ ابنِ الحافظ: حمّادِ بن زيدٍ، أبو إسحاقَ، الأزديُّ مولاهمُ، البصريُّ، ثمّ البغداديُّ، المالكيُّ، صاحب التصانيف، قال الدارَقُطْنيّ: «إمامٌ، جليلٌ، ثقةٌ»، وقال الذهبيّ: «الإمام، العلّامة، الحافظ، شيخ الإسلام»، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وثمانين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص١١٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٣٩-٣٤١).

(٣) هو إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ: عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسِ بن مالكٍ، الأَصبَحيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، صدوقٌ، أخطأ في أحاديثَ من حفظه، منَ العاشرة، مات سنةَ ستٍّ وعشرينَ ومِائتين، (خ م د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧).

(٤) هو عبدُ الله بنُ عبد الله بن أُوَيسِ بن مالكِ بن أبي عامرٍ، الأَصبَحيُّ، أبو أويسٍ، المدنيُّ، قريب مالكٍ، وصِهرُه، صدوقٌ، يَهِمُ، منَ السابعة، مات سنة سبعٍ وستّين ومِائةٍ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٢).

=

عروةَ،[١] عن أبيه: عروةَ بنِ الزبير، عن عائشةَ – رضي الله عنها – في حديث الإفك،[٢] قالت عائشةُ:

وقَعَد صفوانُ بن المعطَّل[٣] لحسّانَ بنِ ثابتٍ[٤] بالسيف، فضربه ضربةً، وصاح حسّانُ بن ثابتٍ، واستغاث الناسَ علىٰ صفوانَ، وفرّ صفوانُ.

وجاء حسّانُ النبيَّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فاستعداه[٥] علىٰ صفوانَ في ضربته إيّاه.

---

(١) هو ابن الزبير بن العوّام بن خُوَليدٍ، الأسديُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، ربّما دلّس، منَ الخامسة، مات سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وأربعين ومِائةٍ، وله سبعٌ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٤).

(٢) قال المبرَّد: «الإفك: أسوأ الكذب وأقبحُه». انظر تفسير "البسيط" للواحديّ (١٦/ ١٥١). والمراد به هنا: ما افتراه المنافقون علىٰ أمّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١١].

(٣) هو ابن رُبَيعةَ – أو رُبَيضةَ – ابنِ خُزَاعيٍّ، السُّلَميُّ، الذَّكوانيُّ، أبو عمرٍو، المدنيُّ، صحابيٌّ، أسلم قبل المُرَيْسِيع، وشهدها وما بعدَها منَ المشاهد مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وكان يكون في ساقَةِ الجيش، برّأه الله في قصّة الإفك، وأثنىٰ عليه النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقال: «ما علمتُ منه إلّا خيرًا»، قُتِل في سبيل الله، واختُلِف في تأريخ وفاته اختلافٌ شديدٌ.

انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٢/ ٤١٣-٤١٢)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٥/ ٢٧٧-٢٨١).

(٤) هو ابن المنذر بن حَرَامِ بن عمرٍو، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، أبو عبد الرحمٰن أو أبو الوليد، شاعرُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، مشهورٌ، مات سنةَ أربعٍ وخمسين، وله مِائةٌ وعشرون سنةً، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٧).

(٥) أي استعان به لِيُعْدِيَه، أيْ: يعينه عليه، وينتقمَ له منه، فـ(الِاستفعال) هنا للطلب، أيْ: طلبِ العَدْوىٰ، وهي المعونة. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢٤٢١)، و"تاج العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٣٩/ ١٠).

=

فسأله النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أن يَهَب له ضربةَ صفوانَ[١] إيّاه، فوهبها للنبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فعاضَه منها حائطًا[٢] من نخلٍ عظيمٍ، وجاريةً روميّةً، ويقال: قبطيّةً.

❁❁❁

(١) أيْ: يعطيَه حقَّ الضربة، يعني حقّ الِاختيار بين القِصاص منها، أو أخذ دِيَتها، أوِ العفوِ عنها؛ فاستعار اسم السبب للمسبَّب، أو أقام المضاف إليه مَقامَ المضاف.

(٢) الحائط: البستان. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٦٦٣).

دراسة الحديث:

رواه الحاكم في "المستدرك" (٦/ ٣٩٦ برقْم ٦٣٤٩) بالإسناد المذكور، ولفظه أتمُّ.

وقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

وفيه نظرٌ؛ فلم يخرّج مسلمٌ لإسماعيلَ بن أبي أُوَيسٍ، عن أبيه، انظر في ذٰلك "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣/ ١٢٥، و١٥/ ١٦٧)، ولا لأبي أُوَيسٍ، عن هشامِ بن عروةَ، انظر في ذٰلك "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٥/ ١٦٧).

ورواه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٢٣/ ١١٦-١١١ برقْم ١٥١) – ومن طريقه عبدُ الغنيّ المقدسيُّ في جزء "حديث الإفك" (ص١٧٦-١٨٦ برقْميْ ٥، و٦) – عن عليّ بن المبارك الصنعانيّ، وعبيدِ الله بن محمّدٍ العُمَريّ.

كلاهما عن إسماعيلَ بحديث الإفك بطوله، وفيه قصّةُ ضرب صفوانَ لحسّانَ – رضي الله عنهما – بنحو رواية الحاكم.

وأخرجه كذٰلك ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤/ ٣٠٨) من طريقٍ أخرىٰ عن عبيد الله بن محمّدٍ العُمَريّ، عن إسماعيلَ بإسناده، وأحال علىٰ حديث الإفك، وذكر قصّة ضرب صفوانَ – رضي الله عنه – بنحو لفظ الحاكم.

وعليُّ بن المبارك مستورٌ، وعبيد الله العُمَريُّ ضعيفٌ، انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٣٤٠-٣٤١)، والحديث ثابتٌ عن إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ من غير طريقهما.

=

وقد رُوي عن إسماعيلَ علىٰ وجهٍ آخرَ: فيه زيادةٌ.

فقد رواه ابن دِيزِيلَ في "جزئه" (ص٢٦-٣٣ بأرقامِ ١-٤). ورواه أبو عوانةَ، كما في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٧/ ٣٤٦)، ولم أقف عليه في القدْر المطبوع منَ "المستخرج" - ومن طريقه الثعلبيُّ في تفسير "الكشف والبيان" (١٩/ ٩٤-٨٩ برقْم ١٩٢٣) - عن محمّدِ بن إسماعيلَ الصائغِ إملاءً، ومحمّدِ بن حربٍ المدينيّ إملاءً. وأخرجه الحِنّائيّ في "فوائده" (٢/ ١١٨٥-١١٧٧ برقْم ٢٣١) من طريق أبي يونُسَ الجُمَحيّ المدنيّ.

أربعتهم عن إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، عن أبيه، يرويه عن هشامِ بن عروةَ، عن أبيه، وعن عبد الله بن أبي بكرِ بن عمرِو بن حزمٍ، عن عمرةَ بنتِ عبد الرحمٰن.

كلاهما عن عائشةَ - رضي الله عنها - بحديث الإفك، وفيه ضربُ صفوانَ بنِ المعطَّل لحسّانَ بنِ ثابتٍ، رضي الله عنهما.

ومحمّدُ بن حربٍ لم أقف علىٰ ترجمته، وفي رواية غيره غُنيةٌ عن روايته.

وقال الحِنّائيّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي أويسٍ ... وهو صحيحٌ عن ... هشامِ بن عروةَ ... ما نعرفه بهٰذا الطولِ مع الأشعار وهٰذه الزياداتِ إلّا من هٰذا الوجهِ.

وحديث عبد الله بن أبي بكرٍ ... عن عمرةَ ... عن عائشةَ - رضي الله عنها - غريبٌ عزيزٌ، لا نعرفه إلّا من حديث أبي أُوَيسٍ عنه».

وقد روىٰ حديثَ عبد الله بن أبي بكرٍ، عن عمرةَ، عن عائشةَ - رضي الله عنها - الطبريُّ في "التاريخ" (٢/ ٦١٦-٦١١) عنِ ابن حُميدٍ، عن سلمةَ بنِ الفضل، عنِ ابن إسحاقَ، عنه، ولم يَذكر قصّة ضرب صفوانَ بنِ المعطَّل لحسّانَ بنِ ثابتٍ، رضي الله عنهما، والظاهر أنّه اختصارٌ.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ محمّدُ بن حُميدٍ متّهمٌ بالكذب، انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٥٤٦-٥٤٨)؛ فلا يُفرَح بمتابعته، ولا يرفع الغرابة التي ذكرها الحِنّائيّ.

هٰذا، وفي إسماعيلَ وأبي أويسٍ ضعفٌ؛ ولا يُقبل ما تفرّدا به.

ويشتدّ ذٰلك بجمعهما إسنادينِ صحيحينِ: قد شاركهما في أحدهما جماعةٌ، ولم يذكروا فيه قصّةَ ضرب صفوانَ لحسّانَ، رضي الله عنهما؛ فتكونَ زيادةً منكرةً.

=

فقد رواه جماعةٌ عن هشامِ بن عروةَ، طوّله بعضهم، واختصره بعضهم، ولم يذكروا قصّة ضرب صفوانَ بنِ المعطَّل لحسّانَ بنِ ثابتٍ، رضي الله عنهما.

انظر "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٧/ ٣٦٤)، و"المسندَ المصنَّف المعلَّل" لبشّارِ بن عوّادٍ ورفاقه (٣٩/ ٤٢٧-٤٢٥).

وأخرج البخاريّ في "الصحيح" (٥/ ١٢٠-١١٦ برقْم ٤١٤١)، ومسلمٌ في "الصحيح" (٨/ ١١٢-١١٨) حديث الإفك من رواية الزهريّ، عن عروةَ بنِ الزبير، وغيرِه، عن عائشةَ رضي الله عنها مطوَّلًا، ولم يذكر فيه ضربَ صفوانَ لحسّانَ، رضي الله عنهما.

وروىٰ الحديثَ سوىٰ عروةَ وعمرةَ - جماعةٌ عن عائشةَ رضي الله عنها، ولم يذكر أحدٌ منهم قصّة ضرب صفوانَ بنِ المعطَّل لحسّانَ بنِ ثابتٍ، رضي الله عنهما.

والحاصل ممّا سبق أنّ إسماعيلَ اضطرب في إسناد قصّة صفوانَ وحسّانَ رضي الله عنهما، وأنّ رواية أبيه لها عن هشامٍ - لم يتابعه عليها أحدٌ ممّن شاركه في الرواية عنه، ولم يذكرها الزهريُّ عن عروةَ، ولم يتابعه أحدٌ عن عمرةَ، ولا ذكرها أحدٌ ممّن روىٰ الحديث عن عائشةَ رضي الله عنها؛ فهي بذٰلك زيادةٌ منكرةٌ في حديثها رضي الله عنها. والله أعلمُ.

وللقصّة طرقٌ أخرىٰ مرسلةٌ، يأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٦)

[٢٠]

أخبرنا أبو القاسم عبدُ الخالق بنُ عليّ بن عبد الخالق المؤذّنُ،(١) أبنا أبو بكرِ بنُ خَنْبٍ،(٢) ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ التِّرمِذيُّ،(٣) ثنا أيّوبُ بن سليمانَ بنِ بلالٍ،(٤) حدّثني أبو

---

(١) هو ابن إسحاقَ، النَّيْسابُوريُّ، الشافعيُّ، المحتسِبُ، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «مشهورٌ، ثقةٌ، كثيرُ الحديث والرواية»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وأربعِمِائةٍ. انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٣٩٣).

(٢) هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ خَنْبِ بن أحمدَ بنِ راجيانَ، البخاريُّ الأصلِ، البغداديُّ المولدِ والمنشإِ، ثمّ نزل بخارىٰ؛ فكان محدّثَها، قال الذهبيُّ: «كان فقيهًا شافعيَّ المذهبِ، محدِّثًا، فَهِمًا، لا بأسَ به»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسينَ وثلثمِائةٍ.

انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٢/ ١٢٨-١٢٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٢٣-٥٢٤).

(٣) هو ابن يوسفَ، السُّلَميُّ، أبو إسماعيلَ، نزيلُ بغدادَ، ثقةٌ، حافظٌ، لم يتّضح كلام أبي حاتمٍ فيه، من الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ثمانين ومِائتين، (ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٤).

(٤) هو القرشيُّ مولاهمُ، أبو يحيىٰ، المدينُّ، ثقةٌ، ليّنه الساجيُّ بلا دليلٍ، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتينِ، (خ د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٧).

=

بكرِ بنُ أبي أُوَيسٍ،(١) عن سليمانَ بنِ بلالٍ،(٢) عن محمّدِ بن أبي عَتِيقٍ،(٣) وموسىٰ بنِ عقبةَ،(٤) قالا:

سُئِل ابن شهابٍ عن رجلٍ يضرب الآخر بالسيف في غضبٍ: «ما يُصنعُ به»؟

قال: «قد ضَرَب صفوانُ بن المعطَّل حسّانَ بنَ ثابتٍ المضروبَ،(٥) فلم يقطع رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يَدَه».

---

(١) هو عبدُ الحميد بنُ عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصبَحيُّ، مشهورٌ بكنيته، كأبيه، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنة اثنتينِ ومِائتينِ. انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٥-٢٧٦).

(٢) هو التيميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ وأبو أيّوبَ، المدنيُّ، ثقةٌ، منَ الثامنة، مات سنة سبعٍ وسبعين ومِائةٍ. انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٠).

(٣) هو محمّدُ بن عبد الله بن أبي عَتِيقٍ: محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق، التيميُّ، المدنيُّ، مقبولٌ، منَ السابعة، (خ د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٤).

وقد قال فيه محمّدُ بن يحيىٰ الذهليُّ: «حسنُ الحديث عنِ الزهريّ، كثير الرواية، مقارِب الحديث»، ووثّقه ابن حِبّانَ، والدارَقُطْنيُّ، والذهبيّ. وقول هٰؤلاء الجماعةِ أرجحُ.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٧/ ٣٦٤)، و"سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص٢٧١)، و"تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥٥١-٥٤٩)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٣/ ٧٣٠-٧٢٩).

(٤) هو ابن أبي عيّاشٍ، الأسديُّ، مولىٰ آل الزبير، المدنيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، إمامٌ في المغازي، لم يصحَّ أنّ ابن معينٍ ليّنه، منَ الخامسة، مات سنة إحدىٰ وأربعين ومِائةٍ، وقيل: بعد ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٤).

(٥) في الطبعة الهنديّة: (الضُّروب)، وليس واضحًا، والتصحيح من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٢٥٧)، و(المضروب) صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وتقدير الكلام: (ضربه الضربَ المضروبَ)، والله أعلمُ.

=

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ إلىٰ الزهريّ حسنٌ وصحيحٌ، حسنٌ من رواية ابن أبي عَتِيقٍ، وصحيحٌ من رواية موسىٰ بنِ عقبةَ.

وله طريقٌ ثالثةٌ عنِ الزهريّ، أصحُّ سندًا، وأتمُّ لفظًا.

رواها عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٥٤ برقْم ١٩٧٣٣) - ومن طريقه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢٠٣-٢٠٤ برقْم ٢٤٢)، وابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٣١٥-٣١٤) - عن معمرٍ، قال:

قلت للزهريّ: إنّ هشامَ بن عروةَ أخبرني أنّ عمرَ بن عبد العزيز إذْ هو عاملٌ بالمدينة في زمان الوليد، قطع يدَ رجلٍ ضرب آخرَ بالسيف.

فضحك الزهريُّ، وقال لي: «أوَهٰذا ممّا يؤخذ به؟! إنّما كتب الوليد بن عبد الملك إلىٰ عمرَ بنِ عبد العزيز: أنْ يقطع يدَ رجلٍ ضرب آخرَ بالسيف».

قال الزهريّ: فدعاني عمرُ، فاستشارني في قطعه، فقلت له: «أرىٰ تصدُّقُه الحديثَ، وتكتبُ إليه: أنّ صفوانَ بن المُعطَّل ضرب حسّانَ بن ثابتٍ - رضي الله عنهما - بالسيف علىٰ عهد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فلم يقطعِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يدَه، وضرب فلانٌ فلانًا زمنَ مروانَ بالسيف، فلم يقطع مروانُ يدَه».

فكتب إليه عمرُ بذٰلك، فمكث حينًا لا يأتيه رَجْعُه، ثمّ كتب إليه الوليد: أنّ حسّانَ - رضي الله عنه - كان يهجو صفوانَ - رضي الله عنه - ويذكر أمَّه، وشيئًا آخرَ قد قاله الزهريُّ، وذكرتَ أنّ مروانَ لم يقطع يدَه، ولٰكنّ عبد الملك قد قطع يدَه؛ فاقطع يدَه.

قال الزهريُّ: فقطعه عمرُ لذٰلك، وكانت من ذنوبه التي كان يستغفر الله منها.

وسياق أبي داوُدَ مختصرٌ.

والحديث ثابتٌ بهٰذه الطرقِ إلىٰ الزهريّ، لٰكنّ مراسيله شديدة الضعف.

=

قال يحيىٰ القطّانُ: «مرسل الزهريّ شرٌّ من مرسل غيرِه؛ لأنّه حافظٌ، وكلَّما قدِر أن يسمِّي، سمّىٰ، وإنّما يترك من لا يَحسُن - أو قال: لا يستجيز - أن يسمّيَه»، رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٥/ ٣٦٨). وكان لا يراه شيئًا، ويقول: «هو بمنزلة الريح»، رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٣ برقْم ١).

وقال الشافعيُّ: «إرسال الزهريّ ليس بشيءٍ، وذٰلك أنّا نَجِدُه روىٰ عن سليمانَ بنِ أرقمَ»، رواه ابن أبي حاتمٍ في "آداب الشافعيّ ومناقبه" (ص٦١).

وقال ابن معينٍ في "التاريخ" روايةِ الدُّوريّ: (٣/ ٢٢١): «مرسل الزهريّ ليس بشيءٍ».

وله شواهدُ أخرىٰ مرسلةٌ أيضًا.

الأوّل: أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٥٤ برقْم ١٩٧٣٤)، عنِ الثوريّ، عن عيسىٰ بنِ المغيرة، عن بُدَيلِ بنِ وهبٍ، عن عمرَ بنِ عبد العزيز أنّه كتب إلىٰ طَريفِ بن ربيعةَ، وكان قاضيًا بالشام، فذكر القصّةَ.

وعيسىٰ بنُ المغيرة قال فيه ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٣٧٦): «مقبولٌ»، وفاته في "التهذيب" قولُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ في "سؤالاتِ أبي داوُدَ" (ص٣٠٧): «شيخٌ، روىٰ عنه ابن إدريسَ، شيخٌ ثقةٌ»، وقولُ ابن سعدٍ في "الطبقاتِ الكبرىٰ" (٨/ ٤٧٦): «قال محمّدُ بن عُبيدٍ: لقِيتُه»؛ فارتفعت جهالة عينه برواية ثلاثةٍ عنه، وجهالةُ حاله بتوثيق الإمامِ أحمدَ له.

ولم أقف علىٰ ترجمةٍ لبُدَيلِ بنِ وهبٍ؛ فهو في حكم المجهول.

وأيًّا ما كان، فعمرُ بن عبد العزيز - أخذ الحديث عنِ الزهريّ، كما في الرواية السابقة؛ فيرجع الإسناد إلىٰ الزهريّ، ولا يكون متابعًا له.

الثاني: أخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٥/ ١٥٧-١٥٦) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٤/ ١٧٣-١٧٢) - بإسنادٍ صحيحٍ، عنِ الحسن البصريّ، بنحو القصّةِ.

ومراسيل الحسن - رحمه الله - شديدة الضعف، كما سبق.

الثالث: رواه ابن إسحاقَ - ومن طريقه البيهقيُّ في "دلائل النبوّة" (٤/ ٧٦-٧٤)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٤/ ١٦٩-١٦٨) - عن محمّدِ بن إبراهيمَ التيميّ بنحو القصّة.

=

وابن إسحاقَ إمامٌ في المغازي والسِّيَر، وهٰذه القصّة منها، وقد صرّح بالسماع من شيخه؛ فأُمِن تدليسُه.

ومحمّدُ بن إبراهيمَ - أكثر شيوخه منَ التابعين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ -٣٠٢ ٣٠٣)؛ فمراسيله في حكم المعضَلات.

الرابع: أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٤/ ١٧٢-١٧٠) من طريق محمّدِ بن شجاعٍ الثَّلْجيّ، عنِ الواقديّ قال: حدّثني عبد الحميد بنُ جعفرٍ، عنِ ابن رُومَانَ، ومحمّدُ بن صالحٍ، هو التمّارُ، عن عاصمِ بن عمرَ بنِ قتادةَ، وعبدُ الله بنُ يزيدَ بنِ قُسَيطٍ، عن أبيه، فكلٌّ قد حدّثني من هٰذا الحديثِ بطائفةٍ، وعِماد الحديث عن ابن رُومَانَ وعاصمٍ وغيرِهم، فذكر القصّة مطوّلةً.

والثَّلْجيّ والواقديّ متروكان، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١٨، ثمّ ٤٣٣).

الخامس: أخرجه البيهقيّ في "دلائل النبوّة" (٤/ ٧٧-٧٦) من طريق إسماعيلَ بنِ أبي أويسٍ، عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ عقبةَ، عن عمّه: موسىٰ بنِ عقبةَ، فذكر القصّة مطوّلةً.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ موسىٰ بنُ عقبةَ من صغار التابعين؛ فمراسيلُ مثلِه مظِنّةُ الإعضال.

السادس: أخرجه الطبريّ في "التاريخ" (٢/ ٦١٨-٦١٧) عنِ ابن حُمَيدٍ، عن سلمةَ بنِ الفضل، عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن أبيه، عن بعض رجالِ بني النجّار، فذكر شيئًا من حديث الإفك، وطرفًا من قصّة صفوانَ وحسّانَ، رضي الله عنهما.

وابن حُمَيدٍ متروكٌ، كما سبقَ.

وبعض رجال بني النجّار - مبهمٌ، لا يُدرىٰ اسمُه، فضلًا عن عدالته وضبطه.

فهٰذه الطريقُ واهيةٌ.

والحاصل أنّ هٰذه المراسيلَ - منها رواياتٌ ضعيفةٌ، لا تثبت عن مرسِليها أصلًا، وما ثبت عن مرسِله منها، فعن صغار التابعين، ومَن جُلّ رواياتهم عن غيرِ الصحابة، إلّا الحسنَ البصريّ، وكان يأخذ عن كلّ أحدٍ؛ فاستُضعِفت مراسيلُه.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ، لا تقوم به مثل هٰذه الشواهدِ، والله أعلمُ.

[٧]

بابٌ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٦)

[٢١]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرٌ،(١) ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني أنسُ بن عياضٍ،(٢) عن جعفرِ بن محمّدٍ،(٣) عن أبيه:(٤)

أنّ عليَّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - كان يخرج إلىٰ الصبح(٥) وفي يدِه دِرّته(٦) يوقظ بها الناس، فضربه ابن مُلْجِمٍ، فقال عليٌّ رضي الله عنه:

«أطعموه، واسقوه، وأحسنوا إساره، فإن عشتُ، فأنا وليُّ دمِي: أعفو إن شئتُ، وإن شئتُ، استقدتُ».

❁❁❁

---

(١) هو ابن نصرٍ، الخولانيُّ، المِصريّ.

(٢) هو ابن ضَمْرةَ، أوِ ابنُ عبد الرحمٰن، الليثيُّ، أبو ضَمْرةَ، المدنيُّ، ثقةٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ مِائتين، وله ستٌّ وتِسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٤).

(٣) هو ابنُ عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبٍ، أبو عبد الله، الهاشميُّ، الصادقُ، صدوقٌ، فقيهٌ، إمامٌ، منَ السادسة، مات سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومِائةٍ، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٠).

(٤) هو محمّدُ بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالبٍ، أبو جعفرٍ، الهاشميُّ، الباقرُ، ثقةٌ، فاضلٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣١).

(٥) في الطبعة الهنديّة: (صبحٍ) بالتنكير، والتصحيح من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٢٥٧).

(٦) الدِّرّة: أداةٌ يُضرَب بها، وقيل: يَضرِب بها السلطانُ. انظر "تهذيب اللغة" للأزهريّ (١٤/ ٦٢)، و"الصحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٦٥٦).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

=

ورواته ثقاتٌ، وجعفرٌ مختصٌّ بأبيه، وعالمٌ بسيرة جدّه رضي الله عنه.

وقد جاء الحديث من طريقين أُخريَينِ.

الأولىٰ: ما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٥٧) من طريق أبي بكرٍ محمّدِ بن عمرَ بنِ عليّ بن خلفٍ، عن عبدِ الله بن أبي داوُدَ السِّجِستانيّ، عن كثيرِ بن عُبيدٍ، عن أنسِ بن عياضٍ به.

وأبو بكرٍ هو المعروف بـ(ابن زُنْبُورٍ)، قال العَتِيقيُّ: «فيه تساهلٌ»، وقال الخطيب: «كان ضعيفًا جدًّا»، وقال الذهبيّ: «الشيخ المسنِدُ»، وذكر شيئًا من مروياّته، ثمّ قال: «هٰذه الأجزاءُ من أعلىٰ ما عندي، مع ضعفه».

انظر "تاريخ بغدادَ" للخطيب (٤/ ٥٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٥٥٤-٥٥٥).

والثانية: ما رواه الشافعيّ في "الأمّ" (٥/ ٥٢١ برقْم ١٩٩٢) - ومن طريقه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٢٢٠ برقْم ١٦٥٠٤) - عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، عن جعفرٍ الصادقِ به.

وإبراهيمُ بن محمّدٍ - هو ابن أبي يحيىٰ، وهو متروكٌ.

والِاعتماد علىٰ الإسناد الأوّل، وإنّما ذكرتُ هاتَينِ الطريقينِ لبيان ضعفهما.

فالحديث ثابتٌ عن محمّدِ بن عليٍّ، لٰكنّه منقطع بعدُ: بينه وبين جدِّه: عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

فقد ذكر ابن البَرْقيّ أنّ محمّدًا الباقرَ وُلد سنةَ ستٍّ وخمسينَ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٠١). وحقّق ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٦٥١) أنّه وُلِد سنةَ ستٍّ وخمسينَ أو سنةَ ستّينَ، وقد قُتِل عليٌّ - رضي الله عنه - سنةَ أربعينَ.

ونصّ علىٰ أنّ روايته عن عليٍّ - رضي الله عنه - مرسلةٌ: التِّرْمذيُّ في "الجامع" (٣/ ١٩)، وأبو زرعةَ، رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص١٨٥-١٨٦)، وقاله المِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (٢٦/ ١٣٧-١٣٨)، والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٠١)، والعَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٢٦٦)، وغيرُهم.

=

ومع ذٰلك، فخبره هٰذا – عن مقتل جدّه، والظاهر اعتناؤه بذٰلك الحدثِ، وتتبُّعه لمرويّاته؛ فهو قويٌّ، وقد جاء من طرقٍ أخرىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه.

فأوّلها: ما رواها ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣٣) – ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٥٨) – عن خالدِ بن مَخْلَدٍ، ومحمّدِ بن الصلت.

كلاهما عنِ الربيع بن المنذر، عن أبيه، عن محمّدِ بن الحنفيّة، فذكر الحديث، وفيه قصّةٌ، وزاد في آخره:

«وإن مِتُّ، فاقتلوه قِتلتي، ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ [البقرة]».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

ولا يبعد أن يكون محمّدٌ الباقرُ أخذ الحديث عن عمّه: محمّدِ بن الحنفيّة؛ فإنّه قد حدّث عنه، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ١٣٨)؛ فلا يكونَ هٰذا الحديثُ مع صحّته شاهدًا لذاك: يعضُده ويقوّيه، لٰكنّه يُستأنس به في تعيين الواسطة بين محمّدٍ الباقر وعليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وثانيتها: ما رواها ابن أبي الدنيا في "مقتل عليٍّ" (الموسوعة: ٦/ ٣٢ برقْم ١١٠٢٩) من طريق عمرِو بن هاشمٍ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن عامرٍ الشعبيّ قال:

لمّا ضُرِب عليٌّ – رضي الله عنه – تلك الضربةَ، قال: «ما فعل ضاربي»؟ قالوا: «قد أخذناه»، فذكر وصيّته، بنحو رواية ابن الحنفيّة.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ لأجل عمرِو بن هاشمٍ، قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٣٦٤): «ليّن الحديث»، ولا بأسَ به في الشواهد.

وثالثتها: ما رواها ابن أبي الدنيا في "مقتل عليٍّ" رضي الله عنه (الموسوعة: ٦/ ٣٩ برقْم ١١٠٤٥) عن أبي عليٍّ أحمدَ بنِ الحسين الضريرِ، عنِ الحسن بن هارونَ، عنِ ابن زَبّارٍ الكلبيّ، عن حَكِيمِ بن نافعٍ، عنِ العلاء بن عبد الرحمٰن قال:

لمّا ضَرب عبد الرحمٰن بنُ مُلْجِمٍ عليًّا – رضي الله عنه – وحُمِل إلىٰ منزله، أتاه العُوّاد، فحَمِد الله وأثنىٰ عليه، وصلّىٰ علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ثمّ ذكر وصيّته، وفيها:

=

«إن أبقَ، فأنا وليّ دمِي، وإن أَفْنَ، فالفناء ميعادي، العفو لي قربةٌ، ولكم حسنةٌ؛ فاعفوا، عفا الله عنكم، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور]»؟!

وهٰذا إسنادٌ مرسلٌ، مسلسلٌ بالضعفاء.

أمّا إرساله، فالعلاء بن عبد الرحمٰن لم يشهد عليًّا رضي الله عنه؛ فقد تُوُفّي سنةَ بضعٍ وثلاثين ومِائةٍ، بعدَ مقتل عليٍّ - رضي الله عنه - بأكثرَ من تسعين سنةً.

وأمّا ضعفه، فأحمدُ بن الحسين والحسن بن هارونَ لم أجد لهما ترجمةً؛ فهما في حكم الجهالة، وابن زَبّارٍ ضعيفٌ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ١٤٣)، وحاشيةَ المُعَلِّميّ علىٰ "الفوائد المجموعة" (ص٢١٩)، وشيخُه حَكِيمُ بن نافعٍ ضعيفٌ عند الأكثر، انظر "ديوانَ الضعفاء" للذهبيّ (ص٩٩)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٢٦٣-٢٦٢).

ورابعتها: ما رواها الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١/ ٩٦ برقْم ١٦٧) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٦٢) - عن القاسم بن عبّادٍ، عن سعيدِ بن صبيحٍ، عن هشامِ بن الكلبيّ، عن عوانةَ بنِ الحكم، بنحو رواية ابن أبي الدنيا.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ.

شيخ الطبرانيّ هو الخطّابيُّ، البصريُّ، روىٰ عنه أيضًا أبو الشيخ بنُ حيّانَ، ويوسفُ المَيَانَجيُّ، وأبو أحمدَ العسكريُّ، وغيرُهم، انظرِ "الأمثالَ" لأبي الشيخ (ص١٧١)، و"الفوائدَ" لعبد الغنيّ بن سعيدٍ (ص٤٥)، و"مسندَ الشهاب" للقضاعيّ (١/ ١١٩)، وترجم له ابن نقطةَ في "تكملة الإكمال" (٢/ ٥١١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو مجهول الحال، وانظر كذٰلك "إرشادَ القاصي والداني" لنايفٍ المنصوريّ (ص٤٦٨-٤٦٩).

وشيخه لم أقف علىٰ ترجمته؛ فهو في حكم مجهول العين.

وهشامُ بن السائب متروكٌ، متّهمٌ بالوضع، انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٤/ ٣٠٥-٣٠٤)، وحاشيةَ "الفوائد المجموعة" للمُعَلِّميّ (ص٣١٥).

=

ثمّ هو منقطعٌ أيضًا؛ قال الذهبيّ في ترجمة عوانةَ بنِ الحكم من "تاريخ الإسلام" (٤/ ١٧٤): «أكبر شيخٍ لقِيه – الشعبيّ»، ولا غروَ؛ فقد مات سنة ثمانٍ وخمسينَ ومِائةٍ، بعد مقتل عليٍّ – رضي الله عنه – بثمانيَ عشْرةَ ومِائةِ سنةٍ.

وبعدُ، فالحديث صحيحٌ من طريق محمّدِ بن الحنفيّة عن أبيه: عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، وطريق محمّدٍ الباقر قد ترجع إليها؛ فلا تصلح شاهدًا يعضُدها.

وطريق الشعبيّ شاهدٌ جيّدٌ. والطريقان الأخيرتان: عن العلاء بن عبد الرحمٰن، وعوانةَ بنِ الحكم – شديدتا الضعفِ، ولا تصلحانِ لِلاعتبار. والله أعلمُ.

[٨]

بابُ ما جاء في قتل الغِيلة في عفو الأولياء

[٢٢]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٥٦-٥٧)

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع،[١] أبنا الشافعيّ، أبنا محمّدُ بن الحسن،[٢] أبنا أبو حنيفةَ،[٣] عن حمّادٍ،[٤] عن إبراهيمَ[٥] قال:

---

(١) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، صاحبُ الشافعيّ.

(٢) هو ابن فَرْقَدٍ، الشيبانيُّ مولاهم، أبو عبد الله، وُلِد بواسطٍ، ونشأ بالكوفة، الفقيه، صاحب أبي حنيفةَ، القاضي، رماه بالكذب أبو يوسفَ القاضي، وابنُ معينٍ، والإمام أحمدُ، وقال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ، ولا يُكتَب حديثُه»، وقال أبو داوُدَ نحوَه، وقال ابن معينٍ في روايةٍ: «ضعيفٌ»، وضعّفه كذلك المفضَّل الغَلَابيُّ، وعمرُو بن عليٍّ الفَلّاسُ، وقال ابن المدينيّ: «صدوقٌ»، وليّنه النَّسائيُّ من قِبَل حفظه، وقال ابن عَديٍّ: «لم تكن له عنايةٌ بالحديث، وقدِ استغنىٰ أهل الحديث عن تخريج حديثه»، وقال الدارَقُطْنيُّ: «عندي لا يستحقّ الترك»، وقال الذهبيّ: «كان قويًّا في مالكٍ»، تُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثمانين ومِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٢/ ٥٧٣-٥٦١)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٧/ ٦٣-٦٠).

(٣) هو النعمان بن ثابتِ بن زُوطَا، الكوفيُّ، الإمامُ، يقال: أصلهم من فارسَ، ويقال: مولىٰ بني تَيمِ الله بن ثعلبةَ، فقيهٌ مشهورٌ، منَ السادسة، مات سنةَ خمسين ومِائةٍ علىٰ الصحيح، وله سبعون سنةً، (ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٤).

قال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٢٦٥): «ترجم له الخطيب في فصلين من "تاريخه"، واستوفىٰ كلام الفريقين: معدِّليه، ومضعِّفيه»؛ فانظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٥/ ٥٨٦-٤٤٤)، ويلخّص حاله قولُ الذهبيّ في "ديوان الضعفاء" (ص١٠٢): «مُقِلٌّ، ضعيف الحديث».

(٤) هو ابن أبي سليمانَ: مسلمٍ، الأشعريُّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، الكوفيُّ، فقيهٌ، صدوقٌ، له أوهامٌ، رُمِي بالإرجاء، منَ الخامسة، مات سنة عشرينَ ومِائةٍ، أو قبلَها، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١١٨).

(٥) هو ابن يزيدَ بنِ قيسِ بن الأسود، النَّخَعيُّ، أبو عِمرانَ، الكوفيُّ، الفقيهُ، ثقةٌ، إلّا أنّه يُرسِل كثيرًا، منَ الخامسة، مات سنة ستٍّ وتسعين، وهو ابن خمسينَ أونحوِها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥).

=

«من عفا مِن ذي سهمٍ،[١] فعَفْوُه عَفْوٌ.[٢]

قد أجاز عمرُ وابن مسعودٍ[٣] – رضي الله عنهما – العفوَ من أحد الأولياء، ولم يسألا: أقَتْلَ غِيلةٍ[٤] كان ذٰلك أم غيرَه».

(١) يعني بـ(ذي السهم) صاحبَ القِسط، يعني منَ الدِّيَة، وهمُ الورثة جميعًا، وهٰذا مذهب الأكثر، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٥٣).

(٢) يعني أنّ عفوَه عن قِسطه منَ الدِّيَة – عفوٌ تامٌّ: يحقِن دمَ القاتل.

(٣) هو عبد الله بنُ مسعودِ بن غافلِ بن حَبِيبِ بن شَمْخٍ، الهُذَليُّ، أبو عبد الرحمٰن، منَ السابقين الأوّلين، ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبة جمّةٌ، وأمّره عمرُ – رضي الله عنه – علىٰ الكوفة، ومات سنةَ اثنتين وثلاثين، أو في التي بعدها، بالمدينة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٥).

(٤) قتلُ الغِيلة هو الِاغتيال، وهو أن يَخدع آخرَ، فيذهبَ به إلىٰ موضعٍ، فإذا صار إليه، قتله. انظرِ "الصحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٧٨٧).

دراسة الحديث:

رواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٩/ ١٥٨-١٥٧ برقْم ٤١١٠) عن محمّدِ بن الحسن به.

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٣٦٨).

وإن كان محمّدُ بن الحسن وأبو حنيفةَ ضعيفينِ في الرواية، فإنّهما من كبار فقهاء الكوفة، المتّبعين لرأي إبراهيمَ النَّخَعيّ؛ فالظاهر تتبُّعهما لآثاره، واعتناؤهما بأقواله، بحيث يكون ضبطهما لما يُروىٰ عنه أشدَّ، وخطؤهما فيه أقلَّ.

وقد جاءت رواية إبراهيمَ عن عمرَ وابنِ مسعودٍ – رضي الله عنهما – من طريقٍ أخرىٰ.

فقد روىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٩٠ برقْم ٢٩٣٧٧) عن عَبْدةَ بنِ سليمانَ، عن سعيدِ بن أبي عروبةَ، عن أبي معشرٍ الكوفيّ، عن إبراهيمَ النَّخَعيّ:

=

في رجلٍ قَتل رجلًا متعمّدًا، فعفا بعض الأولياء، فرُفِع ذٰلك إلىٰ عمرَ، فقال لعبد الله، رضي الله عنهما: «قُل فيها»، فقال: «أنت أحقّ أن تقول يا أمير المؤمنين»، فقال عبد الله: «إذا عفا بعض الأولياء، فلا قَوَدَ، يُحَطُّ عنه حصّةُ الذي عفا، ولهم بقيّة الدِّيَة»، فقال عمرُ: «ذاك الرأيُ، ووافقتَ ما في نفسي».

ولهٰذا الإسنادُ – رواته ثقاتٌ، وعبدةُ سمع من سعيدٍ قبل اختلاطه.

قال ابن معينٍ: «أثبت الناس سماعًا منه عبدةُ بن سليمانَ»، رواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ٥١٥ برقْم ٨٥٤٦). وقال الإمام أحمدُ: «من سمع منه بالكوفة مثلُ محمّدِ بن بِشرٍ، وعبْدةَ، فهو جيّدٌ»، رواه العُقَيليّ في "الضعفاء" (٢/ ١١٨).

فهٰذه الروايةُ تؤكّد الرواية السابقة: من طريق محمّدِ بن الحسن، عن أبي حنيفةَ.

لٰكنّ الإسناد منقطعٌ؛ إبراهيمُ لم يدركِ ابنَ مسعودٍ، فضلًا عن عمرَ، رضي الله عنهما، وبذٰلك أعلّها البيهقيّ، كما سيأتي برقْم [٣٢]، لٰكنّه كان عالمًا بحديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وقد تتبّعه عن ثقات أصحابه؛ فهو قويٌّ من هٰذه الجهةِ.

وأيضًا، فله متابعٌ، رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٥٣ برقْم ١٩٢٨٠) عن معمرٍ، عن قتادةَ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – رُفِع إليه رجلٌ قَتَل رجلًا، فجاء أولياء المقتول وقد عفا أحدُهم، فقال عمرُ لابن مسعودٍ – رضي الله عنهما – وهو إلىٰ جنبه: «ما تقول»؟ فقال ابن مسعودٍ: «أقول: إنّه قد أُحرِز منَ القتل».

قال: فضرب علىٰ كتفه، وقال: «كُنَيفٌ مُلِئ علمًا».

ورواية معمرٍ عن قتادةَ – فيها ضعفٌ، كما سبق.

وقتادةُ لم يدرك عمرَ، ولا ابنَ مسعودٍ، رضي الله عنهما؛ فقد وُلِد قتادةُ سنةَ ستّينَ أو إحدىٰ وستّينَ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥١٦، و٥١٧)، بعدَ مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بسبعٍ أو ثمانٍ وعشرين سنةً، وبعد موت ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – بسبعَ عشرةَ أو ثمانَ عشْرةَ سنةً.

وقال الإمام أحمدُ: «ما أعلم قتادةَ روىٰ عن أحدٍ من أصحاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلّا عن أنسٍ رضي الله عنه»، رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص١٦٨)، يريد روايةً عن سماعٍ.

=

هٰذا، والأثر بطريقيْ إبراهيمَ وقتادةَ – حسنٌ إن شاء الله.

وقد جاء نحوُه عن عمرَ – رضي الله عنه – وحدَه، وسيأتي بحثُه برقْميْ [٣١، و٣٢].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٧)

[٢٣]

قال الشافعيّ: «وقال بعض أصحابنا في الرجل يقتل الرجل من غير نائرةٍ:[١] هو إلىٰ الإمام، لا يُنتظر به وليُّ المقتول».

قال: «واحتجّ لهم بعض من يعرف مذاهبهم بأثر مُجَذَّرِ بن ذِيادٍ.[٢]

ولو كان حديثه ممّا يثبت، قلنا به، فإن ثبت، فهو كما قالوا، ولا أعرفه إلىٰ يومي هٰذا ثابتًا.

وإن لم يثبت، فكلّ مقتولٍ قتله غير المحارِب،[٣] فالقتل فيه إلىٰ وليّ المقتول، من قِبَل أنّ الله - تعالىٰ - يقول: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقال: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]».

---

(١) أيْ: حقدٍ، وعداوةٍ، وشحناءَ، وفتنةٍ حادثةٍ. انظر "تهذيبَ اللغة" للأزهريّ (١٥/ ٢٣٦)، و"الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٨٣٩)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٥/ ١٢٧).

(٢) في الطبعة الهنديّة: (زيادٍ) بالزاي، والصواب: (ذِيادٍ) بالذال، كما في طبعة هَجَرَ (١٦/ ٢٥٨)، وانظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولَا (٢/ ٦٥٦).

وتكرّر ذٰلك في الحديث التالي؛ فانظر طبعة هَجَرَ (١٦/ ٢٥٩).

والمجذَّر بن ذِيادٍ هو ابن عمرِو بن زَمْزَمةَ بنِ عمرٍو، البَلَويُّ، حليف الأنصار، يقال إنّ اسمه (عبدُ الله)، و(المجذَّر) لقبٌ اشتَهر به، والصحيح في اسم أبيه: (ذِيادٌ) بالذال، صحابيٌّ، شهد بدرًا، وقُتِل يومَ أُحُدٍ غِيلةً. انظرِ "الاستيعابَ" لابن عبد البرّ (٤/ ١٤٦١-١٤٥٩)، و"أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٤/ ٢٨٩-٢٨٨).

(٣) المحارِب هو الذي يَعرِض للقوم بالسلاح؛ فيغصِب المال مجاهرةً ويقتل، أو يغصِب فقط، أو يقتل فقط، أو يُخِيف السبيل فقط، وخصّه بعضُهم بمن يقطع الطريق في الصحْراء. انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٩/ ١٤٥-١٤٤، و١٥٠-١٥١).

=

دراسة الحديث:

قاله الشافعيّ في "الأم" (٩/ ٧١٨).

وسيأتي تخريج قصّة المُجَذَّر بن ذِيادٍ - رضي الله عنه - في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٧)

[٢٤]

قال الشيخ: إنّما بَلَغنا قصّةُ مُجَذَّرِ بن ذِيادٍ من حديث الواقديّ[١] منقطعًا، وهو ضعيفٌ.

أخبرَناه أبو عبد الله الحافظُ، أبنا محمّدُ بن أحمدَ بنِ بُطّةَ،[٢] ثنا الحسن بن الجهم،[٣] ثنا الحسين بن الفرج،[٤] ثنا الواقديّ في ذكر من قُتِل بأُحُدٍ منَ المسلمين، قال:

---

(١) هو محمّدُ بن عمرَ بنِ واقدٍ، الأسلميُّ، المدنيُّ، نزيلُ بغدادَ، القاضي، متروكٌ، مع سَعَة علمه، منَ التاسعة، مات سنةَ سبعٍ ومِائتين، وله ثمانٌ وسبعون سنةً، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٣).

(٢) هو أبو عبد الله، الأصبهانيُّ، روىٰ عنه أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ، وهو شيخه، وأبو عبد الله بنُ مندهْ، والحاكمُ، وغيرُهم، قال الحاكم: «كان من أكثر المشايخ حديثًا وسماعًا، ومن بيت الحديث». انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٨٠٣-٨٠٢)، و"الروضَ الباسم" لنايفٍ المنصوريّ (٢/ ٨٢٣-٨٢١).

(٣) هو ابن جَبَلةَ بنِ مَصْقَلةَ، التيميُّ، أبو عليٍّ، الأصبهانيُّ، روىٰ عنه غير واحدٍ، وتُوُفِّي سنةَ تسعين ومِائتين. انظر "طبقاتِ المحدّثين بأصبهانَ" لأبي الشيخ (٣/ ٣٩٠)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٣٧٥).

(٤) هو أبو عليٍّ أو أبو صالحٍ، البغداديُّ، ابنُ الخيّاط، كان يحيىٰ بنُ معينٍ والإمام أحمدُ لا يرضيانِه، وقال ابن معينٍ: «كذّابٌ، صاحبُ سُكْرٍ، شاطرٌ»، وقال: «يسرق الحديث»، وحكىٰ أحمدُ الدَّوْرَقيُّ وأبو زرعةَ وأبو حاتمٍ الرازيّانِ ما يدلُّ علىٰ سرقته للحديث، وتركه أبو زرعةَ وأبو حاتمٍ، وقال أبو زرعةَ: «ذهب حديثه»، وقال فيه: «لا شيءَ»، وقال أبو الشيخ بنُ حيّانَ: «ليس بالقويّ»، وقال أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ: «فيه ضعفٌ»، وقال الذهبيُّ: «كان حافظًا، لٰكنّهم ضعّفوه»، وقال: «مشّاه غيرُ ابن معينٍ»، قال ابن حجرٍ: «ما علمتُ مَن عَنىٰ»، ولعلّه عنىٰ أبا الشيخ وأبا نعيمٍ؛ فإنّ عباراتِهما في تضعيفه خفيفةٌ، وتُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الضعفاءَ" لأبي زرعة الرازيّ (٢/ ٣٥٢-٣٥١)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٦٢-٦٣)، و"طبقاتِ المحدّثين بأصبهانَ" لأبي الشيخ (٢/ ٢٠٢-٢٠١)، و"معرفةَ علوم الحديث" =

ومُجَذَّرُ بن ذِيادٍ قتله الحارث بن سُويدٍ[١] غِيلةً.

وكان من قصّة مُجَذَّرِ بن ذِيادٍ أنه قَتَل سُويدَ بن الصامت في الجاهليّة، فلمّا قدم رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – المدينةَ، أسلم الحارث بن سُوَيدِ بن الصامت ومُجَذَّرُ بن ذِيادٍ، فشهِدا بدرًا، فجعل الحارث يطلب مُجَذَّرًا ليقتلَه بأبيه، فلم يقدر عليه يومئذٍ.

فلمّا كان يومُ أُحُدٍ، وجال المسلمون تلك الجولةَ، أتاه الحارث من خلفه فضرب عنقه.

فرجع رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلىٰ المدينة، ثمّ خرج إلىٰ حمراءِ الأسد،[٢] فلمّا رجع، أتاه جَبْرَئِيلُ – عليه السلامُ – فأخبره أنّ الحارثَ بن سُويدٍ قتل مُجَذَّرَ بنَ ذِيادٍ غِيلةً،[٣] وأمره بقتله.

فركب رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلىٰ قباءَ، فلمّا رآه، دعا عُوَيمَ بن ساعدةَ، فقال: «قَدِّمِ الحارث بنَ سُوَيدٍ إلىٰ باب المسجد، فاضرب عنقه بالمُجَذَّر بن ذِيادٍ؛ فإنّه قتله يومَ أُحُدٍ غِيلةً».

للحاكم (ص٥٩٨)، و"تاريخَ أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ٢٧٧-٢٧٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٨١٢-٨١٣)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٢٠١-٢٠٠).

(١) هو ابن الصامت بن خالدِ بن عطيّةَ، الأنصاريُّ، الأوسيُّ، العَوفيُّ، صحابيٌّ، قُتِل بالمُجَذَّر بن ذِيادٍ رضي الله عنه. انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (١/ ٣٩٧)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٢/ ٣٥٧-٣٥٩).

(٢) حمراء الأسد: جبلٌ أحمرُ، يبعُد عشرينَ كيلومترٍ جنوبَ المدينة المنوّرة. انظر "معجم المعالم الجغرافيّة" لعاتقٍ البلاديّ (ص١٠٥-١٠٦).

(٣) يوضّح المراد بـ(الغِيلة) هنا – ما سبق في الرواية نفسِها.

وتُسمّىٰ هٰذه القِتلةُ المذكورة في الرواية: (فَتْكًا)، وسُمّيت هنا (غِيلةً)؛ لاشتراك الفَتْك والغِيلة في إيقاعهما خُفيةً: دون انتباه المقتول. وانظر في ذٰلك "غريبَ الحديث" لأبي عُبيدٍ (٣/ ٣٠٣-٣٠١).

=

فأخذه عُوَيمٌ، فقال الحارث: «دعني أكلّمُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم»، فأبىٰ عليه عُوَيمٌ؛ فجابذه[١] يريد كلامَ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ونهض رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يريد أن يَركب، فجعل الحارث يقول: «قد – واللهِ – قتلتُه، يا رسول الله، واللهِ، ما كان قتلي إيّاه رجوعًا عنِ الإسلام، ولا ارتيابًا فيه، ولٰكنّه حميّةُ الشيطان، وأمرٌ وُكِلت فيه إلىٰ نفسي؛ فإنّي أتوب إلىٰ الله – عزّ وجلّ – وإلىٰ رسول الله، صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأُخرِج دِيَته، وأصوم شهرين متتابعين، وأُعتِق رقبةً، وأُطعِم ستّين مسكينًا، إنّي أتوب إلىٰ الله».

وجعل يُمسِك بركاب رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وبنو مُجَذَّرٍ حضورٌ، لا يقولُ لهم رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – شيئًا،[٢] حتّىٰ إذا استوعب كلامَه، قال: «قَدِّمه يا عُوَيمُ، فاضرب عنقه»، فضَرَب عنقه.

(١) (جابذه) مبالغةٌ من (جبذه)، بمعنىٰ (جذبه)، أيْ: حوّله عن موضعه، أو نازعه. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (١/ ٩٨ و٢/ ٥٦١)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٦٦، و٣٣١).

(٢) يعني أنّه – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بتَّ قتله، ولم يجعل لأوليائه في ذٰلك قولًا.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ لا يصحّ عنِ الواقديّ؛ إذ لم أجد من وثّق الحسن بن الجَهم، وتوارد جماعةٌ منَ الحفّاظ علىٰ توهين شيخه: الحسين بن الفرج.

والحديث في كتاب "المغازي" للواقديّ (١/ ٣٠٥-٣٠٣)، وسياقه أتمُّ، لٰكنّه من رواية محمّدِ بن شجاعٍ الثَّلْجيّ، وهو متّهمٌ بالكذب؛ فلا يُعتدّ بروايته، ولا بموافقة الحسين بن الفرج له؛ لأنّه متّهمٌ بسرقة الحديث.

=

وقد ذكر القصّة ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٥١٢) بغير إسنادٍ، ولا يبعد أن يكونَ تلقّاها عنِ الواقديّ، لٰكنْ يتعذّر الجزم بذٰلك، أو تصحيحُها عنِ الواقديّ به. والله أعلمُ.

وقد نقل الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (١/ ١٤٧-١٤٦) عنِ الواقديّ أنّه روىٰ هٰذه القصّةَ عن إبراهيمَ بنِ جعفرٍ، عن أبيه، وعن سعيدِ بن محمّدِ بن أبي زيدٍ، وعن يحيىٰ بنِ عبد العزيز بن سعيدٍ، بنحو ما سبق، وسياقه أتمُّ.

ولعلّه أخذها من بعض روايات كتاب "المغازي"، ولم يذكر إسنادَه إليه، ولا راويَه عنِ الواقديّ؛ فلا يمكن الجزم بصحّة هٰذه الروايةِ عنه أيضًا.

وأيًّا ما كان، فقد ضعّف البيهقيُّ الحديثَ بالواقديّ نفسِه، وهو متروكٌ؛ فالحديث به شديد الضعف، وهو مع ضعف أسانيده إليه، وعدمِ معرفة إسناد الذهبيّ - أشدُّ ضعفًا.

وللحديث طريقان أُخريانِ:

الأولىٰ: رواها ابن إسحاقَ - ومن طريقه أبو الحسن بنُ الأثير في "أُسد الغابة" (٤/ ٢٨٩-٢٨٨) - من طريق عروةَ بنِ الزبير، وعنِ الزهريّ، وعاصمِ بن عمرَ بنِ قتادةَ، ومحمّدِ بن يحيىٰ بن حَبّانَ، وعبدِ الله بن أبي بكرٍ، وغيرِهم منَ العلماء، فذكر قصّةَ قتلِ المُجَذَّر - رضي الله عنه - لأبي البَختريّ، ثمّ قصّةَ قتلِ الحارث بن سُوَيدٍ للمُجَذَّر، وفي لفظها اختلافٌ عن رواية الواقديّ.

وقد صرّح ابن إسحاقَ بالسماع ممّن روىٰ عنهم هٰذا الحديثَ، وهو رأسٌ في السِّيَر؛ فروايته عنهم صحيحةٌ، لٰكنّهم جميعًا من تابعي أهل المدينة؛ فرواياتهم مرسلةٌ، ولا يصحُّ تقوية بعضها ببعضٍ؛ لاحتمال أن يكونوا تلقَّوْها عن شيخٍ واحدٍ.

ومع ذٰلك، فهي أصلحُ من الروايات السابقة عنِ الواقديّ.

والثانية: أخرجها أبو أحمدَ العسكريُّ في "تصحيفات المحدّثين" (٢/ ٧٠٢-٦٩٩) - وعنه أبو هلالٍ العسكريُّ في "الأوائل" (ص١٢٨) - من طريق الجَهْميّ، عنِ ابن القدّاح، فذكره، بنحو رواية الواقديّ.

=

والجَهْميُّ هو أحمدُ بن محمّدِ بن حُمَيدِ بن سليمانَ بنِ حفصٍ، العدويُّ، أبو عبد الله، الحجازيُّ، ثمّ العراقيُّ، ونسبته إلىٰ جدِّه: أبي الجَهْم بن حذيفةَ، قال الحَمَويُّ: «كان أديبًا، راويةً، شاعرًا متقنًا، عالِمًا بالنسب والمثالب، ويتناول جِلّةَ الناس»، وله تصانيفُ، منها كتاب "المعصومين"، وكتاب "المثالب".

انظر "معجمَ الأدباء" لياقوتٍ الحَمَويّ (١/ ٤٣٠).

وشيخه هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عمارةَ بنِ القدّاح، أبو محمّدٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، قال الذهبيُّ: «أخباريٌّ ... مستورٌ: ما وُثِّق، ولا ضُعِّف، وقلّ ما روىٰ»، أورد له الدارَقُطْنيُّ في "الغرائب" حديثًا، ثمّ قال: «هو خبرٌ منكرٌ، تفرّد به القَدّاحيُّ ... وغيره أثبتُ منه»، له كتابٌ في نسب الأنصار.

انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ١٠٣)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ٥٦١).

فالإسناد ضعيفٌ بهما، وهو معضلٌ أيضًا؛ فابن القدّاح من تبع الأتباع.

هٰذا، ومع ضعف هٰذا الحديثِ من جميع طرقه، فهو مشهورٌ بين أهل المغازي والسِّيَر، حتّىٰ قال أبو الحسن بنُ الأثير في ترجمة الحارث بن سُوَيدٍ من "أُسد الغابة" (١/ ٣٩٧): «ولا خلافَ بين أهل الأثر أنّ هٰذا قتله النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بالمُجَذَّرِ بن ذِيادٍ؛ لأنه قَتَل المُجَذَّر يومَ أُحُدٍ غِيلةً».

وليس ذٰلك كافيًا لصحّة الحديث والِاحتجاج به؛ فإنّ المقصود بإجماعهم - والله أعلمُ - اتّفاقُهم علىٰ وروده، لا علىٰ صحّته، فضلًا عن تفاصيل القصّة، وشأن الحديث والأحكام أشدُّ من المغازي والسِّيَر.

ولذٰلك توقّف الشافعيّ في العمل به، وعلّقه علىٰ صحّته، وقال: «لا أعرفه إلىٰ يومي هٰذا ثابتًا»، كما تقدّم في المبحث السابق.

تنبيهٌ:

وقع في مطبوعة "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (١/ ١٤٦): «قال الواقديّ: حدّثنا إبراهيمُ بن جعفرٍ، عن أبيه، وحدّثنا سعيدُ بن محمّدِ بن أبي زيدٍ، قال: حدّثنا يحيىٰ بنُ عبد العزيز بن سعيدٍ، قالوا: كان سويدُ بن الصامت قد قتل ذِيَادًا».

وهٰذا يُفهِم أنّ يحيىٰ بنَ عبد العزيز حدّث سعيدَ بن محمّدٍ، وليس كذٰلك، بل قد حدّث الواقديَّ مباشرةً، والصواب في العبارة: (وقال: حدّثنا يحيىٰ)؛ لأنّ الواقديّ يروي عن يحيىٰ بنِ عبد العزيز؛ ولقوله =

بعد ذِكر جعفرِ بن محمودٍ وسعيدِ بن محمّدٍ ويحيىٰ بنِ عبد العزيز: «قالوا» - هٰكذا بلفظ الجمع - وذكر الحديث. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٧)

[٢٥]

وأخبرنا أبو محمّدٍ السُّكّريُّ[١] ببغدادَ، أبنا أبو بكرٍ الشافعيُّ،[٢] ثنا جعفرُ بن محمّدِ بن الأزهر،[٣] ثنا المفضَّل بن غسّانَ الغَلَابيُّ،[٤] وهو يَذكر من عُرِف بالنفاق في عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

---

(١) هو عبدُ الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبار، البغداديُّ، يعرف بـ(وجهِ العجوز)، قال البَرقانيُّ: «شيخٌ»، وحسّن أمره، وقال الخطيب البغداديّ: «كان صدوقًا»، وقال الذهبيّ في موضعٍ: «الشيخ، المعمَّر، الثقة»، وقال في آخرَ: «صدوقٌ، مشهورٌ»، تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٤٥٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٣٨٧-٣٨٦)، و"العِبَرَ" له (٣/ ١٢٧).

(٢) هو محمّدُ بن عبد الله بن إبراهيمَ بنِ عَبْدُويَهِ بنِ موسىٰ، الجَبُّليُّ المولدِ، ثمّ البغداديُّ، البزّازُ، المعروف بـ(الشافعيّ)؛ نسبةً إلىٰ المذهب، قال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ، مأمونٌ، ما كان في ذٰلك الزمان أوثقُ منه، ما رأيتُ له إلّا أصولًا صحيحةً متقنةً، قد ضبط سماعه فيها أحسنَ الضبط»، وقال: «لم يُغمَز بحالٍ»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً ثَبْتًا، كثيرَ الحديث، حسنَ التصنيف، جمع أبوابًا وشيوخًا، وكُتِب عنه قديمًا وحديثًا»، ووثّقه جماعةٌ، وقال المُعَلِّميّ: «ثقةٌ، حافظٌ، متّفَقٌ علىٰ توثيقه وتثبيته»، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وخمسين وثلٰثِمائةٍ.

انظر"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٤٨٦-٤٨٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٣٩-٤٣)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٧٥٨-٧٥٧).

(٣) هو أبو أحمدَ، البزّازُ، يُعرَف بـ(الباوَرْديّ)، وبـ(الطُّوسيّ)، وثّقه الخطيب البغداديُّ، وتُوُفِّي سنةَ تسعٍ وتسعين ومِائتين. انظر "تاريخَ بغدادَ" (٨/ ٩٨-٩٧).

(٤) هو ابن المُفضَّل بن معاويةَ بنِ عمرِو بن خالدٍ، أبو عبد الرحمٰن، البصريُّ الأصلِ، ثمّ سكن بغدادَ، وغَلَابِ التي ينتسب إليها - أمُّ جدِّه: خالدٍ، وله صحبةٌ، وثّق المُفضَّلَ أبو أحمدَ الحاكمُ، والخطيب البغداديّ، وقال الذهبيُّ: «الحافظ، الأخباريّ، مصنّف "التاريخ"»، وتُوُفِّي سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائتين.

=

«والحارث بن سُوَيدِ بن صامتٍ: من بني عمرِو بن عوفٍ، شهد بدرًا، وهو الذي قَتَل المُجَذَّرَ يومَ أُحُدٍ غِيلةً؛ فقتله به نبيُّ الله، صلّىٰ الله عليه وسلّم».

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٥/ ١٥٦)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٦٠/ ٩٠-٨٨)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ١٢٦٢-١٢٦١).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ حسنٌ إلىٰ المفضَّل؛ لأجل أبي محمّدٍ السُّكّريّ.

والظاهر أنّ هٰذا النقلَ من كتابه "التاريخ".

والمفضَّل متأخّرٌ، وقد علّق الحديث، ولم يذكر إسنادًا؛ فروايته معضلةٌ.

وقد سمع المفضَّل منَ الواقديّ، ذكره الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ١٢٦١)، ولا يبعد أن يكون هٰذا الحديثُ ممّا سمعه منه؛ فلا يصلح شاهدًا له.

لٰكنّ تفاصيل حديث الواقديّ تنفي كون الحارث بن سُوَيدٍ منافقًا. والله أعلمُ.

[٩]

بابُ ميراث الدمِ والعَقْل

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٨)

[٢٦]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ،(١) أبنا يزيدُ بن هارونَ،(٢) أبنا حَبِيبُ بن أبي حَبِيبٍ،(٣) عن عمرِو بن هَرِمٍ،(٤) عن جابرِ بن زيدٍ(٥) قال:

---

(١) هو يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ: جعفرِ بن عبد الله بن الزِّبْرِقان، الهاشميُّ مولاهم، أبو بكرٍ، الواسطيُّ الأصلِ، البغداديُّ، قال الآجُرّيّ: «خطَّ أبو داوُدَ علىٰ حديثه»، وقال أبو حاتمٍ: «محَلُّه الصدقُ»، وقال موسىٰ بن هارونَ: «أشهد عليه أنّه يكذب»، قال الذهبيّ: «يريد في كلامه، لا في الرواية»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ليس بالمتين»، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «ليس به بأسٌ، تكلّم الناس فيه»، وقال الدارَقُطْنيُّ: «لا بأسَ به عندي، ولم يطعن فيه أحدٌ بحجّةٍ»، وأمر البَرقانيَّ أن يخرّج حديثه في "الصحيح"، قال الذهبيُّ: «الدارَقُطْنيّ من أخبر الناس به»، تُوُفّي سنةَ خمسٍ وسبعينَ ومِائتينِ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٦/ ٣٢٥-٣٢٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٦١٩-٦٢٠)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٤٥٢).

(٢) هو ابن زاذانَ، السُّلَميُّ مولاهم، أبو خالدٍ، الواسطيُّ، ثقةٌ، متقنٌ، عابدٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ستٍّ ومِائتين، وقد قارب التسعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٥).

(٣) هو حَبِيبُ بن يزيدَ، الجَرْميُّ، البصريُّ، الأنماطيُّ، صدوقٌ، يُخطئ، منَ السابعة، مات سنةَ اثنتين وستّينَ ومِائةٍ، (عخ م س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٠).

(٤) هو الأزديُّ، البصريُّ، ثقةٌ، منَ السادسة، مات قبل قتادةَ، (خت م ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٤). ومات قتادةُ سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ.

(٥) هو الأزديُّ، أبو الشَّعْثاء، الجَوفيُّ، ثمّ البصريُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ثلاثٍ وتسعين، ويقال: سنةَ ثلاثٍ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٥).

=

«عَقْل[١] الرجل الحرّ ميراثٌ بين ورثته، مَن كانوا، يُقسَم بينهم علىٰ فرائضهم كما كانوا يَقسِمون ميراثه، قضىٰ بذٰلك رسول الله، صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وعَقْل المرأة الحرّة ميراثٌ بين ورثتها، مَن كانوا، يُقسَم بينهم كما يُقسَم ميراثُها، ويَعقِل عنها عَصَبَتُها[٢] إذا قَتَلت قتيلًا أو جَرَحت جريحًا، قضىٰ بذٰلك رسول الله، صلّىٰ الله عليه وسلّم».

❁❁❁

(١) العَقْل: الدِّيَة. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٧٦٩).

(٢) العَصَبة - قال الموفَّق بن قدامةَ في "الكافي" (٤/ ٩٧): «هم كلّ ذكرٍ ليس بينه وبين الميّت أنثىٰ، وهمُ الأبُ، والِابن، ومن أدلىٰ بهما منَ الذكور».

قال الجوهريُّ في "الصِّحاح" (١/ ١٨٢): «وإنّما سُمُّوا (عَصَبةً) لأنّهم عَصَبُوا به، أيْ: أحاطوا به؛ فالأبُ طرفٌ، والِابن طرفٌ، والعمُّ جانبٌ، والأخُ جانبٌ».

دراسة الحديث:

قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٤٨): «مرسلٌ»، يعني لأنّ جابرَ بن زيدٍ تابعيٌّ: لم يدركِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ثمّ قال: «وعمرٌو ليّنٌ، وحبيبٌ تُكُلِّم فيه».

ولا يُحتمَل تفرُّد حبيبٍ، وقد تُكُلِّم في روايته عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن جابرِ بن زيدٍ.

روىٰ العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٤٨٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث قال: «إنّما كان في كتابه: (وسُئِل، وسُئِل)، فحدّثني، وقال: (يعني جابرَ بنَ زيدٍ)، ثمّ بلغني بعدُ أنّه كَتَبه نسخةً أخرىٰ (سُئِل جابرُ بن زيدٍ، سُئِل جابرُ بن زيدٍ)، فأتيته، فسألته عن ذٰلك، فقال: (التنوريُّ أمرني بهٰذا)، فكتبتُ أيضًا مرّةً أخرىٰ علىٰ هٰذه النسخةِ (سُئِل جابرُ بن زيدٍ)».

قال عبد الصمد: «كلّ شيءٍ منَ الفرائض والمناسك، فهو عن عمرِو بن هَرِمٍ، وليس عن جابرِ بن زيدٍ».

=

وسيأتي ما يشهد له بأرقام [٢٦٨-٢٦٦].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٨)

[٢٧]

وعن[١] عمرِو بن هَرِمٍ قال:

سُئِل جابرُ بن زيدٍ عنِ الأخِ منَ الأمّ: هل يرث منَ الدِّيَة، إذا لم يكن من أبيه؟

قال: «نعمْ؛ قد ورّثه عمرُ بن الخطّاب وعليُّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنهما - وشُرَيحٌ».[٢]

وكان عمرُ يقول:

«إنّما دِيَته بمنزلة ميراثه».

❁❁❁

---

(١) تتمّةً لإسناد حَبِيبِ بن أبي حَبِيبٍ السابقِ.

(٢) هو ابن الحارث بن قيسٍ، النَّخَعيُّ، أبو أميّةَ، الكوفيُّ، القاضي، ثقةٌ، مخضرمٌ، وقيل: له صحبةٌ، مات قبل الثمانين، أو بعدها، وله مِائةٌ وثمانُ سنين، أو أكثرُ، يُقال: حَكَم سبعين سنةً، (بخ س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٧).

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل حَبِيبٍ، كما تقدّم في المبحث السابق.

وأيضًا، فرواية أبي الشَّعْثاء عن عمرَ وعليٍّ - رضي الله عنهما - منقطعةٌ؛ فإنّه لم يلقَهما، وإنّما صحِب ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما.

انظر شيوخه في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٤٣٥)، وقال الذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٨٢): «هو من كبار تلامذة ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما».

وسيأتي في المبحثين التاليين [٢٨، و٢٩] ما يشهد لروايته عن عليٍّ رضي الله عنه.

=

وروايتُه عن شُرَيحٍ قريبةٌ؛ لأنّهما تعاصرا زمنًا طويلًا، وكان جابرٌ في البصرة، وشُرَيحٌ في الكوفة، وقد قضىٰ في البصرة في إمرة زيادِ ابن أبيه، أيْ قبلَ سنة ثلاثٍ وخمسينَ؛ فتُحمَل روايته عنه علىٰ الِاتّصال. والله أعلمُ.

وأطلق الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٤٨) وصفه بالإرسال، ولعلّه أراد الرواية عن عمرَ وعليٍّ - رضي الله عنهما - خاصّةً، والله أعلمُ، ثمّ قال: «وعمرٌو ليّنٌ، وحبيبٌ تُكُلِّم فيه».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٨)

[٢٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو العباس،(١) ثنا يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ، أبنا يزيدُ،(٢) أبنا سفيانُ الثوريُّ، عن عمرِو بن دينارٍ،(٣) عمّن أخبره، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال: «لقد ظَلَم من لم يوَرِّثِ الإخوة منَ الأمّ منَ الدِّيَة شيئًا».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٢) هو ابن هارونَ، الواسطيُّ.

(٣) هو الجُمَحيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المكّيُّ، الأثرمُ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٨).

دراسة الحديث:

رجال هٰذا الإسنادِ - سوىٰ المبهم - ثقاتٌ، إلّا يحيىٰ بنَ أبي طالبٍ، وهو حسنُ الحديث.

وقدِ اختُلِف علىٰ سفيانَ، فروىٰ الحديثَ أبو محمّدٍ الدارميُّ في "السنن" (٣/ ١٤١ برقْم ٣٠٦٩) عن قَبِيصةَ بنِ عقبةَ، عنه، عن عمرِو بن دينارٍ، عن بعض ولد ابن الحنفيّة، عن عليٍّ رضي الله عنه.

وهٰذا فيه زيادةُ تعيينٍ للمبهم في رواية يزيدَ بنِ هارونَ.

ورواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٧٥) من طريق وكيعٍ، عنه، عن عمرٍو، عمَّن سمع عليًّا رضي الله عنه.

وكذٰلك ذكره ابن المدينيّ عنِ الثوريّ، رواه ابن أبي حاتمٍ في "تَقدِمة الجرح والتعديل" (ص٤٩).

وهٰذا فيه مبهمٌ، لٰكنّ فيه تصريحَه بالسماع من عليٍّ رضي الله عنه.

وأرجح هٰذه الرواياتِ هي الأخيرةُ.

أمّا الأولىٰ، ففيها ضعفٌ - ولو يسيرًا - من جهة يحيىٰ بنِ أبي طالبٍ.

=

وأمّا الثانية، فهي عن قَبِيصةَ، وقد سأل حنبلُ بن إسحاقَ الإمامَ أحمدَ، قال: «ما قصّة قَبِيصةَ في سفيانَ»؟ فقال الإمام أحمدُ: «كان كثير الغلط»، قال حنبلٌ: «فغيرُ هٰذا»؟ قال: «كان صغيرًا لا يَضبِطُ». رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٤/ ٤٩٤).

فأمّا الثالثة، فإسنادها صحيحٌ إلىٰ وكيعٍ، ووكيعٌ أوثقُ الثلاثةِ في حديث الثوريّ، وقد سُئِل يحيىٰ بنُ معينٍ عن أصحاب الثوريّ: أيُّهم أثبتُ، فقال: «هم خمسةٌ: يحيىٰ بنُ سعيدٍ، وعبدُ الرحمٰن بنُ مهديٍّ، ووكيعٌ، وابنُ المبارك، وأبو نعيمٍ». رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٧/ ٦٢).

هٰذا، وقد خولِف الثوريُّ في هٰذا الحديثِ علىٰ عمرِو بن دينارٍ، فرُوي عنه علىٰ وجوهٍ أخرىٰ:

الأوّل: رواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١٢٢ برقْم ٣٠٤) عن داوُدَ بنِ عبد الرحمٰن. وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٩ برقْم ٢٩٣٧٥) من طريق أشعثَ بنِ سوّارٍ.

كلاهما عن عمرِو بن دينارٍ، عن محمّدِ بن عليّ بن الحسين، عن عليٍّ رضي الله عنه.

والثاني: علّقه أبو حاتمٍ الرازيُّ في "العلل" لابنه (٤/ ٢٢٦) عن أبي حنيفةَ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن محمّدِ بن الحنفيّة، عن عليٍّ رضي الله عنه.

والثالث: ذُكِر -كما في "المعرفةَ والتاريخ" (٢/ ٢٠٨، و٧٤٤-٧٤٥) - عن محمّدِ بن مسلمٍ الطائفيّ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن الحسن بن محمّدِ بن الحنفيّة، عن عليٍّ رضي الله عنه.

قال ابن عيينةَ: «لم يحفظْه»، يعني الطائفيَّ.

وذكر ابن المدينيّ -كما رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (١/ ٤٩) - عنِ ابن جريجٍ مثلَ رواية الطائفيّ.

وهو أيضًا معلَّقٌ، وقد أُسنِد عنه علىٰ وجهٍ آخرَ، هو الآتي.

الرابع: رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٨ برقْم ١٨٨٥٦) عنِ ابن جريجٍ.

ورواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١٢٢ برقْم ٣٠٣). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٨ برقْم ٢٩٣٦٨). ورواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٢٠٨، و٧٤٤-٧٤٥) عنِ =

الحميديّ. وأخرجه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (١/ ٤٩) من طريق ابن المدينيّ. الأربعة عن سفيانَ بنِ عيينةَ.

قال ابن جُرَيجٍ: (أخبرني عمرُ بن دينارٍ)، وقال ابن عيينةَ: (حدّثنا عمرُو بن دينارٍ)، زاد الحميديّ: (عودًا وبدءًا)، ثمّ اتّفقا: عن عبد الله بن محمّدِ بن عليٍّ، عن عليٍّ رضي الله عنه.

والراجح من الوجوه السابقة هو الأخير؛ فإنّ ابن جريجٍ وابن عيينةَ – حافظانِ، وقدِ اتّفقا، وهما أيضًا أوثقُ الناس في عمرِو بن دينارٍ، ولم يُختلَف علىٰ ابن عيينةَ، وقد تثبّت في روايته، وسمعها من عمرٍو غيرَ مرّةٍ.

أمّا سفيانُ الثوريُّ، فقد اختُلِف عليه، وقد نصَّ يحيىٰ بنُ معينٍ في "التاريخ" روايةِ الدُّوريّ (٣/ ١١٧، و١٣٧)، وروايةِ عثمانَ الدارميّ (ص٥٥) علىٰ أنّ ابن عيينةَ أعلمُ بحديث عمرِو بن دينارٍ من سفيانَ الثوريّ.

ورواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ص ٢٥٢-٢٥٣) عنِ ابن معينٍ.

وقد روىٰ ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (١/ ٤٩) عنِ ابن المدينيّ أنّه سأل ابنَ عيينةَ عن رواية الثوريّ عن عمرٍو، عمّن سمع عليًّا، وروايةِ ابن جُرَيجٍ عن عمرٍو، عنِ الحسن، فقال: «أخطَئوا، لزمتُ عمرًا ولا يتكلّم بكلمةٍ إلّا»، يعني حفظتُها.

وأمّا الوجه الثاني، فأشعثُ ضعيفٌ، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٥٢)، وداوُدُ مع ثقته وحفظه – دون ابن جُرَيجٍ وابن عيينةَ مطلقًا، وفي عمرِو بن دينارٍ خاصّةً، ثمّ روايته عن عمرِو بن دينارٍ، عن محمّدٍ الباقر – مشهورةٌ، انظر – مثلًا – "تحفة الأشراف" للمِزّيّ (٢/ ٢٨٢-٢٨٣، و٣/ ٢٧٨)؛ فهي قريبةٌ منَ الوهْم، بخلاف رواية ابن جريجٍ وسفيانَ؛ فإنّ عبد الله بنَ محمّدٍ قليلُ الحديث، قاله ابن سعدٍ في "الطبقات" (٧/ ٣٢٢)؛ فلا تكون الرواية عنه إلّا عن تثبُّتٍ.

وأمّا الإمام أبو حنيفةَ، فهو مع فقهه وجلالته – ضعيف الحديث.

فأمّا ابن جُرَيجٍ وابن عينةَ، فقال ابن المدينيّ: «ابن جريجٍ وابن عيينةَ مِن أعلم الناس بعمرِو بن دينارٍ»، وقال الدارَقُطْنيُّ: «أرفع الرواة عن عمرِو بن دينارٍ: ابنُ جريجٍ، وابنُ عيينةَ، وشعبةُ، وحمادُ بن زيدٍ»، وقال الإمام أحمدُ: «أعلم الناس بعمرِو بن دينارٍ ابنُ عيينةَ»، وقال: «ما أعلم أحدًا أعلمَ به منِ =

ابن عيينةَ»، وقال في روايةٍ: «سفيانُ - يعني ابنَ عيينةَ - أثبتُ الناس في عمرِو بن دينارٍ، وأحسنُهم حديثًا».

انظرِ "العللَ" لابن المدينيّ (ص٤٧)، و"العللَ ومعرفةَ الرجال" للإمام أحمدَ، روايةَ ابنه عبدِ الله (١/ ١٨٧)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٠/ ٢٥٢)، و"شرحَ علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (١/ ٤٩٤-٤٩٣).

ولذلك قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «أخطأ النعمانُ بن ثابتٍ، وأشعثُ بن سوّارٍ جميعًا ... والصحيح: عن عمرِو بن دينارٍ، عن عبد الله بن محمّدِ بن الحنفيّة، عن عليٍّ رضي الله عنه». رواه ابنه عبد الرحمٰن في "العلل" (٤/ ٢٢٧-٢٢٦).

وعلىٰ ما ترجّح، فالحديث ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين عبد الله بن محمّدٍ وجدِّه: عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه؛ فلم أجد من ذكر سماعَه منه، وإنّما يذكرون سماعه من أبيه: محمّدِ بن الحنفيّة، انظر - مثلًا - "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٨٦).

وقد رُوي عن عليٍّ رضي الله عنه - معنىٰ هٰذا الحديثِ، ويأتي تخريجه في المبحث التالي، وهناك يتمُّ القول في مجموع الطرق.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٥٨)

[٢٩]

وأخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ،(١) أبنا أبو الحسن المِصريُّ،(٢) ثنا مالكُ بن يحيىٰ،(٣) ثنا عليُّ بن عاصمٍ،(٤) عن محمّدِ بن سالمٍ،(٥) عن عامرٍ،(٦) عن عليِّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - قال:

---

(١) هو عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ بنِ محمّدٍ، الأُمويُّ، البغداديُّ، قال الخطيب البغداديُّ: «كان صدوقًا، ثقةً، ثبتًا، حسنَ الأخلاق، تامَّ المروءة، ظاهرَ الديانة»، وقال الذهبيُّ: «الشيخ، العالم، المُعَدَّل، المسنِد ... روىٰ شيئًا كثيرًا علىٰ سدادٍ وصدقٍ وصحّةِ روايةٍ، كان عدلًا وقورًا»، تُوُفِّي سنةَ خمسَ عشْرةَ وأربعِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٥٨١-٥٨٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٣١١-٣١٣).

(٢) هو عليُّ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ الحسن، البغداديُّ، المشهورُ بـ(المِصريّ)؛ لإقامته مدّةً بمِصرَ ثمّ رجع، الواعظُ، قال الخطيب البغداديُّ: «كان ثقةً، أمينًا، عارفًا»، مات سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وثلٰثِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٥٤٩-٥٤٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٨١-٣٨٢).

(٣) هو ابن مالكِ بن كثيرِ بن راشدٍ، الهمْدانيُّ، أبو غسّانَ، السُّوْسيُّ الأصلِ، الكوفيُّ، وأقام بمِصرَ، روىٰ عنه جماعةٌ، وقال ابن حِبّانَ: «مستقيم الحديث»، تُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ١٦٦)، و"مغانيَ الأخيار" للعينيّ (٣/ ١١-١٠).

(٤) هو ابن صُهَيبٍ، التيميُّ مولاهمُ، الواسطيُّ، صدوقٌ، يخطئ ويُصِرُّ، ورُمي بالتشيُّع، منَ التاسعة، مات سنة إحدىٰ ومِائتين، (د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤١-٣٤٢).

(٥) هو الهمْدانيُّ، أبو سهلٍ، الكوفيُّ، ضعيفٌ، منَ السادسة، (ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١٤-٤١٥).

(٦) هو ابن شَرَاحِيلَ، الشعبيُّ، الكوفيّ.

=

«الدِّيَة تُقسَم علىٰ فرائض الله عزّ وجلّ؛ فيرث منها كلّ وارثٍ».

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ فيه عليُّ بن عاصمٍ، فيه ضعفٌ، وقد خولِف علىٰ محمّدِ بن سالمٍ.

فقد روىٰ ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٧ برقْم ٢٩٣٥٩) عن عبد الرحيم بن سليمانَ، عن محمّدِ بن سالمٍ، عنِ الشعبيّ، عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - به.

وهٰذا الإسنادُ أمثلُ منَ الأوّل.

وأيًّا ما كان، فمحمّدُ بن سالمٍ ضعيفٌ، ولا يبعد أن يكون الِاختلافُ اضطرابًا منه؛ فلا تصحُّ روايته عنِ الشعبيّ علىٰ كلّ حالٍ.

وأيضًا، فقد خولِف علىٰ الشعبيّ.

فقد أخرج سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١٢١ برقْم ٣٠١)، وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٩ برقْم ٢٩٣٧٠) - من طرقٍ عن أبي إسحاقَ الشيبانيّ، عنِ الشعبيّ قولَه، لم يُضِفه إلىٰ أحدٍ فوقَه.

ورواه أشعثُ بن سوّارٍ، واختُلِف عليه.

فرواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١٢١ برقْم ٣٠٢) عن هُشَيمٍ، أخبرنا أشعثُ بن سوّارٍ، عنِ الشعبيّ، عن بعض أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. هكذا أبهمه، ولم يُسمِّه.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٨-١٨٧ برقْم ٢٩٣٦٣) عن أبي خالدٍ الأحمر، عن أشعثَ بنِ سوّارٍ، عنِ الشعبيّ قولَه، لم يَنْمِهِ إلىٰ أحدٍ.

وهُشَيمٌ أحفظ من أبي خالدٍ؛ فتكون زيادته مقبولةً عن أشعثَ، وأشعثُ ضعيفٌ؛ فلا تصحُّ روايته عنِ الشعبيّ.

=

فتبيّن بذٰلك أنّه لا يصحّ عنِ الشعبيّ شيءٌ منَ الطرق السابقةِ إلّا طريقُ أبي إسحاقَ الشيبانيّ، ولم يُسندِ الحديثَ إلىٰ أحدٍ منَ الصحابة: معيَّنًا، ولا مبهمًا؛ فيكونَ ذكرُ عليٍّ وعمرَ وغيرِهما - رضي الله عنهم - منكرًا، والله أعلمُ.

وعليه، فلا تصلُح هٰذه الطريقُ شاهدًا لما سبق عن عليٍّ - رضي الله عنه - في المبحث السابق.

وقد جاء معنىٰ حديثِ هٰذا المبحثِ عنه - رضي الله عنه - من طريقٍ أخرىٰ.

وذٰلك فيما أخرجه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١٢٢ برقْم ٣٠٨)، وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٧ برقْم ٢٩٣٦٠)، وابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٧٥-٤٧٤) - من طريقينِ عن ليثِ بن أبي سُليمٍ، عن أبي عمرٍو العبديّ، عن عليّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - قال:

«تُقسَم الدِّيَة علىٰ ما يُقسَم عليه الميراثُ». اللفظ لسعيدٍ وابن حزمٍ.

ولفظ ابن أبي شيبةَ: «تُقسَم الدِّيَة لمن أحرز الميراث».

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لأجل الليث بن أبي سُلَيمٍ، قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٤٠٠): «صدوقٌ، اختلط جدًّا، ولم يتميّز حديثه؛ فتُرِك».

وشيخه لم أعرفه، ولعلّه مجهولٌ.

فالحديث لا يصلُح لِلاعتبار.

هٰذا، وقد جاء عن عليٍّ - رضي الله عنه - ضدُّ هٰذا القولِ.

فقد أخرج سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١٢٢ برقْم ٣٠٥) من طريق إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عنِ الشعبيّ:

أنّ عليًّا - رضي الله عنه - كان لا يُوَرِّث الإخوةَ منَ الأمّ منَ الدِّيَة شيئًا.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وأخرج في "سننه" (١/ ١٢٢ برقْم ٣٠٦) من طريق منصورِ بن زاذانَ، عنِ الحسن البصريّ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه كان يقول:

«لا يرث الإخوة منَ الأمّ، ولا الزوجُ، ولا المرأةُ - منَ الدِّيَة شيئًا».

=

وهٰذا الإسنادُ فيه انقطاعٌ؛ الحسن البصريُّ لم يلقَ عليًّا رضي الله عنه، قاله العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص١٦٢).

وخلاصة ما سبق في هٰذا المبحثِ والذي قبلَه:

أنّ الثابت عن عليٍّ – رضي الله عنه – بالإسناد الصحيح عنه: عدمُ توريث غيرِ العَصَبة منَ الدِّيَةِ.

وما رُوي عنه من توريث الإخوة لأمٍّ – لا يصحُّ؛ لانقطاعه بين عبد الله بن محمّدِ بن الحنفيّة وجدّه: عليٍّ رضي الله عنه، كما هو المحفوظ عن عمرِو بن دينارٍ، من رواية ابن جريجٍ وابن عيينةَ عنه.

وما رُوي من توريثه الدِّيَة بحسَب الميراث، فمنكرٌ، وصوابه: عنِ الشعبيّ قولَه، كما قاله أبو إسحاقَ الشيبانيُّ عنه.

ولْيلاحَظْ أنّ ما صحّ من قول الشعبيّ بقسمة الدِّيَة علىٰ الورثة – لا يُعِلّ ما صحّ من روايته عن عليٍّ – رضي الله عنه – بعدم إعطاء الورثة منَ الدِّيَة؛ فإنّ الإسنادين صحيحانِ، ويجوز أن يكون الشعبيّ ذهب في ذٰلك إلىٰ غير قول عليٍّ رضي الله عنه، كدليلٍ آخرَ ظهر له، أو مذهب صحابيٍّ رجّحه، أوِ اجتهادٍ رآه، وفي نحو هٰذا يُقال: «لنا روايته، وله رأيه».

والله أعلمُ.

[١٠]

بابُ من زعم أنّ للكبار أن يقتصُّوا قبل بلوغ الصغار

[٣٠]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٥٨-٥٩)

حدّثنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا إبراهيمُ بن إسماعيلَ القارئُ،(١) ثنا عثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ،(٢) ثنا عبدُ الله بنُ صالحٍ،(٣) حدّثني الليث بن سعدٍ،(٤) أخبرني خالدُ بن يزيدَ،(٥) عن سعيدِ بن أبي هلالٍ،(١) عن زيدِ بن أسلمَ،(٢) أنّ أبا سنانٍ الدُّؤَليَّ(٣) حدّثه:

أنّه عاد عليًّا – رضي الله عنه – في شكوىٰ له اشتكاها.

---

(١) هو ابن إبراهيمَ، أبو إسحاقَ، النَّيْسابُوريُّ الخَشاوِريُّ، القارئُ، يُعرَف بـ(إبراهيمَكَ)، قال الحاكم: «كان منَ الصالحين ... وكان أبو عبد الرحمٰن ابنُ الشيخ أبي بكرِ بن إسحاقَ يستعير سماعه ... ويقرأ عليه ... مات سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلٰثِمائةٍ».

انظرِ "الروضَ الباسم" لنايفٍ المنصوريّ (ص١/ ١٥٢-١٥٤).

(٢) هو ابن خالدِ بن سعيدٍ، التميميُّ، أبو سعيدٍ، السِّجِسْتانيُّ، الهرويُّ، صاحبُ التصانيف، قال أبو الفضل القَرّابُ: «ما رأينا مثلَه، ولا رأىٰ مثلَ نفسه»، ووصفه بالتقدُّم في الأدب والفقه والحديث، وقال عبد الله بنُ محمّدٍ الحافظُ: «كان ثقةً، متَّفَقًا عليه»، وقال الخليليُّ: «كبيرُ المَحَلّ، عالمٌ بهٰذا الشأنِ، يقارَن بالبخاري وأبي زرعةَ وأبي حاتمٍ»، وقال الذهبيّ: «الإمامُ، العلّامة، الحافظ، الناقد، شيخ تلك الديارِ»، تُوُفِّي سنةَ ثمانين ومِائتين.

انظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٨/ ٣٦٦-٣٦١)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٧٧) و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٢٦-٣١٩).

(٣) هو ابنُ محمّدِ بن مسلمٍ، الجهنيُّ، أبو صالحٍ، المِصريُّ، كاتب الليث بن سعدٍ، صدوقٌ، كثيرُ الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلةٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ اثنتين وعشرين ومِائتين، وله خمسٌ وثمانون سنةً، (خت د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٠).

(٤) هو ابن عبد الرحمٰن، الفَهْميُّ، أبو الحارث، المِصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، إمامٌ مشهورٌ، منَ السابعة، مات في شعبانِ سنةِ خمسٍ وسبعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٠).

(٥) هو الجُمَحيُّ، ويُقال: السَّكْسَكيُّ، أبو عبد الرحيم، المِصريُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ السادسة، مات سنةَ تسعٍ وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣١).

=

قال: فقلت له: «لقد تَخَوَّفنا عليك يا أمير المؤمنين في شكواك هٰذا».[٤]

فقال: «لٰكنّي - واللهِ - ما تَخَوَّفت علىٰ نفسي منه؛ لأني سمعت رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - الصادقَ المصدوقَ يقول:

إنّك ستُضرَب ضربةً هاهُنا، وضربةً هاهُنا - وأشار إلىٰ صُدغَيهِ[٥] - فيسيل دمُها حتّىٰ يخضِب[٦] لحيتك، ويكونُ صاحبها أشقاها،[٧] كما كان عاقر الناقة أشقىٰ ثمودَ».

---

(١) هو الليثيُّ مولاهم، أبو العلاء، المِصريُّ، قيل إنّه مدنيُّ الأصلِ، وقال ابن يونُسَ: بل نشأ بها، صدوقٌ، لم يَرَ ابن حجرٍ لابن حزمٍ في تضعيفه سلفًا، إلّا أنّ الساجيّ حكىٰ عن أحمدَ أنّه اختلط، منَ السادسة، مات بعد الثلاثين ومِائةٍ، وقيل: قبلها، وقيل: سنةَ تسعٍ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٢).

(٢) هو العدويُّ، مولىٰ عمرَ بنِ الخطّاب، أبو عبد الله وأبو أسامة، المدنيُّ، ثقةٌ، عالمٌ، وكان يُرسِل، منَ الثالثة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٢).

(٣) هو يزيدُ بن أميّةَ، المدنيُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، منَ الثانية، ومنهم من عدّه في الصحابة، (د س ق). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٩).

(٤) أشار إلىٰ الشكوىٰ هنا باسم المذكّر: (هٰذا)، وكان قد أعاد عليها ضمير المؤنَّث قبلُ في قوله: (اشتكاها)، وهٰذا جائزٌ؛ لأنّ (الشكوىٰ) هنا اسمٌ، انظر "الصحاح" للجوهريّ (٦/ ٢٣٩٤)؛ فتُحمَل الألف في الموضع الأوّل علىٰ أنّها للتأنيث، وفي الثاني علىٰ أنّها للإلحاق، انظر "شرح الكافية الشافية" لابن مالكٍ (٤/ ١٧٤٥-١٧٤٤).

(٥) مثنّىٰ (صُدْغٍ)، وهو ما بين العين والأذن. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٧٨٥).

(٦) قال الأزهريّ في "تهذيب اللغة" (٧/ ١١٦): «كلّ لونٍ غَيَّر لونَه حمرةٌ، فهو مخضوبٌ»؛ فالمعنىٰ أنّ دمَه يَصبَغ لحيته بالحمرة.

(٧) الضمير في (أشقاها) يعود علىٰ الأمّة، ثمّ يحتمل أن يُراد بها أمّةُ الدعوة وأمّة الإجابة.

=

دراسة الحديث:

أخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٣) من طريق البيهقيِّ به.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٣٠٨ برقْم ٤٦٥٠)، وقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط البخاريّ، ولم يخرّجاه».

وليس كذٰلك؛ فلم يحتجّ البخاريّ بعبد الله بن صالحٍ في "صحيحه"، قال ابن حجرٍ في "هدي الساري" (ص٤١٣): «لَقِيه البخاريّ، وأكثرَ عنه، وليس هو من شرطه في "الصحيح"، وإن كان حديثه عنده صالحًا».

وأيضًا، فلم يخرّجِ البخاريّ لأبي سنانٍ الدُّؤليِّ شيئًا، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٨٧).

وروىٰ الحديثَ - البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٢٠). ورواه ابنُ أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (١/ ١٤٦ برقْم ١٧٤)، والآجُرّيُّ في "الشريعة" (٤/ ٢١٠٣ برقْم ١٥٩٥) - عنِ الحسن بن عليٍّ الحُلوانيّ. وأخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١/ ١٠٦ برقْم ١٧٣) عن يحيىٰ بنِ عثمانَ بنِ صالحٍ، ومطَّلبِ بن شُعيبٍ.

الأربعة عن عبد الله بن صالحٍ به.

ورواية البخاريّ وعثمانَ الدارميِّ عنه هٰذا الحديثَ - وهما ناقدانِ، متيقِّظانِ - تدلُّ علىٰ أنّه ممّا سمع منَ الليث، وليس ممّا أُدخِل عليه.

قال ابن حجرٍ في "هدي الساري" (ص٤١٥): «ما يجيء من روايته عن أهل الحِذق كيحيىٰ بنِ معينٍ، والبخاريّ، وأبي زرعةَ، وأبي حاتمٍ، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه، فيُتوقَّف فيه».

وقال الشيخ المُعَلِّميُّ في تعليقه علىٰ "الفوائد المجموعة" (ص٢٤٤): «وعبدُ الله بنُ صالحٍ أُدخِلت عليه أحاديثُ عديدةٌ؛ فلا اعتدادَ إلّا بما رواه المتثبِّتون عنه، بعد اطّلاعهم عليه في أصله الذي لا ريبَ فيه».

وعليه، فالإسناد حسنٌ؛ لأجل عبد الله بن صالحٍ، ولأجل سعيدِ بن أبي هلالٍ.

=

وقد توبع سعيدٌ عليه.

فقد رواه عبدُ بن حُميدٍ في "مسنده" (المنتخَب: ص٤٠ برقْم ٩٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٤) - عن محمّدِ بن بِشرٍ، عنِ ابن أبي الزناد. وأخرجه الهيثمُ بن كُلَيبٍ - ومن طريقه الضياء المقدسيُّ في "الأحاديث المختارة" (٢/ ٤٠٥-٤٠٤ برقْم ٧٩٢) - وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (١/ ٣٧٧ برقْم ٤٨٥) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٣-٥٤٢) - والآجُرّيُّ في "الشريعة" (٤/ ٢١٠٣ برقْم ١٥٩٦) من طريقينِ عن عبدِ الله بن جعفرٍ المَدينيّ.

كلاهما عن زيدِ بن أسلمَ به.

ورواية ابن أبي الزناد في بغدادَ ضعيفةٌ، والراوي عنه هنا: محمّدُ بن بِشرٍ -كوفيٌّ، ولا يبعد أن يكون ممّن سمع منه ببغدادَ.

وعبدُ الله المَدينيُّ - قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٢٤١): «ضعيفٌ ... يُقال: تغيّر حفظه بأَخَرةٍ».

ومع ضعف الروايتين، فلا بأسَ بهما في المتابعات.

وأخرجه كذٰلك الدارَقُطْنيُّ في "الغرائب والأفراد" (أطرافه: ١/ ٢٨٧ برقْم ٤٣٤) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٥-٥٤٤)، وأبو الحسن بنُ الأثير في "أُسد الغابة" (٣/ ٦١٣) - بإسنادٍ فيه مجهولانِ عن عبد الله بن داهرٍ، عن أبيه، عنِ الأعمش، عن زيدِ بن أسلمَ به.

قال الدارَقُطْنيُّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديث الأعمش، عن زيدِ بن أسلمَ، عن أبي سنانٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه، تفرّد به عبدُ الله بنُ داهرٍ، عن أبيه».

وعبد الله بنُ داهرٍ - قال فيه ابن معينٍ والإمام أحمدُ: «ليس بشيءٍ، ما يَكتب حديثَه إنسانٌ فيه خيرٌ»، وقال العُقَيليُّ: «رافضيٌّ خبيثٌ»، وقال ابن عَدِيٍّ: «عامّة ما يرويه في فضائل عليٍّ رضي الله عنه، وهو فيه متّهمٌ»، واتّهمه ابن الجوزيّ أيضًا، وقال الذهبيُّ: «واهٍ».

انظرِ "الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٢/ ٣٣٣-٣٣١)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٥/ ١٦٠-١٦١)، و"الكاملَ" لابن عديٍّ (٧/ ٢٤-٢١)، و"الموضوعاتِ" لابن الجوزيّ (٢/ ١٠٤)، و"الميزانَ" للذهبيّ (٢/ ٤٩٢).

=

وأبوه هو داهرُ بن يحيىٰ الرازيُّ، قال الذهبيُّ في "ميزانَ الِاعتدال" (٢/ ٣): «رافضيٌّ بغيضٌ، لا يُتابع علىٰ بلاياه».

وتفرُّدهما عن مثل الأعمش – منكرٌ، وهما رافضيّانِ متّهمانِ بتوليد الأحاديث في فضائل عليٍّ رضي الله عنه، وهٰذا الإسنادُ من ذٰلك؛ فروايتهما كعدمها، وإنّما ذكرتها للتنبيه، وفي الطرق السابقة غنيةٌ عنها.

والحاصل أنّ الحديث صحيحٌ بمجموع طرق سعيدِ بن أبي هلالٍ وابن أبي الزناد وعبد الله بن جعفرٍ المَدينيّ، والحمد لله.

ومع ذٰلك، فله طرقٌ أخرىٰ عن عليٍّ – رضي الله عنه – كثيرةٌ؛ فأجتزئ هنا بأجودها، وأقربها شهادةً لمتن الحديث.

فأوّلها: ما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ٥٤٥) بإسنادٍ صحيحٍ عن فِطْرِ بن خليفةَ، عن أبي الطفيل عامرِ بن واثلةَ رضي الله عنه:

أنّ عليًّا – رضي الله عنه – جمع الناس للبيعة، فجاء عبد الرحمٰن بنُ مُلْجِمٍ، فردّه مرّتين، ثمّ قال عليٌّ رضي الله عنه:

«ما يَحبِس أشقاها؟! فواللهِ، لَتُخضَبَنَّ هٰذه من هٰذا»، وذكر شعرًا تمثّل به.

يريد – رضي الله عنه – لَتُخضَبَنَّ لحيتُه من رأسه، يعني من دمِ رأسه، كما جاء مبيَّنًا في الروايات الأخرىٰ.

وهٰذا موقوفٌ لفظًا، لٰكنّه مرفوعٌ حكمًا؛ لأنّه غيبٌ لا يُدرىٰ إلّا بتوقيفٍ منَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وإسناده حسنٌ؛ لأجل فِطْرٍ، قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٣٨٤): «صدوقٌ، رُمي بالتشيُّع»؛ فهو متابعٌ جيّدٌ لرواية أبي سنانٍ الدُّؤليّ.

وثانيها: ما أخرجه ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (١/ ١٤٨ برقْم ١٧٦) من طريق الهيثم بن أشعثَ، عن أبي حنيفةَ اليماميّ، عن عُمَيرِ بن عبد الله، قال:

خطبَنا عليٌّ – رضي الله عنه – علىٰ منبر الكوفة، فأخذ بلحيته، ثمّ قال: «متىٰ يُبعَث أشقاها حتّىٰ يَخضِب هٰذه من هٰذه».

=

ولهذا في حكم الرفع كما سبق تقريره، وإسنادُه ضعيفٌ؛ لأجل الهيثم بن الأشعث وشيخه: أبي حنيفةَ اليماميّ، ولا بأسَ بهما في المتابعات.

أمّا الهيثمُ، فهو السُّلَميُّ، يروي عنِ البصريّين، روىٰ عنه الحسن الحُلوانيُّ، ذكره ابن حبّانَ في "الثقات" (٩/ ٢٣٥).

وترجم العُقَيليّ في "الضعفاء" (٤/ ١٨٠-١٧٩) للهيثم بن الأشعث، وذكر أنّه يروي عنِ الهيثم أبي محمّدٍ الشاميّ، وعنه عثمانُ بن الهيثم، وقال: «يخالِف في حديثه، ولا يصحّ إسناده»، وذكره الذهبيّ في "الميزان" (٤/ ٣١٩)، وقال: «شيخٌ ... مجهولٌ».

وجعلهما ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٨/ ٣٥٢-٣٥١) واحدًا، والله أعلمُ بالصواب.

وأمّا أبو حنيفةَ اليماميُّ، فاسمه (ناشرةُ)، ترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٩/ ٢٥)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٩٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبّانَ مرّتين في "الثقات": مرّةً في الأسماء (٧/ ٥٤٥)، وقال: «يخطئ، علىٰ قلّة روايته»، ومرّةً في الكنىٰ (٧/ ٦٥٧).

وثالثها: ما أخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (١/ ٣٧٧ برقْم ٤٨٥) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٧) - عن سُوَيدِ بن سعيدٍ الحَدَثانيّ، عن رِشْدِينِ بن سعدٍ، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن عثمانَ بنِ صُهَيبٍ، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال عليٌّ رضي الله عنه:

قال لي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «من أشقىٰ الأوّلين»؟ قلت: «عاقر الناقة»، قال: «صدقتَ، فمن أشقىٰ الآخِرين»؟ قلت: «لا علمَ لي يا رسول الله»، قال: «الذي يضربك علىٰ هٰذه»، وأشار بيده إلىٰ يافوخه.

وكان - رضي الله عنه - يقول: «ودِدتُ أنّه قدِ انبعث أشقاكم، فخَضب هٰذه من هٰذه»، يعني لحيته من رأسه.

وقد خولِف أبو يعلىٰ، فروىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٦) من طريق أبي لَبِيدٍ الساميّ، عن سُوَيدٍ، عن رِشْدِينٍ، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن عثمانَ بنِ صهيبٍ، عن عبد الله - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعليٍّ - رضي الله عنه - فذكره، وجعله من مسند عبد الله رضي الله عنه.

=

والظاهر أنّه ابن عمرَ؛ لأنّ الراويَ عنه مدنيٌّ، انظر "تدريبَ الراوي" للسيوطيّ (٢/ ٩٥٠).

قال ابن عساكرَ: «هٰذا وهْمٌ».

ورواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٧-٥٤٦) من طريق أبي القاسم البغويّ، عن سُوَيدٍ، عن رِشْدِينٍ، عن يزيدَ بنِ الهادِ، عن عثمانَ بنِ صهيبٍ، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعليٍّ - رضي الله عنه - فذكره، وجعله من مسند صهيبِ بن سنانٍ رضي الله عنه.

وذكر ابن عساكرَ أنّ هٰذا هو الصوابُ.

ويشهد له ما رواه في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٤٦) من طريق سعيدِ بن عُفَيرٍ، عنِ ابن لهيعةَ، عنِ ابن الهادِ، عن عثمانَ بنِ صهيبٍ، عن أبيه - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال، فذكره كرواية أبي القاسم البغويّ.

والأقرب أنّ الِاضطراب من سُوَيدٍ نفسِه؛ فإنّه ضعيفٌ، قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٢٠٠): «صدوقٌ في نفسه، إلّا أنّه عمي؛ فصار يتلقّن ما ليس من حديثه»؛ فهو أولىٰ بالخطإ من الرواة عنه، وهم كلُّهم ثقاتٌ.

ثمّ قد يُستأنس برواية ابن لَهِيعةَ في أنّ الصواب الذي سمعه سُوَيدٌ من رِشْدِينٍ هو الوجهُ الثاني: من مسندِ صهيبِ بن سنانٍ رضي الله عنه.

ورِشْدِينٌ وابن لَهِيعةَ - ضعيفانِ، ولا بأس بحديثهما مجتمعَينِ شاهدًا لحديثِ أبي سنانٍ الدُّؤليّ، عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وقد جاءت رواياتٌ كثيرةٌ تشهد لبعض ما في حديثِ أبي سنانٍ الدُّؤليّ، وهو إعلام النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بمقتل عليٍّ رضي الله عنه، دون وصف قاتله بالشقاء.

ومنها ما رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٧/ ١٢٨) من حديث أبي هريرةَ - رضي الله عنه - أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان علىٰ جبل حِرَاءٍ فتحرّك، فقال:

«اسكُن حِرَاءُ؛ فما عليك إلّا نبيٌّ، أو صِدّيقٌ، أو شهيدٌ».

=

وعليه النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزبير، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ، رضي الله عنهم.

فأبو بكرٍ – رضي الله عنه – هو الصِّدّيق، والبقيّةُ – وفيهم عليٌّ رضي الله عنه – شهداءُ. والله أعلمُ.

[١١]

باب عفوِ بعض الأولياء عنِ القِصاص دون بعضٍ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٤٩)

[٣١]

أخبرنا عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ،(١) ثنا محمّدُ بن إسحاقَ الصَّغَانيُّ،(٢) ثنا يعلىٰ بنُ عُبيدٍ،(٣) ثنا الأعمش،(٤) عن زيدِ بن وهبٍ،(٥) قال:

---

(١) هو ابن إسماعيلَ بنِ صالحِ بن عبد الرحمٰن، أبو عليٍّ، البغداديُّ، صاحبُ المُبَرَّد، وثّقه الدارَقُطْنيُّ، وابن مندهْ، والحاكمُ، والخليليّ، والذهبيُّ، وابن حجرٍ، وقال الدارَقُطْنيُّ: «كان متعصّبًا للسنّة»، وقال الذهبيُّ: «محدِّثُ بغدادَ»، وقال: «انتهىٰ إليه علوّ الإسناد»، وقال ابن حجرٍ: «الإمام، النحْويّ، المشهور»، تُوُفِّيّ سنةَ إحدىٰ وأربعينَ وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٧/ ٣٠٣-٣٠١)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦١٣-٦١٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤١-٤٤٠)، و"المعينَ في طبقات المحدّثين" للذهبيّ (ص١١١)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ١٦٥)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٢/ ٤٠٤).

(٢) هو أبو بكرٍ، نزيلُ بغدادَ، ثقةٌ، ثبْتٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنة سبعينَ ومِائتين، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٣).

(٣) هو ابن أبي أميّةَ، أبو يوسُفَ، الكوفيُّ، الطَّنَافِسيُّ، ثقةٌ، إلّا في حديثه عنِ الثوريّ، ففيه لِينٌ، من كبار التاسعة، مات سنةَ بِضعٍ ومِائتين، وله تسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٨).

(٤) هو سليمانُ بن مِهرانَ، الأسديُّ الكاهليُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، عارفٌ بالقراءات، وَرِعٌ، لٰكنّه يدلّس، منَ الخامسة، مات سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، وكان مولده أوّلَ سنة إحدىٰ وستّين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٥).

(٥) هو الجهنيُّ، أبو سليمانَ، الكوفيُّ، مخضرمٌ، ثقةٌ، جليلٌ، لم يُصِب من قال: «في حديثه خللٌ»، مات بعدَ الثمانينَ، وقيل: سنةَ ستٍّ وتسعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٥).

=

وجد رجلٌ عند امرأته رجلًا؛ فقتلها، فرُفِع ذٰلك إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فوَجَد[1] عليها بعض إخوتها؛ فتصدّق عليه بنصيبه، فأمر عمرُ - رضي الله عنه - لسائرهم بالدِّيَة.

(١) أيْ: غضب. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٥٤٧).

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ الأعمش.

وقد رُوي عنه من طرقٍ أخرىٰ، منها الحديث التالي برقْم [٣٢].

وفي دراسته تخريجُ سائر الطرق، وبيانُ ما فيها منِ اختلافٍ، والحكمُ علىٰ الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٠)

[٣٢]

وأخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، حدّثني جريرُ بن حازمٍ، عن سليمانَ الأعمشِ، عن زيدِ بن وهبٍ الجُهَنيّ:

أنّ رجلًا قتل امرأته - استعدىٰ ثلاثةُ إخوةٍ لها عليه عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه، فعفا أحدهم، فقال عمرُ رضي الله عنه للباقيَينِ:

«خذا ثُلُثي الدِّيَة؛ فإنّه لا سبيلَ إلىٰ قتله».

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذا الحديث رواه البيهقيّ فيما سبقَ برقْم [٣١] من طريق يعلىٰ بنِ عُبيدٍ، وهنا من طريق جريرِ بن حازمٍ، كلاهما عنِ الأعمش، وقد تابعهما جماعةٌ.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٥٤-١٥٣ برقْميْ ١٩٢٨١، و١٩٢٨٣) عن معمرٍ، ثمّ عن سفيانَ الثوريّ. وسعيدُ بن منصورٍ - كما في "المحلّىٰ" لابن حزمٍ (٧/ ٤٧٨) - عن هُشَيمٍ، وعنِ ابن عيينةَ، وأبي عوانةَ اليشكريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٩ برقْم ٢٩٣٧٦) عن وكيعٍ.

الستّة كلُّهم عنِ الأعمش، بنحوه، إلّا معمرًا، ولفظه:

أنّ عمرَ بن الخطاب - رضي الله عنه - رُفع إليه رجلٌ قتل رجلًا؛ فأراد أولياء المقتول قَتْله، فقالت أخت المقتول، وهي امرأة القاتل: «قد عفوت عن حصّتي من زوجي»؛ فقال عمرُ رضي الله عنه: «عَتَق الرجلُ منَ القتل».

فجعل العفو منَ الأخت، وفي ذٰلك خلافٌ مشهورٌ بين الفقهاء، انظره في "المغني" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٥٣).

=

وهٰذا اللفظُ شاذٌّ؛ فإنّ في رواية معمرٍ عنِ الأعمش ضعفًا؛ فقد روىٰ يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٩) عن معمرٍ قال: «سقطت منّي صحيفة الأعمش؛ فإنّما أتذكّر حديثَه، وأحدّث من حفظي».

وقال ابن معينٍ: «إذا حدّثك معمرٌ عنِ العراقيّينَ، فَخَفْهُ، إلّا عنِ الزهريّ وابن طاوسٍ؛ فإنّ حديثه عنهما مستقيمٌ، فأمّا أهل الكوفة والبصرة، فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا».

وذكر الإمام أحمدُ أنّ معمرًا يغلط في أحاديثَ عنِ الأعمش.

وقال الحافظ السُّكّريّ: «أمّا معمرٌ في الأعمش، فهو سيئ الحفظ جدًّا».

وكذا قال الأثرمُ، والدارَقُطْنيُّ.

وذكر ابن حجرٍ أنّ في روايته عنِ الأعمش شيئًا.

انظرِ "التاريخَ" لابن أبي خيثمةَ (السِّفر الثالث: ١/ ٣٢٥)، و"العللَ" للدارَقُطْنيّ (٦/ ٢٢٠)، و"شرحَ علل التِّرمذيّ" لابن رجبٍ (١/ ٥٣٦)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٣).

وعليه، فالمحفوظ عنِ الأعمش هو لفظ الجماعةِ، وفيهم سفيانُ الثوريُّ، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش.

قاله ابن معينٍ، وابن المدينيّ، والإمام أحمدُ، وأبو حاتمٍ، حتّىٰ قال يحيىٰ القطّانُ: «كان سفيانُ أعلمَ بحديث الأعمش منَ الأعمش».

انظر "سؤالاتِ ابن الجُنَيد" لابن معينٍ (ص٣١٦، و٣٥٥)، و"التاريخَ" للمُقَدَّميّ (ص٢٠٤)، و"العللَ ومعرفة الرجال" للإمام أحمدَ، روايةَ ابنه: عبد الله (٢/ ٣٤٨)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (١/ ٦٣-٦٤)، و"المعرفةَ والتاريخ" ليعقوبَ بنِ سفيانَ (٣/ ١٢، و١٨٥).

وبعدُ، فهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ الأعمش مدلِّسٌ، ذكر العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٠٦) أنّه مشهورٌ بذٰلك، وذكره ابن حجرٍ في "النكت علىٰ ابن الصلاح" (٢/ ٦٤٠) في الذين أكثروا منَ التدليس وعُرِفوا به، وقد عنعن في جميع طرق هٰذا الحديثِ.

ومع ضعفه، فهو صالحٌ في المتابعات والشواهد.

=

ويشهد له في الجملة ما سبق برقْم [٢٢] - وستكرّر في المبحث التالي - عن عمرَ وابنِ مسعودٍ، رضي الله عنهما؛ فإنّه ثابتٌ عنهما، كما سيأتي في تعليق البيهقيّ علىٰ الحديث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٠)

[٣٣]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس الأصمُّ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا محمّدٌ، هو ابن الحسن، أبنا أبو حنيفةَ، عن حمّادٍ،(١) عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - أُتِي برجلٍ قد قَتَل عمدًا، فأَمر بقتله، فعفا بعض الأولياء، فأَمر بقتله.

فقال ابن مسعودٍ: «كانتِ النفس لهم جميعًا، فلمّا عفا هٰذا، أحيا النفس؛ فلا يستطيع أن يأخذ حقَّه حتّىٰ يأخذ غيرُه».

قال: «فما تَرىٰ»؟

قال: «أَرىٰ أن تجعل الدِّيَة عليه في ماله، وترفعَ حصّته: الذي عفا».

فقال عمرُ رضي الله عنه: «وأنا أَرىٰ ذٰلك».

هٰذا منقطعٌ، والموصول قبله يؤكِّده.

(١) هو ابن أبي سليمانَ الكوفيُّ، الفقيهُ.

دراسة الحديث:

رواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٥٨-١٥٧).

وسبق هٰذا الحديثُ مختصرًا برقْم [٢٢]، وسبق تخريجه، وبيانُ ضعف إسناده، وأنّه صحّ من جهةٍ أخرىٰ بنحو معناهُ، وأنّه يتقوّىٰ - كما قاله البيهقيّ - بالحديث السابقِ.

جِمَاع أبواب القِصاص بالسيف

[١٢]

بابٌ: الوليّ لا يستبدّ بالقِصاص دون الإمام

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦١)

[٣٤]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ:

أنّه قال في رجلٍ قَدَر علىٰ قاتل أخيه: أعليه حرجٌ فيما بينه وبين الله إن خاف أن يَفُوته قبل أن يبلغ به الإمامَ - إن هو قتله؟ قال ابن شهابٍ:

«مضتِ السنّة ألّا يُغتصَب في قتل النفوس دون الإمام».

(١) هو ابن يزيدَ بنِ أبي النِّجَاد، مولىٰ آل أبي سفيانَ، أبو يزيدَ، الأَيْليُّ، ثقةٌ، إلّا أنّ في روايته عنِ الزهريّ وهْمًا قليلًا، وفي غير الزهريّ خطأً، من كبار السابعة، مات سنةَ تسعٍ وخمسين ومِائةٍ علىٰ الصحيح، وقيل سنةَ ستّين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٤٣).

ووهْمُه القليل في حديث الزهريّ مغمورٌ في كثرة ما روىٰ عنه، قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٢٩٧-٣٠١): «صحِب الزهريَّ ثِنتَي عشْرةَ سنةً، وقيل: أربعَ عشْرةَ، وأكثر عنه، وهو من رُفَعاء أصحابه».

دراسة الحديث:

هٰذا مرسلٌ صحيح الإسناد.

هٰذا هو الراجح في قول التابعيّ: (منَ السنّة) ونحوَها، وانظر تفصيل الخلاف في ذٰلك في "روضة الناظر" للموفَّق بن قدامةَ (١/ ٣٤٥-٣٤٤)، و"النكتَ" للزركشيّ (١/ ٤٣١-٤٣٠)، و"فتحَ المغيث" للسخاويّ (١/ ٢٢٢-٢٢١)، و"تدريبَ الراوي" للسيوطيّ (١/ ٢٩١).

ومرّ أنّ مراسيل مِثلِ الزهريّ من صغار التابعين، وممّن يروي عن كلّ أحدٍ - تحتمل الإعضال، وأن تكون عنِ الضعفاء والمجاهيل؛ فيزيد ذٰلك في ضعفها.

=

لٰكنّه يَحتجّ هنا بما يُرسله؛ فيغلب علىٰ الظنّ أنّه أرسل ما يجزم بثبوته عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهٰذا أصلحُ للإسناد؛ لأنّه ينفي أن يكون أرسله عمّن لا يَعرِف حالَه، فضلًا عمّن يعرفه بضعفٍ.

والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦١)

[٣٥]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكّي، أبنا أبو الحسن العَنَزيُّ،(١) ثنا عثمانُ بن سعيدٍ، ثنا عبدُ الله بنُ صالحٍ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ،(٢) عن عليّ بن أبي طلحةَ،(٣) عنِ ابن عبّاسٍ في قوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقولِه: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ [الشورىٰ]، وقولِه: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، وقولِه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]:

«فهٰذا ونحوُه نزل بمكّةَ والمسلمون يومئذٍ قليلٌ، ليس لهم سلطانٌ يقهر المشركين، وكان المشركون يتعاطَونهم بالشتم والأذىٰ؛ فأَمَر الله المسلمين: من يُجازي منهم - أن يُجازُوا بمثل الذي أُتِي إليه، أو يصبروا ويعفُوا، فهو أمثلُ.

فلمّا هاجر رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلىٰ المدينة، وأعزّ الله سلطانَه، أَمَر المسلمين أن ينتهوا في مَظالمهم إلىٰ سلطانهم، ولا يَعدُو(٤) بعضُهم علىٰ بعضٍ كأهل الجاهليّة؛ فقال: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾﴾ [الإسراء]،

---

(١) هو أحمدُ بن محمّدِ بن عبدوسَ الطَّرَائفيُّ.

(٢) هو ابن حُدَيْرِ بن سعيدِ بن سعدٍ، أبو عمرٍو وأبو عبد الرحمٰن، الحضرميُّ، الحمصيُّ، قاضي الأندلس، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ السابعة، مات سنةَ ثمانٍ وخمسين ومِائةٍ، وقيل: بعد السبعين ومِائةٍ، (ر م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٠).

وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ١٦٣-١٥٨): «معاويةُ من شرط مسلمٍ»، وقال في "ميزانَ الاِعتدال" (٤/ ١٢٥): «احتجّ به مسلمٌ».

(٣) هو عليُّ بنُ أبي طلحةَ: سالمٍ، مولىٰ بني العبّاس، سكن حِمْصَ، أرسل عنِ ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - ولم يره، منَ السادسة، صدوقٌ، قد يخطئ، مات سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤١).

(٤) أيْ: يظلمُ. انظرِ "القاموس المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٣٠٩).

=

يقول: ينصره السلطان حتّىٰ يُنصِفه من ظالمه، ومَنِ انتصر لنفسه دون السلطان، فهو عاصٍ مسرفٌ، قد عمل بحميّة الجاهليّة، ولم يَرضَ بحكم الله».

دراسة الحديث:

رواه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٣/ ٣١٠) عنِ المثنّىٰ بنِ إبراهيمَ. وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (١/ ٣٢٩ برقْم ١٧٤٠) عن أبيه.

كلاهما عن عبد الله بن صالحٍ به.

وليس عندهما تفسيرُ آية الإسراء الأخيرة.

وذكر السيوطيّ في "الدرّ المنثور" (٢/ ٣٢١-٣٢٠) المتن كاملًا، وعزاه إلىٰ الطبريّ وابن أبي حاتمٍ والبيهقيّ وغيرهم، والظاهر أنّه أراد أصل الحديث، لا كلَّ لفظةٍ فيه.

والمثنّىٰ بنُ إبراهيمَ - لم أجد من ترجم له، ولا من ذكره بجرحٍ أو تعديلٍ، ولا من روىٰ عنه غيرَ الطبريّ، وقد أكثر عنه جدًّا، وانظر "معجمَ شيوخ الطبريّ" لأكرمَ بنِ محمّدٍ الفالوجيّ (ص٤٢٠-٤٣٥).

ورواية عثمانَ الدارميّ وأبي حاتمٍ الرازيّ، عن أبي صالحٍ - تُغني، وتدلُّ علىٰ أنّ إسناد حديثه صحيحٌ عن شيوخه، وممّا ثبت في كتبه، وليس ممّا دُسّ عليه، كما سبق نقلُه.

وأيضًا، فروايته عن معاويةَ بنِ صالحٍ - خاصّةً - جيّدةٌ.

فقد روىٰ أبو زرعةَ الدمشقيُّ في "تاريخه" (ص٣٩٩) عنه أنّه قال: «قدِم علينا معاويةُ بن صالحٍ، فجالس الليثَ بن سعدٍ فحدّثه، فقال الليث: يا عبد الله، ائتِ الشيخ فاكتب ما يُملي عليك، فأتيته، وكان يُمْلِيها عليّ ثمّ يصير إلىٰ الليث يقرؤها عليه؛ فسمعتُها من معاويةَ بنِ صالحٍ مرّتينِ».

والكلام في حفظ معاويةَ بنِ صالحٍ وعليّ بن أبي طلحةَ - لا يَرِد هنا؛ فإنّها روايةٌ من كتابٍ.

وهو كتابٌ صحيحٌ مشهورٌ، تلقّاه عليُّ بن أبي طلحةَ عن ثقات أصحاب ابن عبّاسٍ، عنه رضي الله عنه.

=

روىٰ أبو جعفرٍ النحّاس في "الناسخ والمنسوخ" (١/ ٤٦٢ برقْم ٢٧) عنِ الإمامِ أحمدَ أنّه قال: «بمِصرَ "كتابُ التأويل" عن معاويةَ بنِ صالحٍ، لو جاء رجلٌ إلىٰ مِصرَ، فكتبه ثمّ انصرف به، ما كانت رحلته عندي ذهبت باطلًا».

وذكر النحّاس في "الناسخ والمنسوخ" (١/ ٤٦٢-٤٦١) أنّ عليَّ بن أبي طلحةَ لم يسمع منِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – وإنّما أخذ "التفسير" عن مجاهدٍ وعكرمةَ، ثمّ قال: «وهٰذا القولُ لا يوجِب طعنًا؛ لأنه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقةٌ صدوقٌ».

وقال ابن حجرٍ في "العُجَاب في بيان الأسباب" (١/ ٢٠٧): «وعليٌّ صدوقٌ، ولم يلقَ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، لٰكنّه إنّما حَمَل عن ثقات أصحابه؛ فلذٰلك كان البخاريّ وأبو حاتمٍ وغيرُهما يعتمدون علىٰ هٰذه النسخةِ».

وقال في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٧١): «نقل البخاريّ من "تفسيره"، روايةِ معاويةَ بنِ صالحٍ، عنه، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما – شيئًا كثيرًا في التراجِم وغيرها، ولٰكنّه لا يسمّيه، يقول: قال ابن عبّاسٍ، أو: يُذكَر عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما».

وانظر المزيد في تصحيح هٰذه الصحيفةِ – في تفسير "الصحيح المَسْبُور" للشيخ حِكْمَتَ بنِ بَشِيرٍ (١/ ٤٩-٤٦).

وعليه، فالحديث صحيحٌ، موقوفٌ، والله أعلمُ.

[١٣]

بابُ ما رُوي في عمد الصبيّ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦١)

[٣٦]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشرانَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا سعدانُ بن نصرٍ،(١) ثنا أبو معاويةَ،(٢) عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ،(٣) عن جابرٍ،(٤) عنِ الحكم(٥) قال:

كتب عمرُ رضي الله عنه: «لا يَؤُمَّنَّ أحدٌ جالسًا بعد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وعمد الصبيّ وخطؤه سواءٌ: فيه الكفّارة، وأيُّما امرأةٍ تزوّجت عبدها، فاجلدوها الحدَّ».

هٰذا منقطعٌ، وراويه جابرٌ الجعفيّ.

---

(١) هو سعيدُ بن نصرِ بن منصورٍ، الثقفيُّ، أبو عثمانَ، البغداديُّ، البزّازُ، و(سعدانُ) لقبُه، قال أبو حاتمٍ وابنُه: «صدوقٌ»، وقال الدارَقُطْنِيُّ: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال الذهبيُّ: «الشيخ، العالم، المحدِّث، الصدوق»، مات سنة خمسٍ وستّين ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٢٩١-٢٩٠)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٠/ ٢٨٣-٣٨٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٣٥٨-٣٥٧).

(٢) هو محمّدُ بن خازمٍ، الكوفيُّ، الضريرُ، عَمِيَ وهو صغيرٌ، ثقةٌ، أحفظُ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِمُ في حديث غيره، وقد رُمِي بالإرجاء، من كبار التاسعة، مات سنةَ خمسٍ وتسعين ومِائةٍ، وله اثنتان وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١١).

(٣) هو أبو سعيدٍ، الخُراسانيُّ، سكن نَيْسابُورَ، ثمّ مكّةَ، ثقةٌ، يُغرِبُ، وتُكُلِّم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه، منَ السابعة، مات سنةَ ثمانٍ وستّين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠).

(٤) هو ابن يزيدَ، الجُعفيُّ، الكوفيُّ.

(٥) هو ابن عُتَيبةَ، الكِنديُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، إلّا أنّه ربّما دلّس، منَ الخامسة، مات سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائةٍ، أو بعدَها، وله نيّفٌ وسِتّون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١١٥).

=

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٨٨ برقْم ٣٠٦٧٦) عن وكيعٍ، عن سفيانَ الثوريّ، عن جابرٍ به، ولفظه:

أنّ عمرَ – رضي الله عنه – كتب في امرأةٍ تزوّجت عبدها: أن يفرَّق بينهما، ويقامَ عليها الحدُّ.

ولم يذكر الصلاة جالسًا، ولا عمدَ الصبيّ وخطأه.

ورواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٢٤٨) من طريق موسىٰ بنِ معاويةَ، عن وكيعٍ به، ولفظه:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – كتب في امرأةٍ تزوّجت عبدها؛ فعزَّرَها، وحرَّمَها علىٰ الرجال.

وهٰذا مخالفٌ لرواية ابن أبي شيبةَ عن وكيعٍ، وإبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن جابرٍ؛ فإنّ التعزير أخفُّ منَ الحدّ، وتحريمَها علىٰ الرجال عمومًا أشدُّ منَ التفريق بينها وبين عبدها خاصّةً.

وأيًّا ما كان، فمدار الحديث علىٰ جابرٍ الجعفيّ، وهو ضعيفٌ، وشيخه الحكم بن عُتيبةَ لم يُدرِك عمرَ رضي الله عنه، وبهما أعلّ البيهقيّ الحديث.

وقال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٦٣): «منقطعٌ، بل معضلٌ، وجابرٌ ضعيفٌ».

فأمّا الجملتانِ الأُخرَيَانِ، فلم أجد من تابع جابرًا في ذكرهما عن عمرَ رضي الله عنه؛ فتبقيان في حيّز الضعف.

وأمّا منع زواج المرأة من عبدها، فجاء عن عمرَ – رضي الله عنه – من وجوهٍ أخرىٰ كثيرةٍ.

فأوّلها: رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٦/ ١٤٣ برقْم ١٣٥٩٦) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٦/ ٤٨١) – عنِ ابن جريجٍ، أخبرني أبو الزبير، سمعت جابرَ بن عبد الله – رضي الله عنهما – يقول:

جاءتِ امرأةٌ إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – ونحن بالجابية، نَكَحت عبدها؛ فانتهرها، وهَمَّ أن يرجُمها، وقال: «لا يحلّ لكِ مسلمٌ بعدَه».

=

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وقد صحّحه ابن حزمٍ.

وقال في موضعٍ آخرَ (٨/ ٢٤٩): «وإنّما ترك رجمها إذْ عرف جهلها بلا شكٍّ».

وثانيها: رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٦/ ١٤٤ برقْم ١٣٥٩٩)، وسعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ٣٢٣ برقْميْ ٧١٢، و٧١٣)، وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٨٧-٤٨٨برقْم ٣٠٦٧٥)، والإمامُ أحمدُ في "مسائل عبد الله" (ص٣٢٣)، و"مسائل حربٍ" (١/ ٢٣٩)، البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ (٧/ ١٢٧) - من طرقٍ عن حُصَينِ بن عبد الرحمٰن، عن بكرِ بن عبد الله المُزَنيّ، قال:

تزوّجتِ امرأةٌ عبدَها، فقيل لها، فقالت: «أَلَيس الله يقول: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]؟! فهٰذا مِلك يميني»، وتزوّجَتِ امرأةٌ من غير بيّنةٍ ولا وليٍّ، فقيل لها، فقالت: «أنا ثيّبٌ، وقد ملكتُ أمري».

فرُفِعَتا إلىٰ عمرَ رضي الله عنه، فجمع الناس فسألهم، فقالوا: «قد خاصمَتاك بكتاب الله»، وقال عليٌّ رضي الله عنه: «قد خاصمَتاك بكتاب الله»، فجلد كلّ واحدةٍ منهما مِائة جلدةٍ، ثمّ كتب إلىٰ الأمصار: «أيُّما امرأةٍ تزوّجت عبدها أو تزوّجت بغير وليٍّ، فهي بمنزلة الزانية».

هٰذا لفظ ابن أبي شيبةَ، وهو أتمُّها، وألفاظ الآخَرين مقارِبةٌ، وفيها زيادةٌ ونقصٌ؛ فيُحمَل الناقصُ منها علىٰ الزائد، ويفسَّر به.

وهٰذا إسنادٌ منقطعٌ؛ بكرُ بن عبد الله لم يدرك زمانَ عمرَ رضي الله عنه؛ فقد تُوُفِّي بكرٌ سنةَ ثمانٍ ومِائةٍ، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٥٣٥)، وذٰلك بعد مقتل عمرَ - رضي الله عنه - بخمسٍ وثمانين سنةً، ولم يكن بالمُعمَّر؛ قال سليمانُ التيميُّ: «الحسن شيخ البصرة، وبكرٌ فتاها»، وهٰذا يدلّ علىٰ أنّ الحسن أسنُّ منه بكثيرٍ، وقد وُلِد الحسن لسنتين بقِيَتا من خلافة عمرَ رضي الله عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٦/ ٩٧).

وأيضًا، فأكبر من ذكروا أنّ بكرًا روىٰ عنه - هو المغيرة بن شعبةَ رضي الله عنه، انظر - مثلًا - "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٢١٧)، وقد تُوُفِّي سنةَ خمسينَ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٣٧٤-٣٧٥)، ولو كان أدرك عمرَ رضي الله عنه، لَكان لقي جماعةً منَ الصحابةِ أقدمَ منَ المغيرة رضي الله عنه.

=

وثالثها: أخرجه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ٢٢٤ برقْم ٧١٤) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٢٧) - بإسنادٍ صحيحٍ عنِ الحسن البصريّ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - أُتي بامرأةٍ تزوّجت عبدها، فعاقبها، وفرّق بينها وبين عبدها، وحرّم عليها الأزواج؛ عقوبةً لها.

قال البيهقيّ عن هٰذا الوجهِ وسابقه: «هما مرسلانِ يؤكّد أحدُهما صاحبَه».

ورابعها: أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٨٨ برقْم ٣٠٦٧٩)، وابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٢٤٨) - بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي نوفلِ بن أبي عقربٍ قال:

جاءتِ امرأةٌ إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فقالت: «يا أمير المؤمنين، إنّي امرأةٌ كما تَرىٰ، وغيري منَ النساء أجملُ منّي، ولي عبدٌ قد رَضِيتُ دينه وأمانته، فأردت أن أتزوجه»، فدعا بالغلام فضربهما ضربًا مبرِّحًا، وأمر بالعبد فَبِيعَ في أرضٍ غربةٍ.

وهٰذا لا يُعلَم اتّصالُه؛ فهو في حكم المنقطع.

وذٰلك أنّ أكبر من ذُكر فيمن ورىٰ أبو نوفلٍ عنهم - عائشةُ رضي الله عنها، انظر - مثلًا - "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٤/ ٣٥٧)، وقد تُوُفِّيت سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وخمسينَ، بعد مقتل عمرَ - رضي الله عنه - بأربعٍ أو خمسٍ وثلاثين سنةً، ولو كان أبو نفلٍ أدرك عمرَ رضي الله عنه، لَسمع من جماعةٍ منَ الصحابة أقدمَ موتًا من عائشةَ رضي الله عنها.

وخامسها: أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٤٣ برقْم ١٣٥٩٧) عن معمرٍ، عن قتادةَ قال:

تَسَرَّتِ امرأةٌ غلامًا لها، فذُكِرَت لعمرَ رضي الله عنه، فسألها: «ما حملك علىٰ هٰذا»؟ فقالت: «كنت أُرىٰ أنّه يحلّ لي ما يحلّ للرجال مِن مِلك اليمين».

فاستشار عمرُ - رضي الله عنه - فيها أصحابَ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقالوا: «تأوّلت كتاب الله - تعالىٰ - علىٰ غير تأويله»، فقال عمرُ رضي الله عنه: «لا جَرَمَ، واللهِ، لا أُحِلُّكِ لحرٍّ بعده أبدًا»، كأنّه عاقبها بذٰلك، ودرأ الحدَّ عنها، وأمر العبدَ الّا يقربها.

=

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ للكلام في رواية معمرٍ عن البصريّين عامّةً، وعن قتادةَ خاصّةً، كما سبق، وقتادةُ لم يُدرك زمانَ عمرَ رضي الله عنه؛ فقد وُلِد سنةَ ستّين أو إحدىٰ وستّين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥١٦، ٥١٧)، وذٰلك بعد مقتل عمرَ - رضي الله عنه - ببضعٍ وخمسين سنةً.

وبعدُ، فالأثر صحيحٌ من طريق أبي الزبير عن جابرٍ رضي الله عنه، ويتقوّىٰ بالمراسيل الأخرىٰ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦١)

[٣٧]

ورُوي عن عليٍّ – رضي الله عنه – بإسنادٍ فيه ضعفٌ.

أخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو أحمدَ الحافظُ،(٢) ثنا أبو العباس أحمدُ بن عبد الله بن سابُورَ الدَّقِيقيُّ(٣) ببغدادَ، ثنا أبو نُعَيمٍ الحلبيُّ: عُبَيدُ بنُ هشامٍ،(٤) ثنا إبراهيمُ بن محمّدٍ المدنيُّ،(٥) عن حسينِ بن عبد الله بن ضُمَيرةَ،(٦) عن أبيه،(١) عن جدّه،(٢) قال: قال عليٌّ رضي الله عنه:

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ عَبْدُويَهِ بن سَدُوسٍ، الهُذَليُّ، العَبْدُوِيُّ، أبو حازمٍ، النَّيْسابُوريُّ، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «الحافظُ، الإمامُ في صنعة الحديث، الثقة الأمين، كثير السماع، حسن الأصول»، وقال الخطيب: «كتبتُ عنه الكثيرَ، وكان ثقةً، عارفًا، صادقًا، حافظًا، يسمع الناس بإفادته، ويكتبون بانتخابه»، وقال: «لم أرَ أحدًا أُطلِقُ عليه اسمَ (الحفظ) غيرَ رجلين: أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ، وأبو حازمٍ العَبْدُوِيُّ»، وقال الذهبيُّ: «كان من جِلّة الحفّاظ».

انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخبَ: ص٤٠١)، و"طبقاتِ الشافعيّة الكبرىٰ" للتاج السُّبْكيّ (٥/ ٣٠١-٣٠٠)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٨٧-٢٨٦).

(٢) هو ابن عَدِيٍّ، صاحبُ "الكامل".

(٣) هو البغداديُّ، الدقّاقُ، وثّقه الدارَقُطْنيُّ، والذهبيُّ، وقال ابن حجرٍ: «محدِّثٌ مشهورٌ»، وذكر له حديثًا أنكره الذهبيُّ، مات سنةَ ثلاثَ عشْرةَ وثلْثِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٣٧٢-٣٧١)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٢٦١)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٢٠٥).

(٤) هو الجرجانيُّ الأصلِ، القَلَانسيُّ، صدوقٌ، تغيّر في آخر عمره؛ فتلقّن، منَ العاشرة، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٨).

(٥) هو ابن أبي يحيىٰ، الأسلميُّ، أبو إسحاقَ، المدنيُّ، متروكٌ، منَ السابعة، مات سنةَ أربعٍ وثمانين ومِائةٍ، وقيل: إحدىٰ وتسعينَ ومِائةٍ، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣).

(٦) هو ابنُ أبي ضُمَيرةَ: سعدٍ، الحِميريُّ، المدنيُّ، كذّبه مالكٌ، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، وابن الجارود، وقال ابن أبي أُوَيسٍ: «كان يُتّهَم بالزندقة»، وقال ابنُ معينٍ والنَّسائيُّ: «ليس بثقةٍ»، زاد ابن معينٍ: «ولا مأمونٍ»، وزاد النَّسائيُّ: «لا يُكتَب حديثه»، وتركه ابن المدينيّ، والإمامُ أحمدُ، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، والدارَقُطْنيُّ، وقال الإمام أحمدُ: «لا يساوي شيئًا»، وقال نحوَه أبو زرعةَ الرازيُّ، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ، =

«عمد المجنون والصبيّ خطأٌ».

وابن الجارود، وزاد أبو زرعةَ: «يُضرَب علىٰ حديثه»، وقال البخاريُّ: «منكر الحديث، ضعيفٌ»، وقال ابن خزيمةَ: «لا يُحتجّ به»، وقال العُقَيليُّ: «الغالب علىٰ حديثه الوهْمُ والنكارة».

انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ١٧٥-١٧٣).

(١) لم أجد من ترجم له.

(٢) ذُكِر في الصحابة، وأنّه مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٢/ ٤٤٧-٤٤٦)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٥/ ٣٦٤-٣٦١).

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩٧ برقْم ١٩٤٩٢) عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ به.

وهٰذا الإسنادُ - قال البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٧٧): «ضعيفٌ بمرّةٍ»، وهو أولىٰ من إطلاقه الضعفَ هنا، ومن قول ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٥٠): «ليس بقويٍّ»، ومن قول الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٥١): «إسناده ضعيفٌ».

فإنّ إبراهيمَ بن محمّدٍ متروكٌ، وشيخَه الحسينَ موصومٌ بالكذب، وأباه لا يُعرف حالُه في عدالةٍ ولا ضبطٍ، وجدَّه لم يجئ حديثُه إلّا من طريق حسينٍ، عن أبيه؛ فلا تثبت له صحبةٌ، فضلًا عن عدالةٍ أو ضبطٍ. والله أعلمُ.

[١٤]

بابُ أحدِ الأولياء إذا عدا علىٰ رجلٍ فقتله بأنّه قاتل أبيه

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦١-٦٢)

[٣٨]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ، أبنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدٍ المِصريُّ، ثنا مالكُ بن يحيىٰ أبو غسّانَ، ثنا عليُّ بن عاصمٍ، عن حُمَيدٍ،(١) عن عبد الله بن عُبَيدِ بن عُمَيرٍ(٢) قال:

لـمّا طُعِن عمرُ رضي الله عنه، وَثَب عُبيد الله بنُ عمرَ(٣) علىٰ الـهُرْمُزان فقتله.

فقيل لعمرَ إنّ عُبيد الله بنَ عمرَ قتل الـهُرْمُزان، قال: «ولم قتله»؟ قال: «إنّه قتل أبي»، قيل: «وكيف ذاك»؟ قال: «رأيتُه قبل ذٰلك مستخلِيًا بأبي لؤلؤةَ، وهو أمره بقتل أبي».

قال عمرُ: «ما أدري ما هٰذا، انظروا إذا أنا مِتُّ، فاسألوا عُبيد الله البيّنةَ علىٰ الـهُرْمُزان: هو قتلني؛ فإن أقام البيّنة، فدمُه بدمِي، وإن لم يُقِمِ البيّنةَ، فأقيدوا عُبيد الله منَ(٤) الـهُرْمُزان».

---

(١) هو ابن أبي حُمَيدٍ، أبو عُبَيدةَ، البصريُّ، الطويلُ، اختُلِف في اسم أبيه علىٰ نحو عشَرة أقوالٍ، ثقةٌ، مدلّسٌ، وعابه زائدةُ لدخوله في شيءٍ من أَمْرِ الأمراء، منَ الخامسة، مات سنةَ اثنتين - ويقال: ثلاثٍ - وأربعين ومِائةٍ وهو قائمٌ يصلّي، وله خمسٌ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢٠).

(٢) هو ابن قتادةَ بنِ سعدٍ، الليثيُّ، أبو هاشمٍ، المكّيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، قُتِل غازيًا سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائةٍ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٤).

(٣) هو ابن الخطّاب بن نُفَيلٍ، العَدَويُّ، أبو عيسىٰ، المدنيُّ، وُلِد علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وغزا في عهد أبيه، وكان من فرسان قريشٍ وشجعانها، قُتِل في صِفّينَ سنةَ سبعٍ وثلاثين.

انظر "أُسدَ الغابة" للعزّ بن الأثير (٣/ ٤٢٥-٤٢٣)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٨/ ٧٧-٧٤).

(٤) كذا في "السنن الكبرىٰ"، والسياق يقتضي أن يُقال: (فأقيدوا عُبيد الله بالـهُرْمُزان) أيِ: اقتلوه به، أو: (فأقيدوا الـهُرْمُزان من عُبيد الله) أيْ: أَقِصُّوه منه، بمعنىٰ: خذوا له القِصاص منه. انظر - مثلًا - "المصباح المنير" للفيّوميّ (ص١٩٨).

=

فلمّا وَلِيَ عثمانُ رضي الله عنه، قيل له: «ألَا تُمضي وصيّة عمرَ – رضي الله عنه – في عُبيد الله»، قال: «ومن وليُّ الهُرْمُزان»؟ قالوا: «أنت يا أمير المؤمنين»، فقال: «فقد عفَوتُ عن عُبيد الله بن عمرَ».

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٦٣) من طريق البيهقيّ، عنِ ابن بِشرانَ، ومن طريقِ هبة الله اللالَكائيّ. كلاهما عن أبي الحسن المِصريّ به.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٥٢): «منقطعٌ، وعليٌّ واهٍ».

والأقرب في عليّ بن عاصمٍ قولُ ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤١-٣٤٢): «صدوقٌ، يخطئ، ويُصِرّ»، يعني أنّه ليس شديد الضعف، ويصلُح لِلاعتبار ما لم يتبيّن خطؤه.

وأمّا الِانقطاع، فبين عبد الله بنَ عُبيدٍ وعمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه.

فقد تُوُفّي عبد الله سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائةٍ، بعد مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بتسعينَ سنةً، وأقدمُ من ذكروا أنّه حدّث عنه – عائشةُ رضي الله عنها، انظر – مثلًا – "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٥/ ٢٥٩-٢٦٠)، وقد تُوُفِّيت سنة سبعٍ وخمسين، ولو كان أدرك زمان عمرَ رضي الله عنه، لأدرك الرواية عن جماعةٍ منَ الصحابة أقدمَ منها موتًا.

وقال ابن عساكرَ: «وقيل إنّه إنّما قَتَلهم – يعني الهُرْمُزان وغيرَه – بعد دفن عمرَ رضي الله عنه، وهو الصحيح»، وهٰذه علّةٌ ثالثةٌ، وسيأتي ذٰلك في أسانيدَ أثبتَ من هٰذا الإسنادِ.

وقد رُويت هٰذه القصّة من طرقٍ كثيرةٍ.

فمنها ما رواه محمّدُ بن عمرَ الواقديُّ، وسيفُ بن عمرَ التميميُّ، وهما متروكانِ؛ فلا أتشاغل برواياتهما، إلّا بما يُفيد البحث.

وأوّلها، وهي أجودها إسنادًا وأتمُّها سياقًا: ما رواها عبد الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ١١٠ برقْم ١٠٥٣٨) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّى" (٨/ ١١٥-١١٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" =

(٣٨/ ٦٢-٦٣) - عن معمرٍ. وأخرجه ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣٣٠-٣٢٩) من طريق صالحِ بن كيسانَ. والطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٩٣) من طريق عُقَيلٍ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٦٢-٦١) من طريق إسحاق بنِ يحيىٰ الكلبيّ.

أربعتهم عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ عبدَ الرحمٰن بنَ أبي بكرٍ الصِّدّيقَ - رضي الله عنهما - قال حين قُتِل عمرُ رضي الله عنه: «انتهيتُ إلىٰ الهُرْمُزان وجُفَينةَ وأبي لؤلؤةَ وهم نَجِيٌّ، فبَغَتُّهم؛ فثاروا وسقط من بينهم خنجرٌ له رأسان، نِصابُه في وسطه»، فقال عبد الرحمٰن رضي الله عنه: «فانظروا بمَ قُتِل عمرُ رضي الله عنه»، فنظروا، فوجدوه خنجرًا علىٰ النعت الذي نَعَت عبد الرحمٰن رضي الله عنه.

قال: فخرج عبيد الله بنُ عمرَ - رضي الله عنه - مشتملًا علىٰ السيف حتّىٰ أتىٰ الهُرْمُزان، فقال: «اصحبني حتّىٰ ننظر إلىٰ فرسٍ لي»، وكان الهُرْمُزان بصيرًا بالخيل، فخرج يمشي بين يديه، فعلاه عبيد الله بالسيف، فلمّا وجد حرّ السيف قال: «لا إلٰه إلّا اللهُ»، فقتله.

ثمّ أتىٰ جُفينةَ - وكان نصرانيًّا - فدعاه، فلمّا أشرف له، علاه بالسيف، فصَلَب بين عينيه.

ثم أتىٰ ابنةَ أبي لؤلؤةَ: جاريةً صغيرةً تدّعي الإسلام، فقتلها.

فأظلمت المدينة يومئذٍ علىٰ أهلها، ثمّ أقبل بالسيف صَلْتًا في يده وهو يقول: «واللهِ، لا أترك في المدينة سبيًا إلّا قتلتُه، وغيرَهم»، وكأنّه يعرِّض بناسٍ منَ المهاجرين.

فجعلوا يقولون له: «ألقِ السيف»، ويأبىٰ، ويهابونه أن يَقرَبوا منه، حتّىٰ أتاه عمرُو بن العاصِ - رضي الله عنه - فقال: «أعطِني السيف يا ابن أخي»، فأعطاه إيّاه.

ثمّ ثار إليه عثمانُ - رضي الله عنه - فأخذ برأسه، فتَنَاصَيَا حتّىٰ حجز الناسُ بينهما.

فلمّا وَلِي عثمانُ رضي الله عنه، قال: «أشيروا عليّ في هٰذا الرجلِ الذي فَتَق في الإسلام ما فَتَق»، يعني عبيد الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما، فأشار عليه المهاجرون أن يقتله، وقال جماعةٌ منَ الناس: «أقُتِل عمرُ - رضي الله عنه - أمسِ، وتريدون أن تُتْبِعُوه ابنَه اليومَ؟! أبْعَدَ الله الهُرْمُزان وجُفينةَ».

=

قال: فقام عمرُو بن العاصِ – رضي الله عنه – فقال: «يا أمير المؤمنين، إنّ الله قد أعفاك أن يكون هٰذا الأمرُ ولك علىٰ الناس مِن سلطانٍ، إنّما كان هٰذا الأمرُ ولا سلطانَ لك؛ فاصفح عنه يا أمير المؤمنين».

قال: فتفرّق الناس علىٰ خطبة عمرٍو رضي الله عنه، ووَدَىٰ عثمانُ – رضي الله عنه – الرجلين والجاريةَ.

السياق لمعمرٍ، ولصالحِ بن كيسانَ وعُقَيلٍ نحوُه، ولفظ إسحاقَ بنِ يحيىٰ مختصرٌ.

وهٰذا إسنادٌ جيّدٌ؛ رجاله ثقاتٌ، وسعيدٌ كان أيّامَ قُتِل عمرُ رضي الله عنه ابنَ إحدىٰ عشْرةَ سنةً، وإذا لم يكن شهِد ما جرىٰ، فمثلُ ذٰلك اشتهر بلا شكٍّ في أهل المدينة، وسعيدٌ متثبّتٌ في الأخذ عنِ الثقات، وقد قوّىٰ بعض العلماء مراسيله عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فمثل هٰذه الروايةِ أولىٰ وأقوىٰ.

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (١١/ ٢٧٩): «وأخرج الكَرَابيسيّ في "أدب القضاء" بسندٍ صحيحٍ إلىٰ سعيدِ بن المسيَّب»، فذكر نحوَه الرواية السابقة مختصرًا، ولعلّه من طريق الزهريّ أيضًا.

وعنِ الزهريّ وجهٌ آخرُ، وذٰلك ما أخرجه أبو هلالٍ العسكريُّ في "الأوائل" (ص١٨٣-١٨٤) بإسنادٍ لم أقف علىٰ تراجِم رواته، عنِ المدائنيّ، عن نصرِ بن أبي جمعةَ، عن عبد الرحمٰن بن إسحاقَ، عنِ الزهريّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ، عنِ ابن عمرَ رضي الله عنهما.

وعنِ المدائنيّ، عن عليّ بن مجاهدٍ، عن حُمَيدِ بن البَخْتَريّ، عنِ الشعبيّ، وعن يزيدَ بنِ عياضٍ، وسليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب.

قالوا: قال عبد الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ رضي الله عنهما، فذكر نحو الرواية السابقة، ولفظها أقلُّ، وفيه: فقتل امرأة أبي لؤلؤةَ، وبنتًا له، وابنًا له صغيرًا، وفيه: وذٰلك في اليوم الثاني من موت عمرَ رضي الله عنه، وذكر شيئًا ممّا جرىٰ لعُبيدِ الله – رضي الله عنه – في خلافةِ عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وهٰذان إسنادانِ ضعيفانِ، ولو ثبتا عنِ المدائنيّ.

ففي الإسناد الأوّل نصرُ بن أبي جمعةَ، ولم أجد له ترجمةً.

=

وشيخه عبد الرحمٰن بنُ إسحاقَ – وهو المدنيُّ – ليس بالحافظ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٨): «صدوقٌ»، وقد خالف الثقاتِ من أصحاب الزهريّ؛ فجعل الحديث عن عبيدِ الله بن عبد الله، عنِ ابن عمرَ رضي الله عنهما؛ فروايته – لو صحّت عنه – شاذّةٌ.

والإسناد الثاني فيه عليُّ بن مجاهدٍ، وهو متروكٌ، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٣٤٣)؛ فلا يصحُّ عنِ الشعبيّ.

ويزيدُ بن عياضٍ وسليمانُ بن أرقمَ – واهيانِ؛ فلا يُنظَر في روايتهما أصلًا، فضلًا عن مخالفتهما للثقات عنِ الزهريّ.

وعليه، فالزيادات الواردة في المتن منكرةٌ، والصحيح عنِ الزهريّ – ما رواه الحفّاظ من أصحابه: معمرٌ، وصالحُ بن كيسانَ، وعُقيلٌ.

وعن سعيدٍ وجهٌ آخرُ: أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٦١) من طريق سيفِ بن عمرَ عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، فذكر نحوه.

وفيه: فسمع بذٰلك عُبيد الله – رضي الله عنه – فأمسك حتّىٰ مات عمرُ رضي الله عنه، ثمّ اشتمل علىٰ السيف، فذكر قتلَ الهُرْمُزانِ وبقيّةَ القصّة.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ سيفُ بن عمرَ متّهمٌ، وزيادته مردودةٌ.

وثاني الروايات: ما رواها ابن وهبٍ – كما في "الِاستيعاب" لابن عبد البَرّ (٣/ ١٠١٢) – عن السَّرِيّ بن يحيىٰ، عنِ الحسنِ البصريّ:

أنّ عُبيد الله بنَ عمرَ – رضي الله عنه – قتل الهُرْمُزان بعد أن أسلم، وعفا عنه عثمانُ رضي الله عنه، فلمّا وَلِي عليٌّ رضي الله عنه، خشِيَ علىٰ نفسه؛ فهرب إلىٰ معاويةَ رضي الله عنه، فقُتِل بصِفِّينَ.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ الحسن، لٰكنّه منقطعٌ، قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٥٦٤): «وُلِد ... الحسن لسنتين بَقِيَتا من خلافة عمرَ رضي الله عنه».

وثالثها: ما أخرجها ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣٢٥-٣٢٤) – ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٦١-٦٠) – بإسنادٍ صحيحٍ عن نافعٍ قال:

=

رأىٰ عبدُ الرحمٰن بنُ عوفٍ السكّين التي قُتِل بها عمرُ – رضي الله عنه – فقال: «رأيت هٰذه أمسِ مع الهُرْمُزان وجُفَينةَ، فقلت: (ما تصنعان بهٰذه السكّينِ)، فقالا: (نُقطِّع بها اللحمَ؛ فإنّا لا نمسّ اللحمَ)»، فقال له عبيدُ الله بنُ عمرَ رضي الله عنهما: «أنت رأيتَها معهما»؟ قال: «نعم».

فأخذ سيفه، ثمّ أتاهما، فقتلهما، فأرسل إليه عثمانُ – رضي الله عنه – فأتاه، فقال: «ما حملك علىٰ قتل هٰذين الرجلين وهما في ذمّتنا»؟! فأخذ عبيدُ الله عثمانَ فصَرَعَه، حتّىٰ قام الناس إليه فحَجَزوه عنه. قال: وقد كان حين بعث إليه عثمانُ – رضي الله عنه – تقلّد السيف، فعزم عليه عبد الرحمٰن أن يضعه، فوضعه.

قال ابن عساكرَ: «كذا في هٰذه الرواية، والمحفوظ: عبدُ الرحمٰن بنُ أبي بكرٍ»، يعني كما ورد في حديث سعيدِ بن المسيَّب، وفيه خلافٌ آخرُ يأتي التنبيه عليه.

وهٰذا منقطعٌ؛ نافعٌ لم يدرك عمرَ رضي الله عنه؛ فقد تُوُفّي سنةَ عشرين ومِائةٍ أو قبلَها بسنواتٍ، بعد مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بأكثرَ من تسعين سنةً، لٰكنّه من موالي عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما، والظاهر اطّلاعه علىٰ شئونهم.

ورابعها: ما أخرجها ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٦٧-٦٥) عن محمّدِ بن إسحاقَ، حدّثني سعدُ بن إبراهيمَ، عنِ الزهريّ:

أنّ عثمانَ بن عفّانَ – رضي الله عنه – لمّا استُخلِف فبويع، خطب الناس، ودعا المهاجرين والأنصار، فقال: «أشيروا عليّ في أمر الهُرْمُزان»، قالوا له: «إنّ الهُرْمُزان لمّا أتىٰ عمرَ – رضي الله عنه – ... قال رجلٌ منَ القوم: قد رأيته يصلّي، قال: إذًا لا أقتلَه».

وقال إبراهيمُ، عن عبد الرحمٰن بن عوفٍ: «لقد رأيت الهُرْمُزان علىٰ الرَّوحاء يصلّي مع عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – يُهِلّ بالحجّ، عليه حِبَرَةٌ»، وذكر سائر القصّة بنحو رواية سعيدِ بن المسيَّب.

وهٰذا صحيحٌ عنِ الزهريّ، وابن إسحاقَ إمامٌ في السِّيَر، وحديثه فيها قويٌّ، وقد صرّح بالتحديث من شيخه؛ فزال ما يخشىٰ من تدليسه.

وخامسها: ما رواها محمّدُ بن الحسن الشيبانيُّ في "الأصل" (١١/ ٣٧) عن أبي يوسفَ القاضي، عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن وهبِ بن كيسانَ:

=

أنّ عُبيد الله بنَ عمرَ – رضي الله عنهما – قتل الهُرْمُزان في التهمة في دَمِ عمرَ رضي الله عنه، فقال عليٌّ لعثمانَ رضي الله عنهما: «اقتُل عُبيد الله به»، فقال عثمانُ رضي الله عنه: «قُتِل أبوه بالأمس، وأقتل هٰذا اليومَ؟! لا أفعلُ، هٰذا رجلٌ من أهل الأرض قُتِل، وأنا وليّه أعفو عن هٰذا، وأؤدّي دِيَته».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ للكلام في محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ، وعنعنة ابن إسحاقَ، وهو مدلّسٌ.

وأيضًا، فوهبُ بن كيسانَ لم يدرك مقتل عمرَ رضي الله عنه، وقد تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائةٍ، بعد مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بأكثر من مِائة سنةٍ، وذُكِر أنّه رأىٰ أبا هريرةَ – رضي الله عنه – رؤيةً، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٢٢٦)، ولو كان أدرك زمان عمرَ رضي الله عنه، لَكان سمع من جماعةٍ أقدمَ من أبي هريرةَ رضي الله عنه.

وسادسها: ما أخرجها ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٨/ ٦٨-٦٧) من طريق سيفِ بن عمرَ، عن أبي منصورٍ، عنِ القماذيان بن الهُرْمُزان، وفيه:

وكان الهُرْمُزان ينقطع إليه أعاجم أهل المدينة، ويستروِحون إليه، فيُحسِن إليهم، فاتّهمه وهو بريءٌ، فعدا عليه فقتله، فأُخِذ فأُتِي به عثمانُ رضي الله عنه، فبَعَث إليّ فقال: «إنّ هٰذا قاتلُ أبيك؛ فخُذه، فاصنع به ما بدا لك» ...

فكلّموني في العفو عنه، فقلتُ: «هل لأحدٍ أن يمنعني منه»؟ قالوا: «لا»، قلت: «أليس صاحبي، إن شئتُ، قتلتُه»؟ قالوا: «بلىٰ»، قلت: «فإنّي عفوت عنه»، فوالله، ما أتيت منزلي إلّا علىٰ رءوس الرجال.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ، سيفٌ متّهمٌ، ولم أجد ذِكرًا لابن الهُرْمُزان إلّا في هٰذه الروايةِ.

وقال ابن عساكرَ: «لو لم يكن الأمر كما حدّث القماذيان، لم يقلِ الطعّانون علىٰ عثمانَ رضي الله عنه: عدل ستَّ سنين، وإذًا لَقالوا: استأنف الجَورَ من لدن وَلِيَ؛ لأنّه تعطيلُ حدٍّ من محارم الله عزّ وجلّ».

وتعقّبه أبو الحسن بنُ الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٤٢٤)، قال: «وهٰذا أيضًا فيه نظرٌ؛ فإنّه لو عفا عنه ابن الهُرْمُزان، لم يكن لعليٍّ – رضي الله عنه – أن يقتله، وقد أراد قتله لـمّا وَلِيَ الخلافة».

=

وقال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٨/ ٧٧) عن عفو ابن الهُرْمُزان: «وفي صحّة هٰذا نظرٌ؛ لأنّ عليًّا - رضي الله عنه - استمرّ حريصًا علىٰ أن يقتله بالهُرْمُزان».

ويَرِد علىٰ قول ابن عساكرَ أيضًا أنّه قتل ابنةَ أبي لؤلؤةَ التي تدّعي الإسلام، فلو كان ابن الهُرْمُزان قد عفا، فلمْ يَرِد أنّ أولياء هٰذه البنتِ قد عَفَوا؛ فلا يزال اعتراضُه الذي ذكره قائمًا.

والجواب أنّ عثمانَ - رضي الله عنه - قدِ اجتهد في أمرٍ اختلف فيه أصحابُه، وانفصلوا عنه موافقين غيرَ منكرين، ولم يكن فيما فعل وأقرُّوه عليه تعطيلُ حدٍّ؛ ولذٰلك استدلّ به الفقهاء، علىٰ خلافٍ بينهم في توجيهه.

انظر - مثلًا - "الأصلَ" لمحمّدِ بن الحسن الشيبانيّ (١١/ ٣٧)، و"البيانَ والتحصيل" لابن رُشدٍ الجدِّ (١٨/ ٦٧)، و"النجمَ الوهّاج" للدَّمِيريّ (٨/ ٤١٦)، و"الكافيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٥/ ١٨٦-١٨٧).

هٰذا، وتبيّن منَ التخريج السابق أنّ طرق هٰذه القصّة كثيرةٌ، مشهورةٌ بين أهل العلم والسِّيَر، وقد اختلفوا كثيرًا في تفاصيلها، حتّىٰ قال ابن عبد البرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ١٠١١) في ترجمة عُبيد الله رضي الله عنه: «قصته في قتل الهُرْمُزان وجُفَينةَ وبنتِ أبي لؤلؤةَ - فيها اضطرابٌ»، يعني اختلافَ الرواة في تفاصيلها المؤثّرة في الأحكام المستنبطة منها.

وذٰلك من وجوهٍ:

أوّلها: في إسلام الهُرْمُزان؛ فقيل إنّه قُتِل كافرًا، وقيل: مسلمًا، وهٰؤلاء اختلفوا، فقال بعضُهم: أسلم عند قتله، وقال بعضٌ: أسلم قديمًا.

وأصحُّ شيءٍ في ذٰلك ما رواه البخاريُّ في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٤٠ برقْم ١٧٨) بإسنادٍ صحيحٍ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه:

أنّ الهُرْمُزان نزل علىٰ حكم عمرَ رضي الله عنه، فقال عمرُ رضي الله عنه: «يأنسُ، أستحيِي قاتل البراء بن مالكٍ ومجزأةَ بنِ ثورٍ رضي الله عنهما»؟! فأسلم، وفَرَضَ له.

=

وهٰذا لا ينافي قول الهُرْمُزان عند قتله: (لا إلٰه إلّا اللهُ)، قال البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٢٣): «إنّما قال: (لا إلٰه إلّا اللهُ) تعجُّبًا، أو تبعيدًا لِمَا اتّهمه به عُبيدُ الله بنُ عمرَ رضي الله عنهما».

وثانيها: في قتل ابنة أبي لؤلؤةَ، وذكروا أنّها كانت مسلمةً؛ فذكر بعضهم أنّه قتلها، ولم يذكر ذٰلك بعضٌ، وزاد بعضهم أنّه قتل معها زوجةَ أبي لؤلؤةَ، وابنًا له مسلمًا.

وأكثر الروايات وأصحُّها أنّه قتل ابنة أبي لؤلؤةَ فقط.

وثالثها: في سبب عفو عثمانَ عن عُبيدِ الله، رضي الله عنهما، فقيل إنّه عفا عنه بولاية السلطانِ لدمِ الهُرْمُزان، وقيل: بل عفا عنه ابن الهُرْمُزان، وقيل: لِمَا أشار عليه عمرُو بن العاص – رضي الله عنه – أنّ القتل وقع قبل خلافته؛ فذهب هَدَرًا.

وأصحُّ الروايات أنّه عفا عنه بما أشار به عمرُو بن العاصِ رضي الله عنه، وهٰذا لا ينافي تعليل العفو بأنّ السلطان وليُّ من لا وليَّ له، والله أعلمُ.

ورابعها: في وقت قتل الهُرْمُزان، فقيل: قبل موت عمرَ رضي الله عنه، ويذكرون في ذٰلك قولَ عمرَ رضي الله عنه، ويحتجُّ به الفقهاءُ، وقيل: بعدَ دفنِ عمرَ رضي الله عنه، ومِنَ الرواة مَن لا يصرّح بواحدٍ منَ الأمرين.

ولم يثبت قولُ عمرَ – رضي الله عنه – بإسنادٍ يُحتجُّ به، وعليه، فلا أثرَ لتعيين وقت القتل بالنسبة إلىٰ دفنه، وظاهر أكثر الروايات أنّه كان بعد موت عمرَ رضي الله عنه.

واختلفوا في تفاصيلَ أخرىٰ لا أثرَ لها في الأحكام، كتسمية من رأىٰ السكّين مع الهُرْمُزان وجُفينةَ وأبي لؤلؤةَ، وسبق ذكرُ ذٰلك.

والأولىٰ – كما سبق – الترجيح؛ فإنّ جميع الروايات ضعيفةٌ؛ للكلام في رواتها، أو لانقطاعها، أو واهيةٌ؛ لتهمةِ بعض رواتها، أو تعدُّد العلل فيها، أو شذوذها ونكارتها، إلّا روايةَ سعيدِ بن المسيَّب؛ فإنّ إسنادها قويٌّ، وهي مقبولةٌ إن شاء الله؛ فلا يُعِلّها شيءٌ خالفها، ويعضُدها ما يوافقها؛ فما ورد فيها، فهو المقبول، وما لم يرد فيها، فلا يثبت. والله أعلمُ.

[١٥]

بابُ القِصاص بغير السيف

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٢)

[٣٩]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أبو عبد الله بحرُ بن نصرِ بن سابقٍ الخَولانيُّ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أبنا مالكٌ، عن عمرَ بنِ حسينٍ:(١)

أنّ عبد الملك بنَ مرْوانَ(٢) أقاد رجلًا من رجلٍ قتله بعصًا؛ فقتله بعصًا.

❁❁❁

(١) هو ابن عبد الله، الجُمَحيُّ مولاهم، أبو قدامةَ، المكّيُّ، ثقةٌ، منَ الرابعة، (م ف). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٩).

(٢) هو ابن الحكمِ بن أبي العاصِ، الأُمويُّ، أبو الوليد، المدنيُّ، ثمّ الدمشقيُّ، كان طالب علمٍ قبل الخلافة، ثمّ اشتغل بها؛ فتغيّرت حالُه، مَلَك ثلاثَ عشْرةَ سنةً استقلالًا، وقَبلَها منازِعًا لابن الزبير – رضي الله عنهما – تسعَ سنين، منَ الرابعة، ومات سنةَ ستٍّ وثمانين في شوّالٍ، وقد جاوز الستّين، (بخ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٦).

دراسة الحديث:

رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٤٤ برقْم ٢٥٥٥).

وأخرجه من طريقه أبو القاسم البغويُّ في "حديث مصعبٍ الزهريّ" (ص١٤٢ برقْم ٢٢٢).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ عبد الملك بن مروانَ.

[١٦]

بابُ ما رُوي في أن لّا قَوَدَ إلّا بحديدةٍ

[٤٠]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٦٣)

أخبرنا أبو سعدٍ الماليِنيُّ،(١) أبنا أبو أحمدَ بنُ عَديٍّ، أبنا عمرُ بن سنانٍ،(٢) ثنا ابن مُصَفًّى،(٣) ثنا بقيّةُ،(٤) حدّثني سليمانُ،(٥) عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ،(١) عن أبي هريرةَ(٢) قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«لا قَوَدَ إلّا بالسيف».

---

(١) هو أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن حفصٍ، الأنصاريُّ، أبو سعدٍ، الهَرَويُّ، الصوفيُّ، قال الخطيب: «كان ثقةً، متقنًا، صالحًا»، وقال الذهبيُّ: «الحافظ ... الصالح، طاوسُ الفقراء»، وقال: «له معرفةٌ، وفهمٌ، جَمَع وصنَّف ... وكان ذا صدقٍ وورعٍ وإتقانٍ، حصَّل المسانيد الكبار»، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتي عشْرةَ وأربعِمائةٍ.

انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٠٢-٢٠٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٧/ ٣٠٣-٣٠١).

(٢) هو عمرُ بن سعيدِ بن أحمدَ بنِ سعدِ بن سِنانٍ، الطائيُّ، أبو بكرٍ، المَنْبِجيُّ، قال ابن حِبّانَ: «كان قد صام النهار وقام الليل ثمانين سنةً، غازيًا مرابطًا»، ووصفه أبو سعدٍ السَّمعانيُّ بـ(الحافظ)، وقال الذهبيّ: «الإمام، المحدِّث، القدوة، العابد».

انظرِ "الأنسابَ" لأبي سعدٍ السَّمعانيّ (١٢/ ٤٤٢-٤٤١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٢٩٠-٢٩١).

(٣) هو محمّدُ بن مُصَفًّىٰ بنِ بُهْلُولٍ، القرشيُّ، أبو عبد الله، الحِمصيُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، وكان يدلّسُ، منَ العاشرة، مات سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائتينِ، (د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤١).

(٤) هو ابن الوليد بن صائدِ بن كعبٍ، الكَلَاعيُّ، أبو يُحمِدَ، الحِمصيُّ، صدوقٌ، كثير التدليس عنِ الضعفاء، منَ الثامنة، مات سنةَ سبعٍ وتسعين ومِائةٍ، وله سبعٌ وثمانون سنةً، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٥).

(٥) هو ابن أرقمَ، أبو معاذٍ، البصريُّ، ضعيفٌ، منَ السابعة، (د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٩).

=

كذا قال: (عن أبي سلمةَ).

ورواه غيرُه عن بقيّةَ، فقال: (عن سعيدِ بن المسيَّب).

(١) هو ابن عبد الرحمٰن بن عوفٍ، الزهريُّ، المدنيُّ، اسمه كنيته، وقيل: اسمه (عبد الله)، وقيل: اسمه (إسماعيلُ)، ثقةٌ، مكثِرٌ، منَ الثالثه، مات سنةَ أربعٍ وتسعين، أو أربعٍ ومِائةٍ، وكان مولده سنةَ بضعٍ وعشرين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٦٨).

(٢) هو الدَّوسيّ، الصحابيّ الجليل، حافظ الصحابة، اختُلِف في اسمه واسم أبيه، فذهب كثيرون إلىٰ أنّه عبد الرحمٰن بنُ صخرٍ، مات سنة سبعٍ – وقيل: ثمانٍ، وقيل: تسعٍ – وخمسين، وهو ابن ثمانٍ وسبعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩٩-٦٠٠).

دراسة الحديث:

رواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" في (٥/ ٢٠٠ برقْم ٧٥٨١).

وأخرجه من طريقه ابنُ الجوزيّ في "العلل المتناهية" (٢/ ٣٠٧-٣٠٦ برقْم ١٣٢٣).

وقال: «هٰذا حديثٌ لا يصحّ»، وأعلّه بسليمانَ بنِ أرقمَ.

ومراد البيهقيّ بقوله: (كذا قال) – محمّدُ بن مُصَفًّى.

وقدِ اختُلِف علىٰ شيخه: بقيّةَ، وعلىٰ شيخه: سليمانَ بنِ أرقمَ، وهو متروكٌ – اختلافٌ كثيرٌ، أشار البيهقيّ إلىٰ بعضه هنا، ويأتي تفصيلُه في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٣)

[٤١]

أخبرَناه أبو بكرِ بنُ الحارث، أبنا أبو محمّدِ بنُ حَيّانَ،(١) ثنا عبدُ الغفّار الحِمصيُّ،(٢) ثنا المسيَّبُ بن واضحٍ،(٣) ثنا بقيّةُ، عن أبي معاذٍ، فذكره.

---

(١) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ، الأصبهانيُّ، المعروفُ بـ(أبي الشيخ)، وهو لقبٌ، وكنيته (أبو محمّدٍ)، قال أبو القاسم السُّوْذَرْجانيُّ: «هو أحد عباد الله الصالحين، ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ: «أحد الثقات والأعلام ... كان يُفِيد عنِ الشيوخ ويصنِّفُ لهم ستّين سنةً»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان حافظًا، ثَبْتًا، متقِنًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الصادق، محدِّث أصبهانَ ... صاحب التصانيف»، وقال: «قد كان منَ العلماء العاملين، صاحبَ سنّةٍ واتّباعٍ، لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات»، تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وستين وثلثمِائةٍ.

انظر "تاريخَ أصبهانَ" لأبي نُعَيمٍ (٢/ ٩٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢٨٠-٢٧٦).

(٢) هو ابن أحمدَ بنِ محمّدِ بن عبد الصمد بن حَبِيبٍ، أبو الفوارس، روىٰ عنه جماعةٌ منَ الأصبهانيّين، ولم أجدْ فيه توثيقًا.

انظر "طبقاتِ الأصبهانيّين" لأبي الشيخ (٣/ ٥٤٧-٥٤٦)، و"تاريخَ أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (٢/ ١٣٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٩٧٧).

(٣) هو ابن سَرْحانَ، السُّلَميُّ، أبو محمّدٍ، الحِمصيُّ، التَّلَّمَنَّسيُّ، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «صدوقٌ، يخطئ كثيرًا، فإذا قيل له، لم يَقبلْ»، وقال صالحُ بن محمّدٍ: «لا يدري أيَّ طرفَيهِ أطولَ، لا يدري أَيْشٍ يقولُ»، يريد أنّه مغفَّلٌ، وكان النَّسائيّ حسنَ الرأي فيه، ويقول: «الناس يؤذوننا فيه»، أيْ يتكلّمون فيه، ومع ذٰلك قال في موضعٍ: «هو عندي ضعيفٌ»، وقال الساجيّ: «تكلّموا فيه في أحاديثَ كثيرةٍ»، وقال أبو عَرُوبةَ الحَرّانيُّ: «كان المسيَّب لا يحدّث إلّا بشيءٍ يعرفُه ويَقِفُ عليه»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال: «كان يخطئ»، وأورد له ابن عَدِيٍّ عدّة مناكيرَ، ثمّ قال: «له حديثٌ كثيرٌ عن شيوخه، وعامّة ما خالف فيه الناسَ هو ما ذكرتُه، وأرجو أنّ باقيَ حديثه مستقيمٌ صالحٌ، وهو ممّن يُكتَب حديثُه، وهٰذا الذي ذكرته لا يتعمّده، بل كان يُشَبَّه عليه، وهو لا بأسَ به»، وضعّفه الدارَقُطْنيُّ، والبيهقيُّ، والألبانيُّ، =

وكذٰلك رواه عامرُ بن سيّارٍ،[١] عن أبي معاذٍ سليمانَ بنِ أرقمَ.

ورُوِي عن سليمانَ، عن عبد الكريم بن أبي المُخارِق،[٢] عن إبراهيمَ،[٣] عن علقمةَ،[٤] عن عبد الله[٥] مرفوعًا.

وقال ابن الجوزيّ: «كثير الوهْم»، وقال هبة الله السِّجزيُّ: «شيخٌ، جليلٌ، ثقةٌ ... وكان يخطئ»، وأجاب الشيخ المُعَلِّميُّ عن بعض ما قيل فيه، مات سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائتين.

انظر "مَشْيَخةَ النَّسائيّ" (ص٧٤)، و"الجرحَ والتعديلَ" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٢٩٤)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ٢٠٤)، و"الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٩/ ٦٤٣-٦٣٨)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٢٧٧)، و"السننَ الكبرىٰ" للبيهقيّ (٩/ ٢٦١)، و"الضعفاءَ" لابن الجوزيّ (٣/ ١٢١)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥٨/ ٢٠٤-٢٠٠)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٧١-٦٩)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٨٠٢-٧٩٩)، و"سلسلةَ الأحاديث الضعيفة" للألبانيّ (١٠/ ٣٣٠).

(١) هو ابن عبد الرحمٰن بن حازمٍ، الدارميُّ، النِّحْليُّ، روىٰ عنه جماعةٌ، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «مجهولٌ»، وكذا قال ابن النجّار، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال: «ربّما أغرب»، وضعّفه الأزديُّ، وقال ابن العَدِيم: «شيخٌ معروفٌ ... كتب عنه جماعةٌ منَ العلماء»، وقال الذهبيّ في موضعٍ: «لا يُعرَفُ»، وقال في آخَرَ: «له ما يُنكَر، وحديثه مقارِبٌ»، مات في حدود الأربعينَ ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٣٢٢)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٥٠٢)، و"الضعفاءَ" لابن الجوزيّ (٢/ ٧١)، و"بُغيةَ الطلب" لابن العَدِيم (٦/ ٢٧٩٣)، و"ديوانَ الضعفاء" للذهبيّ (ص٢٠٤)، و"ميزانَ الاِعتدال" له (٢/ ٣٥٩).

(٢) هو أبو أميّةَ، البصريُّ، نزيلُ مكّةَ، المُعلِّمُ، واختُلِف في اسم أبيه، ضعيفٌ، منَ السادسة، مات سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائةٍ، (خ م ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٢).

(٣) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ، الكوفيُّ.

(٤) هو ابن قيسِ بن عبد الله، النَّخَعيُّ، الكوفيّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، عابدٌ، منَ الثانية، مات بعد الستّين، وقيل: بعد السبعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٧).

(٥) هو ابن مسعودٍ، رضي الله عنه.

=

ورُوِي ذٰلك عن مُعَلَّىٰ بنِ هلالٍ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمٍ،(٣) عن عليٍّ – رضي الله عنه – مرفوعًا.

وهٰذا الحديثُ لم يثبت له إسنادٌ؛ مُعَلَّىٰ بنُ هلالٍ الطحّانُ متروكٌ، وسليمانُ بن أرقمَ ضعيفٌ.

---

(١) هو ابن سُوَيدٍ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، الطحّانُ، اتّفق النقّاد علىٰ تكذيبه، منَ الثامنة، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٣).

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، واختُلِف في اسم جدّه، الهمْدانيُّ، أبو إسحاقَ، السَّبِيعيُّ، ثقةٌ، مُكثِرٌ، عابدٌ، منَ الثالثة، اختلط بأَخَرةٍ، مات سنة تسعٍ وعشرين ومِائةٍ، وقيل: قبلَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٠).

(٣) هو ابن ضَمْرةَ، السَّلُوليُّ، الكوفيُّ، صدوقٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ أربعٍ وسبعين، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٨).

دراسة الحديث:

أسند البيهقيُّ هنا الوجهَ الثانيَ عن بقيّةَ: من طريق عبد الغفّار الحِمصيّ، عن المسيَّب بن واضحٍ، عن بقيّةَ، عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عن الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه به.

وعبد الغفّار مجهول الحال، وقد توبع؛ فقد روىٰ الحديثَ الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٧١ برقْم ٣١١٣) من طريق أيّوبَ بنِ سليمانَ الصُّغْديُّ، عنِ المسيَّب بن واضحٍ به.

والصُّغْديُّ وثّقه الخطيب في "تاريخَ بغدادَ" (٧/ ٤٦١).

والمسيَّب بن واضحٍ – ضعيفٌ، وقدِ اضطرب.

فأخرج الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٧٠ برقْم ٣١١٢) من طريق أيّوبَ بنِ سليمانَ الصُّغْديّ عنه في هٰذا الحديثِ إسنادًا آخرَ: عن بقيّةَ، عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عن عبد الكريم بن أبي المُخارِق، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعًا.

=

وروىٰ ابن عَديٍّ في "الكامل" (٩/ ٦٤٢ برقْم ١٦٣٤١) عن محمّدِ بن تمّامٍ، عنه، عن بقيّةَ، عن ورقاءَ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – به. فجعل ورقاءَ مكانَ سليمانَ.

قال ابن عَدِيٍّ: «هٰكذا رواه المسيَّب، فقال: (بقيّةُ، عن ورقاءَ، عنِ الزهريّ)، و(ورقاءُ، عنِ الزهريّ) ليس بالمستوي، ولم يلقَ الزهريَّ، وإنّما يروي بقيّةُ هٰذا الحديثَ عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ».

ومحمّدُ بن تمّامٍ – قال ابن مَنْدَهْ: «حدّث عن محمّدِ بن آدمَ المِصّيصيُّ بمناكيرَ»، وقال الذهبيّ: «لا أظنّ به بأسًا»، وقال في موضعٍ آخرَ: «شيخٌ».

انظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥٢/ ١٦٧-١٦٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٤٦٨)، و"ذيلَ ديوان الضعفاء" له (ص٥٩).

فلم يروِ هٰذا الحديثَ عنِ المسيَّب ثقةٌ غيرَ أيّوبَ بنِ سليمانَ، وقد روىٰ عنه وجهين مختلفين، والأقرب أنّه اضطرابٌ منَ المسيَّب، وأنّه لم يضبط إسناد هٰذا الحديثِ؛ فتسقط روايته.

وجاء الحديث عن بقيّةَ – من طرقٍ أخرىٰ.

فأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٢٦)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٠/ ٨٩ برقْم ١٠٠٤٤) – من طريقين عن موسىٰ بنِ أيّوبَ النَّصِيبيّ. وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٨/ ٤٥٥ برقْم ١٣٥٧٨) من طريق موسىٰ بنِ سليمانَ.

كلاهما عن بقيّةَ، عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عن عبد الكريم بن أبي المُخارِق، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، عنِ ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – مرفوعًا.

وأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٢٦)، والدراقطنيّ في "سننه" (٤/ ٧٠ برقْم ٣١١١) – ومن طريقه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣١٣ برقْم ١٧٧١) – من طريقين عن نُعَيمِ بن حمّادٍ، عن بقيّةَ، عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – مرفوعًا.

وهٰذه الطرقُ عن بقيّةَ – ليّنةٌ، لا تخلو من ضعفٍ.

ولم يصرّح بقيّة بالسماع في شيءٍ منها، إلّا في طريق محمّدِ بن مُصَفًّى، وفيه ضعفٌ؛ فلا يُعتمَد عليه، وبقيّةُ سيّئ التدليس عنِ الضعفاء والمجاهيلِ، وأيضًا، فقدِ اختُلِف عليه.

=

وقد جاء الحديث من غير طريق بقيّةَ، كما ذكره البيهقيُّ.

فقد أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٧٠-٦٩ برقْم ٣١٠٩) من طريق محمّدِ بن عبدةَ المِصّيصيّ، عن عامرِ بن سيّارٍ، عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - مرفوعًا.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.؛ محمّدُ بن عبدةَ روىٰ عنه جماعةٌ، ولم أجد فيه توثيقًا، وانظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥٤/ ١٦٧-١٦٥)؛ فهو مجهول الحالِ. وعامرُ بن سيّارٍ - مجهولُ الحالِ أيضًا.

وأيًّا ما كان، فالحديث مداره علىٰ سليمانَ بنِ أرقمَ، وهو واهٍ.

وبه أعلّ الدارَقُطْنيّ الحديث، فقال بعد إخراجه: «سليمانُ بن أرقمَ متروكٌ»، وهو أولىٰ من قول البيهقيّ فيما سبق: «ضعيفٌ».

ثمّ تفرُّده عنِ الزهريّ دون الحفّاظ من أصحابه - منكرٌ، وروايته في الوجه الآخَرِ عن عبد الكريم بن أبي المُخارِق - ضعفٌ علىٰ ضعفٍ.

وذكر البيهقيُّ أنّه رُوي عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وقد أخرجه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٧٠ برقْم ٣١١٠) - ومن طريقه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣١٣ برقْم ١٧٧٠) - من طريق إسحاقَ بنِ سُنَينٍ، عن خالدِ بن مِرْداسٍ، عن مُعَلَّىٰ بنِ هلالٍ، عن أبي إسحاقَ، عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه مرفوعًا.

قال الدارَقُطْنيّ: «مُعَلَّىٰ بنُ هلالٍ متروكٌ».

وفي الإسناد إليه ضعفٌ أيضًا، إسحاقُ بن سُنَيْنٍ - قال الدارَقُطْنيُّ: «ليس بالقويّ»، وقال مرّةً: «ضعيفٌ»، ووثّقه الخطيب البغداديُّ، وله كتاب "الديباج"، قال الذهبيّ: «فيه أشياءُ منكرةٌ».

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٠٣)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٨/ ١١٥-١١٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٤٢-٣٤٣).

وأخرجه ابن قتيبةَ في "غريب الحديث" (٢/ ٨٩) من طريق جُوَيبرٍ، عنِ الضحّاك بن مزاحِمٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

=

«لا قَوَدَ إلّا بالأَسَل».

قال ابن قتيبةَ: «الأَسَل هاهُنا: كلّ ما رقّ منَ الحديد وأُرهِفَ، كالسِّنان، والسيف، والسكّين».

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ جُوَيبرٌ - قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٨٢): «ضعيفٌ جدًّا»، والضحّاك - قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٢٩٢): «قيل: لم يَثبُت له سماعٌ مِن أحدٍ مِنَ الصحابة».

وبعدُ، فالحديث لا يصحُّ من وجهٍ: لا من شيءٍ منَ الطرق التي رواها سليمانُ بن أرقمَ، ولا عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٥٣): «لا يصحّ بحالٍ؛ طرقه واهيةٌ».

[١٧]

جماع أبواب القِصاص فيما دون النفس

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٤)

[٤٢]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

أبنا أبو العباس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، حدّثني عبد الله بنُ عمرَ،(١) عن أبي النضر:(٢)

أنّ رجلًا قام إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - وهو علىٰ المنبر، فقال: «يا أمير المؤمنين، ظلمني عاملك، وضربني».

فقال عمرُ: «والله، لَأُقِيدَنَّك منه إذًا».

فقال عمرُو بن العاصِ:(٣) «يا أمير المؤمنين، وتُقِيد من عاملك»؟!

قال: «نعم، واللهِ، لَأُقِيدَنَّ منهم؛(٤) أقاد رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من نفسه، وأقاد أبو بكرٍ من نفسه؛ أفلا أُقِيد»؟!

---

(١) هو ابن حفصِ بن عاصمِ بن عمرَ بنِ الخطّاب، العُمَريُّ، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ، ضعيفٌ، عابدٌ، منَ السابعة، مات سنةَ إحدىٰ وسبعينَ ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٦).

(٢) هو سالمُ بن أبي أميّةَ، المدنيُّ.

(٣) هو ابن وائلِ بن هاشمِ بن سُعَيدٍ، السَّهْميُّ، الصحابيّ المشهور، أسلم عام الحديبِيَة، ووَلِيَ إمرة مِصرَ مرّتين، وهو الذي فتحها، مات بمِصرَ، سنةَ نيّفٍ وأربعين، وقيل: بعد الخمسين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٠).

(٤) ضمير الجمع في (منهم) يعود علىٰ الجمع المفهوم من قول عمرٍو رضي الله عنه: «أتُقِيد من عاملك»؛ فإنّ قوله: (عاملُك): إمّا يُراد به الجنس؛ فيصدُق علىٰ أيّ عاملٍ، وإمّا يُراد به العموم؛ لأنّه مفردٌ مضافٌ؛ فيشمل كلّ عاملٍ.

=

قال عمرُو بن العاصِ: «أوْ غيرَ ذٰلك يا أمير المؤمنين»؟

قال: «وما هو»؟

قال: «أوْ ما يُرضِيه».

قال: «أوْ ذٰلك».

هٰذا منقطعٌ.

وقد رَوَيناه موصولًا ومرسلًا في "باب قتل الإمام".(١)

❁❁❁

(١) روىٰ في الباب المذكور (٨/ ٤٨) نحوَه بإسنادٍ متّصلٍ عن عمرَ رضي الله عنه، ثمّ روىٰ (٨/ ٤٨-٤٩) القدر المرفوعَ منه عن غير عمرَ - رضي الله عنه - موصولًا ومرسلًا، بسياقاتٍ مختلفةٍ.

دراسة الحديث:

أخرجه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٦ برقْم ٥٢٨).

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لأجل عبد الله بن عمرَ، ولِلانقطاع بين أبي النضر وعمرَ رضي الله عنه؛ فقد مات أبو النضر سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائةٍ، بعد مقتل عمرَ - رضي الله عنه - بستِّ سنين ومِائةِ سنةٍ. واقتصر البيهقيّ في تضعيفه علىٰ هٰذه العلّةِ الثانية.

وسبق -كما قاله البيهقيُّ - حديث إقادة النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في "باب ما جاء في قتل الإمام وجَرحه" موصولًا ومرسلًا، يريد قصّة سَوَادِ بن عمرٍو رضي الله عنه؛ فقد رواها من وجهٍ مرسلٍ، وسبق تخريجه برقْم [١]، ثمّ من وجهٍ آخرَ مسندٍ، وسبق تخريجه برقْم [٢]، وتبيّن بعد دراسة طرق الحديث أنّه ضعيفٌ.

وقد أسند البيهقيّ أحاديثَ أخرىٰ فيها إقادة النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من نفسه، منها ما سبق تخريجه برقْم [٣]، وهو حديثٌ صحيحٌ.

=

وسبق برقْم [٦] تخريج عدّة آثارٍ في إقادة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - من نفسه، وأنّ أحدها صحيحٌ لذاته، ويَقوَىٰ بطرقٍ أخرىٰ ضعيفةٍ، منها هٰذا الحديثُ، ومنها ما سبق تخريجه برقْم [٧].

وسبق برقْم [٨] تخريج أثرٍ عن عمرَ - رضي الله عنه - فيه أنّه أقاد من عامله، وتبيّن بدراسته أنّه حسنُ الإسنادِ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٤)

[٤٣]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، أبنا أبو الحسن أحمدُ بن محمّدٍ العَنَزيُّ، ثنا عثمانُ بن سعيدٍ الدارميُّ، ثنا عبدُ الله بنُ صالحٍ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، عن عليِّ بن أبي طلحةَ، عنِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنه – في قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، قال:

«تُقتَل النفسُ بالنفس، وتُفقأ العين بالعين، ويُقطع الأنف بالأنف، وتُنزَع السنّ بالسنّ، ويُقتصّ الجِراحُ بالجراح، فهٰذا يستوي فيه أحرار المسلمين فيما بينهم: رجالُهم ونساؤهم، إذا كان عمدًا، في النفس وما دون النفس».

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في موضعٍ آخر منَ "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٩) بهٰذا الإسنادِ، وفيه زيادةٌ ونقصٌ، والظاهر أنّ التصرُّف في اللفظ منَ البيهقيّ نفسِه، قطّع الحديث، فذكر في كلّ بابٍ ما يحتاجه منه.

ورواه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٨/ ٤٧٢) عنِ المثنّىٰ بنِ إبراهيمَ. وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٤/ ١١٤٤ برقْم ٦٤٣٨) عن أبيه.

كلاهما عن عبد الله بن صالحٍ به.

وسبق برقْم [٣٥] أنّه إسنادٌ صحيحٌ. والله أعلمُ.

[١٨]

بابُ ما لا قِصاصَ فيه

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٤-٦٥)

[٤٤]

أخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ،(٢) أبنا أحمدُ بن نَجْدَةَ،(٣) ثنا سعيدُ بن منصورٍ،(٤) ثنا أبو معاويةَ،(٥) ثنا حجّاجٌ،(٦) عن عطاءٍ:(٧)

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - قال: «لا أُقِيد منَ العظام».

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن خَمِيْرُوَيهِ بن سَيّارٍ، أبو الفضل، الهرويُّ، روىٰ عنه جماعةٌ، وقال أبو بكرِ بنُ السَّمعانيّ: «شيخٌ ثقةٌ»، وقال ابنُه أبو سعدٍ: «كان ثقةً فاضلًا عالمًا»، وقال الذهبيُّ: «مُسنِد هَراةَ»، تُوُفِّي سنةَ اثنتين وسبعين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" لأبي سعدٍ السَّمعانيّ (٥/ ١٩٨-١٩٧)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٣٨٠).

(٣) هو ابن العُريان، أبو الفضل، الهَرويُّ، قال الذهبيّ: «كان في الثقات»، وقال: «كان ثقةً، معمَّرًا»، تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وتسعين ومِائتينِ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٥٧١)، و"تاريخَ الإسلام" له (٦/ ٨٩٨).

(٤) هو ابن شعبةَ، أبو عثمانَ، الخراسانيُّ، نزيلُ مكّةَ، ثقةٌ، مصنّفٌ، وكان لا يرجع عمّا في كتابه لشدّة وثوقه به، منَ العاشرة، مات سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائتين، وقيل: بعدها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨١).

(٥) هو محمّدُ بن خازمٍ، الضريرُ، الكوفيُّ.

(٦) هو ابن أَرْطاةَ بنِ ثورِ بن هُبَيرةَ، النَّخَعيُّ، أبو أَرْطاةَ، الكوفيُّ، القاضي، أحد الفقهاء، صدوقٌ، كثير الخطإ والتدليس، منَ السابعة، مات سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومِائةٍ، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٢).

(٧) هو ابن أبي رَبَاحٍ: أسلمَ، القرشيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المكيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، لٰكنّه كثير الإرسال، منَ الثالثة، مات سنةَ أربعَ عشْرةَ ومِائةٍ علىٰ المشهور، وقيل إنّه تغيّر بأَخَرةٍ ولم يكثُر ذٰلك منه، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣١).

=

دراسة الحديث:

رواه أبو يوسفَ القاضي في "الخراج" (ص١٧١). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٣٣ برقْم ٢٩٠٧٩) عن حفصِ بن غياثٍ.

كلاهما عن حجّاجٍ به.

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، إلّا حجّاجًا، وهو ابن أرطاةَ، وهو صدوقٌ حسن الحديث، لٰكنّه عنعن في جميع طرق هٰذا الحديثِ، وهو يدلّس عنِ الضعفاء، قاله النَّسائيُّ، والعَلَائيُّ، ويُسقِط محمّدَ بن عُبيد الله العَرْزَميَّ، وهو متروكٌ، قاله ابن المبارك، وأبو نعيمٍ المُلائيُّ، وابنُ معينٍ.

انظرِ "الضعفاءَ" للبخاريّ (ص٤٦)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ١٥٦)، و"المراسيلَ" له (ص٤٨ برقْم ١٦٥)، و"جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٠٥)، و"طبقاتِ المدلّسين" لابن حجرٍ (ص٤٩).

والعَرْزَميُّ يروي عن عطاءٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤٢)؛ فلا يؤمَن أن يكون بعضُ ما يروي حجّاجٌ عن عطاءٍ بالعنعنة – أخذه عنه.

والحاصل أنّ حديث حجّاجٍ المعنعنَ ضعيفٌ، قال إسماعيلُ القاضي: «مضطرب الحديث؛ لكثرة تدليسه». حكاه ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (١/ ٣٥٧).

وأيضًا، فعطاءُ بن أبي رَبَاحٍ لم يدركِ السماعَ من عمرَ رضي الله عنه، ومراسيله ضعيفةٌ.

لٰكنْ للحديث طريقٌ أخرىٰ عن حجّاجٍ، عن عطاءٍ – بمعناه، وسياقها أتمُّ، وسيأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٤٥]

وأخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هُشَيمٌ،(٢) ثنا حجّاجُ بن أرطاةَ، ثنا عطاءُ بن أبي رَبَاحٍ:

أنّ رجلًا كَسر فَخِذ رجلٍ؛ فخاصمه إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فقال: «يا أمير المؤمنين، أَقِدني».

قال: «ليس لك القَوَد، إنّما لك العَقْل».

قال الرجل: «فأسمَعُني كالأرقم:(٣) إن يُقتَل، يُنقَمْ،(٤) وإن يُترَك، يَلقَمْ».(٥)

---

(١) هو عمرُ بن عبد العزيز بن عمرَ بنِ قتادةَ بنِ عليٍّ، الأنصاريُّ، النَّيْسابُوريُّ، لم أجد له ترجمةً في كتب السابقين، إلّا في "السلسبيل النقيّ" لنايفٍ المنصوريّ (ص٥١٣-٥١٩)، وقد شفىٰ؛ جزاه الله خيرًا، وخلَص الشيخ أبو الحسن المأربيُّ في آخر الترجمة إلىٰ توثيقه.

(٢) هو ابن بَشِيرِ بن القاسم بن دينارٍ، السُّلَميُّ، أبو معاويةَ، الواسطيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، كثيرُ التدليس والإرسال الخفيّ، منَ السابعة، مات سنة ثلاثٍ وثمانين ومِائةٍ، وقد قارب الثمانين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٤).

(٣) قال الفِيرُوزَابَاديّ في "القاموس المحيط" (ص١١١٥): «الأرقم: أخبث الحيّات، وأطلبُها للناس، أو ما فيه سوادٌ وبياضٌ، أو ذَكَر الحيّات».

(٤) أيْ: يُثأرْ له، ويُنتقَمْ له من قاتله. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٥/ ١١١)، و"تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٣٤/ ٦).

(٥) أي: يأكلْ، ويبلعْ، من قولهم: (لَقِمتُ الطعامَ، أَلقَمُه). انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٤/ ٢٦٦)، و"مختارَ الصِّحاح" للجوهريّ (ص٥٣٠).

=

قال: «فأنت كالأرقم».[1]

(١) قوله: «فأنت كالأرقم» يعني في كونه إن يُقتَل، يُنقَمْ، وإن يُترَك، يَلْقَمْ، وهو مَثَلٌ يُضرَب لمن يدور أمره بين شرّينِ؛ فلا يدري كيف يصنع فيهما. انظر "غريب الحديث" لابن قتيبةَ (١/ ٥٩٣)، و"الفائقَ" للزمخشريّ (٢/ ٧٨).

والمعنىٰ هنا أنّ هٰذا الذي كُسِر فَخِذُه كصاحب الأرقم: إن قتله، قتلته الجنُّ، كما كانت تزعمه العربُ، وإن تركه، ابتلعه؛ لأنّه إن كَسَر فَخِذ صاحبه، لم يكن له حقٌّ، واستحقّ العقوبة والذمّ، وإن تركه، تركه علىٰ مصيبته في كسر فَخِذه؛ فهو في زعمه بين شرّينِ.

وليس كما زعم؛ فالمماثلة في كسر الفَخِذ ممتنعة؛ فجُبِر ضررُه بالدِّيَة.

وجواب عمرَ - رضي الله عنه - زجرٌ له؛ لاعتراضه علىٰ مقتضىٰ الشرع، وليس إقرارًا.

دراسة الحديث:

علّقه ابن قتيبةَ في "غريب الحديث" (١/ ٥٩٢) عن يحيىٰ بنِ زكريّا بنِ أبي زائدةَ، عن حجّاجٍ به.

ورواة هٰذا الحديثِ ثقاتٌ، وقد صرّح هُشَيمٌ وحجّاجٌ بالسماع؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسهما.

لٰكنّه منقطع؛ عطاءٌ لم يدرك عمرَ رضي الله عنه، قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٧٩): «وُلِد في أثناء خلافة عثمانَ رضي الله عنه»، ومراسيلُ عطاءٍ ضعيفةٌ.

والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٤٦]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن يوسفَ الرَّفّاءُ البغداديُّ،(١) أبنا أبو عمرٍو عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ،(٢) ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ القاضي، ثنا إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، وعيسىٰ بنُ مِينَا،(٣) قالا:

---

(١) هو عليُّ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن يوسفَ، السامَرّيُّ، القاضي، قال اللالَكائيّ: «كان رجلًا صدوقًا صالحًا»، ووثّقه الخطيب البغداديُّ، وأبو سعدٍ السَّمعانيُّ، وقال الذهبيُّ: «صالحٌ، ثقةٌ»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وأربعِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٢٣٠-٢٢٩)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (٧/ ٣٠)، و"العِبَرَ" للذهبيّ (٣/ ٨١)، وقارن بطبعة دار الكتب العلميّة (٢/ ٢٠٢).

(٢) هو السَّقَطيُّ، يُعرف بـ(ابن سَنْقةَ)، وهو أحد أجداده، ويُنسَب إليه؛ فيقال: (السَّنْقيُّ)، أثنىٰ عليه البَرقانيُّ، ووثّقه هو، وابن ماكُولَا، وأبو سعدٍ السَّمعانيُّ، وتُوُفِّي سنةَ ستٍّ وخمسين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ١٩٤-١٩٣)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولَا (٤/ ٢٥٧)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (٧/ ٢٧٤).

(٣) هو المعروفُ بـ(قالُونَ)، أبو موسىٰ، المدنيُّ، المقرئُ، صاحب نافعٍ: أحدِ القرّاء السبعةِ، سُئِل أحمدُ بن صالحٍ المِصريُّ عن حديثه، فضحك، وقال: «تكتبون عن كلّ أحدٍ»! وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الذهبيُّ: «أمّا في القراءة، فثَبْتٌ، وأمّا في الحديث، فيُكتَب حديثُه في الجملة»، وقال في موضعٍ آخرَ: «مقارِب الحديث»، وتُوُفِّي سنةَ عشرين ومِائتين.

انظرِ" الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤٩٣)، و"ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ٣٢٧)، و"ديوانَ الضعفاء" له (ص٣١٣).

=

حدّثنا عبدُ الرحمٰن بنُ أبي الزناد،[١] عن أبيه،[٢] عنِ الفقهاء من أهل المدينة:

قال إسماعيلُ في حديثه: وكانوا يقولون:

«القَوَد بين الناس من كلّ كسرٍ أو جُرحٍ، إلّا أنّه لا قَوَدَ في مأمومةٍ،[٣] ولا جائفةٍ،[٤] ولا مَتْلَفٍ،[٥] كائنًا ما كان».

وقال عيسىٰ في حديثه: وكانوا يقولون:

«الفَخِذ مِنَ المَتالِف».[٦]

---

(١) هو مولىٰ قريشٍ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، صدوقٌ، تغيّر حفظه لمّا قدم بغدادَ، وكان فقيهًا، وَلِيَ خَرَاج المدينة فحُمِد، منَ السابعة، مات سنةَ أربعٍ وسبعين ومِائةٍ، وله أربعٌ وسبعون سنةً، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٨٢).

(٢) هو عبد الله بنُ ذَكْوَانَ، القرشيُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ، و(أبو الزناد) لقبُه، وهو معروفٌ به، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٤).

(٣) هي الشجّة التي بلغت أُمّ الرأس، وهي الجلدة التي تجمع الدماغ، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (١/ ٦٨).

(٤) هي الطعنة التي تنفُذ إلىٰ الجوف ... والمراد بالجوف هاهُنا: كلّ ما له قوّةٌ مُحِيلةٌ، كالبطن والدماغ، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (١/ ٣١٧).

(٥) (المَتْلَف) هو مكانُ التَّلَف، كالمَفازة؛ لأنّ من دخلها يتلَف غالبًا، أيْ: يهلِك. انظر نحوَ ذٰلك في "تاج العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٢٣/ ٥٦). والمقصود هنا الجُرح الذي يُظَنُّ فيه التَّلَف، وهو الهلاك والموت.

(٦) جمعُ (المَتْلَف)، وسبق معناهُ.

=

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، ومتابعةِ عيسىٰ بنِ مِينَا، وما تفرّد به عيسىٰ منَ المتن، فهو ضعيفٌ.

وهو موقوفٌ علىٰ جماعةٍ مبهمين من فقهاء المدينة، والظاهر أنّهم منَ التابعين؛ لأنّ جلّ شيوخ أبي الزناد منَ التابعين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٤٧٧).

وعلىٰ كلِّ حالٍ، فما حكاه أبو الزناد عنِ أهل المدينة - هو قولُ عامّة أهل العلم.

قال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٩٦): «لا أعلم أحدًا قال: في المأمومة قَوَدٌ»، وقال (٨/ ١٠٠): «رُوِي عنِ ابن الزبير - رضي الله عنهما - أنّه أقاد منَ المُنَقِّلة، وأنّه أقاد أيضًا منَ المأمومة، والذي عليه جمهور العلماء، وجماعة أئمّة الفتوىٰ بالأمصار - أنّه لا قَوَد في مأمومةٍ، ولا في جائفةٍ، ولا منقِّلةٍ؛ لأنّه مَخُوفٌ منها تلفُ النفس».

وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٣٢٣): «وليس فيهما - يعني المأمومةَ والجائفةَ - قِصاصٌ عند أحدٍ من أهل العلم نعلمُه، إلّا ما رُوِي عنِ ابن الزبير - رضي الله عنهما - أنّه قَصّ منَ المأمومة، فأنكر الناس عليه، وقالوا: ما سمعنا أحدًا قَصّ منها قبل ابن الزبير رضي الله عنهما».

ولا يُنظَر بعدَ ذٰلك إلىٰ شذوذ الظاهريّة في قولهم بالقِصاص في كلّ الجروح، كما في "المحلّىٰ" لأبي محمّدِ بن حزمٍ (٧/ ٤٠٣، و٤٦١)؛ فإنّه قولٌ حادثٌ بعد إجماعٍ؛ فيكون باطلًا. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٤٧]

وقد رُوِي في هٰذا[١] عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بأسانيدَ لا يثبُت مثلُها.

(١) يعني في أنّه لا قِصاص في المأمومة، والجائفة، وسائر المَتالِف.

=

منها ما أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ عَبْدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبيدٍ، ثنا عبّاسُ بن الفضل الأَسفاطيُّ،(١) ثنا محمّدُ بن عبد الله بن نُمَيرٍ،(٢) ثنا يونسُ بن بُكَيرٍ،(٣) عن طلحةَ بنِ يحيىٰ بنِ طلحةَ،(٤) عن يحيىٰ(٥) وعيسىٰ(٦) ابني طلحةَ، أو أحدِهما، عن طلحةَ:(٧)

أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

---

(١) هو ابن محمّدِ بن بِشرٍ، أبو الفضل، البصريُّ، قال الدارَقُطْنيّ: «صدوقٌ»، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «ثقةٌ»، وقال الذهبيُّ: «كان صدوقًا حَسَن الحديث»، تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٢٨)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٢٦/ ٣٩٠-٣٩١)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٦١)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٥/ ٤٥٨).

(٢) هو الهَمْدانيُّ، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، فاضلٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وثلاثين ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٥).

(٣) هو ابن واصلٍ، الشيبانيُّ، أبو بكرٍ، الكوفيُّ، الجمّالُ، صدوقٌ، يخطئ، منَ التاسعة، مات سنةَ تسعٍ وتسعين ومِائةٍ، (خت م د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٤٢).

(٤) هو ابن عُبيد الله بن عثمانَ، التَّيميُّ، المدنيُّ، نزيل الكوفة، صدوقٌ، يخطئ، منَ السادسة، مات سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٥).

(٥) هو ابن طلحةَ بنِ عُبيد الله بن عثمانَ بنِ عمرٍو، التيميُّ، المدنيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، (ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٢).

(٦) هو ابن طلحةَ بنِ عُبيد الله بن عثمانَ بنِ عمرٍو، التيميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، من كبار الثالثة، مات سنةَ مِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٥).

(٧) هو ابن عُبيد الله بن عثمانَ بنِ عمرِو بن كعبٍ، التيميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، أحد العشَرة، مشهورٌ، استُشهِد يوم الجمل، سنةَ ستٍّ وثلاثين، وهو ابن ثلاثٍ وستّين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٥).

=

«ليس في المأمومة قَوَدٌ».

دراسة الحديث:

قال الشيخ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٢٢١): «هٰذا إسنادٌ حسنٌ».

والأقرب أنّه ضعيفٌ؛ للكلام في يونُسَ بنِ بُكَيرٍ وطلحةَ بنِ يحيىٰ.

ولا يضرّ تردُّده في شيخه؛ فإنّ أباه: يحيىٰ وعمّه: عيسىٰ - ثقتانِ، فأيَّهما كان الراويْ، فلا إشكالَ.

وله شواهدُ حكم البيهقيُّ بضعفها، يأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٤٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ، أبنا عبدُ الوهّاب بنُ عطاءٍ،(١) ثنا إسماعيلُ المكّيُّ،(٢) عن محمّدِ بن المنكدر،(٣) عن طاوُسٍ،(٤) ذَكَر النبيَّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّه قال:

«لا طلاقَ قبلَ مِلكٍ، ولا قِصاصَ فيما دون(٥) المُوضِحة(٦) منَ الجِراحات».

---

(١) هو العِجليُّ مولاهم، أبو نصرٍ، البصريُّ، نزيل بغدادَ، الخفّافُ، صدوقٌ، ربّما أخطأ، أنكروا عليه حديثًا في العبّاس رضي الله عنه، يقال: دلّسه عن ثورٍ، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ - ويقال: سنةَ ستٍّ - ومِائتين، (عخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٩).

(٢) هو ابن مسلمٍ، أبو إسحاقَ، كان منَ البصرة ثمّ سكن مكّةَ، وكان فقيهًا، ضعيفَ الحديث، منَ الخامسة، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩).

(٣) هو ابن عبد الله بن الهُدَير، التيميُّ، المدنيُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، أو بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٢).

(٤) هو ابن كيسانَ، الفارسيُّ، الحميريُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، اليمانيْ، يُقال: اسمه: (ذكوانُ)، و(طاوُسٌ) لقبٌ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ستٍّ ومِائةٍ، وقيل: بعدَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٣).

(٥) يعني: فيما سوىٰ المُوضِحة، سواءٌ زاد عليها أو نقص منها، وليس معنىٰ (دونٍ) هنا - الأنقصَ أوِ الأقلَّ، بحيث يُفهَم إثبات القصاص في المُوضِحة وما زاد عليها؛ إذ لا قائل بذٰلك.

وقد منع القِصاص فيما زاد علىٰ المُوضِحة عامّةُ أهل العلم، لا يكاد يُعرف في ذٰلك مخالفٌ، ومنعه فيما نَقَص عنها الجمهورُ، خلافًا لِمَا رُوي عن مالكٍ وأصحاب الرأي. انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٢٣).

(٦) هي التي تُبدِي وَضَح العظم، أيْ: بياضَه، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٥/ ١٩٦).

=

هٰذا منقطعٌ.

ومفهومه إثبات القِصاص في المُوضِحة، وذٰلك في مُوضِحة الوجه والرأس: لا يُعلَم فيه خلافٌ، وفي مُوضِحة سائر البدن: قولُ أكثر أهل العلم. انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣١٨).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ مرسلٌ، فإنّ طاوُسًا تابعيٌّ، وحدّث به عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم. وهٰذا معنىٰ وصف البيهقيّ له بالِانقطاع.

وأيضًا، فقد أعلّه الذهبيُّ في "المهذَّب" (٦/ ٣١٥٥) بقوله: «إسماعيلُ تالفٌ».

وأيضًا، فقد خولف إسماعيلُ في إسناده ومتنه.

فقد أخرج ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٠/ ١١٠-١٠٩ برقْم ١٨٧٦٤) من طريق سفيانَ الثوريّ، عن محمّدِ بن المنكدر، عمّن سمع طاوُسًا يقول: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«لا طلاقَ إلّا بعدَ نكاحٍ، ولا عِتقَ قبل مِلكٍ».

وأخرجه في موضعٍ آخرَ (٢٠/ ٢٨٣ برقْم ٣٩٠٦٩) مختصرًا: بذكر الطلاق دون العَتاق.

فذكر سفيانُ في الإسناد مبهمًا بين محمّدِ بن المنكدر وطاوُسٍ، ولم يذكر في المتن القِصاص؛ فرواية إسماعيلَ المخالِفةُ منكرةٌ سندًا ومتنًا.

ثمّ حديثُ الثوريّ المعروفُ - ضعيفٌ؛ لِما فيه من إبهامٍ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ٤٢٤ برقْم ١٢٢٢١) عن معمرٍ قال: كتب الوليد بن يزيدَ إلىٰ عامله بصنعاءَ أنْ يسأل مَن قِبَلَه عنِ الطلاق قبل النكاح، قال: فسُئِل ابنُ طاوُسٍ، فحدّثهم عن أبيه أنّه قال:

«لا طلاقَ قبلَ النكاح».

وأخرجه في موضعٍ آخرَ (٥/ ٤٢٢ برقْم ١٢٢٠٤) دون ذكر سبب الرواية.

=

وهٰذا الإسنادُ رواته ثقاتٌ، وصحّحه ابن عبد البرّ في "الاِستذكار" (٦/ ١٩٠).

وهو أصحُّ من رواية المبهم عن طاوُسٍ، ولو كان الحديث عند عبد الله بن طاوُسٍ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لَما اقتصر في جواب الخليفة علىٰ فتوىٰ أبيه.

وعليه، فالصحيح عن طاوُسٍ ذِكرُ الطلاق من قوله، ولا يصحُّ عنه ذِكر القِصاص، ولا العَتاقِ، ولا رفعُ شيءٍ من ذٰلك إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

هٰذا، وقد ثبت عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – معنىٰ هٰذا الحديثِ من وجوهٍ أخرىٰ.

فأمّا الطلاق، فقد أخرج الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٦٠ برقْم ٧٠٥١)، وأبو داوُدَ في "السنن" (٤/ ١٨٥ برقْم ٢١٨٠)، والتِّرمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٣٧٣ برقْم ١٢١٥)، وابن ماجهْ في "سننه" (٢/ ٣٥٠ برقْم ٢٠٣٨)، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٥٠٧ برقْم ٢٨٥٩، و٧/ ٥٤٧ برقْم ٨٠٣٢) – من طرقٍ عن عمرِو بن شُعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم قال:

«لا طلاقَ إلّا فيما تملك، ولا عِتقَ إلّا فيما تملك».

وليس عند ابن ماجهْ ذِكرُ العِتق.

قال التِّرمِذيّ (٢/ ٣٧٤): «حديث عبد الله بن عمرٍو – رضي الله عنه – حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهو أحسن شيءٍ رُوِي في هٰذا البابِ».

وقال الحاكم في الموضع الثاني: «صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وحسّنه الخطّابيّ في "معالم السنن" (٣/ ٢٤١)، والألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٦/ ١٧٣)، و"صحيح أبي داوُدَ" (٦/ ٣٩٤)، وصحّحه ابن الملقّن في "تحفة المحتاج" (٢/ ٢٠٦)، والتحسين أولىٰ؛ للخلاف المعروف في إسناد عمرِو بن شُعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.

وأمّا عدم القِصاص فيما دون المُوضِحة، فله شاهدٌ، يشهد لبعض معناه، وهو نفي القِصاص في أنواعٍ منَ الشجاج: ألحق بها الفقهاء غيرَها.

وذٰلك ما أخرجه ابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٤٨ برقْم ٢٦٤٨)، وإبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٩)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٢/ ٥٨ برقْم ٦٧٠٠) – من طريق رِشْدِينِ بن سعدٍ، عن معاويةَ بنِ =

صالحٍ، عن معاذِ بن محمّد الأنصاريّ، عنِ ابن صُهْبانَ، عنِ العبّاس بن عبد المطّلب – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«لا قَوَدَ في المأمومة، ولا الجائفة، ولا المُنقِّلة».

ولفظُ الحربيّ مختصرٌ، ذكر المأمومة فقط.

ورِشْدِينٌ ضعيفٌ.

ورواه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥) من طريق أبي يعلىٰ، وفي إسناده: (ثنا رِشْدِينُ بن سعدٍ، عن معاذِ بن محمّدٍ الأنصاريّ)، ولم يذكر فيه معاويةَ بن صالحٍ، قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٥٥): «سقط معاويةُ بن صالحٍ بين رِشْدِينٍ ومعاذٍ».

وقد رواه ابن لَهِيعةَ عن معاذِ بن محمّدٍ، واختُلِف عليه.

فرواه إسحاقُ بن راهُوْيَهْ – كما في "إتحافَ الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ١٩٩ برقْم ٣٤٢١)، و"المطالب العالية" لابن حجرٍ (٩/ ١١٥ برقْم ١٨٩٧) – عن يحيىٰ بنِ يحيىٰ التميميّ. وأخرجه إبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٩) من طريق رِشْدِينِ بن سعدٍ. وابنُ أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٥) من طريق بِشرِ بن عمرَ. وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٢/ ٦٠ برقْم ٦٧٠٢) من طريق عَفِيفِ بن سالمٍ.

أربعتهم عنِ ابن لَهِيعةَ، عن معاذٍ به، كرواية رِشْدِينٍ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ.

لٰكنّ سياق يحيىٰ التميميّ أتمُّ، ولفظه:

أنّ عمرَو بنَ مَعْدِي كَرِبَ – رضي الله عنه – أصاب رجلًا من بني كنانةَ بمأمومةٍ؛ فأراد عمرُ بن الخطّاب – رضي الله عنه – أن يُقِيده منه، فقال العبّاس بن عبد المطّلب رضي الله عنه: سمعت رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يقول، فذكره.

وأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٥) من طريق عثمانَ بنِ سعيدِ بن كثيرٍ. وأبو يعلىٰ في "مسنده" (١٢/ ٦٣ برقْم ٦٧٠٥) من طريق ابن وهبٍ.

كلاهما عنِ ابن لَهِيعةَ، عن معاذِ بن محمّدٍ:

أنّ عمرَو بنَ مَعْدِي كَرِبَ رضي الله عنه، فذكره بمِثل سياق يحيىٰ التميميّ.

=

وهٰذا أصحُّ؛ فإنّ رواية ابن وهبٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ - صحيحةٌ.

وعليه، فهٰذا الوجهُ هو الصحيح أيضًا عن معاذِ بن محمّدٍ؛ لأنّ رواية ابن وهبٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ - صحيحةٌ؛ فتُقدَّم علىٰ رواية رِشْدِينٍ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، وهي ضعيفةٌ.

ثمّ إنّ معاذًا هٰذا - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٦٨): «مقبولٌ، منَ الثامنة»، ولم يُتابَع علىٰ حديثه؛ فيُتوقَّف فيه، وذٰلك في معنىٰ الضعيف، وهو أيضًا منقطعٌ؛ فإنّه لا يُدرك السماعَ من عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وفي الجملة، فقد ضعّف طريق رِشْدِينٍ البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)، والبُوصِيريُّ في "مصباح الزجاجة" (٣/ ٥٥)، وابن حجرٍ في "المطالب العالية" (٩/ ١٥٥)، والألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٠/ ٣٩٩-٣٩٨)، وأعلّه بجهالةِ معاذٍ وانقطاعِ إسناده، وهاتان العلّتان حاصلتان في رواية ابن لَهِيعةَ أيضًا. والله أعلمُ.

وبعدُ، فقد قال البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٨٣) بعد ذِكر ما سبق تخريجه بأرقامِ [٤٤] إلىٰ [٤٨]: «وهٰذه الآثارُ كلُّها غير قويٍّ، إلّا أنّها إذا ضُمّ بعضُها إلىٰ بعضٍ، أخذت قوّةً فيما اجتمعت فيه في المعنىٰ، والله أعلمُ».

وقال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٢٢٢) بعد ذِكر الحديث الماضي برقْم [٤٧]، وحديث العبّاس بن عبد المطّلب - رضي الله عنه - السابقِ قريبًا: «الحديث حسنٌ عندي بمجموع الطريقين، والله أعلمُ».

تنبيهٌ:

وقع في مطبوعة "المسند" لأبي يعلىٰ (١٢/ ٦٣ برقْم ٦٧٠٥): ... عن معاذِ بن محمّدٍ الأنصاريّ قال: أخبرني عمرُو بن مَعْدِي كَرِبَ أصاب رجلًا ... إلىٰ آخره.

وكلمةُ (أخبرني) خطأٌ، ولا يستقيم بها السياقُ أصلًا.

وصوابها: (أنّ)، كما نقله البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٤/ ٢٠٠ برقْم ٣٤٢٢)؛ فيكونُ السياق هٰكذا: عن معاذٍ أنّ عمرَو بنَ مَعْدِيْ كَرِبَ أصاب رجلًا ... إلىٰ آخره. وهو مستقيمُ اللفظ والمعنىٰ.

=

ولعلّ بعض النُّسّاخ صحّف (أنّ)؛ فقرأها (أني)، وهي اختصارٌ نادرٌ لكلمةِ (أخبرني)، انظر "فتحَ المغيث" للسخاويّ (٣/ ٨٦)، ثمّ كتبها تامّةً (أخبرني)؛ عملًا بالغالب في عدمِ اختصارها. والله أعلمُ بحقيقة الحال.

وقد أدّىٰ هٰذا الخطأُ إلىٰ اشتباه عمرِو بن مَعْدِي كَرِبَ المذكورِ في الإسناد علىٰ الشيخ الألبانيّ – رحمه الله – في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٥/ ٢٢٢)؛ فقال: «عمرٌو هٰذا اثنانِ، كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٢٦٠)، ولم يذكر فيهما شيئًا». انتهىٰ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

والصحيح – إن شاء الله – أنّه عمرُو بن مَعْدِي كَرِبَ الصحابيُّ المعروف، رضي الله عنه، ولم يدركه معاذٌ الأنصاريُّ، ولا إشكالَ؛ لأنّ الصواب أنّه لم يصرّح بالسماع منه، وأنّ إسناده في القصّة منقطعٌ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٤٩]

أخبرنا أبو طاهرٍ الفقيهُ،(١) أبنا أبو حامدِ بنُ بلالٍ،(٢) ثنا يحيىٰ بنُ الربيع المكّيُّ،(٣) ثنا سفيانُ،(٤) عن مُخارِقٍ،(٥) عن طارقٍ:(٦)

---

(١) هو محمّدُ بن محمّدِ بن مَحْمِشَ بنِ عليّ بن أيّوبَ، يُعرَف بـ(الزّيَاديّ)؛ لأنّه سكن مَيدانَ زيادِ بن عبد الرحمٰن، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «إمام أصحاب الحديث بخراسانَ، وفقيهُهم، ومفتيهم بالِاتّفاق، بلا مدافَعةٍ»، وقال الخليليُّ: «ثقةٌ، متفَقٌ عليه»، وقال الذهبيُّ: «كان إمام أصحاب الحديث، ومُسنِدَهم»، وصنّف كتابًا في الشروط، ومات سنةَ عشْرٍ وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٦٢)، و"السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص١٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٢٧٨-٢٧٦).

(٢) هو أحمدُ بن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ بلالٍ، النَّيْسابُوريُّ، ويُعرَف بـ(الخشّاب)؛ لسُكناه الخشّابينَ بنَيْسابُورَ، قال الخليليُّ: «مشهورٌ ... سمع منه الكبار، وهو ثقةٌ مأمونٌ»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان منَ الثقات الأثبات المُكثِرين»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، المُسنِد، الصدوق»، تُوُفِّيَ سنةَ ثلاثين وثلٰثِمائةٍ، وقيل: إحدىٰ وثلاثينَ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٣٩)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (٥/ ١٣١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٢٨٤).

(٣) ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٢٢٩)، وذكر ثقتينِ آخرَينِ رَوَيَا عنه، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٤) هو ابن عيينةَ.

(٥) هو ابن خليفةَ، وقيل: ابنُ عبد الله، الأَحْمَسيُّ، أبو سعيدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ السادسة، (خ قد ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٥).

(٦) هو ابن شهابٍ، الأَحمَسيُّ، رضي الله عنه.

=

أنّ خالدًا[1] أقاد من لطمةٍ.

(١) هو ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرَ، المخزوميُّ، سيف الله، يُكنىٰ (أبا سليمانَ)، من كبار الصحابة، وكان إسلامه بين الحديبيَة والفتح، وكان أميرًا علىٰ قتال أهل الردّة وغيرِها منَ الفتوح، إلىٰ أن مات سنة إحدىٰ أوِ اثنتين وعشرين، (خ م س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣١).

دراسة الحديث:

يحيىٰ بنُ الربيع - مجهولُ الحال، لٰكنّه توبع.

فقد روىٰ الحديثَ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٢٣ برقْم ١٩١٢٠) عنِ ابن عيينةَ به، وسياقه أتمُّ.

وهٰذا الإسنادُ صحيحٌ.

ورُوي من وجهٍ آخرَ صحيحٍ أيضًا.

أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠٩-٣٠٨ برقْم ٢٩٨٥٥) من طريق الحسن بن صالحٍ، عن مخارقٍ به، ولفظه أتمُّ من رواية يحيىٰ بنِ الربيع أيضًا.

فالحديث ثابتٌ عن خالدٍ رضي الله عنه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٥٠]

قال:(١) وثنا سفيانُ،(٢) عن عمرِو بن دينارٍ:

أنّ ابن الزبير(٣) أقاد من لطمةٍ.

قال أحمدُ:(٤) «هٰكذا في كتابي».

(١) يعني يحيىٰ بنَ الربيع، المذكورِ في الإسناد السابق.

(٢) هو ابن عيينةَ.

(٣) هو عبد الله بنُ الزبير بن العوّام بن خُوَيلدِ بن أسدٍ، القرشيُّ، الأسديّ، أبو بكرٍ، وأبو خُبَيبٍ، كان أوّل مولودٍ في الإسلام بالمدينة منَ المهاجرين، ووَلِيَ الخلافة تسعَ سنين، إلىٰ أن قُتِل في ذي الحجّة سنةَ ثلاثٍ وسبعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٥-٢٤٦).

(٤) هو البيهقيُّ.

دراسة الحديث:

يحيىٰ بنُ الربيع مجهول الحال كما تقدّم في المبحث السابق.

وقد تابعه مسدَّدٌ، كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ١٩٠)، و"المطالبِ العالية" لابن حجرٍ (٩/ ١٢٧)، وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠٩ برقْم ٢٩٨٥٩).

فرَوَيَا الحديثَ عن سفيانَ بنِ عيينةَ به.

ومسدَّدٌ وابن أبي شيبةَ منَ الحفّاظ المكثِرين عنِ ابن عيينةَ.

ورواه غيرهما عنِ ابن عيينةَ علىٰ وجهٍ آخرَ، يأتي تخريجه في المبحث التالي، وفيه تمام القول في الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥-٦٦)

[٥١]

ورواه الحميديُّ،(١) عن سفيانَ،(٢) عن ابن أخي عمرٍو،(٣) عن عمرٍو.(٤)

---

(١) هو عبدُ الله بنُ الزبير بن عيسىٰ بنِ عُبيد الله بن أسامةَ، القرشيُّ، الأسديّ، أبو بكرٍ، المكيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، أجلُّ أصحاب ابن عيينةَ، قال الحاكم: «كان البخاريّ إذا وَجد الحديث عند الحُمَيديّ لا يَعدُوه إلىٰ غيره»، منَ العاشرة، مات بمكّةَ سنةَ تسعَ عشْرةَ، وقيل: بعدَها، (خ م د ت س فق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٦).

(٢) هو ابن عيينةَ.

(٣) هو عبد الله بنُ إسماعيلَ، البَنْبَليُّ، لم يروِ عنه غيرُ ابن عيينةَ، ترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٧)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٧/ ١٦).

(٤) هو ابن دينارٍ، المكّيُّ.

=

أخبرَناه أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ،(١) أبنا ابن دُرُسْتُويَهْ،(٢) ثنا يعقوبُ بن سفيانَ،(٣) ثنا الحميديّ، فذكره.(٤)

(١) هو محمّدُ بن الحسين بن محمّدِ بن الفضل بن يعقوبَ، المَتُّوثيُّ الأصلِ، البغداديُّ، القطّانُ، الأزرقُ، وثّقه الخطيب البغداديُّ، والذهبيُّ، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان صدوقًا، مشهورًا في مشايخ بغدادَ»، وقال الذهبيّ: «مجمعٌ علىٰ ثقته»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ.

انظر" تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٤٥-٤٤)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (١٠/ ٤٥٣-٤٥٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٣٣٢-٣٣١).

(٢) هو عبد الله بنُ جعفرِ بن دُرُسْتُوْيَهِ بن المَرْزُبان، أبو محمّدٍ، الفارسيُّ الأصلِ والمولدِ، ثمّ البغداديُّ، النحْويُّ، وثّقه أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ، والذهبيُّ، وقال أبو سعدٍ الشيرازيُّ: «ثقةٌ ثقةٌ»، وضعّفه هبة الله اللالَكائيُّ وغيرُه، ودفع الخطيب البغداديّ كلامهم بما يكفي، وبسط ذٰلك الشيخ المُعَلِّميُّ، وله تصانيفُ في النحو واللغة، وتُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وأربعينَ وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٨٧-٨٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٣١-٥٣٢)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٤٨٧-٤٧٨).

(٣) هو ابن جُوَانَ، الفارسيُّ، أبو يوسفَ، الفَسَويُّ، ثقةٌ، حافظٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ سبعٍ وسبعين ومِائتين، وقيل: بعد ذٰلك، (ت س). انظر" تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٧).

(٤) يعني الأثر السابق عن خالدِ بن الوليد - رضي الله عنه - أنّه أقاد من لطمةٍ.

دراسة الحديث:

فإسناد البيهقيّ إلىٰ الحميديّ - كلُّهم ثقاتٌ.

وقد تابعه عليُّ بن المدينيّ، عن سفيانَ، أخرجه الدارَقُطْنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٢٥٦).

والحميديّ وابن المدينيّ منَ الحفّاظ المُلازمين لابن عيينةَ.

=

وروايتهما خارجةٌ عنِ الجادّة المعتادة من رواية سفيانَ عن عمرٍو، ولا يسبق إليها الوهمُ؛ فلا تكونَ إلّا عن تثبُّتٍ وتيقُّظٍ.؛ فرواياتهما محفوظةٌ عن سفيانَ بلا شكٍّ.

والظاهر أنّ رواية مسدَّدٍ وابن أبي شيبةَ – المذكورة في المبحث السابق – محفوظةٌ أيضًا؛ فتُحمَل علىٰ أنّ سفيانَ دلّس مرّةً، فأسقط ابنَ أخي عمرٍو، فسمعا ذٰلك منه، وحدّثا بما سمعا.

وعليه، فالإسناد ضعيفٌ؛ لجهالة ابن أخي عمرِو بن دينارٍ.

وقد علّق البخاريُّ الحديثَ في "صحيحه" (٩/ ٨) بصيغة الجزم، والله أعلمُ بالصواب.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٥)

[٥٢]

قال سفيانُ في رواية يحيىٰ:[١] اختلف فيه ابن شُبْرُمةَ[٢] وابنُ أبي ليلىٰ.[٣]

فقال ابن شُبْرُمةَ: «أنا أُقِيدُ».

وقال ابن أبي ليلىٰ: «لا أعرفُ؛ لعلّها تكون شديدةً، فيَلطِمَ دونها، وتكونُ دونها، فيَلطِمَ أشدَّ منها».

(١) هو ابن الربيع، المذكورُ في إسناد المبحثين السابقين.

(٢) هو عبد الله بنُ شُبْرُمةَ بنِ الطُّفَيل بن حسّانَ، الضَّبّيُّ، أبو شُبْرُمةَ، الكوفيُّ، القاضي، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين، (خت م د س ق). انظر" تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٩).

(٣) هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، الأنصاريُّ، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيّ، القاضي، صدوقٌ، سيّئُ الحفظ جدًّا، منَ السابعة، مات سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، (٤). انظر" تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٩).

دراسة الحديث:

يحيىٰ بنُ الربيع مجهول الحال، ولم أجد من تابعه علىٰ هٰذه الروايةِ؛ فلا تُقبَل. والله أعلمُ.

[١٩]

بابُ ما جاء في الِاستئناء بالقِصاص منَ الجُرح والقطع

[٥٣]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٦٦)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو عليٍّ الحافظُ،(١) ثنا محمّدُ بن محمّدِ بن سليمانَ،(٢) والحسنُ بن سفيانَ،(١) قالا:

---

(١) هو الحسينُ بن عليّ بن يزيدَ بنِ داوُدَ بنِ يزيدَ، النَّيْسابُوريُّ، يلقَّب بـ(الحافظ)، قال الدارَقُطْنِيُّ: «إمامٌ مهذَّبٌ»، وقال أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ: «ما رأيت في اختلاف الحديث والإتقان أحفظَ منه»، وقال الحاكم: «لم أرَ مثله قطُّ»، وقال: «هو واحدُ عصرِه في الحفظ، والإتقان، والورع، والمذاكرة، والتصنيف»، وقال نحوَه الخطيب البغداديُّ، وزاد الحاكم: «كان باقِعةً في الحفظ، لا تُطاق مذكراتُه، ولا يَفِي بمذكراته أحدٌ من حفّاظنا ... وقد صنّف وجمع، فأقام ببغدادَ وما بها أحدٌ أحفظُ منه، إلّا أن يكون الجِعَابِيَّ»، وقال الخليليّ: «الحافظ الكبير، إمامٌ في وقته، متّفَقٌ عليه، تَلمَذَ عليه الحفّاظُ»، وقال الذهبيّ: «الحافظ، الإمام، العلّامة، الثَّبْت ... أحد النقّاد»، وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وأربعين وثلثمِائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٤٢- ٨٤٥)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٨/ ٦٢٤-٦٢٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٥٩-٥١).

(٢) هو ابن الحارث بن عبد الرحمٰن، الأزديُّ، أبو بكرٍ، الواسطيُّ، يُعرَف بـ(الباغَنْديّ)، ثمّ البغداديُّ، رُوِي أنّ أباه كذّبه، وقال الشيخ المُعَلِّميّ: «إن صحّتِ الحكاية، فالظاهر أنّ الأبَ إنّما أنكر علىٰ الِابن شدّةَ التدليس: الذي صورتُه كذبٌ»، وكذّبه إبراهيمُ بن حمزةَ الأصبهانيُّ، وردّه الذهبيّ بقوله: «بل هو صدوقٌ، من بحور الحديث»، وقال محمّدُ بن أحمدَ بنِ أبي خيثمةَ: «ثقةٌ، كثير الحديث»، وقال ابن مظاهرٍ: «لا يكذب، ولٰكنْ يحمله الشَّرَه علىٰ أن يقول (حدّثنا)، ووجدت في كتبه مواضعَ: (ذكره فلانٌ)، و(في كتابي عن فلانٍ)، ثمّ يقول: (أخبرنا)»، وقال أبو بكرٍ الإسماعيليُّ: «لا أتّهمه في قصد الكذب، ولٰكنّه خبيث التدليس، ومصحِّفٌ أيضًا»، وقال ابن عَدِيٍّ: «له أشياءُ أُنكِرت عليه منَ الأحاديث، وكان مدلّسًا يدلّس علىٰ ألوانٍ، وأرجو أنّه لا يتعمّد الكذبَ»، وقال الدارَقُطْنِيّ: «مخلّطٌ، مدلّسٌ، يَكتب الحديث عن بعض مَن حضره من أصحابه، ثمّ يسقِط بينه وبين شيخه ثلاثةً، وهو كثير الخطإ، حُدِّثنا عنه عند بعضهم: (حدّثنا فلانٌ)، وعند آخرَ: (ذَكَر فلانٌ)، وعند آخرَ: بينه وبين شيخه رجلٌ»، وقال: «ربّما سَرَق»، وشرحه الشيخ المُعَلِّميّ بما لا يقتضي جرحًا، وقال أبو بكرِ بنُ عبدانَ: «لو خَرّجتُ الصحيح، لم أُدخِله فيه، كان يَخلِط، ويدلّس، وليس ممّن كتبتُ عنه آثرُ عندي ولا أكثرُ حديثًا منه، إلّا أنّه شَرِهٌ، وهو أحفظُ من أبي بكرِ بن أبي داوُدَ»، وقال ابن أبي الفوارس: «كان مدلّسًا»، وقال =

الخطيب البغداديّ: «كان كثيرَ الحديث ... وعُنِي به العنايةَ العظيمة ... وكان فَهِمًا، حافظًا، عارفًا، وبلغني أنّ عامّة ما حدّث به كان يرويه من حفظه»، وقال: «لم يثبت من أمر الباغَنْديّ ما يُعاب به سوىٰ التدليس، ورأيت كافّة شيوخنا يحتجّون بحديثه، ويخرّجونه في الصحيح»، وقال الذهبيُّ: «الإمام، الحافظ الكبير، محدِّثُ العراق ... أحد أئمّة هٰذا الشأنِ ببغدادَ»، وقال: «كان مدلّسًا، وفيه شيءٌ»، وقال الشيخ المُعَلِّميُّ: «هي قضيّةٌ واحدةٌ، أطلق بعضهم أنّها كذبٌ، وبعضهم أنّها تحديثٌ بما لم يَسمع، وبعضهم أنّها تدليسٌ خبيثٌ، وهو أنّه كان يُطلق فيما أخذه من ثقةٍ عن أبي بكرِ بن أبي شيبةَ مثلًا: (حدّثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ)، وإذْ قد عُرِف اصطلاحُه في هٰذا، فليس بكذبٍ»، وقال: «وقد دلّتِ استقامةُ حديثه وخلوّه عنِ المناكير علىٰ أنّه كان لا يدلّس إلّا فيما لا شبهةَ في صحّته عمّن يسمّيه»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتي عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ.

انظرِ "الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٩/ ٤٤٤)، و"سؤالاتِ السَّهْميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٨٧-٩٢)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" له (ص٢٨٤)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٤/ ٣٤٨-٣٤٣)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥٥/ ١٧٤-١٦٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٣٨٨-٣٨٣)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٤/ ٢٧-٢٦)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٧٨٩-٧٨٤).

(١) هو ابن عامرِ بن عبد العزيز بن النعمان، الشيبانيُّ، أبو العبّاس، الخراسانيُّ، النَّسَويُّ، قال الحافظ أبو بكرٍ أحمدُ الرازيّ: «ليس له في الدنيا نظيرٌ»، وقال ابن أبي حاتمٍ: «هو صدوقٌ»، يعني المبالغة في الصدق، وقال ابن حِبّانَ: «كان ممّن رحل، وصنّف، وحدّث، علىٰ تيقُّظٍ، مع صحّة الديانة، والصلابة في السنّة»، وقال الحاكم: «كان محدِّثَ خُراسانَ في عصره، مقدَّمًا في الثَّبَت، والكثرة، والفهم، والفقه، والأدب». وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الثَّبْت»، وتُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ١٦)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (١٣/ ٩٩-١٠٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٦٢-١٥٧).

=

حدّثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ،(١) ثنا إسماعيلُ بن إبراهيمَ.(٢)

ح. وأخبرنا أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ الحارث الأصبهانيُّ، أبنا أبو محمّدِ بنُ حَيّانَ: أبو الشيخ، ثنا عبدانُ،(٣) ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، ثنا ابن عُلَيّةَ، عن أيّوبَ،(٤) عن عمرِو بن دينارٍ، عن جابرٍ:(٥)

---

(١) هو عبد الله بنُ محمّدٍ بن أبي شيبةَ: إبراهيمَ بنِ عثمانَ، العبسيُّ، الواسطيُّ الأصلِ، الكوفيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، صاحب تصانيفَ، منَ العاشرة، مات سنةَ خمسٍ وثلاثين ومِائتين، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٢).

(٢) هو ابن مِقْسَمٍ، الأسديُّ مولاهم، أبو بِشرٍ، البصريُّ، المعروف بـ(ابن عُلَيَّةَ)، وهي أمُّه، ثقةٌ، حافظٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومِائةٍ، وهو ابن ثلاثٍ وثمانين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤-٤٥).

(٣) هو عبد الله بنُ أحمدَ بنِ موسىٰ بنِ زيادٍ، أبو محمّدٍ، الأهوازيُّ، ثمّ العسكريُّ، الجَوَالِيقيُّ، يُعرَف بـ(عبدانَ)، قال أبو عليٍّ الحافظُ: «رأيتُ مِن أئمّة الحديث أربعة»، وذكره منهم، وقال: «ما رأيت مِنَ المشايخ أحفظَ من عبدانَ»، وقال أحمدُ بن كاملٍ: «كان في الحديث إمامًا»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان أحد الحفّاظ الأثبات»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان أحدَ أئمّة الحديث، وممّن رحل في جمعه وتَعِب في طلبه، وكان منَ الحفّاظ الأثبات»، وقال ابن عساكرَ: «أحد الحفّاظ المُجوّدين المُكثِرين»، وقال الذهبيّ: «الحافظُ، الحجّة، العلّامة ... كان من أئمّة هٰذا الشأنِ»، وتُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلٰثِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ١٦)، و"الأنسابَ" للسَّمعاني (٣/ ٣٦٩-٣٦٨)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٢٧/ ٥٩-٥١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٧٣-١٦٨).

(٤) هو ابن أبي تَمِيمةَ، السَّخْتِيَانيُّ.

(٥) هو ابن عبد الله بن عمرِو بن حَرَامِ بن ثعلبةَ، الأنصاريُّ، ثمّ السَّلَميّ، صحابيٌّ ابن صحابيٍّ، غزا تسع عشْرةَ غزوةً، ومات بالمدينة بعد السبعين، وهو ابن أربعٍ وتسعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٥).

=

أنّ رجلًا طَعن رجلًا بقَرْنٍ في ركبته، فأتىٰ النبيَّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يستقيدُ، فقال له: «حتّىٰ تبرأ».

وفي رواية أبي عليٍّ الحافظِ: فقيل له: «حتّىٰ تبرأ».

قال: فأبىٰ وعَجِل، فاستقاد.

فعَتِبت[1] رِجلُه، وبَرِئت رِجل المستقاد، فأتىٰ النبيَّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقال له: «ليس لك شيءٌ؛ إنّك أَبَيتَ».

(١) أيْ نَقَصَت، منَ (العَتَب)، وهو النقص، وذٰلك إذا لم يَحسُن جبرُ الكسر، وبقِي فيه ورمٌ لازمٌ، أو عَرَجٌ. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ١٧٦).

وفي "مصنّف ابن أبي شيبةَ": (فعَنَتَت): أي عرَجت، منَ (العَنَت)، وهو الضرر والفساد. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ٣٠٧).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "مصنّفه" (١٥/ ٢٤٠ برقْم ٢٩٦٠٣).

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٢٩). وأخرجه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٧٢ برقْم ٣١١٧) - مقرونًا - من طريق محمّدِ بن عبدوسَ. وابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٢٥) من طريق ابن وَضّاحٍ.

كلُّهم عن أبي بكرِ بن أبي شيبةَ به.

وقال ابن أبي عاصمٍ: (فقال له: حتّىٰ تبرأ)، وقال الآخَرانِ: (فقيل له: حتّىٰ تبرأ).

والأولىٰ الجمع بين اللفظين بحمل الفاعل المبهَم في رواية (فقيل) علىٰ أنّه هو النبيُّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، المصرَّحُ به في رواية (فقال)، وسيأتي ذٰلك في طرقٍ أخرىٰ كثيرةٍ.

ورواية الدارَقُطْنيّ - كما سبق الإشارةُ إليه - عن أبي بكرٍ مقرونةٌ برواية أخيه عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، وسيأتي ذٰلك في المبحث التالي، مع تمام الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٦)

[٥٤]

وكذٰلك رواه عثمانُ بن أبي شيبةَ[١] عن إسماعيلَ.[٢]

أخبرَناه أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو عليٍّ الحافظُ، ثنا الحسين بن إدريسَ الأنصاريُّ،[٣] ثنا عثمانُ بن أبي شيبةَ، فذكره.

وقال: فقيل له: «حتّىٰ تبرأ».

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث، قالا:

قال أبو الحسن الدارقطنيُّ الحافظُ:

---

(١) هو عثمانُ بن محمّدِ بن أبي شيبةَ: إبراهيمَ بنِ عثمانَ، العبسيُّ، أبو الحسن، الكوفيُّ، ثقةٌ، حافظٌ شهيرٌ، وله أوهامٌ، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، منَ العاشرة، مات سنةَ تسعٍ وثلاثين ومِائتين، وله ثلاثٌ وثمانون سنةً، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٦).

(٢) هو ابن عُليّةَ، البصريُّ.

(٣) هو ابن المبارك بن الهيثم بن زيادٍ، الأنصاريُّ مولاهم، أبو عليٍّ، الهرويُّ، يُعرَف بـ(ابن خُرَّمَ)، وهو لقب أبيه إدريسَ، ذكر ابن أبي حاتمٍ أنّ الحسين كتب إليه بأحاديثَ باطلةٍ، عن خالدِ بن هياجٍ، ثمّ قال: «فلا أدري: منه، أو من خالدٍ»، قال ابن عساكرَ: «ذٰلك من خالدٍ بلا شكٍّ»، وقال الذهبيّ: «بل من خالدٍ؛ فإنّه ذو مناكيرَ ... وأمّا الحسينُ، فثقةٌ، حافظٌ»، وقال ابن حِبّانَ: «كان ركنًا من أركان السنّة في بلده»، ووثّقه الدارَقُطْنيّ، وقال الباجيّ: «محدّثٌ مشهورٌ، لا بأسَ به»، وقال ابن عساكرَ: «أحد مشهوري محدّثي هَراةَ»، وقال الذهبيّ: «كان صاحب حديثٍ وفهمٍ»، وتُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وثلٰثِمِائةٍ.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٤٧)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ١٩٣)، و"المؤتلفَ والمختلف" للدارَقُطْنيّ (٢/ ٧١٢)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (١٤/ ٤٤-٤١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١١٤-١١٢).

=

«أخطأ فيه ابنا أبي شيبةَ، وخالفهما أحمدُ بن حنبلٍ[١] وغيرُه، فروَوه عنِ ابن عليّةَ، عن أيّوبَ،[٢] عن عمرٍو[٣] مرسلًا.

وكذٰلك قال أصحاب عمرِو بن دينارٍ عنه.

وهو المحفوظ: مرسلًا».

❁❁❁

(١) هو أحمدُ بن محمّدِ بن حنبلِ بن هلالِ بن أسدٍ، الشيبانيُّ، أبو عبد الله، المروزيُّ، نزيلُ بغدادَ، أحدُ الأئمّة، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، حجّةٌ، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدىٰ وأربعين ومِائتين، وله سبعٌ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣-٢٤).

(٢) هو ابن أبي تَمِيمةَ، السَّخْتِيَانيُّ.

(٣) هو ابنُ دينارٍ، المكّيُّ.

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٧٣-٧٢ برقْم ٣١١٧) -كما سبق- من طريق محمّدِ بن عبدوسَ، عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ مقرونًا بأخيه أبي بكرِ بن أبي شيبةَ.

وفي آخره: قال أبو أحمدَ بنُ عبدوسَ: «ما جاء بهٰذا إلّا أبو بكرٍ وعثمانُ».

ثمّ قال الدارَقُطْنيُّ ما نقله البيهقيُّ عنه.

ومراد الدارَقُطْنيّ بالرواية المرسلة - مطلقُ الإرسال، لا أنّه عن عمرِو بن دينارٍ عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بغير واسطةٍ مطلقًا؛ فإنّ هٰذا لم يَرِد عن أيّوبَ، ولا عن عمرِو بن دينارٍ، ولا ذكره أحدٌ ممّن تكلّم علىٰ الحديث منَ الأئمّة، وإنّما ورد: عن عمرِو بن دينارٍ، عن محمّدِ بن طلحةَ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلًا؛ فيُحمَل كلام الدارَقُطْنيّ علىٰ ذٰلك، والله أعلمُ.

=

ولم أقف علىٰ رواية الإمامِ أحمدَ عن إسماعيلَ المرسلةِ، ولا روايةِ غيره عن إسماعيلَ مرسلةً، لٰكنّ جَزْم الدارَقُطْنِيّ بتخطئة أبي بكرٍ وعثمانَ ابني أبي شيبةَ – مقبولٌ؛ فإنّ لمثله من أئمّة هٰذا الشأنِ من سَعة الِاطّلاع والمعرفة الدقيقة بالقرائن ما يوجِب اتّباعهم، ويمنع الِاغترار بما يظهر لنا منَ الطرق والأسانيد.

وذكر أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٠) أنّ الوهْم في هٰذا من إسماعيلَ بنِ عليّةَ نفسِه.

والأقرب – بناءً علىٰ ما ذكره الدارَقُطْنِيُّ من رواية أحمدَ وغيرِه – أنّ الوهم منِ ابني أبي شيبةَ، وأنّ المحفوظ عن إسماعيلَ الروايةُ المرسلةُ، والله أعلمُ بالصواب.

وفي المبحث التالي تخريج الرواية المرسلة الموافقةُ لهٰذا الوجهِ المحفوظ عن إسماعيلَ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٦)

[٥٥]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن،(١) وأبو بكرٍ،(٢) قالا:

حدّثنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ الفارسيُّ، ثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ،(٣) أبنا عبد الرزّاق،(٤) عن معمرٍ،(٥) عن أيّوبَ،(٦) عن عمرِو بن دينارٍ، عن محمّدِ بن طلحةَ،(٧) عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مثلَه.

❁❁❁

(١) هو السُّلَميُّ.

(٢) هو ابن الحارث الفقيهُ.

(٣) هو الدَّبَريُّ.

(٤) هو ابن همّامٍ الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٥) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٦) هو السَّخْتِيانيُّ.

(٧) هو ابن يزيدَ بنِ رُكَانةَ، المطّلبيُّ، المكّيُّ، ثقةٌ، منَ السادسة، مات في أول خلافة هشامٍ بالمدينة، وقد بويع هشامٌ بالخلافة سنةَ خمسٍ ومِائةٍ، (د ص ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٠).

دراسة الحديث:

الحديث في "سنن الدارَقُطْنيّ" (٤/ ٧٢ برقْم ٣١١٨) من طريق عبد الرزّاق، وهو في "مصنّفه" (٨/ ١١٧ برقْم ١٩٠٧٧) بمثل لفظٍ أحال عليه، نحوِ اللفظ المحال عليه هنا، وفيه:

فقال: «لا، حتّىٰ تبرأ».

وهٰذا الإسنادُ - فيه ضعفٌ؛ للكلام في رواية معمرٍ عن البصريّين عامّةً، وعن أيّوبَ خاصّةً.

=

لٰكنّه موافقٌ للمحفوظ عن إسماعيلَ بنِ عليّةَ عن أيّوبَ؛ فيكون ممّا حفظ معمرٌ عنه، ويكون هو المحفوظَ عن أيّوبَ.

وقد توبع أيّوبُ علىٰ ذٰلك، كما سيأتي بعد المبحث التالي: برقْم [٥٧]، ويتمُّ هناك الكلامُ علىٰ رواية عمرِو بن دينارٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٦)

[٥٦]

وعن معمرٍ،(١) عن أيّوبَ،(٢) عن عمرِو بن شعيبٍ(٣) قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«أبْعَدَك الله؛ أنت عَجِلتَ».

❁❁❁

---

(١) هو ابن راشدٍ الأزديُّ.

(٢) هو السَّخْتِيانيُّ.

(٣) هو ابن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصِ، صدوقٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ ثمانيَ عشْرةَ ومِائةٍ، (ر ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٠).

دراسة الحديث:

هٰذا تمامُ ما سبق أنْ رواه البيهقيّ من طريق الدارَقُطْنيّ بإسناده إلىٰ عبد الرزّاق، عن معمرٍ، عن أيّوبَ.

وهو في "سنن الدارَقُطْنيّ" (٤/ ٧٤ برقْم ٣١٢٠)، و"مصنّف عبد الرزّاق" (٨/ ١١٧ برقْم ١٩٠٧٨).

وسبق أنّ في رواية معمرٍ عن أيّوبَ ضعفًا.

لٰكنْ جاء ذٰلك عن عمرِو بن شعيبٍ من طرقٍ أخرىٰ، كما سيأتي بحثُها برقْم [٦١]، وتحقيقُ القول في رواية عمرِو بن شعيبٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٦-٦٧)

[٥٧]

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن شيبانَ الرَّمْليُّ،(١) ثنا سفيانُ بن عيينةَ، ثنا عمرٌو،(٢) عن محمّدِ بن طلحةَ بنِ يزيدَ بنِ رُكَانةَ قال:

طعن رجلٌ آخَرَ بقَرْنٍ في رِجله، فأتىٰ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقال: «أَقِدْني»، فقال: «انتظر».

ثمّ أتاه فقال: «أَقِدني»، قال: «انتظر».

ثمّ أتاه الثالثةَ أو ما شاء الله، فقال: «أَقِدني»، فأقاده.

فبرأ الأوّل، وشَلَّت رِجلُ الآخَر، فجاء إلىٰ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقال: «أَقِدني مرّةً أخرىٰ»، قال: «ليس لك شيءٌ؛ قد قلتُ لك: (انتظر)، فأبَيتَ».

---

(١) هو ابن الوليد بن حَيّانَ، القيسيُّ، الفَزَاريُّ، أبو عبد المؤمن، قال ابن أبي حاتمٍ: «كان صدوقًا»، وقال ابن حِبّانَ: «يخطئُ»، ووثّقه الحاكم، وقال العُقَيليُّ: «لم يكن ممّن يفهم الحديث، وحدّث بمناكيرّ»، وقال صالحٌ الطرابلُسيُّ: «ثقةٌ، مأمونٌ، أخطأ في حديثٍ واحدٍ»، وقال الذهبيّ: «المحدّث الكبير، الصدوق»، تُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وستّين - أو سبعين - ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ٥٥)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" (١٢/ ٢٤٦)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٤٨٣-٤٨٢).

(٢) هو ابن دينارٍ، المكّيُّ.

=

وكذٰلك رواه ابن جريجٍ،[١] وحمّادُ بن زيدٍ،[٢] عن عمرِو بن دينارٍ.

(١) هو عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ، الأُمَويُّ مولاهم، أبو الوليد وأبو خالدٍ، المكّيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، وكان يدلّس ويرسل، منَ السادسة، مات سنةَ خمسين ومِائةٍ، أو بعدَها، وقد جاز السبعين، وقيل: جاز المِائةَ، ولم يثبت، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٤).

(٢) هو ابن درهمٍ، الأزديُّ، الجهضميُّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، البصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، قيل إنّه كان ضريرًا، ولعلّه طرأ عليه؛ لأنّه صحّ أنّه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائةٍ، وله إحدىٰ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١١٧).

دراسة الحديث:

أحمدُ بن شيبانَ – تُكُلِّم في حفظه، وقد توبع.

فقد روىٰ الحديثَ أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٠ برقْم ٢٥٣) عن أحمدَ بنِ عَبْدةَ، وأحمدَ بنِ عمرِو بن السَّرْح. وأخرجه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٨٤) من طريق الشافعيّ.

ثلاثتهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ به.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١١٦ برقْم ١٩٠٧٦) عنِ ابن جريجٍ. وأخرجه أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "المراسيل" (ص٢٠٨-٢٠٩ برقْم ٢٥٢، وص٢١٠ برقْم ٢٥٤) من طريق أبانَ بنِ يزيدَ العطّارِ، ومن طريق حمّادِ بن زيدٍ. وذكره ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٤/ ٢٣٦) عن حمّادِ بن سلمةَ.

أربعتهم عن عمرِو بن دينارٍ به.

وسبق في رقْم [٥٥] أنّه المحفوظ عن أيّوبَ، عن عمرٍو أيضًا.

وسبق عنِ الدارَقُطْنيّ أنّ أصحاب عمرِو بن دينارٍ روَوه عنه مرسلًا، يعني: عن محمّدِ بن طلحةَ مرسلًا.

ولذٰلك قال أبو زرعةَ الرازيُّ: «حديث حمّادِ بن سلمةَ أشبهُ»، يعني المرسلَ، انظرِ "العللَ" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٢٣٦).

=

وقال أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٠) إنّه أصحُّ.

وقال الدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٤/ ٧٣) إنّه المحفوظ.

ومحمّدُ بن طلحةَ لا يثبت له سماعٌ من أحدٍ منَ الصحابة، إلّا أُمَّه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٤٢٢)، ولها رؤيةٌ، ولم يثبت لها سماعٌ منَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٦٧)؛ فرواية ابنِها عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في حكم المعضَل.

هٰذا، وقد جاء الحديث عن جابرٍ رضي الله عنه - من طريقٍ أخرىٰ، يأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٧)

[٥٨]

ورُوِي من وجهٍ آخرَ عن جابرٍ.

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ الصفّارُ، ثنا أحمدُ بن عليٍّ الخزّازُ،(١) ثنا يعقوبُ بن حُمَيدِ بن كاسبٍ،(٢) ثنا عبد الله بنُ عبد الله الأُمويُّ،(٣) عنِ ابن جريجٍ، وعثمانَ بنِ الأسود،(٤) ويعقوبَ بنِ عطاءٍ،(٥) عن أبي الزبير،(٦) عن جابرٍ:

أنّ رجلًا جُرِح؛ فأراد أن يَستقِيد، فنهىٰ رسولُ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أن يُمْتَشَلَ(٧) منَ الجارح حتّىٰ يبرأ المجروحُ.

---

(١) هو ابن الفُضَيل، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، وثّقه الدارَقُطْنيّ، والخطيب البغداديّ، وقال الذهبيُّ: «الشيخ، الإمام، المقرئ، المحدّث»، تُوُفِّيَ سنة ستٍّ وثمانين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص٨٩)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٤٩٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٤١٩-٤١٨).

(٢) هو المدنيُّ، نزيل مكّةَ، وقد يُنسب لجدّه، صدوقٌ، ربّما وهِم، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعينَ ومِائتين، أو إحدىٰ وأربعينَ، (عخ ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٧).

(٣) هو الحجازيُّ، ليّن الحديثِ، منَ التاسعة، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٢).

(٤) هو ابن موسىٰ، مولىٰ بني جُمَحَ، المكّيُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، من كبار السابعة، مات سنةَ خمسين ومِائةٍ، أو قبلها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٢).

(٥) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ، ضعيفٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ خمسٍ وخمسين ومِائةٍ، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٧).

(٦) هو محمّدُ بن مسلمِ بن تَدْرُسَ، الأسديُّ مولاهمُ، المكّيُّ، صدوقٌ، إلّا أنّه يدلّس، منَ الرابعة، مات سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٠).

(٧) أيْ: يُقتصَّ. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١١/ ٦١٥).

=

تفرّد به عنهم هٰذا الأُمويُّ، وعنه يعقوبُ بن حُمَيدٍ.

دراسة الحديث:

أخرجه الدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٤/ ٧٢ برقْم ٣١١٦) من طريقين عن أحمدَ الخزّازِ به.

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٢٩). والطبرانيّ في "المعجم الأوسط" (٤/ ٢٣٤ برقْم ٤٩٦٨) عن عليّ بن سعيدٍ. وأخرجه الدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٤/ ٧٢-٧١ برقْم ٣١١٥) - ومن طريقه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣١٦ برقْم ١٧٨٣) - من طريق إسماعيلَ بنِ الفضل، هو البَلْخيُّ.

ثلاثتهم عن يعقوبَ بنِ حُمَيدِ بن كاسبٍ به.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن يعقوبَ بنِ عطاءٍ وعثمانَ بنِ الأسود - إلّا عبدُ الله بنُ عبد الله الأُمويُّ، تفرد به يعقوبُ بن حُمَيدٍ».

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ، وقد أشار البيهقيّ إلىٰ علّته، وهي تفرُّد يعقوبَ بنِ كاسب، عن عبد الله الأُمويّ به، وفي الأوّل خلافٌ، وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٥٦): «يعقوبُ ذو مناكيرَ»، والثاني ضعيفٌ.

وقد جاء هٰذا الحديثُ عنِ ابن جريجٍ من وجوهٍ أخرىٰ أصحَّ من هٰذه - من غير طريق أبي الزبير عن جابرٍ رضي الله عنه، كما تقدّم في المبحث السابق روايةُ عبد الرزّاق، عنه، عن عمرِو بن دينارٍ، عن محمّدِ بن طلحةَ مرسلًا، وسيأتي في آخر زوائد هٰذا الباب برقْم [٦١] روايتُه عن عمرِو بن شعيبٍ؛ فروايته هٰذه: عن أبي الزبير - منكرةٌ.

وقد جاء الحديث عن أبي الزبير من طرقٍ أخرىٰ، يأتي تخريجها في المبحث التالي، وتمامُ الكلام علىٰ حديث جابرٍ رضي الله عنه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٧)

[٥٩]

أخبرنا أبو سعدٍ المالِينيُّ، أبنا أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ، أبنا أبو يعلىٰ،(١) ثنا إسماعيلُ بن عبد الله بن خالدٍ،(٢) ثنا الوليد بن مسلمٍ،(٣) عنِ ابن لَهِيعةَ،(٤) ثنا أبو الزبير، عن جابرٍ، قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

---

(١) هو أحمدُ بن عليّ بن المثنّىٰ بنِ يحيىٰ بنِ عيسىٰ، التميميُّ، الموصليُّ، وهو مشهورٌ بكنيته، صاحب "المسند"، ذُكِر عن إسحاقَ بنِ مَنْدَهْ أنّه حكىٰ إجماع أهل عصره علىٰ ثقته وإتقانه، وكان أبو عليٍّ الحافظُ معجَبًا بحفظه وإتقانه، وقال ابن حِبّانَ: «من المتقِنين في الروايات، والمواظبين علىٰ رعاية الدين وأسباب الطاعات»، وقال الدارَقُطْنِيّ والحاكم: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال أبو عبد الله بنُ مَنْدهْ: «أحدُ الثقات»، وقال عبد الغنيّ بنُ سعيدٍ: «أحد الثقات الأثبات»، وقال الخليليّ: «ثقةٌ، متّفَقٌ عليه ... رضِيَه الحفّاظُ، وأخرجوه في صحيحهم»، وسمّىٰ عددًا منهم، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام»، تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٥٥)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنِيّ (ص٨٦)، وسؤالاتِ السِّجزيّ" للحاكم (ص٨٧)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦٢٠-٦١٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٧٤-١٨٢).

(٢) هو ابن يزيدَ، العَبْدَريُّ، أبو عبد الله، أو أبو الحسن، الرَّقّيُّ، السُّكّريُّ، قاضي دمشقَ، صدوقٌ، نُسِب لرأي جَهْمٍ، منَ العاشرة، مات بعد الأربعينَ ومِائتين، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧).

(٣) هو القرشيُّ مولاهم، أبو العبّاس، الدمشقيُّ، ثقةٌ، لٰكنّه كثير التدليس والتسوية، منَ الثامنة، مات آخِرَ سنة أربعٍ وتسعين ومِائةٍ، أو أوّلَ التي تليها، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٣).

(٤) هو عبدُ الله بنُ لَهِيعةَ بنِ عقبةَ، الحضرميُّ، أبو عبد الرحمٰن، المِصريُّ، القاضي، صدوقٌ، خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهبٍ عنه أعدلُ من غيرهما، وله في "مسلم" بعضُ شيءٍ =

«تُقاس الجراحات، ثمّ يُستأنىٰ بها سنةً، ثمّ يُقضىٰ فيها بقَدْر ما انتهت إليه».

وكذٰلك رواه جماعةٌ منَ الضعفاء، عن أبي الزبير، ومن وجهين آخَرَينِ عن جابرٍ، ولم يصحَّ شيءٌ من ذٰلك.

مقرونٌ، منَ السابعة، مات سنةَ أربعٍ وسبعين ومِائةٍ، وقد ناف علىٰ الثمانين، (م د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦١-٢٦٢).

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه علّتانِ:

الأولىٰ: أنّ الوليد بن مسلمٍ قد عنعن، وهو معروفٌ بكثرة التدليس، حتّىٰ عنِ الضعفاء.

قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٢١٢): «رديء التدليسِ»، وقال في "تاريخ الإسلام" (٤/ ١٢٤٢): «كان ... قبيحَ التدليس، يحمل عن أناسٍ كذّابين وتَلفىٰ، عنِ ابن جريجٍ وغيره، ثمّ يُسقِط الذي سمع منه، ويقول: (عنِ ابن جريجٍ)»، وقال في "الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الردّ" (ص١٨٦): «يدلّس عنِ الضعفاء؛ فإذا قال: (عن)، فليس بحجّةٍ».

والثانية: أنّ ابن لهيعةَ كان قدِ اختلط، ولم يذكروا الوليد بنَ مسلمٍ فيمن سمع منه قبل الِاختلاط.

وقد رُوي من وجوهٍ أخرىٰ عن أبي الزبير.

فأوّلها: أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الصغير" (١/ ١٣٦-١٣٥) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٤/ ٤٧) - عن الحسن بن عليّ بن خلفٍ، عن سليمانَ بنِ عبد الرحمٰن: ابنِ بنت شُرَحبِيلَ، عن محمّدِ بن عبد الله الذِّماريّ، عن زيدِ بن أبي أُنيسةَ، عن أبي الزبير به.

قال الطبرانيّ: «لم يروِه عن زيدٍ إلّا محمّدُ بن عبد الله، تفرّد به سليمانُ».

وهٰذا إسنادٌ واهٍ، فشيخ الطبرانيّ روىٰ عنه جماعةٌ، كما ذكره الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٣٧٣)، ولم أجد من وثّقه؛ فهو مجهول الحال.

=

ومحمّدٌ الذِّماريُّ – روىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٤/ ٤٨) عن محمّدِ بن عوفٍ الحمصيّ أنّه ضعّفه جدًّا، وعن أبي زرعةَ الرازيّ أنّه قال: «منكرُ الحديث، لا يُكتَب حديثُه»، وعنِ الدارَقُطْنيّ أنّه ضعّفه.

وثانيها: أخرجه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٧٤ برقْم ٣١٢٢)، والخطيب البغداديُّ في "تاريخ بغدادَ" (١٤/ ٣٣٩)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٢/ ٤) – من طريق يزيدَ بنِ عياضٍ، عن أبي الزبير به.

قال الخطيب: «هٰذا غريبٌ من حديث أبي الزبير المكّيّ، عن جابرِ بن عبد الله الأنصاريّ رضي الله عنه، لا أعلم رواه غيرَ يزيدَ بنِ عياضِ بن جُعْدُبةَ، عنه».

وقال الدارَقُطْنيُّ: «يزيدُ بن عياضٍ – ضعيفٌ، متروكٌ».

وقال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٥٣٣): «كذّبه مالكٌ وغيرُه».

وثالثها: رواه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٤ برقْم ٥٠٢٧) من طريق أسدِ بن موسىٰ، عن سليمانَ بنِ حيّانَ، عنِ يحيىٰ بنِ أبي أُنَيسةَ، عن أبي الزبير به.

وبالغ ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٧٧)، فوصفه بأنّه خبرٌ ساقطٌ موضوعٌ، ثمّ قال: «أسدٌ ضعيفٌ، ويحيىٰ بنُ أبي أُنَيسةَ كذّابٌ».

وقول ابن حجرٍ في ترجمة أسدٍ من "تقريب التهذيب" (ص٤٣-٤٤): «صدوقٌ، يُغرِبُ» – أولىٰ.

ويحيىٰ – لم يكذِّبه إلّا أخوه زيدٌ، ولعلّه أراد ما يقع في حديثه منَ الخطإ من غير قصدٍ، لا أنّه يتعمّد الوضع، كما قال الفلّاس: «صدوقٌ، وكان يَهِم في الحديث، وقدِ اجتمع أصحاب الحديث علىٰ ترك حديثه، إلّا من لا يَعلَم»، رواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٥٠٢ برقْم ١٨١٨٢)، وقال الساجيُّ: «متروكُ الحديث، ضعيفٌ جدًّا، كان صدوقًا، ولم يكن بالحافظ»، نقله ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٤٢).

وبهٰذا يتبيّن ضعف جميع الروايات عن أبي الزبير، كما قاله البيهقيُّ.

وجاء الحديث عن جابرٍ – رضي الله عنه – من غير طريق أبي الزبير.

=

فقد رواه الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٨٤ برقْم ٥٠٢٨)، والطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (١/ ٤٦ برقْم ١٢٦) - من طريقين عن مهديِّ بن جعفر، عن عبد الله بن المبارك، عن عنبسةَ بنِ سعيدٍ، عنِ الشعبيّ، عن جابرٍ رضي الله عنه.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عنِ الشعبيِّ إلّا عنبسةُ بن سعيدٍ قاضي الريّ، ولا عن عنبسةَ إلّا ابنُ المبارك، تفرّد به مهديُّ بن جعفرٍ».

وهٰذا النصُّ من أبي القاسم الطبرانيّ يردُّ علىٰ قول أبي محمّدِ بن حزمٍ في "المحلىٰ" (٧/ ٣٧٧): «هٰذا باطلٌ؛ لأن عنبسةَ هٰذا مجهولٌ، وليس هو عنبسةَ بنَ سعيدِ بن العاصِ؛ لأنّ ابن المبارك لم يدركه»، وقد تعقّبه العينيّ في "نخب الأفكار" (١٥/ ٢٨٣).

وقد سُئل أبو زرعةَ الرازيُّ عن هٰذا الحديثِ، فقال: «هو مرسلٌ مقلوبٌ»، انظرِ "العللَ" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٢٠٩).

ولعلّ مراده بالإرسال أنّ هٰذا الحديث لم يصحَّ عن جابرٍ رضي الله عنه، وأنّ الصواب في الأسانيد التي ذُكِر فيها - الإرسالُ، كما سبق في تخريج الحديث [٥٧].

ولعلّ مراده بالقلب أنّ هٰذا الإسنادَ وهْمٌ من راويه، وإنّما دخل عليه في هٰذا الحديثِ من حديثٍ آخرَ، فانقلب عليه هٰذا الإسنادُ الجيّد ببعض أسانيد هٰذا المتنِ الضعيفةِ. والله أعلمُ.

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/ ٤٩٠): «هٰذا إسنادٌ صالحٌ».

وقال العينيّ في "نُخَب الأفكار" (١٥/ ٢٨٢): «هٰذا إسنادٌ جيّدٌ، ورجاله ثقاتٌ».

والأرجح قول أبي زرعةَ الرازيّ؛ فإنّ ابن عبد الهادي والعينيَّ - إنّما حكما علىٰ ظاهر السند، وهو لا يخالفهما في ذٰلك، لٰكنّه علم بسَعة حفظه علّةً باطنةً زائدةً علىٰ ما ذكراه، وهو من أئمّة هٰذا الشأنِ.

والحمل في هٰذا علىٰ مهديّ بن جعفرٍ؛ فهو صدوقٌ، وليس بالمتقِن، وقد قال فيه ابن حبّانَ في "الثقات" (٩/ ٢٠١): «ربّما أخطأ»، وقال ابن عَدِيٍّ "الكامل" (٤/ ٣٠٦): «ممّن يروي عنِ الثقات أشياءَ لا يتابعه عليها أحدٌ»، وذكره الذهبيّ في "المغني في الضعفاء" (٢/ ٦٨١)، وقال: «له حديثٌ منكرٌ»، ونقل في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ١٩٥) عنِ البخاريّ أنّه قال: «حديثه منكرٌ».

=

وأيضًا، فقد روىٰ الحديثَ البزّارُ، كما في "كشف الأستار" للهيثميّ (٢/ ٢٠٤ برقْم ١٥٢٦)، وقال: سمعتُ رجلًا من أصحاب الحديث يقول: ثنا عبدُ الله بنُ سنانٍ، ثنا ابن المبارك، ثنا عنبسةُ، عن مجالدٍ، عنِ الشعبيّ، عن جابرٍ رضي الله عنه، فذكره عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ولا يبعد أن يكون مهديٌّ قد وهِم، فأسقط منَ الإسناد مجالدًا، وهو ضعيفٌ؛ فإنّي لم أجد من ذكر سماع عنبسةَ منَ الشعبيّ، وإنّما يروي عنه بواسطةٍ عادةً. والله أعلمُ.

هٰذا، ولم أجدِ الوجه الضعيفَ الآخرَ الذي ذكره البيهقيُّ عن جابرٍ رضي الله عنه، إلّا أن يكون يعني الإسناد الماضيَ ذكرُه: عن عمرِو بن دينارٍ، وقد سبق بحثه برقْميْ [٥٣، و٥٤]، وبيانُ شذوذه، وأنّ المحفوظ عن عمرٍو فيه الإرسالُ. والله أعلمُ.

والحاصل أنّ الحديث لا يصحُّ عن جابرٍ رضي الله عنه، لٰكنّه جاء عن غيره منَ الصحابة، كما سيأتي في المبحثَينِ التاليَينِ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٧)

[٦٠]

ورُوِي من وجهٍ آخرَ عنِ ابن عبّاسٍ.

أخبرنا أبو نصرٍ عمرُ بن عبد العزيز بن عمرَ بنِ قتادةَ، أبنا أبو العبّاس إسماعيلُ بن عبد الله بن محمّدِ بن مِيكَالَ،(١) أبنا عبدانُ الحافظ،(٢) ثنا الحسن بن الحارث،(٣) ثنا أبو أحمدَ،(٤) ثنا إسرائيلُ،(٥) عن أبي يحيىٰ،(٦) عن مجاهدٍ،(٧) عنِ ابن عبّاسٍ قال:

---

(١) هو الفارسيُّ، من ذرّيّة الكسرىٰ: يَزْدَجَرْدَ، الخُراسانيُّ، قال أبو عليٍّ الحافظُ: «استفدتُ منه أكثرَ من مِائة حديثٍ»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، الإمام، الأديب، رئيس خُراسانَ»، وقال: «شيخ خُراسانَ، ووجهُها، وعينُها»، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وستّين وثلثمِائةٍ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ١٥٧-١٥٦)، و"تاريخَ الإسلام" له (٨/ ٢٠٢-٢٠١).

(٢) هو عبد الله بنُ أحمدَ الأهوازيُّ.

(٣) هو الأهوازيُّ، أخرج له الحاكم في "المستدرك"، وقال الشيخ مقبلٌ الوادعيّ في "رجال الحاكم" (١/ ٢٩٨): «لم أجد ترجمته»، ولم أجد راويًا عنه غيرَ عبدانَ.

(٤) هو محمّدُ بن عبد الله بن الزبير بن عمرَ بنِ درهمٍ، الأسديُّ، الزبيريُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، إلّا أنّه قد يخطئ في حديث الثوريّ، منَ التاسعة، مات سنة ثلاثٍ ومِائتينِ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٢).

(٥) هو ابن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ: عمرِو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الهَمْدانيُّ، أبو يوسفَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، تُكُلِّم فيه بلا حجّةٍ، منَ السابعة، مات سنة ستّين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤).

(٦) هو القَتّات، الكوفيُّ، مشهورٌ بكنيته، واختُلِف في اسمه، ليّنُ الحديث، منَ السادسة، (بخ د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٠٢).

(٧) هو ابن جَبْرٍ المكّيُّ.

=

وَجَأ[1] رجلٌ فَخِذ رجلٍ، فجاء إلىٰ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقال: «يا رسول الله، أَقِدني منه»، قال: «حتّىٰ تبرأ».

قال: «أَقِدني»، قال: «حتّىٰ تبرأ».

ثمّ جاء فقال: «أَقِدني يا رسول الله»، فأقاده.

فجاء بعدُ إلىٰ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقال: «شَلَّت رِجلي»، قال: «قد أخذتَ حقّك».

❁❁❁

(١) قال أبو موسىٰ المدينيُّ في "المجموع المغيث" (٣/ ٣٨٣): «يُقال: (وَجَأْتَه بالسِّكِّين واليدِ وَجْأً)، إذا غرزتَهما فيه». وسيأتي في المبحث التالي تفسيرُ الوَجْء بأنّه طَعَنه بقَرْنٍ.

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ الحسن بن الحارث لم أجد من وثّقه، وأبو يحيىٰ القتّاتُ ضعيفٌ، وبه أعلّ الذهبيّ الحديثَ في "المهذّب" (٦/ ٣١٥٧)، فقال: «أبو يحيىٰ القَتّاتُ ليّنٌ».

وأيضًا، فقد خولف أبو يحيىٰ، فقد روىٰ الحديثَ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١١٧ برقْم ١٩٠٧٩) عنِ الثوريّ، عن حُمَيدٍ الأعرج، عن مجاهدٍ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلًا.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ مجاهدٍ، وهو المحفوظ، وذِكرُ أبي يحيىٰ القتّاتِ ابنَ عبّاسٍ - رضي الله عنهما - منكرٌ.

وللحديث طريقٌ أخرىٰ مسندةٌ: عن عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما، يأتي تخريجها في المبحث التالي، وتخريجُ شاهدٍ مرسلٍ أيضًا.

[٦١]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٦٧-٦٨)

وأخبرنا أبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا القاضي أبو طاهرٍ،(١) ثنا أبو أحمدَ بنُ عَبْدُوسَ،(٢) ثنا القَوَارِيريُّ،(٣) ثنا محمّدُ بن حُمرانَ،(٤) عنِ ابن جريجٍ، عن عمرِو بن شعيبٍ، عن أبيه،(٥) عن جدّه:(١)

---

(١) هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن نصرِ بن بُجَيرٍ، الذُّهْليُّ، البغداديُّ، قال الصُّوريّ: «وكان فاضلًا، ذكيًّا، متقِنًا لما حدّث به»، ووثّقه الخطيب البغداديّ، وقال إسماعيلُ الخُطَبِيّ: «كان حسن السيرة، جميلَ الأمر»، وقال ابن ماكُولَا: «كان ثقةً، ثَبْتًا، كثيرَ السماع، فاضلًا»، تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وستّين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٢/ ١٥٣-١٥٢)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولَا (١/ ١٩٦).

(٢) هو محمّدُ بن عَبْدُوسَ - واسمه (عبدُ الجبّار) - ابنِ كاملٍ، السُّلَميُّ، أبو أحمدَ، السَّرّاجُ، قال الخطيب البغداديّ: «كان من أهل العلم، والمعرفة، والفضل»، وقال ابن المُنادي: «كان منَ المعدودين في الحفظ، وحُسنِ المعرفة بالحديث، أكثرَ الناسُ عنه؛ لثقته وضبطه»، وقال أحمدُ بن كاملٍ القاضي: «كان حسن الحديث، كثيرَه، ثَبْتًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحجّة، الحافظ»، وقال: «الحافظ، الثَّبْت، المأمون»، تُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومِائتين.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٦٦٥-٦٦٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٥٣١)، و"تذكرةَ الحفّاظ" له (٢/ ٦٨٤-٦٨٣).

(٣) هو عُبيد الله بنُ عمرَ بنِ ميسرةَ، أبو سعيدٍ، البصريُّ، نزيل بغدادَ، ثقةٌ ثَبْتٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ خمسٍ وثلاثينَ ومِائتين علىٰ الأصحّ، وله خمسٌ وثمانون سنةً، (خ م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١٤).

(٤) هو ابن عبد العزيز، القَيْسيُّ، البصريُّ، صدوقٌ، فيه لينٌ، منَ التاسعة، (قد ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١٠).

(٥) هو شُعَيبُ بن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصِ، صدوقٌ، ثَبَتَ سماعه من جدّه: عبد الله بن عمرِو بن العاصِ رضي الله عنهما، منَ الثالثة، (ر ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٩).

=

أنّ رجلًا طَعن رجلًا بقَرْنٍ في ركبته، فجاء إلىٰ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «يا رسول الله، أَقِدني»، قال: «حتّىٰ تبرأ».

ثمّ جاء إليه فقال: «أَقِدني»، فأقاده.

ثمّ جاء إليه فقال: «يا رسول الله، عَرِجتُ»، فقال: «قد نهيتُك فعصيتني؛ فأَبعَدَك الله، وبَطَل عَرَجُك».

ثمّ نهىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أن يُقتصَّ من جُرحٍ حتّىٰ يبرأ صاحبه.

وكذٰلك رواه مسلمُ بن خالدٍ،(٢) عنِ ابن جريجٍ.

❁❁❁

(١) هو عبد الله بنُ عمرِو بن العاصِ، رضي الله عنهما.

(٢) هو المخزوميُّ مولاهمُ، المكّيُّ، المعروف بـ(الزَّنجيّ)، فقيهٌ، صدوقٌ، كثير الأوهام، منَ الثامنة، مات سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائةٍ، أو بعدَها، (د ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٢).

دراسة الحديث:

الحديث في "سنن الدارَقُطْنيّ" (٤/ ٧١ برقْم ٣١١٤).

وهٰذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ إلىٰ عمرِو بن شعيبٍ، إلّا محمّدَ بن حُمرانَ – فإنّ فيه ضعفًا.

وقد توبع؛ فقد أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٧٤ برقْم ٣١٢١) من طريق محمّدِ بن خالدٍ، عنِ ابن جريجٍ به.

ومحمّدُ بن خالدٍ هو الوَهْبيُّ، قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٤١١): «صدوق».

وخالفهما عبدُ الرزّاق، فرواه في "المصنّف" (٨/ ١١٨-١١٧ برقْم ١٩٠٨١) عنِ ابن جريجٍ، عن عمرِو بن شعيبٍ، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مرسلًا.

=

وعبدُ الرزّاق أحفظُ من محمّدِ بن حُمرانَ ومحمّدِ بن خالدٍ، وهو من أصحاب ابن جريجٍ، قدّمه مسلمٌ فيه علىٰ سفيانَ بنِ عيينةَ، انظر "شرحَ علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٤٩٣)، واحتجّ الشيخانِ بروايته عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٥٣).

وعليه، فتكون روايته هي المحفوظةَ عنِ ابن جريجٍ، لا سيّما وهي خارجةٌ عنِ الجادّة المعهودة في رواية عمرِو بن شعيبٍ: عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، ويكون محمّدُ بن حُمرانَ ومحمّدُ بن خالدٍ قد سلكا الجادّة، وروايتُهما شاذّةً.

ورواه كذٰلك عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١١٨ برقْم ١٩٠٨٢) عن المثنّىٰ بنِ الصَّبّاح، عن عمرِو بن شعيبٍ مرسلًا.

وسبق برقْم [٥٦] أنّ معمرًا رواه عن أيّوبَ، عن عمرِو بن شعيبٍ مرسلًا.

وهاتان الروايتانِ علىٰ ضعفٍ فيهما – صالحتانِ في المتابعات، تشهدانِ لرواية ابن جريجٍ المحفوظةِ عنه.

وخالفَهم ما أخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٨٢ برقْم ٧١٥٥) من طريق محمّدِ بن إسحاقَ قال: وذكر عمرُو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، فذكر الحديث.

وابن إسحاقَ مدلِّسٌ، ولم يصرّح بالسماع.

وأيضًا، فابن جريجٍ أحفظُ منه، وقد توبع علىٰ الإرسال، وروايته خارجةٌ عنِ الجادّة كما سبق، ولا تكون إلّا عن تثبُّتٍ؛ فتكون روايته المرسلة أرجحَ، وتكون هي المحفوظَ عن عمرِو بن شعيبٍ، وزيادةُ ابن إسحاقَ ذِكرَ أبيه وجدّه – رضي الله عنه – شاذّةً.

ثمّ هٰذا المرسلُ ضعيفٌ، وهو معضلٌ؛ لأنّ جلّ رواية عمرِو بن شعيبٍ – عنِ التابعين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٦٥). والله أعلمُ.

ويتحصّل في نهاية هٰذا التخريج – أنّ الحديث لم يصحَّ مسندًا عن أحدٍ منَ الصحابة، وصحَّ مرسلًا عن مجاهدِ بن جبرٍ، ومحمّدِ بن طلحةَ بنِ يزيدَ بنِ ركانةَ، وعمرِو بن شعيبٍ.

ومرسل مجاهدٌ أقواها؛ فإنّه قد سمع من جماعةٍ منَ الصحابة، مع تحرّيه في روايته.

=

لٰكنّ مراسيل الآخَرَينِ في حكم المعضَلات، وأيضًا، فهما حجازيّانِ؛ فلا يؤمَن أن يكونا قد أخذا الحديث عن شيخٍ واحدٍ؛ فلا يصلُح أحدهما شاهدًا للآخر.

وأيضًا، فقد سمع عمرُو بن شُعَيبٍ من مجاهدٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٦٥)؛ فلا يمتنع أن يكون تلقّىٰ هٰذا الحديثَ عنه؛ فلا يصلُح شاهدًا له.

وهٰذه القرائنُ تقعُد بهٰذَينِ المرسلَينِ عن شروط الِاعتضاد، والله أعلمُ.

وجاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ مرسلةٍ أيضًا، أخرجها عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١١٨ برقْم ١٩٠٨٣) عن معمرٍ، عن رجلٍ سمع عكرمةَ قال: طعن رجلٌ رجلًا بقَرْنٍ، فذكر الحديث مرسلًا، وفي آخره:

قال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«ألم آمرْك ألّا تَستَقِيد حتّىٰ تبرأ جِراحك؟! فالجِراح علىٰ ما بلغ، وما كان من شللٍ أو عَرَجٍ، فلا قودَ فيه، وهو عقلٌ، ومَنِ استقاد جُرحًا، فأصيب المستقاد منه، فعقْلُ ما نقص من جُرح صاحبه له».

وهٰذا اللفظُ أتمُّ من جميع ما سبق، فيه إثبات العقل إذا تغيّر جُرح المستقاد له بعد القَوَد منَ المستقاد منه، وأنّه إن زاد جُرح المستقاد له، أخذ عَقل ما زاد، وإن نقص جُرحه، أخذ المستقاد منه عَقل ما نقص.

لٰكنّ الإسناد ضعيفٌ إلىٰ عكرمةَ؛ لأجل الرجل المبهم.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ: لا يبلغ درجة الحَسَن علىٰ كثرة طرقه، والله أعلىٰ وأعلمُ.

[٢٠]

بابُ الرجلِ يموت في قِصاص الجُرح

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٨)

[٦٢]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، أبنا أبو عبد الله بنُ يعقوبَ،(١) ثنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،(٢) أبنا جعفرُ بن عونٍ،(٣) أبنا الحجّاج بن أرطاةَ، عن أبي يحيىٰ،(٤) عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال:

«من مات في حدٍّ، فإنّما قتله الحدُّ؛ فلا عَقْلَ له، مات في حدٍّ من حدود الله».

---

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ، الشيبانيُّ، النَّيْسابُوريُّ، المعروف بـ(ابن الأَخرم)، وكان يُعرَف قديمًا بـ(ابن الكَرمانيّ)، كان ابن خزيمةَ يقدّمه علىٰ كافّة أقرانه، ويعتمد قولَه فيما يَرِد عليه، وإذا شكّ في شيءٍ، عَرَضه عليه، وقال الحاكم: «كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشَّرقيّ، يحفظ ويفهم ... وله كلامٌ حسنٌ في العلل والرجال»، وقال: «ما رأيتُ مثلَه ديانةً، وعلمًا»، وقال الخليليّ: «ثقةٌ، حافظٌ»، وقال عبد الغافر الفارسيُّ: «الحافظ، العَدْل، والفاضل ابن الفاضل، في الحفظ والفهم»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المتقِن، الحجّة»، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وأربعين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٣٦-٨٣٥)، و"التقييدَ" لابن نقطةَ (١/ ٢٩٠-٢٨٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٧٠-٤٦٦).

(٢) هو ابن حَبِيبِ بن مِهرانَ، العَبْديُّ، أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، الفرّاءُ، ثقةٌ، عارفٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ اثنتين وسبعين ومِائتينِ، وله خمسٌ وتسعون سنةً، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٨).

(٣) هو ابن جعفرِ بن عمرِو بن حُرَيثٍ، المخزوميُّ، أبو عونٍ، الكوفيُّ، صدوقٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ستٍّ - وقيل: سبعٍ - ومِائتين، ومولده سنةَ عشرين ومِائةٍ، وقيل: سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٠).

(٤) هو عُمَيرُ بن سعيدٍ، النَّخَعيُّ، الصُّهْبانيُّ، الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ سبعٍ - ويقال: خمسَ عشْرةَ - ومِائةٍ، (خ م د عس ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٨).

=

دراسة الحديث:

الحجّاج بن أرطاةَ سيّئُ التدليس عنِ الضعفاء، وقد عنعن.

لٰكنْ جاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ عن أبي يحيىٰ، فقد أخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٢٢) من طريق أبي حَصِينٍ، عن أبي يحيىٰ به، ولفظه:

«ما كنت لِأُقيمَ علىٰ رجلٍ حدًّا فيموتَ، فأجدَ في نفسي منه شيئًا، إلّا صاحبَ الخمر، لو مات، وَدَيْتُه».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وفي متنه زيادةٌ مهمّةٌ.

وذكر ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٢٢) عنِ الحجّاج بن منهالٍ، عن حمّادِ بن سلمةَ، عن قتادةَ، عن خِلَاسِ بن عمرٍو، عن عليّ بن أبي طالبٍ وعمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنهما - أنّهما قالا جميعًا:

«من مات في قِصاصٍ أو حدٍّ، فلا دِيَةَ له».

وحمّادُ بن سلمةَ - نقل مسلمٌ في "التمييز" (ص٢١٨) عن علماء الحديث أنّه يخطئ في حديث قتادةَ كثيرًا.

وسبق أنّ خِلَاسًا لم يسمع من عليٍّ رضي الله عنه، وأنّه يحدّث عنه من صحيفةٍ يُخشىٰ أن تكون للحارث الأعورِ، وسماعه من عمرَ - رضي الله عنه - أبعدُ، وقد نفاه يحيىٰ القطّانُ والإمام أحمدُ، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٥٥٩).

وعليه، فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ، وفيه زيادةُ ذِكرِ القِصاص؛ فلا تصحُّ، وإن كان حكمه معقولًا من حكم الحدِّ الثابت في رواية أبي يحيىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه؛ ولذلك استدلّ به البيهقيّ في "باب القِصاص". والله أعلمُ.

(٢)

كتاب الدِّيَات

[١]

بابُ صفة الستّين التي مع الأربعينَ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٩)

[٦٣]

وأخبرنا أبو حازمٍ،(١) أبنا أبو الفضل،(٢) أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هشيمٌ،(٣) أبنا إسماعيلُ بن أبي خالدٍ،(٤) عنِ الشعبيّ، عن زيدِ بن ثابتٍ(٥) أنّه كان يقول:

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن خَمِيْرُوَيهِ، الهرويُّ.

(٣) هو ابن بَشِيرٍ الواسطيّ.

(٤) هو الأَحْمَسيّ مولاهمُ، البَجَليُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦).

(٥) هو ابن الضحّاك بن لَوْذانَ، الأنصاريُّ، النَّجّاريّ، أبو سعيدٍ، وأبو خارجةَ، صحابيٌّ مشهورٌ، كتب الوحي، قال مسروقٌ: «كان منَ الراسخين في العلم»، مات سنةَ خمسٍ أو ثمانٍ وأربعين، وقيل: بعد الخمسين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٢).

=

«في المُغَلَّظة[١] ثلاثون حِقّةً،[٢] وثلاثون جَذَعةً،[٣] وأربعون ثَنِيّةً[٤] خَلِفةً[٥] إلىٰ بازِلِ

---

(١) أيِ الدِّيَةِ المغلَّظة، وهي التي تجب في قتل العمد وشبه العمد، وفي القتل في الحرم والشهور الحُرُم والإحرام، وفي بعض ذٰلك اختلافٌ بين الفقهاء، وسُمِّيت (مغلَّظةً)؛ لأنّ الشارع زاد في أسنانها علىٰ القدر الواجب في دِيَة الخطإ.

انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٨٢-٣٨٠)، و"تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبِيديِّ (٢٠/ ٢٤٥).

(٢) هي الأنثىٰ من أولاد الإبل إذا أتمّت ثلاثَ سنين ودخلت في الرابعة حتّىٰ تُتِمَّها، وسُمِّيت (حِقّةً) لاستحقاقها الركوبَ عليها والتحميلَ، أو لأنّها استحقّت أن يَطرُقَها الفحلُ. انظر "غريبَ الحديث" لأبي عبيدٍ (٣/ ٧٢-٧١)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ٤١٥)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٢/ ٤٣٣).

(٣) هي الأنثىٰ منَ الإبل إذا أتمّت أربعَ سنين ودخلت في الخامسة حتّىٰ تُتِمَّها، وسُمِّيت (جذعةً) لأنّها تُجذِع، أي تُسقِط سِنَّها. انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسم بن سلّامٍ (٣/ ٧٢)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٢/ ٤٣٣).

(٤) هي الأنثىٰ منَ الإبل إذا أتمّت خمس سنين ودخلت في السادسة حتّىٰ تُتِمَّها، وسُمِّيت (ثَنِيّةً) لأنّها تُسقِط ثَنِيّتيها. انظر "غريب الحديث" لأبي عُبَيدٍ للقاسم بن سلّامٍ (٣/ ٧٢)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٢/ ٤٣٣).

(٥) هي الناقة الحامل التي لم يَحِن وضعُها، وسُمِّيت (خَلِفةً) لأنّها خَلِفت، أيْ: حَمَلت، واستلطف ابن فارسٍ أن يكون ذٰلك منَ (الخَلَف)، وهو بدلُ الشيء؛ لأنّها تلد؛ فيخلُفُها ولدُها، لٰكنّه استبعده.

انظر "غريبَ الحديث" لأبي عبيدٍ القاسم بن سلّامٍ (٣/ ٧٣)، و"مقاييسَ اللغة" لابن فارسٍ (٢/ ٢١٣)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٢/ ٤٥٠)، و"المصباحَ المنير" للفيُّوميّ (ص٦٨-٦٩).

=

عامِها».[1]

(١) البازل هنا هي الأنثىٰ منَ الإبل - ويُطلق علىٰ الذكر (بازلٌ) أيضًا - إذا أتمّت ثمانيَ سنين ودخلت في التاسعة حتّىٰ تُتِمَّها، فإذا أتمّتها، قيل لها: (بازلُ عامٍ)، ثمّ إذا أتمّتِ العاشرة، قيل لها: (بازلُ عامينِ)، وهٰكذا، وسُمِّيت (بازلًا) لأنّ نابَها يَبزُل، أي يشُقُّ اللحم عن منبته، وحينئذٍ تكمُل قوّتها.

انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسم بن سلّامٍ (٣/ ٧٤)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ١٢٥)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١١/ ٥٢).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ - كما في "الاِستذكار" لابن عبد البَرّ (٨/ ٤٥) - عن وكيعٍ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ به.

وأخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٥ برقْم ١٨٢٩٣) - وانظر طبعة المكتب الإسلاميّ (٩/ ٢٨٤ برقْم ١٧٢٢٠) - من طريق محمّدِ بن سالمٍ الكوفيّ، وأبي إسحاقَ الشيبانيّ.

كلاهما عنِ الشعبيّ، عن زيدِ بن ثابتٍ - رضي الله عنه - بنحوه.

وروىٰ الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٣١ برقْم ٣٣٧١) من طريق حمزةَ بنِ جعفرٍ، عن إسماعيلَ بنِ موسىٰ، عن حمّادِ بن سلمةَ، عن حجّاجِ بن أرطاةَ، عنِ الشعبيّ، عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وأحال علىٰ حديثٍ قبلَه في أسنان دِيَة الخطإ.

وهٰذا إن لم يكن تتمّةً للرواية السابقة، اختصرها أصحاب الشعبيّ، فهو خطأٌ عليه؛ لجهالة حمزةَ بنِ جعفرٍ، قال الشيخ مُقبِلٌ الوادعيُّ في "رجال سنن الدارَقُطْنيّ" (ص٢٠٨): «لم نجده»، ولعلّه دخل عليه بعضُ رواية قتادةَ الآتيةِ؛ فإنّ فيها ذِكرَ دِيَة الخطإ، والله أعلمُ.

والمعروف من رواية الشعبيّ اللفظُ السابقُ في الدِّيَة المغلَّظة؛ فإنّ أسانيده صِحاحٌ برواية إسماعيلَ بنِ خالدٍ وأبي إسحاقَ الشيبانيّ عنه، وهما ثقتانِ، ومحمّدُ بن سالمٍ ضعيفٌ، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٤١٤-٤١٥)، وإنّما ذكرته في المتابعات.

=

ثمّ إنّه منقطعٌ، قال ابن المدينيّ في الشعبيّ: «لم يسمع من زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٢٦٥)، وكذا قاله الحاكم في "علوم الحديث" (ص٣٧٢).

هٰذا، وقد رُوي عن زيدِ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – وجهٌ آخرُ في أسنان الدِّيَة المغلَّظة، قال البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٩): «ورُوي عن عثمانَ بنِ عفّانَ وزيدِ بن ثابتٍ – رضي الله عنهما – ما يخالف بعضه».

وذٰلك ما رواه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥ برقْميْ ٢٨٤٦٩ و٢٨٤٧٠) عن عبد الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، وعن عبد ربِّه، عن أبي عِيَاضٍ: أنّ عثمانَ بنَ عفّانَ وزيدَ بنَ ثابتٍ – رضي الله عنهما – قالا:

«في المغلَّظة أربعون جَذَعةً خَلِفةً، وثلاثون حِقّةً، وثلاثون بناتُ لَبُونٍ».

فجعل الأربعين المَخَاضَ جِذاعًا، لا ثنيّاتٍ، وثلاثين بناتِ لَبُونٍ، لا جِذاعًا؛ خلافًا لرواية الشعبيّ، عن زيدٍ رضي الله عنه.

وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٣ برقْميْ ٢٨٤٦١ و٢٨٤٦٢) بالإسناد السابق ذِكرَ دِيَة الخطإ أيضًا.

وأخرجه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٣١ برقْم ٣٣٧٠) – ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٤) – من طريق النضر بن شُمَيلٍ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، وعن عبد ربِّه، عن أبي عِياضٍ، كلاهما عن عثمانَ وزيدٍ – رضي الله عنهما – بذكر دِيَة الخطإ فقط.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٦ برقْم ١٨٢٩٨) عن عثمانَ بنِ مطرٍ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن عثمانَ وزيدٍ – رضي الله عنهما – بدِيَةِ شِبه العمد، وهي مغلّظةٌ.

وأخرجه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٧-٣٢٦) من طريق محمّدِ بن بكرٍ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن عبد ربّه، عن أبي عِياضٍ، عن عثمانَ وزيدٍ – رضي الله عنهما – بذِكر دِيَة الخطإ فقط.

=

وأخرجه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٧٠-٦٩ برقْم ٤٤٩٥، و٤٤٩٦) - ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٩) - من طريق محمّدِ بن عبد الله الأنصاريّ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن عبد ربِّه، عن أبي عِيَاضٍ، عن عثمانَ وزيدٍ - رضي الله عنهما - بذكر الدِّيَة المغلَّظة ودِيَة الخطإ، واختصره البيهقيّ؛ فذكر المغلَّظةَ فقط.

ثمّ عن سعيدِ بن المسيَّب، عن زيدِ بن ثابتٍ - رضي الله عنه - وحدَه، وأحالا علىٰ لفظِ الرواية السابقة.

وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٨٤) - وصحّحه - من طريق محمّدِ بن عبد الله الأنصاريّ، عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن زيدٍ - رضي الله عنه - وحدَه، واكتفىٰ بذِكر المغلَّظةِ فقط.

وأخرجه الطبريّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٧) من طريق ابن أبي عَدِيٍّ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن زيدٍ - رضي الله عنه - وحدَه، بذِكر دِيَة الخطإ فقط.

ورواه أبو يوسُفَ القاضي في "الخراج" (ص١٦٩) عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن عثمانَ وزيدٍ - رضي الله عنهما - بدِيَة الخطإ.

وأخرجه الطبريّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٧) من طريق ابن عَثْمةَ، عن سعيدِ بن بَشيرٍ، عن قتادةَ، عن عبد ربِّه، عن أبي عِيَاضٍ، عن عثمانَ وزيدٍ رضي الله عنهما، ثمّ عن سعيدِ بن المسيَّب، عن زيدٍ - رضي الله عنه - وحدَه، وأحال علىٰ ذِكرِ دِيَة الخطإ فقط.

والحاصل أنّ الرواة عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ اتّفقوا علىٰ ذِكر عثمانَ وزيدٍ - رضي الله عنهما - في حديث قتادةَ، عن عبد ربِّه، عن أبي عياضٍ. وكذا قاله ابن عَثْمةَ، عن سعيدِ بن بَشِيرٍ، عن قتادةَ.

واختلف الرواة عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ في ذِكر عثمانَ - رضي الله عنه - في حديث قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، فأثبته عبد الأعلىٰ بنُ عبد الأعلىٰ والنضر بن شُمَيلٍ، وتركه محمّد بن عبد الله الأنصاريُّ وابنُ أبي عَدِيٍّ.

وذكره أبو يوسُفَ القاضي، عن شعبةَ، عن قتادةَ.

وتركه ابن عَثْمةَ، عن سعيدِ بن بَشِيرٍ، عن قتادةَ.

=

أمّا ابن أبي عَرُوبةَ، فكان قدِ اختلط.

وقال ابن عَدِيّ: «أرواهم عنه عبدُ الأعلىٰ الساميُّ»، وقال يحيىٰ القطّانُ: «حديث عبد الأعلىٰ عنه مشتبِهٌ: لا يُدرىٰ هو قبلَ الِاختلاط أو بعدَه»، لٰكن قد دَرَاه غيرُه، فقد قال عبد الأعلىٰ عن نفسه: «فرغتُ من حاجتي من سعيدٍ قبلَ الطاعون»، يعني قبلَ زمنِ اختلاطه، وقال ابن مَعينٍ إنّه كتب عنه قبل أن يُنكَر، يعني قبل اختلاطه.

انظر "كلامَ ابن معينٍ في الرجال" روايةَ ابن طَهْمانَ (ص١٠٤)، و"الكاملَ" لابن عَدِيّ (٥/ ٥٢٣)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٣٥، و٤٦٥).

وقال يحيىٰ القطّانُ: «جاء ابن أبي عَدِيّ إلىٰ ابن أبي عَرُوبةَ بأَخَرةٍ»، يعني: وهو مختلِطٌ، وقال العُقَيليّ: «سمع منه محمّدُ بن أبي عَدِيّ بعدما اختلط».

انظرِ "العللَ ومعرفة الرجال" للإمام أحمدَ، روايةَ ابنه عبدِ الله (١/ ٣٥٣ برقْم ٦٧١)، و"الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٢/ ١١٩)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٣٤).

ولم أجد من ذكر سماع النضر بن شُمَيلٍ ومحمّدِ بن عبد الله الأنصاريّ: قبلَ الِاختلاط كان أو بعدَه؛ فالواجب التوقُّف في رواياتهما، وكذٰلك عثمانُ بن مطرٍ، وهو ضعيفٌ أصلًا، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٧).

وعلىٰ ذٰلك، فلم يصحَّ حديث ابن المسيَّب – عنِ ابن أبي عَرُوبةَ إلّا من رواية عبد الأعلىٰ عنه، وقد ذكر فيه عثمانَ بنَ عفّانَ رضي الله عنه؛ فيكونُ ذٰلك هو الصحيحَ في حديث ابن أبي عَرُوبةَ.

وأمّا شعبةُ، فقد تفرّد عنه أبو يوسُفَ القاضي، ولم يتابعه عليه أحدٌ منَ الحفّاظ من أصحاب شعبةَ الملازمين له، والله أعلم.

وأمّا سعيدُ بن بَشِيرٍ، فهو ضعيفٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٧٣).

وقال محمّدُ بن نُمَيرٍ: «يروي عن قتادةَ المنكَرات»، وقال نحوَه الساجيُّ، وقال ابن حِبّانَ: «يروي عن قتادةَ ما لا يُتابَع عليه».

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٧)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (١/ ٤٠٠)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٩).

=

وأيضًا، فالراوي عنه: ابنُ عَثْمةَ، وهو محمّدُ بن خالدٍ الحنفيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١١): «صدوقٌ، يخطئ».

وعليه، فلا يصحُّ حديث قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب إلّا من رواية ابن أبي عَرُوبةَ، والرواية المحفوظةُ عنه فيها ذِكر عثمانَ رضي الله عنه؛ فلا يُعَلُّ ذٰلك بتقصير روايةٍ ضعيفةٍ، ويُحمَل النقص فيها علىٰ ابن عَثْمةَ أو علىٰ سعيدِ بن بَشِيرٍ: أنّهما نسِيا أوِ اختصرا، والله أعلمُ.

وأمّا اختلافهم في ذِكر نوعيِ الدِّيَة أو أحدِهما، فالظاهر أنّه من عمل المصنّفين، قطّعوا الحديث بحسَب غرضهم من تخريجه في الأبواب الفقهيّة المختلِفة.

وعليه، فالحديث صحيحٌ عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، وعن عبد ربّه، عن أبي عِيَاضٍ، كلاهما عن عثمانَ وزيدٍ – رضي الله عنهما – بذِكر نوعيِ الدِّيَةِ.

لٰكنّه بعد ذٰلك ضعيفٌ؛ لعنعنة قتادةَ – وهو مدلِّسٌ – في جميع طرقه، وعبد ربّه – هو ابن أبي يزيدَ – مستورٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٧).

ومع ذٰلك، فهو شاهدٌ جيّدٌ لرواية الشعبيّ السابقة في تقسيم الدِّيَة المغلّظة أثلاثًا، وفي أنّ ثلاثين منها حِقَّاقٌ، وأربعينَ منها خَلِفاتٌ؛ فيكونُ لهٰذا القدرُ منَ الرواية حسنًا بمجموع طرقه، ويكون تعيين ما اختلفا فيه منَ الأسنان – ضعيفًا؛ لضعفِ كلّ روايةٍ في ذٰلك، وكذا الكلام علىٰ دِيَة الخطإ؛ لعدم المتابع أصلًا. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٩)

[٦٤]

قال:(١) وحدّثنا هُشَيمٌ،(٢) أبنا مغيرةُ،(٣) عنِ الشعبيّ، عنِ المغيرة بن شعبةَ(٤) وأبي موسىٰ الأشعريّ:

أنّهما قالا في المُغلَّظة كما قال زيدُ بن ثابتٍ.(٥)

❁❁❁

(١) يعني سعيدَ بن منصورٍ.

(٢) هو ابن بَشِيرٍ الواسطيُّ.

(٣) هو ابن مِقْسَمٍ، الضّبّيُّ مولاهم، أبو هشامٍ، الكوفيُّ، الأعمىٰ، ثقةٌ، متقِنٌ، إلّا أنّه كان يدلّس، ولا سيّما عن إبراهيمَ، منَ السادسة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ علىٰ الصحيح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٥).

(٤) هو ابن مسعودِ بن مُعَتِّبٍ، الثقفيُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، أسلم قبل الحديبيَة، ووَلِي إمرةَ البصرة، ثمّ الكوفةِ، مات سنةَ خمسين علىٰ الصحيح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٥).

(٥) يعني في الرواية السابقة، ولفظه: «في المُغَلَّظة ثلاثون حِقّةً، وثلاثون جَذَعةً، وأربعون ثَنِيّةً خَلِفةً إلىٰ بازلِ عامِها».

دراسة الحديث:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥ برقْم ٢٨٤٧١) عن جريرِ بن عبد الحميد، عن مغيرةَ بنِ مِقْسَمٍ به.

وهٰذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، غيرَ أنّ المغيرة مدلِّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّه توبع.

فقد روىٰ الحديثَ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٥ برقْم ١٨٢٩٢) عنِ الثوريّ، عن أبي إسحاقَ الشيبانيّ، ومغيرةَ بنِ مِقْسَمٍ، عنِ الشعبيّ به.

=

وذكره ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٨٥-٣٨٤) عن عبد الله بن وهبٍ، عنِ الثوريّ، عن أبي إسحاقَ، ومغيرةَ بنِ مِقْسَمٍ، عنِ الشعبيّ، عن أبي موسىٰ الأشعريّ وحدَه.

فالحديث بذٰلك صحيحٌ.

لٰكنْ أعلّه ابن حزمٍ بالِانقطاع، قال: «الشعبيّ لم يدرك أبا موسىٰ - رضي الله عنه - بعقله»، يعني أنّه كان صغيرًا لا يضبط ما يسمع.

ولا يُسلَّم؛ فقد قال العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٢٠٤): «روىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه، وذٰلك في "صحيح البخاريّ"، وهو لا يكتفي بمجرّد إمكان اللقاء»، وموت عليٍّ - رضي الله عنه - سابقٌ لموت أبي موسىٰ - رضي الله عنه - بلا خلافٍ؛ فيجب أن يكون أدرك أبا موسىٰ - رضي الله عنه - كبيرًا قادرًا علىٰ ضبط الحديث.

وبيان ذٰلك أنّ الشعبيّ مات بين سنةِ ثلاثٍ ومِائةٍ وسنةِ عشرٍ ومِائةٍ، والمشهور: سنةَ أربعٍ، وسِنُّه بين سبعٍ وسبعينَ وثنتين وثمانين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٣٩-٤٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٩٦-٢٩٥، و٣١٨)؛ فيكون مولده بين سنةِ إحدىٰ وعشرين وسنةِ ثلاثٍ وثلاثين، وعلىٰ المشهور: بين سنةِ ثنتين وعشرين وسنةِ سبعٍ وعشرين.

وتُوُفِّيَ أبو موسىٰ الأشعريُّ - رضي الله عنه - بين سنةِ ثنتين وأربعين وسنةِ ثلاثٍ وخمسين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٥/ ٤٥٣-٤٥٢)، وصحّح الذهبيُّ في "معرفة القرّاء الكبار" (١/ ١٢٣) أنّه مات سنةَ أربعٍ وأربعين.

فيكون عُمُرُ الشعبيّ عند موت أبي موسىٰ - رضي الله عنه - بين تسعِ سنين وثنتين وثلاثينَ سنةً، ولا يمكن الجزم بأحدهما، لٰكن لا يقال لابن تسعٍ إنّه لا يعقل، بلِ الظنُّ بمثل الشعبيّ أن يعقل قبلها ويصلُحَ للتحمُّل.

وعلىٰ المشهور في ولادة الشعبيّ والمصحَّح في موت أبي موسىٰ رضي الله عنه - يكون بين سبعَ عشْرةَ سنةً وثنتين وعشرين سنةً، وهٰذا يرجِّح صحّةَ سماعه منه.

وكذٰلك القولُ في سماع الشعبيّ منَ المغيرة بن شعبةَ رضي الله عنه، بل هو أولىٰ؛ فالمشهور أنّه تُوُفِّيَ سنةَ خمسين، انظر "تهذيبَ الكمال" (٢٨/ ٣٧٥-٣٧٤)، حتّىٰ ادّعاه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١/ =

٥٤٩) والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٣/ ٣٢) إجماعًا؛ فيكون الشعبيُّ قد أدركه ابنَ سبعَ عشْرةَ سنةً علىٰ أقلّ تقديرٍ، أو ثلاثٍ أو سبعٍ وعشرين سنةً علىٰ المشهور.

والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٦٩)

[٦٥]

وأخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ، أبنا إسماعيلُ الصفّارُ، ثنا محمّدُ بن عبد الملك،(١) ثنا يزيدُ بن هارونَ، أبنا سليمانُ التيميُّ،(٢) عن أبي مِجْلَزٍ،(٣) عن أبي عُبيدةَ،(٤) عن عبد الله(٥) رضي الله عنه:

---

(١) هو ابن مروانَ، أبو جعفرٍ، الواسطيُّ، الدَّقِيقيُّ، صدوقٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ستٍّ وستّين ومِائتين، (د ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٨).

(٢) هو ابن طَرْخانَ، التيميُّ، نزل في التَّيْم فنُسِب إليهم، أبو المعتمر، البصريُّ، ثقةٌ، عابدٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ، وهو ابن سبعٍ وتسعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٢).

(٣) هو لاحقُ بن حُمَيدِ بن سعيدٍ، السَّدُوسيُّ، البصريُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، من كبار الثالثة، مات سنةَ ستٍّ – وقيل: تسعٍ – ومِائةٍ، وقيل: قبلَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٦).

(٤) هو ابن عبد الله بن مسعودِ بن غافلِ بن حَبِيبٍ، الهُذَليُّ، الكوفيُّ، مشهورٌ بكنيته، والأشهر أنّه لا اسمَ له غيرُها، ويُقال: اسمه (عامرٌ)، ثقةٌ، من كبار الثالثة، والراجح أنّه لا يصحّ سماعه من أبيه، مات بعد سنةِ ثمانين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٧٨).

(٥) هو ابن مسعودٍ، رضي الله عنه.

=

«في شبه العمد أربا عٌ: رُبُعٌ بناتُ لَبُونٍ،(١) ورُبُعٌ حِقاقٌ،(٢) ورُبُعٌ جِذاعٌ،(٣) ورُبُعٌ ثَنِيّةٌ إلىٰ بازِلِ عامِها».

❁❁❁

(١) بنت اللَّبُون هي الأنثىٰ من أولاد الإبل إذا أتمّت سنتين ودخلت في الثالثة حتّىٰ تُتِمَّها، سُمِّيت بذٰلك لأنّ أمّها تكون قد وضعت حملَها، وصار لها لبنٌ؛ فيُقال لها: (لَبُونٌ)؛ وذٰلك لأنّها تُرضِعها عامَها الأوّلَ كلَّه، ثمّ تحمِلُ عامَها الثانيَ، فإذا دخل الثالث، فإنّها تَضَع وتُرضِع، وليس ذٰلك شرطًا فيها، بل هو الغالب والمَظِنّة.

انظر "غريبَ الحديث" لأبي عبيدٍ (٣/ ٧١)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٢/ ٤٣٣)، و"شرحَ مختصر الخِرَقيّ" للشمس الزركشيّ (٢/ ٣٨٢).

(٢) الحِقاق: جمعُ حِقٍّ وحِقّةٍ، والمراد هنا الثاني.

(٣) الجِذاع: جمعُ جَذْعٍ وجَذَعةٍ، والمراد هنا الثاني.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ.

لٰكن أعلّه البيهقيُّ في "الخلافيّات" (٧/ ٢١) بالِانقطاع، قال: «أبو عُبيدةَ لم يسمع من أبيه شيئًا».

وهو كما قال، لٰكنّ أبا عُبَيدةَ عُنِي بحديث أبيه، وتتبَّعه عند ثقات أصحابه، فروايته عنه مقبولةٌ.

لٰكنْ قدِ اختُلِف في لفظ هٰذا الحديثِ، فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٦ برقْم ١٨٢٩٧) عنِ الثوريّ، عنِ المعتمر بن سليمانَ، عن أبيه به، وأحال علىٰ حديثٍ قبلَه، لفظُه:

«في شبه العمد: خمسٌ وعشرون حِقّةً، وخمسٌ وعشرون جَذَعةً، وخمسٌ وعشرون بنتَ مَخَاضٍ، وخمسٌ وعشرون بنتَ لَبُونٍ».

فجعل مكانَ الثنايا إلىٰ البوازِلِ بناتِ مَخَاضٍ، وبنتُ المَخَاض أصغرُ منَ الثنيّة.

=

وإسناد رواية عبد الرزّاق أقوىٰ؛ فإنّ رواية البيهقيّ من طريق محمّدِ بن عبد الملك الدَّقِيقيّ، عن يزيدَ بنِ هارونَ، عنِ سليمانَ التيميّ.

والدقيقيُّ ليس بالمتقن، روىٰ الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٣/ ٦٠٢) عن أبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ قال: «لم يكن بمحكَم العقل».

والمعتمر أعلمُ بحديث أبيه من يزيدَ بنِ هارونَ، وأكثرُ روايةً عنه، وأشهرُ؛ ولذلك احتجّ الشيخانِ بروايته عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٢٥١)، وخرّج مسلمٌ وحدَه رواية يزيدَ بنِ هارونَ عن سليمانَ التيميّ، وفي موضعين فقط، أوّلهما في (٢/ ٤٠)، ورواه بعدُ عن شيخ التيميّ، والثاني في (٧/ ١٨٧)، وكان رواه قبلُ من طريق المعتمر عن أبيه. والله أعلمُ.

وأيضًا، فاللفظ الذي رواه المعتمر هو المشهور عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

فقد أخرج الحديثَ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٦-٥٠٥ برقْم ١٨٢٩٦) - ومن طريقه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٩/ ٣٤٨ برقْم ٩٧٢٩) - وسعيدُ بن منصورٍ - كما ذكره ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٨٥) - وإسحاقُ الكوسجُ في "مسائل الإمام أحمدَ وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ" (٧/ ٣٢٧٨-٣٢٧٩)، من طرقٍ عن منصورِ بن المعتمر. وأبو يوسُفَ القاضي في "الآثار" (ص٢١٩ برقْم ٩٦٦) عن أبي حنيفةَ، عن حمّادِ بن أبي سليمانَ.

كلاهما عن إبراهيمَ النَّخَعيّ.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤ برقْم ٢٨٤٦٥)، وأبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "السنن" (٧/ ٦٨ برقْم ٤٤٩٣) من طريق أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عن علقمةَ والأسودِ.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤ برقْم ٢٨٤٦٦) من طريق الشعبيّ.

الأربعة كلُّهم عنِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - مثلَ رواية المعتمر بن سليمانَ، عن أبيه، بذِكر بناتِ المَخَاضِ.

وعلّل البيهقيُّ في "الخلافيّات" (٧/ ٢١) الروايتين الأُولَيينِ بالِانقطاع، قال: «فأمّا رواية إبراهيمَ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، فلا شكَّ في انقطاعها، وأمّا رواية أبي إسحاقَ، فإنّها أيضًا منقطعةٌ؛ لأنّ أبا إسحاقَ لم يسمع من علقمةَ شيئًا».

=

وبذلك أعلّ ابنُ حزمٍ في "المحلّى" (٧/ ٣٨٥) الروايتين: الأولىٰ والأخيرة، قال: «لم يولدِ الشعبيّ والنَّخَعيّ ... إلّا بعد موت ابن مسعودٍ رضي الله عنه».

أمّا الرواية الأولىٰ، فالأمر كما جزم به البيهقيُّ ووضّحه ابن حزمٍ، فإبراهيم النَّخَعيّ لم يُدرِك حياة ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – أصلًا، لٰكنّه تتبّع حديثه من أفواه الثقات من أصحابه، واشتغل بفقهه ومسائله، فمراسيله عنه مقبولةٌ.

وأمّا الثانية، فهي منقطعةٌ بين أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ وعلقمةَ، كما قاله البيهقيّ.

وأمّا الثالثة، ولم يُعلَّها البيهقيُّ، فأبو إسحاقَ قد سمع منَ الأسود، وحديثه عنه في "الصحيحين"، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ١٠٣)، لٰكنّه عنعن هنا، وهو معروفٌ بكثرة التدليس، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٠٨، و٢٤٥)، ذكره ابن حجرٍ في "تعريف أهل التقديس" (ص٣٨) في المرتبة الثالثة منَ المدلِّسين.

ولٰهذه الروايةُ علىٰ ضعفها باحتمال التدليس، فهي شاهدٌ قويٌّ لرواية إبراهيمَ النَّخَعيّ.

وأمّا الرابعة، فهي منقطعةٌ كما أعلّها ابن حزمٍ، قال أبو حاتمٍ في "المراسيل" لابنه عبد الرحمٰن (ص١٦٠): «لم يسمعِ الشعبيّ من عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه»، وقال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٠٤): «أرسل عنِ ... ابن مسعودٍ رضي الله عنه».

لٰكنّ جزمَه بأنّ الشعبيّ وُلِد بعد موت ابن مسعودٍ رضي الله عنه – غير صحيحٍ؛ فقد تُوُفِّي ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثلاثين، وسبق أنّ الشعبيّ وُلِد بين سنةِ إحدىٰ وعشرين وسنةِ ثلاثٍ وثلاثين، وعلىٰ المشهور: بين سنةِ ثنتين وعشرين وسنةِ سبعٍ وعشرين؛ فلا يُقال إنّه وُلِد بعد موته إلّا علىٰ احتمالٍ ضعيفٍ، والله أعلمُ.

والحاصل أنّ الحديث ثابتٌ عنِ ابن مسعودٍ بمجموع هٰذه الرواياتِ المنقطعة، وقدِ اتّفقت علىٰ ذِكر بنات مَخَاضٍ.

ولٰهذا يرجّح رواية المعتمر بن سليمانَ، عن أبيه – علىٰ رواية الدَّقِيقيّ عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن سليمانَ التيميّ.

=

وحديث المعتمر إذًا صحيحٌ، وقد أخذ بمقتضاه أبو حنيفةَ، وأبو يوسُفَ، ومالكٌ، والإمام أحمدُ في روايةٍ.

انظرِ "الأصلَ" لمحمّدِ بن الحسن الشيبانيّ (٦/ ٥٥٢-٥٥١)، و"مِنَحَ الجليل" لمحمّدٍ عُلَيْشَ (٩/ ٩٠)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٧٣-٣٧٢).

وحديث الباب - في لفظه شذوذٌ، ولم أجد أحدًا قال بمقتضاه منَ الفقهاء. والله أعلمُ.

[٢]

بابُ تنجيم الدِّيَة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٠)

[٦٦]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني ابن لَهِيعةَ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ:[١]

أنّ منَ السنّة أن تُنَجَّم[٢] الدِّيَة في ثلاث سنين.

❁❁❁

---

(١) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، أبو سعيدٍ، المدنيُّ، القاضي، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائةٍ، أو بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢١).

(٢) أيْ تُؤدّىٰ نُجُومًا، جمعُ (نَجْمٍ)، وهو الوقت المضروب. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢٠٣٩).

دراسة الحديث:

قال ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٢٦١): «روىٰ البيهقيّ من طريق ابن لَهِيعةَ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، قال: منَ السنّة أن تُنَجَّم الدِّيَة في ثلاث سنين».

ولا يصحُّ ذِكر سعيدِ بن المسيَّب في هٰذا الإسنادِ.

وقد رواه البيهقيُّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٠) من قول يحيىٰ بنِ سعيدٍ أيضًا، وكذا ذكره في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣١)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٦٠).

وكذا نقله عنه ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥١٣).

ولعلّ ابن حجرٍ قرأ كلمةَ (ابنٍ) في (يحيىٰ بنِ سعيدٍ) فجعلها (عنْ)، ثمّ لمّا كتب، عرّف يحيىٰ بأنّه ابن سعيدٍ، وسعيدًا بأنّه ابن المسيَّب، والله أعلمُ.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لعنعنة ابن لَهِيعةَ، وهو مشهورٌ بالتدليس، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٢١٥)، وقال ابن حِبّانَ في "المجروحين" (١/ ٥٠٤): «كان يدلّس عنِ الضعفاء قبل احتراق كتبه».

ولا يُقال هنا إنّه قدِ اختلط؛ لأنّ رواية ابن وهبٍ عنه صحيحةٌ.

=

وللعلماء اختلافٌ في قول التابعيّ: (منَ السنّة كذا)؛ فقيل إنّه موقوفٌ علىٰ بعض من لقيَه منَ الصحابة، وقيل مرفوعٌ مرسلٌ، والثاني أصحُّ، كما تقدّم.

ويحيىٰ بنُ سعيدٍ جلُّ روايته عنِ التابعين؛ فمراسيله في حكم المعضَلات.

وعليه، فالحديث مرفوعٌ ضعيفٌ. والله أعلمُ.

ولم يَرِد ما يشهد له عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وسيأتي في المبحث [٢٧٨] بيان ما ورد في ذٰلك عنِ الشافعيّ، وفي [٢٧٩] أثرٌ عن عمرَ رضي الله عنه، وفي [٢٨١] أثرٌ عن عليٍّ رضي الله عنه، وسيأتي ثَمَّ نقلُ إجماع العلماء علىٰ معناه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٠)

[٦٧]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مسلمٌ،(٣) عنِ ابن جُرَيجٍ قال:

قلت لعطاءٍ:(٤) «تغليظ الإبل»؟

قال: «مِائةٌ منَ الأصناف كلِّها، ويؤخذ في مُضِيِّ كلّ سنةٍ ثلاثَ عشْرةَ وثُلُثُ خَلِفةٍ، وعَشْرُ جِذَاعٍ، وعَشْرُ حِقَاقٍ».

❁❁❁

---

(١) هو ابن أبي عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيُّ.

(٤) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ.

دراسة الحديث:

رواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٧٧ برقْم ٢٧١٧).

لٰكنّ لفظَه في المطبوعة أنّ عطاءً قال: «مِائةٌ منَ الإبل منَ الأصناف كلِّها، من كلِّ صِنفٍ ثُلُثه»، ثمّ قال الشافعيُّ: «والتغليظ كما قال عطاءٌ؛ فيؤخَذ في مُضيِّ كلّ سنةٍ ثلاثَ عشْرةَ وثُلُثُ خَلِفةٍ، وعَشْرُ جِذَاعٍ، وعَشْرُ حِقَاقٍ».

وليس هٰذا مدرجًا، بلِ الظاهر أنّ البيهقيّ وقف علىٰ روايةٍ فيها تمام السياق كلِّه من قول عطاءٍ؛ فإنّه من أعلم الناس بكتب الشافعيّ وحديثِه.

ورواه كذٰلك في "معرفةَ السنن والآثار" (١٢/ ٩٦ برقْم ١٥٩٩٩).

هٰذا، والإسناد ضعيفٌ؛ لتفرُّد مسلمِ بن خالدٍ الزَّنْجيّ به.

=

وقال يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٥١): «سمعت مشايخ مكّةَ يقولون: كان له حلْقةٌ أيّام ابن جُرَيجٍ، وكان يطلب ويسمع ولا يكتب، وجعل سماعه سُفْتَجَةً، فلمّا احتيج إليه وحدّث، كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه».

قال ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٦٩): «يعني فضُعِّف حديثه لذٰلك». والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٠)

[٦٨]

قال الشافعيّ: «والتغليظ كما قال عطاءٌ،(١) يؤخذ في مضيّ كلّ سنةٍ ثلاثَ عشْرةَ وثُلُثٌ،(٢) وعشْرُ حِقاقٍ، وعشْرُ جِذاعٍ».

❁❁❁

(١) هو ابن أبي رَباحٍ، المكّيُّ.

(٢) يعني خَلِفاتٍ.

دراسة الحديث:

قاله الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٧٧).

[٣]

بابُ ما جاء في تغليظ الدِّيَة في قتل الخطإ في الشهر الحرام، والبلد الحرام، وقتل ذي الرحم

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٠-٧١)

[٦٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو العبّاس المحبُوبيُّ،(١) ثنا سعيدُ بن مسعودٍ،(٢) ثنا النضر بن شُمَيلٍ،(٣) أبنا شعبةُ،(٤) ثنا عبد الله بنُ أبي نَجِيحٍ،(٥) قال: سمعت أبي:(٦)

---

(١) هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ محبوبِ بن الفُضَيل، المروزيُّ، التاجرُ، راوي "الجامع" عنِ التِّرمِذيّ، أثنىٰ عليه أبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ خيرًا، ووثّقه الحاكم، وقال الجَرّاحيُّ: «الشيخ الثقةُ الأمين»، وقال أبو بكرٍ السَّمعانيُّ: «كان مزكّيَ مرْوَ، ومُعَدِّلَها، ومحدِّثَ أهلِها في عصره، ومقدَّمَ أصحابِ الحديث في الثروة والرئاسة، وكانتِ الرحلة إليه في الحديث»، تُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وأربعين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "التقييدَ" لابن نقطةَ (١/ ١٦٥-١٦٧).

(٢) هو العامريُّ، المروزيُّ، ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الخليليُّ: «ثقةٌ»، وقال الذهبيّ: «كان صاحب حديثٍ»، تُوُفِّيَ سنةَ ستّينَ أو إحدىٰ وسبعين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٢٧١)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٩٨-٨٩٧)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٥٤٩).

(٣) هو المازنيّ، أبو الحسن، البصريُّ، نزيل مَرْوَ، النحْويُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، من كبار التاسعة، مات سنةَ أربعٍ ومِائتين، وله اثنتان وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٣).

(٤) هو ابن الحجّاج، الواسطيُّ.

(٥) هو الثقفيُّ مولاهم، أبو يسارٍ، المكّيُّ، ثقةٌ، رُمي بالقدَر، وربّما دلّس، منَ السادسة، مات سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ، أو بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٨).

(٦) هو يسارٌ، مولىٰ ثقيفٍ، أبو نَجِيحٍ، المكّيُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ تسعٍ ومِائةٍ، (م د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٦).

=

أنّ امرأةً مولاةً للعَبَلات[1] وَطِئها رجلٌ فقتلها وهي في الحَرَم، فجعل لها عثمانُ – رضي الله عنه – دِيَةً وثُلُثًا.

(١) العَبَلات من قريشٍ، وهم ولد عَبْلةَ بنتِ عَبْدٍ، وهي أمُّ أميّةَ الأصغرِ بن عبد شمسٍ، وإليها يُنسَب أولادُها؛ فيقال لواحدهم: (العَبْليُّ)، ولجماعتهمُ: (العَبَلاتُ). انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٧٥٧)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٩/ ٢٠٩).

دراسة الحديث:

أخرجه الفاكيُّ في "أخبار مكّةَ" (٣/ ٣١٧ برقْم ٢١٨٧) من طريق يزيدَ بنِ زُرَيعٍ، عن شعبةَ به نحوَه.

ورواه البيهقيّ من طريقٍ أخرىٰ عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، يأتي ذكرُها، وتمامُ تخريج الحديث – في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧١)

[٧٠]

وأخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نجدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا سفيانُ،(٢) عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن أبيه:

أنّ رجلًا أوطأ(٣) امرأةً بمكّةَ في ذي القَعدة، فقتلها؛ فقضىٰ فيها عثمانُ - رضي الله عنه - بدِيَةٍ وثُلُثٍ.

❁❁❁

(١) هو عمرُ بن أحمدَ العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو ابن عيينةَ، الهلاليُّ.

(٣) يعني أوطأ فرسَه المرأةَ، فحُذِف المفعول الأوّل. وانظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٥٥).

دراسة الحديث:

رواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٦١ برقْم ٢٧١١)، ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥)، و"معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٩٧). وعبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٧ برقْم ١٨٣٥٦). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٩٨ برقْم ٢٩٤١٥). والفاكهيُّ في "أخبار مكّةَ" (٣/ ٣٥٥ برقْم ٢١٨٦) عن سعيدِ بن عبد الرحمٰن، وعبد الجبّار بن العلاء.

الخمسة كلُّهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ بنحوه.

ولم يذكر أحدٌ منهم شهرَ ذي القَعدة، إلّا عبدَ الرزّاق.

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٦ برقْم ١٨٣٥٥) عن معمرٍ. ورواه كذٰلك (٧/ ٥١٧ برقْم ١٨٣٥٦)، والإمام أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤٢٣) عن وكيعٍ، كلاهما عن سفيانَ الثوريّ. وذكر ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٦) أنّ إسماعيلَ بن إسحاقَ رواه من طريق حمّادِ بن زيدٍ.

الثلاثة عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن أبيه قال:

=

أوطأ رجلٌ امرأةً فرسًا في المَوسِم؛ فكَسَر ضِلَعًا من أضلاعها؛ فماتت؛ فقضىٰ عثمانُ – رضي الله عنه – فيها بثمانية آلاف درهمٍ؛ لأنها كانت في الحرم، جعلها الدِّيَة وثُلُثَ الدِّيَة.

وذٰلك لأنّ دِيَة المرأة ستّة آلافِ درهمٍ، نصفُ دِيَة الرجل، وثُلُث دِيَتِها ألفانِ؛ فيكون مجموع الدِّيَة وثُلُثِها ثمانيةَ آلافٍ، وهٰذا تفصيلُ ما أُجمِل في بعض الروايات.

هٰذا لفظ معمرٌ، وهو أتمُّها، وللباقي نحوُه، لٰكنْ لم يذكروا المَوسِم.

وذكر ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٦) عن حمّادِ بن سلمةَ أنّه رواه عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن أبي نَجِيحٍ بنحوه مختصرًا.

وابن إسحاقَ مدلِّسٌ، ولم نتبيّن تصريحَه بالسماع، وهو يروي عن عبد الله بن أبي نَجِيحٍ، كما في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٤/ ٤٠٨)؛ فلا يؤمَن أن يكون أخذ هٰذا الحديثَ عنه ودلّسه؛ فلا يصلُح شاهدًا له.

والحديث – مع ذٰلك – مسلسلٌ بالثقات، وهو ثابتٌ عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن أبيه.

وقال الشيخ الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣١٠): «إسناده صحيحٌ».

والراجح أنّه منقطعٌ؛ أبو نجيحٍ يُرسِل، انظر "تحفةَ التحصيل" لأبي زرعةَ العراقيّ (ص٣٥٣)، ولم يثبت لقاؤه عثمانَ بنَ عفّانَ رضي الله عنه.

وسأل عبد الله أباه الإمامَ أحمدَ – كما في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ١٠٧) – عمّن سمع أبو نَجِيحٍ منَ الصحابة، فقال: «لعلّ من عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما»، وتُوُفِّيّ سنةَ ثلاثٍ وستّين. وسمع كذٰلك ابنَ عمرَ رضي الله عنهما، كما في "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٨/ ٤٢٠)، وتُوُفِّيّ سنةَ أربعٍ وسبعين. وروىٰ له مسلمٌ في "صحيحه" (٣/ ٣٩) عن عُبَيدِ بن عُمَيرٍ رضي الله عنه، وتُوُفِّيّ سنةَ ثمانٍ وستّين، قاله ابن حِبّانَ في "الثقات" (٥/ ١٣٢).

ولو كان أدرك عثمانَ رضي الله عنه، لَروىٰ عن جماعةٍ منَ الصحابة أقدمَ ممّن ذُكِر.

وقد تُوُفِّيّ عثمانُ – رضي الله عنه – سنةَ خمسٍ وثلاثين، وتُوُفِّيّ أبو نجيحٍ سنةَ تسعٍ ومِائةٍ؛ فبين وفاتيهما أربعٌ وسبعون سنةً. والله أعلمُ.

=

هٰذا، وسبق أنّ سعيدَ بن منصورٍ وعبدَ الرزّاق ذكرا أنّ القتل وقع في ذي القَعدة، وأنّ معمرًا قال إنّه كان في المَوسِم، ولا تنافيَ بينهما؛ لأنّ مَوسِم الحجِّ هو وقت اجتماع الناس له، وذو القَعدة داخلٌ في ذٰلك.

فأمّا ابن عيينةَ، فقد روىٰ الحديثَ عنه الشافعيُّ وابن أبي شيبةَ وسعيدُ بن عبد الرحمٰن وعبد الجبّار بن العلاء، ولم يذكروا شهر ذي القَعدة؛ فالظاهر أنّ الزيادة شاذّةٌ، لا تصحُّ عنِ ابن عيينةَ.

وأمّا معمرٌ، فقد تفرّد بها دون شعبةَ والثوريّ، وكذا حمّادُ بن زيدٍ إن ثبتتِ الرواية عنه، وكذا ابنُ عيينةَ في المحفوظ عنه، وشعبةُ والثوريّ أحفظُ من معمرٍ، ومعهما حمّادٌ وابن عيينةَ؛ فالظاهر أنّ زيادةَ معمرٍ شاذّةٌ أيضًا، ولا تصحّ عنِ ابن أبي نجيحٍ.

وأيضًا، فإنّ هٰذه الزيادةَ منكرةٌ من حيث المعنىٰ؛ فلو كان القتل في الأشهر الحرم، لَزاد التغليظ ثُلُثًا آخرَ لأجلها، ولَلَزم القاتلَ دِيَةٌ وثُلُثاها: عشَرةُ آلاف درهمٍ، هٰذا قول التابعين القائلين بالتغليظ، وهو قول الإمام أحمدَ، وانظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٨٠).

ولو بَنَينا علىٰ قول من منع تعدُّد التغليظ، فلا يصحُّ قولُ أبي نَجيحٍ في كثيرٍ منَ الروايات إنّ التغليظ كان لأجل الحرم؛ إذ يكون للتغليظ سببانِ، ولا معنىٰ لإضافته إلىٰ أحدهما دون الآخر. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧١)

[٧١]

وأخبرنا أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبار السُّكَّريُّ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ،(١) ثنا عبدُ الرزّاق،(٢) أبنا معمرٌ،(٣) عن ليثٍ،(٤) عن مجاهدٍ:(٥)

---

(١) هو ابن سَيّارٍ، أبو بكرٍ، الرَّماديُّ الأصلِ، البغداديُّ، ثقةٌ، حافظٌ، طعن فيه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ؛ لمذهبه في الوقف في القرآن، منَ العاشرة، مات سنة خمسٍ وستّين ومِائتين، وله ثلاثٌ وثمانون سنةً، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥).

والذي ذُكر عن أبي داوُدَ -كما في تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١/ ٤٩٤) - أنّه قال: «رأيته يصحب الواقفة؛ فلم أحدّث عنه»، وليس في ذٰلك طعنٌ، ولا نسبةٌ إلىٰ مذهب الواقفة، وقال الذهبيّ في "التذهيب" (١/ ٢٠٥): «هٰذا لا يوجب ترك الِاحتجاج به، وهو نوعٌ منَ الوَسواس».

(٢) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٣) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٤) هو ابن أبي سُلَيمٍ - واسمه (أيمنُ)، وقيل غيرُ ذٰلك - ابنِ زُنَيمٍ، صدوقٌ، اختلط جدًّا، ولم يتميّز حديثُه؛ فتُرِك، منَ السادسة، مات سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٠).

(٥) هو ابن جَبْرٍ، المكّيُّ.

=

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قضىٰ فيمن قُتِل[١] في الحَرَم،[٢] أو في الشهر الحرام، أو هو مُحرِمٌ – بالدِّيَة وثُلُثِ الدِّيَة.

(١) كلمةُ (قتل) هنا تَحتمِل البناء للفاعل والبناء للمفعول؛ فإذا بُنِيت للفاعل، كان النظر في تغليظ الدِّيَة إلىٰ القاتل، وإذا بُنِيت للمفعول، كان النظر في ذٰلك إلىٰ المقتول، ويظهر أثر ذٰلك فيمن رمىٰ من خارج الحرم، فقتل شخصًا في الحرم، والعكسِ، وفي محرِمٍ قتل مُحِلًّا، والعكسِ، وفيمن فعل سبب القتل في الأشهر الحُرُم، وحصل القتل في غيرها، والعكسِ.

ولم أجد من صرّح بالمراد في ذٰلك إلّا ما نقله اللَّبَديُّ في "حاشية نيل المآرب" (٢/ ٣٨٣) من "حاشية ابن عوضٍ" عنِ الحفيد أنّه قال: «المراد إحرام المقتول، كما هو ظاهر "المغني"»؛ ولذلك ضبطتُها بالبناء للمفعول. وقد نظرتُ في "المغني"، ولم يظهر لي ذٰلك، والله أعلمُ بالصواب.

(٢) يعني حَرَم مكّةَ، كما يُعلَم من سائر طرق الحديث. وانظرِ "المغنيَ" للموفّق بن قدامةَ (٨/ ٣٨١-٣٨٢).

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "مصنّفه" (٩/ ٣٠١ برقْم ١٧٢٩٤).

وأخرجه الفاكهيّ في "أخبار مكّةَ" (٣/ ٣٥٥ برقْم ٢١٨٨) من طريق المعتمر بن سليمانَ، عن ليثٍ، عن مجاهدٍ، عنِ ابن عمرَ – رضي الله عنهما – بنحوه.

وأظنّ كلمةَ (ابنٍ) مدرجةً خطأً من بعض النسّاخ؛ فإنّ العلماء الذين تكلّموا علىٰ إسناد الحديث أو فقهِه – لم يذكروا لابن عمرَ – رضي الله عنهما – شيئًا فيه. وعليه، فالصواب في رواية الفاكهيّ أنّها متابِعةٌ لرواية عبد الرزّاق، وليست مخالفةً لها. والله أعلمُ.

ولهٰذا الإسنادُ أعلّه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٩٧) وابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٦٢) وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٢١) وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٦٥) – بالِانقطاع.

=

وذٰلك أنّ مجاهدًا لم يسمع من عمرَ رضي الله عنه؛ فقد مات مجاهدٌ سنةَ مِائةٍ، أو إحدىٰ أوِ اثنتين أو ثلاثٍ – وهو المشهور – أو أربعٍ، وكان عمُرُه ثلاثًا وثمانين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٢٣٤-٢٣٥)؛ فيكون مولِده سنةَ سبعَ عشْرةَ علىٰ أقدم احتمالٍ، أو عشرينَ علىٰ المشهور، أو إحدىٰ وعشرينَ علىٰ آخِر احتمالٍ، واختاره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٥/ ٤١٩)، ومات عمرُ – رضي الله عنه – سنةَ ثلاثٍ وعشرين؛ فيكون لمجاهدٍ حينئذٍ سنتانِ أو ثلاثٌ إلىٰ ستِّ سنين.

ويؤكِّد ذٰلك أيضًا النظرُ في طبقات شيوخه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٢٣٠-٢٢٩).

وأعلّه ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٢١) وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٦٥) بضعف ليثِ بن أبي سُلَيمٍ.

وقال البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٩٧): «ورُوِي عن عكرمةَ، عن عمرَ – رضي الله عنه – ما دلّ علىٰ التغليظ في الشهر الحرام والحُرمة»، يعني القرابةَ.

ولعلّه يريد بذٰلك ما أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٥ برقْم ١٨٣٤٧، و٨/ ٣٢٠-٣٢١ برقْم ٢٠٠٥٧) عن معمرٍ، عن رجلٍ، عن عكرمةَ، عن عمرَ – رضي الله عنه – قال:

«ليس علىٰ أهل العين زيادةٌ في تغليظِ عَقلٍ في الشهر الحرام، ولا في الحُرمة، وعَقلُ أهل القرىٰ تغليظٌ كلُّه، لا زيادةَ فيه علىٰ اثني عشَرَ ألفًا».

هٰذا لفظه في الموضع الثاني، واختصره في الموضع الأوّل.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨/ برقْم ٢٨٤٤٠، و١٩٧ برقْم ٢٩٤١٤) عن عبد الله بن المبارك، عن معمرٍ، عن عمرِو بن عبد الله، عن عكرمةَ، عن عمرَ رضي الله عنه، فسمّىٰ الرجل المبهم، وهو أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ.

ووجه دلالته علىٰ ما ذكره البيهقيّ أنّه قيّد عدم التغليظ بأهل الذهب، يعني: والفضّةُ مثلُه، وهٰذا يُفهِم أنّ التغليظ ثابتٌ علىٰ أهل الإبل، ويكون التغليظ عليهم بالزيادة في أسنانها دون عددها.

وهٰذا التفصيلُ هو الأصحُّ عند الشافعيّة، انظر "روضةَ الطالبين" للنوويّ (٩/ ٢٥٥، و٢٦٢).

وقد جاء مصرَّحًا به من قول عكرمةَ، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٦ برقْم ١٨٣٤٩) عن معمرٍ، عن رجلٍ، عن عكرمةَ قال:

=

«لا تغلَّظ الدِّيَةُ إلّا في أسنان الإبل، لا في الذهب، ولا في الوَرِق، إنّما الذهب والوَرِق تغليظٌ».

ثمّ إنّ إسناد أثر عكرمةَ، عن عمرَ رضي الله عنه – ضعيفٌ؛ للكلام في رواية معمرٍ عنِ العراقيّين، ولأنّ أبا إسحاقَ السَّبِيعيَّ مدلّسٌ، وقد عنعن.

وهو منقطعٌ أيضًا؛ فإنّ عكرمةَ لم يدرك عمرَ رضي الله عنه؛ فقد تُوُفِّي سنةَ خمسٍ ومِائةٍ أو بعدَها، وهو ابن ثمانين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٢٩٢-٢٩١)؛ فيكون مولده سنةَ خمسٍ وعشرين أو بعدَها، بعد مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بعامين أو أكثرَ.

ويشهد له ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٨ برقْم ١٨٣٦٦) عنِ ابن جُرَيجٍ قال: أخبرني عمرُو بن شُعَيبٍ، قال: قال عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه:

«ليس علىٰ أهل القرىٰ زيادةٌ في تغليظِ عَقلٍ، ولا في الشهر الحرام، ولا في الحُرمة».

وهٰذا منقطعٌ أيضًا؛ قال أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" (ص١٤٨): «عمرُو بن شُعَيبٍ عن عمرَ – رضي الله عنه – مرسلٌ». وهو مع ذٰلك أجودُ منَ الإسناد السابقِ.

وسيأتي من طريقٍ أخرىٰ عن عمرَ – رضي الله عنه – برقْم [٩٤]، وهناك يتمّ القول في مجموع هٰذه الرواياتِ، والله أعلمُ. وسيأتي من طريقٍ ثالثةٍ واهيةٍ برقْم [٣١٢]، وإنّما أذكرها هنا للفائدة.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧١)

[٧٢]

أخبرنا محمّدُ بن أبي المعروف الإسفَرايِينيُّ[١] بها، أبنا أبو سعيدٍ الرازيُّ،[٢] ثنا محمّدُ بن أيّوبَ، أبنا مسلمُ بن إبراهيمَ،[٣] ثنا هشامٌ،[٤] ثنا قتادةُ:

عن سعيدٍ – هو ابن المسيَّب – في الذي يُقتَل في الحَرَم، قال:

---

(١) هو محمّدُ بن محمّدِ بن حَمّ بن أبي المعروف، أبو الحسن، الإسفَرايِينيُّ، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «الفقيه ... فاضلٌ، ثقةٌ، مستورٌ»، وذكر أنّه كان مفتيَ إسفَرايِينَ. انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخبَ: ص٤٠).

(٢) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عبد الوهّاب بن نُصَيرِ بن عبد الوهّاب، القرشيُّ، نزيلُ نَيْسابُورَ، وصفه الكَنْجَرُوذيُّ بالصلاح، ونسبه الخليليُّ سِجْزِيًّا، وقال: «تكلّموا فيه، ولم يصحَّ سماعُه»، يعني منَ ابن الضُّرَيس، قال الذهبيُّ: «أبو سعيدٍ السِّجْزيُّ – آخرُ، إن شاء الله، ما هو صاحبَ الترجمة»، والظاهر أنّه هو، قال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان جدُّه ... من أهل سِجِستانَ»، ولا يضرُّه ذٰلك؛ فقد ثبت سماعُه منه صغيرًا، قال السمعانيُّ: «وحدّث ... وانتشرت رواياته، سمع أبا عبد الله محمّدَ بنَ أيّوبَ بنِ يحيىٰ بنِ ضُرَيسٍ»، وقال الذهبيُّ: «حديثه مستقيمٌ، ولم أرَ أحدًا تكلّم فيه، وسماعه منِ ابن الضُّرَيس يقتضي أن يكون وله ستّةُ أعوامٍ»، وقال: «الشيخ، المعمَّر، الزاهد، شيخ الصوفيّة، مُسنِد الوقت»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وثمانين وثلٰثِمِائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦٨٥)، و"الأنسابَ" لأبي سعدٍ السَّمعانيّ (١٣/ ٢٦٥-٢٦٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٢٨-٤٢٧).

(٣) هو الأزديُّ، الفَرَاهِيديُّ، أبو عمرٍو، البصريُّ، ثقةٌ مأمونٌ، مُكثِرٌ، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين ومِائتين، وهو أكبر شيخٍ لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦١).

(٤) هو ابن أبي عبد الله: سَنْبَرَ، أبو بكرٍ، البصريُّ، الدَّسْتَوائيُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، وقد رُمِي بالقدَر، من كبار السابعة، مات سنة أربعٍ وخمسين ومِائةٍ، وله ثمانٌ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٣).

=

«دِيَته، وثُلُث دِيَةٍ».

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ قتادةَ، وقد توبع هشامٌ الدَّسْتَوائيُّ عليه.

فقد أخرج الفاكهيُّ في "أخبار مكّةَ" (٣/ ٣٥٨ برقْم ٢١٩٥) من طريق خالدِ بن الحارث، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، نحوَه.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٩٨ برقْم ٢٩٤١٦) عن محمّدِ بن بِشرٍ، وحمّادِ بن أسامةَ.

كلاهما عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، وعطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، وسليمانَ بنِ يسارٍ، قالوا:

«إذا قُتِل في البلد الحرام، فدِيَةٌ وثُلُث دِيَةٍ، وإذا قُتِل في الشهر الحرام وهو مُحْرِمٌ، فدِيَةٌ مغلَّظةٌ».

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٩ برقْم ١٨٣٦٩) عن عثمانَ بنِ مطرٍ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، كرواية ابن أبي شيبةَ، ولفظه أنّهم قالوا:

«من قُتِل في الشهر الحرام، فدِيَةٌ وثُلُثٌ»، وزاد في آخِره: قال قتادةُ: فذكرتُ ذٰلك للحسن، فقال: «ما أعرف هٰذا».

وخالدٌ سمع ابنَ أبي عَرُوبةَ قبل اختلاطه، قال الدارَقُطْنيّ في "سؤالات ابن بُكَيرٍ" (ص٥٧): «أثبت أصحاب سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ يزيدُ بن زُرَيعٍ، وخالدُ بن الحارث، ومن شاكلهم ممّن سمع منه قبل الِاختلاط».

ومحمّدُ بن بِشرٍ وحمّادُ بن أسامةَ حافظانِ، وقد سمعا من سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ قبل اختلاطه، قال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبد الله (١/ ١٦٣): «من سمع منه بالكوفة، مثلُ محمّدِ بن بِشرٍ ... فهو جيّدٌ»، وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "تَقْدِمةَ الجرح والتعديل" (ص٣٢٤) عن حمّادِ بن أسامةَ أنّه كتب عنه بالكوفة.

=

وعليه، فزيادتهما في الإسناد ذِكرَ عطاءٍ وسليمانَ بنِ يسارٍ، وفي المتن حكمَ الشهرِ الحرام والإحرام – مقبولةٌ.

وعثمانُ ضعيفٌ؛ فمخالفته في المتن مردودةٌ، وزيادته عنِ الحسن البصريّ منكرةٌ.

والمقصود أنّ حديث ابن المسيَّب – صحيحٌ عنِ ابن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، وهو متابعٌ قويٌّ لهشامٍ الدَّسْتَوَائيّ، عنه.

لٰكنّ قتادةَ – رحمه الله – مشهورٌ بالتدليس، قاله العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص١٠٨)، وذكره ابن حجرٍ في "تعريف أهل التقديس" (ص٤٣) في المرتبة الثالثة منَ المدلّسين، وقد عنعن في جميع طرق الحديث؛ فلا يُعلَم بذٰلك اتّصالُ إسناده.

وقد رُوي عن سعيدِ بن المسيَّب بعضُ ما روىٰ ابن أبي عَروبةَ، عن قتادةَ، عنه.

فقد أخرج الفاكهيّ في "أخبار مكّةَ" (٣/ ٣٥٨ برقْم ٢١٩٦) من طريق مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ، عن أبيه، عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّه استُفتِي في الدِّيَة في الشهر الحرام: هل فيها من زيادةٍ؟ فقال: «لا، ولٰكنّها في الحُرمة، وفيها ثُلُث الدِّيَة». والحُرمة هي القرابة.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ.

وهو وإن لم يسمع من أبيه، فإنّ روايته عنه وجادةٌ صحيحةٌ، انظرِ "التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (٢/ –٢٠٥ ٢٠٦)، وقد أخرجها مسلمٌ في مواضعَ من "صحيحه"، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٢٧٥).

وذكر مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٩ برقْم ٢٥٣٧) أنّه بلغه عن سعيدِ بن المسيَّب وسليمانَ بنِ يسارٍ نحوَه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧١)

[٧٣]

وأخبرنا محمّدُ بن أبي المعروف، أبنا أبو عمرِو بنُ نُجَيدٍ،(١) ثنا محمّدُ بن إبراهيمَ،(٢) ثنا أميّةُ،(٣) ثنا يزيدُ بن زُرَيعٍ،(٤) ثنا رَوْحُ بن القاسم،(٥) عن عمرِو بن دينارٍ، عن عطاءٍ:(٦)

«في قتيل الحَرَم والمُحْرِم: دِيَةٌ، وثُلُث دِيَةٍ».

---

(١) هو إسماعيلُ بن نُجَيدِ بن أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ سالِمٍ، الأزديُّ، أبو عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ، ويُعرَف بـ(السُّلَميُّ) لأنّ جدَّه الحافظَ أحمدَ بنَ يوسُفَ تزوّج في بني سُلَيمٍ، وصفه الحاكم بالشيخ الصالح، وقال ابن ماكُولَا: «أحدُ الأئمّة، حدّث عنه الخلْقُ»، وقال ابن الجوزيّ: «سمع الحديث، ورواه، وكان ثقةً»، وقال الذهبيُّ: «الزاهدُ، شيخ عصره في التصوُّف والمعاملة، ومُسنِدُ مِصرِه»، وقال ابن كثيرٍ: «روىٰ الحديث، وكان ثقةً»، وتُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وستّين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "معرفةَ علوم الحديث" للحاكم (ص٥١٣)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولَا (١/ ١٨٩-١٨٨)، و"المنتظِمَ" لابن الجوزيّ (٧/ ٨٥-٨٤)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٢٣٩-٢٣٧)، و"البدايةَ والنهايةَ" لابن كثيرٍ (١٥/ ٣٧٧).

(٢) هو ابن سعيدِ بن عبد الرحمٰن، أبو عبد الله، البُوْشَنْجيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ تسعين ومِائتين، أو بعدَها بسنةٍ، وعاش بضعًا وثمانين سنةً، (خ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠١).

(٣) هو ابن بِسطامٍ، العَيشيُّ، أبو بكرٍ، البصريُّ، صدوقٌ، منَ العاشرة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومِائتين، (خ م س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣).

(٤) هو العيشيُّ، أبو معاويةَ، البصريُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، منَ الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٠).

(٥) هو التميميُّ، العَنْبريُّ، أبو غِياثٍ، البصريُّ، ثقةٌ، حافظٌ، منَ السادسة، مات سنةَ إحدىٰ وأربعين ومِائةٍ، أرّخه ابن حِبّانَ، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب"لابن حجرٍ (ص١٥١).

(٦) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ.

=

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ حسنٌ عن عطاءٍ؛ لأجل أميّةَ بنِ بسطامٍ.

وأخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٩٨ برقْم ٢٩٤١٧-٢٩٤١٨) من طريق قيسِ بن سعدٍ، عن عطاءٍ، وسعيدِ بن جُبَيرٍ، ومجاهدٍ أنّهم قالوا في الذي يُقتَل في الحَرَم:

«دِيَةٌ وثُلُثُ دِيَةٍ».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وهو شاهدٌ لزيادة الدِّيَة في الحَرَم.

وسبق في المبحث الماضي أنّ ابن أبي شيبةَ روىٰ بإسنادٍ صحيحٍ عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب، وسليمانَ بنِ يسارٍ، وعطاءِ بن أبي رَبَاحٍ - أنّهم قالوا:

«إذا قُتِل في البلد الحرام، فدِيَةٌ وثُلُث دِيَةٍ، وإذا قُتِل في الشهر الحرام وهو مُحْرِمٌ، فدِيَةٌ مغلَّظةٌ».

وهو شاهدٌ لزيادة الدِّيَة في الحَرَم أيضًا، وسبق أنّ فيه ضعفًا؛ لعنعنة قتادةَ، ولا بأس به في المتابعات والشواهد. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧١)

[٧٤]

وأخبرنا أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ ببغدادَ، أبنا عبدُ الله بنُ جعفرِ بن دُرُسْتُوْيَهْ، ثنا يعقوبُ بن سفيانَ، ثنا أبو صالحٍ،(١) وابنُ بُكَيرٍ،(٢) قالا:

ثنا الليث،(٣) حدّثني يونُسُ،(٤) عنِ ابن شهابٍ أنّه قال: حدّثني مسلمُ بن يزيدَ:(٥) أحدُ بني سعدِ بن بكرِ بن قيسٍ(٦) - أنّه أخبره أبو شُرَيحِ بنُ عمرٍو الخزاعيُّ،(٧) وكان من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

أنّ أصحاب رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قتلوا رجلًا من هُذَيلٍ كانوا يطلُبونه

---

(١) هو عبدُ الله بنُ صالحٍ، المِصريُّ، كاتبُ الليث.

(٢) هو يحيىٰ بنُ عبد الله بن بُكَيرٍ، المخزوميُّ مولاهمُ، المِصريُّ، وقد يُنسَب إلىٰ جدّه، ثقةٌ في الليث، وتكلّموا في سماعه من مالكٍ، من كبار العاشرة، مات سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائتين، وله سبعٌ وسبعون سنةً، (خ م ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٢).

(٣) هو ابن سعدٍ، الفَهْميُّ.

(٤) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

(٥) هو السعديُّ، الحجازيُّ، مقبولٌ، منَ الرابعة، (تمييزٌ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٣).

(٦) هم بنو سعدِ بن بكرِ بن هَوَازِنَ بنِ منصورِ بن عكرمةَ بنِ خَصَفةَ بنِ قيسِ عَيْلَانَ. انظر "جمهرة الأنساب" لابن حزم (ص٢٦٤-٢٦٥)؛ فنُسِب سعدُ بن بكرٍ هنا إلىٰ جدّه الأعلىٰ.

(٧) هو خُوَيْلِدُ بن عمرِو بن صخرِ بن عبد العُزّىٰ، لهٰذا الأصحُّ، وقيل في اسمه غيرُ ذٰلك، الكعبيُّ، كان يحمل أحدَ ألوية بني كعبِ بن خُزَاعةَ يومَ الفتح، وكان من عقلاء أهل المدينة، وتُوُفِّيَ بها سنةَ ثمانٍ وستّين. انظرِ "الِاستيعابَ" لابن عبد البَرّ (٢/ ٤٥٥، و٤/ ١٦٨٨-١٦٨٩).

=

بذَحْلِ[١] الجاهليّة في الحَرَم يَؤُمُّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – ليُبايعَه علىٰ الإسلام، فقتلوه.

فلمّا بلغ رسولَ الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قَتْلُه، غَضِب أشدَّ غضبٍ.

فسَعَت بنو بكرٍ[٢] إلىٰ أبي بكرٍ وعمرَ – رضي الله عنهما – وأصحاب رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يستشفعون بهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

فلمّا كان العَشِيُّ، قام رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في الناس، فأثنىٰ علىٰ الله بما هو أهلُه، ثمّ قال:

«أمّا بعدُ، فإنّ الله – عزّ وجلّ – حرّم مكّةَ، ولم يُحرِّمها الناسُ، وإنّما أحلّها لي ساعةً منَ النهار، ثمّ هي حرامٌ كما حرّمها الله أوّلَ مرّةٍ.

وإنّ أعتىٰ[٣] الناس علىٰ الله ثلاثةٌ: رجلٌ قَتَل فيها، ورجلٌ قَتَل غيرَ قاتِله،[٤] ورجلٌ طَلَب

---

(١) الذَّحْل: الثّأر، قاله ابن منظورٍ في "لسان العرب" (١١/ ٢٥٦). وأُضيف إلىٰ الجاهليّة هنا لأنّه من جملة خصالها وأعمالها.

(٢) المراد بنو بكرِ بن وائلٍ، وقد كان لخُزاعةَ عليهم دمٌ في الجاهليّة، وأذِن النبيُّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لخُزاعةَ في قتلهم بعد الفتح إلىٰ العصر؛ فلعلّهم خشُوا من قتل خُزاعةَ للهُذليّ بعد ذٰلك أن يستمرّ القتلُ فيهم، فاستشفعوا إلىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – ليمنعهم، وليضع ثأر خُزاعةَ فيما وضع من دمِ الجاهليّة.

وفي بعض الروايات أنّ الذين استشفعوا بأبي بكرٍ وعمرَ – رضي الله عنهما – إلىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – هم بنو خُزاعةَ، الذين قتلوا الرجل الهُذليَّ، يعني: لئلّا يهلِكوا بغضبه – صلّىٰ الله عليه وسلّم – عليهم، أو لئلّا يعاقبهم علىٰ قتل من أراد البيعة. والله أعلمُ.

(٣) أيْ أشدَّهم عُتُوًّا. والعُتُوُّ: التجبُّر والتكبُّر، قاله ابن منظورٍ في "لسان العرب" (١٥/ ٢٨).

(٤) يعني قاتلَ وليِّه، فحذف المضاف وأقام الضمير المضاف إليه مقامه.

=

بذَحْلِ الجاهليّة.

وإنّي - واللهِ، لَأَدِيَنَّ[1] لهذا الرجلَ الذي أصبتُم».

قال أبو شُرَيحٍ: فوَدَاه[2] رسولُ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من عنده.

(١) أيْ: لَأعطِينَّ دِيَته.

(٢) أيْ: أعطىٰ دِيَته.

دراسة الحديث:

رواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٨-٣٩٧).

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيّات" (ص٥١) عن أحمدَ بنِ الفرات، هو الحافظ أبو مسعودٍ الرازيُّ، عن أبي صالحٍ به، وذكر خطبة النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلىٰ آخر الحديث.

وعلّقه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧٧) عن أبي صالحٍ به، واقتصر علىٰ قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «إنّ أعتىٰ الناس علىٰ الله ثلاثةٌ»، وذَكَرَهم.

فالحديث برواية هٰؤلاء الأئمّة - من صحيح حديث أبي صالحٍ.

وأخرجه البيهقيُّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" (٩/ ١٢٢) من طريق عُبيدِ بن عبد الواحد بن شَرِيكٍ، عن يحيىٰ بنِ بُكَيرٍ بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٥٦٧ برقْم ١٦٦٣٨)، وابنُ أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفر الثالث: ١/ ١٤٧ برقْم ٣٠٩) - ومن طريقه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٢٣٢) - والخطيبُ في "تلخيص المتشابه" (٢/ ٦٨٠) - وإسناد الخطيب ضعيفٌ - من طريق جريرِ بن حازمٍ. والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٢٢/ ١٩١ برقْم ٥٠٠)، والحاكمُ في "المستدرك" (٨/ ٣٦ برقْم ٨٢٣٧) - وإسناد الطبرانيّ ضعيفٌ - عنِ ابن وهبٍ.

كلاهما عن يونُسَ به.

=

وسياق الإمام أحمدَ والطبرانيّ والخطيب تامٌّ، بنحو لفظ البيهقيّ.

واختصره ابن أبي خيثمةَ؛ فذكر تحريم مكّةَ فقط.

وتابع يونُسَ - عُقَيلُ بن أبي خالدٍ، وغيرُه، ذكره أبو حاتمٍ الرازيُّ في "العلل" لابنه عبد الرحمٰن (٤/ ١٦٨).

وخالفهما عبد الرحمٰن بنُ إسحاقَ.

فقد أخرج الإمام أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٥٦٩ برقْم ١٦٦٤٠)، وابنُ أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٤/ ٢٨٣ برقْميْ ٢٣٠٣، و٢٣٠٤)، و"الدِّيَات" (ص٥٠-٥١)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٩٠ برقْم ٤٩٨، و٢٩١ برقْم ٤٩٩)، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٧/ ١٨٤)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٨٧ برقْم ٣١٤٨)، والحاكمُ في "المستدرك" (٨/ ٣٥ برقْم ٨٢٣٦) - من طرقٍ عن عبد الرحمٰن بن إسحاقَ المدنيّ، عنِ الزهريّ، عن عطاءِ بن يزيدَ الليثيّ، عن أبي شُرَيحٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«مِن أعتىٰ الناس علىٰ الله - عزّ وجلّ - مَن قَتَل غير قاتله، أو طلب بدَمِ الجاهليّة من أهل الإسلام، أو بَصَّر عينيه في النوم ما لم تُبصر».

قال ابن عَدِيٍّ: «هٰذا من حديث الزهريّ - لا أعلم يرويه غيرَ عبد الرحمٰن بن إسحاقَ عنه».

وقال الحاكم (٨/ ٣٦): «هٰذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يخرّجاه، إلّا أنّ يونُسَ بنَ يزيدَ رواه عنِ الزهريّ بإسنادٍ آخَرَ».

كذا قال رحمه الله، وعبد الرحمٰن بنُ إسحاقَ ليس بالحافظ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٨): «صدوقٌ»، وقد خالف يونُسَ بنَ يزيدَ في متنه أيضًا؛ فقد أبدلَ قولَه: (من بصَّر عينيه ما لم تبصراه) بقوله: (من قَتَل في مكّةَ)، وروايته المخالفة لمن هو أحفظُ في نفسه، وأتقن لحديث الزهريّ منه - شاذّةٌ.

ولذٰلك ذكر البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٧/ ٢٧٨-٢٧٧) أنّ رواية عبد الرحمٰن لا تصحُّ، وأنّ رواية يونُسَ أصحُّ.

=

وذكر أبو حاتمٍ الرازيُّ في "العلل" لابنه عبد الرحمٰن (٤/ ١٦٧- ١٦٨) أنّ روايةَ عُقَيلٍ ويونُسَ وغيرِهما هي الصحيحُ، وخطّأ عبدَ الرحمٰن بنَ إسحاقَ.

وذكر ابن عَدِيٍّ في "الكامل" رواية عبد الرحمٰن في جملة مناكيره.

وبناءً علىٰ ذٰلك، فالحديث ضعيفٌ؛ لجهالة مسلمِ بن يزيدَ.

لٰكنّه قد توبع علىٰ بعضه؛ فقد أخرج البخاريّ في "الصحيح" (٣/ ١٤ برقْم ١٨٣٢) ومسلمٌ في "الصحيح" (٤/ ١٠٩) من طريق سعيدٍ المَقبُريّ، عن أبي شُرَيحٍ - رضي الله عنه - عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّه قال:

«إنّ مكّة حرّمها الله، ولم يحرّمها الناسُ؛ فلا يحلّ لامرئٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يَسفِك بها دمًا، ولا يَعضِدَ بها شجرةً، فإنْ أحدٌ ترخّص بقتال رسول الله فيها، فقولوا له: (إنّ الله أذِن لرسوله ولم يأذن لكم)، وإنّما أذِن لي فيها ساعةً من نهارٍ، وقد عادت حرمتُها اليومَ كحرمتها بالأمس». وفيه قصّةٌ.

ولبعض الحديث شواهدُ أيضًا.

منها ما أخرجه أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلّامٍ في "الأموال" (ص١٤٥، برقْم ٣٠٠)، وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (٢١/ ٤٦ برقْم ٣٩٦٧٦)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٠٦-١٤٠٥ برقْم ٦٧٩٢)، والفاكهيُّ في "أخبار مكّةَ" (٥/ ٢١٩ برقْم ١٨٠)، وأبو يعلىٰ الموصليُّ، كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (١/ ٤٦١ برقْم ٨٥٩) - من طريق عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - قال:

لَمّا فُتِحت مكّةُ علىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال: «كُفُّوا السلاح، إلّا خزاعةَ عن بني بكرٍ»، فأذِن لهم حتّىٰ صلّىٰ العصرَ، ثمّ قال: «كُفُّوا السلاح»، فلَقِي رجلٌ من خُزاعةَ رجلًا من بني بكرٍ من غَدٍ بالمزدلفة، فقتله.

فبلغ ذٰلك رسولَ الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقام خطيبًا فقال - ورأيتُه وهو مُسنِدٌ ظَهرَه إلىٰ الكعبة - قال: «إنّ أعدىٰ الناس علىٰ الله: مَن قَتَل في الحرم، أو قَتَل غير قاتله، أو قَتَل بذُحُول الجاهليّة».

قال البُوصِيريّ: «هٰذا إسنادٌ حسنٌ»، يعني للخلاف في رواية عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.

=

ومنها ما أخرجه البخاريُّ في "الصحيح" (٩/ ٥ برقْم ٦٨٨٠) - واللفظ له - ومسلمٌ في "الصحيح" (٤/ ١١١) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه:

أنّه عامَ فتحِ مكّةَ قَتَلت خُزاعةُ رجلًا من بني ليثٍ بقتيلٍ لهم في الجاهليّة، فقام رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقال:

«إنّ الله حَبَس عن مكّةَ الفيل، وسلّط عليهم رسولَه والمؤمنين، ألَا، وإنّها لم تحلَّ لأحدٍ قبلي، ولا تحلُّ لأحدٍ بعدي، ألَا وإنّما أُحِلّت لي ساعةً من نهارٍ، ألَا وإنّها ساعتي هٰذه حرامٌ»، وله تتمّةٌ.

هٰذا، والذي لم أجد له شاهدًا من حديث الباب هو أنّ القتيل أمَّ النبيَّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لِيبايعَه، وشدّةُ غضب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ودِيَةُ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - للقتيل؛ فهٰذه التفاصيل تبقىٰ علىٰ ضعفها.

[٤]

بابُ أسنان دِيَة العمد إذا زال فيه القِصاص، وأنّها حالّةٌ في مال القاتل

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٢)

[٧٥]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ، حدّثني عبدُ الله بنُ الصقر،(١) ثنا داوُدُ بن رُشَيدٍ،(٢) ثنا عبّادُ بن العوّام،(٣) عنِ الحجّاج،(٤) عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه:

أنّ قتادةَ بنَ عبد الله كانت له أَمَةٌ ترعىٰ غنمه، فبعثها يومًا ترعاها، فقال له ابنُه منها: «حتّىٰ متىٰ تَستَأمي(٥) أمّي؟! والله، لا تَستَأمِيها أكثرَ ممّا استأمَيتَها»! فأصاب عُرقُوبَه،(٦) فطُعِن(٧) في خاصرته؛(٨) فمات.

---

(١) هو ابن نصرِ بن موسىٰ بنِ هلالٍ، أبو العبّاس، السُّكَّريُّ، قال الدارَقُطْنِيُّ: «صدوقٌ»، ووثّقه الخطيب البغداديُّ والذهبيُّ، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وثلٰثِمائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ١٦١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١٧٤-١٧٣).

(٢) هو الهاشميُّ مولاهمُ، الخوارزميُّ، نزيل بغدادَ، ثقةٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ تسعٍ وثلاثين ومِائتين، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٨).

(٣) هو ابن عمرَ، الكِلَابيُّ مولاهم، أبو سهلٍ، الواسطيُّ، ثقةٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائةٍ، أو بعدَها، وله نحوٌ من سبعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٣).

(٤) هو ابن أَرطاةَ، الكوفيُّ.

(٥) أيْ: تستخدمها. انظرِ "الدلائل في غريب الحديث" للسُّرْقَسْطيّ (٢/ ٤٨١).

(٦) هو عصبٌ غليظٌ موثَّقٌ خلف الكعبين، فوق العَقِب. انظرِ "المصباحَ المنير" للفيُّوميّ (ص١٥٤)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٤).

(٧) أيْ: أُصِيب، أو وُجِع. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٢١٣)، و"تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبِيديّ (٣٥/ ٣٥٤).

(٨) أيْ: وُجِع في خاصرته، بمعنىٰ أنّه أصابه خاصِرةً، وهو وجعٌ في الخاصرة، أو في الكُلْيتين. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ٣٧).

=

قال: فذكر ذٰلك سُراقةُ بن مالكِ بن جُعْشُمٍ[١] لعمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فقال له: «وأْتِني من قابلٍ ومعك أربعون – أو قال: عِشرونَ – ومِائةٌ منَ الإبل».

قال: ففعل، فأخذ عمرُ – رضي الله عنه – منها ثلاثين حِقّةً، وثلاثين جَذَعةً، وأربعين ما بين ثَنِيّةٍ إلىٰ بازِلِ عامِها: كلُّها خَلِفةٌ، فأعطاها إخوته، ولم يورِّث منها أباه شيئًا.

وقال: «لولا أني سمعت رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يقول: (لا يُقاد والدٌ بولدٍ)، لَقتلتُك»، أو: «لَضربتُ عنقك».

❁❁❁

(١) هو الكِنَانيّ، ثمّ المُدْلِجيّ، أبو سفيانَ، صحابيٌّ مشهورٌ، من مُسلِمةِ الفتح، مات في خلافة عثمانَ رضي الله عنه، سنةَ أربعٍ وعشرين، وقيل: بعدها، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٩).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٧٥ برقْم ٢٩٧٣١)، ومن طريقه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٨ برقْم ٣٢٧٦). وابنُ أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٠) عن زكريّا بنِ يحيىٰ بنِ صُبَيحٍ. وأخرجه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٦ برقْم ٣٢٧٣) من طريق الحسن بن عرفةَ.

كلُّهم عن عبّادِ بن العوّام به مختصرًا، ذكر الأوّلانِ المرفوع فقط، وذكر الأخيرُ معه شيئًا منَ الموقوف.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٧٣ برقْم ٢٩٧٢٤، و٢٧٥ برقْم ٢٩٧٣١) – وعنه عبدُ بن حُمَيدٍ في "مسنده" (المنتخب: ص١٩ برقْم ٤١)، وابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥٧ برقْم ٢٦٧٣)، وابنُ أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٠)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٨ برقْم ٣٢٧٦)، وابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤١) – وأخرجه التِّرمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٤٩٢ برقْم ١٤٥٨)، عن أبي خالدٍ الأحمر. والإمامُ أحمدُ في "المسند" (١/ ١١٦ برقْم ٣٥٢) عن أسدِ بن عمرٍو. وذكره ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤٥) و"الاستذكار" (٨/ ١٤١-١٤٠) عن عبد الواحد بن زيادٍ.

كلُّهم عن حجّاجٍ به.

=

وجَمَع حجّاجٌ في رواية أبي خالدٍ في الموضع الأوّل من "مصنّف ابن أبي شيبةَ" مع عمرٍو أسانيدَ، يأتي ذكرُها في المبحث التالي.

وسياق أبي خالدٍ الأحمر في الموضع الأوّل منَ "المصنّف" خاصّةً، وأسدِ بن عمرٍو - تامٌّ. وسياق عبد الواحد وافٍ، علىٰ اختصارِ بعض التفاصيل.

ولهٰذا الإسنادُ ضعّفه عليُّ بن المدينيّ، وقال: «إنّما رواه ... حجّاجُ بن أرطاةَ ... وليس لهٰذا ممّا يُعتمَد عليه». نقله ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٥١).

وأعلّه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٤٠)، والذهبيّ في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٣٠)، وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٣٢٨) - بالحجّاج.

وأعلّه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٢٦٩) بعنعنته، وهو مدلّسٌ.

وأيضًا، فقد روىٰ ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٤٨ برقْم ١٦٥) عن أبي نعيمٍ الفضل بن دُكَينٍ قال: «لم يسمعِ الحجّاج من عمرِو بن شُعَيبٍ إلّا أربعةَ أحاديثَ، والباقي عن محمّدِ بن عُبيدِ الله العَرْزَميّ»، قال ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمِذيّ" (٢/ ٧٥٠): «يعني أنّه يدلّس بقيّةَ حديثه عن عمرٍو - عنِ العَرْزَميّ».

لٰكنّه توبع، فقد روىٰ الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٥٦ برقْميْ ١٤٩ و١٥٠) عن أبي سعيدٍ عبد الرحمٰن بن عبد الله، والحسن بن موسىٰ، كلاهما عنِ ابن لَهِيعةَ. وأخرج ابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٣٥١ برقْم ٨٠٠)، والدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٦٧ برقْم ٣٢٧٤)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٨)، و"السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢١٣-٢١٢ برقْم ٢٩٥٥)، و"معرفة السنن والآثار" (١٢/ ٤٠ برقْم ١٥٧٨٩) من طريق عمرِو بن أبي قيسٍ، عن منصورٍ، عن محمّدِ بن عجلانَ.

كلاهما عن عمرِو بن شُعَيبٍ به.

وسياق ابن لَهِيعةَ مختصرٌ، ذَكَر المرفوعَ منه فقط. وكذا رواية ابن عجلانَ عند الدارَقُطْنيّ. وسياقه عند ابن الجارود والبيهقيّ تامٌّ، لٰكنّه لم يذكر أسنان الإبل.

أمّا رواية ابن لَهِيعةَ، فقد أعلّها الذهبيّ في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٣٠) بضعفه، وأيضًا، فهو مدلّسٌ، وقد عنعن.

=

وأمّا رواية ابن عجلانَ، فقال فيها البيهقيُّ: «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ».

وقال الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٢٦٩): «هٰذا إسنادٌ جيّدٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ».

وفي إطلاقهما نظرٌ؛ فإنّ عمرَو بنَ أبي قيسٍ ومحمّدَ بن عجلانٍ – لا يرتفع حديثهما عنِ الحسن. وأيضًا، فقد خولِف محمّدُ بن عجلانَ وحجّاجٌ علىٰ عمرِو بن شُعَيبٍ في هٰذا الإسنادِ، وسيأتي شرح ذٰلك، وتمامُ تخريج الحديث في المبحث التالي.

وروىٰ الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٦٩ برقْم ٣٢٧٨) من طريق إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن سُراقةَ بنِ مالكٍ، رضي الله عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، قال:

«نُقِيد الأبَ منِ ابنه، ولا نُقِيد الِابن من أبيه».

ورواية إسماعيلَ عنِ الحجازيّين ضعيفةٌ؛ فلا يصحُّ الحديث عنِ ابن جريجٍ أصلًا، ثمّ إنّ ابن جريجٍ سيّئ التدليس، وقد عنعن، فهٰذا يزيد هٰذه الروايةَ وهنًا علىٰ وهنٍ.

وأخرجه ابن المقرئ في "معجم شيوخه" (ص٣٣٠) وابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤٠ – ٤٤١) من طريق محمّدِ بن جابرٍ، عن يعقوبَ بنِ عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ. والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٨ برقْم ٣٢٧٧) من طريق يحيىٰ بنِ أبي أُنَيسةَ.

كلاهما عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

زاد ابن أبي أُنَيسةَ: «وإن قتله عمدًا».

والإسناد الأوّل ضعيفٌ؛ محمّدُ بن جابرٍ هو ابن سيّارٍ الحنفيُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٧): «صدوقٌ، ذهبت كتبه؛ فساء حفظه، وخلّط كثيرًا، وعمي؛ فصار يُلقَّن»، ويعقوبُ بن عطاءٍ ضعيفُ الحفظ.

والثاني أضعفُ منه؛ قال الذهبيّ في ترجمة يحيىٰ منَ "الكاشف" (٤/ ٤٧٣): «تالفٌ».

وروىٰ الحديث المثنّىٰ بنُ الصّبّاح، واختُلِف عليه.

=

فأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٠) من طريق عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفيّ. والطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٨/ ٣٧١ برقْم ٨٩٠٦) عن مِقدامِ بن داوُدَ، عن أسدِ بن موسىٰ، عنِ الوليد بن مسلمٍ.

كلاهما عنِ المثنّىٰ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به، كرواية حجّاجٍ ومن معه، بالمرفوع منَ المتن فقط.

وكذٰلك ذكره الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (١/ ١٥٦) عنِ المثنّىٰ.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ موصولًا عن عمرِو بن شُعَيبٍ إلّا المثنّىٰ بنُ الصَّبّاح»، ولا يخفىٰ ما فيه.

والمِقدام ضعيفٌ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ١٤٥-١٤٤)، والوليد قد عنعن، وقد ذكر العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص١١١) أنّه معروفٌ بكثرة التدليس، ووصفه ابن حجرٍ في "طبقات المدلّسين" (ص٥١) بشدّة التدليس، وعدّه في المرتبة الرابعة من مراتب المدلّسين.

فالاعتماد علىٰ رواية عبد الوهّاب وحدَه.

وأخرجه التِّرمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٤٩٢-٤٩١ برقْم ١٤٥٧)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٦٩ برقْم ٣٢٧٨)، وابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤١) - من طريقين عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عنِ المثنّىٰ بنِ الصَّبّاح، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن سُراقةَ بنِ مالكٍ، رضي الله عنهما، مرفوعًا، فأبدلَ سُراقةَ بعمرَ، رضي الله عنهما.

ولفظ التِّرْمِذيّ أنّه قال: حضرتُ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يُقِيد الأبَ منِ ابنه، ولا يقيد الِابنَ من أبيه. فزاد إقادة الأبِ منِ ابنه، وجعل الحديث من فعل النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ورواية ابن عبد البَرّ بنحوه، ولفظه: «أنّه - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان يُقيد» إلىٰ آخره.

ورواية الدارَقُطْنيّ نحوُهما، لٰكنْ من قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

قال التِّرمِذيّ: «هٰذا حديثٌ لا نعرفه من حديث سُراقةَ - رضي الله عنه - إلّا من هٰذا الوجهِ، وليس إسناده بصحيحٍ، رواه إسماعيلُ بن عياشٍ، عنِ المثنّىٰ بنِ الصَّبّاح، والمثنّىٰ بنُ الصَّبّاح يُضَعَّف في الحديث».

=

وبذٰلك ضعّفه الذهبيّ في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٢٣٠).

وأيضًا، فهو مكّيٌّ، ورواية إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ عنِ الحجازيّين ضعيفةٌ، وبذلك أعلّه ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٣/ ٥٦٥)، وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٣٣٠).

ثمّ ذكرَ التِّرمِذيّ الوجه السابقَ عن حجّاجٍ، ثمّ قال: «وقد رُوِي هٰذا الحديثُ عن عمرِو بن شُعَيبٍ مرسلًا»، وسيأتي ذٰلك، وتمامُ تخريج الحديث في المبحث التالي.

قال: «وهٰذا حديثٌ فيه اضطرابٌ»، يعني مطلقَ الخلاف، لا امتناعَ الترجيح؛ فإنّه ممكنٌ كما سيأتي تحقيقه.

وبذٰلك يتّضح أنّ كلّ الرواياتِ عنِ المثنّىٰ ضعيفةٌ إلّا روايةَ عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفيّ؛ فتكونُ هي المعروفةَ، وما سواها منكرًا، ويكونُ المثنّىٰ بذٰلك متابعًا لحجّاجٍ وابن لَهِيعةَ وابن عجلانَ.

وخالفهم إسماعيلُ بن عيّاشٍ، عنِ ابن جريجٍ، وهو إسنادٌ ضعيفٌ.

وخالفهم يعقوبُ بن عطاءٍ ويحيىٰ بنُ أبي أنيسةَ، وهما ضعيفانِ أيضًا.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ صحيحةٌ عن عمرِو بن شُعَيبٍ، يأتي تخريجها - في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٢)

[٧٦]

وأخبرنا أبو أحمدَ عبدُ الله بنُ محمّدِ بن الحسن المِهْرِجانيُّ[١] العدلُ، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن جعفرٍ المُزَكّي،[٢] ثنا محمّدُ بن إبراهيمَ العَبْديُّ،[٣] ثنا ابن بُكَيرٍ،[٤] ثنا مالكٌ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ،[٥] عن عمرِو بن شُعَيبٍ:

أنّ رجلًا من بني مُدْلِجٍ - يُقال له: (قتادةُ) - حَذَف ابنَه بسيفٍ، فأصاب ساقه، فنُزِي في جُرحه؛ فمات.

فقَدَم سُراقةُ بن جُعْشُمٍ علىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فذكر ذٰلك له، فقال له عمرُ رضي الله عنه: «اعدُد لي علىٰ قُدَيدٍ[٦] عشرين ومِائةَ بعيرٍ، حتّىٰ أقدُمَ عليك».

فلمّا قَدَم عليه عمرُ - رضي الله عنه - أخذ من تلك الإبلِ ثلاثين حِقّةً، وثلاثين جَذَعةً، وأربعين خَلِفةً، ثم قال: «أين أخو المقتول»؟ فقال: «هٰأنذا»، فقال: «خُذها دِيَةً؛ فإنّي سمعت رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يقول:

ليس لقاتلٍ شيءٌ».

---

(١) هو النَّيْسابُوريّ، الإسفَراييِنيّ، حدّث عنِ الأصمّ وجماعةٍ، وعنه البيهقيُّ وحدَه، وأكثرَ عنه في مصنّفاته، وصحّح حديثه، ووصفه والذهبيُّ بالعدالة، تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٤٤، و١٦٧)، و"السلسبيلَ النقيَّ" لنايفٍ المنصوريّ (ص٤٢٩).

(٢) هو ابن أحمدَ بنِ موسىٰ، البُستيُّ، الفقيهُ، الأديبُ، قال الذهبيّ: «كان من أعيان المشايخ: أبوّةً، ودينًا، وورَعًا»، تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وأربعين وثلٰثِمائةٍ. انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٨٦٨).

(٣) هو البُوْشَنْجيُّ.

(٤) هو يحيىٰ بنُ عبد الله بن بُكَيرٍ.

(٥) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ.

(٦) موضعٌ معروفٌ، يبعُد من مكّةَ المكرّمةِ سبعينَ ومِائةَ كيلومترٍ علىٰ طريق المدينة المنوّرة.

=

دراسة الحديث:

ليس في هٰذه الروايةِ قولُ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «لا يُقاد والدٌ بولدٍ»، لٰكنّ فيها معناهُ من فعل عمرَ – رضي الله عنه – موقوفًا، وفيها قولُ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ليس لقاتلٍ شيءٌ»، وجاء ذٰلك في الرواية السابقة – موقوفًا من فعل عمرَ رضي الله عنه. وسيأتي تحقيق الصواب في ذٰلك.

فهٰذا الوجهُ رواه ابن بُكَيرٍ عن مالكٍ في "الموطّإ" (ل١٥٦/ ب).

وكذٰلك يحيىٰ الليثيُّ في "الموطإ" (٢/ ٤٣٩-٤٣٨ برقْم ٢٥٣٦)، وغيرُه.

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٨٦-٨٥ برقْم ٢٦٦٥) – ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٨) – وعبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٨١-٨٠ برقْم ١٨٨٦٧)، وأخرج النسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٣٦ برقْم ٦٥٤٢) المرفوعَ منه فقط – من طريق ابن القاسم.

كلّهم عن مالكٍ به.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٨١ برقْم ١٨٨٦٨) عنِ الثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨ برقْم ٢٨٤٤١، و١٧/ ٣٤٨ برقْم ٣٣٥٢٦)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥٢-٥١ برقْم ٢٦٥٧)، عن أبي خالدٍ الأحمرِ. والإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ١١٦ برقْم ٣٥٣) عن هُشَيمٍ، ويزيدَ بنِ هارونَ، قَرَنَهما. وأخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٢١٩، و٨/ ١٣٤) من طريقٍ أخرىٰ عن يزيدَ بنِ هارونَ، وهُشَيمٍ، فَرَّقَهما.

كلُّهم عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ به.

واقتصر عبد الرزّاق والإمام أحمدُ علىٰ المرفوع منه فقط.

وسياق البيهقيّ تامٌّ. وصرّح هُشَيمٌ عنده بالتحديث؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

وخالفَ الجماعةَ إسماعيلُ بن عيّاشٍ؛ فقد روىٰ النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ١٣٥ برقْم ٦٥٤١) عن عليّ بن حُجرٍ، عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عنِ ابن جُرَيجٍ، ويحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، وثالثٍ لم يسمِّه، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بالقَدْر المرفوعِ فقط.

=

وأخرجه الجصّاص في "أحكام القرآن" (١/ ٤٤)، والدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٥/ ١٧٠ برقْم ٤١٤٩)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٨٦) – من طرقٍ عن عليّ بن حُجْرٍ، عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ به، وسَمَّوُا المبهَم، وهو المثنّىٰ بنُ الصَّبّاح المكّيُّ.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ، كما في "إتحاف الخِيَرة المَهَرة" للبُوصِيريّ (٣/ ٤٣٦ برقْم ٣٠٤٢)، وابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٦٣)، وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٢/ ٩٢ برقْم ١٨٤٨)، والدارَقُطْنِيّ في "سننه" (٥/ ٤٢٤ برقْم ٤٥٧٣)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٢٢٠)، وابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤٣) – من طرقٍ أخرىٰ عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عنِ ابن جُرَيجٍ به.

قال ابن عديٍّ: «وهٰذا الحديثُ عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ وابنِ جُرَيجٍ بهٰذا الإسنادِ – لا يرويه غيرُ ابن عيّاشٍ». وكذا لم أجدْه بهٰذا الإسنادِ عنِ المثنّىٰ إلّا من رواية إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ.

قال الذهبيّ في " تنقيح التحقيق" (٢/ ١٥٩): «إسماعيلُ، عنِ الحجازيّين – ضعيفٌ».

وقال نحوَه ابنُ كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٩٠)، وعزاه إلىٰ جمهور أئمّة الإسلام.

ولذٰلك قال النَّسائيّ: «هٰذا خطأٌ، والصواب الأوّل». انظر "نصبَ الراية" للزيلعيّ (٤/ ٣٢٩)، و"مسندَ الفاروق" لابن كثيرٍ (٢/ ٩٠).

فالمحفوظ إذًا عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ – ما رواه مالكٌ والجماعةُ عنه: عن عمرِو شُعَيبٍ، عن عمرَ رضي الله عنه.

وأمّا ابن جريجٍ، فقد سبق في المبحث الماضي عنه – وجهٌ آخرُ ضعيفٌ أيضًا، وفيه أنّه لا يُقاد والدٌ من ولده.

والصواب – إن شاء الله – عنِ ابن جريجٍ ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٨٣ برقْم ١٨٨٨٣) عنِ ابن جريجٍ، عن عمرِو بن شعيبٍ، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّه قال:

«ليس لقاتلٍ شيءٌ».

ولم يَذكُر فيه أباه وجدّه رضي الله عنه، ولا عمرَ بنَ الخطّاب رضي الله عنه.

وابن جُرَيجٍ قد عنعن، وهو كثير التدليس، قاله العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص١٠٨)، وذكره ابن حجرٍ في "طبقات المدلّسين" (ص٤١) في المرتبة الثالثة منَ المدلّسين، وحقُّه أن يُنزَل إلىٰ الرابعة؛ فقد =

قال الدارَقُطْنِيّ في "سؤالات الحاكم" (ص١٧٤): «يُتجنَّب تدليسُه؛ فإنّه وَحِشُ التدليسِ، لا يدلّس إلّا فيما سمعه من مجروحٍ».

بل قال البخاريّ في "العلل الكبير" للتِّرْمِذيّ (ترتيبه: ص١٠٨): «ابن جُرَيجٍ لم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ»، وقال العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٢٢٩): «قد روىٰ عنه عدّةَ أحاديثَ، وهي عن جماعةٍ ... ولٰكنّه مدلّسٌ».

وأمّا روايةُ إسماعيلَ عنِ المثنّىٰ، فمنكرةٌ أيضًا، وسبق عنه في المبحث السابقِ رواياتٌ أخرىٰ ضعيفةٌ، وسبق أنّ الصواب ما قاله عبدُ الوهّاب الثقفيُّ: عنه، عن عمرِو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، عن عمرَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وسبق أنّ المثنّىٰ ضعيفٌ.

هٰذا، وقدِ اختُلِف علىٰ عمرِو بن شُعَيبٍ في هٰذا الحديث علىٰ وجوهٍ أخرىٰ.

فقد روىٰ أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٨١-٧٧ برقْم ٤٥٠٧) من طريق محمّدِ بن راشدٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«ليس للقاتل شيءٌ، وإن لم يكن له وارثٌ، فوارثه أقربُ الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئًا».

وسياقه أطولُ من ذٰلك، ولعلّ هٰذا الجزءَ منه مختصرٌ منَ قصّة عمرَ رضي الله عنه.

وسليمانُ بن موسىٰ، والراوي عنه: محمّدُ بن راشدٍ - فيهما ضعفٌ.

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ١١٦ برقْم ٣٥٤) من طريق ابن إسحاقَ، حدّثني ابن أبي نَجِيحٍ، وعمرُو بن شُعيبٍ، كلاهما عن مجاهدٍ، عن عمرَ رضي الله عنه، فذكر الحديث، وفيه أسنان الإبل، وقولُ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ليس لقاتلٍ شيءٌ».

وحاصل ما سبق في هٰذا المبحثِ والذي قبله - أنّ الرواة قدِ اختلفوا علىٰ عمرِو بن شُعَيبٍ في هٰذا الحديثِ علىٰ أربعة وجوهٍ:

=

فقال حجّاجُ بن أرطاةَ، وابنُ لَهِيعةَ، وابنُ عجلانَ، والمثنّىٰ بنُ الصَّبَاح في المحفوظ عنه: عن عمرٍو، عن أبيه، عن جدّه، عن عمرَ، رضي الله عنهما، هٰكذا متّصلًا، وفيه منَ المرفوع أنّه لا يُقتَل والدٌ بولده.

وتقدّم تضعيف كلّ هٰؤلاء – إلّا ابنَ عجلانَ – مطلقًا في المبحث السابق.

وابن عجلانَ، والراوي عنه: عمرُو بن أبي قيسٍ – فيها ضعفٌ أيضًا.

وقال يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ في المحفوظ عنه: عن عمرٍو، عن عمرَ رضي الله عنه، منقطعًا، وفيه منَ المرفوع أنّ القاتل لا يرث.

ويحيىٰ ثقةٌ حافظٌ، والأسانيد إليه صحيحةٌ.

وقال ابن جريجٍ في المحفوظ عنه: عن عمرٍو، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مرسلًا، ولفظه: «ليس لقاتلٍ شيءٌ».

وتقدّم أنّ ابن جريجٍ قد عنعنه، وأنّه سيّئ التدليس عنِ الضعفاء، وأنّه لم يسمع من عمرِو بن شُعيبٍ.

وقال محمّدُ بن راشدٍ، عن سليمانُ بن موسىٰ: عن عمرٍو، عن أبيه، عن جدّه، رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في عدم إرث القاتل.

وسليمانُ والراوي عنه – فيهما ضعفٌ من جهة الحفظ.

وقال ابن إسحاقَ: عن عمرٍو، عن مجاهدٍ، عن عمرَ رضي الله عنه، وفيه منَ المرفوع أنّه ليس لقاتلٍ شيءٍ.

وابن إسحاقَ ليس عمدةً في أحاديث الأحكام، وإنّما يُحسَّن حديثه فيها إذا لم يخالِف.

ويتّضح من ذٰلك أنّ أقوىٰ الروايات – رواية يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ.

وأيضًا، فرواية ابن عجلانَ ومن معه، ورواية سليمانَ بنِ موسىٰ – ذكروا فيها: عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، وهي جادّةٌ مسلوكةٌ، تُسرِع إلىٰ الوهم، بخلاف رواية يحيىٰ، فإنّها لا تكون إلّا عن تثبُّتٍ.

=

ورواية ابن جُرَيجٍ – لو ثبت سماعه لهٰذا الحديثِ من عمرٍو – محمولةٌ علىٰ الِاختصار، بحيث يكون عمرٌو حدّث به مرّةً عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولم يذكر عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه، ويُقرِّب ذٰلك أنّ سياقه للحديث مختصرٌ، بخلاف يحيىٰ بنِ سعيدٍ، فقد جوّد سياق القصّة، واستقصىٰ تفاصيلها.

وابن إسحاقَ قد قَرَن بعمرِو بن شُعَيبٍ – ابنَ أبي نَجِيحٍ، ولعلّه دخل عليه ذِكرُ مجاهدٍ من حديث ابن أبي نَجِيحٍ، ولم يكن سمعه من عمرٍو، ولم يتابعه أحدٌ علىٰ ذِكر مجاهدٍ في حديث عمرٍو.

وقد رجّح روايةَ يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ – النَّسائيُّ، كما سبق نقلُه، والدارَقُطْنيّ في "العلل" (١/ ١٥٦).

وإذا ثبت ترجيح رواية يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، فالمحفوظ في عدم قتل الأبِ بابنه أنّه موقوفٌ من فعل عمرَ رضي الله عنه، ورفعُه إلىٰ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – منكرٌ، وعدم توريث القاتل محفوظٌ من قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وللحديث شواهدُ، أبدؤها برواية ابن أبي نَجِيحٍ السابقةِ عنِ ابن إسحاقَ.

فقد أخرج أخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٧٣ بأرقام ٢٩٧٢٣، و٢٩٧٢٥، و٢٩٧٢٦) – كما سبقتِ الإشارةُ إليه – عن أبي خالدٍ الأحمر، عن حجّاجِ بن أرطاةَ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ، وعن قتادةَ، عن أبي المَلِيح، وعن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ.

كلّهم عن عمرَ – رضي الله عنه – بالقصّة، وفيه أنّ عمرَ – رضي الله عنه – لم يورِّث الوالدَ القاتلَ، ولم يذكر قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «لا يُقتل والدٌ بولده».

وقد عنعن حجّاجٌ، فلا يصحُّ شيءٌ ممّا روىٰ عمّن روىٰ عنهم، لٰكنْ تعدُّد هٰذه الطرقِ يفيد في اشتهار القصّة، وأنّ لها أصلًا.

وحديث مجاهدٍ – خاصّةً – مرسلٌ حسنُ الإسنادِ، برواية ابن إسحاقَ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عنه، وأمّا الروايتان الأُخريَانِ، فمرسلتانِ أيضًا، وقد تفرّد بهما حجّاجٌ؛ فهما ضعيفتانِ بذٰلك.

وسيأتي نحوُه في المبحث [٣٣٧]، وهناك يتمّ الكلام في مجموع طرق الحديث.

تنبيهٌ:

=

لفظ رواية ابن ماجهِ السابقِ ذكرُها في التخريج:

أنّ أبا قتادةَ – رجلٌ من بني مُدْلِجٍ – قتل ابنه، فأخذ منه عمرُ – رضي الله عنه – مِائةً منَ الإبل: ثلاثين حِقّةً، وثلاثين جَذَعةً، وأربعين خَلِفةً، فقال: «أين أخو المقتول؟ سمعت رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يقول: (ليس لقاتلٍ ميراثٌ)».

وفيها إجمالٌ من جهتين:

الأولىٰ في كيفيّة قتل الأبِ لابنه.

وفي رواية البيهقيّ أنّه حذفه بالسيف، فأصاب ساقه، فنُزِي في جُرحه، فمات، وبذٰلك استدلّ من قال إنّ الأبَ لا يُقتل بابنه إذا قارن قتلَه شبهةُ التأديب، بخلاف ما لو بان قصدُ القتل، كمن أضجع ابنه وذبحه، أو شقَّ جوفه بالسِّكّين، انظرِ "النوادرَ والزياداتِ" لابن أبي زيدٍ القيروانيّ (١٤/ ٣٣).

والثانية فيمن أعطىٰ الدِّيَة.

وفي رواية البيهقيّ أنّ عمرَ – رضي الله عنه – أخذها من سراقةَ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، وهو سيّد قومه؛ وبذلك استدلّ من أوجبها علىٰ العاقلة، لا علىٰ القاتل، انظرِ "الِاستذكارَ" لابن عبد البَرّ (٨/ ١٣٦-١٣٧).

ولهٰذا الأثرِ الفقهيّ في التفصيل في هٰذينِ الموضعين – ذكرت رواية البيهقيّ في الزوائد.

جِمَاعُ أبواب أسنان إبل الخطإِ، وتقويمِها، ودِيَاتِ النفوس والجِرَاح وغيرِها

[٥]

بابُ دِيَة النفس

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٢)

[٧٧]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا إبراهيمُ بن مرزوقٍ، ثنا بِشرُ بن عمرَ الزهرانيُّ،(١) عن حمّادِ بن سلمةَ، عن محمّدِ بن إسحاقَ،(٢) عن عبد الرحمٰن بن القاسم،(٣) عن أبيه:(٤)

أنّ الحارث بن زيدٍ(٥) كان شديدًا علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فجاء إلىٰ الإسلام، وعَيّاشٌ(٦) لا يشعر.

---

(١) هو ابن الحكم، الأزديُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ سبعٍ – وقيل: تسعٍ – ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٢).

(٢) هو ابن يسارٍ، المطّلبيُّ مولاهم، أبو بكرٍ، المدنيُّ، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوقٌ، يدلّس، ورُمِي بالتشيُّع والقدَر، من صغار الخامسة، مات سنةَ خمسين ومِائةٍ، ويقال: بعدَها، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٣).

(٣) هو ابن محمّدِ بن أبي بكرٍ الصِّدّيق: عبدِ الله بن عثمانَ، التيميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، ثقةٌ، جليلٌ، قال ابن عيينةَ: «كان أفضل أهل زمانه»، منَ السادسة، مات سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٠).

(٤) هو القاسم بن محمّدِ بن أبي بكرٍ الصِّدّيق: عبد الله بن عثمانَ بنِ عامرٍ، التيميُّ، ثقةٌ، أحدُ الفقهاء بالمدينة، قال أيّوبَ: «ما رأيت أفضلَ منه»، من كبار الثالثة، مات سنةَ ستٍّ ومِائةٍ علىٰ الصحيح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٧).

(٥) هو الحارث بن زيدٍ، أوِ ابنُ يزيدَ، واختُلِف في اسم جدّه، القرشيّ، العامريُّ، صحابيٌّ، هاجر بعد أُحُدٍ، وقُتِل، كما في هٰذا الحديثِ. ترجم له ابن حجرٍ في "الإصابة" (٢/ ٤١٤-٤١٣).

(٦) هو ابن أبي رَبِيعةَ: عمرِو بن المغيرة بن عبد الله بن عمرَ، المخزوميُّ، أبو عبد الرحمٰن، وقيل: أبو عبد الله، أسلم قديمًا قبل أن يدخل رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – دار الأرقم، وهاجر الهجرتين، =

فلَقِيَه عيّاشُ بن أبي ربيعةَ، فحَمَل[1] عليه فقتله؛ فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا﴾ [النساء: ٩٢] الآيةَ.

وقد رُوِّيناه من حديث جابرِ بن عبد الله موصولًا.

وخدعه أبو جهلٍ فرَجَعَه من المدينة إلىٰ مكّةَ، فحبسوه، وكان النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يدعو له في القنوت، واختُلِف في سنةِ موته.

انظر "أُسدَ الغابة" للعزّ بن الأثير (٤/ ٢١-٢٠)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٤/ ٦٢٤-٦٢٣).

(١) أيْ: كَرّ عليه، بمعنىٰ هجم عليه. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٩٨٧).

دراسة الحديث:

رواه البَلَاذُريُّ في "أنساب الأشراف" (١/ ٢٠٩) عن عبد الواحد بن غِيَاثٍ. وأخرجه ابن المنذر في "تفسيره" (٢/ ٨٣٠ برقْم ٢١٠٩) من طريق حجّاجِ بن منهالٍ. والواحديُّ في "أسباب النزول" (ص١٦٩) من طريق إبراهيمَ بنِ الحجّاج الساميّ.

كلُّهم عن حمّادِ بن سلمةَ به.

وخولِف حمّادٌ في هٰذا الإسنادِ، فرواه يونُسُ بن بُكَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ علىٰ وجهٍ آخرَ، يأتي ذكره في المبحث [٣٢٧]، وتمامُ تخريج الحديث، والحكمُ عليه.

وذكر البيهقيّ هنا أنّه مرويٌّ من حديث جابرِ بن عبد الله – رضي الله عنهما – متّصلًا، ولم أقف عليه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٣)

[٧٨]

أخبرنا أبو الحسن المقرئُ،(١) أبنا الحسن بن محمّدِ بن إسحاقَ،(٢) ثنا يوسُفُ بن

---

(١) هو عليُّ بن محمّدِ بن عليّ بن الحسين بن حُمَيدٍ، الإسفَرايِينيُّ، المِهْرِجانيُّ، أكثر عنه البيهقيّ في تصانيفه، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «كبيرٌ، فاضلٌ، صاحب قراءاتٍ»، وقال الذهبيّ: «المقرئ، المجوّد»، تُوُفِّيّ سنة عشرين وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٤١٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٣٢٣).

(٢) هو ابن إبراهيمَ بنِ الأزهر، أبو محمّدٍ، الإسفَرايِينيُّ، ابن أختِ الحافظ أبي عوانةَ الإسفَرايِينيّ، قال الحاكم: «كان محدِّث عصره، ومن أجود الناس أصولًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المجوّد»، وقال: «المحدِّث، الثقة، الرَّحَّال»، تُوُفِّيّ سنةَ ستٍّ وأربعين وثلْثِمِائةٍ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٣٦-٥٣٥، و١٦/ ٥٠).

=

يعقوبَ،[١] ثنا أبو الربيع،[٢] ثنا هُشَيمٌ،[٣] عن حُمَيدٍ الطويل، عنِ القاسم بن ربيعةَ،[٤] عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بنحوٍ من قول خالدٍ،[٥] إلّا أنّه قال:

---

(١) هو ابن إسماعيلَ بنِ حمّادِ بن زيدِ بن درهمٍ، الأزديُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثمّ البغداديُّ، القاضي، صنّف "السنن"، وقال أحمدُ بن كاملٍ: «كان ضعيفَ الفقه، غيرَ مطعونٍ عليه في الحديث»، وقال ابن المُناديْ: «حمل الناس عنه حديثًا كثيرًا»، ووثّقه الخطيب، وابنُ الجوزيّ، وقال ابن نقطةَ: «خرّج حديثه جماعةٌ منَ المتأخّرين في الصحيح»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الفقيه الكبير، الثقة»، تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وتسعين ومِائتين.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٦/ ٤٥٨-٤٥٦)، و"التقييدَ" لابن نقطةَ (٢/ ٨٧٣-٨٧١)، و"المنتظِمَ" لابن الجوزيّ (٦/ ٩٧-٩٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٨٧-٨٥).

(٢) هو سليمانُ بن داوُدَ، العَتَكيُّ، الزهرانيُّ، البصريُّ، نزيل بغدادَ، ثقةٌ، لم يتكلّم فيه أحدٌ بحجّةٍ، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وثلاثين ومِائتين، (خ م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩١).

(٣) هو ابن بَشِيرٍ الواسطيُّ.

(٤) هو ابن جَوْشَنٍ، الغَطَفانيُّ، البصريُّ، ثقةٌ، عارفٌ بالنَّسَب، منَ الثالثة، (د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٥-٣٨٦).

(٥) هو ابن مِهْرانَ، أبو المُنازِل، البصريُّ، الحذّاءُ، قيل له ذٰلك لأنّه كان يجلس عند الحذّائين، وقيل: لأنّه كان يقول: (احذُ علىٰ هٰذا النحوِ)، ثقةٌ، يُرسلُ، وأشار حمّادُ بن زيدٍ إلىٰ أنّ حفظه تغيّر لمّا قدَم منَ الشام، وعاب عليه بعضهم دخولَه في عمل السلطان، منَ الخامسة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣١).

ولفظ حديثه عنِ القاسم بن ربيعةَ، عن عقبةَ بنِ أوسٍ، عن رجلٍ من أصحاب النبيّ:

أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – خطب يوم الفتح، فقال: «لا إلٰه إلّا الله وحدَه، صَدَق وعدَه، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحدَه.

=

«مِائةٌ مِنَ الإبل، منها أربعون في بطونها أولادها، فمن زاد بعيرًا، فهو من أهل الجنّة».

قصّر بإسناده حُمَيدٌ الطويل.

وقد رُوِّيناه عن حمّادِ بن زيدٍ، ووُهَيبٍ،(١) عن خالدٍ الحذّاء، عنِ القاسم بن ربيعةَ، عن عقبةَ بنِ أوسٍ،(٢) عن عبد الله بن عمرٍو، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

❁❁❁

أَلَا إنّ كل مَأثَرةٍ كانت في الجاهلية تُعَدُّ وتُدَّعىٰ، وكلَّ دمٍ أو دعوىٰ، فهو موضوعٌ تحت قدمَيَّ هاتَينِ، إلّا سِدَانةَ البيت وسِقَايةَ الحاجّ.

أَلَا وإنّ قتيل الخطإ العمدِ، بالسوط أوِ العصا أوِ الحَجَر - دِيَةٌ مغلَّظةٌ: مِائةٌ منَ الإبل، منها أربعون في بطونها أولادُها».

(١) هو ابن خالدِ بن عجلانَ، الباهليُّ مولاهم، أبو بكرٍ، البصريُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، لٰكنّه تغيّر قليلًا بأَخَرةٍ، منَ السابعة، مات سنةَ خمسٍ وستّين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٥).

(٢) هو السَّدُوسيُّ، البصريُّ، ويقال فيه: يعقوبُ، وقيل: هما أخوان، صدوقٌ، منَ الرابعة، ووَهِم من قال: «له صحبةٌ»، (د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٤).

دراسة الحديث:

هٰذا الحديثُ أخرجه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن"، وابن ماجهْ في "سننه" -كما سيأتي - من طريق القاسم بن ربيعةَ.

والذي زاده البيهقيّ في رواية هٰذا المبحثِ علىٰ الكتب الستّة - إنّما هو قولُه: «فمن زاد بعيرًا، فهو من أهل الجنّة»؛ فسأقصُر البحثَ علىٰ هٰذه اللفظةِ وحدَها.

فقد أخرج الحديثَ الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٢٤٩ برقْم ١٥٦٢٦) عن هُشَيمٍ، أخبرنا حُمَيدٌ به، وفيه: «فمن ازداد بعيرًا، فهو من أهل الجاهليّة».

=

وفيه تصريحُ هُشَيمٍ بالسماع من حُمَيدٍ، لٰكنّه خالف في لفظه.

ورواية الإمام أحمدَ أصحُّ من رواية البيهقيّ من طريق أبي الربيع الزهرانيّ؛ فلفظها هو المحفوظ، ولعلّ لفظ (الجاهليّةِ) تصحّف علىٰ بعض الرواة في إسناد البيهقيّ، فقرأه (الجنّةَ)، وهٰذا ممكنٌ إذا طُمِست بعض الحروف، والله أعلمُ.

وأخرجه النَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٩٨-٣٩٧ برقْم ٤٨٤٣)، و"السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٠١ برقْم ٧١٧٤) من طريق سهلِ بن يوسُفَ، عن حُمَيدٍ به، وليس فيه محَلُّ الشاهد.

وأخرجه ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ" (السِّفر الثاني: ١/ ٦٠٤) من طريق حمّادِ بن سلمةَ، عن حُمَيدٍ به، وأحال علىٰ حديثٍ قبلَه، ليس فيه محَلُّ الشاهد، وهٰذا لا يكفي للجزم بلفظ حمّادٍ في روايته.

وهُشَيمٌ حافظٌ متقنٌ؛ فزيادته مقبولةٌ عن حُمَيدٍ.

وقد رُوي الحديثُ من غير طريق حُمَيدٍ.

فقد أخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٢٥٠ برقْم ١٥٦٢٥ و١٠/ ٥٥٨٨ برقْم ٢٣٩٧٦)، وأبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "السنن" (٧/ ٦٥-٦٣ برقْم ٤٤٨٨، و٤٤٨٩)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (٣/ ٤٣ برقْم ٢٦٣٨)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٩٦-٣٩٣ بأرقام ٤٨٣٦-٤٨٤١)، و"السنن الكبرىٰ" (٧/ ٣٩٩-٤٠١ بأرقام ٧١٦٩-٧١٧٣)، وغيرُهم من طرقٍ عن خالدٍ الحذّاء.

وعبدُ الرزّاق في "المصنّف:" (٩/ ٢٨١ برقْم ١٧٢١٢)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٠٤٩ برقْم ٤٦٧٣ و٣/ ١١٠٤ برقْم ٥٠٢١)، وأبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "السنن" (٧/ ٦٥ برقْم ٤٤٩٠)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (٣/ ٤٤ برقْم ٢٦٣٩)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٩٧ برقْم ٤٨٤٢)، و"السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٠١ برقْم ٧١٧٥)، وغيرُهم من طرقٍ عن عليّ بن زيدِ بن جُدْعانَ.

والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٣٧٤ برقْم ٦٦٤٤، و١٣٧٧ برقْم ٦٦٦٣)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (٣/ ٤٣ برقْم ٢٦٣٧)، والنَّسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٠١ برقْم ٧١٧٥)، وغيرُهم من طريقينِ أيّوبَ السَّخْتِيانيّ.

والإمامُ أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٢٥١-٣٢٥٠ برقْم ١٥٦٢٧) من طريق يونُسَ بنِ عُبيدٍ. والجصّاصُ الحنفيُّ في "أحكام القرآن" (٣/ ٢٠٣-٢٠٢) من طريق سليمانَ التيميّ، وخالدٍ الحذّاء.

=

الخمسةُ كلُّهم عنِ القاسم بن ربيعةَ، واختلفوا في إسناده اختلافًا كثيرًا، ولم يذكر أحدٌ منهم في متنه ازديادَ البعير.

وكلّ واحدٍ من هٰؤلاء – إلّا ابنَ جُدعانَ – أحفظُ من حُمَيدٍ الطويلِ؛ فالزيادة التي تفرّد بها دون مجموعهم شاذةٌ، والله أعلمُ.

[٦]

باب أسنان الإبل في الخطإ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٣)

[٧٩]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني مالكٌ.

ح. وأبنا أبو سعيدٍ، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع،(١) أبنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عنِ ابن شهابٍ، وربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن،(٢) وبلغه عن سليمانَ بنِ يسارٍ(٣) أنّهم كانوا يقولون:

«دِيَةُ الخطإِ: عشرونَ ابنةَ مَخَاضٍ،(٤) وعشرونَ ابنةَ لَبُونٍ، وعشرونَ ابنَ لَبُونٍ:(٥) ذكرٌ، وعشرونَ حِقّةً، وعشرونَ جَذَعةً».

---

(١) هو ابن سليمانَ المُراديُّ، صاحب الشافعيّ.

(٢) هو التيميّ مولاهم، أبو عثمانَ، المدنيُّ، المعروف بـ(ربيعةِ الرأيِ)، واسم أبيه (فَرُّوخٌ)، ثقةٌ، فقيهٌ، مشهورٌ، قال ابن سعدٍ: «كانوا يتّقونه لموضع الرأيِ»، منَ الخامسة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ علىٰ الصحيح، وقيل: «سنةَ ثلاثٍ وثلاثين»، وقال الباجيّ: «سنةَ اثنتين وأربعين»، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٥).

(٣) هو الهلاليُّ، مولىٰ ميمونةَ، وقيل: مولىٰ أمّ سلمةَ، المدنيُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة، مات بعد المِائة، وقيل: قبلَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٥).

(٤) هي الأنثىٰ من أولاد الإبل إذا أتمّت سنةً ودخلت في الثانية حتّىٰ تُتِمَّها، سُمِّيت بذٰلك لأنّ أمّها لحِقت بالمَخَاضِ، وهي النُّوق الحوامل، واحدتُها خَلِفةٌ، وذٰلك لأنّ أمّها أرضعتها سنةً، ثمّ فَصَلت عنها، وحملت بغيرها. وهٰذا علىٰ التغليب أو المَظِنّة، وليس تحقُّق حملِ أمّها شرطًا في الِاسم.

انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبيدٍ القاسم بن سلّامٍ (٣/ ٧١-٧٠)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٤/ ٣٠٦)، و"المغنيَ" للموفّق بن قدامةَ (٢/ ٤٣٣).

(٥) تقدّم شرح (بنت اللَّبُون)، وهٰذا مثلُها.

=

دراسة الحديث:

أخرجه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠١ برقْم ١٦٠٢٣) بهٰذا الإسنادِ عنِ الشافعيّ.

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٧٨ برقْم ٢٧١٨).

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٠ برقْم ٢٤٦٧).

وجاء في رواية يحيىٰ بنِ يحيىٰ الليثيّ: عن مالكٍ أنّ ابن شهابٍ، وسليمانَ بنَ يسارٍ، وربيعةَ بنَ أبي عبد الرحمٰن كانوا يقولون، فذكره.

وهٰذا بمعنىٰ قولِ غيرِه: «وبلغه عن سليمانَ بنِ يسارٍ»؛ لأنّ مالكًا لم يسمع من سليمانَ بنِ يسارٍ؛ فروايته عنه بالعنعنة محمولةٌ علىٰ قصد الإرسال، كما لو صرّح بأنّه بلغه عنه.

وقال محمّدُ بن الحسن في "الموطّإ" (ص٢٢٨ برقْم ٦٦٧): أخبرنا مالكٌ، أخبرنا ابن شهابٍ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ أنّه كان يقول، فذكره من قول سليمانَ وحدَه.

والشافعيّ وابن وهبٍ ومن معهما - أحفظُ من محمّدٍ، وروايته المخالفة لهم شاذّةٌ.

هٰذا، ولمالكٍ في هٰذا الإسنادِ ثلاث رواياتٍ.

فأمّا روايته عنِ الزهريُّ، فقد توبع عليها، وذٰلك فيما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٧ برقْم ١٨٣٠٣) عنِ ابن جُرَيجٍ قال: قال ابن شهابٍ:

«عقل الخطإ خمسةُ أخماسٍ»، فذكرها كرواية مالكٍ.

وابن جُرَيجٍ مدلّسٌ، ولم يصرّح بالسماع منِ ابن شهابٍ.

وخالفهما ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٧ برقْم ١٨٣٠٥) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، قال:

«دِيَة الخطإ منَ الإبل: ثلاثونَ حِقّةً، وثلاثونَ بنتَ لَبُونٍ، وعشرونَ بنتَ مَخَاضٍ، وعشرونَ بنو لَبُونٍ ذكورٌ»، فجعلها أرباعًا، وأسقط الجِذَاع.

=

ورواية مالكٍ أصحُّ، وهي المشهور من مذاهب أهل الحجاز، كما حكاه ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٥١) عن أهل المدينة، وسيأتي برقْم [٨٢] عن مَشْيَخة أهل المدينة.

وأمّا رواية مالكٍ عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن، فهي صحيحةٌ بلا شكٍّ.

وأمّا ما بلغه عن سليمانَ بنِ يسارٍ، فقد قال الإمام أحمدُ: «أخذ مالكٌ كتاب مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ، فنظر فيه، فكلّ شيءٍ يقول: (بلغني عن سليمانَ بنِ يسارٍ)، فهو من كتاب مخرمةَ»، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٣٢٦).

وسيأتي ذٰلك عن مخرمةَ في المبحث التالي، كما قاله الإمام أحمدُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٣)

[٨٠]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا بحرٌ،(٣) ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني مخرمةُ بن بُكَيرٍ،(٤) عن أبيه(٥) قال: سمعت سليمانَ بنَ يسارٍ يقول:

«أسنان الإبل في الدِّيَة: خُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ».

وقال سليمانُ: «ما أصيب به منَ الجروح، فهو بحسابِ أسنان الدِّيَة».

❁❁❁

---

(١) هو ابن أبي عمرٍو.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ الأصمُّ.

(٣) هو ابن نصرٍ المِصريُّ.

(٤) هو ابن عبد الله بن الأشجّ، المخزوميُّ مولاهم، أبو المِسْوَر، المدنيُّ، صدوقٌ، وروايته عن أبيه وجادةٌ من كتابه، قاله أحمدُ وابن معينٍ وغيرُهما، وقال ابن المدينيّ: «سمع من أبيه قليلًا»، منَ السابعة، مات سنةَ تسعٍ وخمسين ومِائةٍ، (بخ م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٦).

(٥) هو بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشجّ، مولىٰ بني مخزومٍ، أبو عبد الله، أو أبو يوسُفَ، المدنيُّ، نزيلُ مِصرَ، ثقةٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ عشرين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٧).

دراسة الحديث:

روىٰ الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١٣/ ٢٣٠-٢٢٩) عن يونُسَ بنِ عبد الأعلىٰ، عنِ ابن وهبٍ به، وذكر أسنانَ دِيَةِ الخطإ فقط.

ورواية مخرمةَ عن أبيه - وجادةٌ صحيحةٌ.

=

روىٰ موسىٰ بنُ سلمةَ عنه قال: «لم أُدرِك أبي، ولٰكنْ هٰذه كتبه»، وقال ابن معينٍ: «يُقال إنّه وقع إليه كتاب أبيه، ولم يسمعه»، وقال الإمام أحمدُ: «لم يسمع من أبيه شيئًا، إنّما روىٰ من كتاب أبيه»، وقال العَلَائيّ: «أخرج له مسلمٌ عن أبيه عدّةَ أحاديثَ».

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٣٦٣)، و"المراسيلَ" له (ص٢٢٠)، و"جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٢٧٥).

فالإسناد ثابتٌ إلىٰ سليمانَ بنِ يسارٍ.

وتقدّم في المبحث السابق أنّ محمّدَ بن الحسن روىٰ ذٰلك عن مالكٍ، عنِ الزهريّ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ، وأنّها روايةٌ شاذّةٌ؛ فلا تصلح لِلاعتبار.

وستأتي في المبحث بعد التالي برقْم [٨٢] أسنانُ دِيَةِ الخطإِ والجروحِ - عن سليمانَ بنِ يسارٍ وغيرِه من مَشْيَخة أهل المدينة، وهناك تكون دراستُها والحكمُ عليها.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٣)

[٨١]

قال بُكَيرٌ:(١) وقال ذٰلك ابنُ قُسَيطٍ:(٢)

«أسنان الدِّيَة خَمْسٌ»، كما قال سليمانُ إذا كان خطأً.

(١) هو ابن عبد الله بن الأشجّ، المذكورُ في إسناد المبحث السابق.

(٢) هو يزيدُ بن عبد الله بن قُسَيطِ بن أسامةَ، الليثيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، الأعرجُ، ثقةٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ اثنتين وعشرين ومِائةٍ، وله تسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٢).

دراسة الحديث:

إسناد هٰذا الحديثِ ثابتٌ عن بُكَيرٍ كما تقدّم في المبحث السابق.

وبُكَيرٌ وابنُ قُسَيطٍ متقاربانِ في الوفاة، وكلاهما من علماء المدينة؛ فيغلب علىٰ الظنّ جدًّا لقاؤهما؛ فالحديث ثابتٌ عنِ ابن قُسَيطٍ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٣-٧٤)

[٨٢]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن يوسُفَ الرَّفّاءُ البغداديُّ، أبنا أبو عمرٍو عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ القاضي، ثنا إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، وعيسىٰ بنُ مِينَا قالا:

ثنا عبدُ الرحمٰن بنُ أبي الزناد، أنّ أباه[١] قال:

«كان مَن أدركتُ من فقهائنا الذين يُنتهىٰ إلىٰ قولهم: منهم سعيدُ بن المسيَّب، وعروةُ بن الزبير، والقاسمُ بن محمدٍ، وأبو بكرِ بنُ عبد الرحمٰن،[٢] وخارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ،[٣] وعُبَيدُ الله بنُ عبد الله بن عُتبةَ،[٤] وسليمانُ بن يسارٍ، في مَشْيَخةٍ جِلّةٍ[٥] سواهم من نظرائهم، وربّما اختلفوا في الشيء، فأخذنا بقولِ أكثرِهم وأفضلِهم رأيًا».

قال: «وكانوا يقولون: العقل في الخطإ: خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

---

(١) هو عبد الله بنُ ذَكْوانَ المدنيُّ.

(٢) هو ابن الحارث بن هشامِ بن المغيرة، المخزوميُّ، المدنيُّ، اختُلِف في اسمه، وقيل: (أبو بكرٍ) اسمه، وكنيته (أبو عبد الرحمٰن)، وقيل: اسمه كنيته، ثقةٌ، فقيهٌ، عابدٌ، منَ الثالثة، مات سنة أربعٍ وتسعين، وقيل غيرُ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٥٠).

(٣) هو ابن الضحّاك بن زيدٍ، الأنصاريُّ، أبو زيدٍ، المدنيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ مِائةٍ، وقيل: قبلَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢٦).

(٤) هو ابن مسعودٍ، الهُذَليُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، ثَبْتٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ أربعٍ وتسعين، وقيل: سنةَ ثمانٍ وتسعين، وقيل غيرُ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

(٥) أيْ: عظماءُ، سادةٌ، ذَوُو أخطارٍ. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٩٧٨).

=

والسِّنُّ في كلّ جُرحٍ - قَلَّ أو كَثُرَ - خمسةُ أخماسٍ[1] علىٰ هٰذه الصفةِ».

(١) مثاله: لو جُرِح شخصٌ مُوضِحةً، واستحقّ خمسًا منَ الإبل، فيُعطىٰ هٰذه الخَمسَ أخماسًا علىٰ ما سبق؛ فيُعطىٰ جذعةً وحِقّةً وبنتَ لَبُونٍ وبنتَ مَخَاضٍ وابنَ لَبُونٍ. ولو جُرِح آخرُ مأمومةً، واستحقّ ثُلُث الدِّيَة، فيُعطىٰ هٰذا الثُّلُثَ أخماسًا كما سبق؛ فيُعطىٰ من كلّ نوعٍ ستّةَ أبعرةٍ وثُلُثيْ بعيرٍ، وذٰلك بأن يُشْركه في بعيرٍ؛ فيجعلَ له ثُلُثيهِ.

دراسة الحديث:

سبق الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ برقْم [٤٦].

وهو إسنادٌ حسنٌ بمجموعِ روايتي ابن أبي أُوَيسٍ وعيسىٰ بنِ مِينَا.

وتقدّم في المبحثين [٧٩، و٨٠] ما يشهد للرواية عن سليمانَ بنِ يسارٍ خاصّةً؛ فتكونُ صحيحةً. والله أعلمُ.

[٧]

بابُ من قال: هي أرباعٌ، علىٰ اختلافٍ بينهم في الأوصاف

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٤)

[٨٣]

وقد رُوِي في هٰذا[١] عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - حديثٌ منقطعٌ، وآخَرُ لا يُحتجُّ بمثله.[٢]

أخبرَناه[٣] أبو الحسن عليُّ بن محمّدٍ المقرئُ، أخبرنا الحسن بن محمّدِ بن إسحاقَ، ثنا يوسفُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن أبي بكرٍ،[٤] ثنا فُضَيلُ بن سليمانَ،[٥] ثنا موسىٰ بنُ عقبةَ، حدّثني إسحاقُ بن يحيىٰ بنِ الوليد بن عبادةَ بنِ الصامت،[٦] عن عبادةَ بنِ الصامت قال:

«إنّ من قضاء رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قَضىٰ في الدِّيَة الكبرىٰ المغلَّظةِ

---

(١) يعني في جعل دِيَة الخطإ أرباعًا.

(٢) يعني حديثًا رواه من طريق محمّدِ بن راشدٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«من قُتِل خطأً، فدِيَتُه مِائةٌ منَ الإبل: ثلاثون: بناتُ مَخاضٍ، وثلاثون: بناتُ لَبُونٍ، وثلاثون: حِقّةٌ، وعشْرٌ: بنو لَبُونٍ».

وقد رواه أبو داوُدَ في "السنن" (٧/ ٥٨ برقْم ٤٤٨٢)، وابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٤٤-٤٥ برقْم ٢٦٤١)، والنسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٩٨ برقْم ٤٨٤٤) من طرقٍ عن محمّدِ بن راشدٍ به.

(٣) يعني المنقطعَ.

(٤) هو ابن عليّ بن عطاءِ بن مُقَدَّمٍ، الثقفيُّ مولاهمُ، المُقَدَّميُّ، أبو عبد الله، البصريُّ، ثقةٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وثلاثين ومِائتين، (خ م س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٦).

(٥) هو النُّمَيريّ، أبو سليمانَ، البصريُّ، صدوقٌ، له خطأٌ كثيرٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائةٍ، وقيل غيرُ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٣).

(٦) هو الأنصاريُّ، أرسل عن عبادةَ رضي الله عنه، وهو مجهول الحال، قُتِل سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ، منَ الخامسة، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣).

=

بثلاثينَ ابنةَ لَبُونٍ، وثلاثين حِقّةً، وأربعين خَلِفةً.

وقضىٰ في الدِّيَة الصغرىٰ بثلاثينَ بنتَ لَبُونٍ، وثلاثين حِقّةً، وعشرين بنتَ مَخَاضٍ، وعشرين بني مَخَاضٍ ذكورٍ».

إسحاقُ بن يحيىٰ لم يدرك عبادةَ بن الصامت؛ فهو مرسلٌ.

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ في أقضية النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقد أخرج البيهقيُّ جُمَلًا منه بهٰذا الإسنادِ، وفرّقه في أبوابٍ منَ "السنن الكبرىٰ" بحسَب حاجته منه، انظرها (٥/ ٣٢٦، و٦/ ١٩٠، و١٥٤، و١٥٥، و١٥٦، و٢٣٥، و٨/ ٧٧، و١٠/ ١٣٣).

ورواه عبد الله بنُ أحمدَ في "الزوائد علىٰ المسند" (المسند: ٨/ برقْم ٢٣٢٢٣) عن أبي كاملٍ الجَحْدَريّ، والصَّلْت بن مسعودٍ، فرّقهما، عن فُضَيلِ بن سليمانَ به.

وساق في رواية أبي كاملٍ الحديث بتمامه، وأحال في رواية الصَّلت عليه.

ثمّ ذكر أنّهما اختلفا في الإسناد، فقال أبو كاملٍ في حديثه: (عن إسحاقَ بنِ يحيىٰ بنِ الوليد بن عبادةَ، عن عبادةَ رضي الله عنه)، أو: (أنّ عبادةَ – رضي الله عنه – قال)، وقال الصلت: (عن إسحاقَ بنِ الوليد بن عبادةَ، عن عبادةَ رضي الله عنه).

وهٰذا خلافٌ يسيرٌ؛ فإنّ الرواية بـ(أنّ) مثلُ الرواية بـ(عنْ) علىٰ الصحيح، وتُنزَّل منزلتَها، حكاه ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١/ ٢٦) عنِ الجمهور، وشرحه العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (١/ ٤٢٤).

وعليه، فمهما قيل هنا، فهو محمولٌ علىٰ قصد الإرسال؛ لأنّ إسحاقَ لم يُدرك عُبادةَ رضي الله عنه، كما قاله البيهقيُّ، وقاله كذٰلك البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والدارَقُطْنِيُّ، وابن عساكرَ، وغيرُهم.

انظرِ "الجامعَ" للتِّرْمذيّ (٤/ ٢٣٠)، و"جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١١٤)، و"الإكمالَ" لمُغُلْطايَ (٢/ ١٢٠)، و"نصبَ الراية" للزيلعيّ (٤/ ٣٨٤).

=

وذكر التِّرمِذيُّ في "العلل الكبير" (ترتيبه: ص٢١٤) أنّه سأل البخاريَّ عن هٰذا الحديثِ، فنقل عن عليِّ بن المدينِيّ أنّه قال: «هو في كتابٍ عن عبادةَ بنِ الصامت رضي الله عنه».

وعليه، فهو وِجادةٌ، لٰكنْ لا يُعرَف صاحب الكتاب، ولا عدالتُه وضبطُه، ولا عمّن أخذه، ولا كيف انتقل إلىٰ إسحاقَ؛ فلا يُعتمَد عليه، والله أعلمُ.

وأيضًا، فقد أعلّه البُوصِيريّ في "مصابح الزجاجة" (٢/ ٤٧٥) بضعف إسحاقَ بنِ يحيىٰ.

وقال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٢/ ١٨٠): «لإسحاقَ بنِ يحيىٰ هٰذا، عن عبادةَ بنِ الصامت رضي الله عنه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أحاديثَ ... وعامّتها في قضايا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ... وعامّتها غير محفوظةٍ».

وفُضَيلُ بن سليمانَ أيضًا فيه ضعفٌ، وقال صالحُ بن محمّدٍ: «روىٰ عن موسىٰ بنِ عقبةَ مناكيرَ»، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٣٩٨).

وقد توبع علىٰ بعض هٰذا الحديثِ، لٰكنْ لم أجد أحدًا تابعه في هٰذا الحديثِ علىٰ ذِكر أسنان الدِّيَتينِ.

ولا وجدتُ شيئًا يشهد لذٰلك مرفوعًا إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولا أحدًا منَ الفقهاء قال بما ذُكِر في دِيَة الخطإ، مع كثرة اختلافهم في أسنانها، ولو صحّ عندهم - وهو مرفوعٌ - لَصاروا إليه، واستغنَوا عنِ الموقوفات المتعارضة، والأقيسة الخفيّة.

والحاصل أنّ هٰذا الحديثَ شديد الضعف بكثرة عِلَلِه، والله أعلمُ.

[٨]

بابُ من قال: هي أخماسٌ، وجعَل أحد أخماسها بني المَخَاض دون بني اللَّبُون

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٤-٧٥)

[٨٤]

أخبرنا أبو عليٍّ الحسنُ بن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ شاذانَ[١] ببغدادَ، أبنا حمزةُ بن محمّدِ بن العبّاس،[٢] ثنا العبّاس بن محمّدٍ الدُّوريُّ،[٣] ثنا عُبيد الله بنُ موسىٰ،[٤] أبنا إسرائيلُ،[٥] عن أبي

---

(١) هو الحسن بن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بن الحسن بن محمّدِ بن شاذانَ، البغداديُّ، الأشعريُّ، البزّازُ، ويُعرَف بـ(ابن شاذانَ)، وثّقه ابن رِزْقُويَهْ، وقال الأزهريّ: «مِن أوثقِ مَن برأ الله في الحديث، وسماعي منه أحبُّ إليّ منَ السماع من غيره»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان صدوقًا، صحيحَ الكتاب»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الفاضل، الصدوق، مُسنِد العراق»، تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وعشرين وأربعِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٨/ ٢٢٤-٢٢٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤١٥-٤١٨).

(٢) هو ابن الفضل بن الحارث، أبو أحمدَ، البغداديُّ، الدِّهْقانُ، وثّقه الخطيب البغداديّ، والذهبيّ، وقال: «الشيخ، العالِم، الصدوق ... كان موثَّقًا»، وتُوُفِّي سنةَ سبعٍ وأربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٩/ ٦١-٦٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥١٦)، و"تاريخَ الإسلام" له (٧/ ٨٥٠).

(٣) هو ابن حاتمٍ، أبو الفضل، الخوارزميُّ الأصلِ، البغداديُّ، ثقةٌ، حافظٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ إحدىٰ وسبعين ومِائتين، وقد بلغ ثمانيًا وثمانين سنةً، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٧).

(٤) هو ابن أبي المختار: باذامَ، العبسيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، كان يتشيّع، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «كان أثبتَ في إسرائيلَ من أبي نُعَيمٍ»، واستُصغِر في سفيانَ الثوريّ، منَ التاسعة، مات سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائتين علىٰ الصحيح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١٥).

(٥) هو ابن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ، السَّبِيعيّ.

=

إسحاقَ،[١] عن علقمةَ:[٢]

عن عبد الله بن مسعودٍ أنّه قال في الخطإ أخماسًا:

«عشرون حِقّةً، وعشرون جَذَعةً، وعشرون بناتُ لَبُونٍ، وعشرون بناتُ مَخَاضٍ، وعشرون بنو مَخَاضٍ».

وكذٰلك رواه وكيعُ بن الجرّاح في كتابه المصنَّف في الدِّيَات - عن سفيانَ الثوريّ، عن منصورٍ،[٣] عن إبراهيمَ،[٤] عن عبد الله.

وعن سفيانَ، عن أبي إسحاقَ، عن علقمةَ، عن عبد الله.

وكذٰلك رواه عبدُ الرحمٰن بنُ مهديٍّ،[٥] وعبدُ الله بنُ الوليد العدنيُّ،[٦] عنِ الثوريّ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عبد الله رضي الله عنه.

---

(١) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٢) هو ابن قيسٍ، النَّخَعيُّ.

(٣) هو ابن المعتمر بن عبد الله، السُّلَميُّ، أبو عَتّابٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، وكان لا يدلّس، منَ السادسة، مات سنةَ اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٩).

(٤) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ.

(٥) هو ابن حسّانَ، العنبريُّ مولاهم، أبو سعيدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، ثبْتٌ، حافظٌ، عارفٌ بالرجال والحديث، قال ابن المدينيّ: «ما رأيت أعلمَ منه»، منَ التاسعة، مات سنةَ ثمانٍ وتسعين ومِائةٍ، وهو ابن ثلاثٍ وسبعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٣).

(٦) هو ابن ميمونٍ، أبو محمّدٍ، المكّيُّ، معروفٌ بـ(العَدَنيّ)، صدوقٌ، ربّما أخطأ، من كبار العاشرة، (خت د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٠-٢٧١).

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ بهٰذا الإسنادِ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٢ برقْم ١٦٠٢٩)، و"السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٤ برقْم ٣٠٢٣).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ عن إسرائيلَ، وقد توبع.

فقد ذكر البيهقيُّ أنّه في كتاب وكيعٍ في الدِّياتِ - عنِ الثوريّ، عن أبي إسحاقَ به.

وكذٰلك رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٢ برقْم ٢٨٤٥٦) عن وكيعٍ.

ورواه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٦) عن أبي هشامٍ الرفاعيّ، عن يحيىٰ بنِ زكريّا بنِ أبي زائدةَ، عن أبيه، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

وذكر البيهقيُّ أنّ ابن خزيمةَ رواه من طريق يحيىٰ بنِ أبي زائدةَ، عن أبيه وغيرِه، عن أبي إسحاقَ به، ولم أقف عليه مسندًا.

ورواية الطبريّ ضعيفةٌ؛ أبو هشامٍ الرفاعيُّ - واسمه (محمّدُ بن يزيدَ بنِ محمّدٍ) - ليس بالقويّ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٤٧)، وزكريّا مدلّسٌ، وصفه بذٰلك أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "سؤالات الآجرّيّ" (ص١٨٥)، وأبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" لابنه (٣/ ٥٩٤)، والدارَقُطْنيُّ، ذكره ابن حجرٍ في "طبقات المدلّسين" (ص٣١)، وغيرُهم، وقد عنعن.

وأيضًا، فلو كان سمع هٰذا الحديثَ من أبي إسحاقَ، فإنّ سماعه منه كان بعد اختلاطه، قاله الإمام أحمدُ، رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٩٤)، وقاله العجليُّ في "الثقات" (١/ ٣٧٠).

ولم أقف علىٰ إسناد ابن خزيمةَ، وصِيَغ الأداء فيه.

وخالفَ الجماعةَ ما رواه ابنُ أبي شيبةَ - فيما ذكره ابن عبد البَرّ في "الاستذكار" (٨/ ٥٤) - عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به، فذكر بني لَبُونٍ مكانَ بني المَخَاض.

قال ابن عبد البَرّ: «الثوريّ أثبتُ من أبي الأحوص في أبي إسحاقَ وفي غيره».

=

وقد قدَّم جمعٌ منَ الحفّاظ الثوريَّ علىٰ سائر أصحاب أبي إسحاقَ، نقله ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمِذيّ" (٢/ ٥٢٠-٥١٩) عنِ ابن معينٍ، وأبي حاتمٍ الرازيّ، والبَرْدِيجيّ.

أيضًا، فقد تابع الثوريَّ إسرائيلُ، والِاثنانِ أبعدُ عنِ الخطإ.

وعليه، فذِكر بني المَخَاض هو المحفوظ، وذِكرُ أبي الأحوصِ بني اللَّبُون شاذٌّ.

هٰذا، وقد جاء الحديث من طرقٍ أخرىٰ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، يأتي أحدُها في المبحث التالي، وعنده يكون تخريجُ سائرِها، وتمامُ الكلام علىٰ الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٥)

[٨٥]

وأخبرنا أبو الحسين عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصَّفَّارُ، ثنا محمّدُ بن عبد الملك، ثنا يزيدُ بن هارونَ، أبنا سليمانُ التيميُّ، عن أبي مِجْلَزٍ،(١) عن أبي عُبَيدةَ،(٢) عن عبد الله:(٣)

«في دِيَة الخطإ أخماسٌ: خُمُسٌ بنو مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ جِذَاعٌ».

هٰذا هو المعروف عن عبد الله بن مسعودٍ بهٰذه الأسانيدِ.

وقد روىٰ بعض حفّاظنا - وهو الشيخ أبو الحسن الدارقطنيُّ(٤) - هٰذه الأسانيدَ عن عبد الله، وجعل مكان بني المَخَاض بني اللَّبُون، وهو غلطٌ منه.

وقد رأيته أيضًا في كتاب محمّدِ بن إسحاقَ بنِ خُزَيمةَ - وهو إمامٌ - في رواية وكيعٍ، عن سفيانَ، بإسنادَيه، كذٰلك: (بني لَبُونٍ). وفي رواية سعيدِ بن بَشِيرٍ، عن قتادةَ، عن أبي مِجْلَزٍ، عن أبي عُبيدةَ، عنِ ابن مسعودٍ، كذٰلك: (بني لَبُونٍ).

---

(١) هو لاحِقُ بن حُمَيدٍ، البصريُّ.

(٢) هو ابن عبد الله بن مسعودٍ.

(٣) هو ابن مسعودٍ، رضي الله عنه.

(٤) في "سننه" (٤/ ٢٢٢، برقْم ٣٣٦١، و٢٢٣ برقْم ٣٣٦٢، و٢٢٥ برقْم ٣٣٦٣، و٢٢٦ برقْم ٣٣٦٥).

=

ورواه من حديث يحيىٰ، يعني ابنَ أبي زائدةَ،(١) عن أبيه،(٢) وغيرِه، عن أبي إسحاقَ، عن علقمةَ، عنِ ابن مسعودٍ: (بني مَخَاضٍ).

فإن كان ما رَوَيَاه محفوظًا، فهو الذي نميل إليه، وصارتِ الروايات فيه عنِ ابن مسعودٍ متعارضةً، ومذهب عبد الله مشهورٌ في بني المَخَاض.

وقدِ اختار ابن المنذر(٣) في هٰذا مذهبه.

واحتجّ بأنّ الشافعيّ – رحمه الله – إنّما صار إلىٰ قول أهل المدينة في دِيَة الخطإ لأنّ الناس قدِ اختلفوا فيها، والسنّةُ عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وردت مطلقةً بمِائةٍ منَ

---

(١) هو يحيىٰ بنُ زكريّا بنِ أبي زائدةَ، الهمْدانيُّ، أبو سعيدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، متقِنٌ، من كبار التاسعة، مات سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وثمانين ومِائةٍ، وله ثلاثٌ وسِتّون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٠).

(٢) هو زكريّا بنُ أبي زائدةَ: خالدٍ أو هُبَيرةَ بنِ ميمونِ بن فيروزٍ، الهَمْدانيُّ، الوادعيّ، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ، ثقةٌ، وكان يدلّس، وسماعه من أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ بأَخَرةٍ، منَ السادسة، مات سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ أو تسعٍ وأربعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" (ص١٥٦).

(٣) "الإشراف" (٧/ ٣٩٤-٣٩٣).

وابن المنذر هو محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ المُنذِر، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، حُكِي عنِ العُقَيليّ أنّه كان يَحمِل عليه، وينسبه إلىٰ الكذب، قال ابن القطّان: «لا يُلتفَت إلىٰ كلام العُقَيليّ فيه»، وقال الذهبيّ: «كلامه من قبيل كلام الأقران بعضِهم في بعضٍ، مع أنّه لم يذكره في كتاب "الضعفاء"»، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «كان لا يُحسِن الحديث»، ويردُّه قولُ النوويّ إنّه مجمَعٌ علىٰ تمكُّنه في الحديث والفقه، وقال: «هو في نهايةٍ منَ التمكُّن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه»؛ ولذٰلك قال الذهبيّ: «لا عبرةَ بقول مَسْلَمةَ»، ووصف ابن المنذر بقوله: «الإمام، الحافظ، العلّامة، شيخ الإسلام»، وتُوُفِّي سنةَ ثمانَ عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ.

انظر "تهذيبَ الأسماء واللغات" للنوويّ (٢/ ١٩٧-١٩٦)، و"ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ٤٥٠-٤٥١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٤/ ٤٩٢-٤٩٠).

=

الإبل غيرَ مفسَّرةٍ، واسم الإبل يتناول الصغار والكبار؛ فأَلزم القاتلَ أقلَّ ما قالوا أنّه يلزمه، فكان عنده قول أهل المدينة أقلَّ ما قيل فيها.

وكأنّه لم يبلغه قولُ عبد الله بن مسعودٍ، فوجدنا قول عبد الله أقلَّ ما قيل فيها؛ لأنّ بني المَخاض أقلُّ من بني اللَّبُون، واسم (الإبل) يتناوله؛ فكان هو الواجبَ دون ما زاد عليه، وهو قول صحابيٍّ؛ فهو أولىٰ من غيره، وبالله التوفيق.

دراسة الحديث:

رواه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٥) عن مجاهدِ بن موسىٰ، عن يزيدَ بنِ هارونَ به.

ورواه إسحاقُ بن منصورٍ في "مسائل الإمام أحمدَ وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ" (٧/ ٣٢٨١-٣٢٨٤) عن هُشَيمٍ، عن سليمانَ التيميّ به.

وخالفه ما أخرجه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٥-٣٢٤) من طريق ابن أبي عَدِيٍّ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن أبي مِجْلَزٍ به، لٰكنْ فيه (بنو لَبُونٍ) مكانَ (بني المَخَاض).

وابن أبي عَدِيٍّ سمع منِ ابن أبي عَرُوبةَ بعد اختلاطه، وقتادةُ مدلِّسٌ، وقد عنعن؛ فيَضعُف هٰذا الإسنادُ.

ثمّ يكون ذِكرُ بني اللَّبُون: الذي خالف به رواية سليمانَ التيميّ - منكرًا، والمحفوظُ هو ذِكرَ بني المَخَاض. والله أعلمُ.

وللحديث طريقانِ أُخْرَيَانِ.

فأُولاهما: ما رواه أبو يوسُفَ القاضي في "الآثار" (ص٢١٨-٢١٩ برقْم ٩٦٥) عن أبي حنيفةَ، عن حمّادِ بن أبي سليمانَ.

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٠٨ برقْم ١٨٣١١)، ومن طريقه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٩/ ٣٤٨ برقْم ٩٧٣٠). ورواه وكيعٌ في مصنّفه في الدِّيَات، كما قاله البيهقيُّ، وعنه ابن أبي شيبةَ في =

"المصنّف" (١٥/ ١٢ برقْم ٢٨٤٥٧). وذكره البيهقيّ عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، وعبد الله بن الوليد العدنيّ. كلُّهم عنِ الثوريّ. وذكره ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٥٠) عن شعبةَ. كلاهما عن منصورٍ.

كلاهما عن إبراهيمَ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

والرواية الأولىٰ ضعيفةٌ، والِاعتماد علىٰ رواية الثوريّ، عن منصورٍ، ولم أقف علىٰ رواية شعبةَ مسندةً.

وثانيَتُهما: ما رواه إسحاقُ بن منصورٍ في "مسائل الإمام أحمدَ وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ (٧/ ٣٢٨١-٣٢٨٤) عن هُشَيمٍ. وأخرجه الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٥) من طريق أشعثَ بنِ سَوّارٍ.

كلاهما عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عنِ الشعبيّ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

وهُشَيمٌ مدلّسٌ، وقد عنعن، وأشعثُ ضعيفٌ من جهة حفظه، والحديث بمجموع الروايتين حسنٌ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، والله أعلمُ.

والحاصل أنّ الحديث جاء عنِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - من أربع طرقٍ:

الأولىٰ: طريق أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عن علقمةَ، والمحفوظ فيها ذِكرُ بني المَخَاض، وتقدّم ذٰلك في المبحث السابق.

والثانية: طريق أبي عُبيدةَ: ابنِه، والمحفوظ فيها ذِكرُ بني المَخَاض.

والثالثة: طريق إبراهيمَ النَّخَعيّ.

والرابعة: طريق عامرٍ الشعبيّ.

ولم يُختلَف في هٰذين الطريقين في ذِكر بني المَخَاض.

وذكر البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٥)، و"معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٣-١٠٤) أنّ الطرق الثلاثةَ الأولىٰ تُعَلُّ بالِانقطاع، وذكر أنّ أبا إسحاقَ رأىٰ علقمةَ لٰكنْ لم يسمع منه شيئًا، وأنّ أبا عُبيدةَ لم يُدرك أباه رضي الله عنه، يعني: لم يدركِ السماعَ منه، قال: «ورواية إبراهيمَ عن عبد الله منقطعةٌ، لا شكَّ فيها»، وروىٰ عن كلِّ واحدٍ منهم إقرارَه بالِانقطاع المذكور.

ورواية الشعبيّ منقطعةٌ كذٰلك بلا شكٍّ.

=

ومع انقطاع روايتيْ أبي عُبيدةَ وإبراهيمَ، فإنّهما مقبولتانِ؛ لأنّهما اعتنَيَا بفقه ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وتتبّعا حديثه والرواياتِ عنه عند ثقات أصحابه.

وأيضًا، فهٰذه الطرقُ يشدُّ بعضها بعضًا، قال البيهقيُّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٥): «قدِ انضمّ بعضها إلىٰ بعضٍ؛ فالقول بها ... وجهٌ صحيحٌ».

وعليه، فالحديث صحيحٌ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

وقدِ احتجّ به الإمام أحمدُ في "مسائله وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ" لإسحاقَ الكَوْسَجِ (٧/ ٣٢٨٠).

تنبيهٌ:

ذكر البيهقيُّ بعد أن روىٰ حديث هٰذا المبحثِ - أنّ المعروف بهٰذه الأسانيدِ ذِكرُ بني المَخَاض، ثمّ نقل عنِ الدارَقُطْنيّ أنّه ذكر فيها بني اللَّبُون مكان بني المَخاض، وعنِ ابن خزيمةَ أنّه ذكر ذٰلك في بعضها.

ثمّ قال، كما سيأتي في المبحث التالي: «والصحيح عن عبد الله - رضي الله عنه - أنّه جعل أحدَ أخماسِها بني المَخَاض في الأسانيد التي تقدّم ذكرُها، لا كما توهّمه شيخنا أبو الحسن الدارَقُطْنيُّ، رحمنا الله وإيّاه».

وقال الطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١٣/ ٢٩٩): «لا اختلافَ بين أهل العلم أن قول ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - كان في الدِّيَة في الخطإ كذٰلك»، يعني بذِكرِ بني المَخَاض.

والحاصل أنّ تلك الرواياتِ ليست صحيحةً بذِكرِ بني اللَّبُون فيها عمّن رُوِيت عنهم؛ فلذٰلك لم أعتمدها في التخريج والترجيح، والله أعلمُ بالصواب.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٥-٧٦)

[٨٦]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، قالا:

قال أبو الحسن الدارقطنيُّ الحافظ في تعليل هٰذا الحديثِ:(١)

«لا نعلم رواه إلّا خِشْفَ بن مالكٍ،(٢) وهو رجلٌ مجهولٌ؛ لم يروِ عنه إلّا زيدُ بن جُبَيرِ بن حَرْمَلٍ الجُشَميُّ.(٣)

ولا نعلم أحدًا رواه عن زيدِ بن جُبَيرٍ إلّا حجّاجَ بن أرطاةَ، والحجّاج، فرجلٌ مشهورٌ بالتدليس، وبأنّه يحدّث عمّن لم يلقَه، ولم يسمع منه».

قال: «ورواه جماعةٌ منَ الثقات، عنِ الحجّاج، فاختلفوا عليه فيه».

---

(١) يعني حديثًا رواه قبل هٰذا الكلامِ (٨/ ٧٥) من طريق أبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ، عن مسدَّدٍ، عن عبد الواحد، عن حجّاجِ بن أرطاةَ، عن زيدِ بن جُبَيرٍ، عن خِشْفِ بن مالكٍ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«في دِيَة الخطإ عِشرون حِقّةً، وعِشرون جَذَعةً، وعِشرون ابنةَ مَخَاضٍ، وعِشرون ابنةَ لَبُونٍ، وعِشرون ابنَ مَخَاضٍ ذكرًا».

قال أبو داوُدَ: «وهو قول عبد الله رضي الله عنه»، قال البيهقيّ: يعني إنّما رُوِي من قول عبد الله - رضي الله عنه - موقوفًا، غيرَ مرفوعٍ.

وهو في "السنن" لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (٧/ ٦٢-٦١)، وانظر في هامشه التعليقَ (٣)؛ فلم أعدَّه في الزوائد.

(٢) هو الطائيّ، وثّقه النَّسائيّ، منَ الثانية، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٣).

(٣) هو الطائيُّ، ثقةٌ، منَ الرابعة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٢).

=

فرواه عبد الرحيم بنُ سليمانَ،[١] وعبد الواحد بنُ زيادٍ[٢] - علىٰ اللفظ الذي ذكرنا عنه.[٣]

ورواه يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأُمويُّ،[٤] عنِ الحجّاج، فجعل مكان الحِقَاق بني اللَّبُون.[٥]

ورواه إسماعيلُ بن عيّاشٍ، عنِ الحجّاج، فجعل مكان بني المَخَاض بني اللَّبُون.[٦]

ورواه أبو معاويةَ الضريرُ، وحفصُ بن غياثٍ، وجماعةٌ،[٧] عنِ الحجّاج بهٰذا الإسنادِ، قال: «جعل رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - دِيَةَ الخطإ أخماسًا»،[٨] لم يزيدوا علىٰ هٰذا، ولم يذكروا فيه تفسير الأخماس؛ فيُشبِه أن يكون الحجّاج ربّما كان يفسّر الأخماس برأيه بعد فراغه منَ الحديث؛ فيتوهّم السامع أنّ ذٰلك في الحديث، وليس كذٰلك.

قال الشيخ: وكيفما كان، فالحجّاج بن أرطاةَ غيرُ محتجٍّ به، وخِشْفُ بن مالكٍ مجهولٌ، والصحيح أنّه موقوفٌ علىٰ عبد الله بن مسعودٍ، والصحيح عن عبد الله أنّه جعل أحدَ أخماسها

---

(١) أخرج الدارَقُطْنيّ هٰذه الروايةَ في "سننه" (٤/ ٢٢٥ برقْم ٣٣٦٤).

(٢) هو العَبْديُّ مولاهمُ، البصريُّ، ثقةٌ، في حديثه عنِ الأعمش وحدَه مقالٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ ستٍّ وسبعين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٨).

وأخرج روايته هٰذه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن"، كما تقدّم.

(٣) يعني بذِكرِ بني المَخَاض، دون بني اللَّبُون.

(٤) هو ابن أبانَ بنِ سعيدِ بن العاصِ، أبو أيّوبَ، الكوفيُّ، نزيل بغدادَ، لقبه (الجمل)، صدوقٌ، يُغرِب، من كبار التاسعة، مات سنة أربعٍ وتسعين ومِائةٍ، وله ثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٠).

(٥) أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٢٨ برقْم ٣٣٦٦).

(٦) أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٢٩-٢٢٨ برقْم ٣٣٦٧).

(٧) منهم أبو مالكٍ الجَنْبيُّ، وأبو خالدٍ الأحمرُ.

(٨) أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٢٩ برقْم ٣٣٦٨).

=

بني المَخَاض، في الأسانيد التي تقدّم ذكرُها، لا كما توهّمه شيخنا أبو الحسن الدارقطنيُّ، رحمنا الله وإيّاه.

دراسة الحديث:

هٰذا الكلامُ مختصرٌ ممّا قاله الدارَقُطْنِيّ في "سننه" (٤/ ٢٢٦، و٢٢٧، و٢٢٨، و٢٢٩، و٢٣٠).

[٨٧]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٧٦)

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا أبو عمرِو بنُ السَّمّاك،[١] ثنا حنبلُ بن إسحاقَ،[٢] حدّثني أبو عبد الله، وهو أحمدُ بن حنبلٍ، ثنا محمّدُ بن جعفرٍ،[٣] ثنا شعبةُ، عن عمرِو بن مرّةَ[٤] قال:

---

(١) هو عثمانُ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن يزيدَ، البغداديُّ، الدقّاق، قال الدارَقُطْنِيّ: «كان منَ الثقات»، وقال ابن شاهينٍ: «الثقة، المأمون»، ووصفه أبو الحسن بنُ رِزْقُوْيَهْ بـ(الباز الأبيض)، وقال أبو الحسين بنُ القطّانُ: «كان ثقةً، صدوقًا، صالحًا»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً ثَبْتًا»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، الإمام، المحدّث، المكثِر، الصادق، مسنِد العراق ... جمع فأوعىٰ، وكتب العاليَ والنازل، والسمين والهزيل»، وتُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وأربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ١٩٢-١٩٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤٤-٤٤٥).

(٢) هو ابن حنبلِ بن هلالِ بن أسدٍ، الشيبانيُّ، أبو عليٍّ، البغداديُّ، ابنُ عمّ الإمام أحمدَ، وتلميذُه، قال الدارَقُطْنِيّ مرّةً: «كان صدوقًا»، وقال أخرىٰ: «ثقةٌ، ثَبْتٌ»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً، ثَبْتًا»، وقال الذهبيّ: «الحافظ، الثقة»، وقال: «صنّف تاريخًا حسنًا، وكان يفهم ويحفظ»، وقال: «الإمام، الحافظ، المحدّث، الصدوق، المصنّف ... له مسائلُ كثيرةٌ عن أحمدَ، ويتفرّد، ويُغرِب»، قال المُعَلِّميّ: «ليس هٰذا ممّا يوهِن الثقةَ المكثِرَ»، وتُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وسبعين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنِيّ (ص٢١٤)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٩/ ٢١٧)، و"طبقاتِ الحفّاظ" للذهبيّ (٢/ ٦٠١-٦٠٠)، و"تاريخَ الإسلام" له (٦/ ٥٤٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٣/ ٥١-٥٣)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٤١٠).

(٣) هو الهُذَليّ، البصريّ، المعروف بـ(غُنْدَرٍ)، ثقةٌ، صحيح الكتاب، إلّا أنّ فيه غفلةً، منَ التاسعة، مات سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وتسعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٧-٤٠٨).

(٤) هو ابن عبد الله بن طارقٍ، الجَمَليُّ، المُراديّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، الأعمىٰ، ثقةٌ، عابدٌ، كان لا يدلّس، ورُمِي بالإرجاء، منَ الخامسة، مات سنةَ ثمانيَ عشْرةَ ومِائةٍ، وقيل: قبلها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٣).

=

سألت أبا عُبَيدةَ:[١] «هل تذكر من عبد الله[٢] شيئًا»؟

قال: «ما أذكر منه شيئًا».

(١) هو ابن عبد الله بن مسعودٍ.

(٢) هو ابن مسعودٍ، رضي الله عنه.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٥ برقْم ٣٠٢٧) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٢٥٦ برقْم ٩٥٢) عن عليّ بن الحسن الهِسِنْجانيّ، عنِ الإمام أحمدَ به.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٩/ ٩٨ برقْم ٣٦٢٠٢). والتِّرمِذيُّ في "الجامع" (١/ ٢٩٠) عن محمّدِ بن بشّارٍ.

كلاهما عن غُندَرٍ به.

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٣٢٩) عن أبي داوُدَ الطيالسيّ. وعبّاسٌ الدُّوريّ في "التاريخ" (٣/ ٣٥٤ برقْم ١٧١٧) عن قُرَادٍ أبي نوحٍ. ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٥٥١) عن محمّدِ بن فُضَيلٍ. وأخرجه ابنُ أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفْر الثاني: ٢/ ٩٤٩ برقْم ٤٠٤٩) من طريق وكيعٍ.

أربعتهم عن شعبةَ به.

ولفظ محمّدِ بن فُضَيلٍ: «هل رأيت أباك»، وهو أعمُّ من لفظ غيره، ولم يتابَع عليه.

ولفظ قُرادٍ: «هل تحفظ من أبيك شيئًا»، وهو بمعنىٰ رواية الجماعة: «هل تذكر من أبيك شيئًا»، وهو المحفوظ؛ لأنّ رواته أكثر، وأتقنُ، وأعرفُ بشعبةَ.

والأثر صحيحٌ عن أبي عُبيدةَ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٦)

[٨٨]

أخبرنا أبو سعدٍ الماليِنيُّ، أبنا أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ الحافظُ، ثنا أبو عَرُوبةَ،[١] ويحيىٰ بنُ صاعدٍ،[٢] قالا:

---

(١) هو الحسين بن محمّدِ بن أبي مَعشَرٍ: مودودِ بن حمّادٍ، السُّلَميُّ، الحَرّانيُّ، صاحب "تاريخ حَرّانَ"، قال مَسْلَمةُ بن القاسم: «ثقةٌ، حسن الكتاب، وكان يرىٰ التشيّع، ولم يظهر ذٰلك عليه»، وقال ابن عَدِيٍّ: «كان عارفًا بالحديث والرجال، وكان مع ذٰلك مفتيَ أهل حَرّانَ، أشفاني حين سألته عن قومٍ من رواتهم»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «كان من أثبت من أدركناه، وأحسنِهم حفظًا، يرجع إلىٰ حسن المعرفة بالحديث، والفقه، والكلام»، وقال الخليليّ: «ثقةٌ، حافظٌ، مشارٌ إليه ... وله تصانيفُ كثيرةٌ»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المعمَّر، الصادق»، وتُوُفِّي سنةَ ثمانيَ عشْرةَ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (١/ ٣٢٩)، و"الأسماءَ والكنىٰ" لأبي أحمدَ الحاكمِ (٥/ ٥٧١)، و"الإرشادَ" للخليليّ (١/ ٤٦٠-٤٥٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٥١٢-٥١٠)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لابن قُطْلُوبُغا (٣/ ٤٤٠).

(٢) هو يحيىٰ بنُ محمّدِ بن صاعدِ بن كاتبٍ، الهاشميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، قدّمه أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ علىٰ أبي القاسم البغويّ وأبي بكرِ بن أبي داوُدَ في الفهم والحفظ، وقال: «لم يكن بالعراق في أقرانه أحدٌ في فهمه، والفهم عندنا أجلُّ منَ الحفظ»، ووصفه الجِعابيّ بالدراية، وفضّله الدارَقُطْنيّ علىٰ أبي القاسم البغويّ في كثرة الحديث، وقدّمه في الحفظ علىٰ أقرانه، وقال: «ثقةٌ، ثبْتٌ، حافظٌ»، وفضّله ابن عبدانَ علىٰ الباغَنْديّ في كثرة الحديث، ثمّ قال إنّه لا يتقدّمه أحدٌ في الدراية، وذكر أنّها فوقَ الحفظ، وعدّه الخليليّ رابعَ أئمّة عصره، وقال: «ثقةٌ، إمامٌ، يفوق في الحفظ أهل زمانه ... منهم يقدّمه في الحفظ علىٰ أقرانه»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان أحد حفّاظ الحديث، وممّن عُنِي به، ورحل في طلبه»، وقال: «كان ذا محَلٍّ منَ العلم عظيمٍ، وله تصانيفُ في السنن، وترتيبِها علىٰ الأحكام - تدلّ من وقف عليها وتأمّلها علىٰ فقهه»، ووصفه بالورَع، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المجوِّد، محدّث العراق ... رحّالٌ، جوّالٌ، عالمٌ بالعلل والرجال»، وتُوُفِّي سنةَ ثمانَ عشْرةَ وثلٰثِمائةٍ.

انظر "سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٢٠٨، و٣٢٦-٣٢٧)، و"سؤالاتِ السَّهْميّ" له (ص٢٦٠)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦١١-٦١٠)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٦/ ٣٤٥-٣٤١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٥٠٦-٥٠١).

=

ثنا بُنْدارٌ،(١) ثنا أميّةُ بن خالدٍ،(٢) ثنا شعبةُ، قال:

كنت عند أبي إسحاقَ،(٣) فقال رجلٌ لأبي إسحاقَ إنّ شعبةَ يقول إنّك لم تسمع من علقمةَ(٤) شيئًا.

فقال: «صدق».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن بشّارِ بن عثمانَ، العَبْديُّ، أبو بكرٍ، البصريُّ، ولقبه (بندارٌ)، ثقةٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ اثنتين وخمسين ومِائتين، وله بضعٌ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٥).

(٢) هو ابن الأسود، القيسيُّ، أبو عبد الله، البصريُّ، أخو هُدْبةَ، وهو الكبير، صدوقٌ، منَ التاسعة، مات سنة مِائتين، أو إحدىٰ ومِائتين، (م ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣-٥٤).

(٣) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٤) هو ابن قيسٍ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٥-٢٣٤ برقْم ٣٠٢٥) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١/ ٢١٢ برقْميْ ٣٦٧، و٣٦٨).

ورواه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٧/ ١٥٢)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٦/ ٢٢٢) - عن أبي بكرِ بن المقرئ: محمّدِ بن إبراهيمَ، عن أبي عَروبةَ به.

ورواه البخاريّ في "التاريخ الأوسط" (٣/ ٢٧٦ برقْم ٤٣٦). ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ١٠٩، و٥٦٢)، ومن طريقه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٠٣-٢٠٢). وابنُ أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص١٤٥) عن أبيه.

ثلاثتهم عن بُندارٍ به.

=

ورواه الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٦٥ برقْم ٥٦٠٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٦/ ٢٢٢) - عن أبي موسىٰ محمّدِ بن المثنّىٰ، عن أميّةَ بنِ خالدٍ به.

ولفظه: «إنّك رأيتَ علقمةَ ولم تسمع منه شيئًا»، فزاد إثبات الرؤية، وأبو موسىٰ ثقةٌ حافظٌ؛ فزيادته مقبولةٌ.

والأثر حسنٌ؛ لأجل أميّةَ بنِ خالدٍ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٦)

[٨٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، قال: سمعت العبّاس بن محمّدٍ الدُّوريَّ يقول: سمعت يحيىٰ بنَ معينٍ يقول:

«أبو إسحاقَ[١] قد رأىٰ علقمةَ،[٢] ولم يسمع منه».

❁❁❁

(١) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٢) هو ابن قيسٍ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٥ برقْم ٣٠٢٨) بهٰذا الإسنادِ، ومن طريقه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٦/ ٢٢٣).

ورواه الدُّوريّ في "تاريخ ابن معينٍ" (٣/ ٣٤٩ برقْم ١٦٩٠).

[٩]

بابُ إعواز الإبل

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٦)

[٩٠]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو في آخَرين قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مسلمٌ،(١) عن عُبَيد الله بن عمرَ،(٢) عن أيّوبَ بنِ موسىٰ،(٣) عنِ ابن شهابٍ، وعن مكحولٍ،(٤) وعطاءٍ(٥) – قالوا:

«أدركنا الناسَ علىٰ أنّ دِيَة المسلم الحرّ علىٰ عهد النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مِائةٌ منَ الإبل، فقوّم عمرُ بن الخطّاب – رضي الله عنه – تلك الدِّيَةَ علىٰ القرىٰ ألفَ دينارٍ، أوِ اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ».

زاد أبو سعيدٍ في روايته، قال:

«فإن كان الذي أصابه منَ الأعراب، فدِيَته مِائةٌ منَ الإبل، لا يكلَّف الأعرابيُّ الذهبَ

---

(١) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

(٢) هو ابن حفصِ بن عاصمِ بن عمرَ بنِ الخطّاب، العُمَريُّ، أبو عثمانَ، المدنيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، قدّمه أحمدُ بن صالحٍ علىٰ مالكٍ في نافعٍ، وقدّمه ابن معينٍ في القاسمِ عن عائشةَ – رضي الله عنها – علىٰ الزهريّ، عن عروةَ، عنها، منَ الخامسة، مات سنةَ بضعٍ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١٤).

(٣) هو ابنِ عمرِو بن سعيدِ بن العاصِ، الأُمَويُّ، أبو موسىٰ، المكّيُّ، ثقةٌ، منَ السادسة، مات سنةَ اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٨).

(٤) هو أبو عبد الله، الشاميُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، كثيرُ الإرسال، مشهورٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ، (ر م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٧).

(٥) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ.

=

ولا الوَرِقَ».[1]

(١) هي الدراهم المضروبة. انظرِ "الصحاح" للجوهريّ (٥/ ١٥٦٤).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥) - وسيأتي برقْم [٢٠٥] - عن أبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي بكرِ بن الحسن الحِيريّ، وفي "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٦-٢٣٧ برقْم ٣٠٣٢) عن أبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٦ برقْم ١٦٠٤٨، و١٣٣ برقْم ١٦١٧٣) عن أبي سعيدِ بن أبي عمرٍو، ثمّ عنه، وعن أبي بكرِ بن الحسن الحِيريّ.

وأخرجه أبو محمّدٍ البغويّ في "شرح السنّة" (١٠/ ١٨٩ برقْم ٢٥٣٧) من طريق أبي بكرٍ الحِيريّ، وعبد العزيز الخلّال.

الأربعة كلّهم عنِ الأصمّ به، وتفاوت سياقهم في استقصاء اللفظ واختصاره.

ورواه الشافعيُّ في موضعين منَ "الأمّ" (٧/ ٢٥٨ برقْم ٢٧٠٧، و٢٨١-٢٨٢ برقْم ٢٧١٩)، عن مسلمِ بن خالدٍ الزَّنجيّ به.

ومسلمٌ ضعيفُ الحديث، لٰكنّه توبع.

قال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٢٣-٤٢٢): قال لي عليٌّ، أظنّه ابنَ الجعد: حدّثنا يحيىٰ بنُ سُلَيمٍ، قال: حدّثني عُبيد الله بنُ عمرَ أنّه أخذ هٰذا الكتابَ من أيّوبَ بنِ موسىٰ، وأخبره أنّه عَرَضه علىٰ الزهريّ وعطاءٍ ومكحولٍ، فقالوا: «هٰذا الذي أدركنا عليه الناسَ»:

«دِيَة المسلم علىٰ عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مِائةٌ منَ الإبل»، بطوله، و«دِيَةُ الحرّة المسلمة علىٰ عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - خمسون منَ الإبل».

ويحيىٰ بنُ سُلَيمٍ - قال الذهبيّ في كتاب"من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ" (ص٤٥٢): «صالحُ الحديث»؛ فروايته قويّةٌ في باب المتابعات والشواهد، والحديث بطريقيه - صحيحٌ إلىٰ عُبيد الله بن عمرَ.

=

فالقدْر الذي تابع فيه يحيىٰ بنُ سُلَيمٍ مسلمَ بنَ خالدٍ – صحيحٌ، وما تفرّد به مسلمٌ، فالظاهر أنّه ثابتٌ أيضًا، ومسلمٌ مع ضعفه – فقيهٌ، يضبط مثل ذٰلك، والله أعلمُ.

هٰذا، ورواة هٰذا الحديثِ: الزهريُّ ومكحولٌ وعطاءُ بن أبي رَبَاحٍ – تابعيّون، وهم يروُونه عمّن أدركوا منَ الناس، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وعن عمرَ رضي الله عنه، وقد أدرك كلٌّ منهم جماعةً منَ الصحابة وكبارِ التابعين، والظاهر من لفظهم أنّه كان أمرًا مشهورًا، رأَوا عليه جماعةَ الناس، أو كثيرًا منهم، وهٰذا يقوّي اتّصالَه.

والظنَّ بأنّ له أصلًا صحيحًا أوجب تواطُؤَ الناس عليه في ذٰلك الزمن المتقدّم، والله أعلمُ؛ فالحديث صحيحٌ إن شاء الله.

وأيضًا، فلبعضه شواهدُ.

فقد أخرج الطبريُّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٢٨) من طريق سفيانَ الثوريّ، عن أيّوبَ بنِ موسىٰ، عن مكحولٍ قال:

«كانت الدِّيَة ترتفع وتنخفض، فتُوُفِّيَ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وهي ثَمانُمِائةِ دينارٍ، فخشي عمرُ – رضي الله عنه – مَن بعدَه، فجعلها اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، أو ألفَ دينارٍ».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ مكحولٌ، يشهد لبعض ما في رواية البيهقيّ، أعني لتقويم عمرَ – رضي الله عنه – الدِّيَةَ بألفِ دينارٍ أو اثني عشَر ألفَ درهمٍ، لٰكنّه مرسلٌ، لم يروِه مكحولٌ عن أحدٍ فوقَه.

وسيأتي برقْم [٩٣] عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ – ما يشهد لبعضه.

وإسناده صحيحٌ إلىٰ عطاءٍ، لٰكنّه لم يذكر أحدًا فوقَه، بل أرسله عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وعن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٧)

[٩١]

وأخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس،(١) أبنا الربيع،(٢) أبنا الشافعيُّ، أبنا مسلمٌ،(٣) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ قال:

قضىٰ أبو بكرٍ - رضي الله عنه - علىٰ أهل القرىٰ حين كثُر المال وغَلَتِ الإبل، فأقام مِائةً منَ الإبل بسِتّمِائةِ دينارٍ إلىٰ ثمانِمِائةِ دينارٍ.

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٢) هو ابن سليمانَ المُراديُّ، صاحبُ الشافعيّ.

(٣) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٧ برقْم ١٦٠٥١) عن أبي سعيدٍ به.

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٨٣-٢٨٢ برقْم ٢٧٢١).

وهٰذا الإسنادُ واهٍ، مسلسلٌ بالعلل.

فقد تفرّد به مسلمُ بن خالدٍ، وهو ضعيفٌ.

وسبق أنّه روىٰ عنِ ابن جُرَيجٍ ما أخذه من كتب الناس، ولم يسمعه منه.

وابن جُرَيجٍ شديد التدليس، ولم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ.

وعمرُو بن شُعَيبٍ لم يُدرك أبا بكرٍ الصِّدّيقَ رضي الله عنه؛ فروايته عنه منقطعةٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٧)

[٩٢]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العباس،(٢) أبنا الربيع،(٣) أبنا الشافعيُّ، أبنا مسلمٌ،(٤) عنِ ابن جُرَيجٍ، عنِ ابن طاوُسٍ،(٥) عن أبيه(٦) أنّه كان يقول:

«علىٰ الناس أجمعين: أهلِ القرىٰ وأهل البادية - مِائةٌ منَ الإبل، علىٰ الأعرابيّ والقَرَويّ».

❁❁❁

(١) هو ابن أبي عمرٍو.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن سليمانَ المُراديُّ، صاحبُ الشافعيّ.

(٤) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

(٥) هو عبدُ الله بنُ طاوُسٍ، اليمانيْ.

(٦) هو طاوُسُ بن كيسانَ، اليمانيْ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٧ برقْم ١٦٠٥٢) عن أبي سعيدٍ به.

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٨٣ برقْم ٢٧٢٢).

وسبق الكلام في مسلمِ بن خالدٍ في المبحث الماضي، لٰكنّه توبع هنا، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٣ برقْم ١٨٣٤١) عنِ ابن جُرَيجٍ، أخبرنا ابن طاوُسٍ، عن أبيه به، وزاد:

«فمن لم يكن عنده إبلٌ، فعلىٰ أهل الوَرِق الوَرِقُ، وعلىٰ أهل البقر البقرُ، وعلىٰ أهل الغنم الغنمُ، وعلىٰ أهل البَزّ البَزُّ»، قال: «يُعطُون من أيّ صنفٍ كان بقيمة الإبل ما كانت، إن ارتفعت أوِ انخفضت قيمتُها يومئذٍ».

=

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ عن طاوُسٍ.

وذكره ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٤٣) عنِ ابن جُرَيجٍ، وزاد في آخره:

قال طاوُسٍ: «وحقُّ المعقول له - الإبلُ».

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٢ برقْم ١٨٣٣٥) عن معمرٍ، عنِ ابن طاوُسٍ، عن أبيه قال:

«مِائةُ بعيرٍ، أو قيمةُ ذٰلك من غيره».

يريد: قيمتَها إنْ عَدِم الإبل؛ فيكون موافقًا لرواية مسلمِ بن خالدٍ، عنِ ابن جريجٍ.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ عن طاوُسٍ أيضًا.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٧)

[٩٣]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العباس،(٢) أبنا الربيع،(٣) أبنا الشافعيّ، أبنا مسلمٌ،(٤) عنِ ابن جُرَيجٍ قال:

قلت لعطاءٍ: «الدِّيَة: الماشية أوِ الذهب»؟

قال: «كانتِ الإبلَ حتّىٰ كان عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - فقوّم الإبلَ: عشرينَ ومِائةً(٥) كلَّ بعيرٍ، فإن شاء القَرَويُّ، أَعطىٰ مِائةَ ناقةٍ ولم يُعطِ ذهبًا،(٦) كذٰلك الأمرُ الأوّلُ».

(١) هو ابن أبي عمرٍو.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن سليمانَ المُراديُّ، صاحبُ الشافعيّ.

(٤) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

(٥) يعني منَ الدراهم.

(٦) يريد: دنانيرَ، يعني: ولا دراهمَ أيضًا.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٧ برقْم ١٦٠٥٣) عن أبي سعيدٍ به.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٢٨٣ برقْم ٢٧٢٣).

وسبق ما في رواية مسلمِ بن خالدٍ في المبحث قبلِ الماضي، لٰكنّه توبع هنا، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١١ برقْم ١٨٢٣٩) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٠) - عنِ ابن جُرَيجٍ، قال: قال عطاءٌ:

=

«كانتِ الدِّيَة منَ الإبل حتّىٰ كان عمرُ بن الخطّاب – رضي الله عنه – فجعلها لَمّا غَلَتِ الإبلُ عشرين ومِائةً لكلّ بعيرٍ».

قال: قلتُ لعطاء: «وإن شاء القَرَويُّ، أَعطىٰ مِائةَ ناقةٍ، أو مِائَتي بقرةٍ، أو ألفيْ شاةٍ، ولم يُعطِ ذهبًا»؟

قال: «إن شاء أَعطىٰ إبلًا، ولم يُعطِ ذهبًا، هو الأمر الأوّل».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ عطاءٍ.

والقدْر المرفوع منه مرسلٌ، وكذا القدْرُ الموقوف علىٰ عمرَ رضي الله عنه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٧)

[٩٤]

أخبرنا أبو الحسن المقرئُ،(١) أبنا الحسن بن محمّدِ بن إسحاقَ، ثنا يوسفُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن أبي بكرٍ،(٢) ثنا فُضَيلُ بن سليمانَ، ثنا موسىٰ بنُ عقبةَ، قال: حدّثني إسحاقُ بن يحيىٰ بنِ الوليد بن عبادةَ بنِ الصامت، عن عبادةَ بنِ الصامت قال:

«إنّ من قضاء رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ في الدِّيَة الكبرىٰ»، فذكرها، وذكر الدِّيَةَ الصغرىٰ ثم قال:

«ثمّ غَلَتِ الإبلُ بعد وفاة رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وهانتِ الدراهم، فقوّم عمرُ – رضي الله عنه – إبلَ الدِّيَة ستّةَ آلافِ درهمٍ، حسابَ أوقيّةٍ(٣) ونصفٍ لكلّ بعيرٍ، ثمّ غَلَتِ الإبل وهانتِ الدراهم، فزاد عمرُ – رضي الله عنه – ألفين، حسابَ أوقيّتين لكلّ بعيرٍ، ثم غَلَتِ الإبل وهانتِ الدراهم، فأقامها عمرُ – رضي الله عنه – اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، حسابَ ثلاثةِ أواقٍ بكلّ بعيرٍ.

ويُزاد ثُلُثُ الدِّيَة في الشهر الحرام، وثُلُثٌ آخَرُ للبلد الحرام».

قال: «فتمّت دِيَة الحرمين(٤) عشرين ألفًا».

قال: «وكان يُقال: يؤخذ من أهل البادية: من ماشيتهم، لا يكلَّفون الوَرِقَ ولا الذهبَ، ويؤخذ من كلّ قومٍ من مالهم قيمةُ العَدْل(٥) في أموالهم».

---

(١) هو عليُّ بن محمّدِ بن عليّ بن الحسين بن حُمَيدٍ.

(٢) هو المقدَّميُّ.

(٣) الأوقيّة أربعون درهمًا، قاله أبو عُبَيدٍ القاسم بن سلّامٍ في "غريب الحديث" (١/ ١٩١).

(٤) يعني الشهر الحرام والبلد الحرام، بحيث يحصل القتل في الشهر الحرام في البلد الحرام.

(٥) (عَدْلُ الشيءِ) هو ما يساويه من غير جنسه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٧٦٠-١٧٦١).

=

وقوله: (قيمةُ العَدْل) من إضافة الموصوف إلىٰ صفته؛ فالمعنىٰ: القيمةُ التي هي عدْلٌ، وذٰلك بأن تكونَ قيمة المال المأخوذ مساويةً لقيمة الدِّيَة منَ الإبل.

دراسة الحديث:

سبق الكلام علىٰ إسناد هٰذا الحديثِ في المبحث [٨٣].

وحاصله أنّ إسحاقَ لم يسمع من عبادةَ رضي الله عنه، وإنّما أخذ هٰذا الحديثَ في أقضية النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – من كتابٍ، ولا يُعرَف حالُ هٰذا الكتابِ، وإسحاقُ نفسُه ضعيفٌ، وكذا فُضَيلُ بن سليمانَ.

ولتقدير عمرَ – رضي الله عنه – الدِّيَةَ باثنيْ عشَرَ ألفَ درهمٍ شواهدُ، انظرها في المباحث [٩٠، و٩٣، و٩٥، و٩٦، و٢٠٥].

ويشهد لزيادته ثُلُثَ الدِّيَة للحَرَم والشهر الحرام – ما سبق تخريجه برقْم [٩٤].

قال البيهقيّ في "الخلافيّات" (٧/ ٣١): «وفي هٰذا الإسنادِ انقطاعٌ بين إسحاقَ وعُبادةَ رضي الله عنه، ولٰكنّه إذا انضمّ إلىٰ رواية مجاهدٍ، عن عمرَ – رضي الله عنه – فيما اتّفقا عليه منَ التغليظ بالشهر الحرام، تأكّدت إحداهما بالأخرىٰ، وقوِيَتا، والله أعلم».

وقدِ اتّفقتا كذٰلك علىٰ التغليظ في البلد الحرام.

وله طريقٌ ثالثةٌ برقْم [٣١٢]، وهي واهيةٌ، وإنّما أذكرها هنا للتنبيه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٧)

[٩٥]

أخبرنا أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبّار ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ الرَّمَاديُّ، ثنا عبد الرزّاق،(١) أبنا معمرٌ،(٢) عنِ الزهريّ قال:

كانتِ الدِّيَة علىٰ عهد رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مِائةَ بعيرٍ، لكلّ بعيرٍ أُوقيّةٌ، فذٰلك أربعة آلافٍ.

فلمّا كان عمرُ رضي الله عنه، غَلَتِ الإبل ورخُصتِ الوَرِقُ؛ فجعلها عمرُ – رضي الله عنه – أوقيّتين أوقيّتين، فذٰلك ثمانية آلاف درهمٍ.

ثمّ لم تزلِ الإبل تغلو ويرخُص الوَرِق حتّىٰ جعلها عمرُ – رضي الله عنه – اثني عشَرَ ألفًا منَ الوَرِق، أو ألفَ دينارٍ، ومنَ البقر مِائتي بقرةٍ، ومنَ الشاء ألفيْ شاةٍ.

❁❁❁

---

(١) هو ابن همّامٍ الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٢) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" في (٩/ ٢٩١ برقْم ١٧٢٥٥).

وإسناده صحيحٌ إلىٰ الزهريّ، لٰكنّه مرسلٌ؛ لأنّ الزهريّ من صغار التابعين، ولم يدرك زمن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وسيأتي في المبحث التالي من وجهٍ آخرَ عنِ الزهريّ، وفيه تتمّة تخريجه، ودراسته.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٨)

[٩٦]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ أنّه قال:

كانت قيمة ذٰلك(٢) في عهد رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أربعةَ آلاف درهمٍ، أُوقِيّةٌ لكلّ بعيرٍ.

ثمّ قوّمها عمرُ - رضي الله عنه - في خلافته حين غَلَتِ الإبل ستّةَ آلاف درهمٍ، أوقيّةٌ ونصفٌ لكلّ بعيرٍ.

ثمّ غَلَتِ الإبل؛ فقوّمها عمرُ - رضي الله عنه - أُوقِيّتين لكلّ بعيرٍ: ثمانيةَ آلاف درهمٍ.

ثمّ غَلَتِ الإبل؛ فقوّمها عمرُ - رضي الله عنه - ثلاثةَ أواقٍ لكلّ بعيرٍ: اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ.

قال ابن شهابٍ: وقوّم عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - الدِّيَةَ في الذهب ألفَ دينارٍ.

وأقرّها عنه الأئمّة بعد عمرَ - رضي الله عنه - علىٰ ذٰلك الذهبِ والوَرِقِ علىٰ أهل القرىٰ، وعلىٰ أهل الإبل مِائةٌ منَ الإبل.

❁❁❁

---

(١) هو ابن يزيدَ، الأَيْليُّ.

(٢) يعني الدِّيَةَ.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ إلىٰ الزهريّ، لٰكنّه مرسلٌ، كرواية معمرٍ السابقة.

=

وخالفهما ما أخرجه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٧/ ١٥٠ برقْم ٦٦٦٤) من طريق أبي معشرٍ: نَجِيحٍ السِّنْديّ، عن صالحِ بن أبي الأخضر، عنِ الزهريّ، عنِ السائب بن يزيدَ رضي الله عنه، بنحو رواية معمرٍ.

وهٰذا مسندٌ، لٰكنّه منكرٌ؛ صالحٌ وأبو معشرٍ ضعيفانِ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٢، و٤٩١).

ورواية صالحٍ عنِ الزهريّ خاصّةً – أضعفُ؛ فقد قال: «حديثي منه ما قرأته علىٰ الزهريّ، ومنه ما سمعتُه منه، ومنه ما وجدتُ في كتابٍ، فلستُ أَفصِل ذا من ذي»، قال يحيىٰ القطّانُ: كان قد قَدِم علينا قبل ذٰلك، وكان يقول: «حدّثنا الزهريّ، وحدّثنا الزهريّ». رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٤)، وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ٢٢٤ برقْم ٩٤٢١).

وضعّفه بذٰلك أبو زرعةَ الرازيُّ في "الضعفاء" (٢/ ٧٦٠-٧٥٩)، وانظرِ "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٤/ ٤٩٥)، وابنُ حِبّانَ في "المجروحين" (١/ ٤٦٨).

وعليه، فالصواب عنِ الزهريّ مرسلًا، كما قاله معمرٌ ويونُسُ، وهما من حفّاظ أصحاب الزهريّ، قال يحيىٰ بنُ معينٍ: «أثبت أصحاب الزهريّ مالكٌ ومعمرٌ ويونُسُ؛ كانوا عالِمِينَ به». رواه ابن أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (السِّفْر الثالث: ٢/ ٢٥٥).

هٰذا، وقد تضمّنت رواية الزهريّ خمسَ مسائلَ:

الأولىٰ: أنّ الدِّيَة كانت علىٰ عهد النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مِائةَ بعيرٍ، وهٰذا ثابتٌ، لا خلافَ فيه.

والثانية: أنّ قيمةَ الدِّيَة كانت علىٰ عهد النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أربعةَ آلاف درهمٍ.

والثالثة: أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قوّمها في خلافته بألف دينارٍ، وهٰذا حكم مستقرٌّ، كالمجمع عليه.

والرابعة: أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قوّمها في خلافته باثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، وفي هٰذه المسألة خلافٌ مشهورٌ.

=

والخامسة: أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قوّمها علىٰ أهل البقر مِائتي بقرةٍ، وعلىٰ أهل الشاء ألفيْ شاةٍ، وفي هٰذه المسألةِ خلافٌ مشهورٌ.

ويشهد للمسائل الأربعة الأولىٰ ما رواه ابن شَبّةَ في "تاريخ المدينة" (٢/ ٧٥٧-٧٥٦) عن إسحاقَ بنِ إدريسَ، عن إبراهيمَ بنِ العلاء، عن محمّدِ بن أبي عاصمِ بن عروةَ بنِ مسعودٍ، عنِ المغيرة بن شعبةَ رضي الله عنه:

أنّ الدِّيَة كانت علىٰ عهد رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مِائةً منَ الإبل، وأنّها كانت إذ ذاك أربعين درهمًا؛ فكانت الدِّيَة علىٰ عهد رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أربعةَ آلاف درهمٍ.

فلمّا تُوُفِّيَ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، غَلَتِ الإبل في ولاية أبي بكرٍ رضي الله عنه، فكانت قيمتُه ثمانين درهمًا.

فلمّا قام عمرُ رضي الله عنه، غَلَتِ الإبل، فكان قيمةُ البعير عشرين ومِائةَ درهمٍ، وكانت الدِّيَة علىٰ عهد عمرَ – رضي الله عنه – اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ إسحاقُ بن إدريسَ متّهمٌ بالوضع، قاله الذهبيّ في "الميزان" (١/ ١٨٤)، ومحمّدُ بن أبي عاصمٍ لم أجد له ترجمةً؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ.

ويشهد للمسائل الأربعة الأخيرة ما رواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٥٩-٦٠ برقْم ٤٤٨٣) – ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)، و"السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٧ برقْم ٣٠٣٤)، و"معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١١١ برقْم ١٦٠٧٥)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٤٧)، و"الِاستذكار" (٨/ ٤١) – من طريق الحسين المعلِّم، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه – رضي الله عنه – قال:

كانت قيمة الدِّيَة علىٰ عهد رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – ثمانَمِائة دينارٍ، أو ثمانيةَ آلاف درهمٍ، ودِيَة أهل الكتاب يومئذٍ النصفُ من دِيَة المسلمين.

قال: فكان ذٰلك كذٰلك حتّىٰ استُخلِف عمرُ رضي الله عنه، فقام خطيبًا، فقال:

«ألَا إنّ الإبل قد غَلَت».

=

قال: ففرضها عمرُ – رضي الله عنه – علىٰ أهل الذهب ألفَ دينارٍ، وعلىٰ أهل الوَرِق اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، وعلىٰ أهل البقر مِائتي بقرةٍ، وعلىٰ أهل الشاء ألفي شاةٍ، وعلىٰ أهل الحُلَل مِائتي حُلّةٍ.

قال: وترك دِيَة أهل الذمّة، لم يرفعها فيما رَفَع منَ الدِّيَة.

ويلاحظُ مخالفته في قيمة الدِّيَة في عهد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فقد ذكر الزهريّ أنّها أربعةُ آلاف درهمٍ، وذكر عمرُو بن شُعَيبٍ أنّها ثمانيةُ آلافٍ.

قال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٦٠): «هٰذا إسنادٌ جيّدٌ قويٌّ، حجّةٌ في هٰذا البابِ وغيره، والله أعلم».

لٰكنْ قال ابن عبد البَرّ بعد تخريجه: «هٰذا الحديثُ يرويه غيرُ حسينٍ المعلِّم عن عمرِو بن شُعَيبٍ، لا يتجاوزه به، لا يقول فيه: (عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه)».

وروىٰ ذٰلك عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٤-٥١٣ برقْم ١٨٣٤٣) عنِ ابن جريجٍ. وأخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٩) من طريق يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ.

كلاهما عن عمرِو بن شُعَيبٍ: أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قال:

«إنّي لَخائفٌ أن يأتيَ مِن بعدي مَن يُهلِك دِيَة المرء المسلم، فلَأقولَنّ فيها قولًا: علىٰ أهل الإبل مِائةُ بعيرٍ، وعلىٰ أهل الذهب ألفُ دينارٍ، وعلىٰ أهل الوَرِق اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ».

اللفظ للبيهقيّ، ولفظ عبد الرزّاق أتمُّ، وفي أوّله:

كان رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يقيّم الإبل علىٰ أهل القرىٰ أربعَمِائةِ دينارٍ، أو عَدْلَها من الوَرِق، ويقيّمها علىٰ أثمان الإبل، فإذا غلت، رفع ثمنها، وإذا هانت، نَقَّص من قيمتها.

ولم يصرّحِ ابن جُريجٍ بالسماع من عمرِو بن شُعَيبٍ، وذكر البخاريّ أنّه لم يسمع منه أصلًا.

وذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٤٤) أنّ ابن جريجٍ روىٰ عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ؛ فلا يمتنع أن يكون أخذ هٰذا الحديثَ عنه؛ فلا يصلح شاهدًا له.

وأيًّا ما كان، فيحيىٰ بنُ سعيدٍ أحفظُ من حسينٍ المعلِّم، وروايته المرسلة أبعدُ عنِ الوهم من رواية حسينٍ علىٰ الجادّة؛ فتكون أصحَّ، ويكون ذِكرُ شُعيبٍ وجدِّه – رضي الله عنه – شاذًّا.

=

وتقدير عمرَ – رضي الله عنه – الدِّيَةَ باثني عشَرَ ألفَ درهمٍ – مشهورٌ، جاء عنه من طرقٍ كثيرةٍ.

منها رواية إسحاقَ بنِ يحيىٰ، عن جدّه: عبادةَ بنِ الصامت رضي الله عنه، وسبق بيان ضعفها برقْم [٩٤].

ومنها ما روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١١ برقْم ١٨٣٢٩) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عطاءٌ:

كانتِ الدِّيَة منَ الإبل، حتّىٰ كان عمرُ بن الخطّاب – رضي الله عنه – فجعلها لمّا غلتِ الإبل عشرين ومِائةً لكلّ بعيرٍ.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ عطاءٌ، لٰكنّه منقطعٌ؛ عطاءٌ لم يسمع من عمرَ رضي الله عنه.

وروىٰ (٧/ ٥١٤ برقْم ١٨٣٤٤) عنِ ابن جُرَيجٍ، أخبرني يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريّ:

أنّ عمرَ بنَ الخطّاب – رضي الله عنه – فرض الدِّيَةَ منَ الذهب ألفَ دينارٍ، ومنَ الوَرِق اثنيْ عشَرَ ألفًا.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، لٰكنّه منقطعٌ؛ لأنّه لم يدرك عمرَ بنَ الخطّاب رضي الله عنه.

ووروىٰ كذٰلك (٧/ ٥١٥-٥١٤ برقْم ١٨٣٤٥) عنِ ابن جُرَيجٍ، أخبرني عبد العزيز بنُ عمرَ بنِ عبد العزيز أنّ في كتابٍ لأبيه:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – شاور السلف حين جنّد الأجناد، فكتب أنّ علىٰ أهل الإبل مِائةً منَ الإبل، إلىٰ آخره.

ورواه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (١٠/ ٢٩٨) من طريق عبد الرزّاق، وزاد فيه: (أنّ علىٰ أهل الذهب ألفَ دينارٍ، وعلىٰ أهل الوَرِق اثنيْ عشَرَ ألفَ درهمٍ).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ عمرَ بنِ عبد العزيز، وهو مرسلٌ؛ لأنّ عمرَ بنَ عبد العزيز لم يدرك زمن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وكثرة هٰذه الآثارِ تدلّ علىٰ اشتهار معناها عن عمرَ – رضي الله عنه – في ذٰلك الزمانِ المتقدّم، وهو بمجموعها حسنٌ إن شاء الله.

=

وسيأتي عنه – رضي الله عنه – ما يخالف ذٰلك في المبحث [١٠٢]: أنّه قوّم الدِّيَة بعشَرة آلافِ درهمٍ، وأنّه لا يصحُّ، وأنّ الراجح ما هنا: أنّه قوّمها باثني عشَر ألفًا.

[١٠]

بابُ تقدير البدل باثنيْ عشَرَ ألفَ درهمٍ، أو بألف دينارٍ، علىٰ قول من جعلهما أصلين

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٩)

[٩٧]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ الصفّارُ، ثنا العبّاس بن الفضل الأسفاطيُّ، ثنا سعيدُ بن سليمانَ،(١) ثنا موسىٰ بنُ خلفٍ،(٢) عن قتادةَ،(٣) عن أنسٍ،(٤) ويزيدَ الرَّقَاشيِّ،(٥) عن أنسٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«لَأَنْ أجلس مع قومٍ يذكرون الله من صلاة الغداة إلىٰ أن تطلُع الشمس - أحبُّ إليّ ممّا طلَعت عليه الشمس.

ولَأنْ أجلس مع قومٍ يذكرون الله من صلاة العصر إلىٰ صلاة المغرب - أحبُّ إليَّ من أن أُعتِق ثمانيةً من ولد إسماعيلَ: دِيَةُ كلّ رجلٍ منهمُ اثنا عشَرَ ألفًا».

---

(١) هو الضَّبّيُّ، أبو عثمانَ، الواسطيُّ، نزيلُ بغدادَ، البزّازُ، لقبُه (سَعْدُويَهْ)، ثقةٌ، حافظٌ، من كبار العاشرة، مات سنةَ خمسٍ وعشرين ومِائتين، وله مِائةُ سنةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٧).

(٢) هو العَمّيُّ، أبو خلفٍ، البصريُّ، صدوقٌ، عابدٌ، له أوهامٌ، منَ السابعة، (خت د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٢).

(٣) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ.

(٤) هو ابن مالكِ بن النضر، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، أبو حمزةَ، خادم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، خدمه عشْرَ سنين، مشهورٌ، مات سنة اثنتين - وقيل: ثلاثٍ - وتسعين، وقد جاوز المِائة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٤).

(٥) هو ابن أبانَ، أبو عمرٍو، البصريُّ، القاصُّ، زاهدٌ، ضعيفٌ، منَ الخامسة، مات قبل العشرين ومِائةٍ، (بخ ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٩).

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٢/ ٨٨ برقْم ٥٥٨) بهٰذا الإسنادِ والمتن سواءً.

ورواه الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١٠/ ٥٣-٥٢ برقْميْ ٣٩٠٧-٣٩٠٨) عن إبراهيمَ بنِ أبي داوُدَ، عن سعيدِ بن سليمانَ به، وذكر المتن من رواية يزيدَ الرَّقَاشيِّ مثلَه، وأحال في رواية قتادةَ علىٰ نحوه.

ورواه الطبرانيّ في "الدعاء" (٣/ ١٦٣٨ برقْم ١٨٧٨) عن محمّدِ بن الفضل السَّقَطيّ، عن سعيدِ بن سليمانَ، عن موسىٰ بنِ خلفٍ، عن قتادةَ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - نحوَه، وفيه: «أحبُّ إليّ من أن أعتق أربع رقابٍ من ولد إسماعيلَ» في الوقتين، وليس فيه تقدير الدِّيَة.

ورواه أبو داوُدَ السِّجِستانيُّ في "السنن" (٦/ ٢٢ برقْم ٣٦١٩)، ويعقوبُ بن سفيانَ في "مشيخته" (ص٧٢ برقْم ٧٨)، والبزّارُ في "مسنده" (١٣/ ٤٦٣ برقْم ٧٢٤٤)، والطبرانيُّ في "الدعاء" (٣/ ١٦٣٨ برقْم ١٨٧٨)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٢/ ٨٨-٨٧ برقْم ٥٥٧)، والضياء في "المختارة" (٧/ ٣٢-٣٤ برقْميْ ٢٤١٨ و٢٤١٩)، من طرقٍ عن أبي ظَفَرٍ عبد السلام بن مُطَهَّرٍ، عن موسىٰ بنِ خلفٍ، عن قتادةَ به، مثلَ رواية السَّقَطيّ، عن سعيدِ بن سليمانَ السابقةِ، واختصره بعضُهم، فذكر الوقت الأوّل فقط.

وذكر البزّارُ أنّه لا يعلم أحدًا روىٰ هٰذا الحديثَ عن قتادةَ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - إلّا موسىٰ بنَ خلفٍ.

يعني من وجهٍ يصحُّ، وإلّا، فقد رواه يحيىٰ بنُ سلَامٍ في "تفسيره" (١/ ١٨٢-١٨١) عنِ الحسن بن دينارٍ، عن قتادةَ بنحوه، وفيه قصّةٌ، لٰكنّ الحسن بن دينارٍ متروكٌ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" (٣/ ٤٠-٤٣).

وهٰذا الإسنادُ بتمييز اللفظ الذي رواه قتادةُ - حسنٌ؛ لأجل موسىٰ بنِ خلفٍ، قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٦٩): «وُثِّق، وضعّفه ابن معينٍ»، وكذٰلك عبد السلام بن مطهَّرٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٦): «صدوقٌ».

=

وبهٰذا يتبيّن أنّ اللفظَ الذي ساقه البيهقيُّ بتقدير الدِّيَة – إنّما هو لفظ يزيدَ الرَّقَاشيِّ وحدَه.

وقد رواه يحيىٰ بنُ سلَامٍ في "تفسيره" (١/ ١٨٢) عنِ الربيع بن صَبِيحٍ. وأبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (٥٧٥-٥٧٤ برقْم ٢٢١٨) عن محمّدِ بنِ مِهْزَمٍ، انظر "إتحافَ الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٦/ ٣٧٣ برقْم ٦٠٤٣)، و"المطالبَ العالية" لابن حجرٍ (١٤/ ٩٢ برقْم ٣٣٩٦). وأخرجه الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٩٥٠ برقْم ١٠٤٨) من طريق أبي عبد الله، لعلّه مرزوقٌ الشاميُّ. وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٧/ ١٥٤ برقْم ٤١٢٦)، والطبرانيُّ في "الدعاء" (٣/ ١٦٣٨-١٦٣٩ برقْم ١٨٧٩)، وابن السُّنّيّ في "عمل اليوم والليلة" (عُجالة الراغب: ٢/ ٧٦٣-٧٦٤ برقْم ٦٧١)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٢/ ٨٩-٨٨ برقْم ٥٥٩) – من طريق المعلّىٰ بنِ زيادٍ. والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٨) و"شعب الإيمان" (٢/ ٨٧ برقْم ٥٥٦) من طريق عمرِو بن سعدٍ الفَدَكيّ. وأبو القاسم الأصبهانيُّ في "الترغيب والترهيب" (٣/ ١٣-١٢ برقْم ١٩٧٢، و٢٧ برقْم ٢٠٠١) من طريق صدقةَ بنِ موسىٰ الدَّقِيقيّ.

الستّةُ عن يزيدَ الرَّقَاشيّ، عن أنسٍ – رضي الله عنه – مرفوعًا.

ولفظ محمّدِ بن مِهْزَمٍ، وأبي عبد الله، وعمرِو بن سعدٍ – مثلُ لفظ موسىٰ بنِ خلفٍ: الذي رواه البيهقيّ، وفيه تقدير الدِّيَة باثني عشَرَ ألفًا.

ولفظ صدقةَ الدَّقِيقيّ نحوُه، وفيه: «ما من عبدٍ صلّىٰ صلاةَ الصبح ثمّ جلس في مجلسه ... ثمّ يقوم فيصلّي ركعتين أو أربعَ ركَعاتٍ»، وفيه: «وما من عبدٍ صلّىٰ العصر، ثمّ جلس في مجلسه».

واقتصر الربيع بن صَبِيحٍ والمعلّىٰ بنُ زيادٍ علىٰ الوقت الثاني، ولم يذكرا الدِّيَة.

وتفرُّد صدقةَ الدَّقِيقيّ بذكر الصلَوات – شاذٌّ؛ فإنّه لم يتابَع عليه مع كثرة من روىٰ الحديث عن يزيدَ الرَّقَاشيّ.

ونقصُ الربيع بن صَبِيحٍ والمعلّىٰ بنِ زيادٍ – لا يضرُّ؛ فإنّ رواية الجماعة أصحُّ، واحتمال نسيانهما شيئًا سمعاه أقربُ منَ اتّفاق الجماعة الكثيرة علىٰ توهُّم زيادةٍ لم يسمعوها، ويجوز أن يكونا اختصرا، وأن يكون يزيدُ الرَّقَاشيُّ نفسُه لم ينشط في تحديثهما؛ فاختصر بعض الحديث ولم يُتمَّه.

وعليه، فاللفظ المذكور صحيحٌ عن يزيدَ الرَّقَاشيّ بمجموع طرقه.

=

هٰذا، وللحديث طرقٌ أخرىٰ عن أنسٍ رضي الله عنه: غيرُ طريقيْ قتادةَ ويزيدَ، وقد اختلفت ألفاظها أيضًا.

فقد أخرجه أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٦/ ١١٩ برقْم ٣٣٩٢)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٦/ ١٣٧-١٣٨ برقْم ٦٠٢٢)، وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ١١١ برقْميْ ١٦٨٨٨ و١٦٨٨٩) - من طريقينِ عن محتسِبِ بن عبد الرحمٰن، عن ثابتٍ البُنَانيّ، عن أنسٍ رضي الله عنه به، وفيه: «أحبُّ إليّ من أن أعتق أربعةً من بني إسماعيلَ: دِيةُ كلّ رجلٍ منهمُ اثنا عشَرَ ألفًا» في الوقتين.

هٰذا لفظ أبي يعلىٰ، وروايةُ ابن عَدِيٍّ الأولىٰ عنه، وقد اختصرها.

ولفظُ الطبرانيّ - وإسناده إلىٰ محتسِبٍ ضعيفٌ - نحوُه، وليس فيه ذِكرُ الدِّيَة، ورواية ابن عَدِيٍّ الثانية من الطريق الضعيفة التي رواها الطبرانيّ، وقد اختصرها.

ومحتسِبٌ ضعيفٌ، قال ابن عَدِيٍّ: «يروي عن ثابتٍ أحاديثَ ليست بمحفوظةٍ»، ثمّ ذكر الحديث السابقَ؛ فهو من جملة منكراته.

ورواه البزّار في "مسنده" (١٣/ ١٢٥ برقْم ٦٥١٢)، وأبو نعيمٍ في "الحلية" (٣/ ٣٥) - عن مطرِ بن محمّدٍ السُّكَّريّ، عن عبد المؤمن بن سالمٍ، عن سليمانَ التيميّ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به، بذِكرِ الوقت الأوّل فقط، وليس فيه ذِكرُ الدِّيَة.

قال البزّار: «وهٰذا الحديثُ لا نعلم رواه عنِ التيميّ إلّا عبدُ المؤمن، ولم يتابَع عليه».

وقال أبو نعيمٍ: «غريبٌ من حديث سليمانَ، تفرّد به عنه عبد المؤمن».

وعبدُ المؤمن ضعيفٌ، قال العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ٥٨٣): «لا يتابَع علىٰ حديثه»، والراوي عنه: مطرٌ السُّكَّريُّ - ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٩/ ١٨٩)، وقال: «يخطئ، ويخالف»؛ فالإسناد ضعيفٌ، لا يصحُّ عن سليمانَ التيميّ.

ورواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٥٧٤ برقْم ١٨٤٢٠)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٢/ ٨٦-٨٧ برقْم ٥٥٥) - من طريقين عن يحيىٰ بنِ عيسىٰ، عنِ الأعمش قال:

اختلفوا في القَصص، فأتَوا أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنه، فذكر الحديث، وفيه: «أحبُّ إليّ منَ الدنيا وما فيها» في الوقتين، ولم يذكرِ الدِّيَة.

=

قال ابن عَدِيّ: «هٰذا يُعرَف بيحيىٰ بنِ عيسىٰ، عنِ الأعمش»، يعني أنّه تفرّد به، وقال بعد ذٰلك: «وعامّة رواياته ممّا لا يتابَع عليه»؛ فالحديث لا يصحُّ عنِ الأعمش.

وأيضًا، فرواية الأعمش عن أنسٍ – رضي الله عنه – مرسلةٌ، قاله ابن معينٍ، والبخاريّ، والتِّرمِذيّ، ذكره العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٨٨، و١٨٩).

وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٨٢) عن عليّ بن المدينيّ قال: «الأعمش لم يسمع من أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه، إنّما رآه رؤيةً بمكّةَ يصلّي خلفَ المقام، فأمّا طرق الأعمش، عن أنسٍ رضي الله عنه، فإنّما يرويها عن يزيدَ الرَّقَاشيّ، عن أنسٍ رضي الله عنه».

وقد روىٰ الرَّقَاشيُّ هٰذا الحديثِ؛ فلا يبعد أن يكون الأعمش قد أخذه عنه؛ فلا يصلُح متابعًا له، مع أنّ الإسناد هنا ضعيفٌ إليه.

وبعدُ، فالحديث ثابتٌ عن قتادةَ ويزيدَ الرَّقَاشيّ، وقتادةُ أحفظُ من يزيدَ، وهو أضبطُ لحديث أنسِ بن مالكٍ – رضي الله عنه – منه، قال ابن حجرٍ في "النكت" (١/ ٢٥٩) في سياق الكلام علىٰ أصحّ الأسانيد عن أنسٍ رضي الله عنه إنّ قتادةَ وثابتًا البُنانيَّ أقعدُ وأسعدُ بحديثه منَ الزهريّ.

فكيف بيزيدَ؟! وهو ضعيفٌ، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «كثير الرواية عن أنسٍ – رضي الله عنه – بما فيه نظرٌ». رواه ابنه في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٥٢).

وقد ضعّف هٰذا الحديثَ به – ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٤)، والبُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٦/ ٣٧٤).

وعليه، فلفظ قتادةَ هو المعروفُ، واللفظ الذي جاء به يزيدُ الرَّقَاشيُّ منكرٌ.

وعليه، فالحديث حسنٌ من طريق قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه؛ لأجل راويه عن قتادةَ: موسىٰ بنِ خلفٍ العَمّيّ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٩)

[٩٨]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، أبنا الربيع[١] قال: قال الشافعيُّ حكايةً: عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن هشامٍ،[٢] عنِ الحسن:[٣]

أنّ عليًّا - رضي الله عنه - قضىٰ بالدِّيَة اثني عشَرَ ألفًا.

❁❁❁

---

(١) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، صاحبُ الشافعيّ.

(٢) هو ابن حسّانَ، الأزديُّ، القُرْدُوسيّ، أبو عبد الله، البصريُّ، ثقةٌ، من أثبت الناس في ابن سيرينَ، وفي روايته عنِ الحسن وعطاءٍ مقالٌ؛ لأنّه قيل: كان يرسل عنهما، منَ السادسة، مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٣).

(٣) هو ابن أبي الحسن: يسارٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١١١ برقْم ١٦٠٧٦) بهٰذا الإسنادِ، وفيه: (قال الشافعيُّ فيما بلغه عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن هشامٍ)، إلىٰ آخره.

وهٰذا يوضِّح معنىٰ قوله في هٰذه الرواية: (قال الشافعيّ حكايةً: عن يزيدَ بنِ هارونَ).

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٤٤٦ برقْم ٣٤٢٤)، لٰكن وقع في المطبوعة أنّ الشافعيّ قال: (أخبرنا يزيدُ بن هارونَ)، إلىٰ آخره، وهو خطأٌ من بعض رواة "الأمّ" أو نُسّاخها؛ فقد ذكر البيهقيّ في "مناقب الشافعيّ" (٢/ ٣٢٣) أنّه لم يسمع من يزيدَ بنِ هارونَ، وأنّ روايته عنه - إنّما هي بلاغٌ بلغه عنه، من غير سماعٍ.

وأيًّا ما كان، فالحديث ضعيفٌ؛ قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٦٩): «منقطعٌ»، وذٰلك في موضعين من إسناده:

الأوّل: الكلام في سماع هشامٍ، منَ الحسن، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ١٨٤-١٨٥، و١٨٦، و١٨٧-١٨٩، و١٩٣).

=

الثاني: قال ابن المدينيّ: «الحسن لم يَرَ عليًّا رضي الله عنه، إلّا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلامٌ».

وذكر أبو زرعةَ الرازيُّ أنّه لم يسمع من عليٍّ رضي الله عنه، وقال: «كان الحسن البصريُّ يوم بويع لعليٍّ – رضي الله عنه – ابنَ أربعَ عشْرةَ، ورأىٰ عليًّا بالمدينة، ثمّ خرج عليٌّ – رضي الله عنه – إلىٰ الكوفة والبصرة، ولم يلقَهُ الحسن بعد ذٰلك».

رواهما ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٣١، و٣٢ بأرقام ٩٢-٩٤).

وقال التِّرمِذيّ: «لا يُعرف له سماعٌ من عليٍّ رضي الله عنه»، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (١/ ٣٩٠).

فالحديث منقطعٌ من جهتين؛ فيشتدُّ بذٰلك ضعفُه.

وذكر الطحاويُّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ٩٩)، وأبو بكرٍ الجصّاصُ في "أحكام القرآن" (٣/ ٢١١)، وابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٤٨) – أنّ الشعبيّ روىٰ عنِ الحارث الأعور، عن عليٍّ – رضي الله عنه – قال:

«الدِّيَة اثنا عشَرَ ألفًا».

وهٰذا معلّقٌ.

والحارث ضعيفٌ. انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٦-٨٧).

والحاصل أنّ الأثر بطريقيه – لا يصحُّ عن عليٍّ رضي الله عنه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٩)

[٩٩]

أخبرنا يحيىٰ بنُ إبراهيمَ بنِ محمّدِ بن يحيىٰ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، حدّثني محمّدُ بن مسلمٍ الطائفيُّ،(١) عن إبراهيمَ بنِ ميسرةَ:(٢)

أنّ عائشةَ - رضي الله عنها - بينما هي مرّةً تصلّي إذا بحيّةٍ قريبةٍ منها، فأَمَرت بها فقُتِلت.

فأُتِيَت في منامها: «أقتلتِ رجلًا مسلمًا جاء يسمع القرآن؟! فَدِيهِ».(٣)

قال: فأخرجت دِيَته اثني عشَرَ ألفًا.

❁❁❁

(١) هو أبو عبد الله، يُعدَ في المكّيّين، واختُلِف في اسم جدّه علىٰ أقوالٍ، صدوقٌ، يخطئ من حفظه، منَ الثامنة، مات قبلَ التسعينَ ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٠).

(٢) هو الطائفيُّ، نزيل مكّةَ، ثَبْتٌ، حافظٌ، منَ الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤).

(٣) أمرٌ من (ودىٰ، يَدِي) إذا أعطىٰ الدِّيَة، وسبق بيانُه.

والياء ضمير مخاطَبةٍ، في محَلّ رفعٍ فاعلًا.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ رواته ثقاتٌ، إلّا محمّدَ بن مسلمٍ الطائفيَّ، فيه ضعفٌ من جهة حفظه.

وأيضًا، فهو منقطعٌ؛ إبراهيمُ بن ميسرةَ لا يُعرَف بالسماع من عائشةَ رضي الله عنها، وإنّما يروي عن أنسٍ - رضي الله عنه - من صغار الصحابة، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢/ ٢٢٢-٢٢١)، وعدّه ابن حجرٍ في "التقريب" في الطبقة الخامسة، وهمُ الذين رأوُا الواحدَ والِاثنينِ منَ الصحابة، ولم يثبت =

لبعضهم سماعٌ، وقد تُوُفِّي إبراهيمُ بعد عائشةَ – رضي الله عنها – بنحو خمسٍ وسبعين سنةً، ولو كان سمع منها، لتهيّأ له السماع من عددٍ كثيرٍ منَ الصحابة.

وبذٰلك أعلّه الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٦٩).

وروىٰ الحديثَ إسحاقُ بن راهُوْيَهْ في "مسنده" – كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٦/ ٨٨ برقْم ٥٤٠٦) – من طريق عُبيد الله بن أبي زيادٍ المكّيّ القَدّاح، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ قال:

كانت عائشةُ – رضي الله عنها – لا تزال ترىٰ جانًّا في بيتها، فأَمَرت به فقُتِل، فأُتِيَت في النوم فقيل لها: «لِمَ قتلتِ عبدَ الله المسلمَ»؟ فقالت: «لو كان مسلمًا، ما اطّلع علىٰ أزواج النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بغير إذنٍ»، فقيل لها: «أمَا إنّك قد علمتِ أنّه لا يطّلع إلّا حين تجمعين عليك ثيابك»، فأصبحت، فتصدّقت باثني عشَرَ ألفًا.

والقَدّاحُ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١١): «ليس بالقويّ»، وقد خولِف في إسناده.

فقد روىٰ الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" – كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٦/ ٨٩ برقْم ٥٤٠٧) – من طريق حاتمِ بن أبي صَغِيرةَ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ بنتِ طلحةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها بنحوه، وفي آخره: فجعلتْها في سبيل الله.

وهٰذا أصحُّ؛ فإنّ حاتمَ بن أبي صغيرةٍ ثقةٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٨٤)، وقد خرج عنِ الجادّة المعهودة في رواية ابن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها؛ فيدلُّ علىٰ تثبُّته.

والأثر بهٰذا الإسنادِ صحيحٌ، وهو بمعنىٰ رواية إبراهيمَ بنِ ميسرةَ؛ فإنّه لا مناسبةَ بين قتلها للجانِّ وإخراجها اثني عشَرَ ألفًا إلّا كونُها دِيَةَ المسلم، كما هو مصرَّحٌ به في رواية إبراهيمَ بنِ ميسرةَ.

تنبيهٌ:

وقع في مطبوعة "إتحاف الخيرة المهرة": (عائشةُ بنت أبي طلحةَ)، وكلمةُ (أبي) مقحمةٌ خطأً، والصواب: (عائشةُ بنت طلحةَ)، وهي بنت أخت عائشةَ رضي الله عنها، وهي مشهورةٌ بالرواية عنها.

فائدةٌ:

قال الفِيرُوزَابادِيّ في "القاموس المحيط" (ص١١٨٧): «الجانُّ: اسم جمعٍ للجنّ، وحيّةٌ أكحلُ العين، لا تؤذي، كثيرةٌ في الدُّور»، والثاني هو المراد في الحديث، وكان رجلٌ منَ الجنّ تصوّر في صورة الحيّة.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٩)

[١٠٠]

أنبأني أبو عبد الله إجازةً، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا محمدُ بن إسحاقَ،(٢) ثنا عمرانُ بن موسىٰ القزّازُ،(٣) ثنا عبدُ الوارث،(٤) ثنا خالدٌ،(٥) عن عكرمةَ(٦) أنّ أبا هريرةَ قال:

«إنّي لَأسبّح كلّ يومٍ قدرَ دِيَتي: اثني عشَرَ ألفًا».

---

(١) هو حسّانُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ هارونَ بنِ حسّانَ، القرشيُّ، الأُمَويُّ، النَّيْسابُوريُّ، الفقيهُ الشافعيُّ، أثنىٰ عليه الحاكم، وقال: «إمام أهل الحديث بخُراسانَ، وأزهدُ من رأيتُ منَ العلماء، وأعبدُهم»، وقال الخليليُّ: «ثقةٌ، إمامٌ ... وكان إسناده متقاربًا، لٰكنّه في نفسه ثقةٌ عالمٌ»، وقال الذهبيّ: «الإمام الأوحد، الحافظ، المفتي، شيخ خراسانَ ... العابد ... كان من أركان الدين»، تُوُفّي سنةَ تسعٍ وأربعين وثلٰثِمِائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٤٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٩٦-٤٩٢)، و"تاريخَ الإسلام" له (٧/ ٨٧٥-٨٧٤).

(٢) هو ابن خزيمةَ، صاحبُ "الصحيح".

(٣) هو الليثيّ، أبو عمرٍو، البصريُّ، صدوقٌ، منَ العاشرة، مات بعد الأربعينَ ومِائتين، (ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٧).

(٤) هو ابن سعيدِ بن ذكوانَ، العنبريُّ مولاهم، أبو عُبيدةَ، البصريُّ، التَّنُّوريُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، رُمِي بالقَدَر، ولم يثبت عنه، منَ الثامنة، مات سنةَ ثمانينَ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٨).

(٥) هو ابن مِهرانَ، الحَذّاءُ، البصريُّ.

(٦) هو أبو عبد الله، مولىٰ ابن عبّاسٍ، أصله بَرْبَريٌّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، عالمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عنِ ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ أربعٍ ومِائةٍ، وقيل بعد ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٦).

=

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ حسنٌ؛ لأجل عمرانَ بنِ موسىٰ، وقد توبع.

فقد روىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧ برقْم ٢٨٤٣٩). وأخرج أبو بكرِ بنُ الجهم - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٦) - من طريق الإمام أحمدَ.

كلاهما عن إسماعيلَ بنِ عُلَيّةَ، عن خالدٍ الحذّاءِ به.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

[١١]

بابُ ما رُوِي فيه عن عمرَ وعثمانَ – رضي الله عنهما – سوىٰ ما مضىٰ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٩-٨٠)

[١٠١]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني سليمانُ بن بلالٍ أنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ[١] حدّثهم، عن عمرِو بن شُعَيبٍ أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - قال:

«إنّي لَخائفٌ أن يأتيَ مِن بعدي مَن يُهلِك دِيَةَ المرء المسلم، فلَأقولنَّ فيها قولًا:

علىٰ أهل الإبل مِائةُ بعيرٍ، وعلىٰ أهل الذهب ألفُ دينارٍ، وعلىٰ أهل الوَرِق اثني عشَرَ ألفَ[٢] درهمٍ».

❁❁❁

(١) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ.

(٢) كلمة (ألفٍ) ساقطةٌ من الطبعة الهنديّة، ولا بدَّ منها، وهي ثابتةٌ في طبعة هَجَرَ (١٦/ ٣٢٣).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ رواته ثقاتٌ عن آخرهم.

وسبق تخريج أصله في أثناء المبحث [٩٦]، وأنّ مِنَ الرواة مَن ذكر فيه أبا عمرِو بنِ شعيبٍ، وجدَّه رضي الله عنه، وأنّ ذٰلك شاذٌّ، والمحفوظَ روايةُ يحيىٰ بنِ سعيدٍ هٰذه.

وأخرج ابن شبّةَ في "تاريخ المدينة" (٢/ ٧٥٧) من طريق حمّادِ بن سلمةَ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ أنّ عمرَ - رضي الله عنه - لمّا رأىٰ أثمان الإبل تختلف، قال:

«لَأقضيَنّ فيها بقضاءٍ لا يُختلَف فيه بعدي، علىٰ أهل الذهب ألفُ دينارٍ، وعلىٰ أهل الدراهم اثنا عشَرَ ألفَ درهمٍ».

قال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٦-٣٩٥): «لم يولد يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ إلّا بعد موت عمرَ - رضي الله عنه - بنحو نيّفٍ وأربعين عامًا».

=

والصحيح أنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ يرويه عن عمرِو بن شُعَيبٍ، كما قاله سليمانُ بنِ بلالٍ؛ فإنّ زيادته مقبولةٌ، وهو أحفظُ من حمّادِ بن سلمةَ، وهو أعرفُ منه بحديثه أهل بلده.

لٰكنّه منقطعٌ بين عمرِو بن شُعَيبٍ وعمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وقال ابن حزمٍ: «وبالله الذي لا إلٰه إلّا هو، ما قال عمرُ - رضي الله عنه - قطُّ لٰهذا الكلامَ، وما كان في فضله - رضي الله عنه - لِيقطَع علىٰ ما يكون بعدَه، لا سيّما وقد ظهر كذب لٰهذا القولِ الذي أضافوه إلىٰ عمرَ رضي الله عنه؛ فإنّ الخلاف في ذٰلك لَأظهرُ من أن يجهله مَن له أقلُّ علمٍ، ولٰهذا من عيوب المرسَل؛ فاحذروه».

والمرسل مع ضعفه - لا يُقطَع بانتفاء نسبته؛ فرحم الله أبا محمّدٍ، ولا يلزم من قول عمرَ - رضي الله عنه - لٰهذا الكلامَ أن يقع كما قال؛ فقدِ اجتهد في منع الخلاف في لٰهذه المسألةِ، لٰكنْ لم يقدِّرِ الله، ولا مُحالَ في ذٰلك، وقد رُوي نحوُه عن عمرَ - رضي الله عنه - من وجوهٍ أخرىٰ.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٢١-٣٢٠ برقْم ٢٠٠٥٧) عن معمرٍ، عن رجلٍ، عن عكرمةَ، فذكر حديثًا طويلًا في أقضية عمرَ رضي الله عنه، وفيه:

وقضىٰ بالدِّيَة علىٰ أهل القرىٰ اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، وقال: «إنّي أرىٰ الزمان يختلف، وأخشىٰ عليكمُ الحكّام بعدي: أن يصاب الرجل المسلم فتذهبَ دِيَته باطلًا، أو تُرفعَ دِيَته بغير حقٍّ، فتُحمَلَ علىٰ أقوامٍ مسلمين فتجتاحَهم ... وعقل أهل القرىٰ تغليظٌ كلُّه: لا زيادةَ علىٰ اثني عشَرَ ألفًا».

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨ برقْم ٢٨٤٤٠، و١٩٧ برقْم ٢٩٤١٤) عنِ ابن المبارك، عن معمرٍ، عن عمرِو بن عبد الله، عن عكرمةَ، عن عمرَ - رضي الله عنه - مختصرًا، وفيه محَلُّ الشاهد. فسمّىٰ الرجل المبهم، وهو أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ.

وسبق تضعيف لٰهذا الأثرِ في أثناء بحث الحديث [٧١]، وأنّ أبا إسحاقَ مدلِّسٌ وقد عنعن، وأنّ عكرمةَ لم يدرك عمرَ رضي الله عنه.

وروىٰ ابن شبّةَ في "تاريخ المدينة" (٢/ ٧٥٧) عن أبي حذيفةَ، عن سفيانَ الثوريِّ قال:

=

كانت – يعني الدِّيَةَ – علىٰ عهد النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – ترتفع وتنخفض، فخشِيَ عمرُ – رضي الله عنه – مَن بعدَه، فجعل علىٰ أهل الذهب ألفَ دينارٍ، وعلىٰ أهل الدراهم اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ.

وأبو حذيفةَ هو النَّهْديُّ، وهو سيِّئ الحفظ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٥).

ولهٰذا الإسنادُ معضلٌ، والثوريّ يروي عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١١/ ١٦١)؛ فلا يمتنع أن يكون أخذه عنه؛ فلا يصلُح متابعًا له.

والأثر ضعيفٌ من جميع طرقه، ولا يقوىٰ الإسنادانِ المذكوران لتحسين رواية عمرِو بن شُعَيبٍ، والله أعلمُ.

فائدةٌ:

روىٰ أبو داوُدَ في "السنن" (٧/ ٦٠-٥٩ برقْم ٤٤٨٣) من طريق حسينٍ المعلِّم، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، فذكر حديثًا، وفيه:

حتّىٰ استُخلِف عمرُ – رضي الله عنه – فقام خطيبًا، فقال: «ألَا إنّ الإبل قد غَلَت»، قال: ففرضها عمرُ – رضي الله عنه – علىٰ أهل الذهب ألفَ دينارٍ، وعلىٰ أهل الوَرِق اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ.

وفي رواية البيهقيّ المخرَّجة زيادةٌ مهمّةٌ، وهي قوله: «إنّي لَأخاف أن يأتي مِن بعدي مَن يُهلِك دِيَة المرء المسلم، فلَأقولنّ فيها قولًا»، ففي هٰذا منَ الفقه أنّ عمرَ – رضي الله عنه – حدّ قيمةَ الدِّيَة، بحيث لا يُزاد فيها بعدَه ولا يُنقَّص.

وهٰذا يوافق من قال إنّ الذهب والورِقَ أصلانِ في الدِّيَة، وهو قول الثوريّ، وابن أبي ليلىٰ، وأبي يوسُفَ القاضي، ومحمّدِ بن الحسن، وروايةٌ عنِ الإمام أحمدَ.

فأمّا من يجعلونهما بدلَينِ منَ الإبل، فإن غلتِ الإبل، فقدِ اختلفوا، فقال الشافعيُّ في القديم: لا يُزاد علىٰ ألف دينارٍ أوِ اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، وقال في الجديد: بل تقدَّر بقيمةِ الإبل بالغةً ما بلغت.

انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٦٧، و٣٦٩).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٠)

[١٠٢]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، قال: قال محمّدُ بن الحسن:

بلغنا عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - أنّه فرض علىٰ أهل الذهب ألف دينارٍ في الدِّيَة، وعلىٰ أهل الوَرِق عشَرةَ آلاف درهمٍ.

حدّثنا بذٰلك أبو حنيفةَ، عنِ الهيثم،(١) عنِ الشعبيّ، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وقال أهل المدينة إنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - فرض الدِّيَةَ علىٰ أهل الوَرِق اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ.

قال محمّدٌ: «قد صدق أهل المدينة أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - فرض الدِّيَة اثني عشَرَ ألفَ ردهمٍ، ولٰكنّه فرضها اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ وزنَ ستّةٍ».(٢)

---

(١) هو ابن حَبِيبٍ، الكوفيُّ، الصيرفيُّ، صدوقٌ، منَ السادسة، جوّز المِزّيّ أن يكون له في (مد). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٧-٥٠٨).

(٢) يعني وزن ستّةِ دنانيرَ، ثمّ كانتِ الِاثنا عشَرَ ألفَ درهمٍ بعدُ تزن سبعةَ دنانيرَ؛ فيجب في ستّة دنانيرَ منها عشَرةُ آلافِ درهمٍ، ومِائتان وستّةٌ وثمانونَ درهمًا، وهٰذا يزيد علىٰ تقدير الحنفيّة للدِّيَة بعشَرة آلافٍ فقط، فقال بعضهم: «يُحتمَل أنّ الدراهم كانت وزن ستّةٍ إلّا شيئًا، إلّا أنّه أضيف الوزن إلىٰ ستّةٍ تقريبًا»، انظرِ "العنايةَ" للبابِرْتيّ (١٠/ ٢٧٥)، وليس يخفىٰ ما فيه منَ التكلّف.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٨ برقْميْ ١٦٠٥٦، و١٦٠٥٧).

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ٨٥ برقْم ٤٠٢٧).

=

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الآثار"، ذكره الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٦٢)، لٰكن قال فيه: عن الشعبيّ، عن عَبِيدةَ السَّلمانِيّ قال:

«وضع عمرُ – رضي الله عنه – الدِّيَاتِ»، فذكره، ولفظه أتمُّ.

وقد زاد فيه عَبيدةَ السَّلمانِيّ بين الشعبيّ وعمرَ رضي الله عنه؛ فيتّصل الإسناد.

فقد نقل ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٢١٣) عنِ الواقديّ قال: «هاجر عَبيدةُ في زمن عمرَ رضي الله عنه، وروىٰ عنه»، وقال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٦/ ٨٢): «سمع عمرَ رضي الله عنه».

وأيًّا ما كان الصواب منَ الإسنادين، فالإسناد ضعيفٌ؛ لأجل الكلام في حفظ محمّدِ بن الحسن وأبي حنيفةَ، رحمهما الله.

لٰكنْ له طريقٌ أخرىٰ، أخرجها ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٦ برقْم ٢٨٤٣٣) عن وكيعٍ، عنِ ابن أبي ليلىٰ، عنِ الشعبيّ، عن عَبِيدةَ السَّلْمانِيّ، قال:

«وضع عمرُ – رضي الله عنه – الدِّيَاتِ»، فذكره، مثلَ لفظ محمّدِ بن الحسن في "الآثار".

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥١٢ برقْم ١٨٣٣٦) عنِ الثوريّ، عنِ ابن أبي ليلىٰ، عنِ الشعبيّ، عن عمرَ – رضي الله عنه – بنحوه، فأسقط منه عَبِيدةَ السَّلْمانِيَّ.

ولعلّه اضطرابٌ منِ ابن أبي ليلىٰ نفسِه؛ قال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٩٧): «ابن أبي ليلىٰ سيّئ الحفظ؛ فخبرهم ساقطٌ»، يعني الحنفيّةَ.

ويزيده ضعفًا مخالفتُه لما سبق عن عمرَ – رضي الله عنه – من طرقٍ مرسلةٍ جيّدةٍ: يقوّي بعضها بعضًا، كما سبق في المباحث [٩٦].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٠)

[١٠٣]

قال محمّدٌ:(١) أخبرنا الثوريّ، عن مغيرةَ الضَّبّيّ، عن إبراهيمَ(٢) قال:

«كانتِ الدِّيَةُ الإبلَ، فجُعِلتِ الإبلُ الصغيرُ والكبيرُ - كلُّ بعيرٍ مِائةً وعشرين درهمًا: وزنَ ستّةٍ، فذٰلك عشَرةُ آلاف درهمٍ».

❁❁❁

(١) هو ابن الحسن، الشيبانيُّ، صاحب أبي حنيفةَ، المذكورُ في إسناد المبحث السابق.

(٢) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ بهٰذا الإسنادِ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٩ برقْم ١٦٠٦٢).

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ٨٧ برقْم ٤٠٣١).

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٢٦٤).

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لأجل الكلام في مخرّجه: محمّدِ بن الحسن، ولعنعنة المغيرة بنِ مِقْسَمٍ، وهو يدلِّس عن إبراهيمَ النَّخَعيّ.

وفرضُ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - الإبلَ في الدِّيَة مجمعٌ عليه، وتقويمها بعدُ باثني عشَر ألفَ درهمٍ - ثبت عن عمرَ - رضي الله عنه - كما تقدّم في المبحث السابق.

ويبقىٰ قولُه إنّ الدراهم كانت وزنَ ستّةٍ، وتقويمُها بعشَرة آلافٍ من وزن سبعةٍ - وهو محَلُّ الفائدة في هٰذا الأثرِ - لا شاهدَ له.

ثمّ هو منقطعٌ؛ فإنّ تقديرَ الدِّيَةِ المذكورَ - كان في زمن عمرَ رضي الله عنه، ولم يدركه إبراهيمُ النَّخَعيّ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٠)

[١٠٤]

قال:(١) وقيل لشريكِ بن عبد الله(٢) إنّ رجلًا مَن المسلمين عانق رجلًا منَ العدوّ فضربه، فأصاب رجلًا منَ المسلمين، فقال شريكٌ: قال ابن إسحاقَ:(٣)

عانق رجلٌ منّا رجلًا منَ العدوّ فضربه، فأصاب رجلًا منّا، فسَلَتَ(٤) وجهَه، حتّىٰ وقع ذٰلك علىٰ حاجبيه وأنفه ولحيته وصدره، فقضىٰ فيه عثمانُ بن عفّانَ – رضي الله عنه – بالدِّيَة اثني عشَرَ ألفًا.

وكانتِ الدراهم يومئذٍ وزنَ ستّةٍ.

قال الشافعيّ: «روىٰ عطاءٌ،(٥) ومكحولٌ،(٦) وعمرُو بن شُعَيبٍ،(٧) وعددٌ منَ الحجازيّين(٨) أنّ عمرَ – رضي الله عنه – فرض الدِّيَة اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، ولم أعلم بالحجاز

---

(١) يعني محمّدَ بن الحسن الشيبانيَّ.

(٢) هو النَّخَعيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، القاضي بواسطٍ ثمّ الكوفةِ، صدوقٌ، يخطئ كثيرًا، تغيّر حفظه منذ وَلِي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا علىٰ أهل البدع، منَ الثامنة، مات سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وسبعينَ ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٧).

(٣) هو محمّدُ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ، المدنيُّ، صاحبُ "المغازي".

(٤) أيْ كشط لحمه، وقطعَه عن محَلِّه، قال ابن فارسٍ في "مقاييس اللغة" (٣/ ٩٣): «(السين واللام والتاء) أصلٌ واحدٌ، وهو جَلْفُ الشيء عنِ الشيء وقَشْرُه ... ومنه (سَلَتَ فلانٌ أنف فلانٍ بالسيف سَلْتًا)، وذٰلك إذا أخذه كلَّه».

(٥) انظر في ذٰلك المباحثَ [٩٠، و٩٣، و٢٠٥].

(٦) انظر في ذٰلك المبحثينِ [٩٠، و٢٠٥].

(٧) انظر في ذٰلك المبحثَ [١٠١].

(٨) انظر في ذٰلك المباحثَ [٩٠، و٩٥، ٩٦، و٢٠٥].

=

أحدًا خالف فيه عنه بالحجاز، ولا عن عثمانَ بنِ عفّانَ، رضي الله عنهما.

وممّن قال: (الدِّيَةُ اثنا عشَرَ ألفَ درهمٍ): ابنُ عبّاسٍ،(١) وأبو هريرةَ،(٢) وعائشةُ،(٣) رضي الله عنهم.

ولقد رواه عكرمةُ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّه قضىٰ بالدِّيَة اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ.(٤)

قال الشافعيّ: فقلت لمحمّدِ بن الحسن: «أفتقول إنّ الدِّيَة اثنا عشَرَ ألفَ درهمٍ وزنَ ستّةٍ»؟

فقال: «لا».

فقلت: «فمِن أين زعمتَ أنّك عن عمرَ قَبِلتَها، وإنّ عمرَ قضىٰ فيها بشيءٍ لا تقضي

---

(١) لم أجد ذٰلك موقوفًا عليه، لٰكنْ روىٰ ابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٤٤ برقْم ٢٦٤٠)، وأبو داوُدَ في "السنن" (٧/ ٦٢ برقْم ٤٤٨٧)، والتِّرمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٤٨٧-٤٨٦ برقْم ١٤٤٥)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٠١ برقْم ٤٨٤٦)، من طريقين عن محمّدِ بن مسلمٍ الطائفيّ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما:

أنّ رجلًا من بني عَدِيٍّ قُتِل، فجعل النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - دِيَتَه اثني عشَرَ ألفًا. اللفظ لأبي داوُدَ، وللباقي نحوُه.

وقد نبّه أبو داوُدَ والتِّرمِذيُّ والنَّسائيّ علىٰ اختلافٍ في إسناده، وأنّه يروىٰ عن عكرمةَ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلًا. وضعّفه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٠٤).

(٢) انظر في ذٰلك المبحثَ [١٠٠].

(٣) انظر في ذٰلك المبحثَ [٩٩].

(٤) هو ما سبق تخريجه منَ "السنن الأربعة"، من طريق عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، ورواه بعضهم عن عكرمةَ مرسلًا.

=

به»؟!

قال الشيخ: الرواية فيه عن عمرَ - رضي الله عنه - منقطعةٌ.

وكذٰلك عن عثمانَ رضي الله عنه.

وحديث عمرِو بن شُعَيبٍ قد رَوَيناه موصولًا: عن أبيه، عن جدّه، عن عمرَ رضي الله عنه،[١] ومعه حديث ابن عبّاسٍ رضي الله عنه،[٢] والله أعلم.

❁❁❁

(١) انظر في ذٰلك المبحثَ [١٠١].

(٢) انظرِ "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ (٨/ ٧٨)، وسبق تخريجُه منَ "السنن الأربعة".

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٠٩ برقْم ١٦٠٦٣).

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٩/ ٨٨-٨٧ برقْم ٤٠٣١).

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٢٦٥-٢٦٤).

ووقع في مطبوعات "المعرفة" و"الأمّ" و"الحجّة": (أبو إسحاقَ)؛ فيكونُ إبراهيمَ بنَ مسلمٍ الهَجَريَّ، وهو ليّن الحديث، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤).

وأيًّا ما كان، فالإسناد ضعيفٌ من جهاتٍ أخرىٰ:

فأوّلها: الكلام في مخرِّجه محمّدِ بن الحسن.

وثانيها وثالثها: أنّه لم يصرّح في روايته عن شريكٍ، ولا شريكٌ في روايته عنِ ابن إسحاقَ أو أبي إسحاقَ - بما يُفهِم الاِتّصال، بل عبّرا بالقول، وهو محتملٌ لِلاِتّصال والاِنقطاع سواءً.

ورابعها: أنّ محمّدَ بن إسحاقَ وأبو إسحاقَ الهَجَريَّ - من صغار التابعين، ولم يدركا زمن عثمانَ رضي الله عنه، وبهٰذا الوجهِ أعلّه البيهقيُّ بقوله آخرًا إنّ الروايةَ عن عثمانَ - رضي الله عنه - في ذٰلك منقطعةٌ، وكذٰلك قال في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١١٠).

=

والحديث باجتماع هٰذه العللِ - واهٍ.

جِمَاع أبواب الدِّيَات فيما دون النفس

[١٢]
بابُ أَرْشِ المُوْضِحة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨١)

[١٠٥]

أخبرنا أبو الحسن بنُ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ، ثنا ابن أبي قِماشٍ،(١) ثنا موسىٰ،(٢) ثنا هشامُ بن يوسُفَ،(٣) عن معمرٍ،(٤) عن عبد الله بن أبي بكرٍ،(٥) عن أبيه،(٦) عن جدّه:(٧)

---

(١) هو محمّدُ بن عيسىٰ بنِ السَّكَن، أبو بكرٍ، الواسطيُّ، يُعرَف بـ(ابن أبي قِماشٍ)، وثّقه الخطيب البغداديُّ، وتُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائتين. انظر"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٧٠٠-٦٩٩).

(٢) روىٰ ابن أبي قِماشٍ عن جماعةٍ اسمُهم (موسىٰ)، همُ ابنُ إسماعيلَ أبو سلمةَ التَّبُوذكيُّ، وابنُ إسماعيلَ أبو عمرانَ الجَبُّليُّ، وابنُ مسعودٍ أبو حذيفةَ النَّهْديُّ، وهٰؤلاء عاصروا هشامَ بن يوسُفَ، ولم أجد لأحدهم روايةً عنه، وإنّما يروي عنه موسىٰ بنُ هارونَ البُنّيُّ، وقد أدركه ابن أبي قِماشٍ، لٰكنْ لم أجد له روايةً عنه؛ فالأمر محتمِلٌ علىٰ السواء، ولم أجد ما يرجّح أحدَهم. ثمّ هم متفاوتون في مراتبهم في الحفظ؛ فهٰذا الإهمال يؤثّر في الحكم علىٰ الإسناد.

(٣) هو أبو عبد الرحمٰن، الصنعانيُّ، القاضي، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنة سبعٍ وتسعين ومِائةٍ، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٤).

(٤) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٥) هو ابن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، القاضي، ثقةٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ خمسٍ وثلاثين ومِائةٍ، وهو ابن سبعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٠).

(٦) هو أبو بكرِ بنُ محمّدِ بن عمرِو بن حزمِ بن زيدٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، القاضي، اسمه وكنيته واحدٌ، وقيل إنّه يُكنىٰ (أبا محمّدٍ)، ثقةٌ، عابدٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ عشرين ومِائةٍ، وقيل غيرُ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٥١).

(٧) الهاء تحتمل العود علىٰ الأبِ: أبي بكرِ بن محمّدٍ؛ لأنّه أقرب مذكورٍ، فجدُّه هو عمرُو بن حزمٍ رضي الله عنه، والعودَ علىٰ الِابن: عبد الله بن أبي بكرٍ؛ لتتّسق الضمائر، فجدُّه هو محمّدُ بن عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه.

=

أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ في المُوْضِحة بخمسٍ منَ الإبل.

ورواه عبد الرزّاق،[١] عن معمرٍ، وزاد فيه: «وفي المأمومة ثلُث الدِّيَة، وفي الجائفة بثلُث الدِّيَة»، قال: «وفي الأنف إذا أوعِيَ[٢] جدْعُه[٣] مِائةٌ منَ الإبل، وفي العين خمسون».

وذكر دِيَة اليدِ والرِّجل والأصابع، كما رُوِّينا في حديث مالكٍ وغيره.

❁❁❁

فالأوّل: هو عمرُو بن حزمِ بن زيدِ بن لَوذانَ، الأنصاريُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، شَهِد الخندق فما بعدها، وكان عاملَ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – علىٰ نجرانَ، مات بعدَ الخمسينَ، (مد س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٧).

والثاني: هو محمّدُ بن عمرِو بن حزمٍ، الأنصاريُّ، أبو عبد الملك، المدنيُّ، له رؤيةٌ، وليس له سماعٌ إلّا منَ الصحابة، قُتِل يوم الحَرّة، سنةَ ثلاثٍ وستّين، (مد س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٣).

وعلىٰ الأوّل يكون الحديث مسندًا، لٰكنّه منقطعٌ؛ لأنّ أبا بكرِ بنَ محمّدٍ لم يسمع جدَّه رضي الله عنه، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ١٣٧)، وعلىٰ الثاني يكون مرسلًا؛ لأنّ محمّدَ بن عمرٍو – رضي الله عنه – كان من أطفال الصحابة؛ فالإهمال مؤثّرٌ.

وجزم الطحاويُّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٧٨) بالِاحتمال الثاني.

(١) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٢) أيِ: استُوْعِب كلُّه. انظر "تهذيبَ اللغة" للأزهريّ (٣/ ٢٦٢).

(٣) أيْ: قطعُه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١١٩٣/٣).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ رواته ثقاتٌ، إلّا موسىٰ المهمَلَ، وقد تُوبع.

=

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٢٢ برقْم ١٨٣٨٧) - ومن طريقه ابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٣٥٠ برقْم ٧٩٦، و٣٥١ برقْم ٧٩٨)، والدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٩٢-٢٩٣ برقْم ٣٤٨٢) - عن معمرٍ به.

ولفظ "المصنّف" مثلُ لفظ هشامِ بن يوسُفَ، وكذا عند ابن الجارود في الموضع الثاني، لٰكنّه زاد ذِكرَ المأمومة.

ولفظه في الموضع الأوّلِ: (أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كتب لهم كتابًا)، وذكر فيه اليدَ والرِّجل والأصابع والأنف والسنّ، ولم يذكرِ الجائفة ولا العينَ. ولفظ الدارَقُطْنيّ نحوُه، لٰكنّه ذكر المُوضِحة والمأمومةَ، والأنف والعين والرِّجل والأصابع، ولم يذكرِ الجائفة ولا اليدَ.

وبذٰلك يُعلم أنّ القضاء المذكور في رواية هشامِ بن يوسُفَ، وفي "المصنّف"، وفي الموضع الثاني منَ "المنتقىٰ" - هو بمعنىٰ تقرير الحكم الشرعيّ، وليس يُراد به فصلُ خصومةٍ خاصّةً.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٣-٤٥٢ برقْم ٦٩٠٤) عن معمرٍ، عن عبد الله بن أبي بكرِ بن عمرِو بن حزمٍ: أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كتب لهم كتابًا، واستوعب فيه ما ذكره البيهقيُّ كلَّه.

لٰكنّه لم يذكر في إسناده أحدًا فوقَ عبد الله بن أبي بكرٍ، فخالف ما سبق، ولعلّه اختصر هنا الإسنادَ، كما اختصر هناك المتن، وقد ذكر ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٣٧) أنّ معمرًا يروي هٰذا الحديثَ بتمامه - عن عبد الله بن أبي بكرٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.

ورواه عثمانُ الدارميُّ في "النقض علىٰ المَرِيسيّ" (ص٣٤٩ برقْم ١٧٥)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٩٧-٣٩٦) - عن نُعَيمِ بن حمّادٍ، عن عبد الله بن المبارك، عن معمرٍ، عن عبد الله بن أبي بكرِ بن حزمٍ، عن أبيه أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كتب لعمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه، قال عثمان الدارميُّ: وساق الحديث بطوله، وذكر ابن عبد البَرّ منه ألّا يُمسَّ القرآنُ إلّا علىٰ طُهورٍ.

ونُعَيمٌ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩٥): «صدوقٌ، يخطئ كثيرًا».

=

ورواه ابن زَنْجُوْيَهْ في "الأموال" (٢/ ٨٠٦ برقْم ١٣٩٥) عن سفيانَ بنِ عبد الملك، وعليِّ بن الحسن بن شقيقٍ. وأخرجه الطحاويّ في "أحكام القرآن" (١/ ٣٠٢) من طريق عبد الله بن محمّدِ بن أسماءَ.

الثلاثة عن عبد الله بن المبارك، عن معمرٍ، عن عبد الله بن أبي بكرٍ، عن أبيه، عن جدّه – رضي الله عنه – بكتاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لعمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه، وذكروا منه بعض فرائض الصدقة.

وهٰذا أصحُّ؛ رواه جماعةٌ، وكلُّهم ثقاتٌ، انظر تراجِمهم علىٰ الترتيب في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٤، و٣٣٨، و٢٦٣)؛ فزيادتهم ذِكرَ الجدّ في الإسناد محفوظةٌ.

وهٰذا إذًا موافقٌ لرواية هشامِ بن يوسُف وعبد الرزّاق، عن معمرٍ.

وروىٰ هٰذا الكتابَ مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤١٧ برقْم ٢٤٥٨) – ومن طريقه النَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٣٧–٤٣٨ برقْم ٤٩٠١)، وغيرُه – عن عبد الله بن أبي بكرٍ، عن أبيه أنّ في الكتاب الذي كتبه رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لعمرِو بن حزمٍ – رضي الله عنه – في العقول، فذكره بتمامه.

قال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٣٨): «لا خلافَ عن مالكٍ في إرسال هٰذا الحديثِ بهٰذا الإسنادِ»، ثمّ ذكر رواية معمرٍ السابقةَ، ثمّ قال (١٧/ ٣٣٩): «وزاد في إسناده (عن جدّه)».

ولهٰذا عددتُه في الزوائد.

ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص١٠٥–١٠٧ برقْم ١٨٢) – ومن طريقه الطحاويّ في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٧٤) – عنِ ابن لَهِيعةَ، عن عُمَارةَ بنِ غَزِيّةَ، عن عبد الله بن أبي بكرِ بن حزمٍ، فذكر كتاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لجدّه رضي الله عنه، وذكر منه شيئًا من فرائض الصدقة.

وعُمَارةُ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٨): «لا بأسَ به».

ولا شكَّ في قَبول زيادةِ معمرٍ ومالكٍ ذِكرَ أبي بكرِ بن حزمٍ في هٰذا الإسنادِ، والظاهر قَبول زيادة معمرٍ علىٰ مالكٍ ذِكرَ الجدّ أيضًا؛ فإنّ معمرًا حافظٌ مكثرٌ.

والخلاف محمولٌ علىٰ التنوُّع؛ فالظاهر أنّ أبا بكرِ بنَ حزمٍ رأىٰ هٰذا الكتابَ وقرأه، وسمع ما فيه من أبيه، أو بلغه عن جدّه؛ فكان مرّةً يحدِّث عنِ الكتاب مباشرةً، ومرّةً يُسنِد ما فيه إلىٰ من بلغه عنه =

من آبائه، ثمّ حدّث به ابنه عبد الله علىٰ الوجهين، وسمع مالكٌ منه وجهًا، ومعمرٌ آخرَ، وحدّث كلٌّ منهما بما حفظ. والله أعلمُ.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ عن أبي بكرِ بن حزمٍ، يأتي ذكرها أحدهما برقْم [١٣٠]، وهناك يتمُّ تخريج الحديث، والحكم عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨١)

[١٠٦]

أخبرنا أبو نصرٍ عمرُ بن عبد العزيز بن عمرَ بنِ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«في المُوْضِحة خمسةٌ».

---

(١) هو وضّاحٌ، اليَشْكُريُّ، الواسطيُّ، البزّازُ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ السابعة، مات سنةَ خمسٍ أو ستٍّ وسبعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٠).

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية المصنّف من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) عن معمرٍ، وفي موضعٍ آخرَ منه (٧/ ٥٢٢ برقْم ١٨٣٨٨) عنِ الثوريّ ومحمّدٍ مهملًا، أُراهُ ابنَ عُبيد الله العَرْزَميَّ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤٢، و٤٣). ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٠ برقْم ٢٨٤٩٥) عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

ثلاثتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

ورواية معمرٍ مطوّلةٌ، فيها جملةٌ منَ الدِّيَات، وأحكام الصدقات.

ومحمّدٌ العَرْزَميُّ متروكٌ.

وفي الطرق الثلاثة الأخرىٰ غنيةٌ عنه، ولا سيّما روايةِ سفيانَ الثوريّ؛ فإنّه المقدَّم في حديث أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، ولا سيّما من رواية وكيعٍ عنه؛ فإنّه من أثبت أصحابه.

وعاصمٌ صدوقٌ، وهو حسنُ الحديث، قاله الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٨٢٥).

=

لٰكنّ الإسناد ضعيفٌ؛ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ في جميع طرقه، وهو مدلّسٌ.

وقد توبع، فقد رواه ابن أبي شيبةَ في موضعين منَ "المصنّف" (١٥/ ٢٠ برقْم ٢٨٤٩٤، و٢٢ برقْم ٢٨٥٠٦) عن محمّدِ بن فُضَيلٍ، عن أشعثَ، عنِ الشعبيّ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - مثلَه.

وزاد في الموضع الأوّل في الإسناد، فقال: (عن عليٍّ وعبد الله) - يعني ابنَ مسعودٍ - رضي الله عنهما، وزاد في الموضع الثاني في المتن، ولفظه:

«في المُوضِحة خمسٌ منَ الإبل أرباعًا: ربُعٌ حِذاعٌ، وربُعٌ حِقَاقٌ، وربُعٌ بناتُ لَبُونٍ، وربُعٌ بنات مَخَاضٍ».

والإسناد واحدٌ؛ فالظاهر أنّ الِاختلاف من تصرُّف ابن أبي شيبةَ.

والتفصيل المذكور مبنيٌّ علىٰ أنّ دِيَة النفس أرباعٌ علىٰ الوجه المذكورِ، وهو مرويٌّ عن عليٍّ - رضي الله عنه - مطلقًا، وعنِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - في العمد خاصّةً، وهو قول أبي حنيفةَ ومالكٍ، وروايةٌ عنِ الإمام أحمدَ، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٧٣، و٣٧٧)؛ فليس هو مخالفًا، بل هو مبيّنٌ لأسنان الخمس المجملة في الروايات الأخرىٰ.

وهٰذا إسنادٌ جيّدٌ في المتابعات؛ محمّدُ بن فُضَيلٍ صدوقٌ عارفٌ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٦-٤٣٧)، وأشعثُ هو ابن سوّارٍ الكِنديُّ، وهو ضعيفٌ، وقال الدارَقُطْنيُّ: «يُعتبَر به»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ١٧٩).

والأثر بمجموع طريقيه إلىٰ عليٍّ - رضي الله عنه - حسنٌ إن شاء الله، وهو في تقرير حكمٍ مجمعٍ عليه في الجملة، انظرِ "الإقناع" لابن المنذر (٢/ ٢٨٥).

تتمّةٌ:

انحصر الكلام فيما سبق في دراسة رواية البيهقيّ، ولا اختلاف بين الرواة فيما ورد فيها.

وأشرتُ في أوّل التخريج إلىٰ أنّ سياق معمرٍ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ - مطوَّلٌ، وأنّ فيه ما ليس في سائر الروايات المذكورة معه.

وفي رواية معمرٍ عنِ العراقيّين ضعفٌ.

=

لٰكنّه لم يتفرّد بشيءٍ، بل تابعه الثوريّ علىٰ جميع ما ذكره، وقد روىٰ ذٰلك عبد الرزّاق في مواضعَ منَ "المصنّف"، لٰكنّه قطّعه بحسِب أغراضه في الأبواب المختلِفة، وسيأتي بعضُ ذٰلك.

وعليه، فهي زياداتٌ صحيحةٌ في حديث أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، لٰكنّه قد عنعن، ولم يتابَع علىٰ هٰذه الزيادات؛ فتبقىٰ ضعيفةً، لا تصحُّ عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، فضلًا عن عليٍّ رضي الله عنه، إلّا بقدر ما توبعت فيه من طرقٍ أخرىٰ صالحةٍ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨١-٨٢)

[١٠٧]

أخبرنا أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبّار ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ، ثنا عبد الرزّاق،(١) أبنا محمّدُ بن راشدٍ،(٢) عن مكحولٍ، عن قَبِيصةَ بنِ ذؤيبٍ،(٣) عن زيدِ بن ثابتٍ أنّه قال:

«في المُوضِحة خَمسٌ».

وقد رُوي هٰذا من وجهٍ آخرَ عن زيدٍ مرفوعًا.

❁❁❁

---

(١) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحبُ "المصنّف".

(٢) هو الخزاعيّ، الدمشقيّ، نزيل البصرة، ويُقال له: (المكحوليُّ)؛ لصحبته مكحولًا الشاميَّ، صدوقٌ، يَهِمُ، ورُمِي بالقدر، منَ السابعة، مات بعد الستّين ومِائةٍ، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١٣).

(٣) هو ابن حَلْحَلةَ، الخزاعيُّ، أبو سعيدٍ، أو أبو إسحاقَ، المدنيُّ، نزيل دمشقَ، من أولاد الصحابة، وله رؤيةٌ، مات سنة بضعٍ وثمانين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٩).

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٢٢ برقْم ١٨٣٨٤) بهٰذا اللفظِ.

ورواه البيهقيّ في موضعٍ آخرَ - وسيأتي برقْم [١٢٤] - بالإسناد المذكور هنا، ولفظه أتمُّ: ذكر فيه المُوضِحة وما دونها منَ الجِراح.

وهناك بقيّةُ تخريج الأثر، وتمامُ الكلام عليه.

ورواه البيهقيّ في موضعٍ ثالثٍ منَ "السنن الكبرىٰ" - وسيأتي برقْم [١١٣] - بإسنادٍ آخرَ عن عبد الرزّاق، وفيه ذِكرُ المُوضِحة وما فوقَها منَ الجراح.

هٰذا، ولم أقف علىٰ الرواية المرفوعةِ التي ذكرها البيهقيُّ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١٠٨]

أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو بكرٍ،(٢) ثنا عبادُ بن العوّام، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه:

أنّ أبا بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - قالا في المُوضِحة:

«في الرأس والوجه سواءٌ».

❁❁❁

(١) هو حسّانُ بن محمّدٍ، الفقيهُ.

(٢) هو ابن أبي شيبةَ، صاحبُ "المصنّف".

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٩ برقْم ٢٨٥٤٢)، لٰكنْ فيه: حدّثنا عباد بن العوّام، عن عمرَ بنِ عامرٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به.

وهٰذا أولىٰ؛ لأنّ عبّادًا وُلِد سنةَ ثمانَ عشْرةَ ومِائةٍ، قاله القَرّاب، نقله ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٢٨٠)، وهي السنة التي تُوُفِّي فيها عمرُو بن شُعَيبٍ؛ فلا يمكن أن يكون سمع منه.

وعلىٰ هٰذا، فالإسناد حسنٌ؛ لأجل عمرَ بنِ عامرٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٥٢): «صدوقٌ، له أوهامٌ»، وأيضًا للخلاف المعروف في نسخة عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.

والتسوية بين مُوْضِحتي الرأس والوجه - قولُ أكثر أهل العلم، ومذهب أبي حنيفةَ والشافعيّ والإمامِ أحمدَ. انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٧٠).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١٠٩]

قال:(١) وحدّثنا أبو بكرٍ، هو ابن أبي شيبةَ، ثنا أبو معاويةَ،(٢) عن حجّاجٍ،(٣) عن مكحولٍ:

عن زيدٍ(٤) في المُوضِحة في الوجه والرأس والأنف:

«سواءٌ».

❁❁❁

(١) يعني الحسنَ بن سفيانَ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو محمّدُ بن خازمٍ، الضرير، الكوفيُّ.

(٣) هو ابن أرطاةَ، الكوفيُّ.

(٤) هو ابن ثابتٍ، الصحابيُّ، رضي الله عنه.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠ برقْم ٢٨٥٤٧).

وإسناده ضعيفٌ؛ فيه علّتانِ:

الأولىٰ: حجّاجٌ سيّئ التدليس جدًّا، وقد عنعن؛ فلا يؤمن أن يكون قد أسقط ضعيفًا.

علىٰ أنّه قدِ اختُلِف في سماعه من مكحولٍ، فنفاه أبو زرعةَ الرازيُّ، رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٤٧ برقْم ١٦٤)، ونفاه العجليُّ في "الثقات" (١/ ٢٨٤)، وأثبته ابن معينٍ في "التاريخ" روايةِ الدُّوريّ (٣/ ٣٣١)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "سؤالات الآجرّيّ" (ص٨٤).

والثانية: مكحولٌ – قال الإمام أحمدُ: «لم يسمع من زيدٍ رضي الله عنه، إنّما هو شيءٌ بلغه عنه»، رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٢١١ برقْم ٧٨٨)، وروىٰ (ص٢١١ برقْم ٧٨٩) عن أبي مُسهِرٍ أنّه لم يصحَّ عنده سماعُ لمكحولٍ من أحدٍ منَ الصحابة إلّا أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنه.

ولم أجد ما يشهد لهٰذا المتنِ عن زيدٍ رضي الله عنه؛ فالأثر بذٰلك ضعيفٌ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١١٠]

قال:(١) وحدّثنا أبو بكرٍ،(٢) أبنا أبو أسامة،(٣) عن سعيد،(٤) عن قتادة،(٥) عن شُرَيحٍ(٦)

---

(١) يعني الحسنَ بن سفيانَ، المذكورَ باسمه في الإسناد قبلَ السابق.

(٢) هو ابن أبي شيبةَ، صاحبُ "المصنّف".

(٣) هو حمّادُ بن أسامةَ، القرشيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، مشهورٌ بكنيته، قال ابن حجرٍ: «ثقةٌ، ثَبْتٌ، ربّما دلّس، وكان بأَخَرةٍ يحدّث من كتب غيره»، من كبار التاسعة، مات سنة إحدىٰ ومِائتين، وهو ابن ثمانينَ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١١٧).

وعمدة ابن حجرٍ في نسبته إلىٰ التدليس ما نقله في "تعريف أهل التقديس" (ص٣٠) عنِ القِبْطيّ – أوِ المُعَيْطيّ – أنّه قال: «كان كثير التدليس، ثمّ رجع عنه»، وهٰذا إنّما ذكره عنه الأزديّ، انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ٥٨٨)، والأزديّ ضعيفٌ، وعنِ ابن سعدٍ – وهو في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٥١٧) – أنّه قال: «يدلّس، ويُبيّن تدليسه»، يريد أنّه يبيّن ما أسقط؛ فلا يضرّه ذٰلك إذا أطلق، وانظر في هٰذا المعنىٰ "فتحَ المغيث" للسخاويّ (٤/ ١٨٦)، وعليه، فلا يصحُّ إطلاق وصفه بالتدليس، ولو بصيغة التقليل، والله أعلمُ.

وعمدته في تحديثه من كتب الناس بأَخَرةٍ ما نقله في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٧٧) عنِ الأزديّ أنّه حكىٰ في "الضعفاء" عن سفيانَ بنِ وكيعٍ قال: «كان أبو أسامةَ يتتبّع كتب الرواة، فيأخذها وينسخها»، ثمّ نقل أنّه دفن كتبه، ثمّ تتبّع الأحاديث بعدُ منَ الناس. والأزديّ ضعيفٌ، وكذا سفيانُ؛ فلا يُغمَز الحفّاظ بما روَياه، ولذٰلك وصف الذهبيّ هٰذا القولَ في "ميزان الِاعتدال" (١/ ٥٨٨) بأنّه باطلٌ. والله أعلمُ.

(٤) هو ابن أبي عَرُوبةَ.

(٥) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ.

(٦) هو ابن الحارث، الكوفيُّ، القاضي.

=

والحسن[1] قالا:

«المُوضِحة في الوجه مثل المُوضِحة في الرأس».

(١) هو ابنُ يسارٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠ برقْم ٢٨٥٥٠).

ورجاله ثقاتٌ عن آخرهم، وأبو أسامةَ سمع سعيدًا في الكوفة، انظر "تقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (ص٣٢٤)، وكان السماع منه في الكوفة جيّدًا، قبلَ اختلاطه، قاله الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ المَرُّوذيّ وغيره (ص١٤٣).

وقتادةُ لزمَ الحسن وأكثر عنه، حتّى قال: «جالست الحسن اثنتي عشْرةَ سنةً، أصلّي معه الصبح ثلاثَ سنين»، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «أكثرُ أصحابِ الحسن قتادةُ»، وقال أبو زرعةَ: «قتادةُ من أعلىٰ أصحاب الحسن»، رواهما ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٣٥)؛ فروايته عنه صحيحةٌ، ولا تضرُّه العنعنة.

ومع ذٰلك فقد رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠ برقْم ٢٨٥٤٩) من طريق هشامِ بن حسّانَ، عنِ الحسن مثلَه.

وسبق الخلاف في سماع هشامٍ منَ الحسن، وأيًّا ما كان، فروايته عنه جيّدةٌ في المتابعات والشواهد، وهي تزيد رواية قتادةَ المعنعنةَ قوّةً وصحّةً.

وأمّا رواية قتادةَ عن شُرَيحٍ، فلم أجد من صرّح بسماعه منه، وهو معروفٌ بالإرسال والتدليس؛ فلا يُعلَم اتّصالُها، لٰكنّه قد توبع.

فقد روىٰ وكيعٌ الضَّبّيُّ في "أخبار القضاة" (٢/ ٢٦٨) من طريق الحجّاج، هو ابن أرطاةَ، عنِ الحكم بن عُتيبةَ، عن شُرَيحٍ مثلَه.

ولٰهذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لعنعنة الحجّاج؛ فإنّه شديد التدليس.

=

والأثر بمجموع طريقيه عن شُرَيحٍ – حسنٌ إن شاء الله، وسبق أنّ هٰذا القولَ مذهبُ أكثر السلف وأئمّة الفقهاء.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١١١]

وأخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس،(١) ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني الليثيُّ، يعني أنسَ بن عياضٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ،(٢) عن سليمانَ بنِ يسارٍ أنّه كان يقول:

«المُوضِحة في الوجه مثل المُوضِحة في الرأس، إلّا أن يكون في الوجه عيبٌ، فيُزادَ في مُوضِحة الوجه بقَدْر عَيبِ الوجه ما بينه وبين نصف عقل المُوضِحة:(٣) خمسةٌ وعشرون دينارًا».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٢) هو ابن قيسٍ الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٣) المقصود أنّه يُزاد في مُوضِحة الوجه إن شانته - بقدْر النقص الحاصل بذٰلك الشين من نصف عقل المُوضِحة، وعقلُ المُوضِحة خَمسٌ منَ الإبل، أيْ: خُمسُ عُشْرِ الدِّية، وذٰلك خمسون دينارًا؛ فيكون نصفه خمسةٌ وعشرون دينارًا.

مثاله: لو شُجّ رجلٌ مُوضِحةً في وجهه، ثمّ برِئ علىٰ عيبٍ، فيُقدَّر النقص الحاصل فيه بسبب هٰذا العيبِ، وذٰلك بحساب الفرق بين قيمته لو كان عبدًا صحيحًا وقيمتِه لو كان عبدًا بهٰذا الشينِ، فلو فرضنا أنّه نقَص عُشْرَ ثمنه، فيؤخذ لأجل العيب عُشْرُ الخمسة والعشرين دينارًا، أيْ دينارانِ ونصفُ دينارٍ، ويُضاف ذٰلك إلىٰ عقل المُوضِحة؛ فيلزم الشاجَّ إذًا اثنانِ وخمسونَ دينارًا ونصفُ دينارٍ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادُها صحيحٌ.

=

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٨ برقْم ٢٤٩٦). وعبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٢٦ برقْم ١٨٤٠٥) عنِ ابن جريجٍ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٩ برقْم ٢٨٥٤٤) عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّان.

ثلاثتُهم عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ به، نحوَه.

وقد صرّح ابن جُرَيجٍ بالسماع؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه. وصرّح هو ومالكٌ بسماع يحيىٰ بنِ سعيدٍ من سليمانَ بنِ يسارٍ.

وفي رواية يحيىٰ القطّانِ: «إلّا أن يكون في الوجه شينٌ، فعلىٰ قدْر ذٰلك، يُزاد إلىٰ أن يبلغ نصفَ عقل المُوضِحة»، وهٰذا يوضّح المراد بالروايات الأخرىٰ.

والأثر صحيحٌ عن سليمانَ بنِ يسارٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١١٢]

أخبرنا أبو الحسن البغداديُّ الرَّفّاءُ، أبنا عثمانُ بن محمّدِ بن بِشْرٍ، ثنا إسماعيلُ القاضي، ثنا ابن أبي أُوَيسٍ،(١) وعيسىٰ بنُ مِينَاءَ، قالا:

ثنا ابن أبي الزناد،(٢) عن أبيه،(٣) عنِ الفقهاء من أهل المدينة:

كانوا يجعلون المُوضِحة في الوجه والرأس سواءً، في كلّ واحدٍ منهما خمسون دينارًا.

❁❁❁

(١) هو إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ.

(٢) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد.

(٣) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

دراسة الحديث:

سبق الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ في المبحث [٤٦]، وأنّه حسنٌ؛ لأجل إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، لا سيّما وقد تابعه عيسىٰ بنُ مِينَا، وأنّه موقوفٌ علىٰ جماعةٍ مبهَمين منَ التابعين من فقهاء المدينة؛ لأنّ جُلّ شيوخ أبي الزناد منَ التابعين.

وسبق أنّ الذي حكاه عنهم هو قولُ أكثر أهل العلم، وجمهورِ الفقهاء.

[١٣]

بابُ الهاشِمة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١١٣]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، قالا:

ثنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ الفارسيُّ، ثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ،(١) أبنا عبدُ الرزّاق،(٢) عن محمّدِ بن راشدٍ، عن مكحولٍ، عن قَبِيصةَ بنِ ذؤيبٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ أنّه قال:

«في المُوضِحة خَمسٌ، وفي الهاشمة(٣) عشْرٌ، وفي المُنَقِّلة(٤) خمسَ عشْرةَ، وفي المأمومة ثُلُثُ الدِّيَة».

---

(١) هو الدَّبَريُّ، راوي "المصنّف" عن عبد الرزّاق.

(٢) هو ابن همّامٍ الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٣) هي التي تهشِم العظم، أيْ: تكسره. قاله ابن منظورٍ في "لسان العرب" (٢/ ٣٠٣).

(٤) هي التي تخرج منها صغارُ العظام، وتنتقل عن أماكنها، وقيل: التي تنقِل العظم، أيْ: تَكْسِرُه، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٥/ ١١٠).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤١ برقْم ٣٠٤٥) عن أبي عبد الرحمٰن السُّلَميِّ وحدَه، وفيه زيادةٌ.

ورواه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٧٦ برقْم ٣٤٦٠)، ولفظه أتمُّ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٢٤-٥٢٣ برقْم ١٨٣٩٤) مثلَ لفظ الدارَقُطْنيّ.

ورواه البيهقيُّ في موضعين منَ "السنن الكبرىٰ" بإسنادٍ آخرَ إلىٰ عبد الرزّاق، الأوّل - وسبق برقْم [١٠٧] - فيه المُوضِحة فقط، والثاني - وسيأتي برقْم [١٢٤] - فيه المُوضِحة وما دونَها منَ الجِراح.

وهناك يتمُّ الكلام علىٰ الحديثِ.

[١٤]
بابُ المُنَقِّلة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١١٤]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكّي، أبنا أبو عبد الله محمّدُ بن يعقوبَ،(١) أبنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،(٢) أبنا يعلىٰ بنُ عُبَيدٍ، ثنا محمّدُ بن إسحاقَ،(٣) عن مكحولٍ قال:

قضىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في الجِراحات: في المُوضِحة فصاعدًا.

قضىٰ في المُوضِحة بخَمسٍ منَ الإبل، وفي السِّنّ خمسًا، وفي المُنَقِّلة خمسَ عشْرةَ، وفي الجائفة الثُلُثَ، وفي الآمّة(٤) الثُلُثَ.

وجعل في النفس الدِّيَةَ كاملةً، وفي الأذن نصفَ الدِّيَة، وفي اليدِ نصفَ الدِّيَة، وفي الرِّجل نصفَ الدِّيَة، وفي الذَّكَر الدِّيَةَ كاملةً، وفي اللسان الدِّيَةَ كاملةً، وفي الأنثيينِ الدِّيَةَ.

❁❁❁

---

(١) هو ابن الأخرم.

(٢) هو النَّيْسابُوريّ، الفرّاءُ.

(٣) هو ابن يسارٍ، المدنيُّ، صاحب "المغازي".

(٤) قال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٧٣): «المأمومة والآمّة شيءٌ واحدٌ»، وقال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٤١): «أهل العراق يقولون لها: (الآمّةَ)، وأهل الحجاز: (المأمومةَ)»، وفرّق عليُّ بن حمزةَ الأصبهانيُّ بينهما، فقال: «الآمّة الشجّة، والمأمومة أمُّ الدماغ المشجوجة»، انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٢/ ٣٣)؛ فيكون إطلاق (المأمومة) علىٰ الشجّة مجازًا. والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في أربعة مواضعَ منَ "المصنّف" (١٥/ ٢٠ برقْم ٢٨٤٩٣، و٢٣ برقْم ٢٨٥١١، و٥٢ برقْم ٢٨٦٥٠، و٨٧ برقْم ٢٨٨٢٨) عن عبد الرحيم بن سليمانَ. وفي موضعينِ آخرَينِ منه (١٥/ ٢٦ برقْم ٢٨٥٢٩، و١٦/ ٧٧ برقْم ٣١٠٣٣) عن عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ. وأخرجه أبو داوُدَ =

السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٤ برقْميْ ٢٦١، و٢٦٢) من طريق حمّادِ بن سلمةَ، وعبد الرحمٰن بن مَغْراءَ، فرّقهما.

الأربعة عنِ ابن إسحاقَ، عن مكحولٍ، كلٌّ ببعضٍ من حديثه، قطّعه المصنّفون بحسَب أغراضهم منه في الأبواب.

وقد صرّح ابن إسحاقَ بالسماع من مكحولٍ في رواية ابن مَغْراءَ، وهو صدوقٌ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٢)؛ فزال – إن شاء الله – ما يُخشىٰ من تدليسه، وقد كان أعلّ الإسنادَ به الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٤).

فهو إسنادٌ حسنٌ – إن شاء الله – إلىٰ مكحولٍ؛ لأجل الكلام في محمّدِ بن إسحاقَ.

ثمّ هو مرسلٌ إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ويشهد له – إلّا مفهومَ قولِه: «قضىٰ في المُوضِحة فصاعدًا» – كتابُ عمرِو بن حزمٍ – رضي الله عنه – السابقُ بحثُه برقْم [١٠٥]، وهو كتابٌ صحيحٌ مشهورٌ، وتقدّم هناك أنّ جمهور العلماء يذهبون إلىٰ ما فيه.

ودلالة المفهوم المستثناةُ – أنّه لم يقضِ فيما دون المُوضِحة بشيءٍ، وجاء هٰذا صريحًا في رواية عبد الرحيم بن سليمانَ الثانيةِ، ولفظها: «قضىٰ في المُوضِحة بخَمسٍ منَ الإبل، ولم يقضِ فيما سوىٰ ذٰلك».

وسيأتي برقْم [١١٦] ما يشهد لهٰذا القدْرِ منَ الحديث، وهناك يتمُّ الحكم عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٢)

[١١٥]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضلِ بنُ خَمِيرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«في المُنَقِّلة خَمسَ عشْرةَ».

❁❁❁

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدْر المطبوع منه.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) عن معمرٍ، وفي (٨/ ١٠ برقْم ١٨٤٣٧) عن معمرٍ، والثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٥ برقْم ٢٨٥٢١) من طريق أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. والإمامُ أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤١٩ برقْم ١٥٠٤) عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

ثلاثتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به، مثلَ رواية أبي عوانةَ.

ورواية معمرٍ مطوّلةٌ، وتقدّم الكلام عليها في المبحث [١٠٦].

هٰذا، وقد سبقت دراسة هٰذا الإسنادِ في المبحث المذكور، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ.

لٰكنّه قد توبع، فقد روىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٦ برقْم ٢٨٥٢٨) عن محمّدِ بن فُضَيلٍ، عن أشعثَ بنِ سوّارٍ، عنِ الشعبيّ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال:

=

«في المُنَقِّلة خَمسَ عشْرةَ منَ الإبل: أرباعًا: ربُعٌ حِذاعٌ، وربُعٌ حِقاقٌ، وربُعٌ بناتُ لَبُونٍ، وربُعٌ بناتُ مَخاضٍ».

وسبق في المبحث المذكور شرحُ قوله: (أرباعًا) إلىٰ آخره، وأنّه تفسيرٌ لِما أُجمل في رواية أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ.

وسبق هناك أيضًا أنّ هٰذا الإسنادَ صالحٌ في باب المتابعات والشواهد، وأنّ الأثر بمجموع هٰذَينِ الإسنادَينِ حسنٌ.

ويقرّب ذٰلك أنّ المتن هنا في تقريرِ حكمٍ متّفَقٍ عليه بين العلماء، قال ابن المنذر في "الإقناع" (١/ ٣٦٠-٣٦١): «لا أعلم في ذٰلك اختلافًا»، وقال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٦٨): «ولا خلافَ أنّ المُنقِّلة فيها خَمسَ عشْرةَ منَ الإبل».

[١٥]

بابُ ما دون المُوْضِحة منَ الشِّجَاج

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١١٦]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني عبد الجبار بنُ عمرَ،(١) عنِ ابن شهابٍ، وربيعةَ،(٢) وأبي الزناد،(٣) وإسحاقَ بنِ عبد الله:(٤)

أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لم يَعقِل(٥) ما دون المُوضِحة، وجعل ما دون المُوضِحة عفوًا بين المسلمين.

---

(١) هو الأُمويُّ مولاهمُ، الأيليُّ، ضعيفٌ، منَ السابعة، مات بعد الستّينَ ومِائةٍ، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٤).

وقد أطبق الحفّاظ - إلّا ابنَ سعدٍ - علىٰ تضعيفه، وقال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ»، وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «واهي الحديث»، وقال: «ليس بقويٍّ»، وذكره البَرْقيّ فيمن كان الأغلبُ علىٰ حديثه الوهْمَ، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ وابنُ يونُسَ: «منكر الحديث»، وقال أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ والنسائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال الذهليّ: «ضعيفٌ جدًّا»، وقال الحربيّ: «غيره أثبتُ منه»، وقال ابن عَدِيٍّ: «غالب ما يرويه يخالِف فيه، والضعف بيّنٌ علىٰ رواياته»، وقال الدارَقُطْنيّ: «متروكٌ».

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٤٦٩)؛ فالراجح أنّه شديد الضعف.

(٢) هو ابن أبي عبد الرحمٰن، المدنيُّ، المعروف بـ(ربيعةِ الرأي).

(٣) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

(٤) هو ابن أبي فروةَ، الأُمويُّ مولاهمُ، المدنيُّ، متروكٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائةٍ، (د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١).

(٥) أيْ: لم يُعطِ فيها عقلًا، وهو الدِيَة.

=

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٣ برقْم ٥٢٣).

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.

وقد سأل البَرْذَعيُّ أبا زرعةَ الرازيَّ عن عبد الجبّار بن عمرَ، فقال: «واهي الحديث، وأمّا مسائله، فلا بأسَ»، قال البَرْذَعيّ: «كأنّه يقول: حديثه واهٍ، ومسائله مستقيمةٌ، يعني ما روىٰ منَ المسائل عن ربيعةَ وغيرِه». انظر "سؤالاتِه" (جهودَ أبي زرعةَ: ٢/ ٤٢٢).

وهٰذه المراسلُ متردِّدةٌ؛ فمن حيث عزوُها إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فهي من حديثه الواهي، ومن حيث لم يُسنِدها، فقد تكون من مسائله المستقيمة، التي خفّ ضعفها.

وعلىٰ كلّ حال، فقد سبق في المبحث [١١٤]، في حديث مكحولٍ أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ في الجراحات: في المُوضِحة فصاعدًا؛ فإنّ مفهومه أنّه لم يقضِ فيما دونها بشيءٍ، وسبق هناك أنّ هٰذا جاء صريحًا في بعض الروايات.

وتقدّم أنّه مرسلٌ حسن الإسناد إلىٰ مكحولٍ.

وأيضًا، فله شواهدُ مرسلةٌ عن غيره منَ التابعين.

أوّلها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٢٢ برقْم ١٨٣٨٩، و٥٢٣ برقْم ١٨٣٩٠) عن معمرٍ والثوريّ، عن بعض أصحابهما، وعنِ ابن جُرَيجٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ، فرّقهما. وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في موضعينِ منَ "المصنّف" (١٥/ ١٩ برقْم ٢٨٤٩١، و١٦/ ٦٦ برقْم ٣١٠٠٥) من طريق شيبةَ بنِ مُساوِرٍ.

الثلاثة عن عمرَ بنِ عبد العزيز أنّه كتب أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لم يقضِ فيما دون المُوضِحة بشيءٍ.

اللفظ لعبد الرزّاق في الموضع الأوّل، وللباقي نحوُه.

وفي الإسناد الأوّل إبهامُ من حدّث معمرًا والثوريّ.

=

وفي الثاني عنعنة ابن جريجٍ، وهو سيِّئ التدليس.

وفي الثالث شيبةُ، وهو مستورٌ؛ روىٰ عنه غيرُ واحدٍ، ذكرهمُ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٣/ ٢٦٤)، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٦/ ٤٤٥)، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٢٤٨): «ما أعلم أحدًا تكلّم فيه»، وقال الحسينيُّ في "التذكرة" (٢/ ٧١٩): «ليس بمشهورٍ»، وقال ابن حجرٍ في "الإيثار" (ص٥٣): «كأنّه ما أمعن النظر فيه»، وقال في "تعجيل المنفعة" (١/ ٦٤٧): «بل معروفٌ»، يعني عينَه، لا حالَه في الرواية.

وروىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٧/ ٣٠٤) بإسنادٍ فيه من لم يُوثَّق عن عبد الخالق بن أبي حازمٍ، عن عبد الوهاب بن بُخْتٍ قال:

كنت عند عمرَ بنِ عبد العزيز، فأُتِي بمَواليَ لسليمانَ بنِ عبد الملك في جِراحٍ بينهم، فقال لي:

«يا عبد الوهاب، قُم فاقضِ بينهم، واعلم أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لم يقضِ في شَجّةٍ دون المُوضِحة، كما حدّثني خارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ، عن أبيه رضي الله عنه، عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم».

وعبد الخالق - ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٧/ ١٣٩)، وقال: «أخو عبد العزيز بنِ أبي حازمٍ ... وكان أكبرَ منه، وأقدمَ سِنًّا»؛ فالظاهر أنّه عرفه.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ لٰكنّه صالحٌ في المتابعات والشواهد.

وتعدُّد هٰذه الطرقِ يُشعِر بشهرة ذٰلك عن عمرَ، والله أعلمُ.

والظاهر أنّ هٰذا ثبت عند عمرَ بنِ عبد العزيز حتّىٰ احتجّ به، واعتقد مقتضاه؛ فكتب به إلىٰ عمّاله، وأمر بالقضاء به، وهو من علماء التابعين وفضلائهم.

والثاني: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٥٢٣ برقْم ١٨٣٩٣) عن إسماعيلَ بنِ عبد الله، عن يونُسَ بنِ عُبيدٍ، عنِ الحسن البصريّ أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لم يقضِ فيما دون المُوضِحة بشيءٍ.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ إلىٰ الحسن؛ إسماعيلُ هو ابن بنتِ محمّدِ بن سيرينَ، قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧): «صدوقٌ».

=

لٰكنّ مراسيل الحسن ضعيفةٌ؛ فإنّه كان يأخذ عن كلّ أحدٍ.

والحاصل أنّ رواية عبد الجبّار بن عمرَ عمّن ذكرهم من فقهاء أهل المدينة - يشهد لها ثلاثةُ مراسيلَ: مرسل مكحولٍ، وهو دمشقيٌّ، وإسناده إليه حسنٌ، ومرسل عمرَ بنِ عبد العزيز، وهو مدنيٌّ، وله عنه طرقٌ يشُدُّ بعضُها بعضًا، ومرسل الحسن، وهو بصريٌّ، وإسناده إليه حسنٌ.

ومتن هٰذه المراسيلِ في معنًى صحيحٍ مشهورٍ عند العلماء، وقد ذكر ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٩٦) والموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٨١-٤٨٠) أنّ عدمَ التوقيت فيما دون المُوضِحة هو قول أكثر الفقهاء، وذكر الموفَّقُ بن قدامةَ منهمُ الأئمّةَ الأربعة، وللإمام أحمدَ - خاصّةً - روايةٌ أخرىٰ.

وسيأتي في المبحث التالي نقلُ الإمام مالكٍ إجماعَ أهل المدينة علىٰ ذٰلك.

فالحديث بمجموع طرقه، وقولِ الجمهور بمعناه، وإجماعِ أهل المدينة عليه - حسنٌ إن شاء الله.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١١٧]

وأخبرنا أبو أحمد المِهْرِجانيُّ، أبنا أبو بكرِ بنُ جعفرٍ،(١) ثنا محمّدُ بن إبراهيمَ،(٢) ثنا ابنُ بُكَيرٍ،(٣) ثنا مالكُ بن أنسٍ قال:

«الأمر المجتمَع عليه عندنا أنّه ليس فيما دون المُوضِحة منَ الشِّجَاج عقلٌ حتّىٰ تبلغ المُوضِحةَ، وإنّما العقل في المُوضِحة فما فوقها؛ وذٰلك أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - انتهىٰ إلىٰ المُوضِحة في كتابه لعمرِو بن حزمٍ،(٤) فجعل فيها خَمسًا منَ الإبل».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن جعفرٍ، المُزَكّي.

(٢) هو العَبْديّ.

(٣) هو يحيىٰ بنُ عبد الله بن بُكَيرٍ، أحدُ رواة "الموطّإ" عن مالكٍ.

(٤) تقدّم القولُ في كتاب عمرِو بن حزمٍ في المبحث [١٠٥].

دراسة الحديث:

رواه يحيىٰ بنُ بُكَيرٍ في "الموطّإ" (ق١٤٥/ ب) عن مالكٍ.

ورواه كذٰلك يحيىٰ بنُ يحيىٰ الليثيُّ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٩ برقْم ٢٥٠١)، وغيرُه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١١٨]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، أبنا أبو الحسن الكارِزيُّ، ثنا عليُّ بن عبد العزيز،(١) ثنا أبو عُبَيدٍ،(٢) ثنا هُشَيمٌ،(٣) عن حُصَينٍ(٤) قال: قال عمرُ بن عبد العزيز: (٥)

«ما دون المُوضِحة خُدوشٌ،(٦) فيها صلحٌ».

❁❁❁

---

(١) هو البغويّ.

(٢) هو القاسم بن سلّامٍ، صاحبُ "غريب الحديث".

(٣) هو ابن بَشِيرٍ، الواسطيُّ.

(٤) هو ابن عبد الرحمٰن، السُّلَميُّ.

(٥) هو ابن مروانَ بنِ الحكم بن أبي العاصِ، الأُمويُّ، أبو حفصٍ، أميرُ المؤمنين، أمّه أمُّ عاصمٍ بنتُ عاصمِ بن عمرَ بنِ الخطّاب، وَلِيَ إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمانَ كالوزير، ووَلِيَ الخلافة بعده، فعُدّ مع الخلفاء الراشدين، منَ الرابعة، مات في رجبٍ، سنةَ إحدىٰ ومِائةٍ، وله أربعون سنةً، ومدّة خلافته سنتان ونصفٌ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٣)

(٦) جمعُ (خَدْشٍ)، وهو في الأصل مصدرُ (خدَش، يخدِشُ): إذا قَشَر الجلدَ بعودٍ أو نحوه، ثمّ سُمِّي به الأثرُ الحاصل في الجلد؛ ومن هنا صحَّ جمعُه. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ١٤).

دراسة الحديث:

هٰذا الأثرُ يرويه البيهقيّ من طريق كتاب "غريب الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسمِ بن سلّامٍ، وهو في المطبوعة (٣/ ٧٧)، لٰكنّها عن نسخةٍ محذوفةِ الأسانيد.

وإسناد أبي عُبَيدٍ هٰذا - يُنظر في اتّصاله من جهتين.

الأولىٰ: أنّ هُشَيمًا مدلّسٌ، وقد عنعن.

=

لٰكنّه وإن عُرف بكثرة التدليس، فقد لَزِم حُصينًا واختصّ به، وتقدَّم علىٰ جميع من روىٰ عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ٢٨٢-٢٨١)؛ فاستغنىٰ بذٰلك عنِ كثرة التدليس عنه، حتّىٰ قال الإمام أحمدُ: «هُشَيمٌ لا يكاد يَسقُط عليه شيءٌ من حديث حُصَينٍ، ولا يكاد يدلّس عن حُصَينٍ»، ذكره ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمِذيّ" (٢/ ٥٦٢-٥٦١)، وقال إبراهيمُ الهرويُّ: «كان يدلِّس عن أبي بِشرٍ - هو جعفرُ بن أبي وحشيّةَ - أكثرَ ممّا يدلّس عن حُصَينٍ»، رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٢٣٢ برقْم ٨٦٨).

والثانية: أنّ حُصَينًا - لم أجد من ذكر سماعَه من عمرَ بنِ عبد العزيز، ولا من ذكر روايته عنه أصلًا.

نعم، حُصَينٌ كان رجلًا يوم وُلِد عمرُ، ومات بعده بزمنٍ، لٰكنّه كوفيٌّ، ويجوز ألّا يكون لقِيه.

وأيضًا، فقد روىٰ عنه هنا بـ(قال)، وهي محتمِلةٌ للإرسال، وليست ظاهرةً في الاتّصال.

فالإسناد بهٰذه العلّةِ ضعيفٌ.

وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٧ برقْم ٢٨٥٣٦) من طريق عمرِو بن ميمونٍ قال: كتب عمرُ بن عبد العزيز:

«ليس فيما دون المُوضِحة عقلٌ، إلّا أجرَ الطبيب».

وعمرُو بن ميمونٍ عاصر عمرَ بنَ عبد العزيز أيضًا.

وروىٰ أبو عَرُوبةَ الحَرّانيُّ في "جزئه" (برقْم ٧٥) من طريق مَعْقِلِ بن عُبَيد الله، عن عبد الكريم الجَزَريّ، عن عمرَ بنِ عبد العزيز:

أنّه كان يُلغِي ما دون المُوضِحة منَ الجِرَاح، وإن كان عمدًا، اقتصّ منه، وإن كان خطأً، كان له أجرُ الطبيب.

والظاهر أنّ مراده بالقِصاص هنا التأديبُ، وإلّا، تنافَ ذٰلك مع كونه يُلغِيه؛ فيكونُ موافقًا للروايات السابقة.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل مَعْقِلٍ الجَزَريّ.

=

وقد وثّقه ابن معينٍ في روايةٍ، والإمامُ أحمدُ، وقال ابن معينٍ في روايةٍ أخرىٰ: «لا بأسَ به»، وكذٰلك قال النَّسائيُّ، وقال مرّةً: «صالحٌ»، وضعّفه ابن معينٍ في روايةٍ ثالثةٍ، ولم يُتابَع عليها، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال: «كان يخطئ، ولم يفحُش خطؤه»، وقال ابن عَديٍّ: «حسن الحديث، لم أجد في حديثه منكرًا».

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ١٢٠).

وقال في "التقريب" (ص٤٧٢): «صدوقٌ يخطئ»، وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٣١٩): «قدِ احتجّ به مسلمٌ»، ثمّ قال: «حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن»، وهو الراجح.

وعبد الكريم قد عاصر عمرَ بنَ عبد العزيز، وهو شاميٌّ، وقال ابن عيينةَ: «كان ... لا يقول إلّا (سمعتُ) و(حدّثنا) و(رأيتُ)»، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٢٥٦)، يعني أنّه لا يحدّث إلّا بما سمع، ولا يُعرَف بالإرسال.

وأيًّا ما كان، فهٰذا إسنادٌ جيّدٌ في باب المتابعات والشواهد.

والأثر بمجموع طرقه الثلاثة – حسنٌ إن شاء الله، وسبق أنّه قولُ أكثر العلماء.

فائدة:

قوله: (ما دون المُوضِحة خُدوشٌ) ضربٌ منَ التشبيه؛ إذْ ما دون المُوضِحة يشمل الباضِعة والمُتَلاحِمة والسِّمْحاق، وهي أكثرُ من خَدش الجلد، الذي هو قَشْرُه، بلِ هي قُطوعٌ في اللحم؛ فالمراد أنّها مثلُ الخُدوش في حكمها، أيْ أنّها لا عَقلَ فيها، ولا قَوَدَ، وإنّما فيها حكومةُ عَدْلٍ، وهي المراد بقوله في وجه الشبه بين ما دون المُوضِحة والخُدوش: «فيها صلحٌ»؛ لأنّ المتخاصمَينِ يصطلحان بذٰلك.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١١٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن القاضي، وأبو زكريّا يحيىٰ بنُ إبراهيمَ المُزَكِّي، قالوا:

أبنا أبو العباس محمّدُ بن يعقوبَ،(١) أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا الثقة، عن عبد الله بن الحارث،(٢) إن لم أكن سمعتُه من عبد الله، عن مالكِ بن أنسٍ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن قُسَيطٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ عمرَ وعثمانَ - رضي الله عنهما - قَضَيَا في المِلْطَاةِ(٣) بنصف دِيَة المُوضِحة.

❁❁❁

---

(١) هو الأصمُّ، راوية مصنّفات الشافعيّ.

(٢) هو ابن عبد الملك، المخزوميُّ، أبو محمّدٍ، المكّيُّ، ثقةٌ، منَ الثامنة، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٢).

(٣) (المِلطاةُ) أصلها (المِلْطَا)؛ والهاء زائدةٌ، وأصلها (المِلْطاءُ) بالمدّ، وهي القِشرةُ التي بين لحم الرأس وعظمه، من (مَلَطَ)؛ فكأنّ العظم قد مُلِط بها، كما يُملَط الحائط بالطين، أو من (لَطِئَ)؛ لأنّها تَلطَأ بالعظم، أيْ تَلصَق به؛ فسُمِّيتِ الشَّجّة باسم القِشرة التي تبلغها، ويسمّيها أهل الحجاز (السِّمْحاقَ)، وهو المعروف في كتب الفقه والحديث.

انظرِ "الفائقَ" للزمخشريّ (٣/ ٣٨٨)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٤/ ٣٥٦).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ هٰكذا في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١١٩ بأرقام ١٦٠٨٨-١٦٠٩٠)، وزاد في شيوخه رابعًا: هو أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو.

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٨/ ٧٧٥ بأرقام ٣٩٩٧-٣٩٩٩) كذٰلك.

=

ورواه الخطيب في "السابق واللاحق" (ص٥٢-٥٣) - ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص١٤٨ برقْم ٢٥٣، و٢٥٧ برقْم ٤٩٣) - عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسن القاضي، وعن أبي سعدٍ إسماعيلَ بنِ الحسين الإسْتَراباذيِّ، عنِ الحاكم، بإسنادهما المذكور إلىٰ الشافعيِّ، عنِ الثقة عندَه، كروايته عند البيهقيّ.

ولم يذكر إسنادي الشافعيّ الآخَرَينِ.

قال أبو سعدٍ في تعريف الثقة المبهَم: «هو أحمدُ بن حنبلٍ».

وليس أبو سعدٍ بمعتمَدٍ؛ قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٧/ ٣٢١): «لم يكن موثوقًا به في الرواية».

ورواه ابن أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفر الثالث: ٢/ ٣٤٦) عن أبيه، عن عبد الله بن الحارث به.

وأبوه حافظٌ معروفٌ، وهو بغداديٌّ، ولا يبعد أن يكون هو الذي أبهمه الشافعيُّ.

وأيًّا ما كان، فرواية أبي خيثمةَ عن عبد الله بن الحارث - صحيحةٌ؛ فيستغنىٰ بها عنِ رواية الشافعيّ المبهمة، وما فيها من تردُّدٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١٢٠]

وأخبرنا أبو عبد الله،(١) وأبو بكرٍ،(٢) وأبو زكريّا،(٣) قالوا:

ثنا أبو العبّاس،(٤) أبنا الربيع،(٥) أبنا الشافعيُّ، أبنا مسلمٌ،(٦) عنِ ابن جُرَيجٍ، عنِ الثوريّ، عن مالكٍ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن قُسَيطٍ، عنِ ابن المسيَّب، عن عمرَ وعثمانَ - رضي الله عنهما - مثلَه، أو مثلَ معناه.

❁❁❁

(١) هو الحاكم، صاحب "المستدرك".

(٢) هو أحمدُ بن الحسن، القاضي.

(٣) هو يحيىٰ بنُ إبراهيمَ، المُزَكّي.

(٤) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٥) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، صاحبُ الشافعيّ.

(٦) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

دراسة الحديث:

إسناده ضعيفٌ؛ لأجل مسلمِ بن خالدٍ؛ فإنّه سيّئ الحفظ، وقد روىٰ عنِ ابن جُرَيجٍ من كتب الناس ما لم يسمعه منه.

لٰكنّه تُوبع هنا، فقد روىٰ الحديثَ ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٦٦٥ برقْم ١٨٦٦٤) من طريق محمّدِ بن بكرٍ البُرْسانيّ، عنِ ابن جُرَيجٍ به.

ورواه عنِ ابن جُرَيجٍ أيضًا عبدُ الرزّاق، وسيأتي ذكره في المبحث بعدَ التالي برقْم [١٢٢]، وفيه يتمُّ تخريج الحديث، والحكم عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١٢١]

قال الشافعيّ:[١] وأخبرني من سمع ابنَ نافعٍ[٢] يذكر عن مالكٍ بهٰذا الإسنادِ مثلَه.

(١) هٰذا تتمّة لإسناد المبحث السابق.

(٢) هو عبد الله بنُ نافعٍ، المخزوميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، الصائغ، ثقةٌ، صحيحُ الكتاب، في حفظه لِينٌ، من كبار العاشرة، مات سنةَ ستٍّ ومِائتين، وقيل: بعدَها، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٨).

دراسة الحديث:

إسناده ضعيفٌ؛ لإبهام شيخ الشافعيّ الذي سمع ابن نافعٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣)

[١٢٢]

قال الشافعيّ:[١] وقرأنا علىٰ مالكٍ:

«إنّا لم نعلم أحدًا منَ الأئمّة في القديم ولا الحديثِ قضىٰ فيما دون المُوضِحة بشيءٍ».

❁❁❁

(١) لهٰذا تتمّة لإسناد المبحث السابق.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ عن مالكٍ.

وقال لهٰذا الكلامَ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٩).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٣-٨٤)

[١٢٣]

أخبرنا أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبّار السُّكَّريُّ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ الرَّمَاديُّ، ثنا عبد الرزّاق،(١) أبنا ابن جُرَيجٍ، عن سفيانَ الثوريّ، عن مالكٍ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن قُسَيطٍ، عنِ ابن المسيَّب:

أنّ عمرَ وعثمانَ - رضي الله عنهما - قَضَيَا في المِلْطَاة - وهي السِّمْحاقُ(٢) - بنصف ما في المُوضِحة.

قال عبد الرزّاق: ثمّ قدم علينا سفيانُ، فسألناه عنه، فحدّثَنا به عن مالكٍ.

ثمّ لقِيتُ مالكًا، فقلتُ: «إنّ سفيانَ ثنا عنك، عنِ ابن قُسَيطٍ، عنِ ابن المسيَّب: أنّ عمرَ وعثمانَ - رضي الله عنهما - قَضَيَا في المِلْطَاة بنصف المُوضِحة».

قال: «صدق، قد حدّثتُه».

قلت: «حدِّثني به».

قال: «ما أحدِّث به اليومَ».

فقال له مسلمُ بن خالدٍ، وهو إلىٰ جنبه: «عزمتُ عليك(٣) - يا أبا عبد الله - إلّا حدّثتَه به».

---

(١) هو ابن همّامٍ الصنعانيُّ، صاحبُ "المصنّف".

(٢) (السِّمحاقُ) قِشرةٌ رقيقةٌ بين اللحم والعظم؛ سُمِّيت بذٰلك لرقّتها، كما قالوا في الغيم الرقيق: (سَمَاحِيقُ)، فإذا بلغت الشَّجّةُ تلك القِشرةَ، بحيث لا يكون بينها وبين العظم غيرُها، فهي سِمْحاقٌ، باسم القِشرة التي بلغتها.

انظر "غريب الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسمِ بن سلّامٍ (٣/ ٧٥)، و"الفائقَ" للزمخشريّ (٣/ ٣٨٨).

(٣) أيْ أقسمتُ عليك. قاله الجوهريّ في "الصِّحاح" (٥/ ١٩٨٥).

=

قال: «تَعزِم عليَّ؟! لو كنتُ محدِّثًا به اليومَ، لَحدّثتُه به».

قلت: «لِمَ لا تحدّثني به، وقد حدّثتَ به غيري»؟

قال: «إنّ العمل عندنا علىٰ غيره، ورَجُلُه عندنا ليس هناك»، يعني ابنَ قُسَيطٍ.

فهٰذا عذر مالكِ بن أنسٍ – رحمنا الله وإيّاه – في الرغبة عن هٰذه الروايةِ.

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه محمّدُ بن مَخْلَدٍ في جزءٍ "ما رواه الأكابر عن مالكٍ" (ص٤٣ برقْم ١٤)، ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص١٢١ برقْم ١٩٢، و٣٤١ برقْم ٦٨٠)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٥/ ٢٦٦). وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٦٦٤ برقْم ١٨٦٦٣) عن عبدِ الله بن يحيىٰ بنِ المنهال، وأحمدَ بنِ جشمردَ. وأخرجه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٣٤١ برقْم ٦٨٠) من طريق أبي بكرِ بن زيادٍ النَّيْسابُوريّ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٥/ ٢٦٦) من طريق عبد الله بن محمّدِ بن مسلمٍ الإسفَراييِنيّ.

الخمسة عن أحمدَ بنِ منصورٍ الرَّمَاديّ بمثل سياق البيهقيّ.

ورواه الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبدِ الله (٢/ ٢١٥ برقْم ٢٠٥٦)، ومن طريقه ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٧٥-٧٤). وأخرجه ابن المظفَّر في "غرائب مالكٍ" (ص٧٣-٧٤ برقْم ٣١) من طريق محمّدِ بن يوسُفَ الزَّبيديّ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٥/ ٢٦٦-٢٦٥) من طريق عليّ بن المدينيّ. وأبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص١٢١ برقْم ١٩٢) من طريق نوحِ بن حَبِيبٍ القُومَسيّ.

أربعتهم عن عبد الرزّاق بمثل سياق البيهقيّ.

ورواه أبو الشيخ في "الأقران" (ص٧١ برقْم ٢٢٨) من طريق الحسن بن عليٍّ الحُلوانيّ، عن عبد الرزّاق، عنِ ابن جريجٍ، عنِ الثوريّ، عن مالكٍ، عنِ ابن قُسَيطٍ، عنِ ابن المسيَّب، عن عمرَ وعثمانَ رضي الله عنهما.

=

وهٰذا فيه الإسنادُ الأوّل فقط.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧ برقْم ١٨٤١٨) - ومن طريقه الطحاويّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ١٣٩) - عنِ الثوريّ، عن مالكٍ، عنِ ابن المسيَّب، عن عمرَ وعثمانَ رضي الله عنهما.

وفيه سؤاله لمالكٍ.

وهٰذا فيه الإسنادُ الثاني فقط.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٧ برقْم ٢٨٥٣٣) - وعنه إبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٦-٣٥) - عن زيدِ بن الحُباب، عنِ الثوريّ به.

وزيدٌ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٦٢-١٦٣): «صدوقٌ، يخطئ في حديث الثوريّ»، وهو متابَعٌ هنا، تابعه عبد الرزّاق وابنُ جُرَيجٍ؛ فأُمِن خطؤه.

وذكر الطحاويُّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ١٣٩) عنِ الحارث بن مسكينٍ، عنِ ابن القاسم، عن عبد الرحْمٰن بن أَشْرَسَ، عن مالكٍ، عمّن حدّثه، عن يزيدَ بنِ قُسَيطٍ.

قال الطحاويُّ: «فأدخل بينهما رجلًا مجهولًا».

وهٰذا معلَّقٌ.

ونقل أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٣٤١) عن أبي عبد الله الحميديّ أنّ الطحاويّ ذكره عنِ النَّسائيّ، عنِ الحارث بن مسكينٍ؛ فيكونُ متّصلًا، والله أعلمُ.

وابن أَشْرَسَ روىٰ عنه جماعةٌ، ذكرهم قاسمُ بن قُطْلُوبُغا في "الثقات ممّن لم يقع في الكتب الستّة" (٦/ ٢٢٨)، وأثنىٰ عليه سُحْنونُ المالكيُّ، ذكره ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٥/ ٨٦)، وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢١٤) عن أبيه قال: «شيخٌ مجهولٌ»، وعنِ ابن الجُنَيد قال: «شيخٌ مغربيٌّ، ليس به بأس»، وضعّفه الدارَقُطْنيُّ، ذكره الذهبيّ في "الميزان" (٢/ ٥٤٨).

والظاهر أنّه حسن الحديث، وإنّما ضعّفه الدارَقُطْنيُّ لحديثٍ رواه عنه بعض الضعفاء عن مالكٍ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٤٧٤)، والحمل فيه علىٰ من دونَه، والله أعلمُ.

=

وبعدُ، فالحاصل ممّا سبق في هٰذا المبحث، وفي المباحث ذوات الأرقام [١١٩، و١٢٠، و١٢١]: أنّ الحديث يدور علىٰ مالكٍ، وقد سمعه منه عبد الله بنُ الحارث، وعبد الله بنُ نافعٍ، وسفيانُ الثوريّ، واتّفقوا علىٰ أنّه يرويه عنِ ابن قُسَيطٍ.

وذكر عبد الرزّاق عن مالكٍ أنّه امتنع بعدُ منَ التحديث بهٰذا الأثرِ، واعتذر بقوله: «إنّ العمل عندنا علىٰ غيره، ورَجُلُه عندنا ليس هناك»، يعني أنّ فيه ضعفًا، قال عبد الرزّاق: «يعني ابن قُسَيطٍ».

لٰكنْ قال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٩٧): «ويزيدُ بن قُسَيطٍ من قدماء علماء أهل المدينة ... وما كان مالكٌ لِيقولَ فيه ما ظنّ عبدُ الرزّاق به؛ لأنّه قدِ احتجّ به في مواضعَ من "موطّئه"، وإنّما قال مالكٌ: (وليس الرجل عندنا هنالك) في الرجل الذي كتم اسمَه، وهو الذي حدّثه بهٰذا الحديثِ عن يزيدَ بنِ قُسَيطٍ»، وذٰلك كما سبق في رواية عبد الرحمٰن بن أَشْرَسَ.

وبذٰلك أعلّ الحديثَ الطحاويُّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ١٣٩)، وأبو عبد الله الحميديُّ، نقله عنه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٣٤١).

وهٰذا يستلزم قَبول زيادةِ ابن أَشْرَسَ في إسناده، وقد تفرّد بها دونَ الثوريّ ومن معه، وحاله لا يحتمِل ذٰلك، لٰكنّه أيضًا لا ينافي رواياتِهم؛ فيجوز أن يكون مالكٌ قد حدّثه بما لم يسمعوا، وليسوا من أصحاب مالكٍ الملازمين له، ولا أكثروا عنه.

فذٰلك إذًا أسهلُ من تضعيف مالكٍ ليزيدَ بنِ عبد الله بن قُسَيطٍ، مع احتجاجه به في غير موضعٍ، كما قاله ابن عبد البَرّ، وقد قال الذهبيّ في "الميزان" (٤/ ٤٣١) بعد حكاية عبد الرزّاق عن مالكٍ: «ابن قُسَيطٍ محتجٌّ به في "الصِّحاح"»، فهٰذا يقرِّب احتمال رواية ابن أَشْرَسَ، وأنّ مالكًا سمع الأثرَ من رجلٍ ضعيفٍ لا يرتضيه، لا منِ ابن قُسَيطٍ.

وعليه، فالأقرب قولُ الطحاويّ ومن وافقه.

والحديث بذٰلك ضعيفٌ؛ لإبهام راويه، وعدمِ رضا مالكٍ به.

وقد أشار مالكٌ أيضًا إلىٰ نكارة متنه؛ لمخالفته إجماعَ أهل المدينة علىٰ عدم العقل فيما دون المُوضِحة، وفيه نظرٌ من جهتينِ:

=

الأولىٰ: أنّه حُكي خلافُ الإجماع المذكور عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وهو من علماء المدينة، كما سيأتي في المبحث التالي، وحُكي ذٰلك عن غيره أيضًا.

والثانية: أنّ الرواية محتمِلةٌ لتأويلٍ لا يخالف الإجماع المذكور، وذٰلك بأن يكون عمرُ وعثمانُ – رضي الله عنهما – قد حكما في ذٰلك بحكومةٍ بلغت نصفَ المُوضِحة، لا أنّهما جعلا ذٰلك عقلًا مقدَّرًا، ذكر ذٰلك البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٤). والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٤)

[١٢٤]

أخبرَناه[١] أبو محمّدٍ السُّكَّريُّ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ الرَّمَاديُّ، ثنا عبد الرزّاق،[٢] أبنا محمّدُ بن راشدٍ، عن مكحولٍ، عن قَبِيصةَ بنِ ذُؤَيبٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – أنّه قال:

«في الدامية[٣] بعيرٌ، وفي الباضعة[٤] بعيران، وفي المتلاحِمة[٥] ثلاثٌ، وفي السِّمْحاق أربعٌ، وفي المُوضِحة خَمسٌ».

قال الشيخ:[٦] محمّدُ بن راشدٍ وإن كنّا نروي حديثه لرواية الكبار عنه، فليس ممّن تقوم الحجّة بما ينفرد به.

---

(١) يعني قضاءَ زيدٍ – رضي الله عنه – فيما دون المُوضِحة، حتّىٰ في الدامية.

(٢) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحبُ "المصنّف".

(٣) هي شَجّةٌ تشُقّ الجلد حتّىٰ يظهر منها الدمُ، من غير أن يَسِيل. انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسمِ بن سلّامٍ (٣/ ٧٧)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ١٣٦).

(٤) هي شَجّةٌ تبضَع اللحم بعد الجلد، أيْ: تقطعه. انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسمِ بن سلّامٍ (٣/ ٧٥).

(٥) هي شَجّةٌ أخذت في اللحم، فدخلت فيه دخولًا كثيرًا، يزيد علىٰ الباضعة، ولم تبلغ قِشرةَ السِّمْحاق. انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبَيدٍ القاسم بن سلّامٍ (٣/ ٧٥)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٨٠).

(٦) هو البيهقيُّ، وواصفه بذٰلك هو راوي الكتاب.

=

دراسة الحديث:

تقدّم أنّ البيهقيّ روىٰ هٰذا الحديثَ -كما في المبحث [١٠٧] - بهٰذا الإسنادِ، لٰكنّه اختصره، فذكر المُوضِحة فقط.

ورواه إبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٢، و٣٤) عن محمّدِ بن سهلٍ البخاريّ. وأخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٧٦ برقْم ٣٤٦٠) - ومن طريقه البيهقيُّ، كما في المبحث [١١٣] - من طريق إسحاقَ الدَّبَريّ.

كلاهما عن عبد الرزّاق به.

واختصره الحربيّ والبيهقيُّ، فذكر الحربيُّ في الموضع الأوّل الدامية، وفي الثاني المتلاحِمةَ، وذكر البيهقيُّ المُوضِحة وما فوقها منَ الشِّجاج.

وأتمّ الدارَقُطْنيُّ لفظه، وفيه ذكرُ الشِّجاج كلِّها.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧ برقْم ١٨٤١٥) بالمتن المذكور هنا، ورواه في موضعٍ آخرَ (٧/ ٤٢٣-٥٢٤ برقْم ١٨٣٩٤) بتمامه.

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، خلافًا لما ذكره البيهقيّ في محمّدِ بن راشدٍ هنا، وقال نحوَه في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٢٠)؛ فإنّ الأكثر علىٰ توثيقه.

فقد وثّقه أبو الجَمَاهِر، وابنُ معينٍ، وابن المدينيّ، ودُحَيمٌ، والنَّسائيُّ، وقال الإمام أحمدُ: «ثقةٌ ثقةٌ»، وقال دُحَيمٌ وابن عَدِيٍّ: «مستقيم الحديث»، وقال الساجيُّ: «صدوقٌ، إنّما تكلّموا فيه لموضع القَدَر لا غيرَ». وانظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٥٦٠-٥٥٩).

لٰكنّه منقطعٌ، فقد روىٰ الحديثَ الإمام أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنِه عبد الله (٤١٩ برقْم ١٥٠٦) عن عبد الرزّاق، عن محمّدِ بن راشدٍ قال: أخبرني رجلٌ من أصحابي ثقةٌ، عن مكحولٍ، عن قَبِيصةَ، عن زيدٍ، رضي الله عنهما، وذكر الهاشمةَ فقط.

=

وهٰذه الزيادةُ مقبولةٌ بلا شكٍّ؛ فإنّ الإمام أحمدَ أحفظُ من روىٰ هٰذا الحديثَ عن عبد الرزّاق، وأعرفُهم بهٰذا الشأنِ، مع كونه سمع منه قبل اختلاطه، كما رواه عنه أبو زرعة الدمشقيُّ "تاريخه" (ص٤٥٧).

وأمّا أحمدُ بن منصورٍ، فهو ثقةٌ حافظٌ، وقد رحل إلىٰ عبد الرزّاق مع الإمام أحمدَ وابنِ معينٍ، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٤/ ٣١٦-٣١٥)، وانظر للفائدة "فتح المغيث" للسخاويّ (٤/ ٤٧٩)، لٰكنّه دون الإمامِ أحمدَ في الحفظ والمعرفة.

وأمّا محمّدُ بن سهلٍ، فهو ثقةٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٧)، ولم أجد ما يميّز سماعه من عبد الرزّاق: قبلَ الِاختلاط كان أو بعدَه.

وأمّا الدَّبَريُّ، فليس بالحافظ، ولا معرفةَ له بالحديث، وإنّما سمع صغيرًا بعناية أبيه، انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ١٨١).

وعليه، فالإسناد ضعيفٌ؛ لإبهام الراوي الذي وثّقه محمّدُ بن راشدٍ، وليس توثيقه بمعتمدٍ؛ فقد رُمي بغير بدعةٍ، كما ذكره الجُوزَجانيُّ في "أحوال الرواة" (ص٢٧٨).

وللحديث طريقٌ أخرىٰ، أخرجها إبراهيمُ الحربيُّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٣) من طريق هُشَيمٍ، عن حجّاجِ بن أرطاةَ، عن مكحولٍ، عن زيدٍ رضي الله عنه، وذكر فيه الدامعة والدامية والباضعة.

وأسقط قَبِيصةَ - رضي الله عنه - منه؛ فصار منقطعًا؛ لأنّ مكحولًا لم يسمع من زيدٍ رضي الله عنه، كما تقدّم نقلُه عنِ الإمام أحمدَ وأبي مُسْهِرٍ.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ، لا يصحُّ عن مكحولٍ أصلًا؛ فإنّ هُشَيمًا وحجّاجًا يدلِّسانِ عنِ الضعفاء، وقد عَنْعَنا؛ فلا يصلُح لتقوية رواية محمّدِ بن راشدٍ، عنِ المبهم.

وللحديث طريقٌ ثالثةٌ، رواها عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧ برقْم ١٨٤١٩) عنِ ابن جُرَيجٍ، قال: أُخبِرت عنِ الشعبيّ، عن زيدِ بن ثابتٍ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«الدامية الكبرىٰ - يَرَوْنَ أنّها المُتلاحِمةَ - فيها ثلٰثُمِائةِ درهمٍ، وفي الباضعة مِائتا درهمٍ، وفي الدامية الصغرىٰ مِائةُ درهمٍ».

=

وهٰذا مبنيٌّ علىٰ مذهب أهل الكوفة في تقدير الدِّية بألف درهمٍ؛ فيقابل ثلاثةَ الأبعرة في المُتلاحِمة ثلٰثُمِائةِ درهمٍ، والبعيرينِ في الباضعة مِائتا درهمٍ، والبعيرَ في الدامية مِائةُ درهمٍ؛ فيكون مطابقًا لما ورد في رواية محمّدِ بن راشدٍ.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لانقطاعه بين ابن جُرَيجٍ والشعبيّ، وبين الشعبيّ وزيدٍ رضي الله عنه، كما تقدّم نقله عن عليّ بن المدينيّ والحاكم.

وابنُ جُرَيجٍ يحدِّث عن كلّ أحدٍ، ولا ينتقي، حتّىٰ قال الإمام أحمدُ: «إذا قال ابن جُرَيجٍ: (قال فلانٌ، وقال فلانٌ)، و(أُخبِرتُ)، جاء بمناكيرَ، وإذا قال: (أخبرني)، و(سمعتُ)، فحسبك به»، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ١٥٠-١٤٩).

ثمّ وجدتُه كذٰلك، فقد أخرج الحديثَ إبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٢) من طريق محمّدِ بن سالمٍ الكوفيّ، عنِ الشعبيّ به، وذكر الباضعةَ فقط.

ومحمّدُ بن سالمٍ واهٍ، متّفقٌ علىٰ اطّراح حديثه، انظر ترجَمتَه في "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٥٦٧-٥٦٨)، وقال الشيخ المُعَلِّميّ في التعليق علىٰ "الفوائد المجموعة" (ص٢٢٢): «كلام الأئمّة فيه شديدٌ، يدلّ أنّه كان يكذب عمدًا أو خطأً».

ولا يبعد أن يكون ابن جريجٍ إنّما أخذ هٰذا الحديثَ عن محمّدِ بن سالمٍ.

وبعدُ، فالأثر لا يثبت بمثل هٰذه الأسانيدِ.

وهو أيضًا مشكِلُ المتن، خارجٌ في الظاهر عنِ المشهور من أقوال أهل العلم.

ويبعُد تأويله بما ذُكر في آخر المبحث السابق؛ لأنّه قُرِن فيه ما دون المُوضِحة بما فوقَها، وهو ممّا ثبت فيه التقديرُ بالسنّة؛ فلا يكون حكومةً. والله أعلمُ بالصواب.

[١٦]

بابُ تفسير الشِّجاج، ومَدَارِجها

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٤)

[١٢٥]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، قال: قال الحسين بن محمّدٍ الماسَرْجِسيُّ[١] فيما قرأته من سماعه: أبنا أبو بكرٍ أحمدُ بن مسعودٍ التُّجِيبيُّ،[٢] ثنا يحيىٰ بنُ محمّدٍ: ابنُ أخي حرملةَ،[٣] ثنا

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ محمّدِ بن الحسين بن عيسىٰ بنِ ماسَرْجِسَ، وهو سبط الحسن بن عيسىٰ بنِ ماسَرْجِسَ: مولىٰ عبد الله بن المبارك، وهو ولاء إسلامٍ، وإليه نسبته، أبو عليٍّ، النَّيْسابُوريُّ، قال الحاكم: «سِيْفَنَّةُ عصرِه في كثرة الكتابة والسماع والرحلة، وأثبت أصحابنا في السماع والأداء، ومن بيت الحديث»، وقال: «جمع حديث الزهريّ جمعًا لم يسبقه إليه أحدٌ، وكان يحفظ حديث الزهريّ مثلَ الماء»، وذكر أنّه صار بذٰلك الزهريَّ الصغير، وقال: «أفنىٰ عمره في جمع "المسند الكبير"، وعندي أنّه لم يُصنَّف في الإسلام مسندٌ أكثرُ منه»، وقال: «دُفِن بموته علمٌ كثيرٌ»، وقال الذهبيّ: «الحافظ الكبير، الثَّبْت، الجوّال، الإمام»، وقال: «أحد أركان الحديث بنَيْسابُورَ»، وتُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وستّين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١٢/ ٣٧-٣٦)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (١٤/ ٢٩٢-٢٩٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٢٨٩-٢٨٧)، و"العِبَرَ" له (٢/ ٣٤٣-٣٤٢).

(٢) هو ابن عمرِو بن إدريسَ بنِ عكرمةَ، الزَّنْبَريُّ، المِصريُّ، قال مَسْلَمةُ بن القاسم: «لا بأسَ به، كان سهل الرواية، إذا جاءتِ الألفاظ المختلفة ومعناها واحدٌ، قال: دعوها كما هي»، وقال الذهبيّ: «المحدّث ... له رحلةٌ، وفهمٌ»، وتُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (٤/ ٢٤٢)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٦/ ٣٢٤-٣٢٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٣٣)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٢/ ١٠٠-١٠١).

وقد روىٰ ابن عبد البَرّ في "الاِستذكار" (٨/ ٥٥٣)، وفي "التمهيد" (١٣/ ١٢٨)، من طريق محمّدِ بن إسحاقَ القاضي، عنه، عنِ ابن أخي حرملةَ، لٰكنْ تصحّفت نسبته في مطبوعة الاِستذكار إلىٰ (الزبيديّ)، وفي مطبوعة "التمهيد" إلىٰ (الزبيريّ).

(٣) هو ابن يحيىٰ بنِ حرملةَ بنِ عمرانَ، التُّجِيبيُّ، أبو القاسم، المِصريُّ، قال ابن عَدِيٍّ: «كان ضعيفًا»، وقال: «له عن عمّه وغيره منَ المناكير ما ليس هو بمحفوظٍ ... وهو إلىٰ الضعف أقربُ منه إلىٰ الصدق»، وقال الدارَقُطْنيّ: «كان يضع الحديث علىٰ حرملةَ»، وتُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وثلٰثمِائةٍ.

=

عمّي: حرملةُ بن يحيىٰ،[١] قال: قال الشافعيّ رحمه الله:

«إنّ أوّل الشِّجَاج الحارصةُ، وهي التي تَحرِص الجلد حتّىٰ تشُقّه قليلًا، ومنه قيل: (حَرَص القَصّارُ[٢] الثوبَ)، إذا شقّه.

ثمّ الباضعة، وهي التي تشُقّ اللحم، وتَبْضَعُه[٣] بعد الجلد.

ثمّ المُتلاحِمة، وهي التي أخذت في اللحم، ولم تبلغِ السِّمْحاق.

والسِّمْحاق: جلدةٌ رقيقةٌ بين اللحم والعظم، وكلّ قِشرةٍ رقيقةٍ، فهي سِمْحاقٌ.

فإذا بلغتِ الشَّجّةُ تلك القِشرةَ الرقيقة حتّىٰ لا يبقىٰ بين اللحم والعظم غيرُها، فتلك السِّمْحاق، وهي المِلْطاة.

ثمّ المُوضِحة، وهي التي تَكشِف عنها[٤] ذٰلك القِشرَ، وتشُقّ حتّىٰ يبدوَ وَضَح[٥] العظم، فتلك المُوضِحة.

انظرِ "الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (١٠/ ٦٦١-٦٦٠)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٤٧٣-٤٧٤).

(١) هو ابن حرملةَ بنِ عمرانَ، التُّجِيبيُّ، أبو حفصٍ، المِصريّ، صاحب الشافعيّ، صدوقٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وأربعين ومِائتين، وكان مولده سنةَ ستّين ومِائةٍ، (م س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٦).

(٢) القَصّار والمُقَصِّر هو مُحَوِّر الثياب ومبيِّضها، سُمّي بذٰلك لأنّه يَدُقّها بالقَصَرة، وهي قطعةٌ منَ الخشب، وهي من خشب العُنّاب خاصّةً. انظر "تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبِيديّ (١٣/ ٤٣١).

(٣) أيْ: تقطعُه وتشقّه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ١١٨٦)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٧٠٣).

(٤) يعني عنِ الشَّجّة.

(٥) أيْ: بياضه، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٥/ ١٩٦).

=

والهاشمة: التي تَهْشِم[١] العظم.

والمُنَقِّلة: التي يُنقَّل[٢] منها فِراشُ[٣] العظم.

والآمّة، وهي المأمومة، وهي التي تبلغ أُمّ الرأس: الدماغَ.

والجائفة، وهي التي تَخرِق حتّىٰ تصل إلىٰ السِّفاق.[٤]

وما كان دون المُوضِحة، فهو خُدُوشٌ، فيه الصلح.

والدامية هي التي تُدْمِي، من غير أن يسيل منها دمٌ».

---

(١) أيْ: تكسره. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢٠٥٨).

(٢) أيْ: يُكسَرُ، منَ النقل، وهو تحويل الشيء عن موضعه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٨٣٣، و١٨٣٥)، والمقصود بالكسر هناَ ما يزيل العظم عن موضعه؛ فيُحتاج إلىٰ نقل العظم ليلتئم، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٧٣).

(٣) هي قِشْرةٌ تكون علىٰ العظم دون اللحم، قاله الأزهريّ في "تهذيب اللغة" (١١/ ٣٤٦).

(٤) أصلها: (الصِّفَاق)، والسين والصاد يتعاقبان مع القاف، إلّا أنّ بعض الكلمات يكثر فيها الصاد، وبعضها يكثر فيها السين، والصِّفَاق هنا هو ما بين جلد البطن والمُصْران، أو ما تحت الجلد إلىٰ سواد البطن، وسواده هو الكبد. انظر "تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٢٥/ ٤٥٢، و٢٦/ ٣٠، ثمّ ٨/ ٢٣٥).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢١٥-٢١٤ برقْم ٤٩٠٧) بهذا الإسنادِ والمتن سواءً.

وإسناده واهٍ؛ لأجل ابن أخي حرملةَ، ولم أجد من تابعه. والله أعلمُ.

[١٧]

بابُ الجائفة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٢٦]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ العدلُ ببغدادَ، أبنا أبو جعفرٍ محمّدُ بن عمرٍو الرَّزّازُ،(١) ثنا يحيىٰ بنُ جعفرٍ، أبنا وهبُ بن جَرِيرٍ، ثنا هشامٌ(٢) أنّ يحيىٰ بنَ أبي كثيرٍ(٣) قال:

كتب إليَّ يحيىٰ بنُ سعيدٍ(٤) نسخةَ الكتاب الذي عند أبي بكرِ بن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ، الذي كتبه رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ، فإذا فيه:

«في الأنف إذا أُوعِب(٥) جَدْعُه الدِّيَةُ كاملةً، وفي العين نصفُ الدِّيَة، وفي المأمومة ثُلُثُ الدِّيَة، وفي الجائفة ثُلُثُ الدِّيَة، وفي المُوضِحة خَمسٌ منَ الإبل، وفي السِّنّ خَمسٌ منَ الإبل، وفي كلّ إصبعٍ هنالِك عشَرةٌ عشَرةٌ».

وقد رُوِّيناه من أوجهٍ أُخَرَ مرسلًا وموصولًا.

---

(١) هو ابن البَخْتَريّ بن مُدرِكِ بن أبي سليمانَ، البغداديُّ، قال الحاكم: «كان ثقةً، مأمونًا»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً ثَبْتًا»، وتُوُفِّي سنةَ تسعٍ وثلاثين وثلْثِمائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٤/ ٢٢٣-٢٢٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٧٣١-٧٣٠).

(٢) يحتمل أن يكون ابنَ حسّانَ القُرْدُوسيَّ، وابنَ أبي عبد الله الدَّسْتَوائيَّ؛ فقد روىٰ عنهما وهبُ بن جريرٍ، وروَيَا عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣١/ ١٢٢، و٥٠٧)، والأرجح أنّه الدَّسْتَوائيُّ؛ لأنّه أشهرُ بالرواية عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ.

(٣) هو الطائيُّ مولاهم، أبو نصرٍ، اليماميُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، لٰكنّه يدلّس ويرسل، منَ الخامسة، مات سنةَ اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، وقيل: قبلَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٥).

(٤) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٥) أي: استُوْعِب، فقُطِع كلُّه، ولم يبقَ منه شيءٌ. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١/ ٧٩٩).

=

دراسة الحديث:

هٰذا مرسلٌ، حسنُ الإسناد؛ للخلاف في يحيىٰ بنِ أبي طالبٍ.

والمكاتبة طريقٌ صحيحةٌ للتحمُّل.

ويحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ - أحد فقهاء المدينة وقضاتها، والكتاب كان موجودًا في زمنه عند آل عمرِو بن حزمٍ في المدينة، كما يدلُّ عليه وصفُه في الحديثِ.

وقد روىٰ يحيىٰ بن سعيدٍ عن أبي بكرِ بن حزمٍ: المشهورِ بهٰذا الكتاب، وأكثر عنه، وروىٰ عنِ ابنه عبد الله بن أبي بكرٍ أيضًا، وهو ممّن روىٰ هٰذا الكتابَ عن أبيه؛ فيظهر من ذٰلك أنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ قدِ اطّلع علىٰ الكتاب بنفسه، كما اطّلع عليه غيرُه، أو نقله عن أبي بكرِ بن حزمٍ أوِ ابنه عبد الله، كما نقله عنهما غيرُه.

ثمّ الرواية من كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - وجادةٌ توجِب العملَ بما فيه، وإن كان الإسناد مرسلًا من حيث الصورةُ.

والرواية عن أبي بكرِ بن حزمٍ - ثابتةٌ من طرقٍ، بعضُها مسندٌ، وسبق بحثُها برقْم [١٠٥]، وبعضها مرسلٌ، وسيأتي بحثها برقْم [١٣٠، و١٥٠، و١٩٢]، وثبت في تلك الطرقِ ما ذكره يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ هنا.

وعلىٰ كلٍّ، فالكتاب صحيحٌ متلقًّى بالقَبول، وما فيه منَ الأحكام مشهورٌ، وعامّتها - ولا سيّما في الدِّيَات - ممّا اتّفق عليه الفقهاء. وسيأتي توضيحُ ذٰلك في المبحث [١٣٠].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٢٧]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضلِ بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«في الجائفة الثُّلُث، وفي الآمّة الثُّلُث».

❁❁❁

(١) هو وضّاحٌ، اليَشْكُريّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "السنن" لسعيدِ بن منصورٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) - وعنه الإمام أحمدُ في "مسائل ابنه عبد الله" (ص٤١٥ برقْم ١٤٨٩) - عن معمرٍ. ورواه في موضعَينِ آخرَينِ منَ "المصنّف" (٨/ ٩ برقْميْ ١٨٤٢٨ و١٨٤٢٩، و٥٥ برقْم ١٨٧٠٤) عن معمرٍ والثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨٧ برقْم ٢٨٨٢٤) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ.

ثلاثتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

ولفظ عبد الرزّاق في الموضع الأوّل مطوّلٌ، وتقدّم الكلام عليه في المبحث [١٠٦].

وذكر الإمام أحمدُ المأمومة فقط.

وذكر عبد الرزّاق في الموضع الثاني وابن أبي شيبةَ في الموضع الأوّل - المأمومةَ فقط، وذكرا في الموضع الآخَرِ الجائفةَ فقط.

وسبق برقْم [١٠٦] أنّ هٰذا التقطيعَ من تصرُّف المصنّفين، وأنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ.

=

ولم أجد ما يشهد لذِكر الجائفة أوِ المأمومة عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وإن كان الحكم فيهما بثُلُث الدِّية – هو قول عامّة أهل العلم، إلّا مكحولًا، فقد خالف في العمد فقط، فأوجب فيه ثُلُثي الدِّيَة. انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٧٤-٤٧٣).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٢٨]

أخبرنا أبو بكرٍ الأَرْدَسْتانيُّ الحافظُ،(١) أبنا أبو نصرٍ العراقيُّ،(٢) ثنا سفيانُ بن محمّدٍ

---

(١) هو محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ أحمدَ، وربّما كُنِّي بـ(أبي جعفرٍ)، الأصبهانيُّ، وصفه البيهقيُّ - كما هنا - بالحفظ، وقال الخطيب البغداديُّ: «كان ثقةً، يفهم الحديث»، وقال شِيرُوْيَهْ: «كان ثقةً، يُحسِن هٰذا الشأنَ»، وقال أبو زكريّا بنُ مَنْدَهْ: «أحد الحفّاظ، كان متّقِيًا متديّنًا»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان حافظًا، متديّنًا، مكثرًا منَ الحديث»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الجوّال، الصالح، العابد»، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وعشرين وأربعِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٢/ ٣١٨-٣١٧)، والأنسابَ" للسمعانيّ (١/ ١٦٠-١٥٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤٢٩-٤٢٨).

(٢) هو أحمدُ بن عمرِو بن محمّدِ موسىٰ بنِ عبد الله، البخاريُّ، القاضي، يُعرَف بـ(العراقيّ)، روىٰ عنه أبو بكرٍ الأَرْدَسْتانيُّ، كما هنا، وأبو حفصٍ بنُ خَنْبٍ، وغُنجارُ البخاريُّ، وأبو عَقِيلٍ السمرقنديُّ، وكلُّهم ثقاتٌ، وغيرُهم، وصحّح البيهقيّ إسناد حديثٍ له، وهو يروي من طريقه "الجامعَ" لسفيانَ الثوريّ، وقال الحافظ الإدريسيُّ في "تاريخ سمرقندَ": «كان أحدَ أئمّة أصحاب أبي حنيفةَ في الفقه ... وعاش إلىٰ سنة ستٍّ وتسعين وثلٰثِمِائةٍ».

انظرِ الرواةَ عنه في "الأنساب" لأبي سعدٍ السمعانيّ (٥/ ٣٠٧)، و"تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٧/ ١٠٣-١٠٤)، و"طبقات الحفّاظ" للذهبيّ (٣/ ١٠٥٣). وانظر تصحيح البيهقيّ له في "القضاء والقدر" (ص٢٨٢). وانظر سائر ترجَمتِه في "الطبقات السَّنِيّة في تراجِم الحنفيّة" للغزّيّ (١/ ٤٨٦).

=

الجوهريُّ،[١] ثنا عليُّ بن الحسن الدَّرَابْجِرْديُّ،[٢] ثنا عبدُ الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،[٣] عن محمّدِ بن عُبيدِ الله،[٤] عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ رجلًا رمىٰ رجلًا، فأصابته جائفةٌ، فخرجت منَ الجانب الآخَر، فقضىٰ فيها أبو بكرٍ - رضي الله عنه - بثُلُثي الدِّيَة.

---

(١) هو ابن محمودِ بن حاجبٍ، أبو الفضل، الهرويُّ، النَّيْسابُوريُّ، روىٰ عنه جماعةٌ، وصحّح البيهقيّ إسناد حديثٍ له، وذكره أبو بكرٍ الإسماعيليُّ في "مَشيَخته"، ولم يذكر فيه جرحًا، وقال الحاكم إنّه مشهورٌ بطلب الحديث، وإنّه من أهل الثروة والإفضال علىٰ أهل العلم، وذكره الذهبيّ في وَفَياتِ سنة سبعٍ وعشرين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "معجمَ أسامي الشيوخ" لأبي بكرٍ الإسماعيليّ (٢/ ٦٥٦)، و"تاريخَ نَيْسابُورَ" للحاكم (ترجمته: ص٦٦)، و"القضاءَ والقدر" للبيهقيّ (ص٢٨٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٥٣٢).

(٢) هو ابن موسىٰ، الهلاليُّ، أبو الحسن، ثقةٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنة سبعٍ وستّينَ ومِائتين، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٨).

(٣) هو الثوريّ.

(٤) هو ابن أبي سليمانَ، الفَزَاريُّ، العَرْزميُّ، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ، متروكٌ، منَ السادسة، مات سنةَ بضعٍ وخمسينَ ومِائةٍ، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٨-٤٢٩).

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "الجامع" لسفيانَ الثوريّ.

وقال الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٠): «رجاله ثقاتٌ».

لٰكنْ فيه محمّدُ بن عُبيد الله، وهو العَرْزَميّ، وهو متروكٌ باتّفاقٍ.

=

قال الحاكم في "المدخل إلىٰ الصحيح" (١/ ١٠٥): «متروك الحديث، بلا خلافٍ أعرفه بين أئمّة النقل فيه».

وقال الساجيّ: «أجمع أهل النقل علىٰ ترك حديثه»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٦٣٨).

هٰذا، وقد جاء الحديث عن عمرِو بن شُعيبٍ - من طرقٍ أخرىٰ، يأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٢٩]

وأخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هُشَيمٌ، ثنا حجّاجٌ،(١) حدّثني عمرُو بن شُعَيبٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ أبا بكرٍ - رضي الله عنه - قضىٰ في الجائفة نَفَذَت بثُلُثي الدِّيَة.

❁❁❁

(١) هو ابن أرطاةَ، الكوفيُّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "السنن" لسعيدِ بن منصورٍ، وليست في القدْر المطبوع منه، وقد عزاه إليه الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٧٦).

وروىٰ الحديث ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨٨ برقْم ٢٨٨٣١) عن عبد الرحيم بن سليمانَ، عنِ الحجّاج بن أَرْطاةَ به، ولفظه:

أنّ قومًا كانوا يرمون، فرمىٰ رجلٌ منهم بسهمٍ خطأً فأصاب بطنَ رجلٍ فأنفذه إلىٰ ظهره، فدُووِيَ، فبرأ، فرُفِع إلىٰ أبي بكرٍ - رضي الله عنه - فقضىٰ فيه بجائفتين.

والجائفتانِ: ثُلُثا دِيَةٍ، دِيَةٌ لكلّ واحدةٍ.

وهٰذا اللفظُ أتمُّ، وفيه زياداتٌ مهمّةٌ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٦ برقْم ١٨٧٠٥) عنِ الثوريّ، عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عنِ ابن المسيَّب أو غيرِه، بنحوه.

وفيه آخره: (إذا نَفَذَتِ الحُصيتين كلتيهما، وبَرِئ صاحبُها).

ولم أتبيّن محمّدَ بن عبد الرحمٰن، وقد روىٰ الثوريّ عن جماعةٍ اسمُهم (محمّدُ بن عبد الرحمٰن)، وليس منهم من يُعرَف بالرواية عن عمرِو بن شُعَيبٍ، والله أعلمُ.

=

وفي هٰذا الإسنادِ أيضًا شكٌّ في شيخ عمرِو بن شُعَيبٍ، والظاهر أنّه من محمّدِ بن عبد الرحمٰن، فمن دونه حفّاظٌ، وقد رواه حجّاجٌ عن عمرٍو من غير شكٍّ.

هٰذا، وقد خولِف حجّاجُ بن أرطاةَ ومحمّدُ بن عبد الرحمٰن في هٰذا الإسنادِ.

فقد روىٰ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٦ برقْم ١٨٧١٠) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ قال:

قضىٰ أبو بكرٍ – رضي الله عنه – في الجائفة التي تكون في الجوف، وذكر نحوَ رواية البيهقيّ.

وهٰذا منقطعٌ؛ فإنّ ابن جريجٍ لم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ، كما تقدّم نقله عنِ البخاريّ والعَلَائيّ.

وأخرج ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٢٧ برقْم ١٦٠) بإسنادٍ حسنٍ، والطبرانيّ في "مسند الشاميّين" (١/ ١٢٥ برقْم ١٩٦، و٤/ ٣٨٨ برقْم ٣٦٣٠) بإسنادٍ واهٍ – عن عبد الرحمٰن بن ثابتِ بن ثَوبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه:

أنّ أبا بكرٍ – رضي الله عنه – قضىٰ في رجلٍ أُنْفِذ من شِقَّيه كليهما بثُلُثي الدِّيَة، وقال:

«هما جائفتان».

قال الشيخ الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٠) بعد أن ساق رواية ابن أبي عاصمٍ: «هٰذا إسنادٌ حسنٌ، ويشهد له ما قبله»، يعني روايةَ حجّاجِ بن أرطاةَ.

لٰكنّ مخرج الروايتين واحدٌ، وهو عمرُو بن شُعَيبٍ، وسياقُها واحدٌ، والأصل أنّه ليس عند عمرٍو في ذٰلك إلّا حديثٌ واحدٌ، وعليه، فرواية حجّاجٍ تخالف رواية ابن ثوبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ هٰذه، وكذا روايةُ ابن جُرَيجٍ، ولا تشهدانِ لها، بل يتّجه النظر إلىٰ الترجيح بينها.

وقد توبع حجّاجٌ في الجملة، واتّفاق الخواطر علىٰ الخطإ النادر بعيدٌ، وقد خرج عنِ الجادّة المعروفة في رواية عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، وذٰلك يدلّ علىٰ تثبُّته.

ورواية ابن جُرَيجٍ ضعيفةٌ؛ لانقطاعها؛ فلا تعارض الرواياتِ المتّصلةَ.

=

وعبد الرحمٰن بنُ ثوبانَ – ليس بحجّةٍ، وقال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٩): «صدوقٌ، يخطئ»، والظاهر أنّه سَبَق إلىٰ وهْمه الوجهُ المعهود في رواية عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.

فالمحفوظ إذًا قولُ حجّاجِ بن أرطاةَ ومن معه، وروايةُ ابن ثوبانَ المتّصلةُ شاذّةٌ.

هٰذا، وقد توبع عمرٌو، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٦ برقْم ١٨٧١١) – وعنه الإمام أحمدُ في "مسائل ابنه: عبد الله" (ص٤١٨ برقْم ١٥٠٢) – عنِ ابن جُرَيجٍ، عن داوُدَ بنِ أبي عاصمٍ، عنِ ابن المسيَّب قال:

قضىٰ أبو بكرٍ – رضي الله عنه – في الجائفة، إذا نَفَذت منَ الخُصيتين في الجوف، من كِلا الشِّقَّينِ – بثُلُثي الدِّيَة.

ولم يصرّحِ ابن جُرَيجٍ بسماعه من داوُدَ بنِ أبي عاصمٍ، وهو شديد التدليس.

هٰذا، وسعيدُ بن المسيَّب لم يدرك أبا بكرٍ الصِّدّيقَ رضي الله عنه؛ فالإسناد منقطعٌ، وبذٰلك أعلّه ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٤٣٢)، وابن حجرٍ في "التخليص الحبير" (٥/ ٢٦٦٩)، والألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٠).

ومراسيلُ سعيدٍ قويّةٌ؛ فقد كان متحرّيًا في الرواية عنِ الثقات.

ويشهد له ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٥ برقْم ١٨٦٩٩) عن معمرٍ، عن رجلٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن أبي بكرٍ – رضي الله عنه – قال:

«إذا نفَذت، فهي جائفتان».

وعكرمةُ أسنُّ منِ ابن أبي نَجِيحٍ؛ فروايته عنه غريبةٌ.

ووقع في نسخةٍ أخرىٰ: (عن عكرمةَ ابنِ أبي بكرٍ)، ولعلّ صوابها: (عن عكرمةَ، عن أبي بكرٍ)، أو لعلّ صواب الأولىٰ: (عن عكرمةَ، وعنِ ابن أبي نَجِيحٍ).

وأيًّا ما كان، فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لإبهام معمرٍ شيخَه، وإن كان الإسناد عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، فهو معضلٌ، أو عن عكرمةَ، فهو منقطعٌ، والله أعلمُ بالصواب.

=

وما جاء في هٰذا الأثرِ وأثر ابن المسيَّب – هو قول أكثر العلماء، ذكره الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٥٧٥).

والأثر بطريقيه وموافقته لقول جماهير الفقهاء – ثابتٌ إن شاء الله.

تنبيهٌ:

قال الزَّيْلَعيُّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٧٦): «أخرجه الطبرانيُّ في كتاب "مسند الشاميّين" عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن ثوبانَ، عن أبيه، عن عمرِو بن شُعَيبٍ ... وأخرجه أيضًا عن عبد الرحمٰن بن ثابتِ بن ثوبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ»، إلىٰ آخره.

وتابعه ابن حجرٍ في "الدراية" (٢/ ٢٧٩)، وزاد فنسب الرواية الثانية إلىٰ البيهقيّ أيضًا.

وجعل في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٤٥) الإسناد الثانيَ أيضًا من طريق محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن ثوبانَ.

والإسناد في "مسند الشاميّين" واحدٌ في الموضعين، رواه الطبرانيّ عنِ الحسين بن إسحاقَ التُّسْتَريّ، عنِ الحسين بن أبي السَّريّ، عن محمّدِ بن شُعَيبِ بن شابُورَ، عنِ ابن ثوبانَ، عن أبيه، عن مكحولٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به.

لٰكنّ الطبرانيَّ أهمل ابنَ ثوبانَ في الموضع الأوّل، وميّزه في الثاني، فسمّاه (عبدَ الرحمٰن بنَ ثابتِ بن ثوبانَ).

وبذٰلك يُعلَم خطأ الزَّيْلَعيّ وابن حجرٍ في "الدراية" في إسقاطهما لمكحولٍ في الموضع الأوّل، وهو ثابتٌ في الموضعين جميعًا.

ويُعلَم كذٰلك خطؤهما في جعل ابن ثوبانَ المهمَلِ في الموضع الأوّل محمّدَ بن عبد الرحمٰن، بل هو عبد الرحمٰن بنُ ثابتٍ؛ لاتّفاق الإسنادين.

وأيضًا، فمحمّدُ بن عبد الرحمٰن أقدمُ من أن يرويَ عنه محمّدُ بن شُعَيبٍ، وأبوه مذكورٌ في الصحابة، انظرِ "الإصابةَ" لابن حجرٍ (٦/ ٤٦٤)، ولا تصحُّ روايته أصلًا، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٥٩٧)؛ فيبعد أن ينزل مثلُه إلىٰ أن يرويَ عن عمرِو بن شُعَيبٍ، وهو من صغار التابعين.

=

وبذٰلك يُعلم أيضًا خطأ ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" في جعله ابنَ ثوبانَ في الموضع الثاني محمّدَ بنَ عبد الرحمٰن أيضًا، وقد سمّاه الطبرانيُّ في هٰذا الموضعِ وميّزه؛ فقطع كلّ احتمالٍ.

ونسبة ابن حجرٍ في "الدراية" الحديثَ إلىٰ البيهقيّ - وهْمٌ أيضًا؛ فلم أجده في مظانّه من تصانيف البيهقيّ، ولا وجدتُ غيرَه عزاه إليه، و"الدراية" إنّما هو تلخيص لكتاب الزيلعيّ "نصبِ الراية". والله أعلىٰ وأعلمُ.

[١٨]

بابُ الأذنينِ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٣٠]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن القاضي، وغيرُه، قالوا:

ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ بن يزيدَ، عنِ ابن شهابٍ قال:

قرأتُ كتاب رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - الذي كتبه لعمرِو بن حزمٍ حين بعثه علىٰ نجرانَ، فكُتِب فيه:

«وفي الأذن خمسون منَ الإبل».

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٠) عن أبي بكرِ بن الحسن، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو. وفي "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٩-٢٣٨ برقْم ٣٠٣٨) عن أبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وآخرِينَ. والخطيبُ البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٢٧-٣٢٦) عن أبي سعيدٍ الصيرفيّ، هو ابن أبي عمرٍو.

كلُّهم عن أبي العبّاس الأصمّ به، وسياقهم أطولُ، وذِكرُ الأذن في رواية الخطيب فقط.

ورواه أبو داوُدَ في "المراسيل" (ص٢١١-٢١٢ برقْم ٢٥٧) - ومن طريقه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣١٩ برقْم ١٧٩٢) - عن وهبِ بن بيانٍ، وأحمدَ بنِ عمرِو بن السَّرْح، وأحمدَ بنِ سعيدٍ الهمْدانيّ. والنسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٢٢ برقْم ٧٢٣١) عن أحمدَ بنِ عمرِو بن السَّرْح.

كلُّهم عنِ ابن وهبٍ به، وفيه ذِكرُ الأذن، وسياقهم - إلّا ابنَ الجوزيّ - أتمُّ.

ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٢٩٨-٢٩٩ برقْم ٥١٤) تامًّا، وفيه ذكر الأذن.

ورواه العُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ١٤٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٢/ ٣١١) - من طريق الليث بن سعدٍ، عن يونُسَ به، واختصراه؛ فلم يذكرا إلّا طَرَفَه.

=

ورواه النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٢٣ برقْم ٧٢٣٢) من طريق سعيدِ بن عبد العزيز. والعُقَيليُّ في "الضعفاء" (٢/ ١٤٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٢/ ٣١١) - من طريق سعيدِ بن عبد العزيز، وشعيبِ بن أبي حمزةَ.

كلاهما عنِ الزهريّ به، ولفظ النَّسائيّ أتمُّ، ولم يذكر فيه الأذن، واختصر العُقَيليّ وابن عساكرَ الحديثَ؛ فلم يذكرا إلّا طَرَفَه.

وروىٰ يحيىٰ بنُ حمزةَ الحديث من طريق الزهريّ، لٰكنْ مسندًا، واختُلِف عليه.

فرواه أبو داوُدَ في "المراسيل" (ص٢١٣ برقْم ٢٥٨) عن أبي هُبَيرةَ محمّدِ بن الوليد بن هُبَيرةَ، ومن طريق محمّدِ بن بكّارٍ، وجامعِ بن بكّارٍ. والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٣٦-٤٣٥ برقْم ٤٨٩٨) وفي "السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٢٢ برقْم ٧٢٣٠) من طريق محمّدِ بن بكّارٍ.

كلُّهم عن يحيىٰ بنِ حمزةَ، قال أبو هُبَيرةَ: «قرأتُه في أصل يحيىٰ بنِ حمزةَ»، ثمّ اتّفقوا: عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ، عن أبي بكرِ بن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - بكتاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأبو هُبَيرةَ ومحمّدُ بن بكّارٍ - صدوقان، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" - بالترتيب - (ص ٤٤٥، و٤٠٥)، وكذا جامعٌ؛ فهو فقيهٌ، معروفٌ، وروىٰ عنه غير واحدٍ، ولم يُتكلَّم فيه بجرحٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٤٨٤-٤٨٣)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٦).

ورواه عبد الله الدارميُّ في "سننه" (٢/ ١٧٧ برقْم ١٦٤٧). وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٣ برقْم ٢٥٩). وعثمانُ الدارميّ في "النقض علىٰ المَرِيسيّ" (ص٣٤٨ برقْم ١٧٤). والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٣٤-٤٣٢ برقْم ٤٨٩٧)، وفي "السنن الكبرىٰ" (٧/ ٤٢١-٤٢٠برقْم ٧٢٢٩) عن عمرِو بن منصورٍ. وابنُ حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٧/ ٣٠٩-٣١٣ برقْم ٦٦٠٠) عن الحسن بن سفيانَ، وأبي يعلىٰ الموصليّ، وحامدِ بن محمّدِ بن شُعَيبٍ. وأخرجه الحاكمُ في "المستدرك" (٢/ ٣٩٩-٤٠١ برقْم ١٤٦٥) من طريق صالحِ بن محمّدٍ البغداديّ، ومحمّدِ بن إبراهيمَ العَبْديّ. وغيرُهم كثيرٌ.

كلُّهم عنِ الحكم بن موسىٰ، عن يحيىٰ بنِ حمزةَ، عن سليمانَ بنِ داوُدَ الخولانيّ، عنِ الزهريّ به، ومنهم من أتمّه، ومنهم منِ اختصره.

=

وليس عند النَّسائيّ ذِكرُ الأذن، ولهٰذا عددتُه من زوائد البيهقيّ.

قال أبو داوُدَ: «لا يصحُّ ... والذي قال: (سليمانُ بن داوُدَ) وهِم فيه»، يعني الحكمَ بن موسىٰ. وانظر "سؤالاتِ الأجرّيّ" (ص٢٣٩).

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ كبيرٌ».

وقال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٩/ ١٢٩): «لا أعلم أحدًا تابع عليه الحكمَ بن موسىٰ».

وقال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠): «قاله أحمدُ بن سليمانَ، عن يحيىٰ بنِ حمزةَ» يعني عن سليمانَ بنِ داوُدَ الخولانيّ به.

وهٰذا معلَّقٌ عن أحمدَ بنِ سليمانَ، وهو المروزيُّ، شيخُ البخاريّ، ولم أجد من ذكر سماعه من يحيىٰ بنِ حمزةَ؛ فلا يصحُّ، والحديث مشهورٌ بالحكم بن موسىٰ، كما قاله الخطيب.

والحكم بن موسىٰ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٥): «صدوقٌ»، وكذا قال ابن معينٍ في روايةٍ، وأبو حاتمٍ، وقد وثّقه ابن معينٍ في روايةٍ، والعجليُّ، وابن قانعٍ، وابن حِبّانَ، وقال ابن سعدٍ: «ثقةٌ، كثير الحديث، وكان رجلًا صالحًا، ثَبْتًا في الحديث»، وقال صالحُ بن محمّدٍ البغداديُّ: «الثقة المأمون»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٤٧٠-٤٦٩)؛ فالأقرب أنّه ثقةٌ، صحيح الحديث.

لٰكنّ خبره هٰذا منكرٌ، قاله الذهبيّ في "الميزان" (١/ ٥٨٠)؛ لأنّه خالف الجماعة، وخطؤه أسهل من تواطئهم علىٰ الوهْم.

وأيضًا، فإنّ رواية محمّدِ بن بكّارٍ من أصل يحيىٰ بنِ حمزةَ، وهٰذا يدلُّ علىٰ تثبُّته.

وقال أبو زرعةَ الدمشقيُّ في "تاريخه" (ص٤٥٥): «حُدِّثتُ أنّه وُجِد في كتاب يحيىٰ بنِ حمزةَ الحديثُ: عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ، ولٰكنّ الحكم بنَ موسىٰ لم يضبطه».

وقال أبو الحسن الهرويُّ: «هو في أصل يحيىٰ بنِ حمزةَ: عن سليمانَ بنِ أرقمَ، وإنّما غلِط عليه الحكم بن موسىٰ، فقال: عن سليمانَ بنِ داوُدَ»، وقد رآه في أصل يحيىٰ بنِ حمزةَ كذٰلك: إبراهيمُ دُحَيمٌ، وصالِحُ بن محمّدٍ البغداديُّ، وأبو عبد الله بنُ مَنْدَهْ. روىٰ ذٰلك كلَّه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٢/ ٣٠٩-٣١٠).

=

وقال عبد الجبّار الخولانيُّ في "تاريخ دارِيّا" (ص٨١): «هٰذا غلطٌ منَ الحكم بن موسىٰ ... والذي صحّ عندنا أنّه روىٰ حديث الصَّدَقات عنِ الزهريّ هو سليمانُ بن أرقمَ، هٰكذا هو مكتوبٌ في أصل يحيىٰ بنِ حمزةَ: (سليمانُ بن أرقمَ)، وهو الصواب».

وعليه، فرواية الحكم بن موسىٰ، عن يحيىٰ بنِ حمزةَ، عن سليمانَ بنِ داوُدَ - شاذّةٌ، والمحفوظ قول أبي هُبَيرةَ، ومن معه: عن يحيىٰ بنِ حمزةَ، عن سليمانَ بنِ أرقمَ، عنِ الزهريّ، عن أبي بكرِ بن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه.

ورجّح هٰذا - سوىٰ من سبق ذكرُهم منَ الحفّاظ - النَّسائيُّ في "المجتبىٰ" و"السنن الكبرىٰ"؛ فقال: «وهٰذا أشبهُ بالصواب، والله أعلم، وسليمانُ بن أرقمَ متروكُ الحديث».

قال: «وقد روىٰ هٰذا الحديثَ يونسُ، عنِ الزهريّ، مرسلًا»، يعني أنّه قرأ كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بنفسه، ولم يذكر أحدًا فوقَه.

وسبق أنّ سعيدَ بن عبد العزيز، وشُعيبَ بن أبي حمزةَ، والليثَ بن سعدٍ - روَوه عنِ الزهريّ كذٰلك.

وهٰؤلاء أوثقُ من سليمانَ بنِ أرقمَ بلا شكٍّ؛ فقولُهم هو المعروف، وزيادته منكرةٌ، وكذا كلُّ ما تفرّد به يحيىٰ بنُ حمزةَ في المتن؛ فإنّ روايته مطوّلةٌ، وفيها ما ليس في سائر الروايات.

ورجّح ذٰلك محمّدُ بن يحيىٰ الذُّهليُّ أيضًا، قال: «لم يُسنِدِ الحديثَ يونُسُ، ولا شعيبٌ، ولا سعيدُ بن عبد العزيز، وذكروا أنّه كتابٌ، غيرَ أنّهم نقصوا منَ الحديث، ورواه سليمان بن داوُدَ بطوله، وهو مجهولٌ ... والحديث برواية يونُسَ وشُعَيبٍ وسعيدٍ أشبهُ: أن يكون كتابٌ، والكلام الذي في حديث سليمانَ بنِ داوُدَ لا أدفعه، وهو عندنا ثابتٌ محفوظٌ - إن شاء الله - غيرَ أنّا نُرىٰ أنّه كتابٌ غيرُ مسموعٍ عمّن فوقَ الزهريّ، والله أعلمُ».

رواه العُقَيليّ في "الضعفاء" (٢/ ١٤٢)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٢/ ٣١١).

ورواية الزهريّ هٰذه منَ الكتاب - وجادةٌ صحيحةٌ، تثبت بمثلها الأحكام، وقد روىٰ هٰذا الكتابَ جماعةٌ غيرُه، حتّىٰ قال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١/ ٣٩٩-٣٩٨): «هو كتابٌ مشهورٌ عند أهل السِّيَر، معروفٌ ما فيه عند أهل العلم معرفةً تستغني بشهرتها عنِ الإسناد؛ لأنه أشبهَ التواتر في مجيئه؛ لتلقّي =

الناس له بالقَبول والمعرفة ... وكتاب عمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - معروفٌ عند العلماء، وما فيه، فمتّفَقٌ عليه إلّا قليلًا».

وقال ابن كثيرٍ في "جامع المسانيد والسنن" (٦/ ٥١٣): «صار في هٰذا له - يعني الزهريَّ - وجادةٌ، وقد أخذ بها الأئمّة، واحتجّوا بها، واعتمدوها في باب الدِّيَات».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٣١]

وأخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن، وغيرُه، قالوا:

ثنا أبو العبّاس،(١) ثنا بحرٌ،(٢) ثنا ابن وهبٍ، حدّثني عياضُ بن عبد الله الفِهريُّ(٣) أنّه سمعَ زيدَ بن أسلمَ يقولُ:

«مضتِ السنّة: أشياءُ منَ الإنسان»، فذكر الحديث، قال فيه:

«وفي الأذنين الدِّيَة».

---

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٢) هو ابنُ نصرٍ، الخولانيُّ، راويةُ "الجامع" عنِ ابن وهبٍ.

(٣) هو ابن عبد الرحمٰن، المدنيُّ، نزيلُ مِصرَ، فيه لِينٌ، منَ السابعة، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٣).

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠-٣٠١ برقْم ٥١٨)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وصحّحه ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٤٧٨).

وفيه ضعفٌ؛ للكلام في عياضٍ، ولم يُتابَع عليه، وقال الساجيّ: «روىٰ عنه ابن وهبٍ أحاديثَ فيها نظرٌ»، ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٣٥٣).

وهو أيضًا مرسلٌ؛ لأنّ زيدًا تابعيٌّ.

وسيتكرّر هٰذا الإسنادُ في عدّة مباحث آتيةٍ، انظرها بأرقام [١٤٤، و١٥٦، و١٥٩، و١٦٧، و٢١٨].

=

ومع ذٰلك، فيشهد لما ذُكِر في الأذنين كتابُ عمرِو بن حزمٍ – رضي الله عنه – المذكورُ في المبحث السابق، وهو كتابٌ صحيحٌ مشهورٌ.

وقال بذٰلك جمهورُ العلماء، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٤١)، وسيأتي في المبحث التالي قولُ معمرٍ: «والناس عليه»، وهو حكايةٌ للإجماع.

فالمعنىٰ المذكور في رواية زيدِ بن أسلمَ صحيحٌ عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – من غير طريقه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٣٢]

أخبرنا أبو محمّدٍ السُّكَّريُّ، أبنا إسماعيلُ الصفّار، ثنا أحمدُ بن منصورٍ، ثنا عبدُ الرزّاق،(١) أبنا معمرٌ،(٢) عن عمرِو بن مسلمٍ،(٣) عن طاوُسٍ(٤) وعكرمةَ:

أنّ عمرَ - رضي الله عنه - قضىٰ في الأذن بنصف الدِّيَة.

قال معمرٌ: «والناس عليه».

(١) هو ابن همّامٍ الصنعانيُّ، صاحبُ "المصنّف".

(٢) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٣) هو الجَنَديُّ، اليمانيْ، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ السادسة، (عخ م د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٤).

(٤) هو ابن كيسانَ، اليمانيْ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٦ برقْم ١٨٤٧٢)، وأحال علىٰ متنٍ نحوِه.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ إلىٰ طاوُسٍ وعكرمةَ؛ لأجل عمرِو بن مسلمٍ، لٰكنّه توبع في روايته عن طاوُسٍ خاصّةً.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٦ برقْم ١٨٤٧١) عن معمرٍ، عن عبد الله بن طاوُسٍ، عن أبيه، عن عمرَ رضي الله عنه، فذكر المتن الذي أحال عليه روايةَ عمرِو بن مسلمٍ.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ طاوُسٍ.

هٰذا، ورواية طاوُسٍ وعكرمةَ، عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - مرسلةٌ، قاله أبو زرعةَ في طاوُسٍ، رواه عنه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص١٠٠ برقْم ٣٥٧)، ووُلِد عكرمةُ سنةَ أربعٍ أو خمسٍ =

وعشرين، أو بعدَها، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٢٩٢-٢٩١)، وذٰلك بعد موت عمرَ رضي الله عنه.

وقد توبِعا.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٦ برقْم ١٨٤٧٥) عن معمرٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ قال:

«قضىٰ فيها عمرُ - رضي الله عنه - بنصف الدِّيَة، أو عَدْلِ ذٰلك منَ الذهب أوِ الوَرِق».

ولم أجد ما يدلُّ علىٰ سماع معمرٍ من عمرِو بن شُعَيبٍ، وقد روىٰ عنه بواسطةٍ كثيرًا، والله أعلمُ.

وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «عمرُو بن شُعَيبٍ عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلٌ»، ذكره ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص١٤٨)، قال العَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٢٤٤): «وهو ظاهرٌ»؛ فقد قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ١٧٣) في ترجمة شُعيبٍ أبيه: «لعلّه وُلِد في خلافة عليٍّ - رضي الله عنه - أو قبلَ ذٰلك».

وأخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٢ برقْم ٢٨٥٦٠) من طريق عبد العزيز بن عمرَ بنِ عبد العزيز أنّ في كتابٍ لأبيه: عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - قال:

«في الأذن نصف الدِّيَة، أو عَدْلُ ذٰلك منَ الذهب».

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل عبد العزيز، قَبِلَه أكثر العلماء، حتّىٰ قال محمّدُ بن عمّارٍ: «ثقةٌ، ليس بين الناس فيه اختلافٌ»، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ١٧٦)، وقال الذهبيّ في "الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجِب الردَّ" (ص١٢٨): «وثّقوه، ولَيّنه أبو مُسْهِرٍ فقط، بلا حجّةٍ».

لٰكنّه منقطعٌ، عمرُ بن عبد العزيز وُلِد بعد الستّين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٤٣٦)؛ فلم يدرك عمرَ رضي الله عنه.

فيتحصّل ممّا سبق أنّ الحديث قد جاء عن عمرَ - رضي الله عنه - من وجوهٍ: كلّها منقطعةٌ: عن طاوُسٍ، وإسناده صحيحٍ، وعن عكرمةَ، وإسناده حسنٌ، وعن عمرِو بن شُعَيبٍ، وفيه احتمالٌ، وعن عمرَ بنِ عبد العزيز، وإسناده حسنٌ، وهٰؤلاء كلّهم من علماء التابعين وفقهائهم.

=

والأثر بمجموع هٰذه الطرقِ - حسنٌ إن شاء الله.

وقد قال معمرٌ هنا: «والناس عليه»، وتقدّم في آخر المبحث السابق نقلُه عن أكثر العلماء.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٣٣]

قال:[١]

وقضىٰ فيها[٢] أبو بكرٍ - رضي الله عنه - بخمسَ عشْرةَ منَ الإبل.

❁❁❁

(١) ظاهر السياق أنّ القائل هو معمرٌ؛ تتمّةً للإسناد السابق.

(٢) يعني الأذنَ.

دراسة الحديث:

هٰكذا رواه البيهقيُّ من طريق عبد الرزّاق، عن معمرٍ قال: قضىٰ فيها أبو بكرٍ رضي الله عنه، فجعله من قول معمرٍ.

ولم أجد ذٰلك في "المصنّف"، ولا غيرِه، وانظر "مختصرَ اختلاف العلماء" للطحاويّ (٥/ ١٢٤)، و"المحلّىٰ" لابن حزمٍ (٧/ ٤٤٨).

وأخرجه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٨/ ١٥ برقْميْ ١٨٤٦٧ و١٨٤٦٨)، وسعيدُ بن منصورٍ في "سننه" - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٨) - وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣١ برقْم ٢٨٥٥٧) من طرقٍ عن عبد الله بن طاوُسٍ، عن أبيه. ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٦ برقْم ١٨٤٧٠) عن معمرٍ، عن أيّوبَ، عن عكرمةَ. وفي موضعٍ (٨/ ١٦ برقْم ١٨٤٧٥) عن معمرٍ، عن عمرو بن شُعَيبٍ. وفي موضعينِ آخرَينِ (٨/ ١٦ برقْم ١٨٤٧٣، و١٧ برقْم ١٨٤٧٦) عن معمرٍ، عن قتادةَ.

الأربعة عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق - رضي الله عنه - بنحوه.

وزاد طاوُسٌ وعكرمةُ وعمرُو بن شُعَيبٍ في آخره أنّه - رضي الله عنه - قال:

«لا يضرُّ سمعًا، ولا يَنقُص قوّةً، يُغيِّبُها الشعرُ والعِمامةُ».

ولفظ عمرِو بن شُعَيبٍ: «فجعلها منقولةً»، يعني منقِّلةً، وعَقْلُها خمسةَ عشَرَ بعيرًا.

=

وهٰذه الأسانيد كلُّها منقطعةٌ، لم يدرك طاوُسٌ ولا عكرمةُ ولا عمرٌو ولا قتادةُ زمانَ أبي بكرٍ رضي الله عنه. ومراسيلُ قتادةَ – خاصّةً – لم يرَها يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطّانُ شيئًا، وقال: «هي بمنزلة الريح»، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٣٧).

وفي الإسنادين إلىٰ عكرمةَ وقتادةَ ضعفٌ؛ للكلام في رواية معمرٍ عنِ العراقيّين عامّةً، وعن قتادةَ خاصّةً.

وفي الإسناد إلىٰ عمرِو بن شُعَيبٍ احتمالٌ؛ لعدم تحقُّق سماع معمرٍ منه.

وقول معمرٍ في رواية البيهقيّ – لو صحَّ – فمأخوذٌ من إحدىٰ الروايات السابقة؛ فقد رُوِيت كلُّها عنه؛ فيكون أسندها إلىٰ رواتها، ثمّ أرسلها إلىٰ أبي بكرٍ – رضي الله عنه – مرّةً.

وعليه، فالأثر لا يصحُّ عن أحدٍ من مرسِليه إلّا عن طاوُسٍ.

ولذٰلك قال ابن المنذر: «لم يثبت ذٰلك»، يعني هٰذا الأثرَ، نقله الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٤١).

وقال البرهان بن مفلحٍ في "المبدِع" (٨/ ٣٦٩): «منقطعٌ».

وقال أبو بكرٍ الأثرمُ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٢٢٠): «قال أبو بكرٍ رضي الله عنه إنّه ليس في الأذن إلّا خمسةَ عشَرَ بعيرًا، فترك الناس قولَه، وأخذوا بقول النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – (في الأذن نصفُ الدِّيَة)»، يعني في كتاب عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥)

[١٣٤]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«وفي الأذن النصفُ».

❁❁❁

(١) هو وضّاحٌ اليَشْكُريّ، الكوفيّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "السنن" لسعيدِ بن منصورٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٨) من طريق أبي عوانةَ به، ولفظه أتمُّ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٥ برقْم ١٨٤٦٥) عنِ الثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣١ برقْم ٢٨٥٥٥) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. والإمامُ أحمدُ في "مسائل ابنه عبد الله" (ص٤٢١ برقْم ١٥١٧، و٤٢٢-٤٢٣ برقْم ١٥٢٦) عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

كلّهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

ولفظ الإمامِ أحمدَ في الموضع الثاني أتمُّ.

وسبق برقْم [١٠٦] دراسةُ هٰذا الإسنادِ، وأنّه ضعيفٌ؛ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلّسٌ.

ولم أجد ما يشهد له عن عليٍّ رضي الله عنه.

لٰكنْ تقدّم أنّ أكثر أهل العلم يذهبون إلىٰ معناه. والله أعلمُ.

[١٩]

بابُ السمع

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٥-٨٦)

[١٣٥]

روىٰ أبو يحيىٰ الساجيُّ[١] في "كتابه" بإسنادٍ فيه ضعفٌ، عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ،[٢] عنِ ابن غَنْمٍ،[٣] عن معاذِ بن جبلٍ[٤] رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«وفي السمع مِائةٌ منَ الإبل».

أنبأنيه أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،[٥] أبنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو

---

(١) هو زَكريّا بنُ يحيىٰ بنِ عبد الرحمٰن بن بحرِ بن عَدِيٍّ، الضَّبّيُّ، البصريُّ، الشافعيُّ، قال ابن أبي حاتمٍ: «كان ثقةً، يعرف الحديث والفقه»، ووثّقه مَسْلَمةُ بن القاسم، والدارَقُطْنيُّ، وقال الخليليّ: «فقيهٌ، حافظٌ ... وهو متّفَقٌ عليه، مجروحٌ من جرَحه، موثَّقٌ من وثّقه»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الثَّبْت، الحافظ، محدِّث البصرة، وشيخها، ومفتيها ... وكان من أئمّة الحديث»، وقال: «أحد الأثبات، ما علمتُ فيه جرحًا أصلًا»، تُوُفِّي سنةَ سبعٍ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٦٠١)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص١٧٤)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٥٢٨-٥٢٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٢٠١-١٩٨)، و"ميزانَ الاعتدال" له (٢/ ٧٩)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٥٢٢-٥٢٠).

(٢) هو الكِنديُّ، أبو عمرَ، الشاميُّ، قاضي طَبَرِيّةَ، ثقةٌ، فاضلٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ثمانيَ عشْرةَ ومِائةٍ، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٥).

(٣) هو عبد الرحمٰن بنُ غَنْمٍ، الأشعريُّ، مختلَفٌ في صحبته، وذكره العِجليُّ في كبار ثقات التابعين، مات سنةَ ثمانٍ وسبعين، (خت ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٠).

(٤) هو ابن عمرِو بن أوسٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، أبو عبد الرحمٰن، مشهورٌ من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهىٰ في العلم بالأحكام والقرآن، مات بالشام، سنةَ ثمانيَ عشْرةَ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٨).

(٥) هو حسّانُ بن محمّدٍ، الفقيهُ.

=

كُرَيبٍ،(١) ثنا رِشْدِينُ بن سعدٍ،(٢) عن عبد الرحمٰن بن زيادِ بن أنعُمٍ،(٣) عن عتبةَ بنِ حُمَيدٍ،(٤) عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن ابن غَنْمٍ، عن معاذِ بن جبلٍ – رضي الله عنه – أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

«وفي السمع مِائةٌ منَ الإبل».

وبهٰذا الإسنادِ قال:

«وفي العقل الدِّيَةُ: مِائةٌ منَ الإبل».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن العلاء بن كُرَيبٍ، الهَمْدانيُّ، الكوفيُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ حافظٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ سبعٍ وأربعين ومِائتين، وهو ابن سبعٍ وثمانين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٥).

(٢) هو ابن مُفلِحٍ، المَهْريُّ، أبو الحجّاج، المِصريُّ، ضعيفٌ، رجّح أبو حاتمٍ الرازيُّ عليه ابنَ لَهِيعةَ، وقال ابن يونُسَ: «كان صالحًا في دينه؛ فأدركته غفلة الصالحين؛ فخلّط في الحديث»، منَ السابعة، مات سنةَ ثمانٍ وثمانين ومِائتين، وله ثمانٌ وسَبعون سنةً، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٩).

(٣) هو الإفريقيُّ، قاضيها، ضعيفٌ في حفظه، وكان رجلًا صالحًا، منَ السابعة، مات سنة ستٍّ وخمسين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، وقيل: جاز المِائةَ، ولم يصحَّ، (بخ د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٨٢).

(٤) هو الضَّبّيُّ، أبو معاذٍ، أو أبو معاويةَ، البصريُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ السادسة، (د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢١).

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ إلىٰ عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ؛ لأجل رِشْدِينٍ وابن أَنْعُمٍ.

وقال في "معرفة السنن والآثار" (١٢/ ١٢٤): «إسناده غير قويٍّ».

=

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٧٦): «سنده واهٍ»، وضعّفه ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٥١)، والألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢١).

وهو الإسناد الذي يرويه أبو زكريّا الساجيُّ، الذي ضعّفه البيهقيّ أوّلًا.

وقال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٧): «ولا في السمع أثرٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لا صحيحٌ، ولا سقيمٌ»، وكأنّه لم يقف علىٰ حديث معاذٍ رضي الله عنه.

ويشهد له مرسل ابن المسيَّب، وسيأتي في المبحث التالي، وقضاء عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، وسيأتي في المبحث [١٤١].

وأيضًا، فمعناه مشهورٌ عند الفقهاء.

قال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٠٨-٤٠٧): «أجمع عوامُّ أهل العلم علىٰ أنّ في السمع الدِّيَةَ ... لا أحفظ عن أحدٍ خلافُ ما ذكرتُ»، وذكر ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٥) أنّه قول جمهور العلماء، وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٤٢): «لا خلاف في هٰذا».

ويشهد للمتن الثاني في دِيَة العقل - مرسلُ زيدِ بن أسلمَ الآتي برقْم [١٤٤]، ولفظه: «مضتِ السنّة في أشياء»، وذكر منها العقل، والآثارُ الموقوفة الآتية: عن عمرَ - رضي الله عنه - برقميْ [١٤١، و١٤٥]، وعن زيدِ بن ثابتٍ - رضي الله عنه - برقْم [١٤٣].

وأيضًا، فهو في حكم متّفَقٍ عليه بين الفقهاء، قال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٠٧): «أجمع كلّ من نحفظ عنه مِن أهل العلم علىٰ أنّ في العقل الدِّيَةَ»، وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٦٥): «لا نعلم في هٰذا خلافًا ... وإليه ذهب من بلغنا قولُه منَ الفقهاء».

فالمتن الثاني بمجموع ذٰلك - حسنٌ إن شاء الله.

تنبيهٌ أوّلُ:

ذكر ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٥٢) أنّ في كتاب عمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - أنّ في السمع الدِّيّةَ.

=

ولم أجد ذٰلك في شيءٍ من طرق الحديث، ولا من عزاه إليه، وسبق نفيُ ذٰلك في عموم كلام ابن حزمٍ، والله أعلمُ.

تنبيهٌ ثانٍ:

ذكر الماورديُّ في "الحاوي" (١٢/ ٢٤٧)، وأبو إسحاقَ الشيرازيُّ في "المهذَّب" (٥/ ١٢٨)، والموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٦٥)، والرافعيُّ في "فتح العزيز" (١٠/ ٣٨٦) - أنّه جاء في كتاب عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه: «وفي العقل الدِّيَةُ».

لٰكنْ قال الزركشيُّ الحنبليُّ في "شرح الخِرَقِيّ" (٦/ ١٦٧): «ولم أرَ ذٰلك».

وقال ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٤٧٧): «لا أعلم من رواه في كتاب عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه، هٰذا بعد البحث عنه».

وجزم بذٰلك ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٣٦٥١).

تنبيهٌ ثالثٌ:

قال الماورديّ في "الحاوي" (١٢/ ٢٤٧): «وروىٰ جابرُ بن عبد الله - رضي الله عنه - أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال: (في العقل الدِّيَةُ: مِائةٌ منَ الإبل)».

ولم أقف عليه، ولا وجدتُ من ذكره من علماء الحديث. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٣٦]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

أبنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

«في السمع إذا ذهب - الدِّيَةُ تامّةً».

❁❁❁

(١) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠ برقْم ٥١٧).

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٤ برقْم ٢٨٦١٥) عن عمرَ بنِ هارونَ، عن يونُسَ به.

وعمرُ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٥٥): «متروكٌ، وكان حافظًا»، وبنا في رواية ابن وهبٍ، عن يونُسَ - غنيةٌ عن روايته، وإنّما ذكرته للتنبيه.

وإسنادُ ابن وهبٍ صحيحٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٣٧]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا بحرٌ،(٣) ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(٤) عن ربيعةَ(٥) أنّه قال في السمع إذا ذهب كلُّه:

«فيه الدِّيَة».

قال ربيعةُ: «وإذا كان من إحدىٰ الأذنين، ففيه نصف العقل».

(١) هو ابن أبي عمرٍو، الصيرفيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن نصرٍ، الخولانيُّ، راويةُ "الجامع" عنِ ابن وهبٍ.

(٤) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

(٥) هو ابن أبي عبد الرحمٰن، المدنيُّ، المعروفُ بـ(ربيعةِ الرأيِ).

دراسة الحديث:

هٰذه الرواية أخرجها البيهقيّ من طريق "الجامع" لعبد الله بن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسناده صحيحٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٣٨]

قال:(١) وقال يونُسُ:(٢) قاله(٣) أبو الزناد.(٤)

(١) يعني ابنَ وهبٍ، تتمّةً لرواية المبحث السابق.

(٢) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

(٣) يعني أنّ في ذهاب السمع كلِّه الدِّيَةَ، وأنّ في ذهابه من إحدىٰ الأذنين نصفَها.

(٤) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ، ورواته كلُّهم ثقاتٌ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٣٩]

قال ابن وهبٍ:(١) وسمعت معاويةَ بنَ صالحٍ يقول: حدّثني العلاءُ بن الحارث(٢) أنّه سمع مكحولًا يقول ذٰلك في ذهاب السمع كلِّه.(٣)

❁❁❁

(١) لهٰذا تتمّةٌ لرواية المبحث السابق.

(٢) هو ابن عبد الوارث، أبو وهبٍ، الحضرميُّ، الدمشقيُّ، صدوقٌ، فقيهٌ، لٰكنْ رُمي بالقدَر، وقدِ اختلط، منَ الخامسة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، وهو ابن سبعين سنةً، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٠).

(٣) يعني أنّ في ذهاب السمع كلِّه الدِّيَةَ كاملةً.

دراسة الحديث:

إسناده حسنٌ؛ لأجل معاويةَ بنِ صالحٍ.

والعلاء بن الحارث لم يفسُد حديثه باختلاطه؛ فقد أطلق جماعةٌ توثيقه.

وروىٰ الدُّوريّ في "التاريخ" (٤/ ٤٥٣) أنّه قيل لابن معينٍ: «العلاء بن الحارث - في حديثه شيءٌ»؟ فقال: «لا، ولٰكن كان يرىٰ القدَر»، وتابعه ابن شاهينٍ، فقال في "تاريخ أسماء الثقات" (ص١٧٤): «ليس في حديثه شيءٌ».

وأيضًا، فروايته عن مكحولٍ - خاصّةً - قويّةٌ؛ قال ابن سعدٍ: «أعلمُ أصحاب مكحولٍ»، وقال دُحَيمٌ: «كان مقدَّمًا علىٰ أصحاب مكحولٍ، ثقةً»، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لا أعلم في أصحاب مكحولٍ أوثقَ منه»، وقدّمه كذٰلك أبو مُسْهِرٍ، وهشامُ بن عمّارٍ.

انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٤٨٢-٤٨٠).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٤٠]

قال:(١) وقال معاويةُ:(٢) سمعتُ يحيىٰ بنَ سعيدٍ(٣) يقوله.(٤)

(١) يعني ابنَ وهبٍ، تتمّةً للروايات السابقة.

(٢) يعني ابنَ صالحِ بن حُدَيرٍ، الحضرميُّ، الحِمصيّ.

(٣) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ.

(٤) يعني أنّ في ذهاب السمع كلِّه الدِّيَةَ كاملةً.

دراسة الحديث:

إسناده حسنٌ؛ لأجل معاويةَ بنِ صالحٍ.

[٢٠]

بابُ ذهاب العقل منَ الجناية

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٤١]

وأنبأني أبو عبد الله[١] إجازةً، أبنا أبو الوليد،[٢] ثنا الحسن بن سفيانَ، أبنا أبو بكرٍ،[٣] ثنا أبو الوليد،[٤] عن عوفٍ[٥] قال:

سمعتُ شيخًا قبل فتنة ابن الأشعث،[٦] فنَعَت نَعْتَه، فقالوا: «ذاك أبو المهلَّب،[٧] عمُّ أبي قِلَابةَ»،[٨] قال:

رُمِي رجلٌ بحَجَرٍ في رأسه، فذهب سمعُه، ولسانُه،[٩] وعقلُه، وذَكَرُه؛ فلم يَقرَبِ النساء؛

---

(١) هو الحاكمُ، صاحب "المستدرك".

(٢) هو حسّانُ بن محمّدٍ، الفقيهُ.

(٣) هو ابن أبي شيبةَ، صاحبُ "المصنّف".

(٤) هو هشامُ بن عبد الملك، الباهليُّ مولاهمُ، البصريُّ، الطيالسيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ سبعٍ وعشرينَ ومِائتين، وله أربعٌ وتِسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٤).

(٥) هو ابن أبي جَمِيلةَ، الأعرابيُّ، العَبْديُّ، البصريُّ، ثقةٌ، رُمِي بالقدَر وبالتشيُّع، منَ السادسة، مات سنة ستٍّ أو سبعٍ وأربعين ومِائةٍ، وله ستٌّ وثمانون سنةً، (ع)، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٩-٣٧٠).

(٦) هو عبدُ الرحمٰن بنُ محمّدِ بن الأشعث بن قيسٍ، الكِنديُّ، أميرُ سِجِستانَ، خرج علىٰ الحجّاج في فتنةٍ مشهورةٍ، قُتِل فيها خلقٌ منَ الفريقين، ثمّ انهزم ابن الأشعث، واختُلِف في موته، وقيل إنّه مات سنةَ أربعٍ وثمانين. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٨٤-١٨٣).

(٧) هو الجَرْميُّ، البصريُّ، مختلَفٌ في اسمه واسم أبيه، ثقةٌ، منَ الثانية، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩٦).

(٨) هو عبد الله بنُ زيدٍ، الجَرْميُّ.

(٩) يعني كلامَه؛ عبّر باللسان عنه؛ لأنّه محلّه وآلته.

=

فقضىٰ فيه عمرُ - رضي الله عنه - بأربع دِيَاتٍ.

دراسة الحديث:

كذا رواه البيهقيّ من طريق ابن أبي شيبةَ، عن أبي الوليد.

وقد رواه ابن أبي شيبةَ في موضعين منَ "المصنّف" (١٥/ ٤٣-٤٤ برقْم ٢٨٦١٤، و١٤١ برقْم ٢٩١٣٥) عن أبي خالدٍ الأحمر: سليمانَ بنِ حيّانَ، كنّاه في الأوّل، وسمّاه في الثاني، عن عوفٍ به.

وكذا ذكره الزَّيْلَعيّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٧١)، وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٧١).

ولهٰذا أقربُ؛ لأنّ رواية ابن أبي شيبةَ عن أبي خالدٍ الأحمرِ أكثرُ وأشهرُ من روايته عن أبي الوليد الطيالسيّ، والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فهما ثقتانِ، ولم يتفرّدا بالحديث؛ فقد تابعهما سفيانُ الثوريُّ، وهُشَيمٌ، وسيأتي ذٰلك في المبحث [٢٢٤]، وهناك يتمُّ تخريج الحديث، والكلام عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٤٢]

قال:[١] وحدّثنا أبو بكرٍ، وهو ابن أبي شيبةَ، عن عبد الأعلىٰ،[٢] عن يونُسَ،[٣] عنِ الحسن[٤] في رجلٍ ضُرِب؛ فذهب سمعُه وبصرُه وكلامُه، قال:

«له ثلاث دِيَاتٍ».

❁❁❁

(١) يعني الحسنَ بن سفيانَ؛ تمامًا للإسناد السابق.

(٢) هو ابن عبد الأعلىٰ، الساميُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، وكان يغضب إذا قيل له (أبو همّامٍ)، ثقةٌ، منَ الثامنة، مات سنة تسعٍ وثمانين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٣-٢٧٤).

(٣) هو ابن عُبَيدِ بن دينارٍ، العَبْديُّ مولاهم، أبو عُبَيدٍ، البصريُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، فاضلٌ، وَرِعٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ تسعٍ وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٤٢).

(٤) هو ابنُ يسارٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٣ برقْم ٢٨٦١٣).

ورواه في موضعٍ آخرَ منه (١٥/ ٤٥ برقْم ٢٨٦١٩) من طريق قتادةَ، عنِ الحسن به، وسياقه أتمُّ.

والحديث من طريقيه - صحيحٌ عنِ الحسن البصريّ، موقوفٌ عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٤٣]

وأخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، قالا:

أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ الفارسيُّ، ثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ،(١) أبنا عبدُ الرزّاق،(٢) عن محمّدِ بن راشدٍ، عن مكحولٍ، عن قَبِيصةَ بنِ ذؤيبٍ:

عن زيدِ بن ثابتٍ قال في الرجل يُضرَب حتّىٰ يذهب عقلُه:

«الدِّيَةُ كاملةً».

ورواه حجّاجُ بن أرطاةَ، عن مكحولٍ، عن زيدٍ قال:

«في العقل الدِّيَة».

(١) هو الدَّبَريُّ، راوي "المصنّف" عن عبد الرزّاق.

(٢) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤١ برقْم ٣٠٤٥) عن أبي عبد الرحمٰن السُّلَميِّ وحدَه، ولفظه أتمُّ.

ورواه الدراقطنيّ في "سننه" (٤/ ٢٧٦ برقْم ٣٤٦٠)، ولفظه أتمُّ.

ورواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٧/ ٥٢٣-٥٢٤ برقْم ١٨٣٩٤، و٨/ ٤٧ برقْم ١٨٦٥٣)، الأوّل أتمُّ، والثاني بلفظ البيهقيّ في هٰذا المبحثِ.

وقد أخرج البيهقيّ بهٰذا الإسنادِ أجزاءً أخرىٰ منَ المتن في المبحثين [١١٣، و١٤٩]، وبإسنادٍ آخرَ إلىٰ عبد الرزّاق في المبحثين [١٠٧، و١٢٤].

=

وتبيّن في المبحث [١٢٤] أنّ محمّدَ بن راشدٍ لم يسمع هٰذا الحديثَ من مكحولٍ، وأنّه يرويه عن رجلٍ من أصحابه، ذَكَر أنّه ثقةٌ، وسبق أنّ توثيقه غيرُ معتمَدٍ.

والرواية التي علّقها البيهقيّ هنا عن حجّاجٍ، أخرجها ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤٠ برقْم ٢٩١٣٢) عن أبي خالدٍ الأحمر، عن حجّاجٍ.

وسبق أنّ حجّاجًا مدلّسٌ، وقد عنعن؛ فلا تصحُّ روايته، ولا يصلُح متابعًا لرواية محمّدِ بن راشدٍ، عنِ المبهم، عن مكحولٍ.

وسبق في المبحث المذكور أيضًا أنّ لبعض هٰذا الحديثِ شاهدًا ضعيفًا، لا يصلُح لِلاعتبار.

والحاصل من ذٰلك كلِّه أنّ هٰذا الأثرَ لا يصحّ عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وإن كان المذكور من متنه هنا حكمًا متّفقًا عليه بين الفقهاء. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٤٤]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا: ثنا أبو العبّاس،(١) ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، حدّثني عِيَاضُ بن عبد الله الفِهْريُّ أنّه سمع زيدَ بنَ أسلمَ يقول:

«مضتِ السنّة: أشياءُ منَ الإنسان: في نفسه الدِّيَة، وفي العقل إذا ذهبَ - الدِّيَة».

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠-٣٠١ برقْم ٥١٨)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وسبق في المبحث [١٣١] الكلامُ علىٰ هٰذا الإسنادِ، وأنّ ابن الملقِّن صحّحه، وأنّ فيه ضعفًا؛ لأجل الكلام في عياضٍ الفِهْريّ، وفي خصوص ما رواه ابن وهبٍ عنه.

وقوله هنا: «في النفس الدِّيَة» ثابتٌ عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في غير حديثٍ.

وقوله: «وفي العقل» جاء في حديث معاذِ بن جبلٍ - رضي الله عنه - السابقِ برقْم [١٣٥]، وسبق أنّ إسناده ضعيفٌ، وأنّه يعتضد بحديث زيدِ بن أسلمَ المرسلِ هٰذا، وبإجماع الفقهاء علىٰ مقتضاهما.

وعليه، فذكر العقل في حديث زيدِ بن أسلمَ هٰذا - حسنٌ لغيره، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)

[١٤٥]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ، أبنا إسماعيلُ الصفّار، ثنا سعدانُ بن نصرٍ، ثنا معاذٌ،(١) عن أشعثَ،(٢) عنِ الحسن:(٣)

سُئِل عن رجلٍ فَزَّعَ(٤) رجلًا؛ فذهب عقلُه، قال:

«لو أدركه عمرُ رضي الله عنه، لَضمَّنَه الدِّيَةَ».

❁❁❁

(١) هو ابن معاذِ بن نصرِ بن حسّانَ، العنبريُّ، أبو المثنّىٰ، البصريُّ، القاضي، ثقةٌ، متقِنٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ستٍّ وتسعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٩).

(٢) هو ابن عبد الملك، الحُمْرانيُّ، أبو هانئٍ، البصريُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ السادسة، مات سنةَ ثِنتين وأربعين ومِائةٍ، وقيل: سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائةٍ، (خت ٤). "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢).

(٣) هو ابن يسارٍ، البصريُّ، التابعيّ المشهور.

(٤) أيْ: أخاف. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ١٢٥٨).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤١ برقْم ٢٩١٣٤) عنِ ابن أبي عَدِيٍّ، عن أشعثَ به، وقال: «لَضمّنه» فقط، ولم يذكرِ الدِّيَةَ، وهو محلُّ استدلال البيهقيّ منَ الحديث.

ومعاذٌ حافظٌ، وهو أرفعُ منِ ابن أبي عَديٍّ؛ فزيادته مقبولةٌ.

وذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٤/ ٣٢٢) أنّ ابن أبي عَدِيٍّ يروي عن أشعثَ بنِ عبد الملك، ومِن هنا تميّز عن أشعثَ بنِ عبد الله الحُدّانيِّ، وهو يروي عنِ الحسن، ويروي عنه معاذٌ العنبريُّ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٢٧٢، و٢٧٣).

وأيًّا ما كان، فهما ثقتان في الجملة، وإن كان ابنُ عبد الملك أوثقَ.

=

وإسنادُ هٰذا الحديثِ صحيحٌ إلىٰ الحسن البصريّ، لٰكنّه منقطعٌ بعدُ؛ فإنّ الحسن لم يسمع من عمرَ رضي الله عنه؛ قال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٦٢): «وُلِد لسنتين بقِيَتا من خلافة عمرَ رضي الله عنه ... فروايته عن ... عمرَ رضي الله عنه ... مرسلةٌ بلا شكٍّ».

[٢١]

بابُ دِيَةِ العينين

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦-٨٧)

[١٤٦]

أخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، وأبو عبد الرحمٰن السُّلميُّ، قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن إسحاقَ،(١) ثنا أبو الجَوّاب،(٢) ثنا عمّارُ بن رُزَيقٍ،(٣) عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن،(٤) عن عكرمةَ بنِ خالدٍ،(٥) عن أبي بكرِ بن عُبيد الله بن عمرَ،(٦) عن عمرَ، عن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّه قال:

---

(١) هو الصَّغَانيُّ، البغداديُّ.

(٢) هو الأحوص بن جَوّابٍ، الضّبّيُّ، الكوفيّ، صدوقٌ، ربّما وهِم، منَ التاسعة، مات سنةَ إحدىٰ عشْرةَ ومِائتين، (م د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦).

(٣) هو الضّبّيُّ أوِ التميميُّ، أبو الأحوص، الكوفيُّ، لا بأسَ به، منَ الثامنة، مات سنةَ تسعٍ وخمسين ومِائةٍ، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤٦).

(٤) هو ابن أبي ليلىٰ، الأنصاريُّ، الكوفيّ.

(٥) هو ابن العاصِ بن هشامٍ، المخزوميُّ، المكّيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ستَّ عشْرةَ ومِائةٍ، (خ م د ت س). انظر "مشاهيرَ علماء الأمصار" لابن حِبّانَ (ص٨٢)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٦).

(٦) هو أبو بكرِ بنُ عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، العدويُّ، المدنيُّ، اسمه كنيته، وقيل: هو القاسم، والصحيح أنّه أخوه، ثقةٌ، منَ الرابعة، مات بعد الثلاثينَ ومِائةٍ، (م د ت س).

انظر "من رُوِيَ عنه من أولاد العشَرة" لابن المدينيّ (ص٨١، و١٢٤)، و"التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٩/ ٩-١٠)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٩/ ٣٤١-٣٤٠)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٥٠).

=

«في الأنف الدِّيَةُ إذا استُوعِيَ[1] جَدْعُه: مِائةٌ منَ الإبل، وفي اليدِ خمسون، وفي الرِّجْل خمسون، وفي العين خمسون، وفي الآمّة ثُلُثُ النفس، وفي الجائفة ثُلُثُ النفس، وفي المُنَقِّلة خمسَ عشْرةَ، وفي المُوضِحة خَمسٌ، وفي السنّ خَمسٌ، وفي كلّ إصبعٍ ممّا هنالك عَشْرٌ».

ورواه وكيعٌ، عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن رجلٍ من آل عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – قال:

«قضىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم»، فذكره بزياداتٍ ونقصانٍ.

❁❁❁

(١) أيِ: استُوعِب كلُّه. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٥/ ٣٩٦).

دراسة الحديث:

الإسناد الذي رواه البيهقيّ – فيه أبو الجوّاب وعمّارُ بن رُزَيقٍ، صدوقانِ، وقد خولِفا علىٰ ابن أبي ليلىٰ، كما ذكر البيهقيُّ بعضَ ذٰلك.

فقد روىٰ البزّار في "مسنده" (١/ ٣٨٦ برقْم ٢٦١) عن محمودِ بن بكرِ بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن عيسىٰ بنِ المختار، عنِ ابن أبي ليلىٰ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن أبي بكرِ بن عبيد الله، عن أبيه، عن عمرَ رضي الله عنه، مرفوعًا، بنحوه، فزاد في الإسناد ذكر عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ بين أبي بكرٍ وعمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

قال البزّار (١/ ٣٨٧-٣٨٦): «هٰذا الحديثُ لا نعلمه يُروىٰ عن عمرَ – رضي الله عنه – إلّا من هٰذا الوجهِ بهٰذا الإسنادِ، ولا نعلم رَوىٰ عكرمةُ بن خالدٍ، عن أبي بكرِ بن عُبيد الله – إلّا هٰذا الحديثَ».

وللحديث طريقانِ أُخرَيانِ، روىٰ البيهقيّ إحداهما، وسبقت، وعلّق الثانية، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

ومحمودٌ لم أجد من وثّقه، إلّا في عموم كلامٍ للهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١٣/ ٧٧٩)، ولا وجدت من ترجم له أصلًا، وانظر "سلسلةَ الأحاديث الضعيفة" للألبانيّ (٧/ ٤٥٦)، وقد روىٰ عنه أيضًا عُبيدُ بن =

محمّدِ بن صُبَيحٍ، انظرِ "المعجمَ الكبير" للطبرانيّ (١٠/ ٢٨٥ برقْم ١٠٦٧٣)؛ فهو مجهول الحال، وتوثيق الهيثميُّ تساهلٌ، ولا يُعرَف مستنده فيه، والله أعلمُ.

وروىٰ ابن أبي شيبةَ الحديثَ مفرَّقًا في مواضع منَ "المصنّف" (١٥/ ٢١ برقْم ٢٨٥٠٢، و٢٥ برقْم ٢٨٥٢٢، ٣٢ برقْم ٢٨٥٣٦، و٥١-٥٢ برقْم ٢٨٦٤٨، و٩٠ برقْم ٢٨٨٤١، و٥٦ برقْم ٢٨٦٦٦، و٦٣ برقْم ٢٨٧٠٢، و٦٩ برقْم ٢٨٧٢٧، و٨٦ برقْم ٢٨٨٢١، و٩٠ برقْم ٢٨٨٤١) عن وكيعٍ بالإسناد الذي علّقه البيهقيّ.

وأخرجه البيهقيّ أيضًا من طريق عبد الله بن هاشمٍ، عن وكيعٍ، كما سيأتي في المبحث [١٥٢]، وذكر الأنف، ثمّ أحال بقيّة الحديث علىٰ اللفظ المذكور في هٰذا المبحث.

وبعدُ، فمدار هٰذا الحديث علىٰ ابن أبي ليلىٰ، وهو سيّئ الحفظ، وحمل الِاختلاف علىٰ اضطرابه أولىٰ من توهيم غيره، علىٰ أنّ الحديث بعدَه ضعيفٌ علىٰ كلّ احتمالٍ:

ففي رواية عمّارِ بن رُزَيقٍ: (عن أبي بكرِ بن عُبيد الله، عن عمرَ رضي الله عنه)، وأبو بكرٍ لم يدرك عمرَ رضي الله عنه؛ فقد تُوُفِّي بعد مقتله - رضي الله عنه - بأكثر من سبعٍ ومِائةِ سنةٍ.

وفي الرواية عن عيسىٰ بنِ المختار: (عن أبي بكرِ بن عُبيد الله، عن أبيه - والظاهر أنّه عُبيد الله بنُ عبد الله - عن عمرَ رضي الله عنه)، وعُبيد الله لم يسمع من عمرَ رضي الله عنه، فقد تُوُفِّي سنةَ ستٍّ ومِائةٍ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١٣)، وذٰلك بعد مقتل عمرَ - رضي الله عنه - بثلاثٍ وثمانين سنةً، ولذلك عدّه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٢٠١-٢٠٠) في الطبقة الثانية من أهل المدينة، ولم يُدركوا الخلفاء الراشدين، انظر (٧/ ١٧٧)، وكذا عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١٣) في الطبقة الثالثة، وهي الوسطىٰ منَ التابعين، ولا يُدركون مثلَ عمرَ رضي الله عنه.

وفي رواية وكيعٍ - وهو أحفظ من روىٰ هٰذا الحديثَ عنِ ابن أبي ليلىٰ - رجلٌ مبهمٌ من آل عمرَ، ولم يصرّح بالسماع منَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولا يظهر أنّه صحابيٌّ.

وقد أعلّ الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (١٣/ ٧٧٩) روايةَ البزّار بضعف ابن أبي ليلىٰ.

وبذٰلك أعلّ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٦٥٣) روايته ورواية البيهقيِّ المسندةَ هنا، وبه أعلّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣١٤) روايةَ ابن أبي شيبةَ.

=

لٰكنّه صحّح المتن بعدُ بشواهده، وذكر منها حديث عمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - وسبق تخريجه في المبحث [١٣٠].

ومراد الشيخ - رحمه الله - صحّةُ المتن عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مطلقًا، بقطع النظر عن نسبته إلىٰ رواية عمرَ - رضي الله عنه - خاصّةً.

فقد قال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٥٤): «هٰذا بعيدٌ أن يكون صحيحًا؛ فإنّ عمرَ - رضي الله عنه - كان يذهب إلىٰ خلاف هٰذا الحديثِ في الأصابع أوّلًا».

ثمّ ذكر (٢/ ٢٥٥-٢٥٤) رواية الشافعيّ بإسنادٍ صحيحٍ عن سعيدِ بن المسيَّب، عنه - رضي الله عنه - أنّه قضىٰ في الإبهام بخَمسَ عشْرةَ، وفي التي تليها بعَشْرٍ، وفي الوسطىٰ بعَشْرٍ، وفي التي تلي الخِنصِر بتِسعٍ، وفي الخِنصِر بستٍّ، ثمّ قال: «فهٰذا أصحُّ إسنادًا منَ الذي قبلَه بكثيرٍ».

يعني: أنّه لو صحّ عن عمرَ رضي الله عنه، لَصار إليه ابتداءً، ولَمَا خالفه بالِاجتهاد.

والحاصل أنّ الحديث ضعيفٌ لأربع عللٍ:

أوّلها، وهو العمدة: سوءُ حفظ ابن أبي ليلىٰ.

وثانيها، وهو يؤكّد عدم ضبطه لهٰذا الحديث: اضطرابُه في إسناده علىٰ وجوهٍ.

وثالثها، وهو يضعّف الحديث، ولو قبلنا رواياتِ ابن أبي ليلىٰ: ضعفُ كلِّ الوجوه المذكورة.

ورابعها: مخالفة بعض الحديث للثابت من قول عمرَ رضي الله عنه.

ومع ذٰلك، فالأحكام المذكورة في الحديث صحيحةٌ عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من غير حديث عمرَ رضي الله عنه، كما سبق، وعامّتها مجمعٌ عليه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٧)

[١٤٧]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«وفي العين النصفُ».

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدْر المطبوع منه.

وروىٰ الحديثَ ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) من طريق الحجّاج بن المنهال، عن أبي عوانةَ به، ولفظه أتمُّ، فيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٨ برقْميْ ١٨٤٨٥ و١٨٤٨٦) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٨) - عنِ الثوريّ، ومعمرٍ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٧ برقْم ٢٨٥٨٣) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. والإمامُ أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤٢٠ برقْم ١٥١٦، وص٤٢٢-٤٢٣ برقْم ١٥٢٦) عن عمرَ بنِ عُبيدٍ الطنافسيّ، وعن وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

أربعتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

ورواية وكيعٍ، عنِ الثوريّ - مطوّلةٌ، فيها جملةٌ منَ الدِّيَات.

هٰذا، وقد سبقت دراسة هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٠٦]، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلِّسٌ.

=

ولم أجد ما يشهد لذٰلك عن عليٍّ رضي الله عنه، لٰكنّه قول عامّة أهل العلم، قال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٣٦): «أجمع أهل العلم علىٰ أنّ في العينين إذا أصيبتا خطأً – الدِّيَةَ، وفي العين الواحدة نصفَها».

[٢٢]

بابُ ما جاء في نقص البصر

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٧)

[١٤٨]

أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، ثنا عبادُ بن العوّام، عن عمرَ بنِ عامرٍ،(٢) عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ رجلًا أصاب عين رجلٍ، فذهب ببعض بصره، وبقي بعضٌ، فرُفِع ذٰلك إلىٰ عليٍّ رضي الله عنه، فأمر بعينه الصحيحة فعُصِبَت،(٣) وأمر رجلًا ببيضةٍ، فانطلق بها وهو ينظر حتّىٰ انتهىٰ بصرُه، ثمّ خطّ عند ذٰلك عَلَمًا.(٤)

ثم نَظَر في ذٰلك،(٥) فوجده سواءً.

---

(١) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيه.

(٢) هو السُّلَميُّ، أبو حفصٍ، البصريُّ، قاضيها، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ السادسة، مات سنةَ خمسٍ وثلاثين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (م س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٢).

(٣) أيْ: شُدَّت، يعني بخرقةٍ أو نحوها. وانظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١/ ٦٠٢)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٥).

(٤) العَلَم والعلامة واحدٌ. انظر "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٩٩٠)، والمقصود أنّه خطّ عند ذٰلك خطًّا، كما سيأتي في رواية سُنَيدٍ في التخريج.

(٥) اختصر ابن أبي شيبةَ سياق الحديث؛ فأسقط بين قوله: (ثمّ خطّ عند ذٰلك عَلَمًا) وقوله: (ثمّ نَظَر في ذٰلك) كلامًا يتضمّن المشار إليه بقوله: (ذٰلك)؛ وسيأتي في التخريج سياق الحديث تامًّا من رواية سُنَيدٍ، عن عبّادِ بن العوّام.

وشرح الموفَّق بن قدامةَ ذٰلك في "المغني" (٨/ ٤٣٧)، قال: «وإن ذَكر - يعني المجنيَّ عليه - أنّ إحدىٰ عينيه نقصت، عُصِبتِ المريضةُ، وأُطلِقتِ الصحيحةُ، ونُصِب له شخصٌ، فيباعَد عنه، فكلّما قال: (رأيته)، فوَصَف لونَه، عُلِم صِدقُه، حتّىٰ تنتهي، فإذا انتهت، عُلِّم موضعُها، ثمّ تُشدُّ الصحيحةُ، وتُطلَق المريضةُ، ويُنصَب له شخصٌ، ثمّ يُذهَب حتّىٰ تنتهيَ رؤيته». يعني: ثمّ يُذرَع ما بين المسافتين.

=

قال: فأعطاه بقَدْر ما نقص من بصره من مال[1] الآخر.

❁❁❁

قال: «ثمّ يُدار الشخص إلىٰ جانبٍ آخرَ، فيُصنع به مثلُ ذٰلك، ثمّ يُعلَّمُ عند المسافتين، ويذرعان، ويقابَل بينهما»، يعني المسافةَ بين مدىٰ نظر الصحيحة ونظر المريضة في الموضع الأوّل، والمسافةَ بينهما في الموضع الثاني.

قال: «فإن كانتا سواءً، فقد صدق، ويُنظَر كم بين مسافة رؤية العليلة والصحيحة، ويُحكَم له منَ الدِّيَة بقَدْر ما بينهما. وإنِ اختلفتِ المسافتان، فقد كَذَب، وعُلِم أنّه قصّر مسافةَ رؤية المريضة؛ ليَكثُر الواجبُ له، فيُرَدَّد حتّىٰ تستويَ المسافة بين الجانبين».

(١) وقع في "المطبوعة الهنديّة" هنا: (بقَدْر ما نقص من بصره ثمّ خطّ عليها من مال الآخر)، وجملة (ثمّ خطّ عليها) مقحمةٌ خطأً منَ النُّسّاخ، ولا يستقيم بها الكلام.

وليست في نسخة أخرىٰ، كما في الهامش (٤)، وهو الصواب، وهو موافقٌ للَفظ "المصنّف" لابن أبي شيبةَ.

دراسة الحديث:

الحديث رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٨ برقْم ٢٨٦٣٢) مثلَ رواية البيهقيّ.

وذكر ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٩) أنّ سُنَيدًا رواه عن عبّادِ بن العوّام، بنحوه، وسياقه أوضحُ، وفيه:

فأمر عليٌّ – رضي الله عنه – بعينه الصحيحة فعُصِبت، وأعطىٰ رجلًا بيضةً، فانطلق بها وهو ينظر حتّىٰ انتهىٰ بصرُه، فأَمَر عليٌّ – رضي الله عنه – فخَطَّ عند ذٰلك خطًّا عَلَمًا، ثمّ أَمَر بعينه الأخرىٰ فعُصِبت وفُتِحَتِ الصحيحةُ، وأعطىٰ رجلًا بيضةً، فانطلق بها وهو ينظر حتّىٰ انتهىٰ بصرُه، ثمّ خَطّ عند ذٰلك عَلَمًا، وعَرَف ما بين الموضعين منَ المسافة.

ثم أَمَر به فحُوِّل إلىٰ مكانٍ آخرَ، وفَعَل به مثلَ ذٰلك، ثمّ قاس، فوجد مثلَ ذٰلك سواءً.

فأعطاه بقَدْر ما نقص من بصره من مال الجاني عليه. انتهىٰ.

=

وقدِ اختُلِف علىٰ قتادةَ في إسناد هٰذا الحديثِ، فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩ برقْم ١٨٤٩١) عن معمرٍ، عن قتادةَ قال: بلغني، قال: أحسِبه عن عليٍّ رضي الله عنه، فذكر نحوَه مختصرًا.

ورواه في موضعٍ آخرَ (٨/ ١٩-١٨ برقْم ١٨٤٨٨) عن معمرٍ قال: بلغني عن عليٍّ رضي الله عنه، فذكر نحوَه مختصرًا.

والظاهر أنّ الشكّ في الإسناد الأوّل من معمرٍ، وقد قال: «جلستُ إلىٰ قتادةَ وأنا صغيرٌ؛ فلم أحفظ عنه الأسانيد»، حكاه ابن معينٍ، انظر "شرح علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٠٩).

وعلىٰ ذٰلك يُحمَل إسقاطه ذِكرَ سعيدِ بن المسيّب، ويتأكّد ذٰلك هنا بشكّه في إضافة الحديث إلىٰ عليٍّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - وعدمِ جزمه.

وعليه، فالوجه الأوّل بذكر سعيدِ بن المسيَّب محفوظٌ.

وإسناده حسنٌ للكلام في عمرَ بنِ عامرٍ.

وسبق أنّ قتادةَ مكثرٌ عن سعيدِ بن المسيَّب؛ فتُقبل روايته عنه بالعنعنة. والله أعلمُ.

[٢٣]

بابُ دِيَة أشفار العينين

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٧)

[١٤٩]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، قالا:

أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ الفارسيُّ، ثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ،(١) أنا عبد الرزاق،(٢) عن محمّدِ بن راشدٍ، عن مكحولٍ، عن قَبِيصةَ بنِ ذؤيبٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ:

«في جَفْن(٣) العين رُبُع الدِّيَة».

ورواه محمّدُ بن إسحاقَ،(٤) عن مكحولٍ قال:

«كانوا يجعلون في جَفْن العين إذا أُخِذ عنِ العين - الدِّيَةَ».

---

(١) هو الدَّبَريُّ، راوي "المصنّف" عن عبد الرزّاق.

(٢) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٣) جَفْن العين هو غطاؤها، من أعلىٰ وأسفلَ. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٨٦).

والشُّفْر - وقد يُفتَح - حَرْف الجَفْن الذي تنبُت عليه أهداب العين، انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ٤٨٤).

وقد يطلق (الشُّفْر) علىٰ الجَفْن كلِّه، انظرِ "المغنيَ" للموفّق بن قدامةَ (٨/ ٤٤٠)، و"شرحَ المختصر" للشمس الزركشيّ (٦/ ١٥٥)، و"الإقناعَ" للحَجّاويّ (٤/ ٢١٩)، وذٰلك من إطلاق بعض الشيء علىٰ كلّه.

وبذٰلك يلتئم حديث الباب مع ترجمته، وقال ابن التُّركمانيّ في "الجوهر النقيّ" (السنن الكبرىٰ: ٨/ ٨٧): «الأشفار ... أراد بها البيهقيّ نفس الأجفان، وكذا فعل الشافعيّ في "الأمّ"»، وانظرِ "الأمَّ" (٧/ ٣٠٢).

(٤) هو ابن يسارٍ، المدنيُّ، صاحب "المغازي".

=

۞۞۞

دراسة الحديث:

رواه البيهقيُّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤١ برقْم ٣٠٤٥) عن أبي عبد الرحمٰن السُّلميِّ وحدَه، ولفظه أتمُّ.

ورواه الدارَقُطْنِيُّ في "سننه" (٤/ ٢٧٦ برقْم ٣٤٦٠)، ولفظه أتمُّ.

ورواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٧/ ٥٢٣-٥٢٤ برقْم ١٨٣٩٤، و٨/ ١٤ برقْم ١٨٤٦٢)، لفظ الأوّل منهما أتمُّ.

وسبق الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٢٤]، وأنّ رجاله ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ؛ فقد رواه الإمام أحمدُ، عن عبد الرزّاق، عن محمّدِ بن راشدٍ، عن ثقةٍ عندَه، عن مكحولٍ به، وأنّ زيادة الإمام أحمدَ مقبولةٌ، وأنّ الحديثَ بها ضعيفٌ.

ولم أجد ما يشهد لتقدير دِيَة الجفن عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه.

وقول البيهقيّ بعد الرواية: «ورواه محمّدُ بن إسحاقَ، عن مكحولٍ» - محلُّ نظرٍ؛ إذ ليس ما رواه ابن إسحاقَ طريقًا أخرىٰ للأثر، بل هو روايةُ أثرٍ آخرَ مستقلٍّ.

وقد أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٢ برقْم ٢٨٦٠٩) - ومن طريقه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٧) - عن عبد الله بن نُمَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ، عن مكحولٍ قال:

«كانوا يجعلون في جَفنَيِ العين إذا أُنْدِرا عنِ العين الدِّيَةَ؛ وذٰلك أنّه لا بقاءَ للعين بعدهما.

فإن تفرّقا، جَعلوا في الأسفل الثُّلُث، وفي الأعلىٰ الثُّلُثين؛ وذٰلك أنّه - يعني الأعلىٰ - أَجزَأُ عنِ العين منَ الأسفل؛ يستر، ويَكُفُّ عنها».

والمقصود بالدِّيَة الواجبة في الجَفْنين - دِيَةُ عينهما، كما يدلُّ عليه قولُه: «وذٰلك أنّه لا بقاءَ للعين بعدَهما»؛ فعلّل الدِّيَة بذهاب العين، والواجب في ذهابها دِيَتُها، وهي نصفُ دِيَة النفس.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لعنعنة ابن إسحاقَ، وهو مدلّسٌ.

=

ومتنه يخالف المرويَّ عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه؛ لأنّه فاضل بين الجَفن الأعلىٰ والجفن الأسفل بتفاضل منافعهما، والمرويّ عن زيدٍ – رضي الله عنه – التسوية بينهما؛ فلا يكون لهٰذا الإسنادُ طريقًا أخرىٰ لأثر مكحولٍ، عن قَبِيصةَ، عن زيدٍ رضي الله عنه.

نعم، قد يُعارضه إن جعلنا قوله: (كانوا) حكايةً للإجماع، كما قاله أبو الخطّاب الكَلْوَذانيُّ في "التمهيد" (٣/ ١٨٤)، بحيث يمتنع مع ذٰلك أن يكون عنده عن زيدِ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – خلافُه، لٰكنّ لفظةَ (كانوا) ليست نصًّا في ذٰلك، بل جزم الغزّاليُّ في "المستصفىٰ" (١/ ٢٥٠)، والنوويُّ في "شرح مسلمٍ" (١/ ٣١) بأنّها ليست حكايةً لإجماعٍ.

ويمكن حملُ قول البيهقيّ: «ورواه محمّدُ بن إسحاقَ، عن مكحولٍ» – علىٰ شيءٍ من معنىٰ قول زيدٍ رضي الله عنه؛ فإنّ قوله يقتضي أن يكون في الجفنين دِيةُ عينهما، وهو القَدْر الذي ذكره من أثر ابن إسحاقَ، عن مكحولٍ.

تنبيهٌ:

اللفظ الذي ذكره البيهقيّ من رواية ابن إسحاقَ، عن مكحولٍ: «كانوا يجعلون في جَفْن العين إذا أُخِذ عنِ العين – الدِّيَةَ».

وظاهره أنّ في الجفن الواحد دِيَةَ عينٍ كاملةً، ولا قائلَ بذٰلك، وليس يجري علىٰ القواعد.

ويجوز أن يكون فيه تصحيفٌ، وصوابه: (كانوا يجعلون في جَفْنيِ العين إذا أُخِذا)، بزيادة الياء إلىٰ (جَفْنٍ)، والألفِ إلىٰ (أُخِذ).

وإلّا، فيجب حملُ قوله: (جَفْنُ العين) علىٰ العموم؛ لأنّه مفردٌ مضافٌ، ثمّ يكون المراد جَفْنيِ العين الواحدة، ودِيَتُهما دِيَتُها، كما في "المصنّف" و"الاستذكار"، ويجوز أن يكون المراد كلَّ الجفون، أعني الجفون الأربعة للعينين، وديتُها دِيَتُهما، وهي دِيَة النفس كاملةً. والله أعلمُ.

[٢٤]

بابُ دِيَةِ الأنف

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٧-٨٨)

[١٥٠]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن القاسم بن زكريّا،(١) ثنا أبو كُرَيبٍ،(٢) ثنا حاتمُ بن إسماعيلَ،(٣) عن محمّدِ بن عُمارةَ،(٤) عن أبي بكرِ بن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ قال:

---

(١) هو المُحارِبيُّ، الكوفيّ، يُعرَف بـ(السُّوداني)، قال أبو الحسن بنُ حمّادٍ الحافظُ: «ما رُئي له أصلٌ قطُّ، وكان يؤمن بالرجعة»، وذكر أنّه حدّث من كتابٍ ليس له فيه سماعٌ، وقال: «ليس بشيءٍ ... كان ابن عقدةَ يُدخِل عليه الحديثَ، وكان غاليًا»، وضعّفه ابن نقطةَ، والذهبيُّ، وابن ناصر الدين الدمشقيُّ، وقال الذهبيّ في موضعٍ: «تُكُلِّم فيه»، وقال في آخرَ: «فيه ضعفٌ»، وقال في ثالثٍ: «كذّابٌ»، وقال الشيخ المُعَلِّميّ: «ليس بثقةٍ»، تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وعشرين ومِئتينِ.

انظر "سؤالاتِ السَّهْميّ" (ص٩٣، و١٠٨)، و"تكملةَ الإكمال" لابن نقطةَ (٢/ ٣٦٢)، و"العِبَرَ" للذهبيّ (٢/ ٢١٣)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٤/ ١٤)، و"المغنيَ" له أيضًا (٢/ ٦٢٥)، و"توضيحَ المشتبه" لابن ناصر الدين (٥/ ٢٠٧)، وحاشيةَ "الفوائد المجموعة" للمُعَلِّميّ (ص٥٠٣).

(٢) هو محمّدُ بن العلاء بن كُرَيبٍ، الهَمْدانيُّ، الكوفيُّ.

(٣) هو الحارثيّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، الكوفيُّ الأصلِ، المدنيُّ، صحيحُ الكتاب، صدوقٌ، يَهِمُ، منَ الثامنة، مات سنةَ ستٍّ أو سبعٍ وثمانين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٤).

(٤) هو ابن عمرِو بن حزمِ بن زيدٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، صدوقٌ، يخطئُ، منَ السابعة، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٢).

وقد روىٰ عنه مالكٌ، وأهل الحجاز، ووثّقه ابن معينٍ، وقال أبو حاتمٍ: «صالح الحديث، ليس بذاك القويّ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات". انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٤٥-٤٤)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٧/ ٣٦٨).

ولم أجد من ذكره بالخطإ، وعبارة أبي حاتمٍ تنفي الدرجة العليا منَ الضبط؛ فالراجح أنّه صدوقٌ، حسن الحديث، يُقبل ما تفرّد به. والله أعلمُ.

=

كان في كتاب عمرِو بن حزمٍ حين بعثه رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلىٰ نجرانَ: «وفي الأنف إذا استُؤصِلتِ[١] المارِنُ[٢] – الدِّيَةُ كاملةً».

ورُوِّينا في الحديث الموصول عن عمرِو بن حزمٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «وفي الأنف إذا أُوعِب جَدعُه – الدِّيَةُ».

❁❁❁

(١) أيْ: قُلِعت من أصلها. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٤/ ١٦٢٣).

(٢) هو ما لان منَ الأنف، وانحدر عنِ القصبة، والقصبة: عظم الأنف. انظر "غريبَ الحديث" لابن قتيبةَ (٢/ ٢٠٨)، و"الصِّحاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢٢٠٢).

قال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٤٥-٤٤٤): «في الأنف الدِّيَةُ، إذا كان قُطِع مارِنُه، بغير خلافٍ بينهم، حكاه ابن عبد البَرّ، وابن المنذر عمّن يَحفظ عنه من أهل العلم».

ثمّ قال: «وإنّما الدِّيَة في مارِنه ... لأنّه يُروىٰ عن طاوُسٍ أنّه قال: (كان في كتاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: وفي الأنف إذا أُوعِب مارِنُه جدعًا – الدِّيَةُ)، ولأنّ الذي يُقطَع فيه – ذٰلك؛ فانصرف الخبرُ إليه»، يعني حديثَ عمرِو بن حزمٍ – رضي الله عنه – مرفوعًا: «في الأنف إذا أُوعِب جدعًا – الدِّيَةُ».

وبذٰلك يتّفق لفظ الحديث مع ترجمة البيهقيّ للباب.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" – وسيأتي تخريجه برقْم [١٩٢] – بهٰذا الإسنادِ سواءً، ولفظه أتمُّ، فيه جملةٌ من دِيَات الجروح.

ورواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٩١ برقْم ٣٤٨٠)، ولفظه أتمُّ منهما.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ للكلام في محمّدِ بن القاسم السُّودانيّ، لٰكنّه قد توبع.

=

فقد رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٣ برقْم ٢٨٥٦٦) عن عبد الله بن إدريسَ، عن محمّدِ بن عُمارةَ به، وذكر دِيَة الأنف إذا قُطِع مارِنُه فقط.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ إلىٰ أبي بكرِ بن محمّدٍ؛ لأجل ابن عمّه: محمّدِ بن عُمارةَ، ويقوّي روايته هنا أنّها عن أهل بيته، وعن خبر جدّه رضي الله عنه، والمرء يعتني بضبط مثل ذٰلك عادةً، والله أعلمُ.

ثمّ الحديث مرسلٌ؛ لأنّ أبا بكرٍ تابعيٌّ: لم يدركِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لٰكن سبق في تخريج الحديث [١٣٠] أنّه يروي من كتابٍ صحيحٍ، مشهورٍ عند أهل العلم، متلقًّى بالقَبول؛ فالحديث بذٰلك ثابتٌ إن شاء الله.

نعم، قد تفرّد محمّدُ بن عُمارةَ، عن أبي بكرِ بن محمّدٍ بذِكر المارِن، ولم يذكره أحدٌ ممّن روىٰ الحديث عن أبي بكرٍ، ولا غيرُ أبي بكرٍ ممّن روىٰ هٰذا الكتابَ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لٰكنّ هٰذا لا يضرّ؛ لأنّه تفسيرٌ لقطع الأنف مجمعٌ عليه، كما تقدّم نقله عنِ الموفّق بن قدامةَ؛ فهو منَ التصرُّف المقبول في اللفظ، المطابقِ للمعنىٰ.

وأيضًا، فقد جاء عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من طرقٍ أخرىٰ، يأتي بحث أحدها في المبحث التالي، وهناك يتمّ الكلام علىٰ سائرها.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٨)

[١٥١]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، قال: وقد روىٰ ابن طاوُسٍ،(١) عن أبيه.(٢)

قال:(٣) عند أبي كتابٌ عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فيه:

«وفي الأنف إذا قُطِع المارِنُ مِائةٌ منَ الإبل».

---

(١) هو عبد الله بنُ طاوُسٍ، اليمانيْ.

(٢) هو طاوُسُ بن كيسانَ، اليمانيْ.

(٣) يعني عبدَ الله بنَ طاوُسٍ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢١٧ برقْم ٤٩٠٩) بهٰذا الإسنادِ، لٰكنّ فيه أنّ الشافعيّ قال: «رُوِي عنِ ابن طاوُسٍ»؛ فعلّقه بصيغة التمريض.

وكذٰلك هو في كتاب "الأمّ" للشافعيّ (١٢/ ١٢٤ برقْم ١٦١٢٧): معلَّقٌ بصيغة التمريض، والله أعلمُ بالصواب.

وأيًّا ما كان، فقد وصله عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٨ برقْم ١٨٥٤٢) عنِ ابن جريجٍ، قال: أخبرني ابن طاوُسٍ، قال: «في الكتاب الذي عندهم عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم»، فذكر نحوَه.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وفيه رواية ابن طاوُسٍ منَ الكتاب الذي عندهم مباشرةً، ولعلّ الكتاب عند أبيه، لٰكنّ الظاهر أنّه اطّلع عليه بنفسه، ولم يروِ ذٰلك عن أبيه.

وهٰذا أصحُّ من رواية الشافعيّ المعلّقة؛ فيكون الحديث معضلًا؛ لأنّ ابن طاوُسٍ لم يأخذ عن أحدٍ منَ الصحابة، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ١٠٣)، وعدّه ابن حجرٍ في "التقريب" في الطبقة السادسة، وهم الذين عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاء أحدٍ منَ الصحابة.

=

ثمّ يبقىٰ النظر في هٰذا الكتابِ: فإن كان هو كتابَ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – نفسَه، فهي وجادةٌ صحيحةٌ، وابن طاوُسٍ من فقهاء زمنه، ولا يخفىٰ عليه كتاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – من كتاب غيره. وإن كان كتابًا جمعه بعض قومه، وحكاه عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فهو علىٰ ضعفه؛ للجهل بحال الناقل.

ولم يظهر لي ما يرجّح أحدَ الِاحتمالين؛ فيبقىٰ الحديث علىٰ ضعفه؛ لعدم تحقُّق شرط صحّته، والله أعلمُ.

وسبق أنّ هٰذا حكمٌ مجمعٌ عليه، وسيأتي في المبحث التالي شاهدٌ له، وللحديث الذي قبلَه، وهناك يتمّ الكلام في لفظة (المارِن).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٨)

[١٥٢]

وفي رواية وكيعٍ، عنِ ابن أبي ليلىٰ،(١) عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن رجلٍ من آل عمرَ قال: قضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في الأنف إذا استُوعِب مارِنُه – الدِّيَةَ.

وهو فيما أنبأنيه أبو عبد الله(٢) إجازةً، أبنا أبو الوليد،(٣) ثنا ابن زهيرٍ،(٤) ثنا عبد الله بنُ هاشمٍ،(٥) ثنا وكيعٌ، فذكره، وذكر ما رَوَينا قبلَ هٰذا في "العين".(٦)

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ.

(٢) هو الحاكمُ، صاحب "المستدرك".

(٣) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيهُ.

(٤) هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ زُهَيرِ بن طَهْمانَ، القيسيُّ، أبو الحسن، الطوسيُّ، قال الحاكم: «محدّثٌ، كثير الحديث والتصنيف»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المحدّث، المصنّف»، تُوُفِّي سنةَ سبعَ عشْرةَ وثلٰثِمِائةٍ. انظر "تاريخَ نَيْسابُورَ" للحاكم (مختصره: ص٧٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٤٩٣–٤٩٤).

(٥) هو ابن حيّانَ، العَبْديُّ، أبو عبد الرحمٰن، الطُّوسيُّ الأصلِ، النَّيْسابُوريُّ الوطنِ، ثقةٌ، صاحبُ حديثٍ، من صغار العاشرة، مات سنةَ بضعٍ وخمسين ومِائتين، (م). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٩).

(٦) يعني في "باب دِيَة العينين" منَ "السننَ الكبرىٰ" (٨/ ٨٦)، وقال هناك إنّ في رواية وكيعٍ هٰذه زياداتٍ ونقصانًا عنِ المتن المذكور ثَمّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٢ برقْم ٢٨٥٦٣)، ولفظه: أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

=

«في الأنف إذا استُؤصِل مارِنُه - الدِّيةُ».

وسبق في المبحث [١٤٦] أنّ البزّار رواه عن محمودِ بن بكرٍ، عن أبيه، عن عيسىٰ بنِ المختار، وأنّ البيهقيَّ رواه من طريق أبي الجوّاب، عن عمّارِ بن رُزَيقٍ.

كلاهما عنِ ابن أبي ليلىٰ، عن عبيدِ الله بن عبد الله بن عمرَ. قال البزّار: عن أبيه، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه. وقال البيهقيّ: عن عمرَ - رضي الله عنه - مباشرةً.

ثمّ اتّفقا، فذكرا الحديث مرفوعًا، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات، وقالا:

«في الأنف إذا استُوعِب - أوِ استُوعِيَ - جدعُه»، ولم يذكرا المارِن.

وسبق أنّ الراجح في هٰذا الِاختلافِ أنّه اضطرابٌ منِ ابن أبي ليلىٰ نفسِه، رواه علىٰ وجوهٍ، ثمّ حدّث كلٌّ عنه بما سمع منه، وسبق أنّ الحديث ضعيفٌ كيفما دار، لا يخلو وجهٌ منَ الوجوه المذكورة من علّةِ ضعفٍ أوِ انقطاعٍ.

هٰذا، وقد سبق أنّ الحكم الوارد في هٰذا الحديثِ مجمعٌ عليه.

وسبق له شاهدانِ:

الأوّل: في كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - لـمّا بعثه إلىٰ نجرانَ، وتقدّم في المبحث [١٣٠] أنّه صحيحٌ؛ لتلقّي الأمّة له بالقَبول، وأنّ لفظة (المارِن) فيه مرويّةٌ بالمعنىٰ، وأنّ الثابت في أكثر طرقه ذكر الأنف مطلقًا.

والثاني: ما رواه ابن طاوُسٍ أنّ في الكتاب الذي عندهم عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكره، وتقدّم في المبحث [١٥١] أنّه معضلٌ.

فيتحصّل من ذٰلك أنّ اللفظ الثابت عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - هو (الأنف) مطلقًا، ولا يصحُّ في ذكر (المارن) إلّا ما رواه محمّدُ بن عُمارةَ، عن أبي بكرِ بن عمرِو بن حزمٍ، وهو روايةٌ بالمعنىٰ، صحيحةٌ؛ لأنّها موافقةٌ للمراد بلفظ (الأنف) بالإجماع.

وقال الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٢٩١): «حديث ابن طاوُسٍ في الأنف أبينُ من حديث آل حزمٍ»، يعني لتصريح ابن طاوُسٍ بذِكر المارن دون المشهور في حديث آل حزمٍ.

=

ثمّ قال: «ومعلومٌ أنّ الأنف هو المارِن؛ لأنه غُضْرُوفٌ يُقدَر علىٰ قطعه، بلا قطعٍ لغيره، وأمّا العظم، فلا يُقدَر علىٰ قطعه إلّا بمُؤنةٍ وضررٍ علىٰ غيره: من قطعٍ، أو كسرٍ، أو ألمٍ شديدٍ».

يعني أنّ الأنف لا يُقطَع عظمُه عادةً، وإنّما يُقطع في العادة - المارِن، والواجب حمل الكلام علىٰ المعتاد الذي يقع، وأنّه لا يُقطع عظمُه إلّا بضررٍ علىٰ غيره: يستوجب زيادةً علىٰ الدِّيَة، فلمّا كان المقدَّرُ في الحديث ديةً فقط، من غير زيادةِ شيءٍ عليها، عُلِم أنّه لم يُضَرَّ مع جدع الأنف المذكور غيرُه، وذٰلك لا يكون إلّا عند قطع المارِن وحدَه.

تنبيهٌ:

ذكر ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٤٦) أنّ عبد الرزاق روىٰ الحديثَ في "مصنفه" عنِ ابن جريجٍ، عنِ ابن طاوُسٍ، عن أبيه.

وتقدّم أنّه ليس في رواية "المصنّف" ذِكرُ طاوُسٍ.

وكذٰلك نقله الزيلعيُّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٧٠)، وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٤٦٠)، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٨)

[١٥٣]

وأخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«وفي الأنف الدِّيَةُ».

❁❁❁

---

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريُّ، الكوفيّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدْر المطبوع منه.

وأخرج الحديثَ ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) من طريق الحجّاج بن المنهال، عن أبي عوانةَ به، ولفظه أتمُّ، فيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) عن معمرٍ، ثمّ في (٨/ ٢٧ برقْم ١٨٥٣٤) عن معمرٍ، والثوريّ. وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٣ برقْم ٢٨٥٦٤) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. والإمامُ أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤١٦ برقْم ١٤٩٢، وص٤٢٢-٤٢٣ برقْم ١٥٢٦) من طريق زكريّا بنِ أبي زائدةَ، ثمّ عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ. وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣١) من طريق وكيعٍ، عنِ الثوريّ أيضًا.

أربعتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

ولفظ عبد الرزّاق في الموضع الأوّل: عن معمرٍ، والإمامِ أحمدَ في الموضع الثاني: عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ - مطوّلٌ، فيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

ولفظ الإمام أحمدَ في الموضع الأوّل: من طريق زكريّا بنِ أبي زائدةَ:

=

«في الأنف إذا استُؤصِل المارِنُ - الدِّيَةُ».

وزكريّا مدلّسٌ، انظر "المدلّسين" لأبي رزعةَ العراقيّ (ص٤٩-٥٠)، و"طبقاتِ المدلّسين" لابن حجرٍ (ص٣١)، وقد عنعن.

وأيضًا، فقد سمع من أبي إسحاقَ بأَخَرةٍ: بعد تغيُّره، ذكره الإمام أحمدُ والعجليُّ، وزاد الإمام أحمدُ أنّ في حديثه عنه لِينًا. انظر "سؤالاتِ أبي داوُدَ" للإمام أحمدَ (ص٣١٠)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٥٩٤)، و"الثقاتِ" للعجليّ (١/ ٣٧٠).

وعليه، فروايته عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ ضعيفةٌ.

والحديث ثابتٌ عن أبي إسحاقَ من طريق الثوريّ ومن معه، وقد ذكروا الأنف مطلقًا، وتقدّم أنّه محمولٌ علىٰ المارِن بالإجماع.

هٰذا، وقد سبقت دراسة هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٠٦]، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلِّسٌ.

وله شاهدٌ، رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٣ برقْم ٢٨٥٦٥) من طريق حفصِ بن غِيَاثٍ، عن أشعثَ مهملًا، عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال:

«في الأنف الدِّيَةُ، وما قُطِع منَ الأنف، فبحسابٍ».

وأشعثُ يحتمِل أن يكون ابنَ عبد الملك الحُمرانيَّ، وابنَ عبد الله الحُدّانيَّ، وابنَ سَوّارٍ الكِنديَّ، وهو ضعيفٌ.

وأيًّا ما كان، فالحديث منقطعٌ؛ لأنّهم جميعًا لم يُدركوا عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

وباحتمال ضعف راويه، وانقطاعه - لا يصلُح لتقوية رواية أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ.

لٰكنّ الحكم المذكور في دِيَة الأنف - متّفقٌ عليه.

قال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤١٤): «جاء الحديث عن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّه قال: (وفي الأنف إذا أُوعِب جدعُه - الدِّيَةُ)، وأجمع كلّ من نحفظ عنه من أهل العلم علىٰ القول به».

=

وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٣٧): «ولا خلافَ بين العلماء أنّ في الأنف إذا أُوعِي جدعًا - الدِّيَةَ كاملةً».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٨)

[١٥٤]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ، أبنا إسماعيلُ الصَّفّار، ثنا سعدانُ بن نصرٍ، ثنا معاذُ بن معاذٍ، ثنا الأشعث،(١) عنِ الحسن(٢) أنّه كان يقول:

«في المارِن الدِّيَةُ».

❁❁❁

(١) يَحتمِل أن يكون ابنَ عبد الله الحُدّانيَّ، وابنَ عبد الملك الحُمْرانيَّ؛ فكلاهما يروي عنِ الحسن، ويروي عنه معاذٌ العنبريّ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٢٧٣-٢٧٢، و٢٧٧-٢٧٨)، ولم أجد ما يرجّح أحد الِاحتمالين، والله أعلمُ.

(٢) هو ابن يسارٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ حسنٌ أو صحيحٌ؛ لِلاحتمال في الأشعث، والخلافِ في ابن عبد الله الحُدّانيّ.

والحسن من فقهاء التابعين، وما ذكره مجمعٌ عليه كما سبق.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٨)

[١٥٥]

أخبرنا الإمام أبو عثمانَ،(١) أبنا زاهرٌ،(٢) أبنا البغويّ،(٣) ثنا أحمدُ بن حنبلٍ، أبنا عبّادُ بن العوّام، ثنا عمرُ، هو ابن عامرٍ، عن مكحولٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ قال:

---

(١) هو إسماعيلُ بن عبد الرحمٰن بن أحمدَ بن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، النَّيْسابُوريُّ، الصابونيُّ، قال البيهقيُّ: «إمام المسلمين حقًّا، وشيخُ الإسلام صدقًا»، وقال الكَتّانيّ: «ما رأيت شيخًا في معناه زهدًا، وعلمًا، كان يحفظ من كلّ فنٍّ، لا يَقعُد به شيءٌ، وكان يحفظ التفسير من كتبٍ كثيرةٍ، وكان من حفّاظ الحديث»، وقال عبد الغافر الفارسيُّ: «الخطيب، المفسّر، المحدّث، الواعظ ... كان أكثرَ أهل العصر منَ المشايخ سماعًا، وحفظًا، ونشرًا لمسموعاته، وتصنيفًا، وجمعًا، وتحريضًا علىٰ السماع، وإقامةً لمجالس الحديث ... فكان ... مقبولًا عند الموافق والمخالف، مجمعًا علىٰ أنّه عديم النظير، وسيف السنّة، ودامغ أهل البدعة .... ولقد أكثر الأئمة الثناء عليه»، ومن تصانيفه "عقيدة السلف وأصحاب الحديث"، تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وأربعين وأربعِمِائةٍ.

انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخبَ: ص١٣٨-١٤١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٨/ ٤٤-٤٠)، وقدِ استوعب ترجمته نايفٌ المنصوريّ في "السلسبيل النقيّ" (ص٢٦٤-٢٨٤).

(٢) هو ابن أحمدَ بنِ محمّدِ بن عيسىٰ، أبو عليٍّ، السَّرَخْسيُّ، قال الحاكم: «شيخ عصره بخراسانَ»، وقال يحيىٰ بنُ عمّارٍ: «كان للمسلمين إمامًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، العلّامة، فقيه خراسانَ، شيخ القراء والمحدّثين»، تُوُفِّيَ سنةَ سنة تسعٍ وثمانين وثلثِمِائةٍ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٧٨-٤٧٦).

(٣) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابُورَ، أبو القاسم، ابنُ بنتِ مَنِيعٍ، أصله من بَغْشُورَ، البغداديُّ المولدِ والمنشإ، قال موسىٰ بنُ هارونَ: «لو جاز لإنسانٍ أن يقال له: (فوقَ الثقة)، لَقيل له»، وقال الدارَقُطْنيّ: «جبلٌ، إمامٌ منَ الأئمّة، ثَبْتٌ، أقلُّ المشايخ خطأً»، ووثّقه ابن أبي حاتمٍ، ومسلمةُ بن القاسم، وأبو بكرٍ النقّاشُ، وأبو بكرِ بنُ عبدانَ، والإسماعيليُّ، والخليليُّ، والبَرقانيُّ، وغيرُهم، وحطّ عليه ابن عَديٍّ، ونقل تكذيبه، ثمّ رَجَع فأثنىٰ عليه، وقال: «لولا أنّي شرطتُ في الكتاب أنّ كلَّ من تَكلّم فيه متكلّمٌ ذكرتُه، وإلّا، كنتُ لا أذكره»، وذبّ عنه موسىٰ بنُ هارونَ، والخليليُّ، وابن =

«في الخَرَمات[١] الثلاثِ في الأنف - الدِّيَةُ، وفي كلّ واحدةٍ ثُلُث الدِّيَة».

وحدّثنا[٢] عبّادٌ، ثنا حجّاجٌ،[٣] عن مكحولٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ، مثلَه.

الجوزيّ، والذهبيُّ، وابن حجرٍ، والمُعَلِّميُّ، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً، ثَبْتًا، مكثِرًا، فَهِمًا، عارفًا»، وقال الذهبيّ: «الحافظ، الإمام، الحجّة، المعمَّر، مسنِد العصر»، وقال: «قدِ احتجّ به عامّة من خرّج الصحيح»، وحكىٰ المُعَلِّميّ إجماع أهل العلم علىٰ توثيقه، ومن تصانيفه "معجم الصحابة"، وتُوُفِّيّ سنةَ سبعَ عشْرةَ وثلْثِمائةٍ.

انظرِ "الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٧/ ١٠٤-١٠٢)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٢٠٨)، و"سؤالاتِ السَّهْميّ" له (ص٣٢٦-٣٢٧)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦١٠)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٣٢٥-٣٣٢)، و"المنتظمَ" لابن الجوزيّ (٦/ ٢٣٠-٢٢٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٤٤٠-٤٥٦)، و"تذكرةَ الحفّاظ" له (٢/ ٧٤٠-٧٣٧)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ٥٦٣-٥٦٨)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٥٢٨-٥٢٥).

(١) جمعُ (خَرَمةٍ)، وهي اسم ما يُخْرَم - أيْ: يُقطَع - منَ الأنف؛ فهي القطعة المخرومة، والخَرَمات هي الحُجُب المكوِّنة للأنف، وهي ثلاثةٌ: الِاثنان الخارجان عنِ اليمين واليسار، والوَتَرَة الحاجزة بينهما.

انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ٢٧)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٠٠).

(٢) القائل هو الإمام أحمدُ.

(٣) هو ابن أرطاةَ، الكوفيُّ.

دراسة الحديث:

رواه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه: عبد الله (ص٤١٦ برقْم ١٤٩٣) عن عبّادِ بن العوّام، عن عمرَ بنِ عامرٍ وحدَه، بمثله.

=

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٥ برقْم ٢٨٥٧٦) عن عبّادِ بن العوّام، عن عمرَ بنِ عامرٍ، وحجّاجِ بن أرطاةَ به، مثلَه.

ورواه أيضًا (١٥/ ٣٥ برقْم ٢٨٥٧٥) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن حجّاجِ بن أرطاةَ به، ولفظه: «في الأَرْنَبة ثُلُث دِيَةِ الأنف، وفي الوَتَرة ثُلُث دِيَة الأنف».

والمقصود بالأرنبة هنا الخَرَمة. انظرِ "المجموعَ المغيث" لأبي موسىٰ المدينيّ (١/ ٥٧٢).

ولم أجد من ذكر سماع عمرَ بنِ عامرٍ من مكحولٍ، ولا أنّه دخل الشام، ولا أنّ مكحولًا دخل البصرة، لٰكنّهما قد تعاصرا زمنًا طويلًا، وكانا من علماء ذٰلك العصرِ؛ فلا يبعد اجتماعهما، والله أعلمُ بالصواب.

وأمّا حجّاجٌ، فهو مدلّسٌ، وقد عنعن، علىٰ أنّه اختُلِف في سماعه من مكحولٍ أصلًا؛ فأثبته أبو داوُدَ السِّجِسْتانيّ، ونفاه أبو زرعةَ الرازيُّ، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٦٠).

فالِاعتماد إذًا علىٰ رواية عمرَ بنِ عامرٍ وحدَه، وهو حسن الحديث.

ثمّ مكحولٌ لم يسمع من زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، كما قاله الإمام أحمدُ، واقتضاه كلام أبي مُسْهِرٍ؛ فالإسناد منقطعٌ، لا يصحّ عن زيدٍ رضي الله عنه.

والقول بأنّ في الخَرَمات الثلاث الدِّيَةَ - يوافق الأحاديث السابقة في هٰذا البابِ في المعنىٰ؛ لأنّ المارِن مكوَّنٌ منَ الخَرَمات الثلاث، وانظر "غريبَ الحديث" للخطّابيّ (٢/ ٣٦٩)، وقد تقدّم إجماع العلماء علىٰ أنّ في المارِن إذا استُؤصِل - الدِّيَةَ.

وأمّا القول بأنّ في كلّ خَرَمةٍ ثُلُثَ الدِّيَة، فهو مذهب بعض أهل العلم، وفي المسألة خلافٌ، انظره في "المغني" للموفّق بن قدامةَ (٨/ ٤٤٥).

[٢٥]

بابُ دِيَةِ الشَّفَتين

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٨)

[١٥٦]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن القاضي، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني عِياضُ بن عبد الله الفِهريُّ أنّه سمع زيدَ بن أسلمَ يقول:

«مضتِ السنّة في أشياءَ من الإنسان»، فذكر الحديث، قال فيه:

«وفي الشَّفَتَين الدِّيَةُ».

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠-٣٠١ برقْم ٥١٨)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وتقدّم في المبحث [١٣١] الكلامُ في هٰذا الإسنادِ، وأنّ فيه ضعفًا؛ للكلام في عِياضِ بن عبد الله، ولا سيّما رواياتِ ابن وهبٍ عنه، وأنّه مرسلٌ؛ لأنّ زيدَ بن أسلمَ تابعيٌّ.

ومع ذٰلك، فوجوب الدِّيَة كاملةً في الشَّفَتين ثابتٌ عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في أحاديثَ أخرىٰ، منها كتابه - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - لمّا بعثه إلىٰ نجرانَ، وسبق تخريجه برقْم [١٣٠]، وتقدّم هناك أنّه كتابٌ صحيحٌ، تلقّته الأمّة بالقَبول.

وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨١): «أجمع العلماء منَ السلف والخلف أنّ في الشَّفَتين الدِّيَةَ».

[٢٦]

بابُ دِيَةِ اللسان

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٥٧]

وأخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضلِ بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«في اللسان الدِّيَةُ».

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ، الكوفيّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدْر المطبوع منه.

وروىٰ الحديثَ ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) من طريق الحجّاج بن المنهال، عن أبي عوانةَ به، ولفظه أتمُّ، فيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) عن معمرٍ، وفي (٨/ ٤٦ برقْم ١٨٦٤٢) عنِ معمرٍ، والثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٢ برقْم ٢٨٦٥١) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. والإمامُ أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤١٤ برقْم ١٤٨٠، وص٤٢٢-٤٢٣ برقْم ١٥٢٦) عن عمرَ بنِ عُبيدٍ الطنافسيّ، وعن وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

أربعتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

ورواية معمرٍ مطوّلةٌ جدًّا، وفي رواية وكيعٍ، عنِ الثوريّ جملةٌ منَ الدِّيَات.

هٰذا، وقد سبقت دراسة هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٠٦]، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلِّسٌ.

=

لٰكنّه قد توبع علىٰ ذِكرِ اللسان، كما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٤ برقْم ٢٨٦٦١) من طريق ابن أبي نَجِيحٍ، عن عاصمِ بن ضَمْرةَ به.

لٰكنْ لم أجد من ذكر سماع ابن أبي نَجِيحٍ من عاصمٍ، وعامّة شيوخه ماتوا بعدَ المِائة، انظرهم في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٢١٦)، ولو كان أدرك عاصمًا - وقد تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وسبعين - لَسمع من جماعةٍ أقدمَ منهم.

وأيضًا، فقد عنعن في هٰذا الإسنادِ، وقد وصفه النَّسائيّ بالتدليس، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٠٧).

والحاصل أنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ أيضًا؛ لعدم تحقُّق اتّصاله.

وهو مع ذٰلك صالحٌ لتقوية رواية أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، والحديث بمجموعهما حسنٌ؛ لأجل الكلام في عاصمِ بن ضَمْرةَ.

وما رويَاه عن عليٍّ - رضي الله عنه - متّفَقٌ عليه، قال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٢٠): «أجمع كلّ من نحفظ عنه من أهل العلم: من أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل الحديث، وأهل الرأي - علىٰ القول به»، وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٣): «عليه جماعة العلماء، ومذاهبُ أئمّة الفتوىٰ».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٥٨]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا: ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ أنّ سعيدَ بن المسيَّب أخبره:

أنّ السنّة مضت في العقل بأنّ في اللسان الدِّيَةَ.

❁❁❁

(١) هو ابن يزيدَ، الأَيْليُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠ برقْم ٥١٦)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وإسناده صحيحٌ مرسلٌ.

ومراسيلُ ابن المسيَّب قويّةٌ، قال الشافعيّ: «وليس المنقطع بشيءٍ، ما عدا منقطعَ سعيدِ بن المسيَّب»، وقال: «إرساله عندنا حسنٌ»، وقال في موضعٍ آخرَ: «حجّةٌ»، وقال ابن معينٍ: «أصحُّ المراسيل مراسيل سعيدِ بن المسيَّب»، وقال الإمام أحمدُ: «مرسلاته صِحاحٌ، لا تَرىٰ أصحَّ منها». انظر "جامع التحصيل" للعَلَائيّ (٤٨-٤٦).

ويشهد لمرسله هنا كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - لمّا بعثه إلىٰ نجرانَ، وسبق في المبحث [١٣٠] أنّه كتابٌ صحيحٌ، متلقًّى بالقَبول.

وكذا مرسل زيدِ بن أسلمَ، وسيأتي تخريجه في المبحث التالي.

وكذا ما ثبت عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه، وتقدّم تخريجه في المبحث السابق.

وكذا إجماع الفقهاء علىٰ القول بمقتضاه.

فالحديث بمجموع ذٰلك صحيحٌ إن شاء الله.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٥٩]

قال:[١]

وحدّثنا ابن وهبٍ، أخبرني عِياضُ بن عبد الله الفِهْريُّ أنّه سمع زيدَ بن أسلمَ يقول:

«مضتِ السنّة في أشياءَ منَ الإنسان».

قال:

«وفي اللسان الدِّيَةُ، وفي الصوت إذا انقطع - الدِّيَةُ».

(١) يعني بحرَ بنَ نصرٍ، المذكورَ في الإسنادِ السابق.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠-٣٠١ برقْم ٥١٨).

وهٰذا مرسلٌ.

وتقدّم في المبحث [١٣١] ضعفُ عِياضِ بن عبد الله، ونكارةُ رواياتِ ابن وهبٍ عنه.

وتقدّم في المبحث السابق ثبوت الدِّية في اللسان عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأمّا انقطاع الصوت، فقد حُكِي فيه الإجماع، قال ابن القطّان الفاسيُّ في "الإقناع" (٢/ ٢٩٢): «أجمعوا أنّ في ذهاب الصوت دِيَةً كاملةً».

وإن كان المراد بالصوت المنقطع الكلامَ، فسيأتي معنىٰ ذٰلك مرفوعًا في المبحث التالي، وموقوفًا علىٰ عمرَ - رضي الله عنه - في الذي يليه، وعلىٰ أبي بكرٍ - رضي الله عنه - برقْم [١٦٣]، ومقطوعًا: من قول الحسن البصريّ ومجاهدٍ في المبحثين [١٦٤، و١٦٥]، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦٠]

أخبرنا أبو سعدٍ المالِينيُّ، ثنا أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن هارونَ البَرْقيُّ،(١) ثنا يونسُ بن عبد الأعلىٰ،(٢) أبنا ابن وهبٍ، أخبرني الحارث بن نبهانَ،(٣) عن محمّدِ بن عُبيد الله، عن عمرِو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرِو بن العاص، عن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«في اللسان الدِّيَةُ إذا مُنِع الكلامَ، وفي الذَّكَر الدِّيَةُ إذا قُطِعَتِ الحَشَفةُ،(٤) وفي الشَّفَتين الدِّيَةُ».

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ محمّدُ بن عُبيد الله العَرْزَميُّ، والحارث بن نبهانَ - ضعيفان.

---

(١) هو ابن حسّانَ بنِ فروةَ، الأزديُّ، أبو بكرٍ، المِصريُّ، يُعرَف بـ(ابن البَرْقيّ)، قال ابن يونُسَ: «ثقةٌ ... حَدّثتُ عنه، كان نِعمَ الرجل»، وتُوُفِّي سنةَ سبعٍ - وقيل: سنةَ تسعٍ - وتسعين ومِائتين.

انظر "تكملةَ الإكمال" لابن نقطةَ (١/ ٣٨٨)، و"تاريخَ ابن يونُسَ" لجامعه: عبد الفتّاح بن فَتْحِيْ بنِ عبد الفتّاح (١/ ٤٦٤).

(٢) هو ابن ميسرةَ، الصَّدَفيُّ، أبو موسىٰ، المِصريُّ، ثقةٌ، من صغار العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وستّين ومِائتين، وله ستٌّ وتسعون سنةً، (م س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٤٢).

(٣) هو الجَرْميُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، متروكٌ، منَ الثامنة، مات بعد الستّين ومِائةٍ، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٨).

(٤) هي رأس الذَّكَر، وهو ما فوقَ موضع الختان منه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٤/ ١٣٤٤)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ٣٩١).

=

دراسة الحديث:

رواه ابن عَدِيٍّ في ترجمة العَرْزَميّ منَ "الكامل" (٩/ ٢٥ برقْم ١٤٤٢٦)، وقال: «هٰذا غريب المتن، لا يُروىٰ إلّا من هٰذا الطريقِ».

وإسناده واهٍ، وقد أعلّه البيهقيّ بالعَرْزَميّ، والحارث بن نبهانَ، وهما متروكان.

فالحديث شديد الضعف، وإن كان معناه صحيحًا.

أمّا منع الكلام، فقد قال الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٢٩٤): «وإذا جُنِي علىٰ اللسان فذهب الكلام، من قطعٍ أو غيرِ قطعٍ، ففيه الدِّيَةُ تامّةً، ولا أحفظ عن أحدٍ لَقِيتُه من أهل العلم في هٰذا خلافًا».

وسبق نقل الإجماع في الشفتين، وسيأتي في الحَشَفة.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦١]

أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا الحسن بن سفيانَ، أبنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، أظنّه عن محمّدِ بن بكرٍ،(٢) عنِ ابن جُريجٍ، أخبرني عبد العزيز بنُ عمرَ(٣) أنّ في كتابٍ لعمرَ بنِ عبد العزيز، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه:

«وفي اللسان إذا استُوعِيَ الدِّيَةُ تامّةً، وما أُصِيب منَ اللسان فبلغ أن يَمنع الكلامَ، ففيه الدِّيَةُ، وما كان دون ذٰلك، فبحسابه».

❁❁❁

(١) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيه.

(٢) هو ابن عثمانَ، البُرْسانيُّ، أبو عثمانَ، البصريُّ، صدوقٌ، قد يُخطِئ، منَ التاسعة، مات سنة أربعٍ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٦).

(٣) هو ابن عبد العزيز بن مروانَ، الأُمويُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، نزيل الكوفة، صدوقٌ، يُخطِئ، منَ السابعة، مات في حدود الخمسين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٩).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٤ برقْم ٢٨٦٦٠)، قال: «حدّثنا محمّدُ بن بكرٍ» جزمًا؛ فلعلّ الشكّ في إسناد البيهقيّ ممّن دون أبي بكرٍ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٦-٤٥ برقْم ١٨٦٤١) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) - عنِ ابن جريجٍ به، وليس فيه: «وما كان دون ذٰلك، فبحسابه».

وفي آخر الرواية في "المصنّف": «وفي لسان المرأة الدِّيَةُ كاملةً»، يعني دِيَتها، وهي نصف دِيَة الرجل، ولا خلاف في ذٰلك إن شاء الله.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ عمرَ بنِ عبد العزيز، وهو منقطعٌ بعدَ ذٰلك؛ لأنّ عمرَ بن عبد العزيز لم يدرك عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه.

وبذٰلك أعلّه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٣).

=

والظاهر أنّ عمرَ بن عبد العزيز يحتجّ بخبر عمرَ بنِ الخطّاب هٰذا، وكتب به إلىٰ عمّاله؛ فيدلُّ علىٰ صحّته عنده، وجزمِه به.

وهو مذهب أكثر أهل العلم، حكاه ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٢٠)، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦٢]

قال:(١) وحدّثنا أبو بكرٍ،(٢) عنِ ابن فُضَيلٍ،(٣) عن أشعثَ،(٤) عنِ الشعبيّ،(٥) عن عبد الله(٦) قال:

«في اللسان الدِّيَةُ إذا استُوعِي، فما نقص، فبحسابٍ».(٧)

❁❁❁

---

(١) يعني الحسنَ بن سفيانَ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) يعني ابنَ أبي شيبةَ.

(٣) هو محمّدُ بن فُضَيلِ بن غَزْوانَ، الضَّبّيُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ، صدوقٌ، عارفٌ، رُمِي بالتشيُّع، منَ التاسعة، مات سنةَ خمسٍ وتسعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٦-٤٣٧).

(٤) هو ابن سَوّارٍ، الكِنْديُّ، الكوفيّ، قاضي الأهواز، النجّارُ، صاحب التوابيت، الأفرقُ، الأثرمُ، ضعيفٌ، منَ السادسة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، (بخ م ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢).

(٥) هو عامرُ بن شَرَاحِيلَ، الكوفيُّ.

(٦) هو ابن مسعودٍ، الهُذَليُّ، صاحب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

(٧) معناه حسابُ قَدْر الناقص منَ اللسان، وقَدْرِ ما ذهب بقطعه منَ الحروف، فيُعطىٰ أحدَهما إنِ استَوَيَا، أو أكثرَهما إن تفاوتا. انظرِ "الأمَّ" للشافعيّ (٧/ ٢٩٤)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٤٩).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٢ برقْم ٢٨٦٥٢)، ولفظه: «في اللسان إذا استُؤصِل - الدِّيةُ: أخماسًا، فما نقص، فبالحساب».

=

ومعنىٰ قوله: (أخماسًا) – أنّ العاقلة تدفعها خمسةَ أقساطٍ؛ لأنّها دِيَةٌ مخفّفةٌ.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل أشعثَ بنِ سَوّارٍ، ولِانقطاعه؛ فإنّ الشعبيّ لم يسمع منِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، كما تقدّم نقلُه عن أبي حاتمٍ، وابن حزمٍ، والعَلَائيّ.

وسبق نقلُ الإجماع علىٰ أنّ في اللسان الدِّيَةَ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦٣]

قال:(١) وحدثنا أبو بكرٍ،(٢) عن محمّدِ بن بكرٍ، عنِ ابن جُريجٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ قال:

قضىٰ أبو بكرٍ(٣) – رضي الله عنه – في اللسان إذا قُطِع بالدِّيَة، إذا أُوعِي من أصله، وإذا قُطِع فتكلّم، ففيه نصف الدِّيَة.

❁❁❁

(١) يعني الحسنَ بن سفيانَ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) يعني ابنَ أبي شيبةَ.

(٣) هو الصِّدّيق، رضي الله عنه.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٣ برقْم ٢٨٦٥٨) بنحوه، وفيه:

«وإذا قُطِع أَسَلَتُه فتكلّم صاحبه».

والأَسَلة – كما قال الجوهريّ في "الصِّحاح" (٤/ ١٦٢٢) – مُستدَقُّ اللسان، وهو طرفه، كما قاله الفِيرُوزَابَاديّ في "القاموس المحيط" (ص٩٦١).

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٥ برقْم ١٨٦٤٠) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) – عنِ ابن جريجٍ به، نحوَه، وفيه التقييد بالأَسَلة.

وهٰذا إسنادٌ منقطعٌ، كما قاله ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢)، وذٰلك من جهتين:

الأولىٰ: أنّ ابن جريجٍ لم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ، كما تقدّم نقلُه عنِ البخاريّ، وعنِ العَلَائيّ أنّ أحاديثه عنه مدلَّسةٌ.

والثانية: أنّ عمرَو بن شُعَيبٍ لم يُدرك زمن أبي بكرٍ الصِّدّيق رضي الله عنه.

=

وللحديث طريقٌ أخرىٰ: أخرجها عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٦ برقْم ١٨٦٤٣) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) – عن معمرٍ، عن رجلٍ مبهمٍ، عن عكرمةَ قال:

قضىٰ أبو بكرٍ – رضي الله عنه – في اللسان: إذا قُطِع – الدِّيَةَ، فإن قُطِعت أَسَلَتُه، فبيّن بعضَ الكلام، ولم يُبيّن بعضًا، فنصفُ الدِّيَة.

وأعلّه ابن جزمٍ أيضًا في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٣) بالِانقطاع، وهٰذا ظاهرٌ؛ فإنّ عكرمةَ لم يدرك زمن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه. وهو ضعيفٌ أيضًا؛ لأجل المبهَم الراوي عن عكرمةَ.

فالحديث بطريقيه – ضعيفٌ.

وأيضًا، فإطلاق أنّه إذا قُطِع اللسانُ فتكلّم، ففيه نصف الدِّيَة – كما هو لفظ البيهقيّ – قولٌ غريبٌ، لم أجد من ذهب إليه منَ الفقهاء؛ ولأنّه يسوّي بين قليل القطع وكثيره، وهٰذا يخالف قواعد باب الدِّيَات.

علىٰ أنّ الأشهر عنِ ابن جريجٍ، وروايةَ معمرٍ – تقييد القطع بالأَسَلة، وذٰلك أقلُّ من نصف اللسان، وإيجاب نصف الدِّيَة فيه أغربُ.

وأيضًا، فظاهره أنّ فيه النصفَ ولو تكلّم بأقلِّ الحروف دونَ أكثرها، أو بأكثرها دون أقلّها، وهٰذا مخالِفٌ للقواعد أيضًا. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦٤]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصَّفّارُ، ثنا سعدانُ بن نصرٍ، ثنا معاذُ بن معاذٍ، عن أشعثَ،(١) عنِ الحسن(٢) أنّه قال:

«في ذهاب الكلام الدِّيَةُ».

❁❁❁

(١) يَحتمِل أن يكون ابنَ عبد الله الحُدّانيَّ، وابنَ عبد الملك الحُمْرانيَّ، كما تقدّم في المبحث [١٥٤].

(٢) هو ابن يسارٍ، البصريُّ، التابعيّ المشهور.

دراسة الحديث:

سبق دراسةُ هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٥٤]، وتبيّن أنّه حسنٌ أو صحيحٌ.

والحسن من فقهاء التابعين، وما ذكره متّفَقٌ عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦٥]

وأخبرنا أبو الحسين،(١) أبنا إسماعيلُ،(٢) ثنا سعدانُ.(٣)

(١) هو عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ، الأمويُّ، البغداديُّ.

(٢) هو ابن محمّدٍ، البغداديُّ، الصَّفّارُ.

(٣) هو سعيدُ بن نصرٍ، الثَّقَفيُّ، البغداديّ.

=

ح. وأخبرنا أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ يوسفَ،(١) أبنا أبو سعيدِ بنُ الأعرابيّ،(٢) ثنا سعدانُ، ثنا سفيانُ،(٣) عن معمرٍ،(٤) عنِ ابن أبي نَجِيحٍ،(٥) عن مجاهدٍ قال:

«الحروف ثمانيةٌ وعشرون حرفًا؛ فما قُطِع منَ اللسان، فهو علىٰ ما نقص منَ الحروف».

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ بامُوْيَهِ، الأَرْدَسْتانيُّ، يُعرَف بـ(الأصبهانيّ)، نزيلُ نَيْسابُورَ، وثّقه الخطيب البغداديُّ، وقال عبد الغافر الفارسيُّ: «من كبار مشايخ نَيْسابُورَ، ووجوهِ المحدّثين من أصحاب الشافعيّ ... وعاش حتّىٰ صارتِ الرحلة إليه ... وانتخب عليه الحفّاظ»، وقال أبو سعدٍ السمعانيُّ: «كان أحد الثقات المكثرين»، وقال الذهبيُّ: «كان من كبار الصوفيّة والمحدّثين»، وتُوُفِّي سنةَ تسعٍ وأربعِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٤٥٣-٤٥٢)، و"الأنسابَ" للسمعاني (١/ ١٥٩-١٥٨)، و"السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٢٩٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ١٣٩-١٤٠).

(٢) هو أحمدُ بن محمّدِ بن زيادِ بن بِشرِ بن أحمدَ، العنبريُّ، البصريُّ، نزيل مكّةَ، الصوفيُّ، قال مَسْلَمةُ بن القاسم: «كان شيخًا ثقةً، حسنَ الأداء، كثيرَ الروايات، كثيرَ التأليف، جليلَ القدر»، ووثّقه أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، والخليليُّ، وقال: «متّفقٌ عليه، أخرجه المتأخّرون في الصحيح، أثنىٰ عليه كلُّ من لَقِيه من أصحابه»، وأثنىٰ عليه الذهبيُّ، وابن حجرٍ، وقال: «له أوهامٌ»، وعَلَّم علىٰ ترجمته بـ(صَحَّ)؛ إشارةً إلىٰ أنّ العمل علىٰ توثيقه، ومن مصنّفاته "معجم شيوخه"، وتُوُفِّي سنةَ أربعين وثلٰثِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥/ ٣٥٧-٣٥٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٠٧-٤١١)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٦٧١-٦٧٠).

(٣) هو ابن عيينةَ، الهلاليُّ، المكّيّ.

(٤) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ، نزيل اليمن.

(٥) هو عبد الله بنُ أبي نَجِيحٍ، المكّيُّ.

=

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

وابن أبي نَجِيحٍ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّه لزم مجاهدًا وأكثر عنه، قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ١٢٦): «هو من أخصّ الناس بمجاهدٍ».

وإنّما تكلّموا في روايته عنه في التفسير خاصّةً؛ لأنّه نظر في كتاب القاسم بن أبي بَزّةَ – وهو ثقةٌ – فحدّث عن مجاهدٍ بأشياءَ لم يسمعها، انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٧/ ٥). والله أعلمُ.

[٢٧]

بابُ دِيَةِ الأسنان

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٩)

[١٦٦]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال:

«وفي السنّ خَمْسٌ».

❁❁❁

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق "السنن" لسعيدِ بن منصورٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) عن معمرٍ، وفي (٨/ ٣٣ برقْم ١٨٥٧١) عن معمرٍ، والثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٦٣ برقْم ٢٨٧٠١) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. وأخرجه الإمامُ أحمدُ في "مسائله" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤١٢ برقْم ١٤٧٠) من طريق الحجّاج بن أَرطاةَ. وابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٣) من طريق وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

أربعتهم عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به، ولفظهم: «خَمْسٌ منَ الإبل».

ورواية معمرٍ الأولىٰ مطوّلةٌ.

هٰذا، وقد سبقت دراسة هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٠٦]، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلِّسٌ.

ولم أجد ما يشهد لذٰلك عن عليٍّ رضي الله عنه.

=

وإن حُمِل (السنُّ) علىٰ ما سوىٰ الأضراس، فقد أجمع العلماء علىٰ معنىٰ قوله: أنّ في كل واحدٍ منَ الثنايا والرَّبَاعِيَات والأنياب - خَمْسًا منَ الإبل، وإن حُمِل علىٰ ما يعُمّ الأضراس، فقد ذهب الجمهور إلىٰ معنىٰ قوله: أنّ في كلّ ضِرسٍ خَمْسًا أيضًا، لا فرقَ بين سنٍّ مقدَّمٍ وضِرسٍ.

وانظر في ذٰلك "الِاستذكارَ" لابن عبد البَرّ (٨/ ١٠٨، و١١٠)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٥١-٤٥٢).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٠)

[١٦٧]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا: ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، حدّثني عِياضُ بن عبد الله الفِهْريُّ أنّه سمع زيدَ بن أسلمَ يقول:

«مضتِ السنّة، أشياءُ منَ الإنسان»، فذكر الحديث.

قال فيه:

«وفي الأسنان الدِّيَةُ».

ورُوِي في حديث معاذِ بن جبلٍ مرفوعًا: «وفي الأسنان كلِّها مِائةٌ منَ الإبل».

وفي إسناده ضعفٌ.

وحديث زيدِ بن أسلمَ منقطعٌ.

ورواية من روىٰ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «في كلّ سنٍّ خَمْسٌ منَ الإبل» - أكثرُ، وأشهرُ.

دراسة الحديث:

حديث زيدِ بن أسلمَ - رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠-٣٠١ برقْم ٥١٨)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وتقدّم في المبحث [١٣١] الكلامُ في هٰذا الإسنادِ، وأنّ فيه ضعفًا؛ للكلام في عِياضِ بن عبد الله، ولا سيّما رواياتِ ابن وهبٍ عنه، وأنّه مرسلٌ؛ لأنّ زيدَ بن أسلمَ تابعيٌّ.

وذكر البيهقيُّ له شاهدًا من حديث معاذِ بن جبلٍ رضي الله عنه، وأنّه ضعيفٌ، ولم أقف عليه.

=

وأيًّا ما كان، فهٰذان الحديثانِ الضعيفان لا يقومانِ في معارضة الأحاديث الكثيرة الواردة في أنّ في السنّ خَمْسًا منَ الإبل، ومقتضاها أنّ في جميع الأسنان ستّين ومِائةَ بعيرٍ.

وقد أشار إلىٰ ذٰلك البيهقيُّ رحمه الله.

ومن ذٰلك كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - حين بعثه إلىٰ نجرانَ، وسبق في المبحث [١٣٠] أنّه كتابٌ صحيحٌ، متلقًّى بالقَبول.

ومنه ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٦٢-٦١ برقْم ٢٨٦٩٢)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٨٢-١٤٨١ برقْم ٣١٥٤)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٧٧ برقْم ٤٥٠٦)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٢٥ برقْم ٤٨٨٤، و٤٢٦ برقْم ٤٨٨٥)، والدارَقُطْنيُّ في "السنن" (٤/ ٢٩٣ برقْم ٣٤٨٤)، وابن المظفَّر في "حديث شعبةَ" (ص٤٠ برقْم ٢٧).

من طرقٍ عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«في كلّ سنٍّ خَمْسٌ منَ الإبل».

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ للخلاف المعروف في عمرِو بن شُعَيبٍ، وحسّنه الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٠).

وهٰذه الأحاديثُ أرجحُ من حديث زيدِ بن أسلمَ، وهو ضعيفٌ مرسلٌ.

وأيضًا، فوجوب الدِّيَة كاملةً في الأسنان - خلافُ قول الجمهور، ولو كان في ذٰلك سنّةٌ ثابتةٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لَمَا خَفِي ذٰلك علىٰ جماهير العلماء منَ الصحابة والتابعين ومن بعدَهم، حتّىٰ ذهبوا إلىٰ خلافه.

فالحديث بمجموع ذٰلك ضعيفٌ، بل منكرٌ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٠)

[١٦٨]

ورُوِّينا عن شُرَيحٍ[١] أنّه قال:

«إذا كُسِرتِ السنُّ، أَجِّلْهُ[٢] سنةً» ...

وهٰذا ... فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،[٣] ثنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، ثنا أبو خالدٍ،[٤] عن هشامٍ،[٥] عن محمّدٍ،[٦] عن شُرَيحٍ، فذكره.

---

(١) هو ابن الحارث، الكوفيُّ، القاضي.

(٢) الضمير يعود علىٰ صاحب السنّ، كما يُفهَم منَ السياق.

(٣) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيه.

(٤) هو سليمانُ بن حيّانَ، الأزديُّ، الأحمرُ، الكوفيُّ، صدوقٌ، يُخطِئ، منَ الثامنة، مات سنةَ تسعين ومِائةٍ، أو قبلَها، وله بضعٌ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٠).

والراجح أنّه حسن الحديث.

قال الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ٥٢٤): «صدوقٌ، إمامٌ»، وقال في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٢٠): «حديثه محتجٌّ به في سائر الأصول»، وقال نحوَه في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٨٦٠)، وزاد: «ولٰكنْ ما هو في الثَّبْت مثلَ يحيىٰ القطّانِ»، وقال في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٢٠٠): «الرجل من رجال "الكتب الستّة"، وهو مكثرٌ، يَهِمُ كغيره»، وعَلّم علىٰ ترجمته بـ(صَحَّ)؛ إشارةً إلىٰ أنّ العمل علىٰ توثيقه.

ورجّح ذٰلك الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ٣٨٤) بأنّه قد وثّقه جمهور المحدّثين، ثمّ قال: «وحسْبُ القارئ أن يعلم أن البخاريّ ومسلمًا قدِ احتجّا به في "صحيحيهما"».

(٥) هو ابن حسّانَ، القُرْدُوسيُّ، البصريّ.

(٦) هو ابن سِيرينَ، الأنصاريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، البصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، عابدٌ، كبير القَدْر، كان لا يرىٰ الرواية بالمعنىٰ، منَ الثالثة، مات سنةَ عشْرٍ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١٨).

=

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨٠ برقْم ٢٨٧٨٥).

وإسناده حسنٌ؛ لأجل أبي خالدٍ الأحمرِ، وهو صدوقٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٠)

[١٦٩]

ورُوِّينا عنِ الشعبيّ،(١) عنِ الحارث،(٢) عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال:

«يَتربّص(٣) بها(٤) حولًا» ...

وهٰذا ... فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،(٥) ثنا الحسن بن سفيانَ ... قال: وحدّثنا أبو بكرٍ،(٦) ثنا عبّادٌ،(٧) عن حُصَينٍ،(٨) عنِ الشعبيّ، عنِ الحارث، عن عليٍّ رضي الله عنه، فذكره.

❁❁❁

---

(١) هو عامرُ بن شَرَاحيلَ، الكوفيُّ.

(٢) هو ابن عبد الله، الهَمْدانيُّ، الحُوْتيُّ، أبو زهيرٍ، الكوفيُّ، الأعور، صاحبُ عليٍّ رضي الله عنه، كذّبه الشعبيّ في رأيه، ورُمِي بالرَّفض، وفي حديثه ضعفٌ، مات سنةَ خمسٍ وستّين، (٤). انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٥٥-١٥٢)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٦-٨٧).

(٣) الفاعل محذوفٌ، يُفهم منَ السياق، وهو صاحب السنِّ المكسورة.

(٤) يعني السنَّ إذا كُسِرت؛ فإنّ الضمير يعود علىٰ المذكور في الرواية السابقة.

(٥) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيه.

(٦) هو ابن أبي شيبةَ، صاحبُ "المصنّف".

(٧) هو ابن العوّام، الكِلابيُّ مولاهمُ، الواسطيّ.

(٨) هو ابن عبد الرحمٰن، السُّلَميُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٩ برقْم ٢٨٧٨٠)، عن عبّادٍ، عن حجّاجِ بن أَرطاةَ، عن حُصَينٍ به.

=

ورواه البيهقيّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" - وسيأتي تخريجه برقْم [١٧٨] - من طريق الإمامِ أحمدَ، عن عبّادٍ، عن حجّاجٍ، عن حُصَينٍ به، ولفظه أتمُّ.

وبذٰلك يظهر أنّ في إسناد البيهقيّ هنا سقطًا بين عبّادٍ وحُصَينٍ، ولعلّه منَ النسّاخ.

وإسناد هٰذا الحديثِ ضعيفٌ؛ لعنعنة حجّاجٍ، وهو مدلّسٌ، وللكلام في الحارث الأعور.

وله شاهدٌ، أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٨ برقْم ١٨٥٩٩) من طريق عبد الكريم بن مالكٍ الجَزَريّ، قال: أظنّه عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، فذكره، وسياقه أتمُّ.

وهٰذا إسنادٌ منقطعٌ، عبد الكريم لم يدرك عليًّا رضي الله عنه، قال الذهبيّ في ترجمته في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٨٠): «رأىٰ أنسَ بن مالكٍ رضي الله عنه، وعِداده في صغار التابعين».

والحديث بهٰذين الطريقين - لا يصحُّ عن عليٍّ رضي الله عنه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٠)

[١٧٠]

وعن مكحولٍ، عن زيدٍ[١] - رضي الله عنه - مثلَه.[٢]

وهٰذا ... فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،[٣] ثنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ ... عن عبّادٍ،[٤] عن حجّاجٍ،[٥] عن مكحولٍ، عن زيدٍ - رضي الله عنه - مثلَه.

❁❁❁

(١) هو ابن ثابتٍ، الأنصاريُّ، الصحابيّ، رضي الله عنه.

(٢) يعني مثلَ لفظ الرواية السابقة، يعني أنّ السنَّ إذا كُسِرت - يَتربّص صاحبُها حولًا.

(٣) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيه.

(٤) هو ابن العوّام، الكِلابيُّ مولاهمُ، الواسطيّ.

(٥) هو ابن أَرطاةَ، الكوفيُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٩ برقْم ٢٨٧٨١).

ورواه البيهقيّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" - وسيأتي تخريجه برقْم [١٧٨] - من طريق الإمامِ أحمدَ، عن عبّادٍ به، ولفظه أتمُّ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٧-٣٦ برقْم ١٨٥٨٨) عن حجّاجٍ به، ولفظه أتمُّ أيضًا.

وإسناد هٰذا الحديثِ ضعيفٌ من جهتين:

الأولىٰ: عنعنة حجّاجٍ، وهو مدلّسٌ، وقد اختُلِف في سماعه من مكحولٍ أصلًا.

والثانية: أنّ مكحولًا لم يسمع من زيدٍ رضي الله عنه، قاله أبو مُسهِرٍ، والإمام أحمدُ.

ولم أجد ما يشهد له عن زيدٍ رضي الله عنه، والله أعلمُ.

[٢٨]

بابٌ: الأسنانُ كلّها سواءٌ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٠)

[١٧١]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أخبرنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عن داوُدَ بنِ الحُصَين،(١) عن أبي غَطَفانَ بنِ طَرِيفٍ المُرّيّ:(٢)

أنّ مروانَ بنَ الحكم(٣) بعثه إلىٰ عبد الله بن عبّاسٍ ليسأله: «ماذا في الضرس»؟(٤)

فقال ابن عبّاسٍ: «فيه خَمْسٌ منَ الإبل».

قال: فردّني إليه مرْوانُ، قال: «أتجعل مقدَّم الفمِ مثلَ الأضراس»؟!

فقال ابن عبّاس: «لو لم يعتبر ذٰلك إلّا بالأصابع: عقلُها سواءٌ»!

قال الشافعيّ: «وهٰذا كما قاله ابن عبّاسٍ إن شاء الله، والدِّيَة المؤقَّتة – علىٰ العدد، لا علىٰ المنافع».

---

(١) هو الأمويُّ مولاهم، أبو سليمانَ، المدنيُّ، ثقةٌ إلّا في عكرمةَ، ورُمي برأي الخوارج، منَ السادسة، مات سنةَ خمسٍ وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٨).

(٢) قيل: اسمه (سعدٌ)، المدنيُّ، ثقةٌ، من كبار الثالثة، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٨٥).

(٣) هو ابن أبي العاصِ بن أميّةَ بنِ عبدِ شمسٍ، الأُمويُّ، أبو عبد الملك، المدنيُّ، وَلِي الخلافة في آخر سنة أربعٍ وستّين، ومات سنةَ خمسٍ وستّين في رمضانَ، وله ثلاثٌ – أو إحدىٰ – وسِتّون سنةً، لا تثبت له صحبةٌ، منَ الثانية، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٨).

(٤) هي عشرون سنًّا في مؤخَّر الفمِ، خمسٌ في كلّ صفٍّ، فأدناها: الضاحك، والثلاثة تليه – الطواحن، وأقصاها الناجِذ، ويُسمّىٰ أيضًا (ضِرسَ العقل). انظرِ "الحاشيةَ علىٰ منهج الطلّاب" لسليمانَ الجَمَلِ (٥/ ٦٨-٦٧)، و"الحاشيةَ علىٰ الروض المربع" للشيخ عبد الرحمٰن بن قاسمٍ (٧/ ٢٥٩).

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢١٩-٢١٨ برقْم ٤٩١٠) بهٰذا الإسنادِ، سواءً.

ورواه الشافعيّ في "الأم" (٧/ ٣٠٨ برقْم ٢٧٣٢).

ومالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٢ برقْم ٢٥١٣).

وعنه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٤-٣٣ برقْم ١٨٥٧٤). ووكيعٌ، وعنه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه: عبدِ الله (ص٤١٢ برقْم ١٤٧١).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٠-٩١)

[١٧٢]

وأخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، أبنا الربيعُ بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، سمع سعيدَ بن المسيَّب يقول:

«قضىٰ عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - في الأضراس ببعيرٍ بعيرٍ، وقضىٰ معاويةُ في الأضراس بخمسةِ أبعرةٍ خمسةِ أبعرةٍ.

فالدِّيَة تنقص في قضاء عمرَ رضي الله عنه،(١) وتزيد في قضاء معاويةَ رضي الله عنه،(٢) فلو كنتُ أنا، جعلتُ في الأضراس بعيرين بعيرين؛(٣) فتلك الدِّيَةُ سواءً».

قال الشافعيّ: «فقد خالفتم حديث عمرَ رضي الله عنه، وقلتم في الأضراس: خمسٌ خمسٌ، وهٰكذا نقول؛ لما جاء عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: (في السنّ خمسٌ)، وكانتِ الضرس سنًّا».

---

(١) لأنّه جعل في عشرين ضرسًا عشرين بعيرًا، وفي سائر الأسنان خمسٌ خمسٌ، ففي الِاثنْي عشَرَ سنًّا سِتّون؛ فيكون مجموع دِيَات الأضراس مع الأسنان ثمانين، وذٰلك ينقص عنِ الدِّيَة بعشرين بعيرًا.

(٢) لأنّه جعل في الضرس خمسًا؛ فيكون في العشرين ضرسًا مِائةُ بعيرٍ، وفي سائر الأسنان خمسٌ خمسٌ، ففي الِاثني عشَرَ سنًّا سِتّون؛ فيكون مجموع دِيات الأضراس مع الأسنان مِائةً وستّين، وذٰلك يزيد علىٰ الدِّيَة بستّين بعيرًا.

(٣) يعني: فيكون في عشرين ضرسًا أربعون بعيرًا، وفي سائر الأسنان سِتّون بعيرًا؛ فيكون المجموع مِائةَ بعيرٍ، وذٰلك قدْر الدِّيَة.

=

قال الشيخ: وقد روىٰ جابرٌ الجعفيّ، عن عامرٍ، عن شُرَيحٍ، ومسروقٍ،[١] عن عمرَ رضي الله عنه: «الأسنان سواءٌ».

ويُذكَر عنِ الحسن، عن عمرَ - رضي الله عنه - قال: «الأسنان سواءٌ: الضرس، والثنيّة».

(١) هو ابن الأجدع بن مالكٍ، الهَمْدانيُّ، الوادعيُّ، أبو عائشةَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، عابدٌ، مخضرمٌ، منَ الثانية، مات سنة اثنتين - ويقال: سنةَ ثلاثٍ - وستّين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٠).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢١-٢٢٠ برقْم ٤٩١٣) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٦٥١-٦٥٠ برقْم ٣٨١٨).

ومالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣١ برقْم ٢٥١١).

ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٣).

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٦ برقْم ١٨٥٨٦) عنِ ابن جريجٍ. وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٦٦ بأرقام ٢٨٧١٢-٢٨٧١٥) من طريق عبد الله بن نُمَيرٍ. وابنُ عبد البَرّ في "الاستذكار" (٨/ ١٠٦) من طريق سفيانَ بنِ عيينةَ. وذكره ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٣) من طريق حمّادِ بن سلمةَ.

قال ابن جُريجٍ: أخبرني، وقال الأخرون: عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، فذكروه بنحوه.

وعندهم أنّ عمرَ - رضي الله عنه - قضىٰ في الأسنان بخَمْسٍ منَ الإبل، وفي الأضراس ببعيرٍ بعيرٍ. لفظُ ابن عيينةَ، وللباقي نحوُه.

وعندهم إلّا ابنَ عيينةَ أنّ معاويةَ - رضي الله عنه - أُصِيبت أضراسُه.

=

ثمّ في رواية ابن عيينةَ أنّه – رضي الله عنه – قال: «لو عَلِم عمرُ منَ الأضراس ما علمتُه، لَمَا فرّق بينهما». وفي رواية حمّادٍ: فجعلهنَّ سواءً. يعنِيانِ الأسنانَ والأضراس.

ثمّ في رواية ابن عيينةَ أنّ سعيدَ بن المسيَّب قال: «ولو كنتُ أنا، لَجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين، وفيما أقبل منَ الفمِ خمسًا خمسًا، فكانتِ الدِّيَةُ».

ولفظ حمّادٍ مختصرٌ، فيه قضاء عمرَ ومعاويةَ – رضي الله عنهما – فقط.

وهٰذا الحديثُ صحيحٌ.

وسعيدُ بن المسيَّب وُلِد لسنتين بقِيَتا من خلافة عمرَ رضي الله عنه، ولم يسمع منه، لٰكنْ تقدّم أنّ رواياتِه عنه مقبولةٌ؛ لأنّه تتبّع أقضيته، واعتنىٰ بها، مع تحرّيه في التلقّي عنِ الثقات، وروايتِه غالبًا عن أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأيضًا، فقد توبع؛ فقد روىٰ مالك في "الموطّإ" (٢/ ٤٣١ برقْم ٢٥١٠) – ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ"، وسيأتي برقْم [٢٣٣] – عن زيدِ بن أسلمَ، عن مسلمِ بن جُنْدُبٍ، عن أسلمَ مولىٰ عمرَ:

أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قضىٰ في الضِّرس بجَمَلٍ.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

[٢٩]

بابُ السنِّ تُضرَب؛ فتسودُّ وتذهب منفعتها

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٣]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، أبنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

«إنّ السنّ - إذا اسودَّت، تمّ عقلُها».

❁❁❁

(١) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وروىٰ هٰذا الأثرَ - مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٢ برقْم ٢٥١٢). وعبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٩ برقْم ١٨٦٠٣) عنِ ابن عيينةَ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٨ برقْم ٢٨٧٧٢) عن عبد الله بن نُمَيرٍ.

كلُّهم عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، بنحوه.

وزاد مالكٌ: «فإن طُرِحَت بعد أن تسودَّ، ففيها عقلُها أيضًا تامًّا»، وابنُ عيينةَ: «فإن أُصيبتِ الثانيةَ، ففيها العقلُ أيضًا كاملًا»، والمعنىٰ واحدٌ.

والحديث صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ سعيدِ بن المسيَّب.

تنبيهٌ:

وقع في مطبوعة "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢١) أنّ البيهقيّ قال: «ورُوِّينا عن بكيرِ بن الأشجّ، عنِ ابن المسيَّب أنّه قال في السنّ إذا أُصِيبت فاسودّت بعد ذٰلك، فسقطت، ففيها عقلها كلُّه كاملًا».

وذِكرُ سعيدِ بن المسيَّب في هٰذا الإسنادِ - خطأٌ، لعلّه منَ النسّاخ؛ فإنّ هٰذا اللفظَ يرويه البيهقيّ عن بكيرِ بن الأشجّ من قوله، كما سيأتي في المبحث [١٧٥].

وعليه، فليست روايةً أخرىٰ عن سعيدِ بن المسيَّب.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٤]

قال[١] لي مالكٌ:

«والأمر عندنا علىٰ ذٰلك».

❁❁❁

(١) هٰذا من تمام كلام ابن وهبٍ، المذكورِ في الإسناد السابق.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ إلىٰ مالكٍ.

ولم أجده في روايات الموطّإ، ولا في موضعٍ آخرَ عنِ الإمام مالكٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٥]

قال:[١] وحدّثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، قال: وأخبرني مخرمةُ بن بُكَيرٍ، عن أبيه.[٢]

قال:[٣] سمعت أبي يقول في السنّ إذا أُصيبت، فاسودّت بعد ذٰلك، فسقطت: «فيها عقلُها كلُّه كاملًا».

(١) يعني بحرَ بن نصرٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) يعني بُكَيرَ بن عبد الله بن الأشجّ.

(٣) يعني مخرمةَ بن بُكَيرٍ.

دراسة الحديث:

هٰذه الرواية من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدر المطبوع منه.

ومخرمةُ صدوقٌ، وسمع من أبيه قليلًا، وغالب رواياته عنه وِجادةٌ صحيحةٌ؛ فالإسناد حسنٌ، موقوفٌ علىٰ بُكَيرِ بن الأشج.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٦]

قال:(١) وحدّثنا بحرٌ،(٢) ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يحيىٰ بنُ عبد الله بن سالمٍ،(٣) قال:

ذُكِر لنا أنّه كان مع سيف عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - أمرُ العقول:(٤)

«وفي السنّ إذا اسودّت - عقلُها كاملًا، وإذا طُرِحت بعد ذٰلك، ففيها(٥) عقلُها مرةً أخرىٰ».

وهٰذا منقطعٌ.

❁❁❁

---

(١) يعني أبا العبّاس محمّدَ بنَ يعقوبَ، الأصمَّ، المذكورَ في الإسناد السابق برقْم [١٧٣].

(٢) هو ابن نصرٍ، الخولانيُّ، المِصريّ.

(٣) هو ابن عبد الله بن عمرَ، العدويُّ، المدنيُّ، صدوقٌ، من كبار الثامنة، مات سنةَ ثلاثٍ وخمسين ومِائةٍ، (م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٢).

(٤) أيِ الدِّيَاتِ، جمع عَقلٍ، وهو الدِّيَة.

(٥) في الأصل: «ففي عقلها»، وزيادة الضمير يقتضيها السياق، وذكر المحقِّق في الحاشية (٣) أنّ في هامشِ إحدىٰ النسخ: «لعلّه: (ففيها عقلها)».

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من كتاب "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وهٰذا الإسنادُ - كما قال البيهقيّ - منقطعٌ، بل معضلٌ؛ يحيىٰ بنُ عبد الله من أتباع التابعين، ولم يدرك جدَّ جدِّه: عمرَ بنَ الخطّاب رضي الله عنه.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٧ برقْم ١٨٥٩١) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٦) - عنِ ابن جُرَيجٍ قال: أخبرني عبدُ العزيز بنُ عمرَ أنّ في كتابٍ لعمرَ بنِ عبد العزيز، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فذكر دِيَةَ السنّ، وقال:

=

«فإنِ اسودَّت، فقد تمّ عقلُها».

وهٰذا منقطعٌ؛ عمرُ بن عبد العزيز لم يدرك زمن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، لٰكنّه لا يجزم بذٰلك، فيكتب به إلىٰ عمّاله - إلّا وقد صحّ عنده.

وأمّا إيجابُ الدِيَة في طرح السنّ التي اسودّت، فلم أجد ما يشهد له عن عمرَ رضي الله عنه، بل سيأتي في المبحث التالي عنه أنّ فيها ثُلُثَ دِيَتِها فقط، وأنّه أصحُّ إسنادًا؛ فتكون رواية يحيىٰ بنِ عبد الله بن سالمٍ هٰذه - منكرةً. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٧]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن قتادةَ،(٢) عن عبد الله بن بُرَيدةَ،(٣) عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ،(٤) عنِ ابن عبّاسٍ، عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – أنّه قال:

«في العين القائمةِ،(٥) والسنّ السوداء، واليدِ الشلّاء(٦) – ثُلُث دِيَتها».

❁❁❁

(١) هو الوَضّاح، اليَشْكُريُّ، الكوفيّ.

(٢) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ، البصريّ.

(٣) هو ابن الحُصَيب، الأسلميُّ، أبو سهلٍ، المروزيُّ، قاضيها، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ خمسَ عشْرةَ ومِائةٍ، وله مِائة سنةٍ، (ع). انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٥/ ١٧-١٦)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٩).

(٤) هو البصريُّ، نزيلُ مَرْوَ، وقاضيها، ثقةٌ، فصيحٌ، وكان يُرسِل، منَ الثالثة، مات قبل المِائة، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٨).

(٥) هي الباقية في موضعها، صحيحةَ الحَدَقة، قائمةَ الصورة، وإنّما ذهب نظرُها وإبصارُها، بحيث إنّ صاحبها لا يرىٰ بها شيئًا. انظرِ "الِاستذكارَ" لابن عبد البَرّ (٨/ ٩١)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٤/ ١٢٦)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٥٢).

(٦) هي المنتشرةُ العَصَب، التي لا تُواتي صاحبَها علىٰ ما يريد؛ لِما بها منَ الآفة، قاله المجد بن الأثير في "النهاية" (٢/ ٤٩٨).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" – وسيأتي برقْم [٢٢٥] – عن أبي حازمٍ عمرَ بنِ أحمدَ العبدُوِيُّ، عنِ ابن خَمِيْرُوْيَهْ بمثله.

=

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤٥٦ برقْم ٢٣٨) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن أبي عوانةَ به، نحوَه.

وأخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٤ برقْم ١٨٥٢٠، و٣٨ برقْم ١٨٦٠١، و٦٩ برقْم ١٨٨٠٠)، وابن أبي شيبةَ في موضعين منَ "المصنّف" (١٥/ ٨٣ برقْم ٢٨٨٠٦، و٨٥ برقْم ٢٨٨١٥، و٩٣ برقْم ٢٨٨٦٣)، والبيهقيّ في "الخلافيّات" (٦/ ٥٧٤ برقْم ٤٨٥٣) - من طرقٍ عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ. وابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٧، و٤٢١، و٤٤١) - وصحّحه في الموضع الأوّل - من طريق هشامٍ الدَّسْتَوائيّ.

كلاهما عن قتادةَ بنحوه.

واختصره عبد الرزّاق في الموضع الأوّل، فذكر العين القائمة فقط، وفي الثالث، فذكر اليدّ الشلّاءَ فقط.

وقطّعه ابن أبي شيبةَ، فذكر في الموضع الأوّل السنَّ السوداء، وفي الثاني العينَ القائمة، وفي الثالث اليدَ الشلّاء.

وجاء الحديث عن قتادةَ علىٰ وجوهٍ أخرىٰ:

فأوّلها: ما رواه عبد الرزّاق في مواضعَ منَ "المصنّف" (٨/ ٢٤ برقْم ١٨٥١٨، و٣٨ برقْم ١٨٦٠٠، و٦٩ برقْم ١٨٧٩٩) عن معمرٍ، عن قتادةَ قال: «قضىٰ عمرُ رضي الله عنه»، فذكره.

واختصره في الموضع الأوّل، فذكر العين القائمةَ فقط، وفي الثالث، فذكر اليدَ الشلّاء فقط، واستوفاه في الثاني.

ورواه في موضعٍ رابعٍ منَ "المصنّف" (٨/ ٢٤ برقْم ١٨٥١٩) عن معمرٍ قال: بلغني أنّ قتادةَ قال: عن عبد الله بن بُرَيدةَ، عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: أنّ عمرَ - رضي الله عنه - قضىٰ، فذكره مستوفًى.

ولهٰذا محمولٌ علىٰ أنّ معمرًا سمع الحديث من قتادةَ وهو صغيرٌ، فلم يضبط إسناده، ثمّ سمعه بعدُ من بعض أصحابه - وهو كبيرٌ - وضبط إسناده؛ فحدّث به مرّةً عنه مباشرةً بغير إسنادٍ، ومرّةً بلاغًا وذكر إسناده، والله أعلمُ.

=

وأيًّا ما كان، ففي رواية معمرٍ، عن قتادةَ – ضعفٌ، كما سبق.

وثانيها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨٣ برقْم ٢٨٨٥) من طريق حجّاجِ بن أرطاةَ، عن قتادةَ، عن رجلٍ، عنِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – به، وذكر السنّ السوداء فقط.

وحجّاجٌ ضعيفٌ، وهو مدلّسٌ، وقد عنعن؛ فروايته ضعيفةٌ، ولا تعارِض الرواياتِ الصحيحةَ عن قتادةَ: عن عبد الله بن بريدةَ، عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما.

وثالثها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٩٤ برقْم ٢٨٨٦٤) من طريق أبي هلالٍ الراسِبيّ، عن قتادةَ بإسناده إلىٰ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – قولَه، وذكر اليدَ الشلّاءَ فقط.

وأبو هلالٍ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٦): «صدوقٌ، فيه لِينٌ».

وزيادة الجماعة: أبي عوانةَ، وسعيدِ بن أبي عَروبةَ، وهشامٍ الدَّسْتَوائيّ – مقبولةٌ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهم أحفظ من أبي هلالٍ؛ فكيف بهم مجتمعين؟! وأيضًا، فسعيدٌ وهشامٌ – من أحفظِ أصحاب قتادةَ، وأعرفِهم بحديثه.

ورابعها: ما رواه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤٥٦ برقْم ٢٣٩) عن حسينِ بن عليّ بن الأسود، عنِ الأسود بن عامرٍ، عن حمّادِ بن سلمةَ، عن قتادةَ إلىٰ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ، فذكر نحوَ حديثِ المبحث.

وحسينُ بن عليٍّ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠٦-١٠٧): «صدوقٌ، يخطئ»؛ فروايته التي تفرّد بها ضعيفةٌ، لا تصحُّ عنِ الأسود، ولا عن حمّادٍ.

ولو صحّت عن حمّادٍ، فإنّ في روايته عن قتادةَ ضعفًا، قال مسلمٌ في "التمييز" (ص٢١٨): «حمّادٌ يُعَدّ عندهم – يعني أهلَ الحديث، وعلماءَهم – إذا حدّث عن غير ثابتٍ، كحديثه عن قتادةَ، وأيّوبَ، ويونُسَ ... فإنّه يُخطِئ في حديثهم كثيرًا، وغير حمّادٍ في هٰؤلاء أثبتُ عندهم».

فهٰذه الروايةُ منكرةٌ علىٰ كلّ حالٍ.

وخامسها: ما ذكره الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٦٧) عن قتادةَ أنّه رواه عن خِلاسِ بن عمرٍو، عن عبد الله بن بُرَيدةَ بنحوه. ولم أقف علىٰ إسناد هٰذه الروايةِ.

=

وأظنّ الصواب: (قتادةُ، عن خِلاسٍ، وعنِ ابن بُرَيدةَ، عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ)، ثمّ كلاهما - أعني خِلاسًا ويحيىٰ - عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما به؛ لأنّ خِلاسًا أسنُّ منِ ابن بُرَيدةَ، وقد لَقِي ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما؛ فيكون ذِكرُ خِلاسٍ متابعًا لرواية أصحاب قتادةَ، لا معارضًا، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وبذلك يتّضح أنّه لم يصحّ عن قتادةَ إلّا الوجهُ الأوّل: الذي يرويه الثقات من أصحابه.

وقتادةَ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّه يروي عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥٠٣)؛ فلو دلّس هنا، لروىٰ عنه مباشرةً؛ فنزوله في الإسناد، وروايته عن ابن بُرَيدةَ، عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ - يُبعِد احتمال تدليسه.

وقد خولِف، فقد روىٰ عبد الله بنُ أحمدَ في "المسائل" (ص٤١٣ برقْم ١٤٧٤) عن شيبانَ بنِ أبي شيبةَ، عن أبي هلالٍ الراسبيّ، حدّثنا عبدُ الله بنُ بريدةَ، عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ، عنِ ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - قولَه، وذكر اليدَ الشلّاء والعين القائمةَ.

وهٰذا إسنادٌ ليّنٌ؛ شيبانُ - هو ابن فَرُّوخٍ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١١): «صدوقٌ يَهِمُ»، وقال في ترجمة أبي هلالٍ الراسبيّ (ص٤١٦): «صدوقٌ، فيه لِينٌ».

وقتادةُ أحدُ الحفّاظ المتقنين؛ فروايته هي المحفوظةُ، ورجالها ثقاتٌ؛ فهي صحيحةٌ إن شاء الله، وسبق تصحيح ابن حزمٍ لها، وانظر أيضًا "المحلّىٰ" (٧/ ٤٢٢، و٤٤٢)، وصحّحها كذٰلك الشيخ الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٩).

وأيضًا، فقد جاء هٰذا عن عمرَ - رضي الله عنه - من طرقٍ أخرىٰ: تشهد لرواية قتادةَ.

فأوّلها: ما رواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٨/ ٢٥ برقْم ١٨٥٢٣، و٦٩ برقْم ١٨٧٩٦) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن داوُدَ بنِ أبي عاصمٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر في الأوّل العين القائمةَ، وفي الثاني اليدَ والرِّجل الشلّاءينِ.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لعنعنة ابن جُرَيجٍ، وهو سيِّئ التدليس.

وروىٰ عبد الرزّاق في موضعٍ آخرَ منَ "المصنّف" (٨/ ٧٠ برقْم ١٨٨٠١) عنِ الثوريّ، عمّن حدّثه، عنِ المسيّب، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر نحوَ روايةِ المبحث.

=

والثوريّ روىٰ عنِ ابن جُرَيجٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١١/ ١٥٨)؛ فلا يبعد أن يكون أخذ عنه هٰذا الحديثَ؛ فلا يصلُح متابعًا له.

وثانيها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٥ برقْم ١٨٥٢٤) عنِ ابن جُرَيجٍ، عنِ الزهريّ، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر العين القائمةَ فقط.

وهٰذا منقطعٌ؛ ابن جُرَيجٍ لم يسمعه منَ الزهريّ؛ فقد رواه عبد الرزّاق في موضعٍ آخرَ منَ "المصنّف" (٨/ ٦٩ برقْم ١٨٧٩٧) عنِ ابن جُرَيجٍ، عمّن أخبره، عنِ الزهريّ، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر اليد والرِّجل الشلّاءينِ.

والزهريّ من صغار التابعين، ولم يدرك عمرَ رضي الله عنه، وقد روىٰ عبد الرزّاق في موضعٍ ثالثٍ منَ "المصنّف" (٨/ ٤٠ برقْم ١٨٦٠٨) عنِ ابن جُرَيجٍ، عنِ الزهريّ، عمّن أخبره، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر السنّ السوداء فقط.

وهٰذا المبهم هو سالمُ بن عبد الله، فقد روىٰ الحديثَ عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٥ برقْم ١٨٥٢٨) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سالمٍ، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر العين القائمةَ فقط.

وهٰذا منقطعٌ أيضًا؛ فقد وُلِد سالمٌ في خلافة عثمانَ رضي الله عنه، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٥٨).

وثالثها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٠ برقْم ١٨٦٠٩) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عبد العزيز بن عمرَ، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، وذكر السنّ السوداء فقط.

وابن جُرَيجٌ مدلّس، وقد عنعن.

وعبد العزيز منَ الطبقة السابعة، كما في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٩)؛ فلم يدرك زمن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، بل لم يروِ عن طبقة أصحابه أصلًا، كما يظهر بالنظر في شيوخه المذكورين في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ١٧٤)؛ فروايته معضلةٌ.

ورابعها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٩ برقْم ١٨٧٢٥) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن رجلٍ، سمع مكحولًا يقول: «قضىٰ عمرُ رضي الله عنه»، وذكر اليدَ الشلّاء، ولسان الأخرس، وذَكَرَ الخَصِيّ.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لما فيه من إبهامٍ، وكان ابن جُرَيجٍ يروي عن كلّ أحدٍ، ولا ينتقي.

=

وقال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبد الله (٢/ ٥٥١): «بعض هٰذه الأحاديثِ التي كان يُرسِلها ابن جُرَيجٍ أحاديثُ موضوعةٌ، كان ابن جُرَيجٍ لا يبالي من أين يأخذه»، يعني قولَه: (أُخبِرتُ، وحُدِّثتُ عن فلانٍ).

وقال: «إذا قال ابن جُرَيجٍ: (قال فلانٌ، وقال فلانٌ)، و(أُخبِرتُ)، جاء بمناكيرَ»، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٢/ ١٥٠-١٤٩).

ومكحولٌ - قال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٨٥) إنّ روايته عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلةٌ.

وبعدُ، فقد تبيّن أنّ هٰذه الشواهدَ كلَّها ضعيفةٌ، لٰكنّ الأوّلَينِ منها - خاصّةً - صالحانِ لِلاعتبار، والحديث بهما يزداد صحّةً إلىٰ صحّته. والله أعلمُ.

تنبيهٌ:

قال البيهقيّ في "الخلافيّات" (٦/ ٥٧٥) بعد تخريج هٰذا الأثرِ: «يَحتمل أن يكون المراد بالسنّ السوداء سنًّا اسودّت، وضعُفت من جنايةٍ وقعت عليها؛ فيكون فيها الحكومة»، يعني حكومةً بلغتِ الثُّلُث.

وعلىٰ هٰذا الِاحتمالِ، فهٰذه الروايةُ تعارض رواية يحيىٰ بنِ عبد الله بن سالمٍ بالمطابقة.

والِاحتمال الآخر أن يكون سوادُها بأصل الخِلقة، وإذا قال عمرُ - رضي الله عنه - بثُلُث الدِّيَة فيها، فقوله بثُلُثها في المسودّة بالجناية - وهي دونها في السلامة - أولىٰ؛ فتكون هٰذه الروايةُ معارضةً لرواية يحيىٰ بنِ عبد الله بن سالمٍ أيضًا، لٰكن باللزوم.

وعلىٰ الِاحتمالين، فهٰذا الأثرُ صحيح الإسناد يخالف روايةَ يحيىٰ بنِ عبد الله بن سالمٍ المخرّجةَ في المبحث السابق؛ فتكونُ روايته منكرةً، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٨]

أخبرنا الإمام أبو عثمانَ،(١) أبنا زاهرُ بن أحمدَ، ثنا أبو القاسم البغويُّ، ثنا أحمدُ بن حنبلٍ، ثنا عبّادٌ،(٢) أبنا حجّاجٌ،(٣) عن حُصَينِ بن عبد الرحمٰن، عنِ الشعبيّ،(٤) عنِ الحارث،(٥) عن عليٍّ – رضي الله عنه – في السنّ إذا كُسِر بعضُها:

«أُعطِي صاحبها بحساب ما نقص منها، ويَتربَّص بها حولًا، فإنِ اسودّت، تمّ عقلُها، وإلّا، لم يَزِد علىٰ ذٰلك».

❁❁❁

---

(١) هو إسماعيلُ بن عبد الرحمٰن، الصابونيُّ.

(٢) هو ابن العوّام، الكِلابيُّ مولاهمُ، الواسطيّ.

(٣) هو ابن أَرطاةَ، الكوفيُّ.

(٤) هو عامرُ بن شَرَاحِيلَ، الكوفيُّ.

(٥) هو ابن عبد الله، الهَمْدانيُّ، الكوفيّ، الأعور.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في مواضعَ منَ "المصنّف" (١٥/ ٧٧ برقْم ٢٨٧٦٧، و٧٩ برقْم ٢٨٧٨٠، و٨٠ برقْم ٢٨٧٨٧) – ومن طريقه البيهقيّ، وتقدّم في المبحث [١٦٩] – عن عبّادِ بن العوّام به.

وذكر في الموضع الأوّل قوله: «إذا اسودّتِ السنُّ، تمّ عقلها».

وذكر في الثاني قولَه: «يَتربّص بها حولًا» فقط، ولهٰذا ما رواه البيهقيّ من طريقه.

وذكر في الثالث أوّلَه إلىٰ قوله: «بحساب ما نقص منها».

ورواه كذٰلك في موضعين (١٥/ ٧٨ برقْم ٢٨٧٧٠، و٨٠ برقْم ٢٨٧٩٠) عن عبد الرحيم بن سليمانَ، عن حجّاجٍ به، وأحال في أحدهما علىٰ الموضع الأوّل، وفي الآخَر علىٰ الثالث.

=

وتقدّم في المبحث المذكور أنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ؛ لأجل الحارث الأعور.

لٰكنّ له شاهدًا، أخرجه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٨/ ٣٨ برقْميْ ١٨٥٩٥، و١٨٥٩٩) - ومن طريقه ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٦) - من طريق عبد الكريم بن مالكٍ الجَزَريّ، قال: أظنّه عن عليّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - أنّه قال في السنّ تصاب، ويَخشَون أن تسودّ:

«يُنتظَر بها سنةً، فإنِ اسودّت، ففيها قَدْرُها وافيًا، وإن لم تسودّ، فليس فيها شيءٌ».

هٰذا لفظ عبد الرزّاق في الموضع الثاني.

ولفظ ابن حزمٍ مثلُه، دون الشكّ في الإسناد.

وليس في الموضع الأوّلِ شكٌّ أيضًا، ومتنه مختصرٌ، فيه: «إنِ اسودّت، فنَذْرُها وافٍ» فقط.

وتقدّم في المبحث المذكور آنفًا - أنّ عبد الكريم لم يدرك عليًّا رضي الله عنه، وأنّ روايته هٰذه منقطعةٌ، وأنّ الحديث بطريقيه لا يصحُّ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩١)

[١٧٩]

وعن[١] حجّاجٍ،[٢] عن مكحولٍ، عن زيدٍ،[٣] مثلَه.

(١) الراوي عن حجّاجٍ - هو عبّادُ بن العوّام، المذكورُ في الإسناد السابق.

(٢) هو ابن أَرطاةَ، الكوفيُّ.

(٣) هو ابن ثابتٍ، الأنصاريُّ، الصحابيّ، رضي الله عنه.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في مواضعَ منَ "المصنّف" (١٥/ ٧٧ برقْم ٢٨٧٦٦، و٧٩ برقْم ٢٨٧٨١، و٨٠ برقْم ٢٨٧٨٨) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ"، كما تقدّم في المبحث [١٦٩] - عن عبّادٍ به.

وذكر في الموضع الأوّل: «إذا اسودّتِ السنُّ، تمّ عقلُها» فقط.

وفي الثاني: «يَتربّص بها حولًا» فقط، وهٰذا ما رواه البيهقيّ من طريقه.

وفي الثالث أوّلَه إلىٰ قوله: «بحساب ما نقص منها».

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٧-٣٦ برقْم ١٨٥٨٨). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٨ برقْم ٢٨٧٦٩، و٨١ برقْم ٢٨٧٩١) عن عبد الرحيم بن سليمانَ.

كلاهما عنِ الحجّاج بن أَرطاةَ به.

ولفظ عبد الرزّاق أنّه قال في السنّ:

«يُستأنىٰ بها سنةً، فإنِ اسودّت، ففيها العقلُ كاملًا، وإلّا، فما اسودّ منها، فبحساب ذٰلك».

وهٰذا ليس فيه أنّ ما كُسِر منَ السنّ بحسابه، لٰكنْ فيه أنّ ما اسودّ منها بحسابه.

وأحال ابن أبي شيبةَ في الموضع الأوّل علىٰ الموضع الأوّل المذكور قبلُ، وفي الثاني علىٰ الموضع الثالث المذكور قبلُ.

=

وتقدّم في المبحث المذكور آنفًا أنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ؛ لعنعنة الحجّاج، وهو مدلّسٌ، ولانقطاعه بين مكحولٍ وزيدٍ رضي الله عنه.

ولم أجد ما يشهد له عن زيدٍ رضي الله عنه، والله أعلمُ.

[٣٠]

بابٌ: الأصابعُ كلّها سواءٌ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٢)

[١٨٠]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أظنّه قال:

«في اليدِ النصفُ، وفي الرجل النصفُ، وفي الأصابع عَشْرٌ عَشْرٌ».

---

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ، الكوفيّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدر المطبوع منه.

ورواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢) من طريق حجّاجِ بن منهالٍ، عن أبي عوانةَ به، ولفظه أطولُ، وذكر فيه دِيَة اليدِ، ودِيَة الرِّجل.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥) عن معمرٍ، وفي (٨/ ٦٤ برقْم ١٨٧٦٥، و٦٦ برقْم ١٨٧٧٨) عن معمرٍ والثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٦ برقْم ٢٨٦٦٨، و٦٩ برقْم ٢٨٧٢٩) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. والإمامُ أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه: عبد الله (ص٤٢٠ برقْميْ ١٥١٢، و١٥١٤، و٣٢٢-٤٢٣ برقْم ١٥٢٦) عن عمرَ بنِ عُبيدٍ، والحجّاجِ بن أرطاةَ، وعن وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

خمستُهم عن أبي إسحاقَ به.

ولفظ عبد الرزّاق الأوّلُ مطوّلٌ، والثاني فيه دِيَة اليدِ والرِّجل، والثالثُ فيه دِيَة الأصابع.

وذكر ابن أبي شيبةَ في الموضع الأوّل اليدَ، وفي الثاني الأصابعَ.

ورواية الإمام أحمدَ الأولىٰ فيها اليدُ، وفي الثانية الرِّجلُ، وفي الثالثة اليدُ والرِّجل.

=

وقد سبقت دراسة هٰذا الإسنادِ في المبحث [١٠٦]، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلِّسٌ.

ويشهد لبعضه ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٥٦ برقْم ٢٨٦٦٩، و٦٩ برقْم ٢٨٧٢٨) من طريقين عن أشعثَ، عنِ الشعبيّ، عن عليٍّ رضي الله عنه.

وذكر في الموضع الأوّل دِيَة اليدِ، وفصّل أسنانَها، وفي الثاني دِيَةَ الأصابع.

وأشعثُ هو ابن سَوّارٍ الكِنديُّ، وهو ضعيفٌ، ولا بأسَ به في المتابعات.

وكذا روىٰ في "المصنّف" (١٥/ ٧١ برقْم ٢٨٧٣٧) عن حمّادِ بن أسامةَ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه، وذكر دِيَةَ الأصابع.

وحمّادٌ سمع منِ ابن أبي عَروبةَ بالكوفة، قبلَ اختلاطه.

لٰكنّ الإسناد منقطعٌ؛ قتادةُ وُلِد سنةَ ستّين أو إحدىٰ وستّين، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥١٦، ٥١٧)، وذٰلك بعد مقتل عليٍّ - رضي الله عنه - بنحو عشرين سنةً.

ومع ذٰلك، فهٰذا الإسنادُ صالحٌ لِلاعتبار.

وأيضًا، فالمذكور عن عليٍّ - رضي الله عنه - في دِيَة اليدِ والرِّجل - متّفقٌ عليه، قال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٢٥): «أجمع أهل العلم علىٰ أنّ في اليدِ نصفَ الدِّيَة»، وكذٰلك قال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٦٣): «أجمع أهل العلم علىٰ أنّ في الرِّجلين الدِّيَةَ، وفي إحداهما نصفَها».

وقال أبو محمّدٍ البغويُّ في "شرح السنّة" (١٠/ ١٩٨): «اتّفق أهل العلم علىٰ التسوية بين الأصابع ... وأنّ في كلّ أصبعٍ عَشْرًا منَ الإبل»، وحكىٰ ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٧٩) عن جماعة فقهاء الأمصار، وجمهور أهل العلم أنّ الأصابع كلّها سواءٌ، وأنّ دِيَةَ كلّ واحدٍ منها عَشْرٌ عَشْرٌ منَ الإبل، وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٦٣): «هٰذا قول عامّة أهل العلم»، ثمّ سمّىٰ جماعةً منهم، ثمّ قال: «ولا نعلم فيه مخالفًا، إلّا روايةً عن عمرَ رضي الله عنه»، ثمّ حكىٰ رجوعه عنها، وانظر في قولِ عمرَ - رضي الله عنه - هٰذا "الِاستذكارَ" لابن عبد البَرّ (٨/ ١٠٤).

والحاصل: أنّ دِيَة اليدِ جاءت عن عليٍّ - رضي الله عنه - في رواية عاصمِ بن ضَمْرةَ، وروايةِ الأشعث، عنِ الشعبيّ، وقد أجمع العلماء علىٰ معناها، ودِيَة الرجل لم تجئ إلّا في حديث عاصمٍ، وقد =

أجمع العلماء علىٰ معناها أيضًا، ودِيَة الأصابع جاءت من طريق عاصمٍ، ومن طريق الأشعث، عنِ الشعبيّ، ومن طريق قتادةَ، ولا يُعرَف فيها خلافٌ مستقرٌّ.

والحديث بمجموع ذٰلك حسنٌ إن شاء الله، وأصحُّه دِيَة الأصابع، ثمّ دِيَة اليدِ، ثمّ دِيَة الرِّجل، بحسَب ما يشهد لكلٍّ منها. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٢)

[١٨١]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ، أبنا عبد الوهّاب بنُ عطاءٍ، أبنا سعيدٌ،(١) عن مطرٍ،(٢) عن حُمَيدِ بن هلالٍ،(٣) عن سعدِ بن هشامٍ(٤) أنّ زيدَ بن ثابتٍ قال:

«في الأصابع عَشْرٌ عَشْرٌ منَ الإبل».

❁❁❁

(١) هو ابن أبي عَرُوبةَ، البصريُّ.

(٢) هو ابن طَهْمانَ، السُّلَميّ مولاهم، أبو رجاءٍ، الخراسانيُّ، وسكن البصرة، الورّاقُ، صدوقٌ، كثيرُ الخطإ، وحديثه عن عطاءٍ ضعيفٌ، منَ السادسة، مات سنةَ خمسٍ وعشرين ومِائةٍ، أو سنةَ تسعٍ وعشرين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٦).

(٣) هو العدويُّ، أبو نصرٍ، البصريُّ، ثقةٌ، عالمٌ، توقّف فيه ابن سيرينَ؛ لدخوله في عمل السلطان، منَ الثالثة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢٢).

(٤) هو ابن عامرٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، قُتِل بأرض الهند غازيًا، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٢).

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.

عبد الوهّاب بنُ عطاءٍ - قال يحيىٰ القطّانُ: «كان سعيدٌ قد خولِط قبل سماعه»، وقال محمّدُ بن نُمَيرٍ: «كان أصحاب الحديث يقولون إنّه سمع من سعيدٍ بأَخَرةٍ، كان شِبهَ المتروك»، وقال عبدُ الوهّاب نفسُه: «سمعت من سعيدٍ في الِاختلاط وغير الِاختلاط؛ فليس أميّز هٰذا من هٰذا».

=

انظرِ "العللَ ومعرفة الرجال" للإمام أحمدَ - روايةَ المَرُّوذيّ - (ص٥٨-٥٩)، و"تقدِمةَ الجرح والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (ص٣٢٤)، و"شرحَ علل التِّرمذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٦٩، و٥٧٠).

وأيضًا، فمطرٌ الورّاق - فيه ضعفٌ.

ولم أجد من ذكر سماع سعدِ بن هشامٍ من زيدٍ رضي الله عنه، هو محتمِلٌ؛ فإنّه مدنيٌّ، وقد سمع من عائشةَ رضي الله عنها، وحديثه عنها في "الصحيحين"، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٠/ ٣٠٧)، ووفاتها قريبةٌ من وفاة زيدٍ، رضي الله عنهما.

ولم أجد ما يشهد لدِيَة الأصابع عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، إلّا حديث المبحث التالي، وهو شديد الضعف. والله أعلمُ.

علىٰ أنّ عامّة العلماء يقولون بمقتضاه، كما تقدّم.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٢)

[١٨٢]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني ابن لَهِيعةَ، عن إسحاقَ بنِ عبد الله،(١) عن أبي الزناد،(٢) عن خارجةَ بنِ زيدِ بن ثابتٍ، عن أبيه:

«أنّ الجِراح تُودَىٰ(٣) علىٰ حسابها منَ الدِّيَة كاملةً، الإصبع كالإصبع منَ الخمس الأصابع، لا يُفضَّل شيءٌ علىٰ شيءٍ».

❁❁❁

(١) هو ابن أبي فروةَ، المدنيّ.

(٢) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

(٣) أي تُعطىٰ دِيَتُها.

دراسة الحديث:

هٰذه الرواية من كتاب "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها واهٍ؛ لأجل إسحاقَ بنِ أبي فروةَ؛ فإنّه متروكٌ، إضافةً إلىٰ تفرُّده عن أبي الزناد، دونَ أصحابه الحفّاظ، المكثرين عنه، كمالكٍ والسفيانين ونظرائهم.

وتقدّم معناه في حديث المبحث السابق بإسنادٍ أجودَ من هٰذا. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٢-٩٣)

[١٨٣]

قال:(١) وحدّثنا ابن وهبٍ، أخبرني مَخْرَمةُ،(٢) عن أبيه(٣) قال:

سمعت سليمانَ بنَ يسارٍ وسُئِل: «كم في إصبع الرِّجْل منَ العقل»؟ فقال: «عَشْرُ فرائضَ».

❁❁❁

(١) يعني بحرَ بنَ نصرٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو ابن بُكَيرِ بن الأشجّ، المدنيُّ.

(٣) هو بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشجّ، المدنيُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الرواية من كتاب "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها حسنٌ؛ لأجل مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ.

وتقدّم أنّ عامّة أهل العلم يذهبون في الأصابع إلىٰ أنّ في كلّ إصبعٍ منها عَشْرًا منَ الإبل.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٨٤]

قال بُكَيرٌ:(١) وقال ذٰلك(٢) يزيدُ بن عبد الله.(٣)

(١) هو ابن عبد الله بن الأشجّ، المدنيُّ.

(٢) يعني أنّ في إصبع الرِّجل عَشْرَ فرائضَ.

(٣) هو ابن قُسَيطٍ، المدنيُّ، الفقيه.

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ.

وتقدّم أنّه قول عامّة أهل العلم.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٨٥]

وقال يزيدُ:(١)

إنّ عثمانَ بنَ عفّان – رضي الله عنه – قضىٰ بذٰلك.(٢)

(١) هو ابن عبد الله بن قُسَيطٍ، المدنيُّ، الفقيه.

(٢) أيْ: بأنّ في كلّ إصبعٍ عُشرَ الدِّيَة.

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ منقطعٌ؛ لأنّ يزيدَ بن قُسَيطٍ لا يدرك السماع من عثمانَ رضي الله عنه؛ فقد تُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وعشرين ومِائةٍ، عن تسعين سنةً؛ فيكون مولده سنةَ اثنتين وثلاثين، قبل مقتل عثمان – رضي الله عنه – بنحو ثلاث سنين.

وأخرجه ابن راهُوْيَهْ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ١٩٦ برقْم ٣٤١٥)، و"المطالب العالية" لابن حجرٍ (٩/ ١٤٣ برقْم ١٨٩٢)، ومن طريقه الخطيبُ البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٥٩-٣٥٨)، من طريق محمّدِ بن إسحاقَ، عن يزيدَ بن قُسَيطٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن عثمانَ رضي الله عنه، وفي سياقه قصّةٌ.

وابن إسحاقَ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّ الحديثَ ثابتٌ عنِ ابن قُسَيطٍ برواية ابن الأشجّ عنه، وإنّما نستأنس برواية ابن إسحاقَ في معرفة الواسطة التي سقطت في رواية ابن الأشجّ.

فإن كان ابن إسحاقَ سمع هٰذا الحديثَ من يزيدَ، أو كان الساقط في رواية بُكَيرِ بن الأشجّ هو سعيدَ بن المسيَّب، فالحديث صحيحٌ.

وقد تقدّم أنّ المرويّ عن عثمانَ – رضي الله عنه – هنا هو قول عامّة أهل العلم. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٨٦]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا سفيانُ،(١) وعبدُ الوهّاب الثقفيُّ،(٢) عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ،(٣) عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قضىٰ في الإبهام بخَمْسَ عشْرةَ، وفي التي تليها بعَشْرٍ، وفي الوسطىٰ بعَشْرٍ، وفي التي تَلِي الخِنْصِرَ بتِسْعٍ، وفي الخِنْصِر بستٍّ.

❁❁❁

---

(١) هو ابن عيينةَ، الهلاليُّ.

(٢) هو ابن عبد المجيد بن الصلت، أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، تغيّر قبل موته بثلاث سنين، منَ الثامنة، مات سنةَ أربعٍ وتسعين ومِائةٍ، عن نحوٍ من ثمانين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٩).

وروىٰ العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٣٩٦) عن أبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ أنّ عبد الوهّاب تغيّر، فحُجِب الناس عنه، وقال الذهبيّ في ترجمة عبد الوهّاب في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٢٣٩): «ما ضرَّه تغيُّرُه؛ فإنّه لم يحدّث زمنَ التغيُّر بشيءٍ».

(٣) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٣ برقْم ٤٩١٦) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي بكرٍ الحِيريّ، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ. ورواه الخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (ص٣٧٥) عن أبي بكرٍ الحِيريّ.

كلُّهم عنِ الأصمّ به.

ورواه الشافعيّ في "الرسالة" (ص٤٢٢).

=

ورواه ابنُ راهُوْيَهْ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ١٩٧ برقْم ٣٤١٥)، و"المطالب العالية" لابن حجرٍ (٩/ ١٤٣ برقْم ١٨٩٢)، ومن طريقه الخطيبُ البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٥٩-٣٥٨)، عن عبد الوهّاب بن عبد المجيد به.

وفي آخره أنّهم وجدوا كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - فصاروا إليه، يعني: وتُرِك قولُ عمرَ رضي الله عنه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٦٧ برقْم ١٨٧٨٣) عن سفيانَ الثوريّ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ به، نحوَ رواية إسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ، يأتي تخريجها المبحث التالي، وهناك يتمّ الكلام علىٰ الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٨٧]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ المزكّيْ، أبنا أبو عبد الله محمّدُ بن يعقوبَ الشيبانيُّ، ثنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،(١) أبنا جعفرُ بن عونٍ، أبنا يحيىٰ بنُ سعيدٍ،(٢) عن سعيدِ بن المسيَّب قال:

قضىٰ عمرُ - رضي الله عنه - في الأصابع: في الإبهام بثلاثةَ عَشَرَ، وفي التي تليها باثني عشَرَ، وفي الوسطىٰ بعشَرةٍ، وفي التي تليها بتِسعٍ، وفي الخِنصِرِ بستٍّ، حتّىٰ وُجِد كتابٌ عند آل عمرِو بن حزمٍ، يذكرون أنّه من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«وفيما هنالك منَ الأصابع - عَشْرٌ عَشْرٌ».

قال سعيدٌ: فصارتِ الأصابع إلىٰ عَشْرٍ عَشْرٍ.

❁❁❁

---

(١) هو النَّيْسابُوريّ، الفرّاءُ.

(٢) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

دراسة الحديث:

رواه الحسن بن عليٍّ العامريُّ في "الأمالي" (ص٢٣). وأخرجه الخطيب البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٥٨) من طريق إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي العنبس.

كلاهما عن جعفرِ بن عونٍ به.

ولم يذكر العامريّ كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ورجوعهم إلىٰ ما فيه.

وجعل جعفرٌ في الإبهام ثلاثةَ عشَرَ بعيرًا، وفي السبّابة اثني عشَر، وسبق في رواية سفيانَ بنِ عيينةَ وعبد الوهّاب بن عبد المجيد وسفيانَ الثوريّ - أنّ في الإبهام خمسةَ عشَر، وفي السبّابة عَشْرًا.

=

ورواية السفيانين وعبد الوهّاب أصحُّ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهم أحفظُ من جعفرٍ، ولأنّ الخطأ عنِ الجماعة أبعدُ، وأيضًا، فقد جاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ موافقًا لروايتهم.

وذٰلك فيما أخرجه ابن راهُوْيَهْ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ١٩٦ برقْم ٣٤١٥)، و"المطالب العالية" لابن حجرٍ (٩/ ١٤٣ برقْم ١٨٩٢)، ومن طريقه الخطيبُ البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٥٩-٣٥٨)، من طريق محمّدِ بن إسحاقَ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن قُسَيطٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن عمر رضي الله عنه.

وفي آخر هٰذه الروايةِ: حتّىٰ كان عثمانُ بن عفّانَ رضي الله عنه، فوجد كتابًا كتبه رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - فيه: «وفي الأصابع عَشْرٌ عَشْرٌ»؛ فصيّرها عثمانُ - رضي الله عنه - عَشْرًا عَشْرًا».

وابن إسحاقَ مدلّسٌ، وقد عنعن، وإنّما ذكرته استشهادًا ومتابعةً، وإلّا، فالحديث صحيحٌ عنِ ابن المسيَّب من طريق يحيىٰ بنِ سعيدٍ.

وأخرج عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٦٨ برقْم ١٨٧٩١) من طريق عبد الله بن عبد الرحمٰن الأنصاريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب قال:

قضىٰ عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - في الأصابع بقضاءٍ، ثمّ أُخبِر بكتابٍ كتبه النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لآل حزمٍ: «في كلّ أصبعٍ ممّا هنالك عَشْرٌ منَ الإبل»، فأَخَذ به، وتَرَك أمرَه الأوّلَ.

وعبدُ الله بنُ عبد الرحمٰن هو ابنُ معمرِ بن حزمٍ، أبو طُوَالةَ، قاضي المدينة، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٣): «ثقةٌ».

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا عن سعيدِ بن المسيَّب.

وفي رواية أبي طُوَالةَ هٰذه أنّ عمرَ - رضي الله عنه - نفسَه علم بكتاب آل حزمٍ، ورجع إلىٰ ما فيه، خلافَ ما سبق في رواية ابن إسحاقَ، عنِ ابن قُسَيطٍ: أنّ عمرَ - رضي الله عنه - استمرّ علىٰ قوله الأوّلِ إلىٰ أن مات، ثمّ كان عثمانُ - رضي الله عنه - هو الذي أخذ بكتاب آل حزمٍ.

وإسنادُ أبي طُوَالةَ أصحُّ؛ فروايته أرجحُ، وسيأتي في المبحث [٢١٣] مزيدُ بحثٍ في ذٰلك.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فحديث ابن المسيَّب صحيحٌ، ومضىٰ أنّ مراسيله عن عمرَ - رضي الله عنه - مقبولةٌ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٨٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا إبراهيمُ بن مُنقِذٍ الخَولانيُّ المِصريُّ،(١) ثنا عبدُ الله بنُ يزيدَ المقرئُ،(٢) ثنا سعيدُ بن أبي أيّوبَ،(٣) حدّثني يزيدُ بن أبي حَبِيبٍ،(٤) أنّ موسىٰ بنَ سعدِ بن زيدِ بن ثابتٍ(٥) أخبره، عن أبي غَطَفانَ:(٦)

---

(١) هو ابن إبراهيمَ بنِ عيسىٰ، الخولانيُّ مولاهم، أبو إسحاقَ، المِصريُّ، العُصْفُريُّ، قال ابن يونُسَ: «ثقةٌ، رِضًى»، ووثّقه مَسْلَمةُ بن القاسم، وابنُ الجوزيّ، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحجّة»، تُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وستّين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٢/ ٢٥٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٠٤-٥٠٣).

(٢) هو أبو عبد الرحمٰن، المكّيُّ، وأصله منَ البصرة أوِ الأهواز، المقرئُ، ثقةٌ، فاضلٌ، أقرأ القرآنَ نيّفًا وسبعين سنةً، منَ التاسعة، مات سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائتين، وقد قارب المِائةَ، وهو من كبار شيوخ البخاريّ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٢).

(٣) هو الخزاعيُّ مولاهمُ، أبو يحيىٰ بنُ مِقْلاصٍ، المِصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ السابعة، مات سنةَ إحدىٰ وستّين ومِائةٍ، وقيل غيرُ ذٰلك، وكان مولده سنةَ مِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٣).

(٤) واسم أبيه (سُوَيدٌ)، واختُلِف في ولائه، أبو رجاءٍ، المِصريُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، وكان يُرسِل، منَ الخامسة، مات سنةَ ثمانٍ وعشرين ومِائةٍ، وقد قارب الثمانين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٠).

(٥) هو الأنصاريُّ، المدنيّ، مقبولٌ، منَ الرابعة، (م د ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٢).

(٦) هو ابن طَرِيفٍ، المُرّيُّ، المدنيُّ.

=

أنّ ابن عبّاسٍ كان يقول في الأصابع:

«عَشْرٌ عَشْرٌ».

فأرسل مرْوانُ[١] إليه، فقال: «أتُفتي في الأصابع: عَشْرٌ عَشْرٌ، وقد بلغك عن عمرَ - رضي الله عنه - في الأصابع»؟!

فقال ابن عبّاسٍ: «رحم الله عمرَ، قولُ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أحقُّ أن يُتّبَع من قول عمرَ رضي الله عنه».

---

(١) هو ابن الحكم، الأمويُّ، الخليفةُ.

دراسة الحديث:

ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٣ برقْم ٥٢٢) عنِ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ به.

ورواية ابن وهبٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ - جيّدةٌ.

وذكر الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣١٨) روايةَ البيهقيّ، ثمّ قال: «هٰذا إسنادٌ رجالُه كلُّهم ثقاتٌ، رجال "مسلمٍ"، غيرَ إبراهيمَ بنِ مُنْقِذٍ الخَولانيّ، فقال ابن يونُسَ: (ثقةٌ) ... فالإسناد صحيحٌ».

وموسىٰ بنُ سعدٍ - روىٰ له مسلمٌ في موضعٍ واحدٍ من "صحيحه" (٢/ ١١٠)، والظاهر أنّه استشهد به، ولم يحتجَّ به؛ فلا تكون روايته عنه توثيقًا له.

ولم أجد أحدًا وثّقه غيرَ ابن حِبّانَ؛ فقد ذكره في "الثقات" (٥/ ٤٠٢-٤٠١)، وهو جارٍ في ذٰلك علىٰ طريقته في توثيق المجاهيل، وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ٦٩-٦٨)، وقال ابن حجرٍ: «مقبولٌ».

وقد توبع؛ فقد روىٰ ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٢-٣٠٣ برقْم ٥٢١) عنِ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

=

أرسل مروانُ إلىٰ عبد الله بن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – وأنا عنده.

فسأله الرسول: «ماذا ترىٰ في الأصابع»؟

فقال ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: «قضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في اليدَ[ينِ] مجتمع[ت]ين فريضةً، وفي الرِّجل مثلَ ذٰلك، وفي الأصابع بعَشْرٍ عَشْرٍ».

فرجع الرسول إلىٰ مروانَ فأخبره، فردّه مروانُ إليه، فقال: «أَخبِرْه أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قد قضىٰ بالذي سمعتَه، وقُل له: تجعلُ الإبهامَ مثلَ الخِنصِر»؟!

فأتاه فأخبره، فقال ابن عبّاس رضي الله عنهما: «يرحم الله عمرَ؛ فقد كان مجتهدًا موفَّقًا، ولٰكنْ قد أخبرتُه – يعني مروانَ – بقول رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقُل لمروانَ: أتجعلُ [سِنَّك] مثلَ ضِرسك؟! فإنّهما عقلُهما واحدٌ»؟!

فقال مروانُ: «ما أدري، أقوم لهٰذا أم أقعد»! انتهىٰ.

ويزيدُ بن أبي حَبِيبٍ لم يلقَ الزهريّ، قاله أبو عبد الرحمٰن المقرئُ، رواه ابن أبي حاتمٍ في "المراسيل" (ص٢٣٩)، ثمّ ذكر أنّ الزهريّ كتب إليه، وأنّه يقول في روايته: (كتب إليّ الزهريُّ).

لٰكنّه لم يذكر في هٰذا الإسناد كتابةً؛ فالظاهر أنّه منقطعٌ.

ومع ذٰلك، فهٰذا الإسنادُ قويٌّ في باب الِاعتبار؛ فإذا انضمّ إلىٰ رواية موسىٰ بنِ سعدِ بن زيدٍ، قوِيَ الظنّ بالحديث، وكان حسنًا بمجموع الطريقين. والله أعلمُ.

ويشهد للقدْر المرفوع منه – خاصّةً – ما أخرجه ابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥٤ برقْم ٢٦٦٣)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٧٥-٧٤ بأرقام ٤٥٠٠-٤٥٠٢)، والتِّرمِذيّ في "الجامع" (٢/ ٤٨٨ برقْم ١٤٤٩)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٣٠-٤٢٩ برقْم ٤٨٩١)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٣٥٠ برقْم ٧٩٥)، وابن حِبّانَ في "صحيحه" (الأحسان: ٦/ ٥٥٢ برقْم ٦٠٥٣) – من طريقين عن قتادةَ. وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٧٦ برقْميْ ٤٥٠٣، و٤٥٠٤)، والتِّرْمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٤٨٨ برقْم ١٤٤٨)، وابنُ الجارود في "المنتقىٰ" (ص٣٤٩ برقْم ٧٩٢) – من طرقٍ عن يزيدَ النحْويّ.

كلاهما، عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

=

«هٰذه وهٰذه سواءٌ» يعني الخِنصِر والإبهام. لفظ قتادةَ.

ولفظ يزيدَ عند التِّرمِذيّ: «دِيَة الأصابع: اليدين والرجلين - سواءٌ، عَشْرٌ منَ الإبل لكلّ إصبعٍ»، وعند الباقي بنحوه.

قال التِّرمِذيّ بعد رواية قتادةَ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقال بعد رواية يزيدَ: «حديث ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هٰذا الوجهِ، والعمل علىٰ هٰذا عند أهل العلم».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٨٩]

وقد أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني سفيانُ الثوريّ، عن جابرٍ،(١) عنِ الشعبيّ،(٢) عن شُرَيحٍ(٣) قال:

كتب عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه:

«إنّ الأصابع سواءٌ».

ورُوي ذٰلك أيضًا عن مسروقِ بن الأجدع، عن عمرَ رضي الله عنه.

❁❁❁

(١) هو ابن يزيدَ، الجعفيُّ، الكوفيّ.

(٢) هو عامرُ بن شَراحِيلَ، الكوفيُّ.

(٣) هو ابن الحارث، الكوفيُّ، القاضي.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وهٰذا الإسنادُ واهٍ؛ جابرٌ الجُعفيّ متروكٌ.

وسيأتي مزيد بحثٍ في ضعفه في المبحثين [٢١٢، و٢١٣]، وأنّ القدْر المذكورَ من متنه هنا صحيحٌ عن عمرَ رضي الله عنه - من طرقٍ أخرىٰ، كما في المبحثين [١٨٧، و٢١٣].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٩٠]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني الليث،(١) عن أيّوبَ بنِ موسىٰ القرشيّ، عن مكحولٍ:

أنّ عمرَ بنَ عبد العزيز كتب إلىٰ الأجناد:(٢)

«في كلّ قَصَبةٍ(٣) قُطِعت من قَصَب الأصابع - ثُلُثُ عَقلِ الإصبع».

(١) هو ابن سعدٍ، الفَهْميُّ، المِصريُّ.

(٢) هي خمس مدنٍ بالشام، وهي: فِلَسطينُ، والأردنّ، ودمشقُ، وحمصٌ، وقِنَّسْرِينُ، كلُّ واحدةٍ منها كانت تُسمّىٰ (جُنْدًا)؛ لاجتماع جند المسلمين المقاتِلين فيها، أو لاشتمالها علىٰ كُوَرٍ مجنَّدةٍ، أيْ: مجتمعةٍ. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ٣٠٦)، و"معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (١/ ٣٨).

(٣) أيْ: عظمٍ من عظام الإصبع، ويُقال لقَصَبة الإصبع: (الأنْمُلة)؛ فإنّ (القصبة): كلُّ عظمٍ أجوفَ فيه مخٌّ، ويُقال للعظم العريض المُصمَت: (لَوحٌ)، وفي كلّ إصبعٍ ثلاثُ قَصَباتٍ، إلّا الإبهامَ، ففيه قصبتان. انظر "أساس البلاغة" للزمخشريّ (٢/ ٢٥٤)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٤/ ٦٧).

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

ولم أجد من ذكر سماع مكحولٍ من عمرَ بنِ عبد العزيز، إلّا في قصّةٍ رواها ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٠/ ٢١٧) أنّ عمرَ بن عبد العزيز كتب إلىٰ مكحولٍ يستفتيه، وإسنادها ضعيفٌ.

لٰكنّه قد عاصره مدّةَ حياته كلِّها، وهو دمشقيٌّ، من علمائها، ويبعد ألّا يكون لقِيه.

أمّا عدم روايته عنه؛ فلأنّه أسنُّ منه، وأقدمُ سماعًا؛ فاستغنىٰ بما سمع من شيوخه عنِ الأخذ عنه.

وأيضًا، فهو يُخبِر هنا عن كتاب الخليفة إلىٰ أهل بلده، والظاهر أنّه اطّلع عليه أو تحقّق منه.

=

وللحديث طريقٌ أخرىٰ، رواها عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٦٩-٦٨ برقْم ١٨٧٩٣) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣٧) - عنِ ابن جُرَيجٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ قال: في كتاب عمرَ بنِ عبد العزيز إلىٰ الأجناد:

«في كلّ قَصَبةٍ من قَصَب الأصابع إذا قُطِعت أو شَلَّت - ثُلُث دِيَة الإصبع، إلّا ما كان منَ الإبهام، فإنّما هي قَصَبتان؛ ففي كلّ قَصَبةٍ منَ الإبهام نصفُ دِيَتها».

وابن جُرَيجٍ مدلّسٌ، وقد عنعن.

وسليمانُ بن موسىٰ عاصر عمرَ بن عبد العزيز أيضًا، وهو مفتي دمشقَ في زمنه، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٤٣٣)؛ فالظاهر أنّه يطّلع علىٰ كتاب الخليفة إلىٰ أهل بلده، أو يتحقّق منه.

والحديث بمجموع طريقيه - صحيحٌ إن شاء الله.

ومعناه صحيحٌ، قال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣٨): «لا نعرف فيه خلافًا».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٩١]

وروىٰ حجّاجُ بن أَرطاةَ، عن مكحولٍ، عن زيدٍ قال:

«في الأصابع: في كلّ مِفصَلٍ - ثُلُثُ الدِّيَة،[١] إلّا الإبهامَ؛ فإنّ فيها نصفَ الدِّيَة؛ لأنّ فيها مِفصَلين».

أنبأنيه أبو عبد الله،[٢] عن أبي الوليد،[٣] ثنا الحسنُ بن سفيانَ، ثنا أبو بكرٍ،[٤] ثنا عبدُ الرحيم،[٥] عن حجّاجٍ، فذكره.

❁❁❁

---

(١) يعني دِيَةَ الإصبع.

(٢) هو الحاكمُ، صاحب "المستدرك".

(٣) هو حسّانُ بن محمّدٍ، القرشيُّ، الفقيه.

(٤) هو ابن أبي شيبةَ، صاحبُ "المصنّف".

(٥) هو ابن سليمانَ، الكِنَانيُّ أوِ الطائيُّ، أبو عليٍّ، المروزيُّ، نزيلُ الكوفة، الأشلُّ، ثقةٌ، له تصانيفُ، من صغار الثامنة، مات سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٥).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٢-٧١ برقْم ٢٨٧٤٢، وانظر الهامشَ: ٦)، وانظر طبعةَ كمالٍ الحُوتِ (٥/ ٣٦٩ برقْم ٢٧٠٠٥).

وحجّاجٌ مدلّسٌ، وقد عنعن.

ومكحولٌ لم يسمع من زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، كما تقدّم نقلُه عن أبي مُسْهِرٍ والإمامِ أحمدَ.

فالحديث ضعيفٌ، ولم أجد ما يشهد له عن زيدٍ رضي الله عنه، وسبق أنّه قول عامّة أهل العلم.

والله أعلمُ.

[٣١]

بابُ الصحيحِ يصيب عين الأعور، والأعورِ يصيب عين الصحيح

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٣)

[١٩٢]

أخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ الحارث الفقيهُ، أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن القاسم بن زكريّا، ثنا أبو كُرَيبٍ،(١) ثنا حاتمُ بن إسماعيلَ، عن محمّدِ بن عُمارةَ، عن أبي بكرِ بن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ قال:

كان في كتاب عمرِو بن حزمٍ حين بعثه رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلىٰ نجرانَ:

«في كلّ سنٍّ خَمْسٌ منَ الإبل، وفي الأصابع: في كلّ ما هنالك عَشْرٌ عَشْرٌ منَ الإبل، وفي الأذن خمسون، وفي العين خمسون، وفي الرِّجل خمسون، وفي الأنف إذا استُؤصِل المارِنُ الدِّيَةُ كاملةً، وفي المأمومة ثُلُثُ النفس، وفي الجائفة ثُلُثُ النفس».

(١) هو محمّدُ بن العلاء بن كُرَيبٍ، الهَمْدانيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ - كما تقدّم في المبحث [١٥٠] - بهٰذا الإسنادِ مختصرًا، ذكر دِيَةَ الأنف إذا قُطِع مارِنه فقط.

ورواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٩١ برقْم ٣٤٨٠).

تقدّم الكلام في هٰذا الإسنادِ في المبحث المذكور، وأنّه ضعيفٌ؛ للكلام في محمّدِ بن القاسم بن زكريّا، لٰكنّه توبع علىٰ بعضه.

فقد رواه ابن أبي شيبةَ في مواضعَ منَ "المصنّف" (١٥/ ٣٣ برقْم ٢٨٥٦٦ و٣٧ برقْم ٢٨٥٨٢، و٥٦ برقْم ٢٨٦٦٧)، عن عبد الله بن إدريسَ، عن محمّدِ بن عُمارةَ به.

وذَكر في الموضع الأوّل الأنفَ إذا قُطِع مارِنه، وفي الثاني العينَ، وفي الثالث اليدَ.

وسائر الألفاظ ثابتةٌ في كتاب عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه، وتقدّم في المبحث [١٣٠] أنّه كتابٌ صحيحٌ، تلقّته الأمّة بالقَبول.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٣]

وأخبرنا أبو بكرٍ الأَرْدَسْتانيُّ، أخبرنا أبو نصرٍ العراقيُّ،(١) ثنا سفيانُ بن محمّدٍ الجوهريُّ، ثنا عليُّ بن الحسن،(٢) ثنا عبد الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،(٣) عن فِراسٍ،(٤) عنِ الشعبيّ:

عن مسروقٍ في الأعور تُصاب عينُه الصحيحةُ، فقال:

«ما أنا فقأتُ عينَه! أنا أَدِي(٥) قتيلَ الله؟! فيها نصف الدِّيَة».

❁❁❁

(١) هو أحمدُ بن عمرٍو، البخاريُّ.

(٢) هو ابن موسىٰ، الدَّرَابْجِرْديّ.

(٣) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٤) هو ابن يحيىٰ، الهَمْدانيُّ، الخارفيّ، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ، المُكْتِب، صدوقٌ، ربّما وهِم، منَ السادسة، مات سنةَ تسعٍ وعشرين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٠).

(٥) أيْ: أعطي دِيَته.

دراسة الحديث:

هٰذا الحديثُ يرويه البيهقيُّ من طريق "الجامع" لسفيانَ الثوريّ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٢ برقْم ١٨٥١٠). وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٥ برقْم ٢٨٧٥٧) عن وكيعٍ.

كلاهما عنِ الثوريّ، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٦ برقْم ٢٨٧٦٢) من طريق زكريّا بنِ أبي زائدةَ، عن فراسٍ، بنحوه.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل فراسٍ، وهو موقوفٌ علىٰ مسروقٍ.

وصحّحه ابن عبد البَرّ في "الاستذكار" (٨/ ٨٨).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٤]

أخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) ثنا أبو الفضلِ بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نَجْدَةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هُشَيمٌ،(٢) أبنا إسماعيلُ بن أبي خالدٍ، عن أبي الضُّحىٰ:(٣) عن

عبد الله بن مُغَفَّلٍ(٤) -كذا قال- في أعورَ فَقَأ عينَ صحيحٍ، قال:

«العينُ بالعين».

❁❁❁

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو ابن بَشِيرٍ، الواسطيُّ.

(٣) هو مسلمُ بن صُبَيحٍ، الهَمْدانيُّ مولاهم، الكوفيُّ، العطّار، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، فاضلٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ مِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٢).

(٤) هو ابن عبدِ نَهْمٍ، أبو عبد الرحمٰن، المزنيُّ، صحابيٌّ، بايع تحت الشجرة، ونزل البصرة، مات سنةَ سبعٍ وخمسين، وقيل: بعدَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٧).

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "السنن" لسعيدِ بن منصورٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وقوله: (كذا قال) شكٌّ في تعيين عبد الله بن مُغَفَّلٍ رضي الله عنه، وفي نسخةٍ: (عبد الله بنُ مَعْقِلٍ)، انظر ذٰلك في طبعة دار التأصيل (١٦/ ٣٦٧)، وهو تابعيٌّ.

ولم أجد من ذكر سماع أبي الضُّحىٰ من عبد الله بن مُغَفَّلٍ رضي الله عنه، وإنّما يذكرون سماعه منِ ابن عمرَ وابن عبّاسٍ، والنعمان بن بَشِيرٍ، رضي الله عنهم، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٧١)، وهٰؤلاء تأخّروا بعد عبد الله بن مُغَفَّلٍ -رضي الله عنه- سنواتٍ.

ولم أجد أيضًا من ذكر سماعه من عبد الله بن مَعْقِلٍ، لٰكنّه تُوُفِّيَ سنةَ ثمانٍ وثمانين، وهو كوفيٌّ، انظر ترجمته في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦٧)؛ فالظاهر أنّ أبا الضُّحىٰ قد لقيه، وسمع منه.

=

فعلىٰ الأوّل، فالحديث منقطعٌ، موقوفٌ علىٰ صحابيٍّ، وعلىٰ الثاني، فهو متّصلٌ، مقطوعٌ، من كلام تابعيٍّ، والله أعلمُ بالصواب.

وذكر ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٨) عنِ ابن عيينةَ أنّه روىٰ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عنِ الشعبيّ، عن عبد الله بن مغفَّلٍ – رضي الله عنه – أنّه قال في الأعور يفقأ عين الصحيح، قال:

«تُفقأ عينُ الذي فقأ عينه»، قال: «ما أنا فقأتُ عينه الأخرىٰ! قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]».

وهٰذا بمعنىٰ رواية البيهقيّ.

ولم أجد من ذكر سماع الشعبيّ من عبد الله بن مُغَفَّلٍ رضي الله عنه، لٰكنّه سمع من جماعةٍ أقدمَ وفاةً منه، منهم عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، وحديثه عنه في "صحيح البخاري"، وجريرُ بن عبد الله البجليُّ رضي الله عنه، وحديثه عنه في "الكتب الستّة"، وغيرُهما، انظر في ذٰلك "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٢٩-٣٢).

فإن ثبت هٰذا عن سفيانَ بنِ عيينةَ، فهو إسنادٌ صحيحٌ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٥]

أخبرنا أبو حازمٍ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هُشَيمٌ،(٢) أبنا يونُسُ،(٣) عنِ الحسن:(٤)

عن عليٍّ – رضي الله عنه – أنّه كان يقول في الأعور إذا فُقِئت عينُه، قال:

«إن شاء، أخذ الدِّيَةَ كاملًا،(٥) وإن شاء، أخذ نصف الدِّيَة، وفقأ بالأخرىٰ إحدىٰ عينِي الفاقئ».

ورواه أيضًا قتادةُ،(٦) عن خِلَاسٍ،(٧) عن عليٍّ رضي الله عنه.

❁❁❁

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو ابن بَشِيرٍ، الواسطيُّ.

(٣) هو ابن عُبَيدٍ، البصريُّ.

(٤) هو ابن يسارٍ، البصريُّ.

(٥) كذا في المطبوعة، وينبغي أن تكون (كاملةً)؛ لأنّها حالٌ منَ (الدِّيَة)، وهي مؤنّثةٌ، والله أعلمُ.

(٦) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ، البصريّ.

(٧) هو ابن عمرٍو، الهَجَريُّ، البصريّ.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليست في القدْر المطبوع منها.

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٨٤): «مرسلٌ»، يعني لأنّ الحسن البصريّ لم يسمع من عليٍّ رضي الله عنه، وتقدّم نقله عنِ ابن المدينيّ، وأبي زرعةَ الرازيّ، والتِّرمِذيّ.

لٰكنّه توبع، كما قاله البيهقيّ بعدُ.

=

فقد أخرج عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٢ برقْم ١٨٥٠٨)، وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٣ برقْم ٢٨٧٤٩) - بإسنادٍ صحيحٍ عن خلاسِ بن عمرٍو، عن عليٍّ - رضي الله عنه - بنحوه.

وهٰذا منقطعٌ أيضًا؛ فإنّ خِلاسًا لم يسمع من عليٍّ رضي الله عنه، كما تقدّم نقله عن يحيىٰ القطّانِ، والإمامِ أحمدَ، والبخاريّ، وأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ، والدارَقُطْنيّ.

وقد صحّح الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣١٦) هٰذينِ الإسنادين.

والصواب انقطاعُهما، كما قاله الذهبيّ، وكما تقدّم نقلُه عنِ الأئمّة.

وكان الحسن يحدّث عن كلّ أحدٍ؛ فضعُفت لذٰلك مراسيله.

وخِلاسٌ كان يحدّث عن عليٍّ من صحيفةٍ، وكانوا يخشَون أن تكون للحارث الأعور، وهو ضعيفٌ.

فالحديث ضعيفٌ بطريقيه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٦]

وروي في ذٰلك أيضًا عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه، وهو مرسلٌ.

أخبرَناه أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني عمرُ بن قيسٍ،(١) عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ:

أنّ عليًّا - رضي الله عنه - قضىٰ في أعورَ فُقِئت عينُه أنّ له الدِّيَةَ كاملةً.

❁❁❁

(١) هو المكيُّ، المعروف بـ(سَنْدَلَ)، متروكٌ، منَ السابعة، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٤).

دراسة الحديث:

رواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٩) من طريق سُحْنُونَ، عنِ ابن وهبٍ به.

وهو في "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ فيه عمرُ بن قيسٍ المكّيُّ، وهو متروكٌ.

وما رواه هنا يُحمَل علىٰ أنّ فقء عين الأعور - كان خطأً، ولهٰذا ذَكر الدِّيَة كاملةً، ولم يذكرِ القِصاص ونصفَ الدِّيَة؛ فيلائم ما سبق في روايتيِ الحسن البصريّ وخِلاسِ بن عمرٍو، لٰكنّ ضعف هٰذه الروايةِ شديدٌ؛ فلا تقوىٰ لِلاعتبار. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٧]

قال:[١] وحدّثنا ابن وهبٍ، أخبرني ابن لَهِيعةَ، عن جعفرٍ،[٢] عن عروةَ بنِ الزبير، مثلَه.

(١) يعني بحرَ بن نصرٍ، الخَولانيَّ، المِصريّ.

(٢) سيأتي النظر فيه في التخريج.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

ولم أجد فيمنِ اسمه (جعفرٌ) من يروي عن عروةَ بنِ الزبير، وعنه ابنُ لَهيعةَ.

وقد روىٰ ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٩) بإسناده إلىٰ ابن وهبٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عن محمّدِ بن جعفرِ بن الزبير، عن عروةَ بنِ الزبير، وأحال علىٰ حديثٍ قبلَه لفظُه:

«في عين الأعور الدِّيَةُ كاملةً».

ولهٰذا أقربُ، ولعلّه سقط من نسخة "السنن الكبرىٰ": (يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ، عن محمّدِ بن)؛ فاتّصل لفظ (ابنِ لَهِيعة، عن) بكلمة (جعفرٍ)؛ فكان الإسنادُ السابق. والله أعلمُ.

وعلىٰ ما روىٰ ابن حزمٍ، فالإسناد ضعيفٌ؛ لعنعنة ابن لَهِيعةَ، وهو مدلّسٌ.

وأيضًا فقد عنعن يزيدُ بن أبي حَبِيبٍ، وكان يرسل، ولم أجد ما يشهد لسماعه من محمّدِ بن جعفرٍ، وإن كان قد عاصره، وسمع من أقرانه من أهل المدينة، كنافعٍ، وسالمِ بن عبد الله، ومحمّدِ بن عمرِو بن عطاءٍ، وغيرهم، وانظر في ذٰلك "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ١٠٥-١٠٣). والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٨]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، ثنا يونُسُ،(٣) عنِ ابن شهابٍ،(٤) عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

«في عين الأعور إذا فُقِئت عينُه الباقيةُ عمدًا – القَوَدُ، لا يُزاد أن يُقاد بها عينًا مثلَها.

فإن قَبِل فيها العقلَ، ففيها الدِّيَةُ كاملةً؛ لأنّها بقيّة بصرِه».

❁❁❁

---

(١) هو محمّدُ بن موسىٰ، المعروفُ بـ(ابن أبي عمرٍو)، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

(٤) هو محمّدُ بن مسلمِ بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ، الزهريُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسناده صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين.

وقد توبع الزهريّ علىٰ بعضه.

فقد روىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٥ برقْم ٢٨٧٥٥) من طريق قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيَّب في أعورَ فُقِئت عينُه، قال:

«فيها الدِّيَة كاملةً».

وذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٨).

وهو محمولٌ علىٰ أنّها فُقِئت خطأً، أو عمدًا وترك الأعورُ القَوَد إلىٰ الدِّيَة؛ فيلائم رواية الزهريّ.

وهٰذا صحيحٌ أيضًا، وقتادةُ قد لزم ابنَ المسيَّب وأكثر عنه؛ فعنعنته عنه مقبولةٌ.

=

وروىٰ ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٩) من طريق يزيدَ بنِ عياضٍ، عن عبد الملك بن عُبيدٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، بنحو رواية قتادةَ.

ويزيدُ متروك، انظرِ "الكاشفَ" للذهبيّ (٤/ ٥٢٤).

وشيخه عبدُ الملك بنُ عُبيدٍ - أو عُبيدةَ - مجهول الحال، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٣٠٥).

وبنا عن هٰذا الإسنادِ غُنيةٌ، وإنّما ذكرته لاستقصاء ما ورد.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[١٩٩]

قال:[١] وأخبرني مخرمةُ بن بُكَيرٍ، عن أبيه،[٢] قال:

سمعت سليمانَ بن يسارٍ واستُفتِي في الرجل يكون أعورَ ثمّ تُصاب عينُه الأخرىٰ، فقال: «له الدِّيَة».

❁❁❁

(١) يعني عبدَ الله بنَ وهبٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشجّ، المدنيُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها حسنٌ؛ لأجل مخرمةَ، وقد سمع من أبيه قليلًا، وغالب روايته عنه وجادةٌ صحيحةٌ.

وسيلمانُ من علماء التابعين، وأحدُ فقهاء المدينة السبعة.

وروىٰ أبو مصعبٍ الزهريُّ عنِ مالكٍ في "الموطّإ" (٢/ ٢٣٢ برقْم ٢٢٦٤) أنّه بلغه عن سليمانَ بنِ يسارٍ، وأحال علىٰ روايةٍ قبلَه، ولفظها:

«في عين الأعور الصحيحة إذا فُقِئت عمدًا: فإن أحبّ، استقاد، وإن أحبّ، أخذ العقل».

ولا خلافَ في أنّ له القَوَدَ إن أراد؛ فرواية البيهقيّ محمولةٌ علىٰ تقدير الدِّيَة إن أرادها، أو علىٰ أنّها فُقِئت خطأً؛ فتلائمُ رواية مالكٍ.

ونقل المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٣٢٦) عنِ الإمام أحمدَ أنّه قال: «أخذ مالكٌ كتاب مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ، فنظر فيه، فكلّ شيءٍ يقول: (بلغني عن سليمانَ بنِ يسارٍ)، فهو من كتاب مخرمةَ»، يعني: عن أبيه، عن سليمانَ، قاله ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٩).

وهٰذا يقوّي صحّة رواية مخرمةَ هٰذا الحديثَ من كتاب أبيه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[٢٠٠]

قال:(١) وأخبرني يونُسُ،(٢) عنِ ابن شهابٍ:

أنّه قال في أعورَ فَقَأ عينَ رجلٍ صحيحٍ، قال ابن شهابٍ:

«قضىٰ الله في كتابه أنّ العين بالعين؛(٣) فعينه قَوَدٌ، وإن كان بقيّةَ بصرِه».

❁❁❁

---

(١) يعني عبدَ الله بنَ وهبٍ؛ تتمّةً للحديثين السابقين.

(٢) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

(٣) يعني في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥].

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورواه ابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٤/ ١١٤٥-١١٤٤ برقْم ٦٤٤١) من طريق عُقَيلٍ، ويونُسَ.

كلاهما عنِ الزهريّ، وساق سؤالَ عُقَيلٍ للزهريّ، وجوابَه، بنحو ما روىٰ يونُسَ.

وذكر مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٦ برقْم ٢٤٨٧) أنّه سأل الزهريّ عن ذٰلك، فقال:

«إن أحبّ الصحيحُ أن يستقيد منه، فله القَوَد، وإن أحبّ، فله الدِّيَة: ألفُ دينارٍ، أوِ اثنا عشَرَ ألفَ درهمٍ».

وهٰؤلاء من أثبت أصحاب الزهريّ، وحديثهم عنه صحيحٌ بلا شكٍّ.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٣ برقْم ١٨٥١٦) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ وقتادةَ أنّهما قالا:

«إذا فقأ الأعورُ عين رجلٍ صحيحٍ عمدًا، أُغرِم ألفَ دينارٍ، وإذا فقأها خطأً، غُرِّم خَمسَمِائةِ دينارٍ».

وهٰذا صحيحٌ عنِ الزهريّ أيضًا.

وهو محمولٌ علىٰ تقدير الدِّيَة لو تنازل الصحيح عنِ القصاص، لا علىٰ نفي القَوَد؛ فيلائمُ الرواياتِ السابقةَ، ويكون متابعًا لبعض رواية مالكٍ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[٢٠١]

أخبرنا أبو الحسن بنُ أبي المعروف، أبنا أبو سعيدٍ الرازيُّ،(١) ثنا محمّدُ بن أيّوبَ،(٢) أبنا مسلمُ بن إبراهيمَ، ثنا هشامٌ،(٣) ثنا قتادةُ،(٤) عن عبد ربّه،(٥) عن أبي عياضٍ:(٦)

أنّ عثمانَ بن عفّانَ - رضي الله عنه - رُفِع إليه أعورُ فَقَأ عينَ صحيحٍ، فلم يَقتصَّ منه، وقضىٰ فيه بالدِّيَة كاملةً.

❁❁❁

---

(١) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عبد الوهّاب، القرشيُّ، النَّيْسابُوريّ.

(٢) هو ابن يحيىٰ بنِ الضُّرَيْس، البَجَليُّ، الرازيُّ.

(٣) هو ابن أبي عبد الله، الدَّسْتَوائيُّ، البصريُّ.

(٤) هو ابن دِعامةَ، السَّدوسيُّ، البصريُّ.

(٥) هو ابن أبي يزيدَ، وقيل: ابنُ يزيدَ، مستورٌ، منَ الرابعة، (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٧).

(٦) قيل: اسمه (قيسُ بن ثعلبةَ)، المدنيُّ، مجهولٌ، منَ السادسة، (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٨٤).

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٣ برقْم ١٨٥١٤) عن عثمانَ بنِ مطرٍ، عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ. وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٩-٤١٨) من طريق حمّادِ بن سلمةَ.

كلاهما عن قتادةَ، بنحوه.

وعثمانُ ضعيفٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٧)، وحمّادٌ يخطئ في حديث قتادةَ كثيرًا، قاله مسلمٌ في "التمييز" (ص٢١٨). ولا بأسَ بهما في المتابعات.

والحديث ثابتٌ عن قتادةَ من طريق هشامٍ الدَّسْتَوائيّ.

=

لٰكنّه ضعيفٌ بعدُ؛ لعنعنة قتادةَ في جميع طرقه، وهو مدلّسٌ، ولجهالة عبد ربّه بن أبي يزيدَ.

لٰكنْ له طريقٌ أخرىٰ، عن أبي عياضٍ.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٣ برقْم ١٨٥١٧) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن محمّدٍ، عن أبي عياضٍ، عن عمرَ بنِ الخطّاب، وعثمانَ بنِ عفّانَ، رضي الله عنهما:

أنّهما اجتمعا علىٰ أنّ الأعور إن فقأ عين آخرَ، فعليه مثلُ دِيَة عينِه.

يعني أنّه تتعيّن عليه الدِّيَةُ، ولا قَوَدَ عليه.

وقوله: (مثلُ دِيَة عينِه) يعني عينَ الأعور، ودِيَتها دِيَةُ النفس كاملةً، ولٰذلك جاءت عند ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٢١): (مثلُ دِيَة عينَيه) بالتثنية. وبذلك، فهو موافقٌ لرواية قتادةَ.

وقد صرّح ابن جُرَيجٍ بسماع هٰذا الإسنادِ من شيخه، رواه عبد الرزّاق في موضعٍ آخرَ منَ "المصنّف" (٨/ ٢١ برقْم ١٨٥٠٤)، لٰكنْ ذكر فيه دِيَة عين الأعور، ولعلّهما حديثٌ واحدٌ، قطّعه عبد الرزّاق بحسَب الأبواب.

وشيخه محمّدٌ لم أعرفه.

فالحديث بطريقيه لا يصحّ عن أبي عياضٍ.

ثمّ أبو عياضٍ مجهولٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب"، ووافقه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣١٦).

وأيضًا، فقد عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٨٤) في الطبقة السادسة، وأهلها لا يدركون الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

والحديث بمجموع تلك العللِ - واهٍ، لا يصحُّ عن عثمانَ رضي الله عنه.

تنبيهٌ:

وقع في إسناد الرواية السابقةِ في مطبوعة "المصنّف" لعبد الرزّاق (٨/ ٢٣ برقْم ١٨٥١٧): (عنِ ابن جُرَيجٍ، عن محمّدِ بن أبي عياضٍ).

=

وكذٰلك وقع في مطبوعة "المحلّىٰ" لابن حزمٍ (٧/ ٤٢١).

وهو تصحيفٌ، وصوابه: (عن محمّدٍ، عن أبي عياضٍ)، وجاء علىٰ الصواب في "الِاستذكار" لابن عبد البَرّ (٨/ ٨٢).

والحديث جاء من طريق قتادةَ، عن عبد ربّه، عن أبي عياضٍ - بلا خلافٍ؛ فأبو عياضٍ هو مخرج طريقيِ الحديث، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٤)

[٢٠٢]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو سعيدٍ محمّدُ بن إسحاقَ،(١) ثنا أبو المُوَجِّه،(٢) ثنا عليُّ بن الجعد،(٣) أبنا شعبةُ،(٤) عن قتادةَ(٥) قال: سمعت أبا مِجْلَزٍ(٦) قال:

سألتُ عبد الله بنَ عمرَ عنِ الأعور تُفقأ عينُه، فقال عبد الله بنُ صفوانَ:(٧) «قضىٰ فيه عمرُ - رضي الله عنه - بالدِّيَة».

فقلت: «إنّما أسأل ابن عمرَ»!

فقال: «أَوَليس يحدّثك عن عمرَ»؟!

---

(١) لم أعرفه.

(٢) هو محمّدُ بن عمرٍو، الفَزَاريُّ، المروزيُّ، قال أبو يعلىٰ الخليليُّ: «حافظٌ ... معروفٌ بالأمانة والعلم»، وقال ابن الصلاح: «محدِّثٌ كبيرٌ، أديبٌ، كثيرُ الحديث، صنّف السنن والأحكام»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، الإمام، محدِّثُ مَرْوَ ... اللُّغويُّ، الحافظ»، تُوُفِّي سنةَ اثنتين وثمانين ومِائتين.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٩١٥-٩١٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٤٨-٣٤٧).

(٣) هو ابن عُبيدٍ، أبو الحسن، البغداديُّ، الجوهريّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، رُمِي بالتشيُّع، من صغار التاسعة، مات سنةَ ثلاثين ومِائتين، (خ د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٨).

(٤) هو ابن الحجّاج، العَتَكيُّ مولاهمُ، الواسطيُّ.

(٥) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ، البصريّ.

(٦) هو لاحقُ بن حُمَيدٍ، السَّدُوسيُّ، البصريُّ.

(٧) هو ابن أميّةَ بنِ خَلَفٍ، الجُمَحيُّ، أبو صفوانَ، المكّيُّ، وُلِد علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ذكره ابن سعدٍ في الطبقة الأولىٰ منَ التابعين، وقُتِل سنةَ ثلاثٍ وسبعين، (م س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٠).

=

دراسة الحديث:

في إسناده أبو سعيدٍ: شيخ الحاكم، لم أعرفه.

لٰكنّ الحديثَ رواه أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (١/ ٣٠١ برقْم ٩٩٦) عن عليِّ بن الجعد به.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٤-٧٣ برقْم ٢٨٧٥١، انظرِ الهامش: ١٠) - وانظر طبعةَ كمالٍ الحُوتِ (٥/ ٣٧٠ برقْم ٢٧٠١٣) - عن حمّادِ بن أسامةَ، عن شعبةَ بنحوه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٢ برقْم ١٨٥٠٧) عن عثمانَ بنِ مطرٍ. ومسدَّدٌ في "مسنده"، كما ذكره البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيرة المهرة" (٤/ ١٩٦ برقْم ٣٤١٤)، وابن حجرٍ في "المطالب العالية" (٩/ ١٤٨ برقْم ١٨٩٣)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٩/ ٢٠٨)، عن يحيىٰ القطّانِ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٤-٧٣ برقْم ٢٨٧٥١) عن حمّادِ بن أسامةَ.

الثلاثة عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٣-٧٢ برقْم ٢٨٧٤٧) من طريق هشامٍ الدَّسْتَوائيّ. وابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤١٨) من طريق حمّادِ بن سلمةَ.

ثلاثتهم عن قتادةَ به، نحوَ رواية شعبةَ.

ولفظ عبد الرزّاق مختصرٌ، ليس فيه قصّة ابن عمرَ رضي الله عنهما.

وفي رواية ابن حزمٍ: أنّ رجلًا سأل ابن عمرَ - رضي الله عنهما - عن أعورَ فُقِئت عينُه خطأً؛ فقيّد الفقهء المسئول عنه بالخطإ.

وسكوت عمرَ - رضي الله عنه - في سائر الروايات عن ذِكر القِصاص - يدلُّ علىٰ أنّ السؤال كان في الخطإ، ولو كان في العمد، لخيّره بين القِصاص والدِّيَة؛ فزيادة حمّادِ بن سلمةَ في اللفظ - ليست زيادةً في المعنىٰ، والله أعلمُ.

=

وهٰذا الحديثُ – صحيحٌ عن قتادةَ، وقد صرّح بالسماع من أبي مِجْلَزٍ في رواية ابن الجعد، عن شعبةَ؛ فأُمِن تدليسُه.

وصرّح أبو مِجْلَزٍ في رواية ابن الجعد، عن شعبةَ بأنّه هو من سأل ابن عمرَ رضي الله عنهما.

وفي رواية يحيىٰ القطّان، عنِ ابن أبي عَروبةَ، ورواية هشامٍ الدَّسْتَوائيّ، ورواية حمّادِ بن سلمةَ – أنّ رجلًا سأل ابن عمرَ رضي الله عنهما، وظاهرها أنّه غير أبي مِجْلَزٍ.

ولعلّه كنّىٰ عن نفسه، وهٰذا مناسبٌ لذِكره توبيخَ ابن عمرَ – رضي الله عنهما – للسائل؛ فلا يكون بين الروايات اختلافٌ، والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فقد سمع أبو مِجْلَزٍ من عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما، قاله البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٥٨)، وهو يحدّث هنا عن مجلسٍ فيه ابن عمرَ رضي الله عنهما؛ فالإسناد متّصلٌ.

ثمّ عبد الله بنُ صفوانَ – قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ١٥٠، و١٥١): «من أشراف قريشٍ، لا صحبةَ له، يُقال: (وُلِد أيّام النبوّة) ... كان سيّد أهل مكّةَ في زمانه؛ لحِلمه، وسخائه، وعقله».

وقد أقرّ عبد الله بنُ عمرَ – رضي الله عنه – روايتَه هنا عن أبيه، وجعلها لازمةً للسائل، تكفيه، وتغنيه عن جوابه.

وروىٰ ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٩/ ٢٠٨) بإسنادٍ صحيحٍ:

أنّ رجلًا أصاب صيدًا، فأتىٰ عبد الله بنَ عمرَ – رضي الله عنهما – وعبدَ الله بنَ صفوانَ، فقال: «احكُما عليّ»، فقال ابن عمرَ – رضي الله عنهما – لعبد الله بن صفوانَ: «إمّا أن تقول فأصدِّقَك، وإمّا أن أقول فتصدّقَني»، إلىٰ آخره.

قال ابن عساكرَ: «في هٰذا الخبرِ تعديلٌ منِ ابن عمرَ – رضي الله عنهما – لابن صفوانَ؛ إذ لو لم يكن عنده عدلًا، لَما جوّز حُكمَه في الصيد، والله – تعالىٰ – يقول: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]».

وبذٰلك، فالحديث صحيحٌ عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وله شاهدان أيضًا.

=

أوّلهما: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢١ برقْم ١٨٥٠٣) عنِ ابن جُرَيجٍ قال: حُدِّثت عنِ ابن المسيَّب:

أنّ عمرَ وعثمانَ – رضي الله عنهما – قَضَيَا في عين الأعور بالدِّيَة تامّةً.

وهٰذا منقطعٌ، وابن جُرَيجٍ يروي عنِ الضعفاء والمجاهيل.

وثانيهما: ما رواه عبد الرزاق أيضًا في "المصنّف" (٨/ ٢١ برقْم ١٨٥٠٤) عنِ ابن جُرَيجٍ قال: أخبرني محمّدٌ، عن أبي عياضٍ:

أنّ عمرَ وعثمانَ – رضي الله عنهما – اجتمعا علىٰ أنّ في عين الأعور الدِّيَةَ كاملةً.

وسبق في المبحث الماضي التنبيهُ علىٰ تصحيفٍ وقع في مطبوعة "المصنّف" في هٰذا الإسنادِ.

وسبق أيضًا تضعيفُه؛ للتوقُّف في محمّدٍ: شيخِ ابن جُرَيجٍ، وجهالةِ أبي عياضٍ.

فهٰذان الشاهدان ضعيفانِ، وإنّما ذكرتهما لاستقصاء طرق الحديث، والله أعلىٰ وأعلمُ.

فائدةٌ:

تقدّم اختلاف الرواة فيمن سأل عبدَ الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما.

وقد قال ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٧٤-٧٣ برقْم ٢٨٧٥١، وانظرِ الهامش: ١٠): حدّثنا أبو أسامةَ، عن سعيدٍ، وشعبةَ، عن قتادةَ، عن لاحقِ بن حُمَيدٍ، أنّه سأل ابنَ عمرَ – رضي الله عنهما – أو سأله رجلٌ، إلىٰ آخره.

وانظر طبعةَ كمالِ الحُوتِ (٥/ ٣٧٠ برقْم ٢٧٠١٣).

وتبيّن ممّا سبق أنّ عليَّ بن الجعد قال في روايته عن شعبةَ: (سألتُ)، وأنّ يحيىٰ القطّانَ قال في روايته عن سعيدٍ: (سأله رجلٌ)؛ فيُعلم بذٰلك أنّ الِاحتمال الأوّل الذي ذكره ابن أبي شيبةَ هو رواية شعبةَ، وأنّ الثانيَ هو رواية سعيدٍ، وأنّه ردّد اللفظ؛ لئلّا ينسُب أحد اللفظين إليهما معًا، وإنّما ذكره محتمِلًا؛ ليصحَّ عنهما جميعًا.

وهٰذا من دقيق تصرُّفه، رحمه الله.

[٣٢]
بابُ ما جاء في كسر الصُّلْب

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥)

[٢٠٣]

وأخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن القاضي، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

أبنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ، أنّ سعيد بن المسيَّب أخبره:

أنّ السنّة مضت في العقل بأنّ في الصُّلب الدِّيَةَ.

❁❁❁

---

(١) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠ برقْم ٥١٦)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وتقدّمت دراسة هٰذا الإسنادِ برقْم [١٥٨]، وأنّه مرسلٌ صحيحُ الإسناد، وأنّ مراسيل ابن المسيَّب قويّةٌ، قبِلها غير واحدٍ منَ العلماء.

ويشهد لمرسله هنا كتابُ عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه، وسبق في المبحث [١٣٠] أنّه كتابٌ صحيحٌ، متلقًّى بالقَبول.

وأيضًا، فقد أخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنف" (١٥/ ١٠٥ برقْم ٢٨٩٢٣) من طريق أشعثَ بنِ سوّارٍ، عنِ الزهريّ، ومن طريق ابن إسحاقَ، عن مكحولٍ – قالا:

قضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في الصُّلبِ الدِّيَةَ.

وهٰذان مرسلان ضعيفان؛ فأشعثُ سيّئ الحفظ، وابن إسحاقَ مدلّسٌ، وقد عنعن، وأكثر شيوخ الزهريّ ومكحولٍ منَ التابعين.

وأيضًا، فقد قال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٣١): «وأكثر أهل العلم يَرَونَ في الصُّلب الدِّيَةَ».

=

وأخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٠٦ برقْم ٢٨٩٢٦) من طريق حجّاجِ بن أَرطاةَ، عنِ الزهريّ، قال: «اتّفق أهل العلم أنّ في الصُّلب الدِّيَةَ».

وهٰذا منقطعٌ؛ حجّاجٌ لم يلقَ الزهريّ، وفي حفظه شيءٌ، لٰكنّه أحد الفقهاء والقضاة، ومثله يُعنىٰ بمثل هٰذا ويضبطه.

والحديث يزداد بمجموع ذٰلك قوّةً، والله أعلمُ.

[٣٣]

بابُ ما جاء في دِيَة المرأة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥)

[٢٠٤]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو الطيّب محمّدُ بن عبد الله الشَّعِيريُّ،(١) ثنا مَحْمِشُ بن عصامٍ،(٢) ثنا حفصُ بن عبد الله،(٣) حدّثني إبراهيمُ بن طَهْمانَ، عن بكرِ بن خُنَيسٍ،(٤) عن عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عنِ ابن غَنْمٍ،(٥) عن معاذِ بن جبلٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«دِيَة المرأة علىٰ النصف من دِيَة الرجل».

ورُوِي ذٰلك من وجهٍ آخرَ عن عبادةَ بنِ نُسَيٍّ، وفيه ضعفٌ.

---

(١) هو محمّدُ بن محمّدِ بن عبد الله بن المبارك، النَّيْسابُوريُّ، روىٰ عنه أبو عبد الله الحاكمُ في مواضعَ منَ "المستدرك"، وأبو القاسم الحسن بن محمّدٍ النيسابوريُّ، وذكره الذهبيّ فيمن تُوُفِّي بين سنتيْ: ثلاثين وأربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "المستدركَ" للحاكم (٥/ ٨٧ رقْمَ ٤٢١٢)، و"السننَ الكبرىٰ" للبيهقيّ (٦/ ٣٥٦)، وتفسيرَ "معالم التنزيل" لأبي محمّدٍ البغويّ (١/ ٣٧)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٧٥٠).

(٢) هو أبو عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ، المعدِّلُ، روىٰ عنه جماعةٌ من أهل بلده، وروىٰ له الحاكم في مواضعَ منَ "المستدرك"، وذكره الذهبيّ فيمن تُوُفِّي بين سنتيْ: سبعين وثمانين ومِائتين. انظرِ "المستدركَ" للحاكم (٥/ ٥٧٧ رقْمَ ٥٢٨٨)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٦٢٨).

(٣) هو ابن راشدٍ، السَّلميُّ، أبو عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ، قاضيها، صدوقٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ تسعٍ ومِائتين، (خ د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٠٨).

(٤) هو الكوفيُّ، وسكن بغدادَ، عابدٌ، صدوقٌ، له أغلاطٌ، أفرط فيه ابن حِبّانَ، منَ السابعة، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٥).

(٥) هو عبد الرحمٰن بنُ غَنْمٍ، الأشعريُّ.

=

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ أبو الطيّب الشَّعِيريُّ ومَحْمِشُ بن عصامٍ - روىٰ عنهما غير واحدٍ، ولم أجد من وثّقهما، والحاكم يتساهل في "المستدرك"؛ فيروي فيه عن غير الثقات.

فهما في حكم مجهول الحال.

ولم أقف علىٰ إسنادٍ لرواية عُبادةَ بنِ نُسَيٍّ، وذكر البيهقيّ أنّ في إسناده إليه ضعفًا، وقال بعد ذٰلك في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٦) إنّ إسناد حديث معاذٍ - رضي الله عنه - لا يثبت مثله.

وله شاهدٌ يأتي في المبحث التالي.

وأيضًا، فمعناه صحيحٌ، قال الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٢٦١): «لم أعلم مخالفًا من أهل العلم قديمًا ولا حديثًا في أنّ دِيَة المرأة نصفُ دِيَة الرجل»، وقال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٣٩٥): «أجمع أهل العلم علىٰ أنّ دِيَة المرأة نصفُ دِيَة الرَّجُل»، وقاله كذٰلك ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٥٨).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥)

[٢٠٥]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مسلمُ بن خالدٍ،(١) عن عُبيد الله بن عمرَ،(٢) عن أيّوبَ بنِ موسىٰ، عنِ ابن شهابٍ، وعن مكحولٍ، وعطاءٍ،(٣) قالوا:

أدركنا الناسَ علىٰ أنّ دِيَة المسلم الحرّ علىٰ عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مِائةٌ منَ الإبل.

فقوّم(٤) عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - تلك الدِّيَةَ علىٰ أهل القرىٰ ألفَ دينارٍ، أوِ اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ، ودِيَةَ الحرّة المسلمة إذا كانت من أهل القرىٰ خَمسَمِائةِ دينارٍ، أو ستّةَ آلاف درهمٍ.

فإذا كان الذي أصابها منَ الأعراب، فدِيَتُها خمسون منَ الإبل، ودِيَةُ الأعرابيّة إذا أصابها الأعرابيّ خمسون منَ الإبل، لا يكلَّف الأعرابيُّ الذهبَ ولا الوَرِقَ.

---

(١) هو الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

(٢) هو ابن حفصِ بن عاصمٍ، العُمَريُّ، المدنيّ.

(٣) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ.

(٤) أيْ: ثَمَّن، بمعنىٰ: قدّر الثمن، منَ القيمة، وهي الثمن. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٥٢).

=

دراسة الحديث:

تقدّم هٰذا الحديثُ برقْم [٩٠] من رواية أبي سعيدِ بن أبي عمرٍو في آخَرين - أبهمهمُ البيهقيُّ - عنِ الأصمّ به، لٰكنْ دون دِيَة الحرائر المسلمات.

وتقدّم تخريجه ثَمّ، وأنّ هٰذا الإسنادَ ضعيفٌ؛ لأجل مسلمِ بن خالدٍ الزَّنجيّ، وأنّ أبا هلالٍ الراسبيَّ تابعه، عن عُبيد الله، وأنّ الحديث بطريقيه صحيحٌ عن أيّوبَ بنِ موسىٰ، وأنّ رواية الزهريّ ومكحولٍ وعطاءٍ عمّن أدركوا منَ الناس، مع كونهم أدركوا جماعةً منَ الصحابة والتابعين - تدلُّ علىٰ أنّ للحديث أصلًا صحيحًا، كان مشتهرًا في ذٰلك الزمنِ المتقدّم، وأنّه بذٰلك صحيحٌ، وأنّ لبعضه شواهدَ تزيده صحّةً.

ويبقىٰ الكلام هنا عن تقدير عمرَ - رضي الله عنه - دِيَةَ الحرّة المسلمة.

فقد أخرج البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٢٣-٤٢٢)، عن عليٍّ، أظنّه ابنَ الجعد، عن يحيىٰ بنِ سُلَيمٍ، عن عُبيد الله بن عمرَ، عن أيّوبَ بنِ موسىٰ، أنّه عَرَض الكتاب علىٰ الزهريّ وعطاءٍ ومكحولٍ، وفيه: «هٰذا الذي أدركنا عليه الناس»، وفيه:

«ودِيَةُ الحرّة المسلمة علىٰ عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - خمسون منَ الإبل».

فهٰذا القدْر ممّا اتّفق عليه مسلمُ بن خالدٍ، ويحيىٰ بنُ سُلَيمٍ؛ فهو صحيحٌ.

وأيضًا، فقد أخرج محمّدُ بن نصرٍ المروزيُّ في "السنة" (ص١٨٢ برقْم ٢٤٩) من طريق محمّدِ بن عمرٍو بن علقمةَ، قال: كتب عمرُ بن عبد العزيز في الدِّيَات، فذكر الكتاب، وفيه:

«وكانت دِيَة الحرّة المسلمة علىٰ عهد رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - خمسين منَ الإبل، فقوّمها عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - علىٰ أهل القرىٰ خَمسَمِائةَ دينارٍ، أو ستّةَ آلاف درهمٍ».

ولا أدري: أخذ محمّدُ بن عمرٍو هٰذا من عمرَ بنِ عبد العزيز، أوِ اطّلع عليه، أم هو منقطعٌ. وقد عاصره، وأدرك زمان خلافته، التي كتب فيها ذٰلك الكتابَ، ولعلّه وصلهم في المدينة، والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فهو مرسلٌ؛ عمرُ بن عبد العزيز قد وُلِد بعد مقتل عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - بنحوٍ من عشرين سنةً. ومع ذٰلك، فالظنّ ألّا يكتب مثلُه في علمه وأمانته إلىٰ الآفاق إلّا بما تحقّق من صحّته.

=

فالحديث صالحٌ في الشواهد، يعضِدُ رواية الزهريّ ومكحولٍ وعطاءٍ، ويزيدها صحّةً إلىٰ صحّةٍ، ولا سيّما في حكمٍ متّفقٍ عليه، كما تقدّم نقلُه في المبحث السابق. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥)

[٢٠٦]

وأخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا ابن عيينةَ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ،(١) عن أبيه:(٢)

أنّ رجلًا أوطأ امرأةً بمكّةَ، فقضىٰ فيها عثمانُ بن عفّانَ - رضي الله عنه - بثمانية آلاف درهمٍ، دِيَةٍ وثُلُثٍ.

قال الشافعيّ رحمه الله: «ذهب عثمانُ - رضي الله عنه - إلىٰ التغليظ؛ لقتلها في الحرم».

❁❁❁

(١) هو عبد الله بنُ أبي نَجِيحٍ، المكّيُّ.

(٢) هو يسارٌ، أبو نَجِيحٍ، المكّيُّ.

دراسة الحديث:

تقدّم هٰذا الحديثُ في المبحث [٧٠]، من طريق سعيدِ بن منصورٍ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ به.

وتقدّم هناك أنّ الشيخ الألبانيّ صحّحه، وأنّ الراجح ضعفُه؛ لانقطاعه بين أبي نَجِيحٍ وعثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه.

ومناسبة هٰذا الحديثِ للباب ظاهرةٌ؛ فإنّ فيها أنّ عثمانَ - رضي الله عنه - جعل الثمانيةَ آلافِ درهمٍ دِيَةً وثُلُثًا؛ فالثُّلُث: ألفا درهمٍ - تغليظٌ لأجل الحَرَم، والدِّيَةُ ستّةُ آلاف درهمٍ، وهي نصف دِيَة الرجل المسلم: التي هي اثنا عشَرَ ألفًا.

[٣٤]

بابُ ما جاء في جِراح المرأة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٥-٩٦)

[٢٠٧]

أخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هُشَيمٌ،(٢) عنِ الشيبانيّ،(٣) وابنِ أبي ليلىٰ،(٤) وزكريّا،(٥) عنِ الشعبي،(٦) أنّ عليًّا - رضي الله عنه - كان يقول:

«جِراحات النساء علىٰ النصف من دِيَة الرَّجُل، فيما قلّ وكثُر».

❁❁❁

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو ابن بَشِيرٍ، الواسطيُّ.

(٣) هو سليمانُ بن أبي سليمانَ، أبو إسحاقَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ الخامسة، مات في حدود الأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩١-١٩٢).

(٤) هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، الأنصاريُّ، الكوفيّ.

(٥) هو ابن أبي زائدةَ، الكوفيُّ.

(٦) هو عامرُ بن شَرَاحيلَ، الكوفيُّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٥ برقْم ٣٠٦٦) عن أبي حازمٍ به.

ورواه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣٢٥ برقْم ١٨١٠) من طريق محمّدِ بن عليٍّ الصائغ، عن سعيدِ بن منصورٍ به.

والرواية عن سعيدٍ في "سننه"، وليس في القدْر المطبوع منه.

وهُشَيمٌ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّه توبع.

فرواه أبو يوسُفَ القاضي في "الخراج" (ص١٧٣) عنِ ابن أبي ليلىٰ. وابنُ عيينةَ - كما ذكره ابن عبد البَرّ في "الاستذكار" (٨/ ٦٦) - عن زكريّا بنِ أبي زائدةَ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٧٣ =

برقْم ٢٩٢٩٧، و١٧٤-١٧٥ برقْم ٢٩٣٠٣) عن وكيعٍ، عن زكريّا بنِ أبي زائدةَ، وابنِ أبي ليلىٰ، وعن حفصِ بن غياثٍ، عنِ أبي إسحاقَ الشيبانيّ، وإسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ. والبيهقيُّ - وسيأتي تخريجه برقْم [٢١٠] - من طريق الحكم بن عُتيبةَ.

خمستهم عنِ الشعبيّ به، نحوَه.

ولهٰذا الإسنادُ صحّحه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٠٧).

وأعلّه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٨) بالِانقطاع بين الشعبيّ وعليٍّ.

وقدِ اختلف العلماء في سماع الشعبيّ من عليٍّ رضي الله عنه، وحقّق القولَ في ذٰلك شيخُنا مباركٌ الهاجِريُّ في "التابعون الثقاتُ" (الثاني: ٤٦٣-٤٧٤)، وقال في آخر بحثه: «والخلاصة أنّ عامرَ بن شَرَاحيلَ الشعبيَّ أدرك عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، وكان معه في الكوفة، وقد رآه، ووصفه، وسمع منه، وحفظ منه أشياءَ».

يعني: وهي قليلةٌ، ولم يصرّح بالسماع في جميع طرق هٰذا الحديثِ؛ فلا يُعلم اتّصالُه.

ولذٰلك قال الحافظ أبو محمّدٍ المقدسيُّ: «لا نعلم ثبوته عن عليٍّ رضي الله عنه»، نقله ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٢٦).

وللحديث طريقان أُخرَيَان عن عليٍّ رضي الله عنه، يأتي تخريجهما في المحثين التاليين، والحكمُ علىٰ الحديث بمجموع طرقه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٦)

[٢٠٨]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، أبنا الربيعُ بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، عن محمّدِ بن الحسن،(١) أبنا أبو حنيفةَ، عن حمّادٍ،(٢) عن إبراهيمَ،(٣) عن عليِّ بن أبي طالبٍ – رضي الله عنه – أنّه قال:

«عقل المرأة علىٰ النصف من عقل الرجل، في النفس، وفيما دونها».

❁❁❁

(١) هو الشيبانيّ، الكوفيّ، صاحب أبي حنيفةَ.

(٢) هو ابن أبي سليمانَ، الكوفيُّ.

(٣) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٠٢ برقْم ٤٠٤٨).

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٢٧٨).

ومحمّدٌ وأبو حنيفةَ – مع إمامتهما في الفقه – ضعيفانِ في الحديث.

ولمحمّدٍ إسنادٌ آخرُ، يأتي في المبحث التالي، وتخريجه، والكلام علىٰ سائر طرق الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٦)

[٢٠٩]

وعن محمّدِ بن الحسن[١] قال: أبنا محمّدُ بن أبانَ،[٢] عن حمّادٍ،[٣] عن إبراهيمَ،[٤] عن عمرَ بنِ الخطّاب، وعليِّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنهما - أنّهما قالا:

«عقل المرأة علىٰ النصف من دِيَة الرجل، في النفس، وفيما دونها».

حديث إبراهيمَ منقطعٌ، إلّا أنّه يؤكّد رواية الشعبيّ.

❁❁❁

---

(١) هو الشيبانيّ، الكوفيّ، صاحب أبي حنيفةَ؛ تتمّةً لإسناد المبحث السابق.

(٢) هو ابن صالحٍ، الجعفيُّ مولاهم.

(٣) هو ابن أبي سليمانَ، الكوفيُّ.

(٤) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٠٣ برقْم ٤٠٥٢).

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٢٨٤)، وهو ضعيفٌ.

ومحمّدُ بن أبانَ ضعيفٌ أيضًا.

وقد روىٰ الحديثَ عبدُ الرزاق في "المصنّف" (٨/ ٧٦ برقْم ١٨٨٤٥) عنِ الثوريّ، عن حمّادٍ، عن إبراهيمَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - وحدَه، بنحوه.

فصحّ الإسناد إلىٰ حمّادٍ، لٰكنّه منقطعٌ؛ إبراهيمُ النَّخَعيُّ لم يدرك عليًّا رضي الله عنه.

وبذٰلك أعلّه البيهقيُّ هنا، وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٨)، وابنُ كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٥٧)، وابن الملقّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٢٤).

=

وللحديث طريقٌ ثالثةٌ عن عليٍّ رضي الله عنه، فقد رواه عبد الرزاق في "المصنّف" (٨/ ٧٧ برقْم ١٨٨٤٦) عن معمرٍ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – بنحوه.

وهٰذا منقطعٌ أيضًا.

قال يحيىٰ القطّانُ: «إبراهيمُ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – أحبُّ إليّ من مجاهدٍ عن عليٍّ رضي الله عنه»، قال: «وكانوا يرَون أنّ مجاهدًا يحدّث عن صحيفة جابرٍ»، يعني الجعفيَّ، وهو واهٍ. وأنكر ابن معينٍ لقاءه له. وقال أبو زرعةَ: «مجاهدٌ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – مرسلٌ». وقال أبو حاتمٍ: «مجاهدٌ أدرك عليًّا رضي الله عنه، ولٰكنْ لا يَذكر رؤيةً، ولا سماعًا».

انظرِ "المراسيلَ" لابن أبي حاتمٍ (ص٢٠٤، و٢٠٦)، و"جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٢٧٣).

وهٰذه الطرقُ تُشعِر باشتهار ذٰلك عن عليٍّ رضي الله عنه؛ فالحديث بمجموعها – حسنٌ، كما يُفهِمه قول البيهقيّ إنّ رواية إبراهيمَ تؤكّد رواية الشعبيّ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٦)

[٢١٠]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو بكرٍ أحمدُ بن إسحاقَ الفقيهُ،(١) أبنا إسماعيلُ بن إسحاقَ،(٢) ثنا عمرٌو،(٣) ثنا شعبةُ.

ح. وأخبرنا الشريف أبو الفتح العُمَريُّ، أبنا عبد الرحمٰن بنُ أبي شُرَيحٍ،(٤) أبنا أبو القاسم البغويُّ، ثنا عليُّ بن الجعد، أبنا شعبةُ، عنِ الحكم،(٥) عنِ الشعبيّ،(٦) عن زيدِ بن ثابتٍ أنّه قال:

«جِراحات الرجال والنساء سواءٌ إلىٰ الثُّلُث، فما زاد، فعلىٰ النصف».

---

(١) هو ابن أيّوبَ بنِ يزيدَ، النَّيْسابُوريُّ، الشافعيُّ المذهبِ، المعروفُ بـ(الصِّبْغيّ)، قال الحاكم: «ما عهِدت بنَيْسابُورَ أحسنَ ديانةً منه، وأكبرَ نفسًا»، وكان إذا قرنه بجماعةٍ، قال: «هو الإمام المقدَّم»، وقال الخليليّ: «كان عالِمًا بالحديث، والرجال، والجرح والتعديل، وفي الفقه كان المشارَ إليه في وقته، ثقةٌ مأمونٌ»، وقال الذهبيّ: «الإمام، العلّامة، المفتي، المحدِّث، شيخ الإسلام»، تُوُفِّي سنةَ اثنتين وأربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٤١-٨٤٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٨٩-٤٨٣).

(٢) هو البصريُّ، المالكيّ، القاضي.

(٣) هو ابن مرزوقٍ، الباهليُّ، أبو عثمانَ، البصريُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، له أوهامٌ، من صغار التاسعة، مات سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين، (خ د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٣).

(٤) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي شُرَيحٍ: أحمدَ بنِ محمّدِ بن أحمدَ بنِ يحيىٰ، الأنصاريُّ، أبو محمّدٍ، الهرويُّ، قال الذهبيّ: «مسنِد خراسانَ في زمانه ... وكان صدوقًا، صحيحَ السماع». انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٨/ ٧١٤-٧١٥).

(٥) هو ابن عُتيبةَ، الكِنديُّ، الكوفيّ.

(٦) هو عامرُ بن شَرَاحيلَ، الكوفيُّ.

=

وقال ابن مسعودٍ:

«إلّا السنَّ والمُوضِحةَ؛ فإنّها سواءٌ، وما زاد، فعلىٰ النصف».

وقال عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه:

«علىٰ النصف في كلّ شيءٍ».

قال: وكان قولُ عليٍّ – رضي الله عنه – أعجبَها إلىٰ الشعبيّ.

لفظ حديث العُمَريّ.

ورواه أيضًا إبراهيمُ النَّخَعيُّ، عن زيدِ بن ثابتٍ، وابن مسعودٍ، رضي الله عنهما.

وكلاهما منقطعٌ.

ورواه شَقِيقٌ،(١) عن عبد الله بن مسعودٍ، وهو موصولٌ.

(١) هو ابن سلمةَ، الأسديُّ، أبو وائلٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، مخضرمٌ، مات في زمن الحجّاج، بعدَ الجماجم، سنةَ اثنتين وثمانين، وهو في عَشْرِ المِائة، (ع). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٥٥٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٦٣-١٦٢، و١٦٥-١٦٦)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٩).

دراسة الحديث:

رواه أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (١/ ١٠١ برقْم ٢٢٧) عن عليّ بن الجعد به.

وليس فيه تفضيلُ الشعبيّ لقول عليٍّ رضي الله عنه؛ فلعلّه اتّصل للبيهقيّ بالإسناد الآخَرِ، وهو إسنادٌ صحيحٌ.

=

ورواه ابن عيينةَ – كما ذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٦٦) – عن زكريّا بنِ أبي زائدةَ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٧٣ بأرقام ٢٩٢٩٧-٢٩٢٩٩) عن وكيعٍ، عن زكريّا بنِ أبي زائدةَ، وابنِ أبي ليلىٰ.

كلاهما عنِ الشعبيّ به.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٦ برقْم ١٨٨٤٥) عنِ الثوريّ، عن حمّادِ بن أبي سليمانَ، عن إبراهيمَ، عن عليٍّ، وابن مسعودٍ، وزيدٍ، رضي الله عنهم.

وكلاهما منقطعٌ، كما قاله البيهقيُّ، لٰكنّ رواية إبراهيمَ، عنِ ابن مسعودٍ – مقبولةٌ؛ لعنايته بحديثه، وتتبُّعه من ثقات أصحابه.

وأيضًا، فلهٰذه الرواياتِ عن هٰؤلاء الصحابةِ – شواهدُ.

فأمّا عليٌّ رضي الله عنه، فسبقتِ الرواياتُ عنه في المباحث [٢٠٧، و٢٠٨، و٢٠٩]، وسبق في آخرها تحسينُ الحديث عنه بمجموع طرقه.

وأمّا زيدُ بن ثابتٍ رضي الله عنه، فقد أخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٧٤ برقْم ٢٩٣٠٠) عنِ ابن عليّةَ، عن خالدٍ الحذّاء، عن أبي قِلابةَ، عن زيدِ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – نحوَه.

وهٰذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ؛ قال أبو حاتمٍ الرازيّ في "المراسيل" لابنه (ص١١٠) إنّ أبا قِلابةَ لم يدرك زيدَ بن ثابتٍ رضي الله عنه.

ولا بأسَ بمثل هٰذا في المتابعات.

وأخرج وكيعٌ الضّبّيُّ في "أخبار القضاة" (٢/ ٢٠٤) من طريق إبراهيمَ النَّخَعيّ، عن شُرَيحٍ القاضي، أخبرني عبد الكريم بنُ مرْوانَ، عن قَبِيصةَ بنِ ذُؤَيبٍ رضي الله عنه، عن زيدِ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – نحوَه.

ولم أعرف عبد الكريم بنَ مروانَ، وسائر رجال الإسناد ثقاتٌ، والله أعلمُ.

والحديث بمجموع روايات الشعبيّ، وإبراهيمَ، وأبي قِلابةَ – حسنٌ عنِ زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، ولا حاجةَ بنا إلىٰ رواية عبد الكريم بن مروانَ.

=

وأمّا ابن مسعودٍ رضي الله عنه، فقد روىٰ الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٤٤٩-٤٤٨ برقْم ٣٤٣١) - ومن طريقه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٨ برقْم ٤٩٢٣) - فيما بلغه عن شعبةَ، عنِ الأعمش، عن شقيقٍ أبي وائلٍ، عن عبد الله بن مسعودٍ - رضي الله عنه - نحوَه.

وهٰذا موصولٌ -كما قاله البيهقيُّ - بين أبي وائلٍ وابن مسعودٍ رضي الله عنه، لٰكنّه منقطعٌ بين الشافعيّ وشعبةَ، ولا بأسَ به في المتابعات.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٧٣-١٧٢ برقْم ٢٩٢٩٤) من طريق منصورٍ، عن إبراهيمَ النَّخَعيّ، عن عبد الله بن مسعودٍ - رضي الله عنه - بنحوه.

وسبقت روايةٌ أخرىٰ من طريق إبراهيمَ النَّخَعيّ، عنِ ابن مسعودٍ أوّلَ هٰذا المبحثِ، وأنّ روايته عنه مقبولةٌ؛ فالحديث بذٰلك ثابتٌ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، ويزداد صحّةً برواية الشعبيّ، وكذا برواية أبي وائلٍ، علىٰ انقطاعها بين الشافعيّ وشعبةَ. والله أعلىٰ وأعلمُ.

تنبيهٌ:

وقع في مطبوعة "الأمّ" (٨/ ٤٤٩-٤٤٨ برقْم ٣٤٣١) أنّ الشافعيّ قال: «أخبرنا شعبةُ» إلىٰ آخره، وتقدّم أنّ البيهقيّ روىٰ هٰذا الخبرَ من طريقه في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٨ برقْم ٤٩٢٣)، وأنّه قال: «فيما بلغني عن شعبةَ».

والبيهقيّ من أعلم الناس بنصوص الشافعيّ ورواياته.

وما في مطبوعة "الأمّ" خطأٌ من بعض رواتها أو نُسّاخها؛ فقد ذكر البيهقيّ في "مناقب الشافعيّ" (٢/ ٣٢٣) أنّه لم يسمع من شعبةَ، وأنّ روايته عنه - إنّما هي بلاغٌ.

وهٰذا ظاهر؛ فإنّ الشافعيّ وُلِد سنةَ خمسين ومِائةٍ، ونشأ بمكّةَ، ومات شعبةُ سنةَ ستّين ومِائةٍ بالبصرة، ولم أجد من ذكر له روايةً عنه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٦)

[٢١١]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا: ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، حدّثني مالكٌ، وأسامةُ بن زيدٍ الليثيُّ،(١) وسفيانُ الثوريُّ، عن ربيعةَ:(٢)

أنّه سأل سعيدَ بن المسيَّب: «كم في إصبع المرأة»؟

قال: «عَشْرٌ».

قال: «كم في اثنتين»؟

قال: «عشرون».

قال: «كم في ثلاثٍ»؟

قال: «ثلاثون».

قال: «كم في أربعٍ»؟

قال: «عشرون».

قال ربيعةُ: «حين عظُم جُرحُها، واشتدّت مصيبتها، نقص عقلُها»؟!

قال: «أعراقيٌّ أنت»؟!

قال ربيعةُ: «عالمٌ متثبّتٌ، أو جاهلٌ متعلِّمٌ».

قال: «يا ابن أخي، إنّها السنّة».

---

(١) هو مولىٰ الليثيّين، أبو زيدٍ، المدنيُّ، صدوقٌ، يَهِمُ، منَ السابعة، مات سنةَ ثلاثٍ وخمسين ومِائةٍ، وهو ابن بضعٍ وسبعينَ سنةً، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨).

(٢) هو ابن أبي عبد الرحمٰن، المدنيُّ، المعروف بـ(ربيعةِ الرأيِ).

=

دراسة الحديث:

رواه الخطيب البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٦٠) عن أبي سعيدِ بن أبي عمرٍو به.

ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٢٨٦ برقْم ٥٠٠).

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٠ برقْم ٢٥٠٧).

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٥ برقْم ١٨٨٣٤). وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٧٥-١٧٦ برقْم ٢٩٣٠٦) عن وكيعٍ. وأخرجه الآبُرِيّ في "مناقب الشافعيّ" (ص٩٩) من طريق عيسىٰ بنِ يونُسَ.

ثلاثتهم عنِ الثوريّ بنحوه.

ورواه إسماعيلُ بن جعفرٍ في "أحاديثه" (ص٤٠٤-٤٠٥ برقْم ٣٤٦). وعبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٥ برقْم ١٨٨٣٥) عن معمرٍ.

كلاهما عن ربيعةَ بنحوه.

قال الشيخ الألبانيُّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٠٩): «وهٰذا سندٌ صحيحٌ إلىٰ سعيدٍ، وقوله: (السنّة) ليس في حكم المرفوع، كما هو مقرَّرٌ في المصطلح».

وقال الخطيب البغداديُّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٣٦١): «وأهل المدينة إذا رأَوُا العملَ بها علىٰ شيءٍ، قالوا: (هو سنّةٌ)، يريدون أنّ ذٰلك العملَ إنّما تُلُقِّي من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ لكونه بالمدينة إلىٰ حين وفاته».

وتقدّم أنّ الراجح في قول التابعيّ: (منَ السنّة) - الرفعُ؛ فالحديث صحيحٌ مرفوعًا، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٦-٩٧)

[٢١٢]

وأخبرنا أبو بكرٍ الأَرْدَسْتانيُّ الحافظ، أبنا أبو نصرٍ العراقيُّ[١] ببخارىٰ، ثنا سفيانُ بن محمّدٍ الجوهريُّ، ثنا عليُّ بن الحسن الدَّرابْجِرْديُّ، ثنا عبد الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،[٢] عن جابرٍ،[٣] عنِ الشعبيّ،[٤] عن شُرَيحٍ[٥] قال:

كتب إليّ عمرُ - رضي الله عنه - بخمسٍ من صَوَافي[٦] الأمراء:

---

(١) هو أحمدُ بن عمرٍو، البخاريُّ.

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٣) هو ابن يزيدَ، الجعفيُّ، الكوفيّ.

(٤) هو عامرُ بن شَرَاحِيلَ، الكوفيُّ.

(٥) هو ابن الحارث، النَّخَعيُّ، الكوفيّ، القاضي.

(٦) الصَّوَافِيْ هي الضِّيَاع التي يُصْفي بها السلطانُ خاصّتَه، أيْ: يستخلصها لهم، مفردها (صافِيةٌ). انظر "تهذيبَ اللغة" للأزهريّ (١٢/ ٢٤٩).

واستُعِير هنا اسمُ (الصَّوَافي) لمسائلَ جليلةٍ منَ العلم، خصَّ بها عمرُ - رضي الله عنه - شُرَيحًا؛ لحاجته إليها في القضاء، ولمكانته عنده.

وسبب استعظام شُرَيحٍ لها - دِقّةُ مآخذها؛ فإنّ أوّل النظر يقتضي المفاضلة بين الأسنان والأصابع بتفاضُل منافعها، وأن يكون في عين الدابّة حكومةٌ بقدْر ما نقص من قيمتها، أو نصفُ ثمنها؛ قياسًا علىٰ عين الإنسان، وأن يُتّهَم المحتضَر في ادّعاء من لم يدّعِه طولَ عمُره، وأن تكون جِراح المرأة علىٰ النصف من جِراح الرجل مطلقًا؛ إلحاقًا لجِراحها بدِيَتها، ولقليلها بكثيرها، وألّا ترثَ المطلَّقة ثلاثًا؛ لأنّها مبتوتةٌ، وستأتي هٰذه المسألةُ في المبحث التالي، لٰكنّ ثانيَ النظر، والِاستبصار في الأدلّة - يقتضي خلافَ ذٰلك.

=

«أنّ الأسنان سواءٌ، والأصابعَ سواءٌ، وفي عين الدابّة رُبُعَ ثمنها، وأنّ الرجل يُسأل عندَ موته عن ولده، فأصدَقُ ما يكون - عند موته، وجِراحةَ الرجال والنساء سواءٌ إلىٰ الثُّلُث من دِيَة الرَّجُل».

جابرٌ الجعفيُّ لا يُحتجُّ به، وقد خُولِف في لفظه وحُكمه.

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع"، ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ"، وتقدّم برقْم [١٨٩]. وعبدُ الرزّاق في مواضعَ منَ "المصنّف" (٨/ ٣٣ برقْم ١٨٥٧٢، و٦٧ برقْم ١٨٧٨٥، و٧٤-٧٥ برقْم ١٨٨٣٣، و٢٠١ برقْم ١٩٥١٦). وأخرجه وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (٢/ ١٩٣) من طريق يزيدَ بنِ أبي حَكيمٍ.

الثلاثة عنِ الثوريّ به.

وذكر ابن وهبٍ الأصابعَ فقط.

وذكر عبد الرزّاق في الموضع الأوّل الأسنانَ، وفي الثاني الأصابعَ، وفي الرابع عينَ الدابّة، واستوفىٰ في الثالث الخمسةَ كلَّها.

وكذٰلك يزيدُ بن أبي حَكِيمٍ.

وتقدّم في المبحث المذكور آنفًا أنّ هٰذا الإسنادَ واهٍ؛ لأنّ جابرًا الجعفيَّ متروكٌ.

وبه أعلّه البيهقيّ، وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٢٥)، وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٤/ ١٩١٣).

وسيأتي الحديث في المبحث التالي - من طريقٍ أخرىٰ أجودَ من هٰذه، لٰكنْ فيها أنّ دِيَة الرجل والمرأة سواءٌ في السنّ والموضحة، دونَ ما زاد.

=

وليس فيها التسويةُ بين الأسنان، وذكرُه التسويةَ بينها منكرٌ، يخالف ما صحّ عن عمرَ رضي الله عنه – وتقدّم تخريجه برقْم [١٧٢] – أنّه قضىٰ في الأضراس ببعيرٍ بعيرٍ، وفي مقدَّم الفمِ بخمسِ أبعرةٍ خمسٍ.

وهاتانِ المخالفتانِ تزيدانِ روايةَ جابرٍ الجعفيّ وهاءً علىٰ وهاءٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢١٣]

أخبرنا أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ، أبنا عبد الله بن جعفرٍ،(١) ثنا يعقوبُ بن سفيانَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا هُشَيمٌ،(٢) أبنا مغيرةُ،(٣) عن إبراهيمَ(٤) قال:

كان فيما جاء به عروةُ البارقيّ(٥) إلىٰ شُرَيحٍ(٦) من عند عمرَ رضي الله عنه:

«أنّ الأصابع سواءٌ: الخِنصِر والإبهام.

وأنّ جُرح الرجال والنساء سواءٌ: في السنّ والمُوضِحة، وما خلا ذٰلك، فعلىٰ النصف.

وأنّ في عين الدابّة رُبُعَ ثمنها.

وأنّ أَحقَّ أحوال الرجل أن يَصدُقَ عليها – عند موته، في ولده: إذا أقرّ به».

قال مغيرةُ: ونسِيتُ الخامسةَ حتّىٰ ذكّرني عُبَيدةُ:(٧)

«أنّ الرجل إذا طلّق امرأته ثلاثًا، ورِثَته، ما دامت في العِدّة».

---

(١) هو ابن دُرُسْتُوْيَهِ، البغداديُّ، النَّحْويّ.

(٢) هو ابن بَشِيرٍ، الواسطيُّ.

(٣) هو ابن مِقْسَمٍ، الضَّبّيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ.

(٤) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

(٥) هو ابن الجعد، ويقال: ابن أبي الجعد، وقيل: ابن عياضٍ، صحابيٌّ، سكن الكوفة، وهو أوّل قاضٍ بها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٩).

(٦) هو ابن الحارث، النَّخَعيُّ، الكوفيّ، القاضي.

(٧) هو ابن مُعَتِّبٍ، الضَّبّيُّ، أبو عبد الرحيم، الكوفيُّ، الضرير، ضعيفٌ، واختلط بأَخَرةٍ، منَ الثامنة، وما له في البخاريّ سوىٰ موضعٍ واحدٍ في "الأضاحي"، (خت د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٠).

=

وفي هٰذا انقطاعٌ، والله أعلم.

دراسة الحديث:

رواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٨٣٢).

ورواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (٢/ ٦٨ برقْم ١٩٦٢).

ورواه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٩٣-٨٥) عن هُشَيمٍ به، لٰكنّه أدرج الجملة الأخيرةَ في رواية مغيرةَ، عن إبراهيمَ، ولم يذكر عُبَيدةَ بن مُعَتِّبٍ.

ومحمّدُ بن الحسن ضعيفُ الحديث؛ فروايته المخالفةُ مردودةٌ أصلًا؛ فلا تُعِلّ رواية سعيدِ بن منصورٍ، وهو أحد الحفّاظ الكبار، ومن أتقنِهم لحديث هُشَيمٍ؛ قال الطحاويّ في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٧): «هو أضبط الناس لألفاظ هُشَيمٍ».

ورواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (٢/ ٦٧ برقْم ١٩٦٠) عن شريكِ بن عبد الله. ورواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (٢/ ٦٧ برقْم ١٩٦١)، وأخرجه وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (١/ ٢٩٩) من طريق عفّانَ، كلاهما عن أبي عوانةَ اليَشْكُريّ. ورواه ابن أبي شيبةَ في مواضعَ منَ "المصنّف" (١٠/ ٤٣٣ برقْم ٢٠١٥٥، و١٥/ ٦٢ برقْم ٢٨٦٩٦، و٦٧ برقْم ٢٨٧١٧، و١٥٠ برقْم ٢٩١٨٥، و١٧٣ برقْم ٢٩٢٩٥) عن جريرِ بن عبد الحميد. ورواه وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (٢/ ١٩٣) من طريق يحيىٰ بنِ معينٍ قال: قال شعبةُ. وعلّقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٥/ ١٥٠) عن شعبةَ.

الأربعة عن مغيرةَ بنِ مِقْسَمٍ بنحوه.

وذكر شريكٌ المسألةَ الخامسة، وجعلها من رواية مغيرةَ، عن إبراهيمَ، ولم يذكر فيها عُبيدةَ بنَ مُعَتِّبٍ.

وكذٰلك فعل أبو عوانةَ، لٰكنّه استوفىٰ الحديث كاملًا.

وذكر جريرٌ عن مغيرةَ، أنّ إبراهيمَ يروي الحديث عن شُرَيحٍ، وذكر ابن أبي شيبةَ في الموضع الأوّل أنّ الأصابع والأسنان سواءٌ، ونقله ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٠٩) بلفظ: «الأسنان =

والأضراس»، وهو أوضحُ، وذكر في الموضع الثاني الأصابعَ، وفي الثالث جِراح الرجال والنساء، وفي الرابع عينَ الدابّة.

وذكر وكيعٌ الضَّبّيّ في حديث ابن معينٍ، عن شعبةَ – المسألةَ الخامسةَ، وجعلها عن مغيرةَ، عن عُبَيدةَ بنِ مُعَتِّبٍ، مثلَ رواية هُشَيمٍ عند البيهقيّ.

وذكر ابن حزمٍ في رواية شعبةَ عينَ الدابّة، واعترافَ الرجل بولده عند موته.

وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ، لٰكنّهم خالفوا هُشَيمًا في ثلاثة مواضعَ:

فأمّا الأوّل، فهو رواية جريرٍ، عن مغيرةَ، عن إبراهيمَ، عن شُرَيحٍ أنّه حكىٰ قصّةَ المسائل، وهٰذا الإسنادُ متّصلٌ، ولذٰلك صحّحه الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٠٧)، وفي رواية هُشَيمٍ: عن مغيرةَ، عن إبراهيمَ أنّه حكىٰ قصّةَ شُرَيحٍ بنفسه، ولم يعزُها إلىٰ رواية شُرَيحٍ، وهٰذا منقطعٌ، كما قاله البيهقيُّ.

وتابع هُشَيمًا شريكٌ، وشعبةُ، إنّ صحّت روايته.

واختُلِف في ذٰلك علىٰ أبي عوانةَ.

فروىٰ سعيدُ بن منصورٍ عنه كرواية هُشَيمٍ.

وفي رواية عفّانَ: عن أبي عوانةَ، عن مغيرةَ، عن إبراهيمَ: أنّ هاشمَ بن هُبَيرةَ – كذا قال – كتب إلىٰ شُرَيحٍ في خَصلةٍ واحدةٍ منَ الخمس التي جاء بهنّ عروةُ البارقيّ من عند عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فكتب إليه شُرَيحٌ، وذكر الحديث.

والصواب (هشامُ بن هُبَيرةَ)، وهو قاضي البصرة في زمن شُرَيحٍ، مات سنةَ اثنتين وسبعين، انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٥/ ٥٠٢، و٧/ ٥٦٧).

ورواية سعيدٍ أصحُّ، وأشهرُ.

والراجح رواية هُشَيمٍ ومن معه، ويجوز حمل قول جريرٍ في روايته: (عن شُرَيحٍ) – علىٰ معنىٰ (عن قصّته)، وكان هٰذا مستعملًا عند المتقدّمين، كما سبق نقلُه عن يعقوبَ بنِ سفيانَ، وابنِ عبد البَرّ، وابن حجرٍ.

=

وعليه، فالحديث منقطعٌ؛ لأنّ إبراهيمَ النَّخَعيَّ لا يدرك زمانَ عمرَ رضي الله عنه، وكتابتَه ما كتب مع عروةَ البارقيّ إلىٰ شُرَيحٍ.

ومع ذٰلك، فمرسلات إبراهيمَ النَّخَعيّ قويّةٌ، حتّىٰ قال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٤١): إنّ جماعةً منَ الأئمّة صحّحوا مراسيله.

وأمّا الثاني، فهو ذِكرُ جريرٍ في حديثه الأسنانَ، وهٰذا اللفظُ شاذٌّ، خالفه فيه أبو عوانةَ أيضًا؛ فقدِ استوفىٰ الحديث، ولم يذكرِ الأسنان، ورواية الِاثنين أرجحُ.

وسبق في المبحث [١٧٢] أنّ الصحيح عن عمرَ - رضي الله عنه - أنّ في الأضراس بعيرًا بعيرًا، وفي مقدَّم الفمِ خمسةً خمسةً. وأشار إلىٰ ذٰلك ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٠٩).

وأمّا الثالث، فهو سَرْدُ شريكٍ وأبي عوانةَ المسألةَ الخامسةَ في رواية مغيرةَ عن إبراهيم، وهٰذا يحتمل أن يكون من مغيرةَ نفسِه: صرّح مرّةً بالواسطة، فسمع ذٰلك منه هُشَيمٌ وشعبةُ، ودلّس مرّةً، وهو يُكثر التدليسَ عن إبراهيمَ، فسمع ذٰلك منه شريكٌ وأبو عوانةَ، ثمّ حدّث كلٌّ بما سمع.

وعليه، فرواية هُشَيمٍ المصرّحةُ بالواسطة - أولىٰ، والزيادة فيها مقبولةٌ.

ثمّ عُبَيدةُ بن مُعَتِّبٍ ضعيفٌ، ولم يتابَع علىٰ المسألة الخامسة؛ فتكون ضعيفةً.

وتصريح المغيرة بالقدْر الذي أخذه بواسطةٍ - يدلّ علىٰ أنّه سمع بقيّة الحديث، ولم يدلّسه، لا سيّما مع رواية شعبةَ عنه، إن صحّت؛ فإنّ شعبةَ كان لا يأخذ من شيوخه إلّا ما سمعوه من شيوخهم.

قال يحيىٰ بنُ سعيدٍ: «كلُّ ما حدّث به شعبةُ عن رجل، فقد كفاك أمرَه؛ فلا تحتاج أن تقول لذٰلك الرجل: (سمع ممّن حَدّث عنه)»؟ رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٥).

وقال ابن حجرٍ في "النكت" (١/ ٢٥٩): «كان لا يأخذ عن أحدٍ ممّن وُصِف بالتدليس إلّا ما صرّح فيه ذٰلك المدلّسُ بسماعه من شيخه».

ثمّ إبراهيمُ يروي هنا قصّةً لشُرَيحٍ، ولا يروي عن شُرَيحٍ القصّةَ؛ فهو يقول: (كان فيما جاء به عروةُ البارقيّ إلىٰ شُرَيحٍ)، ولا يقول مثلًا: (عن شُرَيحٍ أنّ فيما جاء به عروةُ البارقيّ).

=

وبعدُ، فيتحصّل ممّا سبق أنّ إسناد هٰذا الحديثِ منقطعٌ بين إبراهيمَ وكتاب عمرَ رضي الله عنه، وأنّ مراسيل إبراهيمَ قويّةٌ، وأنّ المسألة الخامسةَ – خاصّةً – من رواية عُبَيدةَ بنِ مُعَتِّبٍ؛ فهي ضعيفةٌ.

وللمسائل الثلاثة الأولىٰ شواهدُ عن عمرَ رضي الله عنه:

فأمّا التسوية بين الأصابع، فقد تقدّمت في المبحث [١٨٧] عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه – رضي الله عنه – كان يفاضل بينها ثمّ رجع إلىٰ القول بالتسوية.

وأيضًا، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٦٧ برقْم ١٨٧٨١) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ قال:

قضىٰ عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه: «في كلّ إصبعٍ عَشْرٌ منَ الإبل».

وسبق عنِ البخاريّ أنّ ابن جُرَيجٍ لم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ، وعنِ العَلَائيّ أنّ أحاديثه عنه بواسطةً، ولٰكنّه يدلّس؛ فيرويها عنه مباشرةً. وسبق أنّه سيّئ التدليس عنِ الضعفاء والمجاهيل.

وروىٰ عبد الرزّاق أيضًا في "المصنّف" (٨/ ٦٧ برقْم ١٨٧٨٢) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عبد العزيز بن عمرَ، عن عمرَ بنِ عبد العزيز، عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – قال:

«في كلّ إصبعٍ ممّا هنالك عَشْرٌ منَ الإبل، أو عَدْلُها منَ الذهب أوِ الوَرِق».

وقد عنعن ابن جُرَيجٍ، وهو مدلّسٌ، وعمرُ بن عبد العزيز لم يدرك زمن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه؛ فالإسناد منقطعٌ.

والحديث صحيحٌ برواية ابن المسيَّب، ويزداد قوّةً بسائر طرقه، والله أعلمُ.

وأمّا جِراح الرجال والنساء، فلم أجد ما يشهد لقول عمرَ – رضي الله عنه – باستوائهما في السنّ والمُوضِحة، وافتراقِهما فيما زاد.

وسبق برقْم [٢٠٩] أنّ عمرَ – رضي الله عنه – جعل دِيَة المرأة علىٰ النصف من دِيَة الرجل، في النفس وفيما دونَها، وتبيّن بدراسته أنّه ضعيفٌ، لا يصحُّ.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٦-٧٥ برقْم ١٨٨٣٨) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عبد العزيز بن عمرَ، عن أبيه: عمرَ بنِ عبد العزيز، عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – قال:

=

«إن أُصِيبت إصبعان من أصابع المرأة جميعًا، ففيهما عشرون منَ الإبل، فإن أُصِيبت ثلاثٌ، ففيها خَمسَ عشْرةَ، فإن أُصِيبت أربعٌ جميعًا، ففيهنّ عشرون منَ الإبل، فإن أُصِيبت أصابعُها كلُّها، ففيها نصفُ دِيَتها، وعقل الرجل والمرأة سواءٌ حتّى يبلغ الثُّلُث، ثمّ يُفرَّق عقلُ الرجل والمرأة عند ذٰلك، فيُفرَّق، فيكون عقل الرجل في دِيَته، وعقلُ المرأة في دِيَتها».

وهٰذا قولٌ ثالثٌ عن عمرَ رضي الله عنه.

وابن جُرَيجٍ مدلّسٌ، وقد عنعن. وعمرُ بن عبد العزيز لم يدرك زمانَ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

والحاصل أنّ أصحَّ شيءٍ عن عمرَ - رضي الله عنه - في هٰذا البابِ هو ما رواه إبراهيمُ النَّخَعيُّ، وروايته مقبولةٌ، والله أعلمُ.

وأمّا عين الدابّة، فقد جاء عن عمرَ - رضي الله عنه - من طرقٍ.

فأوّلها: ما أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٠١ برقْم ١٩٥١٧) من طريق عمرِو بن دينارٍ، أنّ رجلًا أخبره، أنّ شُرَيحًا قال: قال لي عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، فذكره.

وهٰذا ضعيفٌ؛ لأجل المبهم في إسناده.

وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّى" (٧/ ٤٢٨) من طريق أبي جَنَابٍ يحيىٰ بنِ أبي حيّةَ، عن أبي عونٍ محمّدِ بن عُبيد الله الثقفيّ، عن شُرَيحٍ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - كتب إليه في فرسٍ فُقِئت عينُه: «أنْ يُقوَّم الفرسُ، ثمّ يكونَ في عينه رُبُعُ قيمته».

وأبو جَنَابٍ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥١٩): «ضعّفوه؛ لكثرة تدليسه»، وقد عنعن هنا.

وثانيها: ما رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤٩ برقْم ٢٩١٨٠) عن عبد الوهّاب الثقفيّ، عن أيّوبَ، عن أبي قِلابةَ، عن أبي المهلَّب، عن عمرَ رضي الله عنه.

وأبو المهلَّب عمُّ أبي قِلابةَ، ثقةٌ، من كبار التابعين، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٩٦).

=

فهٰذا الإسنادُ متّصلٌ، ورجاله ثقاتٌ، لٰكنْ قد خولِف عبدُ الوهّاب في إسناده.

فقد رواه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" – ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٩٨) – عن إسماعيلَ بنِ عُلَيّةَ، عن أيّوبَ، عن أبي قِلابةَ، عن عمرَ رضي الله عنه؛ فأسقط أبا المهلَّب.

قال البيهقيّ: «هٰذا منقطعٌ».

وإسماعيلُ أحفظُ من عبد الوهّاب الثقفيّ؛ قال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه: عبد الله (١/ ٢٦٤): «كان حمّادُ بن زيدٍ لا يعبأ إذا خالفه الثَّقفيّ ووُهَيبٌ، وكان يتهيَّب إسماعيلَ بن عُلَيّةَ إذا خالفه».

وهو من أثبت الناس في أيّوبَ السَّخْتِيانيّ؛ قال البَرْدِيجيّ: «ابن عُلَيّةَ أثبتُ من روىٰ عن أيّوبَ»، ذكره ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمِذيّ" (٢/ ٥١٠).

وعليه، فزيادةِ عبد الوهّاب ذكرَ أبي المهلَّب في هٰذا الإسنادِ – شاذّةٌ، والمحفوظ رواية إسماعيلَ بنِ عُلَيّةَ المنقطعةُ.

وثالثها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤٩ برقْم ٢٩١٨٢) من طريق أبي إسحاقَ الشيبانيّ. ووكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (٢/ ١٩٢) من طريق مجالدٍ.

كلاهما عنِ الشعبيّ، عن عمرَ رضي الله عنه.

وأبو إسحاقَ الشيبانيُّ ثقةٌ، وإنّما ذكرت مجالدًا للمتابعة.

وقال البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٩٨): «هو منقطعٌ»، يعني لأنّ الشعبيّ لم يدرك عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه.

لٰكنّه روي موصولًا من طريق جابرٍ الجعفيّ، كما في المبحث السابق، وتقدّم أنّه متروكٌ.

وأخرج وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (٢/ ١٨٧) من طريق أشعثَ بنِ سَوّارٍ، عنِ الشعبيّ، عن شُرَيحٍ، عن عروةَ البارقيّ، قال:

كتب إليَّ عمرُ رضي الله عنه، وكنّا نقضي في عين الدابّة بالشطر، كما نقضي في عين الإنسان، فكتب إليَّ: «إذا أتاك كتابي هٰذا، فاقضِ فيها بالرُّبُع».

=

وسَوّارٌ ضعيفٌ؛ فروايته المخالفةُ لرواية أبي إسحاقَ الشيبانيّ – منكرةٌ، والمحفوظ عنِ الشعبيّ الرواية المنقطعة.

ورابعها: ما أخرجه وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (٢/ ٢٠٣) من طريق مَطَرٍ الورّاق، عن قتادةَ، عن عبد الواحد الشيبانيّ، عن خِلَاسِ بن عمرٍو قال: كتب شُرَيحٌ إلىٰ هشامِ بن هُبَيرةَ: أشهد أنّ فلانَ بن فلانٍ الهاشميَّ – يعني عليًّا رضي الله عنه – حدّثني:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قضىٰ في عين الدابّة برُبُع ثمنها.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ مَطَرٌ سيّئ الحفظ، وقتادةُ مدلّسٌ، وقد عنعن، وشيخه: عبد الواحد – لم أجد من ترجم له.

وهو منكرٌ؛ لأنّ إبراهيمَ روىٰ عن شُرَيحٍ أنّ عمرَ – رضي الله عنه – كتب له بذٰلك؛ فلا يرويه عنه بواسطةِ عليٍّ رضي الله عنه.

وخامسها: ما أخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٢٨) من طريق عبد الملك بن عُمَيرٍ قال:

إنّ دِهْقانًا فقأ عين فرسٍ لعروةَ بنِ الجعد، فكتب سعدُ بن أبي وقّاصٍ – رضي الله عنه – إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – يسأله عن ذٰلك، فكتب عمرُ – رضي الله عنه – إليه:

أنْ خَيِّرِ الدِّهْقانَ، فإن شاء أخذَ الفرس، وأعطىٰ الشَّرْوىٰ، وإن شاء أعطىٰ رُبُعَ ثمنه.

فقُوِّم الفرسُ عشرين ألفًا، فغَرِم خمسةَ آلافٍ.

والشَّرْوىٰ المِثل، قاله المجد بن الأثير في "النهاية" (٢/ ٤٧٠).

وهٰذا منقطعٌ؛ عبد الملك بنُ عُمَيرٍ وُلِد سنةَ ثلاثٍ وثلاثين، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٥)، وذٰلك بعد مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بنحو عشْر سنواتٍ.

وبعدُ، فالخلاصة أنّ ذِكر رُبُع القيمة في عين الدابّة – جاء عن عمرَ – رضي الله عنه – من طريق إبراهيمَ النَّخَعيّ، ومن طريق أبي قِلابةَ الجَرْميّ، ومن طريق الشعبيّ، وهٰذه مراسيلُ جيّدةٌ. وكذٰلك من طريق عمرِو بن دينارٍ، عن رجلٍ، عنِ شُرَيحٍ، ومن طريق أبي جنابٍ، عن أبي عونٍ عن شُرَيحٍ، وهٰذان ضعيفانِ، ولا بأسَ بهما في الشواهد.

=

والحديث بمجموع هٰذه الطرقِ - صحيحٌ عن عمرَ رضي الله عنه.

والطريق الخامسة واهيةٌ؛ لكثرة عللها.

والسادسةُ منقطعةٌ، بل منكرةٌ؛ لمخالفتها كلَّ ما سبق بتخيير الجاني بين الشَّرْوىٰ ويأخذَ الدابّة وبين الرُّبُع فقط.

وأمّا إقرار الرجل بولده عند موته، فلم أجد ما يشهد له عن عمرَ رضي الله عنه، وتقدّم أن رواية إبراهيمَ وحدَها مقبولةٌ إن شاء الله. والله أعلمُ.

[٣٥]
بابُ حَلَمتِي الثَّدْيين

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢١٤]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

«في ثديِ المرأة نصف الدِّيَة، وفيهما الدِّيَة».

❁❁❁

(١) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ سعيدِ بن المسيَّب.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٠٨ برقْم ٢٨٩٣٧) من طريق ابن أبي ذئبٍ، عنِ الزهري:

أنّه سُئل عن ثديِ المرأة، فقال:

«فيه نصف الدِّيَة»، وفيه زيادةٌ.

وذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٦)، ولفظه:

أنّه سُئل عن ثديَيِ المرأة، فقال: «فيهما الدِّيَة، وفي ثديِ المرأة نصف الدِّيَة»، إلىٰ آخره.

وهٰذا صحيحٌ أيضًا.

ويونُس منَ الجِلّة من أصحاب الزهريّ، وزيادته في الإسناد - مقبولةٌ، ويكونُ الزهريّ حدّث به مرَةً عن سعيدِ بن المسيَّب، وسُئل مرّةً، فأفتىٰ به من قوله، وهٰذا يقع كثيرًا. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢١٥]

قال:(١) وأخبرني يونُسُ،(٢) عن ربيعةَ(٣) أنّه قال:

«في ثدي المرأة سِدادٌ(٤) لصدرها، وثِمالٌ(٥) لولدها، وهو بمنزلة المال في الغنىٰ، وبمنزلة الأَثَاث(٦) في الجمال، وبمنزلة الجُرح الشديد في المصيبة؛ فأرىٰ فيه نصف دِيَة المرأة».

❁❁❁

(١) يعني عبد الله بنَ وهبٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

(٣) هو ابن أبي عبد الرحمٰن، المدنيُّ، المعروف بـ(ربيعةِ الرأيِ).

(٤) أيْ: غطاءٌ، يقي صدرَها، تشبيهًا بسِداد القارورة، وهو صِمَامها، الذي يَسُدُّ رأسها. انظر في معنىٰ (سِدَاد القارورة) - "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٣/ ٢٠٧).

(٥) الثِّمال: الملجأ، والغِياث، والمَطْعَم في الشدّة، قاله ابن منظورٍ في "لسان العرب" (١١/ ٩٤)؛ فالمعنىٰ أنّ به غذاءَ ولدها، الذي به تقوم حياته.

(٦) (الأَثَاث) يُطلق علىٰ الكثير منَ المال، انظر "لسان العرب" لابن منظورٍ (٢/ ١١١)؛ فالمعنىٰ أنّه في الجمال بالنسبة إلىٰ سائر البدن -كأنفس المال وأكثره بالنسبة إلىٰ حقيره وقليله.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ ربيعةِ الرأيِ، وهو من فقهاء المدينة من صغار التابعين.

[٣٦]
بابُ دِيَةِ الذَّكَر والأنثيين

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢١٦]

أخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، أبنا أبو عوانةَ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن عاصمِ بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«وفي الذَّكَر الدِّيَة، وفي إحدىٰ البيضتين النصفُ».

ورُوي من وجهٍ آخرَ عن عاصمٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«في الحَشَفة الدِّيَة».

---

(١) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ، الكوفيّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

رواية البيهقيّ هٰذه من طريق سعيدِ بن منصورٍ في "سننه"، وليست في القدْر المطبوع منه.

وروىٰ الحديثَ ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٢، و٤٤٩) من طريق الحجّاج بن المنهال، عن أبي عوانةَ به، وذكر دِيَة الذَّكَر، ولفظه في الموضع الأوّل أتمُّ: في جملةٌ منَ الدِّيَات.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٣/ ٤٥٤-٤٥٣ برقْم ٦٩٠٥، و٨/ ٥٧ برقْم ١٨٧١٦) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٩) - عن معمرٍ. ورواه في "المصنّف" أيضًا (٨/ ٥٧ برقْم ١٨٧١٧) عنِ الثوريّ، وفي موضعٍ ثالثٍ منه (٨/ ٥٩ برقْم ١٨٧٢٨) عنِ الثوريّ، ومعمرٍ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٩٠ برقْم ٢٨٨٤٢، و١٠١ برقْم ٢٨٨٩٩) عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ. وأخرجه في موضعٍ آخرَ منه (١٥/ ٩٢ برقْم ٢٨٨٥٣) من طريق زَكريّا بنِ أبي زائدةَ أو إسرائيلَ بنِ يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ. وفي موضعٍ رابعٍ (١٥/ ٩٣ برقْم ٢٨٨٥٩) من طريق زُهَيرِ بن معاويةَ. ورواه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤٢٢-٤٢٣ برقْميْ ١٥٢٦، و١٥٢٧) عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ، =

وعن زكريّا بنِ أبي زائدةَ، أو إسرائيلَ بنِ يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ. ورواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٩) من طريق وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

الخمسة عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ به.

وفي رواية معمرٍ وزكريّا أو إسرائيلَ وزُهَيرٍ – دِيَة الحَشَفة، ورواية معمرٍ الأولىٰ مطوّلةٌ.

وفي رواية معمرٍ مع الثوريّ – دِيَة البيضة.

وكذا في رواية أبي الأحوص الثانية، وروايةِ ابن حزمٍ من طريق وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

وفي رواية عبد الرزّاق، عنِ الثوريّ – دِيَة الذَّكَر.

وكذا في رواية ابن أبي شيبةَ الأولىٰ عن أبي الأحوص.

وفي رواية الإمام أحمدَ عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ – جملةٌ منَ الدِّيَات، وفيها دِيَة الذَّكَر والبيضة.

وبذٰلك يتّضح أنّه لا اختلاف بين الرواة في إيجاب نصف الدِّيَة في البيضة، وإنّما لم يَرِد ذٰلك في رواية زكريّا أو إسرائيلَ وزُهَيرٍ، وذٰلك اختصارٌ، لعلّه منِ ابن أبي شيبةَ، ولا يضرُّ.

واختلفوا: هل تجب الدِّيَة بقطع الذكر، أم بقطع حَشَفته؟ فذكر معمرٌ وإسرائيلُ وزُهَيرٌ أنّها تجب في الحَشَفة، وذكر الثوريّ وأبو الأحوص أنّها تجب في الذَّكَر.

والوجهان قويّان، يرويهما ثقاتٌ حفّاظٌ؛ فيقرُب أن يكون الخلاف من عاصمٍ نفسِه، عبّر بهٰذا مرّةً، وبهٰذا أخرىٰ، وروىٰ عنه كلٌّ بما سمع. والأمر في ذٰلك سهلٌ؛ فإنّ الدِّيَة تجب في الذَّكَر كلّه، وتجب في الحَشَفة وحدَها، كما سبق في الأنف ومارِنه، وفي اليدِ وأصابعها، وفي الرِّجل وأصابعها.

قال الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٢٩٧-٢٩٦): «وإذا قُطِع الذَّكَرُ فأُوعِبَ، ففيه الدِّيَةُ تامّةً ... ولم أعلم خلافًا في أنّ في الذكر إذا قُطِع – الدِّيَةَ تامةً ... وإذا قُطِعَت حَشَفته فأُوعِبت، ففيها الدِّيَة تامّةً، ولم أعلم في هٰذا بين أحدٍ لَقِيتُه خلافًا».

وذكر ابن عبد البَرّ في "الاستذكار" (٨/ ٨٥) أنّ «العلماء مجمعون علىٰ أنّ في الذكر ... الدِّيَةَ كاملةً، وفي الحَشَفة الدِّيَةَ كاملةً، لم يختلفوا في ذٰلك».

هٰذا، وقد صحّح ابن حزمٍ هٰذا الحديثَ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٥٠).

=

وقد تقدّمت دراسة إسناده في المبحث [١٠٦]، وتبيّن أنّه ضعيفٌ لعنعنة أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، وهو مدلِّسٌ.

لٰكنّه قد توبع هنا علىٰ بعض روايته، فقد أخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٩١-٩٢ برقْم ٢٨٨٥٢) من طريق أشعثَ بنِ سَوّارٍ، عنِ الشعبيّ، عن عليٍّ، وابن مسعودٍ، رضي الله عنهما، قالا:

«في الحَشَفة إذا قُطِعت - الدِّيَةُ، فما نَقَص منها، فبحسابٍ».

وأشعثُ ضعيفٌ، ولا بأسَ به في المتابعات.

والحديث بذِكر الحَشَفة حسنٌ بطريقيه، والذِّكر في حكمها.

ولم أجد ما يشهد لإيجاب نصف الدِّيَة في البيضة عن عليٍّ رضي الله عنه، لٰكنّه مذهب جماهير أهل العلم، قال ابن عبد البَرّ في "الاِستذكار" (٨/ ٨٥): «علىٰ هٰذا مذهب أئمّة الفتوىٰ بالأمصار، إلّا سعيدَ بن المسيَّب»، وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٦٢): «وفي إحداهما نصفُ الدِّيَة، في قول أكثر أهل العلم»، ثمّ حكىٰ خلافَ ابن المسيَّب. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢١٧]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

ثنا أبو العبّاس، هو الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ، أنّ سعيدَ بن المسيَّب أخبره:

أنّ السنّة مضت في العقل بأنّ في الذَّكَر الدِّيَةَ، وفي الأنثيين الدِّيَةَ.

❁❁❁

(١) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠ برقْم ٥١٦)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وإسناده صحيحٌ مرسلٌ.

ومراسيلُ ابن المسيَّب قويّةٌ، كما تقدّم نقلُه عنِ الشافعيّ، وابن معينٍ، والإمام أحمدَ.

ويشهد له هنا أمورٌ:

أوّلها: أنّه جاء نحوه في كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - لمّا بعثه إلىٰ اليمن، وتقدّم تخريجه برقْم [١٣٠]، وأنّه كتابٌ صحيحٌ، تلقّته الأمّة بالقَبول.

وثانيها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٩٠ برقْم ٢٨٨٤٧) من طريق أشعثَ بنِ سَوّارٍ، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٦ برقْم ٢٦٥) من طريق معمرٍ.

كلاهما عنِ الزهريّ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«في الذَّكَر الدِّيَة».

اللفظ لمعمرٍ.

وأشعثُ ضعيفٌ، والحديث صحيحٌ عنِ الزهريّ من رواية معمرٍ، وهو مرسلٌ.

=

وثالثها: ما أخرجه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٤ برقْم ٢٦٢) بإسنادٍ حسنٍ عن مكحولٍ أنّه قال:

قضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في الأنثيين الدِّيَةَ.

ورابعها: مرسلُ زيدِ بن أسلمَ، وسيأتي تخرجه في المبحث التالي.

وخامسها: إجماع الصحابة والعلماء علىٰ معناه.

فأمّا، إيجاب الدِّيَة في الذَّكَر، فقد تقدّم في المبحث السابق.

وأمّا إيجاب الدِّيَة في البيضتين، فقال ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٣٥): «به قال عوامُّ أهل العلم»، وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٥): «رُوِي ذٰلك عن عمرَ وعليٍّ وزيدٍ وابن مسعودٍ رضي الله عنهم، وهٰؤلاء فقهاء الصحابة، ولا مخالفَ لهم منَ التابعين ولا من غيرهم، كلُّهم يقولون: في البيضتين الدِّيَة».

فحديث ابن المسيَّب بمجموع ذٰلك – صحيحٌ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢١٨]

قال:[١] وحدّثنا ابن وهبٍ، حدّثني عياضُ بن عبد الله الفِهْريُّ، أنّه سمع زيدَ بن أسلمَ يقول:

«مضتِ السنّة بأنّ في الذكر الدِّيَةَ، وفي الأنثيين الدِّيَةَ».

❁❁❁

(١) يعني بحرَ بن نصرٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٣٠٠-٣٠١ برقْم ٥١٨)، وفيه جملةٌ منَ الدِّيَات.

وتقدّم في المبحث [١٣١] الكلامُ علىٰ هٰذا الإسنادِ، وأنّ فيه ضعفًا؛ للكلام في عِياضِ بن عبد الله، ولا سيّما رواياتِ ابن وهبٍ عنه، وأنّه مرسلٌ؛ لأنّ زيدَ بن أسلمَ تابعيٌّ.

وتقدّم في المبحث السابق أنّ معناه صحيحٌ، ثابتٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

[٢١٩]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ٩٧)

أخبرنا عمرُ بن عبد العزيز بن قتادةَ الأنصاريُّ، أبنا أبو الحسن عليُّ بن الفضل بن محمّدِ بن عَقِيلٍ،(١) أبنا أبو شُعَيبٍ الحَرّانيُّ،(٢) ثنا عليُّ بن المدينيّ،(٣) ثنا يزيدُ بن هارونَ، عنِ الحجّاج،(٤) عن مكحولٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ أنّه قال في البيضتين:

---

(١) هو ابن حُوَيلدٍ، الخزاعيُّ، أبو الحسن، ابنُ فَضْلانَ، النَّيْسابُوريُّ، من بيت حديثٍ؛ فأبوه وجدّه وأخوه وابنه محدّثون، وروىٰ عنه الحاكم في "المستدرك"، وأبو نصرِ بنُ قتادةَ، وغيرُهما، وذكره الذهبيّ فيمن تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وخمسين وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "المستدركَ" للحاكم (٦/ ٥٠٢ برقْم ٦٦٤١)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ١٤٧، و٨٠٧، و٨/ ١١٧، و٧٥٨).

(٢) هو عبد الله بنُ الحسن بن أحمدَ بنِ أبي شُعَيبٍ: عبدِ الله بن مسلمٍ، مولىٰ عمرَ بنِ عبد العزيز، السَّمَرْقَنْديُّ الأصلِ، نزيلُ بغدادَ، وثّقه صالحُ بن محمّدٍ البغداديُّ، ومَسْلَمةُ بن القاسم، قال موسىٰ بنُ هارونَ: «صدوقٌ»، وقال أحمدُ بن كاملٍ القاضي: «كان مسنِدًا، غيرَ متّهَمٍ في روايته، وكان يأخذ الدراهم علىٰ الحديث»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال: «يخطئ، ويَهِمُ»، وقال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، المحدّث، المعمَّر»، وقال: «معمَّرٌ، صدوقٌ»، تُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وتسعين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٣٦٩)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٩٧-٩٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٥٣٧-٥٣٦)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٢/ ٤٠٦)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ٤٥٥-٤٥٤).

(٣) هو ابن عبد الله بن جعفرِ بن نَجِيحٍ، السَّعْديُّ مولاهم، أبو الحسن، بصريٌّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، إمامٌ، أعلمُ أهل عصره بالحديث وعِلَلِه، حتّىٰ قال البخاريّ: «ما استصغرت نفسي إلّا عند عليّ بن المدينيّ»، وقال فيه شيخه ابن عيينةَ: «كنتُ أتعلّم منه أكثرَ ممّا يتعلّم منّي»، وقال النَّسائيّ: «كأنّ الله خلقه للحديث»، عابوا عليه إجابته في المحنة، لٰكنّه تنصَّل وتاب، واعتذر بأنّه كان خاف علىٰ نفسه، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وثلاثين ومِائتين علىٰ الصحيح، (خ ت س فق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٢).

(٤) هو ابن أَرطاةَ، الكوفيُّ.

=

«هما سواءٌ».

قال: فذكرتُ ذٰلك لعمرِو بن شُعَيبٍ ونحن نطوف بالبيت، فقلتُ: «العجب لمن يفضِّل إحدىٰ البيضتين علىٰ الأخرىٰ، وقد خَصَينا غنمًا لنا منَ الجانب الأيسر، فأَلقحْنَ منَ الجانب الأيمن».

❁❁❁

دراسة الحديث:

عليُّ بن الفضل شيخٌ مشهورٌ، ولم يُجرَح، ولا جاء بما يُنكَر؛ فروايته صحيحةٌ في مذهب الجمهور. انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ٤٢٦).

وأبو شُعَيبٍ الحرّانيُّ صدوقٌ، وإن لم يكن بالمتقن.

وحجّاجُ بن أَرطاةَ كثير الخطإ والتدليس، وقد عنعن.

ومكحولٌ - كما تقدّم عنِ العَلَائيّ - لم يسمع من زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه.

فالحديث ضعيفٌ للكلام في حجّاجٍ، ولعنعنته، ولإرسال مكحولٍ.

لٰكنّ معناه صحيحٌ، وعليه أكثر العلماء، انظرِ "الإشرافَ" لابن المنذر (٥/ ٤٣٥)، و"الِاستذكارَ" لابن عبد البَرّ (٨/ ٨٥)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٦٢).

ثمّ القائل في آخر الإسناد: (فذكرتُ ذٰلك لعمرِو بن شُعَيبٍ) - يحتمِل أن يكون حجّاجَ بن أَرطاةَ، وأن يكون مكحولًا الشاميَّ؛ فإنّهما رَوَيا عن عمرِو بن شُعَيبٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٦٦، و٦٧).

فعلىٰ أنّ القائل حجّاجٌ، فالإسناد حسنٌ، وعلىٰ أنّه مكحولٌ، ففي الإسناد إليه ضعفٌ؛ لعنعنة حجّاجٍ، وهو سيِّئ التدليس.

=

وأمّا قصّة الغنم، فوقع في مطبوعة "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ: (فقلتُ: العجب لمن يفضِّل) إلىٰ آخره؛ فيكون القائل هو الراويَ عن عمرِو بن شُعَيبٍ، ووقع في مطبوعة "المهذّب" للذهبيّ: (فقال: العجب لمن يفضِّل) إلىٰ آخره؛ فيكون القائل هو عمرَو بنَ شُعَيبٍ.

وكذٰلك ذكر الماورديّ في "الحاوي" (١٢/ ٢٩٩) هٰذا الكلامَ من قول عمرِو بن شُعَيبٍ، وهو أليقُ بالسياق، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧)

[٢٢٠]

وأخبرنا أبو نصرِ بنُ قتادةَ، أبنا عليُّ بن الفضل، أبنا أبو شُعَيبٍ،(١) ثنا عليٌّ،(٢) ثنا عبد الرزّاق،(٣) أبنا معمرٌ،(٤) عن قتادةَ،(٥) عنِ ابن المسيَّب قال:(٦)

«في اليسرىٰ منَ البيضتين ثُلُثَا الدِّية؛ لأنّ الولد منَ اليسرىٰ،(٧) وفي اليمنىٰ ثُلُث الدِّيَة».

❁❁❁

---

(١) هو عبد الله بنُ الحسن، الحرّانيُّ.

(٢) هو ابن المدينيّ.

(٣) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٤) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٥) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ، البصريّ.

(٦) في الطبعة الهنديّة: (قال: قال)، وكلمةُ (قال) الثانيةُ - تَكرارٌ، وحقُّها الحذف، كما في طبعة هَجَرَ (١٦/ ٣٧٩).

(٧) هٰذا التعليلُ غير واقعٍ؛ لما ذكره عمرُو بن شُعَيبٍ في حديث المبحث السابقِ، وانظرِ "المحلّىٰ" لابن حزمٍ (٧/ ٤٥١)، و"البيانَ" للعِمْرانيّ (١١/ ٥٥٠)، و"المغنيَ" للموفّق بن قدامةَ (٨/ ٤٦٢).

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٦٠ برقْم ١٨٧٣٥)، دون قوله: «لأنّ الولد منَ اليسرىٰ» إلىٰ آخره.

وفي رواية معمرٍ عن قتادةَ ضعفٌ، لٰكنّه توبع.

فقد أخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٥٠) من طريق حمّادِ بن سلمةَ، عن قتادةَ به، نحوَ رواية البيهقيّ.

وفي رواية حمّادٍ عن قتادةَ ضعفٌ كذٰلك، والحديث بطريقيه صالحٌ لِلاعتبار.

=

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٠٢ برقْم ٢٨٩٠٩) - ومن طريقه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٨٥) - من طريق داوُدَ بنِ أبي هندٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، بنحوه.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

والحديث بذٰلك صحيحٌ موقوفًا علىٰ سعيدِ بن المسيَّب.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٧-٩٨)

[٢٢١]

قال:[١] وحدثنا عبد الرزّاق بنُ همّامٍ، ثنا ابن جُرَيجٍ، أخبرني ابن أبي نَجِيحٍ،[٢] عن مجاهدٍ قال:

«في البيضتين الدِّيَةُ وافيةً، خمسون خمسون في كلّ بيضةٍ».

قال:[٣] قلتُ: «حفظتَ منه أنّه يفضِّل بينهما»؟

قال:[٤] «لا».

❁❁❁

---

(١) يعني ابنَ المدينيّ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو عبد الله بنُ أبي نَجِيحٍ، المكّيُّ.

(٣) يعني ابنَ جُرَيجٍ، كما صرّح به عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٩ برقْم ١٨٧٣٢).

(٤) يعني ابنَ أبي نَجِيحٍ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٩ برقْم ١٨٧٣٢).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٠١ برقْم ٢٨٩٠٥) عن محمّدِ بن بكرٍ البُرْسانيّ، عنِ ابن جُرَيجٍ به.

ولم يذكر تثبُّتَ ابنِ جُرَيجٍ منِ ابن أبي نَجِيحٍ.

وهٰذا صحيحٌ أيضًا.

ورواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٨/ ٥٩ برقْم ١٨٧٣٣) عن معمرٍ، عنِ ابن أبي نَجِيحٍ به.

وهٰذا صحيحٌ كذٰلك.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٢]

قال:[١] وأخبرنا ابن جُرَيجٍ قال:

قلتُ لعطاءٍ:[٢] «البيضتان»؟

قال: «فيهما خمسون خمسون في كلّ بيضةٍ».

❁❁❁

(١) يعني عبد الرزّاق بنَ همّامٍ، الصنعانيَّ، صاحب "المصنّف"، تتمّةً لرواية المبحث السابق.

(٢) هو ابن أبي رَباحٍ، المكّيُّ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٩ برقْم ١٨٧٣٠).

وإسناده صحيحٌ.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٠٢ برقْم ٢٨٩٠٦) عن محمّدِ بن بكرٍ البُرْسانيّ، عنِ ابن جُرَيجٍ به.

وفي آخره: قال عطاءٌ: «ولم أسمعه من ثَبْتٍ»، يعني أنّه قاله اجتهادًا من نفسه.

وهٰذا صحيحٌ أيضًا.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٣]

أخبرنا أبو الحسن الرَّفّاءُ، أبنا عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ القاضي،(١) ثنا ابن أبي أُوَيسٍ،(٢) وعيسىٰ بنُ مِيْنَا، قالا:

ثنا ابن أبي الزناد،(٣) عن أبيه،(٤) عنِ الفقهاء من أهل المدينة، كانوا يقولون:

«في الأنف إذا أُوعِي جَدْعًا، أو قُطِعت أرنبتُه(٥) - الدِّيَةُ كاملةً.

والذَّكَر مثلُ ذٰلك: إن قُطِع كلُّه، أو قُطِعت حَشَفته.

ويجعلون في الأنثيين الدِّيَةَ، وفي أيّتِهما أُصيبت نصفَ الدِّيَة».

❁❁❁

(١) هو ابن إسحاقَ، البغداديُّ.

(٢) هو إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، المدنيُّ.

(٣) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، المدنيُّ.

(٤) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

(٥) المراد بها هنا المارِن كلُّه، من إطلاق اسم بعض الشيء علىٰ كلّه.

دراسة الحديث:

تقدّم الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ برقْم [٤٦]، وأنّه حسنٌ بمجموع روايتي ابن أبي أُوَيسٍ وعيسىٰ بنِ مِيْنَا، وأنّ الجماعة المبهمين منَ الفقهاء - منَ التابعين.

وتقدّم في [٨٢] تسميةُ أبي الزناد لجماعةٍ منهم، فيهم سعيدُ بن المسيَّب، ثمّ قال: «وربّما اختلفوا في الشيء، فأخذنا بقولِ أكثرِهم وأفضلِهم رأيًا».

ومن ذٰلك هنا دِيَةُ الأنثيين؛ فقد تقدّم برقْم [٢٢٠] أنّ مذهب ابن المسيَّب تفضيل اليسرىٰ؛ فليس هو مرادًا في هٰذه المسألةِ بلا شكٍّ.

=

هٰذا، وما ذكره أبو الزناد عنِ الفقهاء في رواية هٰذا المبحثِ – مجمعٌ عليه، إلّا التسويةَ بين الأنثيين، فإنّ التسوية بينهما مذهب الجمهور. والله أعلمُ.

[٣٧]

بابُ اجتماع الجِراحات

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٤]

أخبرنا أبو بكرٍ محمّدُ بن إبراهيمَ الأَرْدَسْتانيُّ الحافظ، أبنا أبو نصرٍ العراقيُّ،(١) ثنا سفيانُ بن محمّدٍ الجوهريُّ، ثنا عليُّ بن الحسن،(٢) ثنا عبد الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،(٣) ثنا عوفٌ الأعرابيّ،(٤) قال:

لَقِيت شيخًا في زمان الجماجم،(٥) فسألت عنه، فقيل: «ذاك أبو المُهَلَّب،(٦) عمُّ أبي قِلابةَ».

قال: فسمعته يقول:

---

(١) هو أحمدُ بن عمرٍو، البخاريُّ.

(٢) هو ابن موسىٰ، الدَّرَابْجِرْديُّ.

(٣) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٤) هو ابن أبي جَمِيلةَ، الأعرابيُّ، العَبْديّ، البصريّ.

(٥) الجاجم اسمُ دَيْرٍ بظاهر الكوفة، جرت عنده وقعةٌ عظيمةٌ بين ابن الأشعث والحجّاج، فنُسِبت إليه؛ فيُقال: (وقعةُ دَيْر الجماجم)، وفيها انكسر ابن الأشعث، وقُتِل خلقٌ منَ القُرّاء؛ وكانت سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثمانين. انظر "التاريخَ" للطبريّ (٦/ ٣٥٠-٣٤٦)، و"معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (٢/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٦) هو الجَرميُّ، اختُلِف في اسمه، واسم أبيه، ثقةٌ، منَ الثانية، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩٦).

=

رمىٰ رجلٌ رجلًا بحجرٍ في رأسه في زمان عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه،[١] فذهب سمعُه، وعقله، ولسانه،[٢] وذَكَرُه،[٣] فقضىٰ فيه عمرُ - رضي الله عنه[٤] - أربعَ دِيَاتٍ وهو حيٌّ.

❁❁❁

(١) كلمة (عنه) ساقطةٌ من الطبعة الهنديّة.

(٢) يعني كلامَه؛ عبّر باللسان عنه؛ لأنّه محَلّه وآلته.

(٣) يعني قدرته علىٰ الجماع؛ عبّر بالذَّكَر عن ذٰلك؛ لأنّه محَلّه وسببه.

(٤) كلمة (عنه) ساقطةٌ من الطبعة الهنديّة.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٥٣-١٥٢ برقْم ١٩٢٧٦). وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٩) من طريق وكيعٍ.

كلاهما عن سفيانَ الثوريّ بنحوه.

وسبق برقْم [١٤١] أنّ البيهقيّ أخرجه في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٨٦) من طريق ابن أبي شيبةَ، وأنّه في "مصنّفه" (١٥/ ٤٤-٤٣ برقْم ٢٨٦١٤، و١٤١ برقْم ٢٩١٣٥) عن أبي خالدٍ الأحمرِ، عن عوفٍ الأعرابيّ بنحوه.

والحديث بطريقيه ثابتٌ عن أبي المُهَلَّب.

وقال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٧): «وهو لا يصحُّ؛ لأنّ أبا المُهَلَّب لم يدرك عمرَ - رضي الله عنه - أصلًا»، وبذٰلك أعلّه الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٧٦)؛ فقال: «سنده منقطعٌ».

وخالف الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٢)، فحسّن الحديث؛ لأجل أبي خالدٍ الأحمر؛ فيتخرّج علىٰ ذٰلك تصحيحُه برواية سفيانَ الثوريّ.

=

ويؤيّد قول ابن حزمٍ والذهبيّ أنّ البخاريّ قال في ترجمة أبي المُهَلَّب في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣٢٥): «عن عمرَ، وسمع عمرانَ بن حُصَينٍ، رضي الله عنهما»، وظاهره أنّه لا يرىٰ سماعه من عمرَ رضي الله عنه.

فالراجح أنّ الحديث ضعيفٌ؛ لعدم تحقُّق اتّصاله، والله أعلمُ.

[٣٨]

بابُ ما جاء في العين القائمة واليدِ الشَّلّاءِ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٥]

أخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(٢) عن قتادةَ،(٣) عن عبد الله بن بُرَيدةَ، عن يحيىٰ بنِ يَعْمَرَ، عنِ ابن عبّاسٍ، عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – أنّه قال:

«في العين القائمة، والسنّ السوداء، واليدِ الشَّلّاء – ثُلُث دِيَتها».

❁❁❁

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ، البصريّ.

دراسة الحديث:

تقدّم برقْم [١٧٧] أنّ البيهقيّ روىٰ هٰذا الحديثَ عن أبي نصرِ بن قتادةَ، عن أبي الفضل بن خَمِيْرُوْيَهْ بمثله سواءً.

وتقدّم ثَمّ أنّه اختُلِف علىٰ قتادةَ في إسناده، وترجيحُ هٰذا الوجهِ: الذي رواه أبو عوانةَ، وأنّ الحديث بذٰلك صحيحٌ عن عمرَ رضي الله عنه، وأنّ له شواهدَ تزيده قوّةً.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٦]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ،(١) عن بُكَيرِ بن عبد الله بن الأشجّ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ:

أنّ زيدَ بن ثابتٍ قضىٰ في العين القائمة إذا طُفِّئت(٢) - أو قال: بُخِقت(٣) - بمِائة دينارٍ.

❁❁❁

(١) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٢) أيْ: صُيِّرت طافئةً، أيْ مفقوءةً؛ تشبيهًا بالعِنَبة الطافئة، وهي التي فُضِخَت؛ فذهب ماؤها. وانظر "عمدةَ القاريْ" للبدر العينيّ (٢٤/ ١٤٣).

(٣) أيْ: خُسِفت؛ فغارت، أو عُوِرت أشدَّ العَوَرِ، وأقبحَه، أو فُقِئت، أو قُلِعت.

انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبيدٍ القاسم بن سلّامٍ (٤/ ١٥٨)، و"غريبَ الحديث" لابن قتيبةَ (٢/ ٥٣٨)، و"الصِّحاحَ" للجوهريّ (٤/ ١٤٤٨)، و"المحكَمَ" لابن سِيْدَهْ (٤/ ٣٩٥-٣٩٤)، و"الأفعالَ" لابن القطّاع (١/ ٨٣)، و"الفائقَ" للزمخشريّ (١/ ٨٣)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ١٠٣)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٠/ ١٣).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٩ برقْم ٤٩٢٤) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٦٨٧ برقْم ٣٨٧٠).

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٧ برقْم ٢٤٩٣) عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، لٰكنْ عن سليمانَ بنِ يسارٍ به، قال ابن عبد البَرّ في "الاِستذكار" (٨/ ٩٠): «أسقط مالكٌ من إسناد هٰذا الحديثِ بُكَيرَ بن الأشجّ، وهو الراوي له عن سليمانَ بنِ يسارٍ».

=

والشافعيّ من أوثق الناس في مالكٍ؛ فزيادته في إسناده – مقبولةٌ.

وقد روىٰ مالكٌ لبُكَيرٍ في مواضعَ منَ "الموطّإ"، انظر – مثلًا – (١/ ٢٠٤ برقْم ٣٨٠)، ولم يتبيّن لي سببُ إسقاطه في إسناد هٰذا الحديثِ في روايات "الموطّإ" المختلفة.

وقد رواه عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُكَيرٍ – جماعةٌ.

فرواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٤ برقْم ١٨٥٢١) عنِ الثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٨٣ برقْم ٢٨٨٠٧) عن حفصِ بن غِيَاثٍ، وعبد الرحيم بن سليمانَ. وذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٩٠) عن سفيانَ بنِ عيينةَ. وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٢١) من طريق وكيعٍ، عنِ الثوريّ.

أربعتُهم عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن بُكَيرِ بن الأشجّ به.

وهٰؤلاء كلّهم ثقاتٌ؛ فصحّ ذِكرُ بُكَيرِ بن الأشجّ في رواية يحيىٰ بنِ سعيدٍ.

وإسناد الحديث بذٰلك صحيحٌ.

وأيضًا، فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٥ برقْم ١٨٥٢٥) من طريق إسماعيلَ بنِ أميّةَ، عن بُكَيرِ بن الأشجّ به.

وهٰذا صحيحٌ أيضًا، يزيد رواية يحيىٰ بنِ سعيدٍ قوّةً إلىٰ قوّتها.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٧]

قال مالكٌ:[١] «ليس علىٰ هٰذا العملُ، إنّما فيها الِاجتهادُ، لا شيءٌ مؤقَّتٌ».

❁❁❁

(١) يعني بالإسناد المذكور في المبحث السابق.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ إلىٰ مالكٍ، وهو في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٨ برقْم ٢٤٩٥).

[٣٩]

بابُ ما جاء في الحاجبين واللحية والرأس

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٨]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ قال:

قضىٰ أبو بكرٍ - رضي الله عنه - في الحاجب إذا أُصِيب حتّىٰ يذهبَ شعرُه - بمُوضِحتين: عَشْرٍ منَ الإبل ...

قال الشيخ رحمه الله: يَحتمِل أنّه قضىٰ في الحاجبين إذا أصيبا بإيضاحٍ[١] بأَرْشِ مُوضِحَتَين، أو بحكومةٍ بلغت هٰذا المقدارَ،[٢] مع أنّ الحديث منقطعٌ، لا حجّةَ فيه.

❁❁❁

---

(١) يعني بشَجّةٍ مُوضِحةٍ، أوضَحتهما إيضاحًا.

(٢) هٰذا الِاحتمالُ لا يرد علىٰ افتراض الإصابة بمُوضِحتَينِ في حاجبَيهِ؛ لأنّه يجب فيهما حينئذٍ دِيَتُهما من غير خلافٍ، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٧٠)، فاحتمال الحكومة لا يَرِد إلّا علىٰ افتراض أنّ الإصابة لم تبلغِ الإيضاحَ، وحينئذٍ يصحّ أن يكون قضىٰ بذٰلك في حاجبٍ واحدٍ، كما هو ظاهر اللفظ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٣ برقْم ١٨٤٥٧)، ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٢٩). ورواه ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٨ برقْم ٢٨٥٩١) عن محمّدِ بن بكرٍ البُرْسانيّ.

كلاهما عنِ ابن جُرَيجٍ به.

وابن جُرَيجٍ لم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ، كما تقدّم نقله عنِ البخاريّ والعَلَائيّ.

وأعلّه البيهقيّ هنا، وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٠) - بالِانقطاع بين عمرِو بن شُعَيبٍ وأبي بكرٍ الصِّدّيق رضي الله عنه، وذٰلك ظاهرٌ؛ فإنّه لم يدرك زمنه.

فالحديث ضعيفٌ؛ لانقطاعه من موضعين، ولم أجد ما يشهد له، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٢٩]

قال ابن وهبٍ: [١] وقال لي مالكٌ:

«فيهما[٢] الِاجتهادُ».

❁❁❁

(١) يعني بالإسناد المتقدّم في المبحث السابق.

(٢) يعني الحاجبين.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ إلىٰ مالكٍ.

وقال ابن القاسم في "المدوّنة" (٤/ ٥٦٥): قلتُ: «أرأيتَ الحاجبين، أفيهما الدِّيَة أم لا»؟
قال مالكٌ: «ليس فيهما إلّا الحكومةُ إذا لم يُنبِتا».
وهٰذا بمعنىٰ ما روىٰ ابن وهبٍ عنه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٨)

[٢٣٠]

وأخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَهْ، ثنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو معاويةَ،(٢) ثنا حجّاجٌ،(٣) عن مكحولٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ قال:

«في الشعر إذا لم يَنبُتِ - الدِّيَةُ».

هٰذا منقطعٌ.

والحجّاج بن أَرطاةَ لا يُحتجّ به.

قال ابن المُنذِر:(٤) «ورُوِّينا عن زيدِ بن ثابتٍ أنّه قال: (في الحاجب ثُلُث الدِّيَة)».

قال ابن المُنذِر(٥) في الشعر يُجنىٰ عليه فلا يَنبُت: «رُوِّينا عن عليٍّ وزيدِ بن ثابتٍ - رضي الله عنهما - أنّهما قالا: (فيه الدِّيَةُ)».

قال: «ولا يثبت عن عليٍّ وزيدٍ ما رُوي عنهما».

❁❁❁

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن خازمٍ، الكوفيُّ، الضرير.

(٣) هو ابن أَرطاةَ، الكوفيُّ، القاضي.

(٤) "الإشراف" (٧/ ٤٠٨).

(٥) "الإشراف" (٧/ ٤٠٩-٤٠٨).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق سعيدِ بن منصورٍ في "سننه"، وليس في القدْر المطبوع منها.

وذكره من طريقه ابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣٣).

=

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٠ برقْم ٢٨٥٩٨) عن أبي معاويةَ به.

وضعّفه ابن المنذر في "الإشراف" (٧/ ٤٠٩).

وأعلّه البيهقيّ هنا بضعف الحجّاج بن أَرطاةَ، وهو أيضًا سيِّئ التدليس، وقد عنعن؛ فلا يؤمَن أن يكون أسقط ضعيفًا أو مجهولًا.

وأعلّه في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٠) بأنّ مكحولًا لم يدرك زيدًا رضي الله عنه، وسبق نقله عن أبي مُسْهِرٍ، والإمامِ أحمدَ.

فالحديث بذٰلك شديد الضعف، ولم أجد ما يشهد له، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩)

[٢٣١]

أخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) أبنا الربيع،(٣) أبنا الشافعيّ، أبنا مسلمٌ،(٤) عنِ ابن جُرَيجٍ قال:

سألت عطاءً(٥) عنِ الحاجب يُشَانُ.(٦)

قال: «ما سمعتُ فيه بشيءٍ».

قال الشافعيّ: «فيه حكومةٌ بقدْر الشين والألم».

❁❁❁

---

(١) هو محمّدُ بن أبي عمرٍو: موسىٰ، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٣) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، المِصريّ.

(٤) هو ابن خالدٍ، الزَّنْجيُّ، المكّيّ.

(٥) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ.

(٦) أيْ: يُعاب، منَ (الشَّين)، وهو العيب، ضدُّ (الزَّين). انظر "تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبِيديّ (٣٥/ ٢٩٩).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٢٩ برقْم ٤٩٢٥) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٣٠٣ برقْم ٢٧٢٨).

ومسلمُ بن خالدٍ ضعيفٌ، لٰكنّه توبع.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٨٤٥٣) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣٠) - عنِ ابن جُرَيجٍ، نحوَه.

=

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وهو موقوفٌ علىٰ عطاءٍ.

وقد وُلِد في خلافة عثمانَ رضي الله عنه، وكان من أوعية العلم، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٥/ ٧٩)؛ فنفيُه يدلُّ علىٰ عدم اشتهارِ شيءٍ في ذٰلك عن أحدٍ منَ الصحابة في زمنه. والله وأعلمُ.

وقول الشافعيّ الأخيرُ يوافقه؛ لأنّ ما لم يُسمع فيه شيءٌ، تجب فيه حكومةٌ بقدْر ضرره.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩)

[٢٣٢]

وبهٰذا الإسنادِ: أبنا الشافعيّ، أنا مسلمُ بن خالدٍ، عنِ ابن جُرَيجٍ، قال:

قلتُ لعطاءٍ: «حلْقُ الرأس: له نَذْرٌ»؟[١]

فقال: «لم أعلم».

قال الربيع:[٢] «النَّذْرُ والقَدْر واحدٌ».

قال الشافعيّ: «فيه حكومةٌ».

❁❁❁

---

(١) النَّذْر والنَّذَر بلغة أهل الحجاز: القيمة التي تجب في الجِراحات، وأهل العراق يسمُّونها: (الأَرْش). انظر "غريبَ الحديث" لابن الجوزيّ (٢/ ٤٠١)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٥/ ٣٩). وسيأتي في قول الربيع ما يُفهِم ذٰلك أيضًا.

(٢) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، المِصريّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٠ برقْم ٤٩٢٦) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٣٠٤ برقْم ٢٧٢٨).

ومسلمُ بن خالدٍ ضعيفٌ، لٰكنّه توبع.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٢ برقْم ١٨٤٤٦). ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٤٠ برقْم ٢٨٦٠٠) عن محمّدِ بن بكرٍ البُرْسانيّ.

كلاهما عنِ ابن جُرَيجٍ به.

ولفظ عبد الرزّاق مثلُه، ولفظ محمّدِ بن بكرٍ نحوُه.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ، وهو موقوفٌ علىٰ عطاءٍ.

=

وتقدّم دلالة نفيه – وهو من علماء ذٰلك الزمنِ المتقدِّم – علىٰ عدم اشتهار شيءٍ في هٰذه المسألةِ عن أحدٍ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأنّ إثبات الشافعيّ الحكومةَ فيها موافقٌ له.

[٤٠]

بابُ ما جاء في التَّرْقُوَة والضِّلَع

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩)

[٢٣٣]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني مالكٌ، وهشامُ بن سعدٍ.(١)

ح. وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عن زيدِ بن أسلمَ، عن مسلمِ بن جُنْدُبٍ،(٢) عن أسلمَ مولىٰ عمرَ بنِ الخطّاب(٣) رضي الله عنه:

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - قضىٰ في الضِّرس بجملٍ، وفي التَّرْقُوَة(٤) بجملٍ، وفي الضِّلَع بجملٍ.

لفظُ حديث الشافعيّ.

---

(١) هو أبو عَبّادٍ أو أبو سعيدٍ، المدنيُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، ورُمي بالتشيُّع، من كبار السابعة، مات سنةَ ستّينَ ومِائةٍ، أو قبلَها، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٣).

لٰكنْ نقل المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ٢٠٨) عن أبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ أنّه قال: «هشامُ بن سعدٍ أثبتُ الناس في زيدِ بن أسلمَ»، وروايته هنا عنه.

(٢) هو الهُذَليّ، المدنيّ، القاضي، ثقةٌ، فصيحٌ، قارئٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ستٍّ ومِائةٍ، (عخ ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦١).

(٣) هو أبو زيدٍ، ويُقال: أبو خالدٍ، المدنيُّ، ثقةٌ، مخضرمٌ، مات سنةَ ثمانين، وقيل: بعدَ سنة ستّين، وقيل: عاش أربعَ عشْرةَ ومِائةَ سنةٍ، ولا يصحُّ، (ع). انظر "سيرَ اعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ١٠٠-٩٨)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤).

(٤) هو العظم المُشْرِف في أعلىٰ الصدر، بين ثُغْرة النَّحر والعاتق. انظر "غريبَ الحديث" لابن الجوزيّ (١/ ١٠٦)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٨٧٠).

=

زاد أبو سعيدٍ في روايته:

قال الشافعيّ: «في الأضراس خمسٌ خمسٌ؛ لما جاء عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: (في السنّ خمسٌ)،[1] وكانتِ الضرس سنًّا.

وأنا أقول بقول عمرَ - رضي الله عنه - في التَّرْقُوَة والضِّلَع؛ لأنّه لم يخالفه أحدٌ من أصحاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فيما علمته؛ فلم أرَ أن أذهب إلىٰ رأيي؛ فأخالفَه به».

❁❁❁

(١) سبق تخريجه في المبحث [١٢٦]، وأنّه ورد في كتاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - لعمرِو بن حزمٍ - رضي الله عنه - لمّا أرسله إلىٰ نجرانَ، وأنّه كتابٌ صحيحٌ، متلقًّى بالقَبول.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣١ برقْم ٤٩٢٧) بالإسناد الثاني.

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٨/ ٦٥٠ برقْم ٣٨١٧).

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣١ برقْم ٢٥١٠)، ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٥٢).

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٣٤ برقْم ١٨٥٧٥) عنِ ابن جُرَيجٍ، والثوريّ، وفي (٨/ ٤٩ برقْم ١٨٦٥٩، و٥٤ برقْم ١٨٦٨٩) عنِ معمرٍ، وابن جُرَيجٍ، والثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في موضعين منَ "المصنّف" (١٥/ ٥٩ برقْم ٢٨٦٨٠، و٩٩-١٠٠ برقْم ٢٨٨٩٣) عن وكيعٍ، عنِ الثوريّ. وإسحاقُ بن راهُوْيَهْ في "مسنده" - كما ذكره البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيرة المهرة" (٤/ ١٩٦ برقْم ٣٤١٤)، وابن حجرٍ في "المطالب العالية" (٩/ ١٤١ برقْم ١٨٩١) - عن عبد الرزّاق، عنِ ابن جُرَيجٍ، وعنِ ابن عيينةَ. وعليُّ بن حربٍ في "حديث سفيانَ" - كما ذكره ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٥٦ برقْم ٥٩٣) - عنِ ابن عيينةَ. وأخرجه أبو العبّاس الأصمُّ في "جزءٍ له" (مجموع مصنّفاته: ص٧٣ برقْم ٦٨) من طريق مسلمِ بن خالدٍ الزَّنْجيّ.

خمستُهم عن زيدِ بن أسلمَ به.

=

وروايات عبد الرزّاق وابن أبي شيبةَ – مختصرةٌ، ومفرَّقةٌ.

وزاد مسلمُ بن خالدٍ، ووكيعٌ في روايته عنِ الثوريّ، وإسحاقُ بن راهُوْيَهْ في روايته عن عبد الرزّاق، عنِ ابن جُرَيجٍ – أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قال ذٰلك علىٰ المنبر.

وهي زيادةٌ مقبولةٌ.

وصحّح الحديثَ ابن المُنذِر في "الإقناع" (١/ ٣٦٣)، وابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٥٤)، والألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٧).

وقال ابن حزمٍ في موضعٍ آخرَ منَ "المحلّىٰ" (٧/ ٤٥٣): «هٰذا إسنادٌ في غاية الصحّة عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – يخطُب به علىٰ المنبر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم».

وقول الشافعيّ بمقتضاه – يتضمّن تصحيحه له.

وأيضًا، فقد أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٥٤ برقْم ١٨٦٩٢) من طريق عمرَ بنِ عبد العزيز، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، وذكر الضِّلَع.

وهٰذا منقطعٌ، ولا بأسَ به في الشواهد. والله أعلمُ.

فائدةٌ:

الزيادة التي ذكرها أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو – في كتاب "اختلاف مالكٍ والشافعيّ" منَ "الأمّ" (٨/ ٦٥١-٦٥٢)، ذكرها بعد حديث عمرَ – رضي الله عنه – المخرَّجِ في هٰذا المبحثِ.

وفي تتمّتها فوائدُ حسانٌ، وأصولٌ في العلم والِاتّباع؛ فأذكرها هنا للفائدة.

قال الربيع: قلت للشافعيّ: «فإنّا نقول: في الأضراس خَمسٌ خَمسٌ، ونزعم أنّه ليس في التَّرقُوَة وفي الضِّلَع حكمٌ معروفٌ، وإنّما فيها حكومةٌ باجتهادٍ».

قال الشافعيّ: «فقد خالفتم حديث زيدِ بن أسلمَ، عن عمرَ – رضي الله عنه – كلَّه؛ فقلتم: (في الأضراس خَمسٌ خَمسٌ)، وهٰكذا نقول؛ لِما جاء عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: (في السنّ خَمسٌ)، وكانت الضرس سنًّا».

قال الشافعيّ: « ... قد يَحتمِل أن يكون النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال: في السنّ خَمسٌ ممّا أقبل منَ الفمِ ممّا اسمُه (سنٌّ)». يعني: وذٰلك خلاف ظاهره، لٰكنّه موافقٌ لقول عمرَ رضي الله عنه.

=

قال الشافعيّ: «فإذا كانت لنا ولكم حجّةٌ بأن نقول: الضرس سنٌّ، ونذهبَ إلىٰ حديث النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فيها، ونخالفَ غيرَه؛ لظاهر حديث النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وإن توجّه لغيره ألّا يكون خلافَ قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم»، يعني فيتعيّن أن نقول: الضرس سنٌّ، ونعطيَه حكمه؛ موافقةً لظاهر قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

يعني: ولا يجوز أن نصرف قوله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – عن ظاهره؛ لأجل أن يكون غيره مصيبًا، ولم يخالف قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ثمّ قال الشافعيّ: «فهٰكذا ينبغي لنا ألّا نترك عن رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – شيئًا أبدًا لقول غيره، فأمّا أن تتركوا قول عمرَ – رضي الله عنه – لقول النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – مرّةً، وتتركوا قول النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لقول عمرَ – رضي الله عنه – مرّةً، فهٰذا ما لا يجهل عالمٌ أنّه ليس لأحدٍ إن شاء الله».

قال الشافعيّ: «وخالفتم عمرَ – رضي الله عنه – في التَّرْقُوَة والضِّلَع، فقلتم: ليس فيهما شيءٌ مؤقّتٌ. وأنا أقول بقول عمرَ – رضي الله عنه – فيهما معًا؛ لأنّه لم يخالفه واحدٌ من أصحاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فيما علمتُ؛ فلم أرَ أن أذهب إلىٰ رأيي وأخالفَه».

[٤١]

بابُ ما جاء في كسر الذراع والساق

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩)

[٢٣٤]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، قال: وسمعت سفيانَ الثوريّ، عن إسماعيلَ بنِ أميّةَ القرشيّ، عن بِشرِ بن عاصمٍ:[١]

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - قال في الذراع إذا كُسِر مِائتي[٢] درهمٍ.

ورُوِي عن رجلٍ، عن عمرَ - رضي الله عنه - أنّه قال:

«إذا كُسِرتِ الساق أوِ الذراع، ففيها عشرون دينارًا، أو حِقَّتان»، يعني إذا برئت علىٰ غير عَثَمٍ.[٣]

❁❁❁

---

(١) هو ابن سفيانَ بنِ عبد الله بن ربيعةَ، الثقفيُّ، الطائفيُّ، ثقةٌ، منَ السادسة، تُوُفِّي بعد الزهريّ بيسيرٍ، قال ابن حِبّانَ: سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائةٍ، (د ت ق). انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٢٢٩)، و"تقريبَ التهذيب" له (ص٦٢).

(٢) كذا في المطبوعة بنصب (مِائتين)، وقد تكون مفعولًا لكلمة (قال) بتضمينها معنىٰ (رأىٰ)، وقد تكون منصوبةً علىٰ نزع حرف الجرّ قبلَها، ويكون تقدير الكلام: (قال بمِائتيْ درهمٍ)، أيْ: ذهب إلىٰ ذٰلك، وحكم به. وجاء في "المهذّب" للذهبيّ (٦/ ٣١٩٠): (مِائتان) بالرفع، فيكون (قال) علىٰ بابه، ويكون (في الذراع إذا كُسِر - مِائتا درهمٍ) مَقولَه، وهٰذا أجودُ. والله أعلمُ.

(٣) العَثَم هنا: هو أن ينجبر العظم المكسور علىٰ غير استواءٍ، بحيث يبقىٰ فيه أَوَدٌ لم ينحكم. ويطلق علىٰ فعل الجابر علىٰ الوجه المذكور أيضًا؛ فيُقال: (عَثَمَ العظمُ)، و(عَثَم الجابرُ العظمَ).

انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ١٨٣)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٢/ ٣٨٣-٣٨٤).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدر المطبوع منه.

=

ورجاله ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ؛ بِشرُ بن عاصمٍ لا يُدرك عمرَ بن الخطّاب؛ فبين وفياتيهما أكثرُ من مِائة عامٍ، ولم يذكروا روايته عن أحدٍ منَ الصحابة، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٤/ ١٣١)، ولذٰلك ذكره ابن حجرٍ في الطبقة السادسة، وهمُ الذين عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاء أحدٍ منَ الصحابة.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٢ برقْم ١٨٨١٤). وإبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (٢/ ٧٣٤) عن محمّدِ بن الصَّبّاح البغداديّ.

كلاهما عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن بِشرِ بن عاصمٍ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن عاصمِ بن سفيانَ:

أنّ عمرَ – رضي الله عنه – كتب إلىٰ سفيانَ بنِ عبد الله رضي الله عنه:

«في أحد الزَّنْدين منَ اليدِ إذا انجبر علىٰ غير عَثَمٍ – مِائتا درهمٍ».

لفظ عبد الرزّاق، ولمحمّدِ بن الصَّبّاح نحوُه.

وعاصمُ بن سفيانَ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٢٨): «صدوقٌ»، وقال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٥/ ٢٤٩)، والعينيُّ في "مغاني الأخيار" (٢/ ٢٨): «سمع عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه»؛ فهٰذا إسنادٌ متّصلٌ.

وزيادة سفيانَ بنِ عيينةَ مقبولةٌ، ولا يمتنع أن يحدّث بِشرُ بن عاصمٍ بالحديث مرّتين، يكسل مرّةً فيُرسله عن عمرَ رضي الله عنه، وينشط أخرىٰ فيذكر إسناده إليه رضي الله عنه، ثمّ يحدّث إسماعيلُ بن أميّةَ وسفيانُ بن عيينةَ عنه بالوجهين: كلٌّ بما سمع.

وقد جاء الحديث عن عكرمةَ بنِ خالدٍ من طريقٍ أخرىٰ.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧١ برقْم ١٨٨١١) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣٩–٤٤٠) – عنِ ابن جُرَيجٍ، أخبرني عكرمةُ بن خالدٍ:

أنّ نافعَ بن علقمةَ أُتِي في رِجْلٍ كُسِرت، فقال: كنّا نقضي فيها خَمسَمِائة درهمٍ، حتّىٰ أخبرني عاصمُ بن سفيانَ:

=

أنّ سفيانَ بن عبد الله – رضي الله عنه – كتب إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – فكتب بخمسِ أواقٍ في اليدِ أوِ الرِّجل تُكسَرُ، ثمّ تُجبَرُ وتستقيم.

قال: قلتُ لعكرمةَ: «فلا يكون فيه عِوَجٌ ولا شَلَلٌ»؟

قال: «نعم».

قال: «فقضىٰ ابن علقمةَ فيه بمِائتي درهمٍ».

ونافعُ بن علقمةَ هو أميرُ مكّةَ، له ذِكرٌ في "تاريخ مكّةَ" للفاكهيّ (٣/ ١٧١)، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٥/ ٤٦٩)، وقال: «روىٰ عنه الناس»، ولم يذكره أحدٌ بجرحٍ؛ فهو مستورٌ، وبحث ابن حجرٍ في "الإصابة" (١١/ ٣٤) احتمالَ صحبته، والله أعلمُ.

وقضاؤه يقع في حضرة الناس؛ فيَشتهِر، والعلماء إذ ذاك متوافرون بين يديه.

وليس هٰذا مخالفًا لرواية بِشرِ بن عاصمٍ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ؛ لأنّ عكرمةَ مدلِّسٌ، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٠٨)؛ فيكون دلّس في رواية بِشرِ بن عاصمٍ، فأسقط نافعَ بن علقمةَ، وبيّن في رواية ابن جُرَيجٍ، فذكره، واستوفىٰ القصّة كلَّها.

لٰكنّ بِشرًا وابنَ جُرَيجٍ قد خولِفا علىٰ عكرمةَ في إسناد هٰذا الحديثِ.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧١ برقْم ١٨٨١٢) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٠) – عنِ الثوريّ، عن محمّدِ بن أبي ليلىٰ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن رجلٍ، عن عمرَ – رضي الله عنه – أنّه قال:

«في الساق أوِ الذراع إذا انكسرت، ثمّ جُبِرت فاستوت في غير عَثَمٍ – عشرون دينارًا، أو حِقَّتان».

وابن أبي ليلىٰ سيّئ الحفظ، ولم يضبط هٰذا الحديثَ؛ فلا أقام إسناده، ولا استوفىٰ متنه، وروايته هٰذه الضعيفةُ لا تُعِلّ رواية بِشرِ بن عاصمٍ وابن جُرَيجٍ، وهما ثقتانِ.

وابن جُرَيجٍ – خاصّةً – من الحفّاظ، وعلماءِ مكّةَ، وأولىٰ بضبط حديث بلديّه عكرمةَ بنِ خالدٍ، وقد خرّج البخاريّ حديثه عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٠/ ٢٥٠).

وعليه، فرواية ابن جُرَيجٍ هي المعروفةُ، وفيها ضعفٌ يسيرٌ لأجل نافعِ بن علقمةَ.

=

ويشهد لها – ما روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٢ برقْم ١٨٨١٦) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٤٠) – عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عبد العزيز بن عمرَ أنّ عمرَ بن عبد العزيز قال:

كتب سفيانُ بن عبد الله – رضي الله عنه – إلىٰ عمرَ – رضي الله عنه – وهو عامله بالطائف، يستشيره في يدِ رَجُلٍ كُسِرت، فكتب إليه عمرُ رضي الله عنه:

«إن كانت جُبِرت صحيحةً، فله حِقَّتان».

وابن جُرَيجٍ مدلّسٌ، وقد عنعن.

وعمرُ بن عبد العزيز لم يدرك زمنَ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

لٰكنْ روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٩ برقْم ١٨٥٤٨) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٣١) – عنِ ابن جُرَيجٍ، أخبرني عثمانُ بن أبي سليمانَ:

أنّ عبدًا كَسر إحدىٰ قصبتي أنف رجلٍ، فرُفِع ذٰلك إلىٰ عمرَ بنِ عبد العزيز، فقال عمرُ: وجدتُ في كتابٍ لعمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه:

«أيُّما عظمٍ كُسِر، ثمّ جُبِر كما كان، ففيه حِقَّتان».

فراجعه ابن سُراقةَ، قال: «إنّما كَسَر إحدىٰ القَصَبتين».

فأبىٰ عمرُ إلّا أن يجعل فيه الحِقَّتين.

وقوله: (أيُّما عظمٍ) ظاهره العموم، لٰكنّه مخصوصٌ، كما بيّنته الروايات الأخرىٰ، وقد تقدّم في المبحث السابق أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قضىٰ في التَّرقُوة والضِّلَع ببعيرٍ بعيرٍ.

وعثمانُ بن أبي سليمانَ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٤): «ثقةٌ».

وروايته توضّح أنّ عمرَ بن عبد العزيز اطّلع علىٰ كتاب عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – إلىٰ سفيانَ بنِ عبد الله رضي الله عنه، وأنّه قدِ احتجّ بهٰذا الكتابِ، مع علمه وفضله، وقضىٰ بما فيه، ولم يقبل مراجعةَ ابن سُراقةَ في ذٰلك، ولهٰذا لا يكون إلّا وقد صحّ عنده.

فهٰذا شاهدٌ جيّدٌ لرواية نافعِ بن علقمةَ، والحديث بمجموعهما حسنٌ إن شاء الله.

وأيضًا، فللحديث شواهدُ أخرىٰ:

=

فأوّلها: ما أخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٤٥٧) من طريق حمّادِ بن سلمةَ، عن قتادةَ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قضىٰ في رَجُلٍ كُسِرت يدُه، أو رِجْله، أو فَخِذه، ثمّ انجبرت، فقضىٰ فيها بحِقَّتين.

وحمّادٌ – كما نقل مسلمٌ عن أهل الحديث – سيّئ الحفظ لحديث قتادةَ، لٰكنّه توبع.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧١ برقْم ١٨٨٠٩) عن معمرٍ، عن قتادة قال:

«إذا كُسِرتِ اليدُ أوِ الرِّجل، وإذا كُسِرتِ الذراع أوِ الفَخِذ أو العَضُد أوِ الساق، ثمّ جُبِرت فاستوت، ففي كلّ واحدةٍ عشرون دينارًا».

قال معمرٌ: وبلغني أنّ قتادةَ ذكره عن سليمانَ بنِ يسارٍ، عن عمرَ رضي الله عنه.

ومعمرٌ ذكر أنّه جلس إلىٰ قتادةَ وهو صغيرٌ؛ فلم يحفظ عنه الأسانيدَ؛ فلعلّه بلغه هٰذا بعدَ أن كَبِر عن بعض أصحاب قتادةَ.

فالحديث ضعيفٌ عن قتادةَ.

ورواية سليمانُ بن يسارٍ عن عمرَ – رضي الله عنه – مرسلةٌ، قاله أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" لابن أبي حاتمٍ (ص٨٢ برقْم ٢٩٥).

وثانيها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٩٥-٩٤ برقْم ٢٨٨٦٩) من طريق أشعثَ بنِ سَوّارٍ، عن عبد الله بن ذكوانَ:

أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قضىٰ في الرَّجُل كُسِرت ساقُه فجُبِرت واستقامت، فقضىٰ فيها بعشرين دينارًا.

قال: قيل له: «إنّها وَهَنت»!

يعني فاعتدّ باستقامتها، ولم ينظر إلىٰ وَهَنِها.

وأشعثُ ضعيفٌ.

=

وعبد الله بنُ ذكوانَ: المعروف بـ(أبي الزناد) – لم يرَ عبد الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما، ولا أدركه، قاله أبو حاتمٍ الرازيُّ في "المراسيل" لابنه (ص١١١ برقْم ٤٠١)؛ فروايته عن عمرَ – رضي الله عنه – أولىٰ بالإنقطاع.

وثالثها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٣٩ برقْم ٢٩٥٩٨) من طريق الحجّاج، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، عن نافع بن عبد الحارث – رضي الله عنه – قال:

كتبتُ إلىٰ عمرَ – رضي الله عنه – أسأله عن رَجُلٍ كُسِر أحدُ زَنْدَيه، فكتب إليَّ عمرُ رضي الله عنه:

أنّ فيه حِقَّتين بَكْرتين.

قال الشيخ الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٨): «وحجّاجٌ هو ابن أَرطاةَ، وهو مدلّسٌ، وقد عنعنه».

وأيضًا، فلم أجد ما يفيد سماع ابن أبي مُلَيكةَ من نافعِ بن عبد الحارث، والله أعلمُ.

ورابعها: ما أخرجه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" – ونقله الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٧٩) – من طريق يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ:

أنّ عمرَو بن العاص – رضي الله عنه – كتب إلىٰ عمرَ – رضي الله عنه – في أحد الزَّنْدين إذا كُسِر، فكتب إليه عمرُ رضي الله عنه:

أنّ فيه بعيرين، وإذا كُسِر الزَّنْدان، ففيهما أربعةٌ منَ الإبل.

والمراد بالبعيرين حِقّتانِ، كما بيّنته الروايات السابقة.

وهٰذا منقطعٌ؛ عمرُو بن شُعَيبٍ لم يدرك جدَّه عمرَو بن العاص رضي الله عنه، وبذٰلك أعلّه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٢٨).

وبعدُ، فهٰذه الرواياتُ – علىٰ ضعفهما – صالحةٌ لِلاعتبار؛ فتَعضُد قصّةَ سفيانَ بنِ عبد الله من رواية نافعِ بن علقمةَ وعمرَ بنِ عبد العزيز، ويدلّ مجموع ذٰلك علىٰ اشتهار قضاء عمرَ – رضي الله عنه – بذٰلك.

=

وقدِ احتجّ إسحاقُ بن راهُوْيَهْ والإمام أحمدُ بحديث عمرَ - رضي الله عنه - في هٰذه المسألةِ، انظر "مسائلَهما" (٧/ ٣٥٤٨-٣٥٤٧)، وحسْبُك بمثلِهما علمًا بالحديث والفقه.

[٢٣٥]

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩)

أخبرنا أبو بكرٍ محمّدُ بن إبراهيمَ الفارسيُّ،(١) أبنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن عبد الله الأصبهانيُّ،(٢) ثنا محمدُ بن سليمانَ بنِ فارسٍ،(٣) ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ،(٤) ثنا أبو نُعَيمٍ،(٥) ثنا ابن أبي غَنِيّةَ،(١) عن إسحاقَ بنِ المُحْتَفِز الأعرابيّ،(٢) عنِ الكاسر:(٣)

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ محمّدٍ، أبو بكرٍ، الحاكمُ، المشّاطُ، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «الثقة، العدل، الكثير السماعِ والحديثِ»، قُتِل مظلومًا سنةَ ثمانٍ وعشرين وأربعِمائةٍ. انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخب: ص٣٠).

(٢) هو ابن إسحاقَ بنِ جعفرِ بن زكريّا، نزيلُ نَيْسابُورَ، المعدِّلُ، المعمَّر، ويعرف بـ(القَصّار)، وصفه الحاكم بالورع، والزهد، والإجتهاد في العبادة، ومتابعة السنّة، وقال الذهبيّ مرّةً: «ثقةٌ»، وقال أخرىٰ: «صدوقٌ»، وتُوُفِّيّ سنةَ ثلاثٍ وسبعين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "أخبارَ أصبهانَ" لأبي نُعَيمٍ (١/ ٢٠١)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٧/ ٤٦-٤٤)، و"أهلَ المِائة" للذهبيّ (ص٦٥)، و"أسماءَ من عاش ثمانين سنةً بعد شيخه أو سماعه" له (ص٥١).

(٣) هو أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، الدلّالُ، روىٰ عنه جماعةٌ، قال ابن الأخرم: «ما أنكرنا إلّا لسانَه؛ فإنّه كان فحّاشًا»، وقال أبو سعدٍ السمعانيُّ: «أنفق علىٰ العلم الأموال الكثيرة»، وقال الذهبيّ: «كان يَفهم، ويذاكِر»، وروىٰ عنِ البخاريّ كتاب "التاريخَ"، تُوُفِّيّ قبلَ سنة عشْرٍ وثلٰثِمائةٍ، أو سنةَ اثنتي عشْرةَ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٥٩-٨٥٨)، و"الأنسابَ" للسمعانيّ (٥/ ٤٣٢-٤٣١)، و"العِبَرَ" للذهبيّ (٢/ ١٥٩).

(٤) هو ابن المغيرة بنِ بَرْدِزْبَةَ، الجعفيُّ مولاهم، أبو عبد الله، صاحبُ "الصحيح"، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ستٍّ وخمسين ومِائتين، في شوّالٍ، وله اثنتان وسِتّون سنةً، (ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٤).

(٥) هو الفضل بن دُكَينٍ: عمرِو بن حمّادِ بن زهيرٍ، التيميُّ مولاهمُ، الكوفيُّ، الأحول، المُلَائيّ، مشهور بكنيته، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ثمانيَ عشْرةَ ومِائتين، وقيل: سنةَ تسعَ عشْرةَ ومِائتين، =

أنّه كَسر ساق رجلٍ، فقضىٰ عمرُ – رضي الله عنه – بثمانٍ منَ الإبل.

وكان مولده سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، وهو من كبار شيوخ البخاريّ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨١-٣٨٢).

(١) هو عبدُ الملك بنُ حُمَيدِ بن أبي غَنِيّةَ، الخزاعيُّ، الكوفيّ، وأصله من أصبهانَ، ثقةٌ، منَ السابعة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٣).

(٢) ترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٠٣)، وابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٣٤-٢٣٥)، ونقل عن أبي زرعةَ وأبي حاتمٍ أنّهما قالا: «يُعدّ في الكوفيّين»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٤/ ٢٥)، وقال: «روىٰ عنه الكوفيّون». وهو بذٰلك مجهول الحال.

(٣) (الكاسر) وصفٌ لصاحب القصّة، ولم أقف علىٰ اسمه.

دراسة الحديث:

رواه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٠٣).

وإسناده ضعيفٌ؛ لجهالة إسحاقَ بنِ المُحْتَفِز.

وقد ذكر البخاريّ وغيرُه أنّ إسحاقَ هٰذا يروي عن عمرَ رضي الله عنه، ولم يذكروا له إلّا هٰذا الحديثَ؛ فالظاهر أنّه أراد بقوله في الإسناد: (عنِ الكاسر) – عن قصّته مع عمرَ رضي الله عنه؛ فيكون سياقها من قول إسحاقَ نفسِه، لم يعزُه إلىٰ أحدٍ فوقَه.

وفي هٰذه الروايةِ أنّ عمرَ – رضي الله عنه – قضىٰ في كسر الساق بثمانيةٍ منَ الإبل، وفي المبحث السابق أنّه – رضي الله عنه – قضىٰ في ذٰلك بعشرين دينارًا، أو حِقّتين، أو مِائتي درهمٍ.

ويمكن الجمع بينهما بأنّ حديثَ الأعرابيّ هٰذا كان في كسرٍ انجبر علىٰ عيبٍ قدّره عمرُ – رضي الله عنه – بثمانِ جمالٍ، والحديث السابق مقيَّدٌ بالكسر الذي ينجبر بلا عيبٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩)

[٢٣٦]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني عبد الجبّار،(١) عنِ ابن شهابٍ، وربيعةَ،(٢) وابنِ أبي فروةَ،(٣) عن كتابِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ، وكتاب عمرَ بنِ عبد العزيز، ويقولون:

لم يجعل رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في كسر اليدِ في الخطإ إلّا جُعْلَ(٤) الجابر،(٥) وإن هي استوت وفيها عَثَمٌ أو شيءٌ، أُقِيمت قيمةً، ثمّ غَرِمها الذي كسرها.

❁❁❁

---

(١) هو ابن عمرَ، الأيليُّ.

(٢) هو ابن أبي عبد الرحمٰن، المدنيُّ، المعروفُ بـ(ربيعةِ الرأيِ).

(٣) هو إسحاقُ بن عبد الله بن أبي فَروةَ، المدنيُّ.

(٤) هو هنا: الأجر. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ٢٧٦).

(٥) اسمُ فاعلٍ منَ (الجَبْر)، وهو إصلاح العظم منَ الكسر. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٧٠٦).

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها واهٍ إلىٰ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ – رضي الله عنهما – وعمرَ بنِ عبد العزيز؛ لأجل عبد الجبّار بن عمرَ.

ولم أجد ما يشهد له عن معاويةَ رضي الله عنه.

وتقدّم في أثناء المبحث [٢٣٤] عن عمرَ بنِ عبد العزيز أنّه قضىٰ بكتاب عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – بأنّ في العظم يُكسَر ثمّ ينجبر علىٰ غير عَثَمٍ حِقّتين، وهٰذا أصحُّ.

=

وسأل البَرْذَعيُّ أبا زرعةَ الرازيَّ عن عبد الجبّار بن عمرَ، كما في "الضعفاء" (جهود أبي زرعةَ في السنّة: ٢/ ٤٢١-٤٢٢)، فقال: «واهي الحديثِ، وأمّا مسائله، فلا بأسَ»، قال البرذعيُّ: «كأنّه يقول: حديثه واهٍ، ومسائله مستقيمةٌ، يعني ما روىٰ منَ المسائل عن ربيعةَ، وغيرِه».

وعليه، فروايته هنا أقوال الزهريِّ، وربيعةَ، وابنِ أبي فَروةَ - حَسَنةٌ، مقبولةٌ.

وهم من فقهاء المدينة من صغار التابعين.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ٩٩-١٠٠)

[٢٣٧]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن يوسفَ الرَّفّاءُ، أبنا أبو عمرٍو عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ القاضي، ثنا إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، وعيسىٰ بنُ مِيْنَا، قالا:

ثنا عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، أنّ أباه[١] قال: كان مَن أدركت من فقهائنا: الذين يُنتهىٰ إلىٰ قولهم يقولون:

«كلّ عظمٍ كُسِر خطأً ثمّ جُبِر مستويًا غيرَ منقوصٍ ولا مَعِيبٍ، فليس في ذٰلك إلّا عطاءُ المُداوي، وشِبهُ ذٰلك، فإن جُبِر شيءٌ من ذٰلك وبه عيبٌ أو نقصٌ، فإنّه يقدَّر شينُ ذٰلك وعيبُه، يُقِيم ذٰلك أهل البصر والعقل، ثمّ يُعقَلُ[٢] علىٰ قدر ما يَرَون».

وكذٰلك قالوا في الشَّجّة المِلْطاءِ،[٣] وفي كلّ جُرحٍ في الجسد - إذا برأ وليس به عيبٌ، لا يَرَون في ذٰلك إلّا عطاءَ المُداوي وشبهَ ذٰلك.

❁❁❁

---

(١) هو عبد الله بن ذكوانَ، أبو الزناد، المدنيُّ.

(٢) أيْ: يُعطىٰ العَقلَ، وهو الدِّيَةُ.

(٣) هي المِلْطاةُ والسِّمحاق، وهي الشجّة التي تبلغ القشرةَ التي بين لحم الرأس وعظمه.

دراسة الحديث:

تقدّم الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ برقْم [٤٦]، وأنّه حسنٌ بمجموع روايتي ابن أبي أُوَيسٍ وعيسىٰ بنِ مِيْنَا، وأنّ الجماعة المبهمين منَ الفقهاء - منَ التابعين. والله أعلمُ.

[٤٢]

بابُ دِيَة أهل الذمّة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٠)

[٢٣٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا فُضَيلُ بن عياضٍ،(١) عن منصورِ بن المعتمر، عن ثابتٍ الحدّاد،(٢) عنِ ابن المسيَّب:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قضىٰ في دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ بأربعة آلافٍ، وفي دِيَة المجوسيّ بثمانِمِائة درهمٍ.

❁❁❁

(١) هو ابن مسعودٍ، التميميُّ، أبو عليٍّ، الخراسانيُّ الأصلِ، المكّيُّ، الزاهد المشهور، ثقةٌ، عابدٌ، إمامٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائةٍ، وقيل: قبلَها، (خ م د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٣).

(٢) هو ابن هُرْمُزَ، أبو المِقدام، الكوفيُّ، مشهورٌ بكنيته، صدوقٌ، يَهِمُ، منَ السادسة، (د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٢).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٦ برقْم ٣٠٧٤) عنِ الحاكم، وآخَرين أبهمهم. وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٣ برقْم ٤٩٢٩) عنِ الحاكم، وأبي بكرٍ الحِيْريّ، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو.

كلُّهم عنِ الأصمّ.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٥/ ٧١٠ برقْم ٢١٦٦، و٩/ ١٤٠ برقْم ٤٠٩٦).

وأخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٧٧ برقْم ٣٢٩٢، و٢٢٠ برقْم ٣٣٥٥) – ومن طريقه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣٢٧-٣٢٦ برقْم ١٨١٦) – من طريق زائدةَ بنِ قدامةَ، عن منصورِ بن المعتمر به.

=

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ٢٠٢ برقْم ١٠٩٦١، و٨/ ٢١٣ برقْم ١٩٥٧٨)، وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٦٢ برقْم ٢٩٢٥٠)، والإمامُ أحمدُ في "المسائل" رواية ابنه صالحٍ (٢/ ٢٢٨ برقْم ٨٠٩)، والطبريُّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٣٣٣)، والدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٧٦- ١٧٧ برقْم ٣٢٩١)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ"، وسيأتي برقْم [٢٤٠] - من طرقٍ عن سفيانَ الثوريّ. والإمامُ أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبد الله (١/ ٢٨٤ برقْم ٤٥٧)، وابنُ أبي حاتمٍ في "تقدِمة الجرح والتعديل" (١/ ١٧٠)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٧٦ برقْم ٣٢٩٠) من طريق الحكم بن عُتَيبةَ، وشعبةَ. والطبريُّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٧٣٢، و٣٣٣) من طريق الأعمش، وشعبةَ. والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٢٠ برقْم ٣٣٥٦) من طريق شَرِيكٍ النَّخَعيّ.

خمستهم عن أبي المِقدام ثابتٍ الحدّادِ به.

ولم يذكر عبد الرزّاق دِيَة المجوسيّ.

ولهٰذا إسنادٌ حسنٌ إلىٰ ابن المسيَّب؛ للكلام اليسير في أبي المِقدام.

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٩١): «ومن ثابتٌ الحدّاد»؟! وكأنّه يُعِلّ الحديث به، ويستنكر تفرُّده عنِ ابن المسيَّب، وقد قال في ترجمته منَ "الكاشف" (١/ ٢٨٣): «ثقةٌ»، وقد توبع علىٰ ابن المسيَّب أيضًا.

فقد رواه عبد الله بنُ أحمدَ في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٢٨٥ برقْم ٤٥٨) - ومن طريقه الدارَقُطْني في "سننه" (٤/ ١٤٩ برقْم ٣٢٤٧) - من طريق شريكٍ النَّخَعيّ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عنِ ابن المسيَّب به.

قال عبد الله: حدّثت به أبي، فأنكره أن يكون من حديث يحيىٰ بنِ سعيدٍ، وقال: «هٰذا حديث ثابتٍ الحدّادِ، رواه الحكم عنه»، وأنكر أن يكون هٰذا من حديث يحيىٰ بنِ سعيدٍ.

وشَرِيكٌ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠٧): «صدوقٌ، يخطئ كثيرًا»؛ فروايته ضعيفةٌ.

ولهٰذا المتنُ مشهورٌ من رواية الحفّاظ عن ثابتٍ الحدّاد، مع خفّة ضبطه، وقلّة روايته عنِ ابن المسيَّب، وكونه كوفيًّا غريبًا عنه، ولو كان عند يحيىٰ بنِ سعيدٍ، وهو ثقةٌ متقِنٌ، مكثرٌ عن سعيدِ بن المسيَّب، وهو =

بلديُّه في المدينة، لكان أولىٰ أن يروُوه عنه؛ فلمّا لم يروِه عنه أحدٌ منهم، وتفرّد به شريكٌ، كان تفرُّده بذٰلك منكرًا، والله أعلمُ.

ثمّ قال عبد الله: قال أبي: «وقد رواه قتادةُ عن سعيدِ بن المسيَّب».

وهٰذا رواه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه صالحٍ (٢/ ٢٤١) عن محمّدِ بن جعفرٍ. وأخرجه الطبريُّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٣٣٣) من طريق ابن أبي عَدِيٍّ. والخلّالُ في "أحكام أهل المِلَل" (٢/ ٣٨٥ برقْم ٨٦٠)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٤٩ برقْم ٣٢٤٧) من طريق يحيىٰ القطّانِ.

كلُّهم عن سعيدِ بن أبي عروبةَ، عن قتادةَ، عن سعيدِ بن المسيّب، عن عمرَ - رضي الله عنه - به.

ولم يذكرِ ابن أبي عَدِيّ دِيَة المجوسيّ.

وزاد محمّدُ بن جعفرٍ الحسنَ البصريَّ.

وقدِ اختُلِف في سماعه منِ ابن أبي عَرُوبةَ، انظر "سؤالاتِ ابن الجُنَيد" لابن معينٍ (ص٢٩٠)، و"الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (١/ ٢٨٣، و٥/ ٥١٦)، وسيأتي من طريقٍ أخرىٰ عنِ الحسن.

وأمّا يحيىٰ القطّانُ، فذكره ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ٥٢٣) في أثبتِ الناس عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ، ممّن سمعوا منه قبل اختلاطه.

فصحّ بذٰلك الحديث عن قتادةَ.

وأخرجه الطبريّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٣٣٣) من طريق هُشَيمٍ قال: أخبرنا بعض أصحابنا، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن عمرَ - رضي الله عنه - بذِكر دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ.

وهٰذا فيه إبهامٌ، وفي حديث قتادةَ وثابتٍ الحدّادِ غُنيةٌ عنه.

والحديث من طريقهما صحيحٌ، وتقدّم أنّ مراسيل ابن المسيَّب مقبولةٌ، ولا سيّما عن عمرَ رضي الله عنه؛ لتتبُّعه أقضيته وفتاويَه، مع تثبُّته في الرواية عنِ الثقات.

=

هٰذا، وقد رواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٦٠-٥٩ برقْم ٤٤٨٣) من طريق الحسين المعلِّم، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، فذكر حديثًا، ثمّ ذكر أنّ عمرَ - رضي الله عنه - ترك دِيَة أهل الذمّة أربعةَ آلاف درهمٍ.

وتقدّم دراسته في أثناء المبحث [٩٦] وأنّ الصواب فيه الإرسال.

وإذْ إنّ هٰذا القدرَ في "السنن"، فليس هو منَ الزوائد، ويبقىٰ البحث بعدُ في دِيَة المجوس، وقد جاءت عن عمرَ - رضي الله عنه - من طرقٍ.

فأوّلها: ما رواه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه صالحٍ (٢/ ٢٣٣). وأخرجه الطبريُّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٣٣٤-٣٣٣) من طريق يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الدَّوْرَقيّ.

كلاهما عن هُشَيمٍ، أخبرنا محمّدُ بن أبي ليلىٰ، عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، عن عمرَ رضي الله عنه.

وأحال الإمام أحمدَ علىٰ حديثٍ قبلَه، لفظه: «دِيَةُ اليهوديّ والنصرانيّ أربعةُ آلافٍ أربعةُ آلافٍ، والمجوسيُّ ثمانُمِائةٍ».

وليس عند الطبريّ تصريح هُشَيمٍ بالسماع منِ ابن أبي ليلىٰ، وأحال المتنَ علىٰ حديثٍ قبلَه في دِيَة أهل الكتاب فقط، وذٰلك اختصارٌ.

هٰذا، وابن أبي ليلىٰ ضعيفٌ.

وعطاءٌ - قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٧٩): «وُلِد في أثناء خلافة عثمانَ رضي الله عنه»؛ فتكون روايته عن عمرَ - رضي الله عنه - منقطعةٌ.

وثانيها: ما أخرجه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه صالحٍ (٢/ ٢٣٠) من طريق الفضل بن دَلْهَمٍ، عنِ الحسن أنّ عمرَ - رضي الله عنه - قال:

«دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ أربعةُ آلافٍ، ودِيَة المجوسيّ ثمانُمِائةٍ».

والفضل - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٢): «ليّنٌ».

والحسن لم يدرك عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه؛ فروايته عنه منقطعةٌ.

=

وثالثها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ٢٠١ برقْم ١٠٩٥٤) عن معمرٍ، عن رجلٍ، سمع عكرمةَ يقول:

إنّ عمرَ – رضي الله عنه – قضىٰ في دِيَة المجوسيّ ثمانَمِائة درهمٍ، وقال:

«ليس من أهل الكتاب، إنّما هو عبدٌ».

ولهٰذا ضعيف؛ لإبهام راويه، ولانقطاعه بين عكرمةَ وعمرَ رضي الله عنه.

ورابعها: ما رواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٥/ ٢٠١ برقْم ١٠٩٥٥) – وعنه الإمام أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه صالحٍ (٢/ ٢٤٢) – عنِ ابن جُرَيجٍ قال: أخبرني عمرُو بن شُعَيبٍ:

أنّ أبا موسىٰ – رضي الله عنه – كتب إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – أنّ المسلمين يقَعُون علىٰ المجوس فيقتلونهم؛ فماذا تَرىٰ؟

فكتب إليه عمرُ رضي الله عنه: «فإنّما هم عبيدٌ؛ فأَقِمْهم قيمةَ قَينِكم».

فكتب إليه أبو موسىٰ رضي الله عنه: «ثمانُمِائةِ درهمٍ».

فوضعها عمرُ – رضي الله عنه – للمجوس.

وابن جُرَيجٍ قد صرّح هنا بالإخبار، وتقدّم عنِ البخاريّ والعَلَائيّ أنّه لم يسمع منه، ولعلّه أَجازهُ بهٰذا الحديثِ، فقد روىٰ الواقديّ، عنِ ابن أبي الزناد قال:

شهدتُ ابن جُرَيجٍ جاء إلىٰ هشامِ بن عروةَ، فقال له: «الصحيفة التي أعطيتَها فلانًا هي حديثُك»؟ قال: «نعم».

قال الواقديّ: سمعت ابن جُرَيجٍ بعد ذٰلك يقول: «أخبرنا هشامُ بن عروةَ».

ذكره القاضي عياضٌ في "الإلماع" (ص١١٥)، وقال في (ص١٢٨): «وذهب جماعةٌ إلىٰ إطلاق (حدّثنا) و(أخبرنا) في الإجازة، وحُكِي ذٰلك عنِ ابن جُرَيجٍ، وجماعةٍ منَ المتقدّمين».

وروىٰ ابن سعدٍ قصّة الواقديّ هٰذه وغيرَها – في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٥٤)، وفيه أنّ ابن جُرَيجٍ قال: (حدّثنا)، والتحديث أعلىٰ منَ الإخبار.

=

وقد توبع ابنُ جُرَيجٍ، فقد أخرج الطبريّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٣٣٢-٣٣١) من طريق داوُدَ بنِ أبي هندٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ في دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ، قال:

جعلها عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - نصفَ دِيَة المسلم، ودِيَةَ المجوسيّ ثمانَمِائةٍ.

وقوله: (نصفُ دِيَة المسلم) خطأٌ، مخالفٌ لرواية ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن شُعيبٍ، ولرواية ابن المسيَّب وغيرِه، عن عمرَ رضي الله عنه.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فهٰذا منقطعٌ؛ وعمرُو بن شُعَيبٍ لم يدرك زمنَ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وخامسها: ما رواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٥/ ٢٠٢ برقْم ١٠٩٥٩، و٨/ ٢١٥ برقْم ١٩٥٨٨) عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - جعل دِيَة المجوسيّ ثمانَمِائةِ درهمٍ.

ووقع في الموضع الثاني (سليمانُ بن سعيدٍ) بدلَ (يحيىٰ بنِ سعيدٍ)، وهو خطأٌ.

وإبراهيمُ هو ابن أبي يحيىٰ الأسلميُّ، وهو متروكٌ.

وبعدُ، فهٰذه الرواياتُ تشهد لمرسل ابن المسيَّب عن عمرَ رضي الله عنه، والأربعة الأُوَل صالِحةٌ في الِاعتبار؛ فتزيده صحّةً وقوّةً، والخامسةُ منها - خاصّةً - شديدة الضعف، وإنّما تُذكر لاستقصاء ما ورد في الباب.

وقد احتجّ الإمام أحمدُ بما رُوي عن عمرَ - رضي الله عنه - في هٰذا البابِ؛ فقد روىٰ الخلّال في "أحكام أهل المِلَل" (٢/ ٣٩٢) أنّ صالحَ ابن الإمام أحمدَ قال: سألت أبي: «أيُّ شيءٍ تذهب في دِيَة المجوسيّ»؟ قال: «إلىٰ حديث عمرَ رضي الله عنه».

وأيضًا، فهو قول جمهور العلماء، قال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٠١): «هٰذا قول أكثر أهل العلم»، ثمّ نقل عنِ الإمام أحمدَ أنّه قال: «ما أقلَّ ما اختُلِف في دِيَة المجوسيّ».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٠)

[٢٣٩]

أخبرنا أبو زَكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا سفيانُ بن عيينةَ، عن صدقةَ بنِ يسارٍ[١] قال:

أرسلْنا إلىٰ سعيدِ بن المسيَّب نسألُه عن دِيَة المعاهَد، فقال:

قضىٰ فيه عثمانُ بن عفّانَ - رضي الله عنه - بأربعة آلافٍ.

قال: فقلنا: «فمن قبلَه»؟

قال: فحَصَبَنا.[٢]

قال الشافعيّ: «همُ الذين سألوه آخِرًا».[٣]

ورُوِي عن عثمانَ بنِ عفّانَ - رضي الله عنه - بخلافه، وهو عنه بإسنادين: أحدُهما غير محفوظٍ، والآخَرُ منقطعٌ، قد ذكرناهما في "بابِ «لا يُقتَل مؤمنٌ بكافرٍ»".[٤]

---

(١) هو الجَزَريّ، نزيل مكّةَ، ثقةٌ، منَ الرابعة، مات في أوّل خلافة بني العبّاس، وكان ذٰلك سنةَ اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٧).

(٢) أيْ: رماهم بالحَصْباء، وهي الحصىٰ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ١١٣-١١٢).

(٣) قال البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٣): «إنّما أراد - والله أعلمُ - أنّ ابن المسيَّب كان يقول بخلاف ذٰلك، ثمّ رجع إلىٰ هٰذا». وناقشه في ذٰلك ابن التُّرْكمانيّ في "الجوهر النقيّ" (٨/ ١٠٠).

(٤) يعني بعدَ "بابِ بيان ضعف الخبر الذي رُوِي في قتل المؤمن بالكافر، وما جاء عنِ الصحابة في ذٰلك"، انظرِ "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٣).

=

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٣ برقْم ٤٩٣٠) عن أبي بكرٍ الحِيْريّ، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو.

كلُّهم عنِ الأصمّ.

ورواه الشافعيّ في موضعين منَ "الأمّ" (٥/ ٧١٠ برقْم ٢١٦٧، و٩/ ١٤٠ برقْم ٤٠٩٧).

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٦٣ برقْم ٢٩٢٥٥). والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (١١/ ٣١٧) عن يونُسَ بنِ عبد الأعلىٰ. وأخرجه الخلّال في "أحكام أهل المِلَل" (٢/ ٣٨٦ برقْم ٨٦٢) من طريق الإمام أحمدَ.

كلُّهم عنِ ابن عيينةَ.

ولم يذكرِ ابن أبي شيبةَ ويونُسُ القصّةَ.

وذكر الإمام أحمدَ أنّ ابن عيينةَ رواه علىٰ الوجهين.

ولهٰذا الإسنادُ رواته كلُّهم ثقاتٌ.

وأعلّه ابن التُّرُكُمانيّ في "الجوهر النقيّ" (٨/ ١٠١-١٠٠) بأنّه قد رُوِي عن عثمانَ - رضي الله عنه - خلافُه.

وقد رُوي ذٰلك من طرقٍ:

الأولىٰ: ما أخرجه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٥/ ٢٠٢ برقْم ١٠٩٦٤، و٨/ ٢١٥ برقْم ١٩٥٩١)، ومن طريقه الخلّال في "أحكام أهل المِلَل" (٢/ ٣٨٩ برقْم ٨٧٣، و٣٩١ برقْم ٨٧٨)، والطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (١١/ ٣١٨)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٧٦ برقْم ٣٢٨٩) - ومن طريقه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٣) - وابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٤٩)، عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سالمٍ، عن عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما:

=

أنّ رجلًا مسلمًا قتل رجلًا من أهل الذمّة عمدًا؛ فرُفِع إلىٰ عثمانَ – رضي الله عنه – فلم يقتله، وغلّظ عليه الدِّيَةَ مثلَ دِيَة المسلم.

ونقل الخلّالُ عنِ المرُّوذيّ أنّه قال: «أبو عبد الله – يعني الإمامَ أحمدَ – يذهب إليه».

وقال الطحاويُّ: «ما في هٰذا الحديثِ عن عثمانَ – رضي الله عنه – أولىٰ ممّا في الحديث الأوّلِ عنه»، يعني حديث ابن المسيَّب.

وقال ابن حزمٍ: «هٰذا في غاية الصحّة عن عثمانَ رضي الله عنه».

وصحّحه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣١٢).

وذكر البيهقيّ هنا أنّه غير محفوظٍ، قال ابن التُّرْكُمانيّ في "الجوهر النقيّ" (٨/ ١٠١): «لا أدري ما معنىٰ قول البيهقيّ»، ومعناه – إن شاء الله – أنّه اختُلِف فيه علىٰ الزهريّ، كما سيأتي في الطريقين التاليتين، ويرىٰ البيهقيّ أنّ الوجه المسنَد شاذٌّ.

الثانية: ما أخرجه محمّدُ بن الحسن في "الحجّة علىٰ أهل المدينة" (٤/ ٣٥٧-٣٥٦) – وعنه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٣٣ برقْم ٤٠٨١)، ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٣٣)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٣ برقْم ٤٩٣١) – من طريق سفيانَ بنِ حسينٍ. وعمرُ بن شَبّةَ في "تاريخ المدينة" (٣/ ٩٨٩) من طريق يونُسَ بنِ يزيدَ الأيليّ.

كلاهما عنِ الزهريّ:

أنّ ابن شاسٍ الجُذاميَّ قتل رجلًا من أنباط الشام، فرُفِع إلىٰ عثمانَ – رضي الله عنه – فأمر بقتله، فكلّمه الزبير رضي الله عنه، وناسٌ من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فنهَوه عن قتله.

قال: فجعل دِيَته ألف دينارٍ.

اللفظ لسفيانَ بنِ حسينٍ.

وفي رواية يونُسَ أنّ اسمَه سُلَيمَ بن شاسٍ، وأنّه قتل النبطيَّ بالسيف، وفي آخره أنّ عثمانَ – رضي الله عنه – عاقبه عقوبةً موجِعةً.

قال الشافعيّ: «هٰذا مِن حديثِ مَن يُجْهَل»، يعني ابنَ شاسٍ.

=

وجهالته لا تضرُّ؛ فإنّه في سياق الحديث، وليس في إسناده.

لٰكنّه ضعيفٌ من جهة انقطاعه؛ فإنّ الزهريّ لم يدرك زمنَ عثمانَ رضي الله عنه.

وانظر في ذٰلك "الجوهرَ النقيّ" لابن التُّرْكُمانيّ (٨/ ١٠١).

الثالثة: ما رواه ابن جُرَيجٍ، عن الزهريّ قال:

كانت دِيَة اليهوديّ والنصراني في زمن النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مثلَ دِيَة المسلم، وأبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، رضي الله عنهم.

وهٰذا منقطعٌ أيضًا، وسيأتي تخريجه برقْم [٢٤٨].

وبعدُ، فهٰذه ثلاث طرقٍ عنِ الزهريّ، وتبايُن سياقها يدلُّ علىٰ أنّها أحاديث مختلفةٌ؛ فلا يُعَلُّ بعضُها ببعضٍ، ولا يرجَّح بعضُها علىٰ بعضٍ؛ خلافًا لِما سبق تقريرُه في معنىٰ كلام البيهقيّ، بل يكون بعضُها شاهدًا لبعضٍ.

فأصحُّها حديث الزهريّ، عن سالمٍ، عن أبيه رضي الله عنه، والطريقان الأُخْريَانِ منقطعتان، ولا بأسَ بهما في المتابعات والشواهد.

ثمّ إنّ هٰذه الأحاديثُ لا تُعِلّ حديث ابن المسيَّب؛ لإمكان الجمع؛ فقد سُئل الإمام أحمدُ عن دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ؟ فقال: «أربعة آلافٍ»، يعني بالدراهم، قال: «فإن كان القتل عمدًا، فدِيَته ألفٌ علىٰ حديث عثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه»، يعني ألف دينارٍ. انظر "أحكام أهل المِلَل" للخلّال (٢/ ٣٨٤).

وذكر الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٠٠-٣٩٩) شيئًا منَ الآثار المختلفة في دِيَة الكتابيّ، ثمّ قال: «نحمِل قولَهم في إيجاب الدِّيَة كاملةً علىٰ سبيل التغليظ»، يعني للعمد.

ثمّ نقل عنِ الإمامِ أحمدَ أنّه قال: «إنّما غَلّظ عثمانُ - رضي الله عنه - الدِّيَة عليه لأنّه كان عمدًا، فلمّا تَرَك القَوَدَ، غَلّظ عليه».

وهٰذا ظاهرٌ في الطريقين الأُولَيَينِ عنِ الزهريّ؛ فقد صرّح معمرٌ في روايته بأنّ القتل وقع عمدًا، وأنّ تسوية دِيَته بدِيَة المسلم وقت تغليظًا، وذكر سفيانُ بن حسينٍ في روايته أنّ عثمانَ - رضي الله عنه - أمر بقتل ابن شاسٍ، وهٰذا لا يكون في الخطإ، وفي رواية يونُسَ أنّه قتله بالسيف، وهٰذا ظاهرٌ في العمد، =

وفيها أنّ عثمانَ – رضي الله عنه – عاقبه عقوبةً موجِعةً، وهٰذا لا يكون إلّا لأجل الِاعتداء الذي يحصل في العمد، وعلىٰ هٰذا التقييدِ يُحمَل الإطلاق في رواية ابن جُرَيجٍ.

وهٰذا يَقصُر رواية ابن المسيَّب علىٰ قتل الخطإ؛ فلا تنافيَ إذًا، ولا حاجةَ إلىٰ ترجيحٍ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤٠]

أخبرنا أبو سعيدٍ محمّدُ بن موسىٰ بنِ الفضل، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني سفيانُ الثوريّ، عن أبي المِقدام،(١) عن سعيدِ بن المسيَّب:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قضىٰ في دِيَة المجوسيّ بثمانِمِائة درهمٍ.

❁❁❁

(١) هو ثابتُ بن هُرْمُزَ، الكوفيُّ.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

وسبق الكلام علىٰ هٰذا الحديثِ برقْم [٢٣٨]، وأنّ إسناده حسنٌ إلىٰ ابن المسيَّب؛ لأجل الكلام في ثابتٍ أبي المقدام، وأنّ قتادةَ تابعه، ومعمرًا عن رجلٍ مبهمٍ؛ فصحّ الحديث بذٰلك عنِ ابن المسيَّب.

وتقدّم ثَمّ أنّ مراسيله مقبولةٌ، ولا سيّما عن عمرَ رضي الله عنه، وأنّ لحديثه هٰذا شواهدَ عنه – رضي الله عنه – تؤكّد رواية ابن المسيَّب وتزيدها قوّةً. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤١]

قال:[١] وحدّثنا ابن وهبٍ، أخبرني جريرُ بن حازمٍ، عن قيسِ بن سعدٍ،[٢] عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ قال:

«دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ».

❁❁❁

(١) يعني بحرَ بن نصرٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو المكّيّ، ثقةٌ، منَ السادسة، مات سنةَ بِضْعَ عشْرةَ ومِائةٍ، (خت م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٢).

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ تتمّةٌ للإسناد السابقِ منَ "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورجالها كلُّهم ثقاتٌ.

وأخرج الحديثَ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٦٣ برقْم ٢٩٢٥٣)، والطبريّ في تفسير "جامع البيان" (٧/ ٣٣٤) – من طريقين عن عبد الملك بن أبي سليمانَ العَرْزَميّ، عن عطاءٍ قال:

«دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ أربعةُ آلافٍ، ودِيَة المجوسيّ ثمانُمِائةٍ».

وعبد الملك – وصفه الذهبيّ في "الكاشف" (٣/ ٣٢١) بـ(الحافظ).

والحديث صحيحٌ عن عطاءٍ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤٢]

قال:[١] وحدّثنا ابن وهبٍ، أخبرني عمرُ بن قيسٍ، عن عطاءٍ،[٢] عن عُبَيدِ بن عُمَيرٍ، عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - بذٰلك.[٣]

قال: «والمجوسيّة أربعُمِائة درهمٍ»، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.[٤]

❁❁❁

(١) يعني بحرَ بن نصرٍ، المذكورَ فيما سبق.

(٢) هو ابن أبي رَبَاحٍ، المكّيُّ.

(٣) يعني بالمتن السابق، ولفظه: «دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ».

(٤) يعني أنّ قائل ذٰلك هو عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، انظرِ "البدرَ المنير" لابن الملقِّن (٢٠/ ٥٣٠).

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ تتمّةٌ للإسناد السابقِ منَ "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها عن عمرَ - رضي الله عنه - واهٍ؛ فيه عمرُ بن قيسٍ، وهو متروكٌ.

وسبق تخريج قوله في دِيَة المجوسيّ برقْميْ [٢٣٨، و٢٤٠].

وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٠١): «ونساؤهم - يعني المجوسَ - علىٰ النصف من دِيَاتهم بإجماعٍ».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤٣]

قال:[١] وقال لي مالكٌ مثلَه.[٢]

❁❁❁

(١) يعني عبدَ الله بنَ وهبٍ، المذكورَ فيما سبق.

(٢) يعني ما تقدّم في المبحث السابق: أنّ دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائةِ درهمٍ، ودِيَةَ المجوسيّة أُربَعُمِائةٍ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ منَ "الجامع" لابن وهبٍ؛ تتمّةً لرواية المبحث السابق، ولست في القدْر المطبوع منه.

وهي صحيحةٌ عن مالكٍ.

وروىٰ مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٥ برقْم ٢٥٢٤) عن سيلمانَ بنِ يسارٍ أنّه قال: «دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ».

ثمّ قال في رواية يحيىٰ الليثيّ: «وهو الأمر عندنا».

وقال في رواية ابن بُكَيرٍ (ل١٥٥/ ب): «ذٰلك أحسنُ ما سمعتُ».

وفي "المدوَّنة" (١٦/ ١٩٥): قال ابن القاسم: «وأمّا المجوس، فإنّ دِيَة رجالهم ثمانُمِائة درهمٍ، ودِيَة نسائهم أربعُمِائة درهمٍ ... وهٰذا كلّه قول مالكٍ».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤٤]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عنِ ابن شهابٍ: أنّ عليًّا وابن مسعودٍ – رضي الله عنهما – كانا يقولان:

«في دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ».

وقد رُوِي ذٰلك عنِ ابن لَهِيعةَ بإسنادٍ آخرَ له مرفوعًا.

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ منَ "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورجالها ثقاتٌ، إلّا ابنَ لَهِيعةَ، فهو صدوقٌ، وكان اختلط، لٰكنّ رواية ابن وهبٍ عنه مستقيمةٌ.

لٰكنّ ابن لَهِيعةَ مدلّسٌ، وقد عنعن.

وتقدّم عن أبي عبد الرحمٰن المقرئِ أنّ يزيدَ بن أبي حَبِيبٍ لم يلقَ الزهريّ، وعنِ ابن أبي حاتمٍ الرازيّ أنّ الزهريّ كتب إليه، فكان يقول في روايته: (كتب إليّ الزهريّ)، لٰكنّه لم يذكر كتابةً هنا؛ فروايته منقطعةٌ.

وأيضًا، فإنّ الزهريّ قد وُلِد سنةَ خمسين أو بعدَها، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٦/ ٤٤٠–٤٤١)؛ فلم يدرك حياةَ عليٍّ، ولا ابنِ مسعودٍ، رضي الله عنهما.

والحديث بعنعنة ابن لَهِيعةَ، وانقطاعه من موضعين – شديد الضعف، ولم أجد ما يشهد له عن عليٍّ أوِ ابن مسعودٍ، رضي الله عنهما.

وقد رُوِي من وجهٍ آخرَ عنِ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ – مرفوعًا، كما قاله البيهقيّ، ويأتي تخريجه في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤٥]

أخبرنا أبو سعدٍ أحمدُ بن محمّدٍ المالِينيُّ، أبنا أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ الحافظُ، ثنا عيسىٰ بنُ أحمدَ الصَّدَفيُّ،(١) ثنا علّانُ بن المغيرة،(٢) ثنا أبو صالحٍ،(٣) ثنا ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عن أبي الخير،(٤) عن عقبةَ بنِ عامرٍ(٥) قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ».

تفرّد به أبو صالحٍ كاتبُ الليث.

والأوّل(٦) أشبهُ أن يكون محفوظًا، والله أعلم.

---

(١) هو ابنُ يحيىٰ، المِصريُّ، روىٰ عنه أبو سعيدِ بنُ يونُسَ، وأبو عمرَ محمّدُ بن يوسُفَ الكِنْديُّ، وأبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ، وأبو بكرِ بنُ السُّنّيّ، ولم أجد من ترجم له.

انظرِ "القُضاةَ" لأبي عمرَ الكِنْديّ (ص٣٨٦)، و"الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٤/ ٤٢٦)، و"القناعةَ" لابن السُّنّيّ (ص٤٢)، و"الأنسابَ" لأبي سعدٍ السمعانيّ (٨/ ٢٨٩).

(٢) هو عليُّ بن عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن المغيرة، المخزوميُّ مولاهمُ، أبو الحسن، المِصريُّ، وأصله منَ الكوفة، و(عَلّانُ) لقبه، صدوقٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ اثنتين وسبعين ومِائتين، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤٢).

(٣) هو عبد الله بنُ صالحٍ، المِصريُّ، كاتب الليث بن سعدٍ.

(٤) هو مَرْثَدُ بن عبد الله، اليَزَنيُّ، المِصريُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الثالثة، مات سنة تسعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٧).

(٥) هو الجُهَنيُّ، اختُلِف في كنيته علىٰ سبعة أقوالٍ، أشهرها أنّه أبو حمّادٍ، صحابيٌّ مشهورٌ، وكان فقيهًا فاضلًا، وَلِيَ إمرة مِصرَ لمعاويةَ - رضي الله عنه - ثلاثَ سنين، ومات سنةَ ثمانٍ وخمسين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٤).

(٦) يعني ما سبق في المبحث الماضي من طريق ابن وهبٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عنِ الزهريّ، عن عليٍّ، وابن مسعودٍ، رضي الله عنهما، موقوفًا.

=

دراسة الحديث:

رواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ٥٦٣ برقْم ١٠٤٤٥).

وشيخه عيسىٰ الصَّدَفِيُّ روىٰ عنه جماعةٌ، ولم أجد فيه توثيقًا؛ فهو في حكم مجهول الحال.

وقد أعلّه البيهقيّ بتفرُّد عبد الله بن صالحٍ، وذٰلك يؤثّر من جهتين:

أُولاهما: أنّ عبدَ الله بنَ صالحٍ كثير الغلط؛ فتكون روايته ضعيفةً.

وثانيتُهما: أنّه مخالفٌ لما روىٰ ابن وهبٍ، وهو أوثقُ منه؛ فتكون روايته منكرةً.

وبعد ذٰلك، فابن لَهِيعةَ مدلّسٌ، وقد عنعن.

والحديث يشتدّ ضعفه باجتماع هٰذه العللِ.

ولذٰلك قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٩١): «إسناده ضعيفٌ».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)

[٢٤٦]

أخبرنا أبو زَكريّا بنُ أبي إسحاقَ المُزَكِّي، أبنا أبو عبد الله محمّدُ بن يعقوبَ الشيبانيُّ، ثنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،(١) أبنا جعفرُ بن عونٍ، أبنا ابن جُرَيجٍ، أخبرني عمرُو بن شُعَيبٍ:

أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فرض علىٰ كلّ مسلمٍ قَتَل رجلًا من أهل الكتاب أربعةَ آلافٍ.

(١) هو أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، الفرّاءُ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٦ برقْم ٣٠٧٢)، و"معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٧ برقْم ٤٩٣٧)، و"الخلافيّات" (٧/ ٥٣ برقْم ٤٩٣٢) – بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢١٣-٢١٢ برقْم ١٩٥٧٣) – ومن طريقه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٧٤ برقْم ٣٢٨٦)، وابنُ حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٥٦) – عنِ ابن جُرَيجٍ به.

وزاد في "المصنّف" و"المحلّىٰ": «وأنّه يُنفىٰ من أرضه إلىٰ غيرها»، وله تتمّةٌ.

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، وسبق أنّ قول ابن جُرَيجٍ: (أخبرنا عمرُو بن شُعَيبٍ) محمولٌ علىٰ الإجازةِ، والإجازة طريقٌ صحيحةٌ للتحمُّل.

وقد رواه عبد الرزّاق مرّةً أخرىٰ في "المصنّف" (٨/ ٢١٣ برقْم ١٩٥٧٤) – ومن طريقه الدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٧٤ برقْم ٣٢٨٦) – عنِ ابن جُرَيجٍ به، لٰكنْ بلفظٍ آخرَ:

أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – جعل عقل أهل الكتاب منَ اليهود والنصارىٰ نصف عقل المسلم.

ولم يذكر توقيت دِيَاتهم بأربعة آلاف درهمٍ، وهٰذا هو المشهور في حديث عمرِو بن شُعَيبٍ، مع اختلافٍ في إسناده.

=

فقد رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٢٩٥ برقْم ٥١١)، ومن طريقه التِّرمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٤٩٩ برقْم ١٤٧٣)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٠٤ برقْم ٤٨٥٠)، وفي "الكبرىٰ" (٧/ ٤٠٥ برقْم ٧١٨٢)، والبيهقيُّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٧ برقْم ٣٠٧٧)، وفي "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١) - عن أسامةَ بنِ زيدٍ الليثيِّ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«عقل الكافر نصف عقل المؤمن».

والكافر هنا محمولٌ علىٰ الكتابيّ، كما هو مصرَّحٌ به في أكثر طرق الحديث.

وأسامةُ بن زيدٍ الليثيُّ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨): «صدوقٌ، يَهِمُ».

ورواه أبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (٤/ ٢٥ برقْم ٢٣٨٢)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤١٢-١٤١٣ برقْم ٦٨٣١، و١٤٩٥-١٤٩٦ برقْم ٧٢١٣)، والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٤٠٣ برقْم ٤٨٤٩)، وفي "الكبرىٰ" (٧/ ٤٠٥ برقْم ٧١٨١)، والخلّالُ في "أحكام أهل المِلَل" (٢/ ٣٨٧-٣٨٨ برقْم ٨٧٠)، والطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (١١/ ٣٢١ برقْم ٤٤٧٠)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ٢٢٢ برقْم ٣٣٦٠)، وابن جُمَيعٍ في "معجمه" (ص٣٢٢)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١) - من طريق محمّدِ بن راشدٍ، عن سليمانَ بنِ موسىٰ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به، مسندًا، ولفظه:

أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قضىٰ أنّ عقل أهل الكتاب نصفُ عقل المسلمين، وهمُ اليهودُ والنصارىٰ.

ومحمّدُ بن راشدٍ ثقةٌ عند الجمهور.

وسليمان بن موسىٰ الأشدقُ صدوقٌ، في حديثه بعضُ لِينٍ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٥).

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٦٢-١٦١ برقْم ٢٩٢٤٧)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٠٧-١٤٠٨ برقْم ٦٨٠٦)، وابنُ أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤١٥ برقْم ٢١٤)، وابنُ الجارود في "المنتقىٰ" (ص٤٤٤ برقْم ١٠٦٨)، وابنُ خزيمةَ في "صحيحه" (٣/ ١١٦ برقْم ٢٣٤٣)، وابنُ المنذر في "الأوسط" (١١/ ٢٥٧ برقْم ٦٦٦١)، والطحاويُّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ١٥٥)، والبيهقيّ =

في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٢٩)، وفي "دلائل النبوّة" (٥/ ٨٦)، وابنُ عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١١٧) - من طرقٍ عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به، مسندًا، ولفظه:

«دِيَة الكافر علىٰ النصف من دِيَة المسلم».

والكافر هنا محمولٌ علىٰ الكتابيّ، كما هو مصرَّحٌ به في سائر الروايات.

وقد صرّح ابن إسحاقَ بالسماع في "دلائل النبوّة" بإسنادٍ صحيحٍ عنه؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٤٧٧-١٤٧٦ برقْم ٧١٣٣)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥١ برقْم ٢٦٥٥)، والدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٢٢-٢٢١ برقْم ٣٣٥٩) - من طريقين عن عبد الرحمٰن بن الحارث بن عبد الله بن عيّاشٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به، مسندًا، ولفظه:

أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قضىٰ أنّ عقل أهل الكتابين نصفُ عقل المسلمين، وهمُ اليهود والنصارىٰ.

وعند الإمام أحمدَ أنّه خطب بذٰلك عام الفتح علىٰ درجة الكعبة.

وعبد الرحمٰن بنُ عيّاشٍ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٨٠): «صدوقٌ، له أوهامٌ».

وأخرجه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٦٠-٥٩ برقْم ٤٤٨٣) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٣٧ برقْم ٣٠٣٤)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٠٩ برقْم ٤٨٩٩)، وفي "السنن الكبرىٰ" (٨/ ٧٧، و١٠١)، وابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٧/ ٣٤٧)، وفي "الِاستذكار" (٨/ ٤١) - من طريق حسينٍ المعلِّم، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به، مسندًا، ولفظه:

كانت قيمة الدِّيَة علىٰ عهد رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ثمانَمِائة دينارٍ، أو ثمانيةَ آلاف درهمٍ، ودِيَة أهل الكتاب يومئذٍ النصفَ من دِيَة المسلمين.

والحسين ثقةٌ، كما قاله الذهبيّ في "الكاشف" (٢/ ٢٨٢)، وزاد في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٣٤٦)، فقال: «احتجّ به صاحبا "الصحيحين"».

وأخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٤٧-١٤٦ برقْم ٣٢٤٢) من طريق العبّاس بن الفضل الأنصاريّ، عن عمرَ بنِ عامرٍ، عن قتادةَ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ به، مسندًا، ولفظه:

=

وكانتِ الدِّيَة ثمانيةَ آلافٍ، وجَعل - صلّىٰ الله عليه وسلّم - دِيَة أهل الكتاب النصفَ من دِيَة المسلمين.

والعبّاس متروكٌ، متّهَمٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٣٦).

وبعدُ، فخلاصة ما سبق أنّ ابن جُرَيجٍ قد تفرّد عن عمرِو بن شُعَيبٍ بلفظ أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فرض علىٰ من قتل كتابيًّا أربعةَ آلافٍ، ورواه مرّةً أخرىٰ بلفظِ أنّه - صلّىٰ الله عليه وسلّم - جعل دِيَاتِهم علىٰ النصف من دِيَة المسلم، وهٰذا اللفظُ هو الذي رواه سائرُ من روىٰ الحديث عن عمرِو بن شُعَيبٍ، كلُّهم يقولون إنّه - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فرض نصف دِيَة المسلم.

وبيّن ذٰلك حسينٌ المعلِّم، فبيّن في روايته أنّ دِيَة المسلم كانت في عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ثمانية آلافِ درهمٍ، وأنّ دِيَة الكتابيّ كانت علىٰ النصف من ذٰلك، يعني فيكون قدِ اتّفق أن بلغت في ذٰلك الزمن ثمانيةَ آلافٍ.

وعليه؛ فتكون رواية ابن جُرَيجٍ الأولىٰ - تعبيرًا بالمعنىٰ؛ فتُحمَلُ علىٰ غيرها، وليس معناها أنّ دِيَة الكتابيّ فُرِضت أربعة آلافٍ علىٰ سبيل التقدير، ولو كان هٰذا مرادَه، لَكانت روايته مضطربةً، ولكان ذٰلك لفظًا شاذًّا مخالفًا لرواية الأكثر.

وأيضًا، فغير ابن جُرَيجٍ روىٰ الحديث مسندًا، واجتماعهم علىٰ ذٰلك يُبعِد احتمال الوهم، ويرجِّح قَبول زيادتهم في الإسناد ذِكرَ شُعَيبٍ، وجدِّه رضي الله عنه.

فالحديث بالمعنىٰ المذكور - متّصلٌ، حسنُ الإسناد؛ للخلاف المعروف في صحيفة عمرِو بن شُعَيبٍ، والله أعلمُ.

وقدِ احتجّ به الإمام أحمدُ في "مسائله وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ" (٧/ ٣٣٦٧-٣٣٦٦)، و"المسائل" روايةِ ابنه صالحٍ (٣/ ٥٩، و١٧٢)، ونقله الخلّال في "أحكام أهل المِلَل" (٢/ ٣٨٥-٣٨٤، و٣٨٧).

ونقل في (٢/ ٣٨٥) أنّه سُئل عن دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ، فقال: «كنت أذهب إلىٰ حديث عمرَ - رضي الله عنه - أنّ دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ أربعةُ آلافٍ، ثمّ نزلت عنه بحديث عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال: (دِيَة الكتابيّ علىٰ النصف من دِيَة المسلم)».

=

وقال التِّرمذيّ في "الجامع" (٢/ ٤٩٩): «حديث عبد الله بن عمرٍو في هٰذا البابِ حديثٌ حسنٌ».

وقال الخطّابيّ في "معالم السنن" (٤/ ٣٧): «ليس في دِيَة أهل الكتاب شيءٌ أبينُ من هٰذا»، ونقله الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٣٩٩) بلفظِ: «ليس في دِيَة أهل الكتاب شيءٌ أثبتُ من هٰذا، ولا بأسَ بإسناده».

وقال أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٢٣٨): «هٰذا حديثٌ محفوظٌ، من حديث عمرِو بن شُعَيبٍ».

وقال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٦٠): «هٰذا إسنادٌ جيّدٌ، قويٌّ، حجّةٌ في هٰذا البابِ وغيره».

وحسّنه الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٠٧).

تنبيهٌ:

الحديث – كما سبق في تخريجه – رواه أصحاب "السنن" الأربعة، وإنّما عددتُه في الزوائد لأنّ اللفظ الذي رواه البيهقيّ يدلّ علىٰ معنًى زائدٍ، مؤثّرٍ في اختلاف العلماء في مسألة دِيَة اليهود والنصارىٰ.

فقد ذكر البيهقيّ في "الخلافيّات" (٧/ ٥٣) اللفظ المشهور الذي رواه أصحاب "السنن"، ثمّ قال: «يَحتمِل أن يكون هٰذا إخبارًا عن دِيَة المعاهَد حين كانت قيمة دِيَة المسلم ثمانية آلاف درهمٍ، فلمّا غَلَتِ الإبل، رفع أمير المؤمنين عمرُ – رضي الله عنه – في قيمة دِيَة المسلم، ولم يرفع دِيَة المعاهَد فيما رفع؛ علمًا منه بأنّها في أهل الذمّة توقيتٌ».

ثمّ ذكر أنّ الذي يدلّ علىٰ هٰذا ما رُوِي عن عمرِو بن شُعَيبٍ أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فرض علىٰ كلّ مسلمٍ حُرٍّ قَتَل رجلًا من أهل الكتاب أربعةَ آلافٍ.

فاستدلّ برواية هٰذا المبحثِ علىٰ تفسيره لرواية "السنن".

وقال نحوَه في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠١)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٧)، وفي "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٧).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٢)

[٢٤٧]

وأمّا الذي أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ، ثنا أحمدُ بن يحيىٰ الحُلْوانيُّ،(١) ثنا عليُّ بن الجعد، أبنا أبو كُرْزٍ،(٢) عن نافعٍ،(٣) عنِ ابن عمرَ أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«دِيَة ذِمّيٍّ(٤) دِيَةُ مسلمٍ».

---

(١) هو ابن إسحاقَ، البَجَليُّ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، وثّقه ابن خِراشٍ، وعُبيدٌ العِجْلُ، والفرائضيُّ، وقال أحمدُ بن كاملٍ القاضي: «كان يُذكَر عنه زهدٌ، ونُسُكٌ، وكثرةُ حديثٍ»، وتُوُفِّي سنةَ ستٍّ وتسعين ومِائتين. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٦/ ٤٥٨-٤٥٧).

(٢) هو عبد الله بنُ عبد الملك بن كُرْزِ بن جابرٍ، القرشيُّ، الفِهريُّ، قاضي المَوصل، وربّما نُسِب إلىٰ جدّه فقيل: عبد الله بنُ كُرْزٍ؛ فظُنَّ اثنينِ، والصحيح أنّهما واحدٌ، قال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ، لا أعرفه، روىٰ حديثًا منكرًا»، وقال البخاريّ: «في حديثه نظرٌ»، وضعّفه أبو زرعةَ الرازيُّ، وأمر أن يُضرَب علىٰ حديثه، وقال العُقَيليّ: «منكر الحديث»، وقال ابن حِبّانَ: «كان ممّن يأتي عنِ الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يحلّ الِاحتجاج به، علىٰ قلّة روايته»، وقال: «يروي عن أهل المدينة العجائب، لا يُشبِه حديثُه حديثَ الثقات»، وقال الدارَقُطْنيّ: «ليس بثقةٍ، ولا كرامةَ»، وقال مرّةً: «مجهولٌ»، وقال هو، والأزديُّ، والذهبيُّ: «متروكٌ»، وقال الذهبيّ مرّةً أخرىٰ: «واهٍ».

انظرِ "الضعفاءَ" لأبي زرعةَ الرازيّ (٢/ ٥٠١)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٥/ ١٤٥)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (٢/ ٣٦٨، و٣٩٣-٣٩٤)، و"العللَ" للدارَقُطْنيّ (٩/ ٣٥٧)، و"سؤالاتِ البَرقانيّ" له (ص٣٩)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٢٣٤-٢٣٢)، و"ديوانَ الضعفاء" للذهبيّ (ص٢٢٥)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٢/ ٤٥٧، و٤٧٤).

(٣) هو مولىٰ ابن عمرَ، المدنيُّ.

(٤) الذمّيّ: نسبةٌ إلىٰ الذمّة، وهي العهد والأمان، وسمّي أهل الذمّة بذٰلك؛ لأنّهم يدخلون في عهد المسلمين، وأمانهم، أو لأنّهم أدَّوُا الجزية؛ فأَمِنوا علىٰ دمائهم وأموالهم.

=

وقال غيره[1] عن عليّ بن الجعد: «وَدَىٰ[2] ذِمّيًّا دِيَةَ مسلمٍ».

فأخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث، قالا:

قال أبو الحسن عليُّ بن عمرَ الدارقطنيُّ الحافظ: «أبو كُرْزٍ هٰذا متروكُ الحديث، ولم يروِه عن نافعٍ غيرُه».

قال: «واسمه (عبد الله بنُ عبد الملك الفِهْريُّ)».

❁❁❁

انظر "مجملَ اللغة" لابن فارسٍ (ص٣٥٤)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٢/ ٢٢٢-٢٢١)، و"المصباحَ المنير" للفيّوميّ (١/ ١٠٤)، و"تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبِيديّ (٣٢/ ٢٠٦-٢٠٥).

(١) يعني: غيرَ أحمدَ بنِ يحيىٰ الحُلْوانيّ، وهو أبو أحمدَ بنُ عَبْدُوسَ، كما سيأتي في الدراسة.

(٢) أيْ: أعطىٰ دِيَته.

دراسة الحديث:

رواه الطبرانيّ في "الأوسط" (١/ ٢٤١ برقْم ٧٩١). والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٧٥ برقْم ٣٢٨٧) - ومن طريقه ابنُ الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٣٥٦ برقْم ١٥٩٥) - عن عليّ بن إبراهيمَ بنِ حمّادٍ.

كلاهما عن أحمدَ بنِ يحيىٰ الحُلوانيّ به، باللفظ الذي أسنده البيهقيّ.

وقال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن نافعٍ إلّا أبو كُرْزٍ، تفرّد به عليُّ بن الجعد»، وسيأتي من طريقٍ أخرىٰ عن أبي كُرْزٍ.

وقال الدارَقُطْنيّ: «لم يرفعه عن نافعٍ غيرُ أبي كُرْزٍ، وهو متروكٌ».

وأخرجه الدارَقُطْنيّ في موضعٍ آخرَ من "سننه" (٤/ ١٤٧ برقْم ٣٢٤٣) من طريق أبي أحمدَ بنِ عَبْدُوسَ، عن عليّ بن الجعد به، باللفظ الذي ذكره البيهقيُّ ثانيًا.

وقال الدارَقُطْنيّ بعدَه: «أبو كُرْزٍ هٰذا متروك الحديث، ولم يروِه عن نافعٍ غيرُه».

=

وأخرجه ابن حِبّانَ في "المجروحين" (١/ ٥١١) من طريق المعافىٰ بنِ سليمانَ، عن أبي كُرْزٍ به، مثلَ اللفظ الذي أسنده البيهقيّ.

ووصفه ابن حِبّانَ بأنّه خبرٌ باطلٌ، وقال: «لا أصلَ له من كلام رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو موضوعٌ، لا شكَّ فيه».

يعني بالوضع القطعَ بانتفاء نسبته إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لا أنّ راويَه تعمّد اختلاقه؛ فإنّ أبا كُرْزٍ لم يوصَف بالكذب.

وهو مراد ابن الجوزيّ أيضًا من تخريجه في "الموضوعات".

وضعّف الحديث كذٰلك البيهقيُّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٧)، والألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١/ ٦٦٠).

وذكر الذهبيّ في "ميزان الاِعتدال" (٢/ ٤٧٤) أنّه أنكرُ حديثٍ لأبي كُرْزٍ.

ولا شكَّ أنّ تفرُّده عن مثل نافعٍ منكرٌ، ولو كان الحديث عند نافعٍ، عنِ ابن عمرَ رضي الله عنه، لَسمعه منه الحفّاظ من أصحابه الملازمون له، ولَرَوَوهُ عنه.

ولَكان عندَ أهل المدينة في هٰذه المسألةِ المختلَف فيها نصٌّ صريحٌ؛ فكان ينبغي أن يحتجّوا به، ويذهبوا إلىٰ مقتضاه، لٰكنّ المشهور عنهم خلافُه، وإنّما هو قول أهل الكوفة، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٩٩). والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٢)

[٢٤٨]

وأمّا الحديث الذي أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، أبنا أبو عبد الله الشيبانيُّ،(١) ثنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،(٢) أبنا جعفرُ بن عونٍ، أبنا ابن جُرَيجٍ، عنِ الزهريّ قال:

كانت دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ في زمن النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مثلَ دِيَة المسلم، وأبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، رضي الله عنهم.

فلمّا كان معاويةُ، أعطىٰ أهل المقتول النصفَ، وألقىٰ النصف في بيت المال.

قال: ثمّ قضىٰ عمرُ بن عبد العزيز في النصف، وألقىٰ ما كان جَعَل معاويةُ.

فقد ردّه الشافعيّ بكونه مرسلًا، وبأنّ الزهريّ قبيح المرسل، وأنّا رُوِّينا عن عمرَ وعثمانَ - رضي الله عنهما - ما هو أصحُّ منه.

والله أعلم.

---

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، ابنُ الأخرم.

(٢) هو النَّيْسابُوريّ، الفرّاء.

دراسة الحديث:

رواه أبو عَرُوبةَ الحَرّانيُّ في "الأوائل" (ص١٤٨ برقْم ١٢٨) عن أحمدَ بنِ بكّارٍ، عن جعفرِ بن عونٍ به.

وابن جُرَيجٍ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّه توبع.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢١٥ برقْم ١٩٥٩٠) عن معمرٍ. وأخرجه ابنُ أبي عاصمٍ في الدِّيَات" (ص٤٠٧ برقْم ٢٠٧) من طريق محمّدِ بن إسحاقَ. وأبو عَرُوبةَ الحَرّانيُّ في "الأوائل" (ص١٤٨ برقْم ١٢٨) من طريق شُعَيبِ بن أبي حمزةَ.

=

ثلاثتهم عنِ الزهريّ به.

وسياق معمرٍ أتمُّ.

وصرّح ابن إسحاقَ بسماعه منَ الزهريّ، ولم يذكر عمرَ بنَ عبد العزيز.

وكذا لم يذكره شُعَيبٌ.

والحديث بذٰلك صحيحٌ عنِ الزهريّ، لٰكنْ أعلّه الشافعيّ في "الأم" (٩/ ١٤٠-١٣٩) -كما نقله البيهقيّ - بثلاثة أمورٍ:

أوّلها: أنّه مرسلٌ؛ فإنّ الزهريّ وُلِد سنةَ خمسين أو بعدَها؛ فلم يدرك زمن عثمانَ رضي الله عنه، فضلًا عمّن قبله، ولم يلقَ معاويةَ رضي الله عنه.

وثانيها: أنّ مرسل الزهريّ قبيحٌ، وقال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٨٩-٩٠): «اختُلِف في مراسيل الزهريّ، لٰكنّ الأكثر علىٰ تضعيفها».

ثمّ نقل عنِ الشافعيّ أنّه قال: «إرسال الزهريّ ليس بشيءٍ؛ ذٰلك أنّا نَجِدُه يروي عن سليمانَ بنِ أرقمَ»، وعن يحيىٰ القطّانِ أنّه قال: «مرسل الزهريّ شرٌّ من مرسل غيره؛ لأنّه حافظٌ، وكلّما قدِر أن يسمّيَ سمّىٰ، وإنّما يترك من لا يستجيز أن يسمّيَه»، وأنّه قال: «هو بمنزلة الريح» واعتلّ بأنّ الزهريّ حافظٌ، كان إذا سمع الشيء عَلِقه، وعنِ ابن معينٍ أنّه قال: «مراسيل الزهريّ ليست بشيءٍ».

ثمّ نقل عن أحمدَ بنِ صالحٍ خلافُ ذٰلك، ثمّ قال العَلَائيّ: «والظاهر أنّ قول الأكثر أولىٰ بالِاعتماد».

وثالثها: أنّه صحّ عن عمرَ بنِ الخطّاب وعثمانَ بنِ عفّانَ - رضي الله عنهما - خلافُه.

وقد تقدّم ذٰلك عن عمرَ - رضي الله عنه - برقْم [٢٣٨]، وعن عثمانَ - رضي الله عنه - برقْم [٢٣٩]، وهما من رواية ابن المسيَّب عنهما، وروايته عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلةٌ مقبولةٌ، وعن عثمانَ - رضي الله عنه - متّصلةٌ صحيحةٌ.

وأيضًا، فقد صحّ عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - خلافه، من رواية عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه رضي الله عنه، وتقدّم تخريجه برقْم [٢٤٦].

=

وهٰذا يدلُّ علىٰ ضعف ما بلغ الزهريَّ عنهم، والله أعلمُ.

ويُضاف إلىٰ ما ذكره الشافعيُّ أنّ الزهريّ قد بيّن ما بلغه عن عثمانَ - رضي الله عنه - في هٰذه المسألةِ في عدّة رواياتٍ صحيحةٍ عنه، سبق تخريجها في أثناء المبحث [٢٣٩]، فذكر في تلك الرواياتِ القتلَ عمدًا، وأنّ عثمانَ - رضي الله عنه - غلّظ الدِّيَةَ علىٰ القاتل؛ فجعلها كدِيَة المسلم.

فيجوز لذٰلك أن يكون الذي بلغه عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - وأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - في تغليظ دِيَة العمد أيضًا، والذي بلغه عن معاويةَ - رضي الله عنه - في دِيَة الخطإ؛ فظنّ ذٰلك اختلافًا، واجتهادًا ابتدأه معاويةُ رضي الله عنه، وليس كذٰلك، بل كان الأوّل في تغليظ الدِّيَة، والثاني في الخطإ.

وقد يُشكِل علىٰ هٰذا التقريرِ قولُه إنّ معاويةَ - رضي الله عنه - جعل نصفَ دِيَةٍ في بيت المال؛ فيكون أخذ دِيَةً كاملةً منَ القاتل.

والجواب أنّ ذٰلك كان اجتهادًا منه؛ للتعزير والزجر؛ فلا يكون مخالفًا لتنصيف الدِّيَة الوارد عمّن قبلَه، والله أعلمُ.

وقال البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٧): «ولعلّه أراد حين كانت تُقوَّم الإبل بأربعة آلافٍ»، يعني: فكانت دِيَة المسلم أربعةَ آلافٍ قيمةَ مِائةِ بعيرٍ، ودِيَة الكتابيّ عندَه أربعة آلافٍ أصلًا؛ فيتساويان حينئذٍ.

ومع أنّه لم يثبت أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فرض دِيَة الكتابيّ أربعةَ آلافٍ، كما في تقدّم في المبحث [٢٤٦]، فإنّ سياق كلام الزهريّ يأباه؛ لأنّه لو كان أراد ما قال البيهقيّ، لَكانت دِيَة الكتابيّ بعد نقصِ معاويةَ - رضي الله عنه - نصفَها ألفينِ، وكذا في زمن عمرَ بنِ عبد العزيز، وهٰذا يخالف المستفيض عنهما، ولا قائلَ به؛ فلا يصحّ حمل كلام الزهريّ عليه، والله أعلمُ.

وللحديث طريقٌ أخرىٰ، فقد أخرجه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢١٧ برقْم ٢٦٨) من رواية ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن، بنحو حكاية الزهريّ، ولم يذكر عمرَ بن عبد العزيز.

وربيعةُ من صغار التابعين، ومراسيله معضلاتٌ.

=

وأيضًا، فقد روىٰ عنِ الزهريّ، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٦/ ٤٢٨-٤٢٧)؛ فلا يبعد أن يكون أخذ هٰذا عنه؛ فلا يصلح شاهدًا لروايته.

والحاصل أنّ الحديث في ذٰلك ضعيفٌ، وقد صحّ خلافُه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٣)

[٢٤٩]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا الحسن بن عليّ بن عفّانَ،(١) ثنا يحيىٰ بنُ آدمَ،(٢) ثنا الحسن بن صالحٍ،(٣) عن عليّ بن أبي طلحةَ،(٤) عنِ القاسم بن عبد الرحمٰن،(٥) عن عبد الله بن مسعودٍ – رضي الله عنه – قال:

«من كان له عهدٌ أو ذمّةٌ، فدِيَته دِيَة المسلم».

هٰذا منقطعٌ، وموقوفٌ.

---

(١) هو العامريّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، صدوقٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ سبعين ومِائتين، وقيل إنّ أبا داوُدَ روىٰ عنه، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٠٢).

(٢) هو ابن سليمانَ، مولىٰ بني أميّةَ، الكوفيُّ، أبو زكريّا، ثقةٌ، حافظٌ، فاضلٌ، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاثٍ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٧).

(٣) هو ابن صالحِ بن حَيٍّ: حيّانَ بنِ شُفَيٍّ، الهمْدانيُّ، الثوريُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، عابدٌ، رُمِي بالتشيُّع، منَ السابعة، مات سنةَ تسعٍ وستّين ومِائةٍ، وكان مولده سنةَ مِائةٍ، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٠١).

(٤) هو – علىٰ الراجح – الكوفيُّ، روىٰ عنه سفيانُ الثوريُّ، والحسن بن صالحٍ، ورآه حجّاجٌ الأعور، ووثّقه الإمام أحمدُ، وليس هو الشاميَّ، صاحبَ "الصحيفة" المشهورة في التفسير، اختاره الإمام أحمدُ، وابن أبي حاتمٍ، وأبو العبّاس بنُ عُقدةَ، وأبو الفضل الهرويُّ، والخطيب البغداديُّ.

انظرِ "العللَ ومعرفة الرجال" للإمام أحمدَ، روايةَ ابنه عبد الله (١/ ١٥٢، و٣٢٤، و٣/ ٢٧٩)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ١٩١)، و"مشتبهَ أسامي المحدّثين" لأبي الفضل الهرويّ (ص٢٠٢)، و"المُوْضِحَ لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب البغداديّ (١/ ٣٥٧-٣٥٤).

(٥) هو ابن عبد الله بن مسعودِ بن غافلٍ، الهُذَليُّ، المسعوديّ، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ، ثقةٌ، عابدٌ، منَ الرابعة، مات سنةَ عشرين ومِائةٍ، أو قبلها، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٦).

=

دراسة الحديث:

رواه يحيىٰ بنُ آدمَ في "الخراج" (ص٧٢ برقْم ٢٣٩).

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٦٠ برقْم ٢٩٢٣٨)، والخطيب في "موضِح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٥٤) – من طريقين عن سفيانَ الثوريّ، عن عليّ بن أبي طلحةَ به.

وفي آخره قال سفيانُ الثوريّ: ثمّ قال عليٌّ – يعني ابنَ أبي طلحةَ – بعد ذٰلك: «لا أعلم إلّا ذٰلك».

وقد أعلّه البيهقيّ هنا بالِانقطاعِ، وفي "الخلافيّاتِ" (٧/ ٥٦) أيضًا.

وذٰلك أنّ رواية القاسم بن عبد الرحمٰن عن جدّه: عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه – مرسلةٌ، قاله المِزّيّ في "تهذيبَ الكمال" (٢٣/ ٣٨٠-٣٧٩)، والعَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٥٢)، وقال: «وهٰذا واضحٌ»، وهو قول أبي زرعةَ الرازيّ، وأبي عمرٍو الفلّاسِ، انظرِ "المراسيلَ" لابن أبي حاتمٍ (ص١٧٥).

وجاء عنِ ابن مسعودٍ من طريقٍ أخرىٰ.

فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢١٦ برقْميْ ١٩٥٩٥، و١٩٥٩٦) – ومن طريقه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٩/ ٣٥٠ برقْميْ ٩٧٣٨، و٩٧٣٩)، والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١٨٢ برقْميْ ٣٢٩٩، و٣٣٠٠) – عن معمرٍ، وعنِ ابن جُرَيجٍ.

كلاهما عنِ ابن أبي نَجيحٍ.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٦٠ برقْم ٢٩٢٣٧) من طريق محمّدِ بن إسحاقَ، عن أبانَ بنِ صالحٍ.

كلاهما عن مجاهدٍ، عنِ ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – بنحوه.

وزاد معمرٌ في آخره: «وقال ذٰلك عليٌّ أيضًا»، يعني ابنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه.

ولفظ ابن جُرَيجٍ: «في كلّ معاهَدٍ: مجوسيٍّ أو غيرِه – الدِّيَةُ وافيةً».

وابن أبي نَجيحٍ ثقةٌ، وقد لزم مجاهدًا، وأكثر عنه؛ فتُقبل عنعنته عنه، ولو كان مدلّسًا.

=

وفي الإسناد الثاني محمّدُ بن إسحاقَ، وهو مدلّسٌ، وقد عنعن، ولا بأس به في المتابعات.

فالحديث ثابتٌ عن مجاهدٌ، لٰكنّ روايته عنِ ابن مسعودٍ مرسلةٌ، قاله أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" لابن أبي حاتمٍ (ص٢٠٥).

وأعلّه بهٰذا الِانقطاعِ ابنُ التُّرْكُمانيّ في "الجوهر النقيّ" (٨/ ١٠٣).

وقال: «هٰذا هو مذهب ابن مسعودٍ رضي الله عنه، مشهورٌ عنه»، ثمّ ذكر أنّ كلًّا منَ الروايتين السابقتين - يعني روايةَ القاسم ورواية مجاهدٍ - تعضُد الأخرىٰ، وتقوّيها.

فالحديث حسنٌ بمجموعِ طريقيه، موقوفٌ علىٰ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، والله أعلمُ.

[٤٣]

بابُ جِراحة العبد

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٠]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا سفيانُ بن عيينةَ، عنِ الزهريّ، عنِ ابن المسيَّب أنّه قال:

«عقل العبد في ثمنه».

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٨ برقْم ٤٩٣٩) عن أبي عبد الله الحاكم، وأبي بكرٍ الحِيْريّ، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو.

كلّهم عنِ أبي العبّاس الأصمّ به.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٢٠ برقْم ٤٠٦٧).

ورواه في "الرسالة" (ص٥٣٨)، وقال: فسمعتُه منه - يعني ابنَ عيينةَ - كثيرًا هٰكذا، وربّما قال: «كجِراح الحرّ في دِيَته».

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١١٨ برقْم ٢٨٩٩٥) عنِ ابن عيينةَ به، مثلَ رواية البيهقيّ.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

وتابَع ابنَ عيينةَ جماعةٌ عنِ الزهريّ، ويأتي ذٰلك في المبحث التالي.

وتابع الزهريَّ جماعةٌ عنِ ابن المسيَّب، ويأتي ذٰلك في المبحث [٢٥٢].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥١]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، ثنا أبو العبّاس،(١) أبنا الربيع،(٢) أبنا الشافعيّ، أبنا يحيىٰ بنُ حسّانَ،(٣) عنِ الليث بن سعدٍ.

ح. وأبنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يونُسُ،(٤) والليث، عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه كان يقول:

«عقل العبد في ثمنه مثلُ عقل الحرّ في دِيَته».

قال ابن شهابٍ: وكان رجالٌ يقولون سوىٰ ذٰلك: «إنّما هو سلعةٌ يُقوَّم».

لفظ حديث ابن وهبٍ.

❁❁❁

---

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٢) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، المِصريّ.

(٣) هو التِّنِّيسيُّ، أصله منَ البصرة، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ثمانٍ ومِائتين، وله أربعٌ وسِتّون سنةً، (خ م د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٩).

(٤) هو ابن يزيدَ، الأيليُّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٨ برقْم ٤٩٤٠) عن أبي عبد الله الحاكم، وأبي بكرٍ الحِيْريّ، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو.

كلّهم عن أبي العبّاس الأصمّ به، ولفظه:

«جِراح العبد في ثمنه كجِراح الحرّ في دِيَته».

=

وفي آخره: قال ابن شهابٍ: وكان رجالٌ سواه يقولون: «يُقوَّم سلعةً».

ورواه الشافعيّ في "الأم" (٧/ ٢٥٤ برقْم ٢٦٩٥، و٩/ ١٢٠ برقْم ٤٠٦٨)، وقال في الموضع الثاني: أخبرنا الثقة، عنِ الليث، فكنّىٰ عن يحيىٰ بنِ حسّانَ، قاله البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٨).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

والإسناد الآخَرُ رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٨ برقْم ٣٠٧٨) عن أبي سعيدِ بن أ[ي عمرٍو، سواءً.

وهٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها صحيحٌ أيضًا.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ عنِ الزهريّ.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٤٦ برقْم ١٩٢٣٥). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١١٨ برقْم ٢٨٩٩٦) عن عبد الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ.

كلاهما عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عنِ ابن المسيَّب قال:

«جِراحات العبيد في أثمانهم بقدْر جِراحات الأحرار في دِيَتهم».

قال الزهريّ: وإنّ رجالًا منَ العلماء لَيقولون إنّ العبيد والإماء سلعةٌ منَ السِّلَع؛ فيُنظَر ما نَقص ذٰلك من أثمانهم.

هٰذا لفظ عبد الرزّاق، ولعبد الأعلىٰ نحوُه.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٤٧ برقْم ١٩٢٤٥) بهٰذا الإسنادِ، عنِ ابن المسيَّب قال في عبدٍ يُقطَع رِجلُه:

«نصف ثمنه». وهٰذا بمعنىٰ ما سبق.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ عنِ الزهريّ، يأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٢]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

أبنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ قال: وأخبرني مخرمةُ بن بُكَيرٍ، عن أبيه[١] قال: سمعت سعيدَ بن عبد الله بن جابرٍ[٢] يقول: سمعت سعيدَ بن المسيَّب يقول:

«إذا شُجّ العبد مُوْضِحةً، فله فيها نصف عُشْرِ ثمنه».

❁❁❁

---

(١) هو بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشجّ، المدنيُّ.

(٢) ترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ٤٨٩)، وابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٦-٣٧)، وابن حِبّانَ في "الثقات" (٦/ ٣٦٤)، ولم يذكروا راويًا عنه غيرَ بُكَيرِ بن الأشجّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٢٩٠-٢٩١ برقْم ٥٠٦).

وإسناده جيّدٌ؛ فإنّ رواية بُكَيرِ بن الأشجّ عن سعيدِ بن عبد الله بن جابرٍ - تقوّيه؛ فقد ذكر ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٤٨) عن أحمدَ بنِ صالحٍ المِصريّ أنّه قال: «إذا رأيت بكيرَ بن عبد الله روىٰ عن رجلٍ، فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شكَّ فيه».

وأيضًا، فقد توبع، وتقدّم في المبحثين السابقين - أنّ الحديث صحّ من رواية ابن شهابٍ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب.

وأيضًا، فقد رواه ابن وهبٍ في "الموطّإ" - كتابِ المحارَبة - (ص٩٠ برقْم ١٥٦) عنِ الليث بن سعدٍ، وابن سمعانَ، كلاهما عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه كان يقول:

«عقل العبد المملوك في ثمنه يومَ يُصاب».

=

وابن سمعانَ هو عبد الله بنُ زيادِ بن سليمانَ بنِ سمعانَ، وهو متروكٌ، متّهَمٌ بالكذب، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٤٦).

وفي رواية الليث غنيةٌ عن روايته، والحديث برواية الليث صحيحٌ عنِ المسيَّب.

ورواه ابن وهبٍ في "الموطّإ" -كتابِ المحارَبة- (ص٩٨-٩٩ برقْم ١٧٦) عنِ ابن لَهِيعةَ، عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحْمن، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال في جائفة العبد، ومأمومته، ومُنَقِّلته، ومُوْضِحته: «إنّما ذٰلك كلُّه في ثمنه، وهو سلعة منَ السِّلَع، يرتفع وينخفض».

ولهٰذا محمولٌ علىٰ معنىٰ الآثار السابقة، أيْ: يؤخذ من ثمنه بقدْر تلك الشِّجاج من دِيَة الحرّ.

ورواية ابن وهبٍ عنِ ابن لَهِيعةَ مقبولةٌ، لٰكنّ ابن لَهِيعةَ مدلّسٌ، وقد عنعن، ولا بأس بروايته في باب المتابعات والشواهد.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٣]

وقال ذٰلك سليمانُ بن يسارٍ.(١)

(١) هٰذا من تمام كلام سعيدِ بن عبد الله بن جابرٍ، المذكور في المبحث السابق.

دراسة الحديث:

رواية سعيدِ بن عبد الله بن جابرٍ محتمَلةٌ إن شاء الله.

ولم أجد من تابعه عن سليمانَ بنِ يسارٍ.

وقال مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٣ برقْم ٢٥١٦) إنّه بلغه عن سعيدِ بن المسيَّب، وسليمانَ بنِ يسارٍ - أنّهما كانا يقولان:

«في مُوْضِحة العبد نصفُ عُشْرِ ثمنه».

وتقدّم عنِ الإمام أحمدَ أنّه قال: «أخذ مالكٌ كتاب مخرمةَ بنِ بُكَيرٍ، فنظر فيه، فكلّ شيءٍ يقول: (بلغني عن سليمانَ بنِ يسارٍ)، فهو من كتاب مخرمةَ».

فهٰذا من كتاب مخرمةَ، عن أبيه، عن سعيدِ بن عبد الله بن جابرٍ، وليس متابعًا له. والله أعلمُ.

[٤٤]

بابُ من قال: لا تحمل العاقلة عمدًا، ولا عبدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٤]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بن الحارث الفقيهُ، قالا:

أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا أبو عُبيدٍ القاسمُ بن إسماعيلَ، ثنا سَلْمُ بن جُنَادةَ، ثنا وكيعٌ، عن عبد الملك بن حسينٍ أبي مالكٍ النَّخَعيّ،(١) عن عبد الله بن أبي السَّفَر،(٢) عن عامرٍ،(٣) عن عمرَ - رضي الله عنه - قال:

«العمدَ، والعبدَ،(٤) والصُّلحَ،(٥) والإعترافَ(٦) - لا يَعقِل العاقلةُ».(٧)

---

(١) هو الواسطيُّ، واختُلِف في اسمه واسم أبيه، متروكٌ، منَ السابعة، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩٠).

(٢) هو الثوريُّ، الكوفيّ، ثقةٌ، منَ السادسة، مات في خلافة مروانَ بنِ محمّدٍ، وكانت بين عاميْ سبعٍ وعشرين واثنين وثلاثين ومِائةٍ، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٨).

(٣) هو ابن شَرَاحِيلَ، الشعبيُّ، الكوفيّ.

(٤) سيأتي تفسيره من كلام أبي عُبيدٍ القاسم بن سلّامٍ في المبحث [٢٥٦].

(٥) فسّره أبو عُبيدٍ القاسم بن سلّامٍ في "غريب الحديث" (٤/ ٤٤٥) بأنّه ما اصطلحوا عليه منَ الجنايات في الخطإ.

وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٣٨٣): «معناه أن يُدّعىٰ عليه القتلُ، فيُنكِرَه ويصالِحَ المدّعِيَ علىٰ مالٍ ... وقال القاضي: (معناه: أن يصالِح الأولياء عن دمِ العمد إلىٰ الدِّيَة)، والتفسير الأوّل أولىٰ؛ لأنّ هٰذا عمدٌ، فيُستغنىٰ عنه بذِكر العمد».

(٦) معناه أن يُقِرّ الإنسان علىٰ نفسه بقتلِ خطإٍ، أو شبهِ عمدٍ، من غير بيّنةٍ تقوم عليه. انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبَيدٍ (٤/ ٤٤٥)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٨٤).

(٧) قال البَعْليّ في "المُطْلِع" (ص٤٤٩): «(العاقلة) صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، أيِ: الجماعة العاقلة، يقال: (عَقَل القتيلَ؛ فهو عاقلٌ): إذا غَرِمَ دِيَته، والجماعة: عاقلةٌ».

=

كذا قال: (عن عامرٍ، عن عمرَ).

وهو عن عمرَ منقطعٌ.

والمحفوظ: عن عامرٍ الشعبيّ مِن قولِه.

قال: «وسُمِّيَت بذٰلك لأنّ الإبل تُجمع، فُتعقَل بفناء أولياء المقتول، أيْ: تُشَدُّ في عُقُلها لتُسلَّمَ إليهم ويقبضوها، ولذٰلك سُمِّيتِ الدِّيَة (عقلًا). وقيل: سُمِّيَت بذٰلك لإعطائها العقلَ: الذي هو الدِّيَة. وقيل: سُمُّوا بذٰلك لكونهم يمنعون عنِ القاتل. وقيل: لأنّهم يمنعون مَن يحملونها عنه منَ الجناية؛ لعلمهم بحملها، والله أعلم».

دراسة الحديث:

رواه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣٢٧ برقْم ١٨١٧) من طريق ابن بِشرانَ، عنِ الدارَقُطْنيّ به.

ورواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٣٣ برقْم ٣٣٧٦).

وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٤٩) من طريق موسىٰ بنِ معاويةَ. البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٣٩ برقْم ٤٩٤٢) من طريق عبد الله بن هاشمٍ.

كلاهما عن وكيعٍ به.

وهٰذا الإسنادُ واهٍ؛ لأجل أبي مالكٍ النَّخَعيّ، وبذٰلك أعلّه الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٩٣)، قال: «أبو مالكٍ ضعّفوه».

وقد رواه غيره عنِ الشعبيّ من قوله، وهو المحفوظ، كما قاله البيهقيّ هنا، والألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٧).

ويأتي ذٰلك، وتخريجه، وتمامُ القول في الحديث - في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٥]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، أبنا أبو الحسن محمّدُ بن محمّدِ بن الحسن الكارِزيُّ، ثنا عليُّ بن عبد العزيز، عن أبي عُبَيدٍ،(١) ثنا عبد الله بنُ إدريسَ،(٢) عن مُطَرِّفٍ،(٣) عنِ الشعبيّ قال:

«لا تَعقِل العاقلة عمدًا، ولا عبدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا».

❁❁❁

---

(١) هو القاسم بن سلّامٍ، البغداديُّ.

(٢) هو ابن يزيدَ بنِ عبد الرحمٰن، الأَوْديُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، فقيهٌ، عابدٌ، منَ الثامنة، مات سنة اثنتين وتسعين ومِائةٍ، وله بِضعٌ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٨).

(٣) هو ابن طَرِيفٍ، أبو بكرٍ أو أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، من صغار السادسة، مات سنةَ إحدىٰ وأربعين ومِائةٍ، أو بعدَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٦).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٨ برقْم ٣٠٧٩) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه أبو عُبيدٍ في "غريب الحديث" (٤/ ٤٤٥).

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٦ برقْم ٢٩٢١٩) عن عبد الله بن إدريسَ بنحوه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٨٥ برقْم ١٨٨٩٦)، وانظر طبعةَ المكتب الإسلاميّ (٩/ ٤٠٨-٤٠٩ برقْم ١٧٨١١). وأخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٣٣ برقْم ٣٣٧٧) من طريق وكيعٍ. كلاهما عن سفيانَ الثوريّ.

ورواه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١١٦) من طريق سفيانَ بنِ عيينةَ.

كلاهما عن مُطَرِّفِ بن طَرِيفٍ به.

ولفظ عبد الرزّاق نحوُه، ولفظ الدارَقُطْنيّ وابن عبد البَرّ مثلُه.

=

وإسناد هٰذا الحديثِ صحيحٌ، كلُّهم ثقاتٌ.

وهو المحفوظ عنِ الشعبيّ، وقد جاء عنه من وجوهٍ أخرىٰ أيضًا.

فأوّلها: رواه أبو يوسُف القاضي في "الآثار" (ص٢٢١ برقْم ٩٧٦) عن أبي حنيفةَ، عنِ الهيثم بن حَبِيبٍ الصَّرّافِ، عنِ الشعبيّ بمثله.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ للكلام في حفظ أبي يوسُفَ وأبي حنيفةَ.

وثانيها: رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٧ برقْم ٢٩٢٢٣). وأخرجه أبو بكرٍ الجصّاصُ في "أحكام القرآن" (١/ ١٩٦) من طريق أحمدَ بنِ الفضل الخطيبِ، عن إسماعيلَ بنِ موسىٰ.

كلاهما عن شريكٍ، عن جابرٍ، عنِ الشعبيّ قال:

«اصطلح المسلمون علىٰ ألّا تَعقِلَ العاقلة صُلحًا، ولا عمدًا، ولا اعترافًا».

اللفظ لابن أبي شيبةَ.

وزاد أحمدُ بن الفضل، عن إسماعيلَ بنِ موسىٰ - ذِكرَ العبد.

وأحمدُ بن الفضل هو ابن سلمةَ، أبو عمرٍو، النِّفَّرِيُّ، القاضي، ترجم له الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٥٦٨)، وذكر جماعةً روَوا عنه، ولم أجد من وثّقه.

وإسماعيلُ بن موسىٰ هو الفزاريُّ، فيه ضعفٌ من جهة حفظه، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩): «صدوقٌ، يخطئ».

فما زاداه في متن الحديث - لا يصحُّ عن شريكٍ.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فشريكٌ هو ابن عبد الله النَّخَعيّ، وهو ضعيفٌ، وشيخه جابرٌ هو ابن يزيدَ الجعفيُّ، وهو متروكٌ؛ فوَهِيَ الإسناد.

وثالثها: ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٦ برقْم ٢٩٢٢١) من طريق أشعثَ بنِ سَوّارٍ، عنِ الحسن البصريّ، والشعبيّ، قالا:

«الخطأ علىٰ العاقلة، والعمد والصلح علىٰ الذي أصابه، في ماله».

=

وأشعثُ بن سَوّارٍ ضعيفٌ.

ولهٰذه الرواياتُ الثلاثة – علىٰ ضعفها – تدلّ علىٰ اشتهار ذٰلك عنِ الشعبيّ، ومجموعها يؤكّد ما صحّ عنه من رواية مُطَرِّفِ بن طَرِيفٍ. والله أعلمُ.

هٰذا، وذكر ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٢٦) أنّ جمهور العلماء علىٰ أنّ العاقلة لا تحمل العمد، ولا الصُّلح، ولا الِاعتراف.

وذكر الموفَّق بن قدامةَ مسألة العمد في "المغني" (٨/ ٣٨٢)، وقال: «لا خلافَ في أنّ العاقلة لا تحمل دِيَة ما يجب فيه القصاص، وأكثرُ أهل العلم علىٰ أنّها لا تحمل العمد بكلّ حالٍ»، يعني: ولو لم يجب فيه القِصاصُ، كالمأمومة والجائفة.

وقال بعدُ (٨/ ٣٨٤) في عدم حمل العاقلة للِاعتراف: «لا نعلم فيه خلافًا».

فأمّا مسألة العبد، فسيأتي الخلاف في معناها في المبحث التالي.

فأمّا علىٰ معنىٰ جناية العبد علىٰ غيره، فقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١١٦): «لم يختلفوا في أنّ جناية العبد في رقبته»، يعني: فلا تحمله عاقلة مولاه.

وأمّا علىٰ معنىٰ الجناية علىٰ العبد، فذهب الجمهور إلىٰ أنّ العاقله لا تحمله مطلقًا، وقال بعض العلماء: تحمله مطلقًا، ووافق أبو حنيفةَ الجمهورَ في الأطراف، وخالفهم في النفس. وانظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٨٢).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٦]

قال أبو عُبيدٍ:(١) قدِ اختلفوا في تأويل قوله: «ولا عبدًا»، فقال لي محمّدُ بن الحسن:(٢) «إنّما معناه أن يقتل العبد حرًّا»، يقول: «فليس علىٰ عاقلة مولاه شيءٌ من جناية عبده، وإنّما جنايته في رقبته».

واحتجّ في ذٰلك بشيءٍ رواه عنِ ابن عبّاسٍ.

قال محمّدُ بن الحسن: حدّثني عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، عن أبيه،(٣) عن عُبيد الله بن عبد الله،(٤) عنِ ابن عبّاسٍ قال:

«لا تَعقِل العاقلة عمدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا، ولا ما جنىٰ المملوك».

قال أبو عُبيدٍ: وقال ابن أبي ليلىٰ:(٥) «إنّما معناه أن يكون العبد يُجنىٰ عليه»، يقول: «فليس علىٰ عاقلة الجاني شيءٌ، إنّما ثمنه في ماله، خاصّةً».

وإليه ذهب الأصمعيّ،(٦) ولا يَرىٰ فيه قولَ غيره جائزًا، يذهب إلىٰ أنّه لو كان المعنىٰ علىٰ ما قال،(٧) لكان الكلام: (لا تَعقِل العاقلة عن عبدٍ).

---

(١) هو القاسم بن سلّامٍ، البغداديُّ، المذكور في الإسناد السابق.

(٢) هو الشيبانيّ، الكوفيّ، الفقيه، صاحب أبي حنيفةَ.

(٣) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

(٤) هو ابن عتبةَ بنِ مسعودٍ، الهُذَليُّ، المدنيّ.

(٥) هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، الكوفيُّ.

(٦) هو عبد الملك بنُ قُرَيْبِ بن عبد الملك بن عليّ بن أَصْمَعَ، الباهليُّ، أبو سعيدٍ، البصريُّ، صدوقٌ، سُنّيٌّ، منَ التاسعة، مات سنةَ ستَّ عشْرةَ، وقيل غيرُ ذٰلك، وقد قارب التسعين، (م د ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٥).

(٧) يعني محمّدَ بن الحسن الشيبانيَّ.

=

قال أبو عُبيدٍ: «وهو عندي كما قال ابن أبي ليلىٰ، وعليه كلام العرب».

قال الشيخ رحمه الله: هٰذا القول لا يصحّ عن عمرَ رضي الله عنه، وإنّما يصحّ عنِ الشعبيّ، والرواية فيه عنِ ابن عبّاسٍ علىٰ ما حكىٰ محمّدُ بن الحسن.

دراسة الحديث:

حديث ابن عبّاسٍ رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٤٨ برقْم ٣٠٨٠).

ورواه أبو عُبَيدٍ القاسم بن سلّامٍ في "الغريب" (٤/ ٤٤٦-٤٤٥).

ورواه محمّدُ بن الحسن في "موطّئه" (ص٢٢٨ برقْم ٦٦٦).

ومحمّدٌ – مع جلالته في الفقه – ضعيفٌ في الحديث، لٰكنّه توبع.

فقد روىٰ الحديثَ سعيدُ بن منصورٍ – كما ذكره الطحاويّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ١٠٣)، وابنُ عبد البَرّ في "الاِستذكار" (٨/ ١٠١) – عنِ ابن أبي الزناد به، لٰكن لم يذكر جناية المملوك.

وسعيدٌ أحد الحفّاظ.

وإسناده حسنٌ؛ للكلام في عبد الرحمٰن بن أبي الزناد.

وقد توبِع محمّدُ بن الحسن علىٰ ذِكر جناية المملوك أيضًا، كما في المبحث التالي، وهناك يتمّ الكلام علىٰ الحديث.

تتمّةٌ:

كلام أبي عُبيدٍ في هٰذا المبحثِ – قاله في "غريب الحديث" (٤/ ٤٤٦-٤٤٥).

وما ذكره عن محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ، والأصمعيّ، فقد تلقّاه عنهما؛ فهو صحيحٌ.

وما ذكره عنِ ابن أبي ليلىٰ، فمنقطع؛ فقد وُلِد أبو عُبيدٍ سنةَ سبعٍ وخمسين ومِائةٍ، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٤٩١)، وكان ابن أبي ليلىٰ قد مات سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ.

وهو مشهورٌ عنه.

=

وجاء في "الصِّحاح" للجوهريّ (٥/ ١٧٧١) أنّ الأصمعيّ صوّبه، وردّ قول أبي حنيفةَ، وهو مثل قول محمّدِ بن الحسن، ثمّ قال: «كلّمتُ أبا يوسفَ القاضيَ في ذٰلك بحضرة الرشيد، فلم يفرّق بين (عَقَلتُه) و(عَقَلتُ عنه)، حتّىٰ فهّمته».

فإن صحّ هٰذا عنِ الأصمعيّ، وقد أدرك ابنَ أبي ليلىٰ؛ فيجوز أن يكون أبو عُبيدٍ قد تلقّاه عنه، والله أعلمُ.

فائدةٌ:

ردّ الشيخ المُعَلِّميّ في "التنكيل" (٢/ ١٥٤) استدلال محمّدِ بن الحسن، فقال: «أمّا الأثر عنِ ابن عبّاس رضي الله عنهما، فليس منَ الواجب مطابقته لِما رُوي عن غيره».

يعني أنّ قول ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: «لا تَعقِل العاقلة ما جنىٰ المملوك» - لا يجب أن تطابق عبارة: «لا تَعقِل العاقلة عبدًا»، المرويّةَ عن عمرَ - رضي الله عنه - أوِ الشعبيّ، بل هما مسألتان مختلفتان؛ فلا يصحّ تفسير الأولىٰ بالثانية.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٧]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني ابن أبي الزناد،(١) عن أبيه(٢) قال: حدّثني الثقة، عن عبد الله بن عبّاسٍ أنّه قال:

«لا تحمل العاقلة عمدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا، ولا ما جنىٰ المملوك».

❁❁❁

(١) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، المدنيُّ.

(٢) هو عبد الله بنُ ذَكوانَ، المدنيُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

والثقة الذي أُبهِم هو عُبَيد الله بنُ عبد الله بن مسعودٍ، كما صرّح به سعيدُ بن منصورٍ، ومحمّدُ بن الحسن الشيبانيُّ.

وزيادة ابن وهبٍ - وقد تابعه عليها محمّدُ بن الحسن - مقبولةٌ.

وسبق أنّ أثر ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - حسنٌ؛ للكلام في عبد الرحمٰن بن أبي الزناد.

وانظر "إرواء الغليل" للألبانيّ (٧/ ٢٣٦).

وذكر المَرْغِينَانيُّ في "الهداية" (٨/ ٢٢٢-٢٢١) أنّ هٰذا الحديثَ رُوي عنِ ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - موقوفًا ومرفوعًا، وذكر في آخره: «ولا أَرْشَ المُوْضِحة».

وحكىٰ رفعَه كذٰلك الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٣٨٢).

قال الزيلعيّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٩٩): «المرفوع غريبٌ، وليس في الحديث أَرْشُ المُوْضِحة».

هٰذا، وقد تقدّم أنّ ما ذُكِر في أثر ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - بين مجمَعٍ عليه، ومشهورٍ: عليه جمهورُ العلماء.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٨]

قال:[١] وقال ذٰلك الليث[٢] إلّا أن تشاء.

(١) يعني عبدَ الله بنَ وهبٍ، المذكورَ في إسناد المبحث السابق.

(٢) هو ابن سعدٍ، الفَهْميُّ مولاهمُ، المِصريّ.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ.

وقوله: (إلّا أن تشاء) أيِ: العاقلةُ، يعني: إذا رضُوا، وطابت أنفسُهم، فلهم أن يُعِينوا أخاهم، وذٰلك موقوفٌ علىٰ مشيئتهم ورضائهم، وليس واجبًا عليهم، وسيأتي نحوُه في المباحث التالية.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤)

[٢٥٩]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا بحرٌ،(٣) ثنا ابن وهبٍ، أخبرني مالكُ بن أنسٍ، عن هشامِ بن عروةَ، عن أبيه(٤) أنّه قال:

«ليس علىٰ العاقلة عقلُ مَن قَتل العمدَ، إلّا أن تشاء ذٰلك، إنّما عليهم عقلُ الخطإ».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن أبي عمرٍو: موسىٰ، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٣) هو ابن نصرٍ، الحَولانيُّ، المِصريّ.

(٤) هو عروةُ بن الزبير بن العوّام، الأسديُّ، المدنيّ.

دراسة الحديث:

رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٥ برقْم ٢٥٢٦)، بنحوه.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٧-١٥٦ برقْم ٢٩٢٢٢) عن عبدةَ بنِ سليمانَ، عن هشامِ بن عروةَ، بنحوه.

وهٰذا الحديثُ صحيحٌ، رجال إسنادَيه رجال الشيخين.

وهو موقوفٌ علىٰ عروةَ بنِ الزبير، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة.

وتقدّم إجماع العلماء علىٰ معنىٰ هٰذا الأثرِ في الجملة.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٤-١٠٥)

[٢٦٠]

قال:[١] وأخبرني مالكُ بن أنسٍ، عنِ ابن شهابٍ أنّه قال:

«مضتِ السنّة أنّ العاقلة لا تحمل شيئًا من دِيَة العمد، إلّا أن تُعِينه العاقلة عن طِيب نفسٍ».

❁❁❁

(١) يعني عبد الله بنَ وهبٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

دراسة الحديث:

رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٥ برقْم ٢٥٢٧) مثلَه، لٰكنْ في آخره: «إلّا أن يشاءوا ذٰلك».

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٧ برقْم ٢٩٢٢٤) عن حمّادِ بن خالدٍ، بنحوه، وفي آخره: «إلّا عن طِيب نفسٍ».

وقول الزهريّ: (مضتِ السنّة) - علىٰ الراجح - مرفوعٌ؛ فيكون إسناده مرسلًا، بل معضلًا؛ لأنّ أكثر رواياته عنِ التابعين.

وتقدّم اتّفاق أهل العلم علىٰ أنّ دِيَة العمد في مال القاتل، إلّا خلافًا يسيرًا في العمد الذي لا قِصاصَ فيه، كالمأمومة والجائفة.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٨٥ برقْم ١٨٨٩٧) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ قال: «العمد، وشبه العمد، والِاعتراف، والصلح - لا تحمله عنه العاقلة، هو عليه في ماله، إلّا أن تُعِينه العاقلة.

وعليهم أن يُعِينوه، كما بلغنا أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال في كتابه الذي كتبه بين قريشٍ والأنصار:

(لا يتركون مُفْرَحًا أن يُعِينوه في فكاكٍ أو عقلٍ)».

قال: «والمُفْرَح: كلُّ ما لا تحمله العاقلة».

وهٰذا موقوفٌ علىٰ الزهريّ، وهو صحيحٌ أيضًا، ويكون روىٰ مرّةً، وأفتىٰ مرّةً.

=

وقوله: (عليهم أن يُعِينوه) محمولٌ علىٰ تأكُّد الِاستحباب؛ لقوله أوّلًا: (لا تحمله عنه العاقلة)؛ ولاستدلاله عليه بحديثِ «لا يتركون مُفْرَحًا»، الذي فسّره بما لا تحمله العاقل، وبذٰلك لا يخالف رواية مالكٍ، ويكون في معنىٰ إعانتهم له بطِيب أنفسهم، وبمشيئتهم.

وسبق نقل إجماع العلماء علىٰ أنّه لا يجب علىٰ العاقلة شيءٌ من دِيَة العمد.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٥)

[٢٦١]

قال مالكٌ:(١) وحدّثني يحيىٰ بنُ سعيدٍ مثلَ ذٰلك.

قال يحيىٰ: «ولم أدركِ الناسَ إلّا علىٰ ذٰلك».

❁❁❁

(١) هٰذا تتمّةٌ لإسناد المبحث السابق.

دراسة الحديث:

روىٰ مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٦ برقْم ٢٥٢٨) الجملة الأولىٰ.

فإن كان مراده أنّه قال مثلَ قول الزهريّ: أنّ السنّة مضت بذٰلك؛ فهو - علىٰ الراجح - مرفوعٌ، لٰكنّه معضلٌ؛ لأنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ من صغار التابعين.

وإن كان مراده أنّه قال معناه، ولم يعزُه إلىٰ السنّة، فهو صحيحٌ، لٰكنّه مقطوعٌ، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ من علماء المدينة وفقهائها.

والجملة الثانية - عزا فيها القولَ إلىٰ من أدركهم، وقد أدرك جِلّةً منَ التابعين، من علماء المدينة وفقهائها، فروايته هٰذه صحيحةٌ، موقوفةٌ علىٰ تابعين مبهَمين. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٥)

[٢٦٢]

أخبرنا أبو الحسن الرَّفّاءُ، أبنا عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ القاضي، ثنا ابن أبي أُوَيسٍ،(١) وعيسىٰ بنُ مِيْنَا، قالا:

ثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عنِ الفقهاء من أهل المدينة كانوا يقولون:

«لا تَحمِل العاقلة ما كان عمدًا، ولا بصلحٍ، ولا اعترافٍ، ولا ما جنىٰ المملوك، إلّا أن يُحبُّوا ذٰلك طَولًا(٢) منهم».

❁❁❁

(١) هو إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، المدنيُّ.

(٢) أيْ: مِنّةً منهم. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (٥/ ١٧٥٥).

دراسة الحديث:

تقدّم الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ برقْم [٤٦]، وأنّه حسنٌ بمجموع روايتيِ ابن أبي أُوَيسٍ وعيسىٰ بنِ مِيْنَا، وأنّ الجماعة المبهمين منَ الفقهاء - منَ التابعين.

وتقدّم أنّ ما ذكروه بين مجمعٍ عليه، ومشهورٍ يذهب إليه أكثر العلماء. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٥)

[٢٦٣]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني يزيدُ بن عياضٍ،(١) عن عبد الملك بن عُبَيدٍ،(٢) عن مجاهدِ بن جَبْرٍ، عنِ ابن عبّاسٍ أنّه كان يقول:

«العبد لا يَغرَم سيّدُه فوقَ نفسه شيئًا، وإن كان المجروح أكثرَ من ثمن العبد، فلا يزاد له».

ورُوِّيناه عن فقهاء التابعين: عروةَ بنِ الزبير، وغيرِه.

❁❁❁

---

(١) هو ابن جُعْدُبةَ، الليثيُّ، أبو الحكم، المدنيُّ، نزيل البصرة، وقد يُنسَب لجدّه، كذّبه مالكٌ، وغيرُه، منَ السادسة، مات في خلافة المهديّ، بين عاميْ ثمانٍ وخمسين وتسعٍ وستّين ومِائةٍ، (ت ق). انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٧/ ٥٩١)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٣).

(٢) وقيل في اسم أبيه: (عُبيدةُ)، والمشهور: (عُبيدٌ)، مجهولُ الحال، منَ الخامسة، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٥).

وترجم له البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤٢٤)، وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٥٩)، وذكرا أنّ إسماعيلَ بن أميّةَ روىٰ عنه، والمِزّيُّ في "تهذيب الكمال" (١٨/ ٣٦٣)، وزاد روايةَ يزيدَ بنِ عياضٍ عنه، ويزيدُ متّهمٌ بالكذب؛ فلا نظرَ إلىٰ روايته؛ فيكون عبد الملك مجهولَ العين.

دراسة الحديث:

رواه ابن وهبٍ في "الجامع" (ص٢٩٠ برقْم ٥٠٥).

ولهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة عبد الملك بن عُبَيدٍ، ولم أجد ما يشهد له عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما. والله أعلمُ.

=

وقدِ اختلف العلماء في العبد إذا زادت جنايته علىٰ قيمته؛ فقيل: يُخيَّر سيّده بين أن يفديَه بقيمته، أو أَرْشِ جنايته، وبين أن يسلِّمَه للمجنيّ عليه، وهٰذا هو المرويُّ هنا، وقيل: يلزمه تسليمه، إلّا أن يفديَه بأَرْش جنايته بالغةً ما بلغت، وهٰذا يخالف المرويَّ هنا.

وانظر في ذٰلك - "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٣٨٩).

[٤٥]

بابُ العاقلةِ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٦)

[٢٦٤]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن عبد الجبّار،(١) ثنا يونُسُ بن بُكَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ، حدّثني عثمانُ بن محمّدِ بن عثمانَ بنِ الأخنس بن شَرِيقٍ،(٢) قال:

أخذت من آل عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - هٰذا الكتابَ، كان مقرونًا بكتاب الصدقة: الذي كتب عمرُ للعمّال.

«بسم الله الرحمٰن الرحيم.

هٰذا كتابٌ من محمّدٍ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بين المسلمين والمؤمنين من قريشٍ، ويَثرِبَ، ومَن تبعهم فلحِق بهم وجاهد معهم:

أنّهم أمّةٌ واحدةٌ دون الناس.

---

(١) هو ابن محمّدٍ، العُطارِديُّ، أبو عمرَ، الكوفيُّ، ضعيفٌ، وسماعه لكتاب "السيرة" صحيحٌ، منَ العاشرة، لم يثبت أنّ أبا داوُدَ أخرج له، مات سنةَ اثنتين وسبعين ومِائتين، وله خمسٌ وتِسعون سنةً، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١).

(٢) هو عثمانُ بن محمّدِ بن المغيرة بن الأخنس بن شَرِيقٍ، الثقفيُّ، الأخنسيُّ، حجازيٌّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ السادسة، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٧).

=

المهاجرون[١] من قريشٍ علىٰ رِبَعَتِهم،[٢] يتعاقلون[٣] بينهم، وهم يفْدُون عانِيَهم[٤] بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو عوفٍ علىٰ رِبَعَتِهم، يتعاقلون مَعَاقِلَهمُ[٥] الأولىٰ، وكلّ طائفةٍ تَفدِي عانِيَها بالمعروف والقسط بين المؤمنين».

ثمّ ذكر علىٰ هٰذا النَّسَقِ بني الحارث، ثمّ بني ساعدةَ، ثمّ بني جُشَمَ، ثمّ بني النجّار، ثمّ بني عمرِو بن عوفٍ، ثمّ بني النَّبِيت، ثمّ بني الأوس، ثمّ قال:

«وإنّ المؤمنين لا يَترِكون مُفْرَحًا[٦] منهم أن يُعطُوه بالمعروف في فداءٍ أو عقلٍ».

---

(١) هٰكذا في نسخةٍ، بالرفع علىٰ الِابتداء، وفي غيرها: (المهاجرين)، ولا يصحّ إلّا بتكلُّفٍ.

(٢) علىٰ وزن (عِنَبةٍ)، ورَبِعَتهم أيضًا: علىٰ وزن (كَتِفٍ)، وهي حالُهُمُ الأولىٰ، بشرط أن تكون حسنةً. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٨/ ١٠٧)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابادِيّ (ص٧١٩).

(٣) أي يَعْقِل بعضُهم بعضًا، أيْ: يحملُ بعضُهم عن بعضٍ الدِّيَةَ.

(٤) العاني هو الأسير، وكلّ من ذلّ واستكان وخضع. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ٣١٤). والمقصود هنا من حُبِس في دِيَة جنايته.

(٥) جمعُ (مَعْقُلةٍ)، وهي الدِّيَة، ويُقال: (هم علىٰ مَعَاقلهم) أيْ: علىٰ حال الدِّيَات التي كانت في الجاهليّة، يؤدُّونها كما كانوا يؤدُّونها في الجاهلية. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١١/ ٤٦٢).

(٦) المُفْرَح هو الذي أثقله الدَّين والغُرم، اسم مفعولٍ مِن (أَفْرَحه، يُفْرِحُه)، إذا غَمّه، وأزال فرحه، وذٰلك أنّ المُثْقَل بالحقوق مغمومٌ مكروبٌ إلىٰ أن يَخرج عنها. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ٤٢٤).

=

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ حسنٌ إلىٰ عثمانَ بنِ الأخنس، ولم يثبت لقاؤه لأحدٍ منَ الصحابة، ويروي هٰذا الحديثَ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فحديثه معضلٌ من هٰذه الجهةِ.

لٰكنّه يروي كتابًا وجده، والظاهر أنّ كتب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - تُعرَف، ولا تلتبس، وتشتهر، ولا يخفىٰ أمرُها؛ فتكون وِجادةً صحيحةً، والحديث بذٰلك مقبولٌ. والله أعلمُ.

وأيضًا، فله شواهدُ:

أوّلها: ما أخرجه أبو عُبيدٍ في "الأموال" (ص١٦٦ برقْميْ ٣٢٨، و٣٢٩، وص٢٦٠-٢٦٦ برقْم ٥١٨)، وابن زَنْجُويَهْ في "الأموال" (١/ ٣٣٢-٣٣١ برقْم ٥٠٨، و٢/ ٤٦٦-٤٧٠ برقْم ٧٥٠) - من طريق عُقَيلِ بن خالدٍ، عنِ ابن شهابٍ الزهريّ قال:

بلغني أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كتب بهٰذا الكتابِ:

«هٰذا كتابٌ من محمّدٍ النبيّ رسولِ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بين المؤمنين والمسلمين، من قريشٍ وأهل يَثرِبَ ومَن تبعهم فلحِق بهم، فحلَّ معهم وجاهد معهم: أنّهم أمّةٌ واحدةٌ دون الناس»، ثمّ ذكر نحو ما روىٰ عثمانُ بن الأخنس.

وذكره أبو عُبيدٍ في الموضع الثالث، وابن زَنْجُويَهْ في الموضع الثاني - بطوله، وفيه أحكامٌ كثيرةٌ.

وهٰذا صحيحٌ عنِ الزهريُّ، وهو مرسلٌ.

وثانيها: ما سيأتي في المبحث التالي، لٰكنّه واهٍ، لا يُعتبَر به.

وثالثها: ما أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٤/ ٢١٦) من حديث جابرِ بن عبد الله - رضي الله عنها - قال:

كتب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - علىٰ كلّ بطنٍ عُقُولَه. وله تتمّةٌ.

وهٰذا يشمل بعمومه قريشًا وقبائل الأنصار.

وهٰذا يشهد لبعض الحديثِ.

وبعدُ، فالحديث مقبولٌ، ويتأكّد بمرسل الزهريّ، والقدْر الذي رواه مسلمٌ منه صحيحٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٦)

[٢٦٥]

وروىٰ كثيرُ بن عبد الله بن عمرِو بن عوفٍ،(١) عن أبيه،(٢) عن جدّه(٣) أنّه قال:

كان في كتاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم:

أنّ كلّ طائفةٍ تَفدِي عانِيَها بالمعروف والقسط منَ المؤمنين، وأنّ علىٰ المؤمنين ألّا يتركوا مُفْرَحًا منهم حتّىٰ يُعطُوه(٤) في فداءٍ أو عقلٍ.

---

(١) هو ابن زيدٍ، المزنيُّ، المدنيّ، قال ابن حجرٍ: «ضعيفٌ، أفرط مَن نَسَبه إلىٰ الكذب»، منَ السابعة، مات بين الخمسين والستّين ومائةٍ، (ر د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٦).

وقال ابن معينٍ: «ضعيف الحديث»، وقال مرّةً: «ليس بشيءٍ»، وقال الإمام أحمدُ: «منكر الحديث، ليس بشيءٍ»، وضَرَب علىٰ حديثه، ولم يحدّث به، ونهىٰ عنِ التحديث عنه، وقال أبو زرعةَ: «واهي الحديث، ليس بقويٍّ»، وكذّبه الشافعيّ، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ، وابن حِبّانَ، وقال النَّسائيُّ، والدارَقُطْنيُّ: «متروك الحديث»، وقال النَّسائيّ في موضعٍ آخرَ: «ليس بثقةٍ»، وقال ابن عَدِيٍّ: «عامّة ما يرويه لا يتابَع عليه»، وضعّفه جمعٌ كثيرٌ منَ الحفّاظ، وقال ابن عبد البَرّ: «مجمعٌ علىٰ ضعفه»، لٰكن قد روىٰ عنه يحيىٰ القطّانُ، واحتمله البخاريّ.

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٤٦٣-٤٦٢).

والراجح أنّه واهٍ، كما قاله الذهبيّ في "الكاشف" (٤/ ٦٢-٦٠).

(٢) هو عبدُ الله بنُ عمرِو بن عوفِ بن زيدِ بن مِلْحةَ، المزنيُّ، المدنيّ، مقبولٌ، منَ الثالثة، (ر د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٨).

(٣) هو عمرُو بن عوفِ بن زيدِ بن مِلْحةَ، أبو عبد الله، المزنيُّ، صحابيٌّ، مات في ولاية معاويةَ، وكانت بين عام واحدٍ وأربعينَ وعام ستّين، (خت د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٢).

(٤) في طبعة الهند: (ويعطوه)، والواو مقحمةٌ، لا يقبلها السياق. وانظر طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٠٢).

=

أخبرَناه أبو عبد الله الحافظُ، وأبو بكرٍ القاضي،[١] قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن إسحاقَ الصَّغَانيُّ، أبنا معاويةُ بن عمرٍو،[٢] عن أبي إسحاقَ، هو الفَزَاريُّ،[٣] عن كثيرِ بن عبد الله، فذكره.

❁❁❁

(١) هو أحمدُ بن الحسن بن أحمدَ، الحَرَشيُّ.

(٢) هو معاويةُ بن عمرِو بن المُهلَّب بن عمرٍو، الأزديُّ، المَعْنيُّ، أبو عمرٍو، البغداديُّ، ويُعرَف بـ(ابن الكَرمانيّ)، ثقةٌ، من صغار التاسعة، مات سنةَ أربعَ عشْرةَ ومِائتين علىٰ الصحيح، وله ستٌّ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٠).

(٣) هو إبراهيمُ بن محمّدِ بن الحارث بن أسماءَ بنِ خارجةَ، أبو إسحاقَ، الإمامُ، ثقةٌ، حافظٌ، له تصانيفُ، منَ الثامنة، مات سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ ضعيفٌ جدًّا؛ لأجل كثيرِ بن عبد الله؛ فلا يصلُح لِلاعتبار.

وأبوه أيضًا مجهول الحال.

وقد تكلّم في نسخةِ كثيرٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - ابنُ السَّكَن، وقال: «فيها نظرٌ»، وابنُ حِبّانَ، وقال إنّها موضوعةٌ، والحاكمُ، وقال: «فيها مناكيرُ».

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٤٦٣).

وقد ثبت معنىٰ هٰذا الحديثِ من طرقٍ أخرىٰ تقدّم تخريجها في المبحث السابق: تغني عن هٰذا الإسنادِ.

[٤٦]

بابٌ: منِ العاقلة التي تَغْرَمُ؟

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٦)

[٢٦٦]

أخبرنا أبو القاسم عبدُ العزيز بنُ محمّدٍ العطّارُ[١] ببغدادَ، ثنا أحمدُ بن سلمانَ الفقيهُ، ثنا عبد الملك بنُ محمّدٍ،[٢] ثنا معلّىٰ بنُ أسدٍ،[٣] ثنا عبد الواحد بنُ زيادٍ، ثنا مجالدُ بن سعيدٍ،[٤] حدّثني الشعبيّ، عن جابرِ بن عبد الله رضي الله عنهما:

أنّ امرأتين من هُذَيلٍ قَتَلت إحداهما الأخرىٰ، ولكلّ واحدةٍ منهما زوجٌ وولدٌ، فجعل رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – دِيَةَ المقتولة علىٰ عاقلة المرأة القاتلة، وبرّأ زوجها وولدها.

فقالت عاقلة المقتولة: «ميراثها لنا»؟

فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ميراثها لزوجها وولدها».

---

(١) هو ابن جعفرِ بن المؤمن، التميميُّ، البغداديّ، من ساكني البصرة، المعروفُ بـ(ابن شبانَ)، قال الخطيب البغداديّ: «كان صدوقًا»، وتُوُفِّي سنةَ خَمسَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٢/ ٢٤٣)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٥٥).

(٢) هو ابن عبد الله بن محمّدِ بن عبد الملك، الرَّقَاشيُّ، البصريُّ، يُكنىٰ (أبا محمّدٍ)، ويُلقَّب (أبا قِلابةَ)، صدوقٌ، يُخطِئ، تغيّر حفظه لمّا سكن بغدادَ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ستٍّ وسبعين ومِائتين، وله ستٌّ وثمانون سنةً، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٥-٣٠٦).

(٣) هو العَمّيُّ، أبو الهيثم، البصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لم يُخطِئ إلّا في حديثٍ واحدٍ»، من كبار العاشرة، مات سنةَ ثمانيَ عشْرةَ ومِائتين علىٰ الصحيح، (خ م قد ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٢).

(٤) هو ابن عُمَيرٍ، الهَمْدانيُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ، ليس بالقويّ، وقد تغيّر في آخر عمره، من صغار السادسة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائةٍ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٣).

=

وكانت حُبلىٰ، فألقت جنينها، فخافت عاقلة القاتلة أن يُضمِّنهم، فقالوا: «يا رسول الله، لا شرِب ولا أكل، ولا صاح فاستهلّ»![1]

فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «هٰذا سجعُ[2] الجاهليّة»، فقضىٰ في الجنين غُرّةَ[3] عبدٍ أو أمةٍ.

❁❁❁

(١) أيْ: صاح، وصوّت، ورفع صوته. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٨٥٢)، و"مقاييسَ اللغة" لابن فارسٍ (٦/ ١١)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١١/ ٧٠١).

(٢) السَّجْع: الكلام المقفّىٰ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ١٢٢٨).

(٣) الغُرّة في الأصل بياضٌ في جبهة الفرس، ثمّ استُعِير لجبهة الإنسان، ثمّ أُطلِق علىٰ العبد أوِ الأمة، من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كما سمَّوهما (رقبةً). انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٧٦٦-٧٦٧). أوِ الغُرّة هي أنفس المال، ومن أنفس المال الرقيق: العبدُ والأمة. انظر "تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبيديّ (١٣/ ٢٢٢-٢٢١).

وانظر شروط هٰذه الغُرّةِ عند الفقهاء في "المغني" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٠٨-٤٠٧).

دراسة الحديث:

أبو قِلابةَ الرَّقَاشيُّ فيه ضعفٌ يسيرٌ من جهة حفظه، لٰكنّه توبع في الجملة.

فقد روىٰ الحديثَ ابنُ ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥٢ برقْم ٢٦٥٩) عن محمّدِ بن يحيىٰ الذُّهْليُّ. وأبو الحسن القطّانُ في زياداته علىٰ "سنن ابن ماجهْ" (٣/ ٥٢ برقْم ٢٧٤ز) عن أبي حاتمٍ الرازيّ.

كلاهما عن معلًّى به، ولم يذكرا الحملَ، وهو اختصارٌ.

وللحديث طريقٌ أخرىٰ عن عبد الواحد بن زيادٍ، فيها ذكرُ الحمل، تأتي في المبحث التالي، وتمامُ تخريج الحديث، والحكمُ عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٧)

[٢٦٧]

أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ الصَّفّارُ، ثنا عثمانُ بن عمرَ الضَّبِّيُّ،(١) ثنا مسدَّدٌ،(٢) ثنا عبدُ الواحد،(٣) فذكره بنحوه.

❁❁❁

---

(١) هو أبو عمرٍو، البصريُّ، ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الدارَقُطْنِيّ: «لا بأسَ به»، وقال الحاكم: «ثقةٌ، مشهورٌ»، وتُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وتسعين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤٤٥)، و"سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنِيّ (ص١٣١)، و"سؤالاتِ السِّجْزِيّ" للحاكم (ص٢٣٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٨٠-٧٧٩، و٩٨٢)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسم بن قُطْلُوبُغا (٧/ ٩٤)، و"التذييلَ علىٰ كتب الجرح والتعديل" لطارقٍ آلِ ابن ناجي (ص١٩٤).

(٢) هو ابن مُسَرْهَدِ بن مُسَرْبَلِ بن مُسْتَوْرَدٍ، الأسديُّ، أبو الحسن، البصريُّ، ويقال إنّ اسمه (عبدُ الملك)، و(مُسَدَّدًا) لقبٌ، ثقةٌ، حافظٌ، يقال إنّه أوّلُ مَن صنّف "المسنَد" بالبصرة، منَ العاشرة، مات سنةَ ثمانٍ وعشرينَ ومِائتين، (خ د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٠).

(٣) هو ابن زيادٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

عثمانُ بن عمرَ حسن الحديث، وقد توبع.

فقد أخرج البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٤٢ برقْم ٤٩٤٩) من طريق يوسُفَ بنِ يعقوبَ القاضي، عن مسدَّدٍ، بنحوه.

ورواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "مسنده"، كما ذكره البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٤/ ١٩١ برقْم ٣٤٠٧)، وعنه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٤٤ برقْم ١٧٠)، وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٣/ ٣٥٥ برقْم ١٨٢٣)، ومن طريقه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٧٤). ورواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٩٢ برقْم ٤٥١٨) عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ.

=

كلاهما عن يونُسَ بنِ محمّدٍ المؤدِّبِ، عن عبد الواحد بن زيادٍ بنحوه.

ولفظ ابن عبد البَرّ مختصرٌ.

ولم يذكر عثمانُ بن أبي شيبةَ قصّة الحمل، وهو اختصارٌ منه أو تصرُّفٌ من أبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ، وقد ثبتت في رواية أبي بكرِ بن شيبةَ، وهو أحفظُ من عثمانَ، وأجلُّ.

ورواه إبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (٣/ ١٢٢٦) عن عفّانَ بنِ مسلمٍ، عن عبد الواحد به مختصرًا، ولم يذكر قصّةَ الحمل أيضًا.

ولهذا محمولٌ علىٰ الِاختصار كذٰلك، وذِكرُ الحمل صحّ في رواية يونُسَ المؤدِّبِ، ولم يُختلَف فيه علىٰ مسدَّدٍ؛ فالحديث بذٰلك محفوظٌ بتمامه عن عبد الواحد.

لٰكنّ إسناده ضعيفٌ بعدُ؛ لأجل مجالدِ بن سعيدٍ، وللحديث شاهدانِ صحيحان.

فقد أخرج البخاريّ (٩/ ١١ برقْم ٦٩١٠)، ومسلمٌ (٥/ ١١٠) - واللفظ له - من حديث أبي هريرةَ - رضي الله عنه - قال:

اقتتلتِ امرأتان من هذيلٍ، فرمت إحداهما الأخرىٰ بحجرٍ فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقضىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّ دِيَة جنينها غرّةُ عبدٍ أو وَلِيدةٍ، وقضىٰ بدِيَة المرأة علىٰ عاقلتها، وورّثها ولدَها ومن معهم.

ولفظُ البخاريّ: وقضىٰ أنّ دِيَة المرأة علىٰ عاقلتها.

وفي لفظٍ لمسلمٍ (٥/ ١١٠): فقضىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بأنّ ميراثها لبَنِيها وزوجِها، وأنّ العقل علىٰ عَصَبَتها.

وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١١١) من حديث المغيرة بن شعبةَ - رضي الله عنه - قال:

ضربتِ امرأةٌ ضَرَّتها بعمودِ فُسطاطٍ وهي حُبلىٰ، فقتلتها، فجعل رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - دِيَة المقتولة علىٰ عَصَبة القاتلة، وغُرّةً لِمَا في بطنها.

تنبيهٌ:

=

تقدّم أنّ ابن ماجهْ وأبا داوُدَ السِّجِسْتانيَّ – رويا هٰذا الحديثَ في "سننهما"، لٰكنْ لم يذكرا قضيّة الحمل، ولذٰلك عددتُه في زوائد البيهقيّ عليهما، وعلىٰ سائر الكتب الستّة، ولذٰلك ذكره البُوصِيريّ أيضًا في "إتحاف الخِيَرة المهرة".

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٧)

[٢٦٨]

وأخبرنا أحمدُ بن محمّدِ بن الحارث الأصبهانيُّ، أبنا أبو محمّدِ بنُ حيّانَ، ثنا محمّدُ بن جعفرٍ،(١) ثنا العبّاس بن يزيدَ،(٢) ثنا عبد الرزّاق،(٣) أبنا معمرٌ، عن رجلٍ، سمع عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ موسىٰ، البُستيُّ، المُزكّي.

(٢) هو ابن أبي حَبِيبٍ، أبو الفضل، البصريُّ، البَحْرانيّ، يُلقَّب (عَبّاسُويَهْ)، ويُعرَف بـ(العَبْديّ)، كان قاضيَ هَمَذانَ، قال ابن حجرٍ: «صدوقٌ، يُخطِئُ»، من صغار العاشرة، (ق)، مات سنةَ ثمانٍ وخمسين ومِائتين. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ٢٨)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٧).

وحكىٰ المُسُوحيّ عن محدّثي أهل البصرة ثناءهم عليه، وقال ابن أبي حاتمٍ: «محلّه عندنا الصدقُ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال: «ربّما أخطأ»، وقال أبو الشيخ بنُ حيّانَ: «كان حافظًا، وعنده غرائبُ»، وقال الدارَقُطْنيّ مرّةً: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ: «منَ الحفّاظ»، وقال الخليليُّ: «روىٰ عنه الكبار ... ولم يخرّجوه في "الصِّحاح"»، وقال الذهبيّ: «صدوقٌ»، وقال مرّةً: «كان ثقةً، حافظًا»، وقال في ثالثةً: «أحد الثقات»، ثمّ قال: «يُقال: فيه لِينٌ لا يَضُرُّ ... والرجل مأمونٌ».

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٦/ ٢١٧)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٥١٢-٥١١)، و"طبقاتِ الأصبهانيّين" لأبي الشيخ (٢/ ٢٥٣-٢٥١)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٢١٩)، و"تاريخَ أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (٢/ ١٤٠)، و"تاريخَ بغدادَ" (١٤/ ٢٨-٢٦)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٦٠٥)، و"الكاشفَ" للذهبيّ (٣/ ٨٦)، و"تاريخَ الإسلام" له (٦/ ١٠٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٣/ ١٠١-١٠٢).

فالراجح أنّه صدوقٌ، وحديثه حسنٌ، وإن كان له غرائبُ، وأخطاءٌ يسيرةٌ، ولهٰذا أخفُّ من تعبير ابن حجرٍ أنّه يخطئ؛ فإنّه يُشعِر بكثرة الخطإ، ويستلزم التوقُّف في قَبوله حديثه إذا لم يتابَع.

(٣) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحبُ "المصنّف".

=

قال عبد الرزّاق: واسم هٰذا الرجلِ (عمرُو بَرْقٍ).[١]

عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«المرأة تَعقِلُها[٢] عَصَبتها، ولا يرثون إلّا ما فَضَل[٣] عن ورثتها».

❁❁❁

(١) هٰكذا في نسخةٍ، وفي أخرىٰ: (عمرُو بن بَرْقٍ)، وكلمة (ابنٍ) مقحمةٌ، ولا تصحّ.

وهو ابن عبد الله بن الأَسْوار، اليمانيْ، صدوقٌ، فيه لِينٌ، منَ السابعة، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٠).

(٢) الأصل أن يقال: (تعقل عنها)؛ لأنّ الكلام في جنايتها علىٰ غيرها.

(٣) أيْ: زاد، انظر "مقاييس اللغة" لابن فارسٍ (٤/ ٥٠٨)، بمعنىٰ أنّه بقِي بعد فرائض الورثة.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٧ برقْم ١٨٨٥١)، وله تتمّةٌ، ولم يسمِّ المبهم.

وزيادةُ تسميته في رواية البيهقيّ - مقبولةٌ.

وقال أبو داوُدَ السجستانيُّ: «كان معمرٌ إذا حدّث أهل البصرة، قال لهم: (عمرُو بن عبد الله، وإذا حدّث أهل اليمن، لا يسمّيه». ذكره ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٢٨٤).

وبيّن سبب ذٰلك الإمامُ أحمدُ، قال في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ المَرُّوذيّ (ص٨٧): «كان عكرمةُ نزل علىٰ أبيه، وكان سمع منه كتابًا، وكان أهل اليمن لا يرضَونه»، وأشار بيده إلىٰ أنّه كان يشرب، يعني المُسكِرَ، وتبسَّم، قال: «وكان معمرٌ يحدّث عنه، ويقول: (عن رجلٍ)، لا يسمّيه، إلّا لابن المبارك، فإنّه سماه، قال: (بَرْقٌ)».

وعليه، فهٰذا الحديثُ حسنُ الإسناد.

ويشهد له حديث جابرٍ - رضي الله عنه - المتقدّمُ تخريجُه في المبحث السابق، وكذا حديث أبي هريرةَ - رضي الله عنه - في "الصحيحين"، وحديث المغيرة بن شعبةَ - رضي الله عنه - عند مسلمٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٧)

[٢٦٩]

أخبرنا أبو بكرٍ محمّدُ بن إبراهيمَ الأصبهانيُّ، أبنا أبو نصرٍ العراقيُّ، ثنا سفيانُ بن محمّدٍ الجوهريُّ، ثنا عليُّ بن الحسن،(١) ثنا عبد الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،(٢) عن حمّادٍ،(٣) عن إبراهيمَ:(٤)

أنّ الزبير وعليًّا – رضي الله عنهما – اختصما في مَوَالٍ(٥) لصفيّةَ(٦) إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فقضىٰ بالميراث للزبير،(٧) والعقلِ علىٰ عليٍّ،(٨) رضي الله عنهما.

❁❁❁

---

(١) هو ابن موسىٰ، الدَّرَابْجِرْديُّ.

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٣) هو ابن أبي سليمانَ، الكوفيُّ، الفقيه.

(٤) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

(٥) أيْ: في قتالِهم، والمعنىٰ أنّهم قَتلوا وقُتِلوا؛ فلزمتهم دِيَةٌ، واستحقُّوا دِيَةً.

(٦) هي بنت عبد المطّلب بن هاشمِ بن عبد مَنَافِ بن قُصَيٍّ، القرشيّةُ، عمّةُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأمُّ الزبير بن العوّام، صحابيّةٌ، منَ المهاجرات، تُوُفِّيت سنةَ عشرين. انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٦/ ١٧٤-١٧٢)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (١٣/ ٥٤٤-٥٤١).

(٧) يعني: لأنّه ابنُ صفيّةَ، وكان ذٰلك بعد موتها؛ فيرثُ مواليَها.

(٨) يعني: لأنّه ابنُ أخيها: أبي طالبٍ؛ فيَعقِل عن مواليها.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في موضعين منَ "المصنّف" (٧/ ٢٠١ برقْم ١٦٧٦١، و٢٠٨ برقْم ١٦٨٠٢). وابن أبي شيبةَ في موضعين منَ "المصنّف" (١٥/ ١٩١-١٩٢ برقْم ٢٩٣٨٥، و١٧/ ٣٨٢ برقْم ٣٣٧٠٧) عن وكيعٍ. وأخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٥٨) من طريق وكيعٍ.

=

كلاهما عنِ الثوريّ بنحوه.

ورواه سفيانُ الثوريّ في "الجامع"، انظر "معرفةَ السنن والآثار" (٦/ ٢٤١).

ورواه أبو يوسُفَ في "الآثار" (ص١٧٠ برقْم ٧٧٥)، ومحمّدُ بن الحسن في "الأصل" (٥/ ٢٥٥) - عن أبي حنيفةَ، عن حمّادِ بن أبي سليمانَ بنحوه.

وهٰذه الروايةُ جيّدةٌ في المتابعة.

وأخرجه سعيدُ بن منصورٍ في "سننه" (١/ ١١٦ برقْم ٢٧٤) من طريق عُبَيدةَ بنِ مُعَتِّبٍ الضَّبّيّ، عن إبراهيمَ النَّخَعيّ بنحوه.

وعُبَيدةُ واهٍ، والحديث ثابتٌ من رواية حمّادِ بن أبي سليمانَ.

وبعدُ، فإسناد هٰذا الأثرِ منقطعٌ؛ إبراهيمُ النَّخَعيُّ لم يدرك زمنَ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، وبذٰلك أعلّه الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣١٩٧)، وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٧٦)، والألبانيّ في "إرواء الغليل" (٦/ ١٦٥).

لٰكن تقدّم أنّ مراسيله قويّةٌ؛ لتحرّيه في الرواية عنِ الثقات.

وقد أخرج إسحاقُ بن راهُوْيَهْ في "مسنده" -كما ذكره البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٣/ ٤٣٥-٤٣٦ برقْم ٣٠٤٠)، وابنُ حجرٍ في "المطالب العالية" (٨/ ٢٨ برقْم ١٥٤١) - من طريقين عن الأجلح بن عبد الله الكِنْديّ، عنِ الحكم بن عُتيبةَ قال:

اختصم عليٌّ والزبير - رضي الله عنهما - إلىٰ عمرَ - رضي الله عنه - في موالي صفيّةَ رضي الله عنها.

فقال عليٌّ رضي الله عنه: «عمّتي، وأنا أعقِل عنها، وأرثها».

وقال الزبير رضي الله عنه: «أمّي، وأنا أرثها».

فقال عمرُ لعليٍّ رضي الله عنهما: «ألم تعلم أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - جعل الولاء تبعًا للميراث».

وزاد في روايةٍ: فقضىٰ به للزبير رضي الله عنه.

=

وفي هٰذه الروايةِ زيادةُ رفع الحديث إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

والحكم وُلِد سنةَ خمسينَ أو سبعٍ وأربعين، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٤٦٧)؛ فلم يدرك زمن عمرَ – رضي الله عنه – أصلًا؛ فروايته منقطعةٌ أيضًا.

والحكم مشهورٌ بالرواية عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ، وروايته عنه في "الكتب الستّة" جميعًا، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٧/ ١١٥)؛ فلا يبعد أن يكون أخذ هٰذا الحديثَ عنه؛ فلا يصلُح شاهدًا له. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٧)

[٢٧٠]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن يوسُفَ الرَّقّاءُ، أبنا أبو عمرٍو عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ،(١) ثنا ابن أبي أُوَيسٍ،(٢) عنِ ابن أبي الزناد،(٣) عن أبيه،(٤) عن فقهاء التابعين من أهل المدينة: سعيدِ بن المسيَّب، وغيرِه، كانوا يقولون:

«إذا وَلدتِ المرأة في غير قومها، فبنُوها يرثونها، وقومها يَعقِلون عنها.

ومولاها بتلك المنزلةِ.

ميراثها لبَنِيها، وعقلُ ما جَنَت علىٰ قومها».

❁❁❁

(١) هو البصريُّ، المالكيّ، القاضي.

(٢) هو إسماعيلُ بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصبَحيُّ، المدنيّ.

(٣) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، المدنيُّ.

(٤) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيُّ.

دراسة الحديث:

تقدّم الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ برقْم [٤٦] وأنّه حسنٌ؛ لأجل إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، وأنّه موقوفٌ علىٰ جماعةٍ مبهمين من فقهاء المدينة، وقد سمّىٰ منهم هنا سعيدَ بن المسيَّب.

[٤٧]

بابٌ: مَن في الديوان ومَن ليس فيه مِنَ العاقلة سواءٌ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٨)

[٢٧١]

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أخبرني عبدُ الله بنُ محمّدٍ الصَّيْدلانيُّ، ثنا إسماعيلُ بن قتيبةَ، ثنا عثمانُ بن أبي شيبةَ، ثنا غسّانُ بن مُضَرَ،(١) عن سعيدِ بن يزيدَ،(٢) عن أبي نَضْرةَ،(٣) عن جابرِ بن عبد الله قال:

«أوّل مَن دوَّن(٤) الدواوينَ،(٥) وعَرَّف(٦) العُرَفاءَ(٧) – عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه».

---

(١) هو الأزديّ، أبو مُضَرَ، البصريُّ، المكفوفُ، ثقةٌ، منَ الثامنة، مات سنةَ أربعٍ وثمانين ومِائةٍ، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٨-٣٧٩).

(٢) هو ابن مَسْلَمةَ، الأزديُّ، ثمّ الطاحيّ، أبو مَسْلَمةَ، البصريُّ، القصيرُ، ثقةٌ، منَ الرابعة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٢).

(٣) هو المنذر بن مالكِ بن قِطْعةَ، العَبْديُّ، العَوَقيّ، البصريُّ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ثمانٍ أو تسعٍ ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٨).

(٤) أيْ كتبها، وجمعها.

(٥) جمع ديوانٍ، أصلُه (دِوّانٌ)، وهو لفظٌ فارسيٌّ، ثمّ عُرِّب، فقُلِبت أولىٰ واوَيهِ ياءً، وهو مجتمَع الصُّحُف، ومنه الدفتر الذي يُكتَب فيه أهل العطاء، وهو المراد هنا.

انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢١١٥)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ١٥٠)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١١٩٧).

(٦) أيْ: نصّب العُرَفاء.

(٧) جمعُ (عَرِيفٍ)، وهو القيّم بأمر القبيلة والمَحَلّة، يَلِي أمورهم، ويتعرّف الأميرُ منه أحوالَهم، وهو مبالغةٌ في اسمِ مَن يَعرِف حالَ الجند ونحوِهم. قاله أبو موسىٰ المدينيُّ في "المجموع المغيث" (٢/ ٤٢٨).

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الخلافيّات" (٧/ ٦٨ برقْم ٤٩٥٥) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه عبد الله ابنُ الإمامِ أحمدَ في زوائده علىٰ "فضائل الصحابة" (١/ ٣٢٨ برقْم ٤٦٤) عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ بمثله.

ورواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في مواضعَ منَ "المصنّف" (١٤/ ٥٣٩ برقْم ٢٨٤٢٨، و١٨/ ٣٠٠ برقْم ٣٥٠٨٧، و٢٠/ ١٣٢ برقْم ٣٨٥٣٤). والإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبد الله (٢/ ١٩٣ برقْم ١٩٨٠). وأخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٣٦٠) و"السنن الصغرىٰ" (٤/ ٣٤ برقْم ٢٩٩٢) من طريق بكرِ بن خلفٍ.

ثلاثتهم عن غسّانَ بنِ مُضَرَ به، ولفظهم:

«لمّا وَلِي عمرُ - رضي الله عنه - الخلافةَ، فَرَض الفرائض، ودَوَّن الدواوين، وعَرَّف العُرَفاء».

وهو بمعنىٰ رواية عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، وزيادتهم ذِكرَ الفرائض - مقبولةٌ بلا شكٍّ.

وهٰذا الأثرُ صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ عمرَ رضي الله عنه.

[٤٨]

بابُ ما جاء في عقل الفقير

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٨)

[٢٧٢]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ، ثنا عاصمُ بن عليٍّ،(١) ثنا قيسُ بن الربيع،(٢) عن عبّادِ بن منصورٍ،(٣) عن أبي المَلِيح الهُذَليّ،(٤) عن أبيه(٥) قال:

تزوج حَمَلُ بن مالكِ بن النابغة(٦) امرأتين: إحداهما من بني معاويةَ، والأخرىٰ من بني لَحْيانَ، فضَرَبتِ التي من بني لَحْيانَ، فماتت، وألقت جنينًا.

---

(١) هو ابن عاصمِ بن صهيبٍ، التيميُّ مولاهم، أبو الحسن، الواسطيُّ، صدوقٌ، ربّما وَهِم، منَ التاسعة، مات سنةَ إحدىٰ وعشرين ومِائتين، (خ ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٩).

(٢) هو الأسديّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، صدوقٌ، تغيّر لمّا كبِر، وأدخل عليه ابنُه ما ليس من حديثه، فحدّث به، منَ السابعة، مات سنةَ بضعٍ وستّين ومِائةٍ، (د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٢).

(٣) هو الناجيُّ، أبو سلمةَ، البصريُّ، القاضي بها، صدوقٌ، رُمِي بالقدَر، وكان يدلّس، وتغيّر بأَخَرةٍ، منَ السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين ومِائةٍ، (خت ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٤).

(٤) هو ابن أسامةَ بنِ عُمَيرِ بن عامرِ بن الأُقَيشِر، واختُلِف في اسمه، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ ثمانٍ وتسعين، وقيل: سنةَ ثمانٍ ومِائةٍ، وقيل: بعدَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩٥).

(٥) هو أسامةُ بن عُمَيرِ بن عامرِ بن الأُقَيشِر، الهُذَليُّ، البصريُّ، صحابيٌّ، تفرّد ولدُه عنه، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨).

(٦) هو الهُذَليُّ، أبو نَضْلةَ، نزيلُ البصرة، صحابيٌّ، له ذِكرٌ في "الصحيحين"، (د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢٠).

=

فجاء حَمَلُ بن مالكٍ إلىٰ أبيها، فقال: «عقلُ امرأتي وابني».

فقال أبوها: «إنّما يَعقِلها بنوها، وهم سادة بني لَحْيانَ».

فاختصموا إلىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «الدِّيَة علىٰ العَصَبة، وفي الجنين غُرّةُ عبدٍ أو أمةٍ».

فقال الوَلِيّ حين قَضىٰ عليه بالجنين: «ما وُضِع فحَلَّ، ولا صاح فاستهلَّ؛ فأَبطِلْهُ؛ فمثله حقُّ ما بَطَلَ».

فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «أسجعٌ كسجع الجاهليّة»؟!

فقيل: «يا رسول الله، إنّه شاعرٌ».

قال: «يا رسول الله، ما له عبدٌ ولا أمةٌ».

فقال: «عَشْرٌ منَ الإبل».

فقال: «يا رسول الله، ما له مِن شيءٍ، إلّا أن يعينه بها رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – من صدقة بني لَحْيانَ».

فأعانه بها، فسعىٰ حَمَلٌ عليها حتّىٰ استوفاها.

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه ابن مندهْ في "معرفة الصحابة" (١/ ٤٣٣) عن أبي عبد الله الأخرم، عن يحيىٰ بنِ أبي طالبٍ به.

وإسناده ليّنٌ؛ للكلام في يحيىٰ بنِ أبي طالبٍ، وشيخه عاصمٍ، وشيخه قيسٍ.

وقد خولِف قيسٌ في إسناده.

=

فقد رواه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٤/ ٩ برقْم ٣٤٨٤) عن أحمدَ بنِ زهيرٍ التُّسْتَرِيّ، عن زيادِ بن عبيد الله القرشيّ، عن أبي بكرٍ الحنفيّ، عن عبّادِ بن منصورٍ، ثنا أبو المَلِيح الهُذَليّ:

عن حَمَلِ بن النابغة – رضي الله عنه – أنّه كانت له امرأتان: لَحْيانيّةٌ، ومعاويّةٌ من بني معاويةَ بنِ زيدٍ، وأنّهما اجتمعتا فتَغايَرتا، فرفعت المعاويّة حجرًا فرمت به اللَّحْيانيّةَ وهي حُبلىٰ وقد بَلَغت، فقتلتها، فألقت غلامًا.

فقال حَمَلُ بن مالكٍ لعمرانَ بنِ عُوَيْمِرٍ، رضي الله عنهما: «أدِّ إليّ عقلَ امرأتي».

فارتفعا إلىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «العقل علىٰ العصبة، وفي السَّقْط غُرّةُ عبدٍ أو أمةٍ».

ولم أعرف زيادَ بن عُبيد الله القرشيَّ.

وهٰذا مرسلٌ، يرويه أبو المَلِيح – وهو تابعيٌّ – عن قصّة حَمَلِ بن مالكٍ رضي الله عنه، كما يظهر منَ السياق، وذِكرِه حَمَلًا – رضي الله عنه – بضمير الغيبة.

وقال أبو نُعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢١١٢): «ورواه النضر بن شُمَيلٍ، عن عبّادِ بن منصورٍ، قال: سمعت أبا المَلِيح الهُذَليَّ: أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – استعمل حَمَلَ بن مالكٍ رضي الله عنه»، واختصره.

وهٰذا إن صحّ عنِ النضر بن شُمَيلٍ – يرجّح رواية زيادِ بن عبيد الله القرشيّ، عن أبي بكرٍ الحنفيّ المرسلةَ، وتكون هي المحفوظةَ عن عبّادِ بن منصورٍ، وتكون رواية يحيىٰ بنِ أبي طالبٍ، عن عاصمِ بن عليٍّ، عن قيسِ بن الربيع، عنه المسندةُ – شاذّةً.

وأيًّا ما كان، فعبّادٌ نفسُه فيه ضعفٌ من جهة حفظه، وهو يدلّس عنِ الضعفاء، قاله غير واحدٍ منَ الأئمّة، وذكره ابن حجرٍ في المرتبة الرابعة منَ المدلّسين في "تعريف أهل التقديس" (ص٥٠)، لٰكنّه صرّح بالتحديث في روايتيْ عُبيد الله بن زيادٍ، والنضر بن شُمَيلٍ، لٰكنْ لم أجد لعُبيد الله ترجَمةً، وروايةُ النضر معلّقةٌ، ولم أقف علىٰ إسنادها، والله أعلم بالصواب.

وقال الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٦٣٧): «هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لسوء حفظ عبّادِ بن منصورٍ»، ثمّ ذكر له شواهدَ، يأتي تخرجها في المبحث التالي.

[٢٧٣]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ١٠٨)

وأخبرنا أبو بكرٍ الأصبهانيُّ الفقيه،(١) أبنا أبو محمّدِ بنُ حيّانَ، ثنا أبو بكرٍ أحمدُ بن عمرِو بن عبد الخالق،(٢) ثنا محمّدُ بن عمرَ بنِ هَيّاجٍ،(٣) ثنا عُبيد الله بنُ موسىٰ، ثنا المنهال بن خليفةَ،(٤) عن سلمةَ بنِ تمّامٍ، وهو أبو عبد الله الشَّقَريُّ،(١) عن أبي المَلِيح،(٢) عن أبيه:(٣)

---

(١) هو أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بن عبد الله بن الحارث، التميميُّ، الأصبهانيُّ.

(٢) هو العَتَكيُّ مولاهمُ، البصريُّ، المعروفُ بـ(البزّار)، صاحبُ "المسند" المشهورِ، جرحه النَّسائيّ، ووصفه ابن عُقدةَ، وابن يونُسَ، وأبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ بـ(الحافظ)، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم، وابن القطّان الفاسيُّ، ومُغْلَطايُ: «كان أحفظ الناس للحديث»، وقال يعقوبُ بن المبارك: «ما رأيت أنبلَ منَ البزّاز، ولا أحفظَ»، وقال أبو الشيخ الأصبهانيُّ: «كان أحد حفّاظ الدنيا، رأسًا فيه، حُكِي أنّه لم يكن بعد عليّ بن المديني أعلمَ بالحديث منه، اجتمع عليه حفّاظ أهل بغدادَ، فبركوا بين يديه، وكتبوا عنه ... وغرائبُ حديثه كثيرةٌ»، وقال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ، يخطئ كثيرًا، ويتّكِل علىٰ حفظه»، وقال: «يُخطِئ في الإسناد والمتن، حدّث بـ"المسند" بمِصرَ حفظًا، ينظر في كتب الناس ويحدّث من حفظه، ولم تكن معه كتبٌ، فأخطأ في أحاديثَ كثيرةٍ، يتكلّمون فيه»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً، حافظًا، صنّف "المسند"، وتكلّم علىٰ الأحاديث، وبيّن عِلَلَها»، وقال الذهبيّ: «صدوقٌ، مشهورٌ»، ورمز له في "الميزان" بـ(صحَّ)؛ إشارةً إلىٰ أنّ العمل علىٰ توثيقه، وقال في موضعٍ آخرَ: «الحافظ، العلّامة»، وتُوُفِّي سنةَ إحدىٰ وتسعين أو اثنتين وتسعين ومِائتين.

انظر "طبقاتِ المحدّثين بأصبهانَ" لأبي الشيخ بن حيّانَ (٣/ ٣٨٨-٣٨٦)، و"سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص٩٢)، و"سؤالاتِ السَّهْميّ" له (ص١٣٧)، و"تاريخَ أصبهانَ" لأبي نعيمٍ (١/ ١٠٤-١٠٥)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٥/ ٥٥١-٥٤٨)، و"تذكرةَ الحفّاظ" للذهبيّ (٣/ ٦٥٤-٦٥٣)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (١/ ١٢٥-١٢٤)، و"إكمالَ تهذيب الكمال" لمُغْلَطايَ (١/ ٩٥-٩٤)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (١/ ٤٤٦-٤٤٤).

(٣) هو الهَمْدانيّ أوِ الأسديّ، الكوفيّ، صدوقٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ خمسٍ وخمسين ومِائتين، (ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٣).

(٤) هو العجليّ، أبو قدامةَ، الكوفيُّ، ضعيفٌ، منَ السابعة، (د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٩).

=

أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أُتِيَ بامرأتين كانتا عند رجلٍ من هُذَيلٍ، فذكر الحديث.

قال فيه: فقال: «يا رسول الله، إنّ لها بَنِينَ هم سادةُ الحيّ، هم أحقُّ أن يَعقِلوا عن أمّهم».

قال: «أنت أحقُّ أن تَعقِل عن أختك».

قال: «ما لنا شيءٌ نَعقِل فيه».

فقال لحَمَلِ بن مالكٍ زوجِ المرأتين: «اقبض مِن تحت يَدِك مِن صدقات هُذَيلٍ عشرين ومِائةَ شاةٍ».

قال الشيخ: في هٰذا الإسنادِ ضعفٌ، وكذٰلك فيما قبلَه، والله أعلمُ.

❁❁❁

---

(١) هو الكوفيّ، صدوقٌ، منَ الرابعة، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٧).

(٢) هو ابن أسامةَ بنِ عُمَيرٍ، الهُذَليُّ.

(٣) هو أسامةُ بن عُمَيرِ بن عامرٍ، الهُذَليُّ.

دراسة الحديث:

رواه البزّار في "مسنده" (٦/ ٣٢٩ برقْم ٢٣٣٩) مختصرًا، ثمّ قال: «وهٰذا الحديثُ قد رُوِي عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – من وجوهٍ، ولا نعلم يُروىٰ عن أبي المَلِيح، عن أبيه – رضي الله عنه – إلّا من هٰذا الوجهِ. وقد رواه أبو المَلِيح، عن حَمَلِ بن مالكٍ رضي الله عنه.

وحديث أبي المَلِيح، عن أبيه – رضي الله عنه – إسناده حسنٌ؛ لأنّ المنهال مشهورٌ».

ورواه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٥٣ برقْم ١٧٤) عن محمّدِ بن عيسىٰ الزجّاجِ، عن عُبَيد الله بن موسىٰ بنحوه، وفيه أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

=

«فيه غُرّةُ عبدٍ أو أمةٍ، أو عشرون ومِائةُ شاةٍ».

ومحمّدُ بن عيسىٰ - قال أبو نعيمٍ في "تاريخ أصبهانّ" (٢/ ١٩٥): «ثقةٌ، مأمونٌ».

وأخرجه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٤١٧-٤١٦)، والطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١/ ١٩٣ برقْم ٥١٤)، وعنه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢١١٢-٢١١١ برقْم ٥٣٠٨) - من طريقين عن عثمانَ بنِ سعيدِ بن مُرّةَ القرشيّ، عنِ المنهال بن خليفةَ بنحوه، وفيه أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«فيه غُرّةُ عبدٍ أو أمةٍ، أو خَمسُمِائةِ درهمٍ، أو فرسٌ، أو عشرون ومِائةُ شاةٍ».

وعثمانُ بن سعيدٍ - روىٰ عنه جماعةٌ، ذكرهمُ المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٨١)، وأطراه الطحاويُّ، كما سيأتي، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٤٥٠)، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٤): «مقبولٌ».

وأخرجه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٤٢١ برقْم ٤٥٣٢) من طريق نعيمِ بن حمّادٍ، عن عبد الله بن المبارك، عنِ المنهال بن خليفةَ، عن سلمةَ بنِ تمّامٍ، عن عبد الرحمٰن بن أبي المَلِيح الهُذَليّ، عن أبيه، ولم يذكر بعد أبيه أحدًا: أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أُتِي بامرأتين، فذكر الحديث بنحوه، وفيه:

«غُرّةُ عبدٍ أو أمةٍ، أو خَمسُمِائةِ درهمٍ، أو فرسٌ، أو عشرون ومِائةُ شاةٍ».

ونُعَيمٌ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩٥): «صدوقٌ، يخطئ كثيرًا».

وقد وافق عثمانَ بن سعيدِ بن مرّةَ في زيادة خَمسِمِائة درهمٍ والفرس، لٰكنْ خالفه وعبيدَ الله بنَ موسىٰ في الإسناد.

وذكر الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٤٢١-٤٢٠) أنّ بعض الناس طعن في حديث سلمةَ بنِ تمّامٍ، وذكر أنّ عبد الله بنَ المبارك جعله عن عبد الرحمٰن بن أبي المَلِيح، عن أبيه، مرسلًا.

ثمّ قال (١١/ ٤٢٢): «يَحتمِل أن يكون سلمةُ بن تمّامٍ أخذه عنِ ابن أبي مَلِيحٍ كذٰلك، وحدّث به أبو مَلِيحٍ، عن أبيه - رضي الله عنه - كما في حديث عثمانَ بنِ سعيدِ بن مرّةَ، وذٰلك أولىٰ ما حُمِل =

عليه؛ لجلالة عثمانَ بنِ سعيدٍ وإتقانه وحفظه، لا سيّما وقد وافقه أيّوبُ في روايته هٰذا الحديثَ عنِ ابن أبي مَلِيحٍ، عن أبيه رضي الله عنه»، وسيأتي تخريج رواية أيّوبَ.

والأقرب حملُ رواية عبيد الله بن موسىٰ وعثمانَ بنِ سعيدِ بن مرّةَ: عن سلمةَ بنِ تمّامٍ، عن أبي المَلِيح مباشرةً علىٰ التدليس؛ فقد ذكره يحيىٰ بنُ سعيدٍ القطّانُ بما يدلّ علىٰ تدليسه، انظر "جامع التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٨٧)؛ فيكون إنّما سمع الحديث من عبد الرحمٰن بن أبي المَلِيح.

ثمّ يكون نُعَيمُ بن حمّادٍ قصّر في إسناد الحديث في روايته عنِ ابن المبارك؛ لسوء حفظه، وتكون زيادة عبيد الله بن موسىٰ وعثمانَ بنِ سعيدِ بن مرّةَ ذِكرَ أسامةَ بنِ عُمَيرٍ – رضي الله عنه – مقبولةً.

وكذا زيادةُ عثمانَ بنِ سعيدِ بن مرّةَ ونُعَيمٍ في المتن ذِكرَ خَمسِمِائة درهمٍ والفرس.

هٰذا كلُّه هو المحفوظ في رواية المنهال بن خليفةَ، عن سلمةَ بنِ تمّامٍ، واتّفق الرواة عنه علىٰ أنّ المرأة إنّما قتلتِ الجنين فقط، ولم تقتل ضَرّتها، وهٰذا يخالف رواية عبّادِ بن منصورٍ السابقة، وسبق أنّ عبّادًا ضعيفٌ، لٰكنّ المنهال ضعيفٌ أيضًا، وقول البزّار السابقُ إنّه مشهورٌ – لا يكفي في قَبول حديثه.

وسياق عبّادٍ هو المشهور في هٰذه القصّةِ، وقد رواها عن أبي المَلِيح أيضًا قتادةُ بن دِعامةَ، وأيّوبُ السَّخْتِيانيُّ.

فأمّا قتادةُ، فقد روىٰ الحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٥٦٩ برقْم ٥٢٣) – ومن طريقه ابن بَشْكُوالَ في "غوامض الأسماء المبهمة" (١/ ٢٢٢-٢٢١) – عن عبد الوهّاب بن عطاءٍ. وأخرجه ابن مندهْ في "معرفة الصحابة" (١/ ٤٣٤) من طريقٍ أخرىٰ عن عبد الوهّاب. والطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٤/ ٩ برقْم ٣٤٨٥) من طريق يزيدَ بنِ زُرَيعٍ.

كلاهما عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن أبي المَلِيح:

أنّ حَمَلَ بن مالكِ بن النابغة – رضي الله عنه – كانت تحته ضَرّتان: مُلَيكةُ وأمّ عَفِيفٍ، فرمت إحداهما صاحبتها بحجرٍ فأصابت قُبُلَها، فألقت جنينًا ميّتًا وماتت.

فرُفِع ذٰلك إلىٰ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فجعل دِيَتها علىٰ قوم القاتلة، وجعل في جنينها غُرّةَ عبدٍ أو أمةٍ، أو عشرين منَ الإبل، أو مِائةَ شاةٍ.

فقال وليّها: «والله، يا نبيَّ الله، ما أكل ولا شرب، ولا صاح فاستهلّ، فمثل ذٰلك يُطَلُّ».

=

فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «لسنا من أساجيع الجاهليّة في شيءٍ».

ورواه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٤١٣ برقْم ٤٥٢٦) عن إبراهيمَ بنِ أحمدَ بنِ مروانَ الواسطيّ، عن محمّدِ بن خالدِ بن عبد الله الواسطيّ، عن أبيه، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن أبي المَلِيح، عن حَمَلِ بن مالك – رضي الله عنه – قال، فذكر الحديث بنحوه، لٰكنْ مسنَدًا، وفيه عشَرةٌ منَ الإبل.

وإبراهيم – قال الدارَقُطْنيّ في "سؤالات الحاكم" (ص١٠١): «ليس بالقويّ».

ومحمّدُ بن خالدٍ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١١): «ضعيفٌ».

ولم أجد من ميّز سماع خالدٍ من سعيدٍ: قبلَ الِاختلاط كان أو بعدَه.

وعليه، فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ، وزيادته في الإسناد – شاذّةٌ، وكذا مخالفته عن عدد الإبل.

وأخرجه الخطيب في "الأسماء المبهَمة" (٨/ ٥١٣) من طريق السريّ بن سهلٍ الجُنْدَيْسابُوريّ، عن عبد الله بن رُشَيدٍ، عن مُجّاعةَ بنِ الزبير، عن قتادةَ، عن أبي المَلِيح، مرسلًا، نحوَ رواية سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، وفيه:

وقضىٰ في الجنين غُرّةً: عبدًا أو أمةً، أو مِائةً منَ الشاء.

وقال البيهقيّ في السّريّ بن سهلٍ وعبد الله بن رُشَيدٍ إنّهما لا يُحتجّ بهما، انظرِ "السننَ الكبرىٰ" (٦/ ١٠٨)، ومُجّاعةُ ضعّفه الدارَقُطْنيّ وغيره، انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٤٦٤-٤٦٣).

وذكر الطحاويّ في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ٩١-٩٠)، وابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٧٣) – أنّ شعبةَ رواه عن قتادةَ، عن أبي المَلِيح، عن حَمَلِ بن مالكٍ – رضي الله عنه – أنّه قال، فذكر القصّة بنحو سياق سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ، لٰكنّه ذكر في دِيَة الجنين: «أو عشَرةٌ منَ الإبل».

ولم أقف علىٰ إسناد رواية شعبةَ، فلا يُعدَل عن رواية عبد الوهّاب بن عطاءٍ، ويزيدَ بن زُرَيعٍ، عن سعيدٍ، ولا يُقبَل ما يخالفها.

=

ورواية سعيدٍ – رجالها ثقاتٌ، وصحّح إسنادَها الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٦٣٧)، وفيه نظرٌ؛ فإنّ قتادةَ مدلّسٌ، وقد عنعن في جميع الطرق، وأبو المَلِيح تابعيٌّ، وقد أرسل الحديث عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأمّا أيّوبُ، فقد روىٰ ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٤٩ برقْم ١٧١) – ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٤/ ٢٠٠-١٩٩ برقْم ١٤١٥) – عن يعقوبَ بنِ حُمَيدِ بن كاسبٍ، وابنِ أبي عمرَ. ولم يذكرِ الضياءُ يعقوبَ بن حُمَيدٍ. وأخرج الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٤١٥ برقْم ٤٥٢٧)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١/ ١٩٣ برقْم ٥١٣) – ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٤/ ٢٠٠ برقْم ١٤١٦) – من طريقين عن أسدِ بن موسىٰ. والخطيب البغداديّ في "الأسماء المبهمة" (٨/ ٥١١) من طريق سعيدِ بن عبد الرحمٰن المخزوميّ.

أربعتهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن أيّوبَ السَّخْتِيانِيّ، عن أبي المَلِيح، عن أبيه – رضي الله عنه – قال:

كان ذٰلك فينا: رمتِ امرأةٌ من هذيلٍ أخرىٰ بعمودٍ فقتلتها، وقتلت ما في بطنها.

فقضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في المرأة الدِّيَةَ، وقضىٰ بدِيَةٍ: الغُرّةِ، لزوجها، وقضىٰ بالعقل علىٰ عَصَبة القاتلة، وقضىٰ في الجنين بغُرّةِ عبدٍ أو أمةٍ.

هٰذا لفظ ابن أبي عاصمٍ، وللباقي نحوُه، وسياقهم أتمُّ، وفيه ذمُّ السجع.

وليس في رواية الضياء تقدير الغرّة بعبدٍ أو أمةٍ، وهو اختصارٌ أو سقطٌ.

وزاد أسدٌ في دِيَة الجنين، فقال في رواية الطحاويّ: «أو بفرسٍ، أو عشْرٍ منَ الإبل، أو كذا وكذا منَ الغنم»، وكذا في رواية الطبرانيّ والضياء، لٰكنْ فيه بدلَ العَشْر: «أو بعيرين منَ الإبل»، وهو غريبٌ، ولعلّه تصحيفٌ، والله أعلمُ.

وأسدٌ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٣-٤٤): «صدوقٌ، يُغرِب»، ولعلّه دخل عليه ذٰلك من روايةٍ أخرىٰ، ولم يسمعه من سفيانَ بنِ عيينةَ، ورواية الجماعة الآخَرين أصحُّ؛ فزيادته شاذّةٌ.

وإسناد هٰذه الروايةِ كلُّهم ثقاتٌ، وصحّحه الضياء، وقال العراقيّ: «جيّدٌ»، انظر "تخريجَ أحاديث الإحياء" للحدّاد (١/ ١٣٠-١٢٩).

=

وهو كذٰلك، وزيادةُ أيّوبَ الإسنادَ، بذِكر أسامةَ بنِ عُمَيرٍ – رضي الله عنه – مقبولةٌ؛ فإنّه أحد الحفّاظ المتقِنين.

وهٰذه الروايةُ الصحيحة موافقةٌ لسياق حديث أبي هريرةَ – رضي الله عنه – المخرَّج في "الصحيحين"، وسبق تخريجه في آخر المبحث [٢٦٧]، وكذا رواية عبّادِ بن منصورٍ، وقتادةَ، والمذكور في رواياتهم من قتل المرأة لضرَّتها وجنينها – هو المحفوظ، وسياق المنهال بن خليفةَ، عن سلمةَ بنِ تمّامٍ منكرٌ.

وأيضًا، فليس في رواية قتادةَ ولا أيّوبَ أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أعان عاقلة القاتلة من بيت المال، ولا في حديث أبي هريرةَ – رضي الله عنه – المذكورِ؛ فهٰذا القدْرُ منَ الحديث ضعيفٌ؛ إذ لم يتابَع عليه عبّادُ بن منصورٍ، والمنهال بن خليفةَ، وهو محَلُّ استشهاد البيهقيّ بروايتيهما في هٰذا البابِ. والله أعلمُ.

[٤٩]

بابُ ما تَحمِل العاقلة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٨)

[٢٧٤]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا الربيع بن سليمانَ، ثنا أيّوبُ بن سُوَيدٍ،(١) حدّثني يونُسُ بن يزيدَ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّ زيدَ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – قال:

«لا تَعقِل العاقلة، ولا يَعُمُّها العقلُ – إلّا في ثُلُث الدِّيَة، فصاعدًا».

كذا رواه أيّوبُ، والمحفوظ أنّه من قول سعيدِ بن المسيَّب وسليمانَ بنِ يسارٍ.

---

(١) هو الحميريّ، السَّيْبانيّ، أبو مسعودٍ، الرَّمْليُّ، قال ابن حجرٍ: «صدوقٌ، يُخطِئُ»، منَ التاسعة، مات سنةَ اثنتين ومِائتين علىٰ الأصحّ، (د ت ق). انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٥/ ٣٨-٣٧)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٧).

وقد تركه ابن المبارك، وقال: «ارمِ به»، وقال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ، يسرق الأحاديث»، وقال الإمام أحمدُ، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ: «ضعيفٌ»، وقال البخاريّ، وابنُ يونُسَ: «يتكلّمون فيه»، وقال الجُوزَجانيّ: «واهي الحديث، وهو بعدُ متماسكٌ»، وقال أبو حاتمٍ: «ليّن الحديث»، وقال النسائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال الإسماعيليّ: «فيه نظرٌ»، وقال ابن عَدِيٍّ: «يُكتب حديثه في جملة الضعفاء»، وقال الساجيّ: «ضعيفٌ، ارمِ به»، وقال الخليليّ: «لم يَرضَوا حفظه».

انظر "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٢٠٥-٢٠٤).

فالعلماء يكادون يتّفقون علىٰ تضعيفه، وإنّما اختلفوا في كتابة حديثه أوِ اطّراحه، والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لتفرُّد أيّوبَ بنِ سُوَيدٍ به، ولم أجد ما يشهد له عن زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وأعلّه البيهقيّ هنا بالمخالفة أيضًا، وأنّه رُوي عن سعيدِ بن المسيَّب قولَه، وسيأتي ذٰلك في المبحث التالي.

=

ونقل العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٨٤) عنِ مالكٍ قال: «لم يسمع سعيدُ بن المسيَّب من زيدِ بن ثابتٍ»، وتقدّم أنّ مراسيله - إن صحّت عنه - قويّةٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٩)

[٢٧٥]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، قال: وأخبرني ابن أبي ذئبٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب، وسليمانَ بنِ يسارٍ أنّهما قالا: «لا تَحمِل العاقلة إلّا ثُلُثَ الدِّيَة، فصاعدًا».

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

ورجاله كلُّهم ثقاتٌ، لٰكنْ لم أجد من ذكر سماع ابن أبي ذئبٍ من سعيدِ بن المسيَّب وسليمانَ بنِ يسارٍ.

وقد وُلِد ابن أبي ذئبٍ سنةَ ثمانين، نقله ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٥٥٨) عنِ الواقديّ، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (١/ ١٥٣-١٥٢) عن عيّاشِ بن المغيرة، والخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٣/ ٥١٦) عن إبراهيمَ بنِ المنذر، وقاله ابن حِبّانَ في "مشاهير علماء الأمصار" (ص١٤٠).

وأقدمُ شيخٍ ذكروا سماعه منه – عكرمةُ مولىٰ ابن عبّاسٍ، انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٥١٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٧/ ١٤٠)، وقال ابن معينٍ في "التاريخ" روايةِ الدُّوريّ (٣/ ١٦٥) إنّه رآه، ولم يقل: سمع منه، وقد تُوُفِّيَ عكرمةُ سنةَ أربعٍ ومِائةٍ.

ومات سعيدُ بن المسيَّب في الصحيح الذي عليه الأكثرُ – سنةَ أربعٍ وتسعين، انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٢/ ١١٠٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (٤/ ٢٤٥)، وذٰلك قبل موت عكرمةَ بعشْر سنين؛ فيبعد أن يكون ابن أبي ذئبٍ سمع منه.

ومات سليمانُ بن يسارٍ سنةَ سبعٍ ومِائةٍ، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٤٤٧-٤٤٦)، وهو من علماء المدينة.

وعليه، فالرواية عنِ ابن المسيَّب منقطعةٌ، ولا يمكن الجزم باتّصالها عن سلميانَ بنِ يسارٍ، والله أعلمُ.

=

ومع ذٰلك، فهي أصحُّ من رواية أيّوبَ بنِ سُوَيدٍ السابقةِ؛ فإنّ ابن أبي ذئبٍ من علماء المدينة، العارفين بمقالات أئمّتها، وكان يتحرّىٰ، حتّىٰ قال ابن معينٍ: «كلّ من روىٰ عنه ابن أبي ذئبٍ - ثقةٌ، إلّا أبا جابرٍ البَيَاضيَّ»، وقال أحمدُ بن صالحٍ المِصريُّ: «شيوخه كلّهم ثقاتٌ إلّا أبا جابرٍ البَيَاضيَّ».

انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٦٣٥)، وبحثَ "من قالوا فيه: (لا يروي إلّا عن ثقةٍ)" لوصيِّ الله بن محمّدٍ عبّاسٍ (ص٤٩-٥٠).

وهٰذا محمولٌ علىٰ التغليب، وقد روىٰ عن صالحِ بن حسّانَ الأنصاريّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١٢): «متروكٌ»، وعبدِ الله بن عامرٍ الأسلميّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥١): «ضعيفٌ»، وعبدِ الله بن أبي صالحٍ السمّانِ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٠): «ليّنُ الحديث»، وموسىٰ بنِ محمّدِ بن إبراهيمَ التيميّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٥): «منكرُ الحديث»، ويحيىٰ بنِ أبي سليمانَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢١): «ليّنُ الحديث».

وقال الإمام أحمدُ في "سؤالات أبي داوُدَ" (٢١٩-٢١٨): «كان ابن أبي ذئبٍ ثقةً صدوقًا، أفضلَ من مالكِ بن أنسٍ، إلّا أنّ مالكًا أشدُّ تنقيةً للرجال منه، ابن أبي ذئبٍ لا يبالي عمّن يحدِّث»، وهٰذا محمولٌ علىٰ المقارنة بمالكٍ، لا مطلقًا، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٩)

[٢٧٦]

أخبرنا أبو أحمدَ المِهْرِجانيُّ، أبنا أبو بكرِ بنُ جعفرٍ المُزَكِّي،(١) ثنا محمّدُ بن إبراهيمَ،(٢) ثنا ابن بُكَيرٍ،(٣) ثنا مالكٌ، عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمٰن:

أنّ الغُرّة تُقوَّم خمسين دينارًا أو سِتَّمِائة درهمٍ.

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن جعفرِ بن أحمدَ بنِ موسىٰ، البُستيُّ.

(٢) هو البُوشَنْجيّ.

(٣) هو يحيىٰ بنُ عبد الله بن بُكَيرٍ.

دراسة الحديث:

رواه ابن بُكَيرٍ عن مالكٍ في "الموطّإ" (ل١٥٣/ ب).

وهو صحيحٌ عن ربيعةَ، وهو من فقهاء المدينة وعلمائها.

وسيأتي في المبحث [٢٩٨] عن ربيعةَ أنّه بلغه ذٰلك، ولا يضرُّ؛ فإنّه إنّما يُفتي بما بلغه، ولا يُحدِث تقديرًا من قِبَل نفسه.

تنبيهٌ:

قال أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٩٧): قال ربيعةُ: «الغُرّة خمسون دينارًا».

وهٰذا معلّقٌ؛ ولذا ذكرته في زوائد البيهقيّ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٩)

[٢٧٧]

أخبرنا أبو سعيدٍ الصيرفيُّ، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، أبنا الربيع،[١] قال: قال الشافعيّ: قال بعضهم: فإنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ[٢] قال:

«مِنَ الأمر القديم أن تَعقِل العاقلة الثُّلُثَ، فصاعدًا».

قلنا: «القديم قد يكون ممّن يُقتدىٰ به ويَلزم قولُه، ويكون منَ الولاة الذين لا يُقتدىٰ بهم ولا يَلزم قولُهم؛ أفنترك اليقين أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ بنصف عُشْر الدِّيَة علىٰ العاقلة بظنٍّ».

❁❁❁

(١) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، المِصريّ.

(٢) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

دراسة الحديث:

رواه الشافعيّ في "الأمّ" (٩/ ١٥٠-١٤٩ برقْم ٤١٠٤).

وهو عن مبهمٍ، ولا يُدرىٰ هل سمعه ذٰلك المبهم من يحيىٰ بنِ سعيدٍ أم أرسله.

وذكر ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٥٢) عنِ الليث بن سعدٍ أنّه سمع يحيىٰ بنَ سعيدٍ يقول:

«إن مِنَ الأمر القديم عندنا ألّا يكون علىٰ العاقلة عقلٌ حتّىٰ يبلغ الجُرحُ ثُلُثَ الدِّيَة».

وظاهر سياقه أنّ ابن وهبٍ روىٰ ذٰلك في "الجامع" عنِ الليث، فإن كان كذٰلك، فهو صحيحٌ، وإن كان علّقه، ولم يعزُه لابن وهبٍ، فلا يُحكم بصحّته.

هٰذا، وقد ذكر الشافعيّ بعدُ أنّه لا يُدرىٰ منِ القديم الذي أراده يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ.

وفيه نظرٌ؛ فإنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ من علماء المدينة وفقهائها، ومن صغار التابعين؛ فالظاهر أنّه يريد مذاهب قدماء التابعين في المدينة، ويبعُد أن تستقرّ مذاهبهم علىٰ آراء الولاة الذين لا يُقتدىٰ بهم. والله أعلىٰ وأعلمُ.

[٥٠]

بابُ تنجيم الدِّيَة علىٰ العاقلة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٩)

[٢٧٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، قال:

«وجدنا عامًّا في أهل العلم أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ في جناية الحرّ المسلم علىٰ الحرّ خطأً بمِائةٍ منَ الإبل علىٰ عاقلة الجاني، وعامًّا فيهم أنّها في مُضِيّ الثلاث سنينَ، في كلّ سنةٍ ثُلُثُها، وبأسنانٍ معلومةٍ».

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذا الكلامُ قاله الشافعيّ في "الرسالة" (ص٥٢٧).

وقال في "الأمّ" (٧/ ٢٧٥ برقْم ٢٧١٦): «لا اختلافَ بين أحدٍ علمتُه في أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ فيه – يعني الخطأَ – بالدِّيَة في ثلاث سنين».

وقال البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٤٦): «هٰكذا قال الشافعيّ في الخطإ: أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضىٰ فيه بالدِّيَة في ثلاث سنين، وإنّما أراد – والله أعلمُ – في نقل العامّة دون الخاصّة، وذٰلك بيّنٌ في كلامه.

والذي قال في كتاب "الرسالة" من إضافة القضاء بدِيَة الخطإ علىٰ العاقلة إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وإضافة تنجيمها عليهم إلىٰ مَن دونَه أصحُّ وأحرىٰ، علىٰ ما نُقِل إلينا من أخبار الخاصّة، وبالله التوفيق».

ولذٰلك قال بعض الشافعيّة: «لم يُرِدْ بذٰلك الخبرَ، وأخَذَ ذٰلك من إجماع الصحابة».

وقال ابن المنذر في "الإشراف" (٨/ ٩): «لم نَجِد لتنجيم دِيَة الخطإ آيةً في كتاب الله عزّ وجلّ، ولا خبرًا عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم».

=

ونَقَل أنّ الإمام أحمدَ سُئِل عن ذٰلك، فقال: «لا أعرف فيه شيئًا»، فقيل له إن الشافعيّ رواه عن النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «لعلّه سمعه من ذٰلك المدنيّ؛ فإنّه كان حسنَ الظنِّ فيه»، يعني إبراهيمَ بنَ أبي يحيىٰ.

وقال ابن داوُدَ الشافعيُّ: «كان الشافعيُّ يروي هٰذا الحديث ويقول: (حدّثني من هو ثقةٌ في الحديث، غيرُ ثقةٍ في دينه)».

نقل ذٰلك ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥١٣-٥١٠).

والأولىٰ في ذٰلك قولُ من قال إنّ الشافعيّ لم يقُل ذٰلك روايةً، وإنّما قاله ممّا علمه من إجماع الصحابة ومَن بعدَهم.

وقال التِّرمِذيُّ في "الجامع" (٢/ ٤٨٦): «قد أجمع أهل العلم علىٰ أنّ الدِّيَة تؤخذ في ثلاث سنين، في كلّ سنةٍ ثُلُثُ الدِّيَة».

وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٣٧٥): «لا أعلم في أنّها تجب مؤجّلةً خلافًا بين أهل العلم ... وقد حُكِي عن قومٍ منَ الخوارج أنّهم قالوا: الدِّيَة حالّةٌ ... ولم يُنقَل إلينا ذٰلك عمّن يُعَدُّ خلافُه خلافًا»، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٩)

[٢٧٩]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، حدّثني سفيانُ الثوريّ، عنِ الأشعث بن سَوّارٍ، عن عامرٍ الشعبيّ قال:

جعل عمرُ بن الخطّاب – رضي الله عنه – الدِّيَةَ في ثلاث سنين، وثُلُثي الدِّيَة في سنتين، ونصفَ الدِّيَة في سنتين، وثُلُثَ الدِّيَة في سنةٍ.

دراسة الحديث:

هٰذا الأثرُ يرويه البيهقيّ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٩٣ برقْم ١٨٩٤٤) عنِ الثوريّ بنحوه، وزاد في آخره: «وما دون الثُّلُث، فهو من عامِه».

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٨ برقْم ٢٩٢٣٠) عن عبد الرحيم بن سليمانَ، عن أشعثَ به، وفي آخره ما دون الثُّلُث كذٰلك.

وهٰذا الإسناد أعلّه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٤٧)، وابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٦٦)، وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥١٢)، والألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٧) – بالِانقطاع.

وهو ظاهرٌ؛ فإنّ الشعبيّ – قال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٢٨): «وُلِد لستِّ سنين خَلَت من خلافة عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – علىٰ المشهور»، وقال أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" لابن أبي حاتمٍ (ص١٦٠): «الشعبيّ، عن عمرَ – رضي الله عنه – مرسلٌ»، وقال ابن المنذر في "الإشراف" (٨/ ٩): «لم يلقَهُ».

وزاد الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٧) فأعلّه بضعف أشعثَ بنِ سوّارٍ أيضًا.

وله شواهدُ:

=

أوّلها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٩٣ برقْم ١٨٩٤٥) عنِ الثوريّ، عن أيّوبَ بنِ موسىٰ الأُمويّ، وعن محمّدِ بن راشدٍ المكحوليّ.

كلاهما عن مكحولٍ، عن عمرَ رضي الله عنه، وفيه زياداتٌ.

وهٰذا الإسنادُ جاله ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ.

قال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٨٥) إنّ مكحولًا أرسل عن عمرَ رضي الله عنه، ونقل عن أبي مُسْهِرٍ أنّه لم يصحَّ عنده سماعُه عن أحدٍ منَ الصحابة إلّا من أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه.

وثانيها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٩٣ برقْم ١٨٩٤٣) عنِ ابن جُرَيجٍ قال: أُخبِرتُ عن أبي وائلٍ، عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فذكر الدِّيَة، ونصفَها، وما دونه، ثمّ قال ابن جُرَيجٍ: وجعل عمرُ - رضي الله عنه - الثُّلُثين في سنتين.

والثُّلُثان أولىٰ منَ النصف بالسنتين.

وشيخ ابن جُرَيجٍ مبهمٌ.

والإسناد متّصلٌ؛ أبو وائلٍ شقيقُ بن سلمةَ - سمع عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه، قاله البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٤٥)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٠/ ٣٧٠).

وثالثها: ما رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٥٨ برقْم ٢٩٢٣١) من طريق الأشعث بن سَوّارٍ، عنِ الحكم بن عُتيبةَ، عن إبراهيمَ النَّخَعيّ، عن عمرَ رضي الله عنه، وذكر في آخره ما دون الثلث.

وأشعثُ ضعيفٌ.

والإسناد منقطعٌ؛ فإنّ إبراهيمُ وُلِد سنةَ خمسين، قاله ابن حِبّانَ في "الثقات" (٤/ ٨)، وذٰلك بعد مقتل عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - بسبعٍ وعشرين سنةً.

ورابعها: ما أخرجه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٤٧ برقْم ٤٩٥٤) - وضعّفه - من طريق الحسن بن عُمارةَ، عن واصلٍ الأحدبِ، عنِ المعرور بن سُوَيدٍ، عن عمرَ - رضي الله عنه - بنحوه.

وقال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٦٦): «الحسن بن عُمارةَ هٰذا متروكٌ».

=

ولهٰذه الأسانيدُ كلّها ضعيفةٌ، قال ابن المنذر في "الإشراف" (٨/ ٩): «قد رُوِّينا عن عمرَ - رضي الله عنه - بإسنادٍ لا يثبت عنه أنّه قضىٰ بها - يعني الدِّيَةَ - في ثلاث سنين».

لٰكنّ كثرة هٰذه الطرقِ تدلُّ علىٰ اشتهار ذٰلك الحكمِ عن عمرَ رضي الله عنه، قال أبو بكرٍ الجصّاص في "أحكام القرآن" (٣/ ١٩٥): «استفاض ذٰلك عن عمرَ رضي الله عنه»، ثمّ قال: «ولم يخالفه أحدٌ منَ السلف، واتّفق فقهاء الأمصار عليه؛ فصار إجماعًا: لا يَسَع خلافُه».

وذهب إسحاقُ بن راهُوْيَهْ إلىٰ قول عمرَ رضي الله عنه في هٰذا، وقال: «وإن لم يكنِ الإسناد متّصلًا عن عمرَ رضي الله عنه، فهو أقوىٰ من غيره». انظر "مسائله والإمامِ أحمدَ" (٧/ ٣٥١٠-٣٥٠٩).

والحاصل أنّ الخبر ثابتٌ عن عمرَ - رضي الله عنه - بمجموع طرقه، إلّا آخرَها؛ فإنّ ضعفه شديدٌ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٠٩)

[٢٨٠]

قال:[١] وقال لي مالكٌ مثلَ ذٰلك[٢] سواءً.

وقال لي مالكٌ في النصف: «يكون في سنتين؛ لأنّه زيادةٌ علىٰ الثُّلُث».

❁❁❁

(١) يعني ابنَ وهبٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) يعني أنّ الدِّيَةَ في ثلاث سنين، وثُلُثي الدِّيَة في سنتين، ونصفَ الدِّيَة في سنتين، وثُلُثَ الدِّيَة في سنةٍ.

دراسة الحديث:

هٰذا يرويه ابن وهبٍ في "الجامع"، وليس في القدْر المطبوع منه.

وهو صحيحٌ عن مالكٍ.

وفي "الموطّإ" له (٢/ ٤١٨ برقْم ٢٤٦٠) أنّه سمع أنّ الدِّيَة تُقَطَّع في ثلاث سنينَ أو أربعِ سنينَ، قال: «والثلاث أحبُّ ما سمعت إليّ في ذٰلك».

وفي "المدوّنة" (١٦/ ١١٧): قال سُحْنُونُ: «في كم تُؤخَذ الدِّيَة في قول مالكٍ»؟

قال عبد الرحمٰن بنُ القاسم: «في ثلاث سنين».

ثمّ قال سُحْنُونُ: «فإن كان له ثُلُث الدِّيَة، ففي سنةٍ»؟

قال ابن القاسم: «نعم، كذٰلك قال مالكٌ».

قال سُحْنُونُ: «فإن كانت أقلَّ منَ الثُّلُث»؟

قال ابن القاسم: «هٰذا في مال الجاني حالًّا».

قال سُحْنونُ: «فإن كان الثلثان»؟

=

قال ابن القاسم: «قال مالكٌ: في سنتين، فقيل لمالكٍ: فالنصف؟ قال: أرىٰ أن يجتهد الإمام في ذٰلك».

قال سُحْنونُ: «وما معنىٰ قوله: (يجتهد الإمام في ذٰلك)»؟

قال ابن القاسم: «إن رأىٰ أن يجعله في سنتين، جعله، وإن رأىٰ أن يجعله في سنةٍ ونصفٍ، جعله».

قال ابن القاسم: «وقد كان مالكٌ يقول مرّةً في نصف الدِّيَة إنّها في سنتين».

وهٰذا القول الثاني هو ما رواه ابن وهبٍ عنه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٠)

[٢٨١]

وأخبرنا أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا بحرٌ،(٣) ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ:

أنّ عليَّ بن أبي طالبٍ – رضي الله عنه – قضىٰ بالعقل في قتل الخطإ في ثلاث سنين.

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن أبي عمرٍو: موسىٰ بنِ الفضل بن شاذانَ، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٣) هو ابن نصرٍ، الخَولانيُّ، المِصريّ.

دراسة الحديث:

هٰذا الأثرُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

وقال البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٥١) و"معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٤٧) إنّه مرسلٌ.

وقال الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٧/ ٣٣٨) إنّ رجاله ثقاتٌ، إلّا أنّه منقطعٌ بين يزيدَ وعليٍّ رضي الله عنه.

فأمّا ثقة رجاله؛ فلأنّ رواية ابن وهبٍ عنِ ابن لَهِيعةَ – مقبولةٌ.

وأمّا الِانقطاع، فقد قال الذهبيّ في ترجمة يزيدَ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٣١): «وُلِد بعد سنة خمسين»، وذٰلك بعد مقتل عليٍّ – رضي الله عنه – بأكثرَ من عشْرِ سنين.

وتقدّم نقل إجماع العلماء علىٰ معناه، وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ٤٢): «لا خلافَ بين العلماء أنّ الدِّيَة في الخطإ علىٰ العاقلة في ثلاث سنين».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٠)

[٢٨٢]

وعن[١] يحيىٰ بنِ سعيدٍ:[٢]

أنّ منَ السنّة أن تُنجَّم الدِّيَةُ في ثلاث سنين.

❁❁❁

(١) يعني بالإسناد السابق إلىٰ ابن لَهِيعةَ.

(٢) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ بهٰذا الإسنادِ في موضعٍ سابقٍ منَ "السنن الكبرىٰ"، وتقدّمت دراسته برقْم [٦٦]، وأنّ إسناده حسنٌ إلىٰ يحيىٰ بنِ سعيدٍ، لٰكنّه مرسلٌ، بل معضلٌ؛ لأنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ الأنصاريَّ من صغار التابعين، وغالب روايته عنِ التابعين، وأنّه لم يَرِد ما يشهد له عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأنّ العلماء مجمعون علىٰ معناه. والله أعلمُ.

[٥١]

بابُ ما ورد في «البئرُ جُبَارٌ، والمعدِنُ جُبَارٌ»

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١١)

[٢٨٣]

أخبرنا أبو بكرٍ محمّدُ بن إبراهيمَ الأَرْدَسْتانيُّ، أبنا أبو نصرٍ العراقيُّ، أبنا سفيانُ بن محمّدٍ الجوهريُّ، ثنا عليُّ بن الحسن،(١) ثنا عبد الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،(٢) عنِ المغيرة،(٣) عن إبراهيمَ:(٤)

أنّ بغلًا وقع في بئرٍ فانكسر، فاختصموا إلىٰ شُرَيحٍ.(٥)

فقال عمرُو بن الحارث:(٦) «يا أبا أميّةَ، أعَلىٰ البئر ضمانٌ»؟!

قال: «لا، ولٰكنْ علىٰ عمرِو بن الحارث».

فضمّنه، وكانتِ البئر في الطريق، في غير حقّه.

❁❁❁

---

(١) هو ابن موسىٰ، الدَّرَابْجِرْديُّ.

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٣) هو ابن مِقْسَمٍ، الضَّبّيُّ مولاهمُ، الكوفيّ.

(٤) هو ابن يزيدَ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ.

(٥) هو ابن الحارث، النَّخَعيُّ، الكوفيّ، القاضي.

(٦) هو ابن أبي ضِرَارِ بن حَبِيبِ بن عائذٍ، الخُزاعيُّ، المُصْطَلِقيُّ، نزيلُ الكوفة، أخو جُوَيْرِيَةَ أمِّ المؤمنين، صحابيٌّ، قليلُ الحديث، بقِي إلىٰ بعد الخمسين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٧).

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩٨ برقْم ١٩٥٠٢). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤٣ برقْم ٢٩١٤٦) عن وكيعٍ.

=

كلاهما عن سفيانَ الثوريّ به.

ولفظ عبد الرزّاق مثلُه.

ولفظ ابن أبي شيبةَ نحوُه، وفي آخره: فضمّنه شُرَيحٌ قيمةَ البغل: مِائتي درهمٍ، وأعطاه البغل.

ورواية البيهقيّ من طريق "الجامع" لسفيانَ الثوريّ.

وهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، لٰكنّ المغيرة يدلِّس عن إبراهيمَ النَّخَعيّ، وإبراهيمُ وُلِد سنةَ خمسينَ، ومات عمرُو بن الحارث – رضي الله عنه – بعدَها، والظاهر أنّه بعدَها بقليل؛ فلا يظهر أنّ إبراهيمَ النَّخَعيَّ رآه، وتكون روايته عنه مرسلةً.

وروىٰ أبو يوسُفَ في "الآثار" (ص٢٢٢ برقْم ٩٨٥) عن أبي حنيفةَ، عنِ الهيثم بن حَبِيبٍ الصيرفيّ، عن عامرٍ الشعبيّ:

أنّ عمرَو بن الحارث – رضي الله عنه – حفر بئرًا علىٰ باب دار أسامةَ، يجتمع فيها ماء المطر، فوقع فيها فرسٌ، فعَطِب، فخاصموه إلىٰ شُرَيحٍ فضمّنه، وقال: «إنّما أضمّنك مرّةً واحدةً».

وأبو يوسُفَ وأبو حنيفةَ ضعيفان، ولا بأسَ بهما في المتابعات.

وقد أخرج عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩٩ برقْم ١٩٥٠٦)، وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (٤٢/١٥ برقْم ٢٩١٤٠) – من طريقين عن مجالدٍ، عنِ الشعبيّ، عن شُرَيحٍ، قال:

«من أخرج من داره شيئًا إلىٰ طريقٍ، فأصاب شيئًا، فهو له ضامنٌ، من حَجَرٍ أو عُودٍ، أو حفر بئرًا في طريق المسلمين، تؤخَذ دِيَتُه، ولا يُقاد منه».

اللفظ لابن أبي شيبةَ، وأحال عبد الرزّاق علىٰ لفظٍ قبلَه أخصرَ من هٰذا.

ومجالدٌ ضعيفٌ، وهو يقوّي رواية أبي يوسُفَ، عن أبي حنيفةَ.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩٨ برقْم ١٩٥٠٣) عن معمرٍ، عن أشعثَ:

أنّ رجلين حفرا بالوعةً بناحية أبوابهما، فمرّ رجلٌ ومعه بغلٌ له، فوقع يدُ البغل في البالوعة، فانكسر يدُه، فجاء أهلَ الدارَينِ فأشهد عليهم.

ثمّ ذهب إلىٰ شُرَيحٍ، فأرسل لهما.

=

فقال رجلٌ: «يا شُرَيحُ، إنّي رجلٌ مسكينٌ، وإنّ هٰذَينِ عَينانِ».

فقال أحدهما: «ما كنتُ أظنّ البئر تَضمَن».

فقال شُرَيحٌ: «بلىٰ، إذا حفرتَها في غير سمائك».

فقاما إلىٰ ناحية الدار، فعَدَّا له ثمنَ البغل.

قال: «اسم الرجلين: الحارث بن نوفلٍ، والحارث بن ضِرَارٍ».

وأشعثُ يَحتمِل أن يكون ابنَ سَوّارٍ الكِنْديَّ، وهو ضعيفٌ، وابنَ عبد الله الحُدّانيَّ، وهو صدوقٌ، ولم أجد ما يعيّن أحدَهما.

وأيّا كان، فإنّهما لا يدركان شُرَيحًا، كما يظهر بالنظر في شيوخهما، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣/ ٢٦٤-٢٦٥، و٢٧٢-٢٧٣).

ولهٰذه الروايةُ مع ضعفها؛ لاحتمال كون أشعثَ ابنَ سَوّارٍ، وانقطاعِها بين أشعثَ - أيًّا كان - وشُرَيحٍ، فإنّها صالحةٌ لِلاستشهاد.

وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤٢ برقْم ٢٩١٣٨) عن جريرِ بن عبد الحميد، عن عطاءِ بن السائب، عن شُرَيحٍ:

أنّه كان يُضمّن أصحاب البلاليع التي يتّخِذونها في الطريق وبُوْرِيّ البغال، والخشبِ الذي يُجعل في الحيطان، وكان لا يُضمّن الآبارَ الخارجة: التي أمام الكوفة، في الجَبّانة، والتي في المقابر، وما جُعِل منفعةً للمسلمين.

والبُوْرِيّ: هو الطريق، فارسيٌّ معرَّبٌ. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٤/ ٨٧).

والجَبّانة: الصحْراءُ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢٠٩١).

ولهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ جريرٌ سمع من عطاءٍ بعد اختلاطه، قاله يحيىٰ بنُ معينٍ، والإمام أحمدُ، ويعقوبُ بن سفيانَ، وابنُ الجارود. انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ١٠٥-١٠٤).

وقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩٧ برقْم ١٩٤٩٦). وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٤٣ برقْم ١٩١٤٥) عن وكيعٍ.

=

كلاهما عنِ الثوريّ، عن عطاءِ بن السائب بنحو معناه، لٰكنْ مختصرًا، ولم ينصَّ علىٰ البلاليع.

والثوريّ سمع من عطاءٍ قبل اختلاطه، قاله من سبق ذكرُهم منَ الأئمّة، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ القطّانُ، والعجليُّ، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، والطبرانيُّ، والدارَقُطْنيُّ، وابن حجرٍ. انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ١٠٤-١٠٥).

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ عن شُرَيحٍ.

والحاصل أنّ للأثر أربعَ طرقٍ عن شُرَيحٍ:

فأولاها: رواية المغيرة، عن إبراهيمَ، وهي ضعيفةٌ، صالحةٌ لِلاعتبار.

وثانيتها: رواية الشعبيّ، ولها طريقانِ تؤكّد إحداهما الأخرىٰ.

وثالثتها: رواية أشعثَ، وهي ضعيفةٌ، وتصلُح لِلاستشهاد.

وأُخراها: رواية عطاءِ بن السائب، وهي صحيحةٌ لذاتها.

فيُعلَم بذٰلك شهرةُ هٰذا الحكمِ عن شُرَيحٍ، ويكون ما اجتمعت فيه الرواياتُ صحيحًا عنه.

وقصّة الدابّة التي أصابها البئرُ حسنةٌ أيضًا؛ فإنّها جاءت من ثلاث طرقٍ، ومن طريقٍ فيها ضعفٌ عن عطاءِ بن السائب. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١١)

[٢٨٤]

وأمّا الحديث الذي أخبرنا أبو بكرٍ محمّدُ بن الحسن بن فُورَكَ، أبنا عبد الله بنُ جعفرٍ الأصبهانيُّ، ثنا يونُسُ بن حَبِيبٍ، ثنا أبو داوُدَ،(١) ثنا حمّادُ بن سلمةَ، وقيسُ بن الربيع، وأبو عوانةَ.(٢)

كلّهم عن سِمَاكِ بن حربٍ،(٣) عن حَنَشِ بن المعتمِر الكِنَانيّ(٤) قال: ثنا عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، قال:

لمّا بعثني رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلىٰ اليمن، حَفَر قومٌ زُبْيَةً(٥) للأسد، فازدحم الناس علىٰ الزُّبْيَة، ووقع فيها الأسد، فوقع فيها رجلٌ، وتعلّق برجلٍ، وتعلّق الآخَرُ بآخَرَ، حتّىٰ صاروا أربعةً، فجرحهم الأسد فيها، فهلَكوا.

---

(١) هو سليمانُ بن داوُدَ بنِ الجارود، الطيالسيُّ.

(٢) هو الوضّاح، اليَشْكُريّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن أوسِ بن خالدٍ، الذُّهْليُّ، البَكريّ، أبو المغيرة، الكوفيُّ، صدوقٌ، وروايته عن عكرمةَ - خاصّةً - مضطربةٌ، وقد تغيّر بأَخَرةٍ، فكان ربّما تَلَقّن، منَ الرابعة، مات سنةَ ثلاثٍ وعشرين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٦).

(٤) ويقال: ابن ربيعةَ، ويقال إنّه حَنَشُ بن ربيعةَ بنِ المعتمِر، ويقال إنّهما اثنان، والصحيح أنّهما واحدٌ، أبو المعتمر، الكوفيُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، ويرسل، منَ الثالثة، وأخطأ من عدّه في الصحابة، (د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢٢-١٢٣).

(٥) هي حُفرةٌ يُغطّىٰ رأسُها بشيءٍ يسترها؛ ليقع فيها الأسد أوِ الصيد، وتُحفَر عادةً في مكانٍ عالٍ؛ لئلّا يبلُغَها السيل؛ فتنطمَّ، ومن هنا سُمِّيت (زُبْيَةً)؛ تشبيهًا بالرابية المرتفعة.

انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢٣٦٦)، و"المجموعَ المغيث" لأبي موسىٰ المدينيّ (٢/ ٦)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٤/ ٣٥٣).

=

وحمل القوم السلاح؛ فكاد أن يكون بينهم قتالٌ.

قال: فأتيتهم، فقلتُ: «أتقتلون مِائتي رجلٍ من أجل أربعةِ أُناسٍ؟! تعالَوا،[١] أقضي بينكم بقضاءٍ، فإن رضِيتُموه، فهو قضاءُ بينِكم، وإن أبَيتُم، رَفَعتُم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو أحقّ بالقضاء».

قال:[٢] فجعل للأوّل رُبُعَ الدِّيَة، وجعل للثاني ثُلُثَ الدِّيَة، وجعل للثالث نصفَ الدِّيَة، وجعل للرابع الدِّيَةَ، وجعل الدِّيَاتِ علىٰ مَن حضر الزُّبْيَةَ: علىٰ القبائلِ الأربعةِ.[٣]

فسَخِط بعضهم، ورضِيَ بعضهم.

ثمّ قدِموا علىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقَصُّوا عليه القصّة.

فقال: «أنا أقضي بينكم».

فقال قائلٌ: «فإنّ عليًّا – رضي الله عنه – قد قضىٰ بيننا»، فأخبره بما قضىٰ عليٌّ رضي الله عنه.

فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «القضاء كما يقضي عليٌّ».

قال هٰذا حمّادٌ.

وقال قيسٌ: فأمضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قضاءَ عليٍّ رضي الله عنه.

---

(١) في الطبعة الهنديّة: (تعالَ)، بخطاب المفرد، وهو خطأٌ؛ لقوله بعدُ: (أقضي بينكم)، بخطاب الجمع، والتصويب من "مسند الطيالسيّ". والله أعلمُ.

(٢) يعني حَنَشَ بن المعتمِر.

(٣) يعني قبيلةَ كلِّ قتيلٍ منهم، كما هو بيّنٌ في الروايات الأخرىٰ.

=

دراسة الحديث:

الحديث في "مسند أبي داوُدَ الطيالسيّ" (١/ ١١٠-١٠٩ برقْم ١١٦) كرواية البيهقيّ.

ورواه الإمام أحمدُ في موضعينِ منَ "المسند" (١/ ٢٨٤-٢٨٥ برقْم ١٠٧٨، و٣٣١-٣٣٢ برقْم ١٣٢٦) عن وكيعٍ، وعن بهزِ بن أسدٍ، وعفّانَ بنِ مسلمٍ.

كلُّهم عن حمّادِ بن سلمةَ به، لٰكنْ جعل السياق كلَّه من قول حَنَشٍ.

وفي آخِر رواية وكيعٍ: فأُخبِر - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بقضاء عليٍّ - رضي الله عنه - فأجازه.

وفي آخِر رواية بهزٍ وعفّانَ: فأُخبِر - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّ عليًّا - رضي الله عنه - قضىٰ بكذا وكذا، فأمضىٰ قضاءه.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٤٤٨ برقْم ٣٤٣٠) - ومن طريقه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٤٩-٢٥٠ برقْم ٤٩٦٠) - فيما بلغه عن حمّادِ بن سلمةَ به، فذكره من قول حَنَشٍ، بنحو رواية الإمامِ أحمدَ.

ووقع في مطبوعة "الأم" أنّ الشافعيّ قال: (أخبرنا حمّادٌ) وهو خطأٌ، كما سبق شرحه في المبحث [٩].

وأخرجه وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (١/ ٩٧-٩٥) من طريق بكرِ بن عبد الرحمٰن، عن قيسِ بن الربيع به، لٰكنْ جعل السياق كلَّه من قول عليٍّ رضي الله عنه.

وفي آخره: فأجاز رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - القضاءَ كما قضَيتُ بينهم.

وبكرٌ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٦٥): «ثقةٌ».

ورواه البزّار في "مسنده" (٢/ ٣٠٧-٣٠٦ برقْم ٧٣٢) عن أبي كاملٍ فُضَيلِ بن حسينٍ الجَحْدَريّ، عن أبي عوانةَ به، لٰكنْ جعل السياق كلَّه من قول حَنَشٍ.

وفي آخره: قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: «هو ما قضىٰ بينكم».

وأبو كاملٍ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٣): «ثقةٌ، حافظٌ».

=

ويظهر ممّا سبق أنّ وكيعًا، وبَهزَ بن أسدٍ، وعفّانَ بن مسلمٍ – خالفوا أبا داوُدَ الطيالسيَّ علىٰ حمّادِ بن سلمةَ، حيث جعلوا القصّة كلَّها من كلام حَنَشٍ، وأنّ أبا كاملٍ الجَحْدَريَّ خالفه علىٰ أبي عوانةَ، فجعل القصّة كلَّها من كلام حَنَشٍ أيضًا. وأنّ بكرَ بن عبد الرحمٰن وافقه علىٰ قيسِ بن الربيع في جعل أوّلها من قول عليٍّ رضي الله عنه، لٰكنّه خالفه، فجعل سائرها من قوله – رضي الله عنه – أيضًا.

والمحفوظ روايةُ الجماعة عن حمّادٍ، وأبي كاملٍ، عن أبي عوانةَ، وبكرٍ، عن قيسٍ، وسياق أبي داوُدَ شاذٌّ، حيث لم يَفصِل حديث الثلاثة بعضَه من بعضٍ، وإنّما جمعهم ثمّ ذكر روايةَ بعضهم في أوّله، وروايةَ بعضهم في آخِره؛ فأدرج رواية بعضٍ في رواية بعضٍ. والله أعلمُ.

وقد شارك حمّادًا وقيسًا وأبا عوانةَ آخَرون في هٰذا الحديثِ عن سِماكٍ، يأتي ذكرُهم، وتخريجُ رواياتهم في المبحث التالي، ثمّ دراسةُ ما بينهم من خلافٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١١)

[٢٨٥]

فأخبرنا أبو عليٍّ الحسين بن محمّدٍ الرُّوْذْباريُّ،(١) أبنا عبد الله بنُ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ شَوْذَبَ الواسطيُّ(٢) بواسطَ، ثنا شعيبُ بن أيّوبَ،(٣) ثنا مصعبُ بن المِقْدام،(٤) ثنا إسرائيلُ،(٥) عن سِماكٍ،(٦) عن حَنَشِ بن المعتمِر الكِنَانيّ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – قال:

بعثني رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلىٰ اليمن، فذكر هٰذه القصّةَ.

ثمّ قال: قال عليٌّ رضي الله عنه: «اجمعوا في القبائل الذين حضروا رُبُعَ الدِّيَة، وثُلُثَ الدِّيَة، ونصفَ الدِّيَة، والدِّيَةَ كاملةً، فللأوّل الرُّبُعُ؛ من أجل أنّه أهلك مَن يليه، والثاني ثُلُثُ الدِّيَة؛ من أجل أنّه أهلك مَن فوقَه، والثالثِ نصفُ الدِّيَة؛ من أجل أنّه أهلك مَن فوقَه، والرابعِ الدِّيَةُ كاملةً».

---

(١) هو ابن محمّدِ بن عليّ بن حاتمٍ، الطُّوسيُّ، روىٰ عنه عددٌ كثيرٌ، نَيَّف علىٰ الثمانين، قال الذهبيّ: «الإمام، المُسنِد»، وتُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وأربعِمِائةٍ. انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٥٨-٥٧)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٧/ ٢٢٠-٢١٩).

(٢) هو عبد الله بنُ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ عليّ بن شَوْذَبَ، أبو محمّدٍ، الواسطيُّ، قال الذهبيّ: «المقرئ، المحدّث»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وأربعين وثلٰثِمائةٍ. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٦٦).

(٣) هو ابن رُزَيقٍ، الصَّرِيفِينيُّ، وأصله من واسطَ، القاضي، صدوقٌ، يدلِّس، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ إحدىٰ وستّين ومِائتين، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٨).

(٤) هو الخثعميُّ مولاهم، أبو عبد الله، الكوفيُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ ثلاثٍ ومِائتين، (م ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٦).

(٥) هو ابن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٦) هو ابن حربٍ، الكوفيُّ.

=

فزعم حَنَشٌ أنّ بعض القوم كَرِه ذٰلك، حتّىٰ أَتَوُا النبيَّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فلَقُّوهُ عند مَقام إبراهيمَ عليه السلامُ، فقصُّوا عليه القصّةَ.

فاحتبىٰ[١] بُرْدَه،[٢] ثمّ قال: «أنا أقضي بينكم».

فقال رجلٌ منَ القوم: «إنّ عليًّا قضىٰ بيننا».

فقصُّوا عليه القصّةَ، فأجازه.

فهٰذا الحديثُ قد أُرسِل آخِرُه.

وحَنَشُ بن المعتمِر غيرُ محتجٍّ به.

قال البخاريّ: «حَنَشُ بن المعتمِر، وقال بعضُهمُ: (ابنُ ربيعةَ)، يتكلّمون في حديثه».

أخبرَناه أبو سعدٍ المالِينيُّ، أبنا أبو أحمدَ بنُ عديٍّ قال: سمعتُ ابن حَمّادٍ[٣] يذكره عنِ البخاريّ.

---

(١) أيْ ضمَّ رجليه إلىٰ بطنه بثوبٍ، فجمعهما به مع ظهره، وشدّه عليهما. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ٣٣٥).

(٢) البُرْد: ثوبٌ مخطَّطٌ، قاله الفِيرُوزَابادِيّ في "القاموس المحيط" (ص٢٦٧).

وهو منصوبٌ علىٰ نزع الخافض، وأصل الكلام: (احتبىٰ ببُرْدٍ).

(٣) هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ حمّادِ بن سعيدِ بن مسلمٍ، الأنصاريُّ، أبو بِشْرٍ، الرازيُّ، الدَّوْلابيُّ، الورّاقُ، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «كان مقدَّمًا في الرواية، والعلم بالآثار، ومعرفة الأخبار»، وقال الدارَقُطْنِيّ: «يتكلّمون فيه؛ ما تبيّن من أمره إلّا خيرٌ»، وقال ابن يونُسَ: «كان من أهل صنعة الحديث، حسنَ التصنيف، وله بالحديث معرفةٌ، وكان يصحِّف»، أو قال: «وكان يضعَّفُ»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، البارع»، ومن تصانيفه "الكنىٰ والأسماء"، وتُوُفِّيَ سنة عشرٍ وثلٰثِمائةٍ.

انظر "سؤالاتِ السَّهْميّ" للدارَقُطْنِيّ (ص١١٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ٣٠٩-٣١١)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٨/ ١٢٤-١٢٣).

=

دراسة الحديث:

رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ١٨١ برقْم ٥٨٣) و"فضائل الصحابة" (٢/ ٧٢٢ برقْم ١٢٣٩) عن أبي سعيدٍ مولىٰ بني هاشمٍ. وأخرجه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤٨٥-٤٨٦ برقْم ٢٥٤) من طريق محمّدِ بن يوسُفَ الفِريابيّ. والطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (٥/ ٤٤٩-٤٤٨ برقْم ٢٢٠٠) من طريق مالكِ بن مسعودٍ النَّهْديّ.

كلُّهم عن إسرائيلَ به، نحوَ رواية البيهقيّ.

قال ابن أبي عاصمٍ: «هٰذا الخبرُ حسنٌ، ولا أعرف معناه»، يعني وجه قضاء عليٍّ - رضي الله عنه - بالدِّيَات علىٰ الوجه المذكورِ.

ورواه ابن أبي شيبةَ في موضعين منَ "المصنّف" (١٥/ ٢٦٦ برقْم ٢٩٧٠٠، و١٦/ ٨٣ برقْم ٣١٠٥٣). وأخرجه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (٥/ ٤٥٠-٤٤٩ برقْم ٢٢٠١) من طريق يوسُفَ بنِ عَدِيٍّ الكوفيّ.

كلاهما عن أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ، عن سِماكٍ به، وجعل القصّة كلَّها من قول حَنَشٍ.

وأخرجه وكيعٌ الضَّبّيّ في "أخبار القضاة" (١/ ٩٧) بإسنادٍ واهٍ عن حَبِيبِ بن زيدٍ الأنصاريّ، عن سِماكٍ به، وأحال علىٰ رواية بكرِ بن عبد الرحمٰن، عن قيسِ بن الربيع، وتقدّم في المبحث السابق أنّه جعل القصّة كلَّها من قول عليٍّ رضي الله عنه.

وبعدُ، فقد تحصّل لنا منَ التخريج السابق أنّ الرواة عن سماكٍ اختلفوا:

فجعل أبو الأحوص، وحمّادُ بن سلمةَ، وأبو عوانةَ اليَشْكُريُّ - في المحفوظ عنهما - القصّةَ كلَّها من قول حَنَشٍ.

وجعلها قيسُ بن الربيع كلَّها من قول عليٍّ رضي الله عنه. وكذا رُوِيت بإسنادٍ واهٍ عن حَبِيبِ بن زيدٍ، وإنّما أذكره استقصاءً للبحث.

وفصّل إسرائيلُ، فجعل أوّلها من قول عليٍّ رضي الله عنه، وسائرها: من قضاء عليٍّ رضي الله عنه إلىٰ آخِرها - من قول حَنَشٍ.

=

وكلُّ هٰؤلاء ثقاتٌ، ورواية الجماعة أبعدُ عنِ الوهْم، وأولىٰ بأن تكون هي المحفوظةَ، وقيسٌ قد تفرّد، وفيه ضعفٌ من جهة حفظه، وإسرائيلُ جعل قضاءَ عليٍّ – رضي الله عنه – وإقرارَ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – من قول حَنَشٍ، وهو مقصود القصّة؛ فروايته لا تَبعُد عن رواية الجماعة.

وعليه، فالحديث مرسلٌ؛ لأنّ حَنَشًا تابعيٌّ.

وبذٰلك أعلّه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٥٠).

والأكثر علىٰ تضعيف حَنَشٍ، ولم أجد من تابعه، وقال البزّار في "مسنده" (٢/ ٣٠٧): «لا نعلم له طريقًا عن عليٍّ إلّا هٰذا الطريقَ».

وذكر الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (١/ ٦٢٠-٦١٩) أنّ البخاريّ أورد له هٰذا الحديثَ في "الضعفاء"، وهٰذا يؤذِن بإنكاره له.

ونقل ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٤٩٤) عنِ ابن الصبّاغ أنّه قال في "الشامل" إنّه حديثٌ ضعيفٌ، لا يُثبِته أهل النقل.

وقدِ احتجّ به إسحاقُ بن راهُوْيَهْ والإمام أحمدُ في "مسائلهما" (٧/ ٣٤١٦-٣٤١٤).

تتمّةٌ:

وقول البخاريّ الذي رواه البيهقيُّ من طريق ابن عَدِيٍّ – هو في "الكامل" له (٤/ ١٨٣ برقْم ٥٨٣٦).

ورواه العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٥١٦) عن آدمَ بنِ موسىٰ، عنِ البخاريّ.

وهو في "التاريخ الكبير" له (٣/ ٩٩)، و"التاريخ الأوسط" (٢/ ١٠٧٧)، و"الضعفاء" (ص٥٣).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٢)

[٢٨٦]

أخبرنا أبو محمّدٍ الحسنُ بن عليّ بن المؤمَّل،(١) أبنا أبو عثمانَ عمرُو بن عبد الله البصريُّ،(٢) ثنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،(٣) أبنا جعفرُ بن عونٍ، أبنا سعيدٌ،(٤) عن قتادةَ،(٥) عن خِلَاسِ بن عمرٍو:

أنّ رجلًا استأجر أربعةً يحفِرون بئرًا، فسقط طائفةٌ منها علىٰ رجلٍ فمات، فرُفِع ذٰلك إلىٰ عليٍّ رضي الله عنه.

قال: فجَعل - رضي الله عنه - علىٰ الثلاثة ثلاثةَ أرباع الدِّيَة، ورفع عنهمُ الرُّبُعَ نصيبَ الميّت.

أحاديثُ خِلَاسٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - لا يُحتجُّ بها؛ لإرسالٍ فيها.

---

(١) هو ابن الحسن بن عيسىٰ، الماسَرْجِسيُّ، أبو محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ، قال عبد الغافر الفارسيُّ: «الثقة، العدل، من بيت العلم والعدالة»، وقال الذهبيّ: «كان ثقةً، جليلًا»، وتُوُفِّي سنةَ سبعٍ وأربعِمِائةٍ. انظرِ "السياقَ لتاريخ نَيْسابُورَ" لعبد الغافر الفارسيّ (المنتخبَ: ص١٩٠)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ١١٧).

(٢) هو ابن درهمٍ، النَّيْسابُوريُّ، المُطَّوِّعيُّ، الغازيْ، المعروفُ بـ(البصريّ)، نقل الحاكم عن أبيه قال: «ما رأيتُ مثلَ اجتهاده حضرًا وسفرًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، القدوة، الزاهد، الصالح»، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وثلٰثِمائةٍ. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٦٥-٣٦٤).

(٣) هو النَّيْسابُوريّ، الفَرّاء.

(٤) هو ابن أبي عَرُوبةَ، البصريُّ.

(٥) هو ابن دِعامةَ، السَّدُوسيُّ، البصريّ.

=

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٦٧ برقْم ٢٩٧٠٣) عن أبي مُسْهِرٍ عبد الأعلىٰ بنِ مُسْهِرٍ، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبةَ بنحوه.

وهٰذا الأثرُ – قال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥٠٥) إنّه ثابتٌ عن عليٍّ رضي الله عنه.

وفيه نظرٌ؛ فإنّ سعيدًا كان قدِ اختلط، ولم أجد من ميّز سماع جعفرِ بن عونٍ وأبي مُسْهِرٍ: قبلَ الِاختلاط كان أم بعده.

وقد كان مبتدأُ تغيُّره سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وثلاثين ومِائةٍ، ثمّ استحكم اختلاطُه سنةَ اثنتين أو خمسٍ أو ثمانٍ وأربعين، وقيل: سنةَ خمسينَ ومِائةٍ. انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٣٥-٣٤).

فأمّا جعفرُ بن عونٍ، فوُلِد سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٩/ ٤٤٠)، وذكر البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٩٨-١٩٧) سماعَه من جماعةٍ: تُوُفُّوا بعد الأربعين؛ فلا يمكن الجزم بتقدُّم سماعه من سعيدِ بن أبي عروبةَ؛ فيُتوقَّف في روايته عنه.

وأمّا أبو مُسْهِرٍ، فوُلِد سنةَ أربعين ومِائةٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ٣٧٧-٣٧٦)، وهو دمشقيٌّ؛ فسماعه بعد الِاختلاط بلا شكٍّ.

وعليه، فالحديث ضعيفٌ؛ لاختلاط سعيدٍ.

وأيضًا، فقتادةُ مدلّسٌ، وقد عنعن في الطريقين.

وخِلَاسٌ لم يسمع من عليٍّ رضي الله عنه، كما قاله البيهقيُّ هنا، وتقدّم عن يحيىٰ القطّانِ، والإمامِ أحمدَ، والبخاريّ، وأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ، والدارَقُطْنيّ.

وتقدّم عن يحيىٰ القطّانِ، وعبد الرحمٰن بن الحكم، والإمامِ أحمدَ، والبخاريّ، وأبي حاتمٍ الرازيّ، والذهبيّ أنّ روايته عن عليٍّ – رضي الله عنه – من صحيفةٍ، وأنّ أبا داوُدَ السِّجِسْتانيَّ قال: «كانوا يخشَون أن يكون خِلَاسٌ يحدّث عن صحيفة الحارث الأعور»، وهو واهٍ.

فالحديث باجتماع هٰذه العللِ شديدُ الضعفِ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٢)

[٢٨٧]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، أبنا أبو الحسن محمّدُ بن محمّدِ بن الحسن الكارِزيُّ، ثنا عليُّ بن عبد العزيز، عن أبي عُبَيدٍ،(١) ثنا ابن أبي زائدةَ،(٢) عن مجالدِ بن سعيدٍ، عنِ الشعبيّ، عن عليٍّ رضي الله عنه:

أنّه قضىٰ في القارِصة(٣) والقامِصة(٤) والواقِصة(٥) بالدِّيَة أثلاثًا.

قال ابن أبي زائدةَ: «وتفسيره: أنّ ثلاثَ جَوَارٍ كنَّ يلعبْنَ، فركبت إحداهنّ صاحبتَها، فقَرَصتِ الثالثةُ المركوبةَ، فقَمَصَت،(٦) فسقطتِ الراكبة فوُقِصَت(٧) عنقُها.

فجعل عليٌّ - رضي الله عنه - علىٰ القارصة ثُلُثَ الدِّيَة، وعلىٰ القامِصة الثُّلُثَ، وأسقط الثُّلُثَ»، يقول: «لأنّه حصّةُ الراكبة؛ لأنّها أعانت علىٰ نفسها».

---

(١) هو القاسم بن سَلّامٍ، الهرويُّ، ثمّ البغداديُّ.

(٢) هو يحيىٰ بنُ زكريّا بنِ أبي زائدةَ.

(٣) اسم فاعلٍ منَ القَرْص بالأصابع، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٤/ ٤٠).

(٤) هي النافرة، الضاربة برجلَيها، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٤/ ١٠٨).

(٥) بمعنىٰ الموقوصة، قاله أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٥/ ٢١٤).

(٦) أصلُ القَمْص هو استِنَان الفرس، وهو أن يرفع يدَيه، ويطرحَهما معًا، ويعجِنَ برجلَيه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ١٠٥٤). واستُعِير هنا لنفور الجارية، وضربها برجلَيها.

(٧) أيْ: كُسِرت. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٦٣٤).

=

دراسة الحديث:

هٰذا الأثرُ من طريق "غريب الحديث" لأبي عُبيدٍ، وليس في النسخة المطبوعة؛ فإنّها مجرّدةٌ منَ الأسانيد غالبًا.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٤٤٦ برقْم ٣٤٢٥) - ومن طريقه البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٥٠ برقْم ٤٩٦١) - فيما بلغه عنِ ابن أبي زائدةَ به.

ووقع في مطبوعة "الأمّ" أنّ الشافعيّ قال: (أخبرنا ابن أبي زائدةَ).

ولم أجد من ذكر سماعه منه، وما ذكره البيهقيّ أولىٰ؛ فإنّه خبيرٌ بالشافعيّ ومرويّاته، وجنس هٰذا الخطإ يتكرّر في مطبوعة "الأمّ" كثيرًا، وسبق نظيره في المباحثِ [٩، و٢١٠، و٢٨٤]. والله أعلمُ.

ولعلّ أبا عُبيدٍ هو حدّث الشافعيَّ بهٰذا؛ فلا يكونَ بلاغُه متابعًا له.

وإسناد هٰذا الأثرِ ضعيفٌ؛ قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٠٢): «فيه مجالدٌ»، وهو سيّئ الحفظ.

وأيضًا، فهو منقطعٌ؛ لأنّ الشعبيّ لم يسمع من عليٍّ - رضي الله عنه - إلّا يسيرًا، ولم يصرّح هنا بالسماع، فهو من جملة مراسيله.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٢)

[٢٨٨]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث، قالا:

أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا أبو عُبَيدٍ القاسمُ بن إسماعيلَ المَحَامِليُّ، ثنا زيدُ بن إسماعيلَ الصائغُ،(١) ثنا زيدُ بن الحُبَاب،(٢) ثنا موسىٰ بنُ عُلَيِّ بن رَبَاحٍ اللَّخْميُّ،(٣) قال: سمعت أبي(٤) يقول:

إنّ أعمىٰ كان يُنشِد في المَوسِم في خلافة عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - وهو يقول [الرَّجَز]:

---

(١) هو ابن سَيّارِ بن مهديٍّ، أبو الحسن، البغداديُّ، قال ابن أبي حاتمٍ: «محَلّه الصدقُ»، وقال ابن حِبّانَ: «مستقيم الحديثِ»، وذكر الذهبيّ وفاته بين عاميْ سبعين وثمانين ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٣/ ٥٥٧)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٢٥٢)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٩/ ٤٥٦-٤٥٥)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٥٤٦).

(٢) هو أبو الحسين، العُكْليُّ، أصله من خراسانَ، وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثرَ منه، وهو صدوقٌ، يُخطِئُ في حديث الثوريّ، منَ التاسعة، مات سنةَ ثلاثين ومِائتين، (ر م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٢-١٦٣).

(٣) هو ابن قَصِيرٍ، اللَّخْميُّ، أبو عبد الرحمٰن، المِصريُّ، صدوقٌ، ربّما أخطأ، منَ السابعة، مات سنةَ ثلاثٍ وستّين ومِائةٍ، وله نيّفٌ وسبعون سنةً، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٤).

(٤) هو عُلَيُّ - بالتصغير علىٰ المشهور، وكان يغضب منها - ابنُ رَبَاحِ بن قَصِيرٍ، اللَّخْميُّ، أبو عبد الله، المِصريُّ، ثقةٌ، من كبار الثالثة، مات سنةَ بضعَ عشْرةَ ومِائةٍ، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤٠).

=

«يـأيّها[1] الـنـاسُ، لَـقِـيـتُ مـنـكَـرَا
هـل يَعقِلُ الأعـمىٰ الصحيحَ الـمبصِرَا
خَـرًّا مـعًـا، كـلاهـمـا تَـكَـسَّـرا»

وذٰلك أنّ أعمىٰ كان يقوده بصيرٌ، فوَقَعا في بئرٍ، فوقع الأعمىٰ علىٰ البصير، فمات البصير، فقضىٰ عمرُ – رضي الله عنه – بعقل البصير علىٰ الأعمىٰ.

❁❁❁

(١) في المطبوعة: (أيّها الناس)، وكذا في "سنن الدارَقُطْنِيّ" (٤/ ٩١ برقْم ٣١٥٤)، ولا بدّ من حرف النداء؛ ليستقيم الوزن، وهو ثابتٌ في "مصنّف ابن أبي شيبة" (١٥/ ٢٦٨ برقْم ٢٩٧٠٦).

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنِيّ في "سننه" (٤/ ٩١ برقْم ٣١٥٤).

وذكر ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٧٤) أنّ عبد الله بنَ صالحٍ كاتبَ الليث روىٰ عن موسىٰ بنِ عُلَيّ بن رَبَاحٍ، عن أبيه:

أنّ أعمىٰ كان له قائدٌ بصيرٌ، فغَفَل البصيرُ، فوقعا في بئرٍ، فمات البصير، وسَلِم الأعمىٰ، فجعل عمرُ – رضي الله عنه – دِيَتَه علىٰ عاقلة الأعمىٰ، فسمعته يقول في الحجّ، وذكر الأبياتَ.

ثمّ ذكر ابن كثيرٍ رواية الدارَقُطْنِيّ، ثمّ قال: «هٰذا إسنادٌ حسنٌ».

وهٰذا واضحٌ في روية الدارَقُطْنِيّ.

وأمّا عبد الله بنُ صالحٍ، فقد كان يتلقّن ما ليس من حديثه، فيحدِّث به؛ فلا يُقبَل إلّا ما رواه الحفّاظ العارفون عنه، ولم أقف علىٰ من روىٰ هٰذا الأثرَ عنه.

وقد زاد التصريح بسماع عُلَيّ بن رَبَاحٍ الأبياتَ منَ الأعمىٰ في الحجّ، وسبق في رواية زيدِ بن الحُباب أنّه كان يُنشِدها في خلافة عمرَ – رضي الله عنه – في المَوسم؛ فيلزم أن يكون عُلَيُّ بن رَبَاحٍ أدرك خلافةَ عمرَ رضي الله عنه، وحجّ فيها، وسمع تلك الأبياتَ.

=

وهٰذا بعيدٌ؛ لأنّه وُلِد سنةَ خمسَ عشْرةَ، كما قاله ابن يونُسَ المِصريُّ، ونقله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٤٣٠)؛ فلم يدرك من خلافة عمرَ - رضي الله عنه - إلّا سبعَ سنين، وهو مِصريٌّ، بعيدٌ عنِ الحجاز.

ولذٰلك قال ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٧٥): «فيه انقطاعٌ».

وبذٰلك أعلّه ابن حزمٍ أيضًا، كما سيأتي نقله.

وهٰذا يدلُّ علىٰ أنّ عبد الله بنَ صالحٍ لم يضبط هٰذا الحديثَ.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٦٨ برقْم ٢٩٧٠٦) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥٠٦) - عن وكيعٍ، عن موسىٰ بنِ عُلَيّ بن رَبَاحٍ، عن أبيه قال:

جاء أعمىٰ يُنشِد الناسَ في زمان عمرَ - رضي الله عنه - يقول، فذكر الأبيات.

قال وكيعٌ: «كانوا يَرَونَ أنّ رجلًا صحيحًا كان يقود أعمىٰ، فوقعا في بئرٍ، فوقع عليه، فإمّا قتله، وإمّا جَرَحه، فضَمَّن الأعمىٰ»، يعني أنّ عمرَ - رضي الله عنه - ضمّنه؛ بدلالة السياق، والروايات الأخرىٰ.

وقد حكىٰ وكيعٌ قصّةَ عمرَ - رضي الله عنه - عن مبهمينَ، ولم يعزُها إلىٰ موسىٰ بنِ عُلَيٍّ، ولا إلىٰ عُلَيّ بن رَبَاحٍ، وهو أتقنُ من زيدِ بن الحُباب، والله أعلمُ بالصواب.

وروىٰ ابن وهبٍ - كما ذكره ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥٠٦) - عنِ الليث بن سعدٍ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - قضىٰ في رجلٍ أعمىٰ قاده رجلٌ، فخَرَّا معًا في بئرٍ، فمات الصحيحُ، ولم يَمُتِ الأعمىٰ، فقضىٰ عمر - رضي الله عنه - علىٰ عاقلة الأعمىٰ بالدِّيَة؛ فكان الأعمىٰ يتمثّل بأبياتِ شِعرٍ قالها.

قال ابن حزمٍ: وهي التي ذكرناها آنفًا، يعني في رواية ابن أبي شيبةَ.

وهٰذا معضلٌ؛ فإنّ الليث بن سعدٍ من أتباع التابعين، ولم يدركِ السماع من أحدٍ منَ الرواة عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

=

ولذٰلك قال ابن حزمٍ بعدُ (٧/ ٥٠٦): «الرواية عن عمرَ - رضي الله عنه - لا تصحُّ في أمر الأعمىٰ؛ لأنّه عن عُلَيّ بن رَبَاحٍ، والليث، وكلاهما لم يُدرِك عمرَ - رضي الله عنه - أصلًا»، وسبق أنّ عُلَيًّا أدرك زمن عمرَ رضي الله عنه، لٰكنْ صغيرًا، يبعُد سماعُه منه.

والحاصل أنّ الحديث بطريقيه ضعيفٌ، ولا يقوّي أحدُ طريقيه الآخَرَ، أمّا رواية عُلَيّ بن رَبَاحٍ، فلمخالفةِ وكيعٍ لزيدِ بن الحُباب في إسنادها، وأمّا رواية الليث، فلكونها معضَلةً، لم يعزُها لأحدٍ فوقَه، والله أعلمُ.

[٥٢]

بابُ ما جاء في الكفّارة في الجنين وغير ذٰلك

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٥-١١٦)

[٢٨٩]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني مالكُ بن أنسٍ:

عنِ ابن شهابٍ في رجلٍ ضرب امرأته أو سُرِّيَّته، فطَرَحَت ما في بطنها، قال ابن شهابٍ: «في ولدها غُرّةٌ، وعليه كفّارةٌ».

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

وهو صحيحٌ عنِ الزهريّ.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٩١ برقْم ١٩٤٥٩) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٢٩) - عن معمرٍ، عن الزهريّ في رجلٍ ضرب امرأته فأسقطت، قال:

«يَغرَم غُرّةً، وعليه عِتقُ رقبةٍ، ولا يَرِث من تلك الغُرّةِ، هي لوارث الصبيّ غيرِه».

وهٰذا صحيحٌ أيضًا.

وعِتق الرقبة هو الكفّارة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

وقال ابن المنذر في "الإشراف" (٨/ ٢٤): «كلّ من نحفظ عنه من أهل العلم يوجِب علىٰ الضارب بطنَ المرأة تُلقِي جنينَها - مع الغُرّةِ الرقبةَ».

وقال الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤١٧): «هٰذا قول أكثر أهل العلم»، ثمّ حكىٰ خلاف أبي حنيفةَ في ذٰلك.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٠]

قال:(١) وثنا عبد الله بنُ وهبٍ، أخبرني يونُسُ:(٢)

عنِ ابن شهابٍ في امرأةٍ ضُرِبت فأسقطت ثلاثةً، قال ابن شهابٍ:

«نَرىٰ في كلّ واحدٍ منهم غُرّةً.

ونَرىٰ في كلّ جنينٍ قد تبيَّن أنّه حَبَلٌ - غُرّةً».

❁❁❁

(١) يعني بحرَ بن نصرٍ، المذكورَ في الإسناد السابق.

(٢) هو ابنُ يزيدَ، الأَيْليُّ.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

ورواه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٣٢) من طريق سُحْنُونَ، عنِ ابن وهبٍ به.

ولفظه: «إن أسقطت ثلاثةً، ففي كلّ واحدٍ منهم غُرّةٌ»، وفيه زيادةٌ.

وإسناده صحيحٌ.

وأخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣١٦ برقْم ٢٩٨٨٥) من طريق ابن أبي ذئبٍ:

عنِ الزهريّ في امرأة ضُرِبت، فأسقطت ثلاثةَ أسقاطٍ، قال:

«أرىٰ أنّ في كلّ واحدٍ منهم غُرّةً، كما أنّ في كلّ واحدٍ منهمُ الدِّيَةَ».

يعني أنّه ضمان آدميٍّ؛ فتَعدَّد بتعدُّدِه، كالدِّيَات، انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٠٩).

وحكىٰ ابن المنذر قولَ الزهريّ في "الإشراف" (٨/ ٢١-٢٠) عن جماعةٍ من الفقهاء، ثمّ قال: «ولم أحفظ عن غيرهم خلافَ قولهم».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩١]

قال يونُسُ:(١)

وقال ابن شهابٍ في امرأةٍ حاملٍ ضربها رجلٌ؛ فماتت وهي حاملٌ، قال:

«فيها دِيَةُ المرأة، وليس لحَمْلها معها إذا هَلَك بهلاكها - دِيَةٌ، ولا نعلمه سبق فيها قضاءٌ».

(١) هو ابنُ يزيدَ، الأَيْليُّ، المذكورُ في الإسناد السابق.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ منَ "الجامع" لابن وهبٍ، وليست في القدْر المطبوع منه.

وإسنادها صحيحٌ عنِ الزهريّ.

وحكىٰ ابن المنذر في "الإشراف" (٨/ ٢١) هٰذا القولَ عن جماعةٍ منَ الفقهاء، ثمّ قال: «وقال الزهريّ: دِيَةٌ وغُرّةٌ، وإن لم تُلقِه».

وهٰذا يخالف ما هنا، ولم يُسنِده، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٢]

وقال ذٰلك مالكٌ.(١)

(١) يعني بالإسناد السابق، والمشار إليه هو أنّ المرأة إذا ماتت حاملًا، ومات بذٰلك جنينُها، ففيها دِيتُها فقط، وليس في الجنين غُرّةٌ.

دراسة الحديث:

هٰذا يرويه البيهقيّ بإسناده إلىٰ ابن وهبٍ، عن مالكٍ.

وهو صحيحٌ.

وقال مالكٌ في "الموطّأ" (٢/ ٤٢٥ برقْم ٢٤٨١): «لم أسمع أحدًا يخالف في أنّ الجنين لا تكون فيه الغرّة حتّىٰ يُزايِلَ بطن أمّه، ويسقُطَ من بطنها ميْتًا».

قال الباجيُّ في "المنتقىٰ" (٧/ ٨١): «وهٰذا علىٰ ما قال: أنّ الجنين لا تثبت فيه الغرّة حتّىٰ يُزايِل بطن أمّه وهي حيّةٌ؛ فإن ماتت ثمّ خرج الجنين، فالذي عليه مالكٌ وجمهور أصحابه: أنّه لا شيءَ فيه، وإنّما يجب في أمّه الدِّيَةُ، خاصّةً».

وجاء في "المدوّنة" (١٦/ ٢٠٠) ما يشهد لبعضه.

قال سُحْنُونُ لعبد الرحمٰن بن القاسم: «أرأيتَ إنْ ضربها رجلٌ خطأً، فماتت، فخرج جنينها من بعدِ موتها ميْتًا، أيكون في الجنين غُرّةٌ»؟

قال ابن القاسم: «ما سمعتُ من مالكٍ فيه شيئًا، ولا أَرىٰ فيه غُرّةً؛ لأنّه إنّما خرج ميْتًا بعدَ موت أمّه، فإنّما علىٰ قاتلها الدِّيَةُ؛ لأنّه مات بموت أمّه».

ثمّ قال سُحْنُونُ: «فإن ضرب بطنها ... وفي بطنها جنينٌ ... ».

=

قال ابن القاسم: «في الأمّ نفسِها وفي ولدها الذي لم يُزايِلها عند مالكٍ – الدِّيَةُ: دِيَةٌ واحدةٌ، والكفّارةُ؛ لأنّ الذي في بطنها لم يُزايِلها؛ فلا شيءَ فيه، لا دِيَةَ فيه، ولا كفّارةَ، ولم أسمع في الذي في بطنها من مالك في كفّارته شيئًا، ولا أَرىٰ عليه فيه الكفّارةَ».

وحاصله أنّه سمع من مالكٍ في الذي مات في بطن أمّه ولم تُلقِه – أنّه ليس فيه غُرّةٌ، ولم يسمعه أوجب فيه كفّارةً، وأنّه لم يسمع من مالكٍ شيئًا في الذي خرج من بطن أمّه بعدَ موتها.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٣]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن يوسُفَ الرَّفّاءُ، أبنا عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ، ثنا ابن أبي أُوَيسٍ،(١) ثنا ابن أبي الزناد،(٢) عن أبيه،(٣) عنِ الفقهاء التابعين من أهل المدينة:

كانوا يقولون في الرجل يَضرِب المرأة فتَطرَح جنينها:

«إن سقط ميْتًا، ففيه الغُرّة، وإن سقط حيًّا فمات، ففيه الدِّيَةُ كاملةً».

وكانوا يقولون: «من قتل امرأةً حاملًا، فلا عقلَ لِمَا في بطنها، يكون عَقلَ المقتولة ولا جنين في بطنها».

❁❁❁

(١) هو إسماعيلُ بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصبَحيُّ، المدنيّ.

(٢) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، المدنيُّ.

(٣) هو عبد الله بنُ ذكوانَ، المدنيّ.

دراسة الحديث:

تقدّم الكلام علىٰ هٰذا الإسنادِ برقْم [٤٦] وأنّه حسنٌ؛ لأجل إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، وأنّه موقوفٌ علىٰ جماعةٍ مبهمين منَ الفقهاء التابعين من أهل المدينة.

ومعناه أنّ عقلَها عقلُ من ليس في بطنها جنينٌ؛ لأنّه ليس في جنينها شيءٌ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٤]

ورُوِّينا عن حجّاجِ بن أَرطاةَ، عن مكحولٍ، عن زيدِ بن ثابتٍ قال:

«إذا وقع السَّقْط حيًّا، كمُلَت دِيَتُه: استهلَّ أو لم يستهلَّ».

وهو فيما أُخبِرتُ عن زاهرٍ،(١) عنِ البغويّ،(٢) عن أحمدَ،(٣) عنِ العبّادِ بن العوّام، عن حجّاجٍ.

وفيه انقطاعٌ.

(١) هو ابن أحمدَ بنِ محمَدِ بن عيسىٰ، أبو عليٍّ، السَّرَخْسيُّ.

(٢) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عبد العزيز، أبو القاسم، البغداديُّ.

(٣) هو ابنُ محمّدِ بن حنبلٍ، الإمامُ.

دراسة الحديث:

أرسل البيهقيّ هٰذا الأثرَ عن زاهرِ بن أحمدَ.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٨٠ برقْم ٢٩٣٢٨) عن عبّادٍ به، وقال: (يتحرّك) بدلَ (حيًّا)، والحركة أمارةٌ علىٰ الحياة.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهانيُّ في "الأقران" (ص٦١ برقْم ١٨٤) من طريق لُوَينٍ، عن عبد الرزّاق، عن معمرٍ، عن عبّادٍ بنحوه، ثمّ قال لُوَينٌ: حدّثَناه عبّادُ بن العوّام.

ولُوَينٌ لِدَةُ عبد الرزّاق.

فقد نقل المِزيّ في ترجمة عبد الرزّاق من "تهذيب الكمال" (١٨/ ٦١) عنِ الإمامِ أحمدَ ويعقوبَ بنِ شيبةَ أنّهما قالا: «مولده سنةَ ستٍّ وعشرين ومِائةٍ».

=

ونقل في ترجمة لُوَينٍ (٢٥/ ٣٠٠) أنّ القاسم بنَ نصرٍ سأله سنةَ أربعين ومِائتين: «كم لك»؟ فقال: «مائةٌ وثلاثَ عشْرةَ سنةً»؛ فيكون مولده سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائةٍ تقريبًا.

والظاهر أنّه سمع من عبد الرزّاق قبل سنةِ ستٍّ: التي اختلط فيها بزمنٍ بعيدٍ، والله أعلمُ.

ورواىٰ هٰذا الأثرَ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٨٧ برقْم ١٩٤٣٨).

وجاء في المطبوعة: (قال عبادةُ، عنِ الحجّاج) إلىٰ آخره.

وأظنّ تاءَ (عبادةٍ) خطأً منَ النسّاخ، وهي مصحَّفةٌ من (عَبّادٍ)، وهو ابنُ العوّام المشهورُ بهٰذا الحديثِ، وأنّه سقط قبلَها (معمرٌ)، كما في رواية لُوَينٍ؛ فإنّ في تمام رواية "المصنّف": (وقال معمرٌ عنِ الزهريّ)، فذكر كلامًا له.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فالحديث ثابتٌ عن عَبّادٍ من عدّة طرقٍ.

والإسناد -كما قاله البيهقيّ - منقطعٌ، يعني بين مكحولٍ وزيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وسبق نقلُه عن أبي مُسْهِرٍ والإمامِ أحمدَ.

وأيضًا، فحجّاجٌ سيّئُ التدليس، وقد عنعن في جميع الروايات، علىٰ أنّه اختُلِف في سماعه من مكحولٍ أصلًا، ونفاه العجليُّ وأبو زرعةَ الرازيُّ، وأثبته غيرهما.

والأثر بمجموع هٰذه العللِ - ضعيفٌ، والله أعلمُ.

[٢٩٥]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ١١٦)

أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبيدٍ، ثنا أبو عبد الله بنُ الصَّبّاح: أحمدُ بن محمّدٍ،(١) ثنا محمّدُ بن مهديٍّ الأُبُلّيُّ،(٢) ثنا عبد الرزّاق،(١) أبنا إسرائيلُ،(٢) عن سِماكِ بن حربٍ، عنِ النعمان بن بَشِيرٍ،(٣) عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - قال:

---

(١) لم أعرفه.

ومن شيوخ الطبرانيّ في "المعجم الصغير" (١/ ٥٥) أبو عبد الله أحمدُ بن محمّدِ بن الصَّبّاح، البصريُّ.

وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١١/ ٥٧٧-٥٧٦) إنّه لم يجد ترجَمته.

وترجم له نايفٌ المنصوريّ في "إرشاد القاصي والداني" (ص١٦٥)، لٰكنّه نَسَبه دَوْلابيًّا، والدَّوْلابيُّ هٰذا آخَرُ، يكنىٰ (أبا الحسن) أو (أبا الحسين)، انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤١)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٦/ ١٧٧)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٦٥٩).

وذكره السمعانيّ في "الأنساب" (٥/ ٤١٢)، وابنُ طاهرٍ في "الأنساب المتّفقة" (ص٥٦) من أهل بغدادَ، وذكر ياقوتُ في "معجم البلدان" (٢/ ٤٨٥) أنّه من دَوْلابِ مباركٍ في شرق بغدادَ؛ فلا يكون بصريًّا، وهٰذا يرجّح أنّهما اثنانِ، والله أعلمُ.

(٢) وقع في المطبوعة: (الأَيْليُّ)، وهو تصحيفٌ؛ فإنّه أخو الحسين بن مهديٍّ، كما قاله ابن حِبّانَ في "الثقات" (٩/ ٩٩، و١٢٢)، والحسين أُبُلّيٌّ، بالموحّدة، ذكره عبد الغنيّ بنُ سعيدٍ في "مشتبه النسبة" (ص٣)، وابنُ حجرٍ في "التقريب" (ص١٠٨)، والألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ٨٧٨-٨٧٩).

وأيضًا، فهو بصريٌّ مشهورٌ، والأُبُلّة من نواحي البصرة، انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١/ ٩٨)، وأَيْلةُ علىٰ ساحل البحر الأحمر، ممّا يلي الشام، قيل: هي آخر الحجاز، وأوّل الشام، انظر "معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحمويّ (١/ ٢٩٢)، وتقع اليوم في مدينة العقبة في مملكة الأردُنّ.

وهو محمّدُ بن مهديٍّ بن مالكٍ، أبو عبد الله، البصريُّ، الأُبُلّيُّ، روىٰ عنه أبو زرعةَ الرازيُّ - ولا يروي إلّا عن ثقةٍ - وغيرُه، وقال ابن أبي عاصمٍ: «ثقةٌ»، وزاد في موضعٍ آخرَ: «صدوقٌ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات".

=

جاء قيسُ بن عاصمٍ التميميُّ[٤] إلىٰ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «إني وأدتُ[٥] في الجاهليّة ثمانَ بناتٍ».

فقال: «أعتق عن كلّ واحدةٍ منهنّ نَسَمةً».

ولهٰذا شاهدٌ من وجهٍ آخَرَ.

❁❁❁

انظرِ "السنّةَ" لابن أبي عاصمٍ (١/ ٥٧٦)، و"الآحادَ والمثانيَ" له (١/ ٣٤٠)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ١٠٦)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ٩٩، و١٢٢)، و"التذييلَ علىٰ كتب الجرح والتعديل" لطارقٍ آلِ ابن ناجي (ص٢٩١-٢٩٢).

(١) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٢) هو ابن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن سعدِ بن ثعلبةَ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، له ولأبوَيهِ صحبةٌ، ثمّ سكن الشامَ، ثمّ وَلِي إمرةَ الكوفة، ثمّ قُتِل بحِمْصَ سنةَ خمسٍ وستّين، وله أربعٌ وسِتّون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٤).

(٤) هو ابن سِنانِ بن خالدٍ، المِنْقَريُّ، واختُلِف في كنيته، نزيلُ البصرة، صحابيٌّ، مشهورٌ بالحِلم، (بخ د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٣).

(٥) أيْ: دَفَنها في القبر وهي حيّةٌ، قاله الجوهريّ في "الصِّحاح" (٢/ ٥٤٦).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ فيه أبو عبد الله بنُ الصَّبّاح، ولعلّه مجهولٌ، لٰكن جاء الحديث من غير طريقه.

فقد رواه البزّار في "مسنده" (١/ ٣٥٥ برقْم ٢٣٨) – ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥١٥) – عنِ الحسين بن مهديٍّ. وأخرجه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٣٧ برقْم ٨٦٣) من طريقٍ أخرىٰ عنِ الحسين بن مهديٍّ. ورواه ابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" – كما ذكره ابن كثيرٍ في "تفسيره" (١٤/ ٢٦٥) =

- عن محمّدِ بن حمّادٍ الطِّهْرانيّ. وأخرجه ابنُ مندهْ في "معرفة الصحابة" -كما ذكره ابن حجرٍ في "الإصابة" (٩/ ١٢٧) - من طريقٍ أخرىٰ عن محمّدِ بن حمّادٍ الطِّهْرانيّ.

كلاهما عن عبد الرزّاق به.

وقالوا: (رقبةً) بدلَ (نَسَمةٍ)، وزادوا في آخره:

قال قيسُ بن عاصمٍ رضي الله عنه: «يا رسول الله، إنّي صاحب إبلٍ»، قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: «فانحر عن كلّ واحدةٍ منهنّ بَدَنةً».

قال البزّار: «وهٰذا الحديثُ لا نعلمه يُروىٰ عن عمرَ - رضي الله عنه - إلّا من هٰذا الوجهِ، ولم يُسنِده أحدٌ عن عمرَ - رضي الله عنه - إلّا عبدُ الرزّاق، عن إسرائيلَ، علىٰ أنّا لم نسمعه من أحدٍ عن عبد الرزّاق إلّا منَ الحسين بن مهديٍّ، وقد خُولِف عبدُ الرزّاق في إسناده عن إسرائيلَ».

وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ٨٧٨): «قد توبع - يعني الحسينَ بن مهديٍّ - خلافًا لِما وصل إليه علمُ البزّار»، ثمّ ذكر رواية الطِّهْرانيّ ومحمّدِ بن مهديٍّ.

ثمّ ذكر بعدُ (٧/ ٨٧٩) أنّ إسناد الحديث جيّدٌ، وقال: «لم أعرفِ المخالِفَ الذي يشير إليه»، يعني البزّارَ في آخر كلامه السابق.

وقد ضعّفه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٥١٥)، قال: «أمّا خبر عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فلا يصحّ؛ لأنّ في طريقه إسرائيلَ، وهو ليس بالقويّ، وسِماكُ بن حربٍ، وكان يقبل التلقين».

فأمّا إسرائيلُ، فوثّقه الأكثر، وقال الذهبيّ في "تذكرة الحفّاظ" (١/ ٢١٤): «كان حافظًا، حجّةً، صالحًا، خاشعًا، من أوعية العلم، ولا عبرةَ بقول من لَيَّنه؛ فقدِ احتجّ به الشيخان»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٤): «تُكُلِّم فيه بلا حجّةٍ».

وأمّا سِمَاكٌ، فقدِ احتجّ مسلمٌ بروايته عنِ النعمان بن بَشِيرٍ، وذكر شعبة أنّه كان يُلقَّن حديث عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، انظر "ميزانَ الِاعتدل" للذهبيّ (٢/ ٢٣٣)، وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٢٤٨): «إنّما تُكُلِّم فيه من أجلها»، يعني نسخةَ عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما؛ فالراجح أنّه صدوقٌ في غيرها، حسنُ الحديث، والله أعلمُ.

=

لٰكنّ في الإسناد ضعفًا من جهةٍ أخرىٰ، فإنّ عبد الرزّاق كان قدِ اختلط، ولم أجد ما يميّز سماع الحسين ومحمّدِ ابني مهديٍّ عنه، ولا ما يدلّ علىٰ قِدَم سماعهما من غيره، وذكر السخاويّ في "فتح المغيث" (٤/ ٤٧٩) أنّ محمّدَ بن حمّادٍ الطِّهرانيَّ سمع منه بعد اختلاطه.

فالحديث فيه ضعفٌ من هٰذه الجهةِ، لٰكنْ له شاهدٌ، كما قاله البيهقيّ، وسيأتي تخريجه في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٦]

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ قراءةً، أبنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن عقبةَ الشيبانيُّ[١] بالكوفة، أبنا الهيثم بن خالدٍ،[٢] ثنا أبو نعيمٍ،[٣] ثنا قيسٌ،[٤] عنِ الأغرّ بن الصَّبّاح،[٥] عن خليفةَ بنِ حُصَينٍ،[٦] عن قيسِ بن عاصمٍ:

---

(١) هو عليُّ بن محمّدِ بن محمّدِ بن عقبةَ بنِ همّامٍ، الكوفيُّ، قال ابن حمّادٍ الكوفيُّ: «كان شيخَ المِصر، والمنظورَ إليه، ومختارَ السلطان الأعظم والأمراء والقضاة والعمّال، لا يجاوَز قولُه، يُعدِّل الشهودَ، مَعدِنَ الصدق، وكان حسنَ المذهب، صاحبَ جماعةٍ، وقراءةٍ للقرآن، وفقهٍ في الدين»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان ثقةً، أمينًا، مقبولَ الشهادة عند الحكّام قديمًا وحديثًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الثقة، المحدّث»، وتُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وأربعين وثلثمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٥٥٥-٥٥٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٤٣-٤٤٤).

(٢) هو ابن يزيدَ، أبو صالحٍ، الكوفيُّ، ورّاق أبي نُعَيمٍ، ثقةٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ثمانٍ وسبعين ومِائتين، (تمييزٌ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٨).

(٣) هو الفضل بن دُكَينٍ، الكوفيُّ.

(٤) هو ابن الربيع، الكوفيُّ.

(٥) هو التميميّ، المِنْقَريُّ مولاهمُ، الكوفيّ، ثقةٌ، منَ السادسة، (د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣).

(٦) هو ابن قيسِ بن عاصمٍ، التميميُّ، المِنْقَريُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، (د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٥).

=

أنّه قَدِم علىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «إنّي وأدتُ اثنتي[1] عشْرةَ أو ثلاثَ عشْرةَ بنتًا لي في الجاهليّة».

فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «أعتق عددَهنّ نَسَمًا».

❁❁❁

(١) في الطبعة الهنديّة: (اثني) بالتذكير، وهو خطأٌ؛ لأنّ المعدود مؤنَّثٌ، وفي جميع روايات الحديث الأخرىٰ: (اثنتي) بالتأنيث، وهو الصواب.

دراسة الحديث:

أخرجه ابنُ قانعٍ في "معجم الصحابة" (١٢/ ٤٣٢٧ برقْم ١٥٧١) من طريق عبّادِ بن زيادٍ الأسديّ، عن قيسٍ، عنِ الأغرّ، عن خليفةَ، عن قيسٍ – رضي الله عنه – أنّه قال لي:

«إنّي وأدتُ في الجاهليّة اثنتي عشْرةَ بنتًا أو ثلاثَ عشْرةَ».

فقال له النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «أعتِق نَسَمًا».

وظاهره أنّه وَصَل قولَ قيسٍ رضي الله عنه، وأرسل قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ويجوز أن يكون أسنده عن قيسٍ – رضي الله عنه – أيضًا، ويُحمَل تعبيره بصيغة الغَيبة علىٰ قصد الِالتفات؛ لبُعد أن يكون حدّثه بما جرىٰ في الجاهليّة، وترك ما يتّصل به من قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولهٰذا أرجحُ، وقيسٌ – رضي الله عنه – جدُّ خليفةَ بنِ حُصينِ بن قيسٍ، والظاهر أنّه سمع ذٰلك منه، والله أعلمُ.

وعبّادٌ ثقةٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٣٣).

وقد رواه ابن أبي خيثمةَ في "تاريخه" (السِّفر الثالث: ٣/ ٢٧) عن يحيىٰ بنِ عبد الحميد الحِمّانيّ. وأخرجه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٣٨ برقْم ٨٦٨)، وأبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٣٠٣ برقْم ٥٦٨١) من طريقين أُخرَيَينِ عن يحيىٰ الحِمّانيّ. وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (١٠/ ٣٤٠٧ برقْم ١٩١٦٨) من طريق عبد الله بن رجاءٍ.

كلاهما عن قيسِ بن الربيع، عنِ الأغرّ، عن خليفةَ:

=

أنّ قيسًا – رضي الله عنه – فذكرا الحديث مرسلًا، ولم يُسنِداه إلىٰ قيسٍ رضي الله عنه.

وزاد عبد الله بنُ رجاءٍ في آخره: فأعتق عددَهُنَّ نَسَمًا.

ويحيىٰ الحِمّانيُّ – علىٰ حفظه وعلمه – متّهمٌ بسرقة الحديث؛ فلا ينفعه أنّه قد صرّح بالسماع في جميع الروايات.

وعبد الله بنُ رجاءٍ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٤٥): «صدوقٌ، يَهِمُ قليلًا».

وعليه، فرواية أبي نُعيمٍ المُلائيّ وعبّادِ بن زيادٍ – أرجحُ، وزيادتُهما إسنادَ الحديث – مقبولةٌ.

ويبقىٰ في الإسناد ضعفٌ من جهة شيخهم: قيسِ بن الربيع، وبه أعلّه الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٠٧)، قال: «قيسٌ ليّنٌ»، وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ٨٧٩): «هو ممّن يُستشهَد به»؛ فهو يؤكّد الحديث السابق عن عبد الرزّاق بإسناده إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

وللحديث شاهدٌ ثالثٌ أيضًا: رواه عبد الرزّاق في "تفسيره" (٢/ ٣٥١) عن معمرٍ. وأخرجه الطبريّ في تفسيرِ "جامع البيان" (٢٤/ ١٤٧) من طريقٍ أخرىٰ عن معمرٍ. وابنُ شَبّةَ في "تاريخ المدينة" (٢/ ٥٣٢) من طريق شيبانَ بنِ عبد الرحمٰن النَّحْويّ.

كلاهما عن قتادةَ قال:

جاء قيسُ بن عاصمٍ التميميُّ – رضي الله عنه – إلىٰ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقال: «إنّي وأدت ثمانيَ بناتٍ في الجاهليّة».

قال: «فأعتق عن كلّ واحدةٍ رقبةً».

قال: «إنّي صاحب إبلٍ».

قال: «فأَهدِ إن شئتَ عن كلّ واحدةٍ بدنةً».

وهٰذا مرسلٌ، ولا بأسَ به في الِاستشهاد.

وهو موافقٌ لسياق رواية عبد الرزّاق المتقدّمة في المبحث السابق، من حيث عددُ البنات الموءوداتِ، وسؤالُه الِانتقالَ منَ العتق إلىٰ الهَديِ.

قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٧/ ٨٧٩) إنّه مرسلٌ قويٌّ.

=

فالحديث حسنٌ – إن شاء الله – بمجموع هٰذه الطرقِ.

ورواية قتادةَ تقوّي ما جاء في رواية عبد الرزّاق بإسناده عن عمرَ – رضي الله عنه – من إذن النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بالنحر بدلًا عنِ العتق.

نعم، جاء في رواية عبد الله بن رجاءٍ بإسناده إلىٰ خليفةَ بنِ حُصَينٍ أنّ قيسًا – رضي الله عنه – أعتق بعدد الموءودات نَسَمًا، وهٰذا ينفي أن يكون سأل الِانتقالَ إلىٰ الإبل، لٰكنّ عبد الله بنَ رجاءٍ فيه ضعفٌ، ولم يتابَع علىٰ ما ذَكَر؛ فتكون روايته شاذّةً، ولا تُعِلّ غيرَها. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٧]

أنبأني أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا محمّدُ بن أحمدَ بنِ زهيرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ هاشمٍ، ثنا وكيعٌ، عن سفيانَ،(٢) عن ليثٍ،(٣) عن شهرِ بن حَوْشَبٍ:(٤)

أنّ عمرَ - رضي الله عنه - صاح بامرأةٍ؛ فأسقطت؛ فأعتق عمرُ - رضي الله عنه - غُرّةً.

إسناده منقطعٌ.

❁❁❁

(١) هو حسّانُ بن محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ، الفقيه.

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٣) هو ابن أبي سُلَيمٍ، الكوفيُّ.

(٤) هو الأشعريُّ مولاهمُ، الشاميُّ، صدوقٌ، كثيرُ الإرسال والأوهام، منَ الثالثة، مات سنةَ اثنتي عشْرةَ ومِائةٍ، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٠).

دراسة الحديث:

هٰذا منقطعٌ، كما قاله البيهقيّ؛ فإنّ شهرًا لم يدرك عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه، قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٣٧٨): «مولده في خلافة عثمانَ رضي الله عنه، وطلب العلم بعدَ الخمسين، في أيّام معاويةَ رضي الله عنه».

وذكر في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٥٣) أنّ فيه ضعفًا أيضًا، وكذٰلك قال ابن الملقّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٥٣)، وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٥/ ٢٦٨٢).

وذٰلك لأجل الليث بن أبي سُلَيمٍ؛ فقدِ اختلط وتُرِك حديثُه، ولأجل شهرٍ أيضًا؛ فإنّه سيّئ الحفظ.

[٥٣]

بابُ ما جاء في تقدير الغُرّة عن بعض الفقهاء

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٨]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، حدّثني مالكٌ، ويحيىٰ بنُ أيّوبَ،(١) عن ربيعةَ(٢) أنّه بلغه:

أنّ الغُرّة تُقوَّم خمسين دينارًا أو سِتَّمِائةِ درهمٍ، ودِيَةَ المرأة خَمسُمِائةِ دينارٍ أو ستّةُ آلافِ درهمٍ، ودِيَةَ جنينِها عُشْرُ دِيَتها.

❁❁❁

(١) هو الغافقيّ، أبو العبّاس، المِصريُّ، صدوقٌ، ربّما أخطأ، منَ السابعة، مات سنةَ ثمانٍ وستّين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٨).

(٢) هو ابن أبي عبد الرحمٰن، المدنيُّ، المعروف بـ(ربيعةِ الرأيِ).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في موضعٍ سابقٍ منَ "السنن الكبرىٰ" - وتقدّم بحثُه برقْم [٢٧٦] - من قول ربيعةَ، وتقدّم أنّ مالكًا رواه كذٰلك في "الموطّإ"، وعلّقه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن".

وهنا يرويه البيهقيّ من طريق ابن وهبٍ، عن مالكٍ، ويحيىٰ بنِ أيّوبَ، عن ربيعةَ أنّه بلغه.

وهٰذا إسنادٌ صحيحٌ.

ويكون بلغ ربيعةَ ذٰلك، وأفتىٰ به، ولا يفتي الفقيه بشيءٍ مقدَّرٍ إلّا بعلمٍ قد بلغه.

وذكر ابن عبد البَرّ في "الاِستذكار" (٨/ ٧٥) هٰذا القولَ عن جمهور علماء الحجاز والعراق.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٢٩٩]

قال مالكٌ: فنَرىٰ أنّ جنين الأَمَة عُشْرُ قيمة أمّه.(١)

(١) لهٰذا تتمّةٌ لرواية المبحث السابق.

دراسة الحديث:

إسناد البيهقيّ من طريق ابن وهبٍ، عن مالكٍ - إسنادٌ صحيحٌ.

وقاله مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٥ برقْم ٢٤٨٣) أيضًا.

وفي "المدوّنة" (١٦/ ٢٠٢): قال سُحْنُونٌ: «أرأيتَ الأَمَة، كم في جنينها»؟

قال عبد الرحمٰن بنُ القاسم: «في جنينها عُشْرُ قيمتها، كجنين الحرّة مِن دِيَة أمّه، وهو قول مالكٍ».

ثمّ قال ابن القاسم: «لا يُلتفَت في جنين الأمة إلىٰ والده: عبدًا كان أو حرًّا، إنّما فيه عُشْرُ قيمة أمّه، وهو قول مالكٍ، إلّا أنّ مالكًا قال في جنين أمّ الولد، إذا كان من سيّدها: إنّ فيه ما في جنين الحرّة».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦)

[٣٠٠]

ورُوِي عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – بإسنادٍ منقطعٍ: أنّه قوّم الغُرّة خمسين دينارًا.

أنبأنيه أبو عبد الله الحافظُ إجازةً، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، ثنا إسماعيلُ بن عيّاشٍ، عن زيدِ بن أسلمَ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قوّم الغُرّة خمسين دينارًا.

❁❁❁

(١) هو حسّانُ بن محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ، الفقيهُ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ١٣٠ برقْم ٢٩٠٦٢).

وهو منقطعٌ، كما قاله البيهقيّ؛ فإنّ زيدَ بن أسلمَ تُوُفِّي سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، بعد مقتل عمرَ – رضي الله عنه – بنحو ثلاثَ عشْرةَ ومِائةِ سنةٍ، ولم يدرك كثيرًا منَ الصحابة ممّن تأخّروا بعد عمرَ – رضي الله عنه – زمنًا طويلًا، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٧٨).

وذكر البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٥٣) أنّ في إسناده ضعفًا أيضًا.

وبيّنه ابن كثيرٍ، قال في "مسند الفاروق" (٢/ ٢٥٩): «هٰذا منقطع، وإسماعيلُ بن عيّاشٍ عن غير الشاميّين لا يُحتجُّ به عند الجمهور»، يعني: وشيخنه هنا: زيدُ بن أسلمَ، وهو مدنيٌّ.

[٥٤]

بابٌ: جنين الأَمَة فيه عُشر قيمة أُمّه، لا فرق بين أن يكون ذكرًا أو أنثىٰ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٦-١١٧)

[٣٠١]

قال الشافعيّ رحمه الله: «ولـمّا قضىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في جنين الحرّة بغُرّةٍ، ولم يُذكَر عنه أنّه سأل عنِ الجنين: أذكرٌ هو أو أنثىٰ؟ وكان الجنين هو الحملَ، فلمّا كان الحمل واحدًا، فسواءٌ كان ذكرًا أو أنثىٰ».

يعني: فهٰكذا جنين الأَمَة.

أخبرَناه أبو سعيدٍ،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) أبنا الربيع،(٣) قال: أبنا الشافعيّ رحمه الله، فذكره.

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن موسىٰ بنِ الفضل، ابنُ أبي عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٣) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، المِصريّ.

دراسة الحديث:

إسناده صحيحٌ.

وقال الشافعيّ نحوَه في "الأمّ" (٩/ ١٠٧).

(٣)

كتاب القَسَامة

[١]

بابُ أصل القَسَامة، والبدايةِ فيها مع اللَّوْث بأيمان المدّعي

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٩)

[٣٠٢]

وأخبرنا أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ ببغدادَ، أبنا عبد الله بنُ جعفرٍ،(١) ثنا يعقوبُ بن سفيانَ، ثنا ابن أبي أُوَيسٍ،(٢) حدّثني أبي،(٣) عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ،(٤) أنّ بُشَيرَ بن يسارٍ مولىٰ بني حارثةَ الأنصاريّينَ(٥) أخبره، وكان شيخًا كبيرًا فقيهًا، وكان قد أدرك مِن أهل داره مِن بني حارثةَ من أصحاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - رجالًا، منهم رافعُ بن خَدِيجٍ،(٦) وسهلُ بن أبي حَثْمةَ،(٧) وسُوَيدِ بن النعمان،(٨) حدّثوه:

---

(١) هو ابن دُرُسْتُوْيَهِ، البغداديُّ، النَّحْويّ.

(٢) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصْبَحيُّ، المدنيّ.

(٣) هو عبد الله بنُ عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصْبَحيُّ، المدنيّ.

(٤) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٥) هو مدنيٌّ، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الثالثة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٤).

(٦) هو ابن رافعِ بن عَدِيٍّ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، المدنيّ، صحابيٌّ، أوّل مشاهده أُحُدٌ، ثمّ الخندقُ، مات سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وسبعين، وقيل: قبلَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٤).

(٧) هو ابن ساعدةَ بنِ عامرٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، المدنيّ، صحابيٌّ صغيرٌ، وُلِد سنةَ ثلاثٍ منَ الهجرة، وله أحاديثُ، مات في خلافة معاويةَ رضي الله عنه، وكانت بين سنة إحدىٰ وأربعين وسنة ستّين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٧-١٩٨).

(٨) هو ابن مالكٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، صحابيٌّ، شهِد أُحُدًا، وما بعدها، ما روىٰ عنه سوىٰ بُشَيرِ بن يسارٍ، (خ س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠١).

=

أنّ القَسَامة[١] كانت فيهم، في بني حارثةَ بنِ الحارث، في رجلٍ منَ الأنصار يُدعىٰ (عبدَ الله بنَ سهلٍ)،[٢] قُتِل بخيبرَ.[٣]

وأنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال لهم: «تحلِفون خمسين؛ فتستحقّون قاتلَكم»؟ أو قال: «صاحبَكم».

قالوا: «يا رسول الله، ما شهِدنا، ولا حضَرنا»!

فزعم بُشَيرٌ أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال لهم: «فتُبْرِئُكم[٤] يهودُ بخمسين»؟

فذكره.

---

(١) (القَسَامة) مصدرٌ بمعنىٰ الحَلِف أوِ اليمين، وقد يُسمّىٰ به القوم الذي يحلفون، وقيل: هو اسمٌ للأيمان إذا تكرّرت، والقَسَامة في عُرف الشرع: الأيمان المكرّرة في دعوىٰ قتلِ معصومٍ. انظرِ "المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٨٧).

(٢) هو ابن زيدِ بن كعبِ بن عامرٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، الحارثيّ، صحابيٌّ، انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٣/ ١٦٧-١٦٥).

(٣) بلدةٌ معروفةٌ، علىٰ بعد مِائةٍ وأربعين كيلُومِترٍ شمالَ المدينة المنوّرة.

(٤) قال النوويّ في "شرح مسلمٍ" (١١/ ١٤٧): «أيْ: تبرأ إليكم من دعواكم بخمسين يمينًا، وقيل: معناه: يُخلِّصونكم منَ اليمين، بأن يحلفوا، فإذا حلفوا، انتهتِ الخصومة، ولم يثبت عليهم شيءٌ، وخَلَصتُم أنتم منَ اليمين».

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٥٥ برقْم ٣١٠١) بهٰذا الإسنادِ والمتنِ.

ورواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٧٤-٧٧٣) كذٰلك.

=

وظاهره أنّ أوّل الحديث مسندٌ، وقولَه: (فزعم بُشَيرٌ أنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم) إلىٰ آخره - مرسلٌ، لم يعزُه بُشَيرٌ إلىٰ الصحابة الذين أدركهم.

وأخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١١١ برقْم ٣١٨٤) من طريقيْ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ، وعبد الله بن شَبِيبٍ.

كلاهما عن إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، عن أبيه، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ: أنّ بُشَيرَ بن يسارٍ أخبره، وكان شيخًا كبيرًا فقيهًا، وكان قد أدرك من أهل داره من بني حارثةَ رجالًا من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، منهم: رافعُ بن خَدِيجٍ، وسهلُ بن أبي حَثْمةَ، وسُوَيدُ بن النعمان، رضي الله عنهم، حدّثوه:

أنّ القَسامة كانت فيهم، في بني حارثةَ بنِ الحارث، في رجلٍ منَ الأنصار يُدعىٰ (عبدَ الله بنَ سهلِ بن زيدٍ) - رضي الله عنه - قُتِل بخيبرَ.

فذكر بُشَيرٌ أنّ عبد الله بنَ سهلِ بن زيدٍ، ومُحَيِّصةَ بن مسعودِ بن زيدٍ، رضي الله عنهما، من بني حارثةَ بنِ الحارث - خرجا إلىٰ خيبرَ في زمان رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكر الحديث.

ولهٰذا ظاهره أنّ أصل القَسامة مسندٌ، وأنّ تفصيل القصّة كلَّه مرسلٌ، لم يعزُه بُشَيرٌ إلىٰ أحدٍ منَ الثلاثة الذين أدركهم منَ الصحابة.

وإسماعيلُ بن إسحاقَ هو القاضي المالكيُّ، وهو ثقةٌ.

وعبد الله بنُ شَبِيبٍ هو الرَّبَعيّ، تركه ابن خزيمةَ، وذكر ابن عَدِيٍّ أنّه أُنكِرت عليه أحاديثُ كثيرةٌ، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ذاهب الحديث»، وقال فَضْلَكُ الرازيّ: «يحلّ ضربُ عنقِه»، واتّهمه ابن خِراشٍ وابن حِبّانَ بسرقة الحديث، وقال الدارَقُطْنيّ: «غيره أثبتُ منه»، وقال الذهبيّ: «واهٍ».

انظرِ "الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٧/ ٩٥-٩٢)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٤/ ٥٠٠-٤٩٩).

فلا اعتدادَ برواية عبد الله بن شَبِيبٍ.

ثمّ الخلافُ بين روايتيْ يعقوبَ بنِ سفيانَ وإسماعيلَ بنِ إسحاقَ - لعلّه من إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ؛ فقد ضعّفه جماعةٌ، وأخطأ في أحاديثَ.

وكذٰلك أبوه؛ ففي إسنادهما عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ - لِينٌ.

=

وروىٰ ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٥٨ برقْم ١٧٦) عن عبد الوهّاب بن الضحّاك، عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن بُشَيرِ بن يسارٍ، عن رافعِ بن خَدِيجٍ، وسهلِ بن أبي حَثْمةَ، وسُوَيدِ بن النعمان، رضي الله عنهم: أنّ القَسَامة كانت فيهم، في بني حارثةَ، في رجلٍ يُدعىٰ (عبدَ الله بنَ سهلٍ) – رضي الله عنه – قُتِل بخيبرَ، ذكر بُشَيرٌ عنهم:

أنّ عبدَ الله بنَ سهلِ بن زيدٍ، ومُحَيِّصةَ بن مسعودِ بن زيدٍ الأنصاريّ، من بني حارثةَ – خرجا إلىٰ خيبرَ في زمن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكر القصّةَ.

ثمّ قال: فذكر بُشَيرٌ عن أصحاب رسول الله أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال لهم: «تحلفون خمسين يمينًا؛ فتستحقّون قاتلَكم»؟ إلىٰ آخره.

وهٰذا صريحٌ في أنّ الحديث كلَّه مسندٌ عنِ الصحابة الثلاثة رضي الله عنهم.

وإسماعيلُ بن عيّاشٍ – ضعيفٌ عنِ الحجازيّين، وشيخه هنا مدنيٌّ؛ فروايته ضعيفةٌ.

وقد أخرجه البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ١٠١ برقْم ٣١٧٣)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩٩) – من طريقين عن بِشرِ بن المفضَّل. ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩٩) من طرقٍ عن عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفيّ. والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٣٨ برقْم ٤٧٦٠) من طريق سفيانَ بنِ عيينةَ.

كلّهم عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن بُشَيرِ بن يسارٍ، عن سهلِ بن أبي حَثْمةَ – رضي الله عنه – فقط.

وأخرجه البخاريّ في "صحيحه" (٨/ ٣٤ برقْم ٦١٤٢)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩٨) – من طريقين عن حمّادِ بن زيدٍ. والتِّرمذيُّ في "الجامع" (٢/ ٥٠٤ برقْم ١٤٨٤) من طريق يزيدَ بنِ هارونَ.

كلاهما عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن بُشَيرِ بن يسارٍ، عن سهلِ بن أبي حَثْمةَ، ورافعِ بن خَدِيجٍ، رضي الله عنهما.

وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩٨)، والتِّرمذيُّ في "الجامع" (٢/ ٥٠٤-٥٠٣ برقْم ١٤٨٣) – من طريق الليث بن سعدٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، عن بُشَيرِ بن يسارٍ، عن سهلِ بن أبي حَثْمةَ رضي الله عنه، قال يحيىٰ: وحسِبتُ قال: وعن رافعِ بن خَدِيجٍ رضي الله عنه.

=

وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩٩) من طريق سليمانَ بنِ بلالٍ. وفي (٥/ ١٠٠) من طريق هُشَيمِ بن بَشِيرٍ. والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٣٩ برقْم ٤٧٦١) من طريق مالكِ بن أنسٍ.

كلُّهم عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشَيرِ بن يسارٍ، مرسلًا.

وزاد هُشَيمٌ في آخره: قال يحيىٰ: فحدّثني بُشَيرُ بن يسارٍ قال: أخبرني سهلُ بن أبي حَثْمةَ - رضي الله عنه - قال: «لقد ركضتني فريضةٌ من تلك الفرائضِ بالمِرْبَد».

فهٰذه أسانيد الحديث في "الصحيحين" و"السنن" عن جماعةٍ منَ الحفّاظ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، وليس في شيءٍ منها سُوَيدُ بن النعمان رضي الله عنه؛ فتكون رواية إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، عن أبيه، عن يحيىٰ الأنصاريّ، وروايةُ إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ، عن يحيىٰ - شاذّتانِ بذِكر سُوَيدٍ رضي الله عنه، مع اختلافهما في إسناد بعض الحديث إليه أو كلِّه.

والحاصل أنّ الحديث صحيحٌ، لٰكنْ من مسند سهلِ بن أبي حَثْمةَ، ورافعِ بن خَدِيجٍ، رضي الله عنهما، ولا يصحُّ عن سُوَيدِ بن النعمان رضي الله عنه؛ ولا وجدتُ ما يشهد له عنه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٩)

[٣٠٣]

ورواه سفيانُ بن عيينةَ، عن يحيىٰ،(١) فخالف الجماعة في لفظه.

أخبرَناه أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو بكرِ بنُ إسحاقَ، أبنا بِشرُ بن موسىٰ،(٢) ثنا الحُمَيديّ، ثنا سفيانُ، حدّثني يحيىٰ بنُ سعيدٍ، سمع بُشَيرَ بن يسارٍ، عن سهلِ بن أبي حَثْمةَ قال:

وُجِد عبدُ الله بنُ سهلٍ قتيلًا في قَلِيبٍ(٣) من قُلُبِ خيبرَ.

---

(١) هو ابن سعيدِ بن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٢) هو ابن صالحِ بن شيخِ بن عُمَيرةَ، الأسديُّ، أبو عليٍّ، البغداديُّ، قال أبو بكرٍ الخلّالُ: «شيخٌ، جليلٌ، مشهورٌ، قديمُ السماع»، ثمّ ذكر أنّ الإمام أحمدَ كان يكرمه، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «كان كثير الحديث، مأمونًا ... وهو ثقةٌ»، وقال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ»، وقال مرّةً: «ثقةٌ، نبيلٌ»، وقال الخطيب البغداديّ: «كان آباؤه من أهل البيوتات والفضل والرياسات والنبل، وأمّا هو في نفسه، فكان ثقةً، أمينًا، عاقلًا، رَكِينًا»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الثقة، المعمَّر»، وتُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وثمانين ومِائتين.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٧/ ٥٧٢-٥٦٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٥٢-٣٥٤). و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٣/ ٤٤).

(٣) هي - وتُذكَّر أيضًا - البئر مطلقًا، أوِ القديمةُ، أو قبل أن تُطوىٰ، أيْ: تُبنىٰ بالحجارة، أوِ العاديّة، التي توجد في البراريْ، ولا يُعرَف لها حافرٌ، وسُمِّيت (قَلِيبًا) لأنّها قُلِب ترابها. انظر "تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبِيديّ (٤/ ٧٢).

=

فجاءه[١] أخوه عبد الرحمٰن بنُ سهلٍ،[٢] وعمّاه: حُوَيِّصةُ[٣] ومُحَيِّصةُ،[٤] فذهب عبد الرحمٰن يتكلّمُ عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «الكُبْرَ،[٥] الكُبْرَ».

فتكلّم أحد عمَّيه: الكبيرُ منهما، إمّا حُوَيِّصةُ، وإمّا مُحَيِّصةُ، فقال: «يا رسول الله، إنّا وجدنا عبد الله قتيلًا في قَلِيبٍ من قُلُب خيبرَ»، فذكر يهودَ وعداوتهم وشرّهم.

قال: «أفتُبْرِئكم يهودُ بخمسين يمينًا، يحلفون أنّهم لم يقتلوه».

قالوا: «وكيف نرضىٰ بأيمانهم وهم مشركون»؟!

قال: «فيُقسِم منكم خمسون أنّهم قتلوه».

قالوا: «وكيف نُقسِم علىٰ ما لم نرَهُ»؟!

---

(١) يعني: فجاء النبيَّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، كما صُرّح به في "مسند الحميديّ" ١/ ٣٨٤ برقْم ٤٠٧)، وكما يُعلَم من سياق القصّة في الروايات الأخرىٰ.

(٢) هو ابن زيدِ بن كعبِ بن عامرٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، الحارثيّ، قيل: شهد بدرًا، وقيل: بل أُحُدًا، وشهد سائر المشاهد بعدَها، انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٣/ ٣٥٤-٣٥٣).

(٣) هو ابن مسعودِ بن كعبِ بن عامرِ بن عَدِيٍّ، الأنصاريُّ، الخزرجيّ، الحارثيّ، أبو سعدٍ، صحابيٌّ، شهد أُحُدًا والخندق وسائرَ المشاهد بعدَها. انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (١/ ٥٥١-٥٥٢).

(٤) هو ابن مسعودِ بن كعبِ بن عامرِ بن عَدِيٍّ، الأنصاريُّ، الخزرجيُّ، الحارثيّ، أبو سعدٍ، المدنيُّ، صحابيٌّ معروفٌ، أسلم قبل الهجرة، وبعثه رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلىٰ أهل فَدَكَ يدعوهم إلىٰ الإسلام، وشهد أُحُدًا والخندق وما بعدهما من المشاهد كلَّها، (٤). انظر "أُسدَ الغابة" لأبي الحسن بن الأثير (٤/ ٣٤٤-٣٤٣)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٥).

(٥) هو منصوبٌ علىٰ الإغراء، أي: الزموا تقدِمَةَ الكُبْر، أو علىٰ تقديرِ فعلٍ، أيْ: قدِّموا الكُبْرَ، وهو الكبير في السنّ؛ فهو أمرٌ بتقديمه في التكلُّم. انظرِ "التوضيحَ" لابن الملقِّن (٣١/ ٤٣٤).

=

قال: فوَدَاه[١] رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مِن عنده.

رواه مسلمٌ،[٢] عن عمرِو بن محمّدٍ الناقدِ،[٣] عن سفيانَ، إلّا أنّه لم يَسُق متنَه، وأحال به علىٰ رواية الجماعة.

---

(١) أيْ: أعطىٰ دِيَته.

(٢) هو ابن الحجّاج بن مسلمٍ، القُشَيريُّ، أبو الحسين، النَّيْسابُوريّ، ثقةٌ، حافظٌ، إمامٌ، مصنّفٌ، صاحب "الصحيح"، عالمٌ بالفقه، مات سنةَ إحدىٰ وستّين ومِائتين، وله سبعٌ وخمسون سنةً، (ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٢).

(٣) هو ابن بُكَيرٍ، أبو عثمانَ، البغداديُّ، نزل الرَّقّة، ثقةٌ، حافظٌ، وهِم في حديثٍ، منَ العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومِائتين، (خ م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٣).

دراسة الحديث:

رواه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٦/ ٩٩ برقْم ٥٦٢٥) عن بِشرِ بن موسىٰ.

لٰكنّه قدّم أيمان الأنصار علىٰ أيمان اليهود، وجزم بأنّ العمّ الكبير هو مُحَيِّصةُ رضي الله عنه، وزاد في آخره: قال سهلٌ رضي الله عنه: «فلقد رَكَضَتني بَكْرةٌ منها».

ورواه الحميديّ في "مسنده" (١/ ٣٨٤ برقْم ٤٠٧) - وهو من رواية أبي عليٍّ الصَّوّاف الحافظ، عن بِشْرِ بن موسىٰ - بمثل سياق "المعجم الكبير".

وأخرجه ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٢٠١-٢٠٠) من طريق محمّدِ بن إسماعيلَ الصائغِ، عنِ الحميديّ به، كرواية "المعجم الكبير".

والظاهر أنّ الوجهين صحيحان عن بِشرِ بن موسىٰ، عنِ الحميديّ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ؛ فإنّ أبا بكرِ بنَ إسحاقَ الصِّبْغيَّ حافظٌ عالمٌ، وكذا الطبرانيُّ وأبو عليٍّ الصَّوّافُ، وسيأتي ما يدلُّ علىٰ أنّ الاختلاف من سفيانَ نفسِه.

=

ورواه الطحاويّ في "شرح معاني الآثار" (٣/ ١٩٧ برقْم ٥٠٤٨) و"شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٥٢٣-٥٢٤ برقْم ٤٥٨٨) عن يونُسَ بنِ عبد الأعلىٰ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ به، نحوَ لفظ البيهقيّ؛ فقدّم أيمان اليهود، وتردّد في تعيين العمّ الأكبر.

ورواه مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ٩٩) عن عمرٍو الناقد، عنِ ابن عيينةَ به، وأحال علىٰ رواية الجماعة، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، كما قاله البيهقيُّ.

وكذٰلك علّقه البخاريّ في "صحيحه" (٨/ ٣٤)، ولم يسُق لفظه.

ولم يجئ الحديث في "الكتب الستّة" بتقديم أيمان اليهود، فكان ذٰلك في رواية البيهقيّ زيادةً مهمّةً.

وجاء الحديث من طريقٍ أخرىٰ عنِ ابن عيينةَ، يأتي ذكرها في المبحث التالي، وتخريج سائر طرق الحديث عنه، وتمامُ دراسته.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١١٩-١٢٠)

[٣٠٤]

ويُذكَر عن سفيانَ بنِ عيينةَ ما دلّ علىٰ أنّه لم يُتقِنه إتقانَ هٰؤلاء.[١]

رواه الشافعيّ عنِ ابن عيينةَ عَقِيبَ حديث الثقفيّ،[٢] ثمّ قال: «إلّا أنّ ابن عيينةَ كان لا يُثْبِتُ: أقدّم النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - الأنصارِيّينَ في الأيمان أو يهودَ، فيقال: (في الحديث أنّه قدّم الأنصارِيّينَ)، فيقول: (فهو ذاك)، أو ما أشبهَ هٰذا».

أخبرناه أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس،[٣] أبنا الربيع،[٤] أبنا الشافعيّ، أبنا سفيانُ، فذكره.

ورواه محمّدُ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ، عنِ الزهريّ، وبُشَيرِ بن أبي كيسانَ،[٥] عن سهلِ بن أبي حَثْمةَ، نحوَ رواية الجماعة في البداية بأيمان المدَّعِينَ.

---

(١) يعني من ذكرهم قبلَ هٰذا الحديثِ، وهم عبد الوهّاب بنُ عبد المجيد الثقفيُّ، والليث بن سعدٍ، وبِشرُ بن المفضَّل، وحمّادُ بن زيدٍ، وأبو أُوَيسٍ المدنيُّ؛ فهٰؤلاء كلُّهم قدّموا أيمان الأنصار.

(٢) هو عبدُ الوهّاب بنُ عبد المجيد بن الصلت، البصريُّ.

(٣) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٤) هو ابن سليمانَ، المُراديُّ، المِصريّ.

(٥) هو بُشَيرُ بن يسارٍ، مولىٰ بني حارثةَ منَ الأنصار، المدنيُّ. وانظر "المُوضِحَ لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب البغداديّ (٢/ ٦).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٥٦ برقْم ٤٩٧١).

ورواه الشافعيُّ في "الأمّ" (٧/ ٢٢٤ برقْم ٢٦٩٠) كذٰلك.

=

ورواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٥٧-٢٥٦ برقْم ٤٩٧٢) من طريق المُزَنيّ، عنِ الشافعيّ به، وجزم بأنّ العمّ الأكبر هو مُحَيِّصةُ رضي الله عنه، وفي آخره أنّ الشافعيّ قال: «وربّما حدّثه ولم يشكَّ فيه».

ورواه المُزَنيُّ في "السنن" (٢/ ٢٢٧-٢٢٦ برقْم ٦٠٦) عنِ الشافعيّ كذٰلك.

ورواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٦٧ برقْم ١٩٣٥٥)، ومن طريقه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٦/ ٩٩ برقْم ٥٦٢٥). ورواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٤٩٣-٣٤٩٢ برقْم ١٦٣٣٩). والنَّسائيُّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٣٨ برقْم ٤٧٦٠) و"السنن الكبرىٰ" (٩/ ١٦ برقْم ٧٠٩٣) عن محمّدِ بن منصورٍ المكّيُّ.

ثلاثتهم عن سفيانَ بنِ عيينةَ به، بتقدِمة أيمان الأنصار.

وقال الإمام أحمدُ: قال سفيانُ: نَسِيتُ أيُّهما الكبيرُ منهما.

وذكر محمّدُ بن منصورٍ في روايته أنّ مُحَيِّصةَ وحُوَيِّصةَ - رضي الله عنهما - تكلّما، ولم ينسُبِ القول إلىٰ واحدٍ منهما.

فيتحصّل من ذٰلك أنّ الحميديَّ رواه عنِ ابن عيينةَ بتقديم أيمان اليهود مرّةً، وبتقديم أيمان الأنصار أخرىٰ، ورواه يونُسُ بن عبد الأعلىٰ بتقديم أيمان اليهود، وروىٰ الشافعيّ أنّ ابن عيينةَ كان لا يضبط ذٰلك، فربّما تردّد، وربّما قدّم أيمان الأنصار، ورواه عبد الرزّاق والإمامُ أحمدُ ومحمّدُ بن منصورٍ المكّيُّ بتقديم أيمان الأنصار.

وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ، والحميديّ والشافعيّ والإمام أحمدُ من أثبت الناس في سفيانَ بنِ عيينةَ، وأعرفِهم بحديثه؛ فالِاختلاف من سفيانَ نفسِه، كما رواه الحميديُّ عنه علىٰ الوجهين، وكما شرحه الشافعيّ من حاله.

ويؤكِّد ذٰلك أيضًا عدمُ ثباته في تعيين العمّ الأكبر، فمرّة يتردّد، فيقول: (مُحَيِّصةُ أو حُوَيِّصةُ)، ومرّةً يضيف القول إليهما من غير تعيين، فيقول: (قال مُحَيِّصةُ وحُوَيِّصةُ)، ومرّةً يجزم بأنّه مُحَيِّصةُ، وصرّح في رواية الإمام أحمدَ أنّه نَسِي؛ فهٰذا يدلّ علىٰ أنّ في حفظه لهٰذا الحديثِ شيئًا.

=

هٰذا، والصحيح من روايتي ابن عيينةَ هي تقديم أيمان الأنصار؛ فإنّها رواية الجماعة عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، وتقدّم ذكرهم وتخريج رواياتهم منَ "الصحيحين" و"السُّنن" في المبحث [٣٠٢].

قال أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٧/ ٣٤): «رواه ابن عيينة، عن يحيىٰ، فبدأ بقوله: (تُبْرِئكم يهودُ بخمسين يمينًا يَحلِفون)، ولم يذكرِ الِاستحقاقَ، وهٰذا وهْمٌ منِ ابن عيينةَ».

وذكر الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١١/ ٥٢٤) أنّ أكثر الناس روَوه كذٰلك.

وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٩٤): «من قال فيه عنِ ابن عيينةَ تبدئةَ اليهود بالأيمان، فقد أخطأ، ولم يُصِب، والصحيح في حديث يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عن بُشَيرِ بن يسارٍ تبدئةُ المدّعِينَ - وهمُ الأنصار - بالأيمان»، كذا قال، وتقدّم أنّ الخطأ في ذٰلك منِ ابن عيينةَ نفسِه.

وقوّىٰ البيهقيّ تقديمَ أيمان الأنصار بأنّ غيرَ يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ رواه عن بُشَيرِ بن يسارٍ كذٰلك، فذكر رواية ابن إسحاقَ، عنِ الزهريّ، وبُشَيرٍ، عن سهلِ بن أبي حَثْمةَ رضي الله عنه.

فهٰذا رواه ابن إسحاقَ في "السيرة"، كما ذكره ابن هشامٍ في "مختصرها" (٢/ ٣٥٥)، وهو يرويها عن زيادِ بن عبد الله البكّائيّ، عنِ ابن إسحاقَ.

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٧/ ٣٤٩٦-٣٤٩٥ برقْم ١٦٣٤٥)، وابنُ أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٦٩ برقْم ١٨٣)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٢٠٣-٢٠٢) و"الِاستذكار" (٨/ ١٩٥) - من طريقين عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ. ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٧٧٤) من طريق سلمةَ بنِ الفضل الأبرش. والخطيب في "المُوضِح لأوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٧-٦) من طريق يونُسَ بنِ بُكَيرٍ.

كلُّهم عنِ ابن إسحاقَ به.

وقد صرّح ابن إسحاقَ بالسماع في جميع طرق الحديث.

ولم يذكرِ الإمام أحمدُ الزهريَّ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٢)

[٣٠٥]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن داوُدَ الرَّزّازُ[١] ببغدادَ، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن عبد الله الشافعيُّ، ثنا عُبيدُ بن عبد الواحد،[٢] ثنا ابن أبي مريمَ،[٣] ثنا يحيىٰ بنُ أيّوبَ،

---

(١) هو ابن موسىٰ، الكرخيُّ، المعروفُ بـ(ابن طيّبٍ)، البغداديُّ، ذُكِر أنّه كان في أصوله لَحَقٌ بخطٍّ طريٍّ، فكان يقول: «انظر سماعي العتيقَ، فاقرأه عليَّ، وما كان فيه تسميعٌ بخطٍّ طريٍّ، فاضرب عليه؛ فإنّي كان لي ابنٌ يعبث بكتبي، ويُسمِّع لي فيما لم أسمعه»، قال الخطيب: «كان مع هٰذا كثيرَ السماع، كثيرَ الشيوخ، وإلىٰ الصِّدق ما هو»، وقال الذهبيّ: «صدوقٌ»، وقال في موضعٍ آخرَ: «صدوقٌ، في بعض أصوله شيءٌ»، وتُوُفِّي سنةَ تسعَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٢٣٥-٢٣٤)، و"ميزانَ الِاعتدال" (٣/ ١١٣)، و"المغنيَ في الضعفاء" له (٢/ ٤٤٣).

(٢) هو ابن شَرِيكٍ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، البَزّارُ، قال أبو مزاحِمٍ الخاقانيُّ: «كان أحد الثقات، ولم أكتب عنه في تغيُّره شيئًا»، وقال ابن المُناديْ: «أصابه أدنىٰ تغيُّرٍ في آخر أيّامه، وكان علىٰ ذٰلك صدوقًا»، ووثّقه مَسْلَمةُ بن القاسم، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الدارَقُطْنيّ: «صدوقٌ»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «صدوقٌ، أحد الثقات، وقيل إنّه تغيّر في آخر عمره»، وقال الذهبيّ: «محدّثٌ، رحّالٌ، صدوقٌ»، وقال في موضعٍ آخرَ: «كان ثقةً، صدوقًا»، وقال ابن حجرٍ: «ما ضرّه التغيُّرُ»، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٣١)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤٣٤)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٢/ ٢٩٤-٣٩٢)، و"الأنسابَ" للسمعاني (٢/ ١٩٦)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٨/ ٢١٠-٢٠٨)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٧٧)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٣٥٥-٣٥٦)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٧/ ٥١-٥٠).

(٣) هو سعيدُ بن الحكم بن محمّدِ بن سالمِ بن أبي مريمَ، الجُمَحيُّ بالولاء، أبو محمّدٍ، المِصريُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، فقيهٌ، من كبار العاشرة، مات سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين، وله ثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٤).

=

حدّثني عُقَيلٌ،(١) وقُرّةُ بن عبد الرحمٰن،(٢) وابنُ جُرَيجٍ، عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

«مضتِ السنّة في القَسَامة أنْ يحلِف خمسون(٣) رجلًا خمسين يمينًا، فإن نَكَل(٤) واحدٌ منهم، لم يُعطَوُا الدَّمَ».(٥)

وهٰذا منقطعٌ.

❁❁❁

(١) هو ابن خالدِ بن عَقِيلٍ، الأُمَويُّ مولاهم، أبو خالدٍ، الأَيْليُّ، سكن المدينة، ثمّ الشامَ، ثمّ مِصرَ، ثقةٌ، ثبْتٌ، منَ السادسة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائةٍ علىٰ الصحيح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٦).

(٢) هو ابن حَيْوِيلَ، المَعَافِريُّ، المِصريّ، يُقال: اسمه (يحيىٰ)، صدوقٌ، له مناكيرُ، منَ السابعة، مات سنةَ سبعٍ وأربعين ومِائةٍ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩١).

(٣) هٰكذا في نسخةٍ بالرفع، فاعلًا، وفي نسخةٍ: (خمسين)، ولا يصحّ.

(٤) يعني: عنِ الحَلِف، أيْ: نَكَص، وجَبُن. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٠٦٥).

(٥) أيِ القَوَدَ، عبّر بالدَّمِ عن ملزومه، وهو القتل.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٦١ برقْم ٤٩٧٧) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

وهو إسنادٌ حسنٌ.

والبيهقيّ حافظٌ يعرِف حديث شيخه، ويفهم ما سمعه وما دُسَّ عليه، فالظاهر أنّ روايته عن أبي الحسن الرَّزّاز ممّا صحّ سماعه، وليس ممّا أدخله ابنُه في أصوله.

وقول ابن المسيَّب: (مضتِ السنّة) يريد سنّة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فيكون مرفوعًا.

وابن المسيَّب تابعيٌّ، وهٰذا معنىٰ الِانقطاع الذي أعلّ البيهقيّ به هٰذا الحديثَ.

=

وتقدّم أنّ مراسيل ابن المسيَّب مقبولةٌ؛ لتحرّيه الروايةَ عنِ الثقات، مع كونه من كبار التابعين، وغالب روايته عن أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٦٨ برقْم ١٩٣٥٧) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عنِ ابن المسيَّب:

أنّ القَسَامة في الدمِ لم تزل علىٰ خمسين رجلًا، فإن نَقَصت قَسَامتهم، أو نَكَل منهم رجلٌ واحدٌ، رُدَّت قَسَامتُهم.

وله تتمّةٌ، وقوله: (لم تزل) يحتمل الوقف، علىٰ معنىٰ أنّها لم تزل منذ القديم من عهد الصحابة، والرفعَ، علىٰ معنىٰ أنّها لم تزل منذ الجاهليّة، أو منذ أقرّها النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

والرواية السابقة ترجِّح الِاحتمال الثانيَ.

وقد روىٰ النسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٣١ برقْم ٤٧٥٢) من طريق عبد الرزّاق، عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عنِ ابن المسيَّب قال:

«كانتِ القَسَامة في الجاهليّة، ثمّ أقرّها رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في الأنصاريّ الذي وُجِد مقتولًا في جُبّ اليهود، فقالتِ الأنصار: اليهود قتلوا صاحبنا».

وهٰذا صريحٌ في الرفع، يشهد لإرادته بـ(السنّة) سنّةَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وبـ(لم تَزَل) أنّها مستمرّةٌ منذ الجاهليّة إلىٰ عهده صلّىٰ الله عليه وسلّم، فما بعدَه.

لٰكنْ ليس فيه القدر الذي رواه البيهقيّ وعبد الرزّاق في "المصنّف"، وهو عدد المقسِمين، وأنّ القَسَامة تبطل بنكول واحدٍ منهم؛ ولذٰلك كان ذٰلك القدرُ زيادةً علىٰ "الكتب الستّة".

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٣)

[٣٠٦]

واحتجّ أصحابنا بما أخبرنا أبو الحسين عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا عليُّ بن محمّدٍ المِصريُّ، ثنا عبْدةُ بن سليمانَ،(١) ثنا مُطَرِّفُ بن عبد الله،(٢) ثنا الزَّنْجيّ،(٣) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«البيّنة علىٰ منِ ادّعىٰ، واليمين علىٰ من أنكرَ، إلّا في القَسَامة».

❁❁❁

(١) هو ابن بكرٍ، أبو سهلٍ، البصريُّ، نزيل مِصرَ، صدوقٌ، منَ الثانيةَ عشْرةَ، مات سنةَ ثلاثٍ وسبعين ومِائتين، (تمييزٌ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١٠).

(٢) هو ابن مُطَرِّفِ بن سليمانَ بنِ يسارٍ، اليَسَاريُّ، الهلاليُّ مولاهم، أبو مصعبٍ، المدنيُّ، ابن أخت مالكٍ، ثقةٌ، لم يُصِبِ ابنُ عَدِيٍّ في تضعيفه، من كبار العاشرة، مات سنةَ عشرين ومِائتين علىٰ الصحيح، وله ثلاثٌ وثمانون سنةً، (خ ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦٦-٤٦٧).

(٣) هو مسلمُ بن خالدٍ، المخزوميُّ مولاهمُ، المكّيّ.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٧/ ٤٦٨ برقْم ٥٩٩٦) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

وأخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (ص١٩٨ برقْم ٦١٦) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٧/ ٢٦) - من طريق الربيع بن سليمانَ المُراديّ. وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٩/ ٤٦٦ برقْم ١٥٨٤٠) من طريق القاسم بن زاهرٍ البغداديّ. والدارَقُطْنيُّ في "سننه" (٤/ ١١٤ برقْم ٣١٩١، و٥/ ٣٨٩ برقْم ٤٥٠٨) من طريق عبّاسٍ الدُّوريّ، والزبير بن بكّارٍ، وإبراهيمَ بنِ محمّدٍ العَتِيقِ. وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٢٠٥-٢٠٤) من طريق أبي يحيىٰ بنِ أبي مَسَرّةَ.

خمستهم عن مطرِّفٍ به.

=

وسقط في مطبوعة "التمهيد" ذِكرُ ابن جُرَيجٍ، وهو خطأٌ منَ النسّاخ، وانظرِ الصوابَ في "التلخيص الحبير" لابن حجرٍ (٦/ ٢٦٨٧-٢٦٨٦).

وكلُّهم ثقاتٌ، إلّا إبراهيمَ العَتِيقَ، فقال الدارَقُطْنِيّ: «غمزوه»، وقال الذهبيّ: «شيخٌ، ضعيفٌ»، انظر "تاريخَ بغدادّ" للخطيب (٧/ ٨٣-٨٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٢٨٩)، وفي رواية البقيّة غُنيةٌ عن روايته.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ عن مسلمِ بن خالدٍ، يأتي تخريجها في المبحث التالي، وتمامُ دراسة الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٣)

[٣٠٧]

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو الوليد الفقيهُ،(١) ثنا إبراهيمُ بن أبي طالبٍ،(٢) ثنا بِشرُ بن الحكم،(٣) ثنا مسلمُ بن خالدٍ، وهو الزَّنجيّ، فذكره بمثله.

❁❁❁

---

(١) هو حسّانُ بن محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ.

(٢) هو إبراهيمُ بن أبي طالبٍ: محمّدِ بن نوحِ بن عبد الله بن خالدٍ، أبو إسحاقَ، النَّيْسابُوريُّ، المُزَكِّيْ، الزاهدُ، قال عبد الله بنُ سعدٍ الحافظُ: «ما رأيتُ مثلَه، ولا رأىٰ مثل نفسه»، مع أنّه رأىٰ الإمامَ أحمدَ، وسمع منه، وقال أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ: «لم ترَ عيناي مثلَه»، وذكره الأصمُّ أحدَ الثلاثة الذين أخرجتهم نَيْسابُورُ، وابنُ الشَّرْقيّ أحدَ الأئمّة الخمسة الذين أخرجتهم خُرَاسانُ، وقال الحاكم: «إمام عصره بنَيْسابُورَ في معرفة الحديث والرجال، وجَمَع الشيوخ، والعلل»، ووصفه الذهبيّ بـ(الحافظ)، وتُوُفِّيَ سنةَ خمسٍ وتسعين ومِائتين.

انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٩١١-٩١٠).

(٣) هو ابن حَبِيبِ بن مِهرانَ، العَبْديُّ، أبو عبد الرحمٰن، النَّيْسابُوريُّ، ثقةٌ، زاهدٌ، فقيهٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وثلاثين ومِائتين، (خ م س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٢).

دراسة الحديث:

وأخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١١٤ برقْم ٣١٩١، و٣٨٩ برقْم ٤٥٠٨) من طريق محمّدِ بن الضحّاك الحِزاميّ المدنيّ. وأخرجه في (٤/ ١١٥ برقْم ٣١٩٢) من طريق إبراهيمَ بنِ محمّدِ بن مالكٍ الخَيْوانيّ.

كلاهما عن مسلمِ بن خالدٍ الزَّنْجيّ به.

ومحمّدُ بن الضحّاك - ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٩/ ٥٩)، وذكر أنّ أهل المدينة روَوا عنه.

=

وإبراهيمُ بن محمّدٍ – قال أبو حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٩): «لا بأسَ به»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٦/ ٢٣-٢٢).

وأخرجه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٩/ ٤٦٥ برقْم ١٥٨٣٩)، والدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١١٤ برقْم ٣١٩٠، ٥/ ٣٨٩ برقْم ٤٥٠٧) – ومن طريقه ابن الجوزيّ في "التحقيق" (٢/ ٣٨٨ برقْم ٢٠٤٦) – من طريق عثمانَ بنِ محمّدِ بن عثمانَ بنِ ربيعةِ الرأيِ، عن مسلمِ بن خالدٍ، عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – مرفوعًا.

وعثمانُ بن محمّدٍ – ضعّفه الدارَقُطْنيّ، وقال عبد الحقّ الإشبيليُّ: «الغالب علىٰ حديثه الوهْمُ»، وقال ابن القطّان الفاسيُّ: «لا يُعرَّج علىٰ روايته». انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٤٠٩-٤٠٨).

فروايته ضعيفةٌ، وقد سلك الجادّة المعروفة في رواية ابن جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عنِ أبي هريرةَ رضي الله عنه، ورواية الجماعة عن مسلمٍ أولىٰ، وهٰذه الروايةُ منكرةٌ.

هٰذا، وذكر ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٩/ ٤٤٦) أنّ هٰذينِ الإسنادينِ يُعرَفانِ بمسلمِ بن خالدٍ، عنِ ابن جُرَيجٍ، وقال: «وفي المتن زيادةُ قوله: (إلّا في القَسَامة)»، وكأنّه يستنكرها.

هٰذا، ومسلمٌ – وهو مدار الحديث – ضعيفٌ، وقد تفرّد بهٰذا عنِ ابن جُرَيجٍ، وبه أعلّ الذهبيّ الحديث في "المهذّب" (٦/ ٣٢١٣)، قال: «مسلمٌ ليّنٌ»، وأيضًا، فقد كان يحدّث عنِ ابن جُرَيجٍ بأشياءَ لم يسمعها يأخذها من كتب الناس.

وقال الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١١٥): «خالفه عبد الرزّاق، وحجّاجٌ؛ رَوَيَاه عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرٍو مرسلًا». وقال نحوَه في (٥/ ٣٨٩).

ولم أقف علىٰ إسناد هاتين الروايتين، وعبد الرزّاق وحجّاجُ بن محمّدٍ المِصّيصيُّ من أثبت أصحاب ابن جُرَيجٍ فيه، وأكثرِهم روايةً عنه.

وأيًّا ما كان، فابن جُرَيجٍ لم يسمع من عمرِو بن شُعَيبٍ أصلًا، كما تقدّم عنِ البخاريّ، وعنِ العَلَائيّ أنّ أحاديثه عنه مدلَّسةٌ، وهو سيّئ التدليس عنِ الضعفاء والمجاهيل.

وبذٰلك أعلّه ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٦٤)، وابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٦/ ٢٦٨٧).

=

وقد لخّص أكثرَ ذٰلك ابن التُّرْكُمانيّ، فأجاد، قال في "الجوهر النقيّ" (٨/ ١٢٤-١٢٣): «في إسناده لِينٌ، كذا في "التمهيد" (٢٣/ ٢٠٥)، وذٰلك أنّ الزَّنْجيّ ضعيفٌ ... وابن جُرَيجٍ لم يسمع من عمرٍو ... والكلام في عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - معروفٌ، ومع ضعفِ الزَّنْجيّ خالفه عبد الرزاق، وحجّاجٌ، وقتادةُ، فروَوهُ عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرٍو مرسلًا، كذا ذكره الدارَقُطْنيّ في "سننه"، واختُلِف فيه أيضًا علىٰ الزَّنْجيّ».

ونسخة عمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدّه - رضي الله عنه - مقبولةٌ، علىٰ الصحيح.

ولم يذكرِ الدارَقُطْنيّ أنّ قتادةَ روىٰ هٰذا الحديثَ عنِ ابن جُرَيجٍ، وهو أكبرُ منه بكثيرٍ، ولم أجد من ذكر أنّ له روايةً عنه أصلًا، والله أعلمُ.

وقد وهّىٰ الشيخ الألبانيّ الحديثَ في "إرواء الغليل" (٨/ ٢٦٧).

وهو كذٰلك؛ لكثرة عِلَلِه، وبذٰلك يُعلم ضعفُ قول منِ احتجّ به منَ الشافعيّة، كما ذكره البيهقيّ في أوّل المبحثِ السابق.

[٣٠٨]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ١٢٣)

وأمّا الحديث الذي أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبيدٍ الصفّارُ، ثنا محمّدُ بن سليمانَ،(١) ثنا عاصمُ بن يوسُفَ اليربوعيُّ(٢) في بني حَرَامٍ، ثنا سلّامُ بن سُلَيمٍ أبو الأحوص،(٣) عنِ الكلبيّ،(٤) عن أبي صالحٍ،(٥) عنِ ابن عبّاسٍ قال:

---

(١) هو ابن الحارث بن عبد الرحمٰن، الأزديُّ، أبو بكرٍ، الواسطيُّ، وسكن بغدادَ، المعروف بـ(الباغَنْديّ)، ذُكِر أنّ أبا داوُدَ السِّجِسْتانيَّ رُئي جاثيًا بين يديه يسألُه عنِ الحديث، وكذّبه ابنه، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «ثقةٌ، ثَبْتٌ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الدارَقُطْنيّ: «لا بأسَ به»، وقال مرّةً: «ضعيفٌ»، وقال ابن أبي الفوارس: «ضعيف الحديث»، قال الذهبيّ: «لعلّه إنّما عنىٰ ولدَه»، وقال الخطيب البغداديّ: «مذكورٌ بالضعف، ولا أعلم لأيّة علّةٍ ضُعِّف؛ فإنّ رواياتِه كلَّها مستقيمةٌ، ولا أعلم في حديثه منكرًا»، وقال الذهبيّ: «لا بأسَ به»، وقال في موضعٍ: «الإمام، المحدّث، العالِم، الصادق»، وتُوُفِّي سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ١٤٩)، و"سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٤٠)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٢٢٨-٢٢٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٨٠٥-٨٠٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٣/ ٣٨٧-٣٨٦)، و"الثقاتِ ممّن ليس في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٨/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) هو أبو عمرٍو، الكوفيُّ، الخيّاط، ثقةٌ، من كبار العاشرة، مات سنةَ عشرين ومِائتين، (خ ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٠).

(٣) هو الحنفيُّ مولاهم، الكوفيُّ، ثقةٌ، متقِنٌ، صاحب حديث، منَ السابعة، مات سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠١).

(٤) هو محمّدُ بن السائب بن بِشرٍ، أبو النضر، الكوفيُّ، النسّابة، المفسِّر، متّهَمٌ بالكذب، ورُمي بالرَّفض، منَ السادسة، مات سنةَ ستٍّ وأربعين ومِائةٍ، (ت فق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١٥).

(٥) هو باذامُ، ويقال: باذانُ، مولىٰ أمّ هانئٍ، ضعيفٌ، يرسل، منَ الثالثة، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٩).

=

وُجِد رجلٌ منَ الأنصار قتيلًا في داليةِ[1] ناسٍ منَ اليهود، فبعث رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إليهم، فأخذ منهم خمسين رجلًا من خِيارهم، فاستحلفهم بالله: ما قتلنا، ولا علمنا قاتلًا.

وجعل عليهمُ الدِّيَةَ، فقالوا: «لقد قضىٰ بما قضىٰ فينا نبيُّنا موسىٰ عليه السلامُ».

فهٰذا لا يُحتجّ به؛ الكلبيّ متروكٌ، وأبو صالحٍ هٰذا ضعيفٌ.

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشرانَ، أبنا أبو عمرٍو بنُ السَّمّاك، ثنا حنبلُ بن إسحاقَ، ثنا عليٌّ.

(١) هي الأرض تُسقىٰ بالدَّلْوِ أوِ الدُّولاب. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٢٨٣).

=

ح. وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو بكرٍ الحفيدُ،(١) ثنا هارونُ بن عبد الصمد،(٢) ثنا عليُّ بن المدينيّ قال: سمعت يحيىٰ بنَ سعيدٍ،(٣) يحدّث عن سفيانَ(٤) قال: قال لي الكلبيّ: قال لي أبو صالحٍ:

«كلُّ ما حدّثتُك به كذبٌ».

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن يوسفَ، النَّيْسابُوريُّ، ويقال له في نَيْسابُورَ: (العَمّانيُّ)؛ لأنّه سكن عَمّانَ، الحنفيُّ المذهبِ، ويقال له: (الحفيدُ)؛ لكونه ابنَ بنتِ العبّاس بن حمزةَ الواعظِ، قال أبو عبد الله الحاكمُ وأبو سعدٍ السمعانيُّ: «كان محدّث أصحاب الرأي، كثيرَ الرحلة والسماع والطلب»، زاد الحاكم: «لولا مُجُونٌ كان فيه ... ومنَ الناس من يجرحه، ويُتوهّم أنّه في الرواية، فليس كذٰلك؛ فإنّ جَرْحه كان بشرب المُسْكِر؛ فإنّه علىٰ مذهبه: كان يشربُ، ولا يَستره»، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وأربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "تكملةَ الإكمال" لابن نُقْطةَ (٢/ ٢٦٦)، و"الأنسابَ" للسمعاني (٤/ ١٩٩-١٩٨).

(٢) هو ابن عَبْدُوسَ بنِ حسّانَ، أبو موسىٰ، النَّيْسابُوريُّ، الرُّخَيُّ، قال الحاكم: «كان منَ الصالحين»، وقال ابن عساكرَ: «رحّالٌ، مشهورٌ»، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثمانين ومِائتين. انظر "تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٦٤/ ١٣-١٢).

(٣) هو ابن فَرُّوخٍ، التميميُّ مولاهم، أبو سعيدٍ، البصريُّ، القطّان، ثقةٌ، متقِنٌ، حافظٌ، إمامٌ، قدوةٌ، من كبار التاسعة، مات سنةَ ثمانٍ وتسعين ومِائةٍ، وله ثمانٌ وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢١).

(٤) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ، الكوفيّ.

دراسة الحديث:

أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٥/ ٣٩٣-٣٩٢ برقْم ٤٥١٨) من طريق عمرِو بن عونٍ.

قال الدارَقُطْنيّ: «الكلبيّ متروكٌ».

=

وكذا قاله البيهقيّ هنا، وأعلّه بأبي صالحٍ أيضًا، ونقل بإسنادٍ صحيحٍ عنِ الكلبيّ، عنه أنّه أقرّ علىٰ نفسه بالوضع.

ولذٰلك نقل في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٣) إجماع أهل الحديث علىٰ أنّه لا يحتجّ بهٰذا الإسنادِ.

وله متابعٌ.

فقد روىٰ ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٣٦٧ برقْم ١٨١) عنِ الحسن بن عليٍّ، عن عبد الله بن صالحٍ، وفي (ص٣٦٨ برقْم ١٨٢) عن محمّدِ بن مسكينٍ، عن عبد الله بن يوسُفَ. والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٠/ ٣٠٤ برقْم ١٠٧٣٧) عن يحيىٰ بنِ عثمانَ بنِ صالحٍ، عن عبد الله بن صالحٍ، وعبد الله بن يوسُفَ.

كلاهما عنِ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عنِ الزهريّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ، عنِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – قال:

كانتِ القَسَامة في الجاهليّة حجازًا بين الناس، ومن حَلَف علىٰ يمينٍ صَبْرًا أَثِم فيها، أُرِيَ عقوبةً منَ الله يُنَكَّل بها منَ الجرأة علىٰ المحارم؛ فكانوا يتورّعون عن أيمان الصَّبْر ويخافونها.

فلمّا بعث الله محمّدًا – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أقرّ القَسَامة، وكان المسلمون هم أهيبَ لها؛ لِمَا علّمهمُ الله من ذٰلك.

فقضىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بالقَسَامة بين حَيَّينِ منَ الأنصار، يقال لهم: (بنو حارثةَ).

وذٰلك أنّ يهودَ قتلت مُحَيِّصةَ رضي الله عنه، وأنكرتِ اليهود ذٰلك.

فدعا رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يهودَ لقَسَامتهم؛ لأنّهمُ الذين ادَّعَوُا الدَّمَ، فأمرهم أن يُحَلِّفوا خمسين يمينًا خمسين رجلًا منهم: أنّهم لَبرآءُ من قتله، فنَكَلت يهودُ عنِ الأيمان.

فدعا رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بني حارثةَ، فأمرهم أن يُحَلِّفوا خمسين يمينًا خمسين رجلًا منهم، ثمّ يستحقّون بذٰلك الذي يزعمون أنّه الذي قتل صاحبهم، فنَكَلت بنو حارثةَ عنِ الأيمان.

=

فلمّا رأىٰ ذٰلك رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، قضىٰ بعقله علىٰ يهودَ؛ لأنّه وُجِد بين أظهرهم وفي ديارهم.

هٰذا لفظ عبد الله بن صالحٍ المِصريّ.

وزاد الحسن بن عليٍّ في آخره: قال ابن شهابٍ: فحدّثني مَن حدّثه سهلُ بن أبي حَثْمةَ رضي الله عنه: أنّه رأىٰ بَكْرًا من مَعْقُلةِ صاحبهم ذٰلك، قال: «ودَنَوتُ منه حتّىٰ رَكَضَني».

ولفظ عبد الله بن يوسُفَ - مثلُه، إلّا في حروفٍ يسيرةٍ.

وقَرَن الطبرانيُّ عبد الله بنَ صالحٍ وعبد الله بنَ يوسُفَ، ولم يَفصِل ألفاظهما.

والحسنُ بن عليٍّ يَحتمِل أن يكون الحُلوانيَّ والخلّالَ، ولم أجد ما يرجّح أحد الِاحتمالين، وأيًّا ما كان، فكلاهما منَ الحفّاظ العارفين، ورواية مثلِهما عن عبد الله بن صالحٍ - تكون من صحيح حديثه.

لٰكنّ عبد الله بنَ صالحٍ وعبد الله بنَ يوسُفَ - لم يُذكرا فيمن سمع منِ ابن لَهِيعةَ قبلَ اختلاطه.

وأيضًا، فقد عنعن ابن لَهِيعةَ في جميع الطرق، وهو مدلّسٌ.

ويزيدُ بن أبي حَبِيبٍ - كما قاله أبو عبد الرحمٰن المُقرئُ - لم يرَ الزهريّ، وذكر ابن أبي حاتمٍ أنّه كتب إليه؛ فيقول: (كتب إليّ الزهريّ)، وقد عنعن هنا؛ فالظاهر أنّه منقطعٌ.

وفي الجملة، فتفرُّد ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عنِ الزهريّ بهٰذا الحديثِ دون الحفّاظ من أصحاب الزهريّ، الملازمين له - منكرٌ.

فالحديث بمجموع ذٰلك شديدُ الضعف.

وقال البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٣) إنّ حديث الكلبيّ، عن أبي صالحٍ - مخالفٌ لرواية الثقات الأثبات. وحديثُ ابن لَهِيعةَ، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ بمعناه، وإن كان فيه زيادةٌ.

وذٰلك أنّ في هٰذا الحديثِ أنّ اليهود حلفوا، وألزمهمُ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بالدِّيَة، والثابت في "الصحيحين" وغيرِهما أنّه وَدَىٰ القتيل بنفسه، ولم يطالبهم.

وهٰذا يزيد الحديثَ وهاءً علىٰ وهائه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" /٨) (١٢٣-١٢٤)

[٣٠٩]

وأمّا الأثر الذي أخبرنا أبو حازمٍ الحافظُ،(١) أبنا أبو الفضل بنُ خَمِيْرُوْيَه، أبنا أحمدُ بن نَجْدةَ، ثنا سعيدُ بن منصورٍ، ثنا أبو عوانةَ،(٢) عن مغيرةَ،(٣) عن عامرٍ، يعني الشعبيَّ:

أنّ قتيلًا وُجِد في خَرِبةٍ(٤) من خَرِبة(٥) وادِعةِ همْدانَ،(٦) فرُفِع إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، فأَحْلَفَهم خمسين يمينًا: (ما قتلنا، ولا علمنا قاتلًا)، ثمّ غرّمهمُ الدِّيَةَ.

ثمّ قال: «يا معشرَ همْدانَ، حَقَنتم دماءكم بأيمانكم، فما يَبطُل دَمُ هٰذا الرجلِ المسلم».

❁❁❁

---

(١) هو عمرُ بن أحمدَ، العَبْدُوِيُّ، النَّيْسابُوريُّ.

(٢) هو الوضّاح بن عبد الله، اليَشْكُريُّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن مِقْسَمٍ، الضّبّيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ.

(٤) هي موضِع الخراب، ضدُّ العَمار. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١/ ٣٤٧).

(٥) كذا في المطبوعة، ويمكن حملُه علىٰ إطلاق الخَرِبة أوّلًا علىٰ جزء الموضع، وثانيًا علىٰ كلّه، وليس يخلو من تكلُّفٍ، ولعلّ صوابها: (في خَرِبةٍ من أَخْرِبةِ وادعةَ)، بزيادة الهمزة، أوْ: (في خَرِبةٍ من خَرِبِ وادعةَ)، بحذف التاء، والأَخْرِبة والخَرِب جمع خَرِبةٍ، انظرِ المصدرَ السابق.

(٦) وادعةُ بطنٌ من همْدانَ، انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١٣/ ٢٤٨)، والمراد هنا محَلّهم، وهو مِخلافٌ باليمن، قال ياقوتُ الحمويّ في "معجم البلدان" (٥/ ٧٠): «مِن قُراه: بُقْعةُ، وعُمْرانُ، وأعلىٰ وادي نجرانَ».

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادِ من طريق "سنن سعيدِ بن منصورٍ"، وليس في القدْر المطبوع منه.

ورجاله كلُّهم ثقاتٌ، وفيه ضعفٌ من جهتين:

=

الأولىٰ: عنعنة مغيرةَ بنِ مِقْسَمٍ، وهو مدلّسٌ، لٰكنّه توبع، فقد أخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٥٤ برقْم ٢٩٦٥١) من طريق أبي إسحاقَ الشيبانيّ، عنِ الشعبيّ قال:

وُجِد قتيلٌ باليمن في وادعةَ، فرُفِع إلىٰ عمرَ رضي الله عنه، فأحلفهم بخمسين: (ما قَتَلنا، ولا علمنا قاتلًا)، ثمّ وَدَاه. انتهىٰ. أيْ: من أموالهم؛ ليوافق المشهور عن عمرَ رضي الله عنه.

والثانية: أنّ الشعبيّ لم يسمع من عمرَ رضي الله عنه؛ فقد وُلِد الشعبيّ بين سنتي سبعَ عشْرةَ وثلاثين، انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (٤/ ٢٩٦-٢٩٥)، وهو كوفيٌّ، وقُتِل عمرُ - رضي الله عنه - بالمدينة سنةَ ثلاثٍ وعشرين.

وقال أبو زرعةَ وأبو حاتمٍ الرازيّان في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٦٠): «الشعبيّ عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلٌ»، وقاله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٤/ ٣٠)، والعَلَائيُّ في "جامع التحصيل" (ص٢٠٤).

ويشهد لمعناه ما روىٰ الثوريّ في "الجامع" - وسيأتي في المبحث [٣٢٢] - عن عبد الرحمٰن بن عبد الله، عنِ القاسم بن عبد الرحمٰن قال: قال عمرُ رضي الله عنه:

«القَسَامة توجِب العقل، ولا تُشِيطُ الدمَ».

وسيأتي أنّه إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ بين القاسم وعمرَ رضي الله عنه، لٰكنّه مع ذٰلك صالحٌ لِلاعتبار.

وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٥٥ برقْم ٢٩٦٥٧) عن عبد السلام بن حربٍ، عن عمرٍو، عنِ الحسن:

أنّ أبا بكرٍ وعمرَ والجماعةَ الأولىٰ - رضي الله عنهم - لم يكونوا يقتلون بالقَسَامة.

وهٰذا بمعنىٰ ما سبق في الجملة.

وإسناده واهٍ؛ عمرٌو هو ابن عُبَيدٍ المعتزليُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦١): «اتّهمه جماعةٌ».

وهو منقطعٌ أيضًا؛ فإنّ الحسن لم يدرك أبا بكرٍ ولا عمرَ رضي الله عنهما.

=

والحاصل أنّ أسانيد هٰذا الحديثِ ضعيفةٌ، وهو حسنٌ بمجموع الطريقين الأُولَيَينِ، وسيأتي في المباحث التالية ما يشهد لهما أيضًا. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٤)

[٣١٠]

وأخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، ثنا سفيانُ،(١) عن منصورٍ،(٢) عن الشعبيّ:

أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – كتب في قتيلٍ وُجِد بين خَيْوانَ(٣) ووادِعةَ: أنْ يقاس ما بين القريتين، فإلىٰ أيّهما كان أقربَ، أَخرَج إليه(٤) منهم خمسين رجلًا حتّىٰ يُوافُوه مكّةَ.

فأدخلهمُ الحِجْرَ،(٥) فأَحْلَفهم، ثمّ قضىٰ عليهم بالدِّيَة.

فقالوا: «ما وَقَتْ أموالُنا أيمانَنا، ولا أيمانُنا أموالَنا».

قال عمرُ رضي الله عنه: «كذٰلك الأمرُ».

---

(١) هو ابن عيينةَ، الهلاليُّ.

(٢) هو ابن المعتمر، السُّلَميُّ، الكوفيّ.

(٣) بطنٌ من همْدانَ، انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (٥/ ٢٦٣)، والمقصود هنا محَلُّهم، وهو مِخلافٌ باليمن علىٰ مِائة كيلومترٍ شمالَ صنعاءَ.

(٤) في الطبعة الهنديّة: (إليهم)، بضمير الجمع، ولا يوافق السياق، وإنّما يستقيم بضمير المفرد: (إليه)؛ كنايةً عن عمرَ رضي الله عنه، وانظر ذٰلك في طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٤٩).

(٥) هو حِجْر الكعبة، قال ياقوتُ الحمويّ في "معجم البلدان" (٢/ ٢٢١): «هو ما تركت قريشٌ في بنائها من أساس إبراهيمَ عليه السلامُ، وحَجَرت علىٰ الموضع؛ ليُعلم أنّه منَ الكعبة؛ فسُمِّي (حِجرًا) لذٰلك».

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٦٤) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٣٢-٣١ برقْم ٢٩٩٧).

ورجاله كلُّهم ثقاتٌ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٧٠ برقْم ١٩٣٦٤) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن منصورٍ، وأحال علىٰ لفظِ حديثٍ قبلَه نحوَ لفظ البيهقيّ.

وابن جُرَيجٍ مدلّسٌ، وقد عنعن.

وقد روىٰ عنِ ابن عيينةَ، مع كونه من تلاميذه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١١/ ١٨٥)؛ فلا يمتنع أن يكون أخذ هٰذا الحديثَ عنه؛ فلا يصلح متابعًا له.

ورواه الشافعيّ من طريقٍ أخرىٰ، وسيأتي ذٰلك في المبحث التالي، وتمامُ تخريج الأثر.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٤-١٢٥)

[٣١١]

قال الشافعيّ: وقال غير سفيانَ، عن عاصمٍ الأحولِ،(١) عنِ الشعبيّ: قال عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه:

«حقنتم بأيمانكم دماءكم، ولا يُطَلُّ(٢) دمُ مسلمٍ».

فقد ذكر الشافعيّ - رحمه الله - في الجواب عنه ما يخالفون عمرَ - رضي الله عنه - في هٰذه القصّةِ منَ الأحكام.

ثمّ قيل له: «أفثابتٌ هو عندك»؟

قال: «لا، إنّما رواه الشعبيّ، عنِ الحارث الأعورِ، والحارثُ مجهولٌ.

ونحن نَروِي عن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بالإسناد الثابت أنّه بدأ بالمدّعِين، فلمّا لم يحلِفوا، قال: (فتُبْرِئكم يهودُ بخمسين يمينًا).

وإذْ قال: (تُبْرِئكم)، فلا يكون عليهم غرامةٌ، ولَمّا لم يَقبلِ الأنصاريّون أيمانَهم، وَدَاه النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولم يجعل علىٰ يهودَ - والقتيلُ(٣) بين أظهرهم - شيئًا».

---

(١) هو ابن سليمانَ، أبو عبد الرحمٰن، البصريُّ، ثقةٌ، منَ الرابعة، لم يتكلّم فيه إلّا القطّانُ، فكأنّه بسبب دخوله في الوِلاية، مات بعد سنة أربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٨).

(٢) أيْ: يُهدَر. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٧٥٢).

(٣) في طبعة الهند: (القتيل)، بلا واوٍ، وقدِ استدركتها من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٥٠).

=

قال الربيع: أخبرني بعض أهل العلم، عن جريرٍ،(١) عن مغيرةَ،(٢) عنِ الشعبيّ قال: «حارثٌ الأعورُ كان كذّابًا».

ورُوِي عن مجالدٍ، عنِ الشعبيّ، عن مسروقٍ، عن عمرَ رضي الله عنه.

ومجالدٌ غيرُ محتجٍّ به.

ورُوِي عن مُطَرِّفٍ،(٣) عن أبي إسحاقَ،(٤) عنِ الحارث بن الأَزْمَع،(٥) عن عمرَ.

وأبو إسحاقَ لم يسمعْه منَ الحارث بن الأَزْمَع.

---

(١) هو ابن عبد الحميد، الضَّبّيُّ، الكوفيّ.

(٢) هو ابن مِقْسَمٍ، الضَّبّيُّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن طَرِيفٍ، الكوفيُّ.

(٤) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٥) هو ابن أبي بُثينةَ بنِ عبد الله بن مُرٍّ، الهَمْدانيُّ، من أشراف أهل الكوفة، الأعرجُ، صاحب ابن مسعودٍ، قال ابن سعدٍ: «كان قليل الحديث»، وقال العجليّ وابن حزمٍ: «ثقةٌ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال ابن شاهينٍ: «تابعيٌّ، مخضرمٌ»، وتُوُفِّي سنةَ ستّين.

انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٨/ ٢٣٩)، و"الطبقاتِ" لخليفةَ بنِ خيّاطٍ (ص١٤٩)، و"الثقاتِ" للعجليّ (١/ ٢٧٧)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٤/ ١٢٦)، و"مشاهيرَ علماء الأمصار" له (ص١٠٥)، و"جمهرةَ الأنساب" لابن حزمٍ (ص٣٩٥)، وقد أفدته منَ "التذييل علىٰ كتب الجرح والتعديل" لطارقٍ الناجي (ص٦٣)، و"الإصابةَ" لابن حجرٍ (٣/ ١٢).

=

قال عليُّ بن المدينيّ، عن أبي زيدٍ،(١) عن شعبةَ قال: سمعت أبا إسحاقَ يحدِّث حديثَ الحارث بن الأَزْمَع: أنّ قتيلًا وُجِد بين وادِعةَ وخَيْوانَ، فقلت: «يا أبا إسحاقَ، من حدّثك»؟

قال: «حدّثني مجالدٌ، عنِ الشعبيّ، عنِ الحارث بن الأزمع».

فعادت رواية أبي إسحاقَ إلىٰ حديث مجالدٍ.

واختُلِف فيه علىٰ مجالدٍ في إسناده، ومجالدٌ غير محتجٍّ به، والله أعلمُ.

❁❁❁

(١) هو سعيدُ بن أوسِ بن ثابتٍ، الأنصاريُّ، البصريّ، النَّحْويّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، ورُمِي بالقَدَر، منَ التاسعة، مات سنة أربعَ عشْرةَ ومِائتين علىٰ الصحيح، وله ثلاثٌ وتِسعون سنةً، (د ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٣).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٦٤) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٣٢).

وشيخ الشافعيّ مبهمٌ.

وأخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٧٠ برقْم ١٩٣٦٣) من طريق أبي إسحاقَ الشيبانيّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٥١ برقْم ٢٩٦٣٧) من طريق ابن أبي ليلىٰ.

كلاهما عنِ الشعبيّ بنحوه.

والحديث ثابتٌ عنِ الشعبيّ بالطرق الكثيرة المذكورة في هٰذا المبحثِ والذي قبلَه، لٰكنّه لم يُدرك عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – كما تقدّم؛ فالإسناد منقطعٌ.

وقال الشافعيّ: «إنّما رواه الشعبيّ، عنِ الحارث الأعورِ».

قال ابن التُّركمانيّ في "الجوهر النقيّ" (٨/ ١٢٤): «لم يَذكر أحدٌ فيما علمنا أنّ الشعبيّ رواه عنِ الحارث الأعور غيرَ الشافعيّ، ولم يذكر سنده في ذٰلك»، وسيأتي خلافُه أيضًا.

=

ثمّ قال الشافعيّ: «والحارث مجهولٌ».

قال ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٦٧): «الأعور معروفٌ، لٰكنّه ممّن اختُلِف فيه»، وتقدّم أنّ الراجح تضعيفه، وسيأتي الكلام في تكذيب الشعبيّ له.

وقد رواه مجالدٌ عنِ الشعبيّ، واختُلِف عليه.

فذكر البيهقيّ هنا أنّه رُوي عن مجالدٍ، عنِ الشعبيّ، عن مسروقٍ، عن عمرَ رضي الله عنه.

ولم أقف علىٰ هٰذه الروايةِ مسندةً.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٧٠ برقْم ١٩٣٦٣) عنِ الثوريّ. وأخرجه ابن الأعرابيّ في "معجمه" (٣/ ١٠٢٠ برقْم ٢١٨٦) من طريق شعبةَ.

كلاهما عن مجالدٍ، عنِ الشعبيّ، عن عمرَ - رضي الله عنه - بنحوه.

وأيًّا ما روىٰ مجالدٌ، فرواية الجماعة عنِ الشعبيّ عن عمرَ - رضي الله عنه - هي المحفوظة؛ لسوء حفظ مجالدٍ كما أشار إليه البيهقيّ.

وجاء الأثر من طريقٍ أخرىٰ متّصلةٍ في الظاهر.

فقد رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٥٠ برقْم ٢٩٦٣٦) من طريق إسرائيلَ بنِ يونُسَ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عنِ الحارث بن الأزمع، عن عمرَ - رضي الله عنه - بنحوه.

وذكر البيهقيّ أنّه رُوِي عن مُطَرِّفٍ، عن أبي إسحاقَ أيضًا.

ثمّ قال: «أبو إسحاقَ لم يسمعْه منَ الحارث بن الأَزْمَع».

ثمّ نقل عن عليّ بن المدينيّ أنّه روىٰ عن أبي زيدٍ، عن شعبةَ قال: سمعت أبا إسحاقَ يحدّث حديثَ الحارث بن الأَزْمَع: أنّ قتيلًا وُجِد بين وادِعةَ وخَيْوانَ، فقلت: «يا أبا إسحاقَ، من حدّثك»؟

قال: «حدّثني مجالدٌ، عنِ الشعبيّ، عنِ الحارث بن الأزمع».

قال البيهقيّ: «فعادت رواية أبي إسحاقَ إلىٰ حديث مجالدٍ».

وهو ضعيفٌ كما سبق، وقدِ اضطرب في هٰذا الحديثِ علىٰ وجوهٍ.

=

لٰكنْ روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٧٠ برقْم ١٩٣٦٣) عنِ الثوريّ، عن منصورِ بن المعتمر، عنِ الحكم بن عُتيبةَ، عنِ الحارث بن الأزمع - يعني بالقصّة - وأنّه قال: «يا أمير المؤمنين، لا أيماننا دَفَعت عن أموالنا، ولا أموالنا دَفَعت عن أيماننا»!

فقال عمرُ رضي الله عنه: «كذٰلك الحقّ».

وهٰذا مسلسلٌ بالثقات، والحارث مخضرمٌ، وقد سمع عمرَ رضي الله عنه، قاله البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٦٤).

لٰكنّ الحكم بن عُتيبةَ قد عنعن، وقد وصفه بالتدليس غير واحدٍ، قاله العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٠٦).

وأيضًا، فقد وُلد سنةَ خمسين فيما قاله ابن حِبّانَ في "الثقات" (٤/ ١٤٤)، وابن مَنْجُوْيَهْ في "رجال مسلمٍ" (١/ ١٤٠)، وقال ابن قانعٍ - فيما نقله ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٦٧) - سنةَ سبعٍ وأربعين، وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٢٠٨): «نحوَ سنة ستٍّ وأربعين»، وتُوُفِّيَ الحارث بن الأزمع سنةَ ستّينَ.

وطبقة شيوخ الحكم الذين ذكرهم المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٧/ ١١٦-١١٥) تدلّ علىٰ تأخُّر سماعه عن إدراك الحارث بن الأزمع.

هٰذا، وقد سمع الحكم منَ الشعبيّ، وروايته عنه في "صحيح مسلم"، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٧/ ١١٥)؛ فلا يمتنع أن يكون أخذ هٰذا الحديثَ عنه؛ فلا يصلح متابعًا له.

وخلاصة ما سبق أنّ الحديث ثبت عنِ الشعبيّ عن عمرَ رضي الله عنه، وهو منقطعٌ.

وأنّ رواية مجالدٍ عنه مضطربةٌ، ولا تصحّ روايته عنه، عن مسروقٍ، عن عمرَ رضي الله عنه.

وأنّ رواية أبي إسحاق السَّبِيعيّ، عنِ الحارث بن الأزمع - مدلَّسةٌ، وقد سمع أبو إسحاقَ هٰذا الأثرَ من مجالدٍ؛ فرجع الحديث إليه، ولا تكون هٰذه الروايةُ شاهدًا.

وأنّ الرواية جاءت عنِ الحارث من غير طريق أبي إسحاقَ، فرواها الحكم بن عتيبةَ، عنِ الحارث، والحكمُ مدلّسٌ، ولم يصرّح بالسماع، مع بُعد سماعه منه أصلًا، وقد سمع منَ الشعبيّ، والحديث مشهورٌ به، ولعلّه أخذه عنه؛ فلا يمكن جعلُه شاهدًا له.

=

فالحديث بذٰلك ضعيفٌ؛ لانقطاعه. وسيأتي في المبحث التالي طرقٌ أخرىٰ تشهد له. والله أعلمُ.

تتمّةٌ:

روىٰ البيهقيّ هنا عنِ الربيع، عن بعض أهل العلم، عن جريرٍ، عن مغيرةَ، عنِ الشعبيّ أنّه كذّب الحارث.

ورواه كذٰلك في موضعين من "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٢)، وفي "مناقب الشافعيّ" (١/ ٥٤١).

وشيخُ الربيع مبهمٌ، وقد رواه مسلمٌ في "مقدّمة الصحيح" (١/ ١٤) عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ. وأبو زرعةَ الرازيُّ في "الضعفاء" (٢/ ٥٨٧) عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ. وأخرجه العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٤٠٩) من طريق عبد الله بن الجرّاح. والبيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٢ برقْم ٤٨٠٢) من طريق أبي بكرِ بن أبي شيبةَ.

كلُّهم عن جريرٍ، عن مغيرةَ به.

ومغيرةُ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنْ رواه الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (١/ ٤٤٢ برقْم ٩٩٠) – ومن طريقه العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٤٠٩) – وابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٧٨)، من طريق مفضَّلِ بن مهلهَلٍ. ورواه الإمام أحمدُ في موضعٍ آخرَ منَ "العلل" (١/ ٤٩٥ برقْم ١١٤٨) من طريق شعبةَ.

كلاهما عن مغيرةَ قال: سمعت الشعبيّ، فذكره؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه، وصحّ الإسناد بذٰلك.

لٰكنْ ذكر ابن شاهينٍ في "تاريخ أسماء الضعفاء" (ص٦٩) و"تاريخ أسماء الثقات" (ص٧١) – أنّ أحمدَ بن صالحٍ سُئل عن قول الشعبيّ لهٰذا، فقال: «لم يكن يكذب في الحديث، إنّما كان كذبُه في رأيه».

ومن هنا قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٨٦): «كذّبه الشعبيّ في رأيه».

وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٢/ ٦٢٦): «هٰذا محمولٌ منَ الشعبيّ علىٰ أنّه أراد بـ(الكذب) الخطأَ، وإلّا، فلأيّ شيءٍ يروي عنه؟! وأيضًا، فإنّ النَّسائيّ مع تعنُّته في الرجال قدِ احتجّ بالحارث».

وقال في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ١٥٣) نحوَه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٥)

[٣١٢]

وأمّا الحديث الذي أخبرني أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، قالا:

أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا محمّدُ بن القاسم بن زكريّا، ثنا هشامُ بن يونُسَ،(١) ثنا محمّدُ بن يعلىٰ،(٢) عن عمرَ بن صُبْحٍ،(٣) عن مقاتلِ بن حيّانَ، عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ،(١) عن سعيدِ بن المسيَّب أنّه قال:

---

(١) هو ابن وابلٍ، التميميُّ، النَّهْشليّ، أبو القاسم، الكوفيّ، اللُّؤلُئِيّ، ثقةٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ اثنتين وخمسين ومِائتين، (ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٤).

(٢) هو السُّلميّ، أبو عليٍّ، الكوفيُّ، لقبه (زُنْبُورٌ)، ضعيفٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ خمسٍ ومِائتين، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٨).

وضعفه شديدٌ؛ قال البخاريّ: «يتكلّمون فيه»، وقال: «ذاهب الحديث»، وتركه أحمدُ بن سنانٍ الحافظُ، وقال: «كان جهميًّا»، وقال العجليّ: «كتبتُ عنه، وترك الناس حديثه»، وضعّفه أبو زرعةَ الرازيُّ، والعُقَيليُّ، والدارَقُطْنيّ، والخطيب البغداديّ، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «متروك الحديث»، وقال النَّسائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال زكريّا الساجيُّ: «منكر الحديث، يتكلّمون فيه»، وقال ابن حِبّانَ: «كان ممّن يخطئ حتّىٰ يجيء بما يحدّث به مقلوبًا؛ فإذا سمعه منِ الحديثُ صناعتُه، عَلِم أنّه معمولٌ أو مقلوبٌ؛ فلا يجوز الِاحتجاج به فيما خالف الثقاتِ منَ الروايات، ولا فيما انفرد، وإن لم يخالِفِ الأثباتَ»، وقال ابن عَدِيٍّ:«لا يتابَع علىٰ حديثه»، وقال الذهبيّ: «متروكٌ»، وقال: «شذّ أبو كُريبٍ، فروىٰ عنه، وقال: (كان ثقةً)».

انظرِ "التاريخَ الكبير" للبخاريّ (١/ ٢٦٨)، و"الثقاتِ" للعجليّ (٢/ ٢٥٦)، و"الضعفاءَ" لأبي زرعةَ الرازيّ (٢/ ٦٥٧)، و"الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٣/ ٥٧١-٥٧٠)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ١٣٠-١٣١)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (٢/ ٢٧٨-٢٧٧)، و"الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٩/ ٣٧٦-٣٧٧)، و"السننَ" للدارَقُطْنيّ (٢/ ٣٦٧)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٤/ ٧٠٦-٧٠٤)، و"الكاشفَ" للذهبيّ (٤/ ٢٢٧)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٤/ ٧١-٧٠)، و"تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٧٣٨-٧٣٩).

(٣) هو ابن عمرانَ، التميميُّ، ويقال: العدويُّ، أبو نعيمٍ، الخراسانيُّ، متروكٌ، كذّبه ابن راهُوْيَهْ، منَ السابعة، (ق). انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٣٩٨-٣٢٦)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٢).

=

لَمّا حجّ عمرُ - رضي الله عنه - حَجّتَه الأخيرةَ التي لم يحجَّ غيرَها،[٢] غُودِر[٣] رجلٌ منَ المسلمين قتيلًا ببني وادِعةَ.

فبعث إليهم عمرُ، وذٰلك بعد ما قضىٰ النسكَ، وقال لهم: «هل علمتم لهٰذا القتيلِ قاتلًا منكم»؟

قال القوم: «لا».

فاستخرج منهم خمسين شيخًا، فأدخلهمُ الحَطِيمَ،[٤] فاستحلفهم بالله ربِّ هٰذا البيتِ الحرام، وربِّ هٰذا البلدِ الحرام، وربِّ هٰذا الشهرِ الحرام، أنّكم لم تقتلوه، ولا علمتم له قاتلًا، فحلفوا بذٰلك.

فلمّا حلفوا، قال: «أدُّوا دِيَةً مغلّظةً في أسنان الإبل، أو مِنَ الدنانير والدراهم، دِيَةً وثُلُثًا».

---

(١) هو الزهريُّ مولاهم، أبو عبد الله، المدنيُّ، ثقةٌ، مُفْتٍ، عابدٌ، رُمي بالقدر، منَ الرابعه، مات سنةَ اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، وله اثنتان وسبعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٨).

(٢) يعني بعدها، وإلّا، فقد حجّ - رضي الله عنه - حِججًا كثيرةً.

(٣) أيْ: تُرك. انظرِ "النهاية" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ٣٤٤).

(٤) اختُلِف في تعيينه منَ المسجد الحرام حولَ الكعبة، وقال ابن دُرَيدٍ: «كانت الجاهليّة تتحالف هناك، يتحطّمون بالأيمان، فكلّ من دعا علىٰ ظالمٍ، وحلف إثمًا، عُجِّلت عقوبته»، انظر "معجمَ البلدان" للحَمَويّ (٢/ ٢٧٣).

وقال أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (١/ ٤٠٣): «قيل: هو الحِجر المُخْرَج منَ الكعبة، سُمّي به لأنّ البيت رُفِع، وتُرِك هو محطومًا، وقيل: لأنّ العرب كانت تطرح فيه ما طافت به منَ الثياب، فتبقىٰ حتّىٰ تنحطِم بطول الزمان».

=

فقال رجلٌ منهم، يقال له سِنَانٌ:[١] «يا أمير المؤمنين، أمَا تَحْزِيني يميني من مالي»؟!

قال: «لا، إنّما قضَيتُ عليكم بقضاء نبيّكم».

فأخذوا دِيَتَه دنانيرَ: دِيَةً وثُلُثَ دِيَةٍ.

قال عليٌّ:[٢] «عمرُ بن صُبْحٍ متروكُ الحديث».

قال الشيخ رحمه الله: رفْعُه إلىٰ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - منكرٌ، وهو - مع انقطاعه - في رواته مَن أجمعوا علىٰ تركه.[٣]

قال الشافعيّ: «والمُوتَصِل[٤] أولىٰ أن يؤخَذَ به منَ المنقطع، والأنصاريّون أعلمُ بحديث صاحبهم مِن غيرهم».

قال الشافعيّ: «ويُروىٰ عن عمرَ - رضي الله عنه - أنّه بدّأ المدّعَىٰ عليهم، ثمّ ردّ الأيمان علىٰ المدّعِين».

---

(١) لم أقف علىٰ ترجمته.

(٢) هو ابن عمرَ، الحافظُ، الدارَقُطْنيّ، المذكور في أثناء الإسناد.

(٣) يعني محمّدَ بن يعلىٰ زُنْبُورًا، وعمرَ بن صُبحٍ.

(٤) المُوتَصِل هو المتّصل، بفكّ الإدغام، وهي لغة بعض أهل الحجاز، نقله الأُشْمُونيّ في "شرح الألفيّة" (حاشيةِ الصبّان: ٤/ ٤٦٣)، ونقل عنِ الجَرْميّ أنّ بعض العرب يهمزه؛ فيقول: (المُؤتَصِل)، واستغربه، وذكر ابن حجرٍ في "النكت" (١/ ٥١٠) أنّها لغة الشافعيّ. والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ٢٢٠-٢١٩ برقْم ٣٣٥٤)، وقال: «عمرُ بن صُبحٍ متروكُ الحديث».

=

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢١٥): «ومحمّدُ بن يعلىٰ زُنْبُورٌ هالكٌ».

وأيضًا، فمحمّدُ بن القاسم بن زكريّا متروكٌ، متّهمٌ بالكذب.

فالإسناد بذٰلك واهٍ.

وأعلّه البيهقيّ بنكارة رفعه إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ وذٰلك أنّه قد جاءتِ القصّة عن عمرَ - رضي الله عنه - من طرقٍ خيرٍ من هٰذه، كما تقدّم في المباحث السابقة بأرقام [٣١١-٣٠٩]، وليس في شيءٍ منها رفعُه إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأشار الشافعيّ إلىٰ انقطاعه بين سعيدِ بن المسيَّب وعمرَ رضي الله عنه، مع مخالفته للأحاديث المتّصلة، وتقدّم تخريجها في المبحثينِ [٣٠٣، و٣٠٤]، وفيها أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - حلّف المدّعِين أوّلًا، ثمّ حلّف المدّعىٰ عليهم، بخلاف ما في هٰذه الروايةِ.

ولا شكّ أنّ الأحاديث المتّصلةَ المذكورة صحيحةٌ، احتجّ بها الشيخان، وهي أولىٰ من هٰذا الإسنادِ الواهي، الذي يرويه محمّدُ بن يعلىٰ زُنْبُورٌ، عن عمرَ بنِ صُبحٍ؛ فهو لا يصحُّ عن سعيدِ بن المسيَّب أصلًا، ولا عن عمرَ رضي الله عنه.

وذكر الشافعيّ أيضًا أنّه رُوي عن عمرَ - رضي الله عنه - ما يوافق الأحاديث المتّصلةَ، ويأتي ذٰلك في المبحث التالي.

والحديث بشدّة ضعف إسناده، وكثرة عِلَله - واهٍ جدًّا، لا يُعتدّ به.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٥-١٢٦)

[٣١٣]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عنِ ابن شهابٍ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ، وعِرَاكِ بن مالكٍ:(١)

أنّ رجلًا من بني سعدِ بن ليثٍ أجرىٰ فرسًا، فوَطِئ علىٰ أصبع رجلٍ من جُهَينةَ، فنُزِي منها فمات.

فقال عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - للّذِين ادُّعِيَ عليهم: «أتحلفون بالله خمسين يمينًا: ما مات منها».

فأبَوا، وتحرّجُوا(٢) منَ الأيمان.

فقال للآخَرِين: «احلفوا أنتم».

فأبَوا.

فقضىٰ عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - بشَطْر الدِّيَة علىٰ السَّعْدِيّينَ.

(١) هو الكِنانيُّ، الغِفاريّ، المدنيّ، ثقةٌ، فاضلٌ، منَ الثالثة، مات بعدَ المِائة بقليلٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٢٨).

(٢) أيْ: تأثّموا، بمعنىٰ: تجنّبوا الحَرَج، وهو الضِّيقُ والمأثم. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ٣٠٦)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (١/ ٣٦١).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٣ برقْم ٤٨٠٤) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٦٤٩-٦٤٨ برقْم ٣٨١٦).

=

ورواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٧-٣٩٦) عن عبد الله بن مَسْلَمةَ القعنبيّ، ويحيىٰ بنِ بُكيرٍ.

كلاهما عن مالكٍ.

وقد رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٢٠-٤١٩ برقْم ٢٤٦٦).

قال ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٤٤٩): «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ، والأثر غريبٌ جدًّا».

ورجال الإسناد كلُّهم ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ؛ سليمانُ بن يسارٍ وعِراكُ بن مالكٍ لم يدركا عمرَ بن الخطّاب رضي الله عنه.

أمّا سليمانُ، فقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٤٤): «وُلِد في خلافة عثمانَ رضي الله عنه»، وقال أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" (ص٨٢): «عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلٌ»، وقال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص١٩٠): «أرسل عن جماعةٍ، منهم عمرُ رضي الله عنه».

وأمّا عِراكٌ، فقد تُوُفِّيَ بعد المِائة، بعد مقتل عمرَ - رضي الله عنه - بأكثرَ من سبعٍ وسبعين سنةً، ولم أجد من ذكر سماعه منه، أو روايته عنه، وذكره ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٧/ ٢٤٩) في الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة، وهم لا يدركون الخلفاء الراشدين.

وعِراكٌ إنّما يروي عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - ومَن بعدَه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٩/ ٥٤٦)، واستبعد الإمام أحمدُ أن يكون سمع من عائشةَ رضي الله عنها، انظرِ "المراسيلَ" لابن أبي حاتمٍ (ص١٦٢)، ولو كان سمع من عمرَ - رضي الله عنه - لَسمع من جماعةٍ بعدَه أقدمَ من أبي هريرةَ رضي الله عنه، ولَما استُبعِد سماعُه من عائشةَ رضي الله عنها.

وأمّا استغرابه، فقال مالكٌ في "الموطّإ" بعد أن أخرجه: «ليس العمل علىٰ هٰذا»، قال ابن عبد البَرّ في "الاستذكار" (٨/ ٥٣-٥٢): «إنّما قال مالٌك في هٰذا الحديثِ إنّ العمل ليس عنده عليه؛ لأنّ فيه تبدئةَ المدعىٰ عليه بالدمِ بالأيمان، وذٰلك خلاف السنّة التي رواها، وذكرها في كتابه "الموطّإ"، في الحارثيّينَ منَ الأنصار، المدّعِينَ علىٰ يهودِ خيبرَ قتلَ وليّهم؛ لأنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بدّأ المدّعِينَ الحارثيّينَ بالأيمان في ذٰلك».

=

وجوّز البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٣) أن يكون ذٰلك خَفِيَ علىٰ عمرَ رضي الله عنه، قال: «لو سمع به عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، ما جاوزه إلىٰ غيره، كما رُوِّينا عنه في كلّ ما بلغه عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ممّا لم يسمعه».

فالحديث علىٰ كلّ حالٍ ضعيفٌ، وهو - مع ضعفه - أقوىٰ من حديث المبحث السابق، الذي فيه أنّ عمرَ - رضي الله عنه - اكتفىٰ بأيمان المدّعىٰ عليهم. والله أعلمُ.

[٢]

بابُ ما رُوِي في القتيل يوجد بين قريتين، ولا يصحُّ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٦)

[٣١٤]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ فُورَكَ، أبنا عبد الله بنُ جعفرٍ،(١) ثنا يونُسُ بن حَبِيبٍ، ثنا أبو داوُدَ،(٢) ثنا أبو إسرائيلَ،(٣) عن عطيّةَ،(٤) عن أبي سعيدٍ:(٥)

أنّ قتيلًا وُجِد بين حيَّينِ، فأمر النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أن يقاس إلىٰ أيّهما أقربُ، فوُجِد أقربَ إلىٰ أحد الحيَّينِ بشِبرٍ.

قال أبو سعيدٍ: كأنّي أنظر إلىٰ شِبرِ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

فألقىٰ دِيَتَه عليهم.

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ فارسٍ، الأصبهانيُّ.

(٢) هو سليمانُ بن داوُدَ بنِ الجارود، الطيالسيُّ.

(٣) هو إسماعيلُ بن خليفةَ، العَبْسيُّ، الكوفيّ، المُلَائيّ، معروفٌ بكنيته، وقيل: اسمه (عبد العزيز)، صدوقٌ، سيّئُ الحفظِ، نُسِب إلىٰ الغلوّ في التشيُّع، منَ السابعة، مات سنةَ تسعٍ وستّين ومِائةٍ، وله أكثرُ من ثمانين سنةً، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦).

(٤) هو ابن سعدِ بن جُنَادةَ، الجَدَليُّ، العَوْفيُّ، أبو الحسن، الكوفيُّ، صدوقٌ، يُخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا، مدلّسًا، منَ الثالثة، مات سنةَ إحدىٰ عشْرةَ، (بخ د ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٣).

(٥) هو سعدُ بن مالكِ بن سنانِ بن عُبَيدٍ، الأنصاريُّ، الخزرجيُّ، له ولأبيه صحبةٌ، واستُصغِر بأُحُدٍ، ثمّ شَهِد ما بعدها، وروىٰ الكثير، مات بالمدينة سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ أو خمسٍ وستّين، وقيل: سنةَ أربعٍ وسبعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٢).

دراسة الحديث:

رواه أبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (٣/ ٦٤٨ برقْم ٢٣٠٩).

=

وسيأتي في المبحث التالي من طريقٍ أخرىٰ، عن أبي إسرائيلَ، وهناك تخريج سائر طرقه، والكلام عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٦)

[٣١٥]

وأخبرنا أبو سعدٍ الماليٰنيُّ، أبنا أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ، أبنا الفضل بن الحُبَاب،(١) ثنا أبو الوليد الطيالسيُّ، عن أبي إسرائيلَ المُلَائيِّ، بنحوه.(٢)

تفرّد به أبو إسرائيلَ، عن عطيّةَ العَوفيِّ، وكلاهما لا يُحتجّ بروايتهما.

❁❁❁

---

(١) هو ابن محمّدِ بن شُعَيبِ بن صخرٍ، الجُمَحيُّ، أبو خليفةَ، البصريُّ، واسم أبيه (عمرٌو)، و(الحُبَاب) لقبه، قال مَسْلَمةُ بن القاسم: «كان ثقةً، مشهورًا، كثير الحديث، وكان يقول بالوقف، وهو الذي نُقِم عليه»، وصحّ أنّه تاب، وكفّر من قال بخلق القرآن، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الخليليّ: «احترقت كتبه، منهم من وثّقه، ومنهم من تكلّم فيه، وهو إلىٰ التوثيق أقربُ، والمتأخّرون أخرجوه في "الصحيح"»، وقال الذهبيّ: «الإمام، العلّامة، المحدّث، الأديب، الأخباريّ، شيخ الوقت»، وقال: «كان ثقةً، عالمًا، ما علمتُ فيه لِينًا»، ثمّ ذكر من رماه بالرَّفض، وردَّه، وقال: «كان ثقةً، صادقًا، مأمونًا، أديبًا، فصيحًا، مفوَّهًا، رُحِل إليه منَ الآفاق، وعاش مِائة عامٍ سوىٰ أشهرٍ»، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وثلٰثِمِائةٍ.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ٩-٨)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٢/ ٥٢٧-٥٢٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٤/ ١١-٧)، و"ميزانَ الِاعتدال" له (٣/ ٣٥٠)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٣٣٦-٣٣٨).

(٢) يعني حديث المبحث السابق.

دراسة الحديث:

رواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٢/ ٧٩ برقْم ١٧٩٦).

رواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "مسنده" -كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ٢٠٦ برقْم ٣٤٣٤) - عن أبي نُعَيمٍ الفضل بن دُكَينٍ. وأخرجه البزّارُ في "مسنده" -كما في "كشف الأستار" للهيثميّ (٢/ ٢٠٩ برقْم ١٥٣٤) - من طريقٍ أخرىٰ عن أبي نُعَيمٍ. ورواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٥/ =

٢٣٧٢-٢٣٧٣ برقْم ١١٥١٦، و٢٤٩٧ برقْم ١٢٠٢٥) عن حجّاجٍ المِصِّيصيّ، والأسودِ بن عامرٍ. وأخرجه العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٢٢٨ برقْم ٩٢) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٨٥)، وابن الجوزيّ في "الموضوعات" (٣/ ٣٥٩ برقْم ١٥٩٩) - من طريق إسماعيلَ بنِ أبانَ الورّاقِ. وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٢/ ٧٨ برقْم ١٧٩٧) من طريق سعيدِ بن سليمانَ الواسطيِّ.

خمستهم عن أبي إسرائيلَ المُلَائيِّ به.

وذكر حجّاجٌ المِصِّيصيّ وإسماعيلُ الورّاقُ أنّ أبا سعيدٍ هو الخُدْريُّ.

قال البزّار: «لا نعلمه عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلّا بهٰذا الإسنادِ، وأبو إسرائيلَ ليس بالقويّ».

وقال العُقَيليّ (١/ ٢٢٩): «ما جاء به غيرُ أبي إسرائيلَ، وليس له أصلٌ».

كذا قالا، وسيأتي من طريقٍ أخرىٰ.

وقال ابن الجوزيّ: «هٰذا حديثٌ موضوعٌ، وفيه جماعةٌ ضِعَافٌ»، ثمّ تكلّم في عطيّةَ، وأبي إسرائيلَ، وإسماعيلَ بنِ أبانَ.

وقدِ اشتبه عليه الورّاق راوي هٰذا الحديثِ بالخيّاط، وهما اثنان، يتّفقان في الِاسم، والبلد، والطبقة، ويفترقان في المهنة، وفي النسب أيضًا؛ فالأوّل أزديٌّ، والثاني غَنَويٌّ، وقال ابن معينٍ: «إسماعيلُ بن أبانَ الورّاقُ ثقةٌ، وإسماعيلُ بن أبانَ الغَنَويُّ كذّابٌ»، ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٣/ ٩).

وعلىٰ كلٍّ، فقد تابع إسماعيلَ جماعةٌ منَ الثقات؛ فبرئ من عهدته.

وأعلّه البيهقيّ هنا بعطيّةَ وأبي إسرائيلَ، وكذٰلك قال في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٤)، و"السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٥٩)، و"الخلافيّات" (٧/ ٨٥)، والذهبيُّ في "تلخيص الموضوعات" (ص٢٩٨).

وقد توبع أبو إسرائيلَ، فقد أخرجه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ٢٨٧ برقْم ٩٦٠٥) من طريق الصَّبِّيّ بن الأشعث بن سالمٍ السَّلُوليّ قال: سمعت عطيّةَ العَوفيّ يحدّث، عن أبي سعيدٍ الخدْريّ، فذكره.

والصَّبِّيّ ضعيفٌ، لٰكنّه صالحٌ لِلاعتبار، قال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٥٤): «شيخٌ، يُكتَب حديثه»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٦/ ٤٧٧)، وقال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/

=

٢٨٧): «أنكرتُ في بعض رواياته ما لا يتابَع عليه»، وقال الذهبيّ في "المغني" (١/ ٣٠٦): «له مناكيرُ، ولم يُترَك»، وقال في "الميزان" (٢/ ٣٠٨): «له مناكيرُ، وفيه ضعفٌ يُحتمَل».

فهٰذه المتابعة تُبرِئ أبا إسرائيلَ من عهدة هٰذا الحديثِ، ويتبيّن بها أنّ الآفة من عطيّةَ العَوفِيّ.

وزاد ابنُ حزمٍ علّةً ثالثةً، فقال في "المحلّىٰ" (٨/ ٨٦) عن عطيّةَ العَوفِيّ «ذكر أحمدُ بن حنبلٍ أنّه بلغه عنه أنّه كان يأتي الكلبيَّ الكذّابَ فيأخذُ عنه الأحاديث، ثمّ يُكَنّيه بـ(أبي سعيدٍ)، ويحدّث بها عن أبي سعيدٍ، فيوهِم الناس أنّه الخدريُّ، وهٰذا من تلك الأحاديثِ، والله أعلمُ؛ فهو ساقطٌ».

وسبق أنّ حجّاجًا المِصّيصِيّ وإسماعيلَ الورّاقَ نسبا أبا سعيدٍ في هٰذا الإسنادِ خُدْريًّا، وهما ثقتان، ورواه عن حجّاجٍ الإمامُ أحمدُ نفسُه، وأخرجه من طريق إسماعيلَ العُقَيليُّ، وابن حزمٍ نفسُه، وابن الجوزيّ؛ فالظاهر أنّ عطيّةَ أراد أبا سعيدٍ الخُدْريَّ رضي الله عنه.

ويجوز أنّ يكون عطيّةُ قد أهمله، ولم ينسُبه، ثمّ توهّم أبو إسرائيلَ أنّه الخُدْريُّ، فنسبه من عندِ نفسه، ثمّ حدّث به كذٰلك حجّاجًا وإسماعيلَ، فحدّثا بما سمعا، ورواه عنهما من سبق ذكرُهم منَ العلماء، والاِحتمال الأوّل أقربُ، ويؤكّده قوله في رواية المبحث السابق: «كأنّي أنظر إلىٰ شِبر رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم»؛ فإنّ هٰذا لا يقوله الكلبيّ، وإنّما يقوله أبو سعيدٍ الخُدْيُّ رضي الله عنه.

وكذٰلك جاء التصريح بنسبته إلىٰ خُدْرةَ في رواية الصَّبيّ بن الأشعث. والله أعلمُ.

وأيًّا ما كان، فعطيّةُ العَوفيُّ ضعيفٌ، وهو مدلّسٌ أيضًا، وقد عنعن في جميع طرق الحديث؛ فهو ضعيفٌ بذٰلك.

وليس شديد الوَهاء كما قاله ابن حزمٍ، ولا موضوعًا كما قاله ابن الجوزيّ، نعم، ليس له أصلٌ كما قاله العُقَيليّ، يعني أصلًا صحيحًا؛ إذ لا شاهدَ له.

ولذٰلك قال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٨٦): «ليس في الذرع بين القريتين خبرٌ غيرَ هٰذا البتّةَ، لا مسندٌ، ولا مرسلٌ».

وقال العَجْلُونيّ في "كشف الخفا" (٢/ ٥٦٨): «بابُ (إذا وُجِد القتيل بين قريتين، ضُمِّن أقربُهما) - ما ثبت فيه شيءٌ».

[٣]

بابُ ما جاء في القتل بالقَسَامة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٧)

[٣١٦]

وروىٰ أيضًا أبو داوُدَ[١] في "المراسيل"، عن موسىٰ بنِ إسماعيلَ،[٢] عن حمّادٍ،[٣] عن قتادةَ، وعامرٍ الأحولِ،[٤] عن أبي المغيرة:[٥]

أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أقاد بالقَسَامة بالطائف.

وهو أيضًا منقطعٌ.

---

(١) هو سليمانُ بن الأشعث بن إسحاقَ بنِ بَشِيرِ بن شدّادٍ، الأزديُّ، السِّجِسْتانيّ، مصنّف كتاب "السنن" وغيرِه، ثقةٌ، حافظٌ، من كبار العلماء، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ خمسٍ وسبعين ومِائتين. (ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٩-١٩٠).

(٢) هو المِنْقَريّ، أبو سلمةَ، التَّبُوذَكيُّ، مشهورٌ بكنيته وباسمه، ثقةٌ، ثبْتٌ، من صغار التاسعة، ولا التفات إلىٰ قول ابن خِرَاشٍ: «تكلّم الناس فيه»، مات سنةَ ثلاثٍ وعشرين ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨١).

(٣) هو ابن سلمةَ بنِ دينارٍ، البصريُّ.

(٤) هو ابن عبد الواحد، البصريُّ، صدوقٌ، يُخطئ، منَ السادسة، (ر م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣١).

(٥) انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٥٩٢).

=

أخبرَناه محمّدُ بن محمّدٍ،(١) أبنا الفَسَويّ،(٢) ثنا اللُّؤلُئِيّ،(٣) ثنا أبو داوُدَ، فذكره.

(١) هو أبكرٍ، السليمانيُّ، كما عرّفه في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" (٤/ ٩٤)، ولم أجد من ترجم له منَ المتقدّمين، ولا من روىٰ عنه غيرَ البيهقيّ، وقد روىٰ عنه كتاب "المراسيل" لأبي داوُدَ.

وذكر نايفٌ المنصوريّ في "السلسبيل النقيّ" (ص٦٠٤-٦٠٥) أنّه تحمّل عنه كتاب "السنن" أيضًا، ولم أجد ذٰلك، وإنّما يروي كتاب "السنن" عن أبي عليٍّ الرُّوْذْباريّ، عن أبي بكرِ بن داسَةَ، عن أبي داوُدَ، وهو أعلىٰ من إسناد السليمانيّ بكتاب "المراسيل"، وأصحُّ، والله أعلمُ.

(٢) هو عبد الله بنُ إبراهيمَ، الداوُديُّ، أبو الحسين، ذكره البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٥/ ١٦٦، و٨/ ١٣٠)، ولم أجد من ترجم له.

(٣) هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ عمرٍو، أبو عليٍّ، البصريُّ، وثّقه ابن الأعرابيّ، وغيرُه، وقال أبو عمرَ الهاشميُّ: «قرأ كتاب "السنن" علىٰ أبي داوُدَ عشرين سنةً، وكان يُدعىٰ (ورّاقَ أبي داوُدَ)»، قال الذهبيّ: «الإمام، المحدّث، الصدوق»، وقال: «مشهورٌ، ثقةٌ»، وتُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٠٨-٣٠٧)، و"تاريخَ الإسلام" له (٧/ ٦٧١-٦٧٢)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسم بن قُطْلُوبُغا (٨/ ١٤٠).

دراسة الحديث:

رواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل"، انظر طبعةَ الزهرانيّ (ص٣٤٣-٣٤٤ برقْم ٢٥٨)، وطبعةَ السَّيْرَوان (ص١٦٠-١٦١).

وعامرٌ الأحول سيّئ الحفظ، وقد تابعه قتادةُ؛ فزال ما يُخشىٰ من غلطه.

وأبو المغيرة مجهولٌ؛ لا يُعرَف إلّا بهٰذا الحديثِ؛ فإسناده ضعيفٌ، ولا يصلُح مثله لِلاعتبار.

تنبيهٌ:

ورد في طبعة الرسالة لكتاب "المراسيل" لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (ص٢١٧-٢١٨ برقْم ٢٦٩) في إسناد هٰذا الحديثِ: (وعاصمٍ الأحول)، بدلَ (وعامرٍ الأحول).

=

وهٰذا خطأٌ، وقع في نسخة كوبرلي، كما ذكره عبد الله بنُ مُساعدٍ الزهرانيُّ في طبعته (ص٣٤٤) في الهامش (١).

ونسخة كوبرلي هي النسخة الوحيدة التي اعتمد عليها الشيخ شُعَيبٌ الأرناءوطُ في تحقيق طبعة الرسالة، وباقي النسخ جاءت علىٰ الصواب بذِكرِ عامرٍ الأحول، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٧)

[٣١٧]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن يوسُفَ الرَّفّاءُ البغداديّ بخُسْرَوْجِرْدَ، أبنا أبو عمرٍو عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، ثنا إسماعيلُ بن إسحاقَ، ثنا إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ، وعيسىٰ بنُ مِينًا، قالا:

ثنا عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، أنّ أباه[١] قال: كان مَن أدركت من فقهائنا الذين يُنتهىٰ إلىٰ قولهم - يعني من أهل المدينة - يقولون:

«يَبدأ باليمين في القَسَامة الذين يجيئون منَ الشهادة علىٰ اللَّطْخ[٢] والشبهة الخفيّة ما لا يجيء خُصَماؤهم، وحيث كان ذٰلك، كانتِ القَسَامة لهم».

❁❁❁

(١) هو عبد الله بنُ ذَكوانَ، المدنيُّ.

(٢) هو اللَّوْث، من قولهم: (لَطَخه بالطين) إذا لوّثه به، ثمّ استُعِير في المعاني؛ فيقال: (لُطِخ بالشرّ)، أي: رُمِي به، واتُّهِم. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ٢٩١، و٤٣٠).

واللَّوْث هنا: شبه الدلالة، ولا يكون بيّنةً تامّةً؛ بل هو بيّنةٌ ضعيفةٌ، غيرُ كاملةٍ. انظرِ "المصباحَ المنير" للفيّوميّ (٢/ ١٠٥)، و"تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٥/ ٣٤٤).

وانظر تفصيل ذٰلك عند الفقهاء في "المغني" للموفَّق بن قدامةَ (٨/ ٤٩٤-٤٩١).

دراسة الحديث:

مضىٰ بحث هٰذا الإسنادِ في المبحث [٤٦]، وأنّه حسنٌ؛ لأجل إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، ومتابعةِ عيسىٰ بنِ مِينَا، وأنّه موقوفٌ علىٰ جماعةٍ مبهمين من فقهاء المدينة، واستظهارُ كونهم منَ التابعين.

وما حكاه عنهم هنا مذهبُ جمهور أهل العلم، حكاه الموفَّق بن قدامةَ في "المغني" (٨/ ٤٩٨) عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ، وربيعةِ الرأيِ، وأبي الزناد، ومالكٍ، والشافعيّ، والإمام أحمدَ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٧)

[٣١٨]

قال أبو الزناد:[١] وأخبرني خارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ:

أنّ رجلًا منَ الأنصار[٢] قَتَل وهو سكرانُ رجلًا،[٣] ضربه بشُوبَقٍ،[٤] ولم يكن علىٰ ذٰلك بيّنةٌ قاطعةٌ إلّا لَطْخٌ أو شبيهُ ذٰلك، وفي الناس يومئذٍ من أصحاب رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – ومن فقهاء الناس ما لا يُحصىٰ، وما اختلف اثنان منهم أن يَحلِف ولاة المقتول، ويَقتُلوا أو يَستحيُوا، فحَلَفوا خمسين يمينًا، وقَتَلوا ...[٥]

ورواه ابن وهبٍ، عنِ ابن أبي الزناد، وزاد فيه:

---

(١) هٰذا الكلامُ تتمّةٌ للرواية السابقة.

(٢) جاء في "التاريخ الأوسط" للبخاريّ (٢/ ٧٤١) أنّه ابن النُّعَيمان.

(٣) جاء في "التاريخ الأوسط" للبخاريّ (٢/ ٧٤١) أنّه عمارةُ بن يزيدَ بنِ ثابتٍ الأنصاريُّ، وهو ابن عمّ خارجةَ بنِ زيدِ بن ثابتٍ: راوي القصّة.

(٤) أيْ: خشبةِ الخبّاز، وهو لفظٌ معرَّبٌ، أصله (جُوبَهْ). انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٨٩٦)، و"تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبيديّ (٢٥/ ٤٩٠).

(٥) ذكر البيهقيّ هنا حديثين آخرين، ذكرتهما في المبحثين التاليين؛ ليتّسق الكلام هنا، ولئلّا يتخلّل تخريجُهما الكلامَ علىٰ هٰذا الحديثِ.

=

أنّ معاويةَ كتب إلىٰ سعيدِ بن العاصِ[١] إن كان ما ذكرنا[٢] له حقًّا: أن يُحَلِّفَنا علىٰ القاتل، ثمّ يُسَلَّمَ إلينا.

(١) هو ابن سعيدِ بن العاص بن أميّةَ، الأُمويُّ، قُتِل أبوه ببدرٍ مشركًا، وكان لسعيدٍ عند موت النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – تسعَ سنين، وذُكِر في الصحابة، ووَلِيَ إمرة الكوفة لعثمانَ، وإمرةَ المدينة لمعاويةَ، مات سنة ثمانٍ وخمسين، وقيل غيرُ ذٰلك، (بخ م مد س فق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٧).

(٢) ضمير الفاعل يعود علىٰ حاكي القصّة، وهو خارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ ومن ركب معه إلىٰ معاويةَ رضي الله عنه، وسيأتي سياق حديث ابن وهبٍ كاملًا في أثناء التخريج.

دراسة الحديث:

إسناد البيهقيّ إلىٰ أبي الزناد حسنٌ، كما في المبحث السابق، ويصحُّ بمتابعتين.

الأولىٰ: رواية ابن وهبٍ التي ذكرها البيهقيّ، وقد رواها في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٤-١٤٥ برقْم ٤٨٠٥) – ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٥/ ٣٩٠) – من طريق ابن وهبٍ قال: أخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه، حدّثني خارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ قال:

قَتَل رجلٌ منَ الأنصار وهو سكرانُ رجلًا آخرَ منَ الأنصار من بني النجّار في عهد معاويةَ رضي الله عنه، ضربه بالشُّوبَق حتّىٰ قتله، ولم يكن علىٰ ذلك شهادةٌ إلّا لَطْخٌ وشبهةٌ.

قال: فاجتمع رأي الناس علىٰ أن يَحلِف ولاة المقتول، ثمّ يسلَّمَ إليهم فيقتُلوه.

فقال خارجةُ بن زيدٍ: فركبنا إلىٰ معاويةَ – رضي الله عنه – فقصصنا عليه القصّة، فكتب معاوية – رضي الله عنه – إلىٰ سعيدِ بن العاص – رضي الله عنه – إن كان ما ذكرنا له حقًّا أن يُحلِّفنا علىٰ القاتل، ثمّ يسلِّمَه إلينا.

فجئنا بكتاب معاويةَ – رضي الله عنه – إلىٰ سعيدِ بن العاص – رضي الله عنه – فقال: «أنا منْفِذٌ كتابَ أمير المؤمنين؛ فاغدُوا علىٰ بركة الله».

=

فغدونا عليه، فأَسْلَمَه إلينا سعيدٌ – رضي الله عنه – بعد أن حَلَّفنا عليه خمسين يمينًا.

والثانية: رواها البخاريّ في "التاريخ الأوسط" (٢/ ٧٤١ برقْم ٤٥٩) عن عبد الله بن عبد العزيز الأُوَيسيّ، عنِ ابن أبي الزناد به، ولفظه:

أنّ ابن النُّعَيمان منَ الأنصار قَتَل وهو سكرانُ عمارةَ بنِ يزيدَ بنِ ثابتٍ: رجلٍ من بني النجّار، فجئنا بكتاب معاويةَ إلىٰ سعيدٍ – رضي الله عنهما – فأَسْلَمَه سعيدُ بن العاص – رضي الله عنه – بعد أن حَلَفنا خمسين يمينًا، فقتلناه.

والحديث بذٰلك حسنٌ؛ لأجل ابن أبي الزناد، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٧)

[٣١٩]

وكانوا[١] يُخبِرون أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قضىٰ بالقَسَامة.

ويَرَونها للّذي يأتي به منَ اللَّطْخ والشبهة أقوىٰ ممّا يأتي به خصمه.

❁❁❁

(١) يعني فقهاء المدينة، الذين أدركهم أبو الزناد، كما تقدّم في البحث [٣١٧].

دراسة الحديث:

هٰذا من تتمّة الرواية في المبحث [٣١٧]، وهي من طريق إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، وعيسىٰ بنِ مِينَا، عنِ ابن أبي الزناد، عن أبيه، عمّن أدركهم من فقهاء أهل المدينة، أنّهم قالوه.

وتقدّم تحسينُ هٰذه الروايةِ إلىٰ هٰؤلاء الفقهاءِ، واستظهارُ أنّهم منَ التابعين؛ فما ذكروه هنا عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلٌ، وهو مرسلٌ قويٌّ، تواطُؤ الجماعة عليه يدلُّ علىٰ اشتهاره في ذٰلك الزمانِ المتقدّم.

وقد ثبتتِ القَسَامة عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في أحاديثَ كثيرةٍ، منها حديث سهلِ بن أبي حَثْمةَ رضي الله عنه، وقد أخرجه الشيخان في "صحيحيهما"، كما تقدّم في المبحث [٣٠٢].

وأمّا كونهم يرَونَ القَسَامةَ للَّطْخ والشبهة، فقد تقدّم نحوُه في المبحث [٣١٧].

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٧)

[٣٢٠]

ورَأَوا[١] ذٰلك في الصُّهَيبيّ حين قتله الحاطِبيّون، وفي غيره.

(١) يعني فقهاء المدينة، الذين أدركهم أبو الزناد، كما تقدّم في البحث [٣١٧].

دراسة الحديث:

هٰذا من تتمّة الرواية في المبحث [٣١٧]، وهي من طريق إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ، وعيسىٰ بنِ مِينَا، عنِ ابن أبي الزناد، عن أبيه، عمّن أدركهم من فقهاء أهل المدينة، أنّهم قالوه.

وتقدّم تحسينُ هٰذه الروايةِ إلىٰ هٰؤلاء الفقهاءِ، واستظهارُ أنّهم منَ التابعين.

وسيأتي في المبحث التالي قصّة الحاطبيّ الذي قتل الصُّهَيبيّ، عكسَ ما قاله ابن أبي الزناد هنا، من وجهٍ آخرَ صحيحٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٧)

[٣٢١]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبرني عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، أنّ هشامَ بن عروةَ أخبره:

أنّ رجلًا من آل حاطبِ بن أبي بَلْتَعةَ[١] كانت بينه وبين رجلٍ من آل صُهَيبٍ[٢] منازعةٌ.

فذكر الحديثَ في قتله، قال:

فركِب يحيىٰ بنُ عبد الرحمٰن بن حاطبٍ[٣] إلىٰ عبد الملك بن مرْوانَ في ذٰلك، فقضىٰ بالقَسَامة علىٰ ستّة نفرٍ من آل حاطبٍ، فثنّىٰ عليهمُ الأيمانَ.

فطلب آل حاطبٍ أن يَحلِفوا علىٰ اثنين ويقتُلوهما، فأبىٰ عبد الملك إلّا أن يَحلِفوا علىٰ واحدٍ فيقتُلوه، فحَلَفوا علىٰ الصُّهَيبيّ فقتلوه.

قال هشامٌ: فلم يُنكِر ذٰلك عروةُ، ورأىٰ أنْ قد أُصِيب فيه الحقُّ.

❁❁❁

---

(١) سمّاه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٧١) الحسنَ بن عثمانَ.

(٢) سمّاه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٧١) يزيدَ بن المغيرة.

(٣) هو ابن أبي بلتعةَ، اللَّخْميُّ، أبو محمّدٍ أو أبو بكرٍ، المدنيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ أربعٍ ومِائةٍ، (م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٣).

دراسة الحديث:

أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٤/ ٣٠٦) من طريق البيهقيّ.

وهو من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه.

ورجاله كلّهم ثقاتٌ.

=

وذكره ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٧/ ٣٧١) عن حمّادِ بن سلمةَ، عن هشامِ بن عروةَ:

أنّ ابنًا لصُهيبٍ أخذ ابنًا لحاطب بن أبي بَلْتَعةَ، فضربه بخشبةٍ معه حتّىٰ ظنّ أنّه قد قتله.

فذكر الحديث، وأنّه مات منها، وأنّ الصُّهَيبيّ دُفِع إلىٰ وليّ حاطبٍ، فضربه بعصًا معه في الرأس، حتّىٰ تطايرت شئون رأسه؛ فمات.

وعروةُ بن الزبير جالسٌ لا يُنكِرُه. انتهىٰ.

ثمّ سمّىٰ الصُّهَيبيّ والحاطبيّ، وتقدّم نقلُه.

وهٰذه متابعةٌ صحيحةٌ عن هشامٍ، والظاهر أنّ ابن حزمٍ نقله من مصنّفات حمّادِ بن سلمةَ.

وقد أدرك هشامُ بن عروةَ خلافة عبد الملك بن مروانَ؛ فقد وُلِد هشامٌ سنةَ إحدىٰ ستّين، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٣٤)، واستقامتِ الخلافة لعبد الملك سنةَ اثنتين وسبعين، ومات سنةَ ستٍّ وثمانين، انظر "سيرَ أعلام النبلاء" (٤/ ٢٤٧، و٢٤٩).

فالإسناد صحيحٌ.

ويشهد لأصل القصّة الإسنادُ الحسنُ المتقدّم في المبحث السابق، عن أبي الزناد، عن مَشْيَخته من فقهاء المدينة، وإن خالفه في تعيين القاتل منَ المقتول، وذٰلك لا يضرّ.

[٤]

بابُ ترك القَوَد بالقَسَامة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٩)

[٣٢٢]

أخبرنا أبو بكرٍ الأَرْدَسْتانيُّ، أبنا أبو نصرٍ العراقيُّ، أبنا سفيانُ بن محمّدٍ الجوهريُّ، ثنا عليُّ بن الحسن،(١) ثنا عبد الله بنُ الوليد، ثنا سفيانُ،(٢) عن عبد الرحمٰن،(٣) عنِ القاسم بن عبد الرحمٰن،(٤) أنّ عمرَ بن الخطّاب – رضي الله عنه – قال:

«القَسَامة توجِب العقلَ، ولا تُشِيطُ(٥) الدمَ».

هٰذا منقطعٌ.

❁❁❁

(١) هو ابن موسىٰ، الدَّرَابْجِرْديُّ.

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن عبد الله بن عتبةَ بنِ عبد الله بن مسعودٍ، المسعوديُّ، الكوفيّ، صدوقٌ، اختلط قبل موته، وضابطه أنّ من سمع منه ببغدادَ، فبَعْدَ الِاختلاط، منَ السابعة، مات سنةَ ستّين ومِائةٍ، وقيل: سنةَ خمسٍ وستّين ومِائةٍ، (خت ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٨٦).

(٤) هو ابن عبد الله بن مسعودٍ، الكوفيُّ، المسعوديّ.

(٥) تُشِيطُ أيْ: تُهلِك. قاله الجوهريّ في "الصِّحاح" (٣/ ١١٣٨). واستُعير هنا لمعنىٰ الإبطال والإذهاب، قال إبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (٣/ ١١٥٤): «لا تُهلِكه، ولا تُبطِله»، أيْ: لا تُهلِك القَسَامةُ الدمَ – يعني القَوَدَ – ولا تُبطِله.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ من طريق "الجامع" لسفيانَ الثوريّ، كما ذكره البيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٥).

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٧٥ برقْم ١٩٣٨٣) عنِ الثوريّ به.

وعبد الرحمٰن كان قدِ اختلط، وسماع الثوريّ منه قبل اختلاطه.

=

ذكر العراقيّ في "التقييد والإيضاح" (٢/ ١٤٣٧-١٤٣٦) أنّ روايته عنه تُقبل.

ويؤكّده ما رواه ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٥١) عن محمّدِ بن نُمَيرٍ أنّه قال: «ما روىٰ عنه الشيوخ، فهو مستقيمٌ»، يعني الكبارَ، والثوريُّ من أقرانه.

وأيضًا، فقد رواه عبد الرزّاق كذٰلك في "المصنّف" (٨/ ١٧٥ برقْم ١٩٣٨٤) عن إسماعيلَ بنِ عبد الله أبي الوليد. وابنُ أبي شيبةَ في مواضعَ منَ "المصنّف" (١٥/ ٢٤٩ برقْم ٢٩٦٣٣، و٢٥٥ برقْم ٢٩٦٥٦، و٢٥٧ برقْم ٢٩٦٦٤) عن وكيعٍ.

كلاهما عن عبد الرحمٰن بن عبد الله المسعوديّ، عنِ القاسم بن عبد الرحمٰن المسعوديّ قال:

انطلق رجلان من أهل الكوفة إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - فوَجَداه قد صَدَر عنِ البيت عامدًا إلىٰ منىٰ، فطافا بالبيت، ثمّ أدركاه، فقصّا عليه قصّتهما، فقالا: «يا أمير المؤمنين، ابنُ عمٍّ لنا قُتِل، نحن إليه شَرَعٌ سَوَاءٌ في الدمِ»، وهو ساكتٌ عنهما، لا يَرجِعُ إليهما شيئًا، حتّىٰ ناشَدَاه اللهَ، فحَمَل عليهما، ثمّ ذكّراه اللهَ؛ فكفّ عنهما.

ثمّ قال عمرُ رضي الله عنه: «ويلٌ لنا إذا لم نُذَكَّر بالله، وويلٌ لنا إذا لم نَذْكُرِ اللهَ فيكم.

شاهدان ذوا عدلٍ تجيئان بهما علىٰ من قتله، فنُقِيدُكم منه، وإلّا، حَلَف مَن يَدرؤكم بالله: (ما قتلْنا، ولا علمْنا قاتلًا)، فإن نَكَلوا، حَلَف منكم خمسون، ثمّ كانت لكمُ الدِّيَة».

هٰذا لفظ وكيعٍ في الموضع الأوّل، وهو أتمّ سياقٍ للحديث، ولفظه في الثاني نحوُ رواية الثوريّ، وفي الموضع الثالث أتمُّ منه. وكذا رواية إسماعيلَ أتمُّ من رواية الثوريّ.

والظاهر أنّ تفاوتهم في السياق تصرُّفٌ منهم بالاختصار، أو منَ المصنّفين.

وقال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه: عبد الله (١/ ٣٢٥): «سماع وكيعٍ منَ المسعوديّ بالكوفة قديمًا».

وإسماعيلُ بن عبد الله - لعلّه ابن الحارث البصريُّ، قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧): «صدوقٌ، منَ السابعة»؛ فالظاهر أنّه سمع من المسعوديّ في البصرة قديمًا، والله أعلمُ.

فالحديث ثابتٌ من رواية عبد الرحمٰن المسعوديّ قبل اختلاطه، لٰكنّ القاسم بن عبد الرحمٰن المسعوديَّ وُلِد في صدر خلافة معاويةَ رضي الله عنه، قاله الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ١٩٦)، =

وذٰلك بعد موت عمر – رضي الله عنه – بزمنٍ، بل قال ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٦٩): «لم يولَد والد القاسم إلّا بعد موت عمرَ رضي الله عنه».

وقال ابن المدينيّ: «لم يلقَ من أصحاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – غيرَ جابرٍ بن سَمُرةَ رضي الله عنه»، واختُلِف في سماعه منِ ابن عمرَ رضي الله عنهما. انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص٢٥٢).

ولذٰلك أعلّ هٰذا الإسنادَ بالِانقطاع – ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٦٩)، والبيهقيّ هنا، وفي "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٥)، لٰكنّه مع ذٰلك صالحٌ لِلاعتبار.

وتقدّم في المبحث [٣٠٩] أنّ له شواهدَ يرتقي بها إلىٰ درجة الحسن.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٩)

[٣٢٣]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصَّفّارُ، ثنا الحسن بن سلّامٍ،(١) ثنا أبو نُعَيمٍ،(٢) ثنا عبد السلام،(٣) عن يونُسَ،(٤) عنِ الحسن(٥) قال:

«القتل بالقَسَامة جاهليّةٌ».

❁❁❁

(١) هو ابن حمّادِ بن أبانَ بنِ عبد الله، أبو عليٍّ، السَّوّاقُ، قال الدارَقُطْني: «ثقةٌ، صدوقٌ»، وتُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وسبعين ومِائتين. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٨/ ٢٩٤-٢٩٣).

(٢) هو الفضل بن دُكَينٍ.

(٣) هو ابن حربِ بن سَلْمٍ، النَّهْديُّ، أبو بكرٍ، الكوفيُّ، وأصله بصريٌّ، المُلَائيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، قال ابن حجرٍ: «له مناكيرُ»، من صغار الثامنة، مات سنةَ سبعٍ وثمانين ومِائةٍ، وله ستٌّ وتسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٦).

وقال العجليّ في "الثقات" (٢/ ٩٤): «هو عند الكوفيّين ثقةٌ ثبْتٌ، والبغداديّون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيّون أعلمُ به».

ويشرح ذٰلك قول عليّ بن المدينيّ: «كان يجلس في كلّ عامٍ مرّةً مجلسًا للعامّة ... وقد كنت أستنكر بعض حديثه، حتّىٰ نظرتُ في حديث من يُكثِر عنه، فإذا حديثه مقارِبٌ، عن مغيرةَ والناسِ، وذٰلك أنّه كان عَسِرًا؛ فكانوا يجمعون غرائبه في موضعٍ، فكنت أنظر إليها مجموعةً فاستنكرتها»، نقله الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٩١٠).

(٤) هو ابن عُبيدٍ، البصريُّ.

(٥) هو ابن يسارٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

رواه ابن معينٍ في "التاريخ" (روايةِ الدُّوريّ: ٤/ ٢٦ برقْم ٢٩٦٥) عن عبد السلام بن حربٍ بمثله.

وإسناد هٰذا الأثرِ صحيحٌ عنِ الحسن البصريّ، وهو من فقهاء التابعين.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٢٩)

[٣٢٤]

وفيما روىٰ أبو داوُدَ في "المراسيل"، عن هارونَ بنِ زيدِ بن أبي الزرقاء،[١] عن أبيه،[٢] عن محمّدِ بن راشدٍ، عن مكحولٍ:

أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – لم يَقضِ في القَسَامة بقَوَدٍ.

أخبرَناه محمّدُ بن محمّدٍ،[٣] أبنا الفَسَويّ،[٤] ثنا اللُّؤلُئِيُّ، ثنا أبو داوُدَ، فذكره.

❁❁❁

---

(١) هو التغلبيّ، أبو محمّدٍ، المَوصليُّ، نزيل الرَّمْلة، صدوقٌ، منَ العاشرة، مات بعد سنة خمسين ومِائتين. (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٩).

(٢) هو زيدُ بن أبي الزرقاء: يزيدَ، التغلبيُّ، أبو محمّدٍ، الموصليُّ، نزيل الرَّمْلة، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ وتسعين ومِائةٍ، (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٣).

(٣) هو أبو بكرٍ، السُّلَيمانيُّ.

(٤) هو عبد الله بنُ إبراهيمَ، الداوُديُّ.

دراسة الحديث:

رواه أبو داوُدَ في "المراسيل" (ص٢١٩ برقْم ٢٧١).

ولهٰذا الإسنادُ رجاله ثقاتٌ، لٰكنّه منقطعٌ، كما قاله البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ١٤٥)، وفي "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٦٠)؛ وذٰلك لأنّ مكحولًا من صغار التابعين، وغالب رواياته عنِ التابعين؛ فروايته مظِنّة الإعضال.

[٥]

بابٌ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٠)

[٣٢٥]

روىٰ أبو داوُدَ في "المراسيل"، عن محمّدِ بن عبد الجبّار الهمَذانيّ،(١) ثنا موسىٰ بنُ داوُدَ،(٢) ثنا سلّامُ بن مسكينٍ،(٣) عنِ الحسن(٤) قال:

اقتتل قومٌ بالحجارة، فقُتِل بينهم قتيلٌ، فأمر النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بحبسهم.

أخبرَناه أبو بكرٍ محمّدُ بن محمّدٍ،(٥) أبنا أبو الحسين الفَسَويُّ،(٦) ثنا أبو عليٍّ اللُّؤلُئِيُّ، ثنا أبو داوُدَ، فذكره.

❁❁❁

---

(١) هو الملقَّب بـ(سندولَ) و(سندولَا)، صدوقٌ، عابدٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، (مد). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٥).

(٢) هو الضَّبّيّ، أبو عبد الله، الطَّرَسُوسيُّ، نزل بغدادَ، ثمّ وَلِي قضاء طَرَسُوسَ، الخُلْقانيُّ، صدوقٌ، فقيهٌ، زاهدٌ، له أوهامٌ، من صغار التاسعة، مات سنةَ سبعَ عشْرةَ ومِائتين، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٢).

(٣) هو ابن ربيعةَ، الأزديُّ، أبو رَوحٍ، البصريُّ، يقال: اسمه (سليمان)، ثقةٌ، رُمِي بالقَدَر، منَ السابعة، مات سنة سبعٍ وستّين ومِائةٍ، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠١-٢٠٢).

(٤) هو ابن يسارٍ، البصريُّ.

(٥) هو السُّلَيمانيّ.

(٦) هو عبد الله بنُ إبراهيمَ، الداوُديُّ.

دراسة الحديث:

رواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢٩٢ برقْم ٤٠٥).

وهٰذا الإسنادُ حسنٌ إلىٰ الحسن، لٰكنّه بعد ذٰلك مرسلٌ، ومراسيل الحسن - كما تقدّم - ضعيفةٌ.

وبذٰلك أعلّه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٥/ ١٧٠).

جِمَاع أبواب كفّارة القتل

[٦]

بابُ ما جاء في وجوب الكفّارة في أنواع قتل الخطإ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٠-١٣١)

[٣٢٦]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ قال:

﴿مِن قَوۡمٍ عَدُوّٖ لَّكُمۡ﴾ [النساء: ٩٢]، «يعني: في قومٍ عدوٍّ لكم».

أخبرنا مروانُ بن معاويةَ،(١) عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن قيسِ بن أبي حازمٍ،(٢) قال:

لجأ قومٌ إلىٰ خثعمٍ، فلمّا غشِيَهمُ المسلمون، استعصموا(٣) بالسجود، فقتلوا بعضهم، فبلغ النبيَّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقال:

---

(١) هو ابن الحارث بن أسماءَ، الفَزَاريُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، نزيل مكّةَ ودمشقَ، ثقةٌ، حافظٌ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ، منَ الثامنة، مات سنةَ ثلاثٍ وتسعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٩).

(٢) هو البَجَليّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ الثانية، مخضرَمٌ، ويقال: له رؤيةٌ، وهو الذي يقال إنّه اجتمع له أن يرويَ عنِ العشَرة، مات بعد التسعين، أو قبلَها، وقد جاز المِائة، وتغيّر، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٢).

ومأخذ القول بتغيُّره ما رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٤/ ٤٦٨) من طريق يحيىٰ بنِ سليمانَ الجعفيّ، عن يحيىٰ بنِ أبي غَنِيّةَ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ قال: «كَبِر قيسُ بن أبي حازمٍ حتّىٰ جاز المِائة بسنين كثيرةً، حتّىٰ خَرِف وذهب عقله»، ثمّ حكىٰ قصّةً.

ولهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ يحيىٰ بنُ سليمانَ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢١): «صدوقٌ، يخطئ»، ولا يُقبل تفرُّده بهٰذا.

وذكر الذهبيّ هٰذه الروايةَ في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٩٣)، ثمّ قال: «أجمعوا علىٰ الاحتجاج به، ومن تكلّم فيه، فقد آذىٰ نفسه»، وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ٨٤٨): «لا يضرّه وصفه إيّاه بأنّه خَرِف؛ لأنّ الظاهر أنّه لم يحدّث في هٰذه الحالة؛ ولذٰلك احتجّوا به مطلقًا».

(٣) أي: التجَئُوا، وتقوَّوا به، وامتنعوا. انظر "مقاييسَ اللغة" لابن فارسٍ (٤/ ٣٣١)، و"مختارَ الصِّحاح" للجوهريّ (ص٣٨٥).

=

«أعطوهم نصف العقل؛ لصَلاتهم».

ثمّ قال عند ذٰلك: «ألَا إنّي بريءٌ من كلّ مسلمٍ مع مشركٍ».

قالوا: «لِمَ يا رسول الله»؟

قال: «لا تَرَايَا[1] ناراهما».

قال الشافعيّ: «إن كان هٰذا ثبت، فأحسِب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم - والله أعلمُ - أعطىٰ مَن أعطىٰ منهم متطوّعًا، وأعلمهم أنّه بريءٌ من كلّ مسلمٍ مع مشركٍ - والله أعلمُ - في دار شركٍ؛ لِيعْلِمَهم أن لّا دِيَاتِ لهم، ولا قَوَدَ».

قال الشيخ الفقيه رحمه الله: وقد رُوِي هٰذا موصولًا.

❁❁❁

---

(١) أيْ: تتراءىٰ، حُذِفت إحدىٰ التاءين تخفيفًا، وسُهِّلت الهمزة ياءً.

والترائي تفاعُلٌ منَ الرؤية، يقال: (تراءىٰ القوم) إذا رأىٰ بعضهم بعضًا، وإسناده إلىٰ النارَينِ مجازٌ، وأصله ترائي كلٍّ منهما لنار صاحبه؛ فالمعنىٰ ألّا يسكنَ المسلم بلاد المشركين، ولا يجاورَهم، بل يتباعدُ منهم، بحيث لو أوقد أحدهما نارًا، ما رآها الآخر، وذٰلك حثٌّ علىٰ الهجرة إلىٰ بلاد المسلمين؛ لأنّ المشركين لا عهدَ لهم، ولا أمانَ.

انظر "غريبَ الحديث" لأبي عُبيدٍ القاسم بن سلّام (٢/ ٨٨)، و"النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٢/ ١٧٧)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٢٨٥).

دراسة الحديث:

هٰذا الحديثُ أخرجه أبو داوُدَ في "السنن" (٤/ ٤٥٥ برقْم ٢٦٣٣)، والتِّرمِذيُّ في "الجامع" (٣/ ٦٥ برقْم ١٦٩٩) - من طريق أبي معاويةَ، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، عن جريرِ بن عبد الله - رضي الله عنه - قال:

بعث رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - سريّةً إلىٰ خثعمٍ، فاعتصم ناسٌ منهم بالسجود، فأسرع فيهمُ القتلُ، فبلغ ذٰلك النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فأمر لهم بنصف العقل، وقال:

=

«أنا بريءٌ من كلّ مسلمٍ يقيم بين أظهر المشركين».

قالوا: «يا رسول الله، لمَ»؟

قال: «لا تَرَاءىٰ ناراهما».

فليس الحديث من زوائد البيهقيّ.

والمقصود بهٰذا المبحثِ كلام الشافعيّ فقط، وإسناد البيهقيّ إليه صحيحٌ.

وهو في "الأمّ" (٧/ ٩٠-٨٨).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣١)

[٣٢٧]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو بكرِ بنُ الحسن القاضي، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن عبد الجبّار، ثنا يونُسُ بن بُكَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ،(١) حدّثني عبد الرحمٰن بنُ الحارث بن عبد الله بن عيّاشٍ،(٢) قال: قال لي القاسم بن محمّدِ بن أبي بكرٍ:

نزلت هٰذه الآيُة ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا﴾ [النساء: ٩٢] في جدّك عيّاشِ بن أبي ربيعةَ(٣) وفي الحارث بن زيدٍ: أخي بني مَعِيصٍ.(٤)

كان يؤذيهم بمكّةَ وهو علىٰ شِركِه، فلمّا هاجر أصحاب رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - إلىٰ المدينة، أسلم الحارث، ولم يعلموا بإسلامه، فأقبل مهاجرًا، حتّىٰ إذا كان بظاهرة(٥)

---

(١) هو محمّدُ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ، صاحبُ "المغازي".

(٢) هو ابن أبي ربيعةَ، المخزوميُّ، أبو الحارث، المدنيُّ، صدوقٌ، له أوهامٌ، منَ السابعة، مات سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ، وله ثلاثٌ وسِتّون سنةً، (بخ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٨٠).

(٣) هو ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرَ بنِ مخزومٍ، القرشيُّ، المخزوميّ، واسم أبيه (عمرٌو)، يلقَّب (ذا الرمحين)، أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وكان أحد من يدعو له النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - منَ المستضعفين، واستُشهِد باليمامة، وقيل: باليرموك، وقيل: مات سنةَ خمسَ عشْرةَ، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٢-٣٧٣).

(٤) هم بطنٌ من قريشٍ، من ولد عامرِ بن لؤيٍّ. انظر "جمهرةَ الأنساب" لابن حزمٍ (ص١٦٦)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٦٣١).

(٥) الظاهرة: الأرض المُشرِفة. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٤٣٤).

=

بني عمرِو بن عوفٍ،[١] لقِيَه عيّاشُ بن أبي ربيعةَ، ولا يظنّ إلّا أنّه علىٰ شِركِه، فعلاه بالسيف حتّىٰ قتله.

فأنزل الله فيه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا﴾ [النساء: ٩٢] إلىٰ قوله: ﴿فَإِن[٢] كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، يقول: تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ، ولا يَرُدَّ الدِّيَةَ إلىٰ أهل الشرك، علىٰ قريش.

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [النساء: ٩٢]، يقول: من أهل الذمّة، فتحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ، ودِيَةٌ مسلَّمةٌ إلىٰ أهله.

❁❁❁

---

(١) عمرُو بن عوفٍ بطنانِ منَ الأنصار: الأوّل: منَ الأوس، وكانوا من أهل قُباءَ، والثاني: منَ الخزرج. انظرهما في "جمهرة الأنساب" لابن حزمٍ (ص٣٣٢، و٣٥٣).

(٢) في الطبعة الهنديّة: (وإن)، وهو خطأٌ.

دراسة الحديث:

رواه أبو الحسن بنُ الأثير في "أُسد الغابة" (١/ ٣٩٤) من طريق رِضوانَ بنِ أحمدَ الصَّيْدَلانيّ، عن أحمدَ بنِ عبد الجبّار به.

وإنّما رواه يونُسُ بن بُكَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ في "مغازيه".

وسبق في المبحث [٧٧] أنّ البيهقيّ أخرجه من طريق حمّادِ بن سلمةَ، عن محمّدِ بن إسحاقَ، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن أبيه: القاسمِ بن محمّدٍ، فذكره، ولفظه أخصرُ.

فانقلب الإسناد علىٰ حمّادٍ؛ فأبدل بعبد الرحمٰن بنِ الحارث عبدَ الرحمٰن بنَ القاسم، وقد سبق عبد الرحمٰن بنُ القاسم إلىٰ وهْمه؛ لشهرته بالرواية عن أبيه.

=

ويونُسُ بن بُكَيرٍ أخصُّ بابن إسحاقَ، وهو راوية "مغازيه"، وهٰذا الحديثَ منها، وفي سياقه ما يدلّ علىٰ تثبُّته، وهو قوله: (نزلت هٰذه الآيةُ في جدّك)؛ فإنّ ربيعةَ بن أبي عيّاشٍ - رضي الله عنه - جدّ عبد الرحمٰن بن الحارث، والله أعلمُ.

هٰذا، وإسنادُ "المغازي" مرسلٌ حسنٌ؛ لأجل عبد الرحمٰن بن الحارث، وهٰذا الحديثُ في خبر جدّه، والظاهر أنّه يعتني بضبطه، ولا يَهِمُ فيه.

وابن إسحاقَ، فإمامٌ في السِّيَرِ، وهٰذا الحديثُ منها، وقد صرّح بالسماع من عبد الرحمٰن بن الحارث؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

وله شواهدُ مرسلةٌ عن جماعةٍ منَ التابعين والعلماء.

أوّلهم: سعيدُ بن جُبَيرٍ، فقد أخرجه ابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٣/ ١٠٣١ برقْم ٥٧٨٢) من طريق يحيىٰ بنِ عبد الله بن بُكَيرٍ، عنِ ابن لَهِيعةَ، حدّثني عطاءُ بن دينارٍ، عنه.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل ابن لَهِيعةَ.

وعطاءٌ لم يسمع من سعيدِ بن جُبَيرٍ، قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٣٣١): «روايته عن سعيدِ بن جُبَيرٍ من صحيفةٍ»، وهي وجادةٌ صحيحةٌ إن شاء الله.

والثاني: مجاهدٌ، قاله في "تفسيره" (ص٢٨٨).

وأخرجه الطبريّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٠٦)، وابنُ المنذر في "تفسيره" (٢/ ٨٣٠ برقْم ٢١٠٨)، وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٣/ ١٠٣١ برقْم ٥٧٨١) - من طريقين عنه.

والثالث: عكرمةُ مولىٰ ابن عبّاسٍ، أخرجه الطبريّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٠٧-٣٠٦) من طريق سُنَيدٍ، عنِ الحجّاج بن محمّدٍ المِصّيصيّ، عنِ ابن جريجٍ، عنه.

ورواية سُنَيدٍ عنِ الحجّاج عنِ ابن جُرَيجٍ - فيها خللٌ.

قال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" روايةِ ابنه عبد الله (٢/ ٥٥١): «رأيت سُنَيدًا عند حجّاجِ بن محمّدٍ وهو يَسمع منه "الجامع" لابن جُرَيجٍ، فكان في الكتاب: (ابنُ جُرَيجٍ قال: أُخبِرتُ عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، وأُخبِرتُ عنِ الزهريّ، وأُخبِرتُ عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ)، فجعل سُنَيدٌ يقول لحجّاجٍ: (قُل =

يا أبا محمّدٍ: ابنُ جُرَيجٍ عنِ الزهريّ، وابنُ جُرَيجٍ عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، وابنُ جُرَيجٍ عن صفوانَ بنِ سُلَيمٍ)؛ فكان يقول له هٰكذا».

ولم يَحمَدْه الإمام أحمدُ فيما رآه يصنع بحجّاجٍ، وذمّه علىٰ ذٰلك، وقال: «بعض هٰذه الأحاديثِ التي كان يُرسِلها ابن جُرَيجٍ أحاديثُ موضوعةٌ، كان ابن جُرَيجٍ لا يبالي من أين يأخذه»، يعني قولَه: (أُخبِرتُ، وحُدِّثتُ عن فلانٍ).

وعليه، فلا يؤمن أن يكون هٰذا ممّا صرّح ابن جُرَيجٍ بأنّه لم يسمعه من عكرمةَ، وأرسله عن بعض الضعفاء. ولو ثبت هٰذا الحديثُ عنِ ابن جُرَيجٍ بالعنعنة، فإنّ ابن جُرَيجٍ سيِّئ التدليس، كما سبق.

فالحديث بذٰلك ضعيفٌ، لا يصحّ عن عكرمةَ بحالٍ.

والرابع: السُّدّيّ الكبير، أخرجه الطبريّ في تفسيره "جامعِ البيان" (٧/ ٣٠٨)، وابنُ المنذر في "تفسيره" (٢/ ٨٢٩ برقْم ٢١٠٧) من طريقين عن أسباطِ بن نصرٍ، عنه.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.

أسباطُ بن نصرٍ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨): «صدوقٌ، كثير الخطإ، يُغرِبُ».

والسُّدّيّ – قال فيه (ص٤٨): «صدوقٌ، يَهِمُ».

والخامس: محمّدُ بن السائب الكلبيُّ، حكاه عنه الثعلبيّ في تفسيره "الكشفِ والبيان" (٢١/ ٢١-٢٣)، والواحديُّ في "أسباب النزول" (١٧٠-١٦٩).

ولم أقف عليه مسندًا، والكلبيُّ واهٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤١٥): «متّهمٌ بالكذب، ورُمِي بالرَّفْضِ».

والسادس: مقاتلُ بن سليمانَ، قاله في "تفسيره" (١/ ٣٩٧-٣٩٦).

ومقاتلٌ متّهمٌ في الرواية أيضًا، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٦): «كذّبوه، وهجروه، ورُمِي بالتجسيم».

وبعدُ، فالثلاثة الأوائل تابعيّون كبارٌ، لٰكنّ الإسناد إلىٰ سعيدِ بن جُبَيرٍ وعكرمةَ – ضعيفٌ.

والسُّدّيُّ من صغار التابعين؛ فمراسيله في حكم المعضَلات، وفي الإسناد إليه ضعفٌ أيضًا.

=

والأخيران واهيانِ؛ فلا اعتداد برواياتهما، علىٰ أنّي لم أقف علىٰ الإسناد إليهما.

فلا يصفو للشهادة لرواية القاسم إلّا روايةُ مجاهدٍ، والحديث بمجموع هٰذينِ المرسلَينِ حسنٌ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣١)

[٣٢٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن إسحاقَ الصَّغَانيُّ، ثنا أبو الجَوّاب،(١) ثنا عمّارُ بن رُزَيقٍ، ثنا عطاءُ بن السائب، عن أبي يحيىٰ:(٢)

عنِ ابن عبّاسٍ في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَإِن(٣) كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، قال:

«كان الرجل يأتي رسولَ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فيُسْلِم، ثمّ يرجع إلىٰ قومه فيكون فيهم وهم مشركون، فيصيبه المسلمون خطأً في سريّةٍ أو غَزَاةٍ، فيُعتِق الرجل رقبةً».

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، قال: «يكون الرجل معاهَدًا،(٤) وقومُه أهلَ عهدٍ، فيُسَلَّم إليهم دِيَتُه، وأعتق الذي أصابه رقبةً».

وفي تفسير عليّ بن أبي طلحةَ، عنِ ابن عبّاسٍ بنحوٍ من هٰذا المعنىٰ، قال:

«وإن كان في أهل الحرب وهو مؤمنٌ، فقَتَله خطأً، فعلىٰ قاتله أن يُكَفِّر، ولا دِيَةَ عليه».

---

(١) هو الأحوص بن جَوّابٍ، الضّبّيُّ، الكوفيّ.

(٢) هو زيادٌ، المكّيُّ، ويقال: الكوفيُّ، الأعرجُ، مشهورٌ بكنيته، ثقةٌ، منَ الثالثة، (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٢).

(٣) في الطبعة الهنديّة: (وإن)، وهو خطأٌ، وانظر طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٧٢).

(٤) قال أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٣/ ٣٢٥): «يجوز أن يكون بكسر الهاء وفتحها، علىٰ الفاعل والمفعول، وهو في الحديث بالفتح أشهرُ وأكثرُ، والمعاهَد: من كان بينك وبينه عهدٌ، وأكثر ما يطلَق في الحديث علىٰ أهل الذمّة، وقد يطلَق علىٰ غيرهم منَ الكفّار إذا صولحوا علىٰ ترك الحرب مدّةً ما».

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الصغرىٰ" (٣/ ٢٦١ برقْم ٣١١٦) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ١٥٣ برقْم ٣٢٤٣)، ثمّ قال: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه»، وسيأتي ما فيه.

ورواه ابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٣/ ١٠٣٣ برقْم ٥٧٩٧، و١٠٣٤ برقْم ٥٨٠٠) عن أحمدَ بنِ منصورٍ الرماديّ، عن أبي الجَوّاب به.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٣٠٧ برقْم ٢٩٨٥٢، و١٨/ ٤٦٣ برقْم ٣٥٦٧٢) - وعنه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤١٦ برقْم ٢١٥)، والطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٨/ ١٢٨ برقْم ٨١٧٤) - عن معاويةَ بنِ هشامٍ، عن عمّارِ بن رُزَيقٍ به.

وذكر ابن أبي شيبةَ في الموضع الثاني تفسير الجملة الثانية فقط.

وقال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن عطاءِ بن السائب، عن أبي يحيىٰ - إلّا عمّارُ بن رُزَيقٍ، تفرّد به معاويةُ بن هشامٍ».

وسبق أنّ أبا الجَوّاب رواه عن عمّارِ بن رُزَيقٍ أيضًا، وأبو الجَوّاب ومعاويةُ صدوقان؛ فتَشُدُّ رواية كلٍّ منهما الأخرىٰ.

وعمّارٌ صدوقٌ أيضًا، وقد تفرّد بهٰذا الحديثِ عن عطاءِ بن السائب، وكان قدِ اختلط، ولم يذكرِ العلماء عمّارًا فيمن سمع منه قبل الِاختلاط؛ فيجب التوقُّف في روايته.

فالإسناد بذٰلك ضعيفٌ؛ خلافًا لما سبق عنِ الحاكم.

وأيضًا، فقد روىٰ الطبريّ في تفسيرِ "جامع البيان" (٧/ ٣١٦) عنِ المثنّىٰ بنِ إبراهيمَ، عن حجّاجِ بن المنهال، عن حمّادِ بن سلمةَ، عن عطاءِ بن السائب، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وذكر تفسير الجملة الأولىٰ، وأسقط أبا يحيىٰ الكوفيَّ منَ الإسناد؛ فصار منقطعًا؛ فإنّ عطاءً لا يدرك الرواية عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما.

=

قال ابن حِبّانَ في "مشاهير علماء الأمصار" (ص١٦٧): «لا يصحّ له لأنسِ بن مالكٍ – رضي الله عنه – صحبةٌ، ولا لغيره منَ الصحابة»، وذكره ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٤٥٧) في الطبقة الرابعة من تابعي أهل الكوفة، ولا يدركون مثل ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وإنّما يدركه أهل الطبقة الثانية، انظر (٨/ ٣٦٥)، ولذٰلك عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" في الطبقة الخامسة: طبقة صغار التابعين.

وقد أكثر الطبريّ جدًّا عنِ المثنّىٰ في "تفسيره"، وهٰذا يدلّ علىٰ رضاهُ واعتمادِه، ولم يُذكَر بجرحٍ ولا تعديلٍ، فإن صحّت روايته عن حمّادٍ، فهي أرجحُ من رواية عمّارِ بن رُزَيقٍ؛ فقد ذهب الجمهور إلىٰ أنّ حمّادًا سمع من عطاءٍ قبل اختلاطه، انظرِ "التقييدَ والإيضاح" للعراقيّ (٢/ ١٣٩٦).

والحاصل أنّ رواية عمّارٍ ضعيفةٌ أو منكرةٌ، ولا تصحُّ علىٰ كلّ حالٍ.

لٰكنْ جاء معناها من طرقٍ أخرىٰ عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، فأجودها ما نقله البيهقيّ هنا من تفسير عليّ بن أبي طلحةَ.

وقد رواه الطبريّ في تفسيرِ "جامع البيان" (٧/ ٣١٧، و٣١٨) عنِ المثنّىٰ بنِ إبراهيمَ. وابنُ أبي حاتمٍ الرازيُّ في "تفسيره" (٣/ ١٠٣٥ برقْم ٥٨٠٢) عن أبيه.

كلاهما عن أبي صالحٍ المِصريّ، عن معاويةَ بنِ صالحٍ، عن عليّ بن أبي طلحةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما.

وذكر الطبريّ في الموضع الأوّل تفسير الجملة الأولىٰ، وفي الثاني تفسيرَ الثانية، وذكر ابن أبي حاتمٍ تفسير الثانية فقط.

وهٰذا تفسيرٌ صحيحٌ كما تقدّم في المبحث [٣٥].

ورواه الطبريّ في تفسيرِ "جامع البيان" (٧/ ٣١٨-٣١٧) عن محمّدِ بن سعدِ بن محمّدِ بن الحسن بن عطيّةَ العَوفيّ، عن أبيه: سعدِ بن محمّدٍ، عن عمّه: الحسين بن الحسن، عن أبيه: الحسن بن عطيّةَ، عن أبيه: عطيّةَ العَوفيّ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وذكر تفسير الجملة الأولىٰ بنحوه.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ، مسلسلٌ بالعلل.

فعطيّةُ العَوفيّ: قال الذهبيّ في "الكاشف" (٣/ ٤٢١): «ضعّفوه».

=

وابنه الحسن: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠١): «ضعيفٌ».

وابنه الحسين: ضعّفه ابن سعدٍ، ويحيىٰ بنُ معينٍ، والجُوزَجانيُّ، وأبو حاتمٍ الرازيُّ، والنَّسائيّ، والعُقَيليّ، وابن حِبّانَ، انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ١٥٦-١٥٥).

وابن أخيه سعدٌ: ذكر الإمام أحمدُ أنّه جهميّ، ثمّ قال: «لو لم يكن جهميًّا، لم يكن ممّن يستأهل أن يُكتَب عنه، ولا كان موضعًا لذاك»، انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٠/ ١٨٤).

وابنه محمّدٌ: قال الخطيب البغداديّ: «كان ليّنًا في الحديث»، وقال الدارَقُطْنيّ: «لا بأسَ به»، انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (٣/ ٥٦٠).

وجاء نحوُه عنِ ابن عبّاسٍ - رضي الله عنهما - من وجهٍ آخرَ، يأتي ذكره في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣١)

[٣٢٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا إبراهيمُ بن مرزوقٍ، ثنا أبو عامرٍ،(١) عن إسرائيلَ،(٢) عن سِمَاكٍ،(٣) عن عكرمةَ، عنِ ابن عبّاسٍ:

﴿فَإِن(٤) كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢]، قال: «يكون الرجل مؤمنًا، ويكون قومه كفّارًا، فلا دِيَةَ له، ولٰكنْ عِتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ».

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ [النساء: ٩٢]، قال: «عهدٌ»، ﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

❁❁❁

---

(١) هو عبد الملك بنُ عمرٍو، القَيْسيُّ، العَقَديّ، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ أو خمسٍ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٥).

(٢) هو ابن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن حربٍ، الكوفيُّ.

(٤) في المطبوعة: (وإن)، وهو خطأٌ.

دراسة الحديث:

رواه الطبريّ في تفسيرِ "جامع البيان" (٧/ ٣١٥، و٣٢٢) عنِ المثنّىٰ بنِ إبراهيمَ، عن أبي غسّانَ مالكِ بن إسماعيلَ النَّهْديّ. وفي (٧/ ٣٢٢) عن سفيانَ بنِ وكيعٍ، عن أبيه.

كلاهما عن إسرائيل به، وذكر في الموضع الأوّل تفسير الجملة الأولىٰ، وفي الثاني تفسيرَ الثانية، ثمّ أحال رواية ابن وكيعٍ عليه.

وسِمَاكٌ: روايته عن عكرمةَ - خاصّةً - مضطربةٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٦)؛ فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ، ولا بأس به في المتابعات.

=

والحديث صحيحٌ بمجموع طرقه عن عطاءٍ، وعليّ بن أبي طلحةَ، وعكرمةَ، وطريقُ عليّ بن أبي طلحةَ – خاصّةٌ – صحيحٌ لذاته، وطريق العَوفيّين وحدَه واهٍ، والله أعلمُ.

[٧]

بابُ المسلمين يقتلون مسلمًا خطأً في قتال المشركين في غير دار الحرب، أو مريدين له بعينه يحسِبونه منَ العدوّ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٢)

[٣٣٠]

أخبرنا أبو الحسين محمّدُ بن الحسين بن الفضل القطّانُ ببغدادَ، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن عبد الله بن أحمدَ بنِ عَتّابٍ،(١) ثنا القاسم بن عبد الله بن المغيرة،(٢) ثنا ابن أبي أُوَيسٍ، ثنا إسماعيلُ بن إبراهيمَ بنِ عقبةَ،(٣) عن عمّه: موسىٰ بنِ عقبةَ قال:

اليَمَانُ أبو حذيفةَ، واسمه (حُسَيلُ بن جُبَيرٍ)، حليفٌ لهم،(٤) من بني عبسٍ.(٥)

---

(١) هو ابن محمّدِ بن فائدٍ أبي الورقاء، العبديُّ، البغداديّ، قال الخطيب والذهبيّ: «كان ثقةً»، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وأربعين وثلثمِائةٍ. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٣/ ٤٧٨-٤٧٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٨٠٧).

(٢) هو مولىٰ أمّ عيسىٰ بنتِ عليّ بن عبد الله بن عبّاسٍ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، الجوهريّ، قال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال الخطيب: «كان ثقةً»، وقال الذهبيّ: «ثقةٌ، صاحب حديثٍ»، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وسبعين ومِائتين. انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ٤٣٣-٤٣٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٥٨٩).

(٣) هو الأسديُّ مولاهم، أبو إسحاقَ، المدنيُّ، ثقةٌ، تُكُلِّم فيه بلا حجّةٍ، منَ السابعة، مات في خلافة المهديّ، وكانت بين سنة تسعٍ وخمسين ومِائةٍ وسنة تسعٍ وسِتّين، (خ تم س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤).

(٤) يعني بني عبد الأشهل منَ الأنصار، وذكر ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٢٤٩) أنّه قيل له: (ابنُ اليمانِ)؛ لأنّ أحد أجداده أصاب دمًا في قومه، فهرب إلىٰ المدينة، فحالف بني عبد الأشهل، فسمّاه قومه (اليمانَ)؛ لأنّه حالف اليمانيةَ.

(٥) ويقال: ابن جابرِ بن ربيعةَ بنِ فروةَ بنِ الحارث، وهو معروفٌ بـ(اليمانِ)، صحابيٌّ، منَ المهاجرين، له ذكرٌ في "صحيح مسلمٍ". انظر ترجمته في "الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٥٤٤-٥٤٣).

=

أصابه المسلمون – زعموا – في المعركة، لا يدرون من أصابه، فتصدّق حذيفةُ[١] بدمِه[٢] علىٰ من أصابه.

(١) هو ابن اليمانِ: حُسَيلِ بن جابرِ بن ربيعةَ بنِ فروةَ، العَبْسيُّ، حليف الأنصار، صحابيٌّ جليلٌ، منَ السابقين، صحّ في "مسلمٍ" عنه أنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أعلمه بما كان، وما يكون إلىٰ أن تقوم الساعة، ومات في أوّل خلافة عليٍّ – رضي الله عنه – سنةَ ستٍّ وثلاثين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٥).

(٢) يعني بدِيَته، استعار اسم الملزوم لِلَازمه.

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "دلائل النبوّة" (٣/ ٢٠٦، ثمّ ٢١٨) بهٰذا الإسنادِ، وبإسنادٍ آخرَ عن محمّدِ بن فُلَيحٍ، عن موسىٰ بنِ عقبةَ.

وإسناد البيهقيّ الأوّل صحيحٌ إلىٰ موسىٰ بنِ عقبةَ، والإسناد الآخرُ صالحٌ في المتابعات؛ فيزداد به قوّةً، ثمّ هو مرسلٌ، أو معضلٌ؛ لأنّ موسىٰ بنَ عقبةَ من صغار التابعين.

وقد بيّن إسناده في ذٰلك، كما سيأتي في المبحث التالي.

وقد روىٰ البخاريّ في مواضعَ من "صحيحه" – منها (٤/ ١٢٥ برقْم ٣٢٩٠) – من طريق هشامِ بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ – رضي الله عنها – قالت:

لمّا كان يومُ أحدٍ، هُزِم المشركون، فصاح إبليسُ: «أيْ عبادَ الله، أُخراكم»!

فرجعت أُولاهم فاجتلدت هي وأُخراهم، فنظر حذيفةُ رضي الله عنه، فإذا هو بأبيه: اليمانِ رضي الله عنه، فقال: «أيْ، عبادَ الله، أبي! أبي»! فوالله، ما احتجزوا حتّىٰ قتلوه.

فقال حذيفة رضي الله عنه: «غفر الله لكم».

قال عروةُ: فما زالت في حذيفةَ منه بقيّةُ خيرٍ حتّىٰ لَحِق بالله.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٢)

[٣٣١]

قال موسىٰ بنُ عقبةَ:(١) قال ابن شهابٍ: قال عروةُ بن الزبير:

أخطأ به(٢) المسلمون يومئذٍ، فتوشَّقُوه(٣) بأسيافهم، يحسِبونه منَ العدوّ، وإنّ حذيفةَ لَيقول: «أبي! أبي»! فلم يفقهوا قولَه حتّىٰ فرغوا منه.

قال حذيفةُ: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [يوسُف].

قال: فوَدَاه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وزادت حذيفةَ عنده خيرًا.

---

(١) يعني بالإسناد المتقدِّم في المبحث السابق.

(٢) يعني اليمانَ، والدَ حذيفةَ، رضي الله عنهما.

(٣) لم أقف علىٰ لفظة (توشّق)، لٰكنْ ذكروا (وَشَقتُ اللحمَ، واتَّشَقْتُه)، أيْ: قطّعتُه قَدِيدًا، ذكره أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٥/ ١٨٨)، وذكر في موضعٍ آخرَ (٥/ ١٨٩) هٰذا الحديثَ بلفظِ (تواشَقُوه)، ثمّ قال: «أيْ: قطَّعوه وَشَائقَ، كما يُقطَّع اللحم إذا قُدِّد».

وكذٰلك جاء في "غريب الحديث" لابن قتيبةَ (٢/ ٢٥٩)، و"غريب الحديث" لابن الجوزيّ (٢/ ٤٦٨)، و"لسان العرب" لابن منظورٍ (١٠/ ٣٨١)، و"تاج العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٢٦/ ٤٧٥)، والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

رواه أبو إسحاقَ الفزاريُّ في "السِّيَر"، انظرِ "الإصابةَ" لابن حجرٍ (٢/ ٥٤٤) - ومن طريقه الحارثُ بن أبي أسامةَ في "مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٥٦٨ برقْم ٥٢١) - عنِ الأوزاعيّ. وأخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ٢٥٠)، والحاكمُ في "المستدرك" (٦/ ١٧٠-١٦٩ برقْم ٥٧٢٩)، وأبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "معرفة الصحابة" (١/ ٦٨٨ برقْم ١٨٥١)، وابن عساكرَ بإسنادٍ ضعيفٍ في "تاريخ دمشقَ" (١٢/ ٢٦٥-٢٦٤) - من طريقين عن يونُسَ بنِ يزيدَ الأَيليّ. والحارثُ بن أبي أسامةَ في =

"مسنده" (بغية الباحث: ٢/ ٥٦٩ برقْم ٥٢٢) من طريق زيدِ بن أبي أُنَيسةَ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٢/ ٢٦٥) - وفي المطبوعة سقطٌ وتصحيفٌ - من طريق عُقَيلِ بن خالدٍ.

أربعتهم عنِ الزهريّ، عن عروةَ بنحوه.

ولم يذكر أبو نعيمٍ وابنُ عساكرَ في رواية عُقَيلٍ الدِّيَةَ، وهو اختصارٌ.

قال البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٤/ ١٨٨) عن إسنادي الحارث بن أبي أسامةَ: «هٰذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ».

فهو مرسلٌ، صحيح الإسناد إلىٰ الزهريّ، وسيأتي من وجهٍ سادسٍ عنه في المبحث التالي.

وسبق أنّ البخاريّ رواه من طريق هشامِ بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، لٰكنْ ليس فيه أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - وَدَاه؛ ولذٰلك عدّه العلماء في الزوائد، وانظر أيضًا "المطالبَ العالية" لابن حجرٍ (٩/ ١٧٩).

ولعلّ عروةَ سمع الحديث من عائشةَ - رضي الله عنها - من غير ذِكرِ الدِّيَة، وسمعه من غيرها بذِكرِ الدِّيَة، فحدّث هشامًا بحديث عائشةَ رضي الله عنها، وحدّث الزهريّ بالحديث الآخر بذِكرِ الدِّيَة، ثمّ بلّغ كلٌّ منهما ما سمع؛ فلا تعارضَ.

وعليه، فأصل القصّة صحيحٌ بحديث عائشةَ رضي الله عنها، وسيأتي في المبحث [٣٣٣] شاهدٌ متّصلٌ فيه ذِكر الدِّيَة.

تنبيهٌ:

قال الزيلعيّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٤٥): «رواه ابن سعدٍ في "الطبقات" في ترجمة حذيفةَ رضي الله عنه، أخبرنا الواقديّ، ثنا يونُسُ، عنِ الزهريّ، عن عروةَ»، فذكر الحديث.

والذي في "الطبقات" (٤/ ٢٥٠) الرواية عن عثمانَ بنِ عمرَ، كما سبق في أثناء التخريج، وهو العَبديُّ، وهو معروف بالرواية عن يونُسَ بنِ يزيدَ الأيليّ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٩/ ٤٦٢)، وقد روىٰ ابن سعدٍ عنه، عن يونسَ - في مواضعَ منَ "الطبقات الكبرىٰ".

=

وأيضًا، فقد أخرج ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٢/ ٢٦٥-٢٦٤) الحديث من طريق عثمانَ بنِ عمرَ، عن يونُسَ بنِ يزيدَ، وسبق في أثناء التخريج.

فلعلّ كلمةَ (عثمانَ) تصحّفت في نسخة الزيلعيّ إلىٰ (محمّدٍ)، فقرأها (محمّدَ بن عمرَ)، وظنّه الواقديَّ، فذكر أنّ ابن سعدٍ رواه عنِ الواقديّ، عن يونُسَ.

وليس الواقديّ معروفًا بالرواية عن يونُسَ، ولا وجدتُ في "طبقات ابن سعدٍ" روايةً عنه، عن يونُسَ، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٢)

[٣٣٢]

وأخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا مطرِّفٌ،(١) عن معمرٍ،(٢) عنِ الزهريّ، عن عروةَ قال:

كان أبو حذيفةَ بنِ اليمانِ شيخًا كبيرًا؛ فرُفِع في الآطام(٣) مع النساء يومَ أُحُدٍ.

---

(١) هو ابن مازنٍ، الكِنَانيُّ مولاهم، أبو أيّوبَ، الصنعانيُّ، القاضي، قال هشامُ بن يوسُفَ، وابنُ معينٍ: «كذّابٌ»، ولهما قصّةٌ تدلُّ علىٰ كذبه أو تدليسه، وقال ابن معينٍ في موضعٍ آخرَ: «ضعيفٌ»، وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «يَهِمُ كثيرًا»، وقال النَّسائيّ: «ليس بثقةٍ»، وقال الساجيّ: «يُضَعَّف»، وقال ابن حِبّانَ: «كان ممّن يحدّث بما لم يَسمع، ويروي ما لم يَكتُب، عمّن لم يَرَه؛ لا تجوز الرواية عنه إلّا عند الخواصّ؛ للِاعتبار فقط»، وقال ابن عَدِيٍّ: «له ... أحاديثُ أفرادٌ يتفرّد بها عمّن يرويها عنه، ولم أرَ فيما يرويه متنًا منكرًا»، وقال الذهبيّ: «كان منَ الأخيار الصُّلَحاء، لٰكنّه واهٍ»، وتُوُفّي سنةَ إحدىٰ وتسعين ومِائةٍ.

انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٨/ ١٠٨)، و"التاريخَ" لابن معينٍ (روايةَ الدُّوريّ: ٣/ ١٧٧)، و"الضعفاءَ" لأبي زرعةَ الرازيّ (أبو زرعةَ وجهوده: ٢/ ٤٢٢)، و"الضعفاءَ" للنَّسائيّ (ص٢٢٧)، و"الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٤/ ٣٢-٣١)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٨/ ٣١٥-٣١٤)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (٢/ ٣٦٩-٣٦٨)، و"الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٩/ ٦١٧-٦١٣)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ١٢٠٩-١٢٠٨)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٨٣-٨٢).

(٢) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٣) أيِ: الحصونِ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ١٨٦٢).

=

فخرج يتعرّض[١] للشهادةَ،[٢] فجاء من ناحية المشركين، فابتدره[٣] المسلمون، فتوشَّقُوه بأسيافهم، وحذيفةُ يقول: «أبي! أبي»! فلا يسمعونه من شُغل الحرب، حتّىٰ قتلوه.

فقال حذيفةُ: ﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ٩٢﴾ [يوسُف].

فقضىٰ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فيه بدِيَةٍ.

❁❁❁

(١) أيْ: يتصدّىٰ لها، ويستشرفُ لها. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ١٠٨٨، و٦/ ٢٣٩٩).

(٢) في الطبعة الهنديّة: (الشهادة) دون لام الجرّ، وهو تصحيفٌ؛ لأنّ الفعل (تعرّض) يتعدّىٰ باللام، وجاءت علىٰ الصواب في نسخةٍ، انظرها في طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٧٥، الهامش: ٣).

(٣) أيْ: تسارعوا إليه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٥٨٦).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٦/ ٢٧٢ برقْم ٤٩٨٩) عن أبي عبد الله الحاكم، وأبي بكرِ بن الحسن، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ، كلّهم عنِ الأصمّ به.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٩٣ برقْم ٢٥٥٧).

وإسناده واهٍ؛ للكلام في مطرِّفِ بن مازن، لٰكنّه توبع في الجملة، فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٦٥ برقْم ١٩٧٧٢) عن معمرٍ به، ولفظه:

أنّ حذيفةَ قاتل مع أبيه اليمانِ – رضي الله عنهما – يومَ أحدٍ مع رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قتالًا شديدًا، وأنّ المسلمين أحاطوا باليمانِ رضي الله عنه، فذكره.

والحديث ثابتٌ عنِ الزهريّ من عدّة طرقٍ، كما في المبحث السابق، وهو مرسلٌ، كما قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٢٤)، وأصله صحيحٌ، أخرجه البخاريّ في "صحيحه"، إلّا ذكرَ الدِّيَة، ويشهد له حديث المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٢)

[٣٣٣]

حدّثنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا أحمدُ بن عبد الجبّار، ثنا يونُسُ بن بُكَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ، حدّثني عاصمُ بن عمرَ بنِ قتادةَ،(١) عن محمودِ بن لَبِيدٍ(٢) قال:

وأمّا أبو حذيفةَ، فاختلفت عليه أسياف المسلمين، فقتلوه ولا يعرفونه.

فقال حذيفةُ: «أبي! أبي»!

فقالوا: «والله، إنْ(٣) عرفناه»، وصَدَقوا.

فقال حذيفةُ: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [يوسُف].

فأراد رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أن يَدِيَه، فتصدّق به(٤) حذيفةُ علىٰ المسلمين؛ فزاده ذٰلك عند رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

---

(١) هو ابن النعمان، الأنصاريُّ، الأوسيّ، أبو عمرَ، المدنيُّ، ثقةٌ، عالمٌ بالمغازي، منَ الرابعة، مات بعد العشرين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٩).

(٢) هو ابن عقبةَ بنِ رافعٍ، الأوسيُّ، الأشهليّ، أبو نعيمٍ، المدنيُّ، صحابيٌّ صغيرٌ، وجلُّ روايته عنِ الصحابة، مات سنةَ ستٍّ وتسعين، وقيل: (سنةَ سبعٍ)، وله تسعٌ وتسعون سنةً، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٥٥).

(٣) (إنْ) هنا نافيةٌ؛ فالمعنىٰ: ما عرفناه. وانظرِ "الجنىٰ الدانيّ" للمُراديّ (ص٢٠٩).

(٤) الهاء عائدةٌ علىٰ الوِدْيِ، أيْ: إعطاءِ الدِّيَة، المفهومِ من قوله قبلُ: (أراد أن يَدِيَه).

دراسة الحديث:

رواه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٤٥٧ برقْم ٤٩٧٨)، وسياقه أتمُّ.

=

وقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

ورجاله رجال مسلمٍ، لٰكنّه لم يخرّج ليونُسَ، عنِ ابن إسحاقَ، ولا لابن إسحاقَ عن عاصمٍ، ولا لعاصمٍ عن محمودِ بن لَبِيدٍ رضي الله عنه، وانظر ذٰلك في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٣٢/ ٤٩٤-٤٩٥، ثمّ ٢٤/ ٤٠٧، ثمّ ١٢/ ٥٢٩).

ورواه ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (١/ ٣٣٨) بإسنادين، أحدهما عنِ الأصمّ به، وصرّح بسماع ابن إسحاقَ من عاصمِ بن عمرَ بنِ قتادةَ، وسياقه أتمُّ، نحوَ رواية الحاكم.

وأخرجه أبو الحسن بنُ الأثير في "أُسد الغابة" (١/ ٤٩٤-٤٩٣) من طريق رِضوانَ بنِ أحمدَ الصَّيدلانيّ، عن يونُسَ بنِ بُكَيرٍ بنحو رواية الحاكم، وهي أتمُّ.

ورواه ابن إسحاقَ في "السيرة"، كما في "مختصرها" لابن هشامٍ (٢/ ٨٨-٨٧) من رواية زيادٍ البَكّائيّ عنه، قال: حدّثني عاصمُ بن عمرَ بنِ قتادةَ، فذكره، وسياقه أتمُّ، نحوَ رواية الحاكم.

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٦٢٩ برقْم ٢٤١٢٩) عن يحيىٰ بنِ زكريّا بنِ أبي زائدةَ. ورواه الطبريّ في "تاريخه" (٢/ ٥٣٠) عن محمّدِ بن حُمَيدٍ الرازيّ، عن سلمةَ الأبرشِ. وأخرجه ابنُ مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (١/ ٣٣٨) من طريق جريرِ بن حازمٍ. وأبو نُعَيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٤٦٦ برقْم ١٣٣١، و٨٨٨-٨٨٩ برقْم ٢٢٩٨) من طريق محمّدِ بن سلمةَ الحرّانيّ.

أربعتهم عنِ ابن إسحاقَ به، وصرّح عند الطبريّ وابن مَنْدَهْ وأبي نُعَيمٍ بالسماع.

ورواية الإمام أحمدَ نحوُ رواية البيهقيّ، ورواية الآخرين نحوُ رواية الحاكم، وهي أتمُّ.

وابن حُمَيدٍ متروكٌ، وفي رواية غيره غنًى، وإنّما ذكرته للتنبيه.

وذكر ابن حجرٍ في "الدراية" (٢/ ٢٦٦) رواية الإمام أحمدَ والحاكمِ، ثمّ قال: «هٰذا إسنادٌ حسنٌ»، لعلّه للكلام في حفظ محمّدِ بن إسحاقَ، لٰكنّه إمامٌ في المغازي، وهٰذا الحديثُ منها، فهو ممّا ضبطه، وصرف فيه عنايته؛ فالحديث صحيحٌ إن شاء الله.

وله شاهدٌ، فقد ذكر الزيلعيّ في "نصب الراية" (٤/ ٣٤٥-٣٤٤) أنّ الواقديّ أخرج في "المغازي" عنِ ابن أبي سَبْرَةَ، عن إسحاقَ بنِ عبد الله بن أبي فروةَ، عن عمرَ بنِ الحكم، قال: قال رافعُ بن خَدِيجٍ رضي الله عنه، فذكر القصّة، بنحو سياق الحاكم.

=

ولهٰذا إسنادٌ واهٍ، مسلسلٌ بالعلل؛ فالواقديّ وشيخه: ابن أبي سبرةَ، وشيخه: ابن أبي فروةَ – واهُونَ، انظر تراجِمهم في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٣، ثمّ ص٥٥٠، ثمّ ص٤١)، وفيما صحّ غُنيةٌ عنه.

[٨]

بابُ ما جاء في إثم من قتل ذمّيًّا بغير جُرمٍ يوجب القتل

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٣)

[٣٣٤]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو بكرِ بنُ عبد الله،(١) أبنا الحسن بن سفيانَ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، ثنا أبو معاويةَ،(٢) عنِ الحسن بن عمرٍو،(٣) عن مجاهدٍ، عن عبد الله بن عمرٍو قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«من قتل معاهَدًا بغير حقٍّ، لم يَرِحْ(٤) رائحة الجنّة، وإنّه لَيوجد ريحُها من مسيرة أربعين عامًا».

رواه البخاريّ في "الصحيح" عن قيسِ بن حفصٍ،(٥) عن عبد الواحد بن زيادٍ، عنِ الحسن بن عمرٍو.

---

(١) هو محمّدُ بن عبد الله بن قريشٍ، الرِّيْوَنْجيُّ، الورّاق، قال الحاكم: «كان كثير الحديث، حسَن الخطّ، صدوقًا في الرواية ... قرأت عليه "مسند الحسن بن سفيان"»، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان من أهل العلم والصدق»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وسِتّين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" للسَّمْعاني (٦/ ٢٢٣-٢٢٢).

(٢) هو محمّدُ بن خازمٍ، الكوفيُّ، الضرير.

(٣) هو الفُقَيميّ، الكوفيّ، ثقةٌ، ثبتٌ، منَ السادسة، مات سنةَ اثنتين وأربعين ومِائةٍ، (خ د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٠٢).

(٤) قال أبو السعادات بنُ الأثير (٢/ ٢٧٢): «أيْ: لم يَشَمَّ ريحها، يقال: (راح يَرِيحُ، وراح يَرَاحُ، وأراح يُرِيحُ): إذا وجد رائحة الشيء، والثلاثة قد رُوي بها الحديث».

ونفي وِجدانه ريحَ الجنّة - كنايةٌ عن بعده عنها.

(٥) هو التميميّ، الدارميّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، له أفرادٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ سبعٍ وعشرين ومِائتين، (خ صد). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩٢).

=

وقد رواه مروانُ بن معاويةَ، عنِ الحسن بن عمرٍو، عن مجاهدٍ، عن جُنَادةَ بنِ أبي أميّةَ،(١) عن عبد الله بن عمرٍو.

(١) هو الأزديّ، أبو عبد الله، الشاميُّ، يقال: اسم أبيه (كبيرٌ)، مختلَفٌ في صحبته، فقال العِجليّ: «تابعيٌّ، ثقةٌ»، والحقّ أنّهما اثنان: صحابيٌّ وتابعيٌّ، متّفِقان في الِاسم وكنية الأبِ، والمذكور هنا هو التابعيّ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٢).

دراسة الحديث:

رواه ابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٦٥ برقْم ٢٦٩٧) عن أبي كُرَيبٍ، عن أبي معاويةَ به.

ورواه البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ٩٩ برقْم ٣١٦٦، و٩/ ١٢ برقْم ٦٩١٤) بالإسناد الذي ذكره البيقيّ عنه.

ورواه النَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٦٣ برقْم ٤٧٩٣) من طريق مروانَ بنِ معاويةَ، عنِ الحسن بن عمرٍو، بالإسناد الذي ذكره البيهقيّ عنه.

وليس في شيءٍ من هٰذه الرواياتِ قولُه: «بغير حقٍّ»، وهي زيادةٌ مهمّةٌ؛ ولأجلها عددتُ الحديث في زوائد البيهقيّ؛ فأقصر البحث في ثبوتها.

فقد روىٰ الحديثَ ابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٩٠ برقْم ٢٩٧٩٠) بلفظِ البيهقيّ.

وعنه عبيدُ بن غنّامٍ، أخرجه أبو نعيمٍ في "صفة الجنّة" (٢/ ٤٥-٤٤ برقْم ١٩٧)، وأبو القاسم البغويُّ، أخرجه البيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٢٠٥)، وذكرا فيه: «بغير حقٍّ».

ورواه ابن ماجهْ - كما سبق - عن أبي كُرَيبٍ. وابنُ شاهينٍ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٤٦٥ برقْم ٦٢٣) عن أبي القاسم البغويّ، عن أبي بكرٍ وعثمانَ ابني أبي شيبةَ.

الثلاثة عن أبي معاويةَ به، وليس فيه الزيادة.

ورواية ابن شاهينٍ محمولةٌ علىٰ لفظ عثمانَ وحدَه؛ فقد تقدّم أنّ أبا نُعَيمٍ أخرجه من طريق أبي القاسم البغويّ، عن أبي بكرِ بن أبي شيبةَ، وذكر فيه الزيادة.

=

وأبو كُرَيبٍ وعثمانُ حافظان.

وروىٰ الحديث عنِ الحسن بن عمرٍو جماعةٌ، سبق منهم عبد الواحد بنُ زيادٍ، عند البخاريّ، ومروانُ بن معاويةَ، عند النَّسائيّ، وهما ثقتانِ، وأيضًا، رواه البزّار في "مسنده" (٦/ ٣٦١ برقْم ٢٣٧٣) من طريق عبد الرحمٰن بن مَغْراءَ، عنِ الحسن بن عمرٍو، وابن مَغْراءَ صدوقٌ.

ولم يذكر أحدٌ منهم كلمةَ «بغير حقٍّ».

وروىٰ البزّار الحديثَ في "مسنده" (٦/ ٣٦٨ برقْم ٢٣٨٣) عن أحمدَ بنِ يَزْدادَ، عن عمرِو بن عبد الغفّار الفُقَيميّ، عنِ الأعمش، عن مجاهدٍ به، وليس فيه «بغير حقٍّ».

وأحمدُ بن يَزْدادَ: ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٣٩)، روىٰ عنه غير واحدٍ منَ الحفّاظ، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وخمسين ومِائتين، ولم أجد من وثّقه.

وشيخه عمرٌو الفُقَيميُّ: متروكٌ، متّهمٌ بالوضع، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٢١٥-٢١٧).

وبعدُ، فلم أجد من تابع أبا بكرِ بنَ أبي شيبةَ علىٰ زيادةِ «بغير حقٍّ»، والظاهر أنّها روايةٌ منه بالمعنىٰ، ولا تصحّ من لفظ عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وقد جاءت في حديث أبي بكرةَ رضي الله عنه، ويأتي تخريجه في المبحث التالي، وبحثُ هٰذه اللفظةِ فيه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٣)

[٣٣٥]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ العدْلُ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصَّفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ، ثنا عبد الرزّاق، عن معمرٍ، عن قتادةَ، عنِ الحسن،(١) عن أبي بكرةَ:(٢) أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«إنّ ريح الجنّة يوجد من مسيرة مِائة عامٍ، وما من عبدٍ يقتل نفسًا معاهَدةً إلّا حرّم الله عليه الجنّة، ورائحتَها: أن يجدها».

قال أبو بكرةَ: «أصمّ الله أذنيَّ إن لم أكن سمعتُ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يقول هٰذا».

❁❁❁

---

(١) هو ابن يسارٍ، البصريُّ.

(٢) هو نُفَيعُ بن الحارث بن كَلَدةَ بنِ عمرٍو، الثقفيُّ، مشهورٌ بكنيته، وقيل: اسمه (مَسْروحٌ)، صحابيٌّ، أسلم بالطائف، ثمّ نزل البصرة، ومات بها سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وخمسين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٦).

دراسة الحديث:

رواه البغويُّ في "شرح السنّة" (١٠/ ١٥٢-١٥١) عن أحمدَ بنِ عبد الله الصالحيّ، عنِ أبي الحسين بن بِشرانَ بمثله.

ورواه البزّارُ في "مسنده" (٩/ ١٠٣-١٠٢ برقْم ٣٦٤٠) عن أحمدَ بنِ منصورٍ، مقرونًا، بمثله.

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧٣٤ برقْم ٢٠٧٩٩). والبزّارُ في "مسنده" (٩/ ١٠٢-١٠٣ برقْم ٣٦٤٠) عن سلمةَ بنِ شَبِيبٍ، مقرونًا. وأخرجه الحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٣٧٥ برقْم ٢٦١٥) من طريق إسحاقَ الدَّبَريّ، والإمامِ أحمدَ.

ثلاثتهم عن عبد الرزّاق بمثله.

=

لٰكنْ وقع في رواية الإمام أحمدَ في "المسند": (عن قتادةَ وغيرِ واحدٍ)، وليس ذٰلك في "إطراف المُسنِد" (٦/ ٩٨ برقْم ٧٨٣٩)، ولا "إتحافِ المهرة" (١٣/ ٥٧٥ برقْم ١٧١٥٧)، والله أعلمُ.

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٤٨ برقْم ٢٠٦٢٠)، مثلَ رواية البيهقيّ، لٰكنّه قال: (عن قتادةَ أو غيره).

والشكّ في رواية "المصنّف" لا يضرّ؛ فإنّ رواية الإمام أحمدَ وأحمدَ بنِ منصورٍ الرَّماديّ – أصحُّ من رواية الدَّبَريّ: راوي "المصنّف"، علىٰ أنّه روىٰ الحديث بالجزم أيضًا، كما عند الحاكم.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط البخاريّ، ولم يخرّجاه».

ورجاله رجال الشيخين كليهما، لٰكن لم يخرّجا للإمام أحمدَ، عن عبد الرزّاق، ولا لمعمرٍ، عن قتادةَ، وفي روايته عنه ضعفٌ، لٰكنّه توبع.

فقد رواه البزّار في "مسنده" (٩/ ١٠٤-١٠٢ برقْم ٣٦٣٩) من طريق عبد الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ. والطبرانيُّ في "الأوسط" (٣/ ٢٠١ برقْم ٢٩٢٣) من طريق محمّدِ بن سَواءٍ.

كلاهما عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ، عن قتادةَ به، ولم يسقِ البزّار لفظه، ولفظه عند الطبرانيّ نحوٌ من لفظ معمرٍ، لٰكنّه قال: «من مسيرة خَمسِمِائة عامٍ».

وقال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سعيدٍ إلّا محمّدٌ»، ويُستدرَك عبدُ الأعلىٰ، والله أعلمُ.

وقد سمع عبد الأعلىٰ من سعيدٍ قبل اختلاطه، واحتجّ الشيخان برواية محمّدِ بن سَواءٍ، عن سعيدٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٣٢٩)؛ فصحّ بذٰلك الحديثُ عن قتادةَ، وزال ما يُخشىٰ من خطإ معمرٍ.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ عنِ الحسن.

فقد أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٢١ برقْم ١٩٦٢١)، وابن شاهينٍ في "الناسخ والمنسوخ" (ص٤٦٤ برقْم ٦٦٢) من طريقين عن عمرِو بن عُبيدٍ. والإمام أحمدُ في "المسند" – كما في "إطراف المُسنِد" (٦/ ٩٩ برقْم ٧٨٣٩) – من طريق المبارك بن فَضالةَ. وابنُ حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٨/ ٢٢٣ برقْم ٧٤٢٥) من طريق هشامِ بن حسّانَ. والطبرانيّ في "الأوسط" (١/ ١٣٧ برقْم ٤٣١) من طريق شَبِيبِ بن شيبةَ.

=

أربعتهم عنِ الحسن به، ورواية ابن حِبّانَ والطبرانيّ ليس فيها «بغير حِلِّها»، وفيها «خَمسُمِائةِ عامٍ»، ورواية ابن شاهينٍ فيها «بغير حِلّها»، وفيها «مسيرةُ مِائةِ عامٍ».

وعمرُو بن عُبيدٍ معتزليٌّ واهٍ.

والمبارك بن فَضالةَ صدوقٌ، لٰكنّه يدلّس، وقد عنعن، ولا بأسَ بروايته في المتابعات.

وهشامٌ ثقةٌ، لٰكنّ في سماعه منَ الحسن مقالًا، ولا بأسَ بروايته في المتابعات.

وشَبِيبٌ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠٥): «أخباريٌّ، صدوقٌ، يَهِمُ في الحديث»، وقد شذّ، فصرّح بسماع الحسن من أبي بكرةَ، وفي سماعه منه خلافٌ، انظر "جامع التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٦٣)، والمحفوظ رواية الجماعة بالعنعنة.

وروىٰ الحديثَ يونُسُ بن عُبيدٍ، واختُلِف عليه.

فقد أخرجه النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ٦٥٨ برقْم ٨٩٩٩)، وابنُ حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٥/ ٥٦٩ برقْم ٤٩١٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٢ برقْم ١٣٤)، من طرقٍ عن حمّادِ بن سلمةَ. وابنُ حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٨/ ٢٢٢-٢٢٣ برقْم ٧٤٢٤) من طريق حمّادِ بن زيدٍ. والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٢ برقْم ١٣٥) من طريق شريكِ بن الخطّاب العنبريّ.

ثلاثتهم عن يونُسَ بنِ عُبيدٍ، عنِ الحسن به، ولفظ النَّسائيّ والحاكم في الموضعين:

«من قتل نفسًا معاهَدةً بغير حقّها، لم يجد رائحة الجنّة، وإنّ ريحها لَيوجد من مسيرة خَمسِمِائة عامٍ».

ولفظ ابن حِبّانَ في الموضع الثاني نحوُه، وفيه «مسيرةُ مِائة عامٍ»، وفي الموضع الأوّل مختصرٌ، وليس فيه «بغير حقّها»، ولا فيه تقدير بُعدِه عنِ الجنّة بالأعوام.

وذكر الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٢٥) روايةَ النَّسائيّ من طريق حمّادِ بن سلمةَ، ثمّ قال: «إسناده قويٌّ»، وقال الحاكم بعد أن خرّج رواية حمّادِ بن سلمةَ: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

=

ورجاله رجال مسلمٍ، لٰكنّه لم يخرّج للحسن، عن أبي بكرةَ رضي الله عنه، ولا لحمّادٍ، عن يونُسَ، وكان يخطئ في حديثه كثيرًا، قاله مسلمٌ في "التمييز" (ص٢١٨).

وحمّادُ بن زيدٍ ثقةٌ، وشريكُ بن الخطّاب: ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٣١١)، وقال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٣): «شيخٌ، ثقةٌ».

وقد خولِفوا، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٢١ برقْم ١٩٦٢٠) - وعنه الإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧٤٦ برقْم ٢٠٨٥٣) - عن سفيانَ الثوريّ. وأخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٨٩ برقْم ٢٩٧٨٨)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧١٠ برقْم ٢٠٧١٠)، والبخاريُّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٤٢٨)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٢٠٥)، من طرقٍ أخرىٰ عن سفيانَ الثوريّ. وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٨٩ برقْم ٢٩٧٨٧) - وعنه ابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤١٠ برقْم ٢٠٩) - عن عبد الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ. وأخرج ابنُ خزيمةَ في "التوحيد" (٢/ ٧٢٩ برقْم ٧٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٣ برقْم ١٣٦)، من طريقين أُخرَيَينِ عن عبد الأعلىٰ بنِ عبد الأعلىٰ. وروىٰ الإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧١٤ برقْم ٢٠٧٢٥) عن إسماعيلَ بنِ عُلَيّةَ. وأخرج النَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٦٢ برقْم ٤٧٩١)، وفي "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٣٧ برقْم ٧١٢٤، و١٠/ ٦٥٨ برقْم ٨٩٩٨) من طريقٍ أخرىٰ عن إسماعيلَ بنِ عُلَيّةَ. والبزّارُ في "مسنده" (٩/ ١٣٨ برقْم ٣٦٩٦)، وابن أبي عاصمٍ في "الدِّيَات" (ص٤١٢ برقْم ٢١٠)، وابنُ حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٥/ ٥٦٩-٥٧٠ برقْم ٤٩١١)، من طرقٍ عن يزيدَ بنِ زُرَيعٍ. والذهبيُّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٢٩٦) من طريق خالدٍ الطحّانِ.

أربعتُهم عن يونسَ بنِ عُبيدٍ، عنِ الحكم بن الأعرج، عنِ الأشعث بن ثُرْمُلةَ، عن أبي بكرةَ - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«من قتل نفسًا معاهَدًا بغير حِلّها، حرّم الله عليه الجنّة: أن يَشَمَّ ريحها».

هٰذا لفظ النَّسائيّ، والباقي مثلُه ونحوُه.

وليس عنده: «إنّ ريح الجنّة يوجد من مسيرة مِائة عامٍ»؛ ولأجلها عددتُ الحديث في زوائد البيهقيّ.

=

وذكر البخاريّ أنّ هٰذا الوجهَ عن يونُسَ أصحُّ منَ الوجه السابق.

وقال النَّسائيّ عنِ الوجه السابق: «هٰذا خطأٌ، والصواب حديث ابن عُلَيّةَ، وابن عُلَيّةَ أثبتُ من حمّادِ بن سلمةَ».

ونقل الحاكم عن أبي عليٍّ الحافظ أنّه كان يحكم لحديث يونسَ، عن الحكم، ثمّ قال: «والذي يسكُن إليه القلب أنّ هٰذا إسنادٌ، وذاك إسنادٌ آخرُ، لا يعلِّل أحدُهما الآخرَ؛ فإنّ حمّادَ بن سلمةَ إمامٌ، وقد تابعه عليه أيضًا شريكُ بن الخطّاب، وهو شيخٌ ثقةٌ».

وقول البخاريّ والنَّسائيّ وأبي عليٍّ أولىٰ؛ لأنّ رواة الوجه الثاني أكثرُ، وأحفظُ، ولأنّ قولهم في الوجه الأوّل: (يونُسُ عنِ الحسن) جادّةٌ مطروقةٌ في الرواية، تسبق إلىٰ الوهْم، بخلاف رواية من قال: (يونُسُ، عن الحكم، عنِ الأشعث)، فهٰذا الإسنادُ غير معهودٍ، ولا يتواطئون عليه إلّا عن تثبُّتٍ وتحرٍّ.

وأيًّا ما كان، فالحديث ثابتٌ عنِ الحسن، عن أبي بكرةَ - رضي الله عنه - من رواية قتادةَ، وهشامِ بن حسّانَ، وشَبِيبِ بن شيبةَ، وفي سماع أبي بكرةَ منَ الحسن خلافٌ، وكان - رحمه الله - يدلّس، وقد عنعن؛ فتكون رواية يونُسَ، عنِ الحكم، عنِ الأشعث، عن أبي بكرةَ - رضي الله عنه - متابعًا جيّدًا، يجبُر احتمال الِانقطاع.

فقد قال ابن حجرٍ في ترجمة الحكم في "التقريب" (ص١١٤): «ثقةٌ، ربّما وهِم»، وقال في ترجمة الأشعث (ص٥١): «ثقةٌ»، ولذٰلك قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٢٩٦): «هٰذا حديثٌ صالح الإسناد».

وجاء الحديث عن أشعثَ بنِ ثُرْمُلةَ من وجهٍ آخرَ أيضًا، فقد أخرجه الدَّولابيّ في "الكنىٰ والأسماء" (٣/ ١٠٥١ برقْم ١٨٥٢) بإسنادٍ ضعيفٍ عنه، عن أبي بكرةَ رضي الله عنه، ولا بأس بمثل هٰذا في المتابعات.

وأيضًا، فللحديث طريقين أُخرَيَينِ.

فقد أخرج ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٨٩ برقْم ٢٩٧٨٩)، والإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧١٥ برقْم ٢٠٧٣١)، والدارميُّ في "سننه" (٢/ ٥٤٨ برقْم ٢٥٣٣)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٤/ ٥٥٢ برقْم ٢٧٥٠)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٧/ ٣٦١ برقْم ٤٧٩٠)، وفي "الكبرىٰ" (٩/ =

٣٦ برقْم ٧١٢٣)، وابن الجارود في "المنتقىٰ" (ص٣٧٠ برقْم ٨٤٧، وص٤٥١ برقْم ١٠٨٧)، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٤٠٢ برقْم ٢٦٦٧)، وغيرُهم، من طرقٍ عن عيينةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي بكرةَ – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«من قتل معاهَدًا في غير كُنهه، حرّم الله عليه الجنّة».

وليس فيه الزيادة التي سبق التنبيه عليها؛ ولذٰلك عددتُ الحديث في زوائد البيهقيّ.

قال الحاكم: «حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

والأقرب أنّه حسن الإسناد؛ لأجل عيينةَ؛ قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٧٧): «صدوقٌ».

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧٤٣ برقْم ٢٠٨٣٦، و٤٧٤٤ برقْم ٢٠٨٤٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٦/ ٨-٧)، من طريق عليّ بن زيدِ بن جُدعانَ، عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرةَ، عن أبيه رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

«من قتل نفسًا معاهَدةً بغير حقّها، لم يجد رائحة الجنّة، وإنّ ريحها لَيوجد من مسيرة خَمسِمِائة عامٍ».

وفي الموضع الثاني للإمام أحمدَ: «من مسيرة مِائة عامٍ».

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ للكلام في عليّ بن زيدٍ، ولا بأسَ به في المتابعات.

والحاصل أنّ الحديث صحيحٌ بمجموع طرقه، واللفظ الذي زاده البيهقيّ بذِكر مسيرة مِائة العام محفوظٌ، وكذا النص بقوله: «بغير حقّها»، وكان سبق تضعيفه في حديث عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما؛ فيُستغنىٰ بثبوته في حديث أبي بكرةَ رضي الله عنه. والله أعلمُ.

تنبيهٌ:

لا تعارُضَ بين روايتيْ تقدير المسافة بخَمسِمِائة عامٍ ومِائة عامٍ؛ فإنّ المقصود بالعدد مطلق التكثيرُ، لا التحديدُ.

=

وقد خرّج ابن حِبّانَ روايةَ يونُسَ بذِكرِ مِائة عامٍ، ثمّ قال في "صحيحه" (الإحسان: ٨/ ٢٢٣): «ذِكرُ الإخبار بأنّ هٰذا العددَ الموصوف في خبر يونُسَ بنِ عبيدٍ لم يُرِد به - صلوات الله عليه وسلامه - النفيَ عمّا وراءه»، ثمّ خرّج الرواية بذِكرِ خَمسِمائة عامٍ.

وهٰذا وجهٌ آخرُ جائزٌ، يحتمِل التحديد، والله أعلمُ.

[٩]

بابٌ: لا يرث القاتل

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٣)

[٣٣٦]

أخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن، وأبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ قال: قُرِئَ علىٰ ابن وهبٍ: أخبرك ابن أبي ذئبٍ، عنِ ابن شهابٍ، عنِ ابن المسيَّب: أن رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«لا يَرِث قاتلٌ من دِيَة مَن قَتَل».

❁❁❁

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٢١٩) عن أبي سعيدِ بن أبي عمرٍو، عنِ الأصمّ بمثله.

ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (١/ ٢٧٩-٢٧٨ برقْم ٤٨٦).

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٦/ ٩٠ برقْم ٣١٠٦٨، و١٧/ ٣٤٨ برقْم ٣٣٥٣٠) عن شَبَابةَ بنِ سَوّارٍ. وأخرجه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢٦١ برقْم ٣٦٠) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٢١٩) - من طريق حجّاجِ بن محمّدٍ المِصّيصيّ. وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤٤) من طريق يزيدَ بنِ هارونَ.

ثلاثتهم عنِ ابن أبي ذئبٍ به.

ولفظه عند أبي داوُدَ: «لا يرث قاتلُ عمدٍ ولا خطإٍ شيئًا منَ الدِّيَة»، ولابن أبي شيبةَ نحوُه.

ولفظ ابن عبد البَرّ: أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قضىٰ ألّا يرث قاتلٌ عمدًا منَ الدِّيَة شيئًا؛ فقيّد المنع بالعمد، ومفهومه أنّ قاتل الخطإ يرث منَ الدِّيَة.

وهٰذا يعارض ما نقله ابن عبد البَرّ نفسُه في "التمهيد" (٢٣/ ٤٤٦)، و"الِاستذكار" (٨/ ١٤١)، عن سعيدِ بن المسيَّب أنّ قاتل العمد لا يرث شيئًا، وأنّ قاتل الخطإ يرث منَ المال، ولا يرث منَ الدِّيَة، وقال في "الِاستذكار" (٨/ ٥٧): «العلماء مجمعون أنّ القاتل خطأً لا يرث منَ الدِّيَة».

=

وقال ابن المنذر في "الإشراف" (٤/ ٣٥٦): «أجمع أهل العلم علىٰ أنّ القاتل خطأً لا يرث من دِيَة من قتله شيئًا»، ثمّ نقل عنِ ابن المسيَّب مثل ما نقل عنه ابن عبد البَرّ.

ولا يُظَنّ أن يكون عند سعيدِ بن المسيَّب حديثٌ مرفوعٌ ويخالفه، والظاهر أنّه سقط من رواية ابن المسيَّب المرسلة في مطبوعة "التمهيد" كلمةُ (أو خطأً)، والله أعلمُ.

وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٧/ ٣٤٩ برقْم ٣٣٥٣٥) عن حمّادِ بن مَسعَدةَ، عنِ ابن أبي ذئبٍ، قال: سألت ابن شهابٍ عنِ القاتل: يرث شيئًا؟

قال: قال سعيدُ بن المسيَّب: «مضتِ السنّة أنّ القاتل لا يرث شيئًا».

ولهٰذا في حكم المرفوع، لٰكنّه لم يقيّده بالدِّيَة، ومقتضاه أنّه لا يرث منَ المال أيضًا، ولهٰذا خلاف المشهور عن سعيدِ بن المسيَّب، ورواية الجماعة أرجحُ، والله أعلمُ.

وروىٰ هشامُ بن عمّارٍ في جزء "حديثه" (ص١٥٨ برقْم ٧٠) من طريق يونُسَ بنِ يزيدَ الأَيليّ. وذكر أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "المراسيل" (ص٢٦٢-٢٦٣) عن معمرٍ، وصالحِ بن كيسانَ.

كلّهم عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، موقوفًا من قوله، ولفظه عند هشامِ بن عمّارٍ:

«لا يرث القاتل من دِيَة المقتول شيئًا؛ لأنّه يَغْرَمُه».

وهشامٌ فيه ضعفٌ من جهة حفظه، والروايتان الأُخرَيَان معلّقتان، ولم أقف علىٰ أسانيدهما؛ فلا يمكن معارضة رواية ابن أبي ذئبٍ بشيءٍ منها، والله أعلمُ.

فإن صحّت، فيُحمل الِاختلاف علىٰ أنّ سعيدًا روىٰ ذٰلك عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرّةً، وأفتىٰ به أخرىٰ، وسمع الزهريّ الأمرين منه، ثمّ حدّث ابنَ أبي ذئبٍ بالمرسل، وحدّث الآخَرِين بالموقوف، وبلّغ كلٌّ منهم ما سمع، ولا تعارضَ حينئذٍ.

والحاصل أنّ رواية المبحث مرسلةٌ، كما قاله الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٢٦)، وإسنادها صحيحٌ إلىٰ سعيدٍ، ومراسيله جيادٍ؛ لأنّه من كبار التابعين، وأكثر روايته عنِ الصحابة، ولأنّه كان يتحرّىٰ الرواية عنِ الثقات.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٤)

[٣٣٧]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، عن عبد الله بن وهبٍ، أبنا يونُسُ،(١) عنِ ابن شهابٍ قال:

بلَغَنا أنّ رجلًا من بني مُدْلِجٍ قتل ابنًا له، يقال له: (عرفجةُ)، فأمره عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، فأخرج دِيَتَه، فأعطاها أخًا للقتيل لأبيه وأمّه.(٢)

❁❁❁

---

(١) هو ابن يزيدَ، الأَيليُّ.

(٢) كلمة (لأمّه) معطوفةٌ علىٰ كلمةِ (لأخيه)؛ وهما معمولان للفعل (أعطىٰ)؛ فالمعنىٰ أنّه أعطىٰ الدِّيَةَ لأخيه وأمّه، وليست كلمةُ (لأمّه) معطوفةً علىٰ كلمة (لأبيه)؛ فالمذكور أخٌ للقتيل من جهة أبيه فقط، وليس شقيقًا له، وسيأتي ذٰلك صريحًا في رواية عبد الرزّاق.

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ من طريق "الجامع" لابن وهبٍ، وليس في القدْر المطبوع منه، وهو صحيحٌ إلىٰ الزهريّ، لٰكنّه أبهم من أبلغه هٰذا الخبرَ.

وقد سمّاه في روايةٍ أخرىٰ؛ فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٨٠ برقْم ١٨٨٦٣) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ:

أنّ رجلًا من بني مُدْلِجٍ قتل ابنه، فلم يُقِده منه عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه، وأغرمه دِيَته، ولم يورّثه منه، وورّثه أمَّه، وأخاه لأبيه.

قال ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٣٦): «هٰذا أصحّ إسنادٍ في هٰذا الخبرِ»، يعني قصّة المُدْلِجيّ الذي قتل ابنه.

وسليمانُ بن يسارٍ - قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٤٤): «وُلِد في خلافة عثمانَ رضي الله عنه»، ولذٰلك قال أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٨٢): «عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلٌ».

وسليمانُ من كبار التابعين، ومن فقهاء المدينة وعلمائها، فمرسله صالحٌ لِلاعتبار.

=

وتقدّم نحوُ هٰذا الحديثِ في المبحثين [٧٥، و٧٦]، وتبيّن بدراسة طرقه أنّ الصواب فيه: عن عمرِو بن شُعَيبٍ، عن عمرَ – رضي الله عنه – مرسلًا. وتقدّم كذٰلك بإسنادٍ حسنٍ عن مجاهدٍ، وبإسنادٍ ضعيفٍ عن قتادةَ، وعطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، ثلاثتهم عن عمرَ رضي الله عنه، وهي رواياتٌ منقطعةٌ.

وأيضًا، فقد روىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٨٠ برقْم ١٨٨٦٥) عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عبد الكريم، ذَكَر أنّ قتادةَ المُدْلِجيَّ كانت له جاريةٌ، وذكر الحديث.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ ابن جُرَيجٍ قد عنعن، وهو سيّئ التدليس.

وعبد الكريم يحتمل أن يكون ابنَ مالكٍ الجزريَّ، وهو ثقةٌ، وابنَ أبي المُخارق البصريَّ، وهو ضعيفٌ، وانظر تراجِمهما في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠١، و٣٠٢)، وعلىٰ الِاحتمالين، فهو مرسلٌ أو معضلٌ.

ويبقىٰ بعدُ النظرُ في مجموع هٰذه الطرقِ، وشهادةِ بعضها لبعضٍ.

فقد أخذ عمرُو بن شُعَيبٍ عن سلميانَ بنِ يسارٍ، ومجاهدٍ، وعطاءِ بن أبي رَباحٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٦٥). وأخذ مجاهدٌ عن عطاءِ بن أبي رَباحٍ. انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٧/ ٢٢٩). وأخذ قتادةُ عن سليمانَ بنِ يسارٍ، وعمرِو بن شَعَيبٍ، ومجاهدٍ، وعطاءِ بن أبي رَباحٍ. انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥٠٢–٥٠٠). وأخذ عطاءُ بن أبي رَباحٍ عن عمرِو بن شعيبٍ، ومجاهدٍ. انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٦٧). وأخذ عبد الكريم بنُ مالكٍ عن عطاءِ بن أبي رَباحٍ، وعمرِو بن شُعَيبٍ، وقتادةَ، ومجاهدٍ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٢٥٤–٢٥٣). وأخذ ابنُ أبي المُخارق عن مجاهدٍ، وعطاءِ بن أبي رَباحٍ. انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٢٦٠).

فلا يؤمَن بعد ذٰلك أن يكون بعض هٰؤلاء أخذ هٰذا الحديثَ عن بعضٍ؛ فلا يُغترَّ بتعدُّد هٰذه الطرق في الظاهر، ولا يقوىٰ الظنّ بكثرتها، ولا يعضُدَ بعضُها بعضًا؛ فالحديث ضعيفٌ، والله أعلمُ بالصواب.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٤)

[٣٣٨]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدٍ المقرئُ، أبنا الحسن بن محمّدِ بن إسحاقَ، ثنا يوسفُ بن يعقوبَ القاضي، ثنا أبو الربيع،(١) ثنا هُشَيمٌ، ثنا يحيىٰ بنُ سعيدٍ،(٢) عن عمرِو بن شُعَيبٍ:

أنّ رجلًا من كنانةَ - يقال له: (قتادةُ) - أمر ابنًا له ببعض الأمر فأبطأ عليه، فحذفه بالسيف، فقطع رجله، فمات.

فبلغ ذلك عمرَ بن الخطّاب - رضي الله عنه - فقال: «لَأقتلَنّ قتادةَ».

فأتاه سُراقةُ بن مالكٍ فقال: «يا أمير المؤمنين، إنّه لم يُرِد قتله، وإنّما كانت بادرةً(٣) منه في غضبٍ».

فلم يزل به حتّىٰ ذهب ما كان في نفسه عليه، ثمّ قال: «مُرْه، فلْيَلْقَني بقُدَيدٍ بعشرين ومِائةٍ منَ الإبل».

ففعل، فأخذ عمرُ - رضي الله عنه - منها ثلاثين حِقّةً، وثلاثين جَذَعةً، وأربعين ثَنِيّةً خَلِفةً إلىٰ بازلِ عامِها.

ثمّ قال لقتادةَ: «لولا أنّي سمعت رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يقول: (ليس لقاتلٍ شيءٌ)، لَورّثتك منه».

ثمّ دعا أخا المقتول، فأعطاه إيّاه.

هٰذه مراسيلُ يؤكّد بعضُها بعضًا.

---

(١) هو سليمانُ بن داوُدَ، الزهرانيُّ، البصريّ.

(٢) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٣) البادرة ما يسبق منَ الإنسان في حدّة الغضب من قولٍ أو فعلٍ، وتُقال للخطإ أيضًا. انظرِ "المصباحَ المنير" للفيّوميّ (١/ ٢١)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٣٤٧).

=

وقد رَوَيناه من أوجهٍ موصولةٍ ومرسلةٍ في "كتاب الفرائض".[١]

(١) "السنن الكبرىٰ" (٦/ ٢٢٠-٢١٩).

دراسة الحديث:

تقدّم تخريجه في المبحث [٧٦]، وانظر أيضًا ما تقدّم في المبحث السابق.

[١٠]

بابُ ميراث الدِّيَة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٤)

[٣٣٩]

وأخبرنا أبو بكرِ بنُ الحسن، ثنا أبو العبّاس،(١) أبنا الربيع،(٢) أبنا الشافعيّ، أبنا مالكٌ، عنِ ابن شهابٍ:

أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – كتب إلىٰ الضحّاك بن سفيانَ(٣) أن يورِّث امرأة أشيمَ الضِّبَابِيِّ(٤) من دِيَته.

قال ابن شهابٍ: وكان أشيمُ قُتِل خطأً.

❁❁❁

(١) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.

(٢) هو ابن سليمانَ، المراديُّ، المِصريّ.

(٣) هو ابن عوفِ بن كعبِ بن أبي بكرٍ، الكِلَابيُّ، أبو سعيدٍ، صحابيٌّ معروفٌ، كان من عُمّال النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – علىٰ الصدقات، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢٠).

(٤) ترجم له ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ١٨٥)، وعدّه في القسم الأوّل، وهمُ الذين جاءتِ الرواية بما يدلّ علىٰ صحبتهم، ولم أجد في شيءٍ من طرق الحديث ما يدلّ علىٰ لقاء أشيمَ للنبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بلِ الظاهر أنّه كان يسكن في بلدٍ بعيدٍ عنِ المدينة، والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

رواه الشافعيّ في "الأمّ" (٧/ ٢١٩ برقْم ٢٦٨٨).

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٣٨-٤٣٧ برقْم ٢٥٣٥)، وسياقه أتمُّ.

وأخرجه ابن ماجهْ في "سننه" (٣/ ٥٠ برقْم ٢٦٥٣)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٥/ ٩٦ برقْم ٢٩١٤)، والتِّرمِذيُّ في "الجامع" من طرقٍ عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب قال:

=

كان عمرُ بن الخطّاب – رضي الله عنه – يقول: «الدِّيَة للعاقلة، ولا ترث المرأة من دِيَة زوجها شيئًا» حتّىٰ قال له الضحّاك بن سفيانَ رضي الله عنه: «كتب إليّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أن أورِّثَ امرأة أشيمَ الضِّبَابِيّ من دِيَة زوجها»؛ فرجع عمرُ رضي الله عنه.

وليس عندهم قول الزهريّ: «وكان أشيمُ – رضي الله عنه – قُتِل خطأً»؛ فهٰذه اللفظةُ من زوائد البيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة".

وقال التِّرْمِذيّ: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقد ذكر ابن حجرٍ الخلاف في إسناده في "الإصابة" (١/ ١٨٥)، ثمّ نقل عنِ الدارَقُطْنِيّ أنّه قال في "الغرائب" عنِ الوجه المرسل الذي رواه مالكٌ: «هو المحفوظ».

وقال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٢/ ١١٦): «وهو صحيحٌ عن سعيدِ بن المسيَّب»، يعني لكثرة من رواه كذٰلك عنِ الزهريّ؛ فقد قال في "الِاستذكار" (٨/ ١٣٢): «ورواه سائرُ رواة ابن شهابٍ، عنِ ابن شهابٍ، عن سعيدِ بن المسيَّب: أنّ عمرَ رضي الله عنه، كذٰلك رواه معمرٌ، وابن جريجٍ، ويحيىٰ بنُ سعيدٍ، وابنُ عيينةَ».

ثمّ قال في "التمهيد": «ورواية سعيدِ بن المسيَّب عن عمرَ – رضي الله عنه – ... تجري مَجرىٰ المتّصل، وجائزٌ الِاحتجاج بها عندهم»، ثمّ قال: «وهٰذا الحديثُ عند جماعةِ أهل العلم صحيحٌ، معمولٌ به، غير مختلَفٍ فيه، سنّةٌ مسنونةٌ عندهم؛ فأغنىٰ ذٰلك عنِ الإكثار والبيان».

والذي يعني هنا الكلامُ في زيادة البيهقيّ: أنّ أشيمَ – رضي الله عنه – قُتِل خطأً؛ فقد رواها من طريق مالكٍ، عنِ الزهريّ مرسلةً.

قال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٢/ ١١٦): «هٰكذا روىٰ هٰذا الحديثَ جماعةُ أصحاب مالكٍ فيما علمت، في "الموطإ" وغيره».

وكذٰلك رواه مصعبٌ الزبيريُّ في جزء "حديثه" (ص١١٧ برقْم ١٦٨) عن مالكٍ، عنِ الزهريّ مرسلًا.

وكذٰلك روىٰ ابن المبارك هٰذه الزيادةَ في "مسنده" (ص١٠١ برقْم ١٦٩) عن مالكٍ، عنِ الزهريّ مرسلةً. وهي من رواية إبراهيمَ بنِ عبد الله الخَلّالُ، عنِ ابن المبارك.

=

وقال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٢/ ١١٩): «ورواه حِبّانُ بن موسىٰ، عنِ ابن المبارك، عن مالكٍ، عنِ الزهريّ قولَه، كما في "الموطإ"».

وقد خولف إبراهيمُ الخلّال وحِبّانُ بن موسىٰ.

فقد أخرج ابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٣/ ١٦٧ برقْم ١٤٩٨)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٨/ ٣٠٠ برقْم ٨١٤٣)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (١٢/ ١١٨)، وابنُ الأثير في "أسد الغابة" (١/ ١١٩)، من طرقٍ عن عبد الله بن عمرَ بنِ أبانَ، المعروفِ بـ(مُشْكُدَانةَ)، عن عبد الله بن المبارك، عن مالكٍ، عنِ الزهريّ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - قال:

«كان قتلُ أشيمَ الضِّبَابِيّ - رضي الله عنه - خطأً».

قال ابن عبد البَرّ: «هو غريبٌ من حديث مالكٍ جدًّا».

ومُشْكُدَانةُ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٥٧): «صدوقٌ»، وزيادته ذِكر أنسٍ - رضي الله عنه - شاذّةٌ، والمحفوظ عنِ ابن المبارك ما في "مسنده"، موافقًا لرواية الجماعة عن مالكٍ.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٧٧ برقْم ١٨٨٤٩) عن معمرٍ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، فذكر الحديث، ثمّ قال (برقْم ١٨٨٥٠): «عنِ ابن جريجٍ، عنِ ابن شهابٍ، عنِ ابن المسيَّب، عن عمرَ - رضي الله عنه - مثلَه، وزاد فيه: وقُتِل خطأً».

ولم يبيّن منِ الذي زاد: ابنُ شهابٍ أم سعيدٌ.

وكذٰلك أخرجه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٥/ ١٣٥ برقْم ٤٠٩٠) من طريق عبد الرزّاق، فذكر نحوه، ولم يبيّن أيضًا.

وقال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٢/ ١١٨): «هٰذا يَحتِمل أن يكون قولُه: (وكان قتلُ أشيمَ - رضي الله عنه - خطأً) من قول سعيدِ بن المسيَّب أيضًا، ويَحتمِل أن يكون من قول ابن شهابٍ، كما قال مالكٌ، وهو المعروف منِ ابن شهابٍ: إدخاله كلامَه في الأحاديث كثيرًا، وهو الذي يُشبِه أن يكون: من قول ابن شهابٍ، كما قال مالكٌ، لا من قول سعيدٍ».

وعليه، فالمحفوظ أنّ هٰذه الزيادةَ من قول الزهريّ، وهو من صغار التابعين؛ فروايته عمّا كان في عهد النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلةٌ أو معضَلةٌ، وبذٰلك أعلّها الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٢٧)، ولم أجد ما يشهد لها، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٤)

[٣٤٠]

حدّثنا أبو الحسن محمّدُ بن الحسين بن داوُدَ العلويُّ[١] إملاءً، وأبو عليٍّ الحسينُ بن محمّدٍ الفقيهُ[٢] قراءةً عليه، قالا:

(١) هو ابن عليّ بن الحسين، الحسنيُّ، النَّيْسابُوريّ، قال الحاكم: «ذو الهمّة العالية، والعبادة الظاهرة، وكان يُسأل أن يحدّثَ فلا يحدّثُ، ثمّ في الآخِر عَقَدتُ له مجلس الإملاء، وانتقيتُ له ألف حديثٍ، وكان يُعدّ في مجلسه ألفُ مِحبرةٍ، فحدّث وأملىٰ ثلاث سنين»، وقال الذهبيّ: «الإمام، السيّد، المحدّث، الصدوق، مُسنِد خراسانَ»، وتُوُفِّيَ سنةَ إحدىٰ وأربعِمائةٍ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٩٩-٩٨).

(٢) هو الرُّوْذْباريّ.

=

أبنا أبو طاهرٍ محمّدُ بن الحسن المحمَّدَاباذيُّ،(١) ثنا أبو قِلابةَ البصريُّ،(٢) حدّثني قيسُ بن حفصٍ الدارميُّ، ثنا الفضيل بن سليمانَ، حدّثني عائذُ بن ربيعةَ بنِ قيسٍ،(٣) حدّثني قرّةُ بن دُعْمُوصٍ النُّمَيريُّ،(٤) قال:

أتيت النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنا وعمّي،(٥) قلت: «يا رسول الله، دِيَة أبي عند هٰذا؛ فمُرْه، فلْيُعطِني».

قال: «أعطِه دِيَة أبيه».

وكان قُتِل في الجاهليّة.

---

(١) هو ابن محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ، قال الحاكم: «من أكابر الشيوخ الثقات، وكان مقدَّمًا في معرفة الأدب ومعاني القرآن ... وكان كثير الحديث، صحيحَ الأصول»، وقال الذهبيّ: «الإمام، العلّامة، المفسِّر، مُسنِد خراسانَ ... الأديبُ»، وقال: «كان واسع الرواية»، وقال: «كان من أعيان الثقات العالمين بمعاني التنزيل، وبالأدب»، وتُوُفِّيَ سنةَ ستٍّ وثلاثين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" للسَّمْعانيّ (١٢/ ١٢١-١٢٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٢) هو عبد الملك بنُ محمّدٍ، الرَّقَاشيُّ.

(٣) هو النُّمَيريّ، روىٰ عنه فُضَيلُ بن سليمانَ، ودَلْهمُ بن دَهْثَمٍ، وحديثه عند البصريّين، انظرِ "المؤتلفَ والمختلِف" للدارَقُطْنيّ (٣/ ١٥٤٤)، قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٧٢): «لا يُعرف»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٧/ ٢٩٧)، وذٰلك جارٍ علىٰ مذهبه في توثيق المجاهيل.

(٤) هو ابن ربيعةَ بنِ عوفِ بن معاويةَ، النُّمَيريُّ، يُعدُّ في البصريّين، وله صحبةٌ، وروىٰ عنه عائذُ بن ربيعةَ، ومولًى له. انظرِ "الطبقاتِ" لخليفةَ بنِ خيّاطٍ (ص٥٦، و١٨٤)، و"التاريخَ الكبير" للبخاريّ (٧/ ١٨٠)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ١٢٩)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٣/ ٣٤٦).

(٥) هو زيدُ بن معاويةَ بنِ ربيعةَ بنِ عوفِ بن معاويةَ بنِ قُرَيعٍ، النُّمَيريُّ، ورد أنّه وفد علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم. انظر "المَشيَخةَ" ليعقوبَ بنِ سفيانَ (ص٧٨ برقْم ٩٢).

=

قلت: «يا رسول الله، لأمّي منها شيءٌ»؟

قال: «نعم».

وكان دِيَةُ أبيه مِائةَ بعيرٍ.

دراسة الحديث:

أبو قِلابةَ الرَّقَاشيُّ فيه ضعفٌ، وقد توبع.

فقد روىٰ الحديثَ البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٧/ ١٨٠). ويعقوبُ بن سفيانَ في "مشيخته" (ص٦٢ برقْم ٥٥). وأخرجه ابن قانعٍ في "معجم الصحابة" (١٢/ ٤٣٥٩ برقْم ١٥٨٨) من طريق أحمدَ بنِ عمرَ بنِ واصلٍ.

ثلاثتهم عن فُضَيلِ بن سليمانَ به.

ولم أجد ترجمةً لأحمدَ بنِ عمرَ بنِ واصلٍ، وبنا غنًى عنه برواية غيره منَ الحفّاظ.

ولهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لجهالة عائذِ بن ربيعةَ.

وقدِ اختُلِف عليه أيضًا، فقد روىٰ يعقوبُ بن سفيانَ في "مشيخته" (ص٧٨-٨٢ برقْم ٩٢) - ومن طريقه الخطيب في "تلخيص المتشابه" (١/ ٤٥-٤٤) - عن عبد ربّه بن خالدِ بن عبد الملك بن شَرِيكٍ النُّمَيريّ، عن أبيه، عن عائذِ بن ربيعةَ، عن عبّادِ بن زيدٍ، عن قُرّةَ بنِ دُعْمُوصٍ - رضي الله عنه - فذكر الحديث مطوَّلًا، واختصره الخطيب.

فزاد في الإسناد ذِكرَ عبّادِ بن زيدٍ، قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٧٢): «لا يُعرَف»، وقال الذهبيّ في "الميزان" (٢/ ٣٦٦): «مجهولٌ».

وعبد ربّه بنُ خالدٍ: ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٤٢٢)، وذكر ابن حجرٍ في "الإصابة" (٩/ ٥٦) أنّ الباوَرْديّ روىٰ لهٰذا الحديثَ من طريقه، وأنّ في إسناده وصْفَه بأنّه إمام مسجد بني نُمَيرٍ، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٧): «مقبولٌ»، والأقرب أنّه مجهول الحال، والله أعلمُ.

=

وأبوه لم أجد من ترجم له؛ فهو في حكم مجهول العين.

ورواه ابن شَبّةَ في "تاريخ المدينة" (٢/ ٥٩٥-٥٩٢) عن يزيدَ بنِ عبد الملك بن شريكٍ قال: زعم عائذُ بن ربيعةَ بنِ قيسٍ، وكان قد لقِي الوفد الذي قدِموا علىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من بني نُمَيرٍ، قال: لمّا أرادت بنو نُمَيرٍ أن تُسلم، فذكر الحديث مطوَّلًا.

ولم يعيّن عائذٌ في هٰذه الروايةِ من حدّثه بالقصّة منَ الوفد الذين قدِموا علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بل أرسل الحديث، وهٰذا وجهٌ ثالثٌ.

ولم أجد من ترجم ليزيدَ بنِ عبد الملك؛ فهو مجهول العين في الحكم.

فإن لم يكن هٰذا الِاختلافُ اضطرابًا من عائذِ بن ربيعةَ، فإنّ رواية فُضَيلِ بن سليمانَ هي المحفوظةُ؛ فإنّه ثقةٌ، ولم يخالفه من يُحتجّ بروايته، وقد صرّح في روايته بسماع عائذٍ من قرّةَ بنِ دُعْمُوصٍ رضي الله عنه، وهٰذا ينفي أن يكون بينهما واسطةٌ، والله أعلمُ.

والإسناد علىٰ كلِّ احتمالٍ ضعيفٌ؛ لجهالة عائذِ بن ربيعةَ، لٰكنّه تضمّن أحكامًا صحيحةً، ثابتةٌ بأدلّة أخرىٰ.

فقسمة الدِّيَة علىٰ أحكام المواريث، وإعطاء الزوجة نصيبها منها - هو مذهب جماهير أهل العلم، انظرِ "الإشرافَ" لابن المنذر (٤/ ٣٦٤-٣٦٣)، و"المغنيَ" للموفَّق بن قدامةَ (٦/ ٣٨٨).

ولا خلافَ بين أهل العلم في تقدير الدِّيَة بمِائة بعيرٍ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٤)

[٣٤١]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحارث، أبنا أبو محمّدِ بنُ حَيّانَ،(١) أبنا أبو يعلىٰ،(٢) ثنا خليفةُ بن خيّاطٍ،(٣) ثنا يزيدُ بن زُرَيعٍ، ثنا حجّاجٌ الصَّوّاف،(٤) قال: قرأت في كتاب معاويةَ: ابنِ عمّ أبي قِلابةَ،(٥) أنّه مِن كُتُب أبي قِلابةَ، فوجدتُ فيه:

هٰذا ما استذكر محمّدُ بن ثابتٍ(٦) المغيرةَ بن شعبةَ من قضاءٍ قضاه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

أنّ الدِّيَة بين الورثة، ميراثٌ علىٰ كتاب الله عزّ وجلّ.

---

(١) هو عبدُ الله بنُ محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ، الأصبهانيُّ، المعروفُ بـ(أبي الشيخ).

(٢) هو أحمدُ بن عليّ بن المثنّىٰ، الموصليُّ، صاحبُ "المسند".

(٣) هو ابن خليفةَ بنِ خيّاطٍ، العُصْفُريُّ، أبو عمرٍو، البصريُّ، لقبه (شَبَابٌ)، صدوقٌ، ربّما أخطأ، وكان أخباريًّا علّامةً، منَ العاشرة، مات سنةَ أربعين ومِائتين، (خ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٥).

(٤) هو ابن أبي عثمانَ: مَيْسرةَ أو سالمٍ، الكِنْديُّ مولاهم، أبو الصَّلْت، البصريُّ، ثقةٌ، حافظٌ، منَ السادسة، مات سنةَ ثلاثٍ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩٣).

(٥) لم أقف علىٰ ترجمةٍ له.

(٦) لم أقف علىٰ ترجمةٍ له.

دراسة الحديث:

رواه أبو يعلىٰ في "مسنده"، كما ذكره البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٤/ ١٩٢ برقْم ٣٤٠٩)، وابنُ حجرٍ في "المطالب العالية" (٨/ ٥٧ برقْم ١٥٥٢).

=

وقال في إسناده: (قرأت في كتاب جدّي: معاويةَ: ابنِ عمِّ أبي قلابةَ)، ولم أجد من ذكر أنّ جدّ حجّاجٍ الصوّاف اسمه (معاويةُ).

ولم أدرِ من أبو قِلابةَ المذكورُ، ولم أجد من ذكر لحجّاجٍ الصوّاف قرابةً من عبد الله بن زيدٍ الجَرْميّ، وجَرْمٌ من قُضاعةَ، وكِنْدةُ منَ الأزد؛ فلعلّ قول الراوي إنّه جدّه وهْمٌ، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فالإسناد ضعيفٌ لجهالة معاويةَ، ومحمّدِ بن ثابتٍ، والحكم المذكور فيه ثابتٌ بأدلّةٍ أخرىٰ، والله أعلمُ.

[١١]

بابُ الشهادة علىٰ الجِناية

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٤-١٣٥)

[٣٤٢]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو الوليد،(١) ثنا محمّد بن هارونَ،(٢) ثنا عثمانُ بن سعيدٍ،(٣) ثنا أحمدُ بن يونُسَ،(٤) ثنا أبو شهابٍ،(٥) عنِ الأعمش، عن تميمِ بن سلمةَ،(٦) عن شُرَيحٍ.(٧)

قال:(٨) شهد عند شُرَيحٍ رجلان، فقالا: «نشهد أنّ هٰذا لَهَزَه(٩) بمِرفَقه في حلقه، فمات».

---

(١) هو حسّانُ بن محمّدِ بن أحمدَ، الأُمَويُّ، النَّيْسابُوريّ، الفقيه.

(٢) هو ابن منصورٍ، أبو سعيدٍ، النَّيْسابُوريُّ، المِسْكيّ، قال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «من أعيان أصحاب الحديث»، وذكر جماعةً منَ الحفّاظ روَوا عنه، وقال الذهبيّ: «محدّثٌ، محتشمٌ، رئيسٌ»، وتُوُفِّيَ سنةَ سبعَ عشْرةَ وثلٰثِمائةٍ. انظرِ "الأنسابَ" للسمعانيّ (١٢/ ٢٥٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٣٣٣).

(٣) هو الدارميُّ، أبو سعيدٍ، السِّجِسْتانيُّ.

(٤) هو أحمدُ بن عبد الله بن يونُسَ، التميميُّ، الكوفيّ.

(٥) هو عبد ربّه بنُ نافعٍ، الكِنَانيُّ، نزيل المدائن، الحنّاطُ، أبو شهابٍ الأصغرُ، صدوقٌ، يَهِمُ، منَ الثامنة، مات سنةَ إحدىٰ أوِ اثنتين وسبعين ومِائةٍ، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٧٧).

(٦) هو السُّلميّ، الكوفيّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ مِائةٍ، (خت م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٩).

(٧) هو ابن الحارث، النَّخَعيُّ، الكوفيّ، القاضي.

(٨) القائل هو تميمٌ، تلقّىٰ القصّة عن شُرَيحٍ، وأسندها إليه، لٰكنّه عبّر عنها بلفظه.

(٩) اللَّهْز هو الضرب بجمع اليدِ في الصدر، أو في اللَّهَازِم والرقبة. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ٨٩٥). واللَّهَازِم: عظمان ناتئان في اللَّحيَينِ تحت الأذنين. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢٠٣٨).

=

فقال: «أتشهدون أنّه قتله»؟

قال الأعمش: فلم يُجِزه.

قال الشيخ أبو الوليد: «قال أصحابنا: قد يكون الضربُ ولا يموت منه، فلمّا لم يقولا: (قَتَله)، لم يَحكم به».

❁❁❁

دراسة الحديث:

أبو شهابٍ فيه ضعفٌ من جهة حفظه، وقد توبع.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ١٧٨ برقْم ١٩٣٧٩) عنِ الثوريّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٠١ برقْم ٢٩٤٣٥) عن وكيعٍ.

كلاهما عنِ الأعمش بنحوه.

وفي رواية الثوريّ أنّ رجلًا احتمل رجلًا، فضرب به الأرض، فجعل يَجَؤُه بمِرفَقه، ويضربه حتّىٰ مات.

وفي رواية وكيعٍ أنّ رجلين شهِدا بأنّه صرعه، فلم يزل يَعْصِرُه بمِرفَقه حتّىٰ مات.

ولم يذكرا قول الأعمش: «فلم يُجِزْه»، لٰكنّه مفهومٌ منَ السياق.

والثوريّ أتقن الناس لحديث الأعمش، ووكيعٌ حافظٌ؛ فزال بمتابعتهما ما يُخشىٰ من وهم أبي شهابٍ.

والحديث بذٰلك صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ شُرَيحٍ.

وقد حكىٰ الطحاويّ هٰذا القولَ عنه في "مختصر اختلاف العلماء" (٥/ ١٣٩)، وابنُ قدامةَ في "المغني" (٨/ ٥١٨)، وذكر سياقًا آخرَ، وفيه: أنّ رجلًا شهِد بأنّ رجلًا اتّكأ علىٰ آخرَ بمِرفَقه، فمات، وفي آخره: قال شُرَيحٌ: «قم؛ فلا شهادةَ لك».

جِمَاع أبواب الحكمِ في الساحر

[١٢]

بابُ من قال: السحرُ له حقيقةٌ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٥)

[٣٤٣]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو أحمدَ بكرُ بن محمّدٍ الصيرفيُّ[١] بمَرْوَ، ثنا عبد الصمد بنُ الفضل البلخيُّ،[٢] ثنا مكّيُّ بن إبراهيمَ.[٣]

ح. وأخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ العَدْلُ ببغدادَ، أبنا أبو عمرٍو عثمانُ بن أحمدَ: ابنُ[٤] السَّمّاك، ثنا محمّدُ بن عبيد الله بن المُنادي،[٥] ثنا أبو بدرٍ شجاعُ بن الوليد.[٦]

---

(١) هو ابن حمدانَ بنِ غالبِ بن طارقٍ، المَرْوَزيُّ، يُعرَف بـ(الدُخَمْسِيْنيّ)، قال الحاكم: «محدِّث خُراسانَ في عصره»، ووثّقه الخليليّ، وقال أبو سعدٍ السَّمْعانيُّ: «كان فاضلًا، عالمًا، مُسِنًّا»، وقال الذهبيّ: «المحدّث، الرَّحّال، الإمام»، ثمّ قال: «ما علمتُ أنا به بأسًا»، وتُوفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين وثلثمِائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٩٢٣-٩٢٢)، و"الأنسابَ" للسَّمْعانيّ (٥/ ٣٢٥-٣٢٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٥٥٥-٥٥٤) و"تاريخَ الإسلام" له (٧/ ٨٢٠-٨١٩، و٧/ ٨٦٢).

(٢) هو ابن موسىٰ بنِ هانئِ بن مِسْمارٍ، أبو يحيىٰ، وثّقه ابن حِبّانَ، والدارَقُطْنيّ، والخليليّ، وقال: «متّفقٌ عليه ... سمع منه الكبار ... وأثنَوا عليه»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ أو أربعٍ وثمانين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤١٦)، و"سؤالاتِ السُّلَميّ" للدارَقُطْنيّ (ص٢٠٦)، و"الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٩٤٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٧٤).

(٣) هو ابن بَشِيرٍ، التميميُّ، أبو السَّكَن، البَلْخيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ خمسَ عشْرةَ ومِائتين، وله تِسعون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٧).

(٤) كلمة (ابنِ) ساقطةٌ في الطبعة الهنديّة، واستدركتها من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٨٤).

(٥) هو ابن يزيدَ، أبو جعفرِ بنُ أبي داوُدَ، البغداديُّ، وهو جدّ الحافظ ابن المنادي، صدوقٌ، من صغار العاشرة، مات سنةَ اثنتين وسبعين، وله مِائةُ سنةٍ وسنةٌ، (خ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٩).

(٦) هو ابن قيسٍ، السَّكُونيُّ، الكوفيّ، صدوقٌ، وَرِعٌ، له أوهامٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٥).

=

قالا: ثنا هاشمُ بن هاشمٍ،(١) عن عامرِ بن سعدٍ:(٢) أنّ سعدًا(٣) قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«من تصبّح بتمَراتٍ من عجوةٍ لم يضُرَّه ذٰلك اليومَ سُمٌّ، ولا سحرٌ».

لفظ حديث أبي بدرٍ.

وفي رواية مكّيٍّ: عن سعدِ بن أبي وقّاصٍ: أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال: «من اصطبح(٤) سبعَ تمَراتٍ من عجوة المدينة، لم يضُرَّه ذٰلك اليومَ سُمٌّ، ولا سحرٌ».

قال هاشمٌ: لا أعلم أنّ عامرًا ذكر إلّا «من عجوة العالية».(٥)

---

(١) هو ابن عتبةَ بنِ أبي وقّاصٍ، الزهريُّ، المدنيّ، ويُقال: هاشمُ بن هاشمِ بن هاشمٍ، ثقةٌ، منَ السادسة، مات سنةَ بضعٍ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠١).

(٢) هو ابن أبي وقّاصٍ، الزهريُّ، المدنيّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ أربعٍ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٠).

(٣) هو ابن أبي وَقّاصٍ: مالكِ بن وُهَيبِ بن عبد منافِ بن زُهرةَ، الزهريُّ، أبو إسحاقَ، أحدُ العشَرة، وأوّل من رمىٰ بسهمٍ في سبيل الله، ومناقبه كثيرةٌ، مات بالعقيق سنةَ خمسٍ وخمسين علىٰ المشهور، وهو آخر العشَرة وفاةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٢).

(٤) اصطبح الرجل: شرب صَبُوحًا، والصَّبُوح: الشرب بالغداة. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ٣٨٠). وأقام في هٰذا الحديثِ الأكلَ مَقامَ الشرب؛ فعبّر بالِاصطباح.

(٥) المراد هنا عالية المدينة، قال القاضي عياضٌ في "إكمال المُعْلِم" (٦/ ٥٣١): «العالية: ما كان منَ الحوائط والقُرىٰ والعمائر في جهة المدينة العليا ممّا يلي نجدًا»، يعني منَ الجهة الشرقيّة، قال: «والسافلة: منَ الجهة الأخرىٰ ممّا يلي تِهامةَ»، يعني منَ الجهة الغربيّة، قال: «وأدنىٰ العالية ثلاثة أميالٍ، وأبعدُها ثمانية أميالٍ منَ المدينة»، وذٰلك بين أربعة كيلومتراتٍ ونصفٍ إلىٰ اثني عشَرَ كيلومترٍ.

=

رواه البخاريّ في "الصحيح" من أوجهٍ عن هاشمٍ، ورواه مسلمٌ، عن إسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ، عن أبي بدرٍ شجاعِ بن الوليد.

وكان هٰذا قديمًا، وقدِ اتّسع عِمران المدينة اليومَ، وأُهِلت مساحةٌ واسعةٌ منَ الجهة الشرقيّة منها؛ فكلّ الأحياء في الجهة الشرقيّة منَ المسجد النبويّ داخلةٌ في اسم (العالية)، وكذا كلّ حوائط تلك الجهةِ ومبانيها.

دراسة الحديث:

هٰذا الحديثُ مخرّجٌ في "الصحيحين" كما قاله البيهقيّ؛ فهو صحيحٌ، لٰكنْ ليس فيهما، ولا في شيءٍ منَ "السنن الأربعة" – قولُه: «من عجوة العالية»؛ ولذٰلك عددتُه في زوائد البيهقيّ، وعليها أقصر الكلام في هٰذا المبحثِ.

فقد رواها البيهقيّ من طريق عبد الصمد بن الفضل، عن مكّيّ بن إبراهيمَ، عن هاشمِ بن هاشمٍ، عن عامرِ بن سعدٍ، عن سعدٍ رضي الله عنه، وقال فيه: «من عجوة المدينة»، وفي آخره: قال هاشمٌ: لا أعلم أنّ عامرًا ذكر إلّا «من عجوةِ العالية».

وروىٰ الحديثَ أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٢/ ٧٢ برقْم ٧١٧) عن أبي خيثمةَ زهيرِ بن حربٍ، عن مكّيٍّ به، وذكر العجوة فقط، ثمّ قال في آخره: قال هشامٌ: لا أعلم أنّ عامرًا ذكره إلّا من عجوة العالية.

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٩١ برقْم ١٥٩٣). وأبو عوانةَ في "المستخرج" (١٦/ ٤٤٧ برقْم ٨٧٩٣) عن محمّدِ بن إسحاقَ الصَّغَانيّ. وأخرجه أبو نعيمٍ في "الطبّ النبويّ" (١/ ٢٩٩ برقْم ٢٠١، و٢/ ٥٤١-٥٤٢ برقْم ٥٥٣) من طريق إبراهيمَ بنِ زهيرٍ الحُلْوانيّ.

ثلاثتهم عن مكّيٍّ به، ولم يذكروا فيه المدينة، ولا العاليةَ.

وقد أحال الإمام أحمدُ علىٰ مثلِ حديثٍ قبله، ولم يسُقِ المتن في روايته عن مكّيٍّ.

=

وموافقة أبي خيثمةَ – وهو أحد الحفّاظ – لعبد الصمد بن الفضل ترفع احتمال الوهْم، وتكون زيادتهما مقبولةً عن مكّيٍّ.

وشاركه في هٰذا الحديثِ عن شيخه: هاشمِ بن هاشمٍ – أبو ضَمْرةَ أنسُ بن عياضٍ، وأبو عبد الله مروانُ بن معاويةَ الفَزَاريُّ، واختُلِف عليهما أيضًا.

فأمّا الأوّل، فقد روىٰ أبو نعيمٍ في "الطبّ النبويّ" (١/ ٢٩٩ برقْم ٢٠٠) من طريق هارونَ بنِ سعيدٍ المِصريّ، عن أبي ضَمْرةَ، عن هاشمِ بن هاشمٍ به، وقال فيه: «من تمر العالية».

ورواه الحميديّ في "مسنده" (١/ ١٨٨ برقْم ٧٠) عن أبي ضَمْرةَ مقرونًا، ولم يذكر فيه العالية، ولا المدينة، ولعلّه تركها لأنّها لم تَرِد في رواية الراوي المقرون، وسيأتي ذكرُه؛ فلا يمتنع أن تكون واردةً في رواية أبي ضَمْرةَ؛ فلا تكون هٰذه الروايةُ معارضةً لورايةِ هارونَ بنِ سعيدٍ.

وهارونُ – قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩٩): «ثقةٌ، فاضلٌ»، وعليه، فذِكر العالية ثابتٌ عن أبي ضَمْرَةَ كذٰلك.

وأمّا الثاني، فقد روىٰ الطحاويّ في "شرح مشكل الآثار" (١٤/ ٣٦٠ برقْم ٥٦٧٨) عن محمّدِ بن سِنَانٍ الشَّيْزَريّ، عن عيسىٰ بنِ سليمانَ الشَّيْزَريّ، عن مروانَ بنِ معاويةَ الفَزَاريّ، عن هاشمِ بن هاشمٍ به، وقال فيه: «من عجوة العالية».

ومحمّدُ بن سِنَانٍ: قد روىٰ عنه جماعةٌ، كما في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ١٠٢٩)، ولم أجد من وثّقه، وقال في "ميزان الِاعتدال" (٣/ ٥٧٥): «صاحب مناكيرَ، يُتأنّىٰ فيه».

وشيخه: عيسىٰ بنُ سليمانَ، فقال فيه أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٧٨): «شيخٌ ... يدلُّ حديثه علىٰ الصدق»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٤٩٤)؛ فهو صدوقٌ.

ورواه الحميديّ في "مسنده" (١/ ١٨٨ برقْم ٧٠) عن مروانَ بنِ معاويةَ الفَزاريّ مقرونًا. والبخاريُّ في "صحيحه" (٧/ ٨٠ برقْم ٥٤٤٥، و١٣٨ برقْم ٥٧٦٨) عن جمعةَ بنِ عبد الله، وعليّ بن المدينيّ. ومسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٢٣) عنِ ابن أبي عمرَ.

أربعتهم عن مروانَ بنِ معاويةَ الفَزَاريّ به، ولم ذكروا المدينة، ولا العاليةَ.

وهٰذا أصحُّ، والرواية الأولىٰ ضعيفةٌ؛ فالزيادة التي فيها منكرةٌ.

=

وروىٰ الحديث جماعةٌ عن هاشمِ بن هاشمٍ، فلم يذكروا في المدينة، ولا العاليةَ.

فقد رواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٣/ ١٢١ برقْم ٢٥٠٢١) - وعنه مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٢٣) - عن أبي أسامةَ حمّادِ بن أسامةَ. وأحمدُ بن إبراهيمَ الدَّورقيُّ في "مسند سعدٍ" (ص٦٧ برقْم ٢٨) عن أبي أسامةَ أيضًا. وأخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٧/ ١٣٨ برقْم ٥٧٦٩)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٦/ ١٤٥ برقْم ٣٨٢٨)، وأبو عوانةَ في "المستخرج" (١٦/ ٤٤٧ برقْم ٨٧٩٢)، وأبو نعيمٍ في "الطبّ النبويّ" (٢/ ٥٤٢ برقْم ٥٥٤) من طرقٍ أخرىٰ عن أبي أسامةَ حمّادِ بن أسامةَ.

والبخاريّ في "صحيحه" (٧/ ١٤٠ برقْم ٥٧٧٩) من طريق أحمدَ بنِ بَشِيرٍ المخزوميّ.

ومسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٢٣)، والبزّار في "مسنده" (٣/ ٣٣٥ برقْم ١١٣٣)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٢/ ١٢٠ برقْم ٧٨٧)، والبيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (هنا، و٩/ ٣٤٥)، وفي "الآداب" (ص٢٨٦ برقْم ٦٩٩)، من طرقٍ عن أبي بدرٍ شجاعِ بن الوليد.

والنَّسائيّ في "جزءٍ" له (ص٨٢-٨٣ برقْم ٤١) من طريق إبراهيمَ بنِ حُمَيدٍ.

أربعتهم عن هاشمِ بن هاشمٍ به، ولم يذكروا فيه المدينة، ولا العاليةَ.

وبذٰلك يكون ذِكرُ العالية محفوظًا في رواية مكّيّ بن إبراهيمَ، وأبي ضَمْرةَ، ومنكرًا في رواية أبي عبد الله الفَزَاريّ، والروايةُ المعروفة عنه ليس فيها ذِكر العالية، ولا المدينةِ، وكذا لم يذكرهما حمّادُ بن أسامةَ، وأحمدُ بن بَشِيرٍ المخزوميّ، وشجاعُ بن الوليد، وأحاديثهم في "الصحيحين"، وإبراهيمُ بن حُمَيدٍ، وهو ثقةٌ، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٢٩).

والأقرب أنّ زيادة ذِكرِ العالية صحيحةٌ عن هاشمٍ؛ لاتّفاق ثقتين عليها، وعدم منافاتها لرواية الآخَرِينَ، ويظهر من رواية مكّيٍّ أنّ هاشمَ بن هاشمٍ لم يكن يجزم بهٰذه الزيادةِ عن شيخه: عامرِ بن سعدٍ، بل كان يقول بعد الحديث: لا أعلمه إلّا قال كذا وكذا، فربّما قوِيت نفسُه حينًا، فذكرها، وسمعها منه بعضهم، وضعُفت حينًا فتركها، وسمعه آخَرونَ، وأدّىٰ كلٌّ ما سمع، والله أعلمُ.

وقد شارك أبا هاشمٍ في هٰذا الحديثِ أبو طَوَالةَ عبد الله بنُ عبد الرحمٰن الأنصاريُّ، عن عامرِ بن سعدٍ.

=

فأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ٣٦٣ برقْم ١٤٥٩، و٣٨٠ برقْم ١٥٤٧)، وابن الباغَنْديّ في "مسند عمرَ بنِ عبد العزيز" (ص١٣٨-١٤٠ برقْم ٧٥) من طريقين عن فُلَيحِ بن سليمانَ. وعبدُ بن حُمَيدٍ في "مسنده" (المنتخب: ص٦١ برقْم ١٤٥) من طريق أبي مصعبٍ الزهريّ. وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٢/ ١٢٠ برقْم ٧٨٦)، والطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (٢٤/ ٣٦٢ برقْم ٥٦٨٠)، والمُخَلِّصُ في "المُخَلِّصيّات" (٢/ ١١٨ برقْم ١١٦٩)، وأبو نعيمٍ في "الطبّ النبويّ" (٢/ ٥٤٢-٥٤٣ برقْم ٥٥٥)، من طريقين عن محمّدِ بن عمارةَ. والطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (٢٤/ ٣٦١ برقْم ٥٦٧٩) من طريق محمّدِ بن جعفرِ بن أبي كثيرٍ. وأبو نعيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (٢/ ٥٦-٥٥) من طريق إبراهيمَ بنِ أبي يحيىٰ الأسلميّ.

خمستهم عن عبد الله بن عبد الرحمٰن الأنصاريّ، عن عامرِ بن سعدٍ به، وقال فيه: «ممّا بين لابَتيها»، أيْ: حرّتيهما، يعني بذٰلك المدينةَ، وفي رواية عبدِ بن حُمَيدٍ، وابن الباغَنْديّ: «ما بين لابَتَيِ المدينة»، وفي آخر رواية المُخَلِّص: «يعني المدينة».

ورواه أبو عوانةَ في "المستخرج" (١٦/ ٤٤٦ برقْم ٨٧٩١) عن أبي أميّةَ الطَّرَسُوسيُّ، عن خالدِ بن مَخْلَدٍ، وعنِ الربيع بن سليمانَ، عن عبد الله بن وهبٍ، كلاهما عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن أبي طَوَالةَ به، ولم يذكر فيه المدينةَ، ولا العالية.

ورواه أحمدُ بن إبراهيمَ الدَّوْرَقيُّ في "مسند سعدٍ" (ص٨١ برقْم ٣٧) عن خالدِ بن مَخْلَدٍ، وعبد الله بن وهبٍ، كلاهما عن سليمانَ بنِ بلالٍ به، وقال فيه: «ممّا بين لابتَيها».

والدَّوْرَقيُّ ثقةٌ، وزيادته عن خالدٍ وابن وهبٍ - مقبولةٌ.

وأيضًا، فقد رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٢٣) عنِ القَعْنبيّ. وأبو عوانةَ في "المستخرج" (١٦/ ٤٤٥ برقْم ٨٧٩٠)، والبيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٣٤٥)، و"شعب الإيمان" (٨/ ٥٣-٥٤ برقْم ٥٤٨٦) من طريقٍ أخرىٰ عنِ القعنبيّ. وأخرجه أبو نعيمٍ في "الطبّ النبويّ" (١/ ٢٩٨-٢٩٩ برقْم ١٩٩، و٢/ ٥٤٣ برقْم ٥٥٦)، و"معرفة الصحابة" (١/ ١٤٠-١٣٩ برقْم ٥٢٣)، من طريق يحيىٰ بنِ عبد الحميد الحِمّانيّ.

كلاهما عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن أبي طَوَالةَ به، وقال فيه القعنبيّ: «ممّا بين لابَتيها»، وقال الحِمّانيّ: «ما بين لابَتَيِ المدينة».

=

والقعنبيّ ثقةٌ، وزيادته عن سليمانَ بنِ بلالٍ مقبولةٌ.

ويحيىٰ الحِمّانيُّ قد صرّح بالسماع من سليمانَ بنِ بلالٍ، لٰكنّه متكلّمٌ فيه، ورواية القعنبيّ تكفي – إن شاء الله – عن روايته.

وعليه فذِكر المدينة صحيحٌ في رواية أبي طَوَالةَ، لٰكنّه لم يذكرِ العاليةَ خاصّةً، وهاشمُ بن هاشمٍ ثقةٌ، وليست زيادته منافيةً؛ فهي مقبولةٌ إن شاء الله.

وعليه، فزيادة البيهقيّ ذِكرَ العالية في حديث سعدِ بن أبي وقّاصٍ – رضي الله عنه – صحيحةٌ، والله أعلمُ، ولها شاهد أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ١٢٤) من حديث شريكِ بن عبد الله بن أبي نَمِرٍ، عن عبد الله بن أبي عَتِيقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

«إنّ في عجوة العالية شفاءٌ – أو إنّها تِرياقٌ – أوّلَ البُكرة».

[١٣]

بابُ تكفيرِ الساحر وقتله إن كان ما يَسحر به كلامَ كفرٍ صريحٍ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٥)

[٣٤٤]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أبو عبد الله محمّدُ بن عبد الله الصَّفّارُ،(١) ثنا أحمدُ بن مِهرانَ الأصبهانيُّ،(٢) ثنا عبيد الله بنُ موسىٰ، ثنا عوفُ بن أبي جميلةَ.

---

(١) هو ابن أحمدَ بنِ بُطّةَ، الأصبهانيُّ، نزيل نَيْسابُورَ، قال الحاكم: «محدّث عصره بخراسانَ»، وذكر أنّه صنّف علىٰ كثيرٍ من كتب ابن أبي الدنيا في الزهديّات، وقال أبو سعدٍ السَّمعانيُّ: «كان زاهدًا، حسن السيرة، وَرِعًا، كثير الخير»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، الإمام، المحدّث، القدوة»، وقال: «كان من أكثر الحفّاظ حديثًا»، وتُوُفِّيّ سنةَ تسعٍ وثلاثين وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" للسَّمْعانيّ (٨/ ٣١٦-٣١٥)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٣٧-٤٣٨)، و"العِبَرَ" له (٢/ ٥٧).

(٢) هو ابن خالدٍ، أبو جعفرٍ، اليَزْديُّ، روىٰ عنه غير واحدٍ، وقال أبو نُعَيمٍ: «كان لا يخرج من بيته إلّا إلىٰ الصلاة»، وقال الذهبيّ: «الزاهد»، وتُوُفِّيّ سنةَ اثنتين أو أربعٍ أو ستٍّ أو ثمانٍ وثمانين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤٨، و٥٢-٥٣)، و"أخبارَ أصبهانَ" لأبي نُعَيمٍ (١/ ٩٥)، و"الأنسابَ" للسَّمعانيّ (١٣/ ٤٩٣)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٦٩٥).

=

ح. قال:[١] وأبنا عبد الله بنُ الحسين القاضي[٢] بمَرْوَ، ثنا الحارث بن أبي أسامةَ،[٣] ثنا رَوحُ بن عبادةَ،[٤] ثنا عوفٌ، عن خِلَاسٍ،[٥] ومحمّدٍ،[٦] عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

---

(١) يعني أبا عبد الله الحاكمَ.

(٢) هو ابن الحسن بن أحمدَ بنِ النضر، النَّضَريُّ، أبو العبّاس، المروزيّ، قاضيها، ومُسنِدها، وثّقه أبو بكرِ بنُ نقطةَ، وقال الذهبيّ: «الإمام، الصادق، المعمَّر»، وتُوُفّي سنةَ سبعٍ وخمسين وثلْثِمائةٍ. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٦٠)، وحاشةَ المُعَلّميّ علىٰ "الإكمال" لابن ماكُولا (١/ ٣٩٦).

(٣) هو الحارث بن محمّدِ بن أبي أسامةَ: داهرِ بن يزيدَ بنِ عَدِيٍّ، التميميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، صاحب "المسند" المعروفِ، وثّقه إبراهيمُ الحربيّ، وأحمدُ بن كاملٍ، وابن حِبّانَ، وأبو العبّاس النَّبَاتيُّ، وقال: «راويةٌ للأخبار، كثير الحديث»، وضعّفه الأزديُّ، وهو ضعيفٌ؛ فلم يُقبَل قولُه، وقال الدارَقُطْنيّ: «صدوقٌ»، وأمر البَرقانيَّ أن يخرّج حديثه في "الصحيح"، وقال ابن حزمٍ: «متروكٌ»، ولم يُفسِّر جرْحه؛ فلا يُسمَع، وقال مرّةً: «مجهولٌ»، وهو مشهورٌ، قد عرفه الناس، وقال الذهبيّ: «الحافظ، الصدوق، العالم، مُسنِد العراق»، وقال: «كان حافظًا، عارفًا بالحديث، عاليَ الإسناد بالمرّة، تُكُلِّم فيه بلا حجّةٍ»، ورمز له في "الميزان" بـ(صحَّ)؛ إشارةً إلىٰ أنّ العمل علىٰ توثيقه، وقال: «ذنبه أخذُه علىٰ الرواية، فلعلّه - وهو الظاهر - أنّه كان محتاجًا؛ فلا ضيرَ»، وتُوُفّي سنةَ اثنتين وثمانين ومِائتين.

انظر"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣٩٠-٣٨٨)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ٥٢٧-٥٢٨).

(٤) هو ابن العلاء بن حسّانَ، القَيْسيُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، له تصانيفُ، منَ التاسعة، مات سنةَ خمسٍ أو سبعٍ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٥١).

(٥) هو ابن عمرٍو، الهَجَريُّ، البصريّ.

(٦) هو ابن سِيرينَ، البصريُّ.

=

«من أتىٰ عرّافًا[١] أو كاهنًا،[٢] فصدّقه بما يقول، فقد كفر[٣] بما أُنزِل علىٰ محمّدٍ».

(١) قال أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٣/ ٢١٨): «أراد بالعَرّاف: المُنَجِّمَ أو الحازي، الذي يدّعي علم الغيب، وقد استأثر الله – تعالىٰ – به»، والحازي – كما قاله في (١/ ٣٨٠) – الذي يَحزِرُ الأشياء ويُقدِّرها بظنّه. وانظرِ التعليق التاليَ للمزيد.

(٢) قال أبو السعادات بنُ الأثير في "النهاية" (٤/ ٢١٥-٢١٤): «الكاهن: الذي يتعاطىٰ الخبر عنِ الكائنات في مستقبل الزمان، ويدّعي معرفة الأسرار، وقد كان في العرب كَهَنةٌ، كشِقٍّ، وسَطِيحٍ، وغيرِهما، فمنهم من كان يزعم أنّ له تابعًا منَ الجنّ، ورَئِيًّا يُلقِي إليه الأخبار، ومنهم من كان يزعم أنّه يَعرِف الأمور بمقدِّماتِ أسبابٍ يستدلّ بها علىٰ مواقعها من كلامِ مَن يسأله أو فعلِه أو حاله، وهٰذا يخصّونه باسم (العَرّاف)، كالذي يدّعي معرفة الشيء المسروق، ومكانِ الضالّة، ونحوِهما».

(٣) الأَولىٰ في مثل هٰذا أن يُمَرّ علىٰ ظاهره؛ ليتمَّ مقصوده منَ الزجر.

وقيل: هو كفرٌ أكبرُ حقيقةً؛ لأنّ تصديق الكاهن والعَرّاف في ادّعائهما علمَ الغيب يستلزم تكذيب الله – عزّ وجلّ – في قوله: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وقيل: هو كفرٌ أصغرُ إذا اعتقد أنّهما يستعينان بالجنّ، الذين يطّلعون علىٰ ما أقدرهمُ الله عليه منَ الغيب النسبيّ، الذي يمتنع علىٰ البشر أو بعضِهم معرفتُه، مع كونهم يكذبون فيه، ولا يؤتمنون عليه.

وانظر هٰذه المسالكَ الثلاثةَ في "فتح المجيد" للشيخ عبد الرحمٰن بن حسنٍ (٢/ ٤٩٠-٤٨٩).

دراسة الحديث:

رواه ابن ماجهْ في "سننه" (١/ ٣٩٣-٣٩٢ برقْم ٦١٥)، والتِّرمذيُّ في "الجامع" (١/ ٣٦٠ برقْم ١٣٦) من طريق حَكِيمٍ الأثرمِ، عن أبي تَمِيمةَ الهُجَيميّ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

«من أتىٰ حائضًا، أوِ امرأةً في دُبُرها، أو كاهنًا، فصدّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزِل علىٰ محمّدٍ».

=

وليس فيه ذكرُ العَرّاف، وهو نوعٌ منَ الكهَنة، كما تقدّم، وفي النصّ عليه فائدةٌ، منها منع إخراجه بالتخصيص والِاجتهاد؛ ولذلك عددتُ هٰذا الحديثَ في زوائد البيهقيّ.

وفي إسناد ابن ماجهْ ضعفٌ؛ فقد قال ابن حجرٍ في حَكِيمٍ الأثرم: «فيه لينٌ»، وقال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٧): «لا يُعرَف لأبي تَمِيمةَ سماعٌ من أبي هريرةً رضي الله عنه».

ولذلك قال التِّرمِذيّ: «ضعّف محمّدٌ - يعني البخاريَّ - هٰذا الحديثَ من قِبَل إسناده».

وقال البزّار في "مسنده" (١٦/ ٢٩٤): «هٰذا الحديثُ لا نعلمه رواه بهٰذا اللفظِ إلّا حَكِيمٌ الأثرمُ»، ثمّ قال: «وحَكِيمٌ منكر الحديث، لا يُحتجّ بحديثٍ له إذا انفرد به، وهٰذا ممّا تفرّد به».

وروىٰ الحديثَ الحاكمُ في "المستدرك" (١/ ٢٢٢ برقْم ١٥) بمثل رواية البيهقيّ.

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٢٩): «إسناده صحيحٌ»، وسيظهر ما فيه.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرطهما جميعًا، من حديث ابن سيرينَ، ولم يخرّجاه».

ولم يخرّج مسلمٌ لعوفٍ، عنِ ابن سيرينَ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٤٣٨).

ثمّ قال الحاكم: «وحدّث البخاريّ (٤/ ١٥٧-١٥٦ برقْم ٣٤٠٤)، عن إسحاقَ، عن رَوحٍ، عن عوفٍ، عن خِلَاسٍ، ومحمّدٍ، عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - قصّةَ موسىٰ - عليه السلامُ - أنّه آدَرُ»، يعني فيما كذَبه قومُه.

ويعترِضه في هٰذا الحديثِ أنّه أخرجه عن عوفٍ من طريقين:

الأولىٰ: طريق أحمدَ بنِ مِهرانَ، عن عبيد الله بن موسىٰ، عنه، وأحمدُ بن مِهرانَ مجهول الحال، ولم يُتابع عن عُبيد الله بن موسىٰ؛ فلا تثبُت الرواية عنه.

والثانية: طريق عبد الله بن الحسين القاضي، عنِ الحارث بن أبي أسامةَ، عن رَوحِ بن عبادةَ، وقد خولِف في إسناده.

فقد رواه أبو بكرٍ النَّصِيبيّ في "فوائده" (ل٢٢١/ ب) عنِ الحارث، عن رَوحٍ، عن عوفٍ، عن خِلَاسٍ وحدَه، عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - بنحوه.

=

والنَّصِبيّ ثقةٌ، صحيح السماع، وإن كان لا يعرف من علم الحديث شيئًا. انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٧٠-٦٩).

وأخرجه الخلّال في "السنّة" (٤/ ١٥٢ برقْم ١٣٩٨) من طريق الإمامِ أحمدَ. وابنُ بَطّةَ العُكبَريُّ في "الإبانة" (٢/ ١٦٦ برقْم ١٠٠٣) من طريق الإمام أحمدَ، ومحمّدِ بن عبيد الله بن المُنادي.

كلاهما عن رَوحِ بن عبادةَ، عن عوفٍ، عن خِلَاسٍ وحدَه، عن - أبي هريرةَ رضي الله عنه - به.

فخالفا الحارث بن أبي أسامةَ في ذكره لابن سيرينَ، ولو كان الحديث عندهما عنِ ابن سيرينَ، وهو أتقنُ من خِلَاسٍ، وأعلمُ، وأشهرُ بالرواية عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، لَما أغفلاه، ولو كان عند رَوحِ بن عبادةَ، لَما خصّ به الحارث دونهما؛ فيجب التوقُّف في زيادته، ولا تُقبَل عن رَوحٍ، والله أعلمُ.

وأيضًا، فقد رواه إسحاقُ بن راهُوْيَهْ في "مسنده" (١/ ٤٣٤ برقْم ٥٠٣) عنِ النضر بن شُمَيلٍ. والإمامُ أحمدُ في "المسند" (٤/ ١٩٩٦ برقْم ٩٦٦٧) - ومن طريقه الخلّال في "السنّة" (٤/ ١٥٣ برقْم ١٤٠٠)، وابنُ بَطّةَ العُكبَريُّ في "الإبانة" (٢/ ١٦٧-١٦٦ برقْم ١٠٠٤) - عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّانِ. والخطيبُ في "تلخيص المتشابه" (٢/ ٦٥٢) من طريق القاسم بن مالكٍ. وعبد الغنيّ المقدسيُّ في "نهاية المراد" (ل٥٥/ ب) من طريق أحمدَ بنِ مَنِيعٍ البغويّ.

أربعتهم عن عوفٍ، عن خِلَاسٍ وحدَه، عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - به.

وزاد يحيىٰ القطّانُ عن عوفٍ أنّه قال: وعنِ الحسن، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، يعني مرسلًا.

وقال عبد الغنيّ المقدسيُّ: «هو إسنادٌ صحيحٌ»، وسيأتي ما فيه.

والنضر والقطّانُ والبغويُّ حفّاظٌ متقِنون، والقاسم: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٧): «صدوقٌ فيه لينٌ»، ولا بأسَ به في المتابعة.

وبذلك يتّضح أنّ المحفوظ في إسناد هذا الحديثِ: عن خِلَاسٍ فقط، وأنّ ذِكرَ ابن سيرينَ فيه شاذٌّ، والله أعلىٰ وأعلمُ.

وقال الإمام أحمدُ: «لم يسمع خِلَاسٌ من أبي هريرةَ - رضي الله عنه - شيئًا». رواه الآجُرّيّ في "سؤالاته" لأبي داوُدَ (ص٣٤٦).

=

وعليه، فالإسناد منقطعٌ.

لٰكنْ يشهد لأصل الحديث عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – دون النصّ علىٰ العرّاف – روايةُ ابن ماجهْ والتِّرمِذيّ السابقة، علىٰ ما فيها من ضعفٍ وانقطاعٍ؛ فيكون حال الحديث أقربَ.

وذكر العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٥٥٦) أنّ جماعةً روَوا هٰذا الحديثَ، عن ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، عن مجاهدٍ، عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – موقوفًا.

ولم أقف علىٰ شيءٍ من ذٰلك مسندًا، وليثٌ ضعيفٌ.

وروىٰ ابن وهبٍ في "الجامع" – طبعةِ أبي الخير – (ص٧٦٥ برقْم ٦٨٤) عنِ ابن لَهِيعةَ، عنِ الحارث بن يزيدَ، عن كثيرِ بن عمرٍو، عن نافعٍ، عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – أنّه قال: «من ذهب إلىٰ كاهنٍ، فصدّقه بما يقول، غضب الله عليه أربعين ليلةً».

وهٰذا موقوفٌ، لٰكنّ لفظه مختلِفٌ، ولا يقال مثلُه بالرأي؛ فله حكم الرفع.

لٰكنّه شديد الضعف؛ ابن لَهِيعةَ مدلّسٌ، وقد عنعن، وكثيرٌ هو ابن عبد الله بن عمرٍو، نُسِب إلىٰ جدّه، وهو المُزَنيّ، قال الذهبيّ في "الكاشف" (٤/ ٦٢-٦٠): «واهٍ».

وله شواهدُ أخرىٰ فيها ذِكرُ العَرّاف، منها مرسل الحسن البصريّ، وسبق ذكرُه، وهو صحيحٌ إلىٰ الحسن، لٰكنّ مراسيله ضعيفةٌ؛ لأنّه كان يحدّث عن كلّ أحدٍ.

وسيأتي له شاهدٌ من حديث ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٦)

[٣٤٥]

أخبرنا أبو محمّدٍ جَنَاحُ بن نَذِيرِ بن جَنَاحٍ القاضي[١] بالكوفة، أبنا أبو جعفرٍ محمّدُ بن عليّ بن دُحَيمٍ،[٢] ثنا أحمدُ بن حازمِ بن أبي غَرَزَةَ،[٣] أبنا الفضل بن دُكَينٍ، وعبيدُ الله بنُ موسىٰ، وثابتُ بن محمّدٍ الكِنَانيُّ،[٤] قالوا:

---

(١) هو المحاربيّ، الكوفيّ، ذكره الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٩/ ٣٢٧) فيمن تُوُفِّيَ بين عشْرٍ وعشرين وأربعمِائةٍ، وذكر أنّ عدّةً روَوا عنه، ثمّ قال: «ولِيَ قضاء الكوفة مُدَيدةً، ثمّ عَزَل نفسه».

(٢) هو ابن كيسانَ، الشيبانيُّ، الكوفيّ، الصائغ، قال ابن حَمّادٍ الكوفيُّ: «كان شيخًا صالحًا، صدوقًا، قليل المعرفة بالحديث، كان سماعُه في كتب أبيه»، ثمّ ذكر أنّه لم يسمعِ "المسند" لابن أبي غَرَزَةَ كاملًا، بل أخذ بعضه إجازةً، ولم يميّزْه، وقال الذهبيّ: «الشيخ، الثقة، المُسنِد، الفاضل، محدّث الكوفة»، ثمّ قال: «كان أحد الثقات»، وقال في موضعٍ آخرَ: «كان ثقةً، صدوقًا»، وبقي إلىٰ سنة اثنتين وخمسين ومِائتين، ومات فيها أو بعدَها.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٣٧-٣٦)، و"تاريخَ الإسلام" له (٨/ ٥٠-٤٩).

(٣) هو أحمدُ بن حازمِ بن محمّدِ بن يونُسَ بنِ حازمِ ابنِ الصحابيّ: قيسِ بن أبي غَرَزَةَ، الغِفاريُّ، الغَرَزيُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ، قال ابن حِبّانَ: «كان متقنًا»، وقال مَسْلَمةُ بن القاسم: «ثقةٌ»، ووصفه أبو سعدٍ السَّمْعانيُّ بأنّه منَ العلماء، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، الصدوق»، وقال: «أحد الأثبات المجوّدين»، وذكر أنّ له مسندًا كبيرًا مشهورًا، وتُوُفِّيَ في آخر سنة ستٍّ وسبعين ومِائتين.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٤٤)، و"الأنسابَ" للسَّمْعانيّ (١٠/ ٢٦)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٢٤٠-٢٣٩)، و"تاريخَ الإسلام" له (٦/ ٤٧٩)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (١/ ٣٠٣-٣٠٢).

(٤) هو العابد، أبو محمّدٍ، ويقال: أبو إسماعيلَ، صدوقٌ، زاهدٌ، يُخطئ في أحاديثَ، منَ التاسعة، مات سنةَ خمسَ عشْرةَ ومِائتين، (خ ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٢).

=

ثنا سفيانُ،(١) عن أبي إسحاقَ،(٢) عن هُبَيرةَ بنِ يَرِيْمَ،(٣) عن عبد الله بن مسعودٍ قال:

«من أتىٰ ساحرًا أو كاهنًا أو عرّافًا، فصدّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزِل علىٰ محمّدٍ صلّىٰ الله عليه وسلّم».

❁❁❁

(١) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ، الكوفيّ.

(٢) هو عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، الكوفيّ.

(٣) هو الشِّبَاميُّ، ويقال: الخارِفيُّ، أبو الحارث، الكوفيُّ، لا بأسَ به، وقد عِيبَ بالتشيُّع، منَ الثانية، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠١).

دراسة الحديث:

رواه السَّرِيّ بن يحيىٰ الكوفيُّ في "حديث الثوريّ" (ص٧١ برقْم ٧٥). وأبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٨ برقْم ١٩٦١) عن إبراهيمَ بنِ هانئٍ، وعمّه: عليّ بن عبد العزيز البغويّ، وأحمدَ بنِ محمّدٍ البرتيّ، ومحمّدِ بن إسحاقَ الصَّغَانيّ. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٨/ ٦٠٤) من طريق بِشرِ بن موسىٰ الأسديّ.

الستّة كلُّهم عن أبي نُعَيمٍ الفضل بن دُكَينٍ به، مثلَ لفظ البيهقيّ، إلّا أنّ السَّرِيّ بن يحيىٰ أبدل بالساحر السادِنَ، وهو خادم بيت الأصنام، انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢١٣٥).

ورواه أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٨ برقْم ١٩٦١) عن إبراهيمَ بنِ هانئٍ، عن عبيد الله بن موسىٰ به، مثلَ لفظ البيهقيّ.

وحكىٰ أبو نُعَيمٍ في "حلية الأولياء" (٥/ ١٠٤) أنّ الثوريّ رواه مرفوعًا، ولم أجد من تابعه علىٰ ذٰلك؛ فقد ذكر أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٩)، وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٦٩) أنّ الثوريّ يرويه موقوفًا، وكذٰلك يُفهم من كلام الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٢/ ٤٧٥).

وحكىٰ الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٢/ ٤٧٥) عن ثابتٍ الزاهد، وهو ابن محمّدٍ الكِنانيّ – أنّه رواه عنِ الثوريّ، عن أبي إسحاقَ، عن هُبَيرةَ، عنِ ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – مرفوعًا.

=

ولم أقف علىٰ هٰذه الروايةِ مسندةً، وهي تخالف رواية البيهقيّ عنه، وفي إسناده لينٌ؛ لجهالةٍ في حال شيخه: جَنَاحِ بن نَذِيرٍ، وكلامٍ يسيرٍ في شيخه: محمّدِ بن عليّ بن دُحَيمٍ.

وأيًّا ما كان، فليس ثابتٌ الزاهد حجّةً، وقد خالفه أبو نُعَيمٍ، وعبيد الله بنُ موسىٰ، وهما ثقتانِ من أصحاب سفيانَ الثوريّ، وقد تابعهما علىٰ رواية الوقف جماعةٌ.

فقد روىٰ الحديث أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٣/ ١٣٩ برقْم ٢٥٠٧٣) عن يحيىٰ بنِ آدمَ، ووكيعٍ، والسَّرِيُّ بن يحيىٰ الكوفيُّ في "حديث الثوريّ" (ص٧١ برقْم ٧٥) عن يعلىٰ بنِ عُبيدٍ. وأخرجه أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٨ برقْم ١٩٦١) من طريق وكيع، ويعلىٰ بنِ عُبيدٍ، ومحمّدِ بن يوسُفَ الفِريابيّ، وأبي أحمدَ الزبيريّ، وأبي داوُدَ الحَفَريّ، والأسود بن عامرٍ شاذانَ. والخلّال في "السنّة" (٤/ ١٥٦ برقْم ١٤٠٧، و٥/ ١٤ برقْم ١٤٨٤) من طريق وكيعٍ. وابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٣٨٩ برقْم ١٧٧٨٨) من طريق محمّدِ بن كثيرٍ العَبْديّ. وهبة الله اللالَكائيُّ في "شرح السنّة" (٦/ ١١٠٢ برقْم ١٩٠٠) من طريق عبد الرحمٰن بن مهديٍّ.

التسعة كلُّهم عنِ الثوريّ به، موقوفًا، مثل لفظ البيهقيّ، وقال ابن أبي شيبةَ: «من مشىٰ إليهم» بدلَ «من أتىٰ إليهم».

فهٰؤلاء ثقاتٌ، وهم أصحاب سفيانَ الثوريّ؛ فروايتهم بالوقف هي المحفوظة عنه، ورواية ثابتٍ الزاهد بالرفع - إن صحّت عنه - شاذّةٌ بلا شكٍّ.

وأخرج أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في "حلية الأولياء" (٨/ ٢٤٦) من طريق أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ إسحاقَ، هو المَنْبِجيّ، عن عبد الله بن حُبَيقٍ، عن يوسُفَ بنِ أسباطٍ، عنِ الثوريّ، عن أبي إسحاقَ، عن سعيدِ بن وهبٍ، عن عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، مثلَ لفظ البيهقيّ، ولم يذكرِ الساحرَ.

قال أبو نُعَيمٍ: «غريبٌ»، وهو منكرٌ، ولم أذكره في الخلاف علىٰ الثوريّ، وإنّما أذكره هنا للتنبيه.

والمَنْبِجيُّ واهٍ، قدِ اتّهمه الذهبيّ في "الميزان" (١/ ١٦٦).

وشيخه عبد الله بنُ حُبَيقٍ: روىٰ عنه جماعةٌ، وانظر ترجمته في "تاريخ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ١٠٢)، وقال ابن حجرٍ في "تبصير المنتبه" (٢/ ٥٢٤): «زاهدٌ مشهورٌ».

=

وشيخه يوسُفُ بن أسباطٍ: وثّقه ابن معينٍ، وقال البخاريّ: «كان قد دفن كتبه؛ فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي»، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «لا يُحتجّ به»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال: «مستقيم الحديث، ربّما أخطأ، وكان من خيار أهل زمانه»، وقال ابن عَدِيّ: «هو عندي من أهل الصدق، إلّا أنّه لمّا عَدِم كتبَه، كان يحمل علىٰ حفظه؛ فيَغلَط، ويُشَبَّه عليه، ولا يتعمد الكذب». انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٥٤٨).

هٰذا، وقد روىٰ الحديث عن أبي إسحاقَ غيرُ سفيانَ، فوقَفُوه.

فقد رواه ابن وهبٍ في "الجامع" – طبعة أبي الخير – (ص٧٦٧ برقْم ٦٨٧) عن جريرِ بن حازمٍ. وأبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (١/ ٣٠٠ برقْم ٣٨١) عن شعبةَ. وأخرجه أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٧ برقْم ٤٣٨، و٤٨ برقْميْ ١٩٥٩، و١٩٦٠)، وابن عَدِيّ في "الكامل" (١٠/ ٣٨٩ برقْم ١٧٧٨٩)، والدارَقُطْنيّ في "العلل" (٢/ ٥١٦)، من طرقٍ أخرىٰ عن شعبةَ. وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٩/ ٢٩٠ برقْم ٥٤٠٨) من طريق إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ. وأبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات"(٢/ ٤٧ برقْم ١٩٥٨) – وعنه الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٢/ ٥١٦) – وأبو بكرٍ الجصّاص في "أحكام القرآن" (١/ ٦١) من طريقين عن إسرائيلَ بنِ يونُسَ. وأبو القاسم البغويّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٧ برقْم ١٩٥٨) – وعنه الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ٥١٦) – من طريق زُهَيرٍ. وأبو القاسم البغويّ في "الجعديّات" (٢/ ٤٩ برقْم ١٩٦٢) من طريق أبي الأحوص سلّامِ بن سُلَيمٍ، وأبي بكرِ بن عيّاشٍ، وشريكِ بن عبد الله القاضي، والسيّد بن عيسىٰ، ومن طريق معمرٍ، ومن طريق عبد العزيز بن مسلمٍ. والهيثمُ بن كُلَيبٍ في "مسنده" (٢/ ٣١١ برقْم ٨٩١) من طريق زيدِ بن أبي أُنَيسةَ. والحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (ص١٦٢ برقْم ٤٥) من طريق عليّ بن صالحِ بن حَيٍّ.

ثلاثةَ عشَر نفسًا، كلُّهم عن أبي إسحاقَ به، موقوفًا، مثل لفظ البيهقيّ.

ولم يذكر شريكٌ الساحر، وكذا شعبةُ في جميع الروايات عنه، ولم يذكر في رواية الطيالسيّ عنه العَرّافَ، ولا في رواية البغويّ الأخيرة عنه الكاهنَ.

وقال ابن طَهْمانَ: «فسأله، فصدّقه».

ولفظ معمرٍ نحوُه، وذكر الكاهن فقط.

=

وروىٰ الحديثَ عمرُو بن قيسٍ، واختُلِف فيه.

فرواه أبو سعيدٍ الأشجُّ في جزء "حديثِه" (ص١١٥ برقْم ٣٦)، وعنه البزّارُ في "مسنده" (٥/ ٢٥٦ برقْم ١٨٣٧). وأبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٥٠ برقْم ١٩٦٥) - وعنه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٦٢١ برقْم ١٨٥٦٣) - عن هارونَ بنِ إسحاقَ الهمْدانيّ. وذكره الدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٢/ ٥١٦) عن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ.

ثلاثتهم عن أبي خالدٍ الأحمر بإسناده إلىٰ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - موقوفًا، مثلَ لفظ البيهقيّ، لٰكن لم يذكرِ الأشجُّ الكاهنَ، والبزّارُ العَرّافَ، والبغويُّ الساحرَ.

وأبو سعيدٍ عبد الله بنُ سعيدٍ الأشجُّ ثقةٌ، وهارونُ بن إسحاقَ صدوقٌ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩٩).

وخالفهم يحيىٰ الحِمّانيُّ، فقد روىٰ أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٥٠ برقْم ١٩٦٤)، وعنه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٦٩ برقْم ٧٧٨٣، و١٠/ ٦٢١ برقْم ١٨٥٦٣). ورواه ابن عَدِيٍّ في الموضع الأوّل عن محمّدِ بن جعفرٍ الشَّطَويّ أيضًا. وأخرجه أبو نُعَيمٍ في الحلية" (٥/ ١٠٤) من طريق أبي حُصَينٍ الوادعيّ.

ثلاثتهم عن يحيىٰ بنِ عبد الحميد الحِمّانيّ، حدّثنا أبو خالدٍ الأحمر، عن عمرِو بن قيسٍ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عن هُبَيرةَ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«من أتىٰ كاهنًا، أو عَرّافًا، فصدّقه بما يقول، فقد بَرِيء ممّا أُنزِل علىٰ محمّدٍ».

هٰذا لفظ ابن عَدِيٍّ، ولم يَسقِ البغويّ المتن، وذكر أبو نُعَيمٍ الساحرَ بدلَ العَرّاف.

قال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ٢٦٩): «لا أعلم يرويه عن عمرِو بن قيسٍ غيرَ أبي خالدٍ، ومن روىٰ عن أبي خالدٍ: منهم من أوقفه علىٰ عبد الله رضي الله عنه، ومنهم من رفعه إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ويحيىٰ الحِمّانيُّ ممّن رفع الحديث عن أبي خالدٍ؛ فلا أدري البلاءَ من يحيىٰ أو من أبي خالدٍ؛ فإنّ أبا خالدٍ قد رُوِي عنه موقوفًا ومرفوعًا».

ولم يختلفوا عن يحيىٰ الحِمّانيّ أنّه يرويه مرفوعًا، ويحيىٰ متروكٌ؛ فهو أولىٰ بتَبِعة الخطإ.

=

ولذٰلك قال الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٢/ ٥١٦): «وهِم الحِمّانيّ في رفعه»، ثمّ ذكر الموقوف، وقال: «هو الصحيح».

علىٰ أنّه لو ثبت الرفع عن أبي خالدٍ، فليس بحجّةٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩٠): «صدوقٌ، يخطئ»، ولم يتابَع علىٰ روايته عن عمرِو بن قيسٍ؛ فيكون هٰذا من جملة خطئه.

واختُلِف في الحديث علىٰ وجهٍ ثالثٍ، فقد رواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٩/ ٦٨٨ برقْم ١٦٤٧٣) من طريق المفضَّل بن صالحٍ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي الأحوص عوفِ بن مالكِ بن نَضْلةَ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، مثلَ لفظ البيهقيّ.

وذكره الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٢/ ٤٧٥)، ثمّ قال: «وهِم فيه، والصواب: عن أبي إسحاقَ، عن هُبَيرةَ».

والمفضَّل ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٥-٤٧٦)؛ فلا تصحّ روايته أصلًا، فضلًا عن أن تقابل رواية الحفّاظ والثقات.

وقد ذكر الدارَقُطْنِيّ هٰذينِ الوجهين منَ الخلاف في "العلل" (٢/ ٤٧٥)، ثمّ قال: «كلّ من رواه عن أبي إسحاقَ غيرَ من ذكرنا، فقد وقَفَه، وهو الصواب».

وعليه، فهٰذا الأثرُ موقوفٌ، حسنُ الإسناد؛ لأجل هُبَيرةَ بنِ يَرِيمَ.

وقال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١١/ ٣٦٩): «رجاله رجال الصحيح، خلا هُبيرةَ بنِ يَرِيمَ، وهو ثقةٌ»، وهٰذا تساهُلٌ منه، والراجح أنّه حسن الحديث فقط، كما يُعرَف من ترجمته في "تهذيب التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٢٦٣)، وتقدّم قول ابن حجرٍ فيه: «لا بأسَ به».

وقد توبع هُبيرةُ.

فقد أخرج البزّار في "مسنده" (٥/ ٣١٥ برقْم ١٩٣١) من طريق أبي معاويةَ الضريرِ. والخلّالُ في "السنّة" (٤/ ١٥٧-١٥٦ برقْم ١٤٠٩) من طريق سفيانَ الثوريّ. وأبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٥١ برقْم ١٩٦٧) من طريق عُبيدةَ بنِ حُميدٍ.

=

ثلاثتهم عنِ الأعمش، عن إبراهيمَ النَّخَعيّ، عن همّامِ بن الحارث النَّخَعيّ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، مثلَ لفظ البيهقيّ، ولم يذكرِ البزّارُ العَرّافَ، والخلّالُ الساحرَ، وقال البغويّ: «فآمن بما يقول، فقد بَرِئ».

قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١١/ ٣٦٨): «رجال البزّار ثقاتٌ».

وعُبيدةُ بن حُمَيدٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١٩): «صدوقٌ، ربّما أخطأ».

وأخرجه أبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٥١ برقْم ١٩٦٨) من طريق شعبةَ، عنِ الأعمش، عن إبراهيمَ، عن همّامٍ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - مثلَ رواية عُبيدةَ بنِ حُمَيدةَ.

وهٰذا ظاهره علىٰ شرط الشيخين.

وأخرجه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١٠/ ٧٦ برقْم ١٠٠٠٥) من طريق عبد العزيز بن مسلمٍ، عنِ الأعمش، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، نحوَه، ولم يذكرِ الساحر.

قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١١/ ٣٦٨)، والبُوصِيريُّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٦/ ١١٤): «رجاله ثقاتٌ».

وهٰذا اختلافٌ شديدٌ علىٰ الأعمش، ورواة كلِّ وجهٍ ثقاتٌ، والوجه الأوّل - خاصّةً - صحيحٌ؛ لتواطُؤِ سفيانَ الثوريّ وأبي معاويةَ الضَّرِير، ومعهما عُبيدةُ بن حُمَيدةَ، والثوريّ أحفظ الناس لحديث الأعمش، وأبو معاويةَ أكثر الناس حديثًا عنِ الأعمش.

وعليه، فهو إسنادٌ صحيحٌ، وشاهدٌ قويٌّ لرواية هُبيرةَ بنِ يَرِيمَ.

وأيضًا، أخرجه ابن خزيمةَ في "صحيحه"، كما في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٠/ ١٧٤ برقْم ١٢٥١٦)، والخلّال في "السنّة" (٤/ ١١٧ برقْم ١٣٠٢) من طريقين عن محمّدِ بن جعفرٍ غُنْدَرٍ. وأبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٥١ برقْم ١٩٦٩) - ومن طريقه أبو سعدٍ السَّمْعانيُّ في "معجم شيوخه" (المنتخب: ص٥٤٠-٥٤١) - من طريق النضر بن شُمَيلٍ. وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٧/ ٢٩٣ برقْم ١١٣٥١) من طريق العبّاس بن الفضل الأنصاريّ.

ثلاثتهم عن شعبةَ، عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن حَبّةَ بنِ جُوَينٍ العُرَنِيّ، عنِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - بمثله، ولم يذكرِ الساحرَ، ولا ذكر في رواية ابن عَدِيٍّ الكاهنَ أيضًا.

=

والعبّاس بن الفضل: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٣٦): «متروكٌ»، وفي الروايتين الأُخرَيَين غنيةٌ عنه.

وحَبّةُ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٩٠): «صدوقٌ، له أغلاطٌ».

لٰكنْ رُوِي الحديث عن شعبةَ علىٰ وجهٍ آخرَ.

فقد رواه ابن خزيمةَ في "صحيحه" -كما في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٠/ ٥١٥ برقْم ١٣٣١٧) - عن إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبيه: إسماعيلَ، عن أبيه: يحيىٰ. وأخرجه الطبرانيّ في "الأوسط" (٢/ ١٢٣-١٢٢ برقْم ١٤٥٣) من طريق سعيدِ بن عامرٍ.

كلاهما عن شعبةَ، عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبي الزَّعْراء، عنِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - مثلَه، ولم يذكرِ الساحر.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن شعبةَ إلّا سعيدٌ»، وكأنّه لم يعتبرِ الإسناد الأوّلَ؛ لأنّه واهٍ؛ فإبراهيمُ ضعيفٌ، وأبوه وجدّه متروكان.

وأبو الزَّعْراء هو عبد الله بنُ هانئٍ الكِنْديُّ، وثّقه ابن سعدٍ، والعِجليُّ، وابن حِبّانَ، وقال البخاريّ: «لا يتابَع في حديثه»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٤٤٨).

والوجه الأوّلُ أرجحُ إن شاء الله؛ لاتّفاق محمّدِ بن جعفرٍ غُنْدَرٍ، والنضر بن شُمَيلٍ، وهما ثقتانِ، وغُنْدَرٌ - خاصّةً - من أوثق الناس في حديث شعبةَ.

وعليه، فالإسناد حسنٌ؛ لأجل حَبّةَ بنِ جُوَينٍ، ولم يتفرّد به؛ فأُمِن ما يُخشىٰ من غلطه.

والحاصل أنّ هٰذا الأثرَ صحيحٌ عنِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - بمجموع طرقه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٦)

[٣٤٦]

أخبرنا أبو محمّدٍ عبدُ الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبّار السُّكّريُّ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا سعدانُ بن نصرٍ، ثنا أبو معاويةَ،(١) عن عبيد الله بن عمرَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ:

أنّ حفصةَ بنتَ عمرَ(٢) - رضي الله عنهما - سحرتها جاريةٌ لها، فأقرّت بالسحر وأخرجته، فقتلتها، فبلغ ذٰلك عثمانَ - رضي الله عنه - فغضب.

فأتاه ابن عمرَ - رضي الله عنه - فقال: «جاريتها سحرتها، أقرّت بالسحر وأخرجته».

قال: فكَفّ عثمانُ رضي الله عنه.

قال: وكأنّه إنّما كان غَضَبُه لقتلها إيّاها بغير أمره.

❁❁❁

---

(١) هو محمّدُ بن خازمٍ، الكوفيُّ، الضريرُ.

(٢) هي بنت عمرَ بنِ الخطّاب، العَدَويّةُ، أمُّ المؤمنين، تزوّجها النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - سنةَ ثلاثٍ، وماتت سنةَ خمسٍ وأربعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٦٣).

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٥/ ٢٨٠ برقْم ٢٩٧٥٠، و١٦/ ٤٢ برقْم ٣٠٩٢٠) عن عَبْدةَ بنِ سليمانَ. والإمامُ أحمدُ في "المسائل" روايةِ ابنه عبد الله (ص٤٢٧ برقْم ١٥٤٣) - ومن طريقه الخلّال في "أحكام أهل المِلَل" (١/ ٤٦٨) - عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّانِ. وأخرجه الخلّال في "أحكام أهل المِلل" (١/ ٤٦٥) من طريق عليّ بن مُسْهِرٍ. والطبرانيّ في "الكبير" (٢٣/ ١٨٧ برقْم ٣٠٣) بإسنادٍ ضعيفٍ عن إسماعيلَ بنِ عيّاشٍ. والطُّيُوريّ في "الطُّيُوريّات" (٣/ ١١٣٦-١١٣٥ برقْم ١٠٤٩) من طريق محمّدِ بن عبيدٍ الطَّنَافِسيّ.

خمستهم عن عُبيد الله بن عمرَ به، نحوَ رواية البيهقيّ.

=

ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٦٩ برقْم ١٩٧٩٥) عن عبد الله أو عُبيد الله – هٰكذا، علىٰ الشكّ – عن نافعٍ بنحوه.

وكذٰلك ذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٥٨).

وذكره ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ١٦٤) عن عبد الرزّاق، عن عُبيد الله، من غير شكٍّ.

والأوّل أولىٰ، وعلىٰ كلٍّ، فالحديث ثابتٌ عن عبيد الله بن عمرَ – كما تقدّم – من طرقٍ، ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (١/ ٢٦٨ برقْم ٤٩٨) عن عبد الله بن عمرَ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ – رضي الله عنهما – بنحوه، مختصرًا.

لٰكنْ أخرجه الخلّالُ في "أحكام أهل المِلَل" (١/ ٤٦٨) من طريق وكيعٍ، عن العُمَريّ، هو عبد الله بنُ عمرَ، عن نافعٍ: أنّ حفصةَ – رضي الله عنها – فذكر نحوَه مختصرًا، وهٰذا منقطعٌ، لم يُذكَر فيه ابن عمرَ رضي الله عنهما.

والظاهر أنّه اضطرابٌ من عبد الله العُمَريّ؛ فإنّه سيّئ الحفظ، أوِ اختصارٌ منه، وأيًّا ما كان، فرواية عبيد الله بن عمرَ أصحُّ.

وأيضًا، فقد رواه ابن وهبٍ في "كتاب المحارَبة" (ص٢٤) عن عبد الله بن عمرَ، وأسامةَ بنِ زيدٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ – رضي الله عنهما – به مختصَرًا.

وأسامةُ بن زيدٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨): «صدوقٌ، يُهِمُ»، ولا بأسَ به في المتابعات.

وروىٰ عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٧٢ برقْم ١٩٨٠٥)، عن معمرٍ، عن أيّوبَ السَّخْتِيانِيّ، عن نافعٍ: أنّ حفصةَ – رضي الله عنها – سُحِرت، فأمرت عُبيد الله: أخاها، فقَتَل ساحرتين.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ للكلام في رواية معمرٍ، عنِ البصريّين عمومًا، وعن أيّوبَ خاصّةً؛ فلا يعارض زيادةَ عبيد الله بن عمرَ ذِكرَ جدّه: عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما.

وإن صحّتِ الرواية عن أيّوبَ بالإرسال، فزيادة عبيد الله بن عمرَ – مقبولةٌ، وقد تابعه عليها أسامةُ الليثيّ، وعبد الله بنُ عمرَ في أحد الوجهين عنه، ويُحمَل الِاختلاف حينئذٍ علىٰ أنّ نافعًا كان يسنده أحيانًا، ويرسله أخرىٰ؛ فبلّغ كلٌّ ما سمع، ولا تنافيَ.

=

وعلّقه ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٥٨) عنِ ابن عيينةَ، عمّن سمع نافعًا يحدّث عن حفصةَ رضي الله عنها، وذكره مختصرًا.

وقد سمع ابن عيينةَ من أيّوبَ السَّخْتِيانِيّ، وعُبيد الله بن عمرَ، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١١/ ١٧٩، و١٨١)، ولعلّه أخذ هٰذا من أحدهما؛ فلا يكون متابعًا لهما، وإرساله للحديث لا يضرّ؛ فإنّ الوصل ثابتٌ بأسانيدَ أجودَ من هٰذا، كما تقدّم.

وأخرجه الطُّيُوريّ في "الطُّيُوريّات" (٣/ ١١٣٧-١١٣٦ برقْم ١٠٥٠) من طريق سعيدِ بن الوليد، عن أبي هاشمٍ المغيرة بن زيادٍ، عن نافعٍ:

أنّ غلامًا لحفصةَ - رضي الله عنها - سَحَرها، فأمرت عبد الرحمٰن بنَ زيدٍ - رضي الله عنه - فضَرَب عنقه، فأرسل عثمانُ - رضي الله عنه - إلىٰ عبد الرحمن فقال: «ما حملك علىٰ ما صنعت»؟ فجاءه عبد الله بنُ عمرَ - رضي الله عنهما - وكان ابنَها أوِ ابنَ أخيها، فضرب عنقه.

فجعله مرسلًا؛ أسقط منه ابن عمرَ رضي الله عنهما، وغيّر في سياق متنه، وأظنّ في المطبوعة سقطًا في آخره؛ فإنّه مختلٌّ، غير مفهومٍ، والله أعلمُ.

هٰذا، ولم أجد ترجمةً لسعيدِ بن الوليد؛ فهو في حكم المجهول، وروايته ضعيفةٌ.

وشيخه أبو هاشمٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٤): «صدوقٌ، له أوهامٌ»؛ فلو صحّتِ الرواية عنه، فلا تُعِلُّ ذِكرَ عُبيد الله بن عمرَ لجدّه: عبدِ الله بن عمرَ - رضي الله عنهما - في الإسناد؛ فإنّ عُبيد الله ثقةٌ ثَبْتٌ، وهو من أحفظ الناس لحديث نافعٍ.

وعليه، فالحديث صحيحٌ موقوفٌ علىٰ من فيه منَ الصحابة، وقدِ احتجّ به الإمام أحمدُ، كما رواه الخلّال في "أحكام أهل المِلَل" (١/ ٤٦٥)، وقال: «ثلاثةٌ من أصحاب النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - في قتل الساحر».

وجاء من وجهٍ آخرَ أيضًا.

فقد رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٤٤٤ برقْم ٢٥٥٣) عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن سعدِ بن زُرارةَ الأنصاريّ أنّه بلغه أنّ حفصةَ - رضي الله عنها - قتلت جاريةً لها سحرتها، وقد كانت دبّرتها، فأمرت بها فقُتِلت.

=

ورواه ابن وهبٍ في "الجامع" (١/ ٢٨٦ برقْم ٤٩٩) عن مالكٍ، عن أبي الرجال أنّه بلغه أنّه كانت جاريةٌ لحفصةَ – رضي الله عنها – فذكر نحوَ رواية "الموطّإ".

كذا قال ابن وهبٍ، والمعروف أنّ مالكًا يروي عن أبي الرجال هٰذه القصّةَ من حديث عائشةَ رضي الله عنها، لا من حديث حفصةَ، انظرِ "الِاستذكارَ" لابن عبد البَرّ (٨/ ١٥٨)، وسيأتي تخريجه في المبحث [٣٥٠].

واسم أبي الرجال محمّدُ بن عبد الرحمٰن، وهو أنصاريٌّ أيضًا؛ فلعلّ ابن وهبٍ سمع الحديث من مالكٍ، عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن الأنصاريّ، يعني به ابنَ سعدِ بن زُرَارةَ، ثمّ توهّمه ابن وهبٍ أبا الرجال؛ فذكره عند الرواية بكنيته؛ لشهرته بها، وترك ما سمع من مالكٍ منَ التصريح بالِاسم، والله أعلمُ.

وحينئذٍ ترجع هٰذه الروايةُ إلىٰ محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن سعدِ بن زُرَارةَ، ولا تكون شاهدًا لها.

فإن لم يكن ذٰلك، وكان ابن وهبٍ سمع الحديث من مالكٍ، عن أبي الرجال، في قصّة حفصةَ رضي الله عنها، فهو شاهدٌ آخرُ، يدلّ علىٰ اشتهار القصّة في ذٰلك الزمان. والله أعلمُ بالصواب.

تنبيهٌ:

وقع في مطبوعة "أحكام أهل المِلَل" للخلّال (١/ ٤٦٨) أنّ عبد الله بنَ أحمدَ قال: «حدّثني أبي، قال: حدّثنا يحيىٰ بنُ سعيدٍ، عن عبد الله، قال: أخبرني نافعٌ»، إلىٰ آخره.

وقوله: (عبد الله) تصحيفٌ، وصوابه: (عُبيد الله).

فقد روىٰ الحديثَ عبدُ الله بنُ أحمد في "المسائل" (ص٤٢٧ برقْم ١٥٤٣) عن أبيه، عن يحيىٰ، عن عُبيد الله، كما سبق في التخريج.

وأيضًا، فيحيىٰ بنُ سعيدٍ القطّان لم يكن يحدّث عن عبد الله بن عمرَ، قاله عمرُو بن عليٍّ الفَلّاسُ، وابن عمّارٍ الموصليُّ. انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٣٨٩).

ولذٰلك لم يذكره المِزّيّ فيمن روىٰ عن عبد الله، ولا ذكر عبد الله فيمن روىٰ عنهم، انظر "تهذيبَ الكمال" (١٥/ ٣٢٩-٣٢٨، و٣١/ ٣٣٠-٣٣٢). والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٦)

[٣٤٧]

أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحارث الأصبهانيُّ، أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا القاضي المَحَامليُّ،(١) ثنا زيادُ بن أيّوبَ،(٢) ثنا هُشَيمٌ، أبنا خالدٌ،(٣) عن أبي عثمانَ النَّهْديِّ،(٤) عن جُندُبٍ البَجَليُّ:(٥)

أنّه قتل ساحرًا(٦) كان عند الوليد بن عقبةَ،(٧) ثمّ قال: ﴿أَفَتَأْتُونَ(٨) ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٣﴾ [الأنبياء].

---

(١) هو القاسم بن إسماعيلَ، أبو عُبيدٍ.

(٢) هو ابن زيادٍ، أبو هاشمٍ، الطُّوسيُّ الأصلِ، البغداديُّ، يلقَّب (دَلُّوْيَهْ)، وكان يغضب منها، ولقّبه الإمام أحمدُ: (شعبةَ الصغيرَ)، ثقةٌ، حافظٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ اثنتين وخمسين ومِائتين، وله سِتٌّ وثمانون سنةً، (خ د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٥٨).

(٣) هو ابن مِهرانَ، البصريُّ، الحَذّاء.

(٤) هو عبد الرحمٰن بنُ مُلٍّ، والميم مثلَّثةٌ، مشهورٌ بكنيته، مخضرَمٌ، من كبار الثانية، ثقةٌ ثَبْتٌ، عابدٌ، مات سنةَ خمسٍ وتسعين، وقيل: بعدها، وعاش مِائةً وثلاثين سنةً، وقيل أكثرُ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩٢).

(٥) هو ابن عبد الله بن سفيانَ، العَلَقيُّ، أبو عبد الله، وربّما نُسِب إلىٰ جدّه، له صحبةٌ، ومات بعد الستّين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٢).

وهٰذا وهْمٌ، والصواب أنّه ابنُ كَعبٍ الأزديُّ، وسيأتي التنبيه عليه في ذيل التخريج.

(٦) اختُلِف في اسمه، انظر ذٰلك في "الإصابة" لابن حجرٍ (٢/ ٢٥٤).

(٧) هو ابن أبي مُعَيطِ بن أبي عمرِو بن أميّةَ، القرشيُّ، الأُمَويّ، أبو وهبٍ، أخو عثمانَ - رضي الله عنه - لأمّه، له صحبةٌ، وعاش إلىٰ خلافة معاويةَ رضي الله عنه، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٢).

(٨) في الطبعة الهنديّة: (أتأتون)، وانظرها علىٰ الصواب في طبعة هَجَرَ (١٦/ ٤٨٨).

=

دراسة الحديث:

رواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٤/ ١٢١ برقْم ٣٢٠٥).

ورواه أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٤٥-٤٤ برقْم ٥٤٦). وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣٠٩) من طريق الحسين بن إسماعيلَ المَحَامليّ.

كلاهما عن زيادِ بن أيّوبَ بمثله.

ورواه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢٢) عن عمرِو بن محمّدٍ الناقد. وأبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٢/ ٤٥-٤٤ برقْم ٥٤٦) عن جدّه: أحمدَ بنِ مَنِيعٍ البغويّ. وأخرجه الطبرانيّ في "الكبير" (٢/ ١٧٧ برقْم ١٧٢٥) - وعنه أبو نُعَيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٥٨٠-٥٧٩ برقْم ١٥٨٨) - من طريق إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ أبي معمرٍ القَطِيعيّ.

ثلاثتهم عن هُشَيمٍ به، وصرّحوا بسماعه من خالدٍ الحذّاء، إلّا البخاريَّ.

واختصر البخاريّ المتن، وذكر البغويُّ مثلَ سياق البيهقيّ، ووضّح الطبرانيّ عمل الساحر، فقال: «كان يأخذ السيف ويذبح نفسه، ويعمل كذا، ولا يضرّه».

قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣/ ٦٤٢): «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ، موقوفٌ».

وقد توبع هُشَيمٌ، فقد أخرجه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢٢) من طريق خالدِ بن عبد الله الواسطيّ، عن خالدٍ الحذّاء به، نحوَه، ولم يذكرِ الآيةَ، وفيه: «فذبح إنسانًا وأبان رأسه، فعجبنا، فأعاد رأسه».

وأخرجه عليُّ بن المدينيّ، فيما ذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (١/ ٢٥٩)، والبخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢٢)، من طريق عاصمِ بن سلمانَ الأحولِ، عن أبي عثمانَ النَّهْديّ قال:

رأيتُ الذي يَلعب بين يديِ الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه، فيُرِي أنّه يقطع رأس رجلٍ ثمّ يُعِيده، فقام إليه جُنْدُبُ بن كعبٍ - رضي الله عنه - فضرب وسَطَه بالسيف، وقال: «قولوا له، فلْيُحيِ نفسه الآن»!

=

قال: فحَبَس الوليد جُنْدُبًا، رضي الله عنهما، وكتب إلىٰ عثمان رضي الله عنه، فكتب عثمان – رضي الله عنه – أنْ خَلِّ سبيلَه؛ فتركه.

هٰذا لفظ ابن المدينيّ، ولم يسُقِ البخاريّ لفظَه.

وهاتان متابعتانِ صحيحتان، يزداد بهما الحديث قوّةً.

وأيضًا، فله شواهدُ أخرىٰ، يأتي أحدها في المبحث التالي، وتخريج سائرها.

تنبيهٌ:

وقع في رواية البخاريّ عن عمرٍو الناقد، وفي رواية الدارَقُطْنيّ – ومن طريقه البيهقيّ – عنِ القاسم المَحَامليّ، وفي رواية ابن عساكرَ من طريق الحسين المَحَامليّ: نسبةُ جُندبٍ – رضي الله عنه – إلىٰ بَجِيلةَ، وجُنْدُبٌ البَجَليُّ هو ابن عبد الله بن سفيانَ العَلَقيُّ، وحديثه مشهورٌ في "الكتب الستّة".

وهٰذا خطأٌ، ولم يقله أبو القاسم البغويُّ، عن زيادٍ، ولا جدُّه أحمدُ بن مَنِيعٍ، وأبو معمرٍ القَطِيعيُّ، عن هُشَيمٍ، ولا خالدٌ الواسطيُّ عن خالدٍ الحذّاء، بل قال: جُندُبٌ الأزديُّ، ولا عاصمٌ الأحول، عن أبي عثمانَ النَّهْديّ، بل قال: جُندُبُ بن كعبٍ.

والمشهور أنّه أزديٌّ، وبَجِيلةُ من عمرِو بن الغوث، وهو أخو الأزد بن الغوث.

والصحيح أنّه جُندُبُ بن كعبٍ، أوِ ابنُ زهيرٍ، قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٢/ ٢٥٤): «أخرج الطبرانيّ – يعني في "المعجم الكبير" (٢/ ١٦١) – حديث حدّ الساحر في ترجمة جندب بن عبد الله البَجَليّ، والصواب أنّه غيرُه، وقد رواه ابن قانعٍ والحسن بن سفيانَ من وجهين عنِ الحسن، عن جُندُبِ الخير»، يعني ابنَ كعبٍ الأزديَّ.

وقال ابن عبد البَرّ في "الِاستيعاب" (١/ ٢٥٨): «هو عند أكثرهم قاتل الساحر بين يديِ الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه».

وهو قول البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢٢٢)، وأبي حاتمٍ الرازيّ في "الجرح والتعديل" (٢/ ٥١١)، وابن حِبّانَ في "الثقات" (٤/ ١١٠)، وأبي نعيمٍ الأصبهانيّ في "معرفة الصحابة" (١/ ٥٧٩–٥٨٠)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣١٦–٣٠٨)، وأبي الحسن بن الأثير في "أُسد الغابة" (١/ ٣٦١–٣٦٢)، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٥/ ١٤٨–١٤١)، والذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" =

(٣/ ١٧٥-١٧٧)، وغيرِهم، ونقله ابن عبد البَرّ في "الِاستيعاب" (١/ ٢٥٨) عنِ الزبير بن بكّارٍ، ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣٠٩) عن عليّ بن المدينيّ، وأبي عبد الله بن مَنْدَهْ.

فإذا تقرّر هٰذا، فقدِ اختلفوا في صحبة جُندُبِ بن كعبٍ الأزديّ الذي قتل الساحر، قاله الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٢/ ١٧٧).

والصحيح المشهور أنّه صحابيٌّ، قاله جماعةٌ، منهم عليُّ بن المدينيّ، كما نقله ابن عبد البَرّ في "الِاستيعاب" (١/ ٢٥٨).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٦)

[٣٤٨]

أخبرنا أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا بحرُ بن نصرٍ، ثنا ابن وهبٍ، أخبرني ابن لهيعةَ، عن أبي الأسود:(١)

أنّ الوليد بن عقبةَ كان بالعراق، يلعب بين يديه ساحرٌ،(٢) وكان يضرب رأس الرجل، ثمّ يَصِيح به فيقوم خارجًا فيرتدّ إليه رأسُه، فقال الناس: «سبحان الله! يُحيِي الموتىٰ».

---

(١) هو محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن نَوْفَلِ بن خُوَيلِدِ بن أسدٍ، الأسديُّ، أبو الأسود، المدنيُّ، يتيمُ عروةَ: كان أبوه أوصىٰ به إلىٰ عروةَ بنِ الزبير، ثقةٌ، منَ السادسة، مات سنةَ بضعٍ وثلاثين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٧).

(٢) ليس في هٰذا أنّ الوليد – رضي الله عنه – أقرّه علىٰ سحره، ولا أنّه رَضِي به، ويجوز أن يكون أذِن فيه اختبارًا له؛ ليتيقّن كونه سحرًا يستوجب القتل، كما ورد في رواية سيفِ بن عمرَ، وسيأتي ذكرها في التخريج.

=

ورآه رجلٌ من صالح المهاجرين،[١] فنظر إليه، فلمّا كان منَ الغدِ، اشتمل[٢] علىٰ سيفه، فذهب يلعب لَعِبَه ذٰلك، فاخترط[٣] الرجل سيفه فضرب عنقه، فقال: «إن كان صادقًا، فلْيُحيِ نفسه»!

فأَمَر به الوليدُ دينارًا صاحبَ السجن[٤] - وكان رجلًا صالحًا - فسجنه.

فأعجبه نحوُ[٥] الرجل، فقال: «أفتستطيع أن تهرب»؟

قال: «نعم».

قال: «فاخرج؛ لا يسألُني الله عنك أبدًا».

---

(١) اسمه جُندُبٌ، قيل: ابن كعبٍ، قيل: ابن زهيرٍ، الأزديُّ، الغامديُّ، أبو عبد الله، معدودٌ في أهل الكوفة، وهو جُندُبُ الخيرِ، معروفٌ بقتل الساحر، صحابيٌّ علىٰ الصحيح، وذكره ابن حِبّانَ في ثقات التابعين، وقال أبو عُبيدٍ: «قُتِل بصِفّينَ»، وكانت سنةَ سبعٍ وثلاثين، (ت).

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٣١٨)، و"تقريبَ التهذيب" له (ص٨٢).

(٢) قال الجوهريّ في "الصِّحاح" (٥/ ١٧٣٩): «المِشْمَل: سيفٌ قصيرٌ، يَشْتَمِل عليه الرجل، أيْ: يغطّيه بثوبه»، ويوضّحه قولُه بعد ذٰلك (٥/ ١٧٤١) إنّ قولَهم: (اشتمل بثوبه) أيْ: تَلَفَّف به؛ فكأنّ المعنىٰ أنّه يشتمل بثوبه علىٰ السيف، والله أعلمُ.

(٣) أيْ: سَلّه. قاله الجوهريّ في "الصِّحاح" (٣/ ١١٢٣). وكأنّه استعارةٌ من خَرْط العود، أيْ: قَشْرِه. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٣/ ١١٢٢).

(٤) ليس في هٰذه الروايةِ أنّ الوليد سجن جُنْدُبًا - رضي الله عنهما - غضبًا للساحر، ولا أسًى علىٰ قتله من حيث هو، بل كان تعزيرًا لجُنْدُبٍ رضي الله عنه؛ لافتئاته علىٰ الحدّ من غير إذن الإمام، وهٰذا ظاهرٌ منَ السياق، وجاء مصرَّحًا به في رواية سيفِ بن عمرَ، وسيأتي ذكرها في التخريج.

(٥) أيْ: طريقته في الصلاح والتديُّن، استعار النحو منَ الطريق الحسّيّة للطريقة المعنويّة، قال الجوهريّ في "الصِّحاح" (٦/ ٢٥٠٣): «النحو: القصد، والطريق».

=

دراسة الحديث:

أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣١٣) من طريق البيهقيّ.

قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣/ ٦٤٢): «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ إن كان أبو الأسود أدرك القصّة؛ فإنّه تابعيٌّ صغيرٌ».

وقد ذكره ابن حجرٍ في الطبقة السادسة، وهمُ الذين عاصروا صغار التابعين، ولم يثبُت لهم لقاء أحدٍ منَ الصحابة، ويشهد له قول البَرْقيّ: «لا يُعلَم له روايةٌ عن أحدٍ منَ الصحابة، مع أنّ سنّه يَحتمِل ذٰلك»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٣/ ٦٣٠)، بل لم يسمع من كبار التابعين أيضًا، وأقدم من روىٰ عنهم – ممّن ذكرهمُ المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٦٤٧-٦٤٦) – ماتوا بعد التسعين، كعليٍّ زين العابدين، وعروةَ بنِ الزبير.

وأيضًا، فقد تُوُفّي سنةَ بضعٍ وثلاثين ومِائةٍ، وانقضت إمارة الوليد بن عُقبةَ – رضي الله عنه – سنةَ خمسٍ وثلاثين؛ فلا يتهيّأ له أن يكون أدركها، فضلًا عن أن يكون كبيرًا رحل إلىٰ العراق وشهِد مجالس الأمراء؛ فتكون روايته منقطعةً.

ويؤكّد ذٰلك أنّ عروةَ بن الزبير وُلِد سنةَ ثلاثٍ وعشرين، واستقواه الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٢٢)، ثمّ قال: «وقيل: مولده بعد ذٰلك»، وحكىٰ أنّه وُلِد سنةَ ستٍّ وعشرين، أو تسعٍ وعشرين، ثمّ إنّ عبد الرحمٰن بنَ نوفلٍ – رضي الله عنه – والدَ أبي الأسود قد أوصىٰ به إلىٰ عروةَ، ولذٰلك قيل له: (يتيم عروةَ)، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٦٤٦).

ولا يمكن أن يكون ذٰلك سنةَ خمسٍ وثلاثين؛ لأنّ عروةَ كان إذ ذاك ابنَ اثنتي عشْرةَ سنةً علىٰ القويّ، أو ستّ سنين أو تسعٍ فيما قيل؛ فيجب أن يكون ذٰلك بعد سنة خمسٍ وثلاثين بمدّةٍ طويلةٍ، يكون فيها عروةُ رجلًا يُعهَد إلىٰ مثله بكفالة اليتيم.

فيظهر من هٰذا أنّ أبا الأسود وُلِد بعد سنة خمسٍ وثلاثين، أو قبلَها بيسيرٍ علىٰ احتمالٍ ضئيلٍ، وعلىٰ كلّ احتمالٍ، فلن يتهيّأ له حضور مجلس الوليد بن عقبةَ – رضي الله عنه – في العراق؛ فيكون الإسناد منقطعًا بلا شكٍّ، والله أعلمُ.

=

ومع ذٰلك، فهٰذه الروايةُ شاهدٌ جيّدٌ لرواية أبي عثمانَ النَّهْديّ السابقةِ في القدر الذي توافقها فيه.

ويبقىٰ ما تفرّد به أبو الأسود دون أبي عثمانَ، وقد روىٰ القصّة جماعةٌ، وتفاوتوا في البسط والإختصار، واختلفوا في بعض التفاصيل.

فأوّل ذٰلك: ما أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٧١-٢٧٠ برقْم ١٩٧٦٩) - ومن طريقه ابن عبد البَرّ في "الإستيعاب" (١/ ٢٦٠-٢٥٩) - عنِ ابن جُرَيجٍ، عن عمرِو بن دينارٍ، عن بَجَالةَ بنِ عَبَدةَ التميميّ به، وفيه:

فإذا أبو بستانٍ يلعب في أسفل الحصن عند الوليد بن عقبةَ - رضي الله عنه - وهو أمير الكوفة، والناس يحسَبون أنّه علىٰ سور القصر، يعني وسط القصر، فقال جُنْدُبٌ رضي الله عنه: «ويلكم أيّها الناسُ، إنّما يلعب بكم، والله إنّه لَفي أسفل القصر»!

ثمّ انطلق، فاشتمل علىٰ السيف، ثمّ ضربه، فمنهم من يقول: «قتله»، ومنهم من يقول: «لم يقتُله»، وذهب عنه السحر، فقال أبو بستانٍ: «قد نفعني الله بضربتك».

وسجنه الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه، وتنقّص ابن أخيه: أُثَيّةُ، - وكان فارس العرب - حتّىٰ حمل علىٰ صاحب السجن فقتله، وأخرجه.

وابن جُرَيجٍ مكثرٌ عن عمرِو بن دينارٍ؛ فتُحتمَل عنعنته عنه.

وبَجَالةُ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٩): «ثقةٌ، منَ الثانية»، وقد أخرج البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ٩٦ برقْم ٣١٥٦) أنّه قال: «أتانا كتاب عمرَ رضي الله عنه»؛ فقد أدرك إمارة الوليد رضي الله عنه، لٰكنْ ليس في سياق حديثه ما يدلّ علىٰ أنّه حضر القصّةَ، بل ظاهرها أنّه شيءٌ بلغه؛ فإنّه يقول فيه: (والناس يحسَبون كذا)، ويقول: (فمنهم من يقول كذا، ومنهم من يقول كذا).

وعليه، فهو مرسلٌ، لٰكنّه قويٌّ في باب الشواهد.

والثاني: ما أخرجه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٣٩٦) من طريق أبي عمرانَ الجَوْنيّ:

أنّ ساحرًا كان عند الوليد بن عقبةَ - رضي الله عنه - فجعل يدخل في بقرةٍ، ثمّ يخرج منه.

=

فرآه جُندُبٌ – رضي الله عنه – فذهب إلىٰ بيته، فالتَفَعَ علىٰ سيفه، فلمّا دخل الساحر جوف البقرة، ضربهما، قال: ﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ۝٣﴾ [الأنبياء].

فاندفع الناس وتفرّقوا، وقالوا: «حَرُوريٌّ».

فسجنه الوليدُ رضي الله عنه، وكتب به إلىٰ عثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه، فكان يفتح له بالليل فيذهب إلىٰ أهله، فإذا أصبح، رجع إلىٰ السجن.

ولهٰذا إسنادٌ منقطعٌ؛ لأنّ أبا عمرانَ من صغار التابعين، ولم يدرك إمارة الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه، وكانت إلىٰ مقتل عثمانَ – رضي الله عنه – سنةَ خمسٍ وثلاثين.

وأقدم لقاءٍ ذكروه لأبي عمرانَ قولُ البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٥/ ٤١٠) إنّه رأىٰ عمرانَ بن حُصَينٍ رضي الله عنه، وتُوُفِّيَ عمرانُ – رضي الله عنه – سنةَ اثنتين وخمسين، ولو كان أدرك إمارة الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه، لَلَقِي في الكوفة والبصرة خلقًا منَ الصحابة أقدمَ من عمرانَ بنِ حُصَينٍ رضي الله عنه.

ولذٰلك ذكره ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ٢٣٧) في الطبقة الثالثة من أهل البصرة، وذكره ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٠٣) في الطبقة الرابعة، وذكرا في طبقته نحوَ قتادةَ وثابتٍ البُنانيّ. والله أعلمُ.

ومع ذٰلك، فهو شاهدٌ جيّدٌ.

والثالث: ما أخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٢٤٤) من طريق الأجلح بن عبد الله الكِنْديّ قال:

أمّا جُنْدُبٌ رضي الله عنه، فقتل الساحر عند الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه.

والأجلح: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٦): «صدوقٌ، شيعيٌّ، منَ السابعة»؛ فروايته منقطعةٌ.

ولا بأسَ بمثل هٰذا في الشواهد.

=

والرابع: ما أخرجه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٢٠٣-١٢٠٢ برقْم ٣٠٣٤)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣١٣-٣١٢)، من طريق يحيىٰ بنِ كثيرٍ، عن سعيدٍ الجُرَيريّ، عن عبد الله بن بُرَيدةَ، عن أبيه رضي الله عنه، وفيه:

أنّ الوليد بن عقبةَ - رضي الله عنه - أجلَس رجلًا يسحرُ، يريهم أنّه يُحيي ويميت.

فأتىٰ جُنْدُبٌ - رضي الله عنه - الصَّيَاقِلةَ، فقال: «ابغُونا صفيحةً لا تَرُدّ عليَّ»، فجاء بسيفٍ تحت بُرْنُسه، ثمّ ضرب به عنق الساحر، فقال: «أحيِ نفسك الآن»!

فقال الناس: «خارجيٌّ»!

فقال: «لستُ بخارجيٍّ، من عرفني، فأنا الذي أُعرَف، ومن لم يعرفني، فأنا جُنْدُبٌ».

فرُفِع إلىٰ عثمانَ رضي الله عنه، فقال: «شَهَرتَ سيفًا في الإسلام؟! لولا ما سمعت من رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قبلُ، لَضربتُك بأجود صفيحةٍ بالمدينة».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ.

يحيىٰ بنُ كثيرٍ هو أبو النضر البصريُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٥): «ضعيفٌ»، وتركه غير واحدٍ منَ الحفّاظ، كما في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٨٣).

والجُرَيريّ: قدِ اختلط، ولم يُذكَر يحيىٰ فيمن سمع منه قبل اختلاطه، مع كونه من صغار الآخذين عنه، وهٰذا يزيد في ضعف الروايةِ.

والخامس: ما رواه أبو هلالٍ العسكريُّ في "الأوائل" (ص٢٩٤-٢٩٥) عن أبي القاسم، عنِ العَقَديّ، عن أبي جعفرٍ، عن أبي الحسن المدائنيّ، عن أبي يعقوبَ الشَّرَويّ:

أنّ الوليد بن عقبةَ - رضي الله عنه - دخل مسجد الكوفة، ودعا بساحرٍ يقال له (نطروبي)، فأراهم فِيلًا فوق فرسٍ يشتدّ بهم في المسجد، وأراهم ناقةً تشتدّ علىٰ حبلٍ، وحمارًا عدا حتّىٰ دخل فمَ نطروبي، ثمّ خرج من دُبُره، ومرّ رجلٌ، فضرب عنقه ووقع رأسه جانبًا، ثمّ قال للسيف: «أَقِمه»، فأقامه.

وأتىٰ جُنْدُبُ بن كعبٍ - رضي الله عنه - الصَّيَاقِلة، وأخذ من مولًى له سيفًا، وأتىٰ المسجد فضرب عنق نطروبي، وقال: «أحيِ نفسك»!

=

فأراد الوليد قتل جُنْدُبٍ، رضي الله عنهما، فقام قومُه دونَه، فحبسه، فلما رأىٰ صاحب السجن صلاته، قال: «اذهب حيث شئت»، فقال: «أخاف الطاغيةَ عليك»، فقال: «ما أسعدني يقتلُني»! فانطلق جُنْدُبٌ رضي الله عنه.

وبعث الوليدُ – رضي الله عنه – إلىٰ صاحب السجن، فضرب عنقه، وصلبه في السَّبْخة، فكان أوّلَ مصلوبٍ في الإسلام.

وأبو القاسم اسمه (عبد الوهّاب بنُ إبراهيمَ، أوِ ابنُ أحمدَ، الكاغَديُّ)، ولم أجد له ترجمةً.

والعَقَديّ اسمه (عبد الله بنُ حمّادٍ، أو أحمدُ بن حمّادٍ، أبو بكرٍ)، ولم أجد له ترجمةً.

وأبو جعفرٍ هو أحمدُ بن الحارث البغداديُّ الخرّاز، قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٢٣): «شيخٌ صدوقٌ، حمل عن أبي الحسن المدائنيّ تصانيفه ... وكان من أهل الفهم والمعرفة».

وأبو يعقوبَ الشَّرَويُّ: لم أجد له ترجمةً. والله أعلمُ.

والسادس: ما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣١٢) من طريق محمّدِ بن زيدٍ الرَّطّالِ، عن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ الثَّقَفيّ، عن أبي إسماعيلَ حفصِ بن عمرَ، عن حيّانَ بنِ عُبيد الله أبي زهيرٍ، وعن حمّادِ بن أسامةَ، عنِ الأجلح الكِنْديّ.

كلاهما عن أبي مِجْلَزٍ لاحقِ بن حُمَيدٍ، عنِ ابن عبّاسٍ وابن عمرَ – رضي الله عنهم – وذكر حديثًا، وفيه:

أنّ جُنْدُبًا، رأىٰ ساحرًا يلعب بين يديِ الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه، يدخل في اسْت حمارٍ ويخرج من قِبَل دُبُره، فحمل سيفه وجاء، فضرب عنقه فقتله.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.

محمّدُ بن زيدٍ الرَّطّالُ: لم أجد من ترجم له.

وشيخه إبراهيمُ الثقفيُّ: قال أبو نُعَيمٍ في "أخبار أصبهانَ" (١/ ١٨٧): «كان غاليًا في الرفض ... تُرِك حديثُه».

وشيخه حفصُ بن عمرَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٣): «ضعيفٌ».

=

وشيخه حيّانُ بن عُبيد الله: قال رَوحُ بن عبادةَ: «كان رجلَ صِدقٍ»، وذكر الصلت – أظنّه ابنَ محمّدٍ الخارَكيَّ – أنّه اختلط، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «صدوقٌ»، وذكره العُقَيليّ في "الضعفاء"، وابنُ حِبّانَ في "الثقات"، وقال ابن عَدِيّ: «عامّة حديثه أفرادٌ انفرد بها»، وقال البيهقيّ: «تكلّموا فيه».

انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٣٠٩)، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٣٤٧): «له مناكيرُ وغرائبُ، وما رأيت أحدًا وهّاه».

وذكر حفصٌ إسنادًا آخرَ: عن حمّادِ بن سلمةَ، وهو ضعيفٌ، لا يتهيّأ له ضبط مثل هٰذا، وفصلُ ما يرويه كلّ شيخٍ عمّا يرويه الآخر؛ فلا يُقبَل منه هٰذا، والله أعلمُ.

وقال ابن عساكرَ: ورَوِي من وجهٍ آخرَ عنِ الأجلح، عن أبي مِجْلَزٍ مرسلًا، ولم أقف عليه، وتقدّم أنّ ابن سعدٍ أخرجه من طريق الأجلح مرسلًا، لم يذكر أحدًا فوقه، والله أعلمُ.

والسابع: ما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣١٢-٣١١) بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ ترجمته عن أبي الطاهر محمّدِ بن عيسىٰ بنِ عبد الله بن محمّدِ بن عمرَ بن عليّ بن أبي طالبٍ، عن أبيه، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه، عن عليٍّ – رضي الله عنه – فذكر حديثًا، وفيه:

أنّ جُنْدُبًا – رضي الله عنه – رأىٰ ساحرًا عند الوليد بن عقبةَ – رضي الله عنه – وهو يريهم أنّه يَسحَر، فضربه بالسيف فقتله.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ.

فأبو طاهرٍ اسمه (أحمدُ)، ولعلّ بعض الرواة أخطأ في اسمه، أو بعضَ النُّسّاخ صحّفه؛ فإنّ مطبوعة "تاريخ دمشقَ" رديئةٌ جدًّا، فإن كان أحمدَ، فقد قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ١٠١٠): «له غرائبُ»، وإلّا، فهو في حكم المجهول، لم أجد من ذكره.

وأبوه عيسىٰ: قال الدارَقُطْنيّ: «متروكٌ»، وقال ابن حِبّانَ: «يروي عن آبائه أشياءَ موضوعةً»، وذكر ابن عَدِيّ أنّه حدّث عن آبائه بأحاديثَ غيرِ محفوظةٍ، وبأحاديثَ مناكيرَ، وقال أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ: «روىٰ عن آبائه أحاديثَ مناكيرَ، لا يُكتَب حديثُه، لا شيءَ». انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٢٦٩-٢٧٠)، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ١١١): «واهٍ»، وقال المُعَلِّميّ في حاشية "الفوائد =

المجموعة" (ص٦٢): «تالفٌ، يروي عن آبائه المنكراتِ»، وقال (ص١٧٣): «يروي عن آبائه منكراتٍ، لا يرويها غيرُه، والحمل عليه».

وسائرهم ثقاتٌ.

والثامن: أخرجه أبو نُعَيمٍ في "معرفة الصحابة" (١/ ٥٨٠ برقْم ١٥٨٩) من طريق سعيدِ بن محمّدٍ الورّاقِ، عن خالدِ بن عُبيدٍ الباهليّ مولاهم، عنِ الحسن البصريّ قال:

جاء جُنْدُبٌ - رضي الله عنه - وقومٌ يلعبون، ويأخذون بأعين الناس، يَسْحَرون، فضرب رجلًا منهم ضربةً بالسيف فقتله، فرُفِع إلىٰ السلطان. وله تتمّةٌ.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ.

سعيدٌ الورّاق: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٨٠): «ضعيفٌ».

وخالدٌ: المعروفُ أنّه عتكيٌّ، ولعلّ سعيدًا الورّاق أخطأ في نسبته، وهو متروك الحديث، كما قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص١٢٩).

والتاسع: أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١١/ ٣١٦-٣١٤) من طريق هشامِ بن محمّدِ بن السائب الكلبيّ، عن أبي مِخْنَفٍ لوطِ بن يحيىٰ، عن رجلٍ ذكره لم أعرفه، عن محمّدِ بن مِخْنَفٍ، فذكر القصّة مطوّلةً، وفيها تفاصيلُ لم يذكرها غيره.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ جدًّا، لا يزيد علىٰ عدمه.

فابن الكلبيّ متروكٌ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٣٣٩-٣٣٨).

وأبو مِخْنَفٍ: ترجم له الذهبيّ في "الميزان" (٣/ ٤٢٠-٤١٩)، وقال: «أخباريٌّ تالفٌ، لا يوثق به»، وشيخه لم أقف علىٰ ترجمته، وقد قال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ١٨٩): «يروي عن ... طوائفَ منَ المجهولين».

ومحمّدُ بن مِخْنَفٍ: قال الذهبيّ في "الميزن" (٤/ ٣٢): «مجهولٌ».

والعاشر: ما أخرجه الطبريّ في "تاريخه" (٤/ ٢٧٥)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٣/ ٢٤٣) من طريق شُعَيبِ بن إبراهيمَ، عن سيفِ بن عمرَ التميميّ، عن محمّدٍ وطلحةَ، قالا:

=

أُتِي الوليد – رضي الله عنه – بساحرٍ، فأرسل إلىٰ ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – يسأله عن حدّه، فقال: «وما يدريك أنّه ساحرٌ»؟

قال: «زعم هٰؤلاء النفرُ أنّه ساحرٌ».

قال: «وما يدريكم أنّه ساحرٌ»؟

قالوا: «يزعم ذاك».

قال: «أساحرٌ أنت»؟

قال: «نعم».

قال: «وتدري ما السحرُ»؟

قال: «نعم»، وثار إلىٰ حمارٍ، فجعل يركبه من قِبَل ذَنَبه، ويريهم أنّه يخرج من فمه.

فقال ابن مسعودٍ رضي الله عنه: «فاقتله».

فانطلق الوليد رضي الله عنه، فنادَوا في المسجد أنّ رجلًا يلعب بالسحر عند الوليد رضي الله عنه، فأقبلوا، وأقبل جُنْدُبٌ رضي الله عنه، واغتنمها، يقول: «أين هو؟ أين هو»؟ حتّىٰ أُرِيَه، فضربه.

فاجتمع عبد الله والوليد – رضي الله عنهما – علىٰ حبسه، حتّىٰ كتب إلىٰ عثمانَ رضي الله عنه، فأجابهم أنِ استحلفوه بالله ما عَلِم برأيكم فيه، وأنّه لَصادقٌ بقوله فيما ظنّ من تعطيل حدّه، وعَزِّرُوه، وخَلُّوا سبيله. وله تتمّةٌ.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ جدًّا.

شُعَيبُ بن إبراهيمَ: قال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ٩٤): «له أحاديثُ وأخبارٌ، وليس هو بذٰلك المعروفِ، ومقدارُ ما يروي منَ الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النُّكْرة؛ لأنّ في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامُلٌ علىٰ السلف»، وقال الذهبيّ في "الميزان" (٢/ ٢٧٥): «فيه جَهالةٌ».

وسيفٌ: قال الذهبيّ في "ديوان الضعفاء" (ص١٨٣): «تركوه، واتُّهِم بالزندقة»، وقال المُعَلِّميّ في حاشية "الفوائد المجموعة" (ص٤٠٨): «هالكٌ».

=

ومحمّدٌ يَحتمِل جماعةً يروي عنهم سيفٌ اسمهم (محمّدٌ)، انظرهم في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٣٢٥)، وبعضهم متروكون.

وطلحةُ يحتمل اثنين ذكرهما المِزّيّ في الموضع السابق، أحدُهما متروكٌ.

فهٰذا الإسنادُ كعدمه، وإنّما ذكرته لاستيعاب الطرق، وسقتُ ما تقدّم من متنه لفوائدَ يأتي التنبيه عليها في نهاية هٰذا المبحثِ.

والحاديَ عشَرَ: ما ذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستذكار" (٨/ ١٦٠) عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عمّارٍ الدُّهنيّ:

أنّ ساحرًا كان عند الوليد بن عقبةَ – رضي الله عنه – يمشي علىٰ الحبل، ويدخل في اسْتِ الحمار، ويخرج من فيه؛ فاشتمل له جُنْدُبٌ – رضي الله عنه – علىٰ السيف؛ فقتله.

ولم أقف عليه مسندًا.

وعمّارٌ الدُّهنيّ من صغار التابعين، عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٦) في الطبقة الخامسة؛ لأنّه روىٰ عن أبي الطفيل – رضي الله عنه – من أطفال الصحابة، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ٢٠٨).

فالإسناد – إن ثبت عنِ ابن عيينةَ – منقطعٌ، ولا بأسَ به في الِاستشهاد.

والثانيَ عشَرَ: ما ذكره ابن عبد البَرّ في "الِاستيعاب" (١/ ٢٥٩) عن عليِّ بن المدينيّ، عن جريرِ بن عبد الحميد، عنِ الأعمش، عن إبراهيمَ النَّخَعيّ قال:

كان ساحرٌ يلعب بين يديِ الوليد رضي الله عنه، يريهم أنه يدخل في فمِ الحمار ويخرج من ذَنَبه أو من دُبُره، ويدخل في اسْت الحمار ويخرج من فيه، ويريهم أنّه يضرب رأس نفسه فيرمي به، ثمّ يشتدّ فيأخذه ثمّ يعيده مكانه.

فانطلق جُنْدُبٌ – رضي الله عنه – إلىٰ الصَّيْقَل، وسيفُه عنده، فقال: «وجب أجرك؛ فهاتِه».

قال: فأخذه فاشتمل عليه، ثمّ جاء إلىٰ الساحر مع أصحابه وهو في بعض ما كان يصنع، فضرب عنقه، فتفرّق أصحاب الوليد، ودخل هو البيت.

=

وأُخِذ جُنْدُبٌ – رضي الله عنه – وأصحابه فسُجِنوا، فقال لصاحب السجن: «قد عرفت السبب الذي سُجِنّا فيه؛ فخلِّ سبيل أحدنا حتّى يأتيَ عثمانَ رضي الله عنه».

فخلّىٰ سبيل أحدهم، فبلغ ذٰلك الوليدَ رضي الله عنه، فأخذ صاحب السجن فصَلَبه.

قال: وجاء كتاب عثمانَ – رضي الله عنه – أن خلِّ سبيلهم، ولا تَعَرَّضْ لهم، ووافىٰ كتابُ عثمانَ – رضي الله عنه – قبل قتل المصلوب؛ فخلّىٰ سبيله.

وهٰذا إسنادٌ منقطعٌ؛ إبراهيمُ – كما تقدّم – وُلِد بعد مقتل عثمانَ رضي الله عنه، لٰكنّ مراسيله جيّدةً؛ لتحرّيه الروايةَ عنِ الثقات؛ فهو شاهدٌ قويٌّ.

وبعدُ، فيتحصّل ممّا سبق أنّ رواية المبحث جيّدةٌ لِلاعتبار، وأنّ الطرق الثلاثة الأولىٰ صالحةٌ لِلاعتبار كذٰلك، والرابعةَ ضعيفةٌ، والخامسةَ إلىٰ العاشرة واهيةٌ، لا يُعتدّ بها، وإنّما ذكرتها استقصاءً لما ورد في الباب، ولِيستدَلّ ببعض متونها علىٰ الِاحتمالات التي جرت في تفاصيل القصّة، والطريقان الأخيرتان معلّقتان، ولم أقف علىٰ إسنادهما، وإن صحّتا إلىٰ من نُسبتا إليهما، فهما صالحتان لِلاعتبار.

وأصل القصّة صحيحٌ من رواية أبي عثمانَ النَّهْديّ المذكورة في المبحث السابق، ويزداد قوّةً برواية هٰذا المبحثِ، وبالطرق الثلاثة المذكورة أوّلًا، وقدِ اتّفقت هٰذه الرواياتُ الأربعةُ علىٰ أنّ الوليد بن عقبةَ سجن جُنْدُبَ بن كعبٍ، رضي الله عنهما؛ فهٰذا القدْر منَ القصّة حسنٌ بمجموعها، ثمّ اختلفت فيما جرىٰ بعد ذٰلك، ولم تتّفق؛ فلا يُقبَل شيءٌ من ذٰلك؛ لضعف إسناده، ولاضطراب الرواة فيه. والله أعلىٰ وأعلمُ.

تنبيهٌ:

سياق سيفِ بن عمرَ يفيد في توضيح أمورٍ في قصّة الساحر:

أوّلها: أنّ لعب الساحر بين يديِ الوليد – رضي الله عنه – لم يكن إقرارًا، ولا رضًا بالكفر، بل كان اختبارًا له من جهة ابن مسعودٍ رضي الله عنه؛ تحرّيًا لكونه سحرًا يستوجب القتل.

وثانيها: أنّ الوليد – رضي الله عنه – كان يريد قتل الساحر؛ عملًا بفتوىٰ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، لولا أنّ جُنْدُبًا – رضي الله عنه – سبقه إلىٰ ذٰلك.

=

وثالثها: أنّ سجن الوليد جُنْدُبًا – رضي الله عنهما – لم يكن دفاعًا عنِ الساحر، ولا غضبًا لقتله الموافقِ للحدّ الشرعيّ، بل كان كراهيةً لمبادرة جُنْدُبٍ – رضي الله عنه – إلىٰ إقامة الحدّ دونَه، مع أنّه لا ولايةَ له، ولهٰذا يئُول إلىٰ الفتن وفساد الحال. والله أعلمُ.

[١٤]

بابُ قَبولِ توبة الساحر، وحقنِ دمِه بتوبته

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٦-١٣٧)

[٣٤٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن القاضي، وأبو عبد الرحمٰن محمّدُ بن الحسين السُّلميُّ من أصله، قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا الربيع بن سليمانَ، ثنا عبد الله بنُ وهبٍ، حدّثني ابن أبي الزناد،(١) حدّثني هشامُ بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ زوجِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّها قالت:

قدِمَتْ عليَّ امرأةٌ من أهل دُوْمَة الجَنْدَل،(٢) جاءت تبتغي رسولَ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بعدَ موته، حداثةَ ذٰلك،(٣) تسأله عن شيءٍ دخلت فيه من أمر السحر ولم تعمل به.

قالت عائشةُ - رضي الله عنها - لعروةَ: يا ابن أختي، فرأيتُها تبكي حين لم تجد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فكانت تبكي حتّىٰ إنّي لَأرحمُها.

تقول: إنّي لَأخاف أن أكون قد هلكتُ، كان لي زوجٌ فغاب عنّي، فدخلت علىٰ عجوزٍ فشكوت إليها ذٰلك، فقالت: «إن فعلتِ ما آمرُك به، فأجعلُه يأتيك».

فلمّا كان الليل، جاءتني بكلبين أسودين، فركِبْتُ أحدَهما وركِبَتِ الآخرَ، فلم يكن كثيرٌ حتّىٰ وقفنا ببابلَ،(٤) فإذا برجلين معلَّقَينِ بأرجلهما، فقالا: «ما جاء بك»؟

فقلت: «أتعلّم السحر».

---

(١) هو عبد الرحمٰن بنُ أبي الزناد، المدنيُّ.

(٢) لا تزال معروفةً بهٰذا الاسمِ، وهي في شمال المملكة العربيّة السعوديّة.

(٣) قال الأستاذ محمودُ بن شاكرٍ في تعليقه علىٰ "تفسير الطبريّ" (٢/ ٤٤٠): «في حَدَاثته: أيْ: علىٰ قربِ عهدٍ به».

(٤) لا تزال معروفةً بهٰذا الاسمِ، وهي في وسط جمهوريّة العراق، في جنوب العاصمة بغدادَ.

=

فقالا: «إنّما نحن فتنةٌ؛ فلا تكفري، وارجعي».

فأبيت، وقلت: «لا».

قالا: «فاذهبي إلىٰ ذٰلك التَّنُّورِ، فبُولي فيه».

فذهبتْ ففزِعتْ، ولم تفعل، فرجَعتْ إليهما،(١) فقالا: «فعلتِ»؟

فقلت: «نعم».

فقالا: «هل رأيتِ شيئًا»؟

قلتُ: «لم أرَ شيئًا».

فقالا: «لم تفعلي، ارجعي إلىٰ بلادك، ولا تكفري».

فأَرَبْتُ(٢) وأبيتُ، فقالا: «اذهبي إلىٰ ذٰلك التَّنُّور، فبُولي فيه، ثمّ ائتي».

فذهبتُ، فاقشعرّ(٣) جلدي، وخفت، ثمّ رجعت إليهما فقلت: «قد فعلت».

فقالا: «فما رأيتِ»؟

فقلت: «لم أرَ شيئًا».

فقالا: «كذبتِ، لم تفعلي، فارجعي إلىٰ بلادك ولا تكفري؛ فإنّك علىٰ رأس أمرك».

فأَرَبْتُ وأبيتُ، فقالا: «اذهبي إلىٰ ذٰلك التَّنُّورِ، فبُولي فيه».

---

(١) هٰذه الجملةُ حكايةٌ من قول عائشةَ رضي الله عنها، ثمّ تسوق الحديث بعده من قول المرأة.

(٢) أيْ: أرَبتُ الأمرَ، بمعنىٰ رِبْتُه، أيْ: شككتُ فيه، وظنتُ فيه ما أكره. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ١٤١-١٤٠)، و"تاجَ العروس" لمرتضَى الزَّبيديّ (٢/ ٥٤٨-٥٤٧).

(٣) قال الفِيرُوزَابَاديّ في "القاموس المحيط" (ص٤٦٢): «اقشعرّ جلده: أخذَته قَشْعَريرةٌ، أيْ: رَعدةٌ».

=

فذهبتُ إليه، فبُلتُ فيه، فرأيت فارسًا مقنَّعًا بحديدٍ قد خرج مني حتّىٰ ذهب في السماء، وغاب عنّي حتّىٰ ما أَراه، فجئتهما فقلت: «قد فعلتُ».

فقالا: «فما رأيتِ»؟

فقلت: «رأيتُ فارسًا مقنَّعًا خرج منّي، فذهب في السماء حتّىٰ ما أَراه».

فقالا: «صدقتِ، ذٰلكِ إيمانُك خرج منك، اذهبي».

فقلت للمرأة: «والله، ما أعلم شيئًا، وما قال[١] لي شيئًا».

قالت: «بلىٰ، لن تريدي شيئًا إلّا كان، خذي هٰذا القمحَ، فابذُري».

فبَذَرْتُ، فقلت: «اطْلَعي»؛ فطلَعت، فقلت: «أَحقِلي»؛[٢] فأَحقَلَت، ثمّ قلت: «أَفرِكي»؛[٣] فأَفرَكَت، ثمّ قلت: «أَيبِسي»؛[٤] فأَيبَسَت، ثمّ قلت: «أَطحِني»؛[٥] فأَطحَنَت، ثمّ قلت: «أَخبِزي»؛[٦] فأخبزت.

---

(١) كذا في المطبوعة، وفي الروايات الأخرىٰ: (قالا) أيِ: الرجلان المعلَّقان.

(٢) قال الجوهريّ في "الصِّحاح" (٤/ ١٦٧١): «الحقل: الزرع إذا تشعَّب ورقُه، قبل أن تغلُظ سُوقُه، تقول منه: أحقل الزرعُ»، يعني: صار حقلًا.

(٣) قال الفِيرُوزَابَاديّ في "القاموس المحيط" (ص٩٥٠): «أفرك الحَبّ: أيْ: حان له أن يُفرَك»، وقال مرتضَى الزَّبيديُّ في "تاج العروس" (٢٧/ ٢٩٥): «يقال: (أفرك السُّنبلُ)، أي: صار فَرِيكًا، وهو حين يصلح أن يُفرك، فيؤكلَ».

(٤) أيْ: كوني يابسةً، واشتدّي، وذٰلك حين يتمّ الحبُّ، ويطيب.

(٥) أيْ: كوني طَحينًا، وبذٰلك يصلُح للخبز.

(٦) أيْ: كوني خُبزًا ناضجًا.

=

فلمّا رأيت أنّي لا أريد شيئًا إلّا كان، سُقِط في يدِيْ[١] وندِمت، واللهِ، يا أمّ المؤمنين، ما فعلتُ شيئًا قطُّ، ولا أفعله أبدًا.

فسألَت أصحاب رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - وهم يومئذٍ متوافرون، فما دَرَوا ما يقولون لها، وكلّهم هاب وخاف أن يُفتِيَها بما لا يعلم، إلّا أنّه قد قال لها ابن عبّاسٍ أو بعضُ من كان عنده: «لو كان أبواكِ حيَّينِ أو أحدُهما».[٢]

قال هشامٌ: «فلو جاءتنا اليومَ، أفتيناها بالضمان».[٣]

قال ابن أبي الزناد: وكان هشامٌ يقول: «إنّهم كانوا أهل ورعٍ وخشيةٍ منَ الله، وبُعَداءَ منَ التكلُّف والجرأة علىٰ الله».

ثمّ يقول هشامٌ: «ولٰكنّها لو جاءتِ اليومَ مثلُها، لوَجَدَت نَوْكىٰ[٤] أهلَ حُمْقٍ وتكلُّفٍ بغيرِ علمٍ، والله أعلمُ».

---

(١) أي: ندمتُ، وأصله: (سَقَط الندمُ في يدِيْ)، وسُمِّي وقوع الندم (سقوطًا) علىٰ عادتهم في تسمية الخطإ منَ القول والفعل (سقوطًا)، تشبيهًا بسقوط ما لا يُعتنىٰ به، أو بسقوط الشخص علىٰ الأرض، وأُضِيف السقوط إلىٰ اليدِ لأنّها سبب الفعل غالبًا؛ فناسب أن تضاف إليها نتائجه، ومنها الندم، أو لأنّ أثر الندم يظهر عليها غالبًا، بالعضّ عليها، أو بضرب الكفّ بالكفّ. انظرِ "البسيطَ" للواحديّ (٩/ ٣٦٠-٣٦٤).

(٢) يعني: لَكانا يكفِيَانِكِ، كما جاء مصرَّحًا به في "مستدرك" الحاكم، ومعناهُ: لَكان يكفيك برُّهما في التكفير عمّا فعلتِ منَ السحر، ولذٰلك أورده الحاكم في "كتاب البرّ والصِّلَة".

(٣) لم أتبيّن معنىٰ فتواهم بالضمان؛ إذ ليس في القصّة ما يناسبه، والله أعلمُ.

(٤) جمعُ أَنْوَكَ، أيْ: أحمقَ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٤/ ١٦١٣).

=

دراسة الحديث:

رواه الحاكم في "المستدرك" (٧/ ٢٨٣-٢٨٢ برقْم ٧٤٦٨)، ثمّ قال: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

ورواه الطبريّ في تفسيرِ "جامع البيان" (٢/ ٣٥٤-٣٥٣). وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (١/ ١٩٤ برقْم ١٠٢٢). وأخرجه هبة الله اللالَكائيُّ في "شرح السنّة" (٧/ ١٢٩٠-١٢٨٩) من طريق أبي بكرِ بن زيادٍ النَّيْسابُوريّ.

ثلاثتهم عنِ الربيع بن سليمانَ به.

وذكر الطبريّ إلىٰ قول المرأة: «واللهِ، يا أمّ المؤمنين، ما فعلتُ شيئًا قطُّ، ولا أفعله أبدًا»، وابنُ أبي حاتمٍ إلىٰ قول الرجلين المعلَّقَينِ: «ذٰلكِ إيمانك خرج منكِ، اذهبي»، واستوفاه اللالَكائيّ.

وابن أبي الزناد فيه كلامٌ من جهة حفظه، وكان تغيّر في بغدادَ، لٰكنّ حفظه لحديث هشامِ بن عروةَ - خاصّةً - جيّدٌ، حتّىٰ قال ابن معينٍ إنّه أثبت الناس فيه، رواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١١/ ٤٩٥)، وأيضًا، فالظاهر أنّ ابن وهبٍ أخذ عنه بالمدينة؛ لأنّ روايته عن الحجازيّين أكثرُ من روايته عنِ العراقيّين، بل لم أجد ما يدلّ علىٰ سماعه في العراق، والله أعلمُ.

وجوّد هٰذا الإسنادَ إلىٰ عائشةَ - رضي الله عنها - ابنُ كثيرٍ في "تفسيره" (١/ ٥٣٣)، وصحّحه الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ في تحقيق "تفسير الطبريّ" (٢/ ٤٤٠)، وحسّنه الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ٣١٥).

لٰكنْ وصَفَ ابن كثير (١/ ٥٣٢) كلام المرأة الدُّوميّة بأنّه خبرٌ غريبٌ، وسياقٌ عجيبٌ، وقال الشيخ أحمدُ بن شاكرٍ: «هي قصّةٌ عجيبةٌ، لا ندري أصَدَقت تلك المرأةُ فيما أخبرت به عائشةَ رضي الله عنها»، وقال الألبانيّ: «المرأة مجهولةٌ؛ فلا يوثق بخبرها».

وهو كذٰلك، لٰكنّ المتبادر من سفرها البعيدِ إلىٰ المدينة، إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، ومن شفقتها من ذنبها، وسؤالها عنِ التوبة - أنّها صادقةٌ فيما حكت، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

[١٥]

بابٌ: مَن لا يكون سحرُه كفرًا، ولم يَقتُل به أحدًا، لم يُقتَل

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٧)

[٣٥٠]

أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السُّلميُّ، وأبو بكرِ بنُ الحارث الفقيهُ، قالا:

أبنا عليُّ بن عمرَ الحافظُ، ثنا أبو محمّدِ بنُ صاعدٍ، ثنا محمّدُ بن المثنّىٰ،(١) ثنا عبد الوهّاب الثقفيُّ، قال: سمعت يحيىٰ بنَ سعيدٍ(٢) يقول: أخبرني ابن عَمْرةَ: محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن حارثةَ، وهو أبو الرجال،(٣) عن عَمْرةَ،(٤) عن عائشةَ رضي الله عنها:

أصابها مرضٌ، وإنّ بعض بني أخيها ذكروا شكواها لرجلٍ من الزُّطّ(٥) يتطبّب، وإنّه قال لهم: «إنّكم لَتذكرون امرأةً مسحورةً، سحرتها جاريةٌ لها، في حِجر الجارية الآنَ صبيٌّ قد بال في حِجرها».

فذكروا ذٰلك لعائشةَ - رضي الله عنها - فقالتِ: «ادعوا لي فلانةَ»، لِجاريةٍ لها.

قالوا: «في حِجرها فلانٌ»، لصبيٍّ لهم قد بال في حِجرها.

---

(١) هو ابن عُبَيدٍ، العَنَزيُّ، أبو موسىٰ، البصريُّ، المعروف بـ(الزَّمن)، مشهورٌ بكنيته وباسمه، ثقةٌ ثَبْتٌ، منَ العاشرة، وكان هو وبُنْدارٌ فَرَسيْ رِهانٍ، وماتا في سنةٍ واحدةٍ، سنةِ اثنتين وخمسين ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٩).

(٢) هو ابن قيسٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ.

(٣) هو الأنصاريُّ، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ، و(أبو الرجال) لقبه، وبه اشتَهَر، ثقةٌ، منَ الخامسة، (م س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٦). وأمّه عمرةُ الآتية ترجمتُها.

(٤) هي بنت عبد الرحمٰن بن سعدِ بن زُرَارةَ، الأنصاريّةُ، المدنيّة، أكثرت عن عائشةَ رضي الله عنها، ثقةٌ، منَ الثالثة، ماتت قبل المِائة، ويقال: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٦٧).

(٥) هم جيلٌ منَ الهند، معرَّبُ (جَتٍّ)، علىٰ خلاف القياس. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٦٦٨).

=

فقالتِ: «ائتوني بها».

فأُتِيَت بها، فقالت: «سَحَرتِني»؟

قالت: «نعم».

قالت: «لِمَهْ»؟

قالت: «أردت أن أَعتِق»، وكانت عائشةُ - رضي الله عنها - أعتقتها عن دُبُرٍ[١] منها.

فقالت: «إنّ لله عليَّ ألّا تَعتِقي أبدًا، انظروا أسوأ العرب مَلَكةً،[٢] فبيعوها منهم».

واشترت بثمنها جاريةً فأعتقتها.

❁❁❁

---

(١) أيْ: بعد الموت، قيل فيه ذٰلك؛ لأنّه يَعتِق بعد أن يُدْبِر سيّده، أيْ: يموتَ؛ لأنّ الممات دُبُر الحياة. انظرِ "المُطلِعَ" للبَعْليّ (ص٣٨٣).

(٢) قال الجوهريّ في "الصِّحاح" (٤/ ١٦١١): «يقال: (فلانٌ حَسَن المَلَكة)، إذا كان حَسَنَ الصنع إلىٰ مماليكه، وفي الحديث: (لا يدخل الجنّة سيّئُ المَلَكة)».

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الخلافيّات" (٧/ ٥٥٥-٥٥٤ برقْم ٥٦٧٧) عن أبي عبد الرحمٰن السُّلميّ.

ورواه الدارَقُطْنيّ في "سننه" (٥/ ٢٤٧-٢٤٦ برقْم ٤٢٦٧).

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٧/ ٤٠٣-٤٠٢ برقْم ٧٧٢٣) من طريق قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عن عبد الوهّاب الثقفيّ به، ثمّ قال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

ولم يخرّج مسلمٌ لقتيبةَ، عن عبد الوهّاب، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٣/ ٥٢٥)، ولا البخاريُّ لعبد الوهّاب بهٰذا الإسنادِ إلىٰ منتهاه، انظر "تحفةَ الأشراف" للمِزّيّ (١١/ ٨٦١-٨٥٩).

ورواه سفيانُ بن عيينةَ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، واضطرب في شيخه.

=

فرواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٧/ ٣٩٦ برقْم ١٧٧٢٩) عن سفيانَ، عن يحيىٰ، عمّن حدّثه، عن عمرةَ به. ورواه في موضعٍ آخرَ (٨/ ٢٧١ برقْم ١٩٧٩٨) - ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٣٩٥) - عن سفيانَ، عن يحيىٰ، عن أبي الرجال، عن عمرةَ به.

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١١/ ٥٨٣٤ برقْم ٢٤٧٦٠) عن سفيانَ، عن يحيىٰ، عنِ ابن أخي عمرةَ، ولا أدري: هٰذا أو غيره، عن عمرةَ به.

والصواب: عن أبي الرجال، عن عمرةَ، كما قاله عبد الوهّاب، ولم يتمكّن منه سفيانُ؛ لأنّ يحيىٰ بنَ سعيدٍ يروي عن عمرةَ بغير واسطةٍ؛ فكان إدخال أبي الرجال بينهما خروجًا عنِ المعهود؛ فكان يذكره علىٰ الصواب أحيانًا، وكان يخطئه أخرىٰ، فيقول: ابن أخي عمرةَ، وقوله: «لا أدري: هٰذا أو غيره» يدلّ علىٰ تردُّدٍ، ويَشِي بأنّه كان يقوله علىٰ التوهُّم، وكان يشكّ أحيانًا؛ فيُبهِمه، وسمع كلّ ذٰلك منه عبد الرزّاق والإمامُ أحمدُ؛ فبلّغا كما سمعا.

ورواه مالكٌ في "الموطّإ" - روايةِ أبي مصعبٍ الزهريّ - (٢/ ٤٢٢ برقْم ٢٧٨٢) عن أبي الرجال به، نحوَه، وفيه زيادةٌ.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٨/ ٦٨٠ برقْم ٣٨٥٧)، ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (١٠/ ٣١٣)، و"معرفة السنن والآثار" (٧/ ٥٢٥-٥٢٤ برقْم ٦٠٧٧). ورواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٢٧١ برقْم ١٩٧٩٧)، ومن طريقه ابن حزمٍ في "المحلّىٰ" (٨/ ٣٩٥).

كلاهما عن مالكٍ بنحوه مختصرًا، وليس فيه زيادةٌ.

والحديث صحيحٌ، موقوفٌ علىٰ عائشةَ رضي الله عنها.

وصحّحه ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٦/ ٢٦٩١)، والألبانيّ في "إرواء الغليل" (٦/ ١٧٨).

وقال ابن عبد البَرّ في "الاستذكار" (٧/ ٤٤٩): «وروىٰ الشافعيّ وغيره، عنِ ابن عيينةَ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ، عنِ القاسم بن محمّدٍ»، وذكر نحوَه مختصرًا.

ولم أجده في "الأمّ" للشافعيّ، ولا في مصنّفات البيهقيّ، فإن صحّ عنِ الشافعيّ، فهو إسنادٌ صحيحٌ، يزيد رواية عمرةَ قوّةً، ولا يمتنع أن يكون ليحيىٰ بنِ سعيدٍ في ذٰلك إسنادان؛ فإنّه حافظٌ، مُكثِرٌ، وكان من علماء المدينة في زمنه، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٧)

[٣٥١]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصَّفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ، ثنا عبد الرزاق،(١) أبنا معمرٌ،(٢) عن رجلٍ، عنِ ابن المسيَّب، قال:

دخلتِ امرأةٌ علىٰ عائشةَ - رضي الله عنها - فقالت: «هل عليَّ حَرَجٌ أن أقيّد جَمَلي»؟

قالت: «قيّدي جَمَلَكِ»!

قالت: «فأحبِسُ عليَّ زوجي»؟

فقالت عائشةُ رضي الله عنها: «أخرِجوا عنّي الساحرةَ»؛ فأخرَجوها.

❁❁❁

---

(١) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٢) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ٨٣ برقْم ٢١٢٧٣) عن معمرٍ، عن بعضهم قال: دخلتِ امرأةٌ علىٰ عائشةَ رضي الله عنها، فذكر نحوَه، وليس فيه سعيدُ بن المسيَّب.

ورواية البيهقيّ من طريق أحمدَ بنِ منصورٍ الرَّمَاديّ، وقد سمع من عبد الرزّاق مع ابن معينٍ والإمامِ أحمدَ، وذٰلك قبل اختلاطه؛ فزيادته في الإسناد صحيحةٌ مقبولةٌ، وهي مقدّمةٌ علىٰ رواية "المصنّف"، من طريق إسحاقَ الدَّبَريّ.

وأيًّا ما كان، فالحديث ضعيفٌ؛ لإبهام راويه، لٰكنّه جاء من طريقين أُخريَينِ.

أُولاهما: رواها أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلّامٍ في "غريب الحديث" (٤/ ٣٢٩) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن عبد الله بن عونٍ، عن إبراهيمَ بنِ يزيدَ النَّخَعيّ، عنِ الأسود بن يزيدَ النَّخَعيّ، عن عائشةَ رضي الله عنها:

=

أنّ امرأةً قالت لها: «أؤقيّد جملي»؟

فقالت: «نعم»!

فقالت: «أؤقيّد جملي»؟

فلمّا علمت ما تريد، قالت: «وجهي من وجهك حرامٌ».

قال راوي النسخة: عليُّ بن عبد العزيز البغويُّ: «ثمّ شكّ أبو عُبيدٍ بعدُ في الإسناد».

وهٰذا لا يَضُرّ؛ إذ لم ينفِ ما رواه، وهو إسنادٌ صحيحٌ.

وثانيتُهما: ما رواها أبو الجَهْم في "جزئه" (ص٦٠ برقْم ١٠٦). وأخرجها هبة الله اللالَكائيُّ في "شرح السنّة" (٧/ ١٢٨٨ برقْم ٢٢٧٨) من طريق إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ.

كلاهما عنِ ابن عيينةَ، عن سليمانَ بنِ أميّةَ الثقفيّ قال:

دخلتُ علىٰ عائشةَ - رضي الله عنها - مع ابني، وهو يومئذٍ صبيٌّ، فقالت لها امرأةٌ: «يا أمّ المؤمنين، هل عليّ جُناحٌ أن أقيّد جملي»؟ أو كلمةً نحوَها.

قالت: «لا»!

فلمّا ولّت، قالوا لها: «يا أمّ المؤمنين، إنّها تعني زوجها».

فقالت: «ردُّوها عليَّ، مُلْجَمةٌ في النار، مُلْجَمةٌ في النار» - مرتين - «اغسِلْنَ عنّي أثرها بماءٍ وسِدْرٍ».

اللفظ لأبي الجَهْم، ولفظ اللالَكائيّ نحوُه.

وسليمانُ: قال ابن عيينةَ في رواية اللالَكائيّ: «شيخٌ من ثقيفٍ، من ولد عروةَ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه، دخل علىٰ عائشةَ رضي الله عنها، سمع أمّه وجدّته».

وروىٰ عنه كذٰلك ابنُ جريجٍ، رواه الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ٣٨٤)، وروىٰ عنه كذٰلك خَزْرَجُ بن عثمانَ، ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٤/ ٣١٠).

=

وترجم له البخاريُّ في "التاريخ الكبير" للبخاريّ (٤/ ١)، وابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٠٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا.

ولا بأسَ به في المتابعات والشواهد.

والحاصل أنّ الحديث صحيحٌ من طريق الأسود بن يزيدَ، ويتقوّىٰ بطريق الرجل المبهم، عنِ ابن المسيَّب، وطريق سليمانَ بنِ أميّةَ. والله أعلمُ.

فائدةٌ:

وقع في مطبوعة "المصنّف": (أخشىٰ علىٰ زوجي)، وهي قريبةٌ من رسْمِ (أحبسُ عليّ زوجي)، كما في "سنن البيهقيّ"، ولعلّ إحداهما مصحّفةٌ منَ الأخرىٰ.

ولا تنافيَ بينهما؛ فالأولىٰ تعليلٌ أفهمت به مرادهما منَ السؤال، والثاني تصريحٌ، فيه القياس علىٰ ما سألت عنه، وهو أجودُ، والله أعلمُ.

[١٦]

بابُ ما جاء في كراهية اقتباس علم النجوم

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٩)

[٣٥٢]

أخبرنا أبو طاهرٍ الفقيهُ من أصل سماعه، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن الحسين القطّانُ،(١) ثنا أحمدُ بن يوسفَ السُّلميُّ،(٢) ثنا محمّدُ بن يوسُفَ الفِرْيابيُّ،(٣) قال: ذَكَر سفيانُ،(٤) عن معمرٍ،(٥) عنِ ابن طاوُسٍ،(٦) عن أبيه:(٧)

---

(١) هو ابن الحسن بن الخليل، النَّيْسابُوريُّ، روىٰ عنه جماعةٌ منَ الثقات، ووثّقه الخليليّ، وقال الذهبي: «الشيخ، العالم، الصالح، مُسنِد خُراسانَ»، وقال: «سماعه صحيحٌ»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وثلاثين وثلٰثِمائةٍ. انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٣٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٣١٩-٣١٨).

(٢) هو ابن خالدٍ، الأزديُّ، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ، المعروف بـ(حَمْدانَ)، حافظٌ، ثقةٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ أربعٍ وستّين ومِائتين، وله ثمانون سنةً، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٦).

(٣) هو ابن واقدِ بن عثمانَ، الضَّبّيُّ مولاهم، نزيلُ قَيْسارِيّةَ من ساحل الشام، ثقةٌ، فاضلٌ، يقال: أخطأ في شيءٍ من حديث سفيانَ الثوريّ، وهو مقدَّمٌ فيه مع ذٰلك عندهم علىٰ عبد الرزّاق، منَ التاسعة، مات سنة اثنتي عشْرةَ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٨).

(٤) هو ابن سعيدٍ الثوريُّ، الكوفيّ، وميّزه الخرائطيّ في "مساوئ الأخلاق" (ص٣٥٠).

(٥) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٦) هو عبد الله بنُ طاوُسٍ، اليمانيْ.

(٧) هو طاوُسُ بن كيسانَ، اليمانيْ.

=

عنِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – في قومٍ يكتبون أَبَا جَادٍ،[١] ويَنظُرون في النجوم،[٢] قال:

«ما أدري مَن فعل ذٰلك له عند الله مِن خلاقٍ».[٣]

(١) قال الشيخ سليمانُ بن عبد الله في "تيسير العزيز الحميد" (٢/ ٧٣٦-٧٣٥): «كتابة أبي جادٍ وتعلُّمها لمن يدّعي بها معرفة علم الغيب هو الذي يُسمّىٰ (علمَ الحرف)»، ثمّ قال: «فأمّا تعليمها للتهجّي، وحساب الجُمَّل، فلا بأس بذٰلك».

(٢) قال الشيخ سليمانُ بن عبد الله في "تيسير العزيز الحميد" (٢/ ٧٣٦): «هٰذا محمولٌ علىٰ علم التأثير، لا التسيير».

(٣) يعني بنفي الخلاق تكفيرَ من فعل ذٰلك، والأولىٰ السكوت عن تفسير مثل هٰذا؛ ليكون أبلغ في الزجر. فإن لزم البيان، فإنِ اعتقد تأثير النجوم بذاتها في تصريف الحوادث الأرضيّة: عامّةً، أو خاصّةً، فهٰذا كفرٌ أكبرُ، وإنِ اعتقدها أسبابًا، أودعها الله قوًى وطبائعَ تؤثّر بها، فهٰذا كفرٌ أصغرُ. انظر هٰذا المعنىٰ في "القول المفيد" للشيخ ابن عثيمينَ (١/ ٥٤٩، ٢/ ١٩).

دراسة الحديث:

رواه الخرائطيّ في "مساوئ الأخلاق" (ص٣٥٠ برقْم ٧٣٩) عنِ العبّاس بن عبد الله التَّرْقُفيّ، عن محمّدِ بن يوسُفَ الفِريابيّ، عن سفيانَ، عنِ ابن طاوُسٍ به، وأسقط منه معمرًا.

والتَّرْقُفيّ وثّقه السَّرّاج، وأحمدُ بن كاملٍ القاضي، والدارَقُطْنيُّ، والخطيبُ البغداديّ، انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٤/ ٢٩، و٣٠).

والظاهر أنّ الِاختلاف من سفيانَ الثوريّ نفسِه، سمع الحديث من معمرٍ، ثمّ حدّث به عنه مرّةً، ودلّس أخرىٰ، وسمع منه الفِرْيابيُّ الوجهين، وحدّث بهما.

=

وقد جاء الحديث عن معمرٍ من غير طريقه؛ فقد رواه عبدُ الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٦٨ برقْم ٢٠٧١٥) - ومن طريقه البيهقيّ في "شعب الإيمان" (٧/ ١٦٨ برقْم ٤٨٣١) - عن معمرٍ، عنِ ابن طاوُسٍ، بنحوه.

ورواه عبد الله بنُ وهبٍ في "الجامع" - طبعةِ أبي الخير - (ص٧٦٩ برقْم ٦٩٠) عن يحيىٰ بنِ أيّوبَ، عنِ ابن طاوُسٍ، بنحوه كذٰلك.

وإسناد هٰذا الأثرِ صحيحٌ موقوفٌ علىٰ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وهو من طريق عبد الرزّاق - علىٰ شرط الشيخين.

[١٧]
بابُ العِيَافة والطِّيَرة والطَّرْق

[٣٥٣]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ١٣٩)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا أحمدُ بن جعفرٍ القَطِيعيُّ،(١) ثنا عبد الله بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ،(٢) حدّثني أبي، ثنا محمّدُ بن جعفرٍ، ثنا عوفٌ،(٣) فذكره(٤) بنحوه.

---

(١) هو ابن حمدانَ بنِ مالكِ بن شَبِيبٍ، أبو بكرٍ، البغداديُّ، راوي "المسند" عن عبد الله ابن الإمام أحمدَ، حُكِي عنِ ابن الفُرات أنّه خرِف في آخر عمره حتّىٰ كان لا يعرف شيئًا مما يُقرأ عليه، قال الذهبيّ: «هٰذا القولُ غلوٌّ وإسرافٌ»، وبيّن المُعَلِّميّ أنّه لم يصحَّ عنِ الفُرَات، قال ابن اللَّبّان الفرضيُّ: «ضعُف، واختلّ»، ونهىٰ عنِ السماع منه، وقال المُعَلِّميّ إنّ هٰذا لا يقتضي فُحش الِاختلاط، وقال الحاكم: «ثقةٌ، مأمونٌ»، وقال ابن أبي الفوارس: «لم يكن في الحديث بذاك؛ له في بعض "مسند أحمدَ" أصولٌ فيها نظرٌ»، وقال البَرْقانيّ: «غرِقت قطعةٌ من كتبه، فنسخها من كتابٍ ذكروا أنّه لم يكن سماعُه فيه؛ فغمزوه لأجل ذٰلك، وإلّا، فهو ثقةٌ، وكنت شديد التنقير عنه، حتّىٰ تبيّن عندي أنّه صدوقٌ، لا شكَّ في سماعه»، وقال ابن الجوزيّ: «يجوز أن تكون تلك الكتبُ قد قُرِئت عليه، وعورض بها أصلُه»، وقال المُعَلِّميّ: «ويُحتمَل أن يكون ذاك الكتابُ كان أصل ثقةٍ آخرَ كان رفيقَه في السماع»، ثمّ قال: «لم يذكروا أنّه روىٰ ممّا استنسخه»، وقال الخطيب البغداديّ: «لا أعلم أحدًا ترك الِاحتجاج به»، ورمز الذهبيّ قبل ترجمته بـ(صحَّ)؛ إشارةً إلىٰ أنّ العمل علىٰ توثيقه، وقال: «صدوقٌ في نفسه، مقبولٌ، تغيّر قليلًا»، ويلخّص الحال قول المُعَلِّميّ: «لمّا ... لم يذكروا في حياته ولا بعد موته أنّه حدّث بعد تغيُّرٍ شديدٍ، أو ممّا استنسخه من كتابٍ ليس عليه سماعُه، ولا استنكروا له روايةً واحدةً، وأجمعوا علىٰ الِاحتجاج به، تبّين بيانًا واضحًا أنّه لم يكن منه ما يخدِش في الِاحتجاج به»، وتُوُفِّي سنةَ ثمانٍ وستّين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "ميزانَ الِاعتدال" للذهبيّ (١/ ٨٨-٨٧)، و"لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٤١٩-٤١٨)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ١٨١-١٧٧).

(٢) هو عبد الله بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ، الشيبانيُّ، أبو عبد الرحمٰن، البغداديُّ، ولد الإمام أحمدَ، ثقةٌ، منَ الثانيةَ عشْرةَ، مات سنةَ تسعين ومِائتين، وله بضعٌ وسبعون سنةً، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٨).

(٣) هو ابن أبي جَمِيلةَ، الأعرابيُّ، العَبْديّ، البصريّ.

(٤) يعني حديثًا رواه في (٨/ ١٣٩) قبل هٰذا الحديث، ولفظه:

=

قال عوفٌ: «العِيافة: زجر الطير، والطَّرَقُ: الخطّ يُخَطُّ» - يعني في الأرض - «والجبتُ: قال الحسن[١] إنّه الشيطان».

«العِيافة والطَّرْق والطِّيَرة - منَ الجِبْت».

(١) هو ابن يسارٍ، البصريُّ.

دراسة الحديث:

رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧٦٦ برقْم ٢٠٩٣٥).

ورواه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٦/ ١٦٧ برقْم ٣٨٦٠) عن محمّدِ بن بشّارٍ، عن محمّدِ بن جعفرٍ به، وذكر تفسير العيافة والطرق والجِبْت من قول عوفِ بن أبي جَمِيلةَ، ولم يذكرِ الحسن البصريّ، ولذٰلك عددتُه في زوائد البيهقيّ.

ورواه أبو بِشرٍ الدَّولابيُّ في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٢٦٣ برقْم ٤٦٧) عن محمّدِ بن بشّارٍ، عن محمّدِ بن جعفرٍ مقرونًا، ولم يذكر شيئًا منَ التفسير، لا عن عوفٍ، ولا عنِ الحسن.

والِاختلاف علىٰ محمّدِ بن بشّارٍ محمولٌ علىٰ الِاختصار، بحيث يكون حدّث أبا داوُدَ فذكر له ما رواه، وحدّث الدَّولابيَّ فلم يذكرِ الموقوفَ، وقد يكون الِاختصار منَ الدَّولابيّ نفسِه، اكتفىٰ بالمرفوع، ولم يرَ التطويل بذِكر التفسير الموقوف.

ثمّ زيادة الإمامِ أحمدَ ذِكرَ الحسن البصريّ في تفسير الجبت - مقبولةٌ بلا شكٍّ؛ لمكانه منَ الحفظ والمعرفة، ولأنّ فصل ذٰلك عن تفسير العيافة والطرق - لا يكون إلّا عن تثبُّتٍ وتحرٍّ، ولا سيّما في إسنادٍ ليس للحسن البصريّ فيه مدخلٌ.

والظاهر أنّ هٰذا الِاختلافَ من عوفٍ، كان ينسُب التفسير إلىٰ من تلقّاه عنه - وهو الحسن البصريّ - مرّةً، ويقول به مرّةً، وسمع منه محمّدُ بن جعفرٍ الوجهين، وحدّث بهما، وسمع الإمام أحمدُ أحدهما، ومحمّدُ بن بشّارٍ الآخرَ، ثمّ أدّىٰ كلٌّ ما سمع.

=

وروىٰ الحديثَ الإمام أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٤٢٢ برقْم ١٦١٦٠). وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٦/ ١٦٦ برقْم ٣٨٥٩) عن مسدَّدٍ.

كلاهما عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّانِ، عن عوفِ بن أبي جَمِيلةَ، بتفسير العيافة والطرق فقط، ولم يذكرا تفسير الجِبت، لا من قوله، ولا عنِ الحسن البصريّ.

ورواه أبو بِشرٍ الدَّولابيّ في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٢٦٣ برقْم ٤٦٧) عن محمّدِ بن بشّارٍ، عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّانِ مقرونًا، ولم يذكر شيئًا منَ التفسير، لا عن عوفٍ، ولا عنِ الحسن.

وقد يكون محمّدُ بن بشّارٍ سمع التفسير من يحيىٰ القطّانِ، لٰكنّه تركه لأنّه لم يسمعه من سائر من قرنهم به؛ لئلّا يُدرج في روايتهم ما لم يسمعه من جميعهم.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فزيادة الإمامِ أحمدَ ومسدَّدٍ - مقبولةٌ بلا شكٍّ، وهما حافظان متقنان.

وأخرج الحديثَ الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٦٩ برقْم ٩٤٤) من طريق أبي النعمان محمّدِ بن الفضل عارمٍ، عن حمّادِ بن سلمةَ، عن عوفِ بن أبي جَمِيلةَ، مثلَ رواية يحيىٰ القطّانِ، بتفسير العيافة والطرق فقط.

وأخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٦٩ برقْم ٩٤٥)، وأبو الشيخ بنُ حيّانَ في "طبقات الأصبهانيّين" (١/ ٣٢٣-٣٢٢)، من طريقين عن إبراهيمَ بنِ الحجّاج، عن حمّادِ بن سلمةَ، عن عوفِ بن أبي جَمِيلةَ، ولم يذكر شيئًا منَ التفسير.

وزيادة عارمٍ محفوظةٌ بلا شكٍّ؛ فإنّه أحفظ من إبراهيمَ بنِ الحجّاج.

وعليه، فتفسير عوفِ بن أبي جَمِيلةَ للعيافة والطرق ثابتٌ في رواية محمّدِ بن جعفرٍ غُنْدَرٍ، ويحيىٰ بنِ سعيدٍ القطّانِ، وحمّادِ بن سلمةَ. وتفسيره وتفسير الحسن البصريّ لكلمة (الجِبْت) ثابتٌ في رواية محمّدِ بن جعفرٍ وحدَه.

وروىٰ الحديث جماعةٌ عن عوفٍ، ولم يذكروا فيه شيئًا من التفسير.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٠٥ برقْم ٢٠٤٠٤) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٩)، و"الآداب" (ص١٤٣ برقْم ٣٤٤)، والبغويُّ في "شرح السنّة" (١٢/ ١٧٧ برقْم ٣٢٥٦)، و"تفسيره" (٢/ ٢٣٤)، وأبو القاسم الأصبهانيُّ في "الترغيب والترغيب" (١/ ٤١٦ برقْم ٧٢٦) =

– عن معمرٍ. ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٩/ ٣٥)، وإبراهيمُ الحربيّ في "غريب الحديث" (٣/ ١١٧٧)، عن هَوذةَ بنِ خليفةَ. وأخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٦٩ برقْميْ ٩٤١)، وأبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٢٣٣٣ برقْم ٥٧٣٥)، و"أخبار أصبهانَ" (٢/ ١٥٨)، من طريقٍ أخرىٰ عن هَوذةَ. ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٤/ ٤٤٦ برقْم ٢٨٠٩٤)، و"المسند" (٢/ ٣٧١ برقْم ٨٨٤)، و"الأدب" (ص٢١٧ برقْم ١٧٤)، عن مروانَ بنِ معاويةَ. والإمامُ أحمدُ في "المسند" (٩/ ٤٧٦٦ برقْم ٢٠٩٣٤) عن رَوحِ بن عبادةَ. وأخرجه النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (١٣م ٩٤ برقْم ١١٢١٨)، وابن خزيمةَ في "صحيحه"، كما في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٢/ ٦٩٠–٦٩١ برقْم ١٦٣٠٣)، من طريقين عنِ المعتمر بن سليمانَ. والدَّولابيُّ في "الكنىٰ والأسماء" (١/ ٢٦٣ برقْم ٤٦٧) من طريق عبد الوهّاب بن عبد المجيد الثقفيّ مقرونًا. وابنُ أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٣/ ٩٧٤ برقْم ٥٤٤٢) من طريق النضر بن شُمَيلٍ. وأبو جعفرٍ النحّاسُ في "معاني القرآن" (٢/ ١١٢) من طريق يحيىٰ الحِمّانيّ، وهو متروكٌ، عن مروانَ بنِ معاويةَ الفَزَاريّ، وعبد الله بن المبارك. والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٦٩ برقْم ٩٤٢) بإسنادٍ واهٍ عن سفيانَ الثوريّ.

التسعة، كلُّهم عن عوفِ بن أبي جَمِيلةَ بالحديث المرفوع، ولم يذكروا شيئًا منَ التفسير، لا عن عوفٍ الأعرابيّ، ولا عنِ الحسن البصريّ.

والتفسير في مقام الحديث المستقلّ، ولذٰلك تركه هٰؤلاء الجمُّ الغفير، أوِ المصنّفون المخرّجون لرواياتهم؛ لأنّ أكبر همّهم رواية الحديث المرفوع.

وعليه، فزيادة يحيىٰ القطّانِ وحمّادِ بن سلمةَ تفسيرَ العيافة والطرق من قول عوفٍ – مقبولةٌ، وهما ثقتان، لا يتواطآن علىٰ مثل هٰذا الخطإِ، وكذا زيادة محمّدِ بن جعفرٍ تفسيرَ الجِبت من قول عوفٍ، ومن قول الحسن، كلاهما صحيحٌ مقبولٌ؛ لأنّه ثقةٌ، ولأنّ عوفًا قد يفسّر بعض الحديث، وقد ينشط فيفسّر سائره، ولأنّ يحيىٰ القطّانَ وحمّادَ بن سلمةَ قد يذكران كلّ التفسير أو بعضه أيضًا، بحسب الحاجة والمقام، والله أعلمُ.

تنبيهٌ:

روىٰ ابنُ حِبّانَ هٰذا الحديثَ في "صحيحه" (الإحسان: ٧/ ٥٠ برقْم ٦١٦٩) عن أبي يعلىٰ الموصليّ، عن إبراهيمَ بنِ الحجّاج الساميّ، عن حمّادِ بن زيدٍ، عن عوفٍ به، ولم يذكرِ التفسيرَ.

=

وذكر روايته هٰذه ابن حجرٍ في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٦٩١-٦٩٠ برقْم ١٦٣٠٣).

والظاهر أنّ قوله في نسبة حمّادٍ: (ابنَ زيدٍ) وهْمٌ؛ فقد روىٰ الحديثَ أبو الشيخ بنُ حيّانَ في "طبقات الأصبهانيّين" (١/ ٣٢٣-٣٢٢) عن أبي يعلىٰ الموصليِّ، عن إبراهيمَ بنِ الحجّاج الساميّ، عن حمّادِ بن سلمةَ.

ورواه الطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٨/ ٣٦٩ برقْم ٩٤٥) عن إبراهيمَ بنِ هاشمٍ البغويّ، عن إبراهيمَ بنِ الحجّاج الساميِّ، عن حمّادِ بن سلمةَ أيضًا.

وإبراهيمُ بن هاشمٍ: قال الدارَقُطْنيّ في "سؤالات السُّلَميّ" (ص٩٧): «ثقةٌ مأمونٌ».

ورواه الطبرانيّ - كما تقدّم - من طريق عارمٍ، عن حمّادِ بن سلمةَ أيضًا. والله أعلمُ بالصواب.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٣٩)

[٣٥٤]

أخبرنا عبد الخالق بنُ عليٍّ، أبنا أبو بكرِ بنُ خَنْبٍ، ثنا أبو إسماعيلَ التِّرمِذيُّ، حدّثني أبو هاشمٍ،(١) قال: سمعت الأصمعيَّ وسُئِل عنِ الكلمة الصالحة، فقال:

«الرجل يَضِلُّ له الشيء، فيذهب فيسمع: (يا واجِدُ)».

❁❁❁

(١) لم أعرفه، إلّا أن يكون زيادَ بن أيّوبَ البغداديَّ؛ فقد روىٰ عنه أبو إسماعيلَ التِّرمِذيُّ، انظرِ "الكفايةَ" للخطيب (٢/ ١٧٩)، والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

إن كان أبو هاشمٍ هو زيادَ بن أيّوبَ، فالإسناد صحيحٌ، وإلّا، فإنّي لم أقف علىٰ ترجمته؛ فيجب الوقف في روايته حتّىٰ تستبين حالُه.

وروىٰ ابن قتيبةَ في "تأويل مختلِف الحديث" (ص٢٢٧-٢٢٨)، و"غريب الحديث" (٢/ ٥١٨)، عنِ الرِّيَاشيّ. وأخرج الخطّابيُّ في "أعلام الحديث" (٣/ ٢١٣٥ برقْم ١٠٨٠)، و"معالم السنن" (٤/ ٢٣٥)، بإسنادٍ واهٍ عن زكريّا بنِ يحيىٰ المِنْقَريّ. وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٤/ ١٩٢) من طريق عبد الرحمٰن بن عبد الله بن قُرَيبٍ، ابنِ أخي الأصمعيّ. والطُّيُوريُّ في "الطُّيُوريّات" (٣/ ٨٨٠-٨٨١ برقْم ٨٠٠) بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ ترجمته عن أبي أميّةَ الطَّرَسوسيّ.

أربعتهم عنِ الأصمعيّ قال: سألت عبد الله بنَ عونٍ عن الفأل، فقال:

«هو أن يكون مريضًا، فيسمعَ (يا سالمُ)، أو يكونَ باغيًا، فيسمعَ (يا واجدُ)».

اللفظ لابن قتيبةَ، وللباقين نحوُه.

والرِّيَاشيُّ هو عبّاسُ بن الفرج النَّحْويُّ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٣٦): «ثقةٌ».

وزكريّا المِنْقَريُّ: روىٰ عنه جماعةٌ، انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٨٥)، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٢٥٥)، وقال: «كان من جلساء الأصمعيّ»، لٰكنّ الرواية لا تصحّ عنه.

=

وابن أخي الأصمعيّ: ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٣٨١)، وقال القِفْطيّ في "إنباه الرواة" (٢/ ١٦١): «كان ثقةً فيما يرويه عن عمّه، وعن غيره منَ العلماء».

والِاعتماد علىٰ طريقي ابن قتيبةَ، وابن عبد البَرّ؛ فإنّ إسناديهما صحيحان.

وقد اتّفقا - وكذا من معهما - علىٰ أنّ التفسير من رواية الأصمعيّ، عنِ ابن عونٍ، وليس من كلام الأصمعيّ نفسِه؛ خلافًا لرواية البيهقيّ عن أبي هاشمٍ.

ورواية الأكثر مقدَّمةٌ؛ فالتفسير المذكور محفوظٌ عنِ ابن عونٍ بلا إشكالٍ.

ثمّ إن كان أبو هاشمٍ ثقةً، فيجوز أن يكون الأصمعيّ سمع هٰذا التفسيرَ منِ ابن عونٍ، فرواه عنه، وسمع ذٰلك منه جماعةٌ، ثمّ قال به، وسمعه منه أبو هاشمٍ، ثمّ روىٰ كلٌّ ما سمع؛ فلا يكون تنافٍ بين الوجهين، ولا يُعَلُّ أحدُهما بالآخر. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٠)

[٣٥٥]

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، أبنا الحسن بن يعقوبَ العَدْلُ،(١) ثنا يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ، أبنا عبد الوهّاب بنُ عطاءٍ، أبنا سعيدُ بن أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن أبي حسّانَ الأعرجِ،(٢) أنّ عائشةَ - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يقول:

«كان أهل الجاهليّة يقولون: إنّما الطِّيَرة(٣) في المرأة، والدابّة، والدار».

ثمّ قرأَتْ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد].

---

(١) هو ابن يوسفَ، أبو الفضل، البخاريُّ، ثمّ النَّيْسابُوريُّ، روىٰ عنه جماعةٌ منَ الثقات، قال الحاكم: «العدْلُ، كان هو وأبوه من ذوي اليسار والثروة»، وذكر أنّه أنفق أموالًا عظيمةً علىٰ العلماء والصُّلحَاء، وبقِيَ يأوي إلىٰ المسجد، وقال الذهبيّ: «الشيخ، الصدوق، النبيل»، وقال في موضعٍ آخرَ: «رحل، وأكثر»، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وأربعين وثلٰثمِائةٍ.

انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤٣٣). و"العِبَرَ" له (٢/ ٦٤).

(٢) هو مسلمُ بن عبد الله، البصريُّ، مشهورٌ بكنيته، يقال له: (الأحرد)؛ لأنّه كان يمشي علىٰ عقبيه أو علىٰ ظهور قدميه، صدوقٌ، رُمِي برأي الخوارج، من الرابعة، قُتِل سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٤/ ٥١١-٥١٠)، و"تقريبَ التهذيب" له (ص٥٥٧).

(٣) قال الشيخ سليمانُ بن عبد الله في "تيسير العزيز الحميد" (٢/ ٧٤٧): «مصدرُ (تطيَّر)»، قال: «أصله فيما يقال: التطيُّر بالسوانح والبوارح منَ الطير، والظِّباء، وغيرهما»، ونقل أنّ السانِح ما ولّاك مَيَامِنه، والبارِحَ ما ولّاك مَيَاسِره، قال: «وكان ذٰلك يصدّهم عن مقاصدهم؛ فإذا أرادوا أمرًا، فإن رأوُا الطير - مثلًا - طار يَمْنةً، تيمّنوا به، وإن طار يَسْرةً، تشاءموا به».

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الآداب" (ص١٤٣-١٤٤ برقْم ٣٤٧) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٤٤٥ برقْم ٣٨٣٤)، وقال: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٦٩٠): «بل هو علىٰ شرط مسلمٍ»، ولم يخرّج مسلمٌ لأبي حسّانَ، عن عائشةَ رضي الله عنها.

وعبد الوهّاب بنُ عطاءٍ سمع من سعيدِ بن أبي عَروبةَ بأخَرةٍ، بعد اختلاطه، لٰكنّه توبع.

فقد روىٰ الإمام أحمدُ في "المسند" (١٢/ ٦٢٨٩ برقْم ٢٦٧٢٨) عن رَوحِ بن عبادةَ. وأخرج ابن قتيبةَ في "تأويل مختلِف الحديث" (ص٢٢٢-٢٢٣) من طريق عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ.

كلاهما عن سعيدِ بن أبي عَروبةَ، عن قتادةَ، عن أبي حسّانَ:

أنّ رجلين دخلا علىٰ عائشةَ - رضي الله عنها - فقالا: إنّ أبا هريرةَ - رضي الله عنه - يحدّث أنّ نبيّ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان يقول: «إنّما الطِّيَرة في المرأة، والدابّة، والدار».

قال: فطارت شقّةٌ منها في السماء وشقةٌ في الأرض، فقالت: «والذي أنزل القرآن علىٰ أبي القاسم صلّىٰ الله عليه وسلّم، ما هٰكذا كان يقول، ولٰكنّ نبيّ الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان يقول: (كان أهل الجاهليّة يقولون: الطِّيَرة في المرأة، والدار، والدابّة)»، ثمّ قرأت عائشة - رضي الله عنها - الآيةَ.

اللفظ لأحمدَ، ولابن قتيبةَ نحوُه.

وروىٰ ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٩٩-٤٩٨) عن رَوحِ بن عبادةَ أنّه سُئل: «متىٰ سمعتَ من سعيدِ بن أبي عَروبةَ»؟ فقال: «قبل الِاختلاط، ثمّ غبتُ، وقدمتُ، وقيل إنّه قدِ اختلط»، ولم يذكر أنّه سمع منه في الِاختلاط؛ فالظاهر أنّه اجتنبه، ولذٰلك اتّفق الشيخان علىٰ تخريج روايته عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٩/ ٢٣٩).

=

وذكر ابن حجرٍ في "هدي الساري" (ص٤٠٦) أنّه سمع منه بعد الِاختلاط، ولم أجد مستنده في ذٰلك، وهو مخالف للظاهر من قول رَوحٍ نفسِه، والله أعلمُ.

وعبدُ الأعلىٰ: هو أروىٰ الناس عن سعيدٍ، كما تقدّم من قول ابن عَدِيٍّ، وتقدّم قولُه إنّه فرغ من حديث سعيدٍ قبل الطاعون، يعني قبل اختلاطه، وقولُ ابن معينٍ إنّه سمع منه قبل أن يُنكَر.

فهاتان متابعتان صحيحتان عن سعيدٍ، تشهدان بصحّة رواية عبد الوهّاب بن عطاءٍ، عنه، وقد توبع سعيدٌ أيضًا علىٰ هٰذا الحديثِ.

فقد أخرجه الطبرانيّ في "مسند الشاميّين" (٤/ ٥٠ برقْم ٢٧٠٢)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٩/ ٢٨٨-٢٨٩)، من طريقين عن هشامِ بن عمّارٍ، عنِ الوليد بن مسلمٍ، عن سعيدِ بن بَشِيرٍ، عن قتادةَ به، نحوَ السياق السابق.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ للكلام في حفظ هشامِ بن عمّارٍ.

ولعنعنة الوليد بن مسلمٍ، وهو كثير التدلس؛ ذكره ابن حجرٍ في "طبقاتِ المدلّسين" (ص٥١) في المرتبة الرابعة، وقال: «موصوفٌ بالتدليس الشديد».

وسعيدُ بن بَشِيرٍ متكلَّمٌ في حفظه، بل قال محمّدُ بن نُمَيرٍ: «يروي عن قتادةَ المنكرات»، وقال الساجيّ: «حدّث عن قتادةَ بمناكيرَ»، وقال ابن حِبّانَ: «يروي عن قتادةَ ما لا يتابَع عليه»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٩)، لٰكنّه توبع هنا؛ فزال ما يُخشىٰ من خطئه علىٰ قتادةَ.

ورواه همّامُ بن يحيىٰ، عن قتادةَ، فاختُلِف عليه.

فرواه ابن راهُوْيَهْ في "مسنده" (٣/ ٧٥١ برقْم ١٣٦٥) عن عبد الصمد بن عبد الوارث. والإمامُ أحمدُ في "المسند" (١٢/ ٦٢٧٥ برقْم ٢٦٦٧٤)، وأحمدُ بن مَنِيعٍ البغويُّ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٤/ ٢٩ برقْم ٣١١١)، عن يزيدَ بنِ هارونَ. وأخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (٢/ ٢٥٥ برقْم ٧٨٦)، و"شرح معاني الآثار" (٤/ ٣١٤ برقْم ٧١٠٥) من طريقٍ أخرىٰ عن يزيدَ بنِ هارونَ. والطبريُّ في "تهذيب الآثار" (مسند عليٍّ: ٣/ ١٧ برقْم ٣٧، و٢٧ برقْم ٧٢) من طريق أبي داوُدَ الطيالسيّ. وابنُ خزيمةَ في "صحيحه"، كما في "إتحاف المهرة" لابن حجرٍ (١٧/ ٦٠٤ برقْم =

٢٢٨٧٧) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٣٥٢) - من طريق أبي داوُدَ الطيالسيّ، وعمرِو بن عاصمٍ، ومن طريقٍ أخرىٰ عن عبد الصمد بن عبد الوارث.

أربعتهم عن همّامٍ، عن قتادةَ، عن أبي حسّانَ، عن عائشةَ - رضي الله عنها - مرفوعًا، وليس فيه الآيةُ.

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١١/ ٦٠٧٤ برقْم ٢٥٨٠٧) عن بهزِ بن أسدٍ، عن همّامٍ، عن قتادةَ، عن أبي حسّانَ، عن عائشةَ - رضي الله عنها - أنّها قالت: «إنّما كان أهل الجاهليّة يتطيّرون من ذٰلك»، هٰكذا موقوفًا من قولها.

وبَهزٌ ثقةٌ حافظٌ، لٰكنّ زيادة الجماعة الرفعَ مقبولةٌ، وكلُّهم ثقاتٌ، وأشهرُ بالرواية عن همّامٍ، وقد خرّج الشيخان لعبد الصمد، وعمرِو بن عاصمٍ، عن همّامٍ، ومسلمٌ وحدَه ليزيدَ بنِ هارونَ، وأبي داوُدَ الطيالسيّ، عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣٠/ ٣٠٤-٣٠٣).

وعليه، فرواية همّامٍ متابعةٌ صحيحةٌ لرواية سعيدِ بن أبي عَروبةَ، تزيدها قوّةً.

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٣٥): «مع نكارته، إسناده جيّدٌ».

وهو حسنٌ؛ لأجل أبي حسّانَ الأعرجِ، لو كان سمعه من عائشةَ رضي الله عنها؛ فإنّي لم أجد من ذكر سماعه منها.

وهو متأخّرٌ، قُتِل يوم الحروريّة سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، والظاهر أنّه كان في سنٍّ يقاتَل في مثلها، وقد تُوُفِّيت عائشةُ - رضي الله عنها - سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وخمسين، قبل مقتله بنحو اثنتين وسبعين سنةً، ويبعُد أن يكون يوم قاتل وقُتِل ابنَ تسعين سنةً.

فالإسناد ضعيفٌ؛ لعدم ظهور اتّصاله، بل لقوّة احتمال انقطاعه بين أبي حسّانَ وعائشةَ رضي الله عنها.

نعم، قد عنعن قتادةُ أيضًا في جميع طرق الحديث، لٰكنّه نزل هنا إلىٰ الرواية عن أبي حسّانَ، وقد تُوُفِّي أبو حسّانَ بعده، وإنّما يدلِّس الحفّاظ غالبًا لطلب العلوّ، والله أعلمُ.

وللحديث شاهدٌ يرفع وصفَ النكارة عنه، رواه أبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (٣/ ١٢٤ برقْم ١٦٤١) عن محمّدِ بن راشدٍ، عن مكحولٍ:

=

قيل لعائشةَ – رضي الله عنها – إنّ أبا هريرةَ – رضي الله عنه – يقول: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «الشؤم في ثلاثةٍ: في الدار، والمرأة، والفرس».

فقالت عائشةُ رضي الله عنها: «لم يحفظ أبو هريرةَ رضي الله عنه؛ لأنّه دخل ورسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يقول: (قاتل الله اليهود، يقولون إنّ الشؤم في ثلاثةٍ: في الدار، والمرأة، والفرس)، فسمع آخرَ الحديث، ولم يسمع أوّله».

ورواه الطبرانيُّ في "مسند الشاميّين" (٤/ ٣٤٢) عن شيخٍ فيه جهالةٌ، عن عبد الله بن معاويةَ الجمحيّ، عن محمّدِ بن راشدٍ بنحوه.

ولهٰذه متابعةٌ جيّدةٌ، تؤكّد رواية الطيالسيّ، وإن كنّا في غنًى عنها.

ولهٰذا الإسنادُ منقطعٌ، ذكر العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٨٥) أنّ مكحولًا أرسل عن عائشةَ رضي الله عنها، ونقل عن أبي مُسْهِرٍ أنّه لم يصحَّ عنده سماعه من أحدٍ من أصحاب النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلّا من أنسٍ رضي الله عنه.

وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٦٩٠): «إسناده حسنٌ، لولا الِانقطاعُ بين مكحولٍ وعائشةَ رضي الله عنها، لٰكنْ لا بأسَ به في المتابعات والشواهد».

والحديث بمجموع روايتي أبي حسّانَ ومكحولٍ – حسنٌ إن شاء الله.

فائدةٌ:

كان البحث هنا في حديث عائشةَ رضي الله عنها، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّ أهل الجاهليّة كانوا يقولون إنّ الشؤم في المرأة، والدار، والفرس، ولم أتعرّض لبحث حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّه قال: «الشؤم في المرأة، والدار، والفرس».

وقد قال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٧/ ٣٥٢): «قد قال العامريّان علىٰ أبي هريرةَ – رضي الله عنه – الباطلَ؛ لم يقل أبو هريرةَ – رضي الله عنه – إنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال: (الطِّيَرة فيما ذكرا)، بلِ الأخبار متواترةٌ عن أبي هريرةَ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: (لا عدوىٰ، ولا طِيَرةَ)، والعامريّان لا يُدرىٰ من هما، ومِنَ المُحال أن يُحتجّ برواية رجلين مجهولين؛ فتُرَدَّ أخبار قومٍ ثقاتٍ حفّاظٍ مشهورين بالعلم».

=

ثمّ قال: «إلّا أن يكون العامريّان حكَيَا عن أبي هريرةَ رضي الله عنه؛ فإنه قال: (الطِّيَرة في المرأة، والفرس، والدار) ، علىٰ ... إيقاع اسم الطِّيَرة علىٰ الفأل ... فلم يفهمِ العامريّان عنه ما أراد بذِكرِ الطِّيَرة، ولم يعلما أنّه أراد بـ(الطِّيَرة) الفألَ؛ فحكَيَا عنه لفظةً أوهمتِ الخطأ علىٰ من سمع اللفظة، ولم يعلما معناها: أنّه تكلّم بها علىٰ سعة لسان العرب، علىٰ معنىٰ الأضداد».

ثمّ قال: «أو تكونُ حكاية العامريَّينِ عن أبي هريرةَ – رضي الله عنه – رُوِيت ... إخبارًا عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّ الشؤم في ثلاثٍ، علىٰ إضمارِ شيءٍ وحذفِ كلمةٍ، لا علىٰ إثبات الشؤم في هٰذه الثلاثِ».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٠)

[٣٥٦]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشرانَ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصَّفّارُ، ثنا أحمدُ بن منصورٍ الرَّمَاديُّ، ثنا عبد الرزّاق،(١) عن معمرٍ(٢) قال: وسمعتُ مَن يفسِّر(٣) هٰذا الحديثَ(٤) يقول:

«شؤم المرأة: إذا كانت غير وَلُودٍ، وشؤم الفَرَس: إذا لم يَغْزُ عليه، وشؤم الدار: جارُ السُّوء».

❁❁❁

(١) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٢) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٣) في طبعة الهند: (تفسير)، والتصويب من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٥٠٢)، وهو الموافق لما في "مصنّف عبد الرزّاق"، وبه يستقيم السياق.

(٤) يعني حديث المبحث السابق، الذي في شؤم المرأة والفرس والدار.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤١٢ برقْم ٢٠٤٣٣).

وأخرجه من طريقه ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٩/ ٢٧٩-٢٧٨)، وقال إنّه تفسيرٌ حسنٌ.

وإسناده صحيحٌ، وهو موقوفٌ علىٰ مبهمٍ من شيوخ معمرٍ، وفيهم كثيرٌ منَ التابعين، ومن عاصرهم، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٠)

[٣٥٧]

أخبرنا أبو طاهرٍ الفقيهُ، أبنا أبو بكرٍ القطّانُ،(١) ثنا أحمدُ بن يوسُفَ السُّلميُّ، ثنا عبد الرزّاق،(٢) أبنا معمرٌ،(٣) عنِ الزهريّ، عن عبد الله بن الحارث بن نَوْفَلٍ،(٤) عن عبد الله بن شدّادِ بن الهادي:(٥)

أنّ امرأةً منَ الأنصار قالت: «يا رسول الله، سكنّا دارنا هٰذه ونحن كثيرٌ، فهلكنا، وحَسَنٌ ذاتُ بيننا، فساءت أخلاقنا، وكثُرت(٦) أموالنا، فافتقرنا».

فقال: «أفلا تنتقلون عنها ذميمةً»؟!(٧)

---

(١) هو محمّدُ بن الحسين بن الحسن، النَّيْسابُوريُّ.

(٢) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٣) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٤) هو عبد الله بنُ عبد الله بن الحارث بن نوفلِ بن الحارث بن عبد المطّلب، الهاشميُّ، أبو يحيىٰ، المدنيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ تسعٍ وتسعين، (خ م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٢).

(٥) هو الليثيّ، أبو الوليد، المدنيُّ، وُلِد علىٰ عهد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وذكره العجليّ مِن كبار التابعين الثقات، وكان معدودًا في الفقهاء، مات بالكوفة مقتولًا سنةَ إحدىٰ وثمانين، وقيل: بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٦) لعلّ صوابها: (كثيرةٌ)؛ ليتّسق الكلام مع ما قبله، وهي كذٰلك في "مصنّف عبد الرزّاق".

(٧) قال الشيخ سليمانُ بن عبد الله في "تيسير العزيز الحميد" (٢/ ٧٦٣): «هٰذا ليس منَ الطِّيَرة المنهيّ عنها، بل أَمَرهم بالِانتقال لأنّهم استثقلوها، واستوحشوا منها؛ لِما لحِقهم فيها؛ ليتعجّلوا الراحة ممّا داخلهم منَ الجزع؛ لأنّ الله قد جعل في غرائز الناس استثقالَ ما نالهم الشرُّ فيه، وإن كان لا سببَ له في ذٰلك»، ثمّ قال: «ولأنّ مُقامهم فيها قد يقودهم إلىٰ الطِّيَرة؛ فيوقعهم ذٰلك في الشرك، والشرِّ الذي يلحق المتطيِّرَ بسبب طِيَرته».

=

قالت: «فكيف نصنع بها يا رسول الله»؟

قال: «تبيعونها أو تَهَبونها».

هٰذا مرسلٌ.

دراسة الحديث:

رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤١١ برقْم ٢٠٤٣٢).

وعبد الله بنُ الحارث هو عبد الله بن عبد الله بن الحارث، نُسِب إلىٰ جدّه.

وأخرجه الخِلَعيّ في "الفوائد المنتقاة" (ص٣٧٥ برقْم ٩٦٥)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٦٨-٦٩) من طريقين عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عنِ الزهريّ بنحوه.

وقال الخِلَعيّ في روايته: (عبد الله بنُ عبد الله بن الحارث)، ونسبه ابن عبد البَرّ إلىٰ جدّه، فقال: (عبد الله بنُ الحارث).

ورُوي عنِ الزهريّ بخلاف هٰذا الإسنادِ.

فقد أخرجه البزّار في "مسنده" (١٢/ ٢٥٨ برقْم ٦٠٢٠)، والطبريُّ في "تهذيب الآثار" (مسندِ عليٍّ: ٣/ ٢٦ برقْم ٦٩)، وابنُ خزيمةَ في "صحيحه"، كما في "إتحاف المهرة" لابن حجر (٨/ ٣٩٦)، من طريقين عن صالحِ بن أبي الأخضر، عنِ الزهريّ، عن سالمٍ، عن أبيه رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بنحوَه.

وليس عند الطبريّ: «تبيعونها أو تهبونها»، وعند ابن خزيمةَ: «بيعوها أو ذروها وهي ذميمةٌ».

قال البزّار: «هٰذا الحديثُ أخطأ فيه عندي صالحُ بن أبي الأخضر، وإنّما يرويه الزهريّ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن شدّادٍ، مرسلًا».

وقال ابن خزيمةَ: «قد وهِم صالحُ بن أبي الأخضر في هٰذا الحديثِ بهٰذا الإسنادِ».

=

وقال ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٦٨): «لم يروِه إلّا صالحُ بن أبي الأخضر، عنِ الزهريّ، وليس بالقويّ في الزهريّ، وثقات أصحاب الزهريّ يروُونه عنِ الزهريّ، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفلٍ، عن عبد الله بن شدّادٍ، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو مرسلٌ».

ورواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ١٦١ برقْم ٧٤٤٩) من طريق محمّدِ بن سعيدٍ الأنصاريّ، عن مسكينِ بن بُكَيرٍ، عن زَمْعةَ بنِ صالحٍ، عنِ الزهريّ، عن سعيدِ بن المسيَّب، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بنحوه، ولم يذكر «تبيعونها أو تهبونها».

قال ابن عَدِيٍّ: «لا أعلم يرويه غيرَ زمعةَ».

وزمعةُ هٰذا ضعيفٌ، قاله ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص١٥٧)، وقد سلك جادّةً معروفة عنِ الزهريّ، وخالف ما رواه معمرٌ، وابن عيينةَ، وهما من حفّاظ أصحاب الزهريّ؛ فروايته خطأٌ من غير شكٍّ، علىٰ أنّ في الإسناد إليه ضعفًا أيضًا.

فمسكينٌ الراوي عنه: قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٤٦١): «صدوقٌ، يخطئ».

ومحمّدُ بن سعيدٍ الأنصاريُّ الراوي عه: قال النَّسائيّ: «لا أدري ما هو»، نقله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٢٧٠).

وبناءً علىٰ الراجح في إسناد هٰذا الحديثِ، فهو مرسلٌ، كما قاله البزّار، والبيهقيّ، وابن عبد البَرّ؛ وذٰلك لأنّ عبد الله بن شدّادٍ: وإن وُلِد في عهد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، كما قاله ابن عبد البَرّ في "الِاستيعاب" (٣/ ٩٢٦)، فإنّه لم يسمع منه شيئًا، كما قاله الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٥٣٣)، وعدّه ابن حجرٍ في "الإصابة" (٨/ ١٨) في القسم الثاني، وهم الذين مات النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قبل أن يبلغوا سنّ التمييز.

ولذٰلك عدّه في التابعين جماعةٌ من أهل العلم، منهمُ ابنُ سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٢٤٦-٢٤٧)، وخليفةُ بن خيّاطٍ في "طبقاته" (ص١٥٣)، والعجليُّ في "الثقات" (٢/ ٣٧)، وابن حِبّانَ في "الثقات" (٥/ ٢٠)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١١/ ١٤٨)، والعَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢١٢)، وغيرُهم.

ومع كونه مرسلًا، فهو صالحٌ لِلاعتبار، وله شواهدُ.

=

منها ما رواه مالكٌ في "الموطّإ" (٢/ ٥٦٧ برقْم ٢٧٨٨) - وعنه ابن وهبٍ في "الجامع" - طبعةِ أبي الخير - (ص٧٣٨ برقْم ٦٤٧) - عن يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريّ قال: جاءتِ امرأةٌ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكره إلىٰ قوله: «دعوها ذميمةً».

ويحيىٰ بنُ سعيدٍ من صغار التابعين؛ فالإسناد معضَلٌ، كما قاله الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٤١٨).

ومنها ما أخرجه البخاريّ في "الأدب المفرد" (ص٤٩٧ برقْم ٩١٨)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٦/ ١٧٥ برقْم ٣٨٧٧)، والبزّارُ في "مسنده" (١٣/ ٧٩ برقْم ٦٤٢٧)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٠)، وابنُ عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٦٩)، والضياءُ في "المختارة" (٤/ ٣٦٤ برقْم ١٥٢٩)، من طرقٍ عن عكرمةَ بنِ عمّارٍ، عن إسحاقَ بنِ عبد الله بن أبي طلحةَ، عن أنسِ بن مالكٍ - رضي الله عنه - بنحوه، إلىٰ قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ذروها ذميمةً». وصرّح عكرمةُ بالسماع عند البزّار.

قال البخاريّ: «في إسناده نظرٌ».

قال البزّار: «هٰذا الحديثُ لا نعلمه يُروىٰ عن أنسٍ - رضي الله عنه - إلّا من هٰذا الوجهِ، بهٰذا الإسنادِ».

وقال الضياء: «إسناده صحيحٌ».

وناقش الشيخ الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/ ٤١٨) نظر البخاريّ، فقال: «وجهه أنّ عكرمةَ بن عمّارٍ قد تكلّم فيه بعض المتقدّمين من قِبَل حفظه، وقد وثّقه جمعٌ، واحتجّ به مسلمٌ في "صحيحه"، وقال الحافظ في "التقريب" (ص٣٣٦): (صدوقٌ، يغلَط، وفي روايته عن يحيىٰ بنِ أبي كثيرٍ اضطرابٌ)، وهٰذا ليس منها؛ فالحديث علىٰ أقلّ الدرجات حسنُ الإسناد».

ومنها ما أخرجه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٠)، وابن أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٤/ ١٨٠ برقْم ٢١٦٠)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٦/ ١٠٤ برقْم ٥٦٣٩)، من طريقين عن سعدِ بن إسحاقَ بنِ كعبِ بن عجرةَ، عن سهلِ بن حارثةَ الأنصاريّ، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بنحوه إلىٰ قوله: «فهلّا تركتموها وهي ذميمةٌ».

=

قال البخاريّ: «مرسلٌ»، وذٰلك إمّا لكون سعدِ بن إسحاقَ لم يسمع من سهلِ بن حارثةَ، وإمّا لكون سهلِ بن حارثةَ لم يسمع منَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

والاِحتمال الأوّل ظاهرٌ؛ لأنّ سعدًا لم يصرّح بالسماع في شيءٍ من طرق الحديث، وهو من صغار التابعين، ذكر المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٤٨) أنّه روىٰ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه، وقد صرّح بالسماع منه في "تهذيب الآثار" للطبريّ - الجزءِ المفقود - (ص٤٩٣ برقْم ٩٢٦) بإسنادٍ جيّدٍ؛ ولذٰلك ذكره ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٧٠) في الطبقة الخامسة، وذكر أنّه تُوُفّي بعد الأربعين ومِائةٍ.

ولا يُعرَف متىٰ تُوُفّي سهلُ بن حارثةَ؛ فلا يمكن معرفة معاصرة سعدِ بن إسحاقَ له، فضلًا عن إمكان سماعه منه، فضلًا عن تحقُّقه؛ فالإسناد ضعيفٌ من هٰذه الجهةِ، أعني لعدم معرفة اتّصاله.

والاِحتمال الثاني فيه خلافٌ، فقد ذكر ابن حِبّانَ سهلًا في التابعين منَ "الثقات" (٤/ ٣٢١)، وقال: «يروي المراسيل».

وقال ابن مَنْدَهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٦٦٩): «ذكره ابن أبي عاصمٍ في الصحابة، ولا يصحّ؛ عداده في التابعين».

ونقل أبو الحسن بنُ الأثير في "أُسد الغابة" (٢/ ٣١٦) عنِ ابن القدّاح أنّه شهد أُحُدًا، وتابعه ابنُ ماكُولَا في "الإكمال" (٢/ ٧).

ثمّ اشتبه علىٰ أبي الحسن بن الأثير بأبيه حارثةَ رضي الله عنه، الذي حكىٰ عنِ العدويّ الإجماعَ علىٰ أنّه شهِد أحدًا؛ فظنّ أنّ الإجماع محكيٌّ في سهلٍ؛ فاستغرب قول ابن مَنْدَهْ إنّه معدودٌ في التابعين، وظنّه مخالفًا للإجماع. انظر "أسد الغابة" (٢/ ٣١٦-٣١٥).

وذكر ابن حجرٍ في "الإصابة" (١/ ٧٠٥) أنّ الطبريّ وابن شاهينٍ وابنَ القدّاح ذكروا حارثةَ والدَ سهلٍ فيمن قُتِل يوم أحدٍ، وهٰذا يستلزم أن يكون ابنه سهلٌ صحابيًّا، ولذٰلك ذكره في القسم الأوّل من حرف السين (٣/ ١٦٣).

وذكره في الصحابة كذٰلك أبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ١٥)، وابن عبد البَرّ في "الاِستيعاب" (٢/ ٦٦١).

=

والحاصل أنّه مختلَفٌ في صحبته؛ فنفاها ابنُ حِبّانَ، وابنُ مَنْدَهْ، وأثبتها ابن القَدّاح، وابنُ أبي عاصمٍ، وأبو القاسم البغويُّ، والطبرانيّ، وأبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ، وابن عبد البَرّ، وابنُ ماكُولَا، وأبو الحسن بنُ الأثير، وابنُ حجرٍ، وهو لازم قول الطبريّ وابن شاهينٍ.

ويظهر من ذٰلك أنّ الأكثر علىٰ صحبته، والله أعلمُ بالصواب.

وعليه، فحمل الإرسال في كلام البخاريّ علىٰ الِاحتمال الأوّل - أولىٰ، ولا سيّما علىٰ قول من يثبت لسهلٍ - رضي الله عنه - شهود أُحُدٍ؛ فإنّ سعدَ بن إسحاقَ لا يمكن أن يروي عمّن شهِد أُحُدًا، والله أعلمُ.

ومع ذٰلك، فهٰذه الروايةُ قويّةٌ في باب الشواهد.

ومنها ما أخرجه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ٨١ برقْم ٨٩٨٤)، والبيهقيُّ في "شعب الإيمان" (٢/ ٤٩٤-٤٩٥ برقْم ١٣٠١)، من طريقين عن سُكَينِ بن عبد العزيز، عن إبراهيمَ الهَجَريِّ، عن أبي الأحوص عوفِ بن مالكٍ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه - بنحوهِ، إلىٰ قوله: «اخرجوا منها وهي ذميمةٌ»، أوِ: «انتقلوا عنها وهي ذميمةٌ».

قال ابن عَدِيٍّ (٦/ ٨٢): «هٰذا يرويه عن إبراهيمَ سُكَينٌ»، يعني تفرّد به.

وسُكَينٌ: قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص١٨٥): «صدوقٌ، يروي عن ضعفاءَ».

وهو يروي هنا عن إبراهيمَ الهَجَريِّ، عن أبي الأحوص، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وقد قال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١/ ٤٨٤): «أحاديثه عامّتها مستقيمة المتن، وإنّما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو عندي ممّن يُكتَب حديثه».

وهٰذا من جملة المتون المستقيمة التي يرويها؛ فإنّ له عدّةَ شواهدَ؛ فهٰذا الإسناد صالحٌ في باب الِاستشهاد إن شاء الله.

والحاصل أنّ الحديث جاء من رواية عبد الله بن شدّادٍ، وهي مرسلةٌ، ومن رواية أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه، وفيها لينٌ من جهة عكرمةَ بنِ عمّارٍ، ومن رواية سعدِ بن إسحاقَ، عن سهلِ بن حارثةَ رضي الله عنه، ولم تُعلم معاصرته له، ولا سماعُه منه، ومن رواية ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وفيها ضعفٌ من جهة إبراهيمَ الهَجَريِّ، وكلُّها صالحةٌ لِلاعتبار؛ فالحديث بمجموعها حسنٌ، ورواية يحيىٰ بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ المعضَلةُ قد تصلُح هنا أيضًا، والله أعلمُ.

(٤)

كتاب قتال أهل البغي

جِمَاع أبواب الرُّعاة

[١]

بابٌ: الأئمّة من قريشٍ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٣)

[٣٥٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن عبد الجبّار، ثنا يونسُ بن بُكَيرٍ، عن محمّدِ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ في خطبة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - قال:

«وإنّ هٰذا الأمرَ[1] في قريشٍ ما أطاعوا الله واستقاموا علىٰ أمره، قد بلغكم ذٰلك - أو سمعتموه - من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ٤٦﴾ [الأنفال].

فنحن الأمراء، وأنتمُ الوزراء، إخواننا في الدين، وأنصارنا عليه».

وفي خطبة عمرَ - رضي الله عنه - بعده:

«نَشَدتُكم[2] بالله يا معشر الأنصار، ألم تسمعوا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم» - أو: «من سمعه منكم» - «وهو يقول:

(الولاة من قريشٍ ما أطاعوا الله واستقاموا علىٰ أمره)»؟

فقال مَن قال مِنَ الأنصار: «بلىٰ، الآنَ ذكرنا».

---

(١) يعني الخلافةَ.

(٢) أيْ: سألتكم بالله. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٥٤٣).

=

قال: «فإنّا لا نطلب هٰذا الأمرَ إلّا لهٰذا؛ فلا تستهوِيَنَّكمُ[١] الأهواءُ؛ فليس بعد الحقّ إلّا الضلالُ؛ فأنّىٰ تُصرَفون»؟![٢]

---

(١) أيْ: لا تذهبْ بأهوائكم، ولا تزيِّنْها لكم؛ فيكون (استفعل) بمعنىٰ الطلب، من (هوِيَ، يهوَىٰ)، بمعنىٰ أحبّ، وهو قول الزجّاج، أو: لا تُهْوِكم، وتُهلِكُمُ؛ فيكون (استفعل) بمعنىٰ (أفعل)؛ لإفادة التعدية، من (هوَىٰ، يهوِي)، بمعنىٰ سقط، وهو قول ابن قتيبةَ، ونُسِب لأكثر أهل اللغة.

انظرِ "البسيطَ" للواحديّ (٨/ ٢٢٣-٢٢١)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (١٥/ ٣٧٣)، و"تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبِيديّ (٤٠/ ٣٢٩).

(٢) (صرفه) أيْ: ردّه عن طريقه إلىٰ طريقٍ أخرىٰ. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٩/ ١٨٩)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٨٢٧). والمعنىٰ: كيف تُحرَفُ عقولُكم عنِ الصواب؟! وهو سؤال إنكارٍ لجواز العُدول إلىٰ الباطل؛ مبالغةً في تقرير وضوح الحقّ، وظهوره، بحيث لا يُتصوَّر سبيلٌ يمكنُ النظرَ أن يتّجه إليها غيرَه.

دراسة الحديث:

هٰذه الروايةُ إسنادها حسنٌ إلىٰ ابن إسحاقَ، وهي من كتاب "السيرة" له، منَ القدْر المفقود منها، وليست في "مختصرها" لابن هشامٍ.

وإسناد ابن إسحاقَ هٰذا منقطعٌ؛ لأنّه لم يدرك يوم السَّقِيفة.

فأمّا حديث أبي بكرٍ - رضي الله عنه - الموفوعُ، فله شاهدٌ؛ فقد روىٰ الإمام أحمدُ في "المسند" (١/ ١٢ برقْم ١٩) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٧٣-٢٧٢) - والطبريّ في "التاريخ" (٣/ ٢٠٣-٢٠٢) بإسنادٍ حسنٍ عن حُمَيدِ بن عبد الرحْمن الحميريّ، عن أبي بكرٍ الصِّدّيق - رضي الله عنه - أنّه قال:

«لقد علمتَ - يا سعدُ - أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال وأنت قاعدٌ:

(قريشٌ ولاة هٰذا الأمرِ؛ فبَرُّ الناس تبعٌ لبَرّهم، وفاجرهم تبعٌ لفاجرهم)».

=

فقال له سعدٌ رضي الله عنه: «صدقتَ، نحن الوزراء، وأنتمُ الأمراء».

وفيه قصّةٌ، وسياق الطبريّ أتمُّ.

وسعدٌ هو ابن عبادةَ رضي الله عنه، كما يُعلَم من قوله: «نحن الوزراء»، ولأنّه صاحب القصّة المعروفة في السَّقِيفة، وانظر "منهاجَ السنّة" لشيخ الإسلام (١/ ٥٣٦)، و"سلسلةَ الأحاديث الصحيحة" للألبانيّ (٣/ ١٤٦).

قال شيخ الإسلام في "منهاج السنّة" (١/ ٥٣٦): «هٰذا مرسلٌ حسنٌ؛ ولعلّ حُمَيدًا أخذه عن بعض الصحابة الذين شهدوا ذٰلك».

وقال الهيثميّ في"مجمع الزوائد" (١٢/ ٥٧): «رجاله ثقاتٌ، إلّا أنّ حُمَيدَ بن عبد الرحمٰن لم يدرك أبا بكرٍ رضي الله عنه».

وأقرّه الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ١٤٦)، لٰكنّه صحّحه بشواهده.

لٰكنْ قال ابن الملقِّن في "خلاصة البدر المنير" (٢/ ٢٩١): «روىٰ القصّةَ البخاريُّ بطولها، وليس فيه ذٰلك، أعني مرفوعًا»، يعني ليس في قصّة السَّقِيفة في "الصحيح" أنّ أبا بكرٍ - رضي الله عنه - احتجّ عليهم بالحديث المرفوع.

بل فيه ما ينافي ذٰلك؛ فقد روىٰ البخاريّ (٨/ ١٧٠-١٦٨ برقْم ٦٨٣٠) من طريق الزهريّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، عن عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - في قصّة البيعة، وفيها أنّ أبا بكرٍ - رضي الله عنه - قال للأنصار:

«ما ذكرتُم فيكم من خيرٍ فأنتم له أهلٌ، ولن يُعرَف هٰذا الأمرُ إلّا لهٰذا الحيِّ من قريشٍ؛ هم أوسط العرب نسبًا ودارًا».

ثمّ قال عمرُ رضي الله عنه: فقال قائلٌ منَ الأنصار: «أنا جُذَيلها المُحَكَّك، وعُذَيقها المُرَجَّب، منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ يا معشرَ قريشٍ».

قال عمرُ رضي الله عنه: فكثُر اللَّغَط، وارتفعتِ الأصوات، حتّىٰ فَرَقْتُ منَ الِاختلاف، فقلت: «ابسُط يدك يا أبا بكرٍ»، فبسط يده، فبايعتُه، وبايعه المهاجرون، ثمّ بايعته الأنصار، ونَزَونا علىٰ سعدِ بن عُبادةَ رضي الله عنه، فقال قائلٌ منهم: «قتلتم سعدَ بن عُبادةَ»، فقلت: «قتل الله سعدَ بن عُبادةَ».

=

ولهٰذا أصحُّ، ورواية ابن إسحاقَ وحُمَيدٍ الحِميريّ - منكرةٌ.

ولم أجد ما يشهد للرواية عن عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه.

بل في رواية البخاريّ السابقة أنّه قال: «والله، ما ترك - يعني أبا بكرٍ رضي الله عنه - من كلمةٍ أعجبتني في تزويري إلّا قال في بديهته مثلَها أو أفضلَ منها»؛ فإذا لم يكن في كلام أبي بكرٍ - رضي الله عنه - استدلالٌ بحديثٍ مرفوعٍ، فلن يكون في خطبة عمرَ - رضي الله عنه - حديثٌ مرفوعٌ، وإلّا، لَكان في كلمته ما هو أفضلُ.

فحديث عمرَ - رضي الله عنه - لا يصحُّ كذٰلك.

وأمّا الرواية عنِ الأنصار، فقد روىٰ مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ٢) من حديث جابرِ بن عبد الله الأنصاريّ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«الناس تبعٌ لقريشٍ في الخير والشرّ».

وليس فيه «ما أطاعوا الله واستقاموا علىٰ أمره».

وسيأتي ذٰلك بمعناه بأرقام [٣٦٦-٣٦٢] من حديث أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه، علىٰ أنّه من صغار الأنصار، ولا يُظنُّ حضوره السَّقِيفةَ، والله أعلمُ.

هٰذا، وقد صحّ الحديث من وجهٍ آخرَ، فقد أخرج البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ١٧٩ برقْم ٣٥٠٠) من حديث معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«إنّ هٰذا الأمرَ في قريشٍ، لا يعاديهم أحدٌ إلّا كَبّه الله علىٰ وجهه، ما أقاموا الدين».

وقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «الولاة من قريشٍ» صحَّ من حديث جمعٍ آخرينَ منَ الصحابة، وسيأتي أحدها برقْم [٣٦١]، وبيانُ أنّه متواترٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأمّا قول أبي بكرٍ - رضي الله عنه - في خطبته: «نحن الأمراء، وأنتمُ الوزراء»، فقد رواه البخاريّ في "صحيحه" (٥/ ٧-٦ برقْم ٣٦٦٧)، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٣)

[٣٥٩]

حدّثنا أبو عبد الله الحافظُ إملاءً، وأبو محمّدِ بنُ أبي حامدٍ المقرئُ[١] قراءةً عليه، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا جعفرُ بن محمّدِ بن شاكرٍ،[٢] ثنا عفّانُ بن مسلمٍ، ثنا وُهَيبٌ،[٣] ثنا داوُدُ بن أبي هندٍ،[٤] ثنا أبو نضْرةَ،[٥] عن أبي سعيدٍ الخدريّ - رضي الله عنه - قال:

لمّا تُوُفِّيَ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، قام خطباء الأنصار، فجعل الرجل منهم يقول: «يا معشر المهاجرين، إنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان إذا استعمل رجلًا منكم، قَرَن[٦] معه رجلًا منا؛ فنُرىٰ أن يَلِيَ هٰذا الأمرَ رجلان: أحدُهما منكم، والآخر منّا».

---

(١) هو عبدُ الرحمٰن بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ، لم أجد أحدًا ترجم له منَ الأئمّة، وقد أكثر عنه البيهقيُّ في مصنّفاته، انظرِ "السلسبيلَ النقيّ" لنايفٍ المنصوريّ (٣٩٥-٣٩٤)، والبيهقيّ هنا يحدِّث بقراءته عليه؛ فالظاهر أنّه من كتابه، ومن صحيح مسموعاته، والله أعلمُ.

(٢) هو أبو محمّدٍ، البغداديُّ، الصائغ، ثقةٌ، عارفٌ بالحديث، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات في آخر سنة تسعٍ وسبعين ومِائتين، وله تسعون سنةً، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٨٠).

(٣) هو ابن خالدٍ، البصريُّ.

(٤) هو القُشَيريّ مولاهم، أبو بكرٍ أو أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، متقنٌ، كان يَهِم بأَخَرةٍ، منَ الخامسة، مات سنةَ أربعين ومِائةٍ، وقيل: قبلَها، (خ ت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٠).

(٥) هو المنذر بن مالكِ بن قِطْعةَ، البصريُّ.

(٦) القَرْن يدلّ علىٰ وصلِ شيءٍ بشيءٍ، وجمْعِه إليه، انظرِ "الصحّاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢١٨١)، و"مقاييسَ اللغة" لابن فارسٍ (٥/ ٧٦)؛ فالمعنىٰ أنّه - صلّىٰ الله عليه وسلّم - كان إذا استعمل رجلًا منَ المهاجرين، استعمل معه رجلًا منَ الأنصار.

=

قال: فتتابعت خطباء الأنصار علىٰ ذٰلك، فقام زيدُ بن ثابتٍ – رضي الله عنه – فقال: «إنّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – كان منَ المهاجرين، وإنّ الإمام يكون منَ المهاجرين، ونحن أنصاره، كما كنّا أنصار رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم».

فقام أبو بكرٍ – رضي الله عنه – فقال: «جزاكمُ الله خيرًا يا معشر الأنصار، وثبّت قائلَكم»، ثمّ قال: «أمَا لو فعلتم غير ذٰلك، لَمَا صالحناكم».(١)

ثمّ أخذ زيدُ بن ثابتٍ بيدِ أبي بكرٍ، فقال: «هٰذا صاحبكم، فبايِعوه»، ثمّ انطلقوا.

فلمّا قعد أبو بكرٍ – رضي الله عنه – علىٰ المنبر، نظر في وجوه القوم، فلم يَرَ عليًّا رضي الله عنه، فسأل عنه، فقام ناسٌ منَ الأنصار فأَتَوا به، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: «ابنَ عمِّ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وخَتَنَه،(٢) أردتَ أن تَشُقّ عصا(٣) المسلمين»؟!

فقال: «لا تثريبَ(٤) يا خليفة رسول الله»، فبايَعَه.

---

(١) يعني: لَما وافقناكم علىٰ مخالفة السنّة، وتغيير طريقة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وليس المراد قتالَهم علىٰ الدنيا، ولا الحرصَ علىٰ الإمارة.

(٢) الخَتَن: كلُّ قريبٍ من قِبَل المرأة، كالأبِ والأخِ، هٰكذا عند العرب، وأمّا عند العامّة، فختنُ الرجل: زوج ابنته. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٥/ ٢١٠٧). وقد اتّفق هنا أنّ عليًّا – رضي الله عنه – زوج ابنةِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

(٣) الشقّ أصلٌ يدلّ علىٰ انصداعٍ في الشيء، ثمّ استُعير للشقاق، والخلاف، وتفريق الجماعة. و(العين والصاد والحرف المعتلّ) أصلان: أحدهما التجمُّع، ومنه (العصا) المعروفةُ، سُمِّيت بذٰلك لاشتمال يدِ ممسكها عليها، ثمّ استُعِيرت للجماعة؛ فيقال للقوم المجتمعين: (عصًا)، ومنه جماعة الإسلام. ومن هنا قيل لمن خالف المسلمين، وفرّق كلمتهم: (قد شقّ عصاهم).

انظر "مقاييسَ اللغة" لابن فارسٍ (٣/ ١٧١-١٧٠، و٤/ ٣٣٤).

(٤) التثريب كالتأنيب، والتعيير، والِاستقصاء في اللوم. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (١/ ٩٢).

=

ثمّ لم يَرَ الزبيرَ بن العوّام رضي الله عنه، فسأل عنه، حتّىٰ جاءوا به، فقال: «ابنَ عمّة رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وحَوَارِيَّه،[1] أردتَ أن تَشُقّ عصا المسلمين»؟!

فقال مثل قوله: «لا تثريبَ يا خليفة رسول الله».

فبايَعاه.

❁❁❁

(١) أصل (الحَوَر) شدّة بياض العين في شدّة سوادها، وقيل لأنصار عيسىٰ – عليه السلامُ – (الحَوَاريّون)؛ لأنّهم كانوا قَصّارين يُحَوِّرون الثياب، أيْ: يبيّضونها، ثمّ استُعِير ذٰلك لكلّ ناصرٍ؛ فيقال له: (حَوَاريٌّ). وقيل إنّ (الحَوَر): أن يصفوَ بياض العين، ويشتدَّ خُلوصه؛ فيصفوَ سوادُها؛ فقيل لصفوة الأنبياء وخاصّتهم: (حواريّون).

انظر "مقاييسَ اللغة" لابن فارسٍ (٢/ ١١٥، و١١٦)، و"الفائقَ" للزمخشريّ (١/ ٣٣٠)، و"لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٤/ ٢٢٠-٢١٩).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٤٩٠) بهٰذا الإسنادِ والمتن.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٢٤٨ برقْم ٤٥١٢).

ورواه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ١٤٤ برقْم ٧٤٠٢، و٧٤٠٣) عن محمّدِ بن مُنِيرِ بن صَغِيرٍ، عن جعفرِ بن محمّدِ بن شاكرٍ به، مختصرًا.

ورواه عفّانُ بن مسلمٍ في "جزئه" (ص٤٥٨ برقْم ٣٧١)، ولم يذكر قصّة عليٍّ والزبير رضي الله عنهما.

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٢١٢)، وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (٢١/ ١٣٧ برقْم ٣٩٨٢٢). والإمام أحمدُ في "المسند" (٩/ ٥٠٥٧ برقْم ٢٢٠١٨). والطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٥/ ١١٤ برقْم ٤٧٨٥) عن أحمدَ بنِ القاسم بن مساورٍ. وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٧٧-٢٧٨) من طريق يحيىٰ بنِ محمّدِ بن مِرْداسٍ الشَّطَويّ.

=

كلّهم عن عفّانَ به، دون قصّة عليٍّ والزبير رضي الله عنهما.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ، ولم يخرّجاه».

وفيه نظرٌ؛ فلم يخرّج مسلمٌ هٰذه السلسلةَ، انظر "تحفةَ الأشراف" للمِزّيّ (٣/ ٤٥٢-٤٤٨).

وله طريقٌ أخرىٰ عن وُهَيبٍ، يأتي في المبحث التالي ذكرُها، وتمامُ تخريج الحديث، ودراستُه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٣)

[٣٦٠]

أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّدِ بن عليٍّ الحافظُ الإسْفَرَايِينيُّ،(١) ثنا أبو عليٍّ الحسينُ بن عليٍّ الحافظُ، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ،(٢) وإبراهيمُ بن أبي طالبٍ، قالا:

---

(١) في مطبوعة الهند: (الإسفَرائينيّ)، بالهمزة، وهو تصحيفٌ، وانظر الصواب في طعبة هَجَرَ (١٦/ ٥١٣).

وهو ابن حسينِ بن شاذانَ، ابنُ السَّقّاء، القاضي والحاكمُ، قال الذهبيّ: «الحافظ، المحدّث، الثقة، من أولاد الشيوخ، سمع الكتب الكبار، وأملىٰ دهرًا»، وقال في موضعٍ آخرَ: «الإمام، الحافظ، الناقد ... وصنّف»، وتُوُفّي سنةَ أربعَ عشْرةَ وأربعِمائةٍ.

انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٩/ ٢٤١-٢٤٠)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٧/ ٣٠٦-٣٠٥).

(٢) هو ابن المغيرة بن صالحٍ، السُّلَميُّ، النَّيْسابُوريّ، قال عن نفسه: «ما كتبت سوداءَ في بياضٍ إلّا وأنا أعرفه»، وقال ابن أبي حاتمٍ: «هو يُسأل عنّا، ولا نُسأل عنه؛ هو إمامٌ يقتدىٰ به»، وقال أبو عليٍّ النَّيْسابُوريُّ: «لم أرَ أحدًا مثلَه»، قال الذهبيّ: «يقول مثلَ هٰذا وقد رأىٰ النَّسائيّ»، وقال ابن حِبّانَ: «ما رأيت علىٰ وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصِّحاحَ وزياداتِها، حتّىٰ كأنّ السنن كلَّها بين عينيه، إلّا ابنَ خزيمةَ فقط»، وقال الدارَقُطْنيّ: «كان إمامًا، ثبْتًا، معدومَ النظير»، وقال الخليليّ: «اتّفق في وقته أهل الشرق أنّه إمام الأئمّة»، وقال الذهبيّ: «الحافظ، الحجّة، الفقيه، شيخ الإسلام ... صاحب التصانيف ... عُنِي في حداثته بالحديث والفقه، حتّىٰ صار يُضرَب به المثل في سَعة العلم والإتقان ... وله عظمةٌ في النفوس، وجلالةٌ في القلوب؛ لعلمه ودينه واتّباعه السنّةَ»، وتُوُفّي سنةَ إحدىٰ عشْرةَ وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "الإرشادَ" للخليليّ (٣/ ٨٣٣-٨٣١)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٢٤٧-٢٤٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" له (١٤/ ٣٨٢-٣٦٥).

=

ثنا بُنْدارُ بن بشّارٍ،(١) ثنا أبو هشامٍ المخزوميُّ،(٢) ثنا وُهَيْبٌ،(٣) فذكره(٤) بنحوه.

قال أبو عليٍّ الحافظُ: سمعت محمّدَ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ يقول: جاءني مسلمُ بن الحجّاج، فسألني عن هٰذا الحديثِ، فكتبته له في رُقعةٍ، وقرأتُ عليه.

فقال: «هٰذا حديثٌ يَسوىٰ بدنةً»!

فقلت: «يَسوىٰ بدنةً؟! بل هو يَسوىٰ بَدْرةً».(٥)

---

(١) هو محمّدُ بن بشّارٍ، العَبْديُّ، البصريّ.

(٢) هو المغيرة بن سلَمةَ، البصريُّ، ثقةٌ، ثبْتٌ، من صغار التاسعة، مات سنةَ مِائتين، (خت م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٥).

(٣) هو ابن خالدٍ، البصريُّ.

(٤) يعني الحديث السابق.

(٥) البَدْرة: كيسٌ فيه ألفُ درهمٍ أو عشَرة آلاف درهمٍ، تشبيهًا ببَدْرة السَّخْلة، وهو مَسْكُها المتّخذ لِلَّبَن إذا كانت قد فُطِمت. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٤/ ٤٩).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٤٩٢)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٩/ ٢٧٦-٢٧٧).

وأخرجه ابن عساكرَ كذٰلك من طريق أبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن خلفٍ، عن شيخ البيهقيّ.

ورواه أبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (١/ ٤٩٦-٤٩٥ برقْم ٦٠٣) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (١٩/ ٣١٤) - عن وُهَيبٍ به، ولم يذكر قصّة عليٍّ والزبير رضي الله عنهما.

وأخرجه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٥/ ١٤٤ برقْم ٧٤٠١) من طريق زهيرِ بن إسحاقَ، عن داوُدَ بنِ أبي هندٍ به، ولم يذكر قصّة عليٍّ والزبير رضي الله عنهما.

=

قال ابن عَدِيّ (٥/ ١٤٥): «وهٰذا لا أعلم رواه عن داوُدَ غيرَ زهيرِ بن إسحاقَ، ووُهَيبٍ».

وأخرج ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٧٩-٢٧٨) من طريق عليّ بن عاصمٍ، عنِ الجُرَيريّ، عن أبي نَضْرةَ، عن أبي سعيدٍ الخدريّ - رضي الله عنه - فذكر قصّة عليٍّ والزبير - رضي الله عنهما - فقط، وسياقها أتمُّ.

وهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ للكلام في عليّ بن عاصمٍ، واختلاط الجُرَيريّ.

والحديثُ بالإسناد الأوّل عن داوُدَ بنِ أبي هندٍ - رجاله رجال مسلمٍ.

وذكر ابن كثيرٍ في "مسند الفاروق" (٢/ ٤١٤) أنّ إسناده صحيحٌ، قدِ ارتضاه مسلمُ بن الحجّاج، وابنُ خزيمةَ، رحمهما الله، يعني ما روىٰ البيهقيّ هنا عنهما أنّه يسوىٰ بدنةً أو بَدْرةً. والله أعلمُ.

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤٠): «مع جودة سنده، فيه أشياءُ تُنكَر؛ فتدبّره»، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٣)

[٣٦١]

أخبرنا أبو عليٍّ الحسينُ بن محمّدٍ الرُّوْذْباريُّ، أبنا إسماعيلُ بن محمّدٍ الصفّارُ، ثنا عبّاسُ بن محمّدٍ الدُّوريُّ، ثنا الفيض بن الفضل البَجَليُّ،(١) ثنا مِسْعَرٌ،(٢) عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ،(٣) عن أبي صادقٍ،(٤) عن ربيعةَ بنِ ناجِذٍ،(٥) عن عليٍّ – رضي الله عنه – أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

---

(١) هو مولىٰ بَجيلةَ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ، روىٰ عنه جماعةٌ، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات". انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٨٨)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٩/ ١٢)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٤/ ٤٢٥-٤٢٦).

(٢) هو ابن كِدَامِ بن ظُهَيرِ بن عُبَيدةَ بنِ الحارث، الهلاليُّ، أبو سلَمةَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، ثبْتٌ، فاضلٌ، منَ السابعة، مات سنةَ ثلاثٍ أو خمسٍ وخمسين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٦١).

(٣) هو ابن حُصَينٍ، أبو يحيىٰ، الحضرميُّ الأصلِ، الكوفيُّ، ثقةٌ، منَ الرابعة، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٨).

(٤) هو الأزديّ، الكوفيّ، قيل: اسمه (مسلمُ بن يزيدَ)، وقيل: (عبد الله بنُ ناجذٍ)، صدوقٌ، وحديثه عن عليٍّ – رضي الله عنه – مرسلٌ، منَ الرابعة، (س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٧١).

(٥) هو الأزديُّ، الكوفيّ، يقال: هو أخو أبي صادقٍ: الراوي عنه، قال ابن حجرٍ: «ثقةٌ»، منَ الثانية، (س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٨).

وربيعةُ هٰذا غيرُ معروفٍ؛ فإنّه لم يروِ عنه غيرُ أبي صادقٍ، انظرِ "الكاشفَ" للذهبيّ (٢/ ٤٠٠).

وقدِ اعتمد ابن حجرٍ في هٰذه الترجَمةِ علىٰ توثيق العجليّ، وابن حِبّانَ، كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٦٠١)، ولا يخفىٰ تساهُل العجليّ، ومذهبُ ابن حِبّانَ في توثيق المجاهيل.

ونقل مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (٤/ ٣٦٤) عنِ ابن خلفونَ أنّه ذكره في "الثقات".

=

«الأئمّة من قريشٍ».

لٰكنّه نقل عنِ الصَّرِيفِينيّ أنّه قال: «روىٰ عنه أبو صادقٍ خبرًا منكرًا»، وذكر الذهبيُّ هٰذا الخبرَ في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٤٥)، وهو حديثُ: «عليٌّ أخي ووارثي»، قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٢/ ٦٤٦): «رجاله كلّهم ثقاتٌ غيرَ ربيعةَ بنِ ناجذٍ».

وهٰذا يقتضي تضعيفه مع قلّة حديثه، لٰكنْ ذكر الإمام أحمدُ أنّ الخطأ في هٰذا الحديثِ من غيره، انظرِ "المنتخبَ من علل الخلّال" للموفَّق بن قدامةَ (ص٢٠٧-٢٠٨).

ولذٰلك، فالأولىٰ فيه قول الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٤٥): «لا يكاد يُعرَف»، وقولُه في "المغني" (١/ ٢٣٠): «فيه جهالةٌ»، والله أعلمُ.

دراسة الحديث:

رواه أبو سعدٍ السَّمْعانيُّ في "معجم شيوخه" (المنتخب: ص٤٤٨-٤٤٩)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٧٢ برقْم ٤٤٩) - من طريق الهيثم بن كُلَيبٍ الشاشيّ، عنِ عبّاسٍ الدُّوريّ بمثله.

ورواه البزّار في "مسنده" (٣/ ١٣-١٢ برقْم ٧٥٩) عن إبراهيمَ بنِ هانئٍ. وابنُ الأعرابيّ في "معجمه" (٣/ ١٠٧٧-١٠٧٦ برقْم ٢٣٢٠) - وعنه الخطّابيّ في "غريب الحديث" (١/ ٣٦٣) - عنِ الفضل بن يوسُفَ الجعفيّ. وأخرجه أبو عمرٍو الدانيُّ في "الفتن" (٢/ ٥٠٦-٥٠٥ برقْم ٢٠٣) من طريقٍ أخرىٰ عنه. ورواه الطبرانيّ في "الأوسط" (٤/ ٢٦ برقْم ٣٥٢١)، وفي "الصغير" (١/ ١٥٢) - وعنه أبو نعيمٍ في "حلية الأولياء" (٧/ ٢٤٢)، والضياءُ في "المختارة" (٢/ ٧٣ برقْم ٤٥٠) - عن حفصِ بن عمرَ بنِ الصَّبّاح. والحاكم في "المستدرك" (٧/ ١٣٩ برقْم ٧١٥٧)، وأبو القاسم المِهْرَوَانيُّ في "المِهْرَوَانيّات" (٢/ ٨٣٩-٨٣٧ برقْم ٩٨) - من طريقين عن أبي حاتمٍ الرازيّ.

كلُّهم عنِ الفيض بن الفضل به، ولفظه:

«الأئمّة من قريشٍ، أبرارها أمراء أبرارها، وفجّارها أمراء فجّارها، ولكلٍّ حقٌّ؛ فآتوا كلّ ذي حقٍّ حقَّه، وإنْ أُمِّر عليكم عبدٌ حبشيٌّ مجدَّعٌ، فاسمعوا له وأطيعوا، ما لم يُخيَّرْ أحدُكم بين إسلامه وبين ضرب

=

عنقه، فإن خُيِّر بين إسلامه وبين ضرب عنقه، فلْيمدُد عنقه، ثَكِلَته أمُّه؛ فلا دنيَا ولا آخرةَ بعد ذهاب إسلامه».

واختصره الخطّابيّ إلىٰ قوله: «وفُجّارها أمراء فُجّارها».

قال البزّار: «هٰذا الحديثُ لا نعلمه يُروىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، إلّا من هٰذا الوجهِ، بهٰذا الإسنادِ».

وقال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن مسعرٍ إلّا فيضُ بن الفضل».

وقال أبو نعيمٍ: «غريبٌ من حديث مِسعرٍ، لم نكتبه عاليًا إلّا من حديث الفيض».

وقال الخطيب البغداديُّ مخرّج المِهْرَوَانيّات: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي صادقٍ الأزديّ ... عن ربيعةَ بنِ ناجذٍ، ومن حديث سلمةَ بن كُهَيلٍ، عن أبي صادقٍ، لا أعلم رواه هٰكذا مرفوعًا مجوَّدًا سوىٰ أبي سلمةَ مِسْعَرِ بن كِدامِ بن ظُهَيرٍ، عنه».

ولم ينفرد به الفيض بن الفضل، عن مِسْعَرٍ؛ فقد ذكر الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٣/ ١٩٨) أنّ داوُدَ بن عبد الجبّار رواه عن مِسْعَرٍ، لٰكنْ عن عثمانَ بنِ المغيرة، عن أبي صادقٍ به.

وداوُدُ بن عبد الجبّار هٰذا هو أبو سليمانَ، البغداديُّ، المؤذّن، قال ابن معينٍ: «ليس بثقةٍ»، وقال مرّةً: «يكذب»، وقال البخاريّ، وأبو زرعةَ، وأبو حاتمٍ الرازيّان، ويعقوبُ بن سفيانَ: «منكر الحديث»، وزاد يعقوبُ: «لا ينبغي أن يُكتَب حديثُه»، وضعّفه أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ، وقال النَّسائيّ: «متروكٌ»، وقال الساجيّ: «فيه لِينٌ»، وشذّ ابن خِراشٍ، فقال: «لا بأسَ به»، وقول الجماعة مقدَّمٌ.

وانظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٣/ ٤٠٣-٤٠١).

وبذٰلك يُفهَم أنّ الحفّاظ لم يعتدّوا بروايته؛ فأطلقوا تفرُّد الفيض بن الفضل، عن مسعرٍ.

والفيض مجهولُ الحال، كما قاله الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٢/ ٣٠٠)؛ خلافًا لقول الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤٠): «كوفيٌّ، صدوقٌ»، ولتوثيق ابن الملقِّن له في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٩٦)؛ فقد روىٰ عنه جماعةٌ، ولم يوثّقه غيرُ ابن حِبّانَ، ولا يؤمَن أن يكون علىٰ مذهبه في توثيق المجاهيل.

=

وقد خولف الفضل في هٰذا الإسنادِ علىٰ مِسْعَرٍ؛ فقد قال الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٣/ ١٩٨): «وغيرهما - يعني الفيضَ وداوُدَ - يرويه عن مِسْعَرٍ موقوفًا»، ولم يبيّن: هل يروُونه من طريق سلمةَ بنِ كُهَيلٍ أم عثمانَ بنِ المغيرة.

وقد روىٰ الحديث ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٨/ ١٦٥ برقْم ٣٤٥٧٣، و٥٤٣ برقْم ٣٥٩٦٥) عن وكيعٍ. وأخرجه أبو عمرٍو الدانيُّ في "الفتن" (٢/ ٥٠٧ برقْم ٢٠٤) بإسنادٍ حسنٍ عن شعيبِ بن إسحاقَ.

كلاهما عن مِسْعَرٍ، عن عثمانَ بنِ المغيرة، عن أبي صادقٍ، عن ربيعةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - موقوفًا، إلىٰ قوله: «فأدُّوا إلىٰ كلّ ذي حقٍّ حقَّه»، وأتمّه ابن أبي شيبةَ في الموضع الأوّل، إلّا مسألةَ تأمير العبد الحبشيّ.

وشعيبٌ ثقةٌ، قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠٨).

ولهٰذا أرجحُ ما وقفت عليه عن مِسْعَرٍ.

وتابعه علىٰ ذٰلك أبو عوانةَ اليَشْكُريُّ؛ فقد ذكر الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٣/ ١٩٨) أنّه روىٰ الحديثَ عن عثمانَ بنِ المغيرة موقوفًا، يعني عن أبي صادقٍ، عن ربيعةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه.

واختُلِف علىٰ سفيانَ الثوريّ.

فقد أخرج الحديثَ ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ١٠٠٣-١٠٠٢ برقْم ١٥٥٦)، والخلّالُ في "السنّة" (١/ ١١٧ برقْم ٦٣) - من طريقين عن وكيعٍ، عن سفيانَ الثوريّ، عن عثمانَ بنِ المغيرة الثقفيّ، عن أبي صادقٍ، عن ربيعةَ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - موقوفًا.

ورواية أبي عاصمٍ تنتهي عند قوله: «فأدُّوا إلىٰ كلّ ذي حقٍّ حقَّه».

ورواية الخلّال أتمُّ، وليس فيها تأمير العبد الحبشيّ.

وأخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٨/ ١٦٤ برقْم ٢٣٥٧٢) - وعنه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ١٠٠٣ برقْم ١٥٥٧) - عن قَبِيصةَ، عنِ الثوريّ، عنِ الحارث بن حَصِيرةَ، عن أبي صادقٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - موقوفًا، ولفظه: «قريشٌ أئمّة العرب»، وينتهي عند قوله: «وفُجّارها أئمّة فُجّارها»، وأسقط من إسناده ربيعةَ بنِ ناجذٍ.

=

ووكيعٌ أثبتُ في الثوريّ من قَبِيصةَ، قرّره ابن معينٍ والعجليُّ، انظر ألفاظَهما في "شرح علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥٤٠-٥٣٨، و٥٤٤-٥٤٥).

وبهٰذا يتّفق مِسْعَرٌ والثوريّ في الراجح عنهما، وأبو عوانةَ فيما علّقه الدارَقُطْنيُّ عنه، كلُّهم يروي الحديثَ عن عثمانَ بنِ المغيرة، عن أبي صادقٍ، عن ربيعةَ بنِ ناجذٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - موقوفًا.

وخالفَ عثمانَ ما أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٨/ ١٦٦ برقْم ٣٤٥٧٦، و٢١/ ٢٠٩ برقْم ٣٩٩٣٨) من طريق إبراهيمَ بنِ مَرْثَدٍ، عن أبي صادقٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - قال: «الأئمّة من قريشٍ»، وزاد في الموضع الثاني: «ومن فارق الجماعة شبرًا، فقد نزع رِبْقةَ الإسلام من عنقه».

وإبراهيمُ بن مَرْثَدٍ روىٰ عنه جماعةٌ، انظرِ "التاريخ الكبير" للبخاريّ (١/ ٣٢٩)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٢/ ١٣٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا وجدتُ أحدًا غيرَهما صرّح بتوثيقه، إلّا أنّ ابن حِبّانَ ذكره في "الثقات" (٨/ ٥٧)، وذٰلك علىٰ طريقته في توثيق المجاهيل.

وعليه، فرواية عثمانَ المغيرة أولىٰ؛ فإنّه ثقةٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٧)، ولذٰلك قال الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٣/ ١٩٨): «الموقوف أشبهُ بالصواب»، يعني من روايته، عن أبي صادقٍ، عن ربيعةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه.

وإسناد هٰذا الأثرِ الموقوف ضعيفٌ؛ لجهالة ربيعةَ بنِ ناجذٍ، كما سبق شرحه في ترجَمته، لٰكنْ جاء من طريقين أُخريَين.

فقد أخرجه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٨/ ٤٩٢ برقْم ٢٠٨١٥) من طريق ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، عن عليٍّ - رضي الله عنه - موقوفًا، إلىٰ قوله: «وكافرهم تبعٌ لكافرهم».

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لاختلاط ليثٍ، وصِغره عن إدراك زمن عليٍّ رضي الله عنه؛ قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ١٧٩): «وُلِد بعد الستّين، لعلّه في دولة يزيدَ».

ورواه نُعَيمُ بن حمّادٍ في "الفتن" (١/ ١٢١ برقْم ٢٨٧) عن هُشَيمٍ، عنِ العوّام بن حَوْشَبٍ، عمّن حدّثه عن عليٍّ - رضي الله عنه - إلىٰ قوله: «وشرارهم علىٰ شرارهم»، وفيه: «ألَا، وليس بعد قريشٍ إلّا الجاهليّةُ».

=

ولهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لعنعنة هُشَيمٍ، وهو كثير التدليس، ولإبهام شيخ العوّام بن حَوْشَبٍ، علىٰ أنّه لم يروِ عن طبقة أصحاب عليٍّ رضي الله عنه، انظر شيوخه في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٢/ ٤٢٨)؛ فلا يبعد انقطاع الإسناد بين شيخه وبين عليٍّ رضي الله عنه.

وهاتان الطريقان لا تصلُحان لتقوية رواية ربيعةَ بنِ ناجذٍ؛ فتبقىٰ علىٰ ضعفها، والله أعلمُ.

هٰذا، وقد جاء معنىٰ هٰذا الحديثِ عن عليٍّ - رضي الله عنه - من طريقٍ أخرىٰ مرفوعًا.

فقد روىٰ عبد الله بنُ أحمد في "زوائد المسند" (المسندِ: ١/ ٢٢٩ برقْم ٨٠١)، و"زوائد الفضائل" (فضائلِ الصحابة: ٢/ ٦٩٢ برقْم ١١٨٢)، وعنه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٩/ ١٣٣ برقْم ١٤٨٢٩). ورواه الدارَقُطْنِيّ في "العلل" (٢/ ٣٣)، و"الأفراد" (٢/ ٥٤٦ برقْم ١) عن أبي القاسم البغويّ. وعليُّ بن عمرَ الحربيُّ في "الفوائد المنتقاة" (ص١٠٠ برقْم ١٠٠) عن أبي حُبَيبٍ العبّاس بن أحمدَ البِرْتِيّ.

كلّهم عن محمّدِ بن سليمانَ لُوَينٍ.

ورواه البزّار في "مسنده" (٢/ ١٤٩برقْم ٥١٢) من طريق عبد الله بن الوزير الطائفيّ.

كلاهما عن محمّدِ بن جابرٍ، عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، عن عُمارةَ بنِ رُوَيبةَ رضي الله عنه، عن عليٍّ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم قال:

«الناس تبعٌ لقريشٍ: صالحهم تبعٌ لصالحهم، وشرارهم تبعٌ لشرارهم».

قال البزّار (٢/ ١٥٠-١٤٩): «هٰذا الحديثُ لا نعلم رواه عن عليٍّ - رضي الله عنه - إلا عُمارةُ بن رُوَيبةَ رضي الله عنه، ولا روىٰ عُمارةُ رضي الله عنه، عن عليٍّ - رضي الله عنه - إلّا هٰذا الحديثَ، ولا رواه عن عبد الملك بن عميرٍ إلّا محمّدُ بن جابرٍ».

وقال ابن عَدِيٍّ: «لا أعلم يرويه عن عبد الملك غيرُ محمّدِ بن جابرٍ».

وقال الدارَقُطْنِيّ في "الأفراد": «هٰذا حديثٌ غريبٌ من حديث عُمارةَ بنِ رُوَيبةَ رضي الله عنه، عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، تفرّد به عبد الملك بنُ عُمَيرٍ، عنه، وتفرّد به محمّدُ بن جابرٍ، عن عبد الملك».

=

وقال في "العلل": «وخالفه - يعني محمّدَ بن جابرٍ - أبو عوانةَ؛ فرواه عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه، ولم يذكر بينهما أحدًا، وقول محمّدِ بن جابرٍ أشبهُ».

ولم أقف علىٰ رواية أبي عوانةَ مسندةً.

وهي غريبةٌ، كما يُفهَم من نفي البزّار وابن عَدِيٍّ أن يكون أحدٌ شارك محمّدَ بن جابرٍ في هٰذا الحديثِ، ولو صحّت عن أبي عوانةَ، لشَهَرها أصحابه، ومنهم لُوَينٌ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٥/ ٢٩٧)، ولكان استغنىٰ لُوَينٌ به عنِ الرواية عن محمّدِ بن جابرٍ، وقد حدّث بهٰذا الحديثِ عنه مرارًا، كما يظهر من تعدُّد الرواة عنه.

وإلّا، فأبو عوانةَ أحفظُ من محمّدِ بن جابرٍ، ومحمّدٌ هٰذا قال فيه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٧): «صدوقٌ، ذهبت كتبه؛ فساء حفظه، وخلّط كثيرًا، وعَمِيَ؛ فصار يُلقَّن، ورجّحه أبو حاتمٍ علىٰ ابن لَهِيعةَ».

لٰكنّ الشأن في مثل هٰذا اعتماد كلام الأئمّة؛ فإنّ شرط إعمال الظواهر انتفاءُ القرائن الصارفة لها، وهٰذا إنّما يمكن بالإستقراء أو بالرجوع إلىٰ الأصل، وقدِ انقطع الإستقراء، والأصل ينتفي بمخالفة الأئمّة له؛ فإنّهم لا يخرجون عنه إلّا بما يتبيّن لهم بنفاذ مَلَكاتهم، وسَعة اطّلاعهم؛ ولذٰلك يرجُح قولهم في الظنّ علىٰ مقتضىٰ القواعد المجرّدِ، والله أعلمُ.

وعلىٰ كلّ حالٍ؛ فالحديث ضعيفٌ كيفما دار؛ فقد قال أبو زرعةَ الرازيُّ في عبد الملك: «رأىٰ عليًّا - رضي الله عنه - ولم يسمع منه»، وذكر ابن معينٍ أنّه لم يسمع من عُمارةَ بنِ رُوَيبةَ رضي الله عنه، وقال: «يُدخِل بينه وبين عُمارةَ - رضي الله عنه - رجلًا»، مع كونه مشهورًا بالتدليس، وقد عنعن في جميع طرق الحديث. وانظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٠٨، و٢٣٠).

ويتحصّل من ذٰلك أنّ الحديث لا يصحّ عن عليٍّ - رضي الله عنه - مرفوعًا، ولا موقوفًا.

لٰكنْ سبق في المبحث [٣٥٨] أنّ حديثَ «الأئمّةُ من قريشٍ» صحيحٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأنّ البخاريّ أخرج نحوَه في "صحيحه" من رواية معاويةَ رضي الله عنه.

=

وأيضًا، فقد روىٰ البخاريّ (٤/ ١٧٨ برقْم ٣٤٩٥)، ومسلمٌ (٦/ ٢) من حديث أبي هريرةَ - رضي الله عنه - أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال: «الناس تبعٌ لقريشٍ، مسلمهم تبعٌ لمسلمهم، وكافرهم تبعٌ لكافرهم».

وروىٰ البخاريّ (٤/ ١٧٩ برقْم ٣٥٠١)، ومسلمٌ (٦/ ٢) من حديث ابن عمرَ - رضي الله عنهما - أنّ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال: «لا يزال هٰذا الأمرُ في قريشٍ»، قال البخاري: «ما بقي منهمُ اثنان»، وقال مسلمٌ: «ما بقي منَ الناس اثنان».

وقال ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٦/ ٢٦٩٨) عند حديث «الأئمّة من قريشٍ»: «قد جمعت طرقه في جزءٍ مفردٍ عن نحوٍ من أربعين صحابيًّا».

ولذٰلك قال في موضعٍ آخرَ إنّه حديثٌ متواترٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، كما نقله السخاويّ في "فتح المغيث" (٣/ ٤٠٨).

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٣-١٤٤)

[٣٦٢]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن إسحاقَ الصَّغَانيُّ، ثنا أبو الجَوّاب،(١) ثنا عمّارُ بن رُزَيقٍ، عنِ الأعمش، عن سهلٍ،(٢) عن بُكَيرٍ الجَزَريّ،(٣) عن أنسِ بن مالكٍ قال:

دخل علينا رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ونحن في بيتٍ في نفرٍ منَ المهاجرين.

---

(١) هو الأحوص بن جَوّابٍ، الكوفيُّ.

(٢) هو القَرَاريُّ، أبو الأسد، الكوفيُّ، قال ابن حجرٍ «مقبولٌ»، منَ الرابعة، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤٥).

وقد وثّقه ابن معينٍ، وابن القطّان الفاسيُّ، وقال أبو زرعةَ: «صدوقٌ»، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢١/ ١٨٣)، و"بيانَ الوهم والإيهام" لابن القطّان (٤/ ٣٥٩)؛ فحديثه حسنٌ إن شاء الله، ويُحمل توثيق ابن معينٍ وابن القطّان علىٰ مطلق الثقة، لا علىٰ الدرجة العليا، والله أعلمُ.

(٣) هو ابن وهبٍ، قال ابن حجرٍ: «مقبولٌ»، منَ الخامسة، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٧).

وقال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٤/ ٣٥٩): «لا يُعرف روىٰ عنه إلّا أبو الأسد»، وقال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (١/ ٣٥١): «يروي عنه أبو الأسد فقط».

وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٤/ ٧٦)، وقال الأزديّ: «ليس بالقويّ»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (١/ ٢٥٠)، وقال ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٤/ ٣٥٩): «غير معروف الحال»، وقال الذهبيّ في "المغني" (١/ ١١٥): «لا يُدرىٰ من هو»، وقال في "ديوان الضعفاء" (ص٥٤): «لا يُعرَف»، وقال في "الميزان" (١/ ٣٥١): «يُجَهَّل».

وتوثيق ابن حِبّانَ علىٰ مذهبه في المجاهيل، وكلام الأزديّ علىٰ تشدُّده، وليس بعمدةٍ؛ فالقول قول ابن القطّان، والذهبيّ، وهو مجهول العين.

=

قال: فجعل كلّ رجلٍ منّا يوسِّعُ له، يرجو أن يجلس إلىٰ جنبه، فقام علىٰ باب البيت، فقال:

«الأئمّة من قريشٍ.

ولي عليكم حقٌّ عظيمٌ، ولهم مثله[1] ما فعلوا ثلاثًا: إذا استُرحِموا، رَحِموا، وحَكَموا، فعدَلوا، وعاهدوا، فوَفَوا.

فمن لم يفعل ذٰلك منهم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

وكذٰلك رواه جماعةٌ، عنِ الأعمش، عن سهلٍ، يُكْنىٰ (أبا أسدٍ).

وكذٰلك رواه مِسْعَرُ بن كِدَامٍ، عن سهلٍ.

ورواه شعبةُ، عن عليِّ بن أبي الأسد، وقيل عنه: عن عليٍّ أبي الأسد، وهو واهمٌ فيه.

والصحيح ما رواه الأعمش، ومِسْعَرٌ، وهو سهلٌ القَرَاريّ، من بني قَرَارٍ،[2] يُكْنىٰ (أبا أسدٍ).

(١) هٰكذا في نسخةٍ، وفي أخرىٰ: (مثلهم)، ولا يستقيم به السياق.

(٢) قال ابن معينٍ: قبيلةٌ من بكرٍ، وقال ابن ماكُولا: قبيلةٌ منَ اليمن. انظرِ "الإكمالَ" لابن ماكُولا (١/ ٨٣، و٧/ ٦٧).

دراسة الحديث:

أبو الجَوّاب وعمّارُ بن رُزَيقٍ - صدوقانِ.

وذكر ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٦/ ٦٠٦-٦٠٥) أنّ هٰذا الحديثَ جاء عن أبي الجَوّاب، عن عمّارِ بن رُزَيقٍ، عنِ الأعمش، عن سهلِ بن بُكَيرٍ الجَزَريّ، عن أنسٍ رضي الله عنه؛ فصوّب أبوه الوجه الذي رواه البيهقيّ، يعني أنّ قولَ (ابنِ بُكَيرٍ) تصحيفٌ، وصوابها: (عن بُكَيرٍ).

=

وقد توبع عمّارٌ؛ فقد روىٰ هٰذا الحديثَ جماعةٌ عنِ الأعمش.

فأوّلًا: قد رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٨/ ١٦٣ برقْم ٣٤٥٦٧)، و"المسند"، كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" للبُوصِيريّ (٥/ ٧ برقْم ٤١٤٣)، وعنه ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ٧٥١ برقْم ١١٥٤)، وأبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٧/ ٩٤ برقْم ٤٠٣٣). ورواه الإمامُ أحمدُ في "المسند" (٥/ ٢٧٢٦-٢٧٢٧ برقْم ١٣٠٩٨)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦١/ ١٣-١٢)، والضياءُ في "المختارة" (٤/ ٤٠٣ برقْم ١٥٧٦). وأخرجه أبو عمرٍو الدانيُّ في "الفتن" (٢/ ٤٩٥ برقْم ٢٠١) من طريق عليّ بن مَعْبَدٍ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦١/ ١٣) من طريق عبد الله بن هاشمٍ، ومحمّدِ بن إسماعيلَ الحَسّانيّ.

الخمسة عن وكيعٍ، عنِ الأعمش، عن سهلٍ أبي الأسد، عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به.

وحكىٰ البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٣، و٤/ ١٠٠) هٰذا الوجهَ عن وكيعٍ.

وقد وقع في مطبوعة "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٦١/ ١٣) أنّه رواه من طريق ابن المقرئ: راوي مسند" أبي يعلىٰ"، عنه، عنِ ابن أبي شيبةَ، عن وكيعٍ، عنِ الأعمش، عن بُكَيرٍ، عن سهلٍ أبي الأسد، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به.

وهٰذا قلبٌ، وهو خطأٌ منَ النسّاخ؛ فلم يُشِر إليه أحدٌ ممّن شرح اختلاف الرواة في هٰذا الحديثِ، والحديثُ ثابتٌ في "مسند أبي يعلىٰ" و"مصنّف ابن أبي شيبةَ" و"مسندِه" علىٰ الوجه السابق ذكرُه، وانظر أيضًا "المقصِد العليّ" للهيثميّ (٢/ ٣٨٣).

وثانيًا: قد أخرجه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٢٢) - ومن طريقه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٣/ ١٢١) - من طريق شيبانَ بنِ عبد الرحمٰن، عنِ الأعمش، عن سهلٍ أبي الأسد، عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به.

وثالثًا: قد أخرجه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٣)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦١/ ١٢) من طريقين عن يحيىٰ بنِ عيسىٰ، عنِ الأعمش، عن سهلٍ الحَنَفيّ، عن بُكَيرٍ الجَزَريّ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به.

=

وسهلٌ الحَنَفيُّ هو أبو الأسد.

ورابعًا: قد أخرجه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٣) عن قُرّانِ بن تمّامٍ، عنِ الأعمش، عن سهلٍ الحلبيّ، عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ – رضي الله عنه – به.

كذا نسبه حَلَبيًّا، ولم أجد من وافقه علىٰ ذٰلك، لا فيمن روىٰ عنه هٰذا الحديثَ، ولا فيمن ترجم له، ولعلّها مصحّفةٌ منَ (الحَنَفيّ)، والله أعلمُ.

وخامسًا: قد أخرجه الطبرانيّ في "الأوسط" (٦/ ٣٥٧ برقْم ٦٦١٠)، و"الدعاء" (٣/ ١٧٤٥-١٧٤٦ برقْم ٢١٢٠) من طريق الفضيل بن عياضٍ، عنِ الأعمش، عن أبي صالحٍ الحنفيّ، عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ – رضي الله عنه – به.

كذا كنّاه الفُضَيل بـ(أبي صالحٍ).

وسادسًا: قد رواه أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٧/ ٩٤ برقْم ٤٠٣٢)، ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦١/ ١٤). وأخرجه أبو عمرٍو الدانيُّ في "الفتن" (٢/ ٤٩٤-٤٩٣ برقْم ٢٠٠) من طريق أحمدَ بنِ أبي خيثمةَ.

كلاهما عن أبي خيثمةَ زُهَيرِ بن حربٍ، عن جَرِيرِ بن عبد الحميد، عنِ الأعمش، عن بُكَيرٍ، عن سهلٍ أبي الأسد، عن أنسٍ – رضي الله عنه – به.

وحكىٰ البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٣) هٰذا الوجهَ عن جريرٍ.

وأخرجه ابن بِشْرانَ في "أماليه" (الجزء الثاني: ص٢٣٠ برقْم ١٤٠٤) من طريق إسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ، عن جريرِ بن عبد الحميد، عنِ الأعمش، عن سهلٍ أبي الأسد، عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ – رضي الله عنه – به.

والأقرب في هٰذا أنّ الخلاف من جريرٍ نفسِه، بحيث يكون حدّث هٰكذا مرّةً وهٰكذا مرّةً، فسمع أبو خيثمةَ أحد الوجهين، وسمع إسحاقُ الوجه الآخر، والله أعلمُ.

هٰذا، والراجح في رواية الأعمش قولُ الجماعة: بتقديم سهلٍ علىٰ بُكَيرٍ، ولم يخالف في ذٰلك إلّا جريرٌ في رواية إسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ عنه، والراجح في روايته أيضًا أنّه سهلٌ أبو الأسد، كما قاله وكيعٌ، =

وشيبانُ بن عبد الرحمٰن، وجريرُ بن عبد الحميد، ولم يخالف في ذٰلك إلّا الفُضَيل بن عياضٍ، وهو حنفيٌّ، وليس حَلَبيًّا كما سبق توضيحه عند ذكر رواية قُرّانِ بن تمّامٍ.

وقد روىٰ هٰذا الحديثَ غيرُ الأعمش.

فقد رواه الطبرانيّ في "الدعاء" (٣/ ١٧٤٦ برقْم ٢١٢١) عنِ المقدام بن داوُدَ، عن عبد الله بن محمد بن المغيرة، عن مِسْعَرٍ، عن سهلٍ أبي الأسد، عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به.

وهٰذا إسنادٌ واهٍ؛ شيخ الطبرانيّ ضعيفٌ، وشيخُه متروكٌ، انظر تراجِمَهما في "لسان الميزان" لابن حجرٍ - علىٰ الترتيب - (٨/ ١٤٥-١٤٤، و٤/ ٥٥٤-٥٥٦).

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦١/ ١٤) من طريق سعيدِ بن يحيىٰ الأُمويّ، عن مِسْعَرٍ، عن سهلِ بن بُكَيرٍ، أو عن بُكَيرٍ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - به.

وسعيدُ بن يحيىٰ - قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٨٢): «ثقةٌ، ربّما أخطأ»، وقد شكّ، ودلّتِ الروايات الأخرىٰ علىٰ الوجه المحفوظِ، وهو قوله: (عن سهلٍ، عن بُكَيرٍ).

وكذٰلك حكاه الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٦/ ١٨) عن مِسْعَرٍ، ولم أقف علىٰ روايته مسندةً من وجهٍ صحيحٍ، إلّا في رواية الطبرانيّ السابقِ تضعيفُها.

وأخرج الحديثَ الإمام أحمدُ في "المسند" (٥/ ٢٥٩٤ برقْم ١٢٥٠١)، والنَّسائيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٣ برقْم ٦١٢٠)، والدَّوْلابيُّ في "الكنىٰ" (١/ ٣٢٥ برقْم ٥٧٦)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦١/ ١١)، وفي إسناده جهالةٌ، من طرقٍ عن محمّدِ بن جعفرٍ غُنْدَرٍ، عن شعبةَ، عن عليٍّ أبي الأسد، عن بُكَيرٍ به.

وأخرجه الطبرانيّ في "الدعاء" (٣/ ١٧٤٦ برقْم ٢١٢٢) من طريق محمّدِ بن عبّادِ بن عبّادٍ المُهَلَّبيّ، عن أبيه، عن شبعةَ، عن أبي أسدٍ، وأثنىٰ عليه خيرًا، عن بُكَيرٍ به.

وزيادةُ غندرٍ تسميةَ الراوي (عليًّا) محفوظةٌ؛ فإنّه أثبتُ أصحاب شعبةَ في قول ابن المبارك، والإمام أحمدَ، والعجليّ، وغيرِهم. انظر "شرحَ علل التِّرمِذيّ" لابن رجبٍ (٢/ ٥١٤-٥١٣).

وروايته هٰذه مشهورةٌ عن شعبةَ، كما حكاها البيهقيّ هنا، وحكاها كذٰلك البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٠-٩٩)، والدارَقُطْنيّ في "العلل" (٦/ ١٨).

=

وقد وهِم شعبة في ذٰلك، كما قاله البيهقيّ هنا؛ لاتّفاق الأعمش ومِسعَرٍ علىٰ خلافه، وقد قال أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ: «شعبةُ يخطئ فيما لا يضرّه ولا يعاب عليه»، يعني في الأسماء، وقال العجليّ: «كان يخطئ في أسماء الرجال قليلًا»، وقال الدارَقُطْنيّ: «كان يخطئ في أسماء الرجال كثيرًا؛ لتشاغله بحفظ المتون»، انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ١٦٩، و١٧٠).

ولهٰذا الإسنادُ - ضعيفٌ؛ قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤١): «بُكَيرٌ يُجَهَّل».

وقال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١٢/ ٦٠): «رجاله ثقاتٌ»، وفيه نظرٌ؛ فسهلٌ أبو الأسد صدوقٌ، وبُكَيرٌ الجَزَريّ مجهول العين؛ فهو حديثٌ ضعيفٌ.

وقد جاء عن أنسٍ - رضي الله عنه - من وجوهٍ أخرىٰ، يأتي تخريجها في المباحث التالية.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٤)

[٣٦٣]

وأخبرنا محمّدُ بن عبد الله الحافظُ، أبنا أبو عمرِو بنُ السمّاك، وأحمدُ بن سلمانَ، قالا:

ثنا محمّدُ بن الهيثم القاضي،(١) ثنا عمرُو بن مرزوقٍ،(٢) أبنا إبراهيمُ بن سعدٍ،(٣) عن أبيه،(٤) عن أنسِ بن مالكٍ: أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«الأئمّة من قريشٍ إذا ما حكموا، فعدلوا، وإذا عاهدوا، وَفَوا، وإذا استُرحِموا، رَحِموا».

❁❁❁

---

(١) هو ابن حمّادِ بن واقدٍ، الثَّقَفيُّ مولاهم أبو عبد الله، ويُعرَف بـ(أبي الأحوص)، البغداديُّ، ثمّ العُكْبَريّ، ثقةٌ، حافظٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ تسعٍ وتسعين ومِائتين، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٥).

(٢) هو الباهليّ، أبو عثمانَ، البصريُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، له أوهامٌ، من صغار التاسعة، مات سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين، (خ د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٣).

(٣) هو ابن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ، الزهريُّ، أبو إسحاقَ، المدنيُّ، نزيل بغدادَ، ثقةٌ، حجّةٌ، تُكُلِّم فيه بلا قادحٍ، منَ الثامنة، مات سنة خمسٍ وثمانين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩).

(٤) هو سعدُ بن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ، الزهريُّ، وَلِيَ قضاء المدينة، وكان ثقةً، فاضلًا، عابدًا، منَ الخامسة، مات سنةَ خمسٍ وعشرين ومِائةٍ، وقيل: (بعدَها)، وهو ابن اثنتين وسبعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٠).

دراسة الحديث:

رواه أبو داوُدَ الطيالسيُّ في "مسنده" (٣/ ٥٩٥ برقْم ٢٢٤٧)، ومن طريقه البزّار في "مسنده" (١٢/ ٣٢١ برقْم ٦١٨١)، والبيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (٢/ ٣٩٨ برقْم ١٥٣٦). ورواه أبو يعلىٰ الموصليُّ في "مسنده" (٦/ ٣٢١ برقْم ٣٦٤٤)، و"معجم شيوخه" (ص١٤٥ برقْم ١٥٨) - وعنه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (١/ ٥٥٧ برقْم ١٥١١)، وأبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "حلية الأولياء" (٣/ ١٧١)، وابن =

عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٢٠/ ٢٠٥)، والضياء المقدسيّ في "المختارة" (٦/ ١٤٣-١٤٢ برقْم ٢١٣٨) - عنِ الحسن بن إسماعيلَ المِصّيصيّ. وأخرجه أبو الفضل الزهريُّ في "حديثه" (ص٣٤٩-٣٥٠ برقْم ٣٣١) من طريق بشرِ بن الوليد.

ثلاثتهم عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ به.

زاد الطيالسيُّ: «فمن لم يفعل ذٰلك منهم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه صرفٌ ولا عَدلٌ»، وهي زيادةٌ مقبولةٌ منه؛ فإنّه أحفظ من روىٰ هٰذا الحديثَ عن إبراهيمَ.

وليس في رواية بشرِ بن الوليد الحكمُ بالعدل، والظاهر أنّه اختصارٌ.

وقدِ اختصر الحديثَ غير واحدٍ منَ المصنّفين.

وقال البزار: «لا نعلم أسند سعدُ بن إبراهيمَ، عن أنسٍ - رضي الله عنه - إلّا هٰذا الحديثَ».

وقال أبو نعيمٍ: «هٰذا حديث مشهورٌ، ثابتٌ من حديث أنسٍ رضي الله عنه، لم يروه عن سعدٍ فيما أعلم إلّا ابنه إبراهيمُ».

وقال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤١): «إسناده صالحٌ».

وقال ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٩٣): «رجاله رجال "الصحيح"».

ثمّ نقل قول أبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ في "مسائله" (ص٣٨٦) إنّه سمع الإمام أحمدَ سُئِل عن هٰذا الحديث، فقال: «ليس هٰذا في كتب إبراهيمَ؛ لا ينبغي أن يكون له أصلٌ».

قال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (١/ ٣٤): «رواه غير واحدٍ عن إبراهيمَ»؛ فيتعيّن أن يكون الخلل من قِبَله رحمه الله، وجلّ من لا يخطئ.

وذكره الشيخ مقبلٌ الوادعيّ في "أحاديثَ معلّةٍ ظاهرُها الصحّة" (ص٣٩-٤٠).

فهو حديثٌ منكرٌ، ولا يصلُح لِلاستشهاد به، لٰكنّ له طرقًا أخرىٰ عن أنسٍ رضي الله عنه، يأتي بعضها في المباحث التالية، وتمامُ تخريج الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٤)

[٣٦٤]

ورواه[١] أيضًا موسىٰ الجهنيُّ،[٢] عن منصورٍ،[٣] عمّن سمع أنسًا، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بمعناه.

أخبرَناه أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، أبنا أبو عبد الله محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن عبد الوهّاب،[٤] أبنا جعفرُ بن عونٍ، أبنا موسىٰ الجهنيُّ، فذكره.

❁❁❁

---

(١) يعني الحديث السابق.

(٢) هو ابن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمٰن، أبو سلَمةَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، عابدٌ، لم يصحَّ أنّ يحيىٰ القطّانَ طعن فيه، منَ السادسة، مات سنةَ أربعٍ وأربعين ومِائةٍ، (م ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٨٤).

(٣) هو ابن المعتمر بن عبد الله، السُّلميُّ، الكوفيّ.

(٤) هو النَّيْسابُوريُّ، الفرّاءُ.

دراسة الحديث:

أخرجه الطبرانيّ في "المعجم الأوسط" (٢/ ٣٤٢) من طريق محمّدِ بن عبيدٍ الطَّنَافِسيّ، عن موسىٰ الجهنيّ، عن منصورِ بن المعتمر، عن أنسِ بن مالكٍ - رضي الله عنه - قال:

دَفَع إلينا رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ونحن في بيتٍ، فأخذ بعِضَادتيِ الباب، ثمّ قال:

«إنّ لي عليكم حقًّا، ولأئمّة قريشٍ ما عملوا بثلاثٍ: إن حكموا، عدلوا، وإنِ استُرحِموا، رَحِموا، وإن عاهدوا، وَفَوا، فمن لم يفعل ذٰلك منهم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن منصورٍ إلّا موسىٰ الجهنيُّ».

وعلّقه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ٩٩) عن يعلىٰ - وهو ابن عُبيدٍ الطَّنَافِسيّ - عن موسىٰ الجهنيّ به. وتصحّفت (عن) في المطبوعة إلىٰ (يعلىٰ بنِ موسىٰ الجهنيّ).

=

ولم يذكر محمّدٌ ويعلىٰ ابنا عُبيدٍ واسطةً بين منصورٍ وأنسٍ رضي الله عنه، وليس هٰذا اختلافًا؛ فقد قال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٢): «هٰذا مرسلٌ»، يعني أنّ منصورًا لم يسمعه من أنسٍ رضي الله عنه، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٧٤١): «ما علمت له روايةً عن أحدٍ منَ الصحابة».

ومراسيل منصورٍ جيّدةٌ في الشواهد؛ فقد قال أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ: «لا يروي إلّا عن كلّ ثقةٍ»، انظر "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٢٨/ ٥٤٩).

وللحديث طرقٌ أخرىٰ عن أنسٍ رضي الله عنه، تأتي في المبحثَينِ التاليَينِ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٤)

[٣٦٥]

وحدّثنا عبد الله بنُ يوسفَ الأصبهانيُّ، ثنا أبو عبد الله محمّدُ بن يعقوبَ الشيبانيُّ الحافظ، ثنا يحيىٰ بنُ محمّدِ بن يحيىٰ،(١) ثنا عبد الرحمٰن بنُ المبارك العَيْشيُّ،(٢) ثنا الصَّعْق بن حَزْنٍ،(٣) ثنا عليُّ بن الحكم،(٤) عن أنسِ بن مالكٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

---

(١) هو الذهليّ، النَّيْسابُوريّ، لقبه (حَيْكانُ)، ثقةٌ، حافظٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات شهيدًا - إن شاء الله - سنةَ سبعٍ وستّين ومِائتين، (ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٢٦).

(٢) هو الطُّفَاويّ، البصريّ، ثقةٌ، من كبار العاشرة، (خ د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٩١).

(٣) هو ابن قيسٍ، البَكْريُّ، أبو عبد الله، البصريُّ، قال ابن حجرٍ: «صدوقٌ، يَهِمُ، وكان زاهدًا»، منَ السابعة، (بخ م مد س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٧-٢١٨).

وقد وثّقه ابن معينٍ في غير روايةٍ، والعجليُّ، وأبو زرعةَ الرازيُّ، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ، والنَّسائيّ، وابن حِبّانَ، وقال موسىٰ بنُ إسماعيل: «كان صدوقًا»، وقال ابن معينٍ في روايةٍ، وأبو حاتمٍ الرازيُّ: «لا بأسَ به»، وقال يعقوبُ بن سفيانَ: «صالح الحديث»، وقال الدارَقُطْنيّ: «ليس بالقويّ».

انظر "تهذيبَ التهذيب" لابن حجرٍ (٢/ ٢١١).

وقال الذهبيّ في "الكاشف" (٣/ ٢٤-٢٣): «ثقةٌ، عابدٌ»، وقال في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٤١٥): «شيخٌ بصريٌّ، صدوقٌ»، وقال في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤١): «صدوقٌ».

والأرجح أنّه ثقةٌ؛ لاحتجاج مسلمٍ به في "صحيحه"، وتوثيقِ أكثر الحفّاظ له، وقولُ موسىٰ بنِ إسماعيلَ: «صدوقٌ» محمولٌ علىٰ عدالته، وصِدق لهجته، وليس خبرًا عن نقص ضبطه، وقولُ ابن معينٍ وأبي حاتمٍ: «لا بأسَ به» محمولٌ علىٰ تشدُّدهما؛ لعلوّ شرط الثقة عند مثلِهما، والله أعلمُ.

(٤) هو البُنَانيّ، أبو الحَكَم، البصريُّ، ثقةٌ، ضعّفه الأزديّ بلا حجّةٍ، منَ الخامسة، مات سنةَ إحدىٰ وثلاثين ومِائةٍ، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٩).

=

«الأمراء من قريشٍ» - يقولها ثلاثًا - «ألَا، ولي عليكم حقٌّ، ولهم عليكم حقٌّ ما عملوا فيكم بثلاثٍ: ما رَحِموا إذا استُرحِموا، وما أقسطوا إذا قَسَموا، وما عَدَلوا إذا حَكَموا».

دراسة الحديث:

رجال هٰذا الإسنادِ ثقاتٌ.

ورواه البيهقيّ من طريقٍ أخرىٰ عنِ الصَّعْق بن حَزْنٍ، يأتي ذكرها في المبحث التالي، وهناك دراسته.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٤)

[٣٦٦]

وأخبرنا عليُّ بن أحمدَ بنِ عَبْدانَ، ثنا أحمدُ بن عُبَيدٍ الصفّارُ، ثنا عليُّ بن الحسن بن بيانٍ،(١) ثنا عارمٌ،(٢) ثنا الصَّعْق بن حَزْنٍ، ثنا عليُّ بن الحكم، عن أنسِ بن مالكٍ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«الأمراء من قريشٍ، الأمراء من قريشٍ، الأمراء من قريشٍ، ولي عليهم حقٌّ، ولكم عليهم(٣) حقٌّ ما عملوا فيكم بثلاثٍ: ما إذا استُرحِموا، رَحِموا، وأقسطوا إذا قَسَموا، وعَدَلوا إذا حَكَموا».

---

(١) هو أبو الحسن، البغداديُّ، المقرئ، يُعرَف بـ(الباقلّانيّ)، روىٰ عنه جماعةٌ، وقال الدارَقُطْنيّ: «ثقةٌ»، وقال الذهبيّ: «صدوقٌ»، تُوُفِّيَ سنةَ أربعٍ وثمانين ومِائتين.

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدارَقُطْنيّ (ص١٢٤)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١٣/ ٣٠٢-٣٠١)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٨٠).

(٢) هو محمّدُ بن الفضل، السَّدُوسيُّ، أبو النعمان، البصريُّ، و(عارمٌ) لقبه، ثقةٌ، ثبْتٌ، تغيّر في آخر عمره، من صغار التاسعة، مات سنةَ ثلاثٍ أو أربعٍ وعشرين ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٦).

وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٢٦٨-٢٦٧): «فرّج عنّا الدارَقُطْني في شأن عارمٍ؛ فقال: تغيّر بأَخَرةٍ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديثٌ منكرٌ»، ثمّ ردّ قول أبي حاتمِ بن حِبّانَ بأنّه اختلط، وكثُرتِ المناكير في حديثه.

(٣) الصواب: (ولهم عليكم حقٌّ)، كما في الرواية السابقة.

=

دراسة الحديث:

أخرجه كذٰلك الحاكم في "المستدرك" (٨/ ٢٨٨ برقْم ٨٧٥٢) من طريق موسىٰ بنِ إسماعيلَ التَّبُوذكيِّ، عنِ الصعق بن حزنٍ به، وليس فيه: «لي عليكم حقٌّ، ولكم عليهم حقٌّ».

قال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

قال الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٢/ ٢٩٩): «إنّما هو علىٰ شرط مسلمٍ وحدَه، فإنّ الصعق هٰذا إنّما أخرج له البخاريّ خارجَ "الصحيح"».

وليس علىٰ شرط مسلمٍ أيضًا؛ فلم يروِ في "الصحيح" لأحدٍ من رواة هٰذا الحديثِ، عنِ الصَّعْق بن حَزْنٍ، ولا للصَّعق، عن عليِّ بن الحكم، ولا لعليٍّ، عن أنسٍ رضي الله عنه، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٣/ ١٧٦، و٢٠/ ٤١٣)، والله أعلمُ.

وصحّحه الزين العراقيّ في "المغني عن حمل الأسفار" (٢/ ١٠٢٦).

وهو كذٰلك إن شاء الله، وله طرقٌ أخرىٰ عن أنسٍ رضي الله عنه.

فأوّلها: ما أخرجه البزّار في "مسنده" (١٤/ ٩٣ برقْم ٧٥٧٣) من طريق أبي العلاء خالدِ بن طَهْمانَ. والطبرانيّ في "المعجم الكبير" (١/ ٢٥٢ برقْميْ ٧٢٥)، و"الدعاء" (٣/ ١٧٤٥ برقْم ٢١١٩) من طريق عبد الله بن فَرُّوخٍ الخراسانيّ، عنِ ابن جُرَيجٍ، وفي "الدعاء" (٣/ ١٧٤٥ برقْم ٢١١٩) من طريق عُبَيدةَ بنِ مُعَتِّبٍ.

ثلاثتهم عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ولفظ الطبرانيّ كرواية المبحث، وفي آخره: «فمن لم يفعل ذٰلك منهم، فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

ولفظ البزّار: «الأمراء من قريشٍ، ولا يزال هٰذا الأمرُ فيكم».

والطريق الأولىٰ فيها الحسن بن عطيّةَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠١): «صدوقٌ، رُمي بالتشيُّع، ثمّ اختلط».

=

والثانية فيها عبد الله بنُ فَرُّوخٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٦٠): «صدوقٌ، يغلط»، وتفرُّده عنِ ابن جُرَيجٍ دون الحفّاظ من أصحابه منكرٌ.

والثالثة فيها عُبَيدةُ بن مُعَتِّبٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٢٠): «ضعيفٌ، واختلط بأَخَرةٍ».

فالحديث لا يصحّ عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ، ثمّ هو معروفٌ بالتدليس، وقد عنعن في جميع الطرق، والله أعلمُ.

وثانيها: ما أخرجه البزّار في "مسنده" (١٣/ ٤٧٦ برقْم ٧٢٧٤)، والطبرانيّ في "الدعاء" (٣/ ١٧٤٤ برقْم ٢١١٧)، و"مسند الشاميّين" (٤/ ٧ برقْم ٢٥٧٢)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤١/ ٢٨٤، و٥٢/ ١٥٥) – من طرقٍ عن محمّدِ بن بكّارٍ، عن سعيدِ بن بَشِيرٍ، عن قتادةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال:

«الملك في قريشٍ، لهم عليكم حقٌّ، ولكم عليهم مثلُه، ما حكموا، فعدلوا، واسترْحِموا، فرَحِموا، وعاهدوا، فوَفَوا، فمن لم يفعل ذٰلك منهم، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

وسأل ابن أبي حاتمٍ – كما في العلل (٦/ ٣٨٨) – أباه عن هٰذا الحديثِ، فاستنكره بهٰذا الإسنادِ.

وضعّفه ابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٠/ ٥٩٤).

وذٰلك لأجل سعيدِ بن بَشِيرٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٧٣): «ضعيفٌ».

وقد أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤١/ ٢٨٤) من طريق عليّ بن بكّارٍ، عن سعيدِ بن بَشِيرٍ به، ثمّ قال: «لا أُراه محفوظًا، ولا أعرف لبكّارِ بن بلالٍ ابنًا اسمُه (عليٌّ)، وإنما نعرف له ابنين: محمّدَ بن بكارٍ، وجامعَ بن بكّارٍ، وقد وقع لي هٰذا الحديثُ بعينه من رواية محمّدِ بن بكّارٍ».

وثالثها: ما رواه أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "حلية الأولياء" (٥/ ٨) عن أبي بكرِ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عقيلٍ الورّاق النَّيْسابُوريّ، عن أبي الفضل محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله السُّلميّ، عن أبي القاسم حمّادِ بن أحمدَ بنِ حمادِ بن أبي رجاءٍ المروزيّ قال: وجدتُ في كتاب جدّي: حمّادِ بن أبي رجاءٍ السُّلميّ بخطه:

عن أبي حمزةَ السُّكّريّ، عن محمّدِ بن سُوْقَةَ، عن أنسٍ رضي الله عنه، فذكر نحوه، وفي آخره: «لا يقبل منهم صرفٌ ولا عَدلٌ».

=

قال أبو نعيمٍ: «غريبٌ من حديث محمّدٍ، تفرّد به حمّادٌ موجودًا في كتاب جدّه».

وشيخ أبو نُعَيمٍ هو محمّدُ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن عقيلٍ، ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٨/ ٦٣٩)، وانظر "الروض الباسم" لنايفٍ المنصوريّ (٢/ ٨٩٣-٨٩٢)، وقد روىٰ عنه جماعةٌ، ولم أجد من وثّقه؛ فهو مجهول الحال.

وقال الألبانيّ في "إرواء الغليل" (٢/ ٢٩٩): «والحمّادان لم أجد من ترجمهما».

فأمّا الأوّل، فهو حمّادُ بن أحمدَ بنِ حمّادِ بن أبي رجاءٍ العُطَارديّ، السُّلَميُّ، أبو القاسم، المروزيُّ، التُّخَاريُّ، ذكره أبو بكرٍ الإسماعيليُّ في "معجم شيوخه" (٢/ ٦٣٢)، ووصفه بكونه قاضيَ جُرْجانَ، وسكت عنه، وقد قال في مقدّمته (١/ ٣٠٩): «وأبيّن حال من ذممتُ طريقه في الحديث؛ بظهور كذبه فيه، أوِ اتّهامِه به، أو خروجِه عن جملة أهل الحديث للجهل به والذهاب عنه»، وترجم له السَّهْميّ في "تاريخ جرجانَ" (ص٢٠٢)، وأبو سعدٍ السَّمْعانيُّ في "الأنساب" (٣/ ٢٣)، وروىٰ عنه جماعةٌ؛ فحديثه حسنٌ إن شاء الله.

وأمّا الآخر، فهو جدّه، ولم أجد من ذكره؛ فهو مجهول العين.

والحديث ضعيفٌ.

ورابعها: ما رواه ابن أبي عمرَ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخيرة المهرة" للبُوصِيريّ (٥/ ٧ برقْم ٤١٤٣)، وبَحْشَلٌ في "تاريخ واسطٍ" (ص٦٣)، وابنُ الدِّيباجيّ في "الفوائد المنتقاه"، كما في "إرواء الغليل" للألبانيّ (٢/ ٢٩٩) - عن مروانَ بنِ معاويةَ. وأخرجه بَحْشَلٌ في "تاريخ واسطٍ" (ص٦٣، و١٢٣) من طريق مُعَلّىٰ بنِ عبد الرحمٰن، عن شريكِ بن عبد الله.

كلاهما عن عمرَ بنِ عبد الله، عن أنسٍ رضي الله عنه، بنحوه.

ومُعَلّىٰ واهٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٧٣): «متّهمٌ بالوضع، وقد رُمِي بالرفض»؛ فالِاعتماد علىٰ الإسناد الأوّل، وإنّما ذكرت هٰذا للتنبيه.

وعمرُ بن عبد الله - قال ابن الدِّيباجيّ: «ابنُ يعلىٰ»، وقال ابن أبي عمرَ: «ابنُ مرّةَ الثَّقَفيُّ»، وهو ابن يعلىٰ بنِ مُرّةَ الثقفيُّ، نسبه ابن أبي عمرَ إلىٰ جدّه. وقال بَحْشَلٌ: «ابنُ المنذر بن مصعبِ بن جَنْدَلٍ، وهو جدُّ عبّادِ بن العوّام، وكان علىٰ خِزانة الحجّاج بواسطٍ».

=

والأوّل أرجح؛ فقد علّق البخاريّ الحديث في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٣) عن مروانَ بنِ معاويةَ، عن عمرَ بنِ عبد الله بن يعلىٰ بنِ مُرّةَ، هٰكذا أتمَّ نسبه، وأيضًا، فقد ذكر المِزّيّ في ترجمته من "تهذيب الكمال" (٢١/ ٤١٨) أنّه يروي عن أنسٍ رضي الله عنه، وأنّ مروانَ بن معاويةَ يروي عنه.

وعمرُ هٰذا ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ "التقريب" (ص٣٥٢)؛ فالحديث به ضعيفٌ.

وعمرُ الآخَر لم أجد من ترجمه؛ فهو في حكم مجهول العين؛ فالحديث ضعيفٌ علىٰ كلٍّ منَ الاِحتمالين.

وخامسها: ما علّقه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٢/ ١١٢) من طريق أبي إسحاقَ الشيبانيّ، عن رجلٍ من آل أنسِ بن مالكٍ، عنه رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

ولم أقف عليه مسندًا، وفيه مبهمٌ؛ فلا يصحُّ.

وسادسها: قال البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٠) «يُروىٰ عنِ الليث، عن غالبٍ، عن أنسٍ رضي الله عنه».

وغالبٌ يَحتمِل أن يكون ابنَ خَطّافٍ البصريَّ، وابنَ الهُذَيل الكوفيَّ؛ فإنّهما يرويان عن أنسٍ رضي الله عنه، كما ذكره المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٨٥، و٢٣/ ٩٣)، وهما صدوقان، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٧٨)، والليث يَحتمِل أن يكون ابنَ سعدٍ المِصريَّ، وابنَ أبي سُلَيمٍ الكوفيَّ؛ فإنّهما في هٰذه الطبقةِ، ولم أجد ما يرجّح شيئًا من ذٰلك.

ولم أقف علىٰ إسناد هٰذا الحديثِ، والله أعلمُ.

وخلاصة ما سبق أنّ الحديث لا يصحّ عن أنسٍ – رضي الله عنه – إلّا من رواية الصَّعْق بن حَزْنٍ، عن عليّ بن الحكم، عنه، وسائر طرقه شديدة الضعف.

وسبق في المبحث [٣٦١] أنّ أصل الحديث متواترٌ عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٤)

[٣٦٧]

أخبرنا أبو زكريّا بنُ أبي إسحاقَ، وأبو بكرِ بنُ الحسن، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالوا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، أبنا الشافعيّ، أبنا ابن أبي فُدَيكٍ،(١) عنِ ابن أبي ذئبٍ، عن شريكِ بن عبد الله بن أبي نَمِرٍ،(٢) عن عطاءِ بن يسارٍ،(٣) أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال لقريشٍ:

«أنتم أولىٰ الناس بهٰذا الأمرِ ما كنتم مع الحقّ، إلّا أن تعدِلوا(٤) عنه، فتُلْحَوْنَ،(٥) كما تُلْحىٰ هٰذه الجريدةُ»،(٦) يُشير إلىٰ جريدةٍ بيده.

---

(١) هو محمّدُ بن إسماعيلَ بنِ مسلمِ بن أبي فُدَيكٍ، الدِّيْليُّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، المدنيُّ، صدوقٌ، من صغار الثامنة، مات سنةَ مِائتين علىٰ الصحيح، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٠٤).

(٢) هو أبو عبد الله، المدنيُّ، صدوقٌ، يخطئُ، منَ الخامسة، مات في حدود أربعين ومِائةٍ، (خ م د تم س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٧-٢٠٨).

(٣) هو الهلاليّ، مولىٰ ميمونةَ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، ثقةٌ، فاضلٌ، صاحب مواعظَ وعبادةٍ، من صغار الثانية، مات سنةَ أربعٍ وتسعين، وقيل: بعدَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٣٢).

(٤) عدل عنه: جار، وحادَ. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (٥/ ١٧٦١)، و"القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ. والمراد: إلّا أن تَحِيدوا عنِ الحقّ إلىٰ الباطل والظلم.

(٥) تقول: (لَحَوْتُ العصا، أَلْحُوها، لَحْوًا)، إذا قَشَرْتَها. انظرِ" الصِّحاح" للجوهريّ (٦/ ٢٤٨٠).

(٦) هي سَعْفة النخيل، إذا جُرِد عنها الخُوصُ، وربّما أطلِقت علىٰ السَّعْفة مطلقًا، ولو لم تُجَرَد. انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٣/ ١١٨).

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "معرفة السنن والآثار" (١/ ٨٨) بهٰذا الإسنادِ والمتن سواءً.

ورواه الشافعيّ في "الأمّ" (٢/ ٣١١ برقْم ٢٩٧).

وهٰذا مرسلٌ، وقد صحّح إسنادَه ابنُ حجرٍ في "فتح الباري" (١٣/ ١١٦)، لٰكنْ فيه ابنُ أبي فُدَيكٍ، عن شريكِ بن أبي نَمِرٍ، وفيهما كلامٌ من جهة الحفظ؛ فهو حسنٌ إن شاء الله.

ويشهد له ما رواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ١٠٠٦ برقْم ٤٤٦٦)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (٨/ ٤٣٨ برقْم ٥٠٢٤)، والهيثم بن كُلَيبٍ في "مسنده" (٢/ ٢٩٣ برقْم ٨٦٩)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١١/ ٤٢٠) – من طريق الزهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – بنحوه، ورواية الخطيب مختصرةٌ.

وخولِف الزهريّ في هٰذا الإسنادِ.

فقد رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٢٦٠-٥٢٥٩ برقْم ٢٢٧٨٧) عن معاويةَ بنِ هشامٍ. وأخرجه التِّرمِذيُّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٣٢٦ برقْم ٦٠٣)، وابنُ أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ٧٤٩ برقْم ١١٥٢)، وابنُ فِيلٍ في "جزئه" (ص٨٣ برقْم ٥٦)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢٦٢ برقْم ٧٢٢) – من طريق عبد الحميد بن يحيىٰ الحِمّانيّ، عنِ الأعمش. والمَحَامِليُّ في "أماليه" (ص٤١٨ برقْم ٤٨٩)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢٦٢ برقْم ٧٢٠) من طريقين عنِ الثوريّ. والمَحَامِليُّ في "أماليه" (ص٤١٨ برقْم ٤٨٩)، والدارَقُطْنيُّ في "العلل" (٦/ ١٨٨) من طريق حمّادِ بن شُعَيبٍ. والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢٦٢ برقْم ٧٢١) من طريق حمزةَ الزيّاتِ. وأبو عمرٍو الدانيُّ في "الفتن" (٢/ ٤٨٥-٤٨٤ برقْم ١٩٤) من طريق كاملٍ أبي العلاء. وذكره التِّرمِذيّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٣٢٦) عن شعبةَ.

السبعة كلُّهم عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ، عنِ القاسم، عن عبيد الله، عن أبي مسعودٍ الأنصاريّ رضي الله عنه، بنحوه، واختصره بعضهم.

=

واختلفوا في نسب القاسم، وشكّ شعبةُ في اسمه، وأخطأ بعضهم في اسم عبيد الله، كما شرحه التِّرمِذيُّ والدارَقُطْنِيّ، والصواب في نسب القاسم أنّه ابن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشامٍ، وعبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ.

وحَبِيبُ بن أبي ثابتٍ مدلّسٌ، ولم أقف علىٰ تصريحه بالسماع منَ القاسم إلّا في رواية شعبةَ التي علّقها التِّرمِذيّ، والله أعلمُ.

والقاسم – ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٧/ ٣٣١)، وذٰلك معنىٰ قول الذهبيّ في "الكاشف" (٤/ ٣٤): «وُثِّق»، وقال في "ميزان الاعتدال" (٣/ ٣٧٩): «غير معروفٍ»، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨٨): «مقبولٌ»، وقال الألبانيّ في "ظلال الجنّة" (٢/ ٥٣٠): «مجهولٌ، لم يروِ عنه غيرُ حَبِيبِ أبي ثابتٍ»، وهٰذا أولىٰ؛ لأنّ توثيق ابن حِبّانَ محمولٌ علىٰ مذهبه في المجاهيل.

وقد خالف الزهريَّ في شيخ عبيد الله بن عبد الله، قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٦٩): «قوله: (أبي مسعودٍ) مكان (ابن مسعودٍ) – وهْمٌ منه، لا يُلتفَت إليه»؛ فالصواب في ذٰلك ما قال الزهريّ.

قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (١٢/ ٥٩) بعد أن ساق حديثه عند أحمدَ وأبي يعلىٰ: «رجال أحمدَ رجال "الصحيح"، ورجال أبي يعلىٰ ثقاتٌ».

وذكره الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/ ٦٩) من رواية الإمام أحمدَ، ثمّ قال: «هٰذا إسنادٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين».

ولم يخرّجِ البخاريّ لعبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ، عنِ ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – شيئًا، وخرّج له مسلمٌ عنه في "المقدّمة" فقط، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٦/ ١٢٤)، و"تحفةَ الأشراف" له (٦/ ٣٥٦)؛ فليس علىٰ شرطه واحدٍ منهما.

وقال المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (١٦/ ١٢٤)، و"تحفة الأشراف" (٦/ ٣٥٦): «لم يدركه»، وقال في موضعٍ آخرَ من "تهذيب الكمال" (١٩/ ٧٣): «مرسلٌ».

ولذٰلك قال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (١٣/ ١١٦): «رجاله ثقاتٌ إلّا أنّه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ، عن عمّ أبيه: عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه، ولم يدركه».

=

وبذٰلك أعلّه أيضًا مقبلٌ الوادعيّ في "أحاديثَ معلّةٍ ظاهرُها الصحّة" (ص٢٧٨-٢٧٩).

وعليه، فالحديث ضعيفٌ لانقطاعه.

وأوّله متواترٌ كما سبق، ويبقىٰ قوله: «ما كنتم مع الحقّ، إلّا أن تعدِلوا عنه» إلىٰ آخره - ضعيفًا، والله أعلمُ.

[٢]

بابٌ: لا يَصلُح إمامان في عصرٍ واحدٍ

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٥)

[٣٦٨]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن عبد الجبار، ثنا يونُسُ بن بُكَيرٍ، عن سلمةَ بنِ نُبَيطٍ الأشجعيّ،(١) عن أبيه،(٢) عن سالمِ بن عبيدٍ،(٣) وكان من أصحاب الصُّفّة،(٤) قال:

كان أبو بكرٍ - رضي الله عنه - عند رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - فقيل له: «يا صاحب رسول الله، تُؤْفِيّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم»؟

فقال: «نعم».

فعلموا أنه كما قال، ثمّ قال أبو بكرٍ رضي الله عنه: «دونكم(٥) صاحبَكم»، لبني عمّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، يعني في غَسله، يَلُون(٦) أمره.

---

(١) هو ابن شَرِيطٍ، أبو فراسٍ، الكوفيُّ، ثقةٌ، يقال: اختلط، منَ الخامسة، (د تم س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٨٨).

(٢) هو نُبَيطُ بن شَرِيطٍ، الأشجعيُّ، يُكْنىٰ (أبا سلمةَ)، الكوفيُّ، صحابيٌّ صغيرٌ، (د تم س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩١).

(٣) هو الأشجعيّ، صحابيٌّ، من أهل الصُّفّة، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٦٧).

(٤) الصُّفّة:نحو البَهْو، والمراد بها هنا جزءٌ مظلَّلٌ كان في مؤخَّر مسجد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، يأوي إليه فقراء المهاجرين، ويسكُنونه؛ فقيل لهم: (أهل الصُّفّة). انظر "لسانَ العرب" لابن منظورٍ (٩/ ١٩٥).

(٥) أيْ: خذوه. انظر "شرحَ الألفيّة" لابن عَقِيلٍ (٣/ ٣٠٣).

(٦) في طبعة الهند: (يكون)، وهو تصحيفٌ مخلٌّ بالمعنىٰ، والتصويب من طبعة هَجَرَ (١٦/ ٥١٨).

=

ثمّ خرج، فاجتمع المهاجرون يتشاورون، فبينا هم كذٰلك يتشاورون إذ قالوا: «انطلقوا بنا إلىٰ إخواننا منَ الأنصار؛ فإنّ لهم في هٰذا الحقِّ نصيبًا».

فانطلقوا، فأتَوُا الأنصارَ، فقال رجلٌ منَ الأنصار: «منّا رجلٌ، ومنكم رجلٌ».

فقال عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه: «سيفانِ في غِمدٍ واحدٍ! إذن لا يصطلحا».

فأخذ بيد أبي بكرٍ - رضي الله عنه - وقال: «من هٰذا الذي له هٰذه الثلاثِ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، من هما؟ ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]، من صاحبه؟ ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، مع مَن هو»؟

فبسط عمرُ يدَ أبي بكرٍ - رضي الله عنهما - فقال: «بايِعوه».

فبايَع الناسُ أحسنَ بيعةٍ وأجملَها.

❁❁❁

دراسة الحديث:

هٰذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ في وفاة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقد رواه البيهقيّ في موضعٍ آخرَ منَ "السنن الكبرىٰ" (٤/ ٣٠)، وفي "دلائل النبوّة" (٧/ ٢٥٩) بهٰذا الإسنادِ مختصرًا.

ورواه ابن مندهْ في "معرفة الصحابة" (٢/ ٧١١) عن أبي العبّاس الأصمّ به.

وقَرَن بالأصمّ ابنَ الأعرابيّ. وأخرجه أبو الحسن بنُ الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ١٥٨) من طريق رضوانَ بنِ أحمدَ الصيدلانيّ. كلاهما عن أحمدَ بنِ عبد الجبّار به.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل أحمدَ هٰذا، وشيخِه: يونُسَ بنِ بُكَيرٍ، وأيضًا، فقد رواه غيره عن سلمةَ بنِ نُبَيطٍ، فخالفوه.

فقد أخرجه النَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ١٣٠-١٣١ برقْم ٧٢٨١، و١٣٣ برقْم ٧٢٨٤، و١٠/ ١٦٨ برقْم ٨٢٥٢)، وابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٦/ ١٨٠٠ برقْم ١٠٠٤٠)، ومن طريقه هبةُ الله =

اللالَكَائيُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٧/ ١٣٦٦-١٣٦٥ برقْم ٢٤٣٩) - من طريقين عن حُمَيدِ بن عبد الرحمٰن الرُّؤَاسيّ.

وأخرجه عبدُ بنُ حُمَيدٍ في "مسنده" (المنتخب: ص١٤٧-١٤٨ برقْم ٣٦٥)، وابنُ ماجهْ في "سننه" (٢/ ٦١-٦٢ برقْم ١٢٠٧)، والتِّرمِذيُّ في "الشمائل" (ص٢١٦-٢١٧ برقْم ٣٩٦)، ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٤٧-٤٤٦)، وابنُ أبي عاصمٍ في "الآحاد والمثاني" (٣/ ١٢-١٤ برقْم ١٢٩٩)، والنَّسائيّ في "السنن الكبرىٰ" (١٣/ ١٦٥ برقْم ١١٣٢٩)، وابن خزيمةَ في موضعين من "صحيحه" (٢/ ٣٠٤ برقْم ١٦٣١)، وابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ٣٢٥-٣٢٤ برقْم ٢٩٣٤)، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" (٧/ ٥٧-٥٦ برقْم ٦٣٦٧)، ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٣٩٩-٤٠١ برقْم ٧٩١)، وأخرجه أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣٦١ برقْم ٣٤٣٤). والبيهقيُّ في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ١٥٩ برقْم ٢١٣٢)، و"الِاعتقاد" (ص٤٨٩)، و"دلائل النبوّة" (٧/ ٢٥٩) - من طرقٍ عن عبد الله بن داوُدَ الحُرَيبيّ.

وأخرجه بَحْشَلٌ في "تاريخ واسطٍ" (ص٥١)، وأبو القاسم البغويُّ في "معجم الصحابة" (٣/ ٦٤-٦٦ برقْم ١٤٦٧)، وأبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في "معرفة الصحابة" (٢/ ١٣٦١-١٣٦٠ برقْم ٣٤٣٣)، و"حلية الأولياء" (١/ ٣٧١)، ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (ص٣٩٩-٤٠١ برقْم ٧٩١)، وأخرجه ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (٢٤/ ٢٩٨-٢٩٧)، من طرقٍ عن إسحاقَ بنِ يوسُفَ الأزرقِ.

ثلاثتهم عن سلمةَ بنِ نُبَيطٍ، عن نُعَيمِ بن أبي هندٍ، عن نُبَيطِ بن شَرِيطٍ، عن سالمِ بن عُبَيدٍ - رضي الله عنه - به، وقد أتمّ بعضهم سياقه، واختصره بعضهم، وليس في رواية ابن ماجه شيءٌ ممّا في رواية المبحث.

ورُوِي الحديث علىٰ وجهٍ ثالثٍ، فقد رواه مُكْرَمٌ البزّار في "فوائده" (ثلاثة أجزاء: ٣٢١-٣٢٣ برقْم ١٩٠) عن عبد الله بن رَوحٍ المدائنيّ، عن سلّامِ بن سليمانَ، عن سَوَادةَ بنِ سلَمةَ بنِ نُبَيطٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن سالمِ بن عُبَيدٍ - رضي الله عنه - مختصرًا.

وأخرجه البيهقيّ في "السنن الكبرىٰ" (٣/ ٣٩٥) من طريق حمزةَ بنِ العبّاس العَقَبيّ، عن عبد الله بن رَوحٍ المدائنيّ، عن سَوَادةَ به مختصرًا.

=

فأسقط حمزةُ العَقَبيّ سلّامَ بن سليمانَ، وما زاده مُكْرَمٌ البزّار مقبولٌ؛ فإنّ عبد الله بنَ روحٍ لم يدرك زمن سلمةَ بنِ نُبَيطٍ، والله أعلمُ.

وبعدُ، فهٰذه ثلاثة وجوهٍ في إسناد هٰذا الحديثِ: تفرّد بأوّلها أحمدُ بن عبد الجبّار، عن يونُسَ بنِ بُكَيرٍ، وسبق الكلام في حفظهما، وتفرّد بثالثها سلّامُ بن سليمانَ، وهو ضعيفٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٠١)؛ فلا يصحّ عن سلمةَ إلّا الوجهُ الثاني، الذي تواطأ عليه ثلاثةٌ منَ الثقات: حُمَيدٌ الرؤاسيُّ، وعبدُ الله الحُرَيبيُّ، وإسحاقُ الأزرقُ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٢١، ثمّ ص٢٤٤، ثمّ ص٤٣).

ولذٰلك قال الدارَقُطْنيّ في "العلل" (١/ ٢٤٢) إنّه الصواب.

وقد خولِف سلَمةُ بن نُبَيطٍ في روايته هٰذه عن نُعَيمٍ، فقد روىٰ الحديثَ الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٧/ ٥٦ برقْم ٦٣٦٦) - ومن طريقه أبو موسىٰ المدينيُّ في "اللطائف" (١/ ٤٠١ برقْم ٧٩٢) - من طريق إسحاقَ بنِ يوسُفَ الأزرقِ، عن سفيانَ الثوريّ، عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن نُعَيمِ بن أبي هندٍ، عن سالمِ بن عُبيدٍ رضي الله عنه.

قال أبو موسىٰ المدينيُّ: «لم يذكر نُبَيطًا رضي الله عنه».

وسلَمةُ بنُ نُبَيطٍ ثقةٌ، وقدِ اعتنىٰ بحديث جدّه رضي الله عنه، وجوّده، واشتَهر به؛ فزيادته ذِكرَ أبيه مقبولةٌ، ثمّ يجوز أن يكون نُعَيمٌ سمع الحديث من نُبَيطٍ، عن سالمٍ، رضي الله عنهما، ثمّ سمعه من سالمٍ - رضي الله عنه - مباشرةً، ثمّ حدّث به علىٰ الوجهين، وسمع كلٌّ من سلمةَ بنِ نُبَيطٍ وسلمةَ بنِ كُهَيلٍ أحدَ الوجهين وحدّث به، ويجوز أن يكون نُعَيمٌ سمع الحديث من نُبَيطٍ رضي الله عنه، وحدّث بذٰلك ابنه: سلمةَ، ثمّ لم ينشط مرّةً، فأرسله عن سالمٍ رضي الله عنه، وحدّث بذٰلك سلمةَ بنَ كُهَيلٍ.

ويقرّب الِاحتمال الثانيَ أنّ نُعَيمَ بن أبي هِندٍ من صغار التابعين، عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٩٦) في الطبقة الرابعة، ويبعد أن يكون لقِيَ أحدًا من أهل الصُّفّة، وإنّما لقِي نظراؤه صغار الصحابة وأطفالهم، والله أعلمُ.

وعليه، فالحديث صحيحٌ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٥)

[٣٦٩]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن عبد الجبّار، ثنا يونُسُ بن بُكَيرٍ، عنِ ابن إسحاقَ في خطبة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - يومئذٍ[1] قال:

«وإنّه لا يحلّ أن يكون للمسلمين أميرانِ؛ فإنّه مهما يكن ذٰلك، يختلفْ أمرُهم وأحكامُهم، وتتفرّقْ جماعتُهم، ويتنازعوا فيما بينهم؛ هنالك تُترَكُ السنّة، وتظهر البدعة، وتعظم الفتنة، وليس لأحدٍ علىٰ ذٰلك صلاحٌ».

(١) يعني يوم السقيفة.

دراسة الحديث:

هٰذا إسنادٌ حسنٌ إلىٰ كتاب "السيرة" لابن إسحاقَ.

ثمّ هو منقطعٌ؛ لأنّ ابن إسحاقَ لم يدرك يوم السَّقِيفة، ولم أجد ما يشهد له عن أبي بكرٍ الصِّدّيق رضي الله عنه، والله أعلمُ.

[٣]

بابُ كيفيّة البيعة

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٦)

[٣٧٠]

أخبرنا أبو طاهرٍ الفقيهُ، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن إبراهيمَ الفَحّامُ،(١) ثنا محمّدُ بن يحيىٰ،(٢) ثنا عبد الرزّاق،(٣) عن معمرٍ،(٤) عنِ ابن خُثَيمٍ،(٥) يعني عن أبي الزبير، عن جابرِ بن عبد الله قال:

مكث رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بمكّةَ عشْرَ سنين، يتتبّع الناس في منازلهم بعكاظٍ ومَجَنّةَ، وفي المَوسم بمنًى، يقول: «مَن يُؤوِيني؟ من ينصرني حتّىٰ أبلّغ رسالة ربّي وله الجنّة»؟

قال: فقلنا: «حتّىٰ متىٰ نترك رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يُطرَدُ في جبال مكّةَ، ويُخافُ»؟!

---

(١) هو ابن الفضل بن مرْوانَ، المَعْمَريُّ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، روىٰ عنه غير واحدٍ، وذكره الذهبيّ فيمن تُوُفِّي بين سنة إحدىٰ وعشرين وثلٰثِمائةٍ وسنة ثلاثين وثلٰثِمائةٍ. انظر "فتح الباب في الكنىٰ والألقاب" لابن مندهْ (ص١١٦)، و"تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٧/ ٦٠٩).

(٢) هو ابن عبد الله بن خالدِ بن فارسٍ، الذُّهْليُّ، أبو عبد الله، النَّيْسابُوريُّ، ثقةٌ، حافظٌ، جليلٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ ثمانٍ وخمسين ومِائتين، علىٰ الصحيح، وله ستٌّ وثمانون سنةً، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٦).

(٣) هو ابن همّامٍ، الصنعانيُّ، صاحب "المصنّف".

(٤) هو ابن راشدٍ، الأزديُّ.

(٥) هو عبد الله بنُ عثمانَ بنِ خُثَيمٍ، القارِيُّ، أبو عثمانَ، المكّيُّ، صدوقٌ، منَ الخامسة، مات سنةَ اثنتين وثلاثين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٥).

=

فرحل إليه منّا سبعون رجلًا، حتّىٰ قدِمنا عليه في المَوسم، فوعدناه شِعبَ[١] العَقَبة،[٢] فاجتمعنا عنده، من رجلٍ، ورجلين، حتّىٰ توافَينا،[٣] فقلنا: «يا رسول الله، علامَ نبايعُك»؟

قال: «تبايعونّي علىٰ السمع والطاعة في النشاط والكسل، والنفقةِ في العسر واليسر، وعلىٰ الأمر بالمعروف، والنهي عنِ المنكر، وأن تقولوا في الله، لا تخافون لومةَ لائمٍ، وعلىٰ أن تنصروني إذا قدِمتُ عليكم، وتمنعوني ممّا تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبناءكم، ولكمُ الجنّة».

فقمنا إليه، فبايعناه.

❁❁❁

---

(١) هو الطريق في الجبل، أو ما انفرج بين الجبلين. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص١٠١).

(٢) العَقَبة: طريقٌ في الجبل وَعْرٌ، قاله ابن منظورٍ في "لسان العرب" (١/ ٦٢١). والمراد هنا العَقَبةُ المعروفة في مِنىٰ، التي عندها الجمرة، التي تُرمىٰ يومَ العيد. انظرِ "المعالِمَ الأثيرةَ" لمحمّدِ بن شُرّابٍ (ص١٩٤). وقد زالتِ العقبة اليومَ، وحُفِظ مكانها.

وإضافة الشِّعب إلىٰ العقبة من باب إضافة اللفظ إلىٰ مرادفه؛ فيُحمَل الأوّل علىٰ المسمّىٰ، والثاني علىٰ الِاسم، انظر نحوَه في "شرح الألفيّة" لابن عَقِيلٍ (١/ ١٢٣).

(٣) توافىٰ القومُ: أيْ: تتامُّوا، قاله الجوهريّ في "الصِّحاح" (٦/ ٢٥٢٦).

دراسة الحديث:

رواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٠٥٩-٣٠٥٨ برقْم ١٤٦٨٠). والبزّار في "مسنده" (كشف الأستار: ٢/ ٣٠٧-٣٠٨ برقْم ١٧٥٦) عنِ الحسين بن مهديٍّ. وأخرجه ابن حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ٧/ ١٣٤-١٣٦ برقْم ٦٣١٣) من طريق إسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ.

الثلاثة عن عبد الرزّاق بنحوه، وسياقهم أتمُّ.

وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٠٥٩ برقْم ١٤٦٨١)، والأزرقيّ في "أخبار مكّةَ" (٢/ ٨٢١-٨٢٢ برقْم ١٠٢٨)، والآجُرّيّ في "الشريعة" (٤/ ١٦٥٩-١٦٥٩ برقْم ١١٤٠)، وهبةُ الله =

اللالَكَائيُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٤/ ٨٤٣-٨٤٢ برقْم ١٤٢٠، و١٤٢١)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٩/ ٩)، و"دلائل النبوّة" (٢/ ٤٤٣-٤٤٢) - من طرقٍ عن داوُدَ بنِ عبد الرحمٰن العطّار. وأخرجه الإمام أحمدُ في "المسند" (٦/ ٣٦٠-٣٠٥٩ برقْم ١٤٦٨٢، و٣٠٩٥-٣٠٩٦ برقْم ١٤٨٧٩)، وأخرجه الفاكهيّ في "أخبار مكّةَ" (٤/ ٢٣٢-٢٣١ برقْم ٢٥٣٩)، والآجُرّيّ في "الشريعة" (٤/ ١٦٥٨-١٦٦٠ برقْميْ ١١٣٩، و١١٤١)، والحاكم في "المستدرك" (٥/ ١٣٥-١٣٤ برقْم ٤٣٠٣)، وعنه البيهقيّ في "دلائل النبوّة" (٢/ ٤٤٤-٤٤٣) - من طرقٍ عن يحيىٰ بنِ سُلَيمٍ الطائفيّ. وأخرجه البزّار في "مسنده" (كشف الأستار: ٢/ ٣٠٧-٣٠٨ برقْم ١٧٥٦) من طريق يوسفَ بنِ خالدٍ السَّمْتيّ.

ثلاثتهم عن عبد الله بن عثمانَ بنِ خُثَيمٍ به، وسياقهم أتمُّ.

قال البزّار: «قد رواه غير واحدٍ، عنِ ابن خُثَيمٍ، ولا نعلمه عن جابرٍ - رضي الله عنه - إلّا بهٰذا الإسنادِ».

وداوُدُ بن عبد الرحمٰن ثقةٌ، ويحيىٰ بنُ سُلَيمٍ صدوقٌ سيّئ الحفظ؛ فروايته جيّدةٌ في المتابعات، ويوسُفُ السَّمْتيُّ متروكٌ؛ فلا اعتداد بروايته، وإنّما ذكرتها استقصاءً، وانظر تراجِمهم في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٣٩، وص٥٢١، وص٥٤٠).

وقد صرّح داوُدُ بسماع أبي الزبير من جابرٍ - رضي الله عنه - في أكثر الروايات عنه؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

وقال الحاكم (٥/ ١٣٦): «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، جامعٌ لبيعة العَقَبة، ولم يخرّجاه».

وصحّحه كذٰلك ابن كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٤/ ٣٩٩)، والبُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٧/ ٣٥٣)، والألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١/ ١٣٣).

وهو حسنٌ فقط؛ لحال عبد الله بن عثمانَ بنِ خُثَيمٍ، وأبي الزبير؛ فإنّهما صدوقانِ.

واستغربه الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤٤)، وجاء بعضُه عن جابرٍ - رضي الله عنه - من طرقٍ أخرىٰ.

فقد أخرج البخاريّ في "صحيحه" (٥/ ٥٥ برقْم ٣٨٩٠) من طريق عمرِو بن دينارٍ، عن جابرٍ - رضي الله عنه - قال:

=

«شهِد بي خالايَ العقبةَ».

وأخرج بعده (٥/ ٥٥ برقْم ٣٨٩١) من طريق عطاءِ بن أبي رَباحٍ قال: قال جابرٌ رضي الله عنه: «أنا وأبي وخالي من أصحاب العقبة».

وروىٰ ابن أبي شيبةَ في "مسنده"، (المطالب العالية: ١٧/ ٢٩٦ برقْم ٤٢٤١) عن معاويةَ بنِ هشامٍ. وأخرج البزّار في "مسنده" (كشف الأستار: ٢/ ٣٠٧ برقْم ١٧٥٥)، وابنُ المقرئ في "معجمه" (ص٦٩ برقْم ١٢٦)، والحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ١٣٦ برقْم ٤٣٠٥)، والخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٤٤، و٩/ ٤٥٦) - من طرقٍ عن قَبِيصةَ.

كلاهما عن سفيانَ الثوريّ، عن داوُدَ بنِ أبي هندٍ، عنِ الشعبيّ، عن جابرٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - أنّه قال للنقباء منَ الأنصار:

«تُئوُوونيّ وتمنعونيّ»؟

قالوا: «نعم، فما لنا»؟

قال: «الجنة».

وقرن البزّار وابن المقرئ بداوُدَ جابرًا الجعفيّ، وأبهمه الحاكم، وأسقطه الخطيبُ؛ لضعفه، واكتفاءً بداوُدَ ومكانِه منَ الحفظ.

وقال البزّار: «لا نعلمه يُروىٰ عنِ الشعبيّ، عن جابرٍ - رضي الله عنه - إلّا بهٰذا الإسنادِ».

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ».

وهو صحيحٌ بمجموع روايتي معاويةَ بنِ هشامٍ وقَبِيصةَ بنِ عقبةَ.

وقد روىٰ مسلمٌ لرجال الإسناد جميعًا، لٰكن لم يروِ شيئًا من حديث داوُدَ بن أبي هندٍ، عنِ الشعبيّ، عن جابرٍ رضي الله عنه، وانظر "تحفة الأشراف" للمِزّيّ (٢/ ٢٦٠-٢٥٦). والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٦-١٤٧)

[٣٧١]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا أحمدُ بن عبد الجبّار، ثنا يونُسُ بن بُكَيرٍ، عن جعفرِ بن بُرْقانَ،(١) عن ثابتِ بن الحجّاج،(٢) حدّثني ابن العُفَيْف،(٣) قال:

رأيت أبا بكرٍ وهو يبايع الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فيجتمعُ إليه العِصابة،(٤) فيقول: «تبايعونيّ علىٰ السمع والطاعة لله، ولكتابه، ثمّ للأمير»؟ فيقولون: «نعم»، فيبايعهم.

فقمت عنده ساعةً، وأنا يومئذٍ المحتلمُ أو فوقَه؛ فتعلّمت شرطه الذي شَرَط علىٰ الناس.

ثمّ أتيته، فقلتُ وبَدَأتُه، قلتُ: «أنا أبايعك علىٰ السمع والطاعة لله، ولكتابه، ثمّ للأمير».

فصَعَّد(٥) فيّ البصرَ ثمّ صَوَّبه،(٦) ورأيتُ أنّي أعجبتُه، رحمه الله.

---

(١) هو الكِلَابيّ، أبو عبد الله، الرَّقّيُّ، صدوقٌ، يَهِمُ في حديث الزهريّ، منَ السابعة، مات سنةَ خمسين ومِائةٍ، وقيل: بعدَها، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧٩).

(٢) هو الكِلَابيّ، الرَّقّيّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، (د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٧١).

(٣) هو يزيدُ بن العُفَيْف، الجَزَريُّ، قال العِجليّ: «ثقةٌ، من كبار التابعين»، ولم يُذكَر له راوٍ غيرُ ثابتِ بن الحجّاج. انظرِ "الثقاتِ" للعِجليّ (٢/ ٤٤٢)، و"التاريخَ الكبير" لابن أبي خيثمةَ (السِّفرَ الثانيَ: ٢/ ٨٧١)، و"توضيحَ المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقيّ (٦/ ٢٩٩).

(٤) أيِ: الجماعة منَ الناس. انظرِ "الصِّحاح" للجوهريّ (١/ ١٨٣).

(٥) أيْ: نظر إلىٰ أعلايَ. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٣/ ٣٠).

(٦) أيْ: نظر إلىٰ أسفلي، والمراد منَ الجمع بينهما أنّه تأمّله. انظرِ المرجعَ السابق.

=

دراسة الحديث:

أحمدُ بن عبد الجبّار ضعيفٌ من جهة حفظه، وشيخه: يونُسُ بن بُكَيرٍ يخطئ، لٰكنّه توبع في هٰذا الحديثِ علىٰ شيخه.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٩/ ١٦٧ برقْم ٢١٦١٢) عن معمرٍ. وسُنَيدٌ - كما ذكره ابن عبد البَرّ في "التمهيد" (١٦/ ٣٥٣)، و"الِاستذكار" (٨/ ٥٤٤) - عن مُبَشِّرٍ الحلبيّ. وابنُ أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (السِّفْر الثاني: ٢/ ٨٧١ برقْم ٣٧٦٧) عن أبي نعيمٍ الفضل بن دُكَينٍ، وعمرَ بنِ أيّوبَ الموصليّ. والحارثُ بن أبي أسامةَ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٥/ ٢٠٢ برقْم ٤٥٣٢)، ومن طريقه أبو نعيمٍ في "معرفة الصحابة" (٣/ ٣٠٦٤-٣٠٦٣ برقْم ٧٠٨٥)، عن كثيرِ بن هشامٍ. وأخرجه الخلّال في "السنّة" (١/ ١٠٣-١٠٢ برقْم ٤٣) من طريق وكيعٍ.

ستّتهم عن جعفرِ بن بُرقانَ به، ولفظ ابن أبي خيثمةَ مختصرٌ.

وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ في الجملة، انظر تراجِمهم في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ - علىٰ الترتيب - (ص٤٧٣، و٤٥٢، و٣٨١-٣٨٢، و٣٤٨، و٣٩٦، و٥١١).

والحديث بذٰلك حسنٌ إن شاء الله؛ لأنّ مَدَاره علىٰ جعفرِ بن بُرقانَ، وهو صدوقٌ، وابن العُفَيف وثّقه العجليّ، وهو مخضرمٌ، من كبار التابعين، ولم يأتِ بما يُنكَر، والله أعلمُ بالصواب.

[٤]

بابُ الِاستخلاف

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٩)

[٣٧٢]

وأخبرنا أبو الحسين عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا أبو جعفرٍ محمّدُ بن عمرٍو الرَّزّازُ، ثنا عبد الرحمٰن بنُ مرزوقٍ،(١) ثنا شَبَابةُ بن سَوّارٍ،(٢) ثنا شعيبُ بن ميمونٍ،(٣) ثنا حُصَينُ بن عبد الرحمٰن، عنِ الشعبيّ، عن شَقِيقِ بن سلَمةَ، قال:

قيل لعليٍّ رضي الله عنه: «استخلِفْ علينا».

فقال: «ما استخلف رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فأستخلفَ، ولٰكنْ إن يُرِدِ الله بالناس خيرًا، جمعهم علىٰ خيرهم، كما جمعهم بعد نبيّهم - صلّىٰ الله عليه وسلّم - علىٰ خيرهم».

---

(١) هو ابن عطيّةَ، أبو عوفٍ، البغداديُّ، البُزُوريّ، وثّقه الدارَقُطْنيّ في موضعٍ، والخطيبُ البغداديّ، وأبو سعدٍ السَّمْعانيُّ، وقال الدارَقُطْنيّ في موضعٍ: «لا بأسَ به»، وقال الذهبيّ: «الإمام، المحدّث، الصادق»، وتُوُفِّي سنةَ خمسٍ وسبعين ومِائتين، عن ثلاثٍ وتسعين سنةً.

انظر "سؤالاتِ الحاكم" للدراقطنيّ (ص١٢٨)، و"سؤالاتِ السَّهْميّ" له (ص١٤٢)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٥٦٣)، و"الأنسابَ" للسَّمْعانيّ (٢/ ٢١٥-٢١٤)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٣١-٥٣٠).

(٢) هو مولىٰ بني فَزَارةَ، المدائنيُّ، وأصله من خُراسانَ، ويقال: كان اسمه (مرْوانَ)، ثقةٌ، حافظٌ، رُمِي بالإرجاء، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ أو خمسٍ أو ستٍّ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٤).

(٣) هو الواسطيّ، صاحب البُزُور، ضعيفٌ، عابدٌ، قال ابن حجرٍ: «منَ الثالثة»، (عس فق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٩).

والأقرب أنّه منَ الطبقة الثامنة؛ لأنّ يروي عن صغار التابعين، ومن لم يلقَ الصحابة، ويروي عنه صغار أتباع التابعين، وكبار تبع الأتباع، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٢/ ٥٣٧-٥٣٦)، ولذٰلك ذكره الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٤٠٩) فيمن تُوُفِّي بين ستّين وسبعين ومِائةٍ.

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٥٠٢) بهٰذا الإسنادِ والمتن سواءً.

ورواه أبو جعفرٍ الرزّازُ - وهو ابن البَخْتَريّ - في "أماليه" كذٰلك، انظر "مجموع مصنّفات ابن البَخْتَريّ" (ص١٢٩-١٣٠ برقْم ٤٢).

ورواه ابن أبي عاصمٍ في موضعين منَ "السنّة" (٢/ ٧٨١-٧٨٢ برقْم ١١٩٢، و٨٢٠ برقْم ١٢٥٦) عن رزق الله بن موسىٰ. والبزّارُ في "مسنده" (٢/ ١٨٦ برقْم ٥٦٥) عن إسماعيلَ بنِ أبي الحارث. والحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ٢٥٣ برقْم ٤٥٢٣) - وعنه البيهقيُّ في "دلائل النبوّة" (٧/ ٢٢٣) - من طريق عبد الله بن رَوحٍ المدائنيّ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٢/ ٥٣٧) من طريق الفضل بن سهلٍ، ثمّ في موضعٍ آخرَ (٤٢/ ٥٦١) من طريق العبّاس بن محمّدٍ الدُّوريّ.

خمستهم عن شَبَابةَ بنِ سَوّارٍ به، نحوَه.

قال البزّار (٢/ ١٨٧): «لا يُروىٰ هٰذا الحديثُ عن شقيقٍ، عن عليٍّ رضي الله عنه - إلّا من هٰذا الوجهِ، بهٰذا الإسنادِ»، وسيأتي من وجهٍ آخرَ.

وقال الحاكم: «هٰذا حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه»، وسيأتي دراسةُ ذٰلك.

وأخرجه الآجُرّيّ في موضعين منَ "الشريعة" (٤/ ١٧١٨ برقْم ١١٨٨، و٥/ ٢٣٣٢ برقْم ١٨٢٢)، وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (٦/ ٩٢ برقْم ٩٠١٢) - من طريق أيّوبَ بنِ منصورٍ الضُّبَعيّ، عن شَبَابةَ، عن شُعيبِ بن ميمونٍ، عن حُصَينِ بن عبد الرحمٰن، وأبي جَنَابٍ الكلبيّ.

كلاهما عنِ الشعبيّ به، نحوَه؛ فقَرَن أيّوبُ بحُصَينٍ أبا جَنَابٍ الكلبيَّ.

قال ابن عَدِيٍّ (٦/ ٩٣): «لا أعلم لشعيبِ بن ميمونٍ غيرَ هٰذا الحديثِ الذي رواه عن حُصَينٍ، ورواه عنه شَبَابةُ، وإلىٰ هٰذا أشار البخاريّ»، يعني بقوله في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٢٢): «فيه نظرٌ»، كأنّه يستنكر هٰذا الحديثَ.

ولشُعَيبٍ أحاديثُ أخرىٰ، وليس هٰذا محَلَّ ذكرها.

=

وقد روىٰ عنه هٰذا الحديثَ غيرُ شَبَابةَ أيضًا؛ فقد أخرجه العُقَيليّ في "الضعفاء" (٢/ ٢٢٤) من طريق عمرِو بن عونٍ. وأخرجه في الموضع السابق أيضًا، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٩٠) - من طرقٍ يقوّي بعضُها بعضًا عن محمّدِ بن أبانَ الواسطيّ.

كلاهما عن شُعَيبِ بن ميمونٍ، عن أبي جَنَابٍ الكَلْبيّ، عنِ الشعبيّ به، نحوَه.

وعمرُو بن عونٍ ثقةٌ ثبْتٌ، ومحمّدُ بن أبانَ صدوقٌ، انظر تراجِمهما في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٢، ثمّ ٤٠١)؛ فظهر بذٰلك أنّ الحديث محفوظٌ بذِكر أبي جَنَابٍ مع حُصَينٍ، وتُحمل الرواياتُ الأولىٰ عن شَبَابةَ علىٰ الاختصار، وأنّه استغنىٰ بالرواية عن حُصَينٍ عن ذِكر أبي جَنَابٍ الكلبيّ؛ لضعفه، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٩).

وهٰذا الحديثُ إسناده ضعيفٌ؛ لأجل شُعَيبِ بن ميمونٍ.

وبه أعلّه الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٢/ ١١٠).

وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (١/ ٨٣٥): «تفرّد به شُعَيبٌ، وله مناكيرُ»، يعني تفرّد بهٰذا الإسنادِ: عن حُصَينٍ، عنِ الشعبيّ، وله طرقٌ أخرىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه، يأتي ذكرُها.

وقال في "المهذّب" (٦/ ٣٢٤٨): «شُعَيبٌ هٰذا مُقِلٌّ، مستورٌ»، وتقدّم تضعيف ابن حجرٍ له، وهو أقربُ، والله أعلمُ.

وذكر ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (٢/ ١٧٦) أنّ هٰذا الحديثَ من مناكير شُعَيبٍ، ثمّ قال: «هو معروفٌ برواية الحسن بن عُمارةَ، عن واصلِ بن حيّانَ، عن شقيقٍ أبي وائلٍ، والحسن ضعيفٌ»؛ فجعله مقلوبًا؛ أبدل شُعَيبٌ إسناده الضعيفَ بإسنادٍ آخرَ نظيفٍ.

وقد أخرج هٰذا ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٨٩) من طريق يونُسَ بنِ بُكَيرٍ، عنِ الحسن بن عُمارةَ، عنِ الحكم بن عُتيبةَ، وواصلِ بن حيّانَ، عن شقيقِ بن سلمةَ، قال: قيل لعليٍّ - رضي الله عنه - فذكر نحوَه.

والحسن متروكٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٠٢)، وتفرُّده عن مثل الحكم وواصلٍ، عن أبي وائلٍ - منكرٌ.

=

وللحديث طريقٌ ثالثةٌ، فقد رواه خيثمةُ الأَطْرابُلُسيُّ في "حديثه" (ص١٣١) – ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٩٠-٢٨٩) – عن أبي عمرِو بن أبي غَرَزةَ، عن محمّدِ بن بِشرٍ الأسديّ، عن موسىٰ بنِ مُطَيرٍ، عن أبيه، عن صعصعةَ بنِ صُوحانَ، عن عليٍّ – رضي الله عنه – بنحوه.

وأخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٨٩) من طريق يعقوبَ بنِ ثَوَابٍ، عن محمّدِ بن بِشرٍ بإسناده إلىٰ عليٍّ رضي الله عنه، وفيه أنّه قال:

دخلنا علىٰ رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – فقلنا: «يا رسول الله، استخلف علينا».

فقال: «لا، إن يعلمِ الله – عزّ وجلّ – فيكم خيرًا، يُوَلِّ عليكم خياركم».

قال عليٌّ رضي الله عنه: «فعَلِم الله فينا خيرًا، فولّىٰ علينا أبا بكرٍ رضي الله عنه».

هٰكذا، رفعه إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٣٦١ برقْم ٤٧٥٧) من طريق عمرِو بن عبد الله الأوديّ، عن محمّدِ بن بِشْرٍ، عن موسىٰ بنِ مُطَيرٍ، عن صعصعةَ بنِ صُوحانَ بنحو رواية يعقوبَ بنِ ثَوَابٍ، لٰكنّه أسقط من إسناده أبا موسىٰ بنِ مُطَيرٍ.

وهٰذا اضطرابٌ شديدٌ من محمّدِ بن بِشْرٍ، وقد ترجم له ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥٢/ ١٥٢-١٥٣)، والذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٦٦٨-٦٦٧)، وروىٰ عنه جماعةٌ، ولم أجد من ذكره بجرحٍ أو تعديلٍ؛ فهو مجهول الحال.

وأيضًا، فشيخه موسىٰ بنُ مُطَيرٍ متّفقٌ علىٰ ضعفه، واتّهمه بعض الحفّاظ، انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٢٢٢-٢٢١)، وقال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٢٢٣): «واهٍ».

وأبوه – قال الدارَقُطْنيّ في "الضعفاء والمتروكين" (ص١٤٩): «لا يُعرَف إلّا بابنه»، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٧٣٧): «ضعّفوه»، وانظر للمزيد "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٨٧).

فهٰذه الطريقُ واهيةٌ.

وقال العُقَيليّ: «قد رُوِي عن صعصعةَ بنِ صُوحانَ، عن عليٍّ رضي الله عنه، نحوُ هٰذا بإسنادٍ دون هٰذا»، يعني دون حديث شُعَيبِ بن ميمونٍ السابق تضعيفُه.

=

وقال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٢/ ٢٧٨): «قد رُوِي نحوُ هٰذا عن صَعْصَعةَ بنِ صُوحَانَ، عن عليٍّ رضي الله عنه، ولم يصحَّ».

وللحديث طريقٌ رابعةٌ؛ فقد أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٣٦١ برقْم ٤٧٥٨) من طريق محمّدِ بن يونُسَ الكُدَيميّ، عن نائلِ بن نَجِيحٍ، عن فِطْرِ بن خليفةَ، عن حَبِيبِ بن أبي ثابتٍ قال:

دخل صَعْصَعةُ بن صُوحَانَ علىٰ عليٍّ – رضي الله عنه – فقال: «يا أمير المؤمنين، من تستخلفُ علينا»؟

قال: «إن علم الله في قلوبكم خيرًا، يَستخلِفْ عليكم خيرَكم».

قال صَعْصَعةُ: «فعلم الله في قلوبنا شرًّا، فاستخلَف علينا».

وهٰذا واهٍ أيضًا؛ مسلسلٌ بالعلل.

فالكُدَيميُّ وشيخه نائلٌ ضعيفان، انظر تراجِمهما في "تقريب التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٩ ثمّ ٤٩١).

وحَبِيبُ بن أبي ثابتٍ لم يدرك عليًّا رضي الله عنه؛ قال ابن المدينيّ: «لقِيَ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وسمع من عائشةَ رضي الله عنها، ولم يسمع من غيرهما منَ الصحابة»، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٥٨).

وعليه، فلا يصحُّ هٰذا الحديثُ عن عليٍّ – رضي الله عنه – مطلقًا؛ لشدّة ضعف أسانيده كلِّها، وتقاعُدها عنِ الِاعتضاد. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٩)

[٣٧٣]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ، أبنا أبو جعفرٍ محمّدُ بن عمرٍو الرَّزّازُ، ثنا الحسن بن مُكْرَمٍ،(١) ثنا سعيدُ بن عامرٍ،(٢) ثنا صالحُ بن رُسْتُمَ أبو عامرٍ الخزّازُ،(٣) عنِ ابن أبي مُلَيكةَ(٤) قال: قالت عائشةُ أمّ المؤمنين رضي الله عنها:

لـمّا ثَقِل(٥) أبي، دخل عليه فلانٌ وفلانٌ، فقالوا: «يا خليفة رسول الله، ماذا تقول لربّك غدًا إذا قدِمتَ عليه وقدِ استخلفتَ علينا ابنَ الخطّاب»؟!

قالت: فأجلسناه، فقال: «أبالله تُرهِبونِّي؟! أقول: استخلفتُ عليهم خيرَهم».

---

(١) هو ابن حسّانَ، أبو عليٍّ، البغداديُّ، البزّاز، وثّقه ابن حِبّانَ، والخطيب البغداديّ، والخليليّ، والذهبيّ، وزاد الذهبيّ، فوصفه بـ(الإمام)، وتُوُفِّي سنةَ أربعٍ وسبعين ومِائتين، عن ثلاثٍ وتسعين سنةً.

انظرِ "الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ١٨٠)، و"تاريخَ بغدادَ" للخطيب (٨/ ٤٧٠-٤٦٨)، و"الإرشادَ" للخليليّ (١/ ٣٤٣)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ١٩٣-١٩٢).

(٢) هو الضُّبَعيّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ، ثقةٌ، صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: «ربّما وهِم»، منَ التاسعة، مات سنةَ ثمانٍ ومِائتين، وله ستٌّ وثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٧٧).

(٣) هو المزنيّ مولاهمُ، البصريّ، صدوقٌ، كثير الخطإ، منَ السادسة، مات سنةَ اثنتين وخمسين ومِائةٍ، (خت م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٣).

(٤) هو عبدُ الله بنُ عبيد الله بن أبي مُلَيكةَ بنِ عبد الله، ويُقال: اسمُ أبي مُلَيكةَ (زهيرٌ)، التيميُّ، المدنيُّ، أدرك ثلاثين منَ الصحابة، ثقةٌ، فقيهٌ، منَ الثالثة، مات سنةَ سبعَ عشْرةَ ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٤).

(٥) أيِ: اشتدّ مرضُه. انظرِ "القاموسَ المحيط" للفِيرُوزَابَاديّ (ص٩٧٢).

=

دراسة الحديث:

أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥٠) من طريق البيهقيّ.

ورواه أبو جعفرٍ الرزّازُ – وهو ابن البَحْتَريّ – في "جزءٍ" له، انظر "مجموعَ مصنّفات ابن البَحْتَريّ" (ص٣٤٧-٣٤٨ برقْم ٤٨٤).

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥٠) من طريق خيثمةَ بنِ سليمانَ الأَطْرابُلُسيّ، عنِ الحسن بن مُكْرَمٍ بمثله.

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٢٥٤). وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥٠-٢٥١) من طريق بكّارِ بن قتيبةَ، ومن طريق محمّدِ بن يزيدَ أخي كرخُوْيَهْ.

ثلاثتهم عن سعيدِ بن عامرٍ به.

وفي رواية ابن سعدٍ وأخي كرخُوْيَهْ – (عن عائشةَ رضي الله عنها)، وهو ظاهرٌ في الِاتّصال.

ولفظ ابن سعدٍ مثلُ حديث المبحث، وروايتا الآخَرَينِ نحوُه.

وهٰذا الإسنادُ فيه ضعفٌ؛ لأجل صالحِ بن رُسْتُمَ، لٰكنّه توبع.

فقد أخرج ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٢٥٤) – ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥١) – من طريق عبيد الله بن أبي زيادٍ القدّاح، عن يوسُفَ بنِ ماهَكَ، عن عائشةَ – رضي الله عنها – بنحوه، وفيه أنّ الرجلين: طلحةُ وعليٌّ رضي الله عنهما.

وهٰذا الإسناد فيه ضعفٌ أيضًا؛ لأجل عبيد الله القدّاح؛ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣١١): «ليس بالقويّ».

وأعلّ الألبانيّ الطريقين في "إرواء الغليل" (٦/ ٨٠) بما ذُكِر، ثمّ قال: «فأحدهما يقوّي حديث الآخر»؛ فالحديث بمجموع طريقيه حسنٌ – إن شاء الله – عن عائشةَ رضي الله عنها.

وقد جاء نحوُه من طرقٍ أخرىٰ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه.

=

فأُولاها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ٩٢ برقْم ١٠٥٢٣) - وعنه إسحاقُ بن راهُوْيَهْ في "مسنده" (٥/ ٤٣-٤٢ برقْم ٢١٤٦)، والأزرقيّ في "أخبار مكّةَ" (٢/ ٧٢٩ برقْم ٨٩٣)، والفاكهيّ في "أخبار مكّةَ" (٣/ ٦٧ برقْم ١٨٠٨)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥٠-٢٤٩) - عن معمرٍ. وأخرجه أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في "الإمامة" (ص٢٧٦-٢٧٧ برقْم ٦١)، و"فضائل الصحابة" (ص١٦٠ برقْم ٢٠٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/٢٤٩) - من طريق يزيدَ بنِ محمّدٍ الأيليّ، عن يونُسَ بنِ يزيدَ الأيليّ. وأخرجه الطبريُّ في "تهذيب الآثار" (مسندِ عمرَ: ٢/ ٩٢٥ برقْم ١٣١٥)، و"التاريخ" (٣/ ٤٣٣)، وأبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في "فضائل الصحابة" (١٦٠-١٦١ برقْم ٢٠٢) من طريق محمّدِ بن إسحاقَ.

ثلاثتهم عنِ الزهريّ، عنِ القاسم بن محمّدٍ، عن أسماءَ - رضي الله عنها - بنحوه.

وذكر ابن إسحاقَ أنّ الذي سأل أبا بكرٍ طلحةُ، رضي الله عنهما.

ورواية الطبريّ عن محمّدِ بن حُمَيدٍ، وهو متروكٌ.

وذكر ابن حجرٍ روايةَ ابن راهُوْيَهْ في "المطالب العالية" (١٥/ ٧٥٧)، ثمّ قال: «رجاله ثقاتٌ».

ونقل الشيخ مقبلٌ الوادعيّ في "أحاديثَ معلّةٍ ظاهرُها الصحّةُ" (ص٤٤٦) عنِ ابن دَقيقِ العيد أنّ رواية القاسم بن محمّدٍ عن جدّته: أسماءَ بنِ عميسٍ - رضي الله عنها - منقطعةٌ.

وذكر الشيخ وصيُّ الله بنُ عبّاسٍ في جزءِ "من قالوا إنّه لا يروي إلّا عن ثقةٍ" (ص٤١) ما يدلُّ علىٰ أنّ القاسم لا يروي إلّا عن ثقةٍ؛ فمرسله هٰذا جيّدٌ في المتابعات، ويقوّي رواية عائشةَ - رضي الله عنها - السابقةَ، ويزيدها صحّةً.

وثانيتها: ما أخرجه أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ في "الإمامة" (ص٢٨٠-٢٨١ برقْم ٦٤)، و"فضائل الصحابة" (ص١٦٢ برقْم ٢٠٤)، و"معرفة الصحابة" (١/ ٣٥ برقْم ١١٤) - بإسنادٍ حسنٍ عن عبد الرحمٰن بن سابِطٍ قال: لمّا حضر أبا بكرٍ - رضي الله عنه - الموتُ، فذكر نحوَه.

والسياق في "معرفة الصحابة" أتمُّ.

وهٰذا منقطعٌ؛ قال العَلَائيّ في "جامع التحصيل" (ص٢٢٢): «أرسل عن ... أبي بكرٍ رضي الله عنه»، وهٰذا ظاهرٌ؛ فقد قال ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٨/ ٣٢): «أجمعوا علىٰ أنّه تُوُفِّي سنةَ ثمانيَ =

عشْرةَ ومِائةٍ»، وذٰلك بعد وفاة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - بخمسَ عشْرةَ ومِائةِ سنةٍ، بل قال ابن حجرٍ في "الإصابة" (٨/ ٣٣٧): «يُقال: لا يصحّ له سماعٌ من صحابيٍّ»، وفيه مبالغةٌ.

وثالثتها: ما أخرجه أبو نُعَيمٍ في "فضائل الخفاء الأربعة" (ص١٦١ برقْم ٢٠٣) بإسنادٍ حسنٍ عن عبد الله بن عُبيدِ بن عُمَيرٍ قال: قال أبو بكرٍ - رضي الله عنه - فذكر نحوَه.

وهٰذا منقطعٌ أيضًا؛ فقد قُتِل عبد الله بنُ عُبيدٍ غازيًا سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائةٍ، بعد وفاة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - بمِائة عامٍ.

ورابعتها: رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٨/ ٣٤ برقْم ٣٤١٨٢، و٢١/ ١٥١ برقْم ٣٩٨٣٩) عن وكيعٍ، وعبد الله بن إدريسَ. وهنّادُ بن السَّرِيّ في "الزهد" (١/ ٢٨٤ برقْم ٤٩٦) عن عبدةَ بنِ سليمانَ. وأخرجه الخلّالُ في "السنّة" (١/ ٢٧٦-٢٧٥ برقْم ٣٣٧) من طريق وكيعٍ. وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٤١٣) من طريق يعلىٰ بنِ عُبيدٍ.

كلّهم عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن زُبَيدٍ اليامِيّ قال: لمّا ثَقِل أبو بكرٍ - رضي الله عنه - فذكر الحديث بنحوه، وسياقه أتمُّ إلّا روايةَ ابن أبي شيبةَ في الموضع الأوّل.

ورواه أبو يوسُفَ القاضي في "الخراج" (ص٢١) عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن زُبَيدٍ أوِ ابن سابِطٍ، وذكر الحديث بتمامه.

والقول ما قاله الجماعة؛ فإنّهم أكثرُ، وأحفظُ، وضبطوا ما شكّ فيه أبو يوسُفَ.

ورواية زُبَيدٍ هٰذه منقطعةٌ أيضًا، فقد ذكره ابن المدينيّ فيمن لم يلقَ أحدًا منَ الصحابة، انظر "جامعَ التحصيل" للعَلَائيّ (ص١٧٦)، وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٢٩٦): «ما علمت له شيئًا عنِ الصحابة، وقد رآهم، وعداده في صغار التابعين».

وهٰذه المراسيلُ الثلاثة تدلّ علىٰ اشتهار القصّة في زمنهم، وتشهد لروايتيْ عائشةَ وأسماءَ بنِ عُمَيسٍ رضي الله عنهما، والله أعلمُ.

وخامسها: أخرجه هبة الله الطبريُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٧/ ١٤٠٤-١٤٠٣ برقْم ٢٥٢٢)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥٢-٢٥١) - من طريق محمّدِ بن محمّدِ بن أبي قدامةَ، عن =

عثمانَ بنِ عبيد الله بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب قال: لمّا حضرت أبا بكرٍ - رضي الله عنه - الوفاةُ، فذكر نحوه، ومتنه أتمُّ.

ولم أجد لمحمّدٍ ترجمةً، ولا لعثمانَ، وهو منقطعٌ بلا شكٍّ، لم يكن لعبد الله بن عمرَ - رضي الله عنهما - حفيدٌ يوم مات أبو بكرٍ رضي الله عنه؛ فهٰذا الإسنادُ ضعيفٌ، والله أعلمُ.

وسادسها: رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ١٨٤-١٨٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٤١١-٤١٠) - عنِ الواقديّ بأسانيده.

وسابعها: رواه الطبريّ في "تهذيب الآثار" (مسند عمرَ: ٢/ ٩٢٦ برقْم ١٣١٦)، و"التاريخ" (٣/ ٤٣٣) عن محمّدِ بن حُمَيدٍ الرازيّ، عنِ ابن إسحاقَ، عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن حُصَينٍ.

وثامنها: أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٤٩-٢٤٨) من طريق سيفِ بن عمرَ التميميّ بأسانيده.

والواقديّ وابن حُمَيدٍ وسيفٌ متروكون، وإنّما ذكرت رواياتِهم للتنبيه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٩)

[٣٧٤]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا الأمير أبو أحمدَ خلفُ بن أحمدَ،(١) أبنا أبو محمّدٍ الفاكِهيُّ(٢) بمكّةَ، ثنا أبو يحيىٰ بنُ أبي مَسَرّةَ،(٣) قال: سمعت يوسفَ بن محمّدٍ(٤) يقول:

بلغني أنّ أبا بكرٍ الصِّدّيقَ - رضي الله عنه - أوصىٰ في مرضه، فقال لعثمانَ رضي الله عنه:

---

(١) هو ابن محمّدِ بن خلفِ بن الليث، السِّجِسْتانيُّ، قال أبو سعدٍ السَّمْعانيُّ: «كان من أهل الفضل، والعلم، والسياسة، والملك، وكان قد سمع الحديث وحدّث»، وقال الذهبيّ: «الملك، المحدّث، صاحبُ سِجِسْتانَ ... الفقيهُ، من جِلّة الملوك، له إفضالٌ كثيرٌ علىٰ أهل العلم»، وقال: «كان عالمًا جليلًا»، وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وتسعين وثلٰثمِائةٍ.

انظرِ "الأنسابَ" للسَّمْعانيّ (٧/ ٨٣-٨١)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ١١٨-١١٦)، و"العِبَرَ" له (٣/ ٧٢).

(٢) هو عبد الله بنُ محمّدِ بن العبّاس، المكّيُّ، صاحب "أخبار مكّةَ"، روىٰ عنه جماعةٌ، ووصفه الذهبيّ بـ(الإمام)، وقال: «كان أسندَ من بقِي بمكّةَ»، وتُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وخمسين وثلٰثمِائةٍ. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٦/ ٤٥-٤٤)، و"تاريخَ الإسلام" له (٨/ ٥٧-٥٦).

(٣) هو عبد الله بنُ أحمدَ بنِ زكريّا بنِ الحارث بن أبي مَسَرّةَ، المكّيُّ، روىٰ عنه الناس، وقال ابن أبي حاتمٍ: «محَلّه الصدقُ»، وقال مَسْلَمةُ: «ثقةٌ، مشهورٌ»، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات"، وقال الذهبيّ: «الإمام، المحدّث، المُسنِد»، وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٥/ ٦)، و"الثقاتِ" لابن حِبّانَ (٨/ ٣٦٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٦٣٣-٦٣٢)، و"الثقاتِ ممّن لم يقع في الكتب الستّة" لقاسمِ بن قُطْلُوبُغا (٥/ ٤٦٨).

(٤) هو ابن إبراهيمَ، العطّارُ، المكّيّ، روىٰ عن جماعةٍ، وروىٰ عنه الأزرقيّ، وأبو يحيىٰ بنُ أبي مَسَرّةَ، وذكره الأزرقيّ في أهل العلم، وذكر الفاكهيُّ أنّه كان مفتيَ مكّةَ في زمنه، بعد موت سفيانَ بنِ عيينةَ. انظر "أخبارَ مكّةَ" للأزرقيّ (٢/ ٣٦٧)، و"أخبارَ مكّةَ" للفاكِهيّ (٢/ ٣٤٨، و٣/ ١٦٧).

=

«اكتب:

بسم الله الرحمٰن الرحيم.

هٰذا ما أوصىٰ به أبو بكرِ بنُ أبي قُحافةَ عند آخرِ عهده بالدنيا خارجًا منها، وأوّلِ عهده بالآخرة داخلًا فيها، حين يَصدُق الكاذب، ويؤدّي الخائن، ويؤمن الكافر:

أنّي استخلفتُ بعدي عمرَ بن الخطّاب، فإن عدَل، فذٰلك ظنّي به، ورجائي فيه، وإن بدّل وجار، فلا أعلم الغيب، ولكلّ امرئٍ ما اكتسب، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء]».

❁❁❁

دراسة الحديث:

أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥١) من طريق البيهقيّ، بمثله.

وأخرجه البيهقيُّ من طريقٍ أخرىٰ عنِ الفاكِهيّ، يأتي ذكرُها في المبحث التالي.

وهٰذا الإسنادُ منقطعٌ بين محمّدِ بن يوسُفَ وأبي بكرٍ رضي الله عنه، بل معضلٌ؛ لأنّ محمّدَ بن يوسُفَ متأخّرٌ، عاش إلىٰ بعدِ المِائتين.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ يأتي تخريجها في المبحث التالي.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٤٩)

[٣٧٥]

وقد أنبأنيه القاضي أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسن إجازةً، أنّ أبا محمّدٍ الفاكهيَّ أخبرهم، فذكره[١] في إسناده، نحوَه.

(١) يعني الحديث السابق.

=

ورواه محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر،[١] عن هشامِ بن عروةَ، عن أبيه،[٢] عن عائشةَ موصولًا.

---

(١) هو ابن عبد الرحمٰن بن عمرَ بنِ الخطّاب، العدويُّ، المدنيّ، واسم المُجَبَّر (عبد الرحمٰن)، ويُعرَف بـ(الأنصاريّ)؛ نسبةً إلىٰ أخواله، قال ابن معينٍ: «ليس بشيءٍ»، وقال في روايةٍ: «ليس بثقةٍ»، وقال الفَلّاس، والذهبيّ، وابن حجرٍ: «ضعيفٌ»، وقال البخاريّ: «سكتوا عنه»، وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «واهي الحديث»، وقال أبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ: «تُرك حديثه»، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «ليس بقويٍّ»، وقال صالحُ بن محمّدٍ: «عنده المناكير، عن نافعٍ وغيره»، وقال النَّسائيّ، والأزديُّ: «متروكٌ»، وقال ابن حِبّانَ: «ممّن ينفرد بالمعضَلات عنِ الثقات، ويأتي بأشياءَ مناكيرَ عن أقوامٍ مشاهيرَ؛ لا يُحتجُّ به»، وقال ابن عَدِيٍّ: «مع ضعفه يُكتَب حديثه»، وقال ابن ماكُولا: «قليل الحديث جدًّا، وحديثه منكرٌ»، وقال المُعَلِّميّ: «تالفٌ جدًّا».

انظرِ "التاريخَ" لابن معينٍ (روايةَ الدُّوريّ: ٣/ ١٦٠)، و"سؤالاتِ ابن الجُنَيد" له (ص٣٥٣-٣٥٤)، و"الطبقاتِ" للنَّسائيّ (ص٥٣)، و"الضعفاءَ" للعُقَيليّ (٣/ ٥١٢)، و"الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٣٢٠)، و"المجروحين" لابن حِبّانَ (٢/ ٢٧٣-٢٧٢)، و"الكاملَ" لابن عَدِيٍّ (٩/ ٢١٢-٢١٤)، و"معرفةَ علوم الحديث" للحاكم (ص٥١٢)، و"الإكمالَ" لابن ماكُولا (٧/ ١٦١)، والضعفاءَ" لابن الجوزيّ (٣/ ٧٧)، و"المشتبِهَ" للذهبيّ (ص٥٧١)، و"تبصيرَ المنتبِه" لابن حجرٍ (٤/ ١٢٥٣)، وحاشيةَ "الفوائد المجموعة" للمُعَلِّميّ (ص٦٨).

تنبيهٌ:

نقل الذهبيّ في "ديوان الضعفاء" (ص٣٦٢) عنِ الإمام أحمدَ أنّه وثّقه، ولم أجد من تابع الذهبيَّ - رحمه الله - علىٰ هٰذا النقلِ، ولا ذكره هو - رحمه الله - في كتبه الأخرىٰ، بل نقل في "أحاديثَ مختارةٍ منَ الموضوعات" (ص١٣٦-١٣٧) عنِ الإمام أحمدَ أنّه قال في حديثٍ له: «كذبٌ»، والله أعلمُ.

(٢) هو عروةُ بن الزبير بن العوّام، الأسديُّ، المدنيّ.

=

دراسة الحديث:

تقدّم في المبحث السابق أنّ هٰذا الإسنادَ معضلٌ، وأشار إلىٰ ذٰلك البيهقيُّ هنا، وعلّقه عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر، عن هشامِ بن عروةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها.

وقال ابن أبي حاتمٍ في "تفسيره" (٩/ ٢٨٣٧-٢٨٣٦ برقْم ١٦٠٨٤): ذُكِر عن زكريّا بنِ يحيىٰ الواسطيِّ، حدّثني الهيثم بن محفوظٍ أبو سعدٍ النهديُّ، ثنا محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر، فذكر الحديث.

وهٰذا معلّقٌ أيضًا.

ووصله ابنُ زَبْرٍ الرَّبَعيُّ في "وصايا العلماء" (ص٣٥-٣٦) من طريق الفضل بن العبّاس بن أبي العبّاس الزيّات. وعبدُ الغافر الفارسيُّ في "السياق لتاريخ نَيْسابُورَ" (المنتخب: ص١٢٨-١٢٩) بإسنادٍ لم أعرف أحدًا من رواته عن محمّدِ بن محمّدٍ الواسطيّ.

كلاهما عن زكريّا الواسطيِّ به.

ولم أجد ترجمةً للفضل الزيّات، ولا عرفتُ محمّدًا الواسطيَّ.

وزكريّا هٰذا يُلَقّب (زحمويهْ)، قال ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٢٥٣): «كان منَ المتقنين في الروايات»، وشيخه الهيثم قال الذهبيّ في "ميزان الِاعتدال" (٤/ ٣٢٦)، و"المغني" (٢/ ٧١٧): «لا يُدرىٰ من هو».

ولا يمكن بذٰلك الجزمُ بثبوت هٰذا الحديث عن محمّدِ بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر، ولو صحّ عنه، فهو واهٍ، لا يُعتبَر بحديثه، بل تفرُّده بهٰذا الإسنادِ المشهور: (هشامٌ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها) منكرٌ؛ فلا يصلح لِلاستشهاد.

وللحديث طرقٌ أخرىٰ.

فأُولاها: ما رواه أبو عبيدٍ في "الخطب والمواعظ" (ص١٨٩-١٩٠) عن نعيمِ بن حمّادٍ، عن بقيّةَ بنِ الوليد، عن مكنفِ بن حاجبٍ، عن أبي بكرٍ رضي الله عنه.

=

ونعيمٌ سيّئ الحفظ، وبقيّة سيّئ التدليس، وقد عنعن، وشيخه لم أجد له ذِكرًا، ولم يدرك بقيّةُ أحدًا من كبار التابعين؛ فيكون الإسناد منقطعًا، ويكون باجتماع هٰذه العللِ واهيًا.

وثانيتها: ما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٤١٥) من طريق أبي إبراهيمَ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي بكرِ بن سالمِ بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، قال: سمعتُ جدّي: أبا بكرِ بنَ سالمٍ قال: لمّا حضر أبا بكرٍ - رضي الله عنه - الموتُ، فذكر الحديث.

ولم أجد من ترجم لإسحاقَ المذكورِ؛ فهو في حكم المجهول.

وجدُّه أبو بكرٍ من صغار التابعين، عدّه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٤٩) في الطبقة الخامسة؛ فلم يدرك زمن أبي بكرٍ رضي الله عنه.

وثالثتها: ما أخرجه هبة الله الطبريُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٧/ ١٣٧١ برقْم ٢٤٥٢)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٥٢-٢٥١) - من طريق محمّدِ بن محمّدِ بن أبي قدامةَ، عن عثمانَ بنِ عبيد الله بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب بنحوه، ومتنه أتمُّ.

وسبق في المبحث [٣٧٠] أنّي لم أجد لمحمّدٍ ترجمةً، ولا لعثمانَ، وأنّ هٰذا الإسنادَ منقطعٌ، ولا يصلح لِلاعتبار.

ورابعتها: ما رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ١٨٤-١٨٢) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٤١١-٤١٠) - عنِ الواقديّ بأسانيده.

وتقدّم ذكر هٰذا الأثرِ في المبحث [٢٧٣]، وأنّ الواقديّ متروكٌ.

وبعدُ، فوصيّة أبي بكرٍ - رضي الله عنه - هٰذه لا تثبت عنه؛ لشدّة ضعفها من جميع طرقها، والله أعلمُ.

[٥]

بابُ مَن جعل الأمر شورىٰ بين المستصلَحين له

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥١)

[٣٧٦]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، ثنا محمّدُ بن خالدٍ الحِمصيُّ،(١) ثنا بِشرُ بن شُعَيبِ بن أبي حمزةَ،(٢) عن أبيه،(٣) عنِ الزهريّ، أبنا سالمُ بن عبد الله بن عمرَ: أنّ عبد الله بنَ عمرَ قال:

دخل علىٰ عمرَ بنِ الخطّاب - رضي الله عنه - حين نزل به الموتُ عثمانُ بن عفّانَ، وعليُّ بن أبي طالبٍ، وعبد الرحمٰن بنُ عوفٍ، والزبير بن العوّام، وسعدُ بن أبي وقّاصٍ، رضي الله عنهم، وكان طلحةُ بن عبيد الله - رضي الله عنه - غائبًا بأرضه بالسَّرَاة،(٤) فنظر إليهم عمرُ ساعةً، ثمّ قال:

«إنّي قد نظرت لكم في أمر الناس، فلم أجد عند الناس شِقَاقًا فيكم، إلّا أن يكون فيكم شيءٌ؛ فإن كان شقاقٌ، فهو منكم.

---

(١) هو ابن خَلِيٍّ، الكَلَاعيُّ، أبو الحسين، صدوقٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، (س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤١١).

(٢) هو القرشيّ الأُمويّ مولاهم، أبو القاسم، الحِمصيُّ، واسم أبي حمزةَ (دينارٌ)، ثقةٌ، من كبار العاشرة، قال ابن حِبّانَ: قال البخاريّ: «تركناه»؛ فأخطأ ابن حِبّانَ، وإنّما قال البخاريّ: «تركناه حيًّا سنةَ اثنتي عشْرةَ»، مات سنةَ ثلاثَ عشْرةَ ومِائتين، (خ ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٦٢).

(٣) هو شُعَيبُ بن أبي حمزةَ، القرشيّ الأُمويّ مولاهم، واسم أبيه (دينارٌ)، أبو بِشْرٍ، الحِمصيُّ، ثقةٌ، عابدٌ، قال ابن معينٍ: «من أثبت الناس في الزهريّ»، منَ السابعة، مات سنة اثنتين وستّين ومِائةٍ، أو بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠٨).

(٤) السَّرَاةُ: واحدة السَّرَوات، وهي سلسلة جبالٍ، تبدأ بالطَّوْد، وهو جبلٌ مُشرِفٌ علىٰ عرفةَ، وتنتهي قبل صنعاءِ اليمن، وقيل: السَّرَوات هي ما ارتفع من ذٰلك، وقيل: هي سلسلة الجبال بين أدنىٰ الشام وأقصىٰ اليمن. انظر "معجمَ البلدان" لياقوتٍ الحَمَويّ (٣/ ٢٠٥-٢٠٤).

=

وإنّ الأمر إلىٰ ستّةٍ: إلىٰ عثمانَ بنِ عفّانَ، وعليّ بن أبي طالبٍ، وعبد الرحمٰن بن عوفٍ، والزبير بن العوّام، وطلحةَ، وسعدٍ.

ثمّ إنّ قومكم إنّما يؤمّرون أحدكم أيّها الثلاثةُ؛ فإن كنتَ علىٰ شيءٍ من أمر الناس يا عثمانُ، فلا تَحمِلَنّ بني أبي مُعَيطٍ[1] علىٰ رقاب الناس، وإن كنتَ علىٰ شيءٍ من أمر الناس يا عبد الرحمٰن، فلا تَحمِلَنّ أقاربك علىٰ رقاب الناس، وإن كنتَ علىٰ شيءٍ يا عليُّ، فلا تَحمِلَنّ بني هاشمٍ علىٰ رقاب الناس.

قوموا، فتشاوروا، وأمّروا أحدكم».

فقاموا يتشاورون.

قال عبد الله: فدعاني عثمانُ - رضي الله عنه - مرّةً أو مرّتين ليُدخلني في الأمر، ولم يُسَمِّني عمرُ، ولا واللهِ، ما أحبّ أنّي كنت معهم؛ علمًا منه بأنّه سيكون من أمرهم ما قال أبي، والله، لَقلّما سمعته حرّك شفتيه بشيءٍ قطُّ إلّا كان حقًّا.

فلمّا أكثر عثمانُ دُعائي، قلت: «ألَا تعقلون؟! تُؤمّرون وأمير المؤمنين حيٌّ»؟!

---

(١) أبو مُعَيطٍ هو أبانُ بن أبي عمرِو بن أميّةَ بنِ عبد شمسٍ، ولا عقِبَ له إلّا من ولده عقبةَ، وقد قتله النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يومَ بدرٍ، انظر "جمهرة الأنساب" لابن حزمٍ (ص١١٤-١١٥).

وكان عقبةُ قد تزوّج أروىٰ بنتَ كُرَيزِ بن ربيعةَ بنِ حَبِيبِ بن عبد شمسٍ رضي الله عنها؛ فولدت له الوليد وأمَّ كُلثومٍ - رضي الله عنهما - وغيرهما من ولده، انظرِ "الطبقاتِ الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٨/ ٢٢٩).

وعثمانُ - رضي الله عنه - هو ابنُ عفّانَ بنِ أبي العاص بن أميّةَ بنِ عبد شمسٍ، وأروىٰ المذكورةُ أمّه؛ فيكون بنو عقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ أبناءَ عمّه من جهةٍ، وإخوانَه لأمّه من جهةٍ، وبني إخوانه.

=

فوالله، لَكأنّما أيقظت عمر - رضي الله عنه - من مَرقَدٍ، فقال عمرُ: «أمهلوا، فإن حدث بي حدَثٌ، فلْيُصَلِّ للناس صُهَيبٌ مولىٰ بني جُدعانَ[1] ثلاثَ ليالٍ، ثمّ اجمعوا في اليوم الثالث أشراف الناس، وأمراء الأجناد، فأمِّروا أحدكم.

فمن تأمّر عن غير مَشُورةٍ، فاضربوا عنقه».

❁❁❁

---

(١) هو ابن سِنانٍ، أبو يحيىٰ، الروميُّ، وأصله منَ النَّمِر، ويقال: «كان اسمه (عبدَ الملك)، و(صهيبٌ) لقبٌ»، صحابيٌّ شهيرٌ، مات بالمدينة، سنةَ ثمانٍ وثلاثين، في خلافة عليٍّ رضي الله عنه، وقيل: قبلَ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٩).

دراسة الحديث:

أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٤٣٨-٤٣٧) من طريق البيهقيّ بمثله.

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل محمّدِ بن خالدٍ الحِمصيّ، وقد توبع.

فقد رواه عبد الرزّاق في "المصنّف" (٥/ ١١١ برقْميْ ١٠٥٤٢، و١٠٥٤٣) - وعنه محمّدُ بن يحلىٰ الذهليُّ في "جزءٍ" له (عشَرةِ أجزاءٍ حديثيّة: ص٤٣-٤٤ برقْم ٣٠) - عن معمرٍ. وأخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣١٩) من طريق صالحِ بن كيسانَ. والطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١٢/ ٤٧٩-٤٨٠) بإسنادٍ ضعيفٍ عن مالكٍ. وبإسنادٍ فيه مجهولٌ عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ.

أربعتهم عنِ الزهريّ به، نحوَ رواية البيهقيّ، ورواية الطحاويّ مختصرةٌ.

وهٰذا حديثٌ صحيحٌ من طريق معمرٍ وصالحِ بن كيسانَ.

وبذٰلك يصحُّ حديث شُعيبِ بن أبي حمزةَ.

وقد جاء عن عمرَ - رضي الله عنه - نحوُه من طرقٍ أخرىٰ.

فأُولاها: ما أخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣١٦)، وابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (٢١/ ١٥٨ برقْم ٣٩٨٤٣)، والحارث بن أبي أسامةَ في "مسنده"، كما في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٥/ ١٥-١٦ برقْم ٤١٥٨)، ومن طريقه أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "حلية الأولياء" (٤/ ١٥٢-١٥١)، وأخرجه =

الخلّال في "السنّة" (١/ ٢٧٨ برقْم ٣٤٢)، وهبةُ الله اللالَكائيُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٨/ ١٤٦٧-١٤٦٨) - من طرقٍ عن إسرائيلَ بنِ يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ. وأخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣١٥) من طرقٍ عن أبي خيثمةَ زُهَيرِ بن معاويةَ.

كلاهما عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ، عن عمرِو بن ميمونٍ، عن عمرَ رضي الله عنه، وفيه:

قال عمرُ رضي الله عنه: «ادعوا لي عليًّا، وعثمانَ، وطلحةَ، والزبير، وعبد الرحمٰن، وسعدًا».

قال ابن عمرَ رضي الله عنهما: فما كلّم منَ القوم غيرَ عليٍّ وعثمانَ رضي الله عنهما، فقال: «يا عليُّ، لعلّ هٰؤلاء يعرفون لك قرابتك برسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وما أعطاك منَ الفقه والعلم، فإن وَلِيتَ هٰذا الأمرَ، فاتّقِ الله فيه».

قال: ثمّ دعا عثمانَ رضي الله عنه، فقال: «يا عثمانُ، لعلّ القوم يعرفون لك صِهرَك من رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - وشَرَفَك، فإن وَلِيتَ هٰذا الأمرَ، فاتّقِ الله، ولا تحمل بني أبي مغيرةَ علىٰ رقاب المسلمين».

ثم قال: «ادعُوا لي صُهَيبًا»، فدَعَوا له صُهَيبًا، فقال: «صلِّ بالناس ثلاثا، واجعل هٰؤلاء القومَ في بيتٍ، فإذا اجتمعوا علىٰ رجلٍ، فمن خالفهم، فلْيضربوا عنقه».

اللفظ لإسرائيلَ، ولفظ أبي خيثمةَ أخصرُ.

وأبو إسحاقَ مدلّسٌ، وقد عنعن، لٰكنّه مكثِرٌ عن عمرِو بن ميمونٍ؛ فتُحتمَل عنعنته.

قال ابن حجرٍ في "المطالب العالية" (١٥/ ٧٧٦): «هٰذا حديثٌ صحيحٌ، أخرجه البخاريّ بأتمَّ من هٰذا السياقِ»، يعني سياقَ الحارث بن أبي أسامةَ.

وهو في "الصحيح" (٢/ ١٠٣ برقْم ١٣٩٢) من طريق حُصَينِ بن عبد الرحمٰن، عن عمرِو بن ميمونٍ، وليس فيه القدْر المذكور، إلّا قولَه:

«إنّي لا أعلم أحدًا أحقَّ بهٰذا الأمرِ من هٰؤلاء النفرِ، الذين تُوُفِّيَ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - وهو عنهم راضٍ، فمنِ استخلفوا بعدي، فهو الخليفة؛ فاسمعوا له وأطيعوا»، فسمّىٰ عثمانَ، وعليًّا، وطلحةَ، والزبير، وعبدَ الرحمٰن بنَ عوفٍ، وسعدَ بن أبي وقّاصٍ، رضي الله عنهم.

=

وزيادةُ أبي إسحاقَ السَّبِيعيّ مقبولةٌ، وتزيد رواية المبحث قوّةً إلىٰ قوّته.

وثانيتها: ما أخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ٣١٨) من طريق إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن جُبيرِ بن محمّدِ بن جبيرِ بن مطعمٍ قال: أُخبِرت:

أنّ عمرَ قال لعليٍّ، رضي الله عنهما: «إن وَلِيتَ من أمر المسلمين شيئًا، فلا تحملنّ بني عبد المطّلب علىٰ رقاب الناس».

وقال لعثمانَ رضي الله عنه: «يا عثمانُ، إن وَلِيتَ من أمر المسلمين شيئًا، فلا تحملنّ بني أبي مُعَيطٍ علىٰ رقاب الناس».

وجُبَيرٌ: روىٰ عنه ثقتانِ سوىٰ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، انظرهما في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (٤/ ٥٠٥)، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٦/ ١٤٨)، في التابعين الذين روَوا عنِ التابعين، وقال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٧٧): «مقبولٌ، منَ السادسة».

فالإسناد ضعيفٌ؛ للجهل بحال جُبيرٍ، ومنقطعٌ؛ لأنّه لم يدرك الرواية عن أحدٍ منَ الصحابة، فضلًا عن أن يدرك عصر الخلفاء الراشدين.

وثالثتها: ما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٩/ ١٩١-١٩٠) من طريق أبي محمّدٍ عبد الله بن جعفرِ بن إسحاقَ بنِ عليّ بن جابرِ بن الهيثم بن الفضل الجابريّ الموصليّ بالبصرة، أنا أبو جعفرٍ محمّدُ بن أحمدَ بنِ أبي المثنّىٰ، أنا جعفرُ بن عونٍ، أنا محمّدُ بن شَرِيكٍ، عنِ ابن أبي مُلَيكةَ، قال:

ما خصّ عمرُ - رضي الله عنه - أحدًا منَ الشورىٰ دون أحدٍ إلّا أنّه خلا بعليٍّ وعثمانَ رضي الله عنهما، كلُّ واحدٍ منهما دون صاحبه، فقال: «يا فلانُ، اتّقِ الله إنِ ابتلاك بهٰذا الأمرِ؛ فلا تحملَنَّ بني فلانٍ علىٰ رقاب الناس»، وقال للآخر مثلَ ذٰلك.

ووقع في المطبوعة: (عن جابرِ بن الهيثم)، وهو تصحيفٌ ظاهرٌ، وصوابه (ابنُ جابرِ بن الهيثم).

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة عبد الله بن جعفر الجابريّ، قال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ١٣٣): «صاحبُ الجزء المشهور ... ما عرفتُ من حاله شيئًا».

وأيضًا، فقال أبو زرعةَ الرازيُّ في "المراسيل" (ص١١٣): «عبدُ الله بنُ عبد الله بن أبي مُلَيكةَ التيميُّ، عن عمرَ - رضي الله عنه - مرسلٌ، وعن عثمانَ - رضي الله عنه - مرسلٌ».

=

ورابعتها: ما رواه عبد الرزّاق في "المصنف" (٥/ ٨٩ برقْم ١٠٥١٧) عن ليثِ بن أبي سُلَيمٍ، عن واصلٍ الأحدب، عنِ المعرور بن سُوَيدٍ، عن عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – قال:

«من دعا إلىٰ إمارة نفسه أو غيره عن غير مَشُورةٍ منَ المسلمين، فلا يحلّ لكم إلّا أن تقتلوه».

والليث ضعيفٌ، وقد خولِف في إسناده؛ قال الإمام أحمدُ في "العلل ومعرفة الرجال" (٢/ ٩٢ برقْم ١٦٦٠): أعطانا ابن الأشجعيّ – يعني عبّادَ بن عُبيد الله بن عبد الرحمٰن الأشجعيَّ – كتبًا من كتب أبيه، فنسخنا من كتاب الأشجعيّ: عن سفيانَ، عن واصلٍ، عن بنت المعرور، عنِ المعرور قال: سمعت عمرَ – رضي الله عنه – فذكر نحوَه.

ورواه الخلّال في "السنّة" (١/ ١٤٣ برقْم ١٠٦) من طريق الإمام أحمدَ.

ورواه الدارَقُطْنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٨٢) من طريق قَبِيصةَ، عنِ الثوريّ به.

ورواية الثوريّ هي المحفوظة عن واصلٍ؛ قال الدارَقُطْنيّ في "العلل" (١/ ٢٣٧): «قول الثوريّ أصحُّ»، وقد زاد في الإسناد بنتَ المعرور.

ونقل الدارَقُطْنيّ في "المؤتلف والمختلف" (٢/ ٦٨٣) عنِ ابن المدينيّ قال: «كان في كتاب عبد الرحمٰن بن مهديٍّ: (عن حُسَينةَ بنتِ المعرور)، فسألته عنه، فأبىٰ أن يحدّثني».

ولم أجد من ذكرها بجرحٍ، وهي ابنةُ أحد المخضرمين، وكانت في زمن التابعين؛ فروايتها جيّدةٌ في المتابعات والشواهد.

[٦]

بابُ ما جاء في تنبيه الإمام علىٰ من يراه أهلًا للخلافة بعدَه

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٢)

[٣٧٧]

أخبرنا أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ، أبنا عبد الله بنُ جعفرٍ،(١) ثنا يعقوبُ بن سفيانَ، ثنا أحمدُ بن يونُسَ،(٢) ثنا أبو مَعْشَرٍ،(٣) عن محمّدِ بن قيسٍ،(٤) قال:

اشتكىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ثلاثةَ عشَرَ يومًا، فكان إذا وجد خفّةً، صلّىٰ، وإذا ثَقِل، صلّىٰ أبو بكرٍ رضي الله عنه.

❁❁❁

---

(١) هو ابن دُرُسْتُوْيَهِ، البغداديُّ، النَّحْويّ.

(٢) هو أحمدُ بن عبد الله بن يونُسَ بن عبد الله بن قيسٍ، التميميُّ اليربوعيّ، أبو عبد الله، الكوفيّ، ثقةٌ، حافظٌ، من كبار العاشرة، مات سنة سبعٍ وعشرين ومِائتين، وهو ابن أربعٍ وتسعين سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١).

(٣) هو نَجِيحُ بن عبد الرحمٰن، السِّنديُّ، مولىٰ بني هاشمٍ، المدنيُّ، مشهورٌ بكنيته، وقيل في اسمه غيرُ ذٰلك، ضعيفٌ، أسنَّ واختلط، منَ السادسة، مات سنةَ سبعين ومِائةٍ، (٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٩١).

(٤) هو المدنيّ، القاصّ، ثقةٌ، منَ السادسة، وحديثه عنِ الصحابة مرسلٌ، (م ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٧-٤٣٨).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "دلائل النبوّة" (٧/ ٢٣٥) بهٰذا الإسنادِ والمتن سواءً.

ورواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٥٠، و٢/ ٢٦٣) كذٰلك.

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٣/ ١٦٥) عن أحمدَ بنِ يونُس بمثله.

وهٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل أبي مَعْشَرٍ السِّنْديّ، وأيضًا، فشيخه محمّدُ بن قيسٍ لم يلقَ أحدًا منَ الصحابة؛ فروايته عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - معضلةٌ.

=

ويشهد لبعضه ما أخرجه البخاريّ في "صحيحه" (١/ ١٣٤-١٣٣ برقْم ٦٦٤)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٢/ ٢٢)، من حديث عائشةَ - رضي الله عنها - قالت:

لمّا ثَقِل رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، جاء بلالٌ - رضي الله عنه - يُؤْذِنُه بالصلاة، فقال: «مروا أبا بكرٍ رضي الله عنه، فلْيصلِّ بالناس».

إلىٰ أن قالت: فأمروا أبا بكرٍ - رضي الله عنه - يصلّي بالناس.

قالت: فلمّا دخل في الصلاة، وجد رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - من نفسه خفّةً، فقام يُهادىٰ بين رجلين، ورجلاه تَخُطّان في الأرض.

إلىٰ أن قالت: فجاء رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - حتّىٰ جلس عن يسار أبي بكرٍ.

قالت: فكان رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يصلّي بالناس جالسًا، وأبو بكرٍ - رضي الله عنه - قائمًا، يقتدي أبو بكرٍ - رضي الله عنه - بصلاة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ويقتدي الناس بصلاة أبي بكرٍ رضي الله عنه.

ويبقىٰ تحديد مدّة مرضه صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقد روىٰ ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ٢٣٧) عنِ الواقديّ، عن عبد الله بن محمّدِ بن عمرَ بنِ عليّ بن أبي طالبٍ، عن أبيه، عن جدّه، قال:

«اشتكىٰ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يوم الأربعاء، لِلَيلةٍ بقِيَت من صفرٍ، سنةَ إحدىٰ عشْرةَ، وتُوُفِّيَ يوم الِاثنين، لاثنتي عشْرةَ مضت من ربيعٍ الأوّل».

والواقديّ متروكٌ.

ورواية محمّدِ بن عمرَ إن كانت عن أبيه عمرَ، فهي مرسلةٌ؛ لأنّه تابعيٌّ، انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٤)، وإن كانت عن جدّه عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، فهي منقطعةٌ، ذكره المِزّي في "تهذيب الكمال" (٢٦/ ١٧٣).

وقال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (٨/ ١٢٩): «واختُلِف في مدّة مرضه صلّىٰ الله عليه وسلّم، فالأكثر علىٰ أنّها ثلاثةَ عشَرَ يومًا، وقيل بزيادة يومٍ، وقيل بنقصه».

=

والقول بزيادة يومٍ محمولٌ علىٰ مجموع المدّة، دون نظرٍ إلىٰ عدد الأيّام التي تتخلّلها، والقول بنقص يومٍ محمولٌ علىٰ الأيّام التي استغرقها المرض، دون يوم وفاته صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فتجتمع بذٰلك الأقوالُ الثلاثة.

ثمّ قال ابن حجرٍ: «وقيل: عشَرةُ أيّامٍ، وبه جزم سليمانُ التيميُّ في "مغازيه"، وأخرجه البيهقيّ بإسنادٍ صحيحٍ»، يعني في "دلائل النبوّة" (٧/ ٢٣٤).

وفي إسناده الحسن بن عليٍّ البزّازُ، وهو ابن عبد الصمد الفارسيُّ، قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٩/ ١٨١): «لم أجد له ترجمةً»، وذكره مقبلٌ الوادعيّ في "رجال الحاكم" (١/ ٣٢٦)، ولم يذكر فيه شيئًا؛ فالظاهر أنّه مجهولٌ، وأنّ حديثه لا يصحُّ.

وأيًّا ما كان، فسليمانُ التيميُّ من صغار التابعين، وغالب رواياته عنِ التابعين؛ فحديثه مرسلٌ أو معضلٌ.

ولم أقف علىٰ شيءٍ يصحُّ في هٰذا البابِ، والله أعلمُ.

[٣٧٨]

"السنن الكبرىٰ"
(٨/ ١٥٢-١٥٣)

وحدّثنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا محمّدُ بن صالحِ بن هانئٍ،[١] ثنا الفضل بن محمّدٍ البيهقيُّ،[٢] ثنا إبراهيمُ بن المنذر الحِزاميُّ،[٣] ثنا محمّدُ بن فُلَيحٍ،[٤] عن موسىٰ بنِ عقبةَ، عن سعدِ بن إبراهيمَ،[٥] حدّثني إبراهيمُ بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ:[١]

---

(١) هو أبو جعفرٍ، النَّيْسابُوريُّ، الشافعيّ المذهبِ، الورّاقُ، أثنىٰ عليه ابن الأخرم، وقال الحاكم: «كان يفهم، ويحفظ»، وقال ابن الصلاح: «ثقةٌ، ثَبْتٌ، أحد المكثِرين»، وقال ابن كثيرٍ: «أحد العُبّاد الثقات الأثبات»، وتُوُفِّيَ سنةَ أربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظر "طبقاتِ الفقهاء الشافعيّة" لابن الصلاح (١/ ١٦٧-١٦٦)، و"طبقاتِ الشافعيّين" لابن كثيرٍ (١/ ٢٦٢-٢٦١).

(٢) هو ابن المسيَّب بن موسىٰ، من ذرّيّة باذانَ: ملكِ اليمن، الذي أسلم بكتاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، أبو محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ، الشَّعْرانيُّ، رماه الحسين القَبّانيُّ بالكذب، قال الذهبيّ: «بالَغَ»، وقال ابن أبي حاتمٍ: «تكلّموا فيه»، وقال ابن الأخرم: «صدوقٌ، غالٍ في التشيُّع»، وقال الحاكم: «ثقةٌ، مأمونٌ، لم يُطعن في حديثه بحجّةٍ»، وقال: «لم أرَ خلافًا بين الأئمّة الذين سمعوا منه في ثقته، وصِدقه، وكان أديبًا، فقيهًا، عالمًا، عابدًا، كثيرَ الرحلة في طلب الحديث، فَهِمًا، عارفًا بالرجال»، وقال الذهبيّ: «الإمام، الحافظ، المحدّث، الجوّال، المُكثِر»، وقال: «جمع، وصنّف»، وتُوُفِّيَ سنةَ اثنتين وثمانين ومِائتين.

انظرِ "الجرحَ والتعديل" لابن أبي حاتمٍ (٧/ ٦٩)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٣/ ٣١٧-٣١٩).

(٣) هو ابن عبد الله بن المنذر بن المغيرة، الأسديُّ، أبو إسحاقَ، المدنيُّ، صدوقٌ، تكلّم فيه الإمام أحمدُ لأجل القرآن، منَ العاشرة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائتين، (خ ت س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤).

(٤) هو ابن سليمانَ، الأسلميُّ أوِ الخزاعيّ، المدنيّ، صدوقٌ، يَهِمُ، منَ التاسعة، مات سنةَ سبعٍ وتسعين ومِائةٍ، (خ س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٧).

(٥) هو ابن عبد الرحمٰن بن عوفٍ.

=

أنّ عبد الرحمٰن بنَ عوفٍ كان مع عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنهما، وأنّ محمّدَ بن مَسْلَمةَ[٢] كسر سيف الزبير رضي الله عنهما، ثمّ قام أبو بكرٍ - رضي الله عنه - فخطب الناس، واعتذر إليهم، وقال:

«والله، ما كنت حريصًا علىٰ الإمارة يومًا ولا ليلةً قطُّ، ولا كنت فيها راغبًا، ولا سألتها الله في سرٍّ ولا علانيةٍ، ولٰكنّي أشفقت منَ الفتنة، وما لي في الإمارة من راحةٍ، ولٰكنْ قُلِّدتُ أمرًا عظيمًا، ما لي به طاقةٌ ولا يدانِ إلّا بتقوية الله، ولَوَدِدتُ أنّ أقوىٰ الناس عليها - مكاني عليها[٣] اليومَ».

فقبِل المهاجرون منه ما قال وما اعتذر به.

وقال عليٌّ والزبير رضي الله عنهما: «ما غضبنا إلّا لِأنّا أُخِّرنا عنِ المشاورة، وإنّا نَرىٰ أبا بكرٍ أحقَّ الناس بها بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ إنّه لَصاحب الغار، وثانيْ اثنين، وإنّا لَنعرف شرفه وكِبَره، ولقد أمَره رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بالصلاة بالناس وهو حيٌّ».

---

(١) هو ابن عبد عوفِ بن عبد الحارث، الزهريُّ، قيل: له رؤيةٌ، وسماعه من عمرَ - رضي الله عنه - أثبته يعقوبُ بن شيبةَ، مات سنةَ خمسٍ وتسعين، وقيل: سنةَ ستٍّ وتسعين، (خ م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١).

(٢) هو ابن سلمةَ، الأنصاريُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، وهو أكبرُ مَنِ اسمه (محمّدٌ) منَ الصحابة، مات بعد الأربعين، وكان منَ الفضلاء، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤١).

(٣) كلمة (عليها) الأولىٰ متعلّقةٌ بقوله: (أقوىٰ)، وكلمة (عليها) الثانية متعلّقةٌ بخبرِ (إنّ) المحذوفِ، والتقدير: (وَدِدتُ أنّ الأقوىٰ كائنٌ عليها اليومَ) أيْ: علىٰ الخلافة. علىٰ أنّه ليس في سائر الروايات تَكرار كلمة (عليها)، ولا في رواية البيهقيّ نفسِه في "الِاعتقاد"، ولا في "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ من طريقه، والله أعلمُ بالصواب.

=

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٤٩٢) بهٰذا الإسنادِ والمتن سواءً.

ورواه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٨٨-٢٨٧، في الهامش: ٣) من طريق البيهقيّ به.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٢٣٣ برقْم ٤٤٧٧)، وقال: «هٰذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرّجاه».

ورواه عبد الله بنُ أحمدَ في "السنّة" (٢/ ٥٥٤-٥٥٣ برقْم ١٢٩١) عن محمَدِ بن إسحاقَ المخزوميّ، عن محمّدِ بن فُلَيحٍ به مختصرًا، ذكر منه أنّ عبد الرحمٰن بنَ عوفٍ كان مع عمرَ يومئذٍ، وأنّ محمّدَ بن مَسْلَمةَ كسر سيف الزبير، رضي الله عنهم جميعًا.

ورواه موسىٰ بنُ عقبةَ في "مغازيه" (المنتخب: ص٩٤-٩٥ برقْم ١٩) بنحو رواية البيهقيّ.

وفي تصحيح الحاكم الحديثَ علىٰ شرط الشيخين نظرٌ.

فلم يخرّج مسلمٌ لمحمّدِ بن فُلَيحٍ، ولا لإبراهيمَ بنِ المنذر، ولا خرّجا لإبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بل يرَيَاه مرسلًا، كما سيأتي، ولا لموسىٰ بنِ عقبةَ، عن سعدِ بن إبراهيمَ، ولا خرّج البخاريّ لإبراهيمَ بنِ المنذر، عن محمّدِ بن فُلَيحٍ.

ومحمّدُ بن فُلَيحٍ متكلَّمٌ في حفظه، لٰكنّه يروي من كتاب موسىٰ بنِ عقبةَ، وهو ثابتٌ في كتابه "المغازي" من رواية ابن أخيه: إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ عقبةَ، وهو ثقةٌ، كما في التقريب (ص٤٤).

لٰكنّ إبراهيمَ بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ لم يسمع من أبي بكرٍ رضي الله عنه.

ذكر له البخاريّ في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٠٨٠) حديثًا مرفوعًا، ثمّ قال: «لا أُراه يصحّ؛ لأنّ أمّ كُلثومٍ - يعني أمَّه - زوّجها الوليدُ، وأسلم الوليد أيّامَ الفتح»، يعني الوليدَ بنَ عقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ رضي الله عنه.

وذكره مسلمٌ في "الطبقات" (ص٢٣٥)، في طبقةٍ دُنيا منَ الطبقة الأولىٰ من تابعي أهل المدينة، وهم ممّن وُلِد بعد وفاة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

=

فالحديث بذٰلك مرسلٌ.

وليس فيه ما يُنكَر، وسبق في المبحث [٣٥٩] تأخُّر عليٍّ والزبير - رضي الله عنهما - عنِ البيعة، لٰكنْ ليس فيه حمل الزبير - رضي الله عنه - للسيف، والله أعلمُ.

وروىٰ عبد الله بنُ أحمدَ في "السنّة" (٢/ ٥٥٤-٥٥٣ برقْم ١٢٩١) من طريق محمّدِ بن فُلَيحٍ، عن موسىٰ بنِ عقبةَ، عنِ ابن شهابٍ قال:

غضب رجالٌ منَ المهاجرين في بيعة أبي بكرٍ رضي الله عنه، منهم عليُّ بن أبي طالبٍ، والزبير بن العوّام، رضي الله عنهما، فدخلا بيت فاطمةَ بنتِ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، ومعهما السلاح، فجاءهما عمرُ - رضي الله عنه - في عصابةٍ منَ المسلمين، فيهم أُسَيدٌ، وسلمةُ بن سلَامةَ بنِ وَقَشٍ، رضي الله عنهما، ويقال: فيهم ثابتُ بن قيسِ بن الشمّاس رضي الله عنه، فأخذ أحدُهم سيف الزبير، فضَرَب به الحجر حتّىٰ كَسَره.

وهٰذا منقطعٌ؛ ابن شهابٍ لم يدرك وفاة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

فيبقىٰ هٰذا القدْرُ منَ الحديث ضعيفًا، والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٣)

[٣٧٩]

أخبرنا أبو الحسين بنُ بِشْرانَ ببغدادَ، أبنا أبو جعفرٍ محمّدُ بن عمرٍو الرَّزّازُ، ثنا يحيىٰ بن جعفرٍ، أبنا الضحّاك،(١) ثنا سفيانُ،(٢) عن عبد الملك بن عُمَيرٍ،(٣) عن مولًى لربعيٍّ،(٤) عن ربعيٍّ،(٥) عن حذيفةَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«اقتدوا باللَّذَينِ من بعدي: أبي بكرٍ وعمرَ، واهتدُوا بهَدي عمّارٍ،(٦) وتمسّكوا بعهد ابن أمّ عبدٍ».(٧)

---

(١) هو ابن مخلدِ بن الضحّاك بن مسلمٍ، الشيبانيُّ، أبو عاصمٍ، البصريُّ، النبيل، ثقةٌ، ثبْتٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ اثنتي عشْرةَ ومِائتين، أو بعدَها، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٢١).

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ، الكوفيّ.

(٣) هو ابن سُوَيدٍ، اللَّخْميُّ، حليفُ بني عَدِيٍّ، الكوفيُّ، ويقال له: (الفَرَسيّ)، وربّما قيل له: (القِبْطيّ)، وكلاهما نسبةٌ إلىٰ فَرَسٍ له سابقٍ، يقال له: (القِبْطيّ)، ثقةٌ، فصيحٌ، عالمٌ، تغيّر حِفظُه، وربّما دلّس، منَ الرابعة، مات سنةَ ستٍّ وثلاثين ومِائةٍ، وله مِائةٌ وثلاثُ سنين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠٥).

(٤) هلالٌ، مقبولٌ، منَ السادسة، (ت ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٠٧).

(٥) هو ابن حِرَاشٍ، العَبْسيُّ، أبو مريمَ، الكوفيُّ، ثقةٌ، عابدٌ، مخضرمٌ، منَ الثانية، مات سنةَ مِائةٍ، وقيل غيرُ ذٰلك، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٤٥-١٤٦).

(٦) هو ابن ياسرِ بن عامرِ بن مالكٍ، العَنْسيُّ، مولىٰ بني مخزومٍ، أبو اليقْظان، صحابيٌّ جليلٌ مشهورٌ، منَ السابقين الأوّلين، بَدْريٌّ، قُتِل مع عليٍّ - رضي الله عنه - بصِفّينَ، سنةَ سبعٍ وثلاثين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٤٦).

(٧) هو عبد الله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه، قال ابن حجرٍ في "فتح الباري" (٧/ ١٠٣): «كانت أمّه - رضي الله عنها - تُكْنىٰ (أمَّ عبدٍ)»، وترجم لها - رضي الله عنها - في "الإصابة" (١٤/ ٤٤٢).

=

دراسة الحديث:

رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٩)، وسيأتي التنبه علىٰ سقطٍ في المطبوعة. ويعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/٤٨٠، و٢/٥٣٤)، ومن طريقه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٤٧٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٦). وأخرجه البيهقيّ في "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" (١/ ٦٨-٦٧ برقْم ٦١) - ومن طريقه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٦) - من طريق الحسن بن مُكْرَمٍ.

ثلاثتهم عن أبي عاصمٍ الضحّاك بن مخلدٍ به.

واختصره ابن سعدٍ؛ فذكر فضل أبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط، ويعقوبُ بن سفيانَ في الموضع الثاني؛ فذكر فضل ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - فقط، واستوفاه في الموضع الأوّل، وقال «ابنَ مسعودٍ» بدلَ «ابنِ أمّ عبدٍ»، وكذٰلك قال البيهقيّ في "الِاعتقاد"، ولفظه في "المدخل" مثل حديث الباب، وكذا ابن عساكرَ.

ورواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (٢١/ ١٤٥ برقْم ٣٩٨٣١)، والإمامُ أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٥٢٩ برقْم ٢٣٧٤٨، و٥٥٦٦ برقْم ٢٣٩٠١)، ومن طريقه الخطيب في "الفقيه والمتفقّه" (٢/ ٢٩٠)، عن وكيعٍ. وأخرجه ابن ماجهْ في "سننه" (١/ ٢١٨ برقْم ٩٦)، والخلّالُ في "السنّة" (١/ ٢٧٥ برقْم ٣٣٦)، والخطيبُ في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٥٦٩)، من طريقين أُخرَيَينِ عن وكيعٍ. وأخرجه ابن ماجهْ في "سننه" (١/ ٢١٨ برقْم ٩٦)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٥) من طريق مؤمَّلِ بن إسماعيلَ. وأبو بكرٍ الآجُرّيُّ في "الشريعة" (٤/ ١٨٧١ برقْم ١٣٤١) من طريق أبي عامرٍ العَقَديّ. وهبةُ الله اللالَكائيُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٧/ ١٣٩٥ برقْم ٢٤٩٨) من طريق أبي داوُدَ الحَفَريّ.

أربعتهم عن سفيانَ الثوريّ بنحوِه، واختصره ابن ماجهْ والآجُرّيّ واللالَكائيّ؛ فذكروا الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وقال وكيعٌ: «وما حدّثكمُ ابن مسعودٍ، فصدّقوه».

=

قال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٧): «هٰذه اللفظةُ في آخره غريبةٌ بهٰذا الإسنادِ، وإنّما تُحفَظ من وجهٍ آخرَ»، يعني أنّ المشهور في هٰذا الحديثِ قولُه: «وتمسّكوا بعهد ابن مسعودٍ».

ووكيعٌ من أخصّ أصحاب الثوريّ، وأبو عامرٍ حافظٌ معروفٌ، والحَفَريّ ثقةٌ، ومؤمَّلٌ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٧): «صدوقٌ، سيّئ الحفظ»، ولا بأسَ بمثله في المتابعات.

وقد خولفوا علىٰ سفيانَ الثوريّ في إسناد هٰذا الحديثِ.

فقد أخرجه الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١/ ٢٧٦-٢٧٥ برقْم ٣٣٧) من طريق أبي حذيفةَ النَّهْديّ. والطبرانيُّ في "الأوسط" (٦/ ٧٦ برقْم ٥٨٤٠)، والحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ٢٤٦ برقْم ٤٥٠٧)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٥)، من طرقٍ عن يحيىٰ بنِ عبد الحميد الحِمّانيّ، عن أبيه. والخليليُّ في "الإرشاد" (٢/ ٦٦٥-٦٦٤) بإسنادٍ ضعيفٍ عن حَكّامِ بن سَلْمٍ. وابنُ عساكرَ في "تاريخه" (٣٣/ ١١٤، و١١٥، و٤٣/ ٣٩٤)، و"معجمه" (٢/ ٨٦٣ برقْم ١٠٨٥)، بإسنادين فيهما لِينٌ عن أسباطِ بن محمّدٍ. وفي "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٤) من طريق أحمدَ بنِ محمّدِ بن يحيىٰ الطَّلْحيّ، عن محمّدِ بن الحسن الأسديّ، ومن طريق أبي أحمدَ الزبيريّ.

الستّة، كلُّهم عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ به، ولم يذكروا مولىٰ رِبْعيٍّ.

ورواية الخليليّ - خاصّةً - مختصرةٌ، فيها الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وأبو حذيفةَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨٥): «صدوقٌ، سيّئ الحفظ، وكان يصحِّف».

ويحيىٰ الحِمّانيُّ متروكٌ، وأبوه: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢٣): «صدوقٌ، يخطئ».

وحكّامُ بن سَلْمٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٣): «ثقةٌ، له غرائبُ»، والرواية لا تصحّ عنه.

وأسباطُ بن محمّدٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٨): «ثقةٌ، ضُعِّف في الثوريّ»، وفي ثبوت الرواية عنه ضعفٌ أيضًا.

وأحمدُ الطَّلْحيُّ لم أجد له ترجمةً، وشيخه محمّدُ بن الحسن الأسديُّ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٠٩): «صدوقٌ، فيه لِينٌ».

=

وأبو أحمدَ الزبيريُّ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٢): «ثقةٌ، ثبْتٌ، إلّا أنّه قد يخطئ في حديث الثوريّ».

وروىٰ الحديث عنِ الثوريّ جماعةٌ، واختُلِف عليهم.

فأوّلهم: عبد الرحمٰن بنُ مهديٍّ، فقد أخرج الحديثَ ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٦) من طريق الرُّوياني، عن محمّدِ بن بشّارٍ بندارٍ، ويعقوبَ بنِ إبراهيمَ الدَّوْرَقيّ.

كلاهما عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - بمثل حديث الباب.

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٣٠-٢٢٩) من طريق أحمدَ بنِ عبد الله بن عليّ بن سُوَيدِ بن مَنْجُوفٍ، عن عبد الرحمٰن، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط، ولم يذكر في إسناده مولىٰ رِبْعيٍّ.

وأحمدُ المَنْجُوفيّ المذكور: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢١): «صدوقٌ».

ولا شكَّ أنّ بندارًا والدَّوْرقيَّ أحفظ منه، وأكثرُ سماعًا من عبد الرحمٰن بن مهديٍّ؛ فزيادتهما مقبولةٌ، وذِكرُ مولىٰ رِبْعيٍّ محفوظٌ في روايته.

وثانيهم: إبراهيمُ بن سعدٍ الزهريُّ، فقد روىٰ الحديثَ ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ٧٧٥ برقْم ١١٨٣) عن يعقوبَ بنِ كاسبٍ. وأخرجه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (٣/ ٢٥٨ برقْم ١٢٣٠)، والطبرانيّ في "المعجم الأوسط" (٥/ ٣٤٤- ٣٤٥ برقْم ٥٥٠٣)، من طريقين عن مصعبِ بن عبد الله الزبيريّ.

كلاهما عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عنِ الثوريّ، عن هلالٍ مولىٰ رِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - به، واختصره ابن أبي عاصمٍ؛ فذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وذكر الطبرانيّ أنّه لم يقل: (هلالٌ) في اسم مولىٰ رِبْعيٍّ - إلّا إبراهيمُ بن سعدٍ، وورد في طرقٍ أخرىٰ في بعض المطبوعات، ولا يوثَق بها، وسيأتي الإشارة إليها في التنبيهات.

وقال ابن حجرٍ في ترجمة يعقوبَ منَ "التقريب" (ص٥٣٧): «صدوقٌ، ربّما وهِم»، وقال في ترجمة مصعبٍ (ص٤٦٦): «صدوقٌ، عالمٌ بالنسب».

=

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٥-٣٩٤) من طريق إبراهيمَ بنِ حمزةَ الزبيريّ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن هلالٍ مولىٰ رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - بنحو حديث الباب، ولم يذكر رِبْعيًّا.

وإبراهيمُ بن حمزةَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩): «صدوقٌ».

ورواه عبد العزيز بنُ عبد الله الأُوَيسيُّ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، واختُلِف عليه.

فأخرجه البيهقيُّ في "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" (١/ ٧٠-٦٩ برقْم ٦٣) من طريق أبي إسماعيلَ التِّرمذيّ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، بمثل رواية مصعبٍ الزبيريّ.

ورواه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (٣/ ٢٥٨ برقْم ١٢٣١) عن إبراهيمَ بنِ أبي داوُدَ، عن عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيسيّ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عنِ الثوريّ، عن منصورٍ، عن هلالٍ مولىٰ رِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - به.

قال إبراهيمُ بن أبي داوُدَ: «هٰكذا كان في كتاب الأُوَيسيّ: (عن منصورٍ)، لا (عن عبد الملك)».

قال الطحاويّ (٣/ ٢٥٨ برقْم ١٢٣٢): ثمّ حدّثَنِيه ابن أبي داوُدَ مرّةً أخرىٰ، فقال: ثنا الأُوَيسيُّ، ثنا إبراهيمُ بن سعدٍ، عن سفيانَ، عن عبد الملك، فذكر مثل رواية يعقوبَ بنِ كاسبٍ ومصعبٍ الزبيريّ.

فالظاهر أنّ الأُوَيسيَّ تبيّن خطأَ ما في كتابه، ورجع عنه، وحدّث بالإسناد علىٰ صوابه، وسمع منه إبراهيمُ بنُ أبي داوُدَ الوجهين، وحدّث بهما، والله أعلمُ.

وعبد العزيز الأُوَيسيُّ ثقةٌ، كما قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٩٨-٢٩٩).

وباتّفاق يعقوبَ بنِ كاسبٍ، ومصعبٍ الزبيريُّ، وعبدِ العزيز الأُوَيسيّ، لا يُشكّ أنّ زيادتهم رِبْعيًّا مقبولةٌ؛ ويكون ذٰلك هو المحفوظَ عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ.

وثالثهم: قَبِيصةُ بن عقبةَ، فقد رواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/٤٨٠، و٢/٥٣٤)، ومن طريقه البيهقيّ في "الاِعتقاد" (ص٤٧٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٦). وأخرجه ابن عبد البَرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١١٦٥ برقْم ٢٣٠٧) من طريق الحارث بن أبي أسامةَ. وقِوَامُ السنّة الأصبهانيُّ في "سِيَر السلف" (ص١١٩) بإسنادٍ فيه من لم يوثَّق عن محمّدِ بن إسماعيلَ الصائغِ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٢٧) عنِ السَّريّ بن يحيىٰ الكوفيّ.

=

أربعتهم عن قَبِيصةَ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن مولىٰ رِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ – رضي الله عنه – به.

ورواه عبد الله بنُ أحمدَ في "السنّة" (٢/ ٥٨٠ برقْم ١٣٦٨) عن زُهَيرِ بن حربٍ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٥-٣٩٤) من طريق يعقوبَ بنِ شيبةَ.

كلاهما عن قَبِيصةَ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن حذيفةَ – رضي الله عنه – به، ولم يذكرا فيه رِبْعيًّا.

ويعقوبُ بن سفيانَ ثقةٌ حافظٌ، والحارث بن أبي أسامةَ ثقةٌ، والسَّريُّ صدوقٌ؛ فزيادتهم في الإسناد ذِكرَ رِبْعيٍّ مقبولةٌ؛ فتكون محفوظةً عن قَبيصةَ.

ورابعهم: محمّدُ بن كثيرٍ العَبْديُّ، فقد رواه ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٦/ ٤٤٦) عن أبيه. وأخرجه ابنُ عبد البَرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١١٦٥ برقْم ٢٣٠٧)، و"الِاستيعاب" (٣/ ٩٧٠)، من طريق إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي.

كلاهما عن محمّدِ بن كثيرٍ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ – رضي الله عنه – به.

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٤) من طريق يعقوبَ بنِ شيبةَ، عن محمّدِ بن كثيرٍ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ – رضي الله عنه – به، ولم يذكر مولىٰ رِبْعيٍّ.

وأبو حاتمٍ الرازيُّ أحد الأئمّة حفظًا ومعرفةً، وإسماعيلُ القاضي ثقةٌ ثبْتٌ؛ فتُقبَل زيادتهما ذِكرَ مولىٰ رِبْعيٍّ في الإسناد، ويكون ذٰلك محفوظًا عن محمّدِ بن كثيرٍ.

وخامسهم: محمّدُ بن يوسُفَ الفِريابيُّ، فقد رواه الطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (١/ ٢٧٥ برقْم ٣٣٦) عن عبد الملك بن مرْوانَ الرَّقّيِّ، عنِ الفِريابيّ، عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ – رضي الله عنه – به.

وعبد الملك هٰذا وثّقه ابن يونُسَ، نقله البدر العَينيّ في "مغاني الأخيار" (٢/ ٢٥٨-٢٥٧)؛ فهو أرفعُ من قول أبي التراب السِّنديّ في "كشف الأستار" (ص٦٩) إنّه مقبولٌ، والله أعلمُ.

=

وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٢٧) من طريق إبراهيمَ بنِ أبي سفيانَ، عنِ الفِريابيّ، عنِ الثوريّ، عن مولًى لرِبْعيٍّ قال: حدّثني من لم يَكْذِبني: حذيفةُ - رضي الله عنه - فذكره.

وإبراهيمُ بن أبي سفيانَ هٰذا وثّقه مَسْلَمةُ بن القاسم، نقله ابن قُطْلُوبُغا في "الثقات ممّن لم يقع في الكتب الستّة" (٢/ ١٩٠).

وقال ابن عساكرَ: «قد سقط منه ذِكرُ رِبْعيٍّ، ولا بدَّ منه».

فيتحصّل ممّا سبق أنّ أبا عاصمٍ النبيلَ، ووكيعًا، وأبا عامرٍ العَقَديَّ، وأبا داوُدَ الحَفَريَّ، ومؤمَّلَ بن إسماعيلَ - روَوُا الحديث عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، ولم يُختلَف عليهم في ذٰلك. وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ، إلّا مؤمَّلًا، وهو جيّدٌ في الاِعتبار.

وأنّ هٰذا الوجهَ هو المحفوظُ عن عبد الرحمٰن بن مهديٍّ، وإبراهيمَ بنِ سعدٍ، وقَبِيصةَ، ومحمّدِ بن كثيرٍ، والفِريابيّ، كما تبيّن من شرح اختلاف الرواة عنهم. وهٰؤلاء كلُّهم ثقاتٌ أيضًا.

وأنّه جاء عن أبي حذيفةَ النَّهْديّ، وعبد الحميد الحِمّانيّ، وأسباطِ بن محمّدٍ، ومحمّدِ بن الحسن الأسديّ، وأبي أحمدَ الزبيريّ، كلُّهم عنِ الثوريّ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، ولم يذكروا فيه مولىٰ رِبْعيٍّ، بغير خلافٍ عليهم، وتقدّم أنّ الرواية لا تصحُّ أصلًا عنِ الحِمّانيّ، ولا أسباطٍ، ولا الأسديّ، وأنّ أبا حذيفةَ والحِمّانيَّ والأسديَّ في حفظهم ضعفٌ، وأنّ في حديث أسباطٍ وأبي أحمدَ عنِ الثوريّ - خاصّةً - خطأً.

فهي أسانيد ليّنةٌ أو ضعيفةٌ، وقد جرت علىٰ المعهود من رواية عبد الملك، عن رِبْعيٍّ؛ فلا تقوم لرواية الحفّاظ من أصحاب الثوريّ، كأبي عاصمٍ، ووكيعٍ، وعبد الرحمٰن بن مهديٍّ، ومن معهم منَ الثقات، مع ما في زيادتهم ذِكرَ مولىٰ رِبْعيٍّ منَ التثبُّت، الذي لا يسبق إلىٰ الوهْم.

وعليه، فزيادة الجماعة الأُوَلِ ذِكرَ مولىٰ رِبْعيٍّ في الإسناد - مقبولةٌ، وهي المعروف من رواية الثوريّ، وما خالفها، فمنكرٌ، ولا يصحُّ.

وقال الشيخ مُفلِحٌ الرَّشِيديّ في تحقيقه لجزءِ "حديث سفيانَ" لعليّ بن حربٍ (ص٤٦٣): «المحفوظ عن سفيانَ الثوريّ ما رواه الكبار وغيرُهم من أصحابه، عنه، عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، عن مولًى لرِبْعيّ بن حِراشٍ ... عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه».

=

وقد شَرَك الثوريَّ في هٰذا الحديثِ جماعةٌ.

فأوّلهم: مِسْعَرُ بن كِدَامٍ، فقد أخرج الطبرانيّ في "الأوسط" (٦/ ٧٦ برقْم ٥٨٤٠)، والحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ٢٤٦ برقْم ٤٥٠٧)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٥)، من طرقٍ عن يحيىٰ بنِ عبد الحميد الحِمّانيّ، عن أبيه. والحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ٢٤٥ برقْم ٤٥٠٦)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٤) من طريقين عن أبي إسماعيلَ حفصِ بن عمرَ الأُبُلّيِّ.

كلاهما عن مِسْعَرٍ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - بمثل حديث الباب، ولم يذكرا فيه مولىٰ رِبْعيٍّ.

قال الطبرانيّ بعد تخريج رواية الحِمّانيّ: «لا يُروىٰ هٰذا الحديثُ عن مِسْعَرٍ إلّا بهٰذا الإسنادِ»، وقد توبع كما ترىٰ، وسيأتي من طريق ابن عيينةَ أيضًا، عن مِسْعرٍ، ولا يصحّ.

ولا تصحّ هاتان الروايتان أيضًا؛ فإنّ يحيىٰ الحِمّانيَّ متروكٌ، وقد تفرّد به عن أبيه، ذكره الطبرانيّ في "الأوسط" (٤/ ١٤٠)، وبه أعلّ الهيثميّ الروايةَ في "مجمع الزوائد" (١٩/ ١٠١)، وأبوه صدوقٌ، لٰكنّ في حفظه ضعفًا، كما تقدّم.

وحفصُ بن عمرَ الأُبُلّيُّ: قال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "الجرح والتعديل" لابنه (٣/ ١٨٣): «كان شيخًا كذّابًا»، وقال العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٤٩٩): «يحدّث عن شعبةَ، ومِسْعَرٍ، ومالكِ بن مِغْوَلٍ، والأئمّةِ بالبواطيل»، وقال ابن حِبّانَ في "المجروحين" (١/ ٣١٤): «يَقلِب الأخبار، ويَلزِق بالأسانيد الصحيحةِ المتونَ الواهية، ويَعمَد إلىٰ خبرٍ يُعرَف من طريق واحدٍ، فيأتي به من طريقِ آخرَ لا يُعرَف»، وقال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٤/ ٨١): «أحاديثه كلّها إمّا منكرُ المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلىٰ الضعف أقربُ».

وبذٰلك أعلّ الذهبيّ الرواية في "تلخيص المستدرك"، كما في طبعة دار الكتب العلميّة (٣/ ٧٨).

ورواه وكيعٌ، عن مِسْعَرٍ، واختُلِف عليه.

فأخرجه الحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ٢٤٦ برقْم ٤٥٠٨) عن أحمدَ بنِ الحسين بن عبد الله، عن محمّدِ بن عَبْدُوسَ بنِ كاملٍ، عن هنّادِ بن السَّرِيّ، عن وكيعٍ، عن مِسْعَرٍ، بمِثل الوجه السابق عنه.

=

وأحمدُ بن الحسين: شيخُ الحاكم، وصفه الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٣٩٥) بـ(الشيخ)، وذكر جماعةً روَوا عنه. وشيخه محمّدُ بن عَبْدُوسَ، وشيخه هنّادٌ - ثقتان حافظان.

ورواه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٣/ ٤٦٨-٤٦٧) عن أحمدَ بنِ عبد الله المَحَامِليّ، أنّه وجده بخطّ جدّه: الحافظِ الحسين بن إسماعيل المَحَامِليّ، عن عليّ بن عبد المؤمن الزعفرانيّ، عن وكيعٍ، عن مِسْعَرٍ، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - به، وقال فيه: «وإذا حدّثكم ابن أمّ عبدٍ، فصدّقوه».

وأحمدُ حفيد المَحَامِليّ: قال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٥/ ٣٩٣): «كتبنا عنه، وكان سماعه صحيحًا»، يعني في كتاب ابن عمّه، قال: «أمّا هو، فلم يكن له كتابٌ»، وروايته من وِجادةٍ منقطعةٍ؛ فإنّه لم يدرك جدّه.

وعليُّ بن عبد المؤمن: قال ابن أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٦): «صدوقٌ».

والإسناد الأوّل أرجحُ، وأشهرُ عن مِسْعَرٍ؛ فيكون هو المحفوظَ، والله أعلمُ.

ورجّحه كذلك الشيخ مُفلِحٌ الرَّشِيديّ في تحقيقه لجزء "حديث سفيانَ" لعليّ بن حربٍ (ص٤٦٤)، واستدلّ لذلك.

وثانيهم: سفيانُ بن حسينٍ، فقد أخرج ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٣٣) بإسنادٍ حسنٍ عنه، عن عبد الملك بن عميرٍ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وسفيانُ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٨٣): «ثقةٌ في غير الزهريّ باتّفاقهم».

وثالثهم: شعبةُ بن الحجّاج، فقد أخرج ابن بِشْرانَ في "أماليه" (ص٢٥٧ برقْم ٥٩٥) من طريق مسلمِ بن أبي مسلمٍ الجَرْميّ، عن حجّاجِ بن محمّدٍ المِصّيصيّ، عنه، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - بذكر الاقتداء بأبي بكر وعمرَ رضي الله عنهما.

ومسلمٌ هذا ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٩/ ١٥٨)، وقال: «ربّما أخطأ»، وقال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ١٢٠): «كان ثقةً»، ونقل الزيلعيّ في "نصب الراية" (٣/ ١٨٨) عنِ ابن أبي حاتمٍ =

أنّه قال: «هو منَ الثقات»، أفدتُه منَ "التذييل" لطارقٍ الناجيْ (ص٣٠٣)، وتُكُلِّم فيه بما لا يضرُّ، انظر "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٨/ ٥٦)، و"التنكيلَ" للمُعَلِّميّ (١/ ٧٩٧).

وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لشيءٍ في حفظ مسلمٍ الجَرْميّ، والله أعلمُ.

ورابعهم: رَقَبةُ بن مَصْقَلةَ، أخرجه الطبرانيّ في "جزءٍ" له انتقاه ابن مَرْدُوْيَهْ (ص٤٩ برقْم ١٠) من طريق زافِرِ بن سليمانَ، عن عثمانَ بنِ زائدةَ، عن رَقَبةَ بنِ مَصْقَلةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما.

ورَقَبةُ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٥٠): «ثقةٌ، مأمونٌ».

والإسناد إليه ضعيفٌ؛ لأجل زافِرِ بن سليمانَ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٥٣): «صدوقٌ، كثير الأوهام»، ولا بأسَ بمثله في المتابعات والشواهد.

وخامسهم: أبو حنيفةَ النعمانُ بن ثابتٍ، فقد ذكر الحِصْكِفيّ في "مسنده" (ترتيب السِّنديّ: ص٥٢٤-٥٢٥ برقْم ٣٦٥) عن أبي حنيفةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - مثلَ حديث الباب.

ولم أقف علىٰ إسناده إلىٰ أبي حنيفةَ بهٰذا الحديثِ، ولا عزاه إلىٰ كتابٍ فيُرجعَ إليه؛ فلا يُقبَل ذٰلك حتّىٰ يُعرَفَ، والله أعلمُ.

وسادسهم: سالمٌ المُراديّ، وسيأتي أنّها روايةٌ منكرةٌ، لا تصحّ عنه، عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، وأنّ صوابها عنه: عن عمرِو بن هَرِمٍ.

وسابعهم، وثامنهم، وتاسعهم: فيما أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٦-٣٩٥) من طريق عمرَ بنِ إبراهيمَ، عن سفيانَ الثوريّ، وزائدةَ بنِ قدامةَ، ويحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، وموسىٰ بنِ عبد الملك بن عُمَيرٍ.

كلّهم عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر نحو حديث الباب، وفي آخره: قلت: «ما هديُ عمّارٍ»؟ قال: «التقشُّف والتشمير».

=

وعمرُ بن إبراهيمَ هٰذا هو ابن خالدٍ الهاشميُّ مولاهم، وهو ساقطٌ، ضعّفه ابن عُقْدةَ، وقال الدارَقُطْنيّ: «كذّابٌ، خبيثٌ»، وقال الخطيب: «غير ثقة»، وقال: «يروي المناكير عنِ الأثبات»، وقال ابن القطّان الفاسيُّ: «مجهولٌ». انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٦/ ٦٢-٦١).

فالحديث واهٍ، لا يُظنُّ أنّه سمعه ممّن نسبه إليهم، وقد صحّ عنِ الثوريَّ، كما تقدّم تخريجُ الرواياتِ عنه، وصحّ عن زائدةَ، كما سيأتي في الكلام علىٰ رواية ابن عيينةَ، وصحّ عن يحيىٰ بنِ سلمةَ، وسيأتي أنّه يرويه بإسنادٍ آخرَ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

وما زاده عمرُ بن إبراهيمَ في المتن، فموضوعٌ، ولم يتابعه عليه أحدٌ.

وعاشرهم: سفيانُ بن عيينةَ، وقدِ اختُلِف عليه كثيرًا؛ ولذٰلك أخّرتُ ذِكرَه.

فرواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٩). وعليُّ بن حربٍ الطائيُّ في "حديث سفيانَ" (ص٤٥٨ برقْم ١٠١). والتِّرمِذيُّ في "الجامع" (٥/ ٣٢ برقْم ٣٩٦٤) عن أحمدَ بنِ مَنِيعٍ، وغيرِه. وابنُ أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (السِّفْر الثالث: ٣/ ١٧٠ برقْم ٤٣١٥) عن محمّدِ بن سعيدٍ ابن الأصبهانيّ. وأخرجه الآجُرّيّ في "الشريعة" (٤/ ١٨٧٢ برقْم ١٣٤٢) من طريق سُرَيجِ بن يونُسَ، ويعقوبَ بنِ إبراهيمَ الدَّوْرَقيّ. وابنُ الغِطْرِيف في "جزئه" (ص٨٢ برقْم ٣٦) من طريق أبي عمرَ الضريرِ، وإبراهيمَ بنِ بشّارٍ. والجَورَقانيُّ في "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير" (١/ ٢٨٨) من طريق الرُّوياني، عن نصرِ بن عليٍّ، ويعقوبَ بنِ إبراهيمَ الدَّوْرَقيّ، وعمرِو بن عليٍّ الفَلّاسِ. والبغويُّ في "شرح السنّة" (١٤/ ١٠١ برقْم ٣٨٩٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٢٦) من طريق ثابتِ بن موسىٰ العابدِ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٠/ ٢٢٧، و٤٤/ ٢٣٠-٢٣١) من طريق الحارث بن مسكينٍ، وعبد الملك بن عبد ربّه الطائيّ، وبِشرِ بن مَطرٍ.

أربعةَ عشَرَ نفسًا، كلُّهم يرويه عنِ ابن عيينةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه، وذكروا الاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وهٰؤلاء كلّهم ثقاتٌ، إلّا ثابتَ بن موسىٰ العابدَ؛ ضعّفه ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٧٢)، وإلّا عبدَ الملك بنَ عبد ربّه؛ اتّهمه ابن عبد البَرّ، وقال ابن حجرٍ: «لا أعرفه»، وذكر له مناكيرَ تفرّد بها، انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (٥/ ٢٦٤-٢٦٣).

=

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٥٢٣ برقْم ٢٣٧١٧). والتِّرمذيّ في "الجامع" (٥/ ٣٢ برقْم ٣٩٦٣) عنِ الحسن بن الصَّبّاح. وابنُ أبي خيثمةَ في "التاريخ الكبير" (السِّفْر الثالث: ٣/ ١٧٠ برقْم ٤٣١٦) عن أبي موسىٰ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الهرويّ. والبزّارُ في "مسنده" (٧/ ٢٤٨ برقْم ٢٨٢٧) عن أحمدَ بنِ أبانَ القرشيّ، وأحمدَ بنِ ثابتٍ. وأخرجه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (٣/ ٢٥٧ برقْم و١٢٢٨) من طريق يحيىٰ بنِ حسّانَ. والآجُرّيُّ في "الشريعة" (٤/ ١٨٧٣ برقْم ١٣٤٣) من طريق ابن أبي عمرَ العَدَنيّ. والخِلَعيُّ في "الخِلَعيّات" (ص١٩٤ برقْم ٤٤٨)، وقِوَامُ السنّة في "الترغيب والترهيب" (١/ ٢٣٥ برقْم ٣٤١)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٣٢-٢٣١) من طريقين عن أحمدَ بنِ شيبانَ الرَّمْليّ. وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٥، و٤٤/ ٢٣١-٢٣٢) من طريق أحمدَ بنِ محمّدِ بن عونٍ القَوّاسِ، ومن طريقين عن عبد الجبّار بن العلاء، وبإسنادٍ واهٍ عنِ العبّاس بن يزيدَ البَحرانيّ.

أحدَ عشَرَ نفسًا، كلُّهم عنِ ابن عيينةَ، عن زائدةَ بنِ قدامةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكروا الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط، إلّا أحمدَ القَوّاسَ، فقدِ استوفىٰ المتن، بنحو حديث الباب.

وهٰؤلاء فيهم الحافظ، والثقة والصدوق الذي تُقبل روايته.

ورواه غير واحدٍ علىٰ الوجهين.

فقد أخرج الحديثَ هبةُ الله اللالَكائيُّ في "شرح أصول الِاعتقاد" (٧/ ١٣٩٦-١٣٩٥ برقْم)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٣٢) من طريق أبي أبي حامدِ بن الشَّرْقيّ، عن عبد الرحمٰن بن بشرٍ، عنِ ابن عيينةَ، عن زائدةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما.

قال أبو حامد: وحدّثنا به عبد الرحمٰن مرّةً أخرىٰ، عن سفيانَ، عن عبد الملك، ولم يذكر زائدةَ.

ورواه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (٣/ ٢٥٧ برقْم ١٢٢٦) من طريق حامدِ بن يحيىٰ البَلْخيّ، عن سفيانَ، عن زائدةَ، عن عبد الملك.

=

ورواه الطحاويّ بعد ذٰلك (٣/ ٢٥٨ برقْم ١٢٢٩) من طريقٍ أخرىٰ عن حامدِ بن يحيىٰ البلخيّ، قال: حدّثنا ابن عيينةَ غيرَ مرّةٍ عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، وحدّثنيه مرّةً أخرىٰ، فقال: أخبرني زائدةُ، عن عبد الملك، يعني: عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - به.

وجاء الحديث عنِ الشافعيّ، واختُلِف عليه.

فأخرجه عبد الغنيّ بنُ سعيدٍ الأزديُّ في "فوائده" (ص٥٢-٥٣ برقْم ٢٣)، والبيهقيُّ في "السنن الكبرىٰ" (٥/ ٢١٢)، والخطيبُ البغداديّ في "الفقيه والمتفقّه" (١/ ٤٤٦-٤٤٥)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٥١/ ٢٧١)، من طرقٍ عن عبد الله بن وهبٍ الدِّينَوَريّ، عن عبيد الله بن محمّدٍ الفارابيّ، عنِ الشافعيّ، عنِ ابن عيينةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

والدِّينَوَريّ واهٍ، قال ابن حجرٍ في "لسان الميزان" (٤/ ٤٦٧): «متّهمٌ»، ثمّ ترجم له في (٤/ ٥٧٣-٥٧٤)، وذكر عنِ الحافظِ عمرَ بنِ سهلٍ الدِّينَوَريَّ أنّه كذّبه، وعنِ ابن عقدةَ أنّه اتّهمه، وعنِ الدارَقُطْنيّ أنّه تركه، وقال: «كان يضع الحديث».

وأخرجه أبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في "حلية الأولياء" (٩/ ١٠٩) بإسنادٍ فيه من لم أقف علىٰ ترجمته عن جامعِ بن القاسم، عن أبي بكرٍ المستمليْ محمّدِ بن يزيدَ بنِ حكيمٍ، عنِ الشافعيّ، عنِ ابن عيينةَ، عن زائدةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وجامعٌ ضعّفه الدارَقُطْنيّ، كما في "لسان الميزان" لابن حجرٍ (٢/ ٤١٦).

وأبو بكرٍ المستمليْ: قال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٩/ ٤٠٥): «يسرق الحديث، ويزيد فيه، ويضع».

فالحديث لا يصحّ عنِ الشافعيّ.

ورواه الحُمَيديّ، عنِ ابن عيينةَ، واختُلِف عليه.

فالرواية في "مسنده" (١/ ٤١٣ برقْم ٤٥٤) عن سفيانَ، عن زائدةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وفيه الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

=

ورواه الطحاويّ في "شرح مشكِل الآثار" (٣/ ٢٥٧ برقْم ١٢٢٧) عن محمّدِ بن النعمان السَّقَطيّ. وابنُ أبي حاتمٍ في "العلل" (٦/ ٤٣٦) عن أبيه. وأخرجه البغويُّ في "شرح السنّة" (١٤/ ١٠١ برقْم ٣٨٩٥) من طريق أبي يحيىٰ بنِ أبي مَسَرّةَ.

ثلاثتهم عنِ الحميديّ بمثل رواية "مسنده".

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٥/ ٢٤٧-٢٤٦ برقْم ٤٥٠٩) من طريق بِشرِ بن موسىٰ، وهو راوي "المسند". وابنُ عبد البَرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١١٦٧ برقْم ٢٣٠٨) من طريق أبي إسماعيلَ التِّرمِذيّ.

كلاهما عنِ الحميديّ، عنِ ابن عيينةَ، عن عبد الملك، عن مولىٰ رِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - بمثله؛ فزادا في إسناده مولىٰ رِبْعيٍّ، وسمّاه الحاكم (هلالًا).

وقال ابن عبد البَرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١١٦٧): «الصحيح ما ذكرنا من رواية الحميديّ، عنه»، يعني عنِ ابن عيينةَ بذِكر مولىٰ رِبْعيٍّ في الإسناد.

وفيه نظرٌ؛ فإنّ المشهور عنِ الحميديّ: عنِ ابن عيينةَ، عن زائدةَ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، وهو الثابت في "مسنده"، وكذٰلك رواه عامّة من روىٰ الحديث عنِ ابن عيينةَ، والله أعلمُ.

وقال الشيخ مُفلِحٌ الرَّشِيديّ في تحقيقه لجزءِ "حديث سفيانَ" لعليّ بن حربٍ (ص٤٥٩): «في رواية الحاكم لهٰذه سقطٌ وزيادةٌ؛ فإنّه لم يذكر زائدةَ، وزاد فيه هلالًا مولىٰ رِبْعيٍّ، ولعلّ ذٰلك من أوهامه»، ثمّ ذكر أنّ المحفوظ عنِ الحميديّ هو الوجهُ الأوّل، وهو كذٰلك؛ فإنّ ذٰلك هو المشهورُ عنه.

وجاء الحديث عنِ ابن عيينةَ علىٰ وجهٍ رابعٍ.

فقد أخرجه أبو الشيخ بنُ حيّانَ في "ذِكرِ الأقران" (ص١١٦ برقْم ٤٣٤) من طريق ابن المنذر قال: قال سفيانُ بن عيينةَ: حدّثنا عبد الملك بنُ عميرٍ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - فذكر الحديث بتمامه، مثلَ رواية الباب.

قال ابن المنذر: فقال له رجلٌ: «مَن عن عبد الملك»؟

فقال ابن عيينةَ: «زائدةُ».

=

فقال له آخرُ أو ذٰلك الرجلُ: «فسمعتَه من زائدةَ»؟

فقال: «أنبأنا أبو أسامةَ هٰذا».

وهٰذا يقتضي أنّه لم يسمعه من زائدةَ، وهو يخالف تصريحه بالسماع في روايتيِ الحُمَيديّ، وحامدِ بن يحيىٰ البَلْخيّ.

وأيضًا، فقوله في أوّله: «حدّثنا عبد الملك» مشكِلٌ؛ فإنّه لم يسمعه منه، كما يُفهم من كلامه بعد ذٰلك، وكما صرّح به فيما رواه أبو حاتمٍ الرازيُّ في "العلل" لابنه (٦/ ٤٣٦) عنِ الحُمَيديّ، عنِ ابن عيينةَ قال: «لم آخذه من عبد الملك».

وابن المنذر هو إبراهيمُ بن المنذر، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤): «صدوقٌ»، ويحتمِل أن يكون عليَّ بن المنذر أيضًا، وهو صدوقٌ أيضًا، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٤٤)، وأيًّا منهما كان، فروايته شاذّةٌ، والله أعلمُ.

وجاء الحديث عنِ ابن عيينةَ علىٰ وجهٍ خامسٍ.

فقد أخرجه الطبرانيُّ في "المعجم الأوسط" (٤/ ١٤٠ برقْم ٣٨١٦) من طريق أبي موسىٰ الأنصاريّ. والحاكم في "المستدرك" (٥/ ٢٤٧ برقْم ٤٥١٠)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٤)، من طريق إسحاقَ بنِ عيسىٰ بنِ الطّبّاع.

كلاهما عنِ ابن عيينةَ، عن مِسْعَرِ بن كِدامٍ، عن عبد الملك، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الطبرانيّ الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط، واستوفاه الحاكم وابن عساكرَ بمثل حديث الباب.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سفيانَ، عن مِسْعَرٍ - إلّا أبو موسىٰ الأنصاريُّ»، وقد تابع ابن الطَّبّاع كما ترىٰ.

وأبو موسىٰ الأنصاريّ: اسمه إسحاقُ بن موسىٰ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢): «ثقةٌ، متقِنٌ».

وإسحاقُ بن الطَّبّاع: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢): «صدوقٌ».

=

ويبعد تواطؤهما علىٰ مثل هٰذا الإسنادِ النادر علىٰ سبيل التوهُّم، والأقرب أنّ ابن عيينةَ دلّس، ولم يسمعه من مِسْعَرٍ، وقد لقِي وكيعًا، وهو يروي هٰذا الحديثَ عن مِسْعَرٍ؛ فلا يبعد أن يكون أخذه منه، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

وعلىٰ كلّ حالٍ، فالمحفوظ من رواية الجماعة عنِ ابن عيينةَ أنّه تلقّىٰ هٰذا الحديثَ عن زائدةَ بنِ قدامةَ، عن عبد الملك.

قال التِّرمِذيّ في "الجامع" (٥/ ٣٣): «كان سفيانُ بن عيينةَ يدلّس في هٰذا الحديثِ؛ فربّما ذكره عن زائدةَ، عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، وربّما لم يَذكر فيه (عن زائدةَ)».

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ في "العلل" لابنه (٦/ ٤٣٦): «كان يحدّث به أيّام المَوْسِم عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، ولم يذكر زائدةَ، ثمّ قال: لم آخذه من عبد الملك، إنّما حدّثَناه زائدةُ، عن عبد الملك».

وقال الشيخ مُفلِحٌ الرَّشِيديّ في تحقيقه لجزءِ "حديث سفيانَ" لعليّ بن حربٍ (ص٤٦٥): «من روىٰ الحديث عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن عبد الملك، ولم يذكر فيه (عن زائدةَ)، فهو تدليسٌ من سفيانَ، لا شكَّ فيه».

فيتحصّل من كلّ ما سبق: أنّ مَدار هٰذه الطرقِ كلِّها علىٰ عبد الملك بن عُمَيرٍ.

فرواه سفيانُ الثوريّ عنه، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه.

ورواه مِسْعَرُ بن كِدَامٍ، وسفيانُ بن حسينٍ، وشعبةُ بن الحجّاج، وزائدة بن قدامةَ، عنه، عن رِبْعيٍّ مباشرةً، عن حذيفةَ رضي الله عنه.

وجاء بإسنادٍ محتمَلٍ عن رَقَبةَ بنِ مَصْقَلةَ مثل ذٰلك.

ورواية سفيانَ بنِ عيينةَ ترجع إلىٰ رواية زائدةَ بنِ قدامة.

وذكر التِّرمِذيّ في "العلل الكبير" (ترتيب أبي طالبٍ: ص٢٧١) رواية سفيانَ الثوريّ بذِكر مولىٰ رِبْعيٍّ، وقال: «هو الصحيح».

وقال ابن أبي حاتمٍ في "العلل" (٦/ ٤٤٦) لأبيه: «أيّهما أصحُّ»؟ فقال: «ما قال الثوريُّ؛ زاد رجلًا، وجوّد الحديث».

=

وقال ابن عبد البَرّ في "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١١٦٧): «الثوريّ أحفظُ وأتقنُ عندهم»، يعني منَ ابن عيينةَ، ورجّح بذٰلك رواية الثوريّ.

وأفاد الشيخ مُفلِحٌ الرَّشِيديّ في تحقيقه لجزءِ "حديث سفيانَ" لعليّ بن حربٍ (ص٤٦٥) أنّ عبد الملك دلّس هٰذا الحديثَ علىٰ مِسْعَرٍ، وعلىٰ زائدةَ، وأنّ ذٰلك خَفِي علىٰ ابن عيينةَ، قال: «ولم يخفَ علىٰ الثوريّ».

وهٰذا جمعٌ صحيحٌ، يَسلَم به الحفّاظ منَ الحكم بالوهْم، ولم يصرّح عبد الملك بن عُمَيرٍ بالسماع من رِبْعيّ بن حِراشٍ في شيءٍ من طرق هٰذا الحديثِ، وهو موصوفٌ بالتدليس؛ ذكره ابن حجرٍ في الطبقة الثالثة من "طبقات المدلسين" (ص٤١)، وقال: «مشهورٌ بالتدليس، وصفه الدارَقُطْنيّ، وابن حِبّانَ، وغيرُهما».

هٰذا، وللحديث طريقٌ أخرىٰ عن رِبْعيّ، غيرُ طريق عبد الملك بن عُمَيرٍ.

فقد رواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٢/ ٢٨٩) عن وكيعٍ، ومحمّدِ بن عُبَيدٍ الطَّنافِسيّ. وابنُ أبي شيبةَ في "المصنّف" (٢١/ ١٤٦ برقْم ٣٩٨٣٢) عن وكيعٍ. وأخرجه التِّرمِذيّ في "الجامع" (٥/ ٣٣ برقْم ٣٩٦٥)، والخلّالُ في "السنّة" (١/ ٢٧٤ برقْم ٣٣٥)، والعُقَيليّ في "الضعفاء" (٢/ ١٧٥-١٧٦ برقْم ٦٠٨) من طرقٍ أخرىٰ عن وكيعٍ. ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (١٠/ ٥٥٥٩ برقْم ٢٣٨٦٨) عن محمّدِ بن عُبَيدٍ الطَّنافِسيّ. وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٧، و٤٣/ ٣٩٦) من طرقٍ أخرىٰ عن محمّدِ بن عُبَيدٍ. وأخرجه عبد الله بنُ أحمدَ في زوائده علىٰ "فضائل الصحابة" (١/ ١٨٦ برقْم ١٩٨)، والطحاويُّ في "شرح مشكِل الآثار" (٣/ ٢٥٩ برقْم ١٢٣٣)، من طريقين عن إسماعيلَ بنِ زكريّا الخُلْقانيّ.

كلّهم عن سالمٍ المُراديّ أبي العلاء، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن رِبْعيّ بن حِراشٍ، وأبي عبد الله، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - بنحو حديث الباب، إلّا التِّرمِذيَّ؛ فقد اختصره، وذكر الاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

ولم يذكرِ التِّرمِذيّ والطحاويّ وابن عساكرَ في طريقَيهِ الأخِيرَينِ أبا عبد الله.

وزاد الخلّال والعُقَيليّ، فوصفا أبا عبد الله بكونه رجلًا من أصحاب حذيفةَ رضي الله عنه.

=

وصرّح الحُلْقانيّ بسماع رِبْعيٍّ وأبي عبد الله من حذيفةَ رضي الله عنه.

قال الطحاويّ: «سالمٌ أبو العلاء هٰذا ... ثقةٌ، مقبول الرواية».

هٰذا، وقد أخطأ بعض الرواة، فأبدل بعمرِو بن هَرِمٍ عمرَو بن مرّةَ، انظر ذٰلك في "صحيح ابن حِبّانَ" (الإحسان: ٧/ ٥١٢ برقْم ٦٩٤٤)، و"تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٣/ ١١٩-١١٨)، والصواب ما رواه الجماعةُ.

ورواه يعلىٰ بنُ عُبيدٍ، واختُلِف عليه.

فأخرجه الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (٨/ ٤١٤) بإسنادٍ ضعيفٍ عن أبي فروةَ يزيدَ بنِ محمّدٍ الرُّهَاويّ، عن يعلىٰ بن عُبَيدٍ الطَّنافِسيّ، عن سالمٍ المُراديّ، عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، عن مولًى لرِبْعيٍّ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، فذكره بنحو حديث الباب.

قال الخطيب (٨/ ٤١٥-٤١٤): «تفرّد به أبو فروةَ، عن يعلىٰ بنِ عُبَيدٍ، عن سالمٍ، وغيرُه يرويه عن يعلىٰ، عن سالمٍ المُراديّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ».

ثمّ أخرجه في موضعٍ آخرَ من "تاريخ بغدادَ" (١٦/ ٥٣٤)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٧-١١٨)، من طريق يعقوبَ بنِ شيبةَ. وأخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٣/ ٣٩٦) بإسنادٍ فيه من لم أجد ترجمته، عن أحمدَ بنِ يونُسَ الضَّبّيّ.

كلاهما عن يعلىٰ بنِ عُبيدٍ، عن سالمٍ الأَنْعُميّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن أبي عبد الله: رجلٍ من أهل المدائن، وعنِ رِبْعيّ بن حِراشٍ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

وليس في "تاريخ بغدادَ" ذكرُ رِبْعيٍّ، وقد رواه ابن عساكرَ في الموضع الأوّل من طريقين، إحداهما عنِ الخطيبِ البغداديّ؛ فلعلّها سقطت من بعض نسّاخ "تاريخ بغدادَ"، والله أعلمُ.

وليس في رواية أحمدَ بنِ يونُسَ ذِكرُ أبي عبد الله، وهو صحيحٌ برواية يعقوبَ بنِ شيبةَ.

وهٰذا - بذِكرِ عمرِو بن هَرِمٍ - أصحُّ، وهو المشهور عن يعلىٰ بنِ عُبيدٍ.

فقد علّقه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (٩/ ٥٠)، وأبو حاتمٍ في "الجرح والتعديل" لابنه (٩/ ٤٠٢)، عن يعلىٰ بنِ عُبيدٍ، عن سالمٍ الأَنْعُميّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن أبي عبد الله، عن حذيفةَ رضي =

الله عنه، وذكر البخاريّ نحوَ حديث الباب، واختصره أبو حاتمٍ؛ فذكر الاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ – رضي الله عنهما – فقط.

وزاد البخاريّ فيه رِبْعيًّا، كرواية الجماعة، ولم يذكر أبو حاتمٍ أنّ أبا عبد الله من أهل المدائن.

وعليه، فالمحفوظ عن يعلىٰ بنِ عبيدٍ أنّه يروي عن سالمٍ الأَفْطَسيّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، لا عن عبد الملك بن عُمَيرٍ، ولعلّه انتقل ذهن أبي فروةَ أو بعضِ الرواة عنه إلىٰ الحديث المشهور عنِ الثوريّ وغيرِه، عن عبد الملك بن عُمَيرٍ؛ فأدرجه في رواية سالمٍ علىٰ سبيل الوهْم والخطإ، والله أعلمُ.

ورواه حمّادُ بن دُلَيلٍ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، واختُلِف عليه.

فأخرجه ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٣/ ٣٣٩ بأرقام ٤٥٣١-٤٥٣٣) من طرقٍ – ومن طريق أُولاها أخرجه ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٣٣/ ١١٩) – عن أبي رجاءٍ مسلمِ بن صالحٍ، عن حمّادِ بن دُلَيلٍ، عن عمرَ بنِ نافعٍ، عن عمرِو بن هَرِمٍ قال: دخلت أنا وجابرُ بن زيدٍ علىٰ أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه، فقال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكره بنحو حديث الباب.

وثانية طرقِ ابن عَدِيٍّ لم أقف علىٰ تراجِم رواتها.

ثمّ أخرجه ابن عَدِيٍّ (٣/ ٣٤٠ برقْم ٤٥٣٤) منَ الطريق الأولىٰ عن مسلمِ بن صالحٍ، حمّادِ بن دُلَيلٍ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن رِبْعيٍّ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأحال علىٰ نحو الحديث السابق.

قال ابن عَدِيٍّ: «حمّادُ بن دُلَيلٍ لهٰذا قليل الرواية، ولهٰذا الحديثُ قد روىٰ له حمّادُ بن دُلَيلٍ إسنادين، ولا يَروي لهٰذينِ الإسنادين غيرُ حمّادِ بن دُلَيلٍ»، كذا في "الكامل"، ولعلّ الصواب: «ولا يَروي لهٰذين الإسنادين إلّا مسلمُ بن صالحٍ»، يعني عن حمّادِ بن دُلَيلٍ، وإلّا فقد روىٰ الإسناد الثانيَ سالمٌ الأَفْطَسيُّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ كما تقدّم. والله أعلمُ.

ومسلمُ بن صالحٍ: لم أجد من ذكره بجرحٍ أو تعديلٍ، وقد ثبتتِ الرواية عنه من طريقين كما سبق؛ فعُرفت عينه، وبقيت حاله في حكم الجهالة.

وشيخه حمّادُ بن دُلَيلٍ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١١٧): «صدوقٌ»، وهو مُقِلٌّ؛ فلا تحتمِل حالُه أن يكون الحديث عنده بإسنادين، كما قد يؤخذ من كلام ابن عَدِيٍّ السابق.

=

وقد تابعه سالمٌ الأَنْعُميّ علىٰ أحدهما؛ فهو المحفوظ.

والآخر منكرٌ، لم يتابعه عليه أحدٌ، لا عن عمرَ بنِ نافعٍ، ولا عن عمرِو بن هَرِمٍ، ولا عن أنسٍ رضي الله عنه، وبذٰلك، فلا يصلُح شاهدًا لحديث حذيفةَ رضي الله عنه، كما ذكره الشيخ مُقبِلٌ الوادِعيّ في "أحاديثَ معلّةٍ" (ص١١٨).

هٰذا، ويتخلّص لنا ممّا سبق أنّ هٰذا الحديثَ يرويه سفيانُ الثوريّ، عن عبد الملك بنُ عُمَيرٍ، عن مولًى لرِبْعيٍّ، ويرويه جماعةٌ عن سالمٍ الأَنْعُميّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ. ويرويه مسلمُ بن صالحٍ، عن حمّادِ بن دُلَيلٍ، عن عمرِو بن هَرِمٍ. كلاهما - مولىٰ رِبْعيٍّ، وعمرُو بن هَرِمٍ - عن رِبْعيٍّ، ثمّ يرويه سالمٌ الأَنْعُميّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ عن أبي عبد الله المدائنيّ، ثمّ كلاهما - أعني رِبْعيًّا وأبا عبد الله - يروِيانه عن حذيفةَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

وإسناد الثوريّ فيه مولىٰ رِبْعيٍّ، وبه أعلّه ابن ابن حزمٍ في "الإحكام" (٦/ ٨٠)، وقال (٦/ ٨١): «هو مجهولٌ، لا يُعرَف من هو أصلًا»، وكذا الشيخ الشيخ مُقبِلٌ الوادِعيُّ في "أحاديثَ مُعَلّةٍ" (ص١١٨)، وقال: «هلالٌ مولىٰ رِبْعيٍّ مجهولٌ، لم يروِ عنه إلّا عبدُ الملك بنُ عُمَيرٍ، ولم يوثّقه معتبرٌ».

وتعقّب ذٰلك ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٢٥/ ٧٦) بأنّه جاء من غير طريق مولىٰ رِبْعيٍّ، يعني من طريق سالمٍ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن رِبْعيٍّ، ومن طريق مسلمِ بن صالحٍ، عن حمّادِ بن دُلَيلٍ، عن عمرِو بن هَرِمٍ.

والإسناد الأوّل حسّنه الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٢٣٥)، وقال: «رجاله كلّهم ثقاتٌ رجال مسلمٍ، غيرَ سالمٍ أبي العلاء، وهو مقبول الحديث».

وقال الشيخ مُفلِحٌ الرَّشِيديّ في تحقيقه لجزءِ "حديث سفيانَ" لعليّ بن حربٍ (ص٤٦٥): «رجاله كلُّهم ثقاتٌ غيرَ أبي العلاء سالمِ بن عبد الواحد الأَنْعُميّ المُراديّ، ولا أعلم اختلافًا عليه»، ثمّ ذكر كلام الأئمّة فيه، ثمّ قال: «وخلاصة القول أنّه صدوقٌ، حسن الحديث إذا لم يخالَف، وهو هنا قد توبع كما تقدّم؛ فالحديث حسنٌ بمجموع الطريقين».

=

والإسناد الثاني جوّده الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٣/ ٢٣٥)، وقال: «هو متابعٌ قويٌّ لسالمٍ أبي العلاء، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن رِبْعيّ بن حِراشٍ، عن حذيفةَ رضي الله عنه»؛ قال: «فصحّ الحديث»، يعني مطلق الصحّة، لا الدرجةَ العليا منها؛ فهو حسنٌ بمجموع طرقه.

وحسّنه كذٰلك التِّرمِذيّ في "الجامع" (٥/ ٣٣)، وابن الملقِّن في "البدر المنير" (٢٥/ ٦٩)، وابن حجرٍ في "موافقة الخُبْر الخَبَرَ" (١/ ١٤٣).

وقال العُقَيليّ في "الضعفاء" (١/ ٩٨) إنّ إسناده جيّدٌ، ثابتٌ.

وصحّحه ابن شاهينٍ في "شرح مذاهب أهل السنّة" (ص٢١٩)، والحاكم في "المستدرك" (٥/ ٢٤٧)، والجَوْرَقانيّ في "الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير" (١/ ٢٨٨).

ومرادهم بالصحّة مطلق الثبوت؛ فلا ينافي الحكم بحسنه، وإلّا، فليس هو في الدرجة العليا منَ الصحّة.

وأعلّه ابن حجرٍ في "التلخيص الحبير" (٦/ ٣١٨٦) من وجهٍ آخرَ، قال: «رواه وكيعٌ، عن سالمٍ المُراديّ، عن عمرِو بن هَرِمٍ، عن رِبْعيٍّ، عن رجلٍ من أصحاب حذيفةَ، عن حذيفة رضي الله عنه؛ فتبيّن أن ... رِبْعيًّا لم يسمعه من حذيفةَ رضي الله عنه».

ونقله عنه عبد الرءوف المُناويُّ في "فيض القدير" (٢/ ٥٦)، وعنه الشيخ مُقبِلٌ الوادِعيّ في تعليقه علىٰ "المستدرك" (٣/ ٨٤)، وفي "أحاديثَ معلّةٍ" (ص١١٨)، لٰكنّه ظنّ أنّ ابن حجرٍ نقل ذٰلك عن أبي حاتمٍ الرازيّ، وليس كذٰلك، لٰكنّه نقل كلامًا قبله، وانتهىٰ، ثمّ أنشأ هٰذا الكلامَ من نفسه.

وقوله إنّ وكيعًا رواه كذٰلك: عن رِبْعيٍّ، عن رجلٍ، عن حذيفةَ - رضي الله عنه - غير صحيحٍ؛ فقد تقدّم أنّ ابن سعدٍ وابنَ أبي شيبةَ وجماعةً غيرَهم روَوه عن وكيعٍ، فقالوا فيه: عن رِبْعيٍّ، وعن رجلٍ، عن حذيفةَ رضي الله عنه، وكذٰلك رواه جماعةٌ غير وكيعٍ، عن سالمٍ المُراديّ.

فالظاهر أنّ الواو في قوله: (وعن رجلٍ) سقطت من نسخة ابن حجرٍ؛ فظنّ الرجل المبهم واسطةً بين رِبْعيٍّ وحذيفةَ رضي الله عنه، وليس كذٰلك، بل هو متابعٌ لرِبْعيٍّ، وكذٰلك نقله الحفّاظ، كما تقدّم؛ فهو يقوّي روايته، ولا يُعلّها.

=

وتقدّم أيضًا تصريح إسماعيلَ بنِ زكريّا الخُلْقانيّ، عن سالمٍ المُراديّ بسماع رِبْعيٍّ من حذيفةَ رضي الله عنه، وأشار إلىٰ ذٰلك ابن حجرٍ بعد ذٰلك في "التلخيص الحبير" (٦/ ٣١٨٧).

وهٰذا، وللحديث شواهدُ.

فأوّلها: أخرجه التِّرمِذيّ في "الجامع" (٥/ ٩٣ برقْم ٤١٠٨) بإسنادٍ واهٍ. والطبرانيُّ في "الكبير" (٩/ ٧٢ برقْم ٨٤٢٦) بإسنادين، أحدُهما صحيحٌ، والآخر واهٍ. وابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" (١٠/ ٥٢٢ برقْم ١٨٢٥٥) بإسنادٍ فيه مجهولُ الحال. وابنُ شاهينٍ في "الأفراد" (ص٢٤٣ برقْميْ ٤٥، و٤٦) بإسنادين، أوّلهما فيه ضعفٌ، والثاني فيه من لم أجد له ترجمةً. والحاكمُ في "المستدرك" (٥/ ٢٤٨-٢٤٧ برقْم ٤٥١١) بإسنادٍ واهٍ. وتمّامٌ الرازيُّ في "فوائده" (٢/ ٢٧٦ برقْم ١٧٣٢) بإسنادٍ فيه من لم أجد له ترجمةً.

كلُّهم عن يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي الزَّعْراء، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، بمثل حديث الباب.

وإسناد الطبرانيّ الأوّلُ يكفي، وسائرها - إلّا ما اشتدّ ضعفه - يشهد بعضها لبعضٍ؛ فالحديث ثابتٌ عن يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ.

قال التِّرمِذيّ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ من هٰذا الوجهِ من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، لا نعرفه إلّا من حديث يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، ويحيىٰ بنُ سلمةَ يُضَعَّف في الحديث».

وقال ابن شاهينٍ: «هٰذا حديثٌ غريبٌ، لا أعلم ذكره إلّا أولادُ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبيهم، وليس له وجهٌ غيرَ هٰذا الحديثِ»، ولعلّه يعني ولدَ سلمةَ: يحيىٰ فقط؛ فلم يروِه عنه غيرُه، كما قاله التِّرمِذيّ.

وقاله بمعناه ابن عَدِيٍّ أيضًا.

وقال ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٢٧): «هٰذا حديثٌ غريبٌ، والمحفوظ حديث حذيفةَ رضي الله عنه».

وقال الذهبيّ في "تلخيص المستدرك" (المستدرك: ٣/ ٧٥-٧٦): «سنده واهٍ»؛ لأنّ يحيىٰ بنَ سلمةَ متروكٌ، كما قاله ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٥٢١).

=

وأخرجه الطبرانيّ في "الأوسط" (٧/ ١٦٨ برقْم ٧١٧٧) عن محمّدِ بن أحمدَ الرَّقّامِ، عن إبراهيمَ بنِ سَلْمٍ الهُجَيميّ، عن عمرِو بن زيادٍ الباهليّ، عنِ ابن المبارك، عنِ الثوريّ، عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ به، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - فقط.

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هٰذا الحديثَ عن سفيانَ إلّا ابنُ المبارك، ولا عنِ ابن المبارك إلّا عمُرو بن زيادٍ الباهليُّ، تفرّد به إبراهيمُ بن سَلْمِ بن رُشَيدٍ».

وشيخ الطبرانيّ: لم أجد من وثّقه.

وشيخه إبراهيمُ بن سَلْم هٰذا: قال الهيثميّ في "مجمع الزوائد" (٢٠/ ٤١٦): «لم أعرفه».

وشيخه عمرُو بن زيادٍ: قال ابن عَدِيٍّ في "الكامل" (٨/ ١٠): «منكر الحديث، يَسرق الحديث، ويحدّث بالبواطيل».

فهٰذا الإسنادُ من جملة ما سرق؛ فإنّ الحديث مشهورٌ - كما سبق - بيحيىٰ بنِ سلمةَ، وهو واهٍ، فنسبه إلىٰ الثوريّ، وهو الإمام الحافظ؛ ليَرُوج بذٰلك ويَنفُقَ.

وقد أخرجه الدِّينَوَريّ في "المجالسة وجواهر العلم" (٨/ ٢٦٣-٢٥٨ برقْم ٣٥٢٨)، وابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٤٤/ ٢٢٧-٢٢٦)، من طريق بكرِ بن خداشٍ الشاميّ أوِ الساميّ، عنِ الثوريّ، عن يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبيه به، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما.

وبكرٌ: ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ١٤٨)، وقال: «ربّما خالف»، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٥/ ٤١): «لا أعلم فيه ضعفًا»، ونسباه كوفيًّا، والله أعلمُ.

وروايته علىٰ لِينها خيرٌ من رواية إبراهيمَ بنِ سَلْمٍ الهُجَيميّ؛ فرجع الحديث إلىٰ يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، وسبق وَهاؤه.

وذكر هٰذا الحديثَ الحِصْكِفيُّ عن أبي حنيفةَ الفقيهِ في "مسنده" (ترتيب السِّنديّ: ص٥٢٣-٥٢٤ برقْم ٣٦٤)، عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن أبي الزَّعْراء به، وذكر الِاقتداء بأبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما.

ولم أقف عليه مسندًا؛ فلا يُعتمَد عليه، ولا يُظنُّ صحّته؛ لِتوارُد الأئمّة علىٰ أنّ يحيىٰ بنِ سلمةَ بنِ كُهَيلٍ قد تقرّد به عن أبيه.

=

والحاصل أنّ هٰذا الحديثَ شديد الضعف عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، كما قاله الشيخ مُقبِلُ الوادِعيّ في "أحاديثَ معلّةٍ" (ص١١٨)؛ فلا يصلُح لِلاعتبار.

والثاني: أخرجه ابن حزمٍ في "الإحكام" (٦/ ٨١-٨٠) من طريق أحمدَ بنِ الفضل الدِّينَوَريّ، عن محمّدِ بن جريرٍ الطبريّ، عن عبد الرحمٰن بن الأسود الطُّفَاويّ، عن محمّدِ بن كثيرٍ المُلَائيّ، عنِ المفضَّل الضَّبّيّ، عن ضرارِ بن مرّةَ، عن عبد الله بن أبي الهُذَيل العنزيّ، عن جدّته، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - بمثل حديث الباب.

وأعلّه ابن حزمٍ بالمفضَّل الضَّبّيّ، وقال إنّه ليس بحجّةٍ.

وقال الخطيب في "تاريخ بغدادَ" (١٥/ ١٥١): «كان ... موثَّقًا في روايته»، ونقل الذهبيّ في "تاريخَ الإسلام" (٤/ ٥٢١) عن أبي حاتمٍ الرازيّ قال: «متروك الحديث»، ثمّ قال الذهبيّ عن حديثه: «فيه لِينٌ»، وهٰذا متوسّطٌ بين إطلاق الخطيب، وتشديد أبي حاتمٍ.

وفي الإسناد عللٌ أخرىٰ، أولىٰ منَ الكلام في المفضَّل.

فأحمدُ بن الفضل: تكلّم فيه ابن الفَرَضيّ، وقال: «لم يكن ضابطًا لما روىٰ، وكان إذا أُتِي بكتابٍ من كتب الطبريّ، قال: قد سمعتُه منه»، وقال: «كان عنده مناكيرُ»، وقال غيره: «كان بمِصرَ يَلعب به الأحداثُ، ويَسرِقون كتبه، وما كان ممّن يُكتَب عنه»، وذُكِر عنِ ابن الأعرابيّ أنّه كان يضعّفه ويتّهمه. انظر "لسانَ الميزان" لابن حجرٍ (١/ ٥٧٨-٥٧٧).

وعبد الرحمٰن بنُ الأسود لم أجد من ترجم له؛ فهو في حكم المجهول، إلّا أن يكون ابنَ المأمول، المترجمَ في "التقريب" (ص٢٧٨)، وقال فيه ابن حجرٍ: «مقبولٌ»؛ فلا يُحتمَل تفرُّده أيضًا.

وشيخه محمّدُ بن كثيرٍ هو الكوفيُّ إن شاء الله، وقد ضعّفه ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٤٣٨).

وجدّة عبد الله بن أبي الهُذَيل لا تُعرَف، ولم تُذكَر في الصحابة؛ فحديثها مرسلٌ.

وهٰذه العللُ باجتماعها توهِن الحديث؛ فلا يصلُح لِلاعتبار، والله أعلمُ.

=

والثالث: أخرجه تمّامٌ الرازيّ في "فوائده" (٢/ ٢٧٦ برقْم ١٧٣٣)، قال: أخبرنا أبو يعقوبَ الأَذْرَعيُّ، ثنا عبد الله بنُ جعفرٍ، ثنا سهلُ بن محمّدٍ، ثنا عبد الله بنُ إدريسَ، عن محمّدِ بن عمرٍو، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مثلَه.

يعني مثلَ حديثِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - السابقِ، وهو مثلُ حديث الباب.

ولهٰذا الإسنادُ رواته ثقاتٌ إلّا عبدَ الله بنَ جعفرٍ الرَّافِقِيَّ، ولم أجد له ترجمةً.

وروايته هٰذه منكرةٌ جدًّا.

ولو كان الحديث عند سهلِ بن محمّدٍ العسكريّ بهٰذا الإسنادِ، لتسابق الحفّاظ علىٰ سماعه منه؛ فإنّ متنه من أجلّ ما ورد في فضائل الصحابة، وسنده صحيحٌ، رجاله رجال الشيخين؛ يُستغنىٰ بمثله عن حديث حذيفةَ رضي الله عنه، وما فيه من لِينٍ واختلافٍ.

ولم أجد من نبّه علىٰ الحديث أوِ استشهد به، ولا يبعد أن يكون سقط بينه وبين حديث ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - حديثٌ آخرَ، كان هٰذا الحديثُ مُحالًا عليه، لا علىٰ حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، ثمّ حصل الخطأ بسقوط ذاك الحديثِ، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

ويتحصّل ممّا سبق أنّ هٰذا البابَ: بابَ الأمر بالِاهتداء بهديِ عمّارٍ رضي الله عنه، والأمرِ بالتمسُّك بعهد ابن مسعودٍ رضي الله عنه - لا يصحُّ فيه إلّا حديثُ حذيفةَ رضي الله عنه، ولم أجد ما يصلُح لِيشهَد له، أو يقوّيَه.

لٰكنّه - كما سبق - حديثٌ حسنٌ بمجموع طرقه، والحمد لله.

تنبيهٌ:

طرق هٰذا الحديثِ كثيرةٌ جدًّا، ولمّا كان القدْر الزائد منه هو قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «واهتدوا بهديِ عمّارٍ، وتمسّكوا بعهد ابن أمّ عبدٍ»، فقدِ استقصيت الطرق التي ذكرت هاتين الجملتين، واكتفيتُ منَ الطرق التي اختصرتهما، واكتفىٰ رواتها بقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «اقتدوا باللّذين من بعدي: أبي بكرٍ وعمرَ» بما يفيد في دراسة الإسناد، ويؤثّر في الترجيح بين الرواة المختلفين فيه، ولم أستقصِ ما لا يفيد في هٰذا المعنىٰ، ولو فعلتُ، لطال البحث كثيرًا من غير فائدةٍ.

=

ولا يخفىٰ أنّ من ترك الجملتين الأخيرتين، فقد اختصر الحديث، أو قطّعه، أو روىٰ حديثًا من جملة أحاديثَ سمعها بإسنادٍ واحدٍ، وذٰلك كلُّه جائزٌ؛ لأنّ كلّ جملةٍ من جُمَل هٰذا الحديثِ معنًى تامٌّ، وفي حكم الحديث المستقلّ؛ فلا يُعِلّ تركُ منِ اختصر شيئًا منه روايةَ منِ استوفاه.

تنبيهٌ ثانٍ:

وقع في إسناد هٰذا الحديثِ في المطبوعات خللٌ كثيرٌ، منشؤه ظنّ النسّاخ تَكرار كلمةِ (رِبْعيّ بن حراشٍ) بعد كلمةِ (مولىٰ رِبْعيّ بن حِراشٍ)؛ فأسقطوا رِبْعيًّا منَ الإسناد، وسهّل ذٰلك عليهم أنّ بعض الرواة رواه كذٰلك بإسقاط رِبْعيٍّ، وقدِ اجتنبت أكثرَ هٰذه المواضع في أثناء التخريج، ولم أعدَّها خلافًا، وأذكرها هنا لئلّا يُغترّ بها.

فانظرها في "الطبقات الكبرىٰ" لابن سعدٍ (٢/ ٢٨٩)، و"فضائل الصحابة" للإمامِ أحمدَ (١/ ٣٥٩ برقْم ٥٢٦)، و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمةَ (السِّفْر الثالث: ٣/ ١٧٠ برقْم ٤٣١٧)، و"السنّة" لعبد الله بن أحمدَ (٢/ ٥٨٠ برقْم ١٣٦٧)، و"الإحكام" لابن حزمٍ (٦/ ٨١)، و"تاريخَ دمشقَ" لابن عساكرَ (٥/ ١٤، و٤٤/ ٢٢٩).

وانظرِ "الإمامةَ" لأبي نُعَيمٍ الأصبهانيّ (ص٢٥٤ برقْم ٥٠)، وقارنه بما في "فضائل الشيخين" له (ص٩٤ برقْم ٩٤).

وانظرِ "الِاعتقادَ" للبيهقيّ - طبعة دار الآفاق - (ص٣٤٠)، وقارنه بما في طبعة دار الفضيلة (ص٤٧٩)، وما في "المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ" له (١/ ٦٨).

وانظر "تاريخ دمشقَ" لابن عساكرَ (٣٣/ ١١٦)، وقارنه بما في "المسند" للإمام أحمدَ (١٠/ ٥٥٢٩ برقْم ٢٣٧٤٨، و٥٥٦٦ برقْم ٢٣٩٠١)، و"فضائل الصحابة" له (١/ ٣٣٢ برقْم ٤٧٨)، و"الفقيه والمتفقّه" للخطيب (٢/ ٢٩٠)، و"أطراف المسند" لابن حجرٍ (٢/ ٢٣٤).

ووقع في مطبوعة "فضائل الصحابة" لأبي نُعَيمٍ الأصبهانيّ (ص٩٤ برقْم ٩٤) تسميةُ مولىٰ رِبْعيٍّ (هلالًا)، وهو خطأٌ من جهة الرواية، ولعلّ بعض النسّاخ زاده لأجل التعريف به.

وأمّا التصحيف في أسماء الرواة، وفي صِيغ الأداء، فأكثر من أن أحصيَه.

فائدةٌ:

=

هٰذا الحديثُ يدخل في نوعين منَ الزوائد، فمن حيث إنّ ابن ماجهْ والتِّرمِذيَّ رَوَيا الجملة الأولىٰ منه فقط؛ فإنّ فيه جملتين زائدتين علىٰ حديثٍ مرويٍّ في بعض "الكتب الستّة"، ومن حيث إنّ التِّرمِذيّ روىٰ متنه كاملًا من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، فالجملتان الأخيرتان في حديث حذيفةَ - رضي الله عنه - قد وَرَدتا في أحد "الكتب الستّة" من حديث صحابيٍّ آخرَ.

ولذٰلك أورده الهيثميّ في "موارد الظمآن" (٧/ ١٠٩)، و"مجمع الزوائد" (١٩/ ١٠١)، وذكره البُوصِيريّ في "إتحاف الخِيَرة المهرة" (٧/ ١٥٥ و١٥٦ برقْم ٦٥٥٧).

وفات الهيثميَّ في "غاية المقصِد"، وهو علىٰ شرطه. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٤)

[٣٨٠]

أخبرنا أبو عبد الله الحافظُ، وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، قالا:

ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا الربيع بن سليمانَ، قال: قال الشافعيّ رحمه الله تعالىٰ:

«رؤيا الأنبياء وحيٌ.

وقوله: (وفي نَزْعه ضعفٌ):[1] قِصَرُ مدّته، وعجلة موته، وشُغْلُه بالحرب لأهل الردّة عنِ الِافتتاح والتزيُّد: الذي بلَغه عمرُ بن الخطّاب - رضي الله عنه - في طول مدّته».

❁❁❁

---

(١) يعني في قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: «رأيتُ الناس اجتمعوا، فقام أبو بكرٍ فنزع ذَنُوبًا أو ذَنُوبين، وفي نزعه ضعفٌ، والله يغفر له، ثمّ قام عمرُ بن الخطّاب، فاستحالت غَرْبًا، فما رأيت عبقريًّا منَ الناس يَفْرِي فَرْيَه، حتّىٰ ضرب الناس بعَطَنٍ».

أخرجه البيهقيّ قبل هٰذه الروايةِ من حديث عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما.

وأخرجه البخاريّ (٩/ ٣٨ برقْم ٧٠٢٠)، ومسلمٌ (٧/ ١١٤).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "دلائل النبوّة" (٦/ ٣٤٥)، و"مناقب الشافعيّ" (١/ ٣١٥-٣١٤) عنِ الحاكم.

ورواه في "الِاعتقاد" (ص٤٧٣-٤٧٤) عنِ الحاكم، في آخرين.

ورواه في "معرفة السنن والآثار" - طبعة قَلْعَجِيْ - (١/ ١٩٥) عنِ الحاكم، وأبي سعيدِ بن أبي عمرٍو، وأبي بكرِ بن الحسن، وأبي زكريّا بنِ أبي إسحاقَ.

كلُّهم عنِ الأصمّ به.

وهو في "الأمّ" للشافعيّ (٢/ ٣١٨-٣١٧).

[٧]

بابُ الصبرِ علىٰ أذًى يُصيبه من جهة إمامه، وإنكارِ المنكَر من أموره بقلبه، وتركِ الخروج عليه

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٧-١٥٨)

[٣٨١]

أخبرنا أبو عبد الله إسحاقُ بن محمّدِ بن يوسفَ السُّوْسيُّ، ثنا أبو العبّاس محمّدُ بن يعقوبَ، أبنا العبّاس بن الوليد بن مَزْيَدٍ،(١) حدّثني أبي،(٢) ثنا الأوزاعيّ،(٣) حدّثني الزهريّ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«سيكون بعدي خلفاءُ: يعملون بما يعلمون، ويفعلون ما يؤمرون، وسيكون بعدهم خلفاءُ: يعملون بما لا يعلمون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن أنكر عليهم،(٤) بَرِئَ، ومن أمسك يده،(٥) سَلِم، ولٰكنْ مَن رضِيَ وتابع».

---

(١) هو العُذْريَ، البيروتيّ، صدوقٌ، عابدٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ تسعٍ وستّين ومِائتين، وله مِائة سنةٍ، (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٣٧).

(٢) هو الوليد بن مَزْيَدٍ، العُذْريُّ، أبو العبّاس، البيروتيُّ، ثقةٌ، ثبْتٌ، قال النَّسائيّ: «كان لا يخطئ، ولا يدلّس»، منَ الثامنة، مات سنةَ ثلاثٍ وثمانين ومِائةٍ، (د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥١٣).

(٣) هو عبد الرحمٰن بنُ عمرِو بن أبي عمرٍو، أبو عمرٍو، الدمشقيُّ، ثمّ البيروتيُّ، الفقيه، ثقةٌ، جليلٌ، منَ السابعة، مات سنةَ سبعٍ وخمسين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٨٩).

(٤) يعني: بلسانه، كما جاء مصرَّحًا به في حديث أمّ سلمةَ - رضي الله عنها - في "صحيح مسلمٍ" (٦/ ٢٣)، وشرحه الشيخ عبد المحسن العَبّادُ في "شرح سنن أبي داوُدَ" (المقطع: ٣٤٣، الدقيقة: ٢٨)، قال: «وذٰلك بالطريقة المشروعة، وبالطريقة التي يترتّب عليها مصلحةٌ، ولا يترتّب عليها مضرّةٌ، بأن يكون ذٰلك علىٰ المنابر، أو بالتشهير، أوِ الكلامِ في المجامع، الذي يترتّب عليه تهييج الغوغاء، وحصولُ الفتن؛ فهٰذا ليس منَ النصح، وليس منَ الصواب»، فإن لم يستطع، فبقلبه، بأن يكرهَ ما يأتون منَ الحرام.

(٥) يعني: فلم يُعِنْهم علىٰ ظلمهم إذا دَعَوه؛ إذ لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق.

=

دراسة الحديث:

أخرجه ابنُ عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٦٣/ ٢٦٨) من طريق أبي الحسن بن جَوْصا، عنِ العبّاس بن الوليد بن مَزْيَدٍ، عنِ الأوزاعيّ، حدّثني الزهريّ، فذكر مثلَه.

وأخرجه ابن حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١٥/ ٤١ برقْم ٦٦٥٨) من طريق عبد الرحمٰن بن إبراهيم دُحَيمٍ، عن الوليد بن مَزْيدٍ، عنِ الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ، بمثله.

ولم يذكر دُحَيمٌ تصريح الأوزاعيّ بالسماع منَ الزهريّ، لٰكنّه ثابتٌ في الروايتين عنِ العبّاس بن الوليد؛ وهو مختصٌّ بأبيه، قال: «سمعت من أبي، وعرضت عليه»، يعني أنّه سمع منه ثمّ عرض عليه، انظر "سؤالاتِ الآجُرّيّ" لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (ص٢٦٤، و٢٨٤).

وسيأتي في المبحث التالي من وجهٍ آخرَ عنِ الأوزاعيّ، وهناك بقيّة تخرج الحديث، وشرحُ اختلاف رواته، والكلامُ عليه.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٨)

[٣٨٢]

وأخبرنا أبو عبد الله،(١) ثنا أبو العبّاس،(٢) ثنا محمّدُ بن عوفٍ،(٣) ثنا أبو المغيرة،(٤) ثنا الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فذكر هٰذا الحديثَ.

❁❁❁

(١) هو إسحاقُ بن محمّدِ بن يوسفَ السُّوْسيُّ.

(٢) هو محمّدُ بن يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ، الأصمُّ.

(٣) هو ابن سفيانَ، الطائيُّ، أبو جعفرٍ، الحِمصيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ اثنتين أو ثلاثٍ وسبعين ومِائتين، (دعس). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٣٥).

(٤) هو عبد القُدُّوس بنُ الحجّاج، الخَولانيُّ، الحِمصيّ، ثقةٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ اثنتي عشْرةَ ومِائتين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٠١).

دراسة الحديث:

رواه البيهقيّ في "دلائل النبوّة" (٦/ ٥٢١) بهٰذا الإسنادِ والمتن سواءً.

وأخرجه أبو يعلىٰ في "مسنده" (١٠/ ٣٠٨ برقْم ٥٩٠٢) عن أبي بكرِ بن زَنْجُويَهْ، عن أبي المغيرة عبد القدّوس بن الحجّاج، عنِ الأوزاعيّ، قال: حدّثني الزهريّ، وذكره.

وابن زَنْجُويَهْ: قال ابن حجرٍ في "تقريب التهذيب" (ص٤٢٨): «ثقةٌ»، وقال الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٤٧): «له رحلةٌ شاسعةٌ، ومعرفةٌ جيّدةٌ، وتواليفُ»؛ فزيادته تصريحَ الأوزاعيّ بالسماع منَ الزهريّ – مقبولةٌ.

وأخرجه ابن حِبّانَ في "الثقات" (٢/ ٣٣٧) من طريق الوليد بن مسلمٍ. وذكره ابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٧/ ٢٢٣) عن إسماعيلَ بنِ عبد الله بن سَمَاعةَ.

كلاهما عنِ الأوزاعيّ، حدّثني الزهريّ، بمثله.

=

وقد صرّح الوليد بن مسلمٍ بسماعه منَ الزهريّ؛ فزال ما يُخشىٰ من تدليسه.

وذكره الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٤/ ٤٣٩) عن عبد الحميد بن أبي العشرينَ، عنِ الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ. ولم يَذكر تصريح الأوزاعيّ بالسماع منَ الزهريّ.

وأخرجه البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٢٩) عن خيرانَ بنِ العلاء. وابنُ بِشْرانَ في "أماليه" (الجزء الثاني: ص١٢٢ برقْم ١٤)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٧/ ٢٢٣-٢٢٢) - من طرقٍ عن بشرِ بن بكرٍ.

كلاهما عنِ الأوزاعيّ، عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ، عنِ الزهريّ به.

وذكره الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٤/ ٤٣٩)، وابن عساكرَ في "تاريخ دمشقَ" (٧/ ٢٢٣) عنِ المعافىٰ بن عمرانَ، والحارث بن عطيّةَ، وزاد ابن عساكرَ: عمرَو بن أبي سلمةَ التِّنِّيسيَّ، وعمرَ بن عبد الواحد الدمشقيَّ، وسويدَ بن عبد العزيز الواسطيَّ، وعيسىٰ بنَ يونُسَ السَّبِيعيَّ.

كلّهم عنِ الأوزاعيّ، عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ، عنِ الزهريّ كذٰلك.

ثمّ قال ابن عساكرَ: «ورواه بقيّةُ بن الوليد الحِمصيُّ، ويزيدُ بن السِّمْط الدمشقيُّ - عنِ الأوزاعيّ، عمّن سمع الزهريّ، ولم يسمّيا إبراهيمَ»، يعني كما سبق: عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه.

وذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٢٩) عن شُعَيبِ بن إسحاقَ، عنِ الأوزاعيّ، عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - مرسلًا، وأسقط ذِكْر أبي هريرةَ رضي الله عنه.

فصار للرواة عنِ الأوزاعيّ خمسة وجوهٍ:

الأوّل: قول الوليد بن مَزْيَدٍ، وعبد القُدّوس بن الحجّاج، والوليد بن مسلمٍ، وإسماعيلَ بنِ سَمَاعةَ، عنِ الأوزاعيّ، حدّثني الزهريّ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عن أبي هريرةَ - رضي الله عنه - مرفوعًا.

وهٰؤلاء ثقاتٌ، واجتماع مثلهم علىٰ تصريح الأوزاعيّ بالسماع قويٌّ.

والوليدان - خاصّةً - عالمان بالأوزاعيّ، مُكثِران عنه. وعبد القدّوس احتجّ الشيخان بروايته عنِ الأوزاعيّ، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١٨/ ٢٧٣). وإسماعيلُ ذكره أبو مُسْهِرٍ في الأثبات من =

أصحاب الأوزاعيّ، وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: «كان من أجلّ أصحاب الأوزاعيّ، وأقدمهم»، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٣/ ١٢٤-١٢٣).

والثاني: قول عبد الحميد بن أبي العشرينَ، عنِ الأوزاعيّ، عنِ الزهريّ به.

وعبد الحميد بنُ أبي العشرينَ قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٥): «كاتب الأوزاعيّ، ولم يروِ عن غيره، صدوقٌ، ربّما أخطأ، قال أبو حاتمٍ: كان كاتبَ ديوانٍ، ولم يكن صاحب حديثٍ»، ونقل ابن رجبٍ في "شرح علل التِّرمِذيّ" (٢/ ٥٤٩) عن هشامِ بن عمّارٍ أنّه قال: «أوثق أصحاب الأوزاعيّ عبد الحميد بن حَبِيبِ بن أبي العشرين».

وظاهر العنعنة في روايته أنّ الأوزاعيّ تلقّىٰ الحديثَ عنِ الزهريّ مباشرةً، مع احتمال أن يكون أخذه عنه بواسطةٍ.

والثالث: قول بِشرِ بن بكرٍ، وجماعةٍ معه، عنِ الأوزاعيّ، عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ، عنِ الزهريّ به.

وبشرٌ ثقةٌ، ومن تابعه ثقاتٌ في الجملة، وقد تواطئوا علىٰ زيادةٍ غير معهودةٍ، لا تتوارد الخواطر علىٰ مثلها، ولا يأتي بها المحدّث إلّا عن تثبُّتٍ؛ فالوهم بعيدٌ جدًّا في روايتهم.

والرابع: قول بقيّةَ بنِ الوليد، ويزيدَ بنِ السِّمْط، عنِ الأوزاعيّ، عمّن سمع الزهريَّ، عنِ الزهريّ به.

وهما ثقتان، انظرِ "الكاشف" للذهبيّ (٢/ ١٧٠)، و"تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣١)، وروايتهما ترجع إلىٰ الوجه الثالث؛ فإنّ المبهم هو إبراهيمُ بن مُرّةَ، لٰكنّه مُقِلٌّ؛ فلعلّهما لم يعرفاه، فلم يضبطا اسمه أو نسِياه؛ فذكراه مبهمًا.

والخامس: تفرّد به شعيبُ بن إسحاقَ، فذكره عنِ الأوزاعيّ، عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ، عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمٰن، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولم يذكر أبا هريرةَ رضي الله عنه.

وهو موافقٌ لأصحاب الوجه الثالث في ذِكر إبراهيمَ بنِ مرّةَ، لٰكنْ لم يتابعه أحدٌ علىٰ إسقاط أبي هريرةَ رضي الله عنه، وهو وهْمٌ، ورواية الجماعة أولىٰ بلا شكٍّ.

ويؤكّد ذٰلك أنّ عُقَيلًا روىٰ الحديث عنِ الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٢٩)، والدارَقُطْنيّ في "العلل" (٤/ ٤٣٩).

=

وقدِ اختلف العلماء في هٰذه الوجوهِ.

فقال البخاريّ في "الصحيح" (٩/ ٧٧): «وقال الأوزاعيّ، ومعاويةُ بن سلّامٍ: حدّثني الزهريّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم»؛ فعلّق الوجه الأوّل، وجَزَم به.

وذكر في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٢٩) أنّ الوجه الثالث أصحُّ، وهٰذا أصرحُ، وأبينُ.

وقال ابن حِبّانَ في "صحيحه" (الإحسان: ١٥/ ٤٢): «سمع هٰذا الخبرَ الأوزاعيُّ، عنِ الزهريّ، وسمعه عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ، عنِ الزهريّ؛ فالطريقان جميعًا محفوظان».

وقال الدارَقُطْنيّ في "العلل" (٤/ ٤٣٩): «والصحيح قول من قال: عنِ الأوزاعيّ، عن إبراهيمَ بنِ مُرّةَ».

وثلاثة الأئمّة متّفقون علىٰ صحّة رواية الجماعة بذِكرِ إبراهيمَ بنِ مرّةَ، وسبق ذكر القرائن التي تنفي احتمال الوهْم فيها؛ فهي محفوظةٌ من غير شكٍّ.

والوجه الرابع محمولٌ عليها. ويمكن حمل الثاني عليها أيضًا، كما سبق شرحه.

وتبقىٰ الرواية الأولىٰ بتصريح الأوزاعيّ بالسماع منَ الزهريّ، وقد تواطأ عليها أربعةٌ منَ الثقات، مع اختصاصهم بالأوزاعيّ؛ فهٰذا يقوّي قول ابن حِبّانَ، لٰكنّ البخاريّ والدارَقُطْنيّ أقعدُ بهٰذا الشأنِ، وأعرفُ؛ فيتعذّر الجزم بصحّة ذٰلك السماعِ، والله أعلمُ بالصواب.

وعلىٰ الوجه المحفوظ، فرجال الإسناد كلّهم ثقاتٌ، رجال الشيخين، إلّا إبراهيمَ بنَ مُرّةَ، وقد قال النَّسائيُّ: «ليس به بأسٌ»، نقله المِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٢/ ٢٠٠)، وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٦/ ٢٦)، وقال الدارَقُطْنيّ: «ضعيفٌ»، نقله ابن زُرَيقٍ في كتاب "من تكلّم فيه الدارَقُطْنيّ في سننه" (ص١٧٥)، وذكره ابن خَلَفونَ في "الثقات"، نقله مُغْلَطايُ في "إكمال التهذيب" (١/ ٢٩١)، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ٦١٠)، وابن حجرٍ في "التقريب" (ص٣٣): «صدوقٌ».

فهٰذا الإسنادُ حسنٌ إن شاء الله.

وله شاهدٌ صحيحٌ؛ فقد أخرج مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ٢٣) من حديث أمّ سلمةَ رضي الله عنها، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

=

«إنّه يُستعمَل عليكم أمراءُ، فتعرفون وتُنكِرون، فمن كره، فقد بَرِئ، ومن أنكر، فقد سَلِم، ولٰكنْ من رضِي وتابع».

قالوا: «يا رسول الله، ألَا نقاتلهم»؟

قال: «لا ما صلَّوا».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٨)

[٣٨٣]

أخبرَناه[١] أبو الحسن عليُّ بن أحمدَ بنِ عَبْدانَ، أبنا أحمدُ بن عُبَيدٍ، ثنا عثمانُ بن عمرَ الضَّبِّيُّ، ثنا ابن حِسَابٍ،[٢] ثنا حمّادُ بن زيدٍ، فذكره بإسناده نحوَه، إلّا أنّه قال:

«فمن أنكر، فقد برِئ، ومن كرِه بقلبه، فقد سلِم».

قال الحسن: «فمن أنكر بلسانه، فقد برِئ، وقد ذهب زمان هٰذه، ومن كرِه بقلبه، فقد جاء زمان هٰذه».

---

(١) يُحِيل - رحمه الله - علىٰ حديثٍ سبق هٰذا، رواه من طريق أبي الرَّبِيع الزهرانيّ، عن حمّادِ بن زيدٍ، عنِ المعلّىٰ بنِ زيادٍ، وهشامِ بن حسّانَ، عنِ الحسن البصريّ، عن ضَبّةَ بنِ مِحْصَنٍ، عن أمّ سلمةَ رضي الله عنها، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«إنّها ستكون عليكم أئمّةٌ تعرفون منهم وتنكرون، فمن أنكر» - قال هشامٌ: «بلسانه» - «فقد برئ، ومن كره بقلبه، فقد سَلِم، لٰكنْ من رضِي وتابع».

قيل: «يا رسول الله، أفلا نقتلهم»؟

قال: «لا ما صلَّوا».

ثمّ قال البيهقيّ: «رواه مسلمٌ في "الصحيح" (٦/ ٢٣) عن أبي الربيع، إلّا أنّه لم يذكر (بلسانه)، ولا (بقلبه)، وإنّما هو قول الحسن».

وأخرجه أبو داوُدَ في "السنن" (٧/ ٢٦٨-٢٦٧ برقْم ٤٦٧٩) عن أبي الربيع الزهرانيّ، ومسدَّدٍ، عن حمّادِ بن زيدٍ به، وذكر هٰذينِ اللفظين؛ فليس هٰذا الحديثُ منَ الزوائد علىٰ "الكتب الستّة".

(٢) هو محمّدُ بن عُبيدِ بن حِسَابٍ، الغُبَريُّ، البصريّ، ثقةٌ، منَ العاشرة، مات سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائتين، (م د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٢٩).

=

دراسة الحديث:

هٰذا الحديثُ رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٦/ ٢٤-٢٣)، وأبو داوُدَ في "السنن" (٧/ ٢٦٧-٢٦٨ برقْم ٤٦٧٩)، والتِّرمِذيُّ في "الجامع" (٣/ ٢٨١ برقْم ٢٤٢٠)، وليس في رواية البيهقيّ زيادةٌ في القدْر المرفوع منه، لٰكنّ الزائد هو قول الحسن البصريّ في آخره؛ فأقصُر البحث عليه.

فقد رواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٣٢٥) بهٰذا الإسنادِ.

ورواه محمّدُ بن نصرٍ المروزيّ في "تعظيم قدر الصلاة" (٢/ ٩٠٨-٩٠٧ برقْميْ ٩٤٩ و٩٥٠) عن أبي كاملٍ الجَحْدَريّ، عن حمّادِ بن زيدٍ به.

فالأثر ثابتٌ عن حمّادِ بن زيدٍ، من رواية ثقتين عنه.

وهو بعدُ صحيحٌ عنِ الحسن البصريّ. والله أعلمُ.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٨-١٥٩)

[٣٨٤]

أخبرنا أبو القاسم عبدُ الرحمٰن بنُ عبيد الله الحُرْفِيُّ[١] ببغدادَ، ثنا حمزةُ بن محمّدِ بن العبّاس، ثنا محمّدُ بن إسماعيلَ، يعني السُّلَميَّ، أبنا إسحاقُ بن إبراهيمَ، يعني ابنَ العلاء،[٢]

---

(١) هو ابن عبد الله بن محمّدِ بن الحسين، البغداديُّ، الحربيّ، وكان أسلافه من أَبِيْوَرْدَ، السِّمْسارُ، أملىٰ مجالسَ، وروىٰ عنه جماعةٌ، وقال الخطيب البغداديّ: «كان صدوقًا، غيرَ أنّ سماعه في بعض ما رواه عنِ النَّجّاد كان مضطربًا»، وقال الذهبيّ: «الشيخ، المسنِد، العالم»، وله جزءٌ "الفوائد"، وتُوُفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وعشرين وأربعِمِائةٍ.

انظر "تاريخَ بغدادَ" للخطيب (١١/ ٦١٢)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٧/ ٤١٢-٤١١).

(٢) هو أبو يعقوبَ، ابنُ زِبْرِيقٍ، الحِمصيُّ، وقد يُنسَب إلىٰ جدّه، صدوقٌ، يَهِمُ كثيرًا، وأطلق محمّدُ بن عوفٍ أنّه يكذب، منَ العاشرة، مات سنةَ ثمانٍ وثلاثين ومِائتين، (بخ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٩).

=

حدّثني عمرُو بن الحارث،[١] حدّثني عبد الله بنُ سالمٍ،[٢] حدّثني محمّدُ بن الوليد،[٣] ثنا الفُضَيل بن فَضَالةَ،[٤] أن حَبِيبَ بن عُبَيدٍ[٥] حدّثهم: أنّ المقدام[١] حدّثهم أنّ رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«أطيعوا أمراءكم ما كان، فإن أمروكم بما حدّثتُكم به، فإنّهم يؤجرون عليه، وتؤجرون بطاعتكم، وإن أمروكم بشيءٍ ممّا لم آمركم به، فهو عليهم، وأنتم منه بُرَآءُ.

---

(١) هو ابن الضحّاك، الزُّبَيديُّ، الحِمصيّ، قال ابن حجرٍ: «مقبولٌ»، منَ السابعة، (بخ د). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٥٧).

وقد ذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٨/ ٤٨٠)، وقال: «روىٰ عنه ... أهلُ بلده، مستقيم الحديث»، وهٰذا يدلّ علىٰ معرفته به، وسَبْره لحديثه، مع تشدُّد ابن حِبّانَ - رحمه الله - في ذٰلك، وقال ابن حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (١/ ١١١): «علّق البخاريّ في "قيام الليل" حديثًا للزُّبَيديّ، هو من رواية إسحاقَ - يعني ابن زِبْرِيقٍ - عن عمرِو بن الحارث الحِمصيّ»، وانظره في "فتح الباري" (١٠/ ٢٠٢)؛ فهٰذا يدلّ علىٰ اعتماد البخاريّ لروايته. وعليه، فهو ثقةٌ إن شاء الله.

(٢) هو الأشعريّ، أبو يوسُفَ، الحِمصيُّ، ثقةٌ، رُمِي بالنصب، منَ السابعة، مات سنةَ تسعٍ وسبعين ومِائةٍ، (خ د س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٧).

(٣) هو ابن عامرٍ، الزُّبَيديُّ، أبو الهُذَيل، الحِمصيُّ، القاضي، ثقةٌ، ثبْتٌ، من كبار أصحاب الزهريّ، منَ السابعة، مات سنةَ ستٍّ أو سبعٍ أو تسعٍ وأربعين ومِائةٍ، (خ). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٤٥).

(٤) هو الهَوْزَنيّ، الشاميّ، قال ابن حجرٍ: «مقبولٌ»، أرسل شيئًا، منَ الخامسة، (مد س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٨٤).

وذكره ابن حِبّانَ في "الثقات" (٥/ ٢٩٥)، وقال: «يروي المراسيل، روىٰ عنه ... أهل الشام»، وقال الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٣/ ١٣٨): «كان ثقةً».

(٥) هو الرَّحَبيّ، أبو حفصٍ، الحِمصيُّ، ثقةٌ، منَ الثالثة، (بخ م ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٩١).

=

ذٰلك بأنّكم إذا لقِيتمُ الله، قلتم: (ربَّنا، لا ظُلمَ).

فيقول: (لا ظُلمَ).

فتقولون: (ربَّنا، أرسلت إلينا رسلًا، فأطعناهم بإذنك، واستُخلِفت علينا خلفاءُ، فأطعناهم بإذنك، وأُمِّرَت علينا أمراءُ، فأطعناهم)».

قال: «فيقول: (صدقتم، هو عليهم، وأنتم منه بُرَآءُ)».

---

(١) هو ابن مَعْدِيْ كَرِبَ بنِ عمرٍو، الكِنْديُّ، أبو كَرِيمَةَ، نزيلُ الشام، صحابيٌّ مشهورٌ، مات سنةَ سبعٍ وثمانين علىٰ الصحيح، وله إحدىٰ وتِسعون سنةً، (خ ٤). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٤٧٦).

دراسة الحديث:

أخرجه البيهقيّ في "شعب الإيمان" (١٠/ ١٠ برقْم ٧٠٩٥) من طريق أحمدَ بنِ عُبيدٍ الصَّفّار، عن أبي إسماعيلَ التِّرمِذيّ: محمّدِ بن إسماعيلَ السُّلَميّ به.

ورواه الطبرانيّ في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٢٧٨ برقْم ٦٥٨) عن عمرِو بن إسحاقَ بنِ زِبْريقٍ، وعُمارةَ بنِ وُثَيمةَ المِصريّ، وعبد الرحمٰن بن معاويةَ العُتْبيّ. وفي "مسند الشاميّين" (٣/ ٩٩ برقْم ١٨٧٣) عن عمرِو بن إسحاقَ بنِ زِبْرِيقٍ.

الثلاثة عن إسحاقَ بنِ زِبْرِيقٍ به.

وعمرُو بن إسحاقَ: قال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ١٨١): «لم أعرفه»، وقال في موضعٍ آخرَ (٩/ ٣٥٨): «لم أجد له ترجمةً»؛ فهو مجهول الحال.

وعُمارةُ بن وُثَيمةَ: له تاريخٌ صنّفه علىٰ السنين، وروىٰ عنه جماعةٌ، وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وثمانين ومِائتين، انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٧٨٥)؛ فهو صدوقٌ إن شاء الله.

=

وعبد الرحمٰن بنُ معاويةَ: روىٰ عنه جماعةٌ، وتُوُفِّي سنةَ اثنتين وتسعين ومِائتين، انظر "تاريخَ الإسلام" للذهبيّ (٦/ ٩٧٦-٩٧٥)؛ فهو مجهول الحال.

وعلىٰ كلٍّ، فالحديث ثابتٌ عن إسحاقَ بنِ زِبْرِيقٍ برواية أبي إسماعيلَ التِّرمذيّ عنه، ولهٰذه الرواياتُ تزيده قوّةً؛ فإنّها صالحةٌ في المتابعات.

ثمّ إسحاقُ هٰذا ضعيفٌ من جهة حفظه، لٰكنّه توبع.

فقد أخرج الحديثَ ابن أبي عاصمٍ في "السنّة" (٢/ ٧٠٨ برقْم ١٠٨٢) من طريق أبي تَقِيٍّ عبد الحميد بن إبراهيمَ، عن عبد الله بن سالمٍ به.

وأبو تَقِيٍّ فيه ضعفٌ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٤): «صدوقٌ، إلّا أنّه ذهبت كتبه؛ فساء حفظه»، ولا بأسَ به في متابعة إسحاقَ بنِ زِبْرِيقٍ؛ فالحديث بروايتهما ثابتٌ عن عبد الله بن سالمٍ.

وسائر رجاله ثقاتٌ؛ فهو حسنٌ إن شاء الله.

ومعناه ثابتٌ في أحاديثَ كثيرةٍ؛ فقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «أطيعوا أمراءكم ما كان» معناه: أدُّوا لهم حقّهم في السمع والطاعة، علىٰ ما كان منهم من جورٍ وظلمٍ، وقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «وإن أمروكم بشيءٍ ممّا لم آمركم به، فهو عليهم، وأنتم منه بُرَآءُ» أيْ: أنكروه وابرءُوا منه، ولا يحملْكم أمرُهم به علىٰ ترك طاعتهم فيما سواه.

وهو بمعنىٰ ما أخرج البخاريُّ (٩/ ٤٧ برقْم ٧٠٥٣) ومسلمٌ (٦/ ٢١) من حديث ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - قال:

«من كره من أميره شيئًا، فلْيصبرْ؛ فإنّه من خرج منَ السلطان شبرًا، مات مِيتةً جاهليّةً».

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٩)

[٣٨٥]

أخبرنا أبو عبد الله محمّدُ بن عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا الحسن بن عليّ بن عفّانَ، ثنا أبو أسامةَ،(١) عن سفيانَ،(٢) عن منصورٍ،(٣) عن إبراهيمَ بنِ عبد الأعلىٰ،(٤) عن سُوَيدِ بن غَفَلةَ(٥) قال: قال لي عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه:

«يا أبا أميّةَ، لعلّك أن تُخَلَّف بعدي، فأطعِ الإمام، وإن كان عبدًا حبشيًّا؛ إن ضربك، فاصبر، وإن أمرك بأمرٍ، فاصبر، وإن حَرَمك، فاصبر، وإن ظلمك، فاصبر، وإن أمرك بأمرٍ يَنقُص دينَك، فقل: سمعٌ وطاعةٌ، دمِي دون ديني».

❁❁❁

---

(١) هو حمّادُ بن أسامةَ، الكوفيُّ.

(٢) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٣) يحتمل أن يكون ابنَ حيّانَ، وابنَ المعتمر، وابنَ صفيّةَ؛ فقد روىٰ الثوريُّ عنهم، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (١١/ ١٦١-١٦٠)، ولم تُذكَر لأحدٍ منهم روايةٌ عن إبراهيمَ بنِ عبد الأعلىٰ؛ فالله أعلمُ.

(٤) هو الجُعفيّ مولاهمُ، الكوفيّ، ثقةٌ، منَ السادسة، (م د س ق). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣١).

(٥) هو أبو أميّةَ، الجُعفيُّ، مخضرمٌ، من كبار التابعين، قدم المدينة يومَ دُفِن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وكان مسلمًا في حياته، ثمّ نزل الكوفة، ومات سنةَ ثمانين، وله مِائةٌ وثلاثون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٠١).

دراسة الحديث:

هٰذا الإسنادُ فيه وهمٌ، سيأتي التنبيه عليه في كلام البيهقيّ في المبحث التالي.

وهناك يأتي تخريج الحديث.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٩)

[٣٨٦]

أخبرَناه أبو سعيدِ بنُ أبي عمرٍو، ثنا أبو العبّاس الأصمُّ، ثنا أحمدُ بن عبد الحميد الحارثيُّ،(١) ثنا أبو أسامةَ،(٢) عن سفيانَ،(٣) عن إبراهيمَ بنِ عبد الأعلىٰ، فذكره(٤) بمعناه، زاد في آخره:

«ولا تفارقِ الجماعة».

ولم يذكر في إسناده منصورًا،(٥) وهٰذا أصحُّ، وذِكرُ منصورٍ فيه - وهْمٌ.

والله أعلمُ.

❁❁❁

(١) هو ابن خالدٍ، أبو جعفرٍ، الكوفيُّ، قال الذهبيّ: «المحدّث، الصدوق»، وتُوُفِّيَ سنةَ تسعٍ وستّين ومِائتين. انظر "سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٢/ ٥٠٩-٥٠٨).

(٢) هو حمّادُ بن أسامةَ، الكوفيُّ.

(٣) هو ابن سعيدٍ، الثوريُّ.

(٤) يعني الحديث السابق.

(٥) يَحتمِل - كما سبق - أن يكون ابنَ حيّانَ وابنَ المعتمر وابنَ صفيّةَ.

دراسة الحديث:

رواه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٨/ ٥٤٣ برقْم ٣٥٩٦٤). ورواه الخلّال في "السنّة" (١/ ١١١ برقْم ٥٤) عن محمّدِ بن إسماعيلَ الأَحْمَسيّ.

كلاهما عن وكيعٍ، عن سفيانَ الثوريّ به، وفي آخره:

«لا تفارقِ الجماعة».

=

وأخرجه نُعَيمُ بن حمّادٍ في "الفتن" (١/ ١٥٣ برقْم ٣٨٩) من طريق محمّدِ بن طلحةَ اليامِيّ. وابنُ زَنْجُوْيَهْ في "الأموال" (١/ ٧٦ برقْم ٣٠)، وأبو عمرٍو الدانيُّ في "الفتن" (٢/ ٤٠٢ برقْم ١٤٣) - من طريقين عن إسرائيلَ بنِ يونُسَ السَّبِيعيّ. والآجُرّيُّ في "الشريعة" (١/ ٣٨٠-٣٧٩ برقْم ٧٠) من طريق موسىٰ بنِ أعينَ. و(١/ ٣٨١-٣٨٠ برقْم ٧١) من طريق الليث بن أبي سُلَيمٍ.

أربعتهم عن إبراهيمَ بنِ عبد الأعلىٰ بنحوه، وليس فيه «ولا تفارقِ الجماعة».

ومحمّدُ بن طلحةَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٢٠): «صدوقٌ، له أوهامٌ».

وموسىٰ بنُ أعينَ: قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٤٨١): «ثقةٌ عابدٌ».

وإسرائيلُ ثقةٌ، والليث ضعيفٌ، وسبقت تراجِمهما.

فهٰذه الرواياتُ تزيد رواية الثوريّ قوّةً.

والحديث بذٰلك صحيحٌ، موقوفًا علىٰ عمرَ بنِ الخطّاب رضي الله عنه، وإسناد ابن أبي شيبةَ علىٰ شرط مسلمٍ.

[٨]

بابُ إثم الغادر للبرّ والفاجر

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٩)

[٣٨٧]

أخبرنا محمدُ بن عبد الله الحافظُ، أبنا أبو بكرٍ محمّدُ بن أحمدَ بنِ بالُوْيَهْ،(١) ثنا إسحاقُ بن الحسن، ثنا عفّانُ بن مسلمٍ، ثنا صخرُ بن جويريَةَ،(٢) عن نافعٍ:

---

(١) هو النَّيْسابُوريّ، الجَلّاب، وروىٰ عنه الحاكم في "المستدرك"، وصحّح حديثه، ووصفه بالصدق والثقة والإمامة، وقال في "التاريخ": «المحدّث، كان من أعيان مشايخنا، من أهل البيوتات والثروة القديمة»، وقال الذهبيّ: «الإمام، المفيد، الرئيس ... من كبراء بلده»، وقال: «من أعيان المحدّثين، والرؤساء ببلده»، وتُوُفِّيّ سنةَ أربعين وثلٰثِمائةٍ.

انظرِ "المستدركَ" للحاكم (١/ ٢٤٩-٢٤٨)، و"سيرَ أعلام النبلاء" للذهبيّ (١٥/ ٤١٩)، و"تاريخَ الإسلام" له (٧/ ٧٤٠)، و"الروضَ الباسم" لنايفٍ المنصوريّ (٢/ ٨١٦-٨١٥).

(٢) هو مولىٰ بني تميمٍ أو بني هلالٍ، أبو نافعٍ، البصريُّ، قال الإمام أحمدُ: «ثقةٌ ثقةٌ»، وقال يحيىٰ القطّانُ: «ذهب كتابه، ثمّ وجده، فتُكُلِّم فيه لذٰلك»، منَ السابعة، تُوُفِّيّ سنةَ بضعٍ وستّين ومِائةٍ، (خ م د ت س). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٦).

ووثّقه الذهبيّ في "سير أعلام النبلاء" (٧/ ٤١١-٤١٠)، وقال: «احتجّ به أرباب "الصحاح"».

=

أنّ عبد الله بنَ عمرَ جمع أهل بيته حين انتزىٰ[١] أهلُ المدينة مع عبد الله بن الزبير[٢] – رضي الله عنهما – وخلعوا يزيدَ بن معاويةَ،[٣] فقال: إنّا بايعنا هٰذا الرجلَ علىٰ بيعة الله ورسوله.

وإنّي سمعت رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – يقول:

«إنّ الغادر يُنصَب[٤] له لواءٌ[٥] يومَ القيامة، فيقال: هٰذه غَدْرة[٦] فلانٍ».

---

(١) انتزىٰ عليه: وقع عليه، ووَطِئه، (افتعل) منَ النُّزُوّ، وانتزىٰ أيضًا: تسرّع إلىٰ الشرّ. انظرِ "النهايةَ" لأبي السعادات بن الأثير (٥/ ٤٤). والمراد هنا أنّهم خرجوا علىٰ يزيدَ، وأسرعوا في قتاله.

(٢) هو ابن العوّام، القرشيُّ الأسديّ، أبو بكرٍ وأبو خُبَيبٍ، المدنيُّ ثمّ المكّيُّ، كان أوّلَ مولودٍ في الإسلام بالمدينة منَ المهاجرين، ووَلِيَ الخلافة تسعَ سنين، إلىٰ أن قُتِل سنةَ ثلاثٍ وسبعين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٤٥-٢٤٦).

(٣) هو ابن أبي سفيانَ، الأُمويُّ، أبو خالدٍ، الدمشقيُّ، وَلِيَ الخلافة سنة ستّين، ومات سنةَ أربعٍ وستّين، ليس بأهلٍ لأن يُروىٰ عنه، منَ الثالثة، (مد). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٥٣٤).

(٤) أيْ: يُقامُ، ويُرفَع، انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (١/ ٢٢٤). وذٰلك شهرةً له، وعلامةً عليه؛ معاملةً له بنقيض فعله، الذي حقيقته التستُّر والتكتُّم. انظر "إكمالَ المُعْلِم" للقاضي عياضٍ (٦/ ٣٩).

(٥) قال أهل اللغة: اللواء: الراية العظيمة، لا يمسكها إلّا صاحبُ جيش الحرب، أو صاحب دعوة الجيش، ويكون الناس تبعًا له، قال العلماء: فمعنىٰ (لكلّ غادرٍ لواءٌ) أيْ: علامةٌ يُشْهَرُ بها في الناس؛ لأنّ موضوع اللواء شُهرة مكان الرئيس، وعلامةُ موضعه، وكانتِ العرب تنصِب الألوية في الأسواق المختلفة لغَدْرة الغادر، تُشَهِّرُه بذٰلك.

انظر "مطالعَ الأنوار" لابن قُرْقُولَ (٣/ ٤٦٤)، و"شرحَ مسلمٍ" للنوويّ (١٢/ ٤٣).

(٦) (الغَدْرة) اسمُ مرّةٍ منَ (الغَدْر)، وهو تركُ الوفاء بالعهد. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٢/ ٧٦٦)، و"شرحَ مسلمٍ" للنوويّ (١٢/ ٤٣). والتقدير: (هٰذه علامة غَدْرَته). انظر "شرحَ المشكاة" للطِّيبيّ (٧/ ٢٢٢)، و"فتحَ الباري" لابن حجرٍ (١٣/ ٧١).

=

وإنّ من أعظم الغدر بعد الإشراك بالله أن يبايِع رجلٌ رجلًا علىٰ بيع الله ورسوله، ثمّ يَنكُثَ بيعته، ولا يخلعَنّ أحدٌ منكم يزيدَ، ولا يُشرِفَنّ[١] أحدٌ منكم في هٰذا الأمرِ؛ فيكونَ صَيْلَمًا[٢] بيني وبينه.

رواه مسلمٌ في "الصحيح" عن عبد الله بن عبد الرحمٰن،[٣] عن عفّانَ، مختصرًا، دون قصّة يزيدَ.

وأخرجاه من حديث أيّوبَ، عن نافعٍ.

❁❁❁

وقال ابن حجرٍ في موضعٍ آخرَ من "فتح الباري" (١٠/ ٥٦٣): «وظاهر الحديث أنّ لكلّ غَدرةٍ لواءً؛ فعلىٰ هٰذا يكون للشخص الواحد عدّةُ ألويةٍ، بعدد غَدَراته».

(١) أيْ: لا يَطّلِع من فوقٍ. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٤/ ١٣٨٠). وذٰلك كنايةٌ عنِ الِارتفاع في الفتنة، والِانتصاب لها، والشخوص فيها، وذٰلك يصوِّر القيام فيها والقتال. والله أعلمُ.

(٢) الصَّيْلَم: الأمر الشديد المستأصِل، والداهية التي تصطلم. انظر "تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبيديّ (٣٢/ ٥٠٨). والمراد هنا القطيعة. انظر "فتحَ الباري" لابن حجرٍ (١٣/ ٧١).

(٣) هو ابن الفضل بن بَهْرامٍ، التميميُّ الدارميُّ، أبو محمّدٍ، السَّمَرْقَنديُّ، الحافظ، صاحب "المسند"، ثقةٌ، فاضلٌ، متقنٌ، منَ الحاديةَ عشْرةَ، مات سنةَ خمسٍ وخمسين ومِائتين، وله أربعٌ وسبعون سنةً، (م د ت). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢٥٣).

دراسة الحديث:

رواه مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١٤١) عنِ الدارميّ به، ولم يذكر لفظه.

وذكره أبو عوانةَ في "مستخرجه" (١٤/ ١٥٢) عن محمّدِ بن يحيىٰ الذهليّ، عن عفّانَ، ولم يسُق لفظه أيضًا.

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ١٧١-١٧٠) عن محمّدِ بن عبد الله الأنصاريّ.

=

ورواه الإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١٢٣١ برقْم ٥٨١٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث.

والإمام أحمدُ في "المسند" (٣/ ١١٣٠ برقْم ٥١٨٣)، والترمذيّ في "الجامع" (٣/ ٥٦ برقْم ١٦٧٥) عن أحمدَ بنِ مَنِيعٍ. وأبو القاسم البغويُّ في "الجعديّات" (٢/ ٤١٥ برقْم ٣٠٧٤) عن أحمدَ بنِ مَنِيعٍ، وزيادِ بن أيّوبَ. وتمّامٌ في "فوائده" (٢/ ٥١-٥٠) بإسنادٍ فيه ضعفٌ عن داوُدَ بنِ رُشَيدٍ. أربعتهم عنِ ابن عُلَيّةَ.

ثمّ يرويه الأنصاريُّ، وعبد الصمد، وابنُ عليّةَ، عن صخرِ بن جويريَةَ به.

ورواية ابن سعدٍ والإمام أحمدَ وأبي القاسم البغويّ كرواية البيهقيّ.

وفي مطبوعة "الطبقات": «ولا يُسرِعنّ»، وفي مطبوعة "المسند" في رواية عبد الصمد: «ولا يُسرِفنّ»، وهما بنحو معنىٰ «ولا يُشرِفنّ»، وقد تكونانِ مصحّفتين منها، والله أعلمُ.

وذكر التِّرمذيّ المرفوع فقط بنحوه، ثمّ قال: «هٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

ووصل تمّامُ بالمرفوع قوله: «وأعظم الغدر إشراكٌ بالله»، وتقدّم أنّ إسناده ضعيفٌ، ولو صحّ عن داوُدَ بنِ رُشَيدٍ، فقد حالف الإمام أحمدَ، وأحمدَ بنَ مَنِيعٍ، وزيادَ بن أيّوبَ؛ فروايته مدرجةٌ، وهي منكرةٌ، لا تصحّ.

وأخرج الحديثَ البخاريّ في "صحيحه" (٤/ ١٠٤ برقْم ٣١٨٨، و٩/ ٥٧ برقْم ٧١١١)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١٤١) - من طريق أيّوبَ السَّخْتِيانِيّ. وأخرجه البخاريّ في "صحيحه" (٨/ ٤١ برقْم ٦١٧٧)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١٤١) - من طرقٍ عن عبيد الله بن عمرَ.

كلاهما عن نافعٍ قال:

لمّا خلع أهل المدينة يزيدَ بن معاويةَ، جمع ابن عمرَ - رضي الله عنهما - حَشَمه وولده، فقال: إنّي سمعت النبيّ - صلّىٰ الله عليه وسلّم - يقول:

«يُنصَب لكلّ غادرٍ لواءٌ يومَ القيامة».

=

وإنّا قد بايعنا هٰذا الرجلَ علىٰ بيع الله ورسوله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وإنّي لا أعلم غدرًا أعظمَ من أن يبايع رجلٌ علىٰ بيع الله ورسوله صلّىٰ الله عليه وسلّم، ثمّ يَنصِبَ له القتالَ، وإنّي لا أعلم أحدًا منكم خلعه، ولا بايع في هٰذا الأمرِ، إلّا كانتِ الفيصلَ بيني وبينه.

هٰذا لفظ أيّوبَ السَّخْتِيانِيّ في الموضع الثاني عند البخاريّ، وذكر في الموضع الأوّل المرفوع فقط بنحوه. واختصر مسلمٌ حديث أيّوبَ؛ فلم يذكر لفظه، وأحال علىٰ حديث عبيد الله.

وذكر البخاريّ ومسلمٌ في رواية عبيد الله المرفوع فقط بنحوه.

وفي رواية البيهقيّ - ومن وافقه أيضًا - زيادةُ «بعد الإشراك بالله»، وعنده قوله: «ثمّ ينكُثَ بيعته»، وهو أعمّ من قوله عند البخاريّ: «ثمّ يَنصِبَ له القتال»؛ لأنّ نَكْث البيعة يحصل بغير قتالٍ، وعنده قوله: «ولا يُشرِفنّ أحدٌ منكم في هٰذا الأمرِ»، وهو أعمُّ من قوله عند البخاريّ: «ولا بايع في هٰذا الأمرِ»؛ لأنّه قد يُشرِف فيه بالحثّ والتحريض علىٰ الفتنة، دون أن يشارك فيها بالبيعة، ولذٰلك ذكرتُه في الزوائد.

وسبق أنّ مسلمًا روىٰ إسناد هٰذا المتنِ في "صحيحه"، لٰكنّه لم يسُقه؛ فهو صحيحٌ عنده، ولا غروَ؛ فهو مسلسلٌ بالحفّاظ.

وأخرج الحديث كذٰلك البخاريّ في "صحيحه" (٨/ ٤١ برقْم ٦١٧٨، و٩/ ٢٥ برقْم ٦٩٦٦)، ومسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١٤٢)، وأبو داوُدَ السِّجِسْتانيُّ في "السنن" (٤/ ٥٤٩ برقْم ٢٧٤٦) - من طرقٍ عن عبد الله بن دينارٍ، عن نافعٍ به، وذكروا المرفوع منه فقط بنحوه.

وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (٥/ ١٤٢) من طريق حمزةَ وسالمٍ ابني عبد الله بن عمرَ، عن أبيهما رضي الله عنه، وذكر المرفوع منه فقط بنحوه.

والحاصل أنّ الزياداتِ المذكورةَ ليست في شيءٍ منَ "الكتب الستّة"، وأنّها صحيحةٌ بتخريج مسلمٍ لإسنادها، وتصحيح التِّرمذيّ له.

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٥٩)

[٣٨٨]

أخبرنا أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ ببغدادَ، أبنا عبد الله بنُ جعفرٍ،(١) ثنا يعقوبُ بن سفيانَ، ثنا سليمانُ بن حربٍ،(٢) ثنا حمّادٌ،(٣) عن أيّوبَ،(٤) عن نافعٍ:

أنّ معاويةَ بعث إلىٰ ابن عمرَ - رضي الله عنهما - مِائة ألفِ درهمٍ، فلمّا دعا معاويةُ إلىٰ بيعة يزيدَ بنِ معاويةَ، قال: «أتُرَونَ هٰذا(٥) أراد؟! إنّ دِيني إذًا عندي لَرخيصٌ».

زاد فيه غيره: فلمّا مات معاويةُ، واجتمع الناس علىٰ يزيدَ، بايعه.

❁❁❁

---

(١) هو ابن دُرُسْتُوْيَهِ، البغداديُّ، النَّحْويّ.

(٢) هو الأزديُّ، الواشِحيّ، البصريّ، قاضي مكّةَ، ثقةٌ، إمامٌ، حافظٌ، منَ التاسعة، مات سنةَ أربعٍ وعشرين ومِائتين، وله ثمانون سنةً، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص١٩٠).

(٣) هو ابن زيدِ بن درهمٍ، البصريُّ.

(٤) هو ابن أبي تميمةَ، السَّخْتِيانيُّ.

(٥) (هٰذا) في محلّ نصبِ مفعولٍ به مقدّمٍ للفعل: (أراد)، وجملةُ (هٰذا أراد) في محلّ نصب مفعولَيْ (تُرَىٰ).

دراسة الحديث:

رواه يعقوبُ بن سفيانَ في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٩٢).

ورواه ابن سعدٍ في "الطبقات الكبرىٰ" (٤/ ١٧٠) عن عارمِ بن الفضل، عن حمّادِ بن زيدٍ به، نحوَ رواية سليمانَ بنِ حربٍ.

وهٰذا الأثرُ صحيحٌ، رجاله رجال الشيخين.

=

ورواية نافعٍ عن أبي هريرةَ وعائشةَ – رضي الله عنهما – في "الصحيحين"، انظر "تهذيبَ الكمال" للمِزّيّ (٢٩/ ٢٩٩)، وقد تُوُفِّيا سنةَ سبعٍ وخمسين، قبل دعاء معاويةَ – رضي الله عنه – إلىٰ بيعة يزيدَ؛ فيظهر أنّ الإسناد متّصلٌ، والله أعلمُ.

ولم أجد في هٰذا الأثرِ الزيادةَ التي ذكرها البيهقيّ آخرًا، لٰكنّ بيعة ابن عمرَ – رضي الله عنهما – ليزيدَ مشهورةٌ، وهي ثابتةٌ في "الصحيح"، كما تقدّم في المبحث السابق.

[٩]

بابُ ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط، والنصحِ للرعيّة، والرحمةِ بهم، والشفقةِ عليهم، والعفوِ عنهم ما لم يكن حدًّا

"السنن الكبرىٰ" (٨/ ١٦١)

[٣٨٩]

حدّثنا أبو عبد الله الحافظُ، ثنا أبو العبّاس المحبوبيُّ، ثنا سعيدُ بن مسعودٍ، ثنا يزيدُ بن هارونَ، أبنا العوّام بن حَوْشَبٍ،(١) عن شهرِ بن حَوْشَبٍ، عن أبي أمامةَ(٢) قال: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

«أُوصي الخليفةَ من بعدي بتقوىٰ الله.

---

(١) هو ابن يزيدَ، الشيبانيُّ، أبو عيسىٰ، الواسطيُّ، ثقةٌ، ثبْتٌ، فاضلٌ، منَ السادسة، مات سنةَ ثمانٍ وأربعين ومِائةٍ، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٣٦٩).

(٢) هو صُدَيُّ بن عجلانَ، الباهليُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، سكن الشام، ومات بها سنةَ ستٍّ وثمانين، (ع). انظر "تقريبَ التهذيب" لابن حجرٍ (ص٢١٧).

=

وأوصيه بجماعة المسلمين: أن يُعظّم كبيرهم، ويَرحمَ صغيرهم، ويوقِّرَ عالمهم، وألّا يَضُرّ بهم؛[١] فيُذلَّهم، ولا يُوحِشَهم؛[٢] فيُكْفِرَهم،[٣] وألّا يَخصِيَهم؛[٤] فيَقطعَ نسلهم، وألّا يُغلِقَ بابه دونهم؛ فيأكلَ قويُّهم ضعيفَهم».

❁❁❁

(١) وهٰكذا في المطبوعة: (يُضِرَّ بهم)، وكذٰلك في مطبوعة "المهذّب" للذهبيّ (٦/ ٣٢٦٥)، ومطبوعة "التنوير" للصنعانيّ (٤/ ٣١١). ورواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٣٢٢)، ولفظه في المطبوعة: «يَضرِبَهم»، وكذٰلك وقع في مطبوعة "التيسير" لعبد الرءوف المُناويّ (١/ ٣٨٦). والضرب نوعٌ منَ الإضرار، وقد يُقال كنايةً عن مطلق الإضرار؛ فالمعنىٰ قريبٌ، والله أعلمُ بالصواب.

(٢) قال الزين عبد الرءوف المُناويُّ في "التيسير" (١/ ٣٨٦): «أيْ: يُبعِدْهم، ويقطعْ مودّتهم، ويعاملْهم بالجفاء، وعدمِ الوفاء». وقال الصنعانيّ في "التنوير" (٤/ ٣١١): «قالوا: الوَحْشة بين الناس: الِانقطاع، وبُعْدُ القلوب عنِ المودّات؛ فالمراد ألّا ينقطعَ عنهم، ويُخَلِّيَ قلبَه عن مودّتِهم».

(٣) قال الزين عبد الرءوف المُناويُّ في "التيسير" (١/ ٣٨٦): «أيْ: يُلجِئَهم إلىٰ تغطية محاسنه، ونشرِ مساوئه، ويجحدوا نعمته، ويتبرّءوا منه؛ فيؤدّيَ ذٰلك إلىٰ شقّ العصا وتحرُّك الفتن»، وقال الصنعانيّ في "التنوير" (٤/ ٣١١): «أيْ: فيجدَهم كافرين لنعمة إمارته، ويجدَ منهم طيَّ محاسنه، ونشْرَ عيوبه؛ فيؤدّيَ إلىٰ فتح باب الفتنة»، انتهىٰ بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(٤) أيْ: لا يَستلَّ خُصاهم. انظرِ "الصِّحاحَ" للجوهريّ (٦/ ٢٣٢٨).

دراسة الحديث:

قال الذهبيّ في "المهذّب" (٦/ ٣٢٦٥): «هٰذا لم يخرّجوه»، يعني الستّةَ.

ورواه البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٣٢٢) بهٰذا الإسنادِ سواءً.

وقال الألبانيّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٧/ ٣٥٣): «هٰذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ شهرُ بن حَوْشَبٍ سيّئ الحفظ».

وقال البيهقيّ في "الِاعتقاد" (ص٣٢٢): «وقد رُوي ما في هٰذا الحديثِ في أخبارٍ متفرّقةٍ».

الخاتمة

الخاتمة

أسأل الله حسنها

الحمد لله الذي وفّق للبدء وأعان علىٰ الختام، وذلّل منَ العوائق الوَعْرَ، ويسَّر منَ المعضِلاتِ الجِسامَ، والصلاة والسلام علىٰ نبيّنا محمّدٍ، سيّدِ الخلق، وخيرِ الأنام، وعلىٰ الآل والصحب، ومن تبعهم؛ فأخلص دينه لله واستقام.

أمّا بعدُ، فقد تبيّن منَ التمهيد مكانةُ البيهقيّ في علميِ الحديث والفقه، وثناءُ العلماء علىٰ تصانيفه، وتلقّيهم لها بالقَبول، ولا سيّما "السننِ الكبرىٰ".

وذكرت فيه أنّها موضوعة لجمع أحاديث الأحكام، وأنّ البيهقيّ جمع فيها فأوعىٰ، وانتقىٰ فأحسن الِاختيار؛ فأكبّ عليها العلماء، وخدموها بما يقرّب الِانتفاع بها، وأنّ من ذٰلك تصنيف البُوصِيريّ كتابَه "فوائدَ المنتقي".

وقد جمع فيه البُوصِيريّ زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"، وجرىٰ فيه علىٰ ترتيب كتاب البيهقيّ، ونقل أحاديثه بأسانيدها، وخرّج بعضها من مصادرَ أخرىٰ، وتكلّم عليها أحيانًا.

وتبيّن أنّ المقصود بالزوائد: كلّ فائدةٍ في المتن أوِ الإسناد يزيدها كتابٌ أو كتبٌ مخصوصةٌ بإسنادها علىٰ كتابٍ أو كتبٍ معيّنةٍ من كتب الأصول الحديثيّة، من روايةٍ برأسها، أو طريقٍ أخرىٰ مباينةٍ، أو لفظةٍ في المتن مؤثّرةٍ في الحكم الفقهيّ، أو إضافةٍ في الإسناد مؤثّرةٍ في الحكم عليه، أو سياقٍ مختلِفٍ يغيّر المعنىٰ.

وقد نشأ التصنيف في الزوائد في القرن الثامن؛ فبدأه مُغْلَطايُ بجمع زوائد "صحيح ابن حِبّانَ" علىٰ "الصحيحين".

وذكرتُ جملةً من فوائد كتب الزوائد، من أهمّها تقريب السنّة، وتيسير الوصول إلىٰ الحديث.

ولذٰلك تبع مُغْلَطايَ في تصنيف الزوائد جماعةٌ منَ العلماء، منهمُ الهيثميُّ، فصنّف "مجمع الزوائد"، وغيرَه، والبُوصِيريُّ، فصنّف "إتحاف الخِيَرة المهرة"، وغيرَه، وابنُ حجرٍ، فصنّف "المطالب العالية"، وغيرَه.

ومن كتب الزوائد – كما سبق – "فوائد المنتقي في زوائد البيهقيْ" للبُوصِيريّ، ونقلتُ أنّ الموجود منه قد حُقِّق في رسائلَ علميّةٍ في الجامعة الإسلاميّة، وأنّ رسائلَ أخرىٰ أكملتِ القدْر المفقود منه، نسجت علىٰ منوال البُوصِيريّ، مع خدمة الأحاديث: تعريفًا برواتها، وشرحًا لغريبها، وتخريجًا لأسانيدها، ودراسةً لأحكامها، وهٰذه الرسالةُ ختام هٰذا المشروعِ.

وقد جمعتُ فيها الزوائدَ من بداية "بابِ ما جاء في قتل الإمام وجَرحِه" من "كتابِ النفقات" إلىٰ نهاية "بابِ ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط" من "كتابِ قتال أهل البغي".

وأختم البحث بالوَصاية بأمورٍ:

❐ أوّلها: دراسة مجموع زيادات "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"، في مجموع الرسائل العلميّة المتعلّقة بها، ما كان تحقيقًا ودراسةً للموجود من كتاب "فوائد المنتقي"، وما كان إكمالًا للمفقود منه، وإحصاء ما فيها من أحاديثَ مرفوعةٍ، وآثارٍ موقوفةٍ، وما فيها من صحيحٍ، وضعيفٍ؛ ليظهر بذٰلك قيمة هٰذه الزوائدِ العلميّةُ.

❐ ثانيها: الإفادة من مجموع الرسائل المذكورة في طبعات "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ القادمة، وذٰلك بتلخيص تراجِم الرواة، وتخريج الأحاديث، وأحكامها، وشرح الغريب، ونحوِه، ثمّ تعليقِها في مواضعها منَ الكتاب؛ حتّىٰ يستفيد منها الباحثون والقرّاء.

❐ ثالثها: استخراج زوائد الكتب الأخرىٰ: التي لم يسبقِ استخراج زوائدها، ودراستُها، ولا سيّما كتبِ السنّة، والتواريخ، والتراجِم، ومعاجم الشيوح، وغيرها؛ فإنّ فيها أحاديثَ كثيرةً وآثارًا، ويعسُر الوقوف عليها عند تخريج أحاديث الأحكام.

❐ رابعها: ضَمُّ كتب الزوائد الكثيرة؛ لتجتمع زوائدها في مجموعٍ واحدٍ، يحوي جمهور ما زاد علىٰ الكتب الستّة منَ الأحاديث والآثار، مع حذف أسانيدها، وتلخيص تخريجها والحكم عليها.

وذٰلك نحوٌ من فعل الهيثميّ، بتوجيهٍ من شيخه: العراقيّ؛ إذ ضمّ "غاية المقصِد" و"كشفَ الأستار" و"المقصِدَ العليَّ" و"البدرَ المنير" و"مجمع البحرين"؛ فجمع كلّ ما فيها في كتابه العظيم: "مجمعِ الزوائد".(١)

❐ خامسها: إعادة تحقيق كثيرٍ من كتب التراث، التي سبق نشرها مشوَّهةً، مليئةً بالأخطاء والتصحيفات؛ فإنّ ذٰلك مَزِلّةٌ لأقدام من يراجعها، وينظر فيها، ويحصل بإعادة نشرها في صورةٍ صحيحةٍ تيسيرٌ للباحثين، وحفظٌ للدين.

هٰذا، والله أعلىٰ وأعلمُ، وله الحمد أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلّىٰ الله وسلّم علىٰ نبيّنا محمّدٍ، وعلىٰ آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ.

(١) انظره (١/ ١٣٤-١٣٣).

ثَبَت المصادر والمراجع

المطبوعات

- الآثار، لأبي عبد الله محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ (ت:١٨٩)، عُني بتصحيحه وعلّق عليه: أبو الوفاء الأفغانيُّ، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، طُبع بإذنٍ خاصٍّ من مجلس إحياء المعارف النعمانيّة بحيدرْ أبادَ، الطبعة الثانية، ١٤١٣.
- الآحاد والمثاني، لأحمدَ بنِ عمرِو بن الضحّاك بن مخلدٍ الشيبانيّ المعروفِ بابن أبي عاصمٍ (ت:٢٨٧)، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.
- الآداب، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت:٤٥٨)، اعتنىٰ به وعلّق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوة، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- آداب الشافعي ومناقبه، حديثٌ وفقهٌ، فراسةٌ وطبٌّ، تاريخٌ وأدبٌ، لغةٌ ونسبٌ، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ (ت:٣٢٧)، كتب كلمةً عنه: محمّدٌ زاهدُ بن الحسن الكَوْثَريُّ، قدّم له وحقّق أصله: عبدُ الغنيّ عبد الخالق، مكتبة الخانْجيْ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- الأباطيل والمناكير والصِّحاح والمشاهير، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيمَ الجُوْزْقَانيّ الهمَذانيّ (ت:٥٤٣)، تحقيق وتعليق: عبدِ الرحمٰن عبد الجبّار الفِريوائيّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع بالرياض، مؤسّسة دار الدعوة التعليميّةُ بالهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢.
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمّدِ بن محمّدِ بن حمدانَ، ابن بَطّةَ (ت:٣٨٧)، تحقيق: أبي عاصمٍ الحسن بن عبّاسِ بن قطبٍ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٣.
- أبو زرعةَ (ت:٢٦٤) وجهوده في السنّة النبويّة، مع تحقيق كتابه "الضعفاء"، وأجوبته علىٰ أسئلة البَرْذَعيّ (ت:٢٩٢)، دراسة وتحقيق: د. سعديْ الهاشميُّ، دار الوافاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة، ومكتبة ابن القيّم للنشر والتوزيع بالمدينة المنوّرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩.

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشَرة، لشهاب الدين أحمدَ بنِ أبي بكرِ بن إسماعيلَ البُوصِيريّ، تقديم: د. أحمد معبد، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ، بإشراف: أبي تميمٍ ياسرِ بن إبراهيمَ، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي، تأليف محمودِ بن عبد الفتّاح النَّحّال، قدّم له مصطفىٰ العدويّ، إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق: الفريق العلميّ لمشروع موسوعة جامع السنّة، دار الميمان للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمدَ بنِ عليّ بن محمّدِ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثين، مركز خدمة السنّة والسيرة النبويّة، بالمدينة المنوّرة، ومجمَّع الملك فهدٍ لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- أحاديث الشيوخ الكبار، أقدم المخطوطات الحديثيّة، مجموعٌ فيه عدّة أجزاءٍ حديثيّةٍ، منها: جزء أحاديث عفّانَ بنِ مسلمٍ الصَّفّار الأنصاريّ البغداديّ (ت:٢١٩)، برواية الحسن بن المثنّىٰ، تحقيق ودراسة: د. حمزة أحمد الزين، دار الحديث، بالقاهرة، ١٤٢٤.
- الأحاديث المختارة، أوِ المستخرج منَ الأحاديث المختارة ممّا لم يخرّجه البخاريّ ومسلمٌ في "صحيحيهما"، لضياء الدين أبي عبد الله محمّدِ بن عبد الواحد بن أحمدَ بنِ عبد الرحمٰن المقدسيّ (ت:٦٤٣)، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دُهَيشٍ، دار خَضِرٍ للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، ويُطلَب من مكتبة النهضة الحديثة بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الرابعة، ١٤٢١.
- أحاديثُ مختارةٌ من موضوعات الجُورْقانيّ وابن الجوزيّ، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمٰن بن عبد الجبّار الفِرِيوائيّ، مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.

- أحاديثُ معلَّةٌ ظاهرها الصحّةُ، طبعةٌ جديدةٌ منقَّحةٌ ومفهرسةٌ ومَزيدةٌ بأكثرَ من مِائة حديثٍ عنِ الطبعة السابقة، لأبي عبد الرحمٰن مقبلِ بن هادٍ الوادعيّ، دار الآثار للنشر والتوزيع، بصنعاءَ، الطبعة الثانية، ١٤٢١.
- أحاديثُ منتخبةٌ من مغازي موسىٰ بنِ عقبةَ (ت:١٤١)، جمعُ: يوسُفَ بنِ محمّدِ بن عمرَ بنِ قاضي شهبةَ (ت:٧٨٩)، قدّم لها وعلّق عليها: مشهور حسن سلمان، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، ودار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الإحسان في تقريب "صحيح ابن حبّانَ" (ت:٣٥٤)، لعلاء الدين بن بَلَبانَ الفارسيّ (ت:٧٣٩)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- أحكام أهل الملل منَ الجامع لمسائل الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ (ت:٢٤١)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمّدٍ عليّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ (ت:٤٥٦)، طبعةٌ محقّقةٌ، قوبلت علىٰ النسخة التي حقّقها: أحمد محمّد شاكر ، قدّم له: أ.د. إحسان عبّاس، منشورات دار الآفاق الجديدة، ببيروتَ.
- أحكام القرآن، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ الرازيّ الجصّاص (ت:٣٧٠)، تحقيق: محمّد الصادق قَمْحاويٍّ، دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسّسة التاريخ العربيّ، ببيروتَ، ١٤١٢.
- أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن سَلَامةَ الأزديّ الطَّحَاويّ (ت:٣٢١)، تحقيق: د. سعد الدين أونال، من منشورات مركز البحوث الإسلاميّة التابع لوقف الديانة التركيّ، بإسطنبولَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- الأحكام الوسطىٰ من حديث النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لأبي محمّدٍ عبد الحقّ بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الأزديّ الإشبيليّ (ت:٥٨٢)، تحقيق: حَمْدِيْ السلفيّ، وصبحيْ السامَرّائيّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، ١٤١٦.

○ أحوال الرواة للجُوزَجانيّ، انظر: الإمام الجُوزَجانيّ ومنهجه في الجرح والتعديل

- أخبار القضاة، لوكيعٍ: محمّدِ بن خلفِ بن حيّانَ (ت:٣٠٦)، تحقيق: عبد العزيز مصطفىٰ المَراغيّ، عالم الكتب، ببيروتَ.
- أخبار مكّةَ في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمّدِ بن إسحاقَ بنِ العبّاس الفاكهيّ المكيّ، (ت: ٢٧٢)، دراسة وتحقيق: د. عبدُ الملك بنُ عبد الله بن دُهَيشٍ، دار خَضِرٍ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٤.
- أخبار مكّةَ وما جاء فيها منَ الآثارٍ، تصنيف أبي الوليد محمّدِ بن عبد الله بن أحمدَ الأزرقيّ (ت:٢٥٠)، دراسة وتحقيق: أ.د. عبدُ الملك بنُ عبد الله بن دُهَيشٍ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- الأدب، لأبي بكرِ بن أبي شيبةَ (ت:٢٣٥)، حقّقه وخرّج أحاديثه: د. محمّد رضا القَهْوَجيُّ، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- الأدب المفرد، لمحمّدِ بن إسماعيلَ البخاريّ (ت:٢٥٦)، حقّقه وقابله علىٰ أصوله: سَمِيرُ بن أمينٍ الزُّهَيريّ، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات: الشيخ محمّدٍ ناصر الدين الألبانيّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- الأربعون المرتَّبة علىٰ طبقات الأربعين، لشرف الدين أبي الحسن عليّ بن المُفضَّل بن عليٍّ المقدسيّ ثمّ الإسْكَنْدَرانيّ المالكيّ (ت:٦١١)، دراسة وتحقيق: محمّدٍ سالمِ بن محمّدِ بن جمعانَ العباديّ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلَىٰ الخليلِ بنِ عبد الله بن أحمدَ بنِ الخليل الخليليّ القزوينيّ (ت:٤٤٦)، دراسة وتحقيق وتخريج د. محمّدٌ سعيدُ بنُ عُمَرَ إدريسَ، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
- إرشاد القاصي والدانيْ إلىٰ تراجم شيوخ الطبرانيْ، لأبي الطيّب نايفِ بنِ منصورِ بنِ صلاحِ بن عليٍّ المنصوريّ، قدّم له: د. سعدُ بنُ عبدِ الله الحُميّدُ، راجعه ولخّص أحكامه

وقدّم له: أبو الحسن السليمانيُّ، دار الكيان بالرياض، ومكتبة ابن تيميّةَ بالشارقة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث "منار السبيل"، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت:١٤٢٠)، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.
- أساس البلاغة، لجار الله أبي القاسم محمودِ بن عمرَ الزَّمَخْشَريّ (ت:٥٣٨)، دار الكتب المصريّة، بالقاهرة، ١٣٤١.
- الأسامي والكنىٰ، لأبي أحمدَ محمّدِ بن محمّدِ بن أحمدَ النيسابوريّ الحاكمِ الكبير (ت:٣٧٨)، تحقيق ودراسة: د. يوسُفَ بنِ محمّدٍ الدخيلِ، وعبد الرحمن بن عبد الله الرَّجْعانِ، ومؤيَّدِ بن حمّادِ بن عبد العزيز الحمّادِ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- الِاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه "الموطّأ" من معاني الرأي والآثار وشرح ذٰلك كلِّه بالإيجاز والِاختصار، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد الله بن محمّد بنِ عبد البرّ النَّمَريّ الأندلسيّ (ت:٤٦٣)، وثّق أصوله وخرّج نصوصه ورقّمها وقنّن مسائله ووصنع فهارسه د. عبدُ المعطي أمين قَلْعَجِيْ، مكتبة الثقافة الدينيّة، ودار الوعي، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- الِاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ (ت:٤٦٣)، تحقيق عليّ محمّد البجاويّ، دار الجيل، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- أُسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عزّ الدين عليّ بن محمّدٍ الجزريّ (ت:٦٣٠)، دار الشعب، ١٩٧٠ م.
- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكَمة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديّ (ت:٤٦٣)، أخرجه: د. عزُّ الدين عليّ السيّد، مكتبة الخانْجيْ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٦.

- أسماء من عاش ثمانين سنةً بعد شيخه أو بعد سماعه، للذهبيّ: أبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايمازَ (ت:٧٤٨)، تحقيق وتعليق: عوّادٍ الخَلَفِ، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطعبة الأولىٰ، ١٤١٨.
- الأسماء والصفات، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت:٤٥٨)، تحقيق: سعدِ بن نَجْدَتْ عمر، مؤسّسة الرسالة ناشرون، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- أسئلة البَرْذَعيّ لأبي زرعةَ الرازيّ، انظر: أبو زرعةَ وجهوده في السنّة النبويّة
- الإشراف علىٰ مذاهب العلماء، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ المنذر النَّيْسابُوريّ (ت:٣١٨)، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه: د. أبو حمّادٍ صَغِير أحمد الأنصاريُّ، دار المدينة للطباعة والنشر، الناشر: مكتبة مكّةَ الثقافيّةُ، برأس الخيمة، بالإمارات العربيّة المتّحدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ، (ت: ٨٥٢)، تحقيق د. عبدِ الله بن عبد المحسن التُّرْكيّ، بالتعاون مع مركز هَجَرَ للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بالرياض، ١٤٣٤.
- الأصل لمحمّدِ بن الحسن الشيبانيّ (ت:١٨٩)، تحقيق ودراسة: د. محمّد بوينوكالن، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بدولة قَطَرَ، دار ابن حزمٍ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- أطراف "الغرائب والأفراد" للدارَقُطْنيّ (ت:٣٨٥)، لأبي الفضل محمّدِ بن طاهرِ بن عليٍّ المقدسيّ (ت:٥٠٧)، مذيّلًا بثلاثة أجزاءٍ من كتاب "الأفراد" للدارَقُطْنيّ (ت:٣٨٥)، وهي الثاني، والثالث، والثالث والثمانون، نسخه وصحّحه: جابرُ بن عبد الله السريّع، الدار التدمريّة، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- إطراف المُسْنِد المعتلي بأطراف "المسند الحنبليْ"، لأحمدَ بنِ حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، حقّقه وعلّق عليه: د. زهيرُ بن ناصرٍ الناصرُ، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكلم الطيّب للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.

- الِاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليّ بن موسىٰ البيهقيّ (ت:٤٥٨)، علّق عليه: عبد الرزّاق عَفِيفِيْ، وقدّم له وعلّق عليه: عبد الرحمٰن بنُ صالحٍ المحمودُ، حقّقه وعلّق عليه: أبو عبد الله أحمدُ بن إبراهيمَ أبو العينين، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.
- الِاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ الشافعيّ (ت:٤٥٨)، قدّم له وخرّج أحاديثه وعلّق حواشيَه: أحمد عصام الكتابُ، دار الآفاق الجديدة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠١.
- أعلام الحديث في شرح "صحيح البخاريّ"، لأبي سليمانَ حَمْدِ بن محمّدٍ الخطّابيّ (ت:٣٨٨)، تحقيق ودراسة: د. محمّدِ بن سعدِ بن عبد الرحمٰن آلِ سُعودٍ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
  - الأفراد للدارقطنيّ، انظر: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني.
  - الأفراد لابن شاهينٍ، انظر: مجموعٌ فيه مصنّفات أبي حفصٍ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ شاهينٍ.
- الأفعال، لأبي القاسم عليّ بن جعفرٍ السعديّ اللُّغويّ المعروفِ بابن القَطّاع الصَّقَلّيّ (ت:٥١٥)، مطبعة دار المعارف العثمانيّة، بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٦٠.
- الإقناع، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ المنذر النَّيْسابُوريّ (ت:٣١٨)، تحقيق: د. عبدِ الله بن عبد العزيز الجِبْرِينِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- إكمال "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، لعلاء الدين مُغْلَطايَ بنِ قِلِيجَ بنِ عبد الله البَكْجَريّ الحنفيّ (ت:٧٦٢)، تحقيق: أبي عبد الرحمٰن عادلِ بن محمّدٍ، وأبي محمّدٍ أسامةَ بنِ إبراهيمَ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الإكمال في رفع الِارتياب عنِ المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب، للأمير ابن ماكُولَا (ت:٤٧٥)، اعتنىٰ بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّميُّ اليمانيْ، ونايفٌ العبّاسُ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، الطبعة الأولىٰ، صوّرتها: دار الكتاب الإسلاميّ، بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

- إكمال المُعلِم بفوائد "مسلمٍ"، للقاضي أبي الفضل عِياضِ بنِ موسىٰ بنِ عِياضٍ اليَحْصُبِيّ (ت:٥٤٤)، تحقيق د. يحيىٰ إسماعيلَ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عِياضِ بن موسىٰ اليَحْصُبِيّ (ت:٥٤٤)، تحقيق السيّد أحمدَ صقر، دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونسَ، الطبعة الثانية.
- الأمالي، لعبد الملك بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ (ت:٤٣٠)، ضبط نصّه: أبو عبد الرحمٰن عادلُ بن يوسُفَ العَزازيُّ، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- أمالي المَحَامِليّ (ت:٣٣٠)، رواية ابن يحيىٰ البَيّعِ (ت:٤٠٨)، تحقيق وتخريج: د. إبراهيم إبراهيم القَيْسيّ، دار ابن القيّم بالدمّام، والمكتبة الإسلاميّة بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الأمالي والقراءة، لأبي محمّدٍ الحسن بن عليّ بن عفّانَ (ت:٢٧٠)، ومحمّدِ بن عليّ بن عفّانَ (ت:٢٧٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه وآثاره: مُسْعَد عبد الحميد، دار الصحابة للتراث، بطَنْطا، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- الإمامة والردّ علىٰ الرافضة، لأبي نُعَيمٍ الأصبهانيّ (ت:٤٣٠)، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: د. عليُّ بن محمّدِ بن ناصرٍ الفَقِيهيُّ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢.
- الإمام الجُوزَجانيّ (ت:٢٥٩) ومنهجه في الجرح والتعديل، مع تحقيق كتابيه: "الشجرة في أحوال الرجل"، و"أمارات النبوّة"، دراسة وتحقيق: د. عبدِ العليم بن عبد العظيم البَسْتَويّ، الناشر: حديث أكادِميْ بباكستانَ، ودار الطحاويّ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.
- الأمثال في الحديث النبويّ، لأبي محمّدٍ عبد الله بن محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ المعروفِ بـ(أبي الشيخ) الأصبهانيّ (ت:٣٦٩)، تحقيق: د. عبد العليّ عبد الحميد، الدار السلفيّة، ببُومْبَايَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٨.

- الأمّ، لمحمّدِ بن إدريسَ الشافعيّ (ت:٢٠٤)، تحقيق وتخريج: رِفْعَتْ فَوْزِيْ عبد المطّلب، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الأموال، لحُمَيدِ بن زَنْجُوْيَهْ (ت:٢٥١)، تحقيق: د. شاكر ذِيب فيّاض، مركز الملك فيصلٍ للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الأموال، لأبي عبيدٍ القاسم بن سلّامٍ (ت:٢٢٤)، تحقيق وتعليق: محمّد خليل هَرّاس، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- إنباه الرواة علىٰ أنباء النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسُفَ القِفْطيّ (ت:٦٢٤)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ بالقاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الأنساب، لأبي سعدٍ عبد الكريم بن محمّدِ بن منصورٍ التميميّ السَّمْعانيّ (ت:٥٦٢)، اعتنىٰ بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمٰن بنُ يحيىٰ المعلِّميُّ اليمانيْ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- الأنساب المتّفقة في الخطّ المتماثلةُ في النقط والضبط، لأبي الفضل محمّدِ بن طاهرِ بن عليٍّ المقدسيّ (ت:٥٠٧)، مصوّرةٌ عن طبعة لِيدِنَ.
- الأوائل، لأبي عروبةَ الحسينِ بن أبي مَعْشَرٍ محمّدِ بن مودودٍ الحَرّانيّ (ت:٣١٨)، تحقيق وتعليق: مِشْعَلِ بن بانٍ الجِبْرِينِ المُطَيريّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- الأوائل، لأبي هلالٍ العسكريّ (ت:٣٩٥)، تحقيق وضبط وتعليق: د. محمّد السيّد الوكيلِ، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلاميّة، بطَنْطا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- الإيثار بمعرفة رواة "الآثار"، لأحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، قدّم له وعلّق عليه: عليُّ بن سَلِيمِ بن عيدٍ العَبّاديُّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

- البداية والنهاية، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيلَ بنِ عمرَ بنِ كثيرٍ القرشيّ الدمشقيّ (ت:٧٧٤)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيُّ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة بدار هَجَرَ، هَجَرُ للطباعة والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- البدر المنير في تخريج أحاديث "الشرح الكبير"، لأبي حفصٍ عمرَ بنِ عليّ بن أحمدَ الأنصاريّ الشافعيّ المعروفِ بابن الملقِّن (ت:٨٠٤)، تحقيق ودراسة جماعةٍ منَ الباحثين، في رسائلَ علميّةٍ في الجامعة الإسلاميّة، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- بغية الباحث عن زوائد "مسند الحارث" (ت:٢٨٢)، لنور الدين عليّ بن سليمانَ بنِ أبي بكرٍ الهيثميّ الشافعيّ (ت:٨٠٧)، تحقيق ودراسة: د. حسينِ بن أحمدَ بنِ صالحٍ الباكِريّ، مركز خدمة السنّة والسيرة النبويّة، بالتعاون مع مجمّع الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- بيان خطإ من أخطأ علىٰ الشافعيّ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت:٤٥٨)، تحقيق وتقديم: د. نايفٌ الدعيس، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦.
- بغية الطلب في تاريخ حلبَ، لابن العَدِيم: الصاحب كمال الدين عمرَ بنِ أحمدَ بنِ أبي جَرَادةَ (ت:٦٦٠)، حقّقه وقدّم له: د. سُهَيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ.
- البيان في مذهب الإمام الشافعيّ، شرحُ كتاب "المهذّب" كاملًا، لأبي الحسين يحيىٰ بنِ أبي الخير بن سالمٍ العِمرانيّ الشافعيّ اليمنيّ (ت:٥٥٨)، اعتنىٰ به: قاسم محمّد النُّوريُّ، دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل "المستخرجة"، لأبي الوليد بن رشدٍ القرطبيّ (ت:٥٢٠)، وضِمنُه "المستخرجة منَ الأسمعة" المعروفةُ بـ(العُتْبِيّة)، لمحمّدٍ العُتْبيّ

القرطبيّ (ت:٢٥٥)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٨.

- بيان الوهم والإيهام الواقعَينِ في كتاب "الأحكام"، لأبي الحسن عليّ بن محمّدِ بن عبد الملك: ابنِ القطّانِ الفاسيّ (ت:٦٢٨)، دراسة وتحقيق: د. الحسينِ آيْتْ سعيدٍ، دار طيبةَ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- البيهقيّ وموقفه من الإلٰهيّات، تأليف: د. أحمدَ بنِ عَطِيّةَ بنِ عليٍّ الغامِديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣.
- التابعون الثقاتُ المتكلَّم في سماعهم منَ الصحابة ممّن لهم روايةٌ عنهم في "الكتب الستّة" (من حرف السين إلىٰ آخر حرف العين) جمعًا ودراسةً، لمباركِ بن سيفٍ الهاجِريّ، بإشراف: أ.د. سَعْدِيْ مهديّ الهاشميّ، مؤسّسة الريّان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- تاج العروس من جواهر "القاموس"، للسيّد محمّدٍ مرتضًى الحسينيّ الزَّبيديّ (ت:١٢٠٥)، مطبعة حكومة الكويت، بتحقيق ومراجعة جماعةٍ منَ الباحثين، ١٣٨٥-١٤٢٢.
- التاج المكلّل من جواهر مآثر الطراز الآخِر والأوّل، لمحمّد صدّيق حسن خان القِنَّوْجيّ البخاريّ (ت:١٣٠٨)، وزارة الأوقاف والشئون الدينيّة، بدولة قَطَرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.

○ تاريخ ابن معين برواية عبّاسٍ الدُّوريّ، انظر: يحيىٰ بنُ معينٍ وكتابه "التاريخ"

- تاريخ ابن يونُسَ الصَّدَفيّ، لأبي سعيدٍ عبد الرحمٰن بن أحمدَ بنِ يونُسَ بنِ عبد الأعلىٰ الصدفيّ المِصريّ (ت:٣٤٧)، جمع وتحقيق ودراسة وفهرسة: د. عبدِ الفتّاح فَتْحِيْ عبد الفتّاح، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- تاريخ أبي زرعةَ الدمشقيّ، لعبد الرحمٰن بن عمرو بن عبد الله بن صفوانَ النَّصْريّ (ت:٢٨١)، دراسة وتحقيق: شكرِ الله بن نعمة الله القوجاني، مجمّع اللغة العربيّة، بدمشقَ.

- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفصٍ عمرَ بنِ شاهينٍ (ت:٣٨٥)، تحقيق: صُبْحِيْ السامَرّائيّ، الدار السلفيّة، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين، لأبي حفصٍ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ شاهينٍ (ت:٣٨٥)، دراسة وتحقيق: د. عبدِ الرحيم بن محمّدِ بن أحمدَ القَشْقَريّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- تاريخ أصبهانَ لأبي نُعيمٍ، انظر: ذكر أخبار أصبهانَ
- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن جَرِيرٍ الطبريّ (ت:٣١٠)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، بالقاهرة.
- تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام
- تأريخ بيهقَ وذكر العلماء والأئمّة والأفاضل الذين نبغوا فيها أوِ انتقلوا إليها، لعليّ بن زيدٍ البيهقيّ (ت:٥٦٥)، ترجمه عنِ الفارسيّة وحقّقه: يوسُفُ الهادي، دار (اقرأْ) للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- تاريخ جرجانَ، أو معرفة علماء أهل جرجانَ، لأبي القاسم حمزةَ بنِ يوسفَ بنِ إبراهيمَ السَّهْميّ (ت ٤٢٧)، الطبعة الأولىٰ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٦٩.
- تاريخ دارَيَّا، لعبد الجبّار الخولانيّ، بعناية: سعيدٍ الأفغانيّ، مطبعة البَرْقيّ، بدمشقَ، ١٣٦٩.
- التاريخ الكبير، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ أبي خيثمةَ: زهيرِ بن حربٍ (ت:٢٧٩)، تحقيق: صلاح فَتْحِيْ هَلَل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.

- التاريخ الكبير: السِّفر الثاني، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ أبي خيمةَ: زهيرِ بن حربٍ (ت:٢٧٩)، تحقيق: صلاح فَتْحِيْ هَلَل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمّد بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ الجعفيّ البخاريّ (ت ٢٥٦)، طُبِع تحت مراقبة محمّد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانيّة بحيدرْ آبادَ، صوّرتها ونشرتها: الفاروقُ الحديثةُ للطباعة والنشر.
- تاريخ مدينة دمشقَ، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعيّ المعروف بـ(ابن عساكرَ) (ت:٥٧١)، دراسة وتحقيق محبّ الدين أبي سعيدٍ عمرَ بنِ غرامةَ العمرويّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ١٤١٥.
- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدّثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها وواريها، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بنِ ثابتٍ الخطيب البغداديّ (ت:٤٦٣)، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- تاريخ المدينة المنوّرة، لابن شَبّةَ: أبي زيدٍ عمرَ بنِ شَبّةَ النُّمَيريّ البصريّ (ت:٢٦٢)، حقّقه: فَهِيم محمّد شَلْتُوت، طُبِع علىٰ نفقة: حَبِيب محمود أحمد.
- تاريخ واسطَ، لأسلمَ بنِ سهلٍ الرَّزّازِ الواسطيّ (ت:٢٩٢)، تحقيق: كوركيس عوّادٍ، دار عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- التاريخ وأسماء المحدّثين وكُناهم، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن أبي بكرٍ المُقَدَّميّ (ت:٣٠١)، دراسة وتحقيق: محمّدِ بن إبراهيمَ اللُّحَيدانِ، دار الكتاب والسنّة، بباكستانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- تأويل مختلِف الحديث والردُّ علىٰ من يُرِيبُ في الأخبار المدّعىٰ عليها التناقضُ، لأبي محمّدٍ عبد الله بن مسلمِ بن قتيبةَ (ت:٢٧٦)، حقّقه وضبط نصّه وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: أبو أسامةَ سَلِيمُ بن عِيدٍ الهلاليُّ السَّلَفيُّ الأثريُّ، دار ابن القيّم للنشر والتوزيع بالرياض، دار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.

- تبصير المنتبه بتحرير "المشتبه"، لابن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق محمّد عليّ النجّارِ، مراجعة عليّ محمّد البجاويّ، المكتبة العلميّة، ببيروتَ.
- التبيان لبديعة البيان، لابن ناصر الدين الدمشقيّ (ت:٨٤٢)، دراسة وتحقيق: د. عبد السلام الشَّيْخَليّ، وعبد الخالق المزوريّ، وسعيدٍ البُوتانيّ، وإسماعيلَ الكُورانيّ، دار النوادر، بدمشقَ، طبعةُ وقفيّةِ المُزَينيّ لنشر كتب التراث الإسلامي، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- تبيين كذب المفتري علىٰ الإمام أبي الحسن الأشعريْ، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكرَ الدمشقيّ (ت:٥٧١)، عُنِي بنشره: القدسيّ، مطبعة التوفيق، بدمشقَ، ١٣٤٧.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجّاج يوسُفَ المِزّيّ (ت:٧٤٢)، حقّقه وضبط نصَّه وعلّق عليه: د. بشّارُ بن عوّاد معروفٍ، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٩م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لوليّ الدين أحمدَ بنِ عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعةَ العراقيّ (ت:٨٢٦)، ضبط نصّه وعلّق عليه: عبدُ الله نوّارة، مراجعة مركز السنّة للبحث العلميّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- التحقيق في أحاديث الخلاف، لأبي الفرج بن الجوزيّ (ت:٥٩٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه: مُسْعَد عبد الحميد السَّعْدَنيُّ، وعلّق علىٰ المسائل الفقهيّة واللغويّة وألفاظ الأحاديث: محمّد فارس، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- تخريج "إحياء علوم الدين"، المسمّىٰ بـ(المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في "الإحياء" منَ الأخبار)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت:٨٠٦)، اعتنىٰ به: أبو محمّدٍ أشرفُ بن عبد المقصود، مكتبة طَبَرِيّةَ، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.

- تدريب الراوي في شرح "تقريب النَّوَاوِيْ"، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السُّيُوطيّ (ت:٩١١)، بعناية مازنِ بن محمّد السِّرْساويّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- تدوين السنّة نشأته وتطوُّره منَ القرن الأوّل إلىٰ نهاية القرن التاسع الهجريّ، تأليف: د. محمّدِ بن مَطَرٍ الزهرانيّ، دار الهجرة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- تذكرة الحفّاظ، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبيّ (ت:٧٤٨)، صُحِّح تحت إعانة وزارة معارف الحكومة العالية الهنديّة، مكتبة ابن تيميّةَ، بالقاهرة.
- التذكرة بمعرفة رجال "الكتب العشَرة"، لأبي المحاسن محمّدِ بن عليٍّ العَلَويّ الحسينيّ (ت:٧٦٥)، تحقيق: د. رِفْعَتْ فَوْزِيْ عبد المطّلب، مكتبة الخانْجيْ، بالقاهرة.
- تذهيب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، لشمس الدين عبد الله بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايمازَ الشهير بـ(الذهبيّ) (ت:٧٤٨)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- التذييل علىٰ كتب الجرح والتعديل، لطارقِ بن محمّدٍ آل ابن ناجٍ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- تراجِم رجال الدارقطنيّ في "سننه" الذين لم يترجَم لهم في "التقريب" ولا في "رجال الحاكم"، لأبي عبد الرحمٰن مقبلِ بن هادٍ الوادعيّ (ت:١٤٢٢)، ساهم في البحث وأتمّه مجموعةٌ منَ الباحثين، نشر دار الآثار بصنعاءَ، وتوزيع مؤسّسة الريّان ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- ترتيب "مسند الإمام الأعظم" (ت:١٥٠)، من رواية صدر الدين موسىٰ بنِ زكريّا الحِصْكِفيّ (ت:٦٥٠)، لمحمّدٍ عابدٍ السِّنْديّ الأنصاريّ (ت:١٢٥٧)، مع شرحِ "تنسيق النظام في مسند الإمام"، لمحمّد حسن السَّنْبَليّ (ت:١٣٠٥)، مكتبة البشرىٰ، بكراتشيْ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن الفضل الأصبهانيّ، المعروف بـ(قَوّامِ السنّة) (ت:٥٣٥)، اعتنىٰ به: أيمنُ بن صالحِ بن شعبانَ، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.

- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبِ بن عليٍّ النَّسائيّ، وذِكر المدلّسين، وغير ذٰلك منَ الفوائد، تصنيف أبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبِ بن عليٍّ النَّسائيّ (ت:٣٠٣)، اعتنىٰ بها: حاتمُ بن عارفٍ العَوْنيُّ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- تسمية من رُوِي عنه من أولاد العشَرة، لعليّ بن عبد الله بن جعفرٍ السعديّ: ابن المدينيّ (ت:٢٣٤)، تحقيق: د. عليّ محمّد جماز، دار القلم، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن محمّدِ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق ودراسة: د. إكرام الله إمداد الحقّ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأحمدَ بنِ عليّ بن محمّدٍ الشهيرِ بـ(ابن حجرٍ) العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق وتعليق: د. عاصمِ بن عبد الله القَرْيُوتيّ، وفي آخر الكتاب ملحقٌ بأسماء المدلّسين، ومنظومتان بأسماء المدلّسين، مكتبة المنار، بالزرقاء بالأردنّ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٣م.
- تعظيم قدر الصلاة، لمحمّدِ بن نصرٍ المروزيّ (ت:٢٩٤)، مكتبة الدار، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- تغليق التعليق علىٰ "صحيح البخاريّ"، لأحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمٰن موسىٰ القَزَقيّ، المكتب الإسلاميّ ببيروتَ، دار عَمّانَ بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن عليّ بن أحمدَ بنِ محمّدٍ الواحديّ (ت:٤٦٨)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين في رسائلَ علميّةٍ في جامعة الإمام محمّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميّة، أشرف علىٰ طباعته وإخراجه: د. عبدُ العزيز بنُ سِطَامٍ آلُ سُعُودٍ، وأ.د. تُرْكِيُّ بنُ سَهْوٍ العتيبيُّ، عمادة البحث العلميّ في جامعة الإمام محمّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميّة، ١٤٣٠.

- تفسير البغويّ: معالم التنزيل، لمحيي السنّة أبي محمّدٍ الحسين بن مسعودٍ البغويّ (ت:٥١٦)، حقّقه وخرّج أحاديثه: محمّد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميريّة، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبةَ للنشر والتوزيع، بالرياض، ١٤٠٩.
- التفسير الصحيح، موسوعة الصحيح المسبور منَ التفسير بالمأثور، إعداد: أ.د. حِكْمَتِ بن بَشِيرِ بن ياسينَ، دار المآثر للنشر والتوزيع، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- تفسير القرآن، لعبد الرزّاق بن همّامٍ الصنعانيّ (ت:٢١١)، تحقيق: د. مصطفىٰ مسلم محمّد، مكتبة الرشد ناشرون، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيلَ بنِ كثيرٍ الدمشقيّ (ت:٧٧٤)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، مؤسّسة قرطبةَ، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – والصحابة والتابعين، لعبد الرحمٰن بن محمّدِ بن إدريسَ: ابنِ أبي حاتمٍ (ت:٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزارٍ الباز، مكتبة نزار مصطفىٰ البازِ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- تفسير القرآن الكريم، لأبي عبد الله سفيانَ بنِ سعيدِ بن مسروقٍ الثوريّ الكوفيّ (ت:١٦١)، رواية أبي جعفرٍ محمّدٍ، عن أبي حذيفةَ النَّهْديّ، صحّحه ورتّبه وعلّق عليه: امتياز عليّ عرشي، وطُبع بإعانة وزارة المعارف لحكومة الهند، في رامبور، ١٣٨٥.
  - تفسير ابن كثيرٍ، انظر: تفسيرَ القرآن العظيم.
- تفسير مجاهدِ بن جَبْرٍ (ت:١٠٢)، تحقيق: د. محمّد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلاميّ الحديثةُ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- تفسير مقاتلِ بن سليمانَ (ت:١٥٠)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله محمود شِحَاتَة، مؤسّسة التاريخ العربيّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.

- تفسير يحيىٰ بنِ سلّامٍ التيميّ البصريّ القيروانيّ (ت:٢٠٠)، من سورة "النحل" إلىٰ سورة "الصافّات"، تقديم وتحقيق: د. هند شَلَبِيْ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيّ الشافعيّ (ت:٨٥٢)، بعناية عادل مرشد، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمّدِ بن عبد الغنيّ الحنبليّ المعروفِ بأبي بكرِ بن نقطةَ (ت:٦٢٩)، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: أبو إدريسَ شريفُ بن صالحٍ التِّشَاديُّ، من إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بدولة قَطَرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من "كتاب ابن الصلاح"، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت:٨٠٦)، دراسة وتحقيق وشرح: د. أسامةَ بنِ عبد الله خيّاطٍ، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٩.
- تكملة "الإكمال"، لأبي بكرٍ محمّدِ بن عبد الغنيّ البغداديّ الحنبليّ المعروفِ بـ(ابن نقطةَ) (ت:٦٢٩)، تحقيق: د. عبد القيّوم عبد ربّ النبيّ، مركز إحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهْم، لأحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ أبي بكرٍ الخطيب البغداديّ (ت:٤٦٣)، تحقيق: سُكينةِ الشِّهابيّ، دار طِلَاسٍ للدراسات والترجمة والنشر، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٥م.
  - التلخيص الحبير، انظرِ: التمييزَ في تلخيص تخريج أحاديث "شرح الوجيز".
  - تلخيص المستدرك للذهبيّ، انظرِ: المستدركَ، الطبعةَ الهنديّة.
- تلخيص كتاب "الموضوعات" لابن الجوزيّ، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، دراسة تحقيق: أبي تميمٍ ياسرِ بن إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.

- التمهيد في أصول الفقه، لمحفوظِ بن أحمدَ بنِ الحسن أبو الخطّاب الكَلْوَذانيّ الحنبليّ (ت:٥١٠)، دراسة وتحقيق: د. مفيد محمّد أبو عَمْشةَ، ود. محمّدِ بن عليّ بن إبراهيمَ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- التمهيد لما في "الموطّإ" منَ المعاني والأسانيد، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد الله بن محمّدِ بن عبد البرّ النَّمَريّ الأندلسيّ (ت:٤٦٣)، حقّقه وعلّق عليه جماعةٌ منَ الباحثين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بالمملكة المغربيّة، طُبع بأمرٍ منَ الحسن الثاني ملكِ المغرب، ١٣٨٧-١٤١٢.
- التمييز، لأبي الحسين مسلمِ بن الحجّاج القشيريّ النَّيْسابُوريّ (ت:٢٦١)، قدّم له وحقّقه وعلّق عليه: د. محمّدٌ مصطفًى الأعظميُّ، وزارة المعارف السُّعوديّةُ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢.
- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث "شرح الوجيز"، المشهور بـ(التلخيص الحبير)، لابن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، دراسة وتحقيق: د. محمّدٍ الثاني بن عمرَ بنِ موسىٰ، اعتنىٰ بإخراجه وتنسيقه وصنع فهارسه: أبو محمّدٍ أشرفُ بن عبد المقصود، دار أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- تنقيح التحقيق في أحاديث "التعليق"، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الهادي المقدسيّ (ت:٧٤٤)، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمٰن السعدِ، تحقيق: سامي بن محمّدِ بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصرٍ الخبانيّ، دار أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- تنقيح التحقيق في أحاديث "التعليق"، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، ضبط نصّه وعلّق عليه: مصطفىٰ أبو الغَيط عبد الحيّ عجيب، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثريّ منَ الأباطيل، لعبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّميّ اليمانيْ (ت:١٣٨٦)، تحقيق عليّ بن محمّدٍ العِمرانِ، ومحمّدٍ أجملَ الإصلاحيّ، وَفق المنهج المعتمد منَ الشيخ بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، ضمنَ آثار الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّميّ،

طُبِعت بتمويل مؤسّسة سليمانَ بنِ عبد العزيز الراجِحيّ الخيريّة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.

- التنوير شرح "الجامع الصغير"، لمحمّدِ بن إسماعيلَ الأميرِ الصنعانيّ (ت:١١٨٢)، قدّم له: صالحُ بن محمّدٍ اللُّحَيدانُ، وعبدُ الله بنُ محمّدٍ الغُنَيمانُ، دراسة وتحقيق: د. محمّد إسحاق محمّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- تهذيب الآثار، لأبي جعفرٍ محمّد بنِ جَرِيرٍ الطبريّ (ت:٣١٠)، قرأه وخرّج أحاديثه: أبو فِهرٍ محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنيّ، بمِصرَ.
- تهذيب الآثار، الجزء المفقود، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن جَرِيرٍ الطبريّ (ت:٣١٠)، دراسة وتحقيق: عليٌّ رضَا بنُ عبد الله بن عليٍّ رضًا، دار المأمون للتراث، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زَكريّا محيِي الدين يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويّ (ت:٦٧٦)، عُنِيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المُنيريّة، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ.
- تهذيب "التهذيب"، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيّ الشافعيّ (ت:٨٥٢)، باعتناء إبراهيمَ الزَّيْبَقِ، وعادل مُرْشِد، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- تهذيب "الكمال في أسماء الرجال"، لجمال الدين أبي الحجّاجِ يوسفَ المِزّيّ (ت:٧٤٢)، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- تهذيب اللغة للأزهريّ، لأبي منصورٍ محمّدِ بن أحمدَ الأزهريّ (ت:٣٧٠)، تحقيق ومراجعة مجموعةٍ منَ الباحثين، الدار المِصريّة للتأليف والترجمة، ١٣٨٤-١٣٨٧.

- التوحيد، لمحمّدِ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ (ت:٣١١)، حقّقه وخرّج أحاديثه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. سميرِ بن أمينٍ الزهيريّ، دار المغني للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- التوضيح لشرح "الجامع الصحيح"، لسراج الدين أبي حفصٍ عمرَ بنِ عليّ بن أحمدَ الأنصاريّ الشافعيّ المعروفِ بابن الملقِّن (ت:٨٠٤)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلميّ وتحقيق التراث، بإشراف: خالدٍ الرَّبّاط، وجمعة فَتْحِيْ، تقديم: أ.د. أحمدَ مَعْبَد عبد الكريم، من إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة في دولة قَطَرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- توضيح "المشتبه" في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهُم، لابن ناصر الدين: شمس الدين محمّدِ بن عبدِ الله بن محمّدٍ القَيْسيّ الدمشقيّ (ت:٨٤٢)، حقّقه وعلّق عليه: محمّد نعيم العِرْقْسُوسيُّ، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- تيسير العزيز الحميد في شرح "كتاب التوحيد"، لسليمانَ بنِ عبد الله بن محمّدِ بن عبد الوهّاب (ت:١٢٣٣)، تحقيق: أسامةَ بنِ عطايا بنِ عثمانَ العُتَيبيّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- التيسير بشرح "الجامع الصغير"، لعبد الرءوف المُناويّ (ت:١٠٣١)، مكتبة الإمام الشافعيّ، بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨.
- الثقات، لأبي حاتمٍ محمّدِ بن حبّانَ بنِ أحمدَ التميميّ البُسْتيّ (ت:٣٥٤)، طُبع بمساعدة وزارة المعارف والشئون الثقافيّة للحكومة العالية الهنديّة، تحت إدارة السيّد شرفِ الدينِ أحمدَ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، الطبعة الأولىٰ.
- الثقات ممّن لم يقع في "الكتب الستّة"، لزين الدين قاسمِ بن قُطْلُوبُغا الحنفيّ (ت:٨٧٩)، دراسة وتحقيق: شادي بنُ محمّدِ بن سالمٍ آل نعمانَ، مكتبة ابن عبّاسٍ للنشر والتوزيع، بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- ثلاث رسائلَ في علم الجرح والتعديل: ١. من سؤالات أبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن هانئٍ الأثرم (ت:٢٧٣) أبا عبد الله أحمدَ بنَ محمّدِ بن حنبلٍ (ت:٢٤١)، ٢. مسائل أبي جعفرٍ

محمّدِ بن عثمانَ بنِ أبي شيبةَ (ت:٢٩٧) عن شيوخه، ٣. من تكلّم فيه الدارقطنيّ (ت:٣٨٥) في كتاب "السنن" منَ الضعفاء والمتروكين والمجهولين، لابن زُرَيقٍ الحنبليّ (ت:٨٠٣)، تقديم وتحقيق: د. عامر حسن صَبْرِيْ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.

- ثلاث رسائلَ حديثيّةٍ للإمام النَّسائيّ (ت:٣٠٣): ١. تسمية من لم يروِ عنه غيرُ رجلٍ واحدٍ، ٢. الطبقات، ٣. تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – ومَن بعدهم، ضبط نصّها وعلّق عليها: مشهور حسن محمود سلمان، وعبد الكريم أحمد الوُرَيْكاتُ، مكتبة المنار، بالزرقاء بالأردنّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمرَ يوسفَ بنِ عبد البرّ النَّمَريّ الأندَلُسيُّ (ت:٤٦٣)، تحقيق أبي الأشبال الزُّهَيريّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، ١٤٣٢.
- جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن جَرِيرٍ الطَّبَريّ (ت:٣١٠)، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التُّركيّ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيدٍ خليلِ بن كيكلدي العَلَائيّ، ت ٧٦١)، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السَّلَفيُّ، عالم الكتب، ببيروتَ، ومكتبة النهضة العربيّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧.
- الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وسننه وأيّامه، لأبي عبد الله محمّد بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرة الجعفيّ البخاريّ (ت:٢٥٦)، تشرّف بخدمته والعناية به: محمّدٌ زهيرُ بنُ ناصرٍ الناصرُ، دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الجامع في الأحكام، لعبد الله بن وهبٍ المِصريّ (ت:١٩٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. رِفْعَتْ فَوْزِيْ عبد المطّلب، ود. عليّ عبد الباسط مَزْيَدٍ، دار الوفاء، بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.

- الجامع في الحديث، لأبي محمّدٍ عبد الله بن وهب بن مسلمٍ القرشيّ المِصريّ (ت:١٩٧)، ضبطُ وتخريجُ وتحقيقُ د. مصطفىٰ حسن حسين محمّد أبو الخيرِ، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- الجامع لشعب الإيمان، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت:٤٥٨)، أشرف علىٰ تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد النَّدْويُّ، مكتبة الرشد ناشرون بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢.
- جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سَنَنٍ، لعماد الدين إسماعيلَ بنِ عمرَ بنِ كثيرٍ الدمشقيّ (ت:٧٧٤)، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الملك بنُ عبد الله بن دُهَيشٍ، يُطلب من مكتبة الأسديّ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥.
- الجرح والتعديل، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ: محمّد بنِ إدريسَ الرازيّ (ت:٣٢٧)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، ١٣٧١، الناشر دار الكتاب الإسلاميّ بالقاهرة.
- جزء ابن فِيلٍ، لأبي طاهرٍ الحسن بن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ فِيلٍ البالِسيّ (ت:٣١١)، دراسة وتحقيق: د. موسىٰ إسماعيل البسيط، ١٤٢١.
- جزء أبي الجهم: العلاء بن موسىٰ الباهليّ (ت:٢٢٨)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحيم محمّد أحمد القَشْقَريّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
  - جزء للذُّهْليّ، انظر: مجموعًا فيه عشَرة أجزاءٍ حديثيّة.
- جزء أبي عَرُوبةَ الحَرّانيّ (ت:٣١٨)، برواية الأنطاكيّ، تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمّد أحمدَ القَشْقَريّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، نسخة المكتبة الشاملة.
  - جزء عفّانَ بنِ مسلمٍ، انظر: أحاديث الشيوخ الكبار.

- جزءٌ فيه أهل المِائة، لشمس الدين الذهبيّ (ت:٧٤٨)، حقّق النصّ وعلّق عليه: أبو يحيىٰ عبدُ الله الكَنْدَريُّ، حقّق الأحاديث وعلّق عليها: أبو عبد الله حسامٌ بوقريصٍ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- الجزء فيه حديث ابن دِيزِيلَ (ت:٢٨١)، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبد الله بنُ محمّدٍ عبد الرحيم البخاريُّ، مكتبة الغرباء الأثريّة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- جزءٌ فيه ما انتقىٰ أبو بكرٍ أحمدُ بن موسىٰ بنِ مَرْدُويَهْ (ت:٤١٠) علىٰ أبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ بنِ أيّوبَ الطبرانيّ (ت:٣٦٠) من حديث أهل البصرة، حقّقه وخرّج أحاديثه: بدْرُ بن عبد الله البدْرُ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- جزءٌ فيه مجلسان من إملاء أبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبِ بن عليٍّ النَّسائيّ (ت:٣٠٣)، حقّقه وخرّج أحاديثه: أبو إسحاقَ الحُوَينيُّ الأثريّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- جزءٌ فيه من حديث أبي سعيدٍ الأشجّ: عبدِ الله بن سعيدٍ الأشجّ الكِنْديّ (ت:٢٥٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه: أبو نجيدٍ إسماعيلُ بن محمّد سيّد عليّ الجزائريُّ، دار المغني للنشر والتوزيع، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الجَعْديّات: حديث عليّ بنِ الجَعْد الجوهريّ (ت:٢٣٠)، لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغويّ (ت:٣١٧)، تحقيق وتخريج: د. رِفْعَتْ فَوْزِيْ عبد المطّلب، مكتبة الخانْجيْ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمّدٍ عليّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ الأندلسيّ (ت:٤٥٦)، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الخامسة.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسمٍ المُراديّ (ت:٧٤٩)، تحقيق: د. فخر الدين قَبَاوَةَ، ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.

- الجواهر المضيّة في تراجم الحنفيّة، لمحيِي الدين أبي محمّدٍ عبد القادر بن محمّدِ بن محمّدِ بن نصر الله بن سالِم بن أبي الوفاء القرشيّ الحنفيّ (ت:٧٧٥)، تحقيق: د. عبد الفتّاح محمّد الحُلْوِ، هَجَرُ للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بالجيزة في مصرَ، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

○ الجوهر النقيّ، انظرِ: السننَ الكبرىٰ للبيهقيّ، الطبعةَ الهنديّة.

- حاشية "الروض المُرْبِع" شرحِ "زاد المستقنع"، جمْع: عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن قاسمٍ العاصِميّ النجديّ (ت:١٣٩٢)، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧-١٤٠٠.

- حاشية الصَّبّان علىٰ "شرح الأُشْمُونيّ" علىٰ "ألفيّة ابن مالكٍ"، مع شرح الشواهد للعَيْنيّ، تحقيق: طٰهٰ عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، بالقاهرة.

- حاشية سليمانَ الجَمَلِ (ت:١٢٠٤) علىٰ "شرح المنهج" لزكريّا الأنصاريّ (ت:٩٢٦)، دار إحياء التراث العربيّ، ببيروتَ.

- حاشية اللَّبَديّ علىٰ "نيل المآرب" في الفقه الحنبليّ، لعبد الغنيّ بن ياسينَ اللَّبَديّ النابُلُسيّ (ت:١٢٦٢)، تحقيق وتعليق: د. محمّد سليمان الأشقرِ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.

- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعيّ، وهو شرح "مختصر المُزَنيّ"، لأبي الحسن عليّ بن محمّدِ بن حَبِيبٍ الماوَرْديّ البصريّ (ت:٤٥٠)، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، قدّم له وقرّظه: أ.د. محمّد بكر إسماعيل، وأ.د. عبد الفتّاح أبو سِنّةَ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.

- الحجّة علىٰ أهل المدينة، لأبي عبد الله محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ (ت:١٨٩)، رتّب أصوله وعلّق عليه: السيّد مهديّ حسن الكِيْلَانيّ القادِريّ، عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣.

- الحجّة في بيان المحجّة في شرح التوحيد ومذهب أهل السنّة، لأبي القاسم إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن الفضل التيميّ الأصبهانيّ (ت:٥٣٥)، تحقيق: محمّد عبد اللطيف محمّد الجملِ،

راجعه وقدّم له: د. أحمدُ النَّقِيبُ، ومحمّد بَيُّومِيْ، وأ.د. عبد الله بنُ إبراهيمَ بنِ أبي العَينَينِ، دار الفاروق، بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

- حديث أبي أحمدَ محمّدِ بن أحمدَ بنِ الغِطْرِيف الجرجانِيّ (ت:٣٧٧)، تقديم وتحقيق وتخريج: د. عامر حسن صَبْرِيْ، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- حديث الإفك، لأبي محمّدٍ عبد الغنيّ بن عبد الواحد بن عليّ بن سُرُورٍ المقدسيّ (ت:٦٠٠)، حقّق نصوصه ووثّقها وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: أبو أسامةَ سَلِيمُ بن عيدٍ الهلاليُّ السَّلَفيّ، ومعه "الذيل علىٰ حديث الإفك"، غِراسٌ للنشر التوزيع والدعاية والإعلان، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- حديث الزهريّ: أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمٰن (ت:٣٨١)، رواية أبي محمّدٍ الحسن بن عليٍّ الجوهريّ (ت:٤٥٤)، دراسة وتحقيق: د. حسنُ بن محمّدِ بن عليّ شبالة البَلُّوط، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- حديث سفيانَ بنِ عيينةَ، رواية عليّ بن حربٍ الطائيّ، حقّق نصوصه ووثّقها وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليها: مُفْلِحُ بن سليمانَ بنِ فلاحٍ الرَّشِيديُّ، اعتنىٰ به إخراجًا وتنسيقًا: كاتبُ بن مُفْلِحِ بن سليمانَ الرَّشِيديُّ، دار المَيْمان للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- حديث شعبةَ (ت:١٦٠) لابن المظفَّر (ت:٣٧٩)، تحقيق صالح عثمان اللَّحّام، الدار العثمانيّة، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- حديث عليّ بن حُجْرٍ السعديّ عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ المدنيّ (ت:١٨٠)، دراسة وتحقيق: عمرَ بنِ رُفُودِ بن رُفَيْدٍ السُّفْيانِيّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- حديث مصعبِ بن عبد الله الزبيريّ (ت:٢٣٦)، للبغويّ (ت:٣١٧)، تحقيق: صالح عثمان اللَّحّام، الدار العثمانيّة، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.

- حديث هشامِ بن عمّارٍ (ت:٢٤٥)، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بنُ وُكَيِّل الشيخ، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعَيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله الأصبهانِيّ (ت:٤٣٠)، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الخراج، لأبي يوسفَ القاضي (ت:١٨٢)، تحقيق: طٰهٰ عبد الرءوف سعد، وسعد حسن محمّد. المكتبة الأزهريّة للتراث، بالقاهرة.
- الخراج، ليحيىٰ بنِ آدمَ القُرَشيّ (ت:٢٠٣)، صحّحه وشرحه ووضع فهارسه: الشيخ أحمد محمّد شاكر، عُنِيَت بنشره: المطبعة السلفيّة ومكتبتها، الطبعة الثانية، ١٣٨٤.
- الخطب والمواعظ، لأبي عبيدٍ القاسم بن سلّامٍ (ت:٢٢٤)، حقّقه وعلّق عليه: د. رمضانُ عبد التوّاب، مكتبة الثقافة الإسلاميّة.
- خلاصة "البدر المنير" في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في "الشرح الكبير" لأبي القاسم الرافعيّ، لسراج الدين عمرَ بنِ عليّ بن الملقِّن (ت:٨٠٤)، حقّقه: حَمْدِيْ بنُ عبد المجيد بن إسماعيلَ السَّلَفيُّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- الخلافيّات بين الإمامين الشافعيّ وأبي حنيفةَ، لأبي بكرٍ البيهقيّ (ت:٤٥٨)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلميّ بشركة الروضة، الروضة للنشر والتوزيع، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيميّة: أبي العبّاس تقيّ الدين أحمدَ بنِ عبد الحليم (ت:٧٢٨)، تحقيق: د. محمّد رشاد سالم، طُبع علىٰ نفقة خادم الحرمين الشريفين: الملك فهْدِ بن عبد العزيز، أشرفت علىٰ طباعته ونشره: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمّدِ بن سُعودٍ الإسلاميّة، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١١.

- الدراية في تخريج أحاديث "الهداية"، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن محمّدِ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، صحّحه وعلّق عليه: السيد عبد الله هاشم اليمانيْ المدنيُّ، دار المعرفة، ببيروتَ.
- الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السُّيوطيّ (ت:٩١١)، تحقيق: د. عبد الله بنِ عبد المحسن التُّركيّ، بالتعاون مع مركز هَجَرَ للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- الدرر الكامنة في أعيان المِائة الثامنة، لشهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن محمّدِ بن محمّدِ بن عليّ بن أحمدَ الشهيرِ بـ(ابن حجرٍ) العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، دار الجيل، ببيروتَ، ١٤١٤.
- الدعاء، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيّ (ت:٣٦٠)، دراسة وتحقيق وتخريج: د. محمّدٍ سعيدِ بن محمّدٍ حسنٍ البخاريّ، مكتبة الرشد ناشرونَ، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- الدلائل في غريب الحديث، لأبي محمّدٍ القاسم بن ثابتٍ السَّرَقُسْطيّ (ت:٣٠٢)، تحقيق: د. محمّدِ بن عبد الله القنّاصِ، مكتبة العبيكان، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت:٤٥٨)، وثّق أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. عبدُ المعطي قَلْعَجِيْ، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، ودار الريّان للتراث بالجيزة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- الدِّيَات، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن أبي عاصمٍ الضحّاك بن مخلدٍ النبيل الأصبهانيّ (ت:٢٨٧)، حقّقه وشرحه وخرّج أحاديثه: عبد المنعم زكريّا، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلقٍ منَ المجهولين وثقاتٍ فيهم لِينٌ، لشمس الدين بن عثمانَ بنِ قايمازَ الذهبيّ الدمشقيّ (ت:٧٤٨)، حقّقه وعلّق حواشيَه: حمّادُ بن محمّدٍ الأنصاريُّ، ونسخه عنِ المخطوط ونَقّطه: محمّدٌ الديويُّ، مكتبة النهضة الحديثة، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الثانية.

- ذكر أخبار أصبهانَ، لأبي نعيم الأصبهانيّ (ت:٤٣٠)، مؤسّسة أبي عبيدةَ للنشر والتوزيع بالقاهرة.
- ذكر الأقران ورواياتِهم عن بعضهم بعضًا، لأبي محمّدٍ عبد الله بن محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ المعروفِ بأبي الشيخ (ت:٣٦٩)، ويليه: جزءٌ فيه عوالي أبي الشيخ، حقّقها وخرّج أحاديثها: مُسْعَد عبد الحميد السَّعْدَنيُّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- ذيل "تاريخ بغدادَ"، لمحبّ الدين أبي عبد الله محمّدِ بن محمودِ بن الحسن المعروفِ بابن النجّار البغداديّ (ت:٦٤٣)، دار الكتاب العربيّ، ببيروتَ.
- ذيل "تذكرة الحفّاظ" للذهبيّ، لأبي المحاسن الحسينيّ الدمشقيّ (ت:٧٦٥)، ويليه: لحظ الألحاظ بذيل "طبقات الحفّاظ"، لتقيّ الدين محمّدِ بن فهْدٍ المكّيّ (ت:٨٧١)، ويتلوه: ذيل "طبقات الحفّاظ" للذهبيّ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (ت:٩١١)، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.
- ذيل "ديوان الضعفاء والمتروكين وخلقٍ منَ المجهولين وثقاتٍ فيهم لِينٌ"، لشمس الدين بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايمازَ التُّرْكُمانيّ الذهبيّ الدمشقيّ (ت:٧٤٨)، حقّقه وعلّق حواشيَه: حمّادُ بن محمّدٍ الأنصاريُّ، مكتبة النهضة الحديثة، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولى.
- الذيل علىٰ "طبقات الحنابلة"، لعبد الرحمٰن بن أحمدَ بنِ رجبٍ (ت:٧٩٥)، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. عبدُ الرحمٰن بنُ سليمانَ العُثَيمينُ، مكتبة العُبَيكان، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- رجال الحاكم في "المستدرك"، لأبي عبد الرحمٰن مُقْبِلِ بن هادٍ الوادِعيّ (ت:١٤٢٢)، مكتبة صنعاءَ الأثريّةُ، بصنعاءَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٥.
- رجال "صحيح مسلمٍ"، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن مَنْجُويَهْ (ت:٤٢٨)، تحقيق: عبد الله الليثيّ، دار المعرفة، ببيروتَ.

- الردّ علىٰ ابن القطّان في كتاب "بيان الوهْم والإيهام"، لمحمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ المعروفِ بالذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق: أبي عبد الأعلىٰ خالدِ بن محمّدِ بن عثمانَ المِصريّ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- الرسالة، لمحمّدِ بن إدريسَ الشافعيِّ المطّلبيّ (ت:٢٠٤)، تحقيق وشرح أحمدَ محمّد شاكرٍ، المكتبة العلميّة، ببيروتَ.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرّفة، لمحمّدِ بن جعفرٍ الكَتّانيّ (ت:١٣٤٥)، كتب مقدّماتِها ووضع فهارسها: محمّدٌ المنتصر بن محمّدٍ الزَّمْزَميّ بن محمّدِ بن جعفرٍ الكَتّانيّ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الخامسة، ١٤١٤.
- الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق وتعليق: محمّد إبراهيم المَوصليّ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيّب نايفِ بن صلاحِ بن عليٍّ المنصوريّ، قدّم له: أ.د. سعدُ بن عبد الله الحُمَيِّدُ، وقدّم له وراجعه ولخّص أحكامه: أبو الحسن مصطفىٰ بنُ إسماعيلَ السليمانيُّ، وقدّم له: د. حسن محمّد مَقْبُولِيْ الأهدلُ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنوويّ (ت:٦٧٦)، بإشراف زهيرٍ الشاوِيشِ، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة، ١٤١٢.
- روضة الناظر وجُنّة المُناظِر في أصول الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، لموفَّق الدين عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن قدامةَ المقدسيّ (ت:٦٢٠)، قدّم له، وحقّقه، وعلّق عليه: د. عبدُ الكريم بنُ عليّ بن محمّدٍ النَّملةُ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.

- الزهد، لهنّادِ بن السَّرِيّ الكوفيّ (ت:٢٤٣)، حقّقه وخرّج أحاديثه: عبدُ الرحمٰن بنُ عبد الجبّار الفِريوائيُّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة"، وعليه تعليقات الإمامين: الذهبيّ (ت:٧٤٨) وابن التُّرْكُمانيّ (ت:٧٥٠)، جمعه ورتّب مادّته: صالح أحمد الشاميُّ، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- السابق واللاحق في تباعُد ما بين وفاة راويَينِ عن شيخٍ واحدٍ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ الخطيبِ البغداديّ (ت:٤٦٣)، تحقيق وتعليق: د. محمّدِ بن مَطَرٍ الزهرانيّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١.
- السلسبيل النقيّ في تراجِم شيوخ البيهقيّ، لأبي الطيّب نايفِ بن صلاحِ بن عليٍّ المنصوريّ، قدّم له: أ.د. أحمد معبد عبد الكريم، وقدّم له ولخّص أحكامه: أبو الحسن مصطفىٰ بنُ إسماعيلَ السليمانيُّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيءٌ من فقهها وفوائدها، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت:١٤٢٠)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، طبعةٌ جديدةٌ منقَّحةٌ ومَزِيدةٌ، ١٤١٥.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرُها السيّئ في الأمّة، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت:١٤٢٠)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
- السنّة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن أبي عاصمٍ النبيلِ (ت:٢٨٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه: أ.د. باسمُ بنُ فيصلٍ الجَوَابِرةُ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.
- السنّة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن أبي عاصمٍ الضحّاك بن مَخْلَدٍ الشيبانيّ (ت:٢٨٧)، ومعه "ظلال الجنّة في تخريج السنّة"، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت:١٤٢٠)، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠.

- السنّة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن هارونَ بنِ يزيدَ الخلّالِ (ت:٣١١)، دراسة وتحقيق: د. عطيّةَ الزهرانيّ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- السنّة، لأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ الشيبانيّ (ت:٢٩٠)، تحقيق ودراسة: د. محمّدِ بن سعيدِ بن سالمٍ القحطانيّ، دار ابن القيّم للنشر والتوزيع، بالدمّام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- السنّة، لأبي عبد الله محمّدِ بن نصرٍ المروزيّ (ت:٢٩٤)، حقّقه وخرّج أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: د. عبد الله بنُ محمّدٍ البصيريُّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- السنن، لأبي داوُد سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِسْتانيّ (ت:٢٧٥)، برواية اللؤلُئيّ مقارنةً برواية ابن داسةْ وغيرِها، ضُبِط وحُقِّق علىٰ ثمانيَ عشْرةَ نسخةً خطّيّةً، تحقيق ودراسة: أبي ترابٍ عادلِ بن محمّدٍ، وأبي عمرٍو عماد الدين بن عبّاسٍ، ومركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- السنن، لأبي عبد الله محمّدِ بن يزيدَ ابنِ ماجهْ (ت:٢٧٣)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.
- السنن، لأبي عبد الله محمّدِ بن يزيدَ القزوينيّ: ابنِ ماجهْ (ت:٢٧٥)، وبحاشيته: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لشهاب الدين البُوصِيريّ (ت:٨٤٠)، حكم علىٰ أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمّدٌ ناصر الدين الألبانيُّ (ت:١٤٢٠)، حقّقه علىٰ الأصول المخطوطة: عليُّ بن حسنِ بن عبد الحميد الحلبيُّ الأثريُّ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- سنن التِّرمِذيّ، وهو الجامع الكبير، لأبي عيسىٰ محمّدِ بن عيسىٰ بنِ سَوْرةَ التِّرمِذيّ (ت:٢٧٩)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.

- سنن الدارَقُطْنِيّ، لأبي الحسن عليّ بنِ عمرَ الدارَقُطْنِيّ (ت:٣٨٥)، حقّقه: شعيبٌ الأرناءوطُ، وحسن عبد المنعم شَلَبِيْ، وآخرونَ، بإشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التُّرْكيّ، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.

○ سنن الدارميّ، انظرِ: المسند للدارميّ.

- سنن سعيدِ بن منصورٍ، لسعيدِ بن منصورِ بن شعبةَ الخراسانِيّ المكّيّ (ت:٢٧٧)، حقّقه وعلّق عليه: حَبِيب الرحمن الأعظميُّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.

- السنن الصغير لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليٍّ البيهقيّ (ت:٤٥٨)، وثّق أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. عبد المعطي أمين قَلْعَجِيْ، جامعة الدراسات الإسلاميّة، بكَرَاتْشِيْ في باكستانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.

- السنن الكبرىٰ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليٍّ البيهقيّ (ت:٤٥٨)، وفي ذيله: الجوهر النقيّ، لعلاء الدين عليّ بن عثمانَ المارِدِينِيّ الشهير بـ(ابن التُّرْكُمانِيّ) (ت:٧٤٥)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدرْ آبادَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٠٢، صوّرتها مكتبة ابن تيميّةَ، بالقاهرة. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.

- السنن الكبرىٰ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليٍّ البيهقيّ (ت:٤٥٨)، تحقيق: مركز هَجَرَ للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، هَجَرُ للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بالجيزة في مِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.

- السنن، المعروف بـ(السنن الكبرىٰ)، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيّ (ت:٣٠٣)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بدولة قَطَرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

- سنن النَّسائيّ، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيّ (ت:٣٠٣)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

- السنن الواردة في الفتن لأبي عمرٍو عثمانَ بنِ سعيدٍ المقرئِ الدانيّ (ت:٤٤٤)، دراسة وتحقيق: د. رضاءِ الله بن محمّدٍ إدريسَ المُبَارَكْفُوريّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- سؤالات ابن الجنيد: أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عبد الله الحُتَّليّ (ت:٢٦٠) لأبي زكريّا يحيىٰ بنِ معينٍ (٢٣٣)، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيفٍ، مكتبة الدار، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- سؤالات أبي داود: سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِستانيّ (ت:٢٧٥)، للإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، ت ٢٤١)، دراسة وتحقيق: د. زياد محمّد منصورٍ، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- سؤالات أبي عُبيدٍ الآجُرّيّ لأبي داوُدَ السِّجِسْتانيّ (ت:٢٧٥)، تحقيق: أبي عمرَ محمّدِ بن عليٍّ الأزهريّ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- سؤالات البَرْذَعيّ (ت:٢٩٢) لأبي زرعةَ الرازيّ (ت:٢٦٤)، انظر: جهودَ أبي زرعةَ الرازيّ في السنّة النبويّة.
- سؤالات البَرْقانيّ (ت:٤٢٥) للدارَقُطْنيّ (ت:٣٨٥)، رواية الكَرَجيّ عنه، تحقيق: د. عبد الرحيم محمّد أحمد القَشْقَريّ، كُتُبْ خانَهْ جَمِيلِيْ، بلاهُورَ في باكستانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- سؤالات الحاكم النَّيْسابُوريّ (ت:٤٠٥) للدارَقُطْنيّ (ت:٣٨٥) في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفَّقِ بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- سؤالات حمزةَ بنِ يوسُفَ السَّهْميّ (ت:٤٢٧) للدارَقُطْنيّ (ت:٣٨٥) وغيرِه منَ المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفَّقِ عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.

- سؤالات السُّلَميّ (ت:٤١٢) للدارَقُطْنِيّ (ت:٣٨٥)، تحقيق فريقٍ منَ الباحثين، بإشراف: د. سعدِ بن عبد الله الحُمَيِّدِ، ود. خالدِ بن عبد الرحمٰن الجُرَيسيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- سؤالات مسعودِ بن عليٍّ السِّجْزيّ (ت:٤٣٨)، مع أسئلة البغداديّين عن أحوال الرواة، لأبي عبد الله محمّد بنِ عبد الله الحاكم (ت:٤٠٥)، دراسة وتحقيق: د. موفّقِ بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمّد بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، حقّقه جماعةٌ منَ الباحثين، أشرف علىٰ تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيبٌ الأرناءوطُ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الحاديةَ عشْرةَ، ١٤٢٢.
- السيرة النبويّة، لابن هشامٍ (ت:٢١٣)، حقّقها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها: مصطفىٰ السقّا، وإبراهيمُ الأبْياريّ، وعبد الحفيظ شَلَبِيْ، دار إحياء التراث العربيّ، ببيروتَ.
- سير السلف الصالحين، لأبي القاسم إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن الفضل الأصبهانيّ الملقَّب بـ(قِوَام السنّة) (ت:٥٣٥)، تحقيق: د. كرمِ بن حِلْمِيْ بن فَرَحاتِ بن أحمدَ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- السِّيَر والمغازي، لمحمّدِ بن إسحاقَ المطّلبيّ الشهيرِ بـ(ابن إسحاقَ) (ت:١٥١)، تحقيق: د. سهيل زَكّار، دار الفكر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٨.
- شرح ابن عقيلٍ: بهاء الدين عبد الله بن عقيلٍ العقيليّ المصريّ الهَمْدانيّ (ت:٧٦٩)، علىٰ ألفيّة أبي عبد الله جمال الدين بن مالكٍ (ت:٦٧٢)، ومعه "مِنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيلٍ"، لمحمّدٍ محيِي الدين عبد الحميد، نشر وتوزيع: دار التراث، بالقاهرة، الطبعة العِشرونَ، ١٤٠٠.
  - شرح الأُشْمُونيّ علىٰ "ألفيّة ابن مالكٍ"، انظر: حاشيةَ الصَّبّان.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة منَ الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والتابعين مِن بعدِهم، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصورٍ الطبريّ اللالَكَائيّ (ت:٤١٨)، تحقيق: د. أحمدَ بنِ سعدِ بن حمدانَ الغامديّ، مؤسّسة الحرمين الخيريّةُ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٤.

- شرح "التبصرة والتذكرة"، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ، (ت:٨٠٦)، حقّق نصوصه، وخرّج أحاديثه: د. عبدُ اللطيف الهميمُ، وماهر ياسين الفحلُ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- شرح الزركشيّ علىٰ "مختصر الخِرَقيّ" في الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، لشمس الدين محمّدِ بن عبد الله الزركشيّ المِصريّ الحنبليّ (ت:٧٧٢)، تحقيق وتخريج: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الجِبْرِينِ، مكتبة العبيكان، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- شرح السنّة، للبغويّ (ت:٥١٦)، تحقيق زهيرٍ الشاوِيشِ، وشعيبٍ الأرناءوط، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣.
- شرح الطِّيبيّ: مشكاة المصابيح، المسمّىٰ بـ(الكاشف عن حقائق السنن)، لشرف الدين حسين بن محمّدِ بن عبد الله الطِّيبيّ (ت:٧٤٣)، حقّق نصوصه وقابل نُسخه الخطّيّةَ: المفتي عبد الغفّار، ونعيم أشرف، ومُحِبُّ الله، وشَبِّير أحمد، وبديع السيّد اللحّام، إدارة القرآن والعلوم الإسلاميّة، بكَرَاتْشِيْ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- شرح "العقيدة الأصفهانيّة"، لأحمدَ بنِ عبد الحليم بن تيميّةَ (ت:٧٢٨)، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: سعيدُ بن نصرِ بن محمّدٍ، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- شرح "علل الترمذيّ"، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن أحمدَ البغداديّ الحنبليّ، الشهير بـ(ابن رجبٍ) (ت:٧٩٥)، تحقيق وتعليق د. نور الدين عتر، دار العطاء للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢١.
- شرح "الكافية الشافية"، لجمال الدين أبي عبد الله محمّدِ بن عبد الله بن مالكٍ الطائيّ الجَيّانيّ (ت:٦٧٢)، حقّقه وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هَرِيْدِيْ، أشرف علىٰ تصحيح تجارِبه وطبعه: عبدُ العزيز رَباح، وأحمد يوسُف الدقّاقُ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢.

- شرح مذاهب أهل السنّة ومعرفةُ شرائع الدين والتمسُّكُ بالسنن، لأبي حفصٍ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ شاهينٍ (ت:٣٨٥)، تحقيق: عادلِ بن محمّدٍ، مؤسّسة قرطبةَ، ودار المشكاة للبحث العلميّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- شرح مُشْكِل الآثار، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن سلَامةَ الطحاويّ (ت:٣٢١)، حقّقه وضبط نصَّه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شُعَيبٌ الأرناءوطُ، دار الرسالة العالميّة، بدِمَشقَ، الطبعة الثالثة، ١٤٣١.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّد بن سلَامةَ بنِ عبد الملك بن سلمةَ الأزديّ الطحاويّ المِصريّ الحنفيّ (ت:٣٢١)، حقّقه قدّم له وعلّق عليه: محمّد زُهْرِيْ النجّارُ، ومحمّد سيّد جاد الحقّ، راجعه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وفهرسه: د. يوسفُ عبد الرحمٰن المَرْعَشْليُّ، عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- شرح مِنَح الجليل علىٰ "مختصر العلّامة خليلٍ"، وبهامشة حاشيته المسمّاةُ "تسهيلَ مِنَح الجليل"، لمحمّدٍ عُلَيشَ، مكتبة النجاح، بطرابُلُسِ الغرب، بليبيا.
  - شرح النوويّ علىٰ "مسلمٍ"، انظر: صحيحَ مسلمٍ بشرح النوويّ.
- الشريعة، لأبي بكرٍ محمّدِ بن الحسين الآجُرّيّ (ت:٣٦٠)، دراسةُ وتحقيقُ: د. عبد الله بن عمرَ بنِ سليمانَ الدُّمَيجيّ، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- شمائل النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لأبي عيسىٰ محمّدِ بن عيسىٰ التِّرمِذيّ (ت:٢٧٩)، حقّقه وخرّج أحاديثه: ماهر ياسين فحل، أشرف عليه وراجعه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٠م.
- الصِّحاح: تاج اللغة وصِحاح العربيّة، لإسماعيلَ بنِ حمّادٍ الجوهريّ (ت:٣٩٣)، تحقيق: أحمدَ عبد الغفور عطّارٍ، دار العلم للملايين، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩.
- صحيح الإمام مسلمٍ، لأبي الحسين مسلم بنِ الحجّاج بن مسلمٍ القشيريّ النسابوريّ (ت:٢٦١)، تشرّف بخدمته والعناية به: محمّدٌ زهيرُ بن ناصرٍ الناصرُ، دار المنهاج بجدّةَ، ودار طوق النجاة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.

○ صحيح ابن حبّانَ، انظرِ: الإحسانَ بترتيب "صحيح ابن حبّانَ".

- صحيح ابن خزيمةَ، وهو مختصر المختصر منَ المسند الصحيح عنِ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ السُّلَميّ النَّيْسابُوريّ (ت:٣١١)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- صحيح "سنن أبي داودَ"، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت:١٤٢٠)، مؤسّسة غراسٍ للنشر والتوزيع، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- صحيح مسلمٍ (ت:٢٦١) بشرح النوويّ (ت:٦٧٦)، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة، بالقاهرة، ١٤١٧.
- صفة الجنّة، لأبي نعيمٍ الأصبهانيّ (ت:٤٣٠)، دراسة وتحقيق: عليّ رضَا بنِ عبد الله بن عليٍّ رضًا، دار المأمون للتراث، بدمشقَ، الطبعة الثانية، ١٤١٥.
- الضعفاء، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن عمرِو بن موسىٰ العقيليّ (ت:٣٢٢)، رواية يوسُفَ بنِ أحمدَ بنِ الدَّخِيل الصيدلانيّ، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، بالتعاون مع أبي يحيىٰ الحدّادِ، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.

○ الضعفاء لأبي زرعةَ الرازيّ، انظر: أبو زرعةَ وجهوده في السنّة النبويّة.

- الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن عليّ بن عمرَ الدارَقُطْنيّ البغداديّ (ت:٣٨٥)، دراسة وتحقيق: موفَّقِ بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شعيبٍ النسائيّ (ت:٣٠٣)، تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافيّة، بُورَان الضناويّ، وكمال يوسُف الحوتِ، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.

- الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمٰن بن عليِّ بن محمّدٍ البغداديِّ المعروفِ بابن الجوزيّ (ت:٥٩٧)، حقّقه أبو الفداء عبدُ الله القاضي، دار الكتب العلميّة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمّدِ بن عبد الرحمٰن السَّخَاويّ (ت:٩٠٢)، دار الجيل، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الطبّ النبويّ، لأبي نعيمٍ أحمدَ بن عبد الله بن أحمدَ بنِ إسحاقَ الأصبهانيّ (ت:٤٣٠)، دراسة وتحقيق: د. مصطفىٰ خضر دونمز التركيّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- الطبقات، لأبي الحسين مسلمِ بن الحجّاج النَّيْسابُوريّ (ت:٢٦١)، قدّم له وضبط نصّه وعلّق عليه وصنع فهارسه: أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، الدار الأثريّة للطباعة والنشر والتوزيع، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- الطبقات، لخليفةَ بنِ خيّاطٍ: شَبَابٍ العُصْفُريّ (ت:٢٤٠)، رواية أبي عمرانَ موسىٰ بنِ زكريّا التُّسْتَريِّ، حقّقه وقدّم له: أكرم ضياء العُمَريُّ، ساعدت جامعة بغدادَ علىٰ نشره، مطبعة العاني، ببغدادَ، ١٣٨٧.
  - طبقات الحفاظ للذهبيّ، انظر: تذكرةَ الحفّاظ.
  - الطبقات للنَّسائيّ، انظر: ثلاثَ رسائلَ حديثيّةٍ للإمام النَّسائيّ.
- الطبقات السَّنِيّة في تراجم الحنفيّة، لتقيّ الدين بن عبد القادر التميميّ الداريّ الغَزّيّ المِصريّ الحنفيّ (ت:١٠١٠)، تحقيق: د. عبد الفتّاح محمّد الحُلْوِ، دار الرفاعيّ للنشر والطباعة والتوزيع، بالرياض، وهَجَرُ للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- طبقات الشافعيّة، لأبي بكرٍ تقيّ الدين أحمدَ بنِ محمّد بن عمرَ بنِ محمّد ابنِ قاضي شهبةَ الدمشقيِّ، اعتنىٰ بتصحيحه وعلّق عليه ورتّب فهارسه: د. الحافظُ عبد العليم خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٨.

- طبقات الشافعيّة، لجمال الدين عبد الرحيم الأَسنويّ (ت:٧٧٢)، تحقيق: عبد الله الجُبُوريّ، دار العلوم للطباعة والنشر، بالرياض، ١٤٠١.
- طبقات الشافعيّة الكبرىٰ، لتاج الدين أبي نصرٍ عبد الوهّاب بن عليّ بنِ عبد الكافي السُّبْكيّ (ت:٧٧١)، تحقيق: محمود محمّد الطَّنَاحيّ، وعبد الفتّاح محمّد الحُلْوِ، دار إحياء الكتب العربيّة، بالقاهرة.
- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ عليٍّ الشيرازيّ (ت:٤٧٦)، تحقيق إحسان عبّاس، دار الرائد العربيّ، ببيروتَ.
- طبقات الفقهاء الشافعيّة، لتقيّ الدين أبي عمرٍو عثمانَ بنِ عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوريّ المعروف بـ(ابن الصلاح) (ت:٦٤٣)، هذّبه ورتّبه واستدرك عليه: محيِي الدين أبو زَكريّا يحيىٰ بنُ شرفٍ النوويُّ (ت:٦٧٦)، بيّض أصوله ونقّحه: أبو الحجّاج يوسُفُ بن عبد الرحمٰن المِزّيُّ (ت:٧٤٢)، حقّقه وعلّق عليه: محيِي الدين عليّ نجيب، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- طبقات الفقهاء الشافعيّين، لابن كثيرٍ الدمشقيّ (ت:٧٧٤)، تحقيق وتعليق وتقديم: د. أحمد عمر هاشمٍ، ود. محمد زَيْنهم محمّد عَزَب، مكتبة الثقافة الدينيّة، بالقاهرة، ١٤١٣.
- الطبقات الكبير، لمحمّدِ بن سعدِ بن مَنِيعٍ الزهريّ (ت:٢٣٠)، تحقيق د. عليّ عمرَ، مكتبة الخانْجيْ، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- طبقات المحدّثينَ بأصبهانَ والواردين عليها، لأبي محمّدٍ عبد الله بن محمّدِ بنِ جعفرٍ الأصبهانيّ المعروفِ بأبي الشيخ (ت:٣٦٩)، دراسة وتحقيق: عبد الغفور عبد الحقّ حسين بُرْ البَلُوشيّ، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
  - طبقات المدلّسين لابن حجرٍ، انظر: تعريفَ أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
- الطُّيُوريّات، لأبي طاهرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن أحمدَ السِّلَفيّ الأصبهانيّ (ت:٥٧٦)، انتخبه من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبّار الطُّيُوريّ (ت:٥٠٠)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيىٰ معالي، وعبّاس صخر الحسن، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولىٰ.

- ظلال الجنّة للألباني، انظرِ: السنّةَ لابن أبي عاصمٍ.
- العِبَر في خبر من غَبَرَ، للذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، دائرة النشر والمطبوعات في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٠، و١٩٨٤، و١٩٨٦.
- العجاب في بيان الأسباب (أسباب النزول)، لشهاب الدين أبي الفضل أحمدَ بنِ عليٍّ المعروفِ بابن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق عبد الحكيم محمّد الأنيسِ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- عجالة الراغب المتمنّي في تخريج كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السنّيْ (ت:٣٦٤)، بقلم: أبي أسامةَ سَلِيمِ بن عيدٍ الهلاليّ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- العزيز شرح الوجيز، المعروف بـ(الشرح الكبير)، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّدِ بن عبد الكريم الرافِعيّ القزوينيّ الشافعيّ (ت:٦٢٣)، تحقيق وتعليق: عليّ محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- العِقْد المُذْهَب في طبقات حَمَلة المذهب، لسراج الدين أبي حفصٍ عمرَ بنِ عليّ بن أحمدَ الأندَلُسيّ التَّكْرُوريّ الشافعيّ المعروفِ بابن الملقِّن (ت:٨٠٤)، حقّقه وعلّق عليه: أيمنُ نصر الأزهريُّ، وسيّد مُهَنَّى، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- العلل، لأبي الحسن عليّ بن عمرَ بنِ أحمدَ الدراقطنيّ (ت:٣٨٥)، عارضه بأصوله الخطّيّة وعلّق عليه: محمّدُ بن صالحِ بن محمّدٍ الدَّبّاسيُّ، مؤسّسة الريّان، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢.
- العلل، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ محمّد بن إدريسَ الحنظليّ الرازيّ (ت:٣٢٧)، تحقيق فريقٍ منَ الباحثين، بإشرافِ وعنايةِ د. سعد بن عبد الله الحُمَيِّدِ، ود. خالدِ بن عبد الرحمٰن الجُرَيسيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- العلل، لعليّ بن عبد الله بن جعفرٍ السعديّ المدينيّ (ت:٢٣٤)، تحقيق: محمّدٍ مصطفىٰ الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

- علل التِّرمِذيّ الكبيرُ، رتّبه علىٰ كتاب "الجامع" أبو طالبٍ القاضي، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه محمود محمّد خليل، وصُبْحِيْ السامَرّائيُّ، الدار العثمانيّة بعمّانَ، والمكتبة الإسلاميّة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليٍّ ابن الجوزيّ التيميّ القرشيّ (ت:٥٩٧)، حقّقه وعلّق عليه: إرشادُ الحقِّ الأثريُّ، الناشر: إدارة العلوم الأثريّة بفيصلْ آبادَ، وكيل التوزيع والتصدير: دار نشر الكتب الإسلاميّة بلاهُورَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.
- العلل ومعرفة الرجال، عنِ الإمامِ أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ (ت:٢٤١)، رواية المَرُّوذيّ (ت:٢٧٥) وغيره، تحقيق: د. وصيّ الله بن محمّد عبّاسٍ، الدار السلفيّة، ببُومْبايَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- العلل ومعرفة الرجال، لأحمدَ بنِ محمّد بن حنبلٍ (ت:٢٤١)، روايةُ ابنه عبد الله (ت:٢٩٠)، تحقيق وتخريج: د. وصيّ الله بنِ محمّد عبّاسٍ، دار القبس للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧.
- علوم الحديث، لأبي عمرٍو عثمانَ بنِ عبد الرحمٰن الشَّهْرَزوريّ (ت:٦٤٣)، تحقيق وشرح: نور الدين عِتْر، دار الفكر بدمشقَ، ودار الفكر المعاصر ببيروتَ، إعادة الطبعة الثالثة، ١٤٢٣.
- عمدة القاريْ شرحُ "صحيح البخاريْ"، لبدر الدين أبي محمّدٍ محمودِ بن أحمدَ العَيْنيّ (ت:٨٥٥)، قوبل علىٰ عدّة نسخٍ خطّيّةٍ، دار الفِكر، ببيروتَ، ١٣٩٩.
- العناية شرح "الهداية"، لمحمّدِ بن محمّدِ بن محمودٍ البابِرتيّ (ت:٧٨٦)، دار الفكر، ببيروتَ.
- غاية المقصِد في زوائد "المسند"، لنور الدين أبي الحسن عليّ بن أبي بكرٍ الهيثميّ الشافعيّ (ت:٨٠٧)، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.

- غرائب حديث الإمام مالكِ بن أنسٍ، لأبي الحسين محمّدِ بن المظفَّر (ت:٣٧٩)، تحقيق: أبي عبد الباري رضَا بنِ خالدٍ الجزائريّ، دار السلف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- غريب الحديث، لابن قتيبةَ: عبدِ الله بن مسلمٍ (ت:٢٧٦)، تحقيق: د. عبد الله الجُبُوريّ، وزارة الأوقاف في الجمهوريّة العراقيّة، مطبعة العاني، ببغدادَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧.
- غريب الحديث، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ إسحاقَ الحربيّ (ت:٢٨٥)، تحقيق ودراسة: د. سليمانَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمّدٍ العايدِ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.
- غريب الحديث، لأبي سليمانَ حَمْدِ بنِ محمّد بن إبراهيمَ الخطّابيّ البُسْتيّ (ت:٣٨٨)، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباويّ، جامعة أمّ القرىٰ بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الثانية، ١٤٢٢.
- غريب الحديث، لأبي عُبَيدٍ القاسمِ بنِ سلّامٍ الهرويّ (ت:٢٢٤)، تحقيق د. حسين محمّد محمّد شرف، ومراجعة عددٍ منَ الباحثين، مَجْمَع اللغة العربيّة، بالقاهرة، ١٤١٥.
- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لأبي القاسم خلفِ بن عبد الملك بن بَشْكُوالَ (ت:٥٧٨)، تحقيق: د. عزُّ الدين عليّ السيّد، ود. محمّد كمال الدين عزّ الدين، عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمودِ بن عمرَ الزَّمَخْشَريّ (ت:٥٣٨)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيمَ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ١٤١٤.
- فتاوىٰ اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء، جمع وترتيب: أحمدَ بنِ عبد الرزّاق الدُّوَيشِ، حقوق الطبع محفوظةٌ لرئاسة إدارة البحوث العلميّة والإفتاء، بالرياض.
- فتح الباب في الكنىٰ والألقاب، لأبي عبد الله محمّدِ بن إسحاقَ بنِ مَنْدَهِ الأصبهانيّ (ت:٣٩٥)، حقّقه: أبو قتيبةَ نظر محمّد الفارْيابيّ، مكتبة الكوثر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

- فتح الباريْ بشرح "صحيح الإمام البخاريْ"، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ المِصريّ الشافعيّ (ت:٨٥٢)، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا وأشرف علىٰ مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة: عبد العزيز بنُ عبد الله بن بازٍ، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصىٰ أطرافه ونبّه علىٰ أطرافها في كلّ حديثٍ: محمّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجارِبه وأشرف علىٰ طبعه: محبّ الدين الخطيبُ، المكتبة السلفيّة.
  - فتح العزيز للرافعيّ، انظرِ: العزيزَ شرحَ "الوجيز".
- فتح المجيد لشرح "كتاب التوحيد"، لعبد الرحمٰن بن حسن بن محمّدِ بن عبد الوهّاب (ت:١٢٨٥)، بتحقيق: د. الوليد بن عبد الرحمٰن بن محمّدٍ آل فِرِيّانِ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- فتح المغيث بشرح "ألفيّة الحديث"، لشمس الدين أبي الخير محمّدِ بن عبد الرحمٰن السخاويّ الشافعيّ (ت:٩٠٢)، دراسة وتحقيق د. عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن الخُضَيرِ، ود. محمّدِ بن عبد الله بن فُهَيدٍ آل فُهَيدٍ، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- الفتن، لأبي عبد الله نُعَيمِ بن حمّادٍ المروزيّ، تحقيق: سَمِيرِ بن أمينٍ الزُّهَيريّ، مكتبة التوحيد، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- الفتوىٰ الحمويّةُ الكبرىٰ، لشيخ الإسلام تقيّ الدين أبي العبّاس أحمدَ بنِ تيميّةَ (ت:٧٢٨)، دراسة وتحقيق: د. حمدِ بن عبد المحسن التُّوَيْجِريّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٥.
- فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، لأبي نعيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله الأصبهانيّ (ت:٤٣٠)، تحقيق: صالحِ بن محمّدٍ العَقِيل، دار البخاريّ للنشر والتوزيع، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.

- فضائل الصحابة، للإمام أبي عبد الله أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ (ت:٢٤١)، حقّقه وخرّج أحاديثه: وصيُّ الله بنُ محمّد عبّاسٍ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣.
- الفقيه والمتفقّه، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديّ (ت:٤٦٣)، حقّقه أبو عبد الرحمن عادلُ بن يوسُفَ العَزازيُّ، دارُ ابن الجوزيّ، بالدمّام، الإصدار الثاني، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- الفوائد، لأبي القاسم تمّامِ بن محمّدٍ الرازيّ (ت:٤١٤)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حَمْدِيْ بنُ عبد المجيد السَّلَفيُّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.
- فوائد حديث عبد الغنيّ بن سعيدٍ الأزديّ (ت:٤٠٩) عن شيوخه، حقّقه وعلّق عليه: رياض حسين الطائيُّ، دار المغني للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- الفوائد المنتقاة الحِسان منَ الصِّحاح والغرائب، المعروفةُ بـ(الخِلَعيّات)، تخريج أحمدَ بنِ الحسن الشيرازيّ، رواية القاضي أبي الحسين عليّ بن الحسن بن الحسين الخِلَعيّ (ت:٤٩٢)، اعتنىٰ بها: صالحٌ اللَّحّام، الدار العثمانيّة للنشر بعَمّانَ، ومؤسّسة الريّان ناشرون ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- فوائد الحِنّائيّ، أوِ الحِنّائيّات، لأبي القاسم الحسين بن محمّدٍ الحِنّائيّ (ت:٤٥٩)، تخريج أبي محمّدٍ عبد العزيز بن محمّدٍ النَّخْشَبيّ (ت:٤٥٦)، دراسة وتحقيق: خالد رِزْق محمّد خير أبو النَّجا، دار أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمّدِ بن عليٍّ الشوكانيّ (ت:١٢٥٠)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المُعَلِّميّ اليمانيْ، صوّرتها دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.
  - فوائد مُكْرَمٍ البزّارِ، انظر: مجموعًا فيه ثلاثةُ أجزاءٍ حديثيّةٍ.
- الفوائد المنتخبة الصِّحاح والغرائب، تخريج أبي بكرٍ الخطيب البغداديّ (ت:٤٦٣)، لأبي القاسم يوسُفَ بنِ أحمدَ الهمَذانيّ (ت:٤٦٨)، دراسة وتحقيق: سُعودِ بن عيدِ بن عُمَيرٍ

الجَرْبُوعيّ، عمادة البحث العلميّ في الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

- الفوائد المنتقاة الحِسان منَ الصِّحاح والغرائب، المعروفةُ بـ(الخِلَعيّات)، تخريج أحمدَ بنِ الحسن الشيرازيّ، رواية القاضي أبي الحسين عليّ بن الحسن بن الحسين الخِلَعيّ (ت:٤٩٢)، اعتنىٰ بها: صالحٌ اللَّحّام، الدار العثمانيّة للنشر بعَمّانَ، ومؤسّسة الريّان ناشرون ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- الفوائد المنتقاة عنِ الشيوخ العوالي، لأبي الحسن عليّ بن عمرَ الحربيّ (ت:٣٨٦)، دراسة وتحقيق: تيسيرِ بن سعدٍ أبو حيمد، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- فيض القدير شرح "الجامع الصغير"، لمحمّدٍ عبد الرءوف المُناويّ، علىٰ كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير"، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطيّ، صُحِّحت وقوبلت علىٰ عدّة نسخٍ، من أهمّها نسخةٌ نفيسةٌ مخطوطةٌ في سنة ١٠٩٣، وعلّق عليها تعليقاتٍ قيّمةً نخبةٌ منَ العلماء، دار المعرفة للطباعة النشر، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٣٩١.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمّد بن يعقوبَ الفِيرُوزَابَاديّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، بإشراف محمّد نَعِيم العِرْقْسُوسيّ، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦.
- القُبَل والمعانقة والمصافحة، لابن الأعرابيّ (ت:٣٤٠)، تحقيق ودراسة: عمرو عبد المنعم سَلِيم، الناشر: مكتبة ابن تيميّة بالقاهرة، توزيع: مكتبة العلم بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- القضاء والقدر، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليّ بن موسىٰ البيهقيّ (ت:٢٥٨)، تحقيق: محمّدِ بن عبد الله آلِ عامرٍ، مكتبة العبيكان، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧.
- القناعة، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن إسحاقَ الدِّينَوَريّ المعروفِ بابن السنّيّ (ت:٣٦٤)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن يوسُفَ الجُدَيْعِ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.

- القول المفيد علىٰ "كتاب التوحيد"، شرح الشيخ محمّدِ بن صالحٍ العُثَيمِينُ (ت:١٤٢١)، طبعةٌ مصحّحةٌ ومنقّحةٌ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، بالدَّمّام، الطبعة الثانية، ١٤٢٤.
- الكاشف في معرفة من له روايةٌ في "الكتب الستّة"، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ الذهبيّ الدِّمَشقيّ (ت:٧٤٨)، وحاشيته لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيمَ بنِ محمّدٍ سبطِ ابن العَجَميّ الحلبيّ (ت:٨٤١)، قابلهما بأصل مؤلِّفَيهما وقدّم لهما وعلّق عليهما: محمّد عَوّامةُ، وقابلهما بأصل مؤلِّفَيهما وخرّج نصوصهما: أحمدُ محمّد نمر الخطيبُ، دار اليسر للنشر بالمدينة المنوَّرة، ودار المنهاج للنشر والتوزيع بجُدّةَ، الطبعة الثانية، ١٤٣٠.
- الكافي لموفَّق الدين أبي محمّدٍ عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن قدامةَ المقدسيّ الجَمّاعِيليّ الدمشقيّ الصالحيّ الحنبليّ (ت:٦٢٠)، تحقيق: د. عبدِ الله بن عبد المحسن التُّرْكيّ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة بدار هَجَرَ، هَجَرُ للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بالجيزة في مِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- الكامل في التاريخ، لعزّ الدين أبي الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّدِ بن محمّدٍ أبي عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ المعروفِ بابن الأثير (ت:٦٢٠)، حقّقه واعتنىٰ به: د. عمرُ عبد السلام تَدْمُريٌّ، دار الكتاب العربيّ، ببيروتَ، ٢٠١٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمدَ عبدِ الله بن عَدِيٍّ الجرجانيّ (ت:٣٦٥)، قدّم له أبو إسحاقَ الحُوَينيُّ، وأحمدُ مَعْبَد عبد الكريم، اعتنىٰ به: مازنُ بن محمّدٍ السِّرْساويُّ، مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.
- كشف الأستار عن رجال "معاني الآثار"، تلخيصُ "مغاني الأخيار"، لأبي التراب رُشدِ الله السِّنْدِهيّ، مكتبة الدار، بالمدينة المنوّرة.
- كشف الأستار عن زوائد البزّار علىٰ "الكتب الستّة"، لنور الدين عليّ بن أبي بكرٍ الهيثميّ (ت:٨٠٧)، تحقيق: حَبِيب الرحمٰن الأعظميّ، مؤسّسة الرسالة، للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.

- كشف الخفا ومُزِيل الإلباس عمّا اشتَهَر منَ الأحاديث علىٰ ألسنة الناس، للعَجْلونيّ، أشرف علىٰ طبعه وتصحيحه والتعليق عليه: أحمدُ القلاش، مكتبة دار التراث الإسلاميّ بحَلَبَ، ودار التراث بالقاهرة.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفىٰ بنِ عبد الله، الشهير بـ(حاجّيْ خليفةَ) وبـ(كاتب جَلَبِيْ)، عُنِي بتصحيحه وطبعة عن نسخة المؤلّف مجرّدًا عنِ الزيادات واللواحق من بعده، وتعليق حواشيه، ثمّ بترتيب الذيول عليه، وطبعها: محمّدٌ شرف الدين يالتقايا، ورِفْعَتْ بيلكة الكليسيُّ، دار إحياء التراث العربيّ، ببيروتَ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاقَ أحمدَ بنِ محمّدِ بن إبراهيمَ الثعلبيّ (ت:٤٢٧)، أشرف علىٰ إخراجه: د. صلاحٌ باعثمانَ، ود. حسنٌ الغَزَاليُّ، ود. زيد مهارش، ود. أمين باشهْ، وحقّقه جماعةٌ منَ الباحثين، دار التفسير، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بنِ ثابتٍ الخطيب البغداديّ (ت:٤٦٣)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. ماهر ياسين الفحلُ، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- الكنىٰ والأسماء، لأبي بِشْرٍ محمّدِ بن أحمدَ بنِ حمّادٍ الدَّوْلابيّ (ت:٣١٠)، حقّقه وقدّم له: أبو قتيبةَ نظر محمّد الفارْيابيُّ، دار ابن حزمٍ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- الكواكب النيّرات في معرفة منِ اختلط منَ الرواة الثقات، لأبي البركات محمّدِ بن أحمدَ المعروفِ بابن الكَيّال (ت:٩٣٩)، تحقيق ودراسة: عبد القيّوم عبد ربّ النبيّ، المكتبة الإمداديّة، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، المعروف بـ(التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، لبدر الدين أبي عبد الله محمّدِ بن عبد الله الزركشيّ (ت:٧٤٥)، دراسة وتحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- اللباب في تهذيب "الأنساب"، لعزّ الدين بنِ الأثير الجزريّ، المكتبة الفيصليّة، بمكّةَ المكرّمةِ.

○ لحظ الألحاظ لابن فَهْدٍ، انظر: ذيلَ تذكرة الحفّاظ.

● لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمّدِ بن مُكْرَمِ بن منظورٍ الإفريقيّ المِصريّ (ت:٧١١)، دار صادرٍ، ببيروتَ.

● لسان الميزان، لأحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، اعتنىٰ به عبدُ الفتّاح أبو غُدّةَ، واعتنىٰ بإخراجه وطباعته: سلمانُ عبد الفتّاحِ أبو غُدّةَ، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، الطبعة الأولىٰ المحقّقة المفهرسة، ١٤٢٣.

● اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفّاظ الأعارف، لمحمّدِ بن عمرَ بنِ أحمدَ بنِ عمرَ بنِ محمّدٍ أبي موسىٰ المدينيّ الأصبهانيّ (ت:٥٨١)، تحقيق: أبي عبد الله محمّد عليّ سَمَكٍ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.

● ما رواه الأكابر عن مالكِ بن أنسٍ، لمحمّدِ بن مَخْلَدٍ الدُّوريّ (ت:٣٣١)، حقّقه وعلّق عليه: عوّادٌ الخلفُ، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.

● المُبدِع شرح "المُقنِع"، لأبي إسحاقَ برهانِ الدين إبراهيمَ بنِ محمّدِ بن عبد الله بن محمّدٍ، المعروفِ بابن مفلحٍ (ت:٨٨٤)، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشافعيّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.

● المجالسة وجواهر العلم، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ مروانَ بنِ محمّدٍ الدِّيْنَوَريّ المالكيّ القاضي (ت ٣٣٣)، خرّج أحاديثه وآثاره ووثّق نصوصه وعلّق عليه: أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، جمعيّة التربية الإسلاميّة بالبحرين، ودار ابن حزمٍ ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.

○ المجتبىٰ للنسائيّ، انظر: سننَ النَّسائيّ.

● كتاب المجروحين منَ المحدّثين، لابن حبّانَ (ت:٣٥٤)، تحقيق حَمْدِيْ بن عبد المجيد السَّلَفيّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.

- مَجْمَع البحرين في زوائد "المعجمين"، لنور الدين الهيثميّ (ت:٨٠٧)، تحقيق ودراسة: عبد القُدّوس بن محمّد نذير، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١.
- مَجْمَع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن عليّ بن أبي بكرِ بن سليمانَ الشافعيّ نورِ الدين الهيثميّ (ت:٨٠٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سَلِيم أسد الدارانيُّ، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- المَجْمَع المؤسِّس للمعجم المفهرِس، لشهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن محمّدِ بن محمّدِ بن عليّ بن أحمدَ المعروفِ بابن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق د. يوسُفَ بنِ عبد الرحمٰن المَرْعَشْليّ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمدَ بنِ فارسِ بن زَكريّا اللُّغويّ (ت:٣٩٥)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطانَ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦.
- المجموع شرحُ "المهذَّب"، لأبي زكريّا يحيىٰ بنِ شرفٍ النوويّ (ت:٦٧٦)، ويليه: فتح العزيز شرحُ "الوجير"، وهو الشرح الكبير، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمّدٍ الرافعيّ (ت:٦٢٣)، ويليه: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث "الرافعيّ الكبير"، لأبي الفضل أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، طُبِعت هٰذه المجموعةُ علىٰ نفقة شَرِكةٍ من كبار علماء الأزهر، وباشرت تصحيحها لجنةٌ منَ العلماء.
- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمدَ بنِ تيميّةَ (ت:٧٢٨)، جمعُ وترتيبُ: عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن قاسمٍ، وساعده ابنُه محمّدٌ، طُبِع بأمر الملك فهْدِ بن عبد العزيز، في مجمّعِ الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، في المدينة المنوَّرة، تحت إشراف وزارة الشئون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، ١٤٢٥.
- مجموعٌ فيه ثلاثة أجزاءٍ حديثيّةٍ: فوائدُ أبي عليٍّ الرَّقّاءِ: حامدِ بن محمّدِ بن عبد الله بن محمّدٍ الهرويّ (ت:٣٥٦)، وفوائد الخُلْديّ: أبي محمّدٍ جعفرِ بن محمّدِ بن نُصَيرٍ البغداديّ

(ت:٣٤٨)، وفوائد مُكْرَمٍ البزّارِ: أبي بكرٍ مُكْرَم بن أحمدَ بنِ محمّدٍ القاضي البغداديّ (ت:٣٤٥)، تحقيق: نبيل سعد الدين جَرّارٍ، شركة دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، سلسلة النشر الوقفيّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.

- مجموعٌ فيه عشَرة أجزاءٍ حديثيّةٍ، أوّلها: منتخبٌ من حديث الزهريّ (ت:١٢٥)، للذهليّ (ت:٢٥٨)، تحقيق: نبيل سعد الدين جَرّارٍ، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- مجموعٌ فيه مصنّفات أبي جعفرِ بن البَخْتَريّ: محمّدِ بن عمرِو بنِ البَخْتَريّ البغداديّ الرزّاز (ت:٣٣٩)، تحقيق نبيل سعد الدين جَرّارٍ، دار البشائر الإسلاميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- مجموعٌ فيه مصنّفات أبي حفصٍ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ شاهينٍ (ت:٣٨٥)، حقّقها وخرّج أحاديثها: بدْرُ بن عبد الله البدْرُ، دار ابن الأثير، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- مجموعٌ فيه مصنّفات أبي العبّاس الأصمّ محمّدِ بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ النَّيْسابُوريّ (ت:٣٤٦)، والصَّفّارِ: أبي عليٍّ إسماعيلَ بنِ محمّدِ بن إسماعيلَ البغداديّ (ت:٣٤١)، تحقيق: نبيل سعد الدين جَرّارٍ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسىٰ محمّدِ بن أبي بكرِ بن أبي عيسىٰ المدينيّ الأصبهانيّ (ت:٥٨١)، تحقيق عبد الكريم العزباويّ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- كتاب المحاربة من "الموطّإ"، لعبد الله بن وهبِ بن مسلمٍ القرشيّ أبي محمّدٍ المِصريّ (ت:١٩٧)، تحقيق وتعليق: ميكْلُوش موراني، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٢م.
- المحكَم والمحيط الأعظم في اللغة، لعليّ بن إسماعيلَ بنِ سِيْدَهْ (ت:٤٥٨)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٧-١٣٩٣.

- المحلّىٰ، لأبي محمّدٍ عليّ بن أحمدَ بنِ سعيدِ بن حزمٍ (ت:٤٥٦)، بتحقيق: أحمدَ محمّد شاكرٍ، إدارة الطباعة المنيريّة، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٤٧.
- مختار "الصِّحاح"، لمحمّدِ بن أبي بكرِ بن عبد القادر الرازيّ (ت:٦٦٦)، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لُبْنانَ، ببيروتَ، ١٩٨٩م.
- مختصر "اختلاف العلماء"، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن سَلَامةَ الطحاويّ (ت:٣٢١)، اختصار أبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ الجَصّاصِ الرازيّ (ت:٣٧٠)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- المختصر من تاريخ هجرة رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – والمهاجرين والأنصار وطبقات التابعين بإحسانٍ ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نِسَبهم وكناهم، ومن يُرغب عن حديثه، المشهور بـ(التاريخ الأوسط)، لمحمّدِ بن إسماعيلَ البخاريّ (ت:٢٥٦)، دراسة وتحقيق: د. تيسيرِ بن سعدٍ أبو حيمد، مكتبة الرشد ناشرون، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- المختصر من كتاب "المعجم الكبير" المعروفِ بـ(معجم الصحابة)، لأبي القاسم عبد الله بن محمّدِ بن عبد العزيز البغويّ (ت:٣١٧)، تحقيق: محمّد عوض المنقوشِ، وإبراهيمَ إسماعيلَ القاضي، مبرّة الآل والأصحاب، بالكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- المُخَلِّصيّات وأجزاءٌ أخرىٰ، لأبي طاهرٍ محمّد بن عبد الرحمٰن بن العبّاس البغداديّ المُخَلِّص (ت:٣٩٣)، تحقيق نبيل سعد الدين جَرّارٍ، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بدولة قطر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- المدخل إلىٰ "السنن الكبرىٰ"، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت:٤٥٨)، دراسة وتحقيق: أ. د. محمّدٌ ضياءُ الرحمٰن الأعظميُّ، أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.

- المدخل إلىٰ معرفة الصحيح منَ السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في "الصحيحين"، لأبي عبد الله محمّدِ بن عبد الله الحاكم النَّيْسابُوريّ (ت:٤٠٥)، تحقيق وتعليق: أ.د إبراهيمَ بنِ عليّ بن محمّدٍ آلِ كُلَيبٍ، مكتبة العبيكان، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- كتاب المدلّسين، لأبي زرعةَ أحمدَ بنِ عبد الرحيم بن العراقيّ (ت:٨٢٦)، تحقيق: د. رِفْعَتْ فَوْزِيْ عبدِ المطّلب، د. نافذ حسين حمّادٍ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بالمنصورة بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- المدوّنة الكبرىٰ، لمالكِ بن أنسٍ، طُبع بمطبعة دار السعادة بمِصرَ، تصوير: دار صادرٍ ببيروتَ.
- المراسيل، لأبي داودَ سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِسْتانيّ (ت:٢٧٥)، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: شعيبٌ الأرناءوطُ، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٨. وهي المعتمدة في العزو.
- المراسيل لأبي داوُدَ سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِسْتانيّ (ت:٢٧٥)، درسه وخرّج أحاديثه وحقّقه علىٰ ثلاث نسخٍ خطّيّةٍ: د. عبد الله بنُ مُساعِدِ بن خضرانَ الزهرانيُّ، دار الصُّمَيْعيّ، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- المراسيل، لأبي محمّدٍ عبد الرحمٰن بن أبي حاتمٍ محمّدِ بن إدريسَ الحنظليّ الرازيّ (ت:٣٢٧)، بعناية: شكرِ الله بن نعمة الله قوجانيّ، مؤسّسة الرسالة، ببيروتَ، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٨.
- مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكرٍ محمّدِ بن جعفرِ بن سهلٍ السامَرّيّ الخَرَائطيّ (ت:٣٢٧)، حقّقه وخرّج نصوصه وعلّق عليه: مصطفىٰ بنُ أبي النصر الشلبيُّ، مكتبة السَّوَاديّ للتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- مسائل الإمام أحمدَ (ت:٢٤١)، رواية أبي داوُدَ سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِسْتانيّ (ت:٢٧٥)، تحقيق: أبي معاذٍ طارقِ بن عوض الله بن محمّدٍ، مكتبة ابن تيميّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.

- مسائل الأمام أحمدَ بنِ حنبلٍ (ت:٢٤١)، رواية ابنه أبي الفضل صالحٍ (ت:٢٦٦)، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فضل الرحمٰن دين محمّد، الدار العلميّة، بدِلْهِيْ في الهند، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- مسائل الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ (ت:٢٤١)، رواية ابنه عبد الله بن أحمدَ (ت:٢٩٠)، المكتب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠١.
- مسائل الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ (ت:٢٤١) وإسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ (ت:٢٣٨)، برواية إسحاقَ بنِ منصورٍ المروزيّ (ت:٢٥١)، عمادة البحث العلميّ في الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- المستدرك علىٰ "الصحيحين"، لأبي عبد الله الحاكم النَّيْسابُوريّ (ت:٤٠٥)، مضبوطًا ومحقّقًا علىٰ أقدم الأصول الخطّيّة، ومطبوعًا بترتيبه الصحيح، ومشفوعًا بدراسةٍ استقرائيّةٍ لتعقيب أحكام الإمام الحاكم علىٰ أحاديثه، مع تعيين كافّة رواة أسانيد الكتاب، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.
- المستدرك علىٰ "الصحيحين"، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكمِ النَّيْسابُوريّ (ت:٤٠٥)، وبهامشه: تلخيص "المستدرك" لأبي عبد الله محمّدِ بن عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، الطبعة الهنديّة، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- المستصفىٰ من علم الأصول، لأبي حامدٍ محمّدِ بن محمّدِ بن محمّدٍ الغَزّاليّ الطُّوسيّ (ت:٥٠٥)، تحقيق وتعليق: د. محمّد سليمانَ الأشقرِ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- المسند، لأبي سعيدٍ الهيثم بن كُلَيبٍ الشاشيّ (ت:٣٣٥)، تحقيق وتخريج: د. محفوظِ الرحمٰن زينِ الله، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤.
- المسند، لأبي محمّدٍ عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارميّ (ت:٢٥٥)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.

- المسند، للإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ (ت:٢٤١)، شرحه وصنع فهارسه: أحمدُ محمّد شاكرٍ، الطبعة الثالثة، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٧٣-١٣٩٤.
- مسند أبي داودَ الطيالسيّ، لأبي داودَ سليمانَ بنِ الجارود الطيالسيّ (ت:٢٠٤)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التُّركيّ، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة بدار هَجَرَ، هَجَرُ للطباعة والتوزيع والنشر والإعلان، بالجيزة في مِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- مسند أبي يعلىٰ الموصليّ، لأبي يعلىٰ أحمدَ بنِ عليّ بن المثنّىٰ التميميّ الموصليّ (ت:٣٠٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سَلِيم أسد، مكتبة الرشد ناشرون بالرياض، ودار المأمون للتراث بدِمَشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- مسند إسحاقَ بنِ راهُوْيَهْ، لإسحاقَ بنِ إبراهيمَ بنِ مخلدٍ الحنظليّ المروزيّ (ت:٢٣٨)، تحقيق وتخريج ودراسة: د. عبد الغفور عبد الحقّ حسين بُرّ البَلُوشيّ، توزيع مكتبة الإيمان، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠-١٤١٥.
- مسند الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، لأبي عبد الله أحمدَ بنِ محمّد بنِ حنبلٍ الشيبانيّ (ت:٢٤١)، تحت إشراف ورعاية: د. أحمد معبد عبد الكريم، دار المنهاج بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.
- مسند أمير المؤمنين عمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله عنه، لأبي بكرٍ محمّدِ بن محمّدِ بن سليمانَ الباغَنْديّ (ت:٣١٢)، خرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمّد عَوّامة، دار ابن كثيرٍ، بدمشقَ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧.
- مسند البزّار، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بن عبد الخالق العَتَكيّ البزّارِ (ت:٢٩٢)، تحقيق: د. محفوظِ الرحمٰن زينِ الله، وأكمل تحقيقه: عادلُ بن سعدٍ، وراجعه وقدّم له: بدْر عبد الله البَدْرُ، وأبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوَّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.

- مسند الحميديّ، لأبي بكرٍ عبد الله بن الزبير الحميديّ القرشيّ (ت:٢١٩)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه: حسين سَلِيم أسد،الدارانيُّ، دار المأمون للتراث بدمشقَ، ودار المغني للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٣.
- مسند سعدِ بن أبي وقّاصٍ رضي الله عنه، لأبي عبد الله أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ كثيرٍ الدَّوْرَقيّ البغداديّ (ت:٢٤٦)، حقّقه وخرّج أحاديثه: عامر حسن صَبْرِيْ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- مسند الشاميين، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ بنِ أيّوبَ اللَّخميّ الطبرانيّ (ت:٣٦٠)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حَمْدِيْ عبد المجيد السَّلَفيُّ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- مسند "الشهاب"، للقاضي أبي عبد الله محمّدِ بن سلَامةَ القُضَاعيّ، حقّقه وخرّج أحاديثه: حَمْدِيْ بنُ عبد المجيد السَّلَفيُّ، دار الرسالة العالميّة، بدمشقَ، الطبعة الثالثة، ١٤٣١.
- المسند الصحيح المخرَّج علىٰ "صحيح مسلمٍ"، لأبي عوانةَ يعقوبَ بنِ إسحاقَ الإسفَرايِينيّ (ت:٣١٦)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين في رسائلَ علميّةٍ، تنسيق وإخراج: فريقٍ منَ الباحثين بكليّة الحديث الشريف والدراسات الإسلاميّة بالجامعة الإسلاميّة، عمادة البحث العلميّ في الجامعة، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- مسند عبد الله بن المبارك (ت:١٨١)، حقّقه وعلّق عليه: صُبْحِيْ البَدْريُّ السامَرّائيّ، مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧.
- مسند الفاروق: أميرِ المؤمنين أبي حفصٍ عمرَ بنِ الخطّاب – رضي الله عنه – وأقوالُه علىٰ أبواب العلم، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيلَ بنِ عمرَ بنِ كثيرٍ القرشيّ الدمشقيّ الشافعيّ (ت:٧٧٤)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: إمامُ بن عليّ بن إمامٍ، تقديم: د. عاصمِ بن عبد الله القَرْيوتيّ، دار الفلاح للبحث العلميّ وتحقيق التراث، الطبعة الأولىٰ، بالفَيّوم في مِصرَ، ١٤٣٠.

- المسند المصنف المعلَّل، صنّفه وحقّقه: د. بشّارُ بن عوّادِ بن معروفٍ، والسيّد أبو المعاطي النُّوريُّ، ورفاقُهما، دار الغرب الإسلاميّ، بتونُسَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤.
- مشاهير علماء الأمصار، لمحمّدِ بن حِبّانَ البُسْتيّ (ت:٣٥٤)، عُني بتصحيحه م. فلايشهمر، شركة نوابغ الفكر للنشر والتوزيع والتصدير، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- مشتبِه النسبة، لأبي محمّدٍ عبد الغنيّ بن سعيدِ بن عليّ بن سعيدٍ الأزديّ (ت:٤٠٩)، اعتنىٰ بطبعه وتصحيحه: محمّد محيِي الدين الجعفريُّ الزينبيُّ، مَطبَع أنوار أحمديْ، بإلٰهْ آبادَ في الهند، ١٣٢٧.
- المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايمازَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسىٰ البابيّ الحلبيّ وشركاه، الطبعة الأولىٰ، ١٩٦٠م.
- مشيخة يعقوبَ بنِ سفيانَ الفسويّ (ت:٢٧٧)، منتقًى منَ الجزء الأوّل، والجزءان الثاني والثالث، وبذيلها أحاديثُ مسندةٌ عنِ الأجزاء المفقودة، نسخها وصحّحها وقدّم لها: محمّدُ بن عبد الله السريع، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- مصباح الزجاجة للبُوصِيريّ، انظرِ: "السننَ" لابن ماجهْ، بتحقيق عليٍّ الحلبيّ.
- المصباح المنير في غريب "الشرح الكبير" للرافعيّ، لأحمدَ بنِ محمّدِ بن عليٍّ الفَيُّوميّ (ت:٧٧٠)، مطبعة التقدُّم العلميّة، بمِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٢.
- المصنّف لابن أبي شيبةَ، لأبي بكرٍ عبد الله بن محمّدِ بن أبي شيبةَ العبسيّ الكوفيّ (ت:٢٣٥)، تقديم: ناصرِ بن عبد العزيز أبو حبيبٍ الشِّثْريّ، تحقيق: أ.د. سعدِ بن ناصرِ بن عبد العزيز أبو حبيبٍ الشِّثْريّ، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- المصنّف، لأبي بكرٍ عبد الرزّاق بن همّامٍ الصنعانيّ (ت:٢١١)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.

- المطالب العالية بزوائد "المسانيد الثمانية"، لأحمدَ بنِ عليّ بنِ حَجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثين، وتنسيق د. سعدِ بن ناصرِ بن عبد العزيز الشِّثْريّ، دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، ودار الغيث للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- مطالع الأنوار علىٰ صِحاح الآثار، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ يوسُفَ بنِ إبراهيمَ الحَمْزيّ الوَهْرانيّ المعروفِ بابن قُرْقُولٍ (ت:٥٦٩)، تحقيق دار الفتح للبحث العلميّ وتحقيق التراث، بالفيّوم في مِصرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- المُطْلِع علىٰ ألفاظ "المقنع"، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أبي الفتح البَعْليّ (ت:٧٠٩)، حقّقه وعلّق عليه: محمودٌ الأرناءوطُ، وياسينُ محمود الخطيبُ، قدّم له: عبدُ القادر الأرناءوطُ، مكتبة السَّوَاديّ للتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- المعالم الأثيرة في السنّة والسيرة، إعداد وتصنيف: محمّد محمّد حسن شُرّابٍ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بدمشقَ، والدار الشاميّة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.
- معالم السُّنن، لأبي سليمانَ حَمْدِ بن محمّدٍ الخطّابيّ (ت:٣٨٨)، وهو شرحُ "سنن أبي داوُدَ"، طبعه وصحّحه: محمّد راغب الطَّبّاخُ، في مطبعته العلميّة بحَلَبَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥١.
- معاني القرآن، لأبي جعفرٍ النحّاس (ت:٣٣٨)، تحقيق: محمّد عليّ الصابونيّ، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- المعجم، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ عليّ بن عاصمٍ الأصبهانيّ المعروف بـ(ابن المقرئ) (ت:٣٨١)، تحقيق: أبي عبد الرحمٰن عادل سعدٍ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.

- المعجم، لأبي سعيدٍ أحمدَ بنِ محمّد بن زياد بنِ بشرٍ المعروفِ بابن الأعرابيّ (ت:٣٤١)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيمَ بن أحمدَ الحسينيّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع بالدَّمّام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- المعجم، لأحمدَ بنِ عليّ بن المثنّىٰ التميميّ (ت:٣٠٧)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سَلِيم أسد، دار المأمون للتراث، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.
- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب، لياقوتٍ الحمويّ، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيّ (ت:٣٦٠)، تحقيق أبي معاذٍ طارقِ بن عوض الله بن محمّدٍ، وأبي الفضل عبد المحسن بن إبراهيمَ الحسينيّ، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، بالقاهرة، ١٤١٥.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوتِ بن عبد الله الحَمَويّ الرُّوميّ البغداديّ (ت:٦٢٦)، دار صادرٍ، ببيروتَ، ١٣٩٧.
- معجم الشيوخ، لأبي الحسين محمّدِ بن أحمدَ بنِ جُمَيعٍ الصَّيْداويّ (ت:٤٠٢)، وبذيله: المنتقىٰ منَ المعجم، وحديثِ السَّكَن بن جُمَيعٍ، دراسة وتحقيق: د. عمرَ عبد السلام تدمريٍّ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروتَ، ودار الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع بطرابُلُسَ في لُبْنانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.
- معجم الشيوخ، لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الشافعيّ المعروفِ بابن عساكرَ (ت:٥٧١)، قدّم له: د. شاكرٌ الفَحّامُ، حقّقته ووضعت فهارسه: د. وفاءُ تقيُّ الدين، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- معجم شيوخ الطبريّ الذين روىٰ عنهم في كتبه المسندة المطبوعة: "التفسير"، و"التاريخ"، و"تهذيب الآثار"، و"صريح السنّة"، لأكرمَ بنِ محمّد زِيَادة الفالُوجيّ الأثريّ، تقديم جماعةٍ منَ المشايخ، الدار الأثريّة بعَمّانَ، ودار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.

- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانعٍ البغداديّ (ت:٣٥١)، تحقيق خليل إبراهيم قوتلاي، وحمدي الدمرداش محمّد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.

○ معجم الصحابة للبغويّ، انظرِ: المختصرَ من كتاب "المعجم الكبير".

- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ بنِ أيّوبَ اللَّخْميّ الطَّبَرانيّ (ت:٣٦٠)، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، ١٤٠٣.

- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكرٍ الإسماعيليّ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ الإسماعيليّ (ت:٣٧١)، دراسة وتحقيق: د. زياد محمّد منصورٍ، مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.

- المعجم في مشتبه أسامي المحدّثين، لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله بن أحمدَ الهرويّ (ت:٤٠٥)، قدّم له وحقّقه: نظر محمّد الفارْيابيُّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.

- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمانَ بنِ أحمدَ الطبرانيّ (ت:٣٦٠)، حقّقه وخرّج أحاديثه: حَمْدِيْ عبد المجيدِ السَّلَفيُّ، دار إحياء التراث العربيّ للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٢.

- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبويّة، دار مكّةَ للنشر والتوزيع، لعاتقِ بن غيثٍ البِلَاديّ (ت:١٤٣١)، دار مكّةَ للطباعة والنشر والتوزيع، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢.

- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومنَ الضعفاء وذِكرُ مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمدَ بنِ عبد الله بن صالحٍ العِجليّ الكوفيّ نزيل طرابُلُسِ الغرب (ت:٢٦١)، بترتيب نور الدين أبي الحسن عليّ بن سليمانَ الهيثميّ (ت:٨٠٧)، وتقيّ الدين أبي الحسن عليّ بن عبد الكافي السُّبْكيّ (ت:٧٥٦)، مع زيادات شهاب الدين أبي الفضل أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، دراسة وتحقيق: عبد العليم بن عبد العظيم البَسْتَويّ، مكتبة الدار، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥.

- معرفة السنن والآثار عنِ الإمام أبي عبد الله محمّدِ بن إدريسَ الشافعيّ، مخرّجٌ علىٰ ترتيب "مختصر" أبي إبراهيمَ إسماعيلَ بنِ يحيىٰ المُزَنِيّ، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين بن عليٍّ البيهقيّ (ت:٤٥٨)، تحقيق: سيد كسروي حسنٍ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١. وهي الطبعة المعتمدة في العزو.
- معرفة السنن والآثار، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت: ٤٥٨)، وثّق أصوله، وخرّج أحاديثه، وقارن مسائله، وصنع فهارسه، وعلّق عليه: د. عبدُ المعطي أمين قَلْعَجِيْ، جامعة الدراسات الإسلاميّة بكَرَاتْشِيْ، ودار قتيبةَ للطباعة والنشر بدمشقَ، ودار الوعي بحَلَبَ، ودار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢.
- معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمّدِ بن إسحاقَ بنِ يحيىٰ بن مندهْ الأصبهانيّ (ت:٣٩٥)، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: أ.د. عامر حسن صَبْرِيْ، تقديم: د. أحمدَ مَعْبَدٍ، دار الروّاد للنشر والتوزيع، وكتبة دار السعادة، ٢٠٠٥م.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيمٍ أحمدَ بنِ عبد الله بن أحمدَ بنِ إسحاقَ بنِ مِهْرانَ الأصبهانيّ (ت:٤٣٠)، تحقيق: عادلِ بنِ يوسفَ العَزازيّ، مدار الوطن للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- معرفة علوم الحديث وكمّيّةِ أجناسه، لأبي عبد لله محمّدِ بن عبد الله الحاكمِ النيسابوريّ (ت: ٤٠٥)، شرح وتحقيق: د. أحمدَ بنِ فارسٍ السَّلُّومِ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣١.
- معرفة القرّاء الكبار علىٰ الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق: د. طيّار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلاميّة التابع لوقف الديانة التركيّ، بإسطنبولَ، ١٤١٦.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسفَ يعقوبَ بنِ سفيانَ الفسويّ (ت:٢٧٧)، حقّقه وعلّق عليه: د. أكرمُ ضياء العُمَريُّ، مكتبة الدار، بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠.

- المعين في طبقات المحدّثين، لشمس الدين الذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق: د. همّام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان للنشر والتوزيع، بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤.
- المغازي للواقدي (ت:٢٠٧)، تحقيق: د. مارسدن جُونس، عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤.
- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال "معاني الآثار"، لبدر الدين العَيْنيّ أبي محمّدٍ محمودِ بن أحمدَ بنِ موسىٰ العَيْنتابيّ الحنفيّ (ت:٨٥٥)، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، انظر: تخريجَ إحياء علوم الدين.
- المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، حقّقه: نورُ الدين عِتْر، عُنِي بطبعه ونشره: عبدُ الله بنُ إبراهيمَ الأنصاريُّ، طُبع علىٰ نفقة دار إحياء التراث الإسلاميّ، بدولة قَطَرَ.
- المغني، لموفَّق الدين أبي محمّدٍ عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن قدامةَ المقدسيّ الجمّاعيليّ الدمشقيّ الصالحيّ الحنبليّ (ت:٦٢٠)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨.
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصبهانيّ (تؤُفِّي في حدود: ٤٢٥)، تحقيق: صفوانَ عدنانَ داوُديّ، دار القلم بدِمَشقَ، والدار الشاميّة ببيروتَ، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠.
- المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ منَ الأحاديث المشتهِرة علىٰ الألسنة، لشمس الدين أبي الخير محمّد بن عبد الرحمٰن السخاويّ (ت:٩٠٢)، صحّحه وعلّق حواشيَه: عبدُ الله محمّد الصِّدّيق، قدّمه وترجم للمؤلِّف: عبدُ الوهّاب عبد اللطيف، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمدَ بنِ فارسِ بن زكريّا (ت:٣٩٥)، بتحقيقِ وضبطِ: عبدِ السلام محمّد هارونَ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، ١٣٩٩.
- مقتل عليٍّ لابن أبي الدنيا، انظر: موسوعةَ ابن أبي الدنيا.

- المقصِد العليّ في زوائد أبي يعلىٰ المَوصليّ، لنور الدين عليّ بن أبي بكرٍ الهيثميّ (ت:٨٠٧)، تحقيق: سيّد كسروي حسنٍ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ.
- مناقب الإمام الشافعيّ، لأبي الحسن محمّدِ بن الحسين بن إبراهيمَ بنِ عاصمٍ الآبُرِيّ السِّجِسْتانيّ (ت:٣٦٣)، تحقيقِ: د. جمال عَزُّونَ، الدار الأثريّة بعَمّانَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- مناقب الشافعيّ، للبيهقيّ (ت:٤٥٨)، تحقيق: السيد أحمد صقرٍ، مكتبة دار التراث، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٠.
- المنتخب من "العلل" للخلّال (ت:٣١١)، لموفَّق الدين عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدٍ الشهيرِ بـ(ابن قدامةَ) المقدسيّ (ت:٦٢٠)، تحقيق وتعليق: أبي معاذٍ طارقِ بن عوض الله بن محمّدٍ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- المنتخب من كتاب "السياق لتاريخ نيسابورَ" لعبد الغافر بن إسماعيلَ الفارسيّ (ت:٥٢٩)، انتخبه: إبراهيمُ بن محمّدِ بن الأزهر الصَّرِيفِينيّ (ت:٦٤١)، تحقيق: محمّد عثمانَ، مكتبة الثقافة الدينيّة، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨.
- المنتخب من مسند عبدِ بن حُمَيدٍ الكِشّيّ (ت:٢٩٤)، قدّم له وحقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه ووضع فهارسه: د. كمالُ الدين أُوزْدَمير، شركة دار النيل للطباعة والنشر، بإسطنبولَ، ٢٠٣م.
- المنتخب من معجم شيوخ أبي سعدٍ عبد الكريم بن محمّدِ بن منصورٍ السَّمعانيّ التميميّ (ت:٥٦٢)، دراسة وتحقيق: د. موفّقِ بن عبد الله بن عبد القادر، طُبع علىٰ نفقة الأمير سلمانَ بنِ عبد العزيز، أشرفت علىٰ طبعه ونشره: الإدارة العامّة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمّدِ بن سعودٍ الإسلاميّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- المنتظَم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليّ بن محمّدٍ ابنِ الجوزيّ (ت:٥٩٧)، دراسة وتحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ومصطفىٰ عبد القادر عطا، راجعه وصحّحه: نعيم زَرْزُور، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٥.

- المنتقىٰ منَ السنن المسندة عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، لأبي محمّدٍ عبد الله بن عليّ بن الجارود النَّيْسابُوريّ (ت:٣٠٧)، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- من تُكُلِّم فيه وهو موثَّقٌ أو صالح الحديث، لمحمّدِ بن أحمدَ الذهبيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن ضيف الله الرُّحَيليّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- منتهىٰ الإرادات في جمع "المقنع" مع "التنقيح" وزياداتٍ، لتقيّ الدين محمّدِ بن أحمدَ الفُتُوحيّ الحنبليّ (ت:١٠٩٧)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التُّركيّ، يوزَّع علىٰ نفقة السيّد حسن عبّاس شَرْبَتْلِيْ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- من حديث الإمام سفيانَ بنِ سعيدٍ الثوريّ، رواية السَّرِيّ بن يحيىٰ (ت:٢٧٤) عن شيوخه عنِ الثوريّ (ت:١٦١)، ورواية محمّدِ بن يوسُفَ الفِريابيّ (ت:٢١٢) عنِ الثوريّ، ويليه: سنن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن هانئٍ الأثرم (ت:٢٦١)، تحقيق وتخريج: د. عامر حسن صبريْ، دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- من حديث خيثمةَ بنِ سليمانَ الأطرابُلُسيّ (ت:٣٤٣): "الفوائد"، و"فضائل الصحابة"، و"فضائل أبي بكرٍ الصِّدّيق"، و"الرقائق والحكايات"، دراسة وتحقيق: د. عمرَ عبد السلام تدمريٍّ، دار الكتاب العربيّ، ببيروتَ، ١٤٠٠.
- من قالوا فيه: «لا يروي إلّا عن ثقةٍ»، لوصيّ الله بن محمّد عبّاسٍ، دار الِاستقامة.
- منهاج السنّة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدريّة، لابن تيميّةَ: أبي العبّاس أحمدَ بنِ عبد الحليم (ت:٧٢٨)، تحقيق: د. محمّد رشاد سالمٍ، جامعة الإمام محمّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميّة، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.
- المهذّب في اختصار "السنن الكبير" للبيهقيّ، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ الشافعيّ (ت:٧٤٨)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميّ، بإشراف: أبي تميمٍ ياسرِ بن إبراهيمَ، دار الوطن للنشر، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.

○ المِهْرَوَانيّات، انظرِ: الفوائدَ المنتخبة الصِّحاح والغرائب.

- موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبّانَ، لنور الدين عليّ بن أبي بكرٍ الهيثميّ (ت:٧٣٥)، حقّقه وخرّج نصوصه: حسين سَلِيم أسد الداراينُّ، وعبدُهْ عليّ الكُوشَكُ، دار الثقافة العربيّة، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١.

- موافقة الخُبْر الخَبَرَ في تخريج أحاديث "المختصر"، لعليّ بن أحمدَ بنِ حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، حقّقه وعلّق عليه: حَمْدِيْ بنُ عبد المجيد السَّلَفيُّ، وصُبْحيْ السيّد جاسم السامَرّائيُّ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٩.

- المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن عليّ بن عمرَ بنِ مهديٍّ الدارَقُطْنيّ (ت:٣٨٥)، دراسة وتحقيق: موفّقِ بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦.

- موسوعة ابن أبي الدنيا (ت:٢٨١)، تحقيق: فاضلِ بن خلفٍ الحمّادةُ الرَّقّيّ، دار أطلسَ الخضراءِ للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.

- مُوْضِح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديّ (ت:٤٦٣)، صُحِّح بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية بالهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة، بحيدرْ آبادَ الدَّكَّنِ، ١٣٧٨.

- الموضوعات منَ الأحاديث المرفوعات، لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن عليّ بن محمّدِ بن جعفرٍ المعروفِ بابن الجوزيّ (ت:٥٩٧)، حقّق نصوصه وعلّق عليه: د. نورُ الدين بنُ شُكْرِيْ بنِ عليٍّ بوياجيلار، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.

- الموطّأ، لأبي عبد الله مالكِ بن أنس بنِ مالكِ بن أبي عامرٍ الأَصْبَحيّ (ت:١٧٩)، روايةُ أبي مصعبٍ الزهريّ (ت:٢٤٢)، حقّقه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، ومحمود محمّد خليل، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.

- الموطّأ، لأبي عبد الله مالكِ بن أنس بنِ مالكِ بن أبي عامرٍ الأَصْبَحيّ (ت:١٧٩)، روايةُ يحيىٰ بنِ يحيىٰ الليثيّ (ت:٢٤٤)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤١٧.
- موطّأ الإمام مالكٍ، لأبي عبد الله مالكِ بن أنسٍ الأصبَحيّ (ت:١٧٩)، روايةُ محمّدِ بن الحسن الشيبانيّ (ت:١٨٩)، تعليق وتحقيق: عبدِ الوهّاب عبدِ اللطيف، أشرف علىٰ إصداره: د. محمّد عليّ محجوب، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلاميّة، بوزارة الأوقاف، بجمهوريّة مِصرَ، الطبعة الرابعة، ١٤١٤.
- موقف ابن تيميّةَ منَ الأشاعرة، تأليف: د. عبدِ الرحمٰن بن صالحِ بن صالحٍ المحمودِ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥.
- ميزان الِاعتدال، لأبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ، تحقيق عليّ محمّدٍ البجاويّ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الميزان، لعبد الوهّاب الشَّعْرانيّ (ت:٩٧٣)، تحقيق وتعليق: د. عبدِ الرحمٰن عُمَيرةَ، عالم الكتب، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن هانئٍ الأثرمِ (ت:٢٧٣)، تحقيق: عبد الله بن حمدٍ المنصورِ، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفصٍ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ شاهينٍ (ت:٣٨٥)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: سَمِيرُ بن أمينٍ الزُّهَيريُّ، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، بالزرقاء في الأردنّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله – عزّ وجلّ – واختلاف العلماء في ذٰلك، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن إسماعيلَ النَّحّاسِ (ت:٣٣٨)، دراسة وتحقيق: د. سليمانَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبد الله اللاحمِ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩١.

- النجم الوهّاج في شرح "المنهاج"، لكمال الدين أبي البقاء محمّدِ بن موسىٰ بنِ عيسىٰ الدَّمِيريّ (ت:٨٠٨)، عُنِي به جماعةٌ منَ الباحثين، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بجُدّةَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- النجوم الزاهرة في ملوك مِصرَ والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسُفَ بنِ تَغْرِيْ بَرْدِيْ الأتابكيّ (ت:٨٧٤)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، الهيئة المِصريّة العامّة للتأليف والنشر، ١٣٩٠-١٣٩٢، نسخةٌ مصوّرةٌ عن طبعة دار الكتب، مع استدراكاتٍ وفهارسَ جامعةٍ.
- نُخَب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح "معاني الآثار"، لبدر الدين العينيّ محمودِ بن أحمدَ بنِ موسىٰ العَيْنْتابيّ الحلبيّ ثمّ القاهريّ الحنفيّ (ت:٨٧٥)، حقّقه وضبط نصّه: أبو تميمٍ ياسرُ بن إبراهيمَ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة، بدولة قَطَرَ، طُبع بتمويل الهيئة القطريّة للأوقاف، قام بعمليّات الإخراج الفنّيّ والطباعة: دار النوادر، بدمشقَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- نصب الراية لأحاديث "الهداية"، لجمال الدين أبي محمّدٍ عبد الله بن يوسُفَ الزيلعيّ (ت:٧٦٢)، صحّح أصل النسخة: إدارة المجلس العلميّ، وزاده تصحيحًا ومقابلةً: محمّد عَوّامة، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة بجُدّةَ، ومؤسّسة الريّان، ببيروتَ، الطبعة الثانية، ١٤٢٤.
- نقض عثمانَ بنِ سعيدٍ علىٰ المَرِيسيّ الجهميّ العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله في التوحيد، لعثمانَ بنِ سعيدٍ الدارميّ (ت:٢٨٠)، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه: منصورُ بن عبد العزيز السِّمَاريُّ، مكتبة أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- النكت علىٰ "ابن الصلاح"، لبدر الدين أبي عبد الله الزركشيّ الشافعيّ (ت:٧٩٤)، تحقيق ودراسة د. زين العابدين بن محمّدٍ بلا فريج، أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩.
- النكت علىٰ "كتاب ابن الصلاح"، لابن حجرٍ العسقلانيّ (ت:٨٥٢)، تحقيقُ ودراسةُ: د. ربيعِ بن هادي بن عُمَيرٍ، دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٥.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمّدٍ الجزريّ المعروفِ بابن الأثير (ت:٦٠٦)، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ، ومحمود محمّد الطَّنَاحيّ، مكتبة ابن تيميّة، بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- النوادر والزيادات علىٰ ما في "المدوّنة" من غيرها منَ الأمّهات، لأبي محمّدٍ عبد الله بن عبد الرحمٰن أبي زيدٍ القيروانيّ (ت:٣٨٦)، تحقيق جماعةٍ منَ الباحثين، دار الغرب الإسلاميّ، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٩م.
- الهداية في شرح "بداية المبتدي"، لعليّ بن أبي بكرٍ الفَرْغانيّ المَرْغِينَانيّ (ت:٥٩٣)، تحقيق: طلال يوسُفَ، دار إحياء التراث العربيّ، ببيروتَ.
- هدي الساريْ مقدّمة "فتح الباريْ"، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بن حجرٍ العسقلانيّ المِصريّ الشافعيّ (ت:٨٥٢)، قام بإخراجه وتصحيح تجارِبه: محبّ الدين الخطيبُ، أشرف علىٰ طبعه: قُصَيّ محبّ الدين الخطيب، المكتبة السلفيّة.
- وصايا العلماء عند حضور الموت، لأبي سليمانَ محمّدِ بن عبد الله بن أحمدَ بنِ زَبْرٍ الرَّبَعيّ (ت:٣٧٩)، حقّقه ووضع فهارسه: صلاح محمّد الخيميُّ، وراجعه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد القادر الأرناءوطُ، دار ابن كثيرٍ للطباعة والنشر والتوزيع، بدمشقَ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩.
- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العبّاس شمس الدين أحمدَ بنِ محمّد بنِ أبي بكر بنِ خِلِّكَانَ (ت:٦٨١)، حقّقه د. إحسان عبّاس، دار صادرٍ، ببيروتَ.
- الولاة والقضاة، لأبي عمرَ محمّدِ بن يوسُفَ بنِ يعقوبَ الكِنْديّ (ت:٣٥٥)، تحقيق: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، وأحمدَ فَرِيد المَزِيديّ، دار الكتب العلميّة، ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- يحيىٰ بنُ معينٍ وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمدَ محمّد نور سيفٍ، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، بجامعة الملك عبد العزيز، بمكّةَ المكرّمةِ، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩.

الرسائل العلميّة

- فوائد المنتقي لزوائد البيهقيْ، للبُوصِيريّ (ت:٨٤٠) دراسةً وتحقيقًا، إعداد عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الفالحِ، إشراف: د. عبد العزيز بن راجٍ الصاعِديّ، رسالةٌ قُدِّمت لنيل درجة الدُّكْتُوراهْ، قسم فقه السنّة، بكليّة الحديث الشريف والدراسات الإسلاميّة، في الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنوّرة، ١٤٢٧-١٤٢٨.
- مسائل حربٍ، لأبي محمّدٍ حربِ بن إسماعيلَ بنِ خلفٍ الكَرْمانيّ (ت:٢٨٠)، من كتاب النكاح إلىٰ آخر الكتاب، دراسةً وتحقيقًا، إعداد: فايزِ بن أحمدَ بنِ حامد حابس، إشراف: د. حسينِ بن خلفٍ الجُبُوريّ، رسالةٌ قُدِّمت لنيل درجة الدُّكْتُوراهْ في الفقه، في فرع الفقه والأصول، في قسم الدراسات العليا، في كلّيّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، في جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرّمةِ، ١٤٢٢.

المخطوطات

- الجزء الأوّل من فوائد أبي بكرٍ أحمدَ بنِ يوسُفَ بنِ خلّادٍ النَّصِيبيّ (ت:٣٥٩)، بانتقاء الدارَقُطْنِيّ (ت:٣٨٥)، مخطوطٌ مصوّر منَ المكتبة الظاهريّة، بدمشقَ.
- كتاب العلم من كتاب نهاية المراد من كلام خير العباد، لعبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ (ت:٦٠٠)، مكتبة أ.د. محمّدِ بن تركيٍّ التُّرْكيّ، مخطوطٌ مصوَّرٌ منَ المكتبة الظاهريّة، بدمشقَ، برقْم ٣٨٤٤.
- موطّأ الإمام أبي عبد الله مالكِ بن أنسٍ الأَصْبَحيّ (ت:١٧٩)، برواية يحيىٰ بنِ بُكَيرٍ المخزوميّ (ت:٢٣١)، نسخةٌ مصوّرةٌ من مكتبة الفاتح، بإسطنبولَ، برقْم ١٢٠٩.

الصوتيّات

- شرح الشيخ عبد المحسن بن حَمَدٍ العَبّاد البَدْر علىٰ "سنن أبي داوُدَ"، ١٤٢٠-١٤٢٤، المكتبة الصوتيّة في المسجد النبويّ، بالمدينة المنوّرة.

الفهارس العلميّة

فِهرِس الآيات

❐ سورة البقرة:

﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ ١٥
﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ ..... ١٤، ٢٣
﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ ١٥
﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ ١٥
﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ ١٤
﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ﴾ ١٥
﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ ..... ١٤، ١٥
﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ ..... ١٤، ١٥
﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ ١٤
﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ٣٥

❐ سورة النساء:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ ..... ٧٧، ٣٢٧
﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ ..... ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩
﴿مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ ٣٢٦
﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ ..... ٣٢٧، ٣٢٩
﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ ٣٢٨
﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ ٣٢٩

❐ سورة المائدة:

﴿ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ ٤٣

﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥ﴾ ..... ١٦، ١٧

❐ سورة الأنفال:

﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ٤٦﴾ ٣٥٨

❐ سورة التوبة:

﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ ٣٦٨

﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾.....٣٦٨

﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.....٣٦٨

❐ سورة يوسُفَ:

﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ٩٢﴾ ..... ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣

❐ سورة النحل:

﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ﴾ ٣٥

❐ سورة الإسراء:

﴿وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ﴾ ..... ٢٣، ٣٥

❐ سورة الأنبياء:

﴿أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ٣﴾ ٣٤٧

❐ سورة الشعراء:

﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ٢٢٧﴾ ..... ٣٧٤، (٣٧٥)

❐ سورة الشورىٰ:

﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ ٣٥

﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ ٣٥

❐ **سورة الحديد:**

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآ﴾ ٣٥٥

فِهرِس الأحاديث

تنبيهاتٌ في منهج الفَهرَسة:

❐ قطّعت الحديث الواحدَ إلىٰ فَقَراتٍ، بحسب ما يليق أن يُطلَب منه؛ حتّىٰ يقرُب إلىٰ الباحث غرضُه منه؛ لأنّ المصنّفين يقطّعون الحديث؛ فقد يُذكَر في مصدرٍ جزءٌ من وسطه؛ فيطلب الباحث ما وجد منه، ولا يدري أوّله، وقد يغيّرون ترتيب الحديث؛ فيُذكَر في مصدرٍ علىٰ غير ما رواه البيهقيّ؛ فيطلب الباحث أوّل اللفظ الذي وقف عليه، ولا يدري ما أوّلُ اللفظ عند البيهقيّ.

❐ حذفت حروف العطف من أوّل الطرف، الواوَ، والفاءَ، و(ثمّ)؛ لأنّها تختلف من مصدرٍ لآخرَ؛ فقد يطلب الحديثَ من وجده في مصدرٍ مبتدَأً بحرفٍ عطفٍ، ويكون هنا بحرفٍ آخرَ؛ فلا يقف عليه؛ فيظنّ أنّه غير موجود.

❐ حذفتُ حرف التعريف (أل)؛ فلم أعدّه في الترتيب في أوّل الكلام، ولا في وسطه.

❐ ذكرت الحديث الذي أحاله البيهقيّ بقوله: (نحوُه) أو (مثلُه) أو شِبْهَهما – مع الحديث المُحال عليه، وجعلتُه بين قوسين.

❐ أخّرت حرف (لا) بعد الواو، علىٰ عادة العلماء في ترتيب المعجم.

❐ أتبعت الهمزةَ صورتها؛ فإن كانت علىٰ واوٍ، فهي واوٌ، أو علىٰ ياءٍ، فياءٌ، علىٰ عادة العلماء في ذٰلك.

❐ فككت الشدّة إلىٰ حرفيها في العدّ؛ فجعلتُها في الترتيب حرفين.

❐ أبقيت لفظي (النبيّ) و(الرسول) كما وردا، وقد يقف الباحث علىٰ الحديث في مصدرٍ آخرَ، ويكون فيه (النبيّ) مكانَ (الرسول)، أوِ العكس؛ فلا بدّ أن يطلب الحديث حينئذٍ في موضعين منَ الفِهرِس.

❐ اعتمدتُ في عزو الأحاديث علىٰ أرقامها، دون أرقام الصفحات؛ لأنّها أيسرُ، وأبعدُ عنِ الخطإ. وبالله التوفيق.

الهمزة

- أبْعَدَك الله؛ أنت عَجِلتَ ٥٦
- أتيت النبيَّ ﷺ أنا وعمّي، قلت: «يا رسول الله، دِيَةُ أبي عند هٰذا» ٣٤٠
- أتيت النبيَّ ﷺ وأنا متخلّقٌ بخُلُوقٍ ٢
- أخطأ به المسلمون يومئذٍ، فتوشَّقُوه بأسيافهم، يحسِبونه منَ العدوّ ٣٣١
- أدركنا الناسَ علىٰ أنّ دِيَة المسلم الحرّ علىٰ عهد النبيّ ﷺ مِائةٌ منَ الإبل ..... ٩٠، ٢٠٥
- إذا أمسك الرجلُ الرجلَ، وقتله الآخرُ، يُقتَل الذي قَتَل ١٠
- أراد رسول الله ﷺ أن يَدِيَه، فتصدّق به حذيفةُ رضي الله عنه ٣٣٣
- استَقِدْ ١
- أسجعٌ كسجع الجاهليّة ٢٧٢
- اشتكىٰ رسول الله ﷺ ثلاثةَ عشَرَ يومًا ٣٧٧
- أشياءُ منَ الإنسان: في نفسه الدِّية ١٤٤
- أصابه المسلمون – زعموا – في المعركة، لا يدرون من أصابه ٣٣٠
- أطيعوا أمراءكم ما كان، فإن أمروكم بما حدّثتُكم به، فإنّهم يؤجرون عليه ٣٨٤
- أعتق عددَهنّ نَسَمًا ٢٩٦
- أعتق عن كلّ واحدةٍ منهنّ نَسَمةً ٢٩٥
- أعطِه دِيَة أبيه ٣٤٠
- أعطُوهم نصف العقل؛ لصَلاتهم ٣٢٦
- أفتُبْرِئكم يهودُ بخمسين يمينًا، يحلفون أنّهم لم يقتلوه ٣٠٣
- أفلا تنتقلون عنها ذميمةً ٣٥٧

- أقاد رسول الله ﷺ من نفسه ٤٢
- اقبض مِن تحت يَدِك مِن صدقات هُذَيلٍ عشرين ومِائةَ شاةٍ..... ٢٧٣
- اقتتل قومٌ بالحجارة، فقُتِل بينهم قتيلٌ، فأمر النبيّ ﷺ بحبسهم..... ٣٢٥
- اقتدوا باللَّذَينِ من بعدي: أبي بكرٍ وعمرَ ٣٧٩
- اقتصَّ ٣
- اقتُلوا القاتل، واصْبِروا الصابِر ١٣
- ألم أنْهَكم عن مثل هٰذا..... ١
- أمّا أبو حذيفةَ رضي الله عنهم، فاختلفت عليه أسياف المسلمين، فقتلوه ولا يعرفونه..... ٣٣٣
- أمّا بعدُ، فإنّ الله عز وجل حرّم مكّةَ، ولم يُحرِّمها الناسُ..... ٧٤
- الأمراء من قريشٍ – ثلاثًا – ألَا، ولي عليكم حقٌّ، ولهم عليكم حقٌّ..... ٣٦٥
- الأمراء من قريشٍ – ثلاثًا – ولي عليهم حقٌّ، ولكم عليهم حقٌّ..... ٣٦٦
- أمَره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حيٌّ ٣٧٨
- أمضىٰ رسول الله ﷺ قضاءَ عليٍّ رضي الله عنه ٢٨٤
- أنا أقضي بينكم ..... ٢٨٤، ٢٨٥
- إن أمروكم بشيءٍ ممّا لم آمركم به، فهو عليهم، وأنتم منه بُرَآءُ..... ٣٨٤
- إن أمروكم بما حدّثتُكم به، فإنّهم يؤجرون عليه، وتؤجرون بطاعتكم..... ٣٨٤
- أنت أحقُّ أن تَعقِل عن أختك ٢٧٣
- انتظِرْ..... ٥٧
- أنتم أولىٰ الناس بهٰذا الأمرِ ما كنتم مع الحقّ، إلّا أن تعدِلوا عنه، فتُلْحَوْنَ..... ٣٦٧
- أنّ أصحاب رسول الله ﷺ قتلوا رجلًا من هُذَيلٍ كانوا يطلُبونه بذَحْلِ الجاهليّة ٧٤

- إنّ أعتىٰ الناس علىٰ الله ثلاثةٌ: رجلٌ قَتَل فيها، ورجلٌ قَتَل غيرَ قاتِله ٧٤
- أنّ امرأةً منَ الأنصار قالت: يا رسول الله، سكنّا دارنا هٰذه ونحن كثيرٌ ٣٥٧
- أنّ امرأتين من هُذَيلٍ قَتَلت إحداهما الأخرىٰ .....٢٦٦، (٢٦٧)
- أنّ الحارث بن زيدٍ كان شديدًا علىٰ النبيّ ﷺ، فجاء إلىٰ الإسلام ٧٧
- أنّ الدِّيَة بين الورثة، ميراثٌ علىٰ كتاب الله ﷻ.....٣٤١
- أنّ رجلًا جُرِح؛ فأراد أن يَستقِيد، فنهىٰ رسولُ الله ﷺ أن يُمْتثَلَ ٥٨
- أنّ رجلًا طَعن رجلًا بقَرْنٍ في ركبته، فأتىٰ النبيَّ ﷺ ..... ٥٣، (٥٤)، (٥٥)
- أنّ رجلًا طَعن رجلًا بقَرْنٍ في ركبته، فجاء إلىٰ النبيّ ﷺ ٦١
- أنّ رسول الله ﷺ أُتِيَ بامرأتين كانتا عند رجلٍ من هُذَيلٍ ٢٧٣
- أنّ رسول الله ﷺ انتهىٰ إلىٰ المُوضِحة في كتابه لعمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه ١١٧
- أنّ رسول الله ﷺ رأىٰ رجلًا متخلِّقًا، فطعنه بقِدْحٍ ١
- أنّ رسول الله ﷺ فرض علىٰ كلّ مسلمٍ قَتَل رجلًا من أهل الكتاب أربعةَ آلافٍ....٢٤٦
- أنّ رسول الله ﷺ قضىٰ بالقَسَامة ٣١٩
- أنّ رسول الله ﷺ قضىٰ في جناية الحرّ المسلم علىٰ الحرّ خطأً بمِائةٍ منَ الإبل.....٢٧٨
- إنّ رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلًا منكم، قَرَن معه رجلًا منّا ..... ٣٥٩، (٣٦٠)
- إنّ رسول الله ﷺ كان منَ المهاجرين..... ٣٥٩، (٣٦٠)
- أنّ رسول الله ﷺ لم يَعقِل ما دون المُوضِحة.....١١٦
- أنّ رسول الله ﷺ لم يَقضِ في القَسَامة بقَوَدٍ.....٣٢٤
- إنّ ريح الجنّة يوجد من مسيرة مِائة عامٍ، وما من عبدٍ يقتل نفسًا معاهدةً ٣٣٥
- أنّ السنّة مضت في العقل بأنّ في الذَّكَر الدِّيَةَ ٢١٧

- أنّ السنّة مضت في العقل بأنّ في الصُّلب الدِّيَةَ.....٢٠٣
- أنّ السنّة مضت في العقل بأنّ في اللسان الدِّيَةَ ١٥٨
- أنّ علىٰ المؤمنين ألّا يتركوا مُفْرَحًا منهم حتّىٰ يُعطُوه في فداءٍ أو عقلٍ ٢٦٥
- إنّ الغادر يُنصَب له لواءٌ يومَ القيامة، فيقال: هٰذه غَدْرة فلانٍ ٣٨٧
- أنّ قتيلًا وُجِد بين حيَّينِ، فأمر النبيّ ﷺ أن يقاس إلىٰ أيِّهما أقربُ..... ٣١٤، (٣١٥)
- أنّ القَسَامة كانت فيهم، في بني حارثةَ بنِ الحارث ٣٠٢
- إنّك ستُضرَب ضربةً هاهُنا، وضربةً هاهُنا ٣٠
- أنّ كلّ طائفةٍ تَفدِي عانيَها بالمعروف والقسط مِنَ المؤمنين ٢٦٥
- إنْ نَكَل واحدٌ منهم، لم يُعطَوُا الدمَ.....٣٠٥
- إنّما قضَيتُ عليكم بقضاء نبيّكم ﷺ.....٣١٢
- أنّ منَ السنّة أن تُنَجَّم الدِّيَة في ثلاث سنين .....٦٦، ٢٨٢
- إنّ من قضاء رسول الله ﷺ: قضىٰ في الدِّيَة الكبرىٰ ..... ٨٣، ٩٤
- إنّ المؤمنين لا يَترَكون مُفْرَحًا منهم أن يُعطُوه بالمعروف في فداءٍ أو عقلٍ ٢٦٤
- أنّ النبيّ ﷺ أقاد بالقَسَامة بالطائف ٣١٦
- أنّ النبيّ ﷺ خطب يوم الفتح، فقال: لا إلٰه إلّا الله وحدَه ..... (٧٨)
- أنّ النبيّ ﷺ قضىٰ في المُوْضِحة بخمسٍ منَ الإبل.....١٠٥
- أنّ النبيّ ﷺ كتب إلىٰ الضحّاك بن سفيانَ رضي الله عنه أن يورِّث امرأة أشيمَ رضي الله عنها ٣٣٩
- إنّ هٰذا الأمرَ في قريشٍ ما أطاعوا الله واستقاموا علىٰ أمره ٣٥٨
- أنّهم أمّةٌ واحدةٌ دون الناس.....٢٦٤
- اهتدُوا بهَدىِ عمّارٍ.....٣٧٩

- أُوصي الخليفةَ من بعدي بتقوىٰ الله، وأوصيه بجماعة المسلمين ٣٨٩
- أَوَلَمْ أَنْهَ عنِ الخَلُوق ٢
- أَلَا إنّ كلّ مأثرةٍ كانت في الجاهليّة تُعَدُّ وتُدَّعىٰ ٨٧
- أَلَا إنّي بريءٌ من كلّ مسلمٍ مع مشركٍ ٣٢٦
- أَلَا وإن قتيل الخطإ العمد بالسوط أوِ العصا أوِ الحجر – دِيَةٌ مغلَّظةٌ ..... (٧٨)
- الأئمّة من قريشٍ ٣٦١
- الأئمّة من قريشٍ إذا ما حكموا، فعدلوا، وإذا عاهدوا، وَفَوا ..... ٣٦٣، (٣٦٤)
- الأئمّة من قريشٍ، ولي عليكم حقٌّ عظيمٌ، ولهم مثله ما فعلوا ثلاثًا ٣٦٢

الباء

- بسم الله الرحمٰن الرحيم، هٰذا كتاب من محمدٍ النبيّ بين المسلمين والمؤمنين ٢٦٤
- بعثني رسول الله ﷺ إلىٰ اليمن ٢٨٥
- بنو عوفٍ علىٰ رِبَعَتِهم، يتعاقلون مَعَاقِلَهمُ الأولىٰ ٢٦٤
- البيّنة علىٰ منِ ادّعىٰ، واليمين علىٰ من أنكرَ، إلّا في القَسَامة ..... ٣٠٦، (٣٠٧)

التاء

- تبايعونّي علىٰ السمع والطاعة في النشاط والكسل، والنفقةِ في العسر واليسر ٣٧٠
- تبيعونها أو تَهَبونها ٣٥٧
- تحلِفون خمسين؛ فتستحقّون قاتلَكم ٣٠٢
- تزوج حَمَلُ بن مالكِ بن النابغة رضي الله عنه امرأتين إحداهما من بني معاويةَ ٢٧٢
- تُقاس الجراحات، ثمّ يُستأنىٰ بها سنةً، ثمّ يُقضىٰ فيها بقَدْر ما انتهت إليه ٥٩

- تمسّكوا بعهد ابن أمّ عبدٍ ٣٧٩

الجيم

- جعل رسول الله ﷺ دِيَةَ المقتولة علىٰ عاقلة المرأة القاتلة، وبرّأ زوجها ..... ٢٦٦، (٢٦٧)
- جعل في النفس الدِّيَةَ كاملةً ١١٤
- جعل ما دون المُوضِحة عفوًا بين المسلمين ١١٦

الحاء

- الحارث بن سُوَيدِ ... شهد بدرًا، وهو الذي قَتَل المُجَذَّرَ رضي الله عنه..... ٢٥
- حتّىٰ تَبرأ .....٥٣، (٥٤)، (٥٥)، ٦٠، ٦١
- حديث الإفك..... ١٩

الدال

- دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن في بيتٍ في نفرٍ منَ المهاجرين..... ٣٦٢
- دِيَة ذِمّيٍّ دِيَةُ مسلمٍ ٢٤٧
- الدِّيَة علىٰ العَصَبة، وفي الجنين غُرّةُ عبدٍ أو أمةٍ..... ٢٧٢
- دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ ٢٤٥
- دِيَة المرأة علىٰ النصف من دِيَة الرجل..... ٢٠٤

السين

- سأله النبيّ ﷺ أن يَهَب له ضربةَ صفوانَ رضي الله عنه إيّاه..... ١٩
- سيكون بعدي خلفاءُ يعملون بما يعلمون، ويفعلون ما يؤمرون..... ٣٨١، (٣٨٢)

الطاء

- طعن رجلٌ آخَرَ بقَرْنٍ في رِجله، فأتىٰ النبيَّ ﷺ ٥٧

العين

- عَشْرٌ منَ الإبل ٢٧٢
- عَقْل الرجل الحرّ ميراثٌ بين ورثته ٢٦
- عَقْل المرأة الحرّة ميراثٌ بين ورثتها من كانوا ٢٦
- العِيافة والطَّرْق والطِّيَرة – منَ الجِبْت .....(٣٥٣)

الفاء

- فتُبْرِئُكم يهودُ بخمسينَ؟ ٣٠٢
- في الآمّة الثلث ١١٤
- في الآمّة ثُلُثُ النفس ١٤٦
- في الأذن خمسون ..... ١٣٠، ١٩٢
- في الأذن نصف الدِّيَة ١١٤
- في الأذنين الدِّيَة ١٣١
- في الأسنان الدِّيَةُ ١٦٧
- في الأسنان كلِّها مِائةٌ منَ الإبل ١٦٧
- في الأصابع في كلّ ما هنالك عَشْرٌ عَشْرٌ منَ الإبل ١٩٢
- في الأنثيين الدِّيَة ..... ١١٤، ٢١٧، ٢١٨
- في الأنف إذا استُؤصِلتِ المارِنُ الدِّيَةُ كاملةً ١٥٠

- في الأنف إذا استُؤصِل المارِنُ الدِّيَةُ كاملةً ١٩٢
- في الأنف إذا أُوعِب جَدعُه الدِّيَةُ ..... ١٢٦، ١٥٠
- في الأنف إذا أوعِيَ جدْعُه مِائةٌ منَ الإبل ١٠٥
- في الأنف إذا قُطِع المارِنُ مِائةٌ منَ الإبل ١٥١
- في الأنف الدِّيَةُ إذا استُوعِيَ جَدْعُه مِائةٌ منَ الإبل ١٤٦
- في الجائفة بثلُث الدِّيَة ١٠٥
- في الجائفة الثلث ١١٤
- في الجائفة ثُلُثُ الدِّيَة ١٢٦
- في الجائفة ثُلُث النفس ..... ١٤٦، ١٩٢
- في الذَّكَر الدِّيَةُ إذا قُطِعَتِ الحَشَفةُ ١٦٠
- في الذَّكَر الدِّيَة كاملةً ١١٤
- في الرِّجْل خمسون ..... ١٤٦، ١٩٢
- في الرِّجْل نصف الدِّيَة ١١٤
- في السمع مِائةٌ منَ الإبل ١٣٥
- في السنّ خَمسٌ ..... ١٢٦، ١٤٦
- في الشَّفَتين الدِّيَةُ ..... ١٥٦، ١٦٠
- في الصوت إذا انقطع – الدِّيَةُ ١٥٩
- في العقل إذا ذهبَ – الدِّيَة ١٤٤
- في العقل الدِّيَةُ مِائةٌ منَ الإبل ١٣٥
- في العين خمسون ..... ١٠٥، ١٤٦، ١٩٢

- في العين نصفُ الدِّيَة..... ١٢٦
- في كلّ إصبعٍ ممّا هنالك عَشْرٌ ١٤٦
- في كلّ إصبعٍ هنالِك عشَرةٌ عشَرةٌ ١٢٦
- في كلّ سنٍّ خَمْسٌ منَ الإبل ..... ١٦٧، ١٩٢
- في اللسان الدِّيَةُ ١٥٩
- في اللسان الدِّيَةُ إذا مُنِع الكلامَ..... ١٦٠
- في المأمومة ثُلُث الدِّيَة ..... ١٠٥، ١٢٦
- في المأمومة ثُلُثُ النفس..... ١٩٢
- فيما هنالك منَ الأصابع – عَشْرٌ عَشْرٌ..... ١٨٧
- في المُنَقِّلة خمسَ عشْرةَ..... ١١٤، ١١٥، ١٤٦
- في المُوضِحة خَمسٌ ..... ١٠٦، ١٢٦، ١٤٦
- في نزعه ضعفٌ..... ٣٨٠
- في نفسه الدِّيَة..... ١٤٤
- في اليدِ خمسون..... ١٤٦
- في اليدِ نصف الدِّيَة..... ١١٤

القاف

- قد أخذتَ حقّك..... ٦٠
- قَدِّمِ الحارث بنَ سُوَيدٍ إلىٰ باب المسجد، فاضرب عنقه ٢٤
- قَدِّمه يا عُوَيْمُ، فاضرب عنقه ٢٤
- قد ضَرَب صفوانُ بن المعطَّل حسّانَ بنَ ثابتٍ ﷺ..... ٢٠

- قد نهيتُك فعصيتني؛ فأَبعَدَك الله، وبَطَل عَرَجُك..... ٦١
- القضاء كما يقضي عليٌّ..... ٢٨٤
- قضىٰ رسول الله ﷺ في الأنف إذا استُوعِب مارِنُه – الدِّيَةَ ١٥٢
- قضىٰ رسول الله ﷺ في الجِراحات: في المُوضِحة فصاعدًا..... ١١٤
- قضىٰ رسول الله ﷺ في رجلٍ أمسك رجلًا وقتل الآخَرُ ١١
- قضىٰ في الجنين غُرّةَ عبدٍ أو أمةٍ ..... ٢٦٦، (٢٦٧)
- قضىٰ في الدِّيَة الصغرىٰ بثلاثينَ بنتَ لَبُونٍ، وثلاثين حِقّةً، وعشرين بنتَ مَخَاضٍ..... ٨٣
- قَضىٰ في الدِّيَة الكبرىٰ المغلَّظةِ بثلاثينَ ابنةَ لَبُونٍ، وثلاثين حِقّةً، وأربعين خَلِفةً ٨٣
- قضىٰ في السِّنّ خمسًا..... ١١٤
- قضىٰ في المُوضِحة بخَمسٍ منَ الإبل..... ١٠٥، ١١٤
- قضىٰ النبيّ ﷺ فيه بدِيَةٍ..... ٣٢٢
- قَعَد صفوانُ بن المعطَّل لحسّانَ بنِ ثابتٍ رضي الله عنهما بالسيف، فضربه ضربةً ١٩

الكاف

- كان أبو حذيفةَ بنِ اليمانِ رضي الله عنهما شيخًا كبيرًا؛ فرُفِع في الآطام مع النساء..... ٣٣٢
- كان إذا وجد خفّةً، صلّىٰ، وإذا ثَقِل، صلّىٰ أبو بكرٍ رضي الله عنه ٣٧٧
- كان أشيمُ قُتِل خطأً ٣٣٩
- كان أهل الجاهليّة يقولون: إنّما الطِّيَرة في المرأة، والدابّة، والدار..... ٣٥٥
- كانتِ الإبلَ حتّىٰ كان عمرُ بن الخطّاب رضي الله عنه ٩٣
- كانتِ الدِّيَة علىٰ عهد رسول الله ﷺ مِائةَ بعيرٍ، لكلّ بعيرٍ أوقيّةٌ ٩٥
- كانت دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ في زمن النبيّ ﷺ مثلَ دِيَة المسلم..... ٢٤٨

- كانت قيمة ذٰلك في عهد رسول الله ﷺ أربعةَ آلاف درهمٍ..... ٩٦
- كان الرجل يأتي رسولَ الله ﷺ فيسْلِم، ثمّ يرجع إلىٰ قومه، فيكون فيهم ٣٢٨
- كان في كتاب عمرِو بن حزمٍ رضي الله عنه حين بعثه رسول الله ﷺ إلىٰ نجرانَ..... ١٥٠، ١٩٢
- كان في كتاب النبيّ ﷺ أنّ كلّ طائفةٍ تَفدِي عانيَها بالمعروف ٢٦٥
- كان لا يُثْبِتُ: أقدّم النبيّ ﷺ الأنصاريّينَ في الأيمان أو يهودَ .....(٣٠٤)
- الكُبْرَ، الكُبْرَ ٣٠٣

اللام

- لَأنْ أجلس مع قومٍ يذكرون الله من صلاة العصر إلىٰ صلاة المغرب..... ٩٧
- لَأنْ أجلس مع قومٍ يذكرون الله من صلاة الغداة إلىٰ أن تطلُع الشمس ٩٧
- لجأ قومٌ إلىٰ خثعمٍ، فلمّا غشِيَهمُ المسلمون، استعصموا بالسجود ٣٢٦
- لمّا بعثني رسول الله ﷺ إلىٰ اليمن، حَفَر قومٌ زُبْيَةً للأسد ٢٨٤
- لمّا هاجر رسول الله ﷺ إلىٰ المدينة، وأعزّ الله سلطانَه، أَمَر المسلمين ٣٥
- لم يجعل رسول الله ﷺ في كسر اليدِ في الخطإ إلّا جُعْلَ الجابر ٢٣٦
- لم يقطع رسول الله ﷺ يَدَه ٢٠
- ليس في المأمومة قَوَدٌ ٤٧
- ليس لقاتلٍ شيءٌ .....٧٦، ٣٣٨
- ليس لك شيءٌ؛ إنّك أَبَيتَ ..... ٥٣، (٥٤)، (٥٥)
- ليس لك شيءٌ؛ قد قلتُ لك: انتظر، فأبَيتَ ٥٧

الميم

- ما استخلف رسول الله ﷺ؛ فأستخلفَ..... ٣٧٢
- ما من عبدٍ يقتل نفسًا معاهدةً إلّا حرّم الله عليه الجنّة ورائحتها..... ٣٣٥
- مِائةٌ مِنَ الإبل، منها أربعون في بطونها أولادها، فمن زاد بعيرًا ٧٨
- مُجَذَّرُ بن ذِيادٍ رضي الله عنه قتله الحارث بن سُويدٍ غِيلةً ٢٤
- المرأة تَعقِلُها عَصَبتها، ولا يرثون إلّا ما فَضَل عن ورثتها..... ٢٦٨
- مضتِ السنّة أشياءُ منَ الإنسان ..... ١٣١، ١٤٤، ١٦٧
- مضتِ السنّة ألّا يُغتصَب في قتل النفوس دون الإمام..... ٣٤
- مضتِ السنّة أنّ العاقلة لا تحمل شيئًا من دِيَة العمد، إلّا أن تُعِينه ..... ٢٦٠، (٢٦١)
- مضتِ السنّة بأنّ في الذَّكَر الدِّيَةَ..... ٢١٨
- مضتِ السنّة في أشياءَ من الإنسان ..... ١٥٦، ١٥٩
- مضتِ السنّة في القَسَامة أنْ يحلِف خمسون رجلًا خمسين يمينًا ٣٠٥
- مكث رسول الله ﷺ بمكّةَ عشْرَ سنين، يتتبّع الناس في منازلهم ٣٧٠
- من أتىٰ ساحرًا أو كاهنًا أو عرّافًا، فصدّقه بما يقول، فقد كفر ٣٤٥
- من أتىٰ عرّافًا أو كاهنًا، فصدّقه بما يقول، فقد كفر ٣٤٤
- من اصطبح سبعَ تمَراتٍ من عجوة المدينة، لم يضُرَّه ذٰلك اليومَ سُمٌّ ٣٤٣
- من أُصِيب بجسده بقدْر نصف دِيَتِه، فعفا، كُفِّر عنه نصفُ سيّئاتِه ١٨
- من أَنكَر عليهم، بَرِئ، ومن أمسك يده، سَلِم، ولٰكنْ من رضِيَ ..... ٣٨١، (٣٨٢)
- من أَنكَر، فقد برِئ، ومن كرِه بقلبه، فقد سلِم..... ٣٨٣
- من تصبّح بتمَراتٍ من عجوةٍ، لم يضُرَّه ذٰلك اليومَ سُمٌّ، ولا سحرٌ ٣٤٣
- منَ السنّة أن تُنجَّم الدِّيَةُ في ثلاث سنين..... ٦٦، ٢٨٢

- من قتل معاهدًا بغير حقٍّ، لم يَرِح رائحة الجنّة، وإنّه لَيوجد ريحُها من مسيرة..... ٣٣٤
- مَن يُئوِيني؟ من ينصرني حتّىٰ أبلّغ رسالة ربّي وله الجنّة..... ٣٧٠
- المهاجرون من قريشٍ علىٰ رِبَعَتِهم، يتعاقلون بينهم..... ٢٦٤
- ميراثها لزوجها وولدها..... ٢٦٦، (٢٦٧)

النون

- نزلت هٰذه الآيُة ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا﴾ في جدّك..... ٣٢٧
- نهىٰ رسول الله ﷺ أن يُقتصَّ من جُرحٍ حتّىٰ يبرأ صاحبه..... ٦١
- نهىٰ رسولُ الله ﷺ أن يُمْتثَلَ منَ الجارح حتّىٰ يبرأ المجروحُ..... ٥٨

الهاء

- هٰذا سجعُ الجاهليّة..... ٢٦٦، (٢٦٧)
- هٰذا كتاب من محمدٍ النبيّ بين المسلمين والمؤمنين..... ٢٦٤
- هٰذا[1] ونحوُه نزل بمكّةَ والمسلمون يومئذٍ قليلٌ، ليس لهم سلطانٌ..... ٣٥

الواو

- وَجَأ رجلٌ فَخِذ رجلٍ، فجاء إلىٰ النبيّ ﷺ..... ٦٠
- وُجِد رجلٌ منَ الأنصار قتيلًا في داليةِ ناسٍ منَ اليهود، فبعث رسولُ الله ﷺ..... ٣٠٨

---

(١) يعني قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وقولَه: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾، وقولَه: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾، وقولَه: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾.

- وُجِد عبد الله بنُ سهلٍ ﷺ قتيلًا في قليبٍ من قُلُب خيبرَ ٣٠٣
- وجدنا عامًّا في أهل العلم أنّ رسول الله ﷺ قضىٰ في جناية الحرّ المسلم ٢٧٨
- ودىٰ ذمّيًّا دِيَة مسلمٍ ٢٤٧
- وَدَاه رسول الله ﷺ من عنده ٣٠٢
- وَدَاه رسول الله ﷺ، وزادت حذيفةَ ﷺ عنده خيرًا ٣٣١
- الولاة من قريشٍ ما أطاعوا الله واستقاموا علىٰ أمره..... ٣٥٨

الـ(لا)

- لا إلٰه إلّا الله وحدَه، صَدَق وعدَه، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحدَه..... (٧٨)
- لا تَرَايَا ناراهما ٣٢٦
- لا طلاقَ قبلَ مِلكٍ ٤٨
- لا قِصاصَ فيما دون المُوضِحة منَ الجِراحات ٤٨
- لا قَوَدَ إلّا بالسيف ..... ٤٠، (٤١)
- لا يَرِث قاتلٌ من دِيَة مَن قَتَل ٣٣٦
- لا يُقاد والدٌ بولدٍ ٧٥

الياء

- يا ابن أخي، إنّها السنّة ٢١١
- يا سَوَادُ بنَ عمرٍو، خَلُوقُ وَرْسٍ؟!..... ٢
- يُقتَل القاتلُ، ويُحبَس الممسِكُ ١١

فِهرِس الآثار

وهو علىٰ ما سبق في منهج فَهرَسة الأحاديث.

وأزيد هنا أمورًا:

❐ أنّي رتّبتُ الآثار علىٰ أسماء من أُضيفت إليهم، وبدأت بأسماء الرجال، ثمّ كناهم، ثمّ المبهَمين، وختمتُ بالنساء، ورتّبتهم في كلّ قسمٍ علىٰ حروف المعجم، ثمّ رتّبت الآثار تحت كلّ اسمٍ علىٰ أطرافها، بحسَب حروف المعجم كذٰلك.

❐ وأنّي حذفتُ نسب الصحابيّ إذا أثّر ذكرُه في الترتيب؛ لأنّه قد يُذكر باسمه مجرَّدًا في مصدرٍ، وبُنسَب في آخرَ؛ فلا يُهتدىٰ إلىٰ موضع الأثر لذٰلك؛ فتعيّن ذكر أحدِ الأمرين، والِاسم وحدَه أخصرُ؛ فكان أولىٰ.

❐ وأنّي قطّعتُ الأثر، وذكرتُ كلّ قطعةٍ منه في موضعها؛ فربّما تفرّقت أجزاؤه تحت عددٍ منَ التراجِم، بحسب من أُضِيف إليه كلُّ جزءٍ منها، وربّما تكرّر بتعدُّد من أُضِيف إليهم.

وبالله التوفيق.

الأسماء

❐ **إبراهيمُ بن يزيدَ النَّخَعيُّ:**

كانتِ الدِّيَةُ الإبلَ، فجُعِلتِ الإبلُ الصغيرُ والكبيرُ - كلُّ بعيرٍ مِائةً وعشرين ١٠٣

مَنْ عفا مِن ذي سهمٍ، فعَفْوُه عَفْوٌ ٢٢

❐ **إسحاقُ بن عبد الله بن أبي فَرْوةَ:**

إنْ هي استوت وفيها عَثَمٌ أو شيءٌ، أُقِيمت قيمةً، ثمّ غَرِمها الذي كسرها ٢٣٦

❐ **بكيرُ بن عبد الله بن الأشجّ:**

في السنّ إذا أُصيبت، فاسودّت بعد ذٰلك، فسقطت، فيها عقلُها كلُّه كاملًا ١٧٥

❐ **جابرُ بن زيدٍ، أبو الشعثاء:**

سُئِل جابرُ بن زيدٍ عنِ الأخِ منَ الأمّ: هل يرث منَ الدِّيَة ٢٧

❐ **جُنْدُبُ بن عبد الله البَجَليُّ:**

أنّه[1] قتل ساحرًا كان عند الوليد بن عقبةَ رضي الله عنه ٣٤٧

❐ **الحسن بن يسارٍ البصريُّ:**

الجبتُ الشيطان ٣٥٣

الدِّيَةُ تخفيفٌ منَ الله ١٤

سُئِل عن رجلٍ فَزَّعَ رجلًا فذهب عقلُه ١٤٥

في ذهاب الكلام الدِّيَةُ.....١٦٤

في رجلٍ ضُرِب فذهب سمعُه وبصرُه وكلامُه ١٤٢

(١) يعني جُنْدُبًا رضي الله عنه.

في المارِن الدِّيَةُ ١٥٤

القتل بالقَسَامة جاهليّةٌ..... ٣٢٣

كان كُتِب علىٰ أهل التوراة: من قَتَل نفسًا بغير نفسٍ حقٌّ أن يُقاد بها ١٤

لكم في القِصاص حياةٌ، ينتهي بها بعضُكم عن بعضٍ..... ١٤

له[١] ثلاث دِيَاتٍ ١٤٢

لو أدركه[٢] عمرُ ﷺ، لَضمَّنَه الدِّيَةَ ١٤٥

مَنْ أنكر بلسانه، فقد برِئ، وقد ذهب زمان هٰذه ٣٨٣

من قَتَل بعد أخذه الدِّيَةَ، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٤

من كرِه بقلبه، فقد جاء زمان هٰذه..... ٣٨٣

المُوضِحة في الوجه مثل المُوضِحة في الرأس..... ١١٠

❐ **خارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ:**

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[٣] ٨٢

❐ **خالدُ بن الوليد:**

أنّ خالدًا ﷺ أقاد من لطمةٍ ..... ٤٩، (٥١)

❐ **الربيع بن سليمانَ المُراديُّ:**

النَّذْر والقدر واحدٌ ٢٣٢

---

(١) يعني رجلًا ضُرِب، فذهب سمعه وبصره وكلامه.

(٢) يعني رجلًا فزّع رجلًا، فذهب عقله.

(٣) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

❐ **ربيعةُ الرأيِ بنُ أبي عبد الرحمٰن:**

إذا كان مِن إحدىٰ الأذنين، ففيه نصف العقل..... ١٣٧، (١٣٨)، (١٤٠)
إنْ هي استوت وفيها عَثَمٌ أو شيءٌ، أُقِيمت قيمةً، ثمّ غَرِمها الذي كسرها ٢٣٦
أنّ الغُرّة تُقوَّم خمسين دينارًا أو ستَّمِائة درهمٍ ٢٩٨
أنّه سأل سعيدَ بن المسيَّب: كم في إصبع المرأة، قال: عَشْرٌ ٢١١
حين عظُم جُرحُها، واشتدّت مصيبتها، نقص عقلُها؟!.....٢١١
دِيَةَ جنينِها عُشْرُ دِيَتها ٢٩٨
دِيَةُ الخطإ عشرونَ ابنةَ مَخَاضٍ، وعشرونَ ابنةَ لَبُونٍ، وعشرونَ ابنَ لَبُونٍ ذكرٌ..... ٧٩
دِيَةَ المرأة خَمسُمِائةِ دينارٍ أو ستّةُ آلافِ درهمٍ.....٢٩٨
في ثديِ المرأة سِدادٌ لصدرها، وثِمالٌ لولدها، وهو بمنزلة المال في الغنىٰ ٢١٥
في السمع إذا ذهب كلُّه، قال: فيه الدِّيَة ١٣٧

❐ **الزبير بن العوّام:**

ما غضبنا إلّا لِأنّا أُخِّرنا عنِ المشاورة ٣٧٨

❐ **زيدُ بن ثابتٍ:**

إذا وقع السَّقْط حيًّا، كمُلَت دِيَتُه، استهلَّ أو لم يستهلَّ ٢٩٤
الإصبع كالإصبع منَ الخمس الأصابع، لا يَفضُل شيءٌ علىٰ شيءٍ ١٨٢
أنّ الجِراح تُودَىٰ علىٰ حسابها منَ الدِّيَة كاملةً.....١٨٢
إنّ رسول الله ﷺ كان منَ المهاجرين، وإنّ الإمام يكون منهم..... ٣٥٩، (٣٦٠)
أنّ زيدَ بن ثابتٍ ﷺ قضىٰ في العين القائمة إذا طُفِئت ٢٢٦
أنّه قال في البيضتين: هما سواءٌ.....٢١٩

جِراحات الرجال والنساء سواءٌ إلىٰ الثُّلُث، فما زاد، فعلىٰ النصف..... ٢١٠
في الأصابع عَشْرٌ عَشْرٌ منَ الإبل..... ١٨١
في الأصابع في كلّ مِفصَلٍ ثُلُثُ الدِّيَة، إلّا الإبهامَ؛ فإنّ فيها نصفَ الدِّيَة..... ١٩١
في الباضعة بعيران ١٢٤
في جَفْن العين رُبُع الدِّيَة..... ١٤٩
في الحاجب ثُلُث الدِّيَة..... ٢٣٠
في الخَرَمات الثلاثِ في الأنف – الدِّيَةُ ١٥٥
في الدامية بعيرٌ..... ١٢٤
في الرجل يُضرب حتّىٰ يذهب عقله: الدِّيَةُ كاملةً ١٤٣
في السِّمْحاق أربعٌ..... ١٢٤
في الشعر إذا لم يَنبُتِ – الدِّيَةُ..... ٢٣٠
في العقل الدِّيَة ١٤٣
في كلّ واحدةٍ[1] ثُلُث الدِّيَة..... ١٥٥
في المأمومة ثُلُثُ الدِّيَة..... ١١٣
في المتلاحِمة ثلاثٌ..... ١٢٤
في المُغَلَّظة ثلاثون حِقّةً، وثلاثون جَذَعةً، وأربعون ثَنِيّةً خَلِفةً ٦٣
في المُنَقِّلة خَمسَ عشْرةَ..... ١١٣

(١) يعني من خَرَمات الأنف.

=

في المُوضِحة خَمسٌ..... ١٠٧، ١١٣، ١٢٤

في الهاشمة عشْرٌ ١١٣

هما[١] سواءٌ.....٢١٩

لا تَعقِل العاقلة، ولا يَعُمُّها العقلُ – إلّا في ثُلُث الدِّيَة، فصاعدًا ٢٧٤

يَتربّص بها[٢] حولًا.....(١٧٠)، (١٧٩)

❐ سعيدُ بن المسيَّب:

إذا شُجّ العبد مُوْضِحةً، فله فيها نصف عُشْرِ ثمنه ..... ٢٥٢، (٢٥٣)

إذا وَلدتِ المرأة في غير قومها، فبنُوها يرثونها، وقومها يَعقِلون عنها ٢٧٠

إنْ قَبِل فيها[٣] العقلَ، ففيها الدِّيَةُ كاملةً؛ لأنّها بقيّة بصرِه ١٩٨

أنّ رجلًا أصاب عين رجلٍ، فذهب ببعض بصره، وبقي بعضٌ ١٤٨

إنّ السنّ إذا اسودَّت، تمّ عقلُها ١٧٣

الدِّيَة تنقص في قضاء عمرَ ﵁، وتزيد في قضاء معاويةَ ﵁، فلو كنتُ أنا ١٧٢

دِيَته،[٤] وثُلُث دِيَةٍ ٧٢

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[٥] ٨٢

---

(١) يعني البيضتين، في الدِّيَة.

(٢) يعني السنَّ إذا كُسِر بعضها.

(٣) يعني عين الأعور الصحيحةَ.

(٤) يعني في الذي يُقتَل في الحرم.

(٥) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

صارتِ الأصابع إلىٰ عَشْرٍ عَشْرٍ ١٨٧
عقل العبد في ثمنه ٢٥٠
عقل العبد في ثمنه مثلُ عقل الحرّ في دِيَته ٢٥١
في ثديِ المرأة نصف الدِّيَة، وفيهما الدِّيَة ٢١٤
في السمع إذا ذهب – الدِّيَةُ تامّةً ١٣٦
في عين الأعور إذا فُقِئت عينُه الباقيةُ عمدًا – القَوَدُ، لا يُزاد أن يُقاد بها ١٩٨
في الذي يُقتَل في الحَرَم، قال: دِيَته وثُلُث دِيَةٍ ٧٢
في اليسرىٰ منَ البيضتين ثُلُثَا الدِّية؛ لأنّ الولد منَ اليسرىٰ ٢٢٠
في اليمنىٰ ثُلُث الدِّيَة ٢٢٠
لو كنتُ أنا، جعلتُ في الأضراس بعيرين بعيرين، فتلك الدِّيَة سواءً ١٧٢
مولاها[1] بتلك المنزلة ٢٧٠
ميراثها[2] لبَنِيها، وعقلُ ما جَنَت علىٰ قومها ٢٧٠
لا تَحمِل العاقلة إلّا ثُلُثَ الدِّيَة، فصاعدًا ٢٧٥

❐ **سليمانُ بن يسارٍ:**

استُفتِي في الرجل يكون أعورَ ثمّ تُصاب عينُه الأخرىٰ ١٩٩
أسنان الإبل في الدِّيَة خُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بنات مَخَاضٍ ٨٠

(١) يعني المرأة التي ولدت في غير قومها.

(٢) يعني المرأة التي ولدت في غير قومها.

=

دِيَةُ الخطإ عشرونَ ابنةَ مَخَاضٍ، وعشرونَ ابنةَ لَبُونٍ، وعشرونَ ابنَ لَبُونٍ ذكرٌ..... ٧٩
السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[١] ٨٢
سُئِل: كم في إصبع الرِّجْل منَ العقل؟ فقال: عَشْرُ فرائضَ ١٨٣
العقل في الخطإ خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ ٨٢
له[٢] الدِّيَةُ.....١٩٩
ما أصيب به منَ الجروح، فهو بحسابِ أسنان الدِّيَة..... ٨٠
المُوضِحة في الوجه مثل المُوضحة في الرأس، إلّا أن يكون في الوجه عيبٌ ١١١
لا تَحمِل العاقلة إلّا ثُلُثَ الدِّيَة، فصاعدًا ٢٧٥
يُزاد في مُوضِحة الوجه بقَدْر عَيبِ الوجه، ما بينه وبين نصف عقل ١١١

❐ شُرَيحُ بن الحارث القاضي:

أتشهدون أنّه قتله ٣٤٢
إذا كُسِرتِ السنُّ، أَجِّلْهُ سنةً.....١٦٨
أنّ بغلًا وقع في بئرٍ فانكسر، فاختصموا إلىٰ شُرَيحٍ ٢٨٣
شهد عند شُرَيحٍ رجلان، فقالا: نشهد أنّ هٰذا لَهَزَه بمِرفَقه في حلقه ٣٤٢
قد ورّثه[٣] عمرُ بن الخطّاب وعليُّ بن أبي طالبٍ ﷺ وشُرَيحٌ..... ٢٧
المُوضِحة في الوجه مثل المُوضِحة في الرأس.....١١٠

---

(١) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

(٢) يعني الأعورَ تصاب عينه الصحيحة.

(٣) يعني الأخَ منَ الأمّ: هل يرث منَ الدِّيَة.

لا، ولٰكنْ علىٰ عمرِو بن الحارث ٢٨٣

❐ **الضحّاك بن مزاحمٍ:**

الدِّيَةُ تخفيفٌ منَ الله ١٤
كان كُتِب علىٰ أهل التوراة: من قَتَل نفسًا بغير نفسٍ حقٌّ أن يُقاد بها ١٤
لكم في القِصاص حياةٌ، ينتهي بها بعضُكم عن بعضٍ ١٤
من قَتَل بعد أخذه الدِّيَةَ، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٤

❐ **طاوُسُ بن كيسانَ اليمانيْ:**

علىٰ الناس أجمعين أهلِ القرىٰ وأهل البادية – مِائةٌ منَ الإبل ٩٢

❐ **عامرُ بن شَرَاحِيلَ الشَّعْبيُّ:**

لا تَعقِل العاقلة عمدًا، ولا عبدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا ٢٥٥

❐ **عبادةُ بن الصامت:**

تمّت دِيَة الحرمين عشرين ألفًا ٩٤
كان يقال: يؤخذ من أهل البادية من ماشيتهم، لا يكلَّفون الوَرِقَ ٩٤
يُزاد ثُلُثُ الدِّيَة في الشهر الحرام، وثُلُثٌ آخَرُ للبلد الحرام ٩٤
يؤخذ من كلّ قومٍ من مالهم قيمةَ العَدْل في أموالهم ٩٤

❐ **عبد الله بنُ ذكوانَ أبو الزناد:**

في السمع إذا ذهب كلُّه، قال: فيه الدِّيَة ..... (١٣٨)

❐ **عبد الله بنُ الزبير:**

أنّ ابن الزبير ﷺ أقاد من لطمةٍ..... ٥٠

❐ **عبد الله بنُ شُبْرُمةَ:**

أنا أُقِيدُ[١] ٥٢

❐ **عبد الله بنُ عبّاسٍ:**

إن كان في أهل الحرب وهو مؤمنٌ، فقتَله خطأً، فعلىٰ قاتله أن يُكَفِّر.....٣٢٨
إن كان المجروح أكثرَ من ثمن العبد، فلا يزاد له ٢٦٣
تُقتَل النفسُ بالنفس، وتُفقأ العين بالعين..... ٤٣
رحم الله عمرَ ﷺ، قولُ رسول الله ﷺ أحقُّ أن يُتّبَع من قول عمرَ ﷺ ١٨٨
العبد لا يَغرَم سيّدُه فوقَ نفسه شيئًا.....٢٦٣
عهدٌ.....٣٢٩
في الأصابع: عَشْرٌ عَشْرٌ.....١٨٨
فيه[٢] خَمْسٌ منَ الإبل..... ١٧١
لو كان أبواكِ حيَّينِ أو أحدُهما ٣٤٩
لو لم يعتبر ذٰلك إلّا بالأصابع، عقلُها سواءٌ ١٧١
ما أدري مَن فعل ذٰلك له عند الله مِن خلاقٍ ٣٥٢
لا تَحمِل العاقلة عمدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا، ولا ما جنىٰ المملوك .....٢٥٦، ٢٥٧

(١) يعني منَ اللطمة.

(٢) يعني في الضرس.

يكون الرجل معاهدًا، وقومُه أهلَ عهدٍ، فيُسَلَّم إليهم دِيَتُه، وأعتق الذي أصابه ...٣٢٨
يكون الرجل مؤمنًا، ويكون قومه كفّارًا، فلا دِيَةَ له، ولٰكنْ عِتقُ رقبةٍ مؤمنةٍ ٣٢٩
ينصره السلطان حتّىٰ يُنصِفه من ظالمه ٣٥

❐ **عبد الله بن أبي قحافةَ: عثمانَ، أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ:**

أبالله تُرهِبونِّي؟! أقول: استخلفتُ عليهم خيرَهم ٣٧٣
ابنَ عمِّ رسول الله ﷺ وخَتَنَه، أردتَ أن تَشُقّ عصا المسلمين ..... ٣٥٩، (٣٦٠)
ابنَ عمّة رسول الله ﷺ وحَوَارِيَّه، أردتَ أن تَشُقّ عصا المسلمين ..... ٣٥٩، (٣٦٠)
إذا قُطِع فتكلّم، ففيه نصف الدِّيَة ١٦٤
إذا كان بالغَداة، فأَحضِروا صدقاتِ الإبل تُقسَمُ..... ٦
استخلفتُ عليهم خيرَهم ٣٧٣
استقِدْ ٦
أقاد أبو بكرٍ رضي الله عنه من نفسه ٤٢
أقام مِائةً منَ الإبل بسِتّمِائةِ دينارٍ إلىٰ ثمانِمِائةِ دينارٍ ٩١
اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هٰذا ما أوصىٰ به أبو بكرٍ ..... ٣٧٤، (٣٧٥)
إنْ يُرِدِ الله بالناس خيرًا، جمعهم علىٰ خيرهم.....٣٧٢
أنّ أبا بكرٍ رضي الله عنه أوصىٰ في مرضه، فقال لعثمانَ رضي الله عنه ..... ٣٧٤، (٣٧٥)
أنّ أبا بكرٍ رضي الله عنه قضىٰ في الجائفة نَفَذَت بثُلُثي الدِّيَة ١٢٩
أنّ أبا بكرٍ وعمرَ بنَ الخطّاب وعثمانَ بنَ عفّانَ رضي الله عنهم أعطَوُا القَوَد..... ٧

إنّا نَرىٰ أبا بكرٍ ﵁ أحقَّ الناس بها[1] بعد رسول الله ﷺ ٣٧٨
أنّ رجلًا رمىٰ رجلًا، فأصابته جائفةٌ، فخرجت منَ الجانب الآخَر ١٢٨
إنّه لا يحلّ أن يكون للمسلمين أميرانِ..... ٣٦٩
أنّي استخلفتُ بعدي عمرَ بن الخطّاب ﵁، فإن عدَل ..... ٣٧٤، (٣٧٥)
بسم الله الرحمن الرحيم، هٰذا ما أوصىٰ به أبو بكرٍ ..... ٣٧٤، (٣٧٥)
تبايعونيّ علىٰ السمع والطاعة لله ولكتابه، ثمّ للأمير ٣٧١
تجدون الذي قطع هٰذا يَخون أكثرَ من عشرين فريضةً ٤
جزاكمُ الله خيرًا يا معشر الأنصار، وثبّت قائلَكم ..... ٣٥٩، (٣٦٠)
رأيت أبا بكرٍ ﵁ وهو يبايع الناس بعد رسول الله ﷺ..... ٣٧١
قضىٰ أبو بكرٍ ﵁ علىٰ أهل القرىٰ حين كثُر المال وغَلَتِ الإبل ٩١
قضىٰ أبو بكرٍ ﵁ في الحاجب إذا أُصِيب حتّىٰ يذهبَ شعرُه بمُوضِحتين..... ٢٢٨
قضىٰ أبو بكرٍ ﵁ في اللسان إذا قُطِع بالدِّيَة، إذا أُوعِي من أصله ١٦٣
قضىٰ فيها[2] أبو بكرٍ ﵁ بثُلُثي الدِّيَة..... ١٢٨
قضىٰ فيها[3] أبو بكرٍ ﵁ بخمسَ عشْرةَ منَ الإبل ١٣٣
كان أبو بكرٍ ﵁ عند رسول الله ﷺ، فقيل له: يا صاحب رسول الله ٣٦٨
كان رجلٌ أسودُ يأتي أبا بكرٍ ﵁ فيُدنيه ويُقرِئه القرآن..... ٤

(١) أيِ: الخلافةِ.

(٢) يعني في الجائفة التي خرجت منَ الجهة الأخرىٰ.

(٣) يعني في الأذن.

لمّا ثَقِل أبي، دخل عليه فلانٌ وفلانٌ، فقالوا: يا خليفة رسول الله ٣٧٣
ماذا تقول لربّك غدًا إذا قدِمتَ عليه، وقدِ استخلفتَ علينا ابنَ الخطّاب ﷺ ...٣٧٣
ما ليلك بليل سارقٍ ٥
نحن الأمراء، وأنتمُ الوزراء، إخواننا في الدين، وأنصارنا عليه ٣٥٨
هٰذا ما أوصىٰ به أبو بكرِ بنُ أبي قُحافةَ عند آخرِ عهده بالدنيا..... ٣٧٤، (٣٧٥)
والله، ما كنتُ حريصًا علىٰ الإمارة يومًا ولا ليلةً قطُّ ٣٧٨
ويلك! إنّك لَقليل العلم بالله..... ٤

❐ **عبد الله بنُ عمرَ بنِ الخطّاب:**

أتُرَونَ هٰذا أراد؟! إنّ دِيني إذًا عندي لَرخيصٌ ٣٨٨
أنّ عبد الله بنَ عمرَ ﷺ جمع أهل بيته حين انتزىٰ أهلُ المدينة.....٣٨٧
إنّ من أعظم الغدر بعد الإشراك بالله أن يبايِع رجلٌ رجلًا علىٰ بيع الله.....٣٨٧
أوَليس يحدّثك عن عمرَ ﷺ ٢٠٢
سألت عبد الله بنَ عمرَ ﷺ عنِ الأعور تُفقأ عينُه ٢٠٢
لمّا مات معاويةُ ﷺ، واجتمع الناس علىٰ يزيدَ، بايعه.....٣٨٨

❐ **عبد الله بنُ عمرِو بن العاصِ:**

لِلّذي جُرِحَ ١٦
يَهدِم عنه بمثل ذٰلك من ذنوبه ١٧

❐ **عبد الله بنُ قيسٍ، أبو موسىٰ الأشعريُّ:**

في المُغَلَّظة ثلاثون حِقّةً، وثلاثون جَذَعةً، وأربعون ثَنِيّةً خَلِفةً ..... (٦٤)

❐ **عبد الله بنُ مسعودٍ:**

أَرىٰ أن تجعل الدِّيَة عليه في ماله، وترفعَ حصّةَ الذي عفا ٣٣
إلّا السنَّ والمُوضِحةَ، فإنّها سواءٌ، وما زاد، فعلىٰ النصف..... ٢١٠
عشرون حِقّةً، وعشرون جَذَعةً، وعشرون بناتُ لَبُونٍ، وعشرون بناتُ مَخَاضٍ..... ٨٤
في دِيَة الخطإ أخماسٌ: خُمُسٌ بنو مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ..... ٨٥
في دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ ٢٤٤
في شبه العمد أربا عٌ: رُبُعٌ بناتُ لَبُونٍ، ورُبُعٌ حِقاقٌ، ورُبُعٌ جِذاعٌ، ورُبُعٌ ثَنِيّةٌ..... ٦٥
في اللسان الدِّيَةُ إذا استُوعِي، فما نقص، فبحسابٍ ١٦٢
قد أجاز عمرُ وابن مسعودٍ ﷺ العفوَ من أحد الأولياء ٢٢
كانتِ النفس لهم[1] جميعًا، فلمّا عفا هٰذا، أحيا النفس ٣٣
من كان له عهدٌ أو ذمّةٌ، فدِيَته دِيَة المسلم..... ٢٤٩

❐ عبد الله بنُ مغفَّلٍ:

في أعورَ فَقَأ عينَ صحيحٍ، قال: العين بالعين ١٩٤

❐ عبد الملك بنُ قُرَيبٍ الأصمعيُّ:

الرجل يَضِلُّ له الشيء، فيذهب فيسمع: يا واجِدُ ٣٥٤

❐ عبد الملك بنُ مروانَ:

أنّ رجلًا من آل حاطبٍ كانت بينه وبين رجلٍ من آل صُهَيبٍ منازعةٌ ٣٢١
أنّ عبد الملك بنَ مروانَ أقاد رجلًا من رجلٍ قتله بعصًا؛ فقتله بعصًا ٣٩

---

(١) يعني إخوةَ امرأةٍ مقتولةٍ.

=

❐ **عبيد الله بنُ عبد الله بن عتبةَ بنِ مسعودٍ:**

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[1] ٨٢
العقل في الخطإ خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ ٨٢

❐ **عثمانُ بن عفّانَ:**

أنّ أبا بكرٍ وعمرَ بنَ الخطّاب وعثمانَ بنَ عفّانَ ﷺ أعطَوُا القَوَد..... ٧
أنّ امرأةً مولاةً للعَبَلات وَطِئها رجلٌ فقتلها وهي في الحَرَم ٦٩
أنّ عمرَ وعثمانَ ﷺ قَضَيَا في المِلْطَاةِ بنصف..... ١١٩، (١٢٠)، (١٢١)، ١٢٣
أنّ عثمانَ بن عفّانَ ﷺ رُفِع إليه أعورُ فَقَأ عينَ صحيحٍ، فلم يَقتصَّ منه ٢٠١
أن عثمانَ بن عفّانَ ﷺ قضىٰ في إصبع الرجل منَ العقل بعَشْرِ فرائضَ .....(١٨٥)
أنّ رجلًا أوطأ امرأةً بمكّةَ، فقضىٰ فيها عثمانُ بن عفّانَ ﷺ ٢٠٦
أنّ رجلًا أوطأ امرأةً بمكّةَ في ذي القَعدة، فقتلها؛ فقضىٰ فيها عثمانُ ﷺ ٧٠
جعل لها[2] عثمانُ ﷺ دِيَةً وثُلُثًا..... ٦٩
عانق رجلٌ منّا رجلًا منَ العدوّ فضربه، فأصاب رجلًا منّا.....١٠٤
قضىٰ فيها[3] عثمانُ ﷺ بثمانية آلاف درهمٍ: دِيَةٍ وثُلُثٍ ٢٠٦

---

(١) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

(٢) يعني امرأةً مولاةً للعَبَلات، وَطِئها رجلٌ فقتلها وهي في الحَرَم.

(٣) يعني امرأةً قُتِلت بمكّةَ.

=

قضىٰ فيها[1] عثمانُ ﷺ بدِيَةٍ وثُلُثٍ ٧٠

قضىٰ فيه[2] عثمانُ بن عفّانَ ﷺ بأربعة آلافٍ ٢٣٩

قضىٰ فيه[3] عثمانُ بن عفّانَ ﷺ بالدِّيَة اثني عشَرَ ألفًا ١٠٤

لـمّا وَلِي عثمانُ ﷺ، قيل له: ألَا تُمضي وصيّة عمرَ في عُبيد الله، ﷺ ٣٨

❐ عروةُ بن الزبير:

أنّ رجلًا من آل حاطبٍ كانت بينه وبين رجلٍ من آل صُهَيبٍ منازعةٌ ٣٢١

إنّما عليهم[4] عقلُ الخطإ.....٢٥٩

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[5] ٨٢

العقل في الخطإ خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ ٨٢

ليس علىٰ العاقلة عقلُ مَن قَتل العمدَ، إلّا أن تشاء ذٰلك.....٢٥٩

❐ عطاءُ بن أبي رَباحٍ:

دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ.....٢٤١

سألت عطاءً عنِ الحاجب يُشَانُ، فقال: ما سمعت فيه بشيءٍ ٢٣١

---

(١) يعني امرأةً قُتِلت في ذي القَعدة.

(٢) يعني المعاهَدَ.

(٣) يعني في قصّة رجلٍ عانق رجلًا منَ العدوّ فضربه، فأصاب رجلًا منَ المسلمين، فسَلَتَ وجهَه، حتّىٰ وقع ذٰلك علىٰ حاجبيه وأنفه ولحيته وصدره.

(٤) يعني العاقلةَ.

(٥) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

في قتيل الحَرَم والمُحْرِم: دِيَةٌ وثُلُث دِيَةٍ ٧٣
فيهما خمسون خمسون في كلّ بيضةٍ..... ٢٢٢
قيل له: حلْقُ الرأس له نَذْرٌ؟ قال: لم أعلم ٢٣٢
مِائةٌ منَ الأصناف كلِّها، ويؤخذ في مُضِيِّ كلّ سنةٍ ثلاثَ عشْرةَ وثُلُثٌ..... ٦٧

❐ عليُّ بن أبي طالبٍ:

إذا أمر الرجلُ عبدَه أن يقتل رجلًا، فإنّما هو كسيفه أو كسَوطه ٩
أطعموه، واسقوه، وأحسنوا إساره..... ٢١
أُعطِي صاحبُها بحساب ما نقص منها، ويَتربَّص بها حولًا ..... ١٧٨، (١٧٩)
إنْ شاء، أخذ الدِّيَةَ كاملًا، وإن شاء، أخذ نصف الدِّيَة، وفقأ بالأخرىٰ..... ١٩٥
أنّ عليًّا ﵁ قضىٰ بالدِّيَة اثني عشَرَ ألفًا ٩٨
أنّ عليًّا ﵁ قضىٰ بالعقل في قتل الخطإ في ثلاث سنين..... ٢٨١
أنّ عليًّا ﵁ قضىٰ في أعورَ فُقِئت عينُه أنّ له الدِّيَةَ كاملةً ..... ١٩٦، (١٩٧)
أنّ عليًّا ﵁ كان يخرج إلىٰ الصبح وفي يدِه دِرّته يوقظ بها الناس..... ٢١
أنّه ﵁ قضىٰ في القارِصة والقامِصة والواقِصة بالدِّيَة أثلاثًا..... ٢٨٧
جَعل عليٌّ ﵁ علىٰ الثلاثة ثلاثةَ أرباع الدِّيَة، ورفع عنهمُ الرُّبُعَ ٢٢٨٦
جعل عليٌّ ﵁ علىٰ القارصة ثُلُثَ الدِّيَة، وعلىٰ القامِصة الثُّلُثَ ٢٨٧
أنّ رجلًا استأجر أربعةً يحفِرون بئرًا، فسقط طائفةٌ منها علىٰ رجلٍ فمات ٢٨٦
أنّه قضىٰ في رجلٍ أمسك رجلًا وقتل الآخَرُ ..... (١٢)
جِراحات النساء علىٰ النصف من دِيَة الرَّجُل، فيما قلّ وكثُر ٢٠٧
الدِّيَة تُقسَم علىٰ فرائض الله ﷻ؛ فيرث منها كلّ وارثٍ ٢٩

عقل المرأة علىٰ النصف من دِيَة الرجل، في النفس، وفيما دونها.....٢٠٩
عقل المرأة علىٰ النصف من عقل الرجل، في النفس، وفيما دونها ٢٠٨
علىٰ النصف في كلّ شيءٍ.....٢١٠
عمد المجنون والصبيّ خطأٌ ٣٧
في الآمّة الثُّلُث.....١٢٧
في إحدىٰ البيضتين النصفُ ٢١٦
في الأذن النصفُ.....١٣٤
في الأصابع عَشْرٌ عَشْرٌ.....١٨٠
في الأنف الدِّيَةُ ١٥٣
في الجائفة الثُّلُث ١٢٧
في الحَشَفة الدِّيَة.....٢١٦
في دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ ٢٤٤
في الذكر الدِّيَةُ ٢١٦
في الرأس والوجه سواءٌ.....١٠٨
في الرِّجْل النصفُ ١٨٠
في السنّ خَمْسٌ.....١٦٦
في العين النصفُ ١٤٧
في اللسان الدِّيَةُ.....١٥٧
في المُوْضِحة خمسةٌ.....١٠٦
في اليدِ النصفُ ١٨٠

قد ورّثه[1] عمرُ بن الخطّاب وعليُّ بن أبي طالبٍ ﷺ وشُرَيحٌ ٢٧
لٰكنّي – واللهِ – ما تَحَوَّفت علىٰ نفسي منه ٣٠
لقد ظَلَم من لم يوَرِّثِ الإخوة منَ الأمّ منَ الدِّيَة شيئًا ٢٨
ما غضبنا إلّا لِأنّا أُخِّرنا عنِ المشاورة ٣٧٨
من مات في حدٍّ، فإنّما قتله الحدُّ؛ فلا عَقْلَ له..... ٦٢
يَتربّص بها[2] حولًا .....١٦٩، ١٧٨

❐ عليُّ بن عمرَ الدارَقُطْنِيُّ:

أبو كُرْزٍ هٰذا متروك الحديث ٢٤٧
لا نعلم رواه إلّا خِشْفَ بن مالكٍ، وهو رجلٌ مجهولٌ..... ٨٦

❐ عمرُ بن الخطّاب:

أتحلفون بالله خمسين يمينًا ما مات منها.....٣١٣
أدُّوا دِيَةً مغلّظةً في أسنان الإبل، أو مِنَ الدنانير والدراهم، دِيَةً وثُلُثًا.....٣١٢
إذا كان الذي أصابها منَ الأعراب، فدِيَتُها خمسون منَ الإبل ٢٠٥
إذا كُسِرتِ الساق أوِ الذراع، ففيها عشرون دينارًا، أو حِقَّتان ٢٣٤
الأصابعَ سواءٌ.....٢١٢
أطعِ الإمام، وإن كان عبدًا حبشيًّا..... ٣٨٥، (٣٨٦)
اعدُد لي علىٰ قُدَيدٍ عشرين ومِائةَ بعيرٍ حتّىٰ أقدُم عليك ٧٦

---

(١) يعني الأخَ منَ الأمّ: هل يرث منَ الدِّيَة.

(٢) يعني السنَّ إذا كُسِر بعضُها.

أمره عمرُ بن الخطّاب ﷺ، فأخرج دِيَتَه، فأعطاها أخًا للقتيل ٣٣٧
إنْ أمرك بأمرٍ، فاصبر ..... ٣٨٥، (٣٨٦)
إنْ أمرك بأمرٍ يَنقُص دينَك، فقل: سمعٌ وطاعةٌ، دمِي دون ديني..... ٣٨٥، (٣٨٦)
إنْ حَرَمك، فاصبر ..... ٣٨٥، (٣٨٦)
إنْ ضربك، فاصبر ..... ٣٨٥، (٣٨٦)
إنْ ظلمك، فاصبر ٣٨٥
إنْ كان الذي أصابه منَ الأعراب، فدِيَته مِائةٌ منَ الإبل ٩٠
أنّ أبا بكرٍ وعمرَ بنَ الخطّاب وعثمانَ بنَ عفّانَ ﷺ أعطَوُا القَوَد..... ٧
أنّ أَحقَّ أحوال الرجل أن يَصدُقَ عليها عند موته، في ولده إذا أقرّ به..... ٢١٣
أنّ الأسنان سواءٌ..... ٢١٢
إنّ الأصابع سواءٌ..... ١٨٩
أنّ الأصابع سواءٌ: الخِنصِرُ والإبهامُ ٢١٣
أنّ أعمىٰ كان يقوده بصيرٌ، فوَقَعا في بئرٍ، فوقع الأعمىٰ علىٰ البصير ٢٨٨
إنّ أعمىٰ كان يُنشِد في المَوسِم في خلافة عمرَ بنِ الخطّاب ﷺ..... ٢٨٨
إنّ الأمر إلىٰ ستّةٍ: إلىٰ عثمانَ بنِ عفّانَ، وعليّ بن أبي طالبٍ ٣٧٦
أنّ جُرح الرجال والنساء سواءٌ في السنّ والمُوضِحة، وما خلا ذٰلك..... ٢١٣
أنّ رجلًا قام إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب ﷺ وهو علىٰ المنبر، فقال..... ٤٢
أنّ رجلًا قتل امرأته – استعدىٰ ثلاثةُ إخوةٍ لها عليه عمرَ ﷺ..... ٣٢
أنّ رجلًا كان ذا صوتٍ ونكايةٍ علىٰ العدوّ مع أبي موسىٰ ﷺ..... ٨
أنّ رجلًا كسر فَخِذ رجلٍ، فخاصمه إلىٰ عمرَ بنِ الخطّاب ﷺ ٤٥

أنّ رجلًا من بني سعدٍ أجرىٰ فرسًا، فوَطِئ علىٰ أصبع رجلٍ من جُهَينةَ ٣١٣
أنّ رجلًا من بني مُدْلِجٍ قتل ابنًا له، يقال له (عرفجةُ) ٣٣٧
أنّ رجلًا من بني مُدْلِجٍ – يُقال له قتادةُ – حَذَف ابنَه بسيفٍ ٧٦
أنّ رجلًا من كنانةَ – يقال له (قتادةُ) – أمر ابنًا له ببعض الأمر ٣٣٨
أنّ الرجل إذا طلّق امرأته ثلاثًا، ورِثَته، ما دامت في العِدّة ٢١٣
أنّ الرجل يُسأل عندَ موته عن ولده، فأصدَقُ ما يكون عند موته.....٢١٢
أنّ الزبير وعليًّا ﷺ اختصما في مَوَالٍ لصفيّةَ ﷺ إلىٰ عمرَ ﷺ ٢٦٩
أنّ عمرَ ﷺ أُتِي برجلٍ قد قَتَل عمدًا، فأَمر بقتله، فعفا بعض الأولياء ٣٣
أنّ عمرَ ﷺ صاح بامرأةٍ؛ فأسقطت؛ فأعتق عمرُ ﷺ غُرّةً ٢٩٧
أنّ عمرَ ﷺ قضىٰ في الإبهام بخَمْسَ عشْرةَ، وفي التي تليها بعَشْرٍ.....١٨٦
أنّ عمرَ ﷺ قضىٰ في الأذن بنصف الدِّيَة ١٣٢
أنّ عمرَ ﷺ قضىٰ في دِيَة المجوسيّ بثمانِمائة درهمٍ.....٢٤٠
أنّ عمرَ ﷺ قضىٰ في دِيَة اليهوديّ والنصرانيّ بأربعة آلافٍ.....٢٣٨
أنّ عمرَ ﷺ قضىٰ في الضِّرس بجملٍ، وفي التَّرقُوة بجملٍ، وفي الضِّلَع بجملٍ.....٢٣٣
أنّ عمرَ ﷺ قضىٰ فيمن قُتِل في الحَرَم، أو في الشهر الحرام، أو هو مُحرِمٌ..... ٧١
أنّ عمرَ ﷺ قوّم الغُرّة خمسين دينارًا.....٣٠٠
أنّ عمرَ ﷺ كتب في قتيلٍ وُجِد بين خَيْوانَ ووادِعةَ ٣١٠
أنّ عمرَ وعثمانَ ﷺ قَضَيَا في المِلْطَاةِ بنصف..... ١١٩، (١٢٠)، (١٢١)، ١٢٣
أنّ في عين الدابّة رُبُعَ ثمنها.....٢١٣
أنّ قتادةَ بنَ عبد الله كانت له أَمَةٌ ترعىٰ غنمه، فبعثها يومًا ترعاها ٧٥

أنّ قتيلًا وُجِد في خَرِبةٍ من خَرِبةِ وادِعةِ همْدانَ، فرُفِع إلىٰ عمرَ ﷺ ٣٠٩
أنّه فرض علىٰ أهل الذهب ألف دينارٍ في الدِّيَة، وعلىٰ أهل الوَرِق..... ١٠٢
أنّه كَسر ساق رجلٍ، فقضىٰ عمرُ ﷺ بثمانٍ منَ الإبل ٢٣٥
إنّي قد نظرت لكم في أمر الناس، فلم أجد عند الناس شِقَاقًا ٣٧٦
إنّي لَخائفٌ أن يأتي مِن بعدي مَن يُهلِك دِيَةَ المرء المسلم..... ١٠١
إنّما دِيَته بمنزلة ميراثه..... ٢٧
أوّل مَن دوَّن الدواوينَ، وعَرَّف العُرَفاءَ – عمرُ بن الخطّاب ﷺ ٢٧١
ائتني من قابلٍ ومعك أربعون – أو عشرون – ومِائةٌ منَ الإبل..... ٧٥
أيُّما امرأةٍ تزوّجت عبدها، فاجلدوها الحدَّ ٣٦
جراحةَ الرجال والنساء سواءٌ إلىٰ الثُّلُث من دِيَة الرَّجُل ٢١٢
جعل عمرُ بن الخطّاب ﷺ الدِّيَةَ في ثلاث سنين ..... ٢٧٩، (٢٨٠)
حَقَنتم بأيمانكم دماءكم، ولا يُطَلُّ دمُ مسلمٍ..... ٣١١
حَقَنتم دماءكم بأيمانكم، فما يَبطُل دَمُ هٰذا الرجلِ المسلم ٣٠٩
خذا ثُلُثي الدِّيَة؛ فإنّه لا سبيلَ إلىٰ قتله..... ٣٢
دخل علىٰ عمرَ بن الخطّاب ﷺ حين نزل به الموتُ – عثمانُ ﷺ ٣٧٦
دِيَة الأعرابيّة إذا أصابها الأعرابيّ – خمسون منَ الإبل ٢٠٥
الدِّيَة تنقص في قضاء عمرَ ﷺ، وتزيد في قضاء معاويةَ ﷺ، فلو كنتُ أنا ١٧٢
دِيَةُ الحرّة المسلمة إذا كانت من أهل القرىٰ خَمسُمِائةِ دينارٍ..... ٢٠٥
دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ..... (٢٤٢)
رُمِي رجلٌ بحَجَرٍ في رأسه، فذهب سمعُه، ولسانُه، وعقلُه، وذَكَرُه..... ١٤١

رمىٰ رجلٌ رجلًا بحجرٍ في رأسه في زمان عمرَ ﷺ، فذهب سمعُه، وعقله ٢٢٤
سلامٌ عليك، أمّا بعدُ، فإنّ فلانَ بن فلانٍ أخبرني بكذا وكذا ٨
سيفانِ في غِمدٍ واحدٍ! إذن لا يصطلحا..... ٣٦٨
ظلمني عاملك، وضربني..... ٤٢
عقل المرأة علىٰ النصف من دِيَة الرجل، في النفس، وفيما دونها..... ٢٠٩
علىٰ أهل الإبل مِائةُ بعيرٍ..... ١٠١
علىٰ أهل الإبل مِائةٌ منَ الإبل ٩٦
علىٰ أهل الذهب ألفُ دينارٍ ١٠١
علىٰ أهل الوَرِق اثنا عشَرَ ألفَ درهمٍ..... ١٠١
العمد، والعبد، والصُّلح، والِاعتراف – لا يَعقِله العاقلة..... ٢٥٤
عمد الصبيّ وخطؤه سواءٌ فيه الكفّارة ٣٦
غَلَتِ الإبلُ بعد وفاة رسول الله ﷺ وهانتِ الدراهم، فقوّم عمرُ ﷺ إبل الدِّيَة ٩٤
في دِيَة المجوسيّ بثَمانِمِائة درهمٍ..... ٢٣٨
في الذراع إذا كُسِر – مِائتا درهمٍ ٢٣٤
في الرأس والوجه سواءٌ..... ١٠٨
في السنّ إذا اسودّت عقلُها كاملًا، وإذا طُرِحت بعد ذٰلك، ففيها عقلُها ١٧٦
في عين الدابّة رُبُعُ ثمنها..... ٢١٢، ٢١٣
في العين القائمة، والسنّ السوداء، واليدِ الشَّلّاء – ثُلُث دِيَتها ..... ١٧٧، ٢٢٥
في اللسان إذا استُوعِيَ – الدِّيَةُ تامّةً ١٦١
قد أجاز عمرُ وابن مسعودٍ ﷺ العفوَ من أحد الأولياء ٢٢

قد ورّثه[1] عمرُ بن الخطّاب وعليُّ بن أبي طالبٍ ﷺ وشُرَيحٌ ٢٧
القَسَامة توجِب العقلَ، ولا تُشِيطُ الدمَ..... ٣٢٢
قضىٰ بالميراث للزبير، والعقلِ علىٰ عليٍّ، ﷺ ٢٦٩
قضىٰ عمرُ ﷺ بشَطْر الدِّيَة علىٰ السَّعْديّينَ ٣١٣
قضىٰ عمرُ ﷺ بعقل البصير علىٰ الأعمىٰ ٢٨٨
قضىٰ عمرُ ﷺ في الأصابع في الإبهام بثلاثةَ عَشَرَ، وفي التي تليها باثني عشَرَ.... ١٨٧
قضىٰ عمرُ ﷺ في الأضراس ببعيرٍ بعيرٍ ١٧٢
قضىٰ فيه[2] عمرُ ﷺ أربعَ دِيَاتٍ وهو حيٌّ ٢٢٤
قضىٰ فيه[3] عمرُ ﷺ بأربع دِيَاتٍ ١٤١
قضىٰ فيه[4] عمرُ ﷺ بالدِّيَة ٢٠٢
قوّم الإبلَ عشرين ومِائةً كلَّ بعيرٍ ٩٣
قوّم عمرُ ﷺ إبلَ الدِّيَة ستّةَ آلافِ درهمٍ..... ٩٤
قوّم عمرُ ﷺ تلك الدِّيَةَ علىٰ أهل القرىٰ ألفَ دينارٍ ٢٠٥
قوّم عمرُ ﷺ تلك الدِّيَةَ علىٰ القرىٰ ألفَ دينارٍ، أوِ اثني عشَرَ ألفَ درهمٍ..... ٩٠
قوّم عمرُ ﷺ الدِّيَةَ في الذهب ألفَ دينارٍ..... ٩٦

(١) يعني الأخَ منَ الأمّ: هل يرث منَ الدِّيَة.

(٢) يعني رجلًا ضُرب بحجرٍ في رأسه، فذهب سمعُه، وعقله، ولسانه، وذَكَرُه.

(٣) يعني رجلًا ضُرب بحجرٍ في رأسه، فذهب سمعُه، وعقله، ولسانه، وذَكَرُه.

(٤) يعني في الأعور تُفقأ عينه.

=

قوّمها[1] عمرُ ﷺ في خلافته حين غَلَتِ الإبل ستّةَ آلاف درهمٍ..... ٩٦
كانتِ[2] الإبلَ حتّىٰ كان عمرُ بن الخطّاب ﷺ فقوّم الإبلَ..... ٩٣
كان مع سيف عمرَ بنِ الخطّاب ﷺ أمرُ العُقُول ١٧٦
كتب إليّ عمرُ ﷺ بخمسٍ من صَوَافي الأمراء.....٢١٢
كذٰلك الأمرُ ٣١٠
لَأقتلَنّ قتادةَ ٣٣٨
لعلّك أن تُخَلَّف بعدي، فأطعِ الإمام، وإن كان عبدًا حبشيًّا ..... ٣٨٥، (٣٨٦)
لم تزلِ الإبلُ تغلو ويرخُص الوَرِق حتّىٰ جعلها عمرُ ﷺ اثني عشَرَ ألفًا ٩٥
لَمّا حجّ عمرُ ﷺ حِجّته الأخيرةَ، غُودِر رجلٌ منَ المسلمين قتيلًا ٣١٢
لـمّا طُعِن عمرُ ﷺ، وَثَب عُبيد الله بنُ عمرَ ﷺ علىٰ الـهُرْمُزان فقتله..... ٣٨
لـمّا كان عمرُ ﷺ، غَلَتِ الإبل، ورخُصتِ الوَرِقُ؛ فجعلها عمرُ ﷺ..... ٩٥
ليس لك[3] القَوَد، إنّما لك العَقْل..... ٤٥
ما أدري ما هٰذا، انظروا إذا أنا مِتُّ، فاسألوا عُبيد الله ﷺ البيّنةَ ٣٨
ما أُصِيب منَ اللسان فبلغ أن يَمنع الكلامَ، ففيه الدِّيَةُ ١٦١
المجوسيّة أربعُمِائة درهمٍ ٢٤٢
مُرْه، فلْيَلْقَني بقُدَيدٍ بعشرين ومِائةٍ منَ الإبل.....٣٣٨

(١) يعني الدِّيَةَ.

(٢) يعني الدِّيَةَ.

(٣) يعني رجلًا كُسِر فَخِذُه.

=

مَن تأمّر عن غير مَشُورةٍ، فاضربوا عنقه..... ٣٧٦
من هٰذا الذي له هٰذه الثلاثِ[1] ٣٦٨
هل علمتم لهٰذا القتيلِ قاتلًا منكم..... ٣١٢
والله، لَأُقِيدَنَّك منه إذًا ٤٢
والله، لئن كنت صادقًا، لأُقِيدَنَّك به ٤
وَجَد رجلٌ عند امرأته رجلًا؛ فقتلها، فرُفِع ذٰلك إلىٰ عمرَ رضي الله عنه ٣١
لا أُقِيد منَ العظام..... ٤٤
لا تفارقِ الجماعةَ..... ٣٨٦
لا يكلَّف الأعرابيُّ الذهبَ ولا الوَرِقَ ..... ٩٠، ٢٠٥
لا يَؤُمَّنَّ أحدٌ جالسًا بعد النبيّ ﷺ..... ٣٦
يا أبا أميّةَ، لعلّك أن تُخَلَّف بعدي، فأطعِ الإمام، وإن كان عبدًا ..... ٣٨٥، (٣٨٦)
يا أمير المؤمنين، ظلمني عاملك، وضربني ٤٢
يا معشرَ هَمْدانَ، حَقَنتم دماءكم بأيمانكم، فما يَبطُل دَمُ هٰذا الرجلِ المسلم ٣٠٩

❐ عمرُ بن عبد العزيز:

إنْ هي استوت وفيها عَثَمٌ أو شيءٌ، أُقِيمت قيمةً، ثمّ غَرِمها الذي كسرها ٢٣٦
في كلّ قَصَبةٍ قُطِعت من قَصَب الأصابع - ثُلُثُ عَقلِ الإصبع..... ١٩٠
قضىٰ عمرُ بن عبد العزيز في النصف، وألقىٰ ما كان جَعَل معاويةُ رضي الله عنه..... ٢٤٨

---

(١) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾، وقولَه: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾، وقولَه: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.

ما دون المُوضِحة خُدوشٌ، فيها صلحٌ.....١١٨

❐ **عمرُو بن عبد الله، أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ:**

إنّ شعبةَ يقول إنّك لم تسمع من علقمةَ شيئًا ٨٨

صَدَقَ ٨٨

❐ **عوفُ بن أبي جَمِيلةَ الأعرابيُّ:**

الطَّرَقُ الخطّ يُخَطُّ.....٣٥٣

العِيافة زجر الطير.....٣٥٣

❐ **القاسم بن سلّامٍ أبو عُبيدٍ الهرويُّ:**

قدِ اختلفوا في تأويل قوله: «ولا عبدً» ٢٥٦

قوله: (اصبِروا الصابر) يعني احبسوا الذي حبسه ١٣

❐ **القاسم بن محمّدِ بن أبي بكرٍ:**

تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ، ولا يَرُدُّ الدِّيَةَ إلىٰ أهل الشرك، علىٰ قريشٍ.....٣٢٧

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[1] ٨٢

العقل في الخطإ خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ حِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ ٨٢

مِنْ أهل الذمّة، فتحرير رقبةٍ مؤمنةٍ، ودِيَةٌ مسلَّمةً إلىٰ أهله ٣٢٧

❐ **الليث بن سعدٍ:**

لا تَحمِل العاقلة عمدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا، ولا ما جنىٰ المملوك .....(٢٥٨)

(١) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ حِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

=

❐ مالكُ بن أنسٍ:

الأمر عندنا علىٰ ذٰلك[١] ١٧٤

الأمر المجتمَع عليه عندنا أنّه ليس فيما دون المُوضِحة منَ الشِّجَاج عقلٌ ١١٧

إنّا لم نعلم أحدًا منَ الأئمّة في القديم ولا الحديث قضىٰ فيما دون المُوضِحة ١٢٢

إنّ العمل عندنا علىٰ غيره[٢] ١٢٣

إنّما العقل في المُوضِحة فما فوقها ١١٧

إنّما فيها[٣] الِاجتهاد، لا شيءٌ مؤقَّتٌ ٢٢٧

دِيَة المجوسيّ ثمانُمِائة درهمٍ ..... (٢٤٣)

في امرأةٍ حاملٍ ضربها رجلٌ؛ فماتت وهي حاملٌ ..... (٢٩٢)

في النصف: يكون في سنتين؛ لأنّه زيادةٌ علىٰ الثُّلُث ٢٨٠

فيها دِيَةُ المرأة، وليس لحملها معها إذا هَلَك بهلاكها - دِيَةٌ ..... (٢٩٢)

فيهما[٤] الِاجتهاد ٢٢٩

ليس علىٰ هٰذا[٥] العملُ، إنّما فيها الِاجتهاد ٢٢٧

المجوسيّة أربعُمِائة درهمٍ ..... (٢٤٣)

---

(١) يعني أنّ السنّ إذا اسودَّت، تمّ عقلُها.

(٢) يعني أنّ في المِلْطَاة نصفَ ما في المُوضِحة.

(٣) يعني العين القائمةَ إذا طُفِّئت أو بُخِقت.

(٤) يعني في الحاجبين.

(٥) يعني في العين القائمة إذا طُفِّئت أو بُخِقت.

نَرىٰ أنّ جنين الأَمَة عُشْرُ قيمة أمّه ٢٩٩

❐ مجاهدُ بن جبرٍ:

الحروف ثمانيةٌ وعشرون حرفًا؛ فما قُطِع منَ اللسان، فهو علىٰ ما نقص ١٦٥
الدِّيَةُ تخفيفٌ منَ الله ١٤
في البيضتين الدِّيَةُ وافيةً، خمسون خمسون في كلّ بيضةٍ ٢٢١
كان كُتِب علىٰ أهل التوراة: من قَتَل نفسًا بغير نفسٍ حقٌّ أن يُقاد بها ١٤
لكم في القِصاص حياةٌ، ينتهي بها بعضُكم عن بعضٍ ١٤
من قَتَل بعد أخذه الدِّيَةَ، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٤

❐ محمّدُ بن إدريسَ الشافعيُّ:

إنّ أوّل الشِّجَاج الحارِصة ١٢٥
أنّها[1] في مُضِيّ الثلاث سنينَ، في كلّ سنةٍ ثُلُثُها، وبأسنانٍ معلومةٍ ٢٧٨
التغليظ كما قال عطاءٌ، يؤخذ في مضي كلّ سنةٍ ٦٨
رؤيا الأنبياء وحيٌ ٣٨٠
في الأضراس خمسٌ خمسٌ؛ لِما جاء عنِ النبيّ ﷺ ٢٣٣
فيه[2] حكومةٌ ٢٣٢
فيه[3] حكومةٌ بقدر الشين والألم ٢٣١

---

(١) يعني دِيَةَ الخطإ.

(٢) يعني في حلق الرأس.

(٣) يعني في الحاجب يُشانُ.

قِصَرُ مدّته، وعَجَلة موته، وشُغْلُه بالحرب لأهل الردّة..... ٣٨٠
لمّا قضىٰ رسول الله ﷺ في جنين الحرّة بغُرّةٍ، ولم يُذكَر عنه أنّه سأل..... ٣٠١
يعني في قومٍ عدوٍّ لكم ٣٢٦

❐ محمّدُ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ المدنيُّ:

كانتِ الدراهم يومئذٍ[1] وزنَ ستّةٍ..... ١٠٤

❐ محمّدُ بن الحسن الشيبانيُّ:

إنّما معناه أن يقتل العبدُ حرًّا ٢٥٦

❐ محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ:

إنّما معناه أن يكون العبد يُجنىٰ عليه ٢٥٦
لا أعرفُ؛[2] لعلّها تكون شديدةً، فيَلطِمَ دونها..... ٥٢

❐ محمّدُ بن مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ الزهريُّ:

إنْ هي استوت وفيها عَثَمٌ أو شيءٌ، أُقِيمت قيمةً، ثمّ غَرِمها الذي كسرها ٢٣٦
دِيَةُ الخطإ عشرونَ ابنةَ مَخَاضٍ، وعشرونَ ابنةَ لَبُونٍ، وعشرونَ ابنَ لَبُونٍ ذكرٌ..... ٧٩
في أعورَ فَقَأ عينَ رجلٍ صحيحٍ..... ٢٠٠
في امرأةٍ حاملٍ ضربها رجلٌ؛ فماتت وهي حاملٌ..... ٢٩١
في امرأة ضُرِبت فأسقطت ثلاثةً..... ٢٩٠

---

(١) يعني في زمن عثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه.

(٢)

=

في رجلٍ ضرب امرأته أو سُرِّيَّته، فطَرَحَت ما في بطنها ٢٨٩
فيها دِيَةُ المرأة، وليس لحملها معها إذا هَلَك بهلاكها - دِيَةٌ ٢٩١
في ولدها غُرّةٌ، وعليه كفّارةٌ ٢٨٩
قضىٰ الله في كتابه أنّ العين بالعين؛ فعينُه[١] قَوَدٌ، وإن كان بقيّةَ بصرِه ٢٠٠
نَرىٰ في كلّ جنينٍ قد تبيَّن أنّه حَبَلٌ - غُرّةً ٢٩٠
نَرىٰ في كلّ واحدٍ منهم[٢] غُرّةً ٢٩٠

❐ مسروقُ بن الأجدع:

في الأعور تُصاب عينُه الصحيحةُ ١٩٣
فيها[٣] نصف الدِّيَة ١٩٣
ما أنا فقأتُ عينَه! أنا أَدِي قتيلَ الله؟! فيها نصف الدِّيَة ١٩٣

❐ معاويةُ بن أبي سفيانَ:

إنْ هي استوت وفيها عَثَمٌ أو شيءٌ، أُقِيمت قيمةً، ثمّ غَرِمها الذي كسرها ٢٣٦
أنّ معاويةَ ﵁ بعث إلىٰ ابن عمرَ ﵄ مِائة ألفِ درهمٍ ٣٨٨
الدِّيَة تنقص في قضاء عمرَ ﵁، وتزيد في قضاء معاويةَ ﵁، فلو كنتُ أنا ١٧٢
قضىٰ معاويةُ ﵁ في الأضراس بخمسةِ أبعرةٍ خمسةِ أبعرةٍ ١٧٢

---

(١) يعني عين الأعور الصحيحةَ.

(٢)

(٣) يعني عين الأعور الصحيحةَ.

=

لمّا كان معاويةُ ﷺ، أعطىٰ أهل المقتول[1] النصفَ، وألقىٰ النصف ٢٤٨

❐ **معمرُ بن راشدٍ الأزديُّ:**

الناس عليه[2] ١٣٢

❐ **المغيرة بن شعبةَ:**

في المُغَلَّظة ثلاثون حِقّةً، وثلاثون جَذَعةً، وأربعون ثَنِيّةً خَلِفةً ..... (٦٤)

❐ **المفضَّل بن غسّانَ الغَلَابيُّ:**

الحارث بن سُوَيدِ بن صامتٍ: من بني عمرِو بن عوفٍ ٢٥

هو الذي قتل المُجَذَّر يوم أحدٍ غِيلةً، فقتله به نبيّ الله ﷺ ٢٥

❐ **مقاتلُ بن حيّانَ:**

إذا قَتَل رجلٌ بعمدٍ، فعفا عنه وليُّ المقتول، ولم يَقتصَّ منه، وقَبِل الدِّيَةَ ١٥

الدِّيَةُ تخفيفٌ منَ الله ١٤

كان كُتِب علىٰ أهل التوراة: من قَتَل نفسًا بغير نفسٍ حقٌّ أن يُقاد ..... ١٤، (١٥)

لِيؤدّي المطلوبُ إلىٰ الطالب الدِّيَةَ بإحسانٍ ١٥

مَنْ قَبِل الدِّيَةَ ثمّ قَتَل، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٥

من قَتَل بعد أخذه الدِّيَةَ، ﴿فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٤

❐ **مكحولٌ الشاميّ:**

في السمع إذا ذهب كلُّه، قال: فيه الدِّيَة .....(١٣٩)

---

(١) يعني أنّ في الأذن نصفَ الدِّيَة.

(٢) يعني علىٰ أنّ في الأذن نصفَ الدِّيَة.

في المُوضِحة في الوجه والرأس والأنف: سواءٌ ١٠٩

كانوا يجعلون في جَفْن العين إذا أُخِذ عنِ العين – الدِّيَةَ ١٤٩

❐ **موسىٰ بنُ عقبةَ:**

اليَمَانُ أبو حذيفةَ ﷺ، واسمه حُسَيلُ بن جُبَيرٍ ٣٣٠

❐ **هشامُ بن عروةَ:**

إنّهم كانوا أهل ورعٍ وخشيةٍ منَ الله، وبُعَداءَ منَ التكلُّف والجرأة علىٰ الله ٣٤٩

لٰكنّها لو جاءتِ اليومَ مثلُها، لوجدت نَوْكَىٰ أهلَ حُمْقٍ وتكلُّفٍ ٣٤٩

لو جاءتِ اليومَ، أفتيناها بالضمان ٣٤٩

❐ **يحيىٰ بنُ زكريّا بنِ أبي زائدةَ:**

تفسيره: أنّ ثلاثَ جَوَارٍ كنَّ يلعبْنَ، فركبت إحداهنّ صاحبتَها ٢٨٧

❐ **يحيىٰ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ:**

في السمع إذا ذهب كلُّه، قال: فيه الدِّيَة ..... (١٤٠)

لم أدركِ الناسَ إلّا علىٰ ذٰلك ٢٦١

مِنَ الأمر القديم أن تَعقِل العاقلة الثُّلُثَ، فصاعدًا ٢٧٧

❐ **يحيى بنُ معينٍ:**

أبو إسحاقَ قد رأىٰ علقمةَ، ولم يسمع منه ٨٩

❐ **يزيدُ بن عبد الله بن قُسَيطٍ:**

أسنان الدِّيَة خَمْسٌ ٨١

سُئِل: كم في إصبع الرِّجْل منَ العقل؟ فقال: عَشْرُ فرائضَ ..... (١٨٤)

الكنىٰ

❐ **أبو بكرِ بنُ عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشامٍ:**

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[1] ٨٢

العقل في الخطإ خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ حِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ ٨٢

❐ **أبو عُبيدةَ بنُ عبد الله بن مسعودٍ:**

ما أذكر منه[2] شيئًا ٨٧

❐ **أبو هريرةَ الدَّوسيُّ:**

إنّي لَأسبّح كلّ يومٍ قدرَ دِيَتي: اثني عشَرَ ألفًا..... ١٠٠

المبهَمون

❐ **خارجةُ بن زيدٍ، عن أصحاب النبيّ ﷺ، والفقهاء:**

أنّ رجلًا منَ الأنصار قَتَل وهو سكرانُ رجلًا، ضربه بشُوبَقٍ..... ٣١٨

❐ **سالِم بن عُبيدٍ، عن رجلٍ منَ الأنصار:**

منّا رجلٌ، ومنكم رجلٌ..... ٣٦٨

❐ **سالم بن عُبَيدٍ، عنِ المهاجرين:**

انطلقوا بنا إلىٰ إخواننا منَ الأنصار؛ فإنّ لهم في هٰذا الحقِّ نصيبًا..... ٣٦٨

❐ **محمّدُ بن إدريسَ الشافعيُّ، عن بعض أصحابه:**

قال بعض أصحابنا في الرجل يقتل الرجل من غير نائرةٍ ٢٣

---

(١) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ حِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

(٢) يعني من أبيه عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

❐ **محمّدُ بن شهابٍ الزهريُّ، عن رجالٍ سوىٰ سعيدِ بن المسيَّب:**

إنّما هو سلعةٌ يُقوَّم ٢٥١

❐ **معمرُ بن راشدٍ، عمّن يفسّر الحديث:**

شؤم الدار جارُ السُّوء ٣٥٦

شؤم الفَرَس إذا لم يَغْزُ عليه ٣٥٦

شؤم المرأة إذا كانت غير وَلُودٍ ٣٥٦

❐ **أبو الأسود، عن رجلٍ من صالح المهاجرين:**

إنْ كان صادقًا، فلْيُحيِ نفسه ٣٤٨

أنّ الوليد بن عقبةَ ﷺ كان بالعراق، يلعب بين يديه ساحرٌ ٣٤٨

❐ **أبو الزناد، عنِ الفقهاء من أهل المدينة:**

إذا برأ وليس به عيبٌ، لا يَرَون في ذٰلك إلّا عطاءَ المُداوي ٢٣٧

إذا وَلدتِ المرأة في غير قومها، فبنُوها يرثونها، وقومها يَعقِلون عنها ٢٧٠

إنْ جُبِر شيءٌ من ذٰلك[1] وبه عيبٌ أو نقصٌ، فإنّه بقدْرِ شينِ ذٰلك ٢٣٧

إنْ سقط ميْتًا، ففيه الغُرّة، وإن سقط حيًّا فمات، ففيه الدِّيَةُ كاملةً ٢٩٣

الذكر مثلُ ذٰلك[2] إن قُطِع كلُّه، أو قُطِعت حَشَفته ٢٢٣

رَأَوا ذٰلك في الصُّهَيبيّ حين قتله الحاطِبيّون ٣٢٠

---

(١) يعني العظامَ.

(٢) يعني مثلَ الأنف: فيه الدِّيَة إذا أوعِيَ جَدْعًا، أو قُطِعت أرنبته.

=

السِّنُّ في كلّ جُرحٍ – قَلَّ أو كَثُرَ – خمسةُ أخماسٍ علىٰ هٰذه الصفةِ[1] ٨٢
العقل في الخطإ خمسةُ أخماسٍ، فخُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ ٨٢
الفَخِذ مِنَ المتالف ٤٦
في الأنف إذا أُوعِي جَدْعًا، أو قُطِعت أرنبتُه – الدِّيَةُ كاملةً ٢٢٣
في الرجل يَضرِب المرأة فتَطرَح جنينها ٢٩٣
القَوَد بين الناس من كلّ كسرٍ أو جُرحٍ ٤٦
كانوا يجعلون المُوضِحة في الوجه والرأس سواءً ١١٢
كلّ عظمٍ كُسِر خطأً ثمّ جُبِر مستويًا، فليس في ذٰلك إلّا عطاءُ المُداوي.....٢٣٧
من قتل امرأةً حاملًا، فلا عقلَ لِمَا في بطنها ٢٩٣
مولاها[2] بتلك المنزلة ٢٧٠
ميراثها[3] لبَنِيها، وعقلُ ما جَنَت علىٰ قومها ٢٧٠
لا تَحمِل العاقلة ما كان عمدًا، ولا بصلحٍ، ولا اعترافٍ، ولا ما جنىٰ المملوك ٢٦٢
لا قَوَدَ في مأمومةٍ، ولا جائفةٍ، ولا مَتْلَفٍ..... ٤٦
يَبدأ باليمين في القَسَامة الذين يجيئون منَ الشهادة علىٰ اللَّطْخ ٣١٧
يجعلون في الأنثيين الدِّيَةَ، وفي أيّتِهما أُصيبت نصفَ الدِّيَة ٢٢٣
يَرَونها للّذي يأتي به منَ اللَّطْخ والشبهة أقوىٰ ممّا يأتي به خصمه.....٣١٩

(١) يعني صفةَ أسنان دِيَة الخطإ، خُمُسٌ جِذَاعٌ، وخُمُسٌ حِقَاقٌ، وخُمُسٌ بناتُ لَبُونٍ، وخُمُسٌ بناتُ مَخَاضٍ، وخُمُسٌ بنو لَبُونٍ ذكورٌ.

(٢) يعني من ولدت في غير قومها.

(٣) يعني من ولدت في غير قومها.

❐ **أبو سعيدٍ الخُدْريُّ، عن خطباء الأنصار:**

لـمّا تُوُفِّيَ رسول الله ﷺ، قام خطباء الأنصار ..... ٣٥٩، (٣٦٠)
نُرىٰ أنْ يَلِيَ هٰذا الأمرَ رجلان: أحدُهما منكم، والآخَر منّا..... ٣٥٩، (٣٦٠)
يا معشر المهاجرين، إنّ رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلًا ..... ٣٥٩، (٣٦٠)

النساء

❐ **حفصةُ أمّ المؤمنين:**

أنّ حفصةَ بنتَ عمرَ رضي الله عنهم سحرتها جاريةٌ لها، فأقرّت بالسحر وأخرجته..... ٣٤٦

❐ **عائشةُ أمّ المؤمنين:**

أخْرَجَتْ دِيَته اثني عشَرَ ألفًا ٩٩
أخرِجوا عنّي الساحرةَ..... ٣٥١
أصابها مرضٌ، وإنّ بعض بني أخيها ذكروا شكواها لرجلٍ من الزُّطّ..... ٣٥٠
أنّ عائشةَ رضي الله عنها بينما هي مرّةً تصلّي إذا بحيّةٍ قريبةٍ منها، فأَمَرت بها فقُتِلت..... ٩٩
إنّ لله عليَّ ألّا تَعتِقي أبدًا، انظروا أسوأ العرب مَلَكةً، فبيعوها منهم ٣٥٠
دخلتِ امرأةٌ علىٰ عائشةَ رضي الله عنها فقالت: هل عليَّ حَرَجٌ أن أقيّد جَمَلي ٣٥١
قدِمَتْ عليَّ امرأةٌ من أهل دُوْمَة الجَنْدَل، جاءت تبتغي رسولَ الله ﷺ..... ٣٤٩

فِهرِس الغريب

الآطَامٌ ٣٣٢
ابْتَدَرَ ٣٣٢
أَثَاثٌ..... ٢١٥
ابنُ لَبُونٍ..... ٧٩
ابنةُ مَخَاضٍ ٧٩
أَبو جَادٍ ٣٥٢
أَجْنَاد ١٩٠
احْتَبَىٰ ٢٨٥
أَحقِلْ..... ٣٤٩
أَحْبِزْ..... ٣٤٩
احْتَرَطَ ٣٤٨
أَرَابَ..... ٣٤٩
الأَرْقَمُ ٤٥
أَرْنَبَةُ ٢٢٣
استَعْدَىٰ ١٩
استَعْصَمَ ٣٢٦
استَقِدْ..... ١
اسْتَهَلّ ٢٦٦
اسْتُؤْصِلَ ١٥٠
اسْتَوْصَىٰ ٤
اسْتُوعِيَ ١٤٦
اشْتَمَلَ ٣٤٨
اصْطَبَحَ ٣٤٣
أَطْحَنَ ٣٤٩
الِاعْتِرَافٌ..... ٢٥٤
أَعْتَقَ عن دُبُرٍ ٣٥٠
أَعْيَىٰ الناسِ ٧٤
أَفرِكْ..... ٣٤٩
اقْشَعَرَّ ٣٤٩
أُقِيدُ ٤
آمَّةٌ..... ١١٤
إنْ..... ٣٣٣
انْتَزَىٰ..... ٣٨٧
أَوْطَأَ..... ٧٠
أُوعِبَ ١٢٦
أُوْعِيَ ١٠٥

أُوْقِيَّةٌ ٩٤
أَيْبِسْ ٣٤٩
بابِلُ ٣٤٩
بازِلٌ ٦٣
باضِعَةٌ ١٢٤
بُخِقَتِ العَينُ ٢٢٦
بَدْرَةٌ ٣٦٠
بُرْدٌ ٢٨٥
بناتُ لَبُونٍ ٦٥
بَنُو عَمْرِو بنِ عَوْفٍ ٣٢٧
تُبْرِئُ ٣٠٢
تَبْضَعُ ١٢٥
تَثْرِيبٌ ٣٥٩
تَحَرَّجَ ٣١٣
تَرْقُوَةٌ ٢٣٣
تَسْتَأْمِيْ ٧٥
تَسْتَهْوِيْ ٣٥٨
تَشُقُّ العَصَا ٣٥٩
تُشِيطُ ٣٢٢
تُصْرَفُ ٣٥٨
تَعْدِلُ عنه ٣٦٧
تُلْحَوْنَ ٣٦٧
تُنَجَّمُ ٦٦
تَهْشِمُ ١٢٥
تَوَافَى القَوْمُ ٣٧٠
تَوَشَّقَ ٣٣١
ثَقِلَ ٣٧٣
ثِمَالٌ ٢١٥
ثَنِيّةٌ ٦٣
جابَذَ ٢٤
جابِرٌ ٢٣٦
جائِفَةٌ ٤٦
جَدْعٌ ١٠٥
جَذَعةٌ ٦٣
جِذَاعٌ ٦٥
جَرِيدَةٌ ٣٦٧
جُعْلٌ ٢٣٦
جَفْنٌ ١٤٩
جِلَّةٌ ٨٢
حائِطٌ ١٩

الحِجْرُ ٣١٠
حَدَاثَةٌ ٣٤٩
حَشَفَةٌ ١٦٠
حَصَبَ ٢٣٩
الحَطِيمُ ٣١٢
حِقّةٌ ٦٣
حِقَاقٌ ٦٥
حمراءُ الأسدِ ٢٤
حَمَلَ عَلَيْهِ ٧٧
حَوَارِيّ ٣٥٩
حَيٌّ ٤
خَاصِرَة ٧٥
خَتَنٌ ٣٥٩
خُدُوشٌ ١١٨
خَرِبةٌ ٣٠٩
خَرَمَاتٌ ١٥٥
خِطَامٌ ٦
خَلَاءٌ ٨
خَلَاقٌ ٣٥٢
خَلِفةٌ ٦٣
خَلُوقٌ ٢
خَيْبَرُ ٣٠٢
خَيْوَانُ ٣١٠
دالِيَةٌ ٣٠٨
الدامِيَةُ ١٢٤
دَوَاوِينُ ٢٧١
دُوْمَةُ الجَنْدَل ٣٤٩
دُونَكَ ٣٦٨
دَوَّنَ ٢٧١
دِيَةٌ ١٤
ذَحْلٌ ٧٤
ذِمّيٌّ ٢٧٤
ذو سَهْمٍ ٢٢
رِبَعَةٌ ٢٦٤
رَحْلٌ ٦
زُبْيَةٌ ٢٨٤
الرُّطُّ ٣٥٠
ساعٍ ٤
سَجْعٌ ٢٦٦
سِدَادٌ ٢١٥

السَّرَاةُ ٣٧٦
سَرِيَّةٌ ٤
السِّفَاق ١٢٥
سُقِطَ في يَدِهِ ٣٤٩
سَلَتَ ١٠٤
سِمْحَاقٌ ١٢٣
شِعْبٌ ٣٧٠
شُؤْبَقٌ ٣١٨
صُدْغٌ ٣٠
صَعَّدَ النَّظَرَ ٣٧١
صُلْحٌ ٢٥٤
صَوَّبَ النَّظَرَ ٣٧١
صَيْلَمٌ ٣٨٧
ضِرْسٌ ١٧١
طُرِقَ ٤
طُعِنَ ٧٥
طُفِّئتِ العينُ ٢٢٦
طَوْلٌ ٢٦٢
طِيَرَةٌ ٣٥٥
ظاهِرَةٌ ٣٢٧
عاقِلَةٌ ٢٥٤
العالِيَة ٣٤٣
عانِيْ ٢٦٤
عَبَلَاتٌ ٦٩
عَتِبَ ٥٣
عَدْلٌ ٩٤
عَرَّافٌ ٣٤٤
عَرَّفَ ٢٧١
العُرَفَاءَ ٢٧١
عُرقُوبٌ ٧٥
عَزَمَ عَلَيْهِ ١٢٣
عِصَابَةٌ ٣٧١
عُصِبَت عَيْنُهُ ١٤٨
عَصَبَةٌ ٢٦
العَقَبَةُ ٣٧٠
عَقَرَ ١
عَقْلٌ ٢٦
عَلَمٌ ١٤٨
عينٌ قائِمَةٌ
غَدْرَةٌ ٣٨٧

غُرّةٌ ٢٦٦
غُودِرَ ٣١٢
غِيْلَةٌ ٢٢
فِرَاشُ العَظْمِ ١٢٥
فَزَّعَ ١٤٥
فَضَلَ ٢٦٨
قَارِصَةٌ ٢٨٧
قامِصَةٌ ٢٨٧
قِدْحٌ ١
قَرَنَ ٣٥٩
قَسَامَةٌ ٣٠٢
قَصّارٌ ١٢٥
قَصَبَةٌ ١٩٠
قَضِيبٌ ٢
قَطِيفَةٌ ٦
قَلِيبٌ ٣٠٣
قَمَصَ ٢٨٧
قَوَدٌ ٧
قَوَّمَ ٢٠٥
كَاهِنٌ ٣٤٤
كُبْرٌ ٣٠٣
كَشْحٌ ٣
لَطْخٌ ٣١٧
لَهَزَ ٣٤٢
لِوَاء ٣٨٧
مارِنٌ ١٥٠
مَأْمُومَةٌ ٤٦
مَتَالِفُ ٤٦
مُتَخَلِّقٌ ١
المُتَلَاحِمَةُ ١٢٤
مَتْلَفٌ ٤٦
مَعَاقِلُ ٢٦٤
مُعَاهَدٌ ٣٢٨
المُغَلَّظة ٦٣
مُفْرَحٌ ٢٦٤
مِلْطَاءُ ٢٣٧
مِلْطَاةٌ ١١٩
مَلَكَةٌ ٣٥٠
مَلِيحٌ ٣
مُنَقِّلَةٌ ١١٣

مُوتَصِلٌ ٣١٢
مُوْضِحَةٌ ٤٨
نائِرَةٌ ٢٣
نَحْوٌ ٣٤٨
نَخَسَ ٢
نَذْرٌ ٢٣٢
نَشَدَهُ بِالله ٣٥٨
نَكَلَ ٣٠٥
نَوْكىٰ ٣٤٩
هاشِمَةٌ ١١٣
وَأَدَ ٢٩٥
وادِعةُ هَمْدَانَ ٣٠٩
واقِصَةٌ ٢٨٧
وَجَأَ ٦٠
وَجَدَ عَلَيْهِ ٣١
وَدَىٰ ٣٠٣
وَرْسٌ ٢
وَرِقٌ ٩٠
وَضَحٌ ١٢٥
وُقِصَ ٢٨٧
يَتَعَاقَلون ٢٦٤
يَتَعَرَّضُ ٣٢٢
يَحْصِي ٣٨٩
يَخْضِبُ ٣٠
يدٌ شَلَّاءُ ١٧٧
يَرِيحُ ٣٣٤
يُشَانُ ٢٣١
يُشرِفُ ٣٨٧
يُطَلُّ ٣١١
يَعْدُو ٣٥
يُعْقَلُ ٢٣٧
يَعْبُرُ ٤
يُكْفِرُ ٣٨٩
يَلقَمُ ٤٥
يُمْتَثَلُ ٥٨
يُنْصَبُ ٣٨٧
يُنَقَّلُ ١٢٥
يُنْقَمُ ٤٥
يُوحِشُ ٣٨٩

فِهرِس الرواة المترجَم لهم

وقد سلكت في هٰذا الفِهرِس المنهج التالي:

❐ فَهرَست الرواة الذين في أسانيد البيهقيّ، دونَ المذكورين في تضاعيف التخريج.

❐ ذكرتُ معهم سائر الأعلام، الذين وقعوا في المتون، أوِ التعاليقِ، أو في أثناء كلام البيهقيّ علىٰ الأحاديث، وجعلت أرقامهم بين قوسين.

❐ ذكرتُ العلَم المفهرَس بما يُعرَف به من نسبه، دون تطويلٍ.

❐ عزوتُ الأعلام إلىٰ جميع الأحاديث التي ورد فيها ذكرُهم، وترجَمةُ كلّ واحدٍ منهم في أوّل موضعٍ ذُكِر فيه.

❐ كرّرت العَلم بكلّ صيغةٍ يُعرَف بها، من نسبةٍ إلىٰ جدٍّ، أو كنيةٍ، أو لقبٍ، أو نحوِ ذٰلك، ولا سيّما الصيغِ التي ذكره بها البيهقيُّ؛ ليهتديَ إليه من يطلبه بأيّ صيغةٍ منها، ولو جهل اسمه.

❐ أحلت الراويَ إذا تكرّر ذكرُه بصيغٍ متنوّعة إلىٰ موضعِ ذكره باسمه ونسبه، وعنده عزوتُ إلىٰ الأحاديث التي ذُكِر فيها.

وبالله التوفيق.

الهمزة

- أحمدُ بن إسحاقَ بنِ أيّوبَ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، الصِّبْغيّ ..... ٢٠١، ٣٠٣
- أحمدُ بن جعفرِ بن حمدانَ، أبو بكرٍ، البغداديُّ، القَطِيعيُّ ٣٥٣
- أحمدُ بن حازمِ بن محمّدِ بن يونُسَ بنِ حازمِ بن قيسِ بن أبي غَرَزةَ ٣٤٥
- أحمدُ بن الحسن بن أحمدَ، الحَرَشيُّ، أبو بكرٍ، الحِيريُّ، القاضي.....١، ٦، ٤٢، ١١٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٦٣، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٧٥
  - أحمدُ بن حنبلٍ = أحمدُ بن محمّدِ بن حنبلٍ
- أحمدُ بن سلمانَ بنِ الحسن، أبو بكرٍ، البغداديُّ، النَّجّادُ .....١٩، ٢٦٦، ٣٦٣
- أحمدُ بن شيبانَ بنِ الوليد، الفَزَاريُّ، أبو عبد المؤمن، الرَّمْليُّ ٥٧
- أحمدُ بن عبد الله بن سابُورَ، أبو العباس، البغداديُّ، الدَّقِيقيُّ ٣٧
- أحمدُ بن عبد الله بن يونُسَ، اليَرْبُوعيُّ، الكوفي .....٣٤٢، ٣٧٧
- أحمدُ بن عبد الجبّار بن محمّدٍ، العُطارِديُّ، أبو عمرَ، الكوفيُّ.....٢٦٤، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٥٨، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١
- أحمدُ بن عبد الحميد بن خالدٍ، الحارثيُّ، أبو جعفرٍ، الكوفيُّ ٣٨٦
- أحمدُ بن عُبيدِ بن إسماعيلَ، أبو عليٍّ، البصريُّ، الصَّفّار.....٢، ٤٧، ٥٨، ٧٥، ٩٧، ١٠٥، ٢٤٧، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣٦٦، ٣٨٣
- أحمدُ بن عليِّ بن الفضيل، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، الخزّاز ٥٨
- أحمدُ بن عليِّ بن المثنّىٰ، التميميُّ، أبو يعلىٰ، المَوصليُّ .....٥٩، ٣٤١
- أحمدُ بن عليِّ بن محمّدٍ، أبو منصورٍ، الدامَغانيُّ ١٠
- أحمدُ بن عمرِو بن عبد الخالق، العَتَكيُّ مولاهمُ، أبو بكرٍ، البصريُّ، البزّار.....٣٧٢

- أحمدُ بن عمرِو بن محمّدٍ، أبو نصرٍ، البخاريُّ، العراقيّ.....١٢٨، ١٩٣، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٨٣، ٣٢٢
- أحمدُ بن محمّدِ بن إبراهيمَ، الكِنْديُّ، أبو بكرٍ، الصيرفيُّ ١٠
  - أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ الحارث = أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن الحارث
- أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن الحارث، التميميُّ، أبو بكرٍ، الفقيهُ..... ٤، ١١، ٤١، ٥٤، ٦١، ٨٦، ١١٣، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٠
- أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن حفصٍ، الأنصاريُّ، أبو سعدٍ، الماليِنيُّ.....٤٠، ٥٩، ٨٨، ١٦٠، ٢٤٥، ٢٨٥، ٣١٥
- أحمدُ بن محمّدِ بن حنبلٍ، الشيبانيُّ، أبو عبد الله، البغداديُّ.....(٥٤)، ٨٧، ١٥٥، ١٧٨، ٢٩٤، ٣٥٣
- أحمدُ بن محمّدِ بن زيادٍ، العنبريُّ، أبو سعيدٍ، البصريُّ، ثمّ المكّيّ، ابن الأعرابيّ.....١٦٥
- أحمدُ بن محمّدِ بن الصَّبّاح، أبو عبد الله.....٢٩٥
- أحمدُ بن محمّدِ بن عبد الله بن زيادٍ، أبو سهلٍ، البغداديُّ، القطّان ٨
- أحمدُ بن محمّدِ بن عَبدُوسَ، العَنَزيُّ مولاهم، أبو الحسن، الطَّرَائفيُّ..... ١٥، ٣٥
- أحمدُ بن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ بلالٍ، أبو حامدٍ، النَّيْسابُوريُّ ٤٩
- أحمدُ بن منصورِ بن سَيّارٍ، الرَّمَاديُّ، البغداديّ.....٧١، ٩٥، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٦
- أحمدُ بن مِهرانَ بنِ خالدٍ، اليَزْديُّ، أبو جعفرٍ، الأصبهانيُّ ٣٤٤
- أحمدُ بن نَجْدةَ بنِ العُرْيان، أبو الفضل الهَرَويُّ.....٤٤، ٤٥، ٦٣، ٧٠، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٠، ٣٠٩

- أحمدُ بن يحيىٰ بنِ إسحاقَ، البَجَليُّ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، الحُلْوانيُّ.....٢٤٧
- أحمدُ بن يوسُفَ بنِ خالدٍ، السُّلميّ، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ، حَمْدانُ ..... ٣٥٢، ٣٥٧
  - أحمدُ بن يونُسَ = أحمد بن عبد الله بن يونُسَ
- إبراهيمُ بن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، أبو إسحاقَ، النَّيْسابُوريُّ، القارئ ٣٠
- إبراهيمُ بن سعدِ بن إبراهيمَ بنِ عبد الرحمٰن بن عوفٍ، أبو إسحاقَ، المدنيُّ.....٣٦٣
- إبراهيمُ بن طَهْمانَ، أبو سعيدٍ، الخراسانيُّ .....٣٦، ٢٠٤
- إبراهيمُ بن عبد الله بنِ إسحاقَ، أبو إسحاقَ، الأصبهانيُّ، القَصّارُ ٢٣٥
- إبراهيمُ بن عبد الأعلىٰ، الجُعفيُّ مولاهمُ، الكوفيُّ.....٣٨٥، ٣٨٦
- إبراهيمُ بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ، الزهريُّ ٣٧٨
- إبراهيمُ بن محمّدِ بن إبراهيمَ، الكِنْديُّ، أبو إسحاقَ، الصيرفيُّ ١٠
- إبراهيمُ بن محمّدِ بن الحارث، الفَزَاريُّ، أبو إسحاقَ ٢٦٥
- إبراهيمُ بن أبي طالبٍ: محمّدِ بن نوحٍ، أبو إسحاقَ، النَّيْسابُوريُّ.....٣٠٧، ٣٦٠
- إبراهيمُ بن محمّدِ بن أبي يحيىٰ، الأَسلميُّ، أبو إسحاقَ، المدنيُّ ٣٧
- إبراهيمُ بن مرزوقِ بن دينارٍ، أبو إسحاقَ، الأُمويُّ مولاهمُ، البصريُّ.....١٦، ١٧، ٧٧، ٣٢٩
- إبراهيمُ بن المنذر بن عبد الله، الأسديُّ، الحِزاميُّ، أبو إسحاقَ، المدنيُّ ٣٧٨
- إبراهيمُ بن مُنقِذِ بن إبراهيمَ، الخولانيُّ مولاهم، أبو إسحاقَ، المِصريُّ.....١٨٨
- إبراهيمُ بن ميسرةَ، الطائفيُّ..... ٩٩
- إبراهيمُ بن يزيدَ بنِ قيسٍ، النَّخَعيُّ، أبو عمرانَ، الكوفيُّ.....٢٢، ٣٣، (٤١)، (٨٤)، ١٠٣، ٢٠٩، (٢١٠)، ٢١٣، ٢٦٩، ٢٨٣

- الأحوص بن جَوّابٍ، الضّبّيُّ، أبو الجَوّاب، الكوفيُّ..... ١٤٦، ٣٢٨، ٣٦٢
- أسامةُ بن زيدٍ، الليثيُّ، أبو زيدٍ، المدنيُّ..... ٢١١
- أسامةُ بن عُمَيرِ بن عامرٍ، الهُذَليُّ، البصريُّ ..... ٢٧٢، ٢٧٣
- إسحاقُ بن إبراهيمَ بنِ عَبّادٍ، أبو يعقوبَ، اليمانيْ، الدَّبَريُّ.....٤، ٥٥، ١١٣، ١٤٣، ١٤٩
- إسحاقُ بن إبراهيمَ بن العلاء، أبو يعقوبَ، ابنُ زِبْرِيقٍ، الحِمصيُّ ٣٨٤
- إسحاقُ بن إبراهيمَ بنِ مَخْلَدٍ، الحنظليُّ، أبو محمّدٍ، المروزيُّ، ابنُ راهُوْيَهْ .....(٣٤٣)
- إسحاقُ بن الحسن بن ميمونٍ، الحربيُّ، أبو يعقوبَ..... ٨
  - إسحاقُ بن راهُوْيَهْ = إسحاقُ بن إبراهيمَ بنِ مَخْلَدٍ
- إسحاقُ بن عبد الله بن أبي فروةَ، الأُمويُّ مولاهمُ، المدنيُّ ..... ١١٦، ١٨٢، ٢٣٦
- إسحاقُ بن المُحْتَفِز، الأعرابيُّ ٢٣٥
- إسحاقُ بن يحيىٰ بنِ الوليد بن عبادةَ بنِ الصامت، الأنصاريُّ ..... ٨٣، ٩٤
- إسرائيلُ بن يونُسَ بنِ أبي إسحاقَ، السَّبِيعيُّ، أبو يوسُفَ، الكوفيُّ.....٦٠، ٨٤، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٢٩
- أسلمُ، مولىٰ عمرَ بنِ الخطّاب، أبو زيدٍ، المدنيُّ.....٢٣٣
- إسماعيلُ بن إبراهيمَ بن عقبةَ، الأسديُّ مولاهم، أبو إسحاقَ، المدنيُّ.....٣٣٠
- إسماعيلُ بن إبراهيمَ بنِ مِقْسَمٍ، الأسديُّ مولاهم، أبو بِشرٍ، البصريُّ ..... ٥٣، ٥٤
- إسماعيلُ بن إسحاقَ بنِ إسماعيلَ، أبو إسحاقَ، القاضي.....١٩، ٤٦، ٨٢، ١١٢، ٢١٠، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣١٧
- إسماعيلُ بن أميّةَ بنِ عمرٍو، الأُمويُّ ..... ١٠، ١١، ١٣، ٢٣٤
  - إسماعيلُ بن أبي أُوَيسٍ = إسماعيلُ بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ

- إسماعيلُ بن أبي خالدٍ، الأَحْمَسيُّ مولاهمُ، البَجَليُّ .....٦٣، ١٩٤، ٣٢٦
- إسماعيلُ بن خليفةَ، العَبْسيُّ، أبو إسرائيلَ، الكوفيُّ، المُلَائيّ ..... ٣١٤، ٣١٥
- إسماعيلُ بن عبد الله بن خالدٍ، العَبْدَريُّ، الرَّقّيُّ ٥٩
- إسماعيلُ بن عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصْبَحيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ.....١٩، ٤٦، ٨٢، ١١٢، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣١٧، ٣٣٠
- إسماعيلُ بن عبد الله بن محمّدِ بن مِيكَالَ، الفارسيُّ، أبو العباس، الخراسانيُّ ٦٠
- إسماعيلُ بن عبد الرحمٰن بن أحمدَ، أبو عثمانَ، النَّيْسابُوريُّ، الصابونيُّ ..... ١٥٥، ١٧٨
- إسماعيلُ بن عيّاشِ بن سُلَيمٍ، العَنْسيُّ، أبو عتبةَ، الحِمصيُّ.....(٨٦)، ٣٠٠
- إسماعيلُ بن قتيبةَ بنِ عبد الرحمٰن، السُّلَميُّ، أبو يعقوبَ، النَّيْسابُوريُّ .....١٥، ٢٧١
- إسماعيلُ بن محمّدِ بن إسماعيلَ، أبو عليٍّ، البغداديُّ، الصَّفّارُ.....٣١، ٣٦، ٦٥، ٧١، ٨٥، ٩٥، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٥، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٦١
- إسماعيلُ بن مسلمٍ، أبو إسحاقَ، المكّيُّ..... ٤٨
- إسماعيلُ بن نُجَيدِ بن أحمدَ، الأزديُّ، أبو عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ ٧٣
- أُسَيدُ بن حُضَيرِ بن سِمَاكٍ، الأنصاريُّ، أبو يحيىٰ..... (٣)
- أشعثُ (مهملًا) ..... ١٥٤، ١٦٤
- أشعثُ بن سَوّارٍ، الكِنْديُّ، الكوفيّ، قاضي الأهواز، النجّارُ ..... ١٦٢، ٢٧٩
- أشعثُ بن عبد الملك، الحُمْرانيُّ، أبو هانئٍ، البصريُّ.....١٤٥
- أشيمُ الضِّبَابيُّ.....(٣٣٩)
- الأغرّ بن الصَّبّاح، المِنْقَريُّ مولاهمُ، الكوفيّ.....٢٩٦
- أميّةُ بن بِسْطامٍ، العَيْشيُّ، أبو بكرٍ، البصريُّ ٧٣

- أميّةُ بن خالد بن الأسود، القيسيُّ، أبو عبد الله، البصريُّ..... ٨٨
- أنسُ بن عياضٍ، الليثيُّ، أبو ضمرةَ، المدنيُّ .....٢١، ١١١
- أنسُ بن مالكِ بن النضر، الخزرجيُّ، أبو حمزةَ.....٩٧، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦
- أيّوبُ بن أبي تَمِيمةَ، أبو بكرٍ، البصريُّ، السَّخْتِيانيُّ٥، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، (٣٨٧)، ٣٨٨
- أيّوبُ بن سليمانَ بن بلالٍ، القرشيُّ مولاهم، أبو يحيىٰ، المدنيُّ ٢٠
- أيّوبُ بن سُوَيدٍ، الحِميريُّ، أبو مسعودٍ، الرمليُّ ٢٧٤
- أيّوبُ بن موسىٰ، الأُمويُّ، أبو موسىٰ، المكّيُّ .....٩٠، ١٩٠، ٢٠٥

الباء

- بحرُ بن نصرِ بن سابقٍ، الخَولانيُّ مولاهم، أبو عبد الله، المِصريُّ.....١، ٦، ٧، ٢١، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٤٢، ٦٦، ٧٩، ٨٠، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١١١، ١١٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٨
- بِشرُ بن الحكم بن حَبِيبٍ، العَبْديُّ، أبو عبد الرحمٰن، النَّيْسابُوريُّ ٣٠٧
- بِشرُ بن شُعَيبِ بن أبي حمزةَ، الأُمويُّ مولاهم، أبو القاسم، الحِمصيُّ ٣٧٦
- بِشرُ بن عاصمٍ بن سفيانَ، الثقفيُّ، الطائفيُّ ٢٣٤
- بِشرُ بن عمرَ بنِ الحكم، الزهرانيُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ ٧٧
- بِشرُ بن موسىٰ بنِ صالحٍ، الأسديُّ، أبو عليٍّ، البغداديُّ ٣٠٣

- بُشَيرُ بن يسارٍ، مولىٰ بني حارثةَ منَ الأنصار، المدنيُّ..... ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤
- بقيّةُ بن الوليد بن صائدٍ، الكَلَاعيُّ، أبو يُحْمِدَ، الحِمصيُّ..... ٤٠، ٤١
- بَكرُ بن خُنَيسٍ، الكوفيُّ ٢٠٤
- بَكرُ بن محمّدِ بن حمدانَ، أبو أحمدَ، المرْوَزيُّ، الدُخَمْسِيْنيّ، الصيرفيُّ ٣٤٣
- بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشج، المخزوميُّ مولاهم، المدنيُّ..... ٨٠، ١٧٥، ١٩٩، ٢٥٢
- بُكَيرُ بن معروفٍ، الأسديُّ، الدامَغانيّ، قاضي نَيْسابُورَ ..... ١٤، ١٥
- بُكَيرُ بن وهبٍ، الجَزَريّ.....٣٦٢

التاء

- تميمُ بن سلمةَ، السُّلميُّ، الكوفيّ ٣٤٢

الثاء

- ثابتُ بن الحجّاج، الكِلَابيُّ، الرَّقّيّ ٣٧١
- ثابتُ بن محمّدٍ، الكِنَانيُّ ٣٤٥
- ثابتُ بن هُرْمُزَ، أبو المِقدام، الكوفيُّ، الحَدّاد.....٢٣٨، ٣٤٠

الجيم

- جابرٌ الجُعفيّ = جابرُ بن يزيدَ بنِ الحارث
- جابرُ بن زيدٍ، الأزديُّ، أبو الشَّعْثاء، البصريُّ ..... ٢٦، ٢٧
- جابرُ بن عبد الله بن عمرٍو، الأنصاريُّ، المدنيّ.....٥٣، ٥٨، ٥٩، (٧٧)، ٢٦٦، ٢٧١، ٣٧٠

- جابرُ بن يزيدَ بنِ الحارث، الجُعفيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ.....١٢، ٣٦، (١٧٢)، ١٨٩، ٢١٢
- جريرُ بن حازمِ بن زيدٍ، الأزديُّ، أبو النضر، البصريُّ ..... ٢، ٣٢، ٢٤١
- جريرُ بن عبد الله بن جابرٍ، البَجَليُّ ٨
- جريرُ بن عبد الحميد بن قُرْطٍ، الضَّبّيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ ..... ٣، ٣١١
- جعفرٌ (خطأٌ) ١٩٧
- جعفرُ بن بُرْقانَ، الكِلَابيّ، أبو عبد الله، الرَّقّيُّ ٣٧١
- جعفرُ بن عونِ بن جعفرٍ، المخزوميُّ، أبو عونٍ، الكوفيُّ.....٦٢، ١٨٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٨٦، ٣٦٤
- جعفرُ بن محمّدِ بن الأزهر، أبو أحمدّ، الباوَرْديُّ ٢٥
- جعفرُ بن محمّدِ بن شاكرٍ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، الصائغ ٣٥٩
- جعفرُ بن محمّدِ بن عليّ بن الحسين، الهاشميُّ، أبو عبد الله، الصادقُ ٢١
- جَنَاحُ بن نَذِيرِ بن جَنَاحٍ، المحاربيُّ، الكوفيّ، القاضي ٣٤٥
- جُنَادةُ بن أبي أميّةَ، الأزديُّ، أبو عبد الله، الشاميُّ ٣٣٤
- جُندُبُ بن عبد الله بن سفيانَ، العَلَقيُّ، البَجَليُّ، أبو عبد الله ٣٤٧
- جُندُبُ بن كعبٍ، الغامديُّ، أبو عبد الله، جُندُبُ الخيرِ ٣٤٨

● الحاء

- حاتمُ بن إسماعيلَ، الحارثيّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، المدنيُّ..... ١٥٠، ١٩٢
- الحارث بن الأَزْمَع بن أبي بُثينةَ، الهَمْدانيُّ، الكوفيّ .....(٣١١)
  - الحارث بن أبي أسامةَ = الحارث بن محمّدِ بن أبي أسامةَ

- الحارث بن زيدٍ، العامريُّ.....(٧٧)، (٣٢٧)
- الحارث بن سُويدِ بن الصامت، الأنصاريُّ ..... (٢٤)، (٢٥)
- الحارث بن عبد الله، الهمْدانيُّ، أبو زُهَيرٍ، الكوفيُّ، الأعور..... ١٦٩، ١٧٨، (٣١١)
- الحارث بن محمّدِ بن أبي أسامةَ، التميميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، البغداديُّ ٣٤٤
- الحارث بن نبهانَ، الجَرْميُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ ١٦٠
- حَبِيبُ بن أبي حَبِيبٍ، الجَرْميُّ، البصريّ..... ٢٦
- حَبِيبُ بن عُبَيدٍ، الرَّحَبيُّ، أبو حفصٍ، الحِمصيُّ ٣٨٤
- حجّاجُ بن أَرْطَاةَ بنِ ثَورٍ، النَّخَعيُّ، أبو أَرطاةَ، الكوفيُّ.....٤٤، ٤٥، ٦٢، ٧٥، (٨٦)، ١٠٩، ١٢٩، (١٤٣)، (١٥٥)، ١٧٠، ١٧٨، ١٧٩، ١٩١، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٩٤
- حجّاجُ بن أبي عثمانَ، الكِنْديُّ مولاهم، أبو الصَّلْت، البصريُّ، الصَّوّافُ ٣٤١
- حذيفةُ بن اليمانِ بن جابرٍ، العَبْسيُّ، حليفُ الأنصار.....(٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)، ٣٧٩
- حسّانُ بن ثابتِ بن المنذر، الأنصاريُّ..... (١٩)، (٢٠)
- حسّانُ بن محمّدِ بن أحمدَ، الأُمَويُّ، أبو الوليد، النَّيْسابُوريُّ، الفقيه.....١٠٠، ١٠٨، ١٣٥، ١٤١، ١٤٨، ١٥٢، ١٦١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٩١، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٤٢
- الحسن بن أحمدَ بن إبراهيمَ، أبو عليٍّ بنُ شاذانَ، البغداديُّ ٨٤
- الحسن بن الجهم بن جَبَلةَ، التيميُّ، أبو عليٍّ، الأصبهانيُّ..... ٢٤
- الحسن بن الحارث، الأهوازيُّ..... ٦٠

- الحسنُ بن سفيانَ بنِ عامرٍ، الشيبانيُّ، أبو العبّاس، النَّسائيُّ.....٥٣، ١٠٨، ١٣٥، ١٤١، ١٤٨، ١٦١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٩١، ٣٠٠، ٣٣٤
- الحسن بن سلّامِ بن حمّادٍ، أبو عليٍّ، السَّوّاقُ ٣٢٣
- الحسن بن صالحِ بن صالحِ بن حَيٍّ، الهَمْدانيُّ، الثوريُّ ٣٤٩
- الحسنُ بن عليِّ بن المؤمَّل، الماسَرْجِسيُّ، أبو محمّدٍ، النَّيْسابُوريُّ ٢٨٦
- الحسن بن عمرٍو، الفُقَيميُّ، الكوفيّ ٣٣٤
- الحسن بن محمّدِ بن إسحاقَ، أبو محمّدٍ، الإسفَرايِينيُّ ..... ٧٨، ٨٣، ٩٤، ٣٣٨
- الحسن بن مُكْرَمِ بن حسّانَ، أبو عليٍّ، البغداديُّ ٣٧٣
- الحسن بن يسارٍ، الأنصاريُّ مولاهم، أبو سعيدٍ، البصريُّ.....٢، ١٤، ٩٨، ١١٠، ١٤٢، ١٤٥، ٢٥٤، ١٦٤، (١٧٢)، ١٩٥، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٨٣
- الحسن بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ، أبو الفضل، البخاريُّ، ثمّ النَّيْسابُوريُّ ٣٥٥
- حُسَيلُ بن جُبَيرٍ أو جابرٍ، العَبْسيُّ، أبو حذيفةَ.....(٣٣٠)، (٣٣١)، (٣٣٢)، (٣٣٣)
- الحسين بن إدريسَ بنِ المبارك، الأنصاريُّ مولاهم، أبو عليٍّ، الهرويُّ ٥٤
- الحسينُ بن عبد الله بن ضُمَيرةَ، الحِميريُّ، المدنيّ ٣٧
- الحسين بن عليِّ بن يزيدَ، أبو عليٍّ، النَّيْسابُوريُّ، الحافظ..... ٥٣، ٥٤، ٣٦٠
- الحسين بن الفرج، البغداديّ..... ٢٤
- الحسين بن محمّدِ بن أحمدَ، الماسَرْجِسيُّ، أبو عليٍّ، النَّيْسابُوريُّ ١٢٥
- الحسين بن محمّدِ بن محمّدِ بن عليٍّ، أبو عليٍّ، الرُّوْذْباريُّ ..... ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٤٠

- حُصَينُ بن عبد الرحمٰن، السُّلَميُّ، أبو الهُذَيل، الكوفيُّ.....٣، ١١٨، ١٦٩، ١٧٨، ٣٧٢
- حفصُ بن عبد الله بن راشدٍ، السَّلميُّ، أبو عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ ٢٠٤
- الحكم بن عُتَيبةَ، الكِنْديُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ.....٣٦، ٢١٠
- حمزةُ بن محمّدِ بن العبّاس، أبو أحمدَ، البغداديُّ، الدِّهْقانُ .....٨٤، ٣٨٤
- حَمَلُ بن مالكِ بن النابغة، الهُذَليُّ، أبو نَضْلةَ، نزيلُ البصرة .....(٢٧٢)، (٢٧٣)
- حمّادُ بن زيدِ بن درهمٍ، الأزديُّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، البصريُّ.....(٥٧)، ٧٨، ٣٨٣، ٣٨٨
- حمّادُ بن سلمةَ بنِ دينارٍ، أبو سلمةَ، البصريُّ.....٨، ٩، ٧٧، ٢٨٤، ٣١٦
- حمّادٍ بن أبي سليمانَ: مسلمٍ، الأشعريُّ مولاهم، أبو إسماعيلَ، الكوفيُّ.....٢٢، ٣٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٦٩
- حُمَيدُ بن أبي حُمَيدٍ، أبو عُبَيدةَ، البصريُّ، الطويل ..... ٣٨، ٧٨
- حُمَيدُ بن هلالٍ، العدويُّ، أبو نصرٍ، البصريُّ ١٨١
- حنبلُ بن إسحاقَ بنِ حنبلٍ، الشيبانيُّ، أبو عليٍّ، البغداديُّ .....٨٧، ٣٠٨
- حَنَشُ بن المعتمِر، الكِنَانيُّ، أبو المعتمر، الكوفيُّ .....٢٨٤، ٢٨٥
- حُوَيِّصةُ بن مسعودِ بن كعبٍ، الأنصاريُّ، أبو سعدٍ .....(٣٠٣)
- حُيَيُّ بن عبد الله بن شُرَيحٍ، الحُبُلِيُّ، أبو عبد الله، المِصريُّ، المَعَافِريُّ ٦

الخاء

- خارجةُ بن زيدِ بن ثابتٍ، الأنصاريُّ، أبو زيدٍ، المدنيُّ.....٨٢، ١٨٢، ٣١٨
- خالدُ بن مِهرانَ، أبو المُنازِل، البصريُّ، الحذّاءُ .....٧٨، ١٠٠، ٣٤٤، ٣٤٧

- خالد بن الوليد بن المغيرة، المخزوميُّ، أبو سليمانَ، سيفُ الله ٤٩
- خالدُ بن يزيدَ، أبو عبد الرحيم، المِصريُّ ٣٠
- خِشْفُ بن مالكٍ، الطائيُّ، الكوفيّ ..... (٨٦)
- خلفُ بن أحمدَ بنِ محمّدٍ، السِّجِسْتانيُّ أبو أحمدَ، الأميرُ.....٣٧٤
- خليفةُ بن حُصَينِ بن قيسٍ، المِنْقَريُّ.....٢٩٦
- خليفةُ بن خيّاطِ بن خليفةَ بنِ خيّاطٍ، أبو عمرٍو، البصريُّ، العُصْفُريُّ ٣٤١
- خُوَيْلِدُ بن عمرِو بن صخرٍ، الخزاعيُّ، الكَعْبيّ، أبو شُرَيحٍ..... ٧٤
- خِلَاسُ بن عمرٍو، الهَجَريُّ، البصريُّ.....٩، (١٩٥)، ٢٨٦، ٣٤٤

الدال

- داوُدُ بن الحصين، الأمويُّ مولاهم، أبو سليمانَ، المدنيُّ ١٧١
- داوُدُ بن رُشَيدٍ، الهاشميُّ مولاهم، الخوارزميُّ ٧٥
- داوُدُ بن أبي هندٍ، القُشَيريُّ مولاهم، البصريُّ ٣٥٩

الراء

- رافعُ بن خَدِيجِ بن رافعِ بن عَدِيٍّ، الخزرجيّ، المدنيّ ٣٠٢
- رِبعيُّ بن حِرَاشٍ، العَبْسيُّ، أبو مريمَ، الكوفيُّ ٣٧٩
- الربيع بن سليمانَ بنِ عبد الجبّار، المُراديُّ، أبو محمّدٍ، المِصريُّ، المؤذّن.....٩، ١٤، ٢٢، ٣٣، ٦٧، ٧٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٢، ١١٩، ١٢٠، ١٥١، ١٧١، ١٧٢، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠١، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٨٠

- ربيعةُ بن أبي عبد الرحمٰن، التيميُّ مولاهم، أبو عثمانَ، المدنيُّ، ربيعةُ الرأيِ.....٧٩، ١١٦، ١٣٧، ٢١١، ٢١٥، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٩٨
- ربيعةُ بن ناجِذٍ، الأزديُّ، الكوفيّ ٣٦١
- رِشْدِينُ بن سعدِ بن مُفلِحٍ، المَهْريُّ، أبو الحجّاج، المِصريُّ.....١٣٥
- رَوحُ بن عُبادةَ بنِ العلاء، القَيسيُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ ٣٤٤
- رَوْحُ بن القاسم، التميميُّ، أبو غِياثٍ، البصريُّ ٧٣

الزاي

- زاهرُ بن أحمدَ بن محمّدٍ، أبو عليٍّ، السَّرَخْسيُّ ..... ١٥٥، ١٧٨، ٢٩٤
- الزبير بن العوّام بن خُوَيلِدٍ، الأسديُّ، أبو عبد الله.....(٢٦٩)، (٣٥٩)، (٣٧٦)، ٣٧٨
- زكريّا بنُ أبي زائدةَ بنِ ميمونٍ، الوادعيُّ، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ .....(٨٥)، ٢٠٧
- زكريّا بنُ يحيىٰ بنِ عبد الرحمٰن، الضَّبّيُّ، أبو يحيىٰ، البصريُّ، الساجيّ .....(١٣٥)
- زيادُ بن أيّوبَ بنِ زيادٍ، أبو هاشمٍ، البغداديُّ ٣٤٧
- زيادٌ، أبو يحيىٰ، المكّيُّ، الأعرج.....٣٢٨
- زيدُ بن أسلمَ، مولىٰ عمرَ بنِ الخطّاب، المدنيُّ.....٣٠، ١٣١، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٧، ٢١٨، ٢٣٣، ٣٠٠
- زيدُ بن إسماعيلَ بنِ سَيّارٍ، أبو الحسن، البغداديُّ، الصائغ.....٢٨٨
- زيدُ بن ثابتِ بن الضحّاك، الأنصاريُّ، النَّجّاريّ.....٦٣، (٦٤)، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١٢٤، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٥، ١٧٠، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٩١، (٢١٠)، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٥٩
- زيدُ بن جُبَيرِ بن حَرْمَلٍ، الطائيُّ ٨٦

- زيدُ بن الحُبَاب، العُكْليُّ، أبو الحسين، الكوفيُّ ٢٨٨
- زيدُ بن معاويةَ بنِ ربيعةَ، النُّمَيريُّ .....(٣٤٠)
- زيدُ بن وهبٍ، الجهنيُّ، أبو سليمانَ، الكوفيُّ..... ٣١، ٣٢
- زيد بن أبي الزرقاء: يزيدَ، الثعلبيُّ، أبو محمّدٍ، المَوصليُّ ٣٢٤

السين

- سالمُ بن أبي أميّةَ، التيميُّ مولاهم، أبو النضر، المدنيُّ..... ١، ٤٢
- سالمُ بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، العَدَويُّ، المدنيُّ ٣٧٦
- سالمُ بن عُبَيدٍ، الأشجعيُّ ٣٦٨
- سُراقةُ بن مالكِ بن جُعْشُمٍ، المُدْلِجيُّ، أبو سفيانَ..... (٧٥)، (٧٦)، (٣٣٨)
- سعدُ بن إبراهيمَ بن عبد الرحمٰن بن عوفٍ، الزهريُّ، المدنيّ.....٣٦٣، ٣٧٨
- سعدُ بن مالكِ بن سِنانٍ، الخُدْريُّ، أبو سعيدٍ .....٣١٤، ٣٥٩
- سعدُ بن مالكِ بن وُهَيبٍ، الزهريُّ، أبو إسحاقَ، ابن أبي وقّاصٍ.....٣٤٣، (٣٧٦)
- سعدُ بن هشامٍ ابن عامرٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ ١٨١
  - سعدُ بن أبي وقّاصٍ = سعدُ بن مالكِ بن وُهَيبٍ
- سعيدُ بن أوسِ بن ثابتٍ، الأنصاريُّ، أبو زيدٍ، البصريّ، النَّحْويّ .....(٣١١)
- سعيدُ بن أبي أيّوبَ، الخزاعيُّ مولاهم، أبو يحيىٰ، المِصريُّ.....١٨٨
- سعيدُ بن بَشِيرٍ، الأزديُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، الشاميُّ ..... (٨٥)
- سعيدُ بن الحكم بن محمّدِ بن سالمِ بن أبي مريمَ، أبو محمّدٍ، المِصريُّ.....٣٠٥
- سعيدُ بن سليمانَ، الضَّبّيُّ، أبو عثمانَ، الواسطيُّ، سَعْدُوْيَهْ..... ٩٧
- سعيدُ بن العاصِ بن سعيدٍ، الأُمويُّ، الأمير .....(٣١٨)

- سعيدُ بن عامرٍ، الضُّبَعيُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ ٣٧٣
- سعيدُ بن عبد الله بن جابرٍ.....٢٥٢
- سعيدُ بن مسعودٍ، العامريُّ، المروزيّ .....٦٩، ٣٨٩
- سعيدُ بن المسيَّب بن حَزْنٍ، المخزوميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ.....(١٠)، (٤٠)، ٧٢، ٨٢، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٣٦، ٣٥١
- سعيدُ بن منصورِ بن شعبةَ، أبو عثمانَ، الخراسانيُّ.....٤٤، ٤٥، ٦٣، ٧٠، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٠، ٣٠٩
- سعيدُ بن أبي عروبةَ: مِهرانَ، اليشكريُّ مولاهم، أبو النضر، البصريُّ.....١١٠، ١٨١، ٢٨٦، ٣٥٥
  - سعيدُ بن أبي مريمَ = سعيدُ بن الحكم بن محمّدِ بن سالمِ بن أبي مريمَ
- سعيدُ بن نصرِ بن منصورٍ، الثقفيُّ، أبو عثمانَ، البغداديُّ.....٣٦، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٤، ١٦٥، ٣٤٦
- سعيدُ بن أبي هلالٍ، الليثيُّ مولاهم، أبو العلاء، المِصريُّ ٣٠
- سعيدُ بن يزيدَ بنِ مَسْلَمةَ، الأزديُّ، أبو مَسْلَمةَ، البصريُّ ٢٧١
- سفيانُ بن سعيدِ بن مسروقٍ، الثوريُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ.....١٠، ١١، ١٢، ١٧، ٢٨، (٨٤)، (٨٥)، ١٢٣، ١٢٨، ١٨٩، ١٩٣، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٢٢، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٨٦

- سفيانُ بن عيينةَ بنِ أبي عِمرانَ، الهلاليُّ، أبو محمّدٍ، المكّيُّ.....٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٧٠، ١٦٥، ١٨٦، ٢٠٦، ٢٣٩، ٢٥٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٠، (٣١١)
- سفيانُ بن محمّدِ بن محمودٍ، أبو الفضل، الهرويُّ، الجوهريُّ.....١٢٨، ١٩٣، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٦٩، ٢٨٣، ٣٢٢
- سَلْمُ بن جُنَادةَ بنِ سَلْمٍ، السُّوَائيُّ، أبو السائب، الكوفيُّ .....١١، ٢٥٤
- سلمةُ بن تمّامٍ، الشَّقَريُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ ٢٧٣
- سلمةُ بن كُهَيلِ بن حُصَينٍ، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ ٣٦١
- سلمةُ بن نُبَيطِ بن شَرِيطٍ، الأشجعيُّ، أبو فراسٍ، الكوفيُّ.....٣٦٨
- سلّامُ بن سُلَيمٍ، الحنفيُّ مولاهم، أبو الأحوص، الكوفيُّ ٣٠٨
- سلّامُ بن مِسكينِ بن ربيعةَ، الأزديُّ، أبو رَوحٍ، البصريُّ ٣٢٥
- سليمانُ بن أرقمَ، أبو معاذٍ..... ٤٠، ٤١
- سليمانُ بن الأشعث بن إسحاقَ، الأزديُّ، أبو داوُدَ، السِّجِسْتانيُّ.....٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥
- سليمانُ بن بلالٍ، التيميُّ مولاهمُ، المدنيُّ .....٢٠، ١٠١
- سليمانُ بن حربٍ، الأزديُّ، الواشحيُّ، البصريّ ٣٨٨
- سليمانُ بن حيّانَ، الأزديُّ، أبو خالدٍ، الكوفيُّ، الأحمرُ ١٦٨
- سليمانُ بن داوُدَ بنِ الجارود، أبو داوُدَ، البصريُّ، الطيالسيّ .....١٨، ٢٨٤، ٣١٤
- سليمانُ بن داوُدَ، العَتَكيُّ، الزهرانيُّ، أبو داوُدَ، البصريُّ .....٧٨، ٣٣٨
- سليمانُ بن أبي سليمانَ، الشيبانيُّ، أبو إسحاقَ، الكوفيُّ ٢٠٧
- سليمانُ بن طَرْخانَ، التيميُّ، أبو المعتمر، البصريُّ..... ٦٥، ٨٥

- سليمانُ بن مِهْرانَ، الكاهليُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ .....٣١، ٣٢، ٣٤٢، ٣٦٢
- سليمانُ بن يسارٍ، الهلاليُّ مولاهمُ، المدنيُّ.....٧٩، ٨٠، (٨١)، ٨٢، ١١١، ١٨٣، ١٩٩، ٢٢٦، ٢٥٣، (٢٧٤)، ٢٧٥، ٣١٣
- سهلُ بن أبي حَثْمةَ بنِ ساعدةَ، الخزرجيُّ، المدنيّ..... ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤
- سماكُ بن حربِ بن أوسٍ، الذُّهْليُّ، أبو المغيرة، الكوفيُّ ..... ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٢٩
- سهلٌ، القَرَاريُّ، أبو الأسد، الكوفيُّ ٣٦٢
- سَوَادُ بن عمرِو بن عطيّةَ، الأنصاريُّ ٢
- سُويدُ بن الصامت، الأَوسيُّ ..... (٢٤)
- سُوَيدُ بن غَفَلةَ، الجُعْفيُّ، أبو أميّةَ.....٣٨٥
- سُوَيدُ بن النعمان بن مالكٍ، الخزرجيُّ ٣٠٢

الشين

- شَبَابةُ بن سَوّارٍ، مولىٰ بني فَزَارةَ، المدائنيُّ ٣٧٢
- شجاعُ بن الوليد بن قيسٍ، السَّكُونيُّ، أبو بدرٍ، الكوفيُّ ٣٤٣
- شُرَيحُ بن الحارث بن قيسٍ، النَّخَعيُّ، أبو أميّةَ، الكوفيُّ، القاضي.....٢٧، ١١٠، ١٦٨، (١٧٢)، ١٨٩، ٢١٢، (٢١٣)، ٢٨٣، ٣٤٢
- شَرِيكُ بن عبد الله، النَّخَعيُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ، القاضي ١٠٤
- شَرِيكِ بن عبد الله بن أبي نَمِرٍ، أبو عبد الله، المدنيُّ ٣٦٧
- شعبةُ بن الحجّاج بن الورد، العَتَكيُّ مولاهم، أبو بِسْطامٍ، الواسطيُّ.....١٦، ٦٩، ٨٧، ٨٨، ٢٠٢، ٢١٠، (٣١١)، (٣٦٢)
- شعيبُ بن أيّوبَ بنِ رُزَيقٍ، الصَّرِيفِينيُّ، القاضي ٢٨٥

- شعيبُ بن أبي حمزةَ: دينارٍ، الأُمويُّ مولاهم، أبو بِشْرٍ، الحِمصيُّ.....٣٧٦
- شعيبُ بن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصِ، السَّهْميُّ.....٦١، ٧٥، (١٠٤)، ١٠٨، ١٦٠، ٣٠٦
- شعيبُ بن ميمونٍ، الواسطيُّ، صاحب البُزُور.....٣٧٢
- شَقِيقٌ بن سلمةَ، الأسديُّ، أبو وائلٍ، الكوفيُّ.....(٢١٠)، ٣٧٢
- شهرُ بن حَوْشَبٍ، الأشعريُّ مولاهمُ، الشاميُّ .....٢٩٧، ٣٨٩

الصاد

- صالحُ بن رُسْتُمَ، المزنيُّ مولاهم، أبو عامرٍ، البصريُّ، الخزّازُ ٣٧٣
- صخرُ بن جويريَةَ، أبو نافعٍ، البصريُّ ٣٨٧
- صدقة بن يسارٍ، الجَزَريّ، نزيل مكّةَ.....٢٣٩
- صُدَيُّ بن عجلانَ، الباهليُّ، أبو أمامةَ ٣٨٩
- الصَّعْق بن حَزْنِ بن قيسٍ، البَكْريُّ، أبو عبد الله، البصريُّ.....٣٦٥، ٣٦٦
- صفوانُ بن سُلَيمٍ، الزهريُّ مولاهم، أبو عبد الله، المدنيُّ.....٣١٢
- صفوانُ بن المعطَّل بن رُبَيعةَ، السُّلَميُّ، أبو عمرٍو، المدنيُّ .....(١٩)، (٢٠)
- صُهَيبُ بن سِنانٍ، أبو يحيىٰ، الروميُّ، مولىٰ بني جُدعانَ.....٣٧٦

الضاد

- الضحّاك بن سفيانَ بن عوفٍ، الكِلَابيُّ، أبو سعيدٍ ٣٣٩
- الضحّاك بن مخلدِ بن الضحّاك، الشيبانيُّ، أبو عاصمٍ، البصريُّ، النبيل.....٣٧٩
- الضحّاكُ بن مُزاحِمٍ، الهلاليُّ، الخراسانيّ ١٤

● ضُمَيرةُ، مولىٰ رسول الله ﷺ ٣٧

الطاء

● طارقُ بن شهابِ بن عبد شمسٍ، البَجَليُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ ..... ١٦، ١٧، ٤٩
● طاوُسُ بن كيسانَ، الحِميريُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، اليمانيْ.....٤٨، ٩٢، ١٣٢، ١٥١، ٣٥٢
● طلحةُ بن عبيد الله بن عثمانَ، التيميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ.....٤٧، (٣٧٦)
● طلحةُ بن يحيىٰ بن طلحةَ، التيميُّ، المدنيُّ ٤٧

العين

● عاصمُ بن سليمانَ، أبو عبد الرحمٰن، البصريُّ، الأحولُ ٣١١
● عاصمُ بن ضَمْرةَ، السَّلُوليُّ، الكوفيّ.....(٤١)، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٨٠، ٢١٦
● عاصمُ بن عليّ بن عاصمٍ، التيميُّ مولاهم، أبو الحسن، الواسطيُّ ٢٧٢
● عاصمُ بن عمرَ بنِ قتادةَ بنِ النعمان، الأوسيّ، أبو عمرَ، المدنيُّ ٣٣٣
● عاصمُ بن يوسُفَ، اليَرْبُوعيُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ، الخيّاط.....٣٠٨
○ عامرٌ الأحول = عامرُ بن عبد الواحد
● عامرُ بن سعدِ بن أبي وقّاصٍ، الزهريُّ، المدنيّ.....٣٤٣
● عامرُ بن سيّارٍ بن عبد الرحمٰن، الدارميُّ، النِّحْليُّ ..... (٤١)
● عامرُ بن شَرَاحِيلَ، الشعبيُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ.....١٢، ١٨، ٢٩، ٦٣، ٦٤، ١٠٢، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠٧، (٢٠٩)،

٢١٠، ٢١٢، ٢٥٤، ٢٥٥، (٢٥٦)، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٧، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٧٢

- عامرُ بن عبد الواحد، البصريُّ، الأحولُ ٣١٦
- عائذُ بن ربيعةَ بنِ قيسٍ، النُّمَيريُّ.....٣٤٠
- عبّادُ بن العوّام بن عمرَ، الكِلَابيُّ مولاهم، أبو سهلٍ، الواسطيُّ.....٧٥، ١٠٨، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٨، ٢٩٤
- عبّادُ بن منصورٍ، الناجيُّ، أبو سلمةَ، البصريُّ ٢٧٢
- عبادةُ بن الصامت بن قيسٍ، الأنصاريُّ، أبو الوليد، المدنيُّ.....١٨، ٨٣، ٩٤
- عُبادةُ بن نُسَيٍّ، الكِنْديُّ، أبو عمرَ، الشاميُّ .....١٣٥، ٢٠٤
- العبّاسُ بن الفضل بن محمّدٍ، أبو الفضل، البصريُّ، الأَسفاطيُّ.....٤٧، ٩٧
- العبّاس بن محمّدِ بن حاتمٍ، أبو الفضل، البغداديُّ، الدُّوريُّ .....٨٤، ٨٩، ٣٦١
- العبّاس بن الوليد بن مَزْيَدٍ، العُذْريُّ، أبو الفضل، البيروتيُّ.....٣٨١
- العبّاس بن يزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، البصريُّ، البَحْرانيُّ، عَبّاسُوْيَهْ.....٢٦٨
- عبد الله بنُ إبراهيمَ، الداوُدِيُّ، أبو الحسين.....٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥
  - عبد الله بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ = عبد الله بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ
- عبد الله بنُ أحمدَ بنِ زكريّا بنِ الحارث بن أبي مَسَرّةَ، أبو يحيىٰ، المكّيُّ ٣٧٤
- عبد الله بنُ أحمدَ بنِ محمّدِ بن حنبلٍ، الشيبانيُّ، أبو عبد الرحمٰن، البغداديُّ ٣٥٣
- عبد الله بنُ أحمدَ بنِ موسىٰ، أبو محمّدٍ، الأهوازيُّ، عبدانُ.....٥٣، ٦٠
- عبد الله بنُ إدريسَ ابن يزيدَ، الأَوْديُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ.....٢٥٥
- عبد الله بنُ بريدةَ بنِ الحُصَيب، الأسلميُّ، أبو سهلٍ، المروزيُّ.....١٧٧، ٢٢٥

- عبد الله بنُ أبي بكرِ بن محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ ١٠٥
- عبد الله بنُ جعفرِ بن أحمدَ بنِ فارسٍ، أبو محمّدٍ، الأصبهانيُّ.....١٨، ٢٨٤، ٣١٤
- عبد الله بنُ جعفرِ بن دُرُسْتُوْيَهْ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ.....٥١، ٧٤، ٢١٣، ٣٠٢، ٣٧٧، ٣٨٨
- عبد الله بنُ الحارث بن عبد الملك، المخزوميُّ، أبو محمّدٍ، المكّيُّ ١١٩
  - عبد الله بنُ الحارث بن نَوْفَلٍ = عبد الله بنُ عبد الله بن الحارث بن نوفلٍ
- عبد الله بنُ الحسين بن الحسن، النَّضَريُّ، أبو العبّاس، المروزيّ، القاضي.....٣٤٤
- عبد الله بنُ ذَكْوانَ، القرشيُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ، أبو الزناد.....٤٦، ٨٢، ١١٢، ١١٦، ١٣٨، ١٨٢، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣١٧، ٣١٨
- عبد الله بنُ الزبير بن العوّام، الأسديُّ.....٥٠، ٣٨٧
- عبد الله بنُ الزبير بن عيسىٰ، الأسديُّ، أبو بكرٍ، المكّيُّ .....٥١، ٣٠٣
- عبد الله بنُ سالمٍ، الأشعريُّ، أبو يوسُفَ، الحِمصيُّ ٣٨٤
- عبد الله بنُ أبي السَّفَر، الثوريُّ، الكوفيّ ٣٥٤
- عبد الله بنُ سهلِ بن زيدٍ، الخزرجيُّ .....(٣٠٢)، (٣٠٣)
- عبد الله بنُ شُبْرُمةَ بنِ الطُّفَيل، الضَّبّيُّ، أبو شُبْرُمةَ، الكوفيُّ..... ٥٢
- عبد الله بنُ شدّادِ بن الهادِ، الليثيُّ، أبو الوليد، المدنيُّ.....٣٥٧
- عبد الله بنُ صالحِ بن محمّدٍ، الجُهَنيُّ، أبو صالحٍ، المِصريُّ، كاتب الليث.....٣٠، ٣٥، ٤٣، ٧٤، ٢٤٥
- عبد الله بنُ صفوانَ بنِ أميّةَ بنِ خَلَفٍ، الجُمَحيُّ، أبو صفوانَ، المكّيُّ ٢٠٢
- عبد الله بنُ الصقر بن نصرٍ، أبو العبّاس، السُّكَّريُّ..... ٧٥

- عبد الله بنُ ضُمَيرةَ ٣٧
- عبد الله بنُ طاوُسِ بن كيسانَ، أبو محمّدٍ، اليمانيْ .....٩٢، ١٥١، ٣٥٢
- عبد الله بنُ العبّاس بن عبد المطّلب، الهاشميُّ، أبو العبّاس.....٣٥، ٤٣، ٦٠، (١٠٤)، ١٧١، ١٧٧، ١٨٨، ٢٢٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٠٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٩، ٣٥٢
- عبد الله بنُ عبد الله، الأُمويُّ، الحجازيّ..... ٥٨
- عبد الله بنُ عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصْبَحيُّ، أبو أُوَيسٍ، المدنيُّ .....١٩، ٣٠٢
- عبد الله بنُ عبد الله بن الحارث بن نوفلٍ، الهاشميُّ، أبو يحيىٰ، المدنيُّ ٣٥٧
- عبد الله بنُ عبد الرحمٰن بن الفضل، الدارميُّ، أبو محمّدٍ، السَّمَرْقَنديُّ ٣٨٧
- عبد الله بنُ عبد الملك بن كُرْزٍ، القرشيُّ، أبو كُرْزٍ، قاضي المَوصل.....٢٤٧
- عبد الله بنُ عبيد الله بن أبي مُلَيكةَ، التيميُّ، المدنيُّ.....٣٧٣
- عبد الله بنُ عُبَيدِ بن عُمَيرٍ، الليثيُّ، أبو أبو هاشمٍ، المكّيُّ ٣٨
- عبد الله بنُ عثمانَ بنِ خُثَيمٍ، القارِيُّ، أبو عثمانَ، المكّيُّ.....٣٧٠
- عبد الله بنُ عثمانَ بنِ عامرٍ، التيميُّ، أبو بكرٍ، الصِّدّيقُ.....٤، ٥، ٦، ٧، ٤٢، (٧٤)، ٩١، ١٠٨، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣، ٢٢٨، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، (٣٧٧)، ٣٧٨، (٣٧٩)
- عبد الله بنُ عَدِيّ بن عبد الله، أبو أحمدَ، الجرجانيُّ.....١٠، ٣٧، ٤٠، ٥٩، ٨٨، ١٦٠، ٢٤٥، ٢٨٥، ٣١٥
- عبد الله بنُ عمرَ بنِ أحمدَ بن شَوْذَبَ، أبو محمّدٍ، الواسطيُّ ٢٨٥
- عبد الله بنُ عمرَ بن حفصٍ، العُمَريُّ، أبو عبد الرحمٰن، المدنيُّ ٤٢

- عبد الله بنُ عمرَ بنِ الخطّاب، العَدَويُّ، أبو عبد الرحمٰن.....٥، ١٠، ٢٠٢، ٢٤٧، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٨٧، ٣٨٨
- عبد الله بنُ عمرِو بن العاصِ، السَّهْميُّ، أبو محمّدٍ.....٦، ١٦، ١٧، ٦١، ٧٥، (٧٨)، (١٠٤)، ١٠٨، ١٦٠، ٣٠٦، ٣٣٤
- عبد الله بنُ عمرِو بن عوفٍ، المزنيُّ، المدنيّ ٢٦٥
- عبد الله بنُ قيسِ بن سُلَيمٍ، الأشعريُّ، أبو موسىٰ .....(٨)، ٦٤
- عبد الله بن لَهِيعةَ بنِ عقبةَ، أبو عبد الرحمٰن، الحضرميُّ، المِصريّ.....٥٩، ٦٦، ١٨٢، ١٩٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨١، ٣٤٨
- عبد الله بنُ المبارك، الحنظليُّ مولاهمُ، المروزيّ ١٣
- عبد الله بنُ محمّدِ بن أبي شيبةَ: إبراهيمَ، العَبْسيُّ، أبو بكرٍ، الكوفيُّ.....٥٣، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٦١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٩١، ٢٧١، ٣٠٠، ٣٣٤
- عبدُ الله بنُ محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ، أبو محمّدٍ، الأصبهانيُّ، أبو الشيخ.....٤١، ٥٣، ٢٦٨، ٢٧٣، ٣٤١
- عبد الله بنُ محمّدِ بن الحسن، أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، المِهْرِجانيّ .....٧٦، ١١٧، ٢٧٦
- عبد الله بنُ محمّدِ بن العبّاس، أبو محمّدٍ، المكّيُّ، الفاكهيّ .....٣٧٤، ٣٧٥
- عبد الله بنُ محمّدِ بن عبد العزيز، المَنِيعيُّ، أبو القاسم، البغويُّ، البغداديُّ.....١٥٥، ١٧٨، ٢١٠، ٢٩٤
- عبدُ الله بنُ محمّدِ بن عبد الوهّاب، القرشيُّ، النَّيْسابُوريُّ .....٧٢، ٢٠١
- عبد الله بنُ محمّدِ بن موسىٰ، الكَعْبيُّ، أبو محمّدٍ، الصَّيْدلانيُّ.....٣، ١٥، ٢٧١
- عبد الله بنُ مسعودِ بن غافلٍ، الهُذَليُّ، أبو عبد الرحمٰن.....٢٢، ٣٣، (٤١)، ٦٥، ٨٤، ٨٥، (٨٦)، (٨٧)، ١٦٢، ٢١٠، ٢٤٤، ٢٤٩، ٣٤٥

- عبد الله بنُ مُغَفَّلِ بن عبدِ نَهْمٍ، أبو عبد الرحمٰن، المزنيُّ.....١٩٤
- عبد الله بنُ نافعٍ، المخزوميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المدنيُّ، الصائغ ١٢١
- عبد الله بنُ أبي نَجِيحٍ، الثقفيُّ مولاهم، أبو يسارٍ، المكّيُّ.....٦٩، ٧٠، ١٦٥، ٢٠٦، ٢٢١
- عبد الله بنُ هاشمِ بن حيّانَ، العَبْديُّ، أبو عبد الرحمٰن، النَّيْسابُوريُّ.....١٥٢، ٢٩٧
- عبد الله بنُ الوليد بن ميمونٍ، أبو محمّدٍ، المكّيُّ، العَدَنيّ.....(٨٤)، ١٢٨، ١٩٣، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٦٩، ٢٨٣، ٣٢٢
- عبد الله بنُ وهبِ بن مسلمٍ، القرشيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المِصريُّ.....١، ٦، ٧، ٢١، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٤٢، ٦٦، ٧٩، ٨٠، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١١١، ١١٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٨، (٣١٨)، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٤٩
- عبد الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبّار، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، السُّكَّريّ.....٢٥، ٧١، ٩٥، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ٣٤٦
- عبد الله بنُ يزيدَ، الحُبُلِيُّ، أبو عبد الرحمٰن، المِصريُّ.....٦
- عبد الله بنُ يزيدَ، المقرئُ، أبو عبد الرحمٰن، المكّيُّ.....١٨٨
- عبد الله بنُ يوسُفَ بنِ أحمدَ، أبو محمّدٍ، الأصبهانيُّ .....١٦٥، ٣٦٥
- عبد الأعلىٰ بنُ عبد الأعلىٰ، الساميُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ ١٤٢
- عبد الجبّار بنُ عمرَ، الأُمويُّ مولاهمُ، الأيليُّ .....١١٦، ٢٣٦
- عبدُ الحميد بنُ عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ، الأَصْبَحيُّ، أبو بكرٍ ٢٠

- عبد الخالق بنُ عليّ بن عبد الخالق، أبو القاسم، المؤذّنُ.....٢٠، ٣٥٤
- عبد ربّه بنُ نافعٍ، الكِنَانيُّ، أبو شهابٍ الأصغرُ، المدائنيّ، الحنّاط.....٣٤٢
- عبد ربّه بنُ أبي يزيدَ.....٢٠١
- عبد الرحمٰن بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ، أبو محمّدِ بنُ أبي حامدٍ، المقرئُ.....٣٥٩
- عبد الرحمٰن بنُ أبي شُرَيحٍ: أحمدَ بنِ محمّدٍ، الأنصاريُّ، أبو محمّدٍ، الهرويُّ.....٢١٠
- عبد الرحمٰن بنُ الحارث بن عبد الله بن عيّاشٍ، المخزوميُّ، أبو الحارث، المدنيُّ.....٣٢٧
- عبد الرحمٰن بنُ زيادِ بن أنعُمٍ، الإفريقيُّ.....١٣٥
- عبد الرحمٰن بنُ سهلِ بن زيدٍ، الخزرجيّ.....(٣٠٣)
- عبد الرحمٰن بن أبي الزناد: عبد الله بن ذكوانَ، مولىٰ قريشٍ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ.....٤٦، ٨٢، ١١٢، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٤٩
- عبد الرحمٰن بنُ عبد الله بن عتبةَ بنِ عبد الله بن مسعودٍ، المسعوديُّ، الكوفيّ.....٣٢٢
- عبد الرحمٰن بنُ عُبيد الله بن عبد الله، أبو القاسم، الحُرْقيُّ.....٣٨٤
- عبد الرحمٰن بنُ عمرِو بن أبي عمرٍو، الأوزاعيُّ، أبو عمرٍو، الدمشقيُّ.....٣٨١
- عبد الرحمٰن بنُ عوفِ بن عبد عوفٍ، الزهريُّ.....(٣٧٦)، (٣٧٨)
- عبد الرحمٰن بنُ غَنْمٍ، الأشعريُّ.....١٣٥، ٢٠٤
- عبد الرحمٰن بنُ القاسم بن محمّد بن أبي بكرٍ الصِّدّيق، أبو محمّدٍ، المدنيُّ..... ٧٧
- عبد الرحمٰن بنُ أبي ليلىٰ، الأنصاريُّ، أبو عيسىٰ، المدنيُّ..... ٣
- عبد الرحمٰن بنُ المبارك، العَيْشيُّ، البصريّ.....٣٦٥
- عبدُ الرحمٰن بنُ محمّدِ بن الأشعث، الكِنديُّ، أميرُ سِجِستانَ.....(١٤١)

- عبد الرحمٰن بنُ مرزوقِ بن عطيّةَ، أبو عوفٍ، البغداديُّ، البُزُوريّ ٣٧٢
- عبد الرحمٰن بنُ مُلْجِمٍ، المُراديُّ..... (٢١)
- عبد الرحمٰن بنُ مُلٍّ، النَّهْديُّ، أبو عثمانَ، الكوفيُّ ٣٤٧
- عبد الرحمٰن بنُ مهديّ بن حسّانَ، العنبريُّ مولاهم، أبو سعيدٍ، البصريُّ ..... (٨٤)
- عبد الرزّاق بنُ همّامِ بن نافعٍ، الحِميَريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، الصنعانيُّ.....٤، ٥٥، ٧١، ٩٥، (١٠٥)، ١٠٧، ١١٣، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٦٨، ٢٩٥، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٧٠
- عبد السلام بنُ حربِ بن سَلْمٍ، النَّهْديُّ، أبو بكرٍ، الكوفيُّ.....٣٢٣
- عبد الصمد بنُ الفضل بن موسىٰ، أبو يحيىٰ البَلْخيُّ.....٣٤٣
- عبد العزيز بنُ عمرَ بنِ عبد العزيز، الأُمويُّ، أبو محمّدٍ، المدنيّ ١٦١
- عبد العزيز بنُ محمّدِ بن جعفرٍ، التميميُّ، أبو القاسم، البغداديُّ ٢٦٦
- عبد الغفّار بنُ أحمدَ بنِ محمّدٍ، أبو الفوارس، الحِمصيُّ ٤١
- عبد القُدُّوس بنُ الحجّاج، الخَولانيُّ، أبو المغيرة، الحِمصيّ.....٣٨٢
- عبد الكريم بنُ أبي المُخارِق، أبو أميّةَ، المكّيُّ ..... (٤١)
- عبد الملك بنُ حسينٍ، النَّخَعيُّ، أبو مالكٍ، الواسطيُّ.....٢٥٤
- عبدُ الملك بنُ حُمَيدِ بن أبي غَنِيّةَ، الخزاعيُّ، الكوفيّ ٢٣٥
- عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ، الأُمَويُّ مولاهم، المكّيُّ.....(٥٧)، ٥٨، ٦١، ٦٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٢٠، ١٢٣، ١٦١، ١٦٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٣٠٥، ٣٠٦
- عبد الملك بنُ عُبَيدٍ ٢٦٣
- عبد الملك بنُ عمرٍو، العَقَديّ، أبو عامرٍ، البصريُّ ٣٢٩

- عبد الملك بنُ عُمَيرِ بن سُوَيدٍ، اللَّخْميُّ، الكوفيُّ ٣٧٩
- عبد الملك بنُ قُرَيبِ بن عبد الملك، الأصمعيّ، أبو سعيدٍ، البصريُّ .....٢٥٦، ٣٥٤
- عبد الملك بنُ محمّدِ بن عبد الله، الرَّقَاشيُّ، البصريُّ، أبو قِلابةَ .....٢٦٦، ٣٤٠
- عبد الملك بنُ مرْوانَ بنِ الحكم، الأُمويُّ، أبو الوليد، الخليفةُ .....٣٩، ٣٢١
- عبد الواحد بنُ زيادٍ، العَبْديُّ مولاهمُ، البصريُّ .....٨٦، ٢٦٦، ٢٦٧، (٣٤٤)
- عبد الوارث بنُ سعيدِ بن ذكوانَ، العنبريُّ مولاهم، أبو عُبيدةَ، البصريُّ ١٠٠
- عبد الوهّاب بنُ عبد المجيد بن الصلت، الثقفيُّ، البصريُّ .....١٨٦، ٣٠٤، ٣٥٠
- عبد الوهّاب بنُ عطاءٍ، العِجليُّ مولاهم، أبو نصرٍ، البصريُّ .....٤٨، ١٨١، ٣٥٥
- عبْدةُ بن سليمانَ بنِ بكرٍ، أبو سهلٍ، البصريُّ ٣٠٦
- عبْدةُ بن عبد الله، الخزاعيُّ، أبو سهلٍ، الصفّارُ ١٠
- عُبيدُ الله بنُ عبد الله بن عُتبةَ بنِ مسعودٍ، الهُذَليُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ .....٨٦، ٢٥٦
- عُبيد الله بنُ عمرَ بن حفصٍ، العُمَريُّ، أبو عثمانَ، المدنيُّ .....٩٠، ٢٠٥، ٣٤٦
- عُبيد الله بنُ عمرَ بنِ الخطّاب، العدويُّ، أبو عيسىٰ، المدنيُّ ٣٨
- عبيد الله بنُ عمرَ بنِ ميسرةَ، أبو سعيدٍ، البصريُّ، القَوَارِيريُّ ٦١
- عُبيد الله بنُ موسىٰ بنِ أبي المختار، العبسيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ .....٨٤، ٢٧٣، ٣٤٤، ٣٤٥
- عُبيدُ بن عبد الواحد بن شَرِيكٍ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ ٣٠٥
- عُبَيدُ بن هشامٍ، أبو نُعَيمٍ، الحلبيُّ ٣٧
- عُبَيدةُ بن مُعَتِّبٍ، الضَّبّيُّ، أبو عبد الرحيم، الكوفيُّ ٢١٣
- عتبةُ بن حُمَيدٍ، الضَّبّيُّ، البصريُّ ١٣٥

- عثمانُ بن أحمدَ بنِ عبد الله، أبو عمرٍو، ابنُ السَّمّاك، البغداديُّ.....٨٧، ٣٠٨، ٣٤٣، ٣٦٣
- عثمانُ بن الأسود بن موسىٰ، مولىٰ بني جُمَحَ، المكّيُّ ٥٨
- عثمانُ بن سعيدِ بن خالدٍ، الدارميُّ، أبو سعيدٍ، السِّجِسْتانيُّ.....٣٠، ٣٥، ٤٣، ٣٤٢
- عثمانُ بن عفّانَ بنِ أبي العاصِ، الأُمَويُّ، ذو النورين.....٧، ٣٨، ٦٩، ٧٠، ١٠٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٣٩، ٢٤٨، ٣٤٦، (٣٧٤)، (٣٧٦)
- عثمانُ بن عمرَ الضَّبّيُّ، أبو عمرٍو، البصريُّ .....٢٦٧، ٣٨٣
- عثمانُ بن محمّدِ بن أبي شيبةَ: إبراهيمَ، العَبْسيُّ، أبو الحسن، الكوفيُّ.....٥٤، ٢٧١
- عثمانُ بن محمّدِ بن بِشرٍ، أبو عمرٍو، السَّقَطيُّ.....٤٦، ٨٢، ١١٢، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣١٧
  - عثمانُ بن محمّدِ بن عثمانَ بن الأخنس = عثمانُ بن محمّدِ بن المغيرة بن الأخنس
- عثمانُ بن محمّدِ بن المغيرة بن الأخنس بن شَرِيقٍ، الثقفيُّ، الأخنسيُّ ٢٦٤
- عِرَاكِ بن مالكٍ، الكِنانيُّ، الغِفاريّ، المدنيّ.....٣١٣
- عروةُ البارقيّ.....(٢١٣)
- عروةُ بن الزبير بن العوّام، الأسديُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ.....٤، ١٩، ٨٢، ١٩٧، ٢٥٩، (٢٦٣)، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٩، (٣٧٥)
- عطاءُ بن أبي رَبَاحٍ: أسلمَ، القرشيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المكّيُّ.....٤٤، ٤٥، ٦٧، (٦٨)، ٧٣، ٩٠، ٩٣، (١٠٤)، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٢
- عطاءُ بن السائب، الثقفيُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ ..... ٨، ٣٢٨

- عطاءِ بن يسارٍ، الهلاليُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المدنيُّ ٣٦٧
- عطيّةُ بن سعدِ بن جُنَادةَ، العَوْفيُّ، أبو الحسن، الكوفيُّ.....٣١٤، ٣١٥
- عفّانُ بن مسلمِ بن عبد الله، الباهليُّ، أبو عثمانَ، البصريُّ، الصفّار.....٨، ٣٥٩، ٣٨٧
- عقبةُ بن أَوسٍ، السَّدُوسيُّ، البصريُّ ٧٨
- عقبةُ بن عامرٍ، الجهنيُّ، أبو حمّادٍ ٢٤٥
- عُقَيلٌ بن خالدِ بن عَقِيلٍ، الأُمَويُّ مولاهم، أبو خالدٍ، الأَيْليُّ.....٣٠٥
- عكرمةُ بن خالدِ بن العاص بن هشامٍ، المخزوميُّ، المكّيُّ.....١٤٦، ١٥٢
- عكرمةُ، مولىٰ ابن عباس، أبو عبد الله، المدنيُّ.....١٠٠، (١٠٤)، ١٣٢، ٢٦٨، ٣٢٩
- علقمةُ بن قيسِ بن عبد الله، النَّخَعيُّ، الكوفيّ .....٤١، ٨٤، (٨٥)، (٨٨)، (٨٩)
- علقمة بن مَرثَدٍ، أبو الحارث، الحضرميُّ، الكوفيّ ١٨
- عليُّ بن أحمدَ بنِ عبدانَ، أبو الحسن، الأهوازيُّ٢، ٤٧، ٥٨، ٧٥، ٩٧، ١٠٥، ٢٤٧، ٢٦٧، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣٦٦، ٣٨٣
- عليُّ بن أحمدَ بن محمّدِ بن داوُدَ، أبو الحسن، الكرخيُّ، الزَّزّازُ ٣٠٥
- عليُّ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن يوسُفَ، السامَرّيُّ، أبو الحسن، البغداديُّ، الرَّقّاءُ.....٤٦، ٨٢، ١١٢، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣١٧
- عليُّ بن الجعد بن عُبيدٍ، أبو الحسن، البغداديُّ، الجوهريّ ..... ٢٠٢، ٢١٠، ٢٤٧
- عليُّ بن الحسن بن بيانٍ، أبو الحسن، البغداديُّ، المقرئ ٣٦٦
- عليُّ بن الحسن بن موسىٰ، الهلاليُّ، أبو الحسن، الدَّرَابْجِرْديُّ.....١٢٨، ١٩٣، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٦٩، ٢٨٣، ٣٢٢

- عليُّ بن الحكم، البُنَانيُّ، أبو الحَكَم، البصريُّ .....٣٦٥، ٣٦٦
- عُلَيُّ بن رَبَاحِ بن قَصِيرٍ، اللَّخْميُّ، أبو عبد الله، المِصريُّ ٢٨٨
- عليُّ بن أبي طلحةَ: سالمٍ، مولىٰ بني العبّاس، نزيلُ حِمصَ ..... ٣٥، ٤٣، (٣٢٨)
- عليُّ بن أبي طالبِ بن عبد المطّلب، الهاشميُّ، أبو الحسن.....٩، ١٢، ٢١، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٧، (٤١)، ٦٢، ٩٨، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٠، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٦، (٢٣٠)، ٢٤٤، (٢٦٩)، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، (٣٥٩)، ٣٦١، ٣٧٢، (٣٧٦)، ٣٧٨
- عليُّ بن أبي طلحةَ، الكوفيُّ ٢٤٩
- عليُّ بن عاصمِ بن صُهَيبٍ، التيميُّ مولاهم، الواسطيُّ ..... ٢٩، ٣٨
- عليُّ بن عبد الله بن جعفرٍ، السعديُّ مولاهم، أبو الحسن، ابنُ المدينيّ.....٢١٩، ٢٢٠، ٣٠٨، (٣١١)
- عليُّ بن عبد الرحمٰن بن محمّدٍ، أبو الحسن، المِصريُّ، عَلّانُ.....٢٤٥
- عليُّ بن عبد العزيز بن المَرْزُبان، أبو الحسن، البغويُّ.....١٣، ٢٥٥، ٢٨٧
- عليُّ بن عمرَ بنِ أحمدَ، أبو الحسن، الدارَقُطْنيُّ.....٤، ١١، ٥٤، ٥٥، ٦١، (٨٥)، ٨٦، ١١٣، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٩٢، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٤٧، ٣٥٠
- عليُّ بن الفضل بن محمّدٍ، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ، ابنُ فَضْلانَ .....٢١٩، ٢٢٠
- عليُّ بن محمّدِ بن أحمدَ، أبو الحسن، المِصريُّ، البغداديّ ..... ٢٩، ٣٨، ٣٠٦
- عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ، الأُمويُّ، أبو الحسين، البغداديُّ.....٢٩، ٣١، ٣٦، ٣٨، ٦٥، ٨٥، ٨٧، ١٢٦، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٦، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٩

○ عليُّ بن محمّدِ بن عقبةَ الشيبانيُّ = عليُّ بن محمّدِ بن محمّدِ بن عقبةَ

● عليُّ بن محمّدِ بن عليّ بن الحسين بن حُمَيدٍ، أبو الحسن، المِهْرِجانيُّ، المقرئُ .. ٧٨، ٩٤

● عليُّ بن محمّدِ بن عليّ بن الحسين بن شاذانَ، أبو الحسن، ابنُ السَّقّاء ٣٦٠

● عليُّ بن محمّدِ بن محمّدِ بن عقبةَ بنِ همّامٍ، الشيبانيُّ، أبو الحسن، الكوفيّ ٢٩٦

○ عليُّ بن محمّدِ بن يوسفَ الرَّفّاءُ = عليُّ بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن يوسُفَ

○ عليُّ بن المدينيّ = عليُّ بن عبد الله بن جعفرٍ

● عمّارُ بن رُزَيقٍ، أبو الأحوص، الكوفيُّ ..... ١٤٦، ٣٢٨، ٣٦٢

● عمّارُ بن ياسرِ بن عامرٍ، العَنْسيُّ، مولىٰ بني مخزومٍ، أبو اليقْظان ٣٧٩

● عمرُ بن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ عَبْدُوْيَهِ، الهُذَليُّ، أبو حازمٍ، النَّيْسابُوريُّ.....٣٧، ٤٤، ٦٣، ٧٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٣٣٥، ٢٣٠، ٣٠٩

● عمرُ بن حسينِ بن عبد الله، الجُمَحيُّ مولاهم، أبو قدامةَ، المكّيُّ ٣٩

● عمرُ بن الخطّاب بن نُفَيلٍ، أبو حفصٍ، الفاروقُ.....٦، ٧، ٨، ٢٢، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٧١، (٧٤)، ٧٥، ٧٦، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، (١٠٤)، ١٠٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٢، ١٣٢، ١٤١، (١٤٥)، ١٤٦، ١٦١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، (١٨٨)، ١٨٩، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٣٨، ٢٥٤، (٢٥٦)، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٨، ٣٦٨، (٣٧٤)، ٣٧٦، (٣٧٨)، (٣٧٩)، (٣٨٠)، ٣٨٥

● عمرُ بن سعدِ بن عُبيدٍ، أبو داوُدَ، الحَفَريُّ..... ١٠

● عمرُ بن سعيدِ بن أحمدَ بنِ سعدِ بن سِنانٍ، الطائيُّ، أبو بكرٍ، المَنْبِجيُّ ٤٠

● عمرُ بن سَلِيطٍ، الهُذَليُّ، أبو حفصٍ، صاحبُ الهرويّ ..... (٢)

○ عمرُ بن سنانٍ = عمرُ بن سعيدِ بن أحمدَ بنِ سعدِ بن سِنانٍ

● عمرُ بن صُبْحِ بن عمرانَ، التميميُّ، أبو نعيمٍ، الخراسانيُّ، ٣١٢

● عمرُ بن عامرٍ السُّلَميُّ، أبو حفصٍ، البصريُّ .....١٤٨، ١٥٥

● عمرُ بن عبد العزيز بن عمرَ بنِ قتادةَ، الأنصاريُّ، أبو نصرٍ، النَّيْسابُوريُّ.....٤٥، ٦٠، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠

● عمرُ بن عبد العزيز بن مروانَ، الأُمويُّ، أمير المؤمنين.....١١٨، ١٦١، ١٩٠، ٢٣٦، ٢٤٨

● عمرُ بن قيسٍ، أبو حفصٍ، المكّيُّ.....١٩٦، ٢٤٢

● عمرانُ بن موسىٰ، الليثيُّ، أبو عمرٍو، البصريُّ، القزّازُ.....١٠٠

● عمرُو بَرْقٍ = عمرو بن عبد الله بن الأسوار

● عمرُو بن الحارث بن الضحّاك، الزُّبَيديُّ، الحِمصيّ ٣٨٤

● عمرُو بن الحارث بن أبي ضِرَارٍ، الخُزاعيُّ، المُصْطَلِقيُّ، نزيلُ الكوفة .....(٢٨٣)

● عمرُو بن حزمِ بن زيدٍ، الأنصاريُّ.....١٠٥، (١١٧)، (١٢٦)، (١٣٠)، (١٥٠)، (١٩٢)

● عمرُو بن دينارٍ، الجُمَحيُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، المكّيُّ.....٢٨، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٧٣

● عمرُو بن شعيبِ بن محمّدِ بن عبد الله بن عمرِو بن العاصِ، السَّهْميُّ.....٥٦، ٦١، ٧٥، ٧٦، ٩١، ١٠١، (١٠٤)، ١٠٨، ١٢٨، ١٢٩، ١٦٠، ١٦٣، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٤٦، ٣٠٦، ٣٣٨

● عمرُو بن العاصِ بن وائلٍ، السَّهْميُّ ٤٢

- عمرو بن عبد الله بن الأسوار، اليَمانيْ، عمرُو بَرْقٍ .....(٢٦٨)
- عمرُو بن عبد الله بن درهمٍ، أبو عثمانَ، المُطَّوِّعيُّ، البصريُّ ٢٨٦
- عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، أبو إسحاقَ، الكوفيُّ.....(٤١)، ٨٤، ٨٨، (٨٩)، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٨٠، ٢١٦، (٣١١)، ٣٤٥
- عمرُو بن عوفِ بن زيدٍ، أبو عبد الله، المزنيُّ ٢٦٥
- عمرُو بن محمّدِ بن بُكَيرٍ، أبو عثمانَ، البغداديُّ، الناقدُ ٣٠٣
- عمرُو بن مرزوقٍ، الباهليُّ، أبو عثمانَ، البصريُّ ٣٦٣
- عمرُو بن مسلمٍ، الجَنَديُّ، اليمانيْ.....١٣٢
- عمرُو بن هَرِمٍ، الأزديُّ، البصريّ ..... ٢٦، ٢٧
- عُمَيرُ بن سعيدٍ، النَّخَعيُّ، الكوفيّ ٦٢
- عوفُ بن أبي جَمِيلةَ، الأعرابيُّ، العَبْديُّ، البصريُّ ..... ١٤١، ٢٢٤، ٣٤٤، ٣٥٣
- العوّام بن حَوْشَبِ بن يزيدَ، الشيبانيُّ، أبو عيسىٰ، الواسطيُّ ٣٨٩
- عُوَيمُ بن ساعدةَ ٢٤
- العلاءُ بن الحارث بن عبد الوارث، أبو وهبٍ، الحضرميُّ، الدمشقيُّ ١٣٩
- عياضُ بن عبد الله بن عبد الرحمٰن، الفِهريُّ، المدنيُّ.....١٣١، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٧، ٢١٨
- عيسىٰ بنُ أحمدَ بنِ يحيىٰ، الصَّدَفيُّ، المِصريُّ ٢٤٥
- عيسىٰ بنُ طلحةَ بنِ عبيد الله، التيميُّ، أبو محمّدٍ، المدنيُّ..... ٤٧
- عيسىٰ بنُ مِينَا، أبو موسىٰ، المدنيُّ، قالُونُ المقرئ.....٤٦، ٨٢، ١١٢، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٦٢، ٣١٧

- عَيّاشٌ بن أبي ربيعةَ: عمرٍو، المخزوميُّ، أبو عبد الرحمٰن .....(٧٧)، (٣٢٧)

الغين

- غسّانُ بن مُضَرَ، الأزديُّ، أبو مُضَرَ، البصريُّ ٢٧١

الفاء

- فِراسُ بن يحيىٰ، الهَمْدانيُّ، أبو يحيىٰ، الكوفيُّ، المُكْتِب.....١٩٣
- الفضل بن الحُبَاب بن محمّدٍ، الجُمَحيُّ، أبو خليفةَ، البصريُّ.....٣١٥
- الفضل بن دُكَينِ بن حمّادٍ، التيميُّ مولاهمُ، أبو نُعَيمٍ، الكوفيُّ، المُلَائيّ.....٢٣٥، ٢٩٦، ٣٢٣، ٣٤٥
- الفضل بن محمّدِ بن المسيَّب، أبو محمّدٍ، البيهقيُّ ٣٧٨
- فُضَيلُ بن سليمانَ، النُّمَيريُّ، أبو سليمانَ، البصريُّ..... ٨٣، ٩٤، ٣٤٠
- فُضَيلُ بن عياضِ بن مسعودٍ، التميميُّ، أبو عليٍّ، المكّيُّ ٢٣٨
- الفُضَيل بن فَضَالةَ، الهَوْزَنيُّ، الشاميّ ٣٨٤
- الفيض بن الفضل البَجَليُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ ٣٦١

القاف

- القاسم بن إسماعيلَ بنِ محمّدٍ، أبو عبيدٍ، المَحَامِليُّ ..... ١١، ٢٥٤، ٢٨٨، ٣٤٧
- القاسم بن ربيعةَ بنِ جَوْشَنٍ، الغَطَفانيُّ، البصريُّ ٧٨
- القاسم بن سَلّامٍ، أبو عُبيدٍ، البغداديُّ..... ١٣، ١١٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٨٧
- القاسم بن عبد الله بن المغيرة، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، الجوهريّ.....٣٣٠
- القاسم بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعودٍ، الكوفيُّ.....٢٤٩، ٣٢٢

- القاسم بن محمّدِ بن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، التيميُّ، المدنيّ ..... ٧٧، ٨٢، ٣٢٧
- قَبِيصةُ بن ذؤيبِ بن حَلْحَلةَ، الخزاعيُّ، المدنيُّ..... ١٠٧، ١١٣، ١٢٤، ١٤٣، ١٤٩
- قتادةُ بن دِعَامةَ بنِ قتادةَ، السَّدُوسيُّ، أبو الخطّاب، البصريُّ.....٩، ٧٢، (٨٥)، ٩٧، ١١٠، ١٤٨، ١٧٧، (١٩٥)، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٨٦، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٥٥
- قتادةُ بن عبد الله ..... (٧٥)، (٧٦)، (٣٣٨)
- قرّةُ بن دُعْمُوصِ بن ربيعةَ، النُّمَيريُّ.....٣٤٠
- قُرّةُ بن عبد الرحمٰن بن شَرِيكٍ، أبو محمّدٍ، البغداديُّ، البَزّارُ ٣٠٥
- قيسُ بن أبي حازمٍ، البَجَليُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ ٣٢٦
- قيسُ بن حفصٍ، التميميُّ، أبو محمّدٍ، البصريُّ .....(٣٣٤)، ٣٤٠
- قيسُ بن الربيع، الأسديُّ، أبو محمّدٍ، الكوفيُّ ..... ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٩٦
- قيسُ بن سعدٍ، المكّيُّ ٢٤١
- قيسُ بن عاصمِ بن سنانٍ، التميميُّ، البصريّ .....(٢٩٥)، ٢٩٦
- قيسُ بن مسلمٍ، الجَدَليُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ ..... ١٦، ١٧

الكاف

- كثيرُ بن عبد الله بن عمرٍو، المزنيُّ، المدنيّ ٢٦٥

اللام

- الليث بن سعدِ بن عبد الرحمٰن، الفهميُّ، أبو الحارث، المِصريُّ.....٣٠، ٧٤، ١٩٠، ٢٥١، ٢٥٨
- الليث بن أبي سُلَيمِ بن زُنَيمٍ .....٧١، ٢٩٧

الميم

- محمّدُ بن أبانَ بنِ صالحٍ، الجعفيُّ، الكوفيّ .....١٨، ٢٠٩
- محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ أحمدَ، أبو بكرٍ، الأصبهانيُّ، الأَرْدَسْتانيُّ.....١٢٨، ١٩٣، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٨٣، ٣٢٢
- محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ أحمدَ، الفارسيُّ، أبو بكرٍ، الحاكمُ، المشّاطُ ٢٣٥
- محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ سعيدٍ، أبو عبد الله، البُوْشَنْجيُّ..... ٧٣، ٧٦، ٢٧٦
- محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ الفضل، المَعْمَريُّ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، الفَحّامُ.....٣٧٠
- محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ المُنذِر، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ .....(٨٥)، (٢٣٠)
- محمّدُ بن أحمدَ بن بالُوْيَهْ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، الجَلّابُ.....٣٨٧
- محمّدُ بن أحمدَ بن بُطّةَ، أبو عبد الله، الأصبهانيُّ ٢٤
- محمّدُ بن أحمد بن حمّادِ بن سعيدٍ، الأنصاريُّ، أبو بشرٍ الدَّوْلابيُّ ٢٨٥
- محمّدُ بن أحمدَ بنِ خَنْبٍ، أبو بكرٍ، البخاريُّ، البغداديُّ .....٢٠، ٣٥٤
- محمّدُ بن أحمدَ بن زهيرٍ، القيسيُّ، أبو الحسن، الطُّوسيُّ .....١٥٢، ٢٩٧
- محمّدُ بن أحمدَ بنِ عبد الله، الذُّهْليُّ، أبو طاهرٍ، البغداديُّ، القاضي ٦١
- محمّدُ بن أحمدَ بنِ عمرٍو، اللؤلُئيُّ، أبو عليٍّ، البصريُّ..... ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥
- محمّدُ بن أحمدَ بنِ محبوبٍ، المروزيُّ، التاجرُ .....٦٩، ٣٨٩
- محمّدُ بن إدريسَ بنِ العبّاس، الشافعيُّ، أبو عبد الله، المكّيُّ.....٩، ١٤، (١٥)، ٢٢، ٢٣، ٣٣، ٦٧، ٦٨، ٧٩، (٨٥)، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٥١، ١٧١، ١٧٢، ١٨٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٣٩، (٢٤٨)، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٧٧،

٢٧٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١١، (٣١٢)، ٣١٣، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٦٧، ٣٨٠

- محمّدُ بن إسحاقَ، أبو بكرٍ، الصَّغَانيُّ، البغداديّ..... ٣١، ١٤٦، ٢٦٥، ٣٢٨، ٣٦٢
- محمّدُ بن إسحاقَ بنِ خزيمةَ، السُّلَميُّ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ.....(٨٥)، ١٠٠، ٣٦٠
- محمّدُ بن إسحاقَ، أبو سعيدٍ.....٢٠٢
- محمّدِ بن إسحاقَ بنِ يسارٍ، المطّلبيُّ مولاهم، أبو بكرٍ، المدنيُّ.....٧٧، ١١٤، ١٤٩، (٣٠٤)، ٣٥٨
- محمّدُ بن إسماعيلَ بنِ إسحاقَ، الفارسيُّ، أبو عبد الله، البغداديُّ.....٤، ٥٥، ١١٣، ١٤٣، ١٤٩
- محمّدُ بن إسماعيلَ بنِ مسلمِ بن أبي فُدَيكٍ، أبو إسماعيلَ، المدنيُّ.....٣٦٧
- محمّدُ بن إسماعيلَ بنِ يوسُفَ، السُّلميُّ، أبو إسماعيلَ، التِّرمِذيُّ .....٢٠، ٣٨٤
- محمّدُ بن أيّوبَ بنِ يحيىٰ بنِ الضُّرَيْس، البَجَليُّ، الرازيُّ .....٣، ٧٢، ٢٠١
- محمّدُ بن بشّارِ بن عثمانَ، العَبْديُّ، أبو بكرٍ، البصريُّ، بندارٌ .....٨٨، ٣٦٠
- محمّدُ بن بكرِ بن عثمانَ، البُرْسانيُّ، أبو عثمانَ، البصريُّ.....١٦١، ١٦٣
- محمّدُ بن أبي بكرِ بن عليٍّ، المُقَدَّميُّ، أبو عبد الله، البصريُّ .....٨٣، ٩٤
- محمّدُ بن ثابتٍ ٣٤١
- محمّدُ بن جعفرٍ، الهُذَليُّ، البصريُّ، غُنْدرٌ .....٨٧، ٣٥٣
- محمّدُ بن جعفرِ بن أحمدَ، أبو بكرٍ، البُستيُّ، المُزَكِّيْ.....٧٦، ٢٦٨
- محمّدُ بن الحسن بن فَرْقَدٍ، الشيبانيُّ مولاهم، أبو عبد الله، الفقيهُ.....٢٢، ٣٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٥٦
- محمّدُ بن الحسن بن فُورَكَ، أبو بكرٍ، الأصبهانيُّ .....١٨، ٢٨٤، ٣١٤

- محمّدُ بن الحسن بن محمّدٍ، أبو طاهرٍ، النَّيْسابُوريُّ، المحمَّدَاباذيّ ٣٤٠
- محمّدُ بن الحسين بن داوُدَ، العلويُّ، أبو الحسن، النَّيْسابُوريُّ.....٣٤٠
- محمّدُ بن الحسين بن محمّدِ بن الفضل، أبو الحسين، البغداديُّ، القطّان.....٨، ٥١، ٧٤، ٢١٣، ٣٠٢، ٣٣٠، ٣٧٧، ٣٨٨
- محمّدُ بن الحسين بن محمّدِ بن موسىٰ، الأزديُّ، أبو عبد الرحمٰن، السُّلَميُّ.....١٣، ٥٤، ٥٥، ٨٦، ١١٣، ١١٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٩، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٤٩، ٣٥٠
- محمّدُ بن حُمرانَ بنِ عبد العزيز، القَيْسيُّ، البصريّ ٦١
- محمّدُ بن خازمٍ، أبو معاويةَ، الكوفيُّ، الضرير.....٣٦، ٤٤، (٨٦)، ١٠٩، ٢٣٠، ٣٣٤، ٣٤٦
- محمّدُ بن خالدِ بن خَلِيٍّ، الكَلَاعيُّ، أبو الحسين، الحِمصيُّ.....٣٧٦
- محمّدُ بن راشدٍ، الخزاعيّ، الدمشقيّ، المكحوليُّ.....١٠٧، ١١٣، ١٢٤، ١٤٣، ١٤٩، ٣٢٤
- محمّدُ بن سالمٍ، الهَمْدانيُّ، أبو سهلٍ، الكوفيُّ ٢٩
- محمّدُ بن السائب بن بِشرٍ، الكلبيُّ، أبو النضر، الكوفيُّ ٣٠٨
- محمّدُ بن سليمانَ بنِ الحارث، الأزديُّ، أبو بكرٍ، الواسطيُّ، الباغَنْديّ الكبيرُ ٣٠٨
- محمّدُ بن سليمانَ بنِ فارسٍ، أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، الدلّالُ ٢٣٥
- محمّدُ بن سيرينَ، الأنصاريُّ مولاهم، أبو بكرٍ، البصريُّ .....١٦٨، ٣٤٤
- محمّدُ بن صالحِ بن هانئٍ، أبو جعفرٍ، النَّيْسابُوريُّ ٣٧٨
- محمّدُ بن طلحةَ بنِ يزيدَ بنِ رُكَانةَ، المطّلبيُّ، المكّيّ ..... ٥٥، ٥٧
- محمّدُ بن عبد الله بن إبراهيمَ، أبو بكرٍ، الشافعيُّ، البغداديّ .....٢٥، ٣٠٥

- محمّدُ بن عبد الله بن أحمدَ بنِ بُطّةَ، الأصبهانيُّ، الصَّفّارُ، أبو عبد الله ٣٤٤
- محمّدُ بن عبد الله بن أحمدَ بن عتابٍ، العبديُّ، أبو بكرٍ، البغداديُّ ٣٣٠
- محمّدُ بن عبد الله بن الزبير، الزُّبيريُّ مولاهم، أبو أحمدَ، الكوفيُّ..... ٦٠
  - محمّدُ بن عبد الله، الشَّعِيريُّ = محمّدُ بن محمّدِ بن عبد الله بن المبارك
- محمّدُ بن عبد الله بن أبي عَتِيقٍ، التيميُّ، المدنيّ..... ٢٠
- محمّدُ بن عبد الله بن قريشٍ أبو بكرٍ، الرِّيْوَنْجيُّ، الورّاق ٣٣٤
- محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن حَمْدُويَهِ، أبو عبد الله، النَّيْسابُوريُّ، الحاكمُ.....٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٦٩، ٧٧، ٨٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٥، ١٤١، ١٤٨، ١٥٢، ١٦١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٨١، ١٨٨، ١٩١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٣٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٩
- محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن خَمِيْرُوْيَهْ، أبو الفضل، الهَرَويُّ.....٤٤، ٤٥، ٦٣، ٧٠، ١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٠، ٣٠٩
- محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن يوسفَ، أبو بكرٍ، النَّيْسابُوريُّ، العَمّانيّ، الحفيد ٣٠٨
- محمّدُ بن عبد الله بن نُمَيرٍ، الهَمْدانيُّ، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ ٤٧
- محمّدُ بن عبد الجبّار، الهَمَذانيّ.....٣٢٥
- محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن حارثةَ، الأنصاريُّ، أبو عبد الرحمٰن، أبو الرجال ٣٥٠
- محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، الأنصاريُّ، الكوفيّ.....٥٢، (١٤٦)، ١٥٢، ٢٠٧، ٢٥٦

- محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن المُجَبَّر، العدويُّ، المدنيّ ٣٧٥
- محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئبٍ، المدنيُّ.....٧، ٢٥٧، ٣٣٦، ٣٦٧
- محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن نَوْفَلٍ، الأسديُّ، أبو الأسود، المدنيُّ.....٣٤٨
- محمّدُ بن عبد الملك بن مروانَ، أبو جعفرٍ، الواسطيُّ، الدَّقِيقيُّ ..... ٦٥، ٨٥
- محمّدُ بن عبد الوهّاب بن حَبِيبٍ، العَبْديُّ، أبو أحمدَ، النَّيْسابُوريُّ، الفَرّاء.....٦٢، ١١٤، ١٨٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٨٦، ٣٦٤
- محمّدُ بن عَبْدُوسَ بنِ كاملٍ، السُّلَميُّ، أبو أحمدَ، السَّرّاجُ .....٦١، (٢٤٧)
- محمّدِ بن عُبيدِ الله بن أبي سليمانَ، العَرْزميُّ، الكوفيُّ.....١٢٨، ١٦٠
- محمّدُ بن عبيد الله بن يزيدَ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، ابن المُنادي ٣٤٣
- محمّدُ بن عُبيدِ بن حِسَابٍ، الغُبَريُّ، البصريّ ٣٨٣
  - محمّدُ بن أبي عَتِيقٍ = محمّدُ بن عبد الله بن أبي عَتِيقٍ
- محمّدُ بن عليّ بن الحسين، الهاشميُّ، أبو جعفرٍ، الباقرُ ٢١
- محمّدُ بن عليّ بن دُحَيمٍ، الشيبانيُّ، أبو جعفرٍ، الكوفيّ، الصائغ.....٣٤٥
- محمّدُ بن عُمارةَ بنِ عمرِو بن حزمٍ، الأنصاريُّ، المدنيُّ..... ١٥٠، ١٩٢
- محمّدُ بن عمرَ بنِ هَيّاجٍ، الكوفيُّ ٢٧٣
- محمّدُ بن عمرَ بنِ واقدٍ، الأَسْلميُّ، المدنيّ ٢٤
- محمّدُ بن عمرِو بن البَخْتَريّ، أبو جعفرٍ، البغداديُّ، الرَّزّازُ.....١٢٦، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٩
- محمّدُ بن عمرٍو، الفَزَاريُّ، أبو المُوَجِّه.....٢٠٢
- محمّدُ بن عوفِ بن سفيانَ، الطائيُّ، أبو جعفرٍ، الحِمصيُّ.....٣٨٢

- محمّدُ بن عيسىٰ بنِ السَّكَن، أبو بكرٍ، الواسطيُّ، ابن أبي قِماشٍ.....١٠٥
- محمّدُ بن الفضل، السَّدُوسيُّ، أبو النعمان، البصريُّ، عارمٌ ٣٦٦
- محمّدُ بن فُضَيلِ بن غَزْوانَ، الضَّبّيُّ مولاهم، أبو عبد الرحمٰن، الكوفيُّ ١٦٢
- محمّدُ بن فُلَيحِ بن سليمانَ، المدنيُّ ٣٧٨
- محمّدُ بن القاسم بن زكريّا، المُحارِبيُّ، الكوفيّ..... ١٥٠، ١٩٢، ٣١٢
- محمّدُ بن قيسٍ، المدنيُّ، القاصّ ٣٧٧
- محمّدُ بن المثنّىٰ بنِ عُبَيدٍ، العَنَزيُّ، أبو موسىٰ، البصريُّ، الزَّمِن.....٣٥٠
- محمّدُ بن محمّدٍ، أبو بكرٍ، السليمانيُّ ..... ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥
- محمّدُ بن محمّدِ بن الحسن، أبو الحسن، الكارِزيُّ.....١٣، ١١٨، ٢٥٥، ٢٨٧
- محمّدُ بن محمّدِ بن حَمّ بن أبي المعروف، أبو الحسن، الإسفَرايِينيُّ.....٧٢، ٧٣، ٢٠١
- محمّدُ بن محمّدِ بن سليمانَ، الأزديُّ، أبو بكرٍ، الواسطيُّ، الباغَنْديّ الصغير ٥٣
- محمّدُ بن محمّدِ بن عبد الله بن المبارك، الشَّعِيريُّ، أبو الطيّب، النَّيْسابُوريُّ.....٢٠٤
- محمّدُ بن محمّدِ بن مَحْمِشَ، أبو طاهرٍ، الزِّيَاديُّ، الفقيهُ .....٤٩، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٧٠
- محمّدُ بن مسلمٍ، أبو عبد الله، الطائفيُّ ٩٩
- محمّدُ بن مسلمِ بن تَدْرُسَ، الأسديُّ مولاهم، أبو الزبير، المكّيُّ..... ٥٨، ٥٩، ٣٧٠
- محمّدُ بن مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ، الزهريُّ.....٤، ٧، ٢٠، ٣٤، ٤٠، ٧٤، ٧٩، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ١١٦، ١٣٠، ١٣٦، ١٥٨، ١٧٣، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، (٣٠٤)، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٢

- محمّدُ بن مَسْلَمةَ بنِ سلمةَ، الأنصاريُّ.....٣٧٨
- محمّدُ بن مُصَفَّىٰ بنِ بُهْلُولٍ، القرشيُّ، أبو عبد الله، الحِمصيُّ..... ٤٠
  - محمّدُ بن أبي المعروف = محمّدُ بن محمّدِ بن حَمِّ بن أبي المعروف
- محمّدُ بن المنكدر بن عبد الله، التيميُّ، المدنيُّ..... ٤٨
- محمّدُ بن مهديّ بن مالكٍ، أبو عبد الله، البصريُّ، الأُبُلّيُّ.....٢٩٥
- محمّدُ بن موسىٰ بنِ الفضل، أبو سعيدٍ، النَّيْسابُوريُّ، الصيرفيّ.....١، ٦، ٧، ٩، ٢١، ٢٢، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤٢، ٦٦، ٦٧، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١١١، ١١٦، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٦، ١٥١، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٠، ٣١٣، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٨٦
- محمّدُ بن هارونَ بنِ حسّانَ، الأزديُّ، أبو بكرٍ، المِصريُّ، ابن البَرْقيُّ ١٦٠
- محمّدُ بن الهيثم بن حمّادٍ، الثَّقَفيُّ مولاهم، أبو عبد الله، القاضي.....٣٦٣
- محمّدُ بن الوليد بن عامرٍ، الزُّبَيديُّ، أبو الهُذَيل، الحِمصيُّ.....٣٨٤
- محمّدُ بن يحيىٰ بن عبد الله، الذُّهْليُّ، أبو عبد الله، النَّيْسابُوريُّ ٣٧٠
- محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ، الشيبانيُّ، أبو عبد الله، النَّيْسابُوريُّ، ابن الأخرم.....٦٢، ١١٤، ١٨٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٣٦٤، ٣٦٥
- محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ بنِ مَعْقِلٍ، أبو العبّاس، النَّيْسابُوريُّ، الأصمّ.....١، ٦، ٧، ٩، ١٤، ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤٢، ٤٨، ٥٧، ٦٦، ٦٧، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠١،

١٠٢، ١١١، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٦، ١٥١، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١٣، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦

- محمّدُ بن يعلىٰ، السُّلميُّ، أبو عليٍّ، الكوفيُّ ٣١٢
- محمّدُ بن يوسُفَ بنِ واقدٍ، الضَّبّيُّ مولاهم، الفِرْيابيُّ ٣٥٢
- محمّدُ بن يونُسَ بنِ موسىٰ، الكُدَيميُّ، أبو العبّاس، البصريُّ ٢
- مالكُ بن أنسِ بن مالكٍ، الأَصْبَحيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ..... ١، ٣٩، ٧٦، ٧٩، (١٠٥)، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٣، ٣٣٩
- مالكُ بن يحيىٰ بنِ مالكٍ، الهَمْدانيُّ، أبو غسّانَ، الكوفيُّ ..... ٢٩، ٣٨
- مجالدُ بن سعيدِ بن عُمَيرٍ، الهَمْدانيُّ، أبو عمرٍو، الكوفيُّ ..... ٢٦٦، ٢٨٧، (٣١١)
- مجاهدُ بن جبرٍ، المخزوميُّ مولاهم، أبو الحجّاج، المكّيُّ..... ١٤، ٦٠، ٧١، ١٦٥، ٢٢١، ٢٦٣، ٣٣٤
- مُجَذَّرُ بن ذِيادِ بن عمرٍو، البَلَويُّ، حليف الأنصار..... (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)
- مَحْمِشُ بن عصامٍ، أبو عمرٍو، النَّيْسابُوريُّ، المعدِّلُ ٢٠٤
- محمودُ بن لَبِيدِ بن عقبةَ، الأوسيُّ، أبو نعيمٍ، المدنيُّ..... ٣٣٣

- مُحَيِّصةُ بن مسعودِ بن كعبٍ، الخزرجيُّ، أبو سعدٍ، المدنيُّ .....(٣٠٣)
- مُخارِقُ بن خليفةَ، الأَحْمَسيُّ، أبو سعيدٍ، الكوفيُّ..... ٤٩
- مخرمةُ بن بُكَيرِ بن عبد الله بن الأشجّ، أبو المِسْوَر، المدنيُّ.....٨٠، ١٧٥، ١٩٩، ٢٥٢
- مَرْثَدُ بن عبد الله، اليَزَنيُّ، أبو الخير، المِصريُّ.....٢٤٥
- مروانَ بن الحكم بن أبي العاصِ، الأُمويُّ، أبو عبد الملك، الخليفةُ ١٧١
- مروانُ بن معاويةَ بنِ الحارث، الفَزَاريُّ، أبو عبد الله، الكوفيُّ .....٣٢٦، (٣٣٤)
- مسدَّدُ بن مُسَرْهَدِ بن مُسَرْبَلٍ، الأسديُّ، أبو الحسن، البصريُّ ٢٦٧
- مسروقُ بن الأجدع بن مالكٍ، الوادعيُّ، أبو عائشةَ، الكوفيُّ.....١٧٢، ١٨٩، ١٩٣، (٣١١)
- مِسْعَرُ بن كِدَامِ بن ظُهَيرٍ، الهلاليُّ، أبو سلَمةَ، الكوفيُّ..... ٣٦١، (٣٦٢)
- مسلمُ بن إبراهيمَ، الأزديُّ الفَرَاهِيديُّ، أبو عمرٍو، البصريُّ.....٧٢، ٢٠١
- مسلمِ بن جُنْدُبٍ، الهُذَليُّ، المدنيّ.....٢٣٣
- مسلمُ بن الحجّاج بن مسلمٍ، القشيريُّ، أبو الحسين، النَّيْسابُوريُّ.....(٣٠٣)، (٣٤٣)، (٣٦٠)، (٣٨٧)
- مسلمُ بن خالدٍ، المخزوميُّ مولاهمُ، المكّيُّ، الزَّنْجيّ.....٦١، ٦٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٢٠، (١٢٣)، ٢٠٥، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٠٧
- مسلمُ بن صُبَيحٍ، الهَمْدانيُّ مولاهم، أبو الضُّحىٰ، الكوفيُّ، العطّار ١٩٤
- مسلمُ بن عبد الله، البصريُّ، أبو حسّانَ، الأعرجُ، الأحرد ٣٥٥
- مسلمُ بن يزيدَ، السَّعْديُّ، الحجازيّ ٧٤
- المسيَّبُ بن واضحِ بن سَرْحانَ، السُّلَميُّ، أبو محمّدٍ، الحِمصيُّ..... ٤١

- مصعبُ بن المِقْدام، الخثعميُّ مولاهم، أبو عبد الله، الكوفيُّ.....٢٨٥
- مطرُ بن طَهْمانَ، السُّلَميُّ مولاهم، أبو رجاءٍ، الخراسانيُّ، الورّاقُ ١٨١
- مُطَرِّفُ بن طَرِيفٍ، الكوفيُّ .....٢٥٥، ٣١١
- مُطَرِّفُ بن عبد الله بن مُطَرِّفٍ، اليَسَاريُّ، أبو مصعبٍ، المدنيُّ ٣٠٦
- مطرِّفُ بن مازنٍ، الكِنَانيُّ مولاهم، أبو أيّوبَ، الصنعانيُّ.....٣٣٢
- معاذُ بن جبلِ بن عمرٍو، الخزرجيُّ، أبو عبد الرحمٰن..... ١٣٥، (١٦٧)، ٢٠٤
- معاذُ بن معاذِ بن نصرٍ، العنبريُّ، أبو المثنّىٰ، البصريُّ..... ١٤٥، ١٥٤، ١٦٤
- معاذُ بن موسىٰ، الجعفريُّ، أبو سعيدٍ..... ١٤
- معاويةُ بن صالحِ بن حُدَيرٍ، الحضرميُّ، قاضي الأندَلُس.....٣٥، ٤٣، ١٣٩، ١٤٠
- معاويةُ بن أبي سفيانَ: صخرِ بنِ حربٍ، الأُمويُّ، الخليفةُ.....(١٨)، ١٧٢، ٢٣٦، ٢٤٨، ٣١٨، (٣٨٨)
- معاويةُ بن عمرِو بن المهلَّب، الأزديُّ، أبو عمرٍو، البغداديُّ ٢٦٥
- معاويةُ، ابن عمّ أبي قِلابةَ ٣٤١
- معلّىٰ بنُ أسدٍ، العَمّيُّ، أبو الهيثم، البصريُّ.....٢٦٦
- مُعَلَّىٰ بنُ هلالِ بن سُوَيدٍ، أبو عبد الله، الكوفيُّ..... (٤١)
- معمرُ بن راشدٍ، الأزديُّ مولاهم، أبو عروةَ، البصريُّ.....٤، ٥، ١٣، ٥٥، ٥٦، ٧١، ٩٥، ١٠٥، ١٣٢، ١٦٥، ٢٢٠، ٢٦٨، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٧٠
- المغيرة بن سلَمةَ، المخزوميُّ، أبو هشامٍ، البصريُّ ٣٦٠
- المغيرة بن شعبةَ بنِ مسعودٍ، الثقفيُّ .....٦٤، ٣٤١

- مغيرةُ بن مِقْسَمٍ، الضَّبّيُ مولاهم، أبو هشامٍ، الكوفيُّ.....٦٤، ١٠٣، ٢١٣، ٢٨٣، ٣٠٩، ٣١١
- المفضَّل بن غسّانَ الغَلَابيُّ، أبو عبد الرحمٰن، البغداديُّ ٢٥
- مقاتلُ بن حَيّانَ، أبو بِسطامٍ، البلخيُّ ..... ١٤، ١٥، ٣١٢
- المقدام بن مَعْدِي كَرِبَ بنِ عمرٍو، الكِنْديُّ، أبو كَرِيمَةَ، الشاميُّ ٣٨٤
- مكحولٌ، أبو عبد الله، الشاميُّ.....٩٠، (١٠٤)، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٥، ١٧٠، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٥، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٩٤، ٣٢٤
- مكّيُّ بن إبراهيمَ بنِ بَشِيرٍ، التميميُّ، أبو السَّكَن، البَلْخيُّ ٣٤٣
- المنذر بن مالكِ بن قِطْعَةَ، العَبْديُّ، أبو نَضْرَةَ، البصريُّ ..... ٢٧١، ٣٥٩
- منصورُ بن المعتمر بن عبد الله، السُّلَميُّ، أبو عَتّابٍ، الكوفيُّ.....(٨٤)، ٢٣٨، ٣١٠، ٣٦٤، ٣٨٥، ٣٨٦
- المنهال بن خليفةَ، العجليُّ، أبو قدامةَ، الكوفيُّ ٢٧٣
- موسىٰ بنُ إسماعيلَ، المِنْقَريُّ، أبو سلمةَ، التَّبُوذَكيُّ ٣١٦
- موسىٰ بنُ خلفٍ، العَمّيُّ، أبو خلفٍ، البصريُّ..... ٩٧
- موسىٰ بن داوُدَ الضَّبّيُّ، أبو عبد الله، الطَّرَسُوسيُّ ٣٢٥
- موسىٰ بنُ سعدِ بن زيدِ بن ثابتٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ ١٨٨
- موسىٰ بنُ عبد الله، الجهنيُّ، أبو سلمةَ، الكوفيُّ ٣٦٤
- موسىٰ بنُ عقبةَ بنِ أبي عيّاشٍ، الأسديُّ مولاهم، المدنيُّ.....٢٠، ٨٣، ٩٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٧٨
- موسىٰ بن عُلَيّ بن رَبَاحٍ، اللَّخْميُّ، أبو عبد الرحمٰن، المِصريُّ ٢٨٨

- موسىٰ بنُ مسعودٍ، النَّهْديُّ، أبو حذيفةَ، البصريُّ ١٧

النون

- نافعٌ، مولىٰ ابن عمرَ، أبو عبد الله، المدنيُّ .....٥، ١٠، ٢٤٧، ٣٤٦، ٣٨٧، ٣٨٨
- نُبَيطُ بن شَرِيطٍ، الأشجعيُّ، أبو سلمةَ، الكوفيُّ.....٣٦٨
- نَجِيحُ بن عبد الرحمٰن، السِّنديُّ، مولىٰ بني هاشمٍ، أبو مَعْشَرٍ، المدنيُّ.....٣٧٧
- النضر بن شُمَيلٍ، المازنيُّ، أبو الحسن، البصريُّ، النَّحْويّ ٦٩
- النعمان بن بَشِيرِ بن سعدٍ، الخزرجيُّ ٢٩٥
- النعمان بن ثابتِ بن زُوطَا، أبو حنيفةَ، الكوفيُّ، الفقيه .....٢٢، ٣٣، ١٠٢، ٢٠٨
- نُفَيعُ بن الحارث بن كَلَدةَ، الثقفيُّ، أبو بكرةَ ٣٣٥

الهاء

- هارونُ بن زيدِ بن أبي الزرقاء، التغلبيُّ، أبو محمّدٍ، المَوصليُّ ٣٢٤
- هارونُ بن عبد الصمد بن عَبْدُوسَ، أبو موسىٰ، النَّيْسابُوريُّ، الرُّخَيُّ.....٣٠٨
- هاشمُ بن هاشمِ بن عتبةَ بنِ أبي وقّاصٍ، الزهريُّ، المدنيّ.....٣٤٣
- هُبَيرةَ بن يَرِيْمَ، الشِّبَاميُّ، أبو الحارث، الكوفيُّ.....٣٤٥
- هشامُ بن حسّانَ، القُرْدُوسيُّ، أبو عبد الله، البصريُّ.....٩٨، ١٦٨
- هشامُ بن سعدٍ، المدنيُّ ٢٣٣
- هشامُ بن أبي عبد الله، أبو بكرٍ، البصريُّ، الدَّسْتَوائيُّ.....٧٢، ١٢٦، ٢٠١
- هشامُ بن عبد الملك، الباهليُّ مولاهم، أبو الوليد، البصريُّ، الطيالسيّ.....٣١٥
- هشامُ بن عروةَ بنِ الزبير، الأسديُّ، المدنيُّ ..... ١٩، ٢٥٩، ٣٢١، ٣٤٩، ٣٧٥

- هشامُ بن يوسُفَ، أبو عبد الرحمٰن، الصنعانيُّ، القاضي ١٠٥
- هشامُ بن يونُسَ بنِ وابلٍ، التميميُّ، أبو القاسم، الكوفيّ ٣١٢
- هُشَيمُ بن بَشِيرِ بن القاسم، السُّلَميُّ، أبو معاويةَ، الواسطيُّ.....٤٥، ٦٣، ٦٤، ٧٨، ١١٨، ١٢٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢١٣، ٣٣٨، ٣٤٧
- الهيثم بن الأسود، المَذْحَجيُّ، أبو العُريان، الكوفيُّ ١٧
- الهيثم بن حَبِيبٍ، الكوفيُّ، الصيرفيّ ١٠٢
- الهيثم بن خالدِ بن يزيدَ، أبو صالحٍ، الكوفيُّ.....٢٩٦

الواو

- وضّاحٌ، اليَشْكُريُّ، أبو عوانةَ، الواسطيُّ، البزّازُ.....١٠٦، ١١٥، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٧، ١٨٠، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٨٤، ٣٠٩
- وكيعُ بن الجرّاح بن مَلِيحٍ، الرُّؤاسيُّ، أبو سفيانَ، الكوفيُّ.....١١، (٨٤)، (٨٥)، (١٤٦)، ١٥٢، ٢٥٤، ٢٩٧
- الوليد بن عقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ، الأُمَويّ، أبو وهبٍ، الأميرُ .....(٣٤٧)، (٣٤٨)
- الوليد بن مَزْيَدٍ، العُذْريُّ، أبو العبّاس، البيروتيُّ ٣٨١
- الوليد بن مسلمٍ، القرشيُّ مولاهم، أبو العبّاس، الدمشقيُّ ٥٩
- وهبُ بن جَرِيرِ بن حازمٍ، الأزديُّ، أبو عبد الله، البصريُّ ..... ٢، ١٦، ١٢٦
- وُهَيبُ بن خالدِ بن عجلانَ، الباهليُّ مولاهم، أبو بكرٍ، البصريُّ.....(٧٨)، ٣٥٩، ٣٦٠

الـ(لا)

- لاحقُ بن حُمَيدِ بن سعيدٍ، السَّدُوسيُّ، أبو مِجْلَزٍ، البصريُّ ..... ٦٥، ٨٥، ٢٠٢

• الياء

- يحيىٰ بنُ آدمَ بنِ سليمانَ، مولىٰ بني أميّةَ، أبو زكريّا، الكوفيُّ ٢٤٩
- يحيىٰ بنُ إبراهيمَ بنِ محمّدٍ، أبو زكريّا، النَّيْسابُوريّ، المُزَكِّيْ.....١، ٦، ١٤، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٦٢، ٩٩، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٣٦، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٣، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٦٤، ٣٦٧
- يحيىٰ بنُ أيّوبَ، الغافقيُّ، أبو العبّاس، المِصريُّ .....٢٩٨، ٣٠٥
- يحيىٰ بنُ أبي طالبٍ: جعفرِ بن عبد الله، أبو بكرٍ، الواسطيُّ.....٢٦، ٢٨، ٤٨، ١٨١، ٢٧٢، ٣٥٥
- يحيىٰ بنُ حسّانَ، التِّنِّيسيُّ ٢٥١
- يحيىٰ بنُ الربيع، المكّيُّ ..... ٤٩، ٥٠، ٥٢
- يحيىٰ بنُ زكريّا بنِ أبي زائدةَ، الهمْدانيُّ، أبو سعيدٍ، الكوفيُّ.....(٨٥)، ٢٨٧
- يحيىٰ بنُ سعيدِ بن أبانَ، الأُمويُّ، أبو أيّوبَ، الكوفيُّ..... (٨٦)
- يحيىٰ بنُ سعيدِ بن فَرُّوخٍ، التميميُّ، أبو سعيدٍ، البصريُّ، القطّانُ ٣٠٨
- يحيىٰ بنُ سعيدِ بن قيسٍ، الأنصاريُّ، أبو سعيدٍ، المدنيُّ.....٦٦، ٧٦، ١٠١، ١١١، ١٢٦، ١٤٠، ١٧٢، ١٨٦، ١٨٧، ٢٢٦، ٢٦١، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٣٨، ٣٥٠
- يحيىٰ بنُ طلحةَ بنِ عُبيد الله، التيميُّ، المدنيّ ٤٧
- يحيىٰ بنُ عبد الله بن بُكَيرٍ، المخزوميُّ مولاهمُ، المِصريُّ .....٧٤، ٧٦، ١١٧، ٢٧٦
- يحيىٰ بنُ عبد الله بن سالمِ بن عبد الله بن عمرَ، العدويُّ، المدنيّ ١٧٦

- يحيىٰ بنُ عبد الرحمٰن بن حاطبِ بن أبي بلتعةَ، اللَّخْميُّ، المدنيّ.....(٣٢١)
- يحيىٰ بنُ أبي كثيرٍ، الطائيُّ مولاهم، أبو نصرٍ، اليماميُّ.....١٢٦
- يحيىٰ بنُ محمّدِ بن صاعدٍ، الهاشميُّ مولاهم، أبو محمّدٍ، البغداديُّ .....٨٨، ٣٥٠
- يحيىٰ بنُ محمّدِ بن يحيىٰ، الذهليُّ، النَّيْسابُوريّ، حَيْكانُ.....٣٦٥
- يحيىٰ بنُ المغيرة، السَّعْديُّ، الرازيّ..... ٣
- يحيىٰ بنُ يَعْمَرَ، البصريُّ.....١٧٧، ٢٢٥
- يزيدُ بن أبانَ الرَّقَاشيُّ، أبو عمرٍو، البصريُّ ٩٧
- يزيدُ بن أميّةَ، الدُّؤليُّ، أبو سنانٍ، المدنيُّ..... ٣٠
- يزيدُ بن أبي حَبِيبٍ، أبو رجاءٍ، المِصريُّ ..... ١٨٨، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨١
- يزيدُ بن زُرَيعٍ، العَيْشيُّ، أبو معاويةَ، البصريُّ.....٧٣، ٣٤١
- يزيدُ بن صالحٍ، اليَشْكُريُّ، أبو خالدٍ، النَّيْسابُوريُّ ١٥
- يزيدُ بن عبد الله بن قُسَيطٍ، الليثيُّ، أبو عبد الله، المدنيُّ.....١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٨٤، ١٨٥
- يزيدُ بن العُفَيْف، الحَرّيُّ..... ٣٧١
- يزيدُ بن عياضِ بن جُعْدُبةَ، الليثيُّ، أبو الحكم، المدنيُّ.....٢٦٣
- يزيدُ بن معاويةَ بنِ أبي سفيانَ، الأُمويُّ، أبو خالدٍ .....(٣٨٧)، (٣٨٨)
- يزيدُ بن هارونَ بنِ زاذانَ، السُّلَميُّ مولاهم، أبو خالدٍ، الواسطيُّ.....٢٦، ٢٨، ٦٥، ٨٥، ٩٨، ٢١٩، ٣٨٩
- يسارٌ، مولىٰ ثقيفٍ، أبو نَجِيحٍ، المكّيُّ ..... ٦٩، ٧٠، ٢٠٦
- يعقوبُ بن حُمَيدِ بن كاسبٍ، المدنيُّ ٥٨

- يعقوبُ بن سفيانَ، الفارسيُّ، أبو يوسُفَ، الفَسَويُّ.....٥١، ٧٤، ٢١٣، ٣٠٢، ٣٧٧، ٣٨٨
- يعقوبُ بن عطاءِ بن أبي رَباحٍ، المكّيُّ ٥٨
- يعلىٰ بن عُبيدِ بن أبي أميّةَ، أبو يوسُفَ، الكوفيُّ، الطَّنَافِسيُّ .....٣١، ١١٤
- يوسُفُ بن محمّدِ بن إبراهيمَ، المكّيُّ، العطّار ٣٧٤
- يوسُفُ بن يعقوبَ بن إسماعيلَ بن حمّادِ بن زيدٍ، أبو محمّدٍ، القاضي.....٧٨، ٨٣، ٩٤، ٣٣٨
- يونُسُ بن بُكَيرِ بن واصلٍ، الشيبانيُّ، أبو بكرٍ، الكوفيُّ.....٤٧، ٢٦٤، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٥٨، ٣٦٨، ٤٦٩، ٣٧١
- يونُسُ بن حَبِيبِ بن عبد القاهر، العجليُّ، أبو بِشرٍ، الأصبهانيُّ .....١٨، ٢٨٤، ٣١٤
- يونسُ بن عبد الأعلىٰ بن مَيْسرةَ، الصَّدَفيُّ، أبو موسىٰ، المِصريُّ ١٦٠
- يونُسُ بن عُبَيدِ بن دينارٍ، العَبْديُّ، أبو عُبَيدٍ، البصريُّ ..... ١٤٢، ١٩٥، ٣٢٣
- يونُسُ بن يزيدَ بنِ أبي النِّجاد، مولىٰ آل أبي سفيانَ، أبو يزيدَ، الأيليُّ.....٣٤، ٧٤، ٩٦، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٨، ١٧٣، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢٥١، ٢٧٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٣٧

الهمزة منَ الكنىٰ

- أبو أحمدَ، عن إسرائيلَ بنِ يونُسَ = محمّدُ بن عبد الله بن الزبير
- أبو أحمدَ الحافظُ = عبد الله بنُ عَدِيّ بن عبد الله
- أبو أحمدَ بن عَبْدُوسَ = محمّدُ بن عَبْدُوسَ بنِ كاملٍ
- أبو أحمدَ المِهْرِجانيُّ = عبد الله بنُ محمّدِ بن الحسن
- أبو أسامة = حمّادُ بن أسامةَ

○ أبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ = عمرُو بن عبد الله

○ أبو إسحاقَ الفَزَاريُّ = إبراهيمُ بن محمّدُ بن الحارث

○ أبو إسرائيلَ = إسماعيلُ بن خليفةَ

○ أبو الأسود = محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن نوفلٍ

○ أبو أمامةَ الباهليُّ = صُدَيُّ بن عجلانَ

○ أبو أُوَيسٍ = عبد الله بنُ عبد الله بن أُوَيسٍ

الباء منَ الكنىٰ

○ أبو بدرٍ = شجاعُ بن الوليد

○ أبو بكرٍ الأَرْدَسْتانيُّ = محمّدُ بن إبراهيمَ بنِ أحمدَ

○ أبو بكرِ بنُ إسحاقَ = أحمدُ بن إسحاقَ بنِ أيّوبَ

○ أبو بكرِ بن أبي أُوَيسٍ = عبدُ الحميد بنُ عبد الله بن عبد الله بن أُوَيسٍ

○ أبو بكرِ بن الحارث = أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن الحارث

○ أبو بكرِ بنُ الحسن = أحمدُ بن الحسن بن أحمدَ

○ أبو بكرٍ الحفيدُ = محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن يوسُفَ

○ أبو بكرِ بن خَنْبٍ = محمّدُ بن أحمدَ بنِ خَنْبٍ

○ أبو بكرٍ الشافعيُّ = محمّدُ بن عبد الله بن إبراهيمَ

○ أبو بكرِ بن أبي شيبةَ = عبد الله بنُ محمّدِ بن أبي شيبةَ: إبراهيمَ

○ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ = عبد الله بنُ عثمانَ بنِ عامرٍ

○ أبو بكرِ بنُ عبد الله = محمّدُ بن عبد الله بن قريشٍ

● أبو بكرِ بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشامٍ، المخزوميُّ، المدنيُّ ٨٢

● أبو بكرِ بنُ عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب، العدويُّ، المدنيُّ.....١٤٦
○ أبو بكرِ بنُ عُبَيد الله بن عمرَ = أبو بكرِ بنُ عُبيد الله بن عبد الله بن عمرَ
● أبو بكرِ بنُ محمّدِ بن عمرِو بن حزمٍ، الأنصاريُّ، المدنيّ، القاضي ١٠٥
○ أبو بكرةَ = نُفَيعُ بن الحارث بن كَلَدةَ

الجيم منَ الكنىٰ

○ أبو الجَوّاب = الأحوص بن جَوّابٍ

الحاء منَ الكنىٰ

○ أبو حازمٍ الحافظُ = عمرُ بن أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ عَبْدُوْيَهْ
○ أبو حامدِ بن بلالٍ = أحمدُ بن محمّدِ بن يحيىٰ بنِ بلالٍ
○ أبو حذيفةَ = موسىٰ بن مسعودٍ
○ أبو حسّانَ الأعرجُ = مسلمُ بن عبد الله
○ أبو الحسن العَنَزيُّ = أحمدُ بن محمّدِ بن عَبْدُوسَ
○ أبو الحسن المِصريُّ = عليُّ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ الحسن
○ أبو الحسن بنُ أبي المعروف = محمّدُ بن محمّدِ بن حَمّ بن أبي المعروف
○ أبو الحسن الكارِزيُّ = محمّدُ بن محمّدِ بن الحسن
○ أبو الحسن المقرئُ = عليُّ بن محمّدِ بن عليّ بن الحسين بن حُمَيدٍ
○ أبو الحسين بن بِشْرانَ = عليُّ بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ
○ أبو الحسين الفَسَويّ = عبد الله بن إبراهيمَ
○ أبو الحسين بنُ الفضل القطّانُ = محمّدُ بن الحسين بن محمّدِ بن الفضل

○ أبو حنيفةَ = النعمان بن ثابتِ بن زُوطَا

الخاء منَ الكنىٰ

○ أبو خالدٍ = سليمانُ بن حيّانَ

○ أبو الخير = مَرْثَدُ بن عبد الله

الداء منَ الكنىٰ

○ أبو داوُدَ الحَفَريُّ = عمرُ بن سعدِ بن عُبيدٍ

○ أبو داوُدَ الطيالسيُّ = سليمانُ بن داوُدَ بن الجارود

الراء منَ الكنىٰ

○ أبو الربيع = سليمانُ بن داوُدَ، العَتَكيُّ

الزاي منَ الكنىٰ

○ أبو الزبير = محمّدُ بن مسلمِ بن تَدْرُسَ

● أبو زرعةَ بن عمرِو بن جريرٍ، البَجَليُّ، الكوفيُّ ٨

○ أبو زكريّا بن أبي إسحاقَ = يحيىٰ بنِ إبراهيمَ بنِ محمّدٍ

○ أبو الزناد = عبد الله بنُ ذَكْوانَ

○ أبو زيدٍ = سعيدُ بن أوسٍ

السين منَ الكنىٰ

○ أبو سعدٍ الماليِنيُّ = أحمدُ بن محمّدِ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن حفصٍ

○ أبو سعيدِ بن الأعرابيّ = أحمدُ بن محمّدِ بن زيادٍ

○ أبو سعيدٍ الخدريُّ = سعدُ بن مالكِ بن سنانٍ

○ أبو سعيدٍ الرازيُّ = عبد الله بن محمّدِ بن عبد الوهّاب

○ أبو سعيدٍ الصَّيْرفيُّ = محمّدُ بن موسىٰ بنِ الفضل

○ أبو سعيدِ بن أبي عمرٍو = محمّدُ بن موسىٰ بنِ الفضل

● أبو سلمةَ بنُ عبد الرحمٰن بن عوفٍ، الزهريُّ، المدنيّ .....٤٠، ٣٨١، ٣٨٢

○ أبو سنانٍ الدُّؤَليُّ = يزيدُ بن أميّةَ

○ أبو سهلِ بن زيادٍ القطّانُ = أحمدُ بن محمّدِ بن عبد الله بن زيادٍ

الشين منَ الكنىٰ

○ أبو شُرَيحٍ بنُ عمرٍو = خُوَيْلِدُ بن عمرِو بن صخرٍ

○ أبو الشَّعْثاء = جابرُ بن زيدٍ

○ أبو شُعَيبٍ الحَرّانيُّ = عبد الله بن الحسن بن أحمدَ

○ أبو شهابٍ = عبد ربّه بنُ نافعٍ

الصاد منَ الكنىٰ

● أبو صادقٍ، الأزديُّ، الكوفيّ ٣٦١

● أبو صالحٍ، مولىٰ أمّ هانئٍ ٣٠٨

الضاد منَ الكنىٰ

○ أبو الضُّحىٰ = مسلمُ بن صُبَيحٍ

الطاء منَ الكنىٰ

○ أبو طاهرٍ الفقيهُ = محمّدُ بن محمّدِ بن مَحْمِشَ

○ أبو طاهرٍ القاضي = محمّدُ بن أحمدَ بنِ عبد الله

العين منَ الكنىٰ

○ أبو عامرٍ العَقَديُّ = عبد الملك بن عمرٍو

○ أبو العبّاس المحبُوبيُّ = محمّدُ بن أحمدَ بنِ محبوبٍ

○ أبو عبد الله بنُ الصَّبّاح = أحمدُ بن محمّدِ بن الصبّاح

○ أبو عبد الله الحافظُ = محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن حَمْدُويَهْ

○ أبو عبد الله بن يعقوبَ = محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ، الشيبانيُّ

○ أبو عبد الرحمٰن الحُبُلِيُّ = عبد الله بنُ يزيدَ

○ أبو عبد الرحمٰن السُّلَميُّ = محمّدُ بن الحسين بن محمّدٍ

○ أبو عُبيدٍ = القاسم بن إسماعيلَ بنِ محمّدٍ

○ أبو عُبيدٍ = القاسم بن سلّامٍ

● أبو عُبيدةَ بنُ عبد الله بن مسعودٍ، الهُذَليُّ، الكوفيّ ..... ٦٥، ٨٥، ٨٧

○ أبو عثمانَ الصابونيُّ = إسماعيلُ بن عبد الرحمٰن بن أحمدَ

○ أبو عثمانَ النَّهْديُّ = عبد الرحمٰن بنُ مُلٍّ

○ أبو عليٍّ الحافظُ = الحسين بن عليّ بن يزيدَ

○ أبو عمرٍو بنُ السَّمّاك = عثمانُ بن أحمدَ بنِ عبد الله بن يزيدَ

○ أبو عمرٍو بن نُجَيدٍ = إسماعيلُ بن نُجَيدِ بن أحمدَ

○ أبو عوانةَ = وضّاحٌ، اليَشْكُريُّ

● أبو عياضٍ المدنيُّ..... ٢٠١

الغين منَ الكنىٰ

● أبو غَطَفانَ بنُ طَرِيفٍ، المُرّيُّ، المدنيّ ..... ١٧١، ١٨٨

الفاء منَ الكنىٰ

○ أبو الفضل بن خَمِيْرُوْيَهْ = محمّدُ بن عبد الله بن محمّدِ بن خَمِيْرُوْيَهْ

القاف منَ الكنىٰ

○ أبو القاسم البغويُّ = عبد الله بنُ محمّدِ بن عبد العزيز

○ أبو قِلابةَ البصريُّ = عبد الملك بنُ محمّدِ بن عبد الله

الكاف منَ الكنىٰ

○ أبو كُرَيبٍ = محمّدُ بن العلاء بن كُرَيبٍ

اللام منَ الكنىٰ

● أبو لؤلؤَةَ المجوسيُّ ٣٨

● أبو ليلىٰ، الأنصاريُّ ٣

الميم منَ الكنىٰ

○ أبو مِجْلَزٍ = لاحقُ بن حُمَيدِ بن سعيدٍ

○ أبو محمّدِ بنُ أبي حامدٍ المقرئُ = عبد الرحمٰن بنُ أحمدَ

○ أبو محمّدِ بنُ حَيّانَ = عبدُ الله بنُ محمّدِ بن جعفرِ بن حَيّانَ

○ أبو محمّدٍ السُّكّريُّ = عبد الله بنُ يحيىٰ بنِ عبد الجبّار

○ أبو محمّدِ بنُ صاعدٍ = يحيىٰ بنُ محمّدِ بن صاعدٍ

○ أبو محمّدٍ الفاكهيُّ = عبد الله بنُ محمّدِ بن العبّاس
○ أبو محمّدٍ الكعبيُّ = عبد الله بنُ محمّدِ بن موسىٰ
○ أبو معاويةَ = محمّدُ بن خازمٍ
○ أبو مَعْشَرٍ = نَجِيحُ بن عبد الرحمٰن
● أبو المغيرة، عنِ النبيّ ﷺ ٣١٦
○ أبو المغيرة، عنِ الأوزاعيّ = عبد القُدّوس بنُ الحجّاج
● أبو المَلِيح بنُ أسامةَ بنِ عُمَيرٍ، الهُذَليُّ ..... ٢٧٢، ٢٧٣
● أبو المهلَّب، عمُّ أبي قِلابةَ ..... ١٤١، ٢٢٤
○ أبو المُوَجِّه = محمّدُ بن عمرٍو، الفَزَاريُّ
○ أبو موسىٰ الأشعريُّ = عبد الله بنُ قيسِ بن سُلَيمٍ

النون منَ الكنىٰ

○ أبو نجيح = يسارٌ، مولىٰ ثقيفٍ، المكّيُّ
○ أبو نصرٍ العراقيُّ = أحمدُ بن عمرِو بن محمّدٍ
○ أبو نصرِ بنُ قتادةَ = عمرُ بن عبد العزيز بن عمرَ بنِ قتادةَ
○ أبو النضر = سالمُ بن أبي أميّةَ
○ أبو نَضْرةَ = المنذر بن مالكِ بن قِطْعةَ
○ أبو نُعَيمٍ الحلبيُّ = عُبيدُ بن هشامٍ
○ أبو نُعَيمٍ = الفضل بن دُكَينِ بن حمّادٍ

الهاء منَ الكنىٰ

● أبو هاشمٍ، عنِ الأصمعيّ ٣٥٤
● أبو هريرةَ، الدَّوسيُّ ..... ٤٠، ١٠٠، (١٠٤)، ٣٤٤، ٣٨١، ٣٨٢
○ أبو هشامٍ المخزوميُّ = المغيرة بن سلَمةَ

الواو منَ الكنىٰ

○ أبو الوليد الطيالسيُّ = هشامُ بن عبد الملك
○ أبو الوليد الفقيهُ = حسّانُ بن محمّدِ بن أحمدَ

الياء منَ الكنىٰ

○ أبو يحيىٰ الساجيُّ = زكريّا بنُ يحيىٰ بنِ عبد الرحمٰن
● أبو يحيىٰ، القتّاتُ، الكوفيّ ٦٠
○ أبو يحيىٰ بنُ أبي مَسَرّةَ = عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ زكريّا
○ أبو يحيىٰ، عنِ ابن عبّاسٍ ﷺ = عميرُ بن سعيدٍ
○ أبو يحيىٰ، عن عليٍّ ﷺ = زيادٌ، المكّيُّ
○ أبو يحيىٰ، عن مجاهدٍ = أبو يحيىٰ، القتّاتُ
○ أبو يعلىٰ الموصليُّ = أحمدُ بن عليِّ بن المثنّىٰ

المضاف إلىٰ (ابنٍ)

○ ابن الأخرم = محمّدُ بن يعقوبَ بنِ يوسُفَ، الشيبانيُّ
○ ابن الأشعث = عبدُ الرحمٰن بنُ محمّدِ بن الأشعث، الكِنديُّ، أميرُ سِجِستانَ
○ ابن بُكَيرٍ = يحيىٰ بنُ عبد الله بن بَكَيرٍ
○ ابن جريجٍ = عبدُ الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ

- ابن حِسَابٍ = محمّدُ بن عبيدِ بن حِسَابٍ
- ابن خُثَيمٍ = عبد الله بن عثمانَ بن خُثَيمٍ
- ابن دُرُسْتُويَهْ = عبد الله بنُ جعفرِ بن دُرُسْتُويَهْ
- ابن أبي ذئبٍ = محمّدُ بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئبٍ
- ابن زُهَيرٍ = محمّدُ بن أحمدَ بنِ زُهَيرٍ
- ابن شُبْرُمةَ = عبد الله بنُ شُبْرُمةَ بنِ الطُّفَيل
- ابن شهابٍ = محمّدُ بن مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ
- ابن العُفَيْف = يزيدُ بن العُفَيْف
- ابن عمرَ = عبد الله بنُ عمرَ بن الخطّاب
- ابن أبي غَنِيّةَ = عبد الملك بن حُمَيدِ بن أبي غَنِيّةَ
- ابن أبي فُدَيكٍ = محمّدُ بن إسماعيلَ بنِ مسلمِ بن أبي فُدَيكٍ
- ابن فُضَيلٍ = محمّدُ بن فُضَيلِ بن غَزْوانَ
- ابن أبي قِماشٍ = محمّدُ بن عيسىٰ بن السَّكَن
- ابن لَهِيعةَ = عبد الله بن لَهِيعةَ بنِ عقبةَ
- ابن مُصَفًّى = محمّدُ بن مُصَفًّىٰ بنِ بُهْلُولٍ
- ابن مُلْجِمٍ = عبد الرحمٰن بنُ مُلْجِمٍ
- ابن أبي مُلَيكةَ = عبدُ الله بنُ عبيد الله بن أبي مُلَيكةَ
- ابن المُنذِر = محمّدُ بن إبراهيمَ بن المنذر
- ابن أبي نَجِيحٍ = عبد الله بنُ أبي نَجِيحٍ
- ابن وهبٍ = عبد الله بن وهبِ بن مسلمٍ

● الأنساب

○ الأصمعيَّ = عبد الملك بنُ قُرَيبِ بن عبد الملك

○ الأوزاعيّ = عبد الرحمٰن بنُ عمرِو بن أبي عمرٍو

○ البغويّ = عبد الله بن محمّدِ بن عبد العزيز

○ الحميديُّ = عبد الله بنُ الزبير بن عيسىٰ

○ الزهريّ = محمّدُ بن مسلمِ بن عبيد الله بن عبد الله بن شهابٍ

○ الشافعيّ = محمّدُ بن إدريسَ بنِ العبّاس

○ الشيبانيّ = سليمانُ بن أبي سليمانَ

○ الفَسَويّ = عبد الله بن إبراهيمَ

○ القَوَارِيريُّ = عبيد الله بنُ عمرَ بنِ ميسرةَ

○ اللُّؤلُئِيّ = محمّدُ بن أحمدَ بن عمرٍو

○ الواقديّ = محمّدُ بن عمرَ بنِ واقدٍ

الألقاب

○ الأعمش = سليمانُ بن مِهْرانَ

○ بُندارُ = محمّدُ بن بشّارِ بن عثمانَ

○ سعدانُ بن نصرٍ = سعيدُ بن نصرِ بن منصورٍ

○ عارمٌ = محمّدُ بن الفضل

○ عبدانُ = عبد الله بنُ أحمدَ بنِ موسىٰ

○ عَلّانُ بن المغيرة = عليُّ بن عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن المغيرة

- الكاسر .....(٢٣٥)
- الهُرْمُزان ٣٨
  - اليمان = حُسَيلُ بن جُبيرٍ أو جابرٍ

المبهَمون في الأسانيد

- أبو الزناد، عنِ الفقهاء من أهل المدينة..... ٤٦، ١١٢، ٢٢٣، ٢٦٢، ٢٩٣
- سفيانُ بن عيينةَ، عنِ ابن أخي عمرٍو ٥١
- عبد الملك بن عُمَيرٍ، عن مولًى لربعيٍّ ٣٧٩
- عكرمةُ بن خالدٍ، عن رجلٍ من آل عمرَ بنِ الخطّاب.....١٤٦، ١٥٢
- عمرُو بن دينارٍ، عمّن أخبره ٢٨
- مالكٌ، عن أبي النضر، وغيره..... ١

المبهَمون في المتون

- رجلٌ من آل حاطبِ بن أبي بَلْتَعةَ .....(٣٢١)
- رجلٌ من آل صُهَيبٍ .....(٣٢١)
  - رجلٌ من صالح المهاجرين = جُندُبُ بن كعبٍ
  - عمُّ قرّةَ بنِ دُعْمُوصٍ = زيدُ بن معاويةَ بن ربيعةَ

النساء

- حفصةُ بنت عمرَ بنِ الخطّاب، العَدَويّةُ، أمُّ المؤمنين ٣٤٦
- عائشةُ بنت أبي بكرٍ الصِّدّيقِ، التيميّةُ، أمُّ المؤمنين.....٤، ١٩، ٩٩، (١٠٤)، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٧٣، (٣٧٥)

● عَمْرةُ بنت عبد الرحمٰن بن سعدِ بن زُرَارةَ، الأنصاريّةُ، المدنيّة ٣٥٠
● امرأة أَشْيَمَ الضِّبَابِيّ ..... (٣٣٩)

فِهرِس الرواة الذين تكلَّم عليهمُ البيهقيّ

❐ **إبراهيمُ بن يزيدَ، النَّخَعيُّ:**

روىٰ عن عمرَ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٣٣

وعن عمرَ وعليٍّ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٢٠٩

وعن عليٍّ وابن مسعودٍ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٢١٠

❐ **إسحاقُ بن يحيىٰ بنِ الوليد بن عبادةَ بنِ الصامت:**

روىٰ عن عبادةَ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٨٣

وقال: «لم يدرك عبادةَ بنَ الصامت ﷺ؛ فهو مرسلٌ» ٨٣

❐ **إسماعيلُ بن خليفةَ العَبسيُّ، أبو إسرائيلَ، الكوفيُّ:**

قال: «لا يُحتجّ بروايته» ٣١٥

❐ **جابرُ بن يزيدَ الجُعْفيُّ:**

أعلّ به حديثًا ٣٦

وقال في موضعٍ: «لا يُحتجّ به» ٢١٢

❐ **الحارث بن نبهانَ:**

قال: «ضعيفٌ» ١٦٠

❐ **الحجّاج بن أَرطاةَ:**

قال: «لا يُحتجّ به» ٢٣٠

❐ **الحكم بن عُتَيبةَ:**

روىٰ عن عمرَ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٣٦

❐ **حَنَشُ بن المعتمر:**

قال: «غير محتجٍّ به».....٢٨٥

وروىٰ عنِ النبيّ ﷺ، قال: «مرسلٌ».....٢٨٥

❐ **خِلَاسُ بن عمرٍو:**

قال: «أحاديثُه عن عليٍّ رضي الله عنه لا يُحتجُّ بها؛ لإرسالٍ فيها».....٢٨٦

❐ **زيدُ بن أسلمَ:**

روىٰ حديثًا مرفوعًا، قال: «منقطعٌ».....١٦٧

وعن عمرَ رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ».....٣٠٠

❐ **سالمُ بن أبي أميّةَ، أبو النضر، المدنيُّ:**

روىٰ عنِ النبيّ ﷺ، قال: «منقطعٌ».....١

وعن عمرَ رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ».....٤٢

❐ **سعيدُ بن المسيَّب:**

روىٰ حديثًا مرفوعًا، قال: «هٰذا منقطعٌ».....٣٠٥

وعن عمرَ رضي الله عنه، وصفه بالِانقطاع.....٣١٢

❐ **سليمانُ بن أرقمَ:**

قال: «ضعيفٌ».....٤١

❐ **شقيقُ بن سلمةَ، أبو وائلٍ:**

روىٰ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، قال: «متّصلٌ».....٢١٠

❐ **شهرُ بن حَوْشَبٍ:**

روىٰ عن عمرَ رضي الله عنه، قال: «إسناده منقطعٌ».....٢٩٧

❐ **طاؤسُ بن كيسانَ:**

روىٰ عنِ النبيّ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٤٨

❐ **عامرُ بن شَرَاحيلَ الشعبيُّ:**

روىٰ عن عمرَ رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ» ٢٥٤

وعن عبادةَ بنِ الصامت رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ» ١٨

وعن زيدٍ وعليٍّ وابن مسعودٍ رضي الله عنهم، قال: «منقطعٌ».....٢١٠

❐ **عبد الله بن شدّادِ بن الهادِ:**

روىٰ عنِ النبيّ ﷺ، قال: «مرسلٌ».....٣٥٧

❐ **عبد الله بنُ لَهِيعةَ، المِصريُّ:**

أشار إلىٰ ضعفه، وقال عن حديثه: «لم يصحَّ» ٥٩

❐ **عطاءُ بن أبي رَباحٍ:**

روىٰ عن عليٍّ رضي الله عنه، قال: «مرسلٌ».....١٩٦

❐ **عطيّةُ بن سعيدٍ، العَوفيّ:**

قال: «لا يُحتجّ بروايته» ٣١٥

❐ **عمرُ بن صُبْحٍ:**

قال: «أجمعوا علىٰ تركه» ٣١٢

❐ **عمرُو بن شُعَيبٍ:**

روىٰ عن عمرَ رضي الله عنه، قال: «مرسلٌ» ٣٣٨

وعن أبي بكرٍ رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ، لا حجّةَ فيه» ٢٢٨

❐ **عمرُو بن عبد الله، السَّبِيعيُّ، أبو إسحاقَ، الكوفيُّ:**

روىٰ عنِ الحارث بن الأزمع، قال: «لم يسمعْه منَ الحارث» ٣١١

❐ **القاسم بن عبد الرحمٰن، المسعوديُّ:**

روىٰ عن عمرَ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٣٢٢

وعن جدّه: ابن مسعودٍ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٢٤٩

❐ **قيسُ بن الربيع، الكوفيُّ:**

قال عن إسناده: «فيه ضعفٌ» ٢٧٣

❐ **مجالدُ بن سعيدٍ:**

قال: «غيرُ محتجٍّ به» ٣١١

❐ **محمّدُ بن راشدٍ، المكحوليُّ:**

قال: «وإن كنّا نروي حديثه لرواية الكبار عنه،

فليس ممّن تقوم الحجّة بما ينفرد به» ١٢٤

❐ **محمّدُ بن السائب، الكلبيُّ:**

قال: «متروكٌ» ٣٠٨

❐ **محمّدُ بن عُبيد الله، العَرْزَميُّ:**

قال: «ضعيفٌ» ١٦٠

❐ **محمّدُ بن عمرَ، الواقديُّ:**

قال: «ضعيفٌ» ٢٤

❐ **مُعَلَّىٰ بنُ هلالٍ، الطحّانُ:**

قال: «متروكٌ» ٤١

❐ **مكحولٌ الشاميُّ:**

روىٰ عن زيدٍ رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ» ٢٣٠

وقال في موضعٍ آخرَ: «فيه انقطاعٌ» ٢٩٤

❐ **المنهال بن خليفةَ، العِجليُّ:**

قال عن إسناده: «فيه ضعفٌ» ٢٧٣

❐ **يحيىٰ بنُ عبد الله بن سالمِ بن عبد الله بن عمرَ بنِ الخطّاب:**

روىٰ عن جدّ أبيه: عمرَ رضي الله عنه، قال: «منقطعٌ» ١٧٦

❐ **أبو صالحٍ، مولىٰ أمّ هانئٍ:**

قال: «ضعيفٌ» ٣٠٨

❐ **أبو المغيرة:**

روىٰ عنِ النبيّ ﷺ، قال: «منقطعٌ» ٣١٦

فِهرِس الموضوعات

المقدِّمة ٤

- أهمّيّة الموضوع وأسباب اختياره..... ٦
- خُطّة البحث..... ٨
- منهج العمل ١٦

التمهيد..... ١٨

- الفصل الأوّل ترجمةٌ مختصرةٌ للبيهقيّ ١٩
  - المبحث الأوّل: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته ٢٠
  - المبحث الثاني: نشأته العلمية ٢٥
  - المبحث الثالث: شيوخه ٢٩
  - المبحث الرابع: تلاميذه ٣٨
  - المبحث الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهيّ ٤١
  - المبحث السادس: منزلته العلميّة، وثناء العلماء عليه ٥٠
  - المبحث السابع: مؤلّفاته ٥٤
- الفصل الثاني: تعريفٌ بكتابِي "السنن الكبرىٰ"، و"فوائد المنتقي" ٥٩
  - المبحث الأول: دراسةٌ مختصرةٌ لكتاب "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ..... ٦٠
    - المطلب الأوّل: موضوع الكتاب ٦٠
    - المطلب الثاني: أهميّة الكتاب، ومكانتُه عند أهل العلم..... ٦٠
    - المطلب الثالث: عناية العلماء به ٦٢

○ المبحث الثاني: دراسةٌ مختصرة لكتاب "فوائد المنتقي" للبُوصِيريّ..... ٦٥
- المطلب الأوّل: موضوع الكتاب ٦٥
- المطلب الثاني: منهج المؤلّف فيه..... ٦٥
● الفصل الثالث دراسة مختصرة لعلم الزوائد ٦٧
○ المبحث الأوّل: تعريفه ٦٨
○ المبحث الثاني: نشأته..... ٧٢
○ المبحث الثالث: فوائده ٧٥
○ المبحث الرابع: أشهر المؤلّفات فيه ٧٧
زوائد "السنن الكبرىٰ" للبيهقيّ علىٰ "الكتب الستّة" ٨٠
● كتاب النفقات ٨١
○ جِمَاع أبواب صفة قتل العمد، شِبه العمد ٨٢
○ بابُ ما جاء في قتل الإمام وجَرحه..... ٨٣
[١]..... ٨٤
[٢]..... ٨٨
[٣]..... ٩٦
[٤].....١٠٣
[٥].....١١٢
[٦].....١١٣
[٧].....١١٦
[٨].....١٢٤

- باب ما جاء في أمرِ السيّد عبْدَه ١٣١
- [٩] ١٣٢
- باب الرجل يَحبِس الرجلَ للآخَر فيقتله ١٣٥
- [١٠] ١٣٦
- [١١] ١٣٩
- [١٢] ١٤١
- [١٣] ١٤٥
- باب الخيار في القِصاص ١٤٩
- [١٤] ١٥٠
- [١٥] ١٥٢
- باب ما جاء في الترغيب في العفو عنِ القِصاص ١٥٥
- [١٦] ١٥٦
- [١٧] ١٥٩
- [١٨] ١٦١
- بابٌ: لا عقوبةَ علىٰ كلّ من كان عليه قِصاصٌ فعُفي عنه في دمٍ ولا جُرحٍ ١٦٧
- [١٩] ١٦٨
- [٢٠] ١٧٣
- بابٌ ١٧٨
- [٢١] ١٧٩
- باب ما جاء في قتل الغِيلة في عفو الأولياء ١٨٤

[٢٢] ١٨٥
[٢٣] ١٩٠
[٢٤] ١٩٢
[٢٥] ١٩٨
○ بابُ ميراث الدمِ والعَقْل ٢٠٠
[٢٦] ٢٠١
[٢٧] ٢٠٤
[٢٨] ٢٠٦
[٢٩] ٢١٠
○ بابُ من زعم أنّ للكبار أن يقتصُّوا قبل بلوغ الصغار ٢١٤
[٣٠] ٢١٥
○ باب عفوِ بعض الأولياء عنِ القِصاص دون بعضٍ..... ٢٢٤
[٣١] ٢٢٥
[٣٢] ٢٢٧
[٣٣] ٢٣٠
○ جِمَاع أبواب القِصاص بالسيف ٢٣١
○ بابٌ: الوليّ لا يستبدّ بالقِصاص دون الإمام ٢٣٢
[٣٤] ٢٣٣
[٣٥] ٢٣٥
○ بابُ ما رُوي في عمد الصبيّ ٢٣٨

[٣٦] ٢٣٩
[٣٧] ٢٤٤
○ بابُ أحدِ الأولياء إذا عدا علىٰ رجلٍ فقتله بأنّه قاتل أبيه..... ٢٤٧
[٣٨] ٢٤٨
○ بابُ القِصاص بغير السيف ٢٥٧
[٣٩] ٢٥٨
○ بابُ ما رُوي في أن لّا قَوَدَ إلّا بحديدةٍ..... ٢٥٩
[٤٠] ٢٦٠
[٤١] ٢٦٣
○ جماع أبواب القِصاص فيما دون النفس ٢٦٩
[٤٢] ٢٧٠
[٤٣] ٢٧٣
○ بابُ ما لا قِصاصَ فيه..... ٢٧٤
[٤٤] ٢٧٥
[٤٥] ٢٧٧
[٤٦] ٢٧٩
[٤٧] ٢٨٢
[٤٨] ٢٨٥
[٤٩] ٢٩١
[٥٠] ٢٩٣

[٥١] ٢٩٤
[٥٢] ٢٩٧
○ بابُ ما جاء في الِاستئناء بالقِصاص منَ الجُرح والقطع..... ٢٩٨
[٥٣] ٢٩٩
[٥٤] ٣٠٤
[٥٥] ٣٠٧
[٥٦] ٣٠٩
[٥٧] ٣١٠
[٥٨] ٣١٣
[٥٩] ٣١٥
[٦٠] ٣٢٠
[٦١] ٣٢٢
○ بابُ الرجلِ يموت في قِصاص الجُرح..... ٣٢٧
[٦٢] ٣٢٨
● كتاب الدِّيَات ٣٣٠
○ بابُ صفة الستّين التي مع الأربعينَ ٣٣١
[٦٣] ٣٣٢
[٦٤] ٣٣٩
[٦٥] ٣٤٢
○ بابُ تنجيم الدِّيَة ٣٤٧

[٦٦] ٣٤٨
[٦٧] ٣٥٠
[٦٨] ٣٥٢
○ بابُ ما جاء في تغليظ الدِّيَة في قتل الخطإ في الشهر الحرام ٣٥٣
[٦٩] ٣٥٤
[٧٠] ٣٥٦
[٧١] ٣٥٩
[٧٢] ٣٦٣
[٧٣] ٣٦٦
[٧٤] ٣٦٨
○ بابُ أسنان دِيَة العمد إذا زال فيه القِصاص، وأنّها حالّةٌ في مال القاتل ٣٧٤
[٧٥] ٣٧٥
[٧٦] ٣٨١
○ جِمَاعُ أبواب أسنان إبل الخطإِ، وتقويمِها، ودِيَاتِ النفوس والجِرَاح وغيرِها ٣٨٨
○ بابُ دِيَة النفس ٣٨٩
[٧٧] ٣٩٠
[٧٨] ٣٩٢
○ باب أسنان الإبل في الخطإ ٣٩٧
[٧٩] ٣٩٨
[٨٠] ٤٠١

[٨١] ٤٠٣
[٨٢] ٤٠٤
○ بابُ من قال: هي أرباعٌ، علىٰ اختلافٍ بينهم في الأوصاف ٤٠٦
[٨٣] ٤٠٧
○ بابُ من قال: هي أخماسٌ، وجعَل أحد أخماسها بني المَخَاض ٤١٠
[٨٤] ٤١١
[٨٥] ٤١٥
[٨٦] ٤٢٠
[٨٧] ٤٢٣
[٨٨] ٤٢٦
[٨٩] ٤٢٩
○ بابُ إعواز الإبل..... ٤٣٠
[٩٠] ٤٣١
[٩١] ٤٣٤
[٩٢] ٤٣٥
[٩٣] ٤٣٧
[٩٤] ٤٣٩
[٩٥] ٤٤١
[٩٦] ٤٤٢
○ بابُ تقدير البدل باثنيْ عشَرَ ألفَ درهمٍ، أو بألف دينارٍ..... ٤٤٨

[٩٧] ٤٤٩
[٩٨] ٤٥٤
[٩٩] ٤٥٦
[١٠٠] ٤٥٨
○ بابُ ما رُوِي فيه عن عمرَ وعثمانَ ﷺ سوىٰ ما مضىٰ..... ٤٦٠
[١٠١] ٤٦١
[١٠٢] ٤٦٤
[١٠٣] ٤٦٦
[١٠٤] ٤٦٧
○ جِمَاع أبواب الدِّيَات فيما دون النفس..... ٤٧١
○ بابُ أَرْشِ المُوْضِحة ٤٧٢
[١٠٥] ٤٧٣
[١٠٦] ٤٧٨
[١٠٧] ٤٨١
[١٠٨] ٤٨٢
[١٠٩] ٤٨٣
[١١٠] ٤٨٤
[١١١] ٤٨٧
[١١٢] ٤٨٩
○ بابُ الهاشِمة ٤٩٠

[١١٣] ٤٩١
○ بابُ المُنَقِّلة ٤٩٢
[١١٤] ٤٩٣
[١١٥] ٤٩٥
○ بابُ ما دون المُوْضِحة منَ الشِّجَاج ٤٩٧
[١١٦] ٤٩٨
[١١٧] ٥٠٢
[١١٨] ٥٠٣
[١١٩] ٥٠٦
[١٢٠] ٥٠٨
[١٢١] ٥٠٩
[١٢٢] ٥١٠
[١٢٣] ٥١١
[١٢٤] ٥١٦
○ بابُ تفسير الشِّجاج، ومَدَارِجها ٥٢٠
[١٢٥] ٥٢١
○ بابُ الجائفة ٥٢٤
[١٢٦] ٥٢٥
[١٢٧] ٥٢٧
[١٢٨] ٥٢٩

[١٢٩] ٥٣٢
○ بابُ الأذنينِ ٥٣٧
[١٣٠] ٥٣٨
[١٣١] ٥٤٣
[١٣٢] ٥٤٥
[١٣٣] ٥٤٨
[١٣٤] ٥٥٠
○ بابُ السمع ٥٥١
[١٣٥] ٥٥٢
[١٣٦] ٥٥٦
[١٣٧] ٥٥٧
[١٣٨] ٥٥٨
[١٣٩] ٥٥٩
[١٤٠] ٥٦٠
○ بابُ ذهاب العقل منَ الجناية ٥٦١
[١٤١] ٥٦٢
[١٤٢] ٥٦٤
[١٤٣] ٥٦٥
[١٤٤] ٥٦٧
[١٤٥] ٥٦٨

- باب دِيَةِ العينين ٥٧٠
  [١٤٦] ٥٧١
  [١٤٧] ٥٧٥
- باب ما جاء في نقص البصر ٥٧٧
  [١٤٨] ٥٧٨
- باب دِيَة أشفار العينين ٥٨١
  [١٤٩] ٥٨٢
- باب دِيَةِ الأنف ٥٨٥
  [١٥٠] ٥٨٦
  [١٥١] ٥٨٩
  [١٥٢] ٥٩١
  [١٥٣] ٥٩٤
  [١٥٤] ٥٩٧
  [١٥٥] ٥٩٨
- باب دِيَةِ الشَّفَتين ٦٠١
  [١٥٦] ٦٠٢
- باب دِيَةِ اللسان ٦٠٣
  [١٥٧] ٦٠٤
  [١٥٨] ٦٠٦
  [١٥٩] ٦٠٧

[١٦٠] ٦٠٨
[١٦١] ٦١٠
[١٦٢] ٦١٢
[١٦٣] ٦١٤
[١٦٤] ٦١٦
[١٦٥] ٦١٧
○ بابُ دِيَةِ الأسنان ٦٢٠
[١٦٦] ٦٢١
[١٦٧] ٦٢٣
[١٦٨] ٦٢٥
[١٦٩] ٦٢٧
[١٧٠] ٦٢٩
○ بابٌ: الأسنانُ كلّها سواءٌ ٦٣٠
[١٧١] ٦٣١
[١٧٢] ٦٣٣
○ بابُ السنِّ تُضرَب؛ فتسودُّ وتذهب منفعتها ٦٣٦
[١٧٣] ٦٣٧
[١٧٤] ٦٣٨
[١٧٥] ٦٣٩
[١٧٦] ٦٤٠

[١٧٧] ٦٤٢
[١٧٨] ٦٤٨
[١٧٩] ٦٥٠
○ بابٌ: الأصابعُ كلّها سواءٌ..... ٦٥٢
[١٨٠] ٦٥٣
[١٨١] ٦٥٦
[١٨٢] ٦٥٨
[١٨٣] ٦٥٩
[١٨٤] ٦٦٠
[١٨٥] ٦٦١
[١٨٦] ٦٦٢
[١٨٧] ٦٦٤
[١٨٨] ٦٦٦
[١٨٩] ٦٧٠
[١٩٠] ٦٧١
[١٩١] ٦٧٣
○ بابُ الصحيحِ يصيب عين الأعور، والأعورِ يصيب عين الصحيح ٦٧٤
[١٩٢] ٦٧٥
[١٩٣] ٦٧٦
[١٩٤] ٦٧٧

[١٩٥] ٦٧٩
[١٩٦] ٦٨١
[١٩٧] ٦٨٢
[١٩٨] ٦٨٣
[١٩٩] ٦٨٥
[٢٠٠] ٦٨٦
[٢٠١] ٦٨٧
[٢٠٢] ٦٩٠
○ بابُ ما جاء في كسر الصُّلْب ٦٩٤
[٢٠٣] ٦٩٥
○ بابُ ما جاء في دِيَة المرأة ٦٩٧
[٢٠٤] ٦٩٨
[٢٠٥] ٧٠٠
[٢٠٦] ٧٠٣
○ بابُ ما جاء في جِراح المرأة..... ٧٠٤
[٢٠٧] ٧٠٥
[٢٠٨] ٧٠٧
[٢٠٩] ٧٠٨
[٢١٠] ٧١٠
[٢١١] ٧١٤

[٢١٢] ٧١٦
[٢١٣] ٧١٩
○ بابُ حَلَمتيِ الثَّدْيين ٧٢٨
[٢١٤] ٧٢٩
[٢١٥] ٧٣٠
○ بابُ دِيَةِ الذَّكَر والأنثيين ٧٣١
[٢١٦] ٧٣٢
[٢١٧] ٧٣٥
[٢١٨] ٧٣٧
[٢١٩] ٧٣٨
[٢٢٠] ٧٤٢
[٢٢١] ٧٤٤
[٢٢٢] ٧٤٥
[٢٢٣] ٧٤٦
○ بابُ اجتماع الجِراحات ٧٤٨
[٢٢٤] ٧٤٩
○ بابُ ما جاء في العين القائمة واليدِ الشَّلّاءِ ٧٥٢
[٢٢٥] ٧٥٣
[٢٢٦] ٧٥٤
[٢٢٧] ٧٥٦

○ بابُ ما جاء في الحاجبين واللحية والرأس ٧٥٧
[٢٢٨] ٧٥٨
[٢٢٩] ٧٥٩
[٢٣٠] ٧٦٠
[٢٣١] ٧٦٢
[٢٣٢] ٧٦٤
○ بابُ ما جاء في التَّرْقُوَة والضِّلَع ٧٦٦
[٢٣٣] ٧٦٧
○ بابُ ما جاء في كسر الذراع والساق ٧٧١
[٢٣٤] ٧٧٢
[٢٣٥] ٧٧٩
[٢٣٦] ٧٨٢
[٢٣٧] ٧٨٤
○ بابُ دِيَة أهل الذمّة ٧٨٥
[٢٣٨] ٧٨٦
[٢٣٩] ٧٩٢
[٢٤٠] ٧٩٧
[٢٤١] ٧٩٨
[٢٤٢] ٧٩٩
[٢٤٣] ٨٠٠

[٢٤٤] ٨٠١
[٢٤٥] ٨٠٢
[٢٤٦] ٨٠٤
[٢٤٧] ٨٠٩
[٢٤٨] ٨١٢
[٢٤٩] ٨١٦
○ بابُ جِراحة العبد..... ٨١٩
[٢٥٠] ٨٢٠
[٢٥١] ٨٢١
[٢٥٢] ٨٢٣
[٢٥٣] ٨٢٥
○ بابُ من قال: لا تحمل العاقلة عمدًا، ولا عبدًا، ولا صُلحًا، ولا اعترافًا ٨٢٦
[٢٥٤] ٨٢٧
[٢٥٥] ٨٢٩
[٢٥٦] ٨٣٢
[٢٥٧] ٨٣٥
[٢٥٨] ٨٣٦
[٢٥٩] ٨٣٧
[٢٦٠] ٨٣٨
[٢٦١] ٨٤٠

[٢٦٢] ٨٤١
[٢٦٣] ٨٤٢
○ بابُ العاقلةِ ٨٤٤
[٢٦٤] ٨٤٥
[٢٦٥] ٨٤٨
○ بابٌ: منِ العاقلة التي تَغْرَمُ؟ ٨٥٠
[٢٦٦] ٨٥١
[٢٦٧] ٨٥٣
[٢٦٨] ٨٥٦
[٢٦٩] ٨٥٨
[٢٧٠] ٨٦١
○ بابٌ: مَن في الديوان ومَن ليس فيه مِنَ العاقلة سواءٌ ٨٦٢
[٢٧١] ٨٦٣
○ بابُ ما جاء في عقل الفقير ٨٦٥
[٢٧٢] ٨٦٦
[٢٧٣] ٨٦٩
○ بابُ ما تَحمِل العاقلة ٨٧٧
[٢٧٤] ٨٧٨
[٢٧٥] ٨٨٠
[٢٧٦] ٨٨٢

[٢٧٧] ٨٨٣
○ بابُ تنجيم الدِّيَة علىٰ العاقلة..... ٨٨٤
[٢٧٨] ٨٨٥
[٢٧٩] ٨٨٧
[٢٨٠] ٨٩٠
[٢٨١] ٨٩٢
[٢٨٢] ٨٩٣
○ بابُ ما ورد في «البئرُ جُبَارٌ، والمعدِنُ جُبَارٌ» ٨٩٤
[٢٨٣] ٨٩٥
[٢٨٤] ٨٩٩
[٢٨٥] ٩٠٣
[٢٨٦] ٩٠٧
[٢٨٧] ٩٠٩
[٢٨٨] ٩١١
○ بابُ ما جاء في الكفّارة في الجنين وغير ذٰلك..... ٩١٥
[٢٨٩] ٩١٦
[٢٩٠] ٩١٧
[٢٩١] ٩١٨
[٢٩٢] ٩١٩
[٢٩٣] ٩٢١

[٢٩٤] ٩٢٢
[٢٩٥] ٩٢٤
[٢٩٦] ٩٢٩
[٢٩٧] ٩٣٣
○ بابُ ما جاء في تقدير الغُرّة عن بعض الفقهاء..... ٩٣٤
[٢٩٨] ٩٣٥
[٢٩٩] ٩٣٦
[٣٠٠] ٩٣٧
○ بابٌ: جنين الأَمَة فيه عُشر قيمة أُمّه، لا فرق بين أن يكون ذكرًا أو أنثىٰ ٩٣٨
[٣٠١] ٩٣٩
● كتاب القَسَامة ٩٤٠
○ بابُ أصل القَسَامة، والبدايةِ فيها مع اللَّوْث بأيمان المدّعي ٩٤١
[٣٠٢] ٩٤٢
[٣٠٣] ٩٤٧
[٣٠٤] ٩٥١
[٣٠٥] ٩٥٤
[٣٠٦] ٩٥٧
[٣٠٧] ٩٥٩
[٣٠٨] ٩٦٢
[٣٠٩] ٩٦٨

[٣١٠] ٩٧١
[٣١١] ٩٧٣
[٣١٢] ٩٧٩
[٣١٣] ٩٨٤
○ بابُ ما رُوِي في القتيل يوجد بين قريتين، ولا يصحُّ..... ٩٨٧
[٣١٤] ٩٨٨
[٣١٥] ٩٩٠
○ بابُ ما جاء في القتل بالقَسَامة..... ٩٩٣
[٣١٦] ٩٩٤
[٣١٧] ٩٩٧
[٣١٨] ٩٩٨
[٣١٩] ١٠٠١
[٣٢٠] ١٠٠٢
[٣٢١] ١٠٠٣
○ بابُ ترك القَوَد بالقَسَامة..... ١٠٠٥
[٣٢٢] ١٠٠٦
[٣٢٣] ١٠٠٩
[٣٢٤] ١٠١٠
○ بابٌ ١٠١١
[٣٢٥] ١٠١٢

○ جِماع أبواب كفّارة القتل ١٠١٣
○ بابُ ما جاء في وجوب الكفّارة في أنواع قتل الخطإ ١٠١٤
[٣٢٦] ١٠١٥
[٣٢٧] ١٠١٨
[٣٢٨] ١٠٢٣
[٣٢٩] ١٠٢٧
○ بابُ المسلمين يقتلون مسلمًا خطأً في قتال المشركين في غير دار الحرب ١٠٢٩
[٣٣٠] ١٠٣٠
[٣٣١] ١٠٣٢
[٣٣٢] ١٠٣٥
[٣٣٣] ١٠٣٧
○ بابُ ما جاء في إثم من قتل ذمّيًّا بغير جُرمٍ يوجب القتل ١٠٤٠
[٣٣٤] ١٠٤١
[٣٣٥] ١٠٤٤
○ بابٌ: لا يرث القاتل ١٠٥١
[٣٣٦] ١٠٥٢
[٣٣٧] ١٠٥٤
[٣٣٨] ١٠٥٦
○ بابُ ميراث الدِّيَة ١٠٥٨
[٣٣٩] ١٠٥٩

[٣٤٠] ١٠٦٢
[٣٤١] ١٠٦٦
○ بابُ الشهادة علىٰ الجِناية ١٠٦٨
[٣٤٢] ١٠٦٩
○ جِمَاع أبواب الحكمِ في الساحر ١٠٧١
○ بابُ من قال: السحرُ له حقيقةٌ ١٠٧٢
[٣٤٣] ١٠٧٣
○ بابُ تكفيرِ الساحر وقتله إن كان ما يَسحر به كلامَ كفرٍ صريحٍ ١٠٨٠
[٣٤٤] ١٠٨١
[٣٤٥] ١٠٨٧
[٣٤٦] ١٠٩٥
[٣٤٧] ١٠٩٩
[٣٤٨] ١١٠٣
○ بابُ قَبولِ توبة الساحر، وحقنِ دمِه بتوبته ١١١٦
[٣٤٩] ١١١٧
○ بابٌ: مَن لا يكون سحرُه كفرًا، ولم يَقتُل به أحدًا، لم يُقتَل ١١٢٢
[٣٥٠] ١١٢٣
[٣٥١] ١١٢٦
○ بابُ ما جاء في كراهية اقتباس علم النجوم ١١٢٩
[٣٥٢] ١١٣٠

○ بابُ العِيَافة والطِّيَرة والطَّرْق..... ١١٣٣
[٣٥٣] ١١٣٤
[٣٥٤] ١١٤٠
[٣٥٥] ١١٤٢
[٣٥٦] ١١٤٨
[٣٥٧] ١١٤٩
● كتاب قتال أهل البغي..... ١١٥٥
○ جِمَاع أبواب الرُّعاة ١١٥٦
○ بابٌ: الأئمّة من قريشٍ ١١٥٧
[٣٥٨] ١١٥٨
[٣٥٩] ١١٦٢
[٣٦٠] ١١٦٦
[٣٦١] ١١٦٩
[٣٦٢] ١١٧٧
[٣٦٣] ١١٨٣
[٣٦٤] ١١٨٥
[٣٦٥] ١١٨٧
[٣٦٦] ١١٨٩
[٣٦٧] ١١٩٤
○ بابٌ: لا يَصلُح إمامان في عصرٍ واحدٍ..... ١١٩٨

[٣٦٨] ١١٩٩
[٣٦٩] ١٢٠٣
○ بابُ كيفيّة البيعة..... ١٢٠٤
[٣٧٠] ١٢٠٥
[٣٧١] ١٢٠٩
○ بابُ الِاستخلاف..... ١٢١١
[٣٧٢] ١٢١٢
[٣٧٣] ١٢١٧
[٣٧٤] ١٢٢٢
[٣٧٥] ١٢٢٤
○ بابُ مَن جعل الأمر شورىٰ بين المستصلَحين له ١٢٢٨
[٣٧٦] ١٢٢٩
○ بابُ ما جاء في تنبيه الإمام علىٰ من يراه أهلًا للخلافة بعدَه ١٢٣٥
[٣٧٧] ١٢٣٦
[٣٧٨] ١٢٣٩
[٣٧٩] ١٢٤٤
[٣٨٠] ١٢٧١
○ بابُ الصبرِ علىٰ أذًى يُصيبه من جهة إمامه..... ١٢٧٢
[٣٨١] ١٢٧٣
[٣٨٢] ١٢٧٥

[٣٨٣] ١٢٨٠
[٣٨٤] ١٢٨٢
[٣٨٥] ١٢٨٦
[٣٨٦] ١٢٨٧
○ بابُ إثم الغادر للبرّ والفاجر ١٢٨٩
[٣٨٧] ١٢٩٠
[٣٨٨] ١٢٩٥
○ بابُ ما علىٰ السلطان منَ القيام فيما وَلِي بالقسط، والنصحِ للرعيّة ١٢٩٧
[٣٨٩] ١٢٩٨
الخاتمة ١٣٠٠
ثَبَت المصادر والمراجع ١٣٠٤
الفهارس العلميّة ١٣٧٥
● فِهرِس الآيات ١٣٧٦
● فِهرِس الأحاديث ١٣٧٩
● فِهرِس الآثار ١٣٩٥
● فِهرِس الغريب ١٤٣٢
● فِهرِس الرواة المترجَم لهم ١٤٣٩
● فِهرِس الرواة الذين تكلَّم عليهمُ البيهقيّ ١٥٠٣
● فِهرِس الموضوعات ١٥٠٨

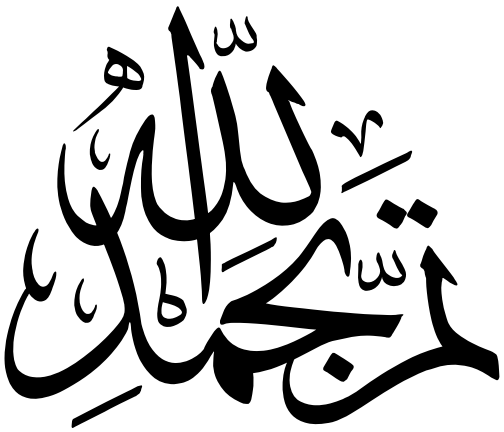
لله الحمد